المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالى
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا ـ فرع اللغة

شرح كتاب سيبويه

لعلي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤)

المجلد الأول

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى النحو والصرف

إعداد الطالب
محمد إبراهيم يوسف شيبة

إشراف
الأستاذ الدكتور
أحمد مكي الأنصارى

الجزء الأول

١٤١٤ ـ ١٤١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بتزويد مكتبة مركز البحث العلمى بالجامعة بصورة من هذه النسخة النادرةِ . فجزاه اللّه عن العلم وأهلِه خيرَ الجزاء .

وقد سارعتُ إلى اغتنامِ هذه الفرصةِ الثمينةِ وَجَعلتُهُ موضوعَ رسالتى فى الدكتوراه؛ لعلى أكونُ بذلكَ قَدْ أسهمتُ مع المسهمينَ فى خدمةِ لغتِنا العريقةِ بوجهٍ عامٍّ ، وفى خدمة كتابِ سيبويهِ بالذات ، ذلك الكتاب الذى قال عنه أسلافُنا : إنه قرآنُ النحوِ (١)

ومن أهم الدوافع التى دفعتنى لاختيار هذا الموضوع إلى جانب ماتقدم :

١- أهمية شروح كتاب سيبويه عموما لما لها من قيمة علمية كبيرة إذ تتصل بأقدم كتاب وصل إلينا فى الدراسات النحوية .

٢- أن شرح الرمانىِّ ليس ككل الشروح ، لأنه يمتاز بمنهجٍ فريد بين شروح الكتاب؛ وهو بناؤه على الأسئلة والأجوبة (٢).

٣- البحث عن وجه الحقيقة فى تضاربِ الآراءِ حول نحو الرمانىِّ (٣).

٤- أن رسالتى فى الماجستير كانت بحثاً فأردت أن تكون فى الدكتوراه فى مجال التحقيق ؛ لكى أستفيد من المنهجين ، ويضاف إلى ذلك أن الماجستير كانت متصلة بالنحو الكوفى حيث كانت بعنوان (النحو الكوفى فى شرح القصائد السبع لأبى بكر بن الأنبارى « ت ٣٢٨ هـ ») فأردت أن تكون الدكتوراه متصلةً بالنحو البَصْرىِّ لعلى أجمع بين الحسنيين بعون الله وتوفيقه .

هذا وقد أشار علىَّ بعضُ الأساتذة الأفاضل أن أكتفِىَ بتحقيقِ نصفِ هذا المجلد، وقال فيما قال : إنه كافٍ جداً لرسالة الدكتوراه (النصف والنصف كثير ...)،ولكنى صممت على تحقيق المجلد كلّه – فأخرج هذين الجزأين الكبيرين بعد أن أرهقنى إرهاقاً

---

(١) ينظر مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى (ت ٣٥١) ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، (القاهرة – دار نهضة مصر ، ١٣٩٤هـ) ، ص ١٠٦ .

(٢) ينظر قسم الدراسة ص٤٩.

(٣) من ذلك ما ذكره الدكتور مازن المبارك من أن الرمانى كان معقد النحو وعْر الأسلوب بينما يخالفه فى ذلك الدكتور الدميرى. وسيأتى التفصيل فى ص١٧فما بعدها.

لا مزيد عليه، غير أنني لست آسفاً على هذا الإرهاق المضنى،بل إننى سعيد به غاية السعادة؛ ليكتمل به تحقيق شرح الرمانىِّ مع المجلّداتِ الأخرى التى حقّقها الدكتورُ الدميرى جزاه الله خيرَ الجزاء .

ونظراً لشمول الدراسات السابقة عن الرمانىِّ وبخاصة الدراستان اللتان قام بهما كلٌّ من : الدكتور مازن المبارك فى كتابه (الرمانىّ النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه) ، والدكتور المتولى الدميرى فى أثناء تحقيقه المشار إليه ... نظرا لذلك أوجزت الحديث عن الرمانىِّ وعن منهجه فى الشرح إلا مادعت الحاجة لتوضيحه .

وكان اعتمادى فى التحقيق على نسخة وحيدة ؛ لأن الشرح له نسخة واحدة فقط مكتملة وهى نسخة (داماد) . وهناك نسخة أخرى ناقصة من أولها ، وهى نسخة (فيض الله) ، والذى ينقصها هو المجلد الأول الذى قمت بتحقيقه ، وهو موضوع الرسالة ، وهناك جزء آخر فى مكتبة (ڤينا) يحتوى على الثلث الأخير فقط من هذا الشرح .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على مقدمة وقسمين :

أما القسم الأول فهو مختص بالدراسة ، ويتكون من توطئة وفصلين .

- أشرتُ فى التوطئة إلى ما حَظِىَ به سيبويه وكتابُه من دراساتٍ فى القديم والحديث ، كما أشرت إلى الدراساتِ التى حَظِىَ بها الرمانىُّ ، وذَيَّلْتُ ذلك بسرد مصادر ترجمته التى وقفتُ عليها .

وجعلتُ الفصلَ الأول لدراسة المؤلِّف حياة ومماتا .

- كما جعلتُ الفصلَ الثانىَ لدراسة هذا المجلد بالذات دراسةً موضوعيةً شاملة .

وأما القسم الثانى فهو مختصٌّ بالنص تحقيقا وتعليقا .

وقد ختمتُ قسمَ الدراسةِ بتلخيصِ أهمِّ النتائجِ التى انتهى إليها البحثُ ثم بيان بعض الخطواتِ الخاصَّة التى اتبعتُها فى التحقيق ، وكان من بينِ تلك الخطواتِ محاولةُ تيسير النصِّ بوضع أرقامٍ للفقرات ليمكن عن طريقها إرجاع الفقراتِ والعبارات المتناثرة إلى نظائرها (١).

---

(١) ينظر قسم الدراسة ص٨ فما بعدها. كما ينظر على سبيل التمثيل الأبوب ٢، ١٩، ٢٩، ٣٦، ٤٨، إلى غير ذلك لأن هذا المسلك سائد في النص كلِّه.

وبعدُ فاللّهُ جلَّ شأنهُ هو العليمُ بما بذلتُ فى هذا البحثِ من جهدٍ ومثابرة ، وصبرٍ ومصابرة ، وما لقيتُ من عناءٍ ومعاناةٍ أضعافَ ماكنتُ أتوقع ؛ وذلك لأنَّ كتابَ سيبويه صعبٌ كما هو معلوم ، ومما زاد الصعوبة أنَّ الشارحَ هنا هو الرمانىُّ ، ومن المعلوم للجميع أن شرح الرمانىِّ ليس من السهل اليسير .

ومما ضعف هذه الصعوبات عندى أيضا أنى جئتُ إلى الرمانىِّ بعدَ أنْ سبقنى إلىٰ تناوله أستاذان قديران ، قدما فيه دراساتٍ جديرةً بالإعجابِ والتقدير ، فكان لزاماً علىَّ أنْ أكونَ فى مستوىٰ المسؤلية ، وأنْ أعرضَ البحثَ عرضا يليقُ بهذا المستوى الرفيع ؛ لهذا بذلتُ كلَّ ما أملكُ من جهد وزمن . فما وفقتُ فيه فبتوفيقه تعالىٰ ، وما قَصُرَ عنه رأى ولم تدركْه عزيمتى فعزائى فيه أنِّى بذلتُ أقصى ما فى وُسْعِى ولا يكلِّف اللّهُ نفسا إلاَّ وسعَها ، وعلَىٰ كلِّ حال أرجو من اللّهِ العلىِّ العظيم أنْ يجعلَ عملِى فيه خالصاً لوجهِهِ الكريم إنَّه جوادٌ برٌّ رحيم .

ويطيب لِى هنا أنْ أذكرَ بالاعتزازِ والتقدير والشكرِ العميق شيخىَ الكبيرَ الأستاذَ الدكتور / أحمد مكىّ الأنصارِى الذى منحِنى كثيراً من جهده العظيم مُضحيا بوقتِهِ الثمين ، وصحتِّه الغالية حيث منحِنى نظامَ الإشرافِ المفتوحِ فقد كانَ يقضِى معى الساعاتِ الطوالَ فى مدارسةِ النصِّ للتغلب على كلّ مايعترضنى من مشكلاتٍ أو صعوبات ، فكانت توجيهاتُه القيمة وأراؤه السديدةُ ، وغزارةُ علمِه ، وخبراتُه الطويلةُ أكبرَ عونٍ علىٰ تحقيق هذا الشرح المتميِّز فى الشَّكْلِ والمضمون ، ومِشْعلا يُنير لِى مَسَالِكه الْوَعْرة وطرائقَه الملتوية ، كمَا أمدَّنِى من مكتبته الخاصَّة بِكُلِّ مايتصلُ بالبحث . كلُّ ذلك مع تواضع جم ، وأخلاقٍ عالية ، وروحٍ علمية فذَّة تتمثل فى طرحِ آرائِه الناضجة مع آراءِ طلابه الشادين علىٰ بساطٍ واحد دون تمييز أو تحيُّز ؛ ليغرسَ فيهم حريَّةَ الْفِكر ونشدانَ الحقّ والحقيقة .

وأهمُّ ما لمستُه منه أنَّه يبذلُ كُلَّ ذلك وأكثرَ منه وهو دائما يرجو به رضوانَ خالقِهِ . فأسألُ اللّهَ أن يسعدَه فى الدارين الدنيا والآخرَة . وأن يجزيَه عنى خيرَ الجزاء .

كما يطيبُ لِى أنْ أذكرَ بكل إكبارٍ وتوقير القائمين علىٰ جامعة أمِّ القرى ، وعلىٰ كلّيةِ اللغة العربية وعلى قسم الدراساتِ العليا ، وأشكرَهم جميعاً على حسنِ الرعاية والاهتمام

بطلاب الجامعة ، وبخاصَّةٍ طلاب الدراساتِ العليا ، وعلى الدعم المتواصل ، والتشجيع المستمر والمتابعةِ الجادَّة ، مع توفيرِ كلِّ ما منْ شأنِه الارتقاء بالعلمِ وطُلَّابِه ، فجزاهمُ اللّٰهُ عن العلمِ والعلماءِ خيرَ الجزاء .

كما أتقدَّم بالشكر والامتنان إلى القائمين عَلىٰ معهدِ اللغة العربية على إتاحتِهم لِي الفرصةَ فى مواصلةِ دراستى العليا ، وعلى مالقيتُه منهم منَ الرعايةِ الفائقةِ والمشاعرِ النبيلةِ والروح الأَخويَّة ، فجزاهم اللّٰه خيرَ الجزاءِ .

وإنْ أَنْسَ لا أَنْسَ فضلَ كلِّ منْ أسدى إليَّ معروفا ، أو قدَّمَ لِي عوناً أو مساعدةً سواء بالرأى والمشاركة أمْ بالحثِّ والمتابعة من أساتذةٍ أجِلَّاء ، وَزُمَلاءَ أعزاءَ ، وأصدقاءَ أوفياءَ ، وأسألُ اللّٰه أنْ يسدِّدَ عَلَىٰ طريقِ الْخَيرِ خُطانا جميعا ، وأنْ يوفِّقنا لمرضاتِه والفوزِ بجنَّاتِه إنَّه سميع مجيب .

وفى الختام أحمدُ اللّٰهَ أولا وآخرا، وظاهرا وباطنا، على توفيقى فى إتمامِ هذا العملِ فهو أهلُ الثناء والحمد .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحث

محمد بن إبراهيم بن يوسف شيبة

١٢/١٠/١٤١٤هـ

القسم الأول : الدراسة

ويشتمل على ما يلى :

- توطئة
- الفصل الأول : المؤلف
- الفصل الثانى : الشرح

توطـئـة:

لما كان سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠) أشهر شخصية فى النحو العربى على الإطلاق رأيت من المحتم علىّ منهجيًا ألاّ أتعرض للتعريف به ، لأنه أشهر من أن يُعَرَّف ؛ حيث سبقنى إلى هذا الميدان علماء أجلاء قديمًا وحديثًا من الشرق والغرب على السواء ، فكفونى مؤونة الحديث عنه ، غير أن ذلك لا يحول بينى وبين التنويه ببعض ما كتب عنه. فمن ذلك على سبيل المثال : سيبويه إمام النحاة فى آثار الدارسين خلال اثنى عشر قرنا ، لكوركيس عواد[١]، وسيبويه إمام النحاة ، لعلى النجدى ناصف[٢]، وكتاب سيبويه وشروحه ، للدكتورة خديجة الحديثى[٣] ، وشواهد الشعر فى كتاب سيبويه للدكتور خالد جمعة [٤] إلى غير ذلك[٥].

أما أبو الحسن الرمانى شارح الكتاب فهو يتطلب منى وقفة مناسبة على الرغم مما كتب عنه من دراسات قيمة متعددة ما بين مسهبَة وموجزة[٦]. وأهمها فى نظرى تلك الدراسة التى

(١) بغداد – المجمع العلمى العراقى ، ١٣٩٨هـ.

(٢) القاهرة – عالم الكتب ، ط ٢، ١٣٩٩هـ.

(٣) بغداد – دار التضامن ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ.

(٤) الكويت – دار العروبة ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ.

(٥) ينظر فهرست الكتب النحوية المطبوعة ، للدكتور عبد الهادى الفضلى، (الأردن – مكتبة المنار ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) فقد ورد فيه من ذلك ما يقارب ثلاثين كتابًا وهى متفرقة فيه ، وقد تتبعتها واستخرجتها ، لكن إيثارًا للإيجاز أكتفى بذكر أرقامها وهى : ٢٣ ، ٥٦ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ٤٧٣ ، ٤٨٧ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧١ – ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٦٣٠ ، ٦٥٥ ، ٦٥٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٨٤ ، ١١١٥ ، ١١٢٣ ، ١١٣٦ ، ١١٤٩ ، ١٢٤٥.

وهناك بحوث ألقيت فى المؤتمر العالمى الذى أقيم بإيران منذ عشرين عامًا تقريبًا بمناسبة العيد الألفى لسيبويه ومنها بحثان قيمان للدكتور صلاح الدين المنجد يشتملان على كل ما يتعلق بسيبويه من المؤلفات المطبوعة والمخطوطة على السواء . حدثنى بذلك أستاذى الدكتور أحمد مكى الأنصارى.

(٦) من تلك الدراسات :

أ – مقدمة الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى لتحقيق كتاب : معانى الحروف للرمانى (جدة – دار الشروق ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ).

ب – مقدمة إبراهيم السامرائى لتحقيق كتاب : رسالتان فى اللغة منازل الحروف والحدود ، للرمانى ، (عمان – دار الفكر ، ١٩٨٤م).

جـ – مقدمة محمد خلف الله والدكتور محمد زغلول سلام لتحقيق ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، =

قام بها الدكتور المتولى الدميرى[١] ومن قبلها الدراسة التى قام بها الدكتور مازن المبارك[٢].

وقد تناول الدكتور الدميرى شخصية الرمانى ، ومنهجه فى شرح الكتاب كما قام بتحقيق الشرح ما عدا المجلد الأول منه ، حيث ظنه مفقوداً وليس له وجود ، ولهذا بدأ بتحقيق المجلد الثانى فما بعده. وقد أخرج منه الجزء الأول من قسم الصرف[٣].

وكذلك فعل الدكتور مازن المبارك من قبل ، فقد عالج فى رسالته شخصية الرمانى ومنهجه فى الشرح غير أنه لم يحقق إلا بعض النماذج فقط ، كما أنه ظن أيضاً أن المجلد الأول مفقود . و سيأتى توضيح ذلك فى أثناء الكلام عن نسخ الشرح[٤].

ومن كل ما سبق يتضح أن المجلد الأول وهو موضوع بحثى هذا لم يتناوله أحد من قبل. وكان من فضل الله علىّ أن وجدته بعد اليأس من العثور عليه ، فاكتمل بذلك شرح الرمانى على الكتاب وكانت أمنية عزيزة على الباحثين والدارسين المهتمين بتراثنا العربى العريق.

ونظرا لشمول تينك الدراستين وشبه استقصائهما لحياة الرمانى ومنهجه فى شرح الكتاب، سأوجز الحديث عنه ، وعن منهجه إلا ما دعت الحاجة لتوضيحه إمَّا لفكرة عنَّت لى وإما لوقوفى على أشياء لم أجدها عند الأستاذين الفاضلين ، فرأيت أن من الأفضل إثباتها ، لكى تكتمل الصورة من جميع جوانبها. ولا أظن ذلك منهما من باب القصور أو التقصير ولكن ربما

= للرمانى والخطابى وعبد القاهر الجرجانى ، (مصر – دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٦م).

د – مقدمة الدكتور فتح الله صالح على المصرى لتحقيق كتاب الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى للرمانى، (مصر – المنصورة – دار الوفاء ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ).

هـ – الرمانى وشرحه ، ضمن كتاب (سيبويه وشروحه للدكتورة خديجة الحديثى ، ص ١٩٣ – ٢١٤).

و – وممن عرض للرمانى أيضا أسعد أطلس فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، مجلد ٢٥ ص٨٣

ز – ومنهم أيضا نعيم الحمصى فى المجلة نفسها ، المجلد ٢٨ ص ٦٢ .

(١) وهى بعنوان : « شرح كتاب سيبويه لأبى الحسن الرمانى « الدراسة » (مصر – مطبعة السعادة ، ١٤٠٨هـ).

(٢) وهى بعنوان : « الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه » (بيروت – دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٧٤م).

(٣) عنوانه : شرح كتاب سيبويه ، لأبى الحسن الرمانى (٢٩٦ – ٣٨٤) قسم الصرف الجزء الأول ، (مصر – مطبعة التضامن ، ١٤٠٨هـ)

(٤) ينظر قسم الدراسة ، ص٣٨ .

كان من قبيل الإيجاز.

وهناك دراسة أخرى مهمة ، وهي حول جهود الرماني البلاغية وأثرها على تطور الفكر البلاغي في القرن الرابع الهجري ومابعده مع ترجمة كتابه (النكت في إعجاز القرآن) إلى اللغة الإنجليزية، قام بها الدكتور عوض معيوض الجميعي ضمن رسالته للدكتوراه التى تقدم بها إلى قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة (أنديانا) بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٨٧م ، كما أخبرني سعادته بذلك . ولم أتمكن من الإفادة من هذه الدراسة لأنها لم تنقل بعد إلى اللغة العربية

وقبل الانتقال إلى الحديث عن الرماني ومنهجه أود أن أورد في الهامش ما استطعت العثور عليه من مصادر ترجمته ليرجع إليها من أراد التوسع(*)

(*) وهي حسب الترتيب لوفاة مؤلفيها :

(١) طبقات النحويين واللغويين ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى (ت ٣٧٩)، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، (مصر : دار المعارف ، ١٩٧٣م)، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٢) الفهرست ، لمحمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٠ أو ٤٣٠)، تحقيق رضا المازندرانى ، (دار المسيرة - ط ٣، ١٩٨٨م) ، ص ٦٩ ، ٢١٨ هـ ، ٢٢١.

(٣) الإمتاع والمؤانسة ، لأبى حيان التوحيدى (ت ٤٠٠) ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، (بيروت -دار مكتبة الحياة ، ١٣٧٣هـ) ، جـ ١ : ١٣٣.

(٤) فرق وطبقات المعتزلة ، للقاضى عبد الجبار بن أحمد (ت ٤١٥) ، تحقيق الدكتور على سامى النشار ، والأستاذ عصام الدين محمد على ، (مصر - ١٣٧٢هـ) ، ص ١١٦-١١٧.

(٥) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، تأليف كل من : أبى القاسم البلخى (ت ٣١٩) ، والقاضى عبد الجبار (ت ٤١٥) ، والحاكم ، الجشمي (ت ٤٩٤) ، تحقيق فؤاد سيد، (تونس - الدار التونسية ، ١٣٩٣هـ)، ص ١٣٣.

(٦) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، لأبى المحاسن ، المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعرى (٤٤٢) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، (الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ١٤٠١هـ)، ص ٣٠.

(٧) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادى : أبى بكر أحمد بن على (ت ٤٦٣) ، (بيروت - دار الكتاب العربى) ، جـ ١٢: ١٦-١٧.

(٨) الإكمال فى رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف ، لابن ماكولا على بن هبة الله (ت٤٧٥)، تصحيح وتعليق عبد الرحمن المعلمى اليمانى ، (بيروت - محمد أمين دمج، ط ٢)، جـ٤: ١٢٥.

(٩) الأنساب ، للسمعانى : أبى سعيد عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢)، تحقيق عبد الرحمن المعلمى اليمانى ، (بيروت - محمد أمين دمج) ، جـ ٦: ١٦٠.

(١٠) المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزى : أبى الفرج عبد الرحمن بن على (ت٥٦٧)، حيدر آباد - الدكن - مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ط ١ ، ١٣٥٩هـ)، جـ٧: ١٧٦.

....

---

(١١) فهرست ما رواه عن شيوخه أبو بكر : محمد بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥)، (طبعة بإشراف : فرنستكة قداره زيدين وخليان طرغوه ، عن طبعة مطبعة قومش بسرقسطة ، ١٩٨٣م) ، ص ٣١٦.

(١٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، (دار نهضة مصر ، ١٩٦٧م) ، ص ٣١٨.

(١٣) الكامل في التاريخ ، لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠) ، (بيروت - دار صادر ودار بيروت ، ١٣٨٦هـ)، جـ ٩: ١٠٥-١٠٦ .

(١٤) اللباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠) ، (بيروت - دار صادر) ، جـ ٢: ٣٦.

(١٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لعلي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، (القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ) ، جـ ٢: ٢٩٤.

(١٦) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١) ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، (بيروت - دار الثقافة ، ١٩٧١م) ، جـ ٣: ٢٩٩.

(١٨) المختصر في أخبار البشر ، لإسماعيل بن علي أبي الفداء (ت ٧٣٢) ، (المطبعة الحسينية المصرية ، ط ١، ١٣٢٥هـ)، جـ ١: ١٢٩.

(١٩) دول الإسلام في التاريخ ، لمحمد بن أحمد : أبي عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨) ، (حيدر آباد ، الدكن : دائرة المعارف النظامية ، ط ١، ١٣٣٧هـ) ، جـ ١: ١٨٢.

(٢٠) العبر في خبر من عبر للذهبي أيضاً، تحقيق فؤاد سيد، (الكويت - ١٩٦١م)، جـ٣ :٢٥.

(٢١) سير أعلام النبلاء ، له أيضاً، تحقيق أكرم البوشي ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١، ١٤٠٣هـ)، جـ ١٦ : ٥٣٣.

(٢٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، له أيضاً ، تحقيق علي محمد البجاوي ، (بيروت - دار المعرفة) ، جـ ٣: ١٤٩.

(٢٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لليافعي : عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨) ، (بيروت - مؤسسة الأعلمي ، ط ٢، ١٣٩٠هـ) ، جـ ٢: ٤٢٠.

(٢٤) البداية والنهاية ، لإسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤) ، تحقيق علي شيري ، (بيروت - دار إحياء التراث العربي ، ط ١، ١٤٠٨هـ). جـ١١: ٢٥٨.

(٢٥) النجوم الزاهرة ، ليوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤) ،(طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب) ، جـ ٤: ١٦٨.

(٢٦) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧) ، تحقيق محمد المصري ، (دمشق - وزارة الثقافة ، ١٣٩٢هـ)، ص ١٦٠.

(٢٧) لسان الميزان ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ،(حيدرآباد - الدكن ، مطبعة دائرة المعارف ، ١٣٣٠هـ)، جـ ٤: ٢٤٨.

....

(٢٨) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، لعبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت٩١١)، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، (دار الفكر ، ط ٢، ١٣٩٩هـ)، جـ ٢: ١٨٠.

(٢٩) طبقات المفسرين ، للسيوطى أيضاً، (طهران ، ١٩٧٦٠م) ، ص ٢٤.

(٣٠) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، له أيضاً، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلى البجاوى ، ومحمد أبى الفضل إبراهيم ، (مصر - عيسى البابى الحلبى وشركاه) ، جـ ٢: ٤٦٧.

(٣١) طبقات المفسرين ، لمحمد بن على الداودى (ت ٩٤٥) ، تحقيق على محمد عمر ، (مصر - مكتبة وهبة ، ط ١، ١٣٩٢هـ)، ص ٤١٩.

(٣٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة (ت ٩٦٨) ، تحقيق كامل بكرى ، وعبد الوهاب أبى النور ، (القاهرة - دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٨م) ، ص ١٧٥.

(٣٣) كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله حاجى خليفة (ت١٠٦٧)، (بيروت - دار العلوم الحديثة) ، جـ ١: ١١١، ٤٤٧، ٥٧١، ٦٣٥، ٢ :١٣٩٧، ١٤٢٧، ١٧٢٩، ١٧٩٣، ١٩٧٧.

(٣٤) شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لعبد الحى بن العماد الحنبلى (ت ١٠٨٩) ، (بيروت - دار الكتب العلمية) ، جـ ٣: ١٠٩.

(٣٥) أبجد العلوم ، لصديق بن حسن القنوجى (ت ١٣٠٧هـ) ، (بيروت - دار الكتب العلمية)، جـ ٣: ٤٧.

(٣٦) روضات الجنات ، لمحمد باقر الخونسارى (ت ١٣١٣) ، تحقيق أسد الله إسماعليان ، (طهران : المطبعة الحيدرية ، ١٣٩٠هـ)، جـ ٥: ٢٣٠ - ٢٣١.

(٣٧) إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا بن محمد (ت ١٣٣٩)، (بيروت - دار العلوم الحديثة)، جـ ٢: ٢٦٨، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٠٤، ٣٢٧، ٣٥٠.

(٣٨) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، له أيضاً ، (بيروت - دار العلوم الحديثة)، جـ ٢: ٦٨٣.

(٣٩) تاريخ الأدب العربى ، لبروكلمان (ت ١٣٧٥) ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار (ت١٣٨٣هـ)، (مصر - دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٧م)، جـ ٢: ١٨٩.

(٤٠) الأعلام ، لخير الدين بن محمد الزركلى (ت ١٣٩٦هـ)، جـ ٤ : ٣١٧.

(٤١) معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، (بيروت - دار إحياء التراث العربى ، ومكتبة المثنى)، جـ ٧ :١٦٢ - ١٦٣.

الفصل الأول: المؤلف

ويشتمل على المباحث التالية:

١- اسمه ونسبه

٢- مولده ونشأته

٣- شيوخه

٤- تلاميذه

٥- عقيدته

٦- هو والمنطق

٧- الرماني بين المدح والقدح

٨- وقفة مع الفارسى

٩- مؤلفاته

١٠- وفاته

المبحث الأول : اسمه ونسبه

هو على بن عيسى بن على[(١)] بن عبد الله[(٢)] الرمانى ، وكنيته أبو الحسن ويعرف أيضاً بالإخشيدى[(٣)]، وبالوراق[(٤)]، وبالجامع[(٥)] وبالبغدادى[(٦)] غير أنه اشتهر بالرمانى. وهى على الأرجح إلى قصر الرمان بواسط[(٧)]. وهى مدينة عمرها الحجاج (ت٩٥) مابين عام ٨٤-٨٦ هـ وسميت واسطَ لتوسطها بين البصرة والكوفة[(٨)]. ولذا أرجح أن هذه النسبة كانت لوالده ثم انسحبت عليه، لأن مولده ووفاته على ما سيأتى في بغداد، كما أن مسكنه كان بها في سوق العطش[(٩)] كما سيأتى أيضاً في مبحث عقيدته.

ومما يؤكد ما ذهبت إليه ما جاء على لسان أحد تلاميذه حيث قال عنه : « المعروف بابن الرمانى»[(١٠)].

---

(١) سقط هذا الاسم من نسبه فى نزهة الألباء، ص٣١٨، والبداية والنهاية جـ ٣٥٨:١١.

(٢) جاء فى البداية والنهاية السابق (عبيد الله).

(٣) ينظر معجم الأدباء، جـ٧٤:١٤، وبغية الوعاة، جـ١٨٠:٢، وطبقات المفسرين للداودى، ص٤٢٠، ومفتاح السعادة ص١٧٥، وأبجد العلوم، جـ٤٧:٣.

(٤) ينظر طبقات النحويين، ص١٢٠، والمراجع المذكورة فى التعليق السابق.

(٥) ينظر فرق وطبقات المعتزلة، ص١١٦.

(٦) ينظر طبقات النحويين، ص١٢٠.

(٧) ينظر معجم البلدان، لياقوت الحموى (ت٦٢٦)، (بيروت - دار الكتاب العربى)، جـ٣: ٦٦-٦٧، واللباب، جـ٢: ٣٦، ٣٧، والقاموس المحيط، للفيروزبادى (ت٨١٧)، (بيروت - مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٧هـ)، ص١٥٥٠ (رمن)

(٨) ينظر معجم البلدان ، جـ٥: ٣٤٧-٣٤٨. و (واسط) فى العصر الحاضر إحدى محافظات العراق، تقع جنوب محافظتى (بغداد) و (ديالى) كما هو مثبت فى أطلس العالم لمجموعة من المؤلفين (بيروت - مكتبة لبنان) ص٣٧.

(٩) قال عنه ياقوت: «كان من أكبر محلة ببغداد بالجانب الشرقى بين الرصافة ونهر المعلى. . . وهذاه كله الآن لاعين ولا أثر، ولا أحد من أهل بغداد يعرف موضعه» معجم البلدان، جـ٣: ٢٨٤.

(١٠) ينظر معجم الأدباء، جـ١٤: ٧٤.

المبحث الثاني: مولده ونشأته

أجمعت المصادر على أنه ولد في بغداد غير أنها اختلفت في تاريخ مولده، فمعظمها يثبت أنه سنة (٢٩٦) ست وتسعين ومائتين، وذكر بعضها أنه سنة (٢٧٦) ست وسبعين ومائتين[١]. وبعضها الآخر ذكر أنه سنة (٢٧٤) أربع وسبعين ومائتين[٢].

والراجح في نظري هو التاريخ الأول، لما سيأتي من أنه توفي سنة (٣٨٤) أربع وثمانين وثلاثمائة وعمره (٨٨) ثمان وثمانون سنة، لأنه إذا طرح العمر من تاريخ الوفاة كان متسقاً مع ذلك التاريخ، وهو عام (٢٩٦هـ).

أما عن نشأته الأولى فلم تسعفنا المصادر بشئ عنها ولا عن أسرته إلا ما ذكر من أن أصله من (سر من رأى)[٣]. كما أنها لم تذكر عن حياته العامة إلا الشئ القليل ومن أهم ذلك أنه كان منقطعاً للتدريس والتأليف[٤]، وكان يعيش عيشة الرضا والقناعة بالرزق اليسير[٥].

---

(١) ينظر معجم الأدباء، جـ ١٤ : ٧٤ ، وبغية الوعاة، جـ٢: ١٨٠، والمزهر، جـ٢:٤٦٧ وطبقات المفسرين للداودي، ص٤٢٠، ٤٢١، ومفتاح السعادة، ص١٧٥.

(٢) ينظر أبجد العلوم، جـ٣: ٤٧.

(٣) ينظر إنباه الرواة، جـ٢: ١٩٦، ووفيات الأعيان جـ٣: ٢٩٩، وسير أعلام النبلاء، جـ١٦: ٥٣٤ وشذرات الذهب، جـ٣: ١٠٩، وأبجد العلوم جـ٣: ٤٧.

(٤) ينظر الإمتاع والمؤانسة، جـ٣: ١٥٨.

(٥) ينظر فرق وطبقات المعتزلة، ص١١٦.

المبحث الثالث : شيوخه

من أبرز شيوخه الذين ذكروا فى مصادر ترجمته؛ أبو إسحاق الزجاج(١) (ت٣١١)، وأبو بكر بن السراج(٢) (ت ٣١٦)، وابن دريد(٣) (ت٣٢١)، وأبو بكر بن الإخشيد، المتكلم(٤) (ت٣٢٦).كما ورد فى الشرح في أكثر من موضع قول الرمانى: «وسألت ابن السراج» أو « فقلنا له»(٥).

وقد وجد الدكتور الدميرى فى أثناء تحقيقه للشرح ما يفيد أنه أخذ عن كل من أبى بكر بن شقير (ت٣١٧)، وابن مجاهد (ت٣٢٤)(٦).

ووجدت إضافة إلى أولئك ما يفيد أنه أخذ عن أبى بكر الحلوانى؛ لأنه جاء فى صدر كتاب (شرح أشعار الهذليين)(٧) ما يلى: « رواية أبى الحسن على بن عيسى بن على النحوى عن أبى بكر بن محمد الحلوانى عن السكرى».

ولما كان الحلوانى هو الشيخ الذى لم يذكره أحد ممن عرض لدراسة الرمانى فى العصر الحديث رأيت أن أفرده بالترجمة دون غيره ممن تناولهم الباحثون الفضلاء من قبل. وقد وجدت أنه من العلماء المغمورين حيث لم أعثر له على ذكر فى كتب التراجم التى اطلعت عليها إلا فى تاريخ بغداد وإليك أهم ما جاء فيه :(٨)

هو أبوبكر أحمد بن محمد بن عاصم الحلوانى، سكن بغداد وأخذ عن جماعة من العلماء منهم: أبو العباس المبرد (ت٢٨٦) وأبو سعيد السكرى (ت٢٧٥؟) وقد وصف بأنه كان ثقة ومن أهل الفهم والأدب عالماً بالأنساب. توفى سنة ٣٣٣هـ.

---

(١) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص٣٠، وسير أعلام النبلاء، جـ١٦: ٥٣٤، وطبقات المفسرين، للسيوطى، ص٢٤، وبغية الوعاة، جـ٢: ١٨٠، ومفتاح السعادة، ص١٧٥.

(٢) ينظر طبقات النحويين، ص١٢٠، تاريخ العلماء النحويين، ص٣٠، وتاريخ بغداد، ج١٢: ١٦، والإكمال، جـ٤: ١٢٥، والأنساب جـ٦: ١٦٠، ونزهة الألباء، ص ٣١٨، ومعجم الأدباء، جـ١٨: ١٩٨.

(٣) ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق باستثناء الأول والأخير، كما ينظر المنتظم جـ٧: ١٧٦، والكامل فى التاريخ، جـ٩: ١٦٠، واللباب، جـ٢: ٣٧، وإنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٤.

(٤) ينظر الفهرست، ص٢٢١. وفرق وطبقات المعتزلة ص١١٦، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص١٣٣، ومعجم الأدباء، جـ١٤: ٧٤.

(٥) ينظر التحقيق، باب ١٩: ١٧ و ٥٦ :٦

(٦) ينظر شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص٣٨، كما ينظر الرمانى النحوى، ص٣٠٥.

(٧) صنعة أبى سعيد السكرى (ت٢٧٥)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر (القاهرة - دار العروبة، ١٣٨٤هـ).

(٨) جـ٥ :٧٦ .

المبحث الرابع : تلاميذه

من أشهر تلاميذ الرماني أبو حيان التوحيدي على بن محمد (ت٤٠٠) الذى كان يبالغ فى تعظيمه(١) ومنهم ابن الدقاق على بن عبيد اللّه (ت٤١٥) الذى قرأ عليه كتاب سيبويه قراءة تفهم وأخذ بذلك خطه عليه وانتفع الناس به(٢) حيث خلفه فى التدريس بعد وفاته نحو ثلاثين سنة(٣).

وقد حاول الدكتور الدميرى استقصاء تلاميذه فى كتب التراجم فأحصى منهم تسعة عشر(٤) ولم أجد فيما اطلعت عليه إضافة إلى ذلك إلا ما ذكره الصيمرى صاحب كتاب التبصرة فى أكثر من موضع أن علىّ بن عيسى شيخُه، نحو قوله:«هذا قول شيخنا أبى الحسن علىّ بن عيسى النحوى»(٥) ورجح الدكتور فتحى على الدين أن المراد به على بن عيسى الرمانى. وهو ما أميل إليه. لمماثلة التعليل الذى ذكره الصيميرى لتعليلات الرمانى فى الشرح من ذلك قول الصميرى فى أثناء الحديث عن حركة الهمزة فى (ال) «قال شيخنا أبو الحسن على بن عيسى النحوى:لما كان دخولها على الحرف نادراً أعطى من الحركات نادراً»(٦). وجاء فى الشرح «... وأما (صرورة) فلا يثنى ولا يجمع، لما فيه من المبالغة التى تقتضى أن يجرى على طريقة واحدة، لتضمنه معنى المبالغة، لأن كل مبالغة تقتضى أن تكون نادرة فى المعنى، فيجب اللفظ أن يكون على مشاكلة المعنى فى أنه نادر لا يصرف»(٧).

وقال الصيمرى: «قال أبو الحسن على بن عيسى: ... لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام، لأنه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد»(٨).

وجاء فِي الشرح « والعطف على الموضع لا يصلح إلا بعد تمام الكلام لأنه حمل علي التأويل»(٩).

---

(١) ينظر البصائر والذخائر تحقيق د. إبراهيم الكيلانى، (دمشق-مكتبة أطلس، ١٩٦٤م)، جـ١: ١٧٠ - ١٧١، والإمتاع والمؤانسة، جـ١: ١٣٣، ومعجم الأدباء جـ٨: ١٩١، ١٤: ٧٦، وسير أعلام النبلاء، جـ١٦: ٥٣٤.

(٢) معجم الأدباء، جـ١٤: ٥٧، ٧٨.

(٣) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص٣١.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة)، ص٤٣ - ٥٠ وينظر الرمانى النحوى، ص٦٧ - ٧٠ فقد أحصى منهم الدكتور المبارك اثنى عشر.

(٥) التبصرة، تحقيق الدكتور فتحى علىّ الدين، (مكة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى، ط١، ١٤٠٢هـ) جـ١: ١٣٥.

(٦) نفسه، ص٤٤٠.

(٧) الشرح، المجلد٢، لوحة ١٥٧ ب (نسخة داماد) وسيأتى وصفها فى الكلام عن نسخ الشرح.

(٨) التبصرة، جـ١: ٢١١.

(٩) الشرح، المجلد٢، لوحة ٢٠٥ ب (نسخة داماد).

المبحث الخامس : عقيدته

عرف الرماني باعتزاله لم يخالف في ذلك أحد من المترجمين[١]. وذكر أنه كان يصرح به في تفسيره الذي اشتهر به[٢]. وكان يدعو إلى اعتناق هذا المذهب كما سيأتي، وله مؤلفات فيه، من بينها كتاب (صنعة الاستدلال) في سبعة مجلدات، وكتاب (مقالة المعتزلة)[٣]. وأما عن تعرضه له في المجلد الذي بين يديّ فلم يتضح لي إلا في ثلاثة مواضع لمحت فيها نفي صفات عن الله تعالى، حيث أورد في أحدها آية جاء فيها ذكر اليدين مضافتين إلى الله تعالى فحمل التثنية فيها على المبالغة كما قيل ذلك في (لبيك)، كما ورد في الموضعين الآخرين ما يفيد نفي العلم والابتلاء.[٤]

أما الذي اختلف فيه فهو تشيعه فقد نقل عن بعض تلاميذه أنه قال: «وممن ذهب في زماننا إلى أن علياً عليه السلام أفضلُ الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من المعتزلة أبو الحسن علي بن عيسى النحوي المعروف بابن الرماني»[٥].

وقال عنه بعض المترجمين: «وكان يتشيع ويقول: علي أفضل الصحابة»[٦]. وقال عنه أيضاً: «معتزلي رافضي»[٧].وذُكِرَ له حول ذلك مؤلفات منها كتاب (تفضيل علي)[٨].

غير أن ابن النديم المعاصر للرماني ذكر - فيما نقله عنه ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) - «أنَّ مصنفاتِهِ في التشيع لم يكن يقول بها، وإنما صنفها تَقِيَّةً؛ لأجل انتشار مذهب التشيع في ذلك الوقت وذكر له مع السريّ الرفاء حكاية مشهورة في ذلك»[٩].

والحكاية المشار إليها هي أنه « كان السري الرفاء جاراً لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني بسوق العطش، وكان كثيراً ما يجتاز الرمانيَّ وهو جالس على باب داره فيستجلسه ويحادثه ويستدعيه إلى أن يقول بالاعتزال. وكان سري يتشيَّع فلما طال ذلك عليه أنشد:

---

(١) ينظر مثلاً: الفهرست ص٢٢١، وفرق وطبقات المعتزلة ص١١٦، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص١٣٣، وتاريخ بغداد جـ١٢: ١٦، ونزهة الألباء ص٣١٨ ومعجم الأدباء جـ١٤: ٧٤، وسير أعلام النبلاء جـ١٦: ٥٣٣.

(٢) ينظر فرق وطبقات المعتزلة ص١١٦، والنجوم الزاهرة جـ٤: ١٦٨.

(٣) ينظر إنباه الرواة جـ٢: ٢٩٥، ٢٩٦، وسير أعلام النبلاء جـ١٦: ٥٣٤.

(٤) ينظر التحقيق، الأبواب : ١٣:٧٢، ٣:٤٢، ٥:٤٦، ومما هو معروف أن من مذهب أهل الاعتزال نفي جميع الصفات عن الله عز وجل. ينظر الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت٤٢٩)، تحقيق الشيخ محمد محيي عبد الحميد، (بيروت - دار المعرفة)، ص١١٤.

(٥) معجم الأدباء جـ١٤: ٧٤.

(٦) سير أعلام النبلاء جـ١٦: ٥٣٤٣.

(٧) ميزان الاعتدال جـ٣: ١٤٩.

(٨) ينظر إنباه الرواة جـ٢: ٢٩٦.

(٩) لسان الميزان جـ ٤ : ٢٤٨ بتصرف يسير.

أقـــــارعُ أعـــــــداءَ الـنبى وآلِهِ ... قــراعــاً يفل البـيضَ عندَ قـراعِـهِ
وأعلـمٌ كلَّ الْعِلْـمِ أنَّ وليــــــهـم ... سيُجزَىٰ غداةَ البعثِ صاعاً بصاعِه
فـــــــلا زال من والاهـم في علـوِّه ... ولا زال من عــاداهـم فى اتضــاعِـه
ومـــعـــتـــزلىٌّ رام عـــزل ولايتى ... عن الشــرف العــالى بـهم وارتفــاعِـه
فـمـا طاوعتنى النفس فى أن أطيعَه ... ولا آذَنَ القــرآن لى في اتبــاعِـه
طبـــعت على حب الوصـى ولم يكنْ ... ليُنقلَ مطبـوعُ الهـوى عن طبـاعِـه(١)

وما ذكره العسقلانى عن ابن النديم لم أعثر عليه فبى نسخة الفهرست التيى وصلت إلينا، ولعله مذكور فى نسخة أخرى(٢). وما أكثر اختلاف النسخ كما هو معلوم للجميع.

والراجح عندى أن الرماني لم يكن متشيعاً بدليل ما ورد فى قصيدة السرى الرفاء من أن الرمانى كان يدعوه إلى ترك التشيع حين قال:

ومعتزلى رام عزل ولايتى ... البيت.

---

(١) الفهرست ص٢١٨ (تكملة).

(٢) ينظر الفهرست، ص٦٩ . ٢٢١ حيث عرض ابن النديم لذكر الرمانى فى الموضع الأول مع النحويين وعرض له فى الموضع الثانى مع المتكلمين حيث قال: « ... ونحن نذكر فى هذا الموضع أسماء كتبه فى الكلام فمن ذلك...» ولم يذكر شيئاً.

المبحث السادس : هو والمنطق

برع الرماني في عدد من العلوم من بينها المنطق. ونقل عنه أنه لم يلتزم بالمنطق المتداول فقد قال أبو حيان التوحيدي (ت٤٠٠):«أما علي بن عيسى فعالي الرتبة في النحو...والمنطق وعيب به، إلا أنه لم يسلك طريق واضع المنطق، بل أفرد صناعة، وأظهر براعة»(١). وله فيه تأليف(٢)، غير أنه لم يصل إلينا حتى يُعرف الجديد الذي أحدثه. وربما كان من مخالفته تفريقُه بين (الموضوع والمحمول) و (المسند والمسند إليه) حين قال: «والفرق بين المسند والمسند إليه وبين الموضوع والمحمول أن الموضوع والمحمول مطلق، ليس فيه اشتراك، فله فضيلة بهذين الوجهين، وللمسند والمسند إليه فضيلة بوجهين غير هذين وهما: الإشعار بانعقاد المعنى بهما حتى لا يجوز أن ينفك أحدهما عن الآخر كما لا ينفك المسند والمسند إليه من أصل واحدٍ في الاشتقاق وهو الإسناد.

والوجه الآخر: أنه أعرف؛ لأن المسند بمنزلة الخبر. والحديث الذي يسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم هو المسند إليه، فكأنه قيل: الحديث والمحدث عنه، وليس معناه المبتدأ والخبر إذ هو أعم وإنما المبتدأ والخبر ضرب منه»(٣).

في حين نجد عند غيره أن المسند إليه والمسند يقابلان الموضوع والمحمول، يقول التهانوي (ت بعد ١١٥٨): المفردان من القضية... يسميهما المنطقيون موضوعاً ومحمولاً، والمتكلمون ذاتاً وصفة، والفقهاء محكوماً عليه ومحكوماً به، والنحويون مسنداً إليه ومسنداً»(٤).

واشتهر عن الرماني أنه كان يمزج النحو بالمنطق(٥)، وقد ورد في الشرح ما يؤكد ذلك شكلاً ومضموناً، غير أنه من حيث الشكل لم يكن بصورة كبيرة إذ أنك لا تجده يستعمل تعبيرات المنطقيين واصطلاحتهم إلا قليلاً نحو استعماله (أعم العام)(٦)، و (الغالب

---

(١) الإمتاع والمؤانسة، جـ١: ١٣٣.

(٢) ينظر إنباه الرواة : جـ٢:٢٩٦.

(٣) التحقيق، باب ٣:٢.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع وترجم نصوصه الفارسية الدكتور عبد المنعم محمد حسين (القاهرة - وزارة الثقافة، ١٣٨٢هـ) جـ٢:٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٥) ينظر نزهة الألباء ص٣١٩، ومعجم الأدباء جـ١٤: ٧٤، والبلغة، ص١٦٠، والبغية جـ٢: ١٨١، وطبقات المفسرين للداودي، ص٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص ١٧٥.

(٦) ينظر التحقيق، باب ١٢: ٢، ٦، ٧، ١٨ : ٢، ٤.

واللازم)(١) و(العلة الوضعية)(٢)، و (الموضوع والمحمول) كما تقدم فى النص السابق(٣)، إلى غير ذلك(٤).

أما من حيث المضمون فإن النزعة المنطقية واضحة فى الشرح كل الوضوح وإليك بعض النماذج التى يتمثل فيها شئ من ذلك المزج وهى:

١– قوله فى أثناء الحديث عن (ظن) وأخواتها: «وإنما اختص العلم بأنه يجوز أن يكون متعلقه معنى الجملة ؛ لأنه يصلح لأعمِّ العامّ، وهو الحاضر والغائب ، والموجود والمعدوم ، ومعنى المفرد ومعنى الجملة ، فَلَمَّا صَلَحَ لذلك أجرى عليه ، وأمّا الظن والحِسبانُ فيقاربان معنى العلم ، لأنّه قوة المعنى فى النفس ، والعلم على الثقة بالمعنى فى نفس العاقل ، والقوة تقارب الثقة ، فلذلك أجرى الظن مجرى العلم. وقد يعمل على الظنّ فى كثير من الأشياء إذا شذ طريق العلم. و(زعمت) من المحتمِل بمنزلة (ظننت) أو(علمت) فلذلك أجرى مجراهما. ورؤية العين لا تتعدى إلاّ إلى مفعول واحد ، لأنّها تخص بعض الأجناس دون بعض. ويختص ذلك الجنس إذا كان على حالٍ مخصوصة كرؤية الشخص واللون والحركة الحاضرة دون ما غاب فلما كانت الرؤية تختص ولا تقع إلاّ من وجه واحد لم تتعد إلاّ إلى واحد. ولما كانت رؤية القلب بمنزلة العلم تعدت إلى اثنين»(٥).

---

(١) التحقيق ، باب ١٠: ٥.
(٢) نفسه، باب ٣١: ٣١.
(٣) نفسه، باب ٧١: ٩.
(٤) ينظر ما سيأتى فى النصوص التالية بعد قليل كما ينظر الرمانى النحو، ص٢٢٩، وشرح كتاب سيبوية، للرمانى (الدراسة) ص٢٠٥.
هذا وقد أورد فى كتابه الحدود كثيراً من المصطلحات النحوية والمنطقية التى يرى أن النحو محتاج إليها، وما هذا الرأى إلا ناتج عن مزجه بين النحو بالمنطق، و إليك مقتطفاً من ذلك الكتاب وهو قوله: «باب الحد لمعانى الأسماء التى يحتاج إليها فى النحو وهى: القياس، والبرهان، والبيان، والحكم، والعلة و الاسم، والفعل، والحرف، والإعراب، والبناء، والتغيير، والتصريف، والغرض، والسبب، والمعرفة والنكرة،...» الخ. حيث أورد حوالى تسعين حداً من هذا النمط ثم أعقبها بحدود أخرى أطلق عليها حدود الموصولات وهى أيضاً على طريقة الحدود السابقة من حيث الخلط بين المصطلحات النحو والمنطقية. ينظر رسالتان فى اللغة، ص ٦٥–٦٦، ٧٥.
(٥) التحقيق، باب ١٢: ٢ .

٢-وقوله: «و(أما) (شككت فيه) فلا يتعدى كما يتعدى (ظننت)؛ لأنّ الشك لا يجرى مجرى العلم فى القوة وإنّما هو مما يستوى فيه النقيضان فى المنزلة ، فلم يتعد، وصار بمنزلة الدخول فى الشيء الذى لا يتعدى ؛ لأن الشك دخول بين النقيضين على طريق الوقف فلم ينفذ إلى واحد منهما على مقتضى معناه فلهذا لم يتعد إلا بحرف جر»(١).

٣- وقوله: «ومعنى كلام الأخفش (ت٢١٥) فى امتناع الجرّ من الفعل ، من قوله ﴿لأنّ الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشيء الذى تدل عليه ، وأما (زيد) و(عمرو) فهو الشيء بعينه وإنما يضاف «إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدلّ عليه﴾ . فينبغى أن يقدم لتفسير هذا ما يُبِين عنه ، وهو أن الدلالة على وجهين : دلالة تصريح ودلالة تضمين . فدَلالة التصريح هى التى يوضع فيها اللفظ لمعنى ينبئ عنه من جهة الوضع . ودَلالة التضمين هى التى تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر لا من جهة الوضع . مثال ذلك دلالة (ضارب) على نفس الضارب من جهة الوضع لينبئ عنه على طريق العلامة الموضوعة له ، ويدلّ على المضروب ليس من هذه الجهة ولكن من جهة انعقاد معنى الضارب به من حيث لا يصحّ إلاّ به ، فيختلف الحكم فى هذين المعنيين من اختلاف وجه الدلالة، إذ كانت إحداهما من جهة وضع اللفظ ، والأخرى من جهة انعقاد المعنى بمعنى غيره . ولدلالة التصريح عشرة أحكام لا تجرى على دلالة التضمين ، والعلّة فى جميعها واحدة ، وهو أنه لا يضاف إلى المعنى فى دلالة التضمين ، ولا يثنى ، ولا يجمع ولا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا معرفًا بالألف واللام ، ولا مخبراً عنه ، ولا موصوفًا ، ولا مصغّراً، ولا منسوبًا إليه ، وكلّ ذلك ظاهر فى معاملة (الضارب) ، فإذا أضفت فقلت : غلام الضارب ، فلم تضف إلى (المضروب) ، وكذلك إذا ثنيت فقلت : الضاربان ، أو جمعت فقلت : الضاربون ، أو جعلته فاعلاً فقلت : جاء نى الضارب ، أو مفعولاً فقلت : ذممت الضارب ، أو معرفًا فى قولك: الضارب ، أو مخبراً عنه فى قولك : الضارب من شأنه كذا وكذا ، أو موصوفًا فى قولك : الضارب المرجوم ، أو مصغراً فى قولك : ضويرب ، أو منسوبًا إليه فى قولك : ضاربىٌّ . فكل هذه المعانى [لا] ترجع إلى المضروب ، وإن دلّ (ضاربٌ) عليه»(٢).

---

(١) التحقيق، باب ١٢: ١٠.

(٢) نفسه، باب ٢: ٩.

هذا ومن أبرز ما يتجلى فيه المزج اعتماده على العقل اعتماداً كبيراً في عرض المسائل، وسيره على منهج واحد في جميع الشرح، وتدرجه من العام إلى الخاص، ومن الكليات إلى الجزئيات والإكثار من التعليلات[١] وإغراقه في القياس [٢].

وقد عرض لبيان ذلك كل من الدكتور المبارك [٣] والدكتور الدميري[٤] غير أنهما اختلفا في أثر استعمال المنطق في الشرح فقد رأى الدكتور المبارك «أنه كان في كثير من نصوصه شرحاً محتاجاً إلى الشرح؛ لأنه أكثر تعقيداً من الكتاب نفسه»[٥]. ويقول في موطن آخر: «والحق أن الرماني معقّد النحو، وعر الأسلوب، وأن المنطق لم يكن في نحوه وسيلةَ إيضاح وتقريب، ولكنه كان قالباً توضع المادة النحوية أو تصاغ وفق متطلباته»[٦].

أما الدكتور الدميري فيقول: «أرى أن اصطناع الرماني للمنطق في شرحه هذا كان على ما ينبغي أن يكون وما نرجوه منه، إذا كان بحق - وسيلةَ إيضاح واستيعاب معاً، وأنه قد أدى دوره وآتى ثماره..»[٧].

ومع احترامي لما توصل إليه الأستاذان الجليلان فإن الأمر في نظري ليس بالصعوبة التي صورها الدكتور المبارك كما أنه ليس بالوضوح والاستيعاب الذي ذكره الدكتور الدميري، لأن الدكتور الدميري نفسَه يقول في موضع آخر: «كأني بالرماني يطلب من قارئه أن يكون على مستوى معين من الفهم، ودرجة خاصة من الدقة والملاحظة»[٨]. وهذا يتعارض إلى حد ما مع قوله : كان بحق وسيلة إيضاح ، والذي أراه أن أسلوبه مع مزجه بين النحو والمنطق يختلف عن أسلوب أهل عصره من أمثال السيرافي والفارسي وابن جني، ولايعني ذلك أنه وعر أو مستغلق(٩) وإنما غاية الأمر أنه يحتاج - كما وصف الدكتور الدميري - إلى قارئ على درجة كبيرة من الدقة والفهم مع التخصص في مجال الدراسات النحوية .

وإلى جانب ذلك لابد من التمرس بأسلوب الرجل ، فللإلف دور كبير كما هو الشأن عند الدكتور الدميري الذي كثرت معايشته له مما جعله يراه واضحاً كل الوضوح، بينما لم يلتصق به

---

(١) يتجلى جميع ذلك في كل باب من أبواب الشرح.

(٢) ينظر نفسه باب ٢: (١٦)، (٢١)، (٢٣ - ٢٧)، و(٢٤: ١٣)، (٣١: ٣١)، و (٤١: ٣١)، و (٢:٤٦)

(٣) ينظر الرماني النحوي، ص ٢٢٧ - ٢٤٠.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص١٩٧ - ٢١٩.

(٥) الرماني النحوي، ص٢٣٨.

(٦) نفسه، ص٣٣٥، وينظر ص٣٤١.

(٧) شرح كتاب سيبويه (الدراسة)، ص٢١٣.

(٨) نفسه، ص١١٩.

(٩) قد يوجد في بعض الفقرات في الشرح عدم اتساق غير أن ذلك راجع إلى السقط في أثناء النسخ ويمكن الاهتداء إليه بالدربة والإمعان في السياق .

الدكتور المبارك كلّ الالتصاق فرآه وعر الأسلوب معقداً، ونتيجة لذلك أثبت عدداً من المرئيات عنه لم تكن مطابقة للواقع فى مجملها مما جعل الدكتور الدميرى يؤاخذه عليها(١).

وهناك أمر لم أر الدكتور الدميرى تعقبه فيه، وذلك الأمر هو أن الدكتور المبارك يتهم الرمانى بعدم الدقة فى نقل ما يرويه عن سيبويه، ومثل لذلك بمثالين، غير أن المثالين، مع تقديرى له، ليسا مطابقين للواقع، وسأناقش كلامه عن أحدهما وأكتفى بالإحالة إلى الآخر(٢).

أما الذى سأناقشه فقد أوقعه فيه تحريفٌ لم يلحظه حيث قال: « ولو أننا ذهبنا فى الاستقصاء أكثر من ذلك لوجدنا الرمانى فى بعض المواضع غير دقيق فى نقل ما يرويه عن سيبويه، ومن ذلك مثلاً قوله: (وتقول: قد مررت برجل أم إمرأة، فأجاز سيبويه هذا فى أم المنقطعة، وحقها أن يستأنف الكلام بعدها؛ لأنها بمنزلة بل أكذا، فعطفها على المفرد شذوذ فى القياس إذا كانت منقطعة وإنما الجيد فيها الاستئناف، كقولهم: إنها لإ بل أم شاء..كأنه قيل أم هى شاء..)(٣). على حين أن سيبويه لم يقل ذلك، وإنما قال: (وأما قولهم: أمررت برجل أو امرأة؟ إذا أردت معنى أيهما مررت به فإن (أم) تشرك بينهما كما أشركت بينهما أو)(٤). فكانت (أم) معتمدة عنده على استفهام لا كما ذكر الرمانى...»(٥).

والحقيقة أن ما نفاه المبارك عن سيبويه موجود فى الكتاب قبل النص السابق الذى نقله وقد حُرِّفت فيه (أم) إلى (أو) وهو قوله: «والمبدل أيضاً قولك: قد مررت برجل أو امرأة» ولم يرد هذا التحريف عند الرمانى فقال فى السؤال: «وهل يجوز قد مررت برجل أم امرأة» وكذا فى الجواب كما رأيت.

أما النص السابق الذى أورده المبارك فإنه يشمله قول الرمانى المتصل بكلامه المتقدم وهو «...كأنه قيل أم هى شاء فأما إذا كانت معدولة بالألف فهى عطف على المفرد...والمعادلة قد أشركت فى الاستفهام، وليس كذلك المنقطعة، وإنما هى على جهة الاستدراك، فالمنقطعة بمنزلة (بل)والألف».

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة)، ص١٥٤، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٨، ٢١٩.

(٢) ينظر الرمانى النحوى، ص٢٠٧ – ٢٠٨ والكتاب، جـ٣: ١٤، ١٦= (٤١١:١). والشرح ، المجلد ٢: ١٠٢:٢ (فيض الله) ، ٣: ٣٢٤ (داماد).

(٣) الشرح ، المجلد ٢: ٥٨ (فيض الله)، ١٣٩:٢ (داماد).

(٤) الكتاب، جـ١: ٤٤٠ = (٢١٩:١).

(٥) الرمانى النحوى، ص ٣٠٦.

المبحث السابع : الرماني بين المدح والقدح

لقد كان أبو الحسن رحمه الله في القمة من حيث العلم والدين والأخلاق ذكر ذلك عنه معظم من تحدثوا عنه غير أن هناك قلة غضت من شأنه وحطت من مكانته.

وإليك أهم ما جاء عنه مدحاً وقدحاً:

أولاً : المدح :

ذُكر عنه أنه كان ذا دين ثخين وعقل رزين متصفاً بالصلاح والتقوى والمروءة وأنه كان عالى الرتبة، ومن كبار النحويين وأحد الأئمة المشاهير. فقد كان إماماً فى علم العربية وعلامة فى الأدب فى طبقة السيرافى (ت٣٦٨) والفارسى (ت٣٧٧). وكان وعاءً من أوعية العلم، ومتفنناً فى علوم كثيرة[١]. ومن تلك العلوم تفسير القرآن، والقراءات ، والفقه ، والأصول ، والكلام والمنطق ، والنجوم ، إلى جانب النحو، واللغة، والبلاغة، والعروض.

ومما يؤكد ذلك تنوع مؤلفاته التى تربو على المائة فى مجالات شتى[٢].

ثانياً : القدح :

١- قال عنه البديهى (ت٣٨٠): «...إنى مع وزنى له ونظرى إليه واستكثارى منه فى عنفوان شبيبتى لم أقطع على كفره حتى راجعت العلماء في أمره، فقال المتكلمون: ليس فنه فى الكلام فننا، وقال النحيون: ليس شأنه فى النحو شأننا. وقال المنطقيون : ليس ما يزعم أنه منطق منطقاً عندنا وقد خَفِى أمره على عامة من ترى»[٣].

وقد بين أبو حيان التوحيدى (ت٤٠٠) سبب هذا الهجوم المشين والتنكر للجميل من التلميذ لشيخه حين قال: «وإنما هاجه على هذا التثليث اختلافُه إلى يحيى بن عدى المنطقى...»[٤]. ويحيى بن عدى المذكورمن نصارى اليقوبية كما ذكر ابن النديم[٥]، وقد ألَّف

---

(١) ينظر الفهرست، ص٦٩، والإمتاع والمؤانسة، جـ١: ١٣٣، وتاريخ بغداد، جـ١٢: ١٦، ونزهة الألباء، ص٣١٨، ومعجم الأدباء، جـ١٤: ٧٤، ووفيات الأعيان، جـ٣: ٢٩٩، والعبر، جـ٣: ٢٥، وسير أعلام النبلاء، جـ١٦: ٥٣٥، ومرآة الجنان جـ٢: ٤٢٠.

(٢) ينظر الفهرست، ص٦٩، وإنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) البصائر والذخائر، جـ١: ١٧.

(٤) ينظر المصدر نفسه.

(٥) ينظر الفهرست ص ٣٢٢

الرمانيُّ كتاباً في الرد عليه سماه (نقض التثليث على يحيى بن عدى)(١).

٢- «وقال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لانفهم من كلامه شيئاً ومنهم من نفهم بعض كلامه... ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني. وأما من نفهم بعض كلامه..فأبو على الفارسى وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافى»(٢).

ويبدو لى أن هذا القائل من المتحاملين على الرماني بدليل أن ما وصل إلينا من مؤلفاته ليس بالصورة التى نقلها ذلك القائل. وقد تناولت الحديث عن أسلوبه فى مبحث هو والمنطق فليرُجعْ إليه .

٣- قال الفارسى (ت٣٧٧) «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانى فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء»(٣).

ونظراً لمكانة الفارسى سأقف مع مقالته الوقفة التالية فى المبحث الآتى :

---

(١) ينظر إنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٦. وقد عرض لمقالة البديهى كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميرى ففنداها وردا عليها. ينظر الرمانى النحوى، ص٦١ وشرح كتاب الرمانى (الدراسة) ص٨١.

(٢) نزهة الألباء، ص٣١٩، وينظر معجم الأدباء، جـ١٤: ٧٥.

(٣) نزهة الألباء، ص ٣١٩.

المبحث الثامن : وقفة مع الفارسي

لقد اختلف الباحثون في المراد من مقالة الفارسي السابقة، فرأى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن المراد منها تجريد الرماني من النحو[١].

ورأى الدكتور مازن المبارك أن المراد بها «المنهج والطريقة»[٢] بينما يرى الدكتور الدميري أن ظاهرها إنكار المنهج و مؤداها تجريد الرماني من النحو[٣]، وهو بهذا يتفق مع الدكتور شلبي. وهذا ما أميل إليه، لأن النص واضح في إرادة هذا المعنى يتجلى في قوله: (فليس معه منه شئ). ولعل الذي دفع الدكتور المبارك إلى ذلك الموقف ما رآه عند الرماني من علم غزير في النحو العربي بحيث لا يصح إنكاره وحسب القارئ المنصف أن يطلع على شرحه لكتاب سيبويه ليرى مصداق ذلك.

ولعل سائلاً يسألني: إذا لم يعجبك توجيه الدكتور المبارك فكيف تعلل مقولة الفارسي مع ما ثبت لديك من أن الرماني كان على درجة عالية في النحو؟

والجواب أنني بعد التأمل الطويل هديت إلى رأى متواضع أتمنى أن يكون صواباً أو قريباً من الصواب، ويتلخص في أن الفارسيّ ربما قال تلك المقولة في وقت مبكر من حياة الرماني قبل أن يظهر نضجُه العقلي وقبل أن يبهر معاصريه بما قدم من نِتاج نحوى قيم جعله في طبقة السيرافي والفارسي ثم تغيرت الحال بعد ذلك. بدليل أن شرح الرماني على الكتاب ذلك الشرح المتميز في ميدان النحو شكلاً ومضموناً، قد جاء في سن متأخرة من حياته حيث

---

(١) ينظر أبو على الفارسي (جدة-دار المطبوعات الحديثة، ط٢، ١٤٠٩هـ)، ص٥٩٢ وفيه «يريد أن يقول مورياً وملمحاً...إن نحوه هو النحو وليس عند الرماني من النحو شئ».

(٢) الرماني النحوي، ص٨٥، وينظر ص٨١.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني (الدراسة) ص٨٥ - ٨٧ وفيه «فمبلغ الشهادة من الصدق إنما هو إنكار المنهج ومبتغاها إنما هو تجريد الرماني من النحو رأساً».

أتم تأليفه بعد بلوغه سبعين عاماً[١]. وهناك دليل آخر وهو أنه نقل عن الفارسي وأصحابه تفضيل الرماني على السيرافي ومن غير المعقول أن يفضل على السيرافي وليس معه من النحو شيء[٢].

تلك هي الفكرة التي هُديتُ إليها واسترحت لهاحتى لا اتهم الفارسي بظلم الرماني وإنكار ماله من فضل كبير في ميدان العلم وبخاصة في ميدان النحو بالذات.

ولا أريد أن أذهب بعيداً فأتهم الفارسي بالغيرة من الرماني، ومحاولة الحط من قدره بين علماء عصره. لا أريد أن أتهم أحداً من علمائنا العظماء بالأحقاد الشخصية، فهم - في نظري - فوق مستوى الشبهات إلى حد كبير.

ورب قائل يقول : لماذا نستبعد الضغائن الشخصية نتيجة الغيرة والمنافسة، وقد رأينا أمثال ذلك في هذه الحياة عبر القرون؟ .. وما حديث العيني (ت٨٥٥) والحافظ بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) عنا ببعيد[٣].

---

(١) ينظر ما سيأتي في مبحث تاريخ تأليف الشرح، ص ٣٧ .

(٢) ينظر معجم الأدباء، جـ٨: ١٤٧ ولعل مما يؤيد ما رأيته أن الرماني كان في بداية أمره يقرأ على الفارسي كما ذكر ذلك الفارسي نفسه حين قال «قرأ عليّ علي بن عيسى الرماني كتاب الجمل وكتاب الموجز لابن السراج في حياة ابن السراج» المصدر نفسه، جـ٧: ٢٣٩.

(٣) من ذلك ما نقله صاحب مفتاح السعادة، جـ١: ٢٦٦ في أثناء ترجمة العيني حيث قال: «وكان بينه وبين شيخ الإسلام ابن حجر منافسة، ولما وقعت منارة المؤيدية... قال ابن حجر:

لجامع مولانا المؤيد رونق ... منارته بالحسن تزهو وبالزين

تقول وقد مالت عليهم: تمهلوا ... فليس على هدمي أضر من العين»

فرد عليه العيني بقوله:

منارة كعروس الحسن قد جليت ... وهدمها بقضاء الله والقدر

قالوا أصيبت بعين قلت ذا خطأ ... وإنما هدمها من خسة الحجر

ينظر حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي، (ت٩١١)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (مصر-دار إحياء الكتب العربي، ١٣٨٧هـ)، جـ٢: ٢٧٢، وابن حجر العسقلاني دراسة مصنفاته، للدكتور رشاد محمود عبد المنعم (بغداد - وزارة الأوقاف، ١٩٧٦م) جـ١: ١٧٨.

ومن قبل هذا وذاك كثير وكثير، ومنه على سبيل المثال فقط ما كان بين ابن دريد (ت٣٢١) ونفطويه[(١)] (ت٣٢٣).

ومن بعدهما أيضاً كثير وكثير، ومنه على سبيل المثال فقط ما كان بين السخاوى (ت٩٠٢) والسيوطى[(٢)] (ت٩١١) إلى آخر ما هنالك من منافسات سجلها لنا التاريخ فى كتب الطبقات ونحوها، ولكننى على الرغم من كل ذلك وعلى الرغم من اعترافى بأن النفوس البشرية يعتريها من الضعف أحياناً ما يخرجها عن جادة السلوك الإسلامى الأمثل... على الرغم من كل ذلك أميل إلى تبرئة العلماء الأجلاء كلما وجدنا إلى ذلك سبيلا، ومنهم أبو على الفارسى وقد وجدنا له المخرج المناسب وما دمنا قد وجدنا مخرجاً لحسن الظن فلماذا لا نستعمله من أسلافنا الأولين رضوان الله عليهم أجمعين؟ هذه هى فكرتى المتواضعة. ولا أزعم أننى أصبت كل الصواب وكل الذى أرجوه وأتمناه أن يكون لى أجر المجتهدين، أصابوا أم أخطأوا.

وخلاصة القول أن الرمانى النحوى أعلى قدراً من أن تخدشه كلمة من هنا أو من هناك، ولا يسعنا إلا أن نحسن الظن بعلمائنا ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً وقد وجدناه والحمد لله، ورحمة الله على الجميع.

ومعذرة إلى القارئ الكريم، لأنى مازلت أخطو فى أول الطريق والله المستعان.

---

(١) من ذلك ما جاء فى معجم الأدباء، جـ١: ٢٦٤ « وكان بين نفطويه وابن دريد مماظة فقال فيه لما صنف كتاب الجمهرة:

ابـن دريـد بـقـرة ... وفيه لـؤم وشـره
قد ادعـى بجـهـلـه ... جمع كتاب الجمهرة
وهو كتاب العين إلا ... أنـه قـد غـيره

فبلغ ذلك ابن دريد فقال يجيبه:

لو أنزل الوحى على نفطويه ... لكان ذاك الوحى سخطاً عليه
وشاعر يدعى بنصف اسمه ... مستأهل للصفع فى أخدعيه
أحرقه الله بنصف اسمه ... وصير الباقى صراخاً عليه

(٢) حيث وضع السخاوى للسيوطى « ترجمة مظلمة غالبها ثلب فظيع وسب شنيع...» فرد عليه السيوطى برسالة سماها «الكاوى لدماغ السخاوى». ينظر البدر الطالع، للشوكانى: محمد بن على (ت١٢٥٠)، (بيروت-دار المعرفة)، جـ١:٣٢٨، وينظر الضوء اللامع للسخاوى: محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢)، (مكتبة القدس ١٣٥٣هـ)، جـ٤: ٦٥-٧٠.

المبحث التاسع : مؤلفاته :

ترك الرماني مجموعة كبيرة من المؤلفات بلغت (١٠٣) مائة وثلاثة، فيما أحصي الدكتور مازن المبارك[١]، منها (٩٨) ثمانية وتسعون كتاباً ذكرها القفطى[٢](ت ٦٤٦).

وقد قمت بتتبع مصادر ترجمته لعلي أظفر بشئ من مؤلفاته لم أسبق إليه فوجدت أن الدكتور المبارك قام بتتبعها تتبع استقصاء فذكر الموجود منها وغير الموجود وما طبع من الموجود وذلك بعد تصنيفها إلي ثلاث مجموعات الأولي في علوم اللغة، والثانية في علوم القرآن، والأخيرة في العقائد والكلام. وقد زاد عليه الدكتور الدميرى في تصنيفه مجموعتين إحداهما تتعلق بكتب الفقه وأصوله والأخري ضم فيها كتباً متفرقة.

هذا وقد تمخض تتبعي عن عدة أمور منها:

١- ذكر من بين كتبه (الإيجاز فى النحو) كذا ورد اسمه فى الفهرست[٣]ومعجم الأدباء[٤]، وإنباه الرواة[٥]، وقد ذكر له صاحب هدية العارفين كتابا بعنوان (الإيجاز فى شرح الإيضاح لأبى على)[٦]. ويبدو لى أن العنوان السابق اختصار للعنوان الأخير ومع ذلك لا أستبعد أن يكون كلٌّ منهما عنواناً لكتاب مستقل. وعلى كل حال يظهرلى من العنوان الأخير أن الرمانى لم يكن يحمل فى نفسه شيئاً تجاه معاصره الفارسى (ت٣٧٧) وإلا لما أقدم على شرح كتابه، ولعل مما يؤيد ذلك ما تقدم[٧] من أن الفارسى وأصحابه كانوا يفضلون الرمانى على السيرافى.

٢- وجود بعض الكتب المفقودة، من ذلك :

أ : العثور على المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه، وسيأتى توضيح ذلك فى الحديث عن النسخ.

---

(١) ينظر الرماني النحوى، ص٨٦-١٠٣.

(٢) ينظر إنباه الرواة جـ٢: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) ينظر ص٦٩.

(٤) ينظر جـ ١٤ : ٧٥.

(٥) ينظر جـ٢: ٢٩٥.

(٦) ينظرجـ ١ : ٦٨٣ .

(٧) ينظر ص ٢٢

ب : العثور على قطعة من شرح الأصول لابن السراج وتقع في (٣٢) اثنتين وثلاثين لوحة، ومسطرتها (٤١) واحد، وأربعون سطراً. وتوجد منها صورة على (ميكروفيلم) في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٥٠٦) ومصدرها مكتبة سليم آغا بتركيا برقم (١٠٧٧). وقد سجل الطالب نصار حميد الدين هذا المقدار موضوعاً للماجستير بإشراف الدكتور محسن سالم العميري بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ومن المنتظر أن تناقش قريباً إن شاء الله.

٣- من بين كتبه المطبوعة كتاب (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى)(*)، ومن الملاحظ على هذا الكتاب أن مصادرترجمة الرماني التي اطلعت عليها لم تذكره باستثناء هدية العارفين للبغدادي (ت ١٣٣٩هـ) وقد طبع ثلاث طبعات كان آخرها بتحقيق الدكتور فتح الله صالح المصري، ولم يشر المحقق إلى تلك الملاحظة، كما أنه لم يقم بتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ولم أجد في الكتاب ما يؤيد نسبته إلى أبي الحسن الرماني، أو ينفيها عنه لأنه عبارة عن فصول يورد المؤلف في كل فصل كلمتين ويورد مرادفاتها نحو قوله: «فصل السرور والجذل: السرور والجذل والغبطة، والبهجة، والفرح، والارتياح، والاغتباط، والاستبشار»[1]. وهكذا الكتاب كله.

٤- من بين كتبه كتاب (معاني الحروف) كذا ذكر في كل من نزهة الألباء[2]، ومعجم الأدباء[3]، والبلغة[4] والبغية[5]، وطبقات المفسرين للداودي[6]، ومفتاح السعادة[7]، بينما ذكر في إنباه الرواة بعنوان (الحروف)[8]. وتوجد ثلاث نسخ متباينة عن الحروف كلها تحمل اسم الرماني منها نسختان حققتا، والثالثة ما تزال خطية. أما الخطية فهي تقع في خمس ورقات، وتشمل الحروف كلَّها من الألف إلى الياء وهي محفوظة في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (١/١٧٦٥) وعنوانها (معاني الحروف للإمام علي بن عيسى الرماني) وخط العنوان

(*)ذكر الدكتور سيد تقي عبد السيد أنه قابل محقق الكتاب وأخبره بأنه عثر على نسخة جاء العنوان فيها هكذا (الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى) بواو العطف وهو الأنسب .

(١) ص٥٧.

(٢) ص٣١٨.

(٣) جـ ١٤: ٧٥.

(٤) ص١٥٩.

(٥) جـ٢: ١٨١.

(٦) ص٤٢٠.

(٧) ص١٧٦.

(٨) جـ٢: ٢٩٥.

مخالف لخط المخطوطة. وأشك في نسبة هذه النسخة إلى الرماني لمخالفة خط العنوان لخط المخطوطة ولأنه لا يتجلى فيها أسلوب الرماني وإليك نصاً منها: « الألف في كلام العرب على اثنين وعشرين وجهاً: «ألف الأصل، وألف الوصل، وألف الفصل، وألف القطع، وألف الضمير، وألف التثنية، وألف الواسطة... وألف جمع الإناث. أما ألف الأصل في الأفعال مثل أتى يأتى، وألف الوصل مثل ألف انصر واكتب، وألف الفصل مثل ألف انصروا واكتبوا، وألف القطع مثل ألف أكرم وأنعم...»(١).

أما النسختان المحققتان : فالأولى منهما قد حققت أربع مرات(٢). ويبدو لى أنَّ هذه النسخة هى الوارد ذكرها في مصادر ترجمته المتقدمة، للأسباب التالية:

أ - جاء فى نهايتها «قرأ علىّ هذا الجزء أبو الحسن عمر بن أبى عمر السجستانى وكتب على بن عيسى بن على»(٣).

ب - مقاربة أسلوبها لأسلوب الرمانى فى الشرح من أمثلة ذلك حديثه عن (رويد)، حيث قال فى الشرح : «ومتصرف رويد على أربعة أوجه: اسم للفعل، وصفة، وحال، ومصدر...»(٤) وجاء فى هذه النسخة «ورويد تصرف على أربعة أوجه اسم للفعل..وصفة..وحال..وبمعنى المصدر»(٥).

والنسخة الثانية حققها أستاذى الدكتور عبد الفتاح شلبى بعنوان «كتاب معانى الحروف»، مع أن الموجود على النسخة الخطية (كتاب الحروف) (٦) و مع تقديرى واحترامى لأستاذى الجليل - أشك فى نسبة هذه النسخة للرمانى للأسباب التالية :

أ - عدم اتفاق أسلوبها مع أسلوب الرمانى ومثال ذلك أنه جاء فى النسخة عن (إذن) ما

---

(١) الورقة الأولى.

(٢) المرة الأولى بتحقيق محمد حسن آل ياسين، ضمن المجموعة الأولى من نفائس المخطوطات. ونشرها في المرة الثانية غلام مصطفى في مجلة الألسن الشرقية بلاهور عدد٢، مجلد٧، ص١٨-٤٣. نقلاً عن الرماني النحوى، ص٨٨. والمرة الثالثة بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبى ضمن كتاب معانى الحروف الآتى الكلام عنه. والمرة الأخيرة بتحقيق إبراهيم السامرائي ضمن كتاب رسالتان فى اللغة.

(٣) رسالتان في اللغة، ص٢٠.

(٤) التحقيق باب ٥:٤٨، ومما هو جدير بالذكر أن استعمال أوجه ووجوه مستعمل كثيراً فى الشرح كما أنه مستعمل كثيراً في هذه النسخة.

(٥) معانى الحروف، ص١٦٧، ورسالتان في اللغة، ص٥١.

(٦) يبدو أن المحقق آثر العنوان الذى ذكرته أكثر المصادر.

يلى : « وهى من الحروف التى تعمل مرة ولا تعمل أخرى، وعملها النصب فى الفعل خاصة، وهى جواب من قال: سأفعل. ولها ثلاثة أحكام : أن تقع مبتدأة فهذه عاملة، تقول من ذلك : (إذاً أكرمَك) ..والثانى أن تقع بين الشيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر فهذه لا تعمل شيئاً، وذلك نحو قولك : (زيد إذن يكرمُك)..والثالث أن تكون مخيّراً فى الإعمال والإهمال، وذلك إذا دخلت عليها الفاء أو الواو، نحو قولك : (فإذاً يكرمك)، (وإذاً يحسن إليك) وإن شئت نصبت...»(١).

فالقارئ لهذا النص سيجد فرقاً واضحاً إذا قارنه بما نقله السيوطى (ت ٩١١) عن الرمانى فى أثناء الكلام عن هذه الأداة وهو قوله : «إنما عملت عند وجود الشروط لقوتها معها، لأن كونها[مبتدأة] قوة لها لبناء الكلام عليها، وكونها داخلة على المستقبل قوة لها، لدخولها فى جملة أشكالها؛لأن أخواتِها (أن) و (لن) لا تعملان إلا فى المستقبل، وكون ما بعدها غيرَ معتمد قوةٌ لها، لأنه يخرجها عن أن تكون حشواً. فكل واحدٍ من هذه الشرائط كان يقتضى لها هذا الحكم فلما اجتمعت وجب أن تعمل ومن العرب من لا يعملها وإن اجتمعت فيها الشرائط»(٢).

ب – وجود نقول عن الرمانى تخالف ما في هذه النسخة، من ذلك قول المرادى (ت ٧٤٩) في أثناء الحديث عن (إمّا) في الجنى الداني «وأستدل الرماني على أنها عاطفة بأن الواو للجمع وليست هنا كذلك، لأنا نجد الكلام لأحد الشيئين فعلم أن العطف لـ (إما) »

بينما جاء فى النسخة ما يلى « وليست (إمّا) من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين، يدلك على ذلك أنك إذا قلت : (رأيت إما زيداً وإما عمراً) أن تكون (إما) الأولى عاطفة أو الثانية ، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يبتدأ به ولا يجوز أن تكون الثانية ؛ لأن الواو حرف عطف ولا يجمع بين حرفى عطف ...» .

جـ – خلوها من المنطق كما ذكر ذلك محققها حيث قال :« قرأت هذا الكتاب فوجدت الرماني يخالف المنطق ويتجنبه شكلاً وموضوعا »(٣) والمعروف عن الرمانى ميله للمنطق (٤).

د – ذُكِرَ فيها أعلام متأخرون عن الرمانى (ت ٣٨٤) وهم ابن جنى (٥)(ت٣٩٢)

---

(١) ص١١٦. وفيه ص١١٧ «الاختيار عند البصريين أن تكتب (إذا) بالألف والاختيار عند الكوفيين أن تكتب بالنون».

(٢) الفتح القريب على مغنى اللبيب. (ميكروفيلم بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم «٩٢١» لوحة «٣٧أ»).

(٣) كتابه أبو على الفارسى، ص٥٩٣.

(٤) ينظر مبحث (هو والمنطق) المتقدم.

(٥) ينظر ص٧٨.

والربعي [١](ت ٤٢٠) والصيمري[٢] أحد تلاميذ الرماني حيث نقل عنه في كتابه التبصرة كما تقدم الإشارة إلى ذلك في أثناء الحديث عن تلاميذه [٣].

هـ – نقل السيوطي نصاً عن كتاب معاني الحروف لعلي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩) وهذا النص موجود في هذه النسخة مع اختلاف يسير اقتضاه النقل وإليك النصين :

أولاً النص الذي نقله السيوطي : « قال ابن مجاشع في كتابه (معاني الحروف) : زعم الكوفيون أن (أنْ) تكون بمعنى (لو) كما قالوا بذلك في (إن) المكسورة ، وذلك في قراءة من قرأ ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لَاتَّخَذْنَاهُ مِن لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾[٤] . فيمن قرأ بفتح الهمزة [٥]، والبصريون يأبون ذلك » [٦].

ثانياً النص في النسخة حيث جاء في أثناء الحديث عن (أن) بعد تقدم ذكر الكوفيين «وزعموا أيضاً أنها تكون بمعنى (لو) قالوا ذلك في قراءة من قرأ : ﴿ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْواً لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا أَنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾[٤] والبصريون يأبون ذلك » [٧].

وهذا يجعلني أميل إلى أن هذه النسخة لابن فضال المجاشعي وليست للرماني ومما يؤيد ذلك :

١ – أن للمجاشعي كتاباً عنوانه « شرح معاني الحروف » [٨].

٢ – الإشارة في بداية الكلام عن كل حرف في تلك النسخة إلى أنه من الهوامل أو من العوامل أو أنه من الحروف العوامل والهوامل . وذلك أن المجاشعي معنيٌّ بالعوامل والهوامل وله كتاب عنها غير هذا وردت منه نقول في تذكرة النحاة لأبي حيان[٩] (ت ٧٤٥) وهمع الهوامع للسيوطي (ت ٩١١)[١٠].

---

(١) ينظر ص٥٩ ، ٦٤.
(٢) ينظر ص٧٨.
(٣) ينظر ص ١١
(٤) من الآية (١٧) في سورة الأنبياء.
(٥) لم أعثر فيما اطلعت عليه من مراجع على من قرأ تلك القراءة.
(٦) الفتح القريب على مغني اللبيب (مخطوط) لوحة ٦٨ب.
(٧) ص٧٣ –٧٤ وجاء في ص٧٧ في أثناء الحديث عن (إنْ) «وزعموا أيضاً أنها تكون بمعنى لو قالوا ذلك في قوله تعالى...» الآية السابقة، فيبدو أن السيوطي صاغ الموضعين في نص واحدٍ.
(٨) ينظر معجم الأدباء، جـ١٤: ٩٢.
(٩) تحقيق : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، (بيروت – مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ) ص٤٣١.
(١٠) تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، واشترك معه في تحقيق الجزء الأول الأستاذ عبد السلام هارون ، (الكويت – دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ – ١٤٠٠هـ) ، (والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٧هـ) وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين) جـ ٤: ١٧٣ (٢:٢٥).

٣ - وأخيراً أقول ليس غريباً أن تحمل هذه النسخة اسم الرماني وهي ليست له فهناك الكثير من هذا القبيل مما هو معروف عند المحققين وأقرب مثال على ذلك أن كتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧) حملت إحدى نسخه الخطية اسمَ الرماني، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى العنوان فجاء عنوانه (توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب . صنعة الرماني) وبناء على ذلك صدرت الطبعة الأولى عام ١٣٧٧هـ، وبعد عثور محققة على نسختين أُخريين تحملان العنوان واسم المؤلف الصحيحين أعاد طباعته ونشره منبهاً على الخطأ الذى أوقعته فيه تلك النسخة(١).

مؤلفاته النحوية :

نظراً لإيراد الأستاذين الفاضلين لكل ما أثر عنه من مؤلفات فى شتى المجالات أكتفى هنا بذكر كتبه المتعلقة بما أنا بصدده وهى مؤلفاته النحوية :

١- شرح كتاب سيبويه.(٢)

٢- نكت سيبويه.(٣)

٣- أغراض سيبويه.(٤)

٤- المسائل المفردات من كتاب سيبويه.(٥)

٥- المسائل والجواب من كتاب سيبويه.(٦)

٦- تهذيب أبواب كتاب سيبويه.(٦)

٧- شرح مسائل الأخفش الكبير والصغير (٣)

٨- شرح مختصر الجرمي(٣)(٧).

---

(١) ينظر الإفصاح، تحقيق سعيد الأفغاني، (بيروت - مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٠) ص ٣، ٣٤ - ٣٦.

(٢) ينظر ما سيأتى عنه فى الفصل الثانى.

(٣) ينظر الفهرست، ص٦٩، وإنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٥.

(٤) ينظر التعليق السابق، وفهرست ماروواه ابن خير، ص٣١٦.

(٥) ينظر الفهرست، ص٦٩، ومعجم الأدباء، جـ١٤: ٧٥.

(٦) ينظر إنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٥.

(٧) ينظر معجم الأدباء، جـ ١٤: ٧٥، وبغية الوعاء، جـ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودى، ص٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص١٧٦.

٩- شرح الألف واللام للمازنى.[١][٢]

١٠- شرح المدخل للمبرد.[١][٣]

١١- شرح المقتضب للمبرد.[٢]

١٢- الخلاف بين سيبويه والمبرد.[٤]

١٣- شرح الأصول لابن السراج.[١][٢]

١٤- شرح الموجز لابن السراج.[١][٢]

١٥- شرح الجمل لابن السراج.[٤][٥]

١٦- الخلاف بين النحويين.[٤]

١٧- الإيجاز فى النحو.[٦]

١٨- الإيجاز فى شرح الإيضاح.[٦]

١٩- معانى الحروف.[٦]

٢٠- المبتدأ فى النحو.[٤]

٢١- الحدود الأكبر والأصغر.[٧]

٢٢ _ التصريف.(١)(٢)(٨)

٢٣ _ الاشتقاق الكبير والصغير (١)(٣)(٩)

٢٤ _ الألفات في القرآن الكريم(١)(٣)

---

(١) ينظر الفهرست، ص٦٩، وإنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٥.

(٢) ينظر معجم الأدباء، جـ ١٤: ٧٥، وبغية الوعاء، جـ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودي، ص٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص١٧٦.

(٣) ينظر معجم الأدباء، جـ١٤: ٧٥.

(٤) ينظر إنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٥.

(٥) ينظر سير أعلام النبلاء، جـ١٦:٥٣٤، وطبقات المفسرين للسيوطى، ص٢٤، وطبقات المفسرين للداودى، ٤٢٠.

(٦) تقدم الكلام عنها قبل قليل.

(٧) البلغة، ص١٦١، وبغية الوعاة، جـ٢: ١٨١. وطبقات المفسرين للداودى، ص٤٢٠، ومفتاح السعادة، ص١٧٦. وقد وصل إلينا أحدهما ويبدو أنه الأصغر وهو مطبوع بتحقيق إبراهيم السامرائى، ضمن (رسالتان في اللغة) والرسالة الأخرى كتاب الحروف الذى تقدم الحديث عنه.

(٨) سير أعلام النبلاء، جـ ١٦ : ٥٣٤،

(٩) تاريخ العلماء النحويين ص ٣١

المبحث العاشر : وفاته

تكاد تجمع المصادر على أنه توفى ببغداد سنة (٣٨٤) أربع وثمانين وثلاثمائة ، وحدد بعضها الوفاة بليلة الأحد الحادى عشر من شهر جمادى الأولى[١]. وأنه دفن فى الشونيزية، عند قبر أبى على الفارسى (ت٣٧٧)، بالجانب الغربى من بغداد، وأنه توفى عن ثمان وثمانين سنة.[٢]

وقد شذ عن ذلك الإجماع مصدر واحد حيث ذكر أنه توفى سنة (٣٨٦) ست وثمانين وثلاثمائة.[٣] كما أن هناك مصدرين آخرين ذكرا تاريخاً ثالثاً لوفاته، وهو عام (٣٨٢) اثنين وثمانين وثلاثمائة لكنهما ضعفاه[٤].

والراجح فى نظرى ما أجمعت عليه أكثر المصادر لأن مما يؤيده أنه قد ذكر باليوم والشهر ومكان الدفن كما ذكر بعضهم أنه توفى وعمره (٨٨) ثمان وثمانون سنة وهذا يتفق مع ما تقدم ترجيحه فى ميلاده وأنه عام (٢٩٦)

---

(١) ينظر مثلاً : الفهرست، ص٦٩، وتاريخ بغداد، جـ١٢: ١٧، ومعجم الأدباء، جـ١٤: ٧٤، واللباب، جـ٢: ٣٧، وإنباه الرواة، جـ٢: ٢٩٤، وسير أعلام النبلاء، جـ١٦: ٥٣٤.

(٢) ينظر المنتظم، جـ٧: ١٧٦، والبداية والنهاية، جـ١١: ٣٥٨، والنجوم الزاهرة، جـ٤: ١٦٨.

(٣) ينظر تاريخ العلماء النحويين، ص٣١.

(٤) ينظر وفيات الأعيان، جـ٣: ٢٩٩. وشذرات الذهب جـ٣: ١٠٩.

وذكر أحد الباحثين أنه توفى سنة (٣٨٨) ثمان وثمانين وثلاثمائة ولم أجد هذا التاريخ فى المراجع التى رجعت إليها، ولعله سهو منه. ينظر رسالتان فى اللغة ص٦.

الفصل الثاني : الشـــرح

ويشتمل على المباحث التالية :

١- توثيق العنوان

٢- توثيق نسبة الشرح إلى المؤلف

٣- تاريخ تأليفه

٤- تجزئته

٥- نسخه الموجودة

٦- منهج المؤلف فيه

٧- المصطلحات التى استعملها

٨- شواهده

٩- موقفه من المسائل الخلافية

١٠- موقفه من سيبويه

١١- اتجاهه النحوي

أهم النتائج

عملى فى التحقيق

صور لنماذج من نسخ المخطوط

المبحث الأول : توثيق العنوان

جميع ما اطلعت عليه من كتب التراجم وغيرها تلك التى عرضت لذكر الشرح(١) ذكرته بأسم (شرح كتاب سيبويه) ، وبعضها قد يختصر فيطلق عليه (شرح سيبويه) . ومن بين أصحاب تلك الكتب ابن النديم المعاصر للرماني ، وشهاب الدين القرافى (ت٦٨٢) الذى نقل عنه نصوصاً كثيرة(٢) والفيروآبادي (ت٨١٧) الذى ذكر أن الشرح فى سبعين مجلداً(٣) مما يرجح أنه رآه .

هذا إلى جانب وصول ثلاث نسخ منه تحمل عنوان (شرح كتاب سيبويه)فى مواطن عديدة من أجزاء الشرح ، كما جاء فى ختام تلك النسخ جميعها : «تم شرح كتاب سيبويه» .

ولم يشذ عن ذلك إلا ابن سيده (ت٤٥٨) حيث ذكر فى مقدمة كتابه المخصّص أن من بيْن الكتب التى اعتمد عليها من كتب الرمانى : (المبسوطَ فى كتاب سيبويه)(٤). ونقل ذلك عنه بروكلمان(٥) (ت١٣٧٥) .

وهذه التسمية تميل إلى ترجيحها النفس، غير أنه يحتمل أن يكون ابن سيده حين ذكرها لم يرد بها اسم الشرح وإنما أراد الإخبار والوصف بأنه مبسوط أى واسع وشامل، ويؤيد ذلك أنى لم أجد أحداً وافقه عليها . لذا أبقيت التسمية التى وردت على نسخ الشرح التي وصلت إلينا وذكرها كل من عرض لذكر الكتاب، وهى (شرح كتاب سيبويه).

---

(١) سيأتى ذكر تلك الكتب في هامش المبحث التالى.

(٢) ستأتى الإشارة إلى تلك النصوص فى هامش المبحث التالى أيضاً.

(٣) ينظر البلغة ، ص١٥٩.

(٤) ينظر الكتاب المذكور (بيروت – دار الآفاق الجديدة، مصور عن طبعة دار الطباعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٣٢١هـ) جـ١:١٣ .

(٥) ينظر تاريخ الأدب العربى ، جـ٢:١٩٠ .

المبحث الثاني : تحقيق نسبة الشرح إلى المؤلف:

يؤكد نسبة هذا الشرح إلى مؤلفه على بن عيسى الرمانى أمور عدة ، منها :

١ - وصول ثلاث نسخ من الشرح تنص فى ديباجة كثير من أجزائها على أنّه من إملائه[١] .

٢ - نَصٌّ تلك النسخ فى ختامها على تاريخ انتهاء الرمانى من إملاء الشرح وأنه لليلتين بقيتا من رمضان عام ٣٦٩هـ وذلك فى حياة المؤلف حيث أنه توفى سنة ٣٨٤هـ .

٣ - ذِكْرُ أن للرمانى شرحًا على كتاب سيبويه فى عدد من كتب التراجم وفى مقدمتها الفهرست لابن النديم المعاصر للرمانى[٢] .

٤ - وجود نقول من الشرح فى كتب السابقين من ذلك :

أ - نقلُ ابن سيده (ت ٤٥٨) فى كتابه المخصص[٣] لأجوبة باب كامل بنصه مع تصرف يسير فى بعض الكلمات وذلك الباب هو (باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)[٤] . وإن كان ابن سيده لم يصرح بنسبته إلى الرمانى فى موضع النقل فإنه قد ذكر فى مقدمة كتابه المذكور أن من بين الكتب التى نقل منها (المبسوط فى كتاب سيبويه) للرمانى[٥] .

---

(١) ينظر ما سيأتى في وصف النسخ .

(٢) ينظر الفهرست ، ص٦٩ ، ومعجم الأدباء ، جـ ١٤ : ٧٥ ، وإنباه الرواة جـ٢ : ٢٩٥ ، وسير أعلام النبلاء ، جـ ١٦ : ٥٣٤ ، والبلغة ، ص ١٥٩ , وفيه « شرح كتاب سيبويه فى سبعين مجلداً ، وطبقات المفسرين للسيوطى ، ص ٢٤ ، وبغية الوعاه ، جـ٢ : ١٨١ ، وطبقات المفسرين للداودى ، ص٤٢٠ ، ومفتاح السعادة ، ص ١٧٦ ، وكشف الظنون ، جـ : ١٤٢٧ ، وإيضاح المكنون ، جـ٢ : ٣٠٤ ، وهدية العارفين ، جـ١ : ٦٨٣ .

(٣) ينظر النص المنقول فى جـ١٣ : ٢٢١-٢٢٤ .

(٤) وهو الباب الأخير فى التحقيق .

(٥) جـ١ : ١٣ .

ب - نقلُ شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٢) لنصوص كثيرة من الشرح مع نصه في كل مرة على (قال الرماني في شرح سيبويه)[١] .

ه - اتحاد الأسلوب بين الشرح وبعض مؤلفات الرماني الأخرى وبخاصة شرح الأصول[٢] والجامع في تفسير القرآن[٣] حيث إنها جميعا مبنية على طريقة الأسئلة والأجوبة.

---

(١) وذلك في كتابه الاستغناء في أحكام الاستثناء ، تحقيق الدكتور طه محسن (العراق - وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢هـ) ومن مواضع تلك النصوص ما يلي :

موضع النص في كتاب الاستغناء	موضعه في نسخة فيض الله (المجلد الثالث)	موضعه في نسخة داماد (المجلد الثالث)	موضعه في النماذج المحققة في كتاب (الرماني النحوي)
(ص)	(ص)	(ص)	(ص)
١٢٠	٥٨ أ	٢٩٠ أ-٢٩٠ ب	٤٤٤-٤٤٥
١٣٧	٥٣ أ-٥٣ ب	٢٨٦ ب	٤٢٧-٤٢٩
١٥٢	٣٢ ب	٢٧٦ أ-٢٧٦ ب	٣٨٤
١٧٧-١٧٩	٢٩ ب-٣٠ أ	٢٧٤ أ-٢٧٤ ب	٣٧٤-٣٧٦
١٧٩-١٨١	٢٨ أ-٢٨ ب	٢٧٢ أ-٢٧٣ أ	٣٦٨-٣٧٠
١٨١-١٨٢	٣٢ ب	٢٧٦ أ	٣٨٤
١٨٢-١٨٣	٣٧ أ-٣٧ ب	٢٧٩ ب	٣٩٩-٤٠٠
١٨٣	٥١ أ	٢٨٤ ب	٤٢٠
١٩٥	٥١ أ-٥١ ب	٢٨٤ ب-٢٨٥ أ	٤٢١
١٩٥-١٩٦	٥١ ب	٢٨٥ ب	٤٢٣

وهناك مواضع أخرى في الاستغناء أكتفي بالإحال إليها . تنظر الصفحات ، ٢٠١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

ملحوظة : رقم فلم نسخة فيض الله في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى هو (١٩١) ورقم فلم نسخة داماد في المكتبة نفسها هو (٥٢٥) و(٧٣٧) و(٩٤٩) .

(٢) يوجد منه جزء مصور على ميكروفلم بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٥٠٦) وأصله في مكتبه سليم آغا بتركيا برقم (١٠٧٧). وينظر ما سيأتي في ص ٥٩ .

(٣) يوجد نص منه في كتاب الرماني النحوي ، ص ٩٤ - ٩٦ ، وينظر ما سيأتي في ص ٥٠

٦ - وجود بعض المصطلحات الخاصة بالرمانى فى الشرح وفى بعض كتبه الأخرى[١] ، نحو: معتمد البيان ، ومعتمد الفائدة ، والزيادة فى الفائدة . وينظر عن هذه المصطلحات ما سيأتى فى موضعه[٢] .

٧ - وجود بعض المصطلحات المنطقية فى الشرح كالموضوع والمحمول[٣] وهذا مما أخذ على الرمانى من أنه كان يخلط النحو بالمنطق[٤] .

(١) ينظر كتابه الحدود ضمن كتاب (رسالتان فى اللغة) ص ٧٦ .

(٢) فى المبحث السابع.

(٣) ينظر ما تقدم في مبحث هو والمنطق في الفصل الأول.

(٤) ينظر تاريخ العلماء النحويين ، ص٣١ ، ونزهة الألباء ، ص٣١٩ ، ومعجم الأدباء ، جـ١٤: ٧٤ .

المبحث الثالث : تاريخ تأليفه

جاء فى ختام المخطوطات الثلاث التى وصلت إلينا أن الرمانى انتهى من إملاء شرحه يوم السبت لِلَيلتين بقيتا[1] من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاث مائة (٢٨/٩/٣٦٩هـ) ، ولم ترد أي إشارة إلى بداية تأليفه ، وغالب الظن أنه بدأه بعد عام ٣٦٢هـ لأنه كان فى هذا التاريخ مشغولاً بتأليف كتابه الجامع فى تفسير القرآن الكريم كما يفهم ذلك من كلام عز الدولة البويهى (ت٣٦٧) أمير العراق آنذاك حيث قال مخاطبا الرمانى فى ذلك العام : «...ولولا ما يبلغنى من ملازمتك لمجلسك وإكبابك على كتابك فى القرآن لَغَلَبْتُك على زمانك ...» .[٢]

وأياً كان الأمر فإن لهذا التاريخ أهميةً من ناحيتين :

الأولى : أن الرمانى انتهى من إملائه وهو يبلغ من العمر ثلاثا وسبعين سنة حيث إن ولادته كانت عام ٢٩٦ هـ كما تقدم[٣] .

الناحية الثانية : أنه ألفه بعد تأليف كتابه فى التفسير وهذا التفسير قد أولاه عناية كبيرة حتى قيل للصاحب بن عباد (ت٣٨٥) : «هلا صنعت تفسيراً ، فقال : وهل ترك لنا على بن عيسى شيئًا»[٤]. وقد كان الرمانى معنيًا فى هذا الكتاب بإعراب القرآن ، قال التنوخى (ت٤٤٢) : «ومن تصنيفه كتابه الكبير فى معانى القرآن وشرح إعرابه»[٥] .

وبناء على ذلك يتبين لنا أن تأليف الشرح كان فى قمة نضج الرمانى من الناحية العلمية.

---

(١) جاء فى نقل الدكتور مازن المبارك عن دير نبورج فى مقدمته الفرنسية لتحقيق كتاب سيبويه أن التاريخ فى نسخة الشرح فى (فينا) (لليلتين خلتا من شهر رمضان ...» ثم ذكر الدكتور المبارك فى موضع آخر أن التاريخ فى نسخة (فيض الله) هو يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان ...الخ . ولم ينبه على الاختلاف بين التاريخين . ينظر الرمانى النحوى ص١٦١ ، ١٦٥ وقد نقل ذلك عنه الدكتور الدميري غير أنه لحظ الفرق بين التاريخين ولم يعلق على ذلك بشيء ، ينظر شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) جـ١:٥، ١٥هـ٤ .

والواقع أن التاريخ واحد وقد سها الدكتور المبارك أو ديرنبورج عند النقل . لأنه بالاطلاع على نسخة فينا تبين أنها موافقة لنسخة فيض الله وأن التاريخ فيها لليلتين بقيتا من شهر رمضان ...الخ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ، جـ١٥٨:٣ ، وينظر نفسه ص١٥١ فما بعدها .

(٣) ينظر ص ٩.

(٤) ينظر فرق المعتزلة وطبقاتهم ، ص١١٦ .

(٥) تاريخ العلماء النحويين ، ص٣٠-٣١ .

المبحث الرابع : تجزئته :

هناك عدة تجزئات للشرح منها :

١ - تجزئته إلى سبعة وستين جزءاً وهذه التجزئة وصلت فى نسختى (فيض الله) و(داماد) .

٢ - تجزئة الكتاب إلى خمسة مجلدات وهذه التجزئة وصلت أيضًا فى نسختى(فيض الله) و(داماد) .

٣ - تجزئة كل مجلد من المجلدات (٢ ، ٣ ، ٤) فى التجزئة السابقة وفى نسخة (فيض الله) فقط إلى قسمين . كما ذكر ذلك الدكتور مازن المبارك ولم يتضح لى هذا التقسيم من صورة(الميكروفلم)المحفوظ بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى .

٤ - تقسيم الكتاب إلى ثلاثة مجلدات وهذا التقسيم مأخوذ من نسخة (فينا) حيث ورد منها الجزء الثالث وهو يشمل الجزء الأخير من الشرح .

٥ - هناك تجزئة أشير إليها في نسخة (فيض الله) حيث جاء فى المجلد الثاني في ختام الجزء العشرين ص ١٤٦ب ما يلي : « هذا آخر المجلد الرابع وهو آخر العشرين من تجزئة الأصل ويتلوه فى المجلد الخامس الذى أوله الجزء الحادى والعشرون[1] ....».

وقد تتبعت بقية الأجزاء إلى آخر النسخة فلم أعثر على أى إشارة تحدد العدد الذى بلغته تلك المجلدات .

٦ - هناك تجزئة أخرى أشار إليها الفيروزآبادى (ت ٨١٧) حيث ذكر أن الشرح يقع في سبعين مجلداً[2] وهذه التجزئة قريبة من التجزئة التى وصلت في نسختي (فيض الله) و(داماد) وهي سبعة وستون جزءاً .

---

(١) فى المخطوط (والعشرين).

(٢) ينظر البلغة ، ص ١٥٩.

المبحث الخامس : نسـخه :

أ - أماكن وجودها :

موضوع هذه الرسالة ، كما هو معلوم ، تحقيق المجلّد الأول من الشرح ، وهذا المجلد كان يظن أنه مفقود[١]. وأنه لا يوجد من الشرح إلا نسختان ناقصتان ، وهما :

١ - نسخة مكتبة (فيض الله) باسطمبول في تركيا ، وهي مكونة من خمسة مجلدات ينقصها الأول ، وتحمل في تلك المكتبة الأرقام من (١٣٨٤) إلى (١٣٨٧) على الترتيب. وفي مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى صورة على(ميكروفلم)، تحمل الأرقام من (١٩٠) إلى (١٩٣) (نحو) على الترتيب ، كما أن في معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية صورةً مماثلةً تحمل الأرقام من (٨٥ - ٨٨) وأَخَذَ منها مجمعُ اللغة العربية صورة ورقية توجد في مكتبه برقم (٨٣ نحو)[٢].

٢ - والنسخة الأخرى في المكتبة الملكية بـ (فينا) وتحمل رقمًا مؤقتا كما ذكر درنبورغ هو (٧٦٩)[٣] وتحتوي على الثلث الأخير من الشرح.

والواقع أنه توجد نسخة ثالثة كاملة ، عثر عليها الدكتور عبد الرحمن العثيمين في مكتبة (داماد إبراهيم باشا) في تركيا في صيف عام ١٣٩٧هـ [٤]، وقد زوّد مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بصورة على عدد من (الميكروفلمات) وبيانها كالتالي :

أ - تقع النسخة بكاملها في مصورتين :

١ - المصورة الأولى تحمل في المركز رقم (٩٤٩ نحو) وتبدأ من أول الكتاب وعدد لوحاتها (٤٥٧) لوحة [٥]. ويحمل أصلها في مكتبة(داماد) رقم (١٠٧٤).

٢ - المصورة الثانية تحمل في المركز رقم (٤٤٤ نحو) وتبدأ مادتها حيث انتهت المصورة الأولى

---

(١) ينظر الرماني النحوي ، ص١٦٣ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني (قسم الصرف) ، جـ ١ : ٦.

(٢) ينظر المرجعان السابقان.

(٣) ينظر مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون لتحقيق الكتاب (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢، ١٩٧٧م)، جـ ١: ٤٢ ، ٤٧.

(٤) ينظر تحقيقه لكتاب التخمير (شرح المفصل) للقاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧) (بيروت-دار الغرب الإسلامي. ط١، ١٩٩٠م) جـ١:٤٤٣هـ٢ .

(٥) كتب ضمن المعلومات عن هذه المصورة بالمركز :(جزء منه) ينظر فهرس النحو ، ص ٣١٧. وهي تحتوى على ثلاثة مجلدات كما سيأتي .

غير أنها تبدأ بترقيم جديد ، وعدد لوحاتها (٣٢٢) لوحة[١] . ويحمل أصلها رقم (١٠٧٥).

ب - هناك مصورات أخرى من هذه النسخة نفسها تحمل أرقامًا مستقلة ومادتها لا تخرج عن المصورتين السابقتين وبيانها كالتالى :

١ - فمما يدخل ضمن المصورة الأولى المصورات (٥٢٥) و(٧٣٧) و(٥٢٦) حيث إن المصورتين (٥٢٥) و (٧٣٧) تبدأ كل منهما من اللوحة الأولى إلى اللوحة (٢٤٨)[٢] بينما تبدأ المصورة (٥٢٦) من اللوحة (٢٥٣) إلى اللوحة (٤٥٧) ومجموعها يُكوِّن صورة ثانية للمصورة الأولى .

٢ - ومما يدخل ضمن المصورة الثانية المصورة رقم (٩٤٧) وتبدأ من اللوحة (٢٢٢) وتنتهى مع نهاية المصورة الثانية باللوحة (٣٢٢)[٣].

ولا أعلم بعد ذلك عن نسخ أخرى للشرح ، وبناء عليه يكون المجلد المراد تحقيقه نسخة وحيدة ، لأنه مفقود من نسخة (فيض الله) كما أن نسخة (فينا) لا تحتوى إلا على الثلث الأخير من الشرح .

ب - وصف النسخ :

وبعد أن تحددت أماكن النسخ الموجودة أنتقل إلى وصفها :

أولاً : نسخة (فيض الله) :

هذه النسخة قد سبقنى إلى وصفها كل من الدكتور مازن المبارك[٤] والدكتور المتولى الدميري[٥] ، وقد وفياها حقها ، غير أن لى بعض الملاحظات ظهرت من مقارنتها بنسخة (داماد) ومن هذه الملاحظات :

---

(١) كتب ضمن المعلومات عنها :(الجزء الرابع) ينظر فهرس النحو ، ص ٣٢٩. وهي تقابل المجلدين الرابع والخامس كما في نسخة (فيض الله) على ما سيأتي.

(٢) كتب ضمن المعلومات عنهما : (الجزء الأول) ، ينظر فهرس النحو ، ص ٣٢٥ - ٣٢٦ وكل منهما تضم المجلدين الأول والثاني .

(٣) كتب ضمن المعلومات عنها (جزء منه). ينظر فهرس النحو ، ص ٣١٧. وهي تحتوى على معظم المجلد الخامس.

(٤) ينظر الرمانى النحوى ، ص ١٦١ - ١٩٥.

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني (قسم الصرف) ، جـ ١: ٦ - ١٧.

١ - لم يشر الدكتور المبارك إلا إلى جزء واحد من الأجزاء التى ضمها القسم الأول(١) من المجلد الثانى الذى هو أول مجلدات هذه النسخة . أما الدكتور الدميرى فقد أشار إلى أنَّ المجلد بقسميه يضم أحد عشر جزءًا وبنى على ذلك أن هذا المجلد يبدأ بالجزء الخامس عشر ولم يشر إلى بداية تلك الأجزاء وبخاصة التى ضمها القسم الأول(٢) وقد تتبعت تلك الأجزاء فوجدت أنّه لم يُذكر لها أرقام إلا مع بداية الجزء الحادى والعشرين فى الورقة (١٤٧) ، وبناء على ذلك فإن الحكم بأن المجلد الثانى يبدأ بالجزء الخامس عشر حكم ظنى لأن الجزء السابق للجزء الحادى والعشرين يضم (٦٨) لوحة ، بينما الأجزاء التى تقدمته والتى تلته تتراوح ما بين (١٥) و(١٦) لوحة(٣) ولذا أرجح أن يكون ذلك القدر مكونًا من أربعة أجزاء غير أن الناسخ أسقط الإشارة إليها وعليه يكون المجلد الثانى يبدأ بالجزء الثانى عشر ، ولعل مما يؤيد ذلك أن

---

(١) أما الأجزاء ابتداء من القسم الثاني إلى آخر الكتاب فقد نُص على معظمها في النسخة وقليل منها لم ينص عليه لكنه ظاهر إذ أنه إذا لم ينص على الجزء فإنه يستدل عليه بذكر البسملة في بدايته. وقد نبه الدكتور المبارك فى هامش فهرسته التى أثبتها لمواد الشرح إلى أقام تلك الأجزاء التي لم ينصّ عليها. ينظر الرماني النحوي ، الصفحات ١٦٧ - ١٩٤. أما الجزء الذي حدد من أجزاء القسم الأول فهو الجزء الحادي والعشرين ، ينظر ص ١٦٣.

(٢) أما القسم الثانى ، فظاهر من فهرسة الدكتور المبارك أنه يضم ثلاثة أجزاء حيث يبدأ بالجزء الثالث والعشرين وينتهى بنهاية الجزء الخامس والعشرين ، ينظر الرماني النحوي ، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٣) مواضع تلك الأجزاء كالتالي :

الأول منها : يبدأ ببداية المجلد.

الثاني : يبدأ فى أثناء باب المصدر المؤكد للخبر ، ورقة ٢٢ .

الثالث : يبدأ فى أثناء باب الظروف ، ورقة ٣٧.

الرابع : يبدأ فى أثناء باب التوابع ، ورقة رقم ٥٢.

الخامس : يبدأ فى أثناء باب الصفة التى تعمل في سبب الموصوف، ورقة ٦٧.

السادس : يبدأ فى أثناء باب الصفة التى هى بمنزلة الفعل المقدم فى التوحيد ، الورقة (٨٠) وهو الجزء الذى يضم (٦٨) لوحة.

السابع : وهو الذي نص عليه في النسخة أنه الجزء الحادى والعشرون ويبدأ فى أثناء (باب حذف الظرف الذى هو خبر « إن » وأخواتها)، فى الورقة ١٤٨.

الثامن : يبدأ فى أثناء (باب « كم ») ، فى الورقة ١٦٢.

أما الأجزاء الثلاثة الباقية فيضمها القسم الثاني كما أشرت إلى ذلك في التعليق السابق.

مقابل تلك الأجزاء فى المجلد الثانى فى نسخة (داماد) يتراوح بين (٩) و(١٠) لوحات[١]. وأن المجلد الأول منها يشتمل على (١٠١) لوحة فيكون مناسباً لاشتمال الأحد عشر جزءاً الباقية .

ومما هو جدير بالذكر أن نسخة (داماد) قد أشير فيها إلى بداية الجزأين الثانى والثالث فى أول المجلد الأول ثم أسقطت الإشارات إلى الأجزاء حتى بداية الجزء الخمسين وسيأتى بيان ذلك حين وصفها .

٢ - ومن الملاحظات أن أبواباً من آخر أبواب الجزء الخامس والستين وأول أبواب الجزء السادس والستين تقدمت عن موضعها فجاءت مع أبواب الجزء الرابع والستين بين (باب حرف العلة الذى يعدل عن أفعلاء إلى فعلاء فى الورقة ١٢٧ من المجلد الخامس) و(باب الواو التى تبدل ياء رابعة فصاعدا فى الورقة ١٣٨).

والموضع الحقيقى لتلك الأبواب يأتى بعد (باب المعتل فى الجمع الذى على زنة مفاعل) وأول تلك الأبواب (باب التضعيف فى الورقة ١٢٨) وآخرها (باب المضاعف المقيس على نظيره فى الورقة ١٣٦).

وبناء على ذلك لا داعى للتعديل الذى أجراه الدكتور المبارك حيث عدل (الجزء السادس والستين) إلى (الجزء الخامس والستين) وعدل (الجزء الخامس والستين) إلى (الجزء السادس والستين)[٢] .

٣ - ومن الملاحظات أن الدكتور الدميري أشار إلى أن الجزء الثلاثين يتكون من (٥,٥)

---

(١) يبدأ الأول منها مع بداية المجلد في الورقة (١٠٦) .

ويبدأ الثانى فى الورقة (١١٥).

ويبدأ الثالث فى الورقة (١٢٤).

ويبدأ الرابع فى الورقة (١٣٤).

ويبدأ الخامس فى الورقة (١٤٥).

ويبدأ السادس فى الورقة (١٥٥) وهو هنا مكون من (٤٨) لوحة.

ويبدأ السابع في الورقة (٢٠٣).

ويبدأ الثامن في الورقة (٢١٢).

(٢) ينظر الرماني النحوى ، ص ١٩٣.

ورقات[١] والواقع أنه يزيد على (١٣) ورقة ، لأنه توجد أبواب منه قد تقدمت عن موضعها فجاءت بين أبواب الجزء الثامن والعشرين وقد أشار الدكتور المبارك إلى إقحام تلك الأبواب فى ذلك الموضع[٢] لكنه لم يحدد موقعها وهو الجزء الثلاثون .

٤ - ومن الأبواب التى جاءت فى غير موضعها بابان هما (باب النسب إلى ما آخره ألف رابعة أصلية) و(باب النسب إلى ما آخره ألف رابعة زائدة للتأنيث) حيث جاءا مع أبواب الجزء الثانى والأربعين بين (باب النسب إلى المركب فى الورقة ٢٩ من المجلد الرابع) و(باب النسب إلى المضاف فى الورقة ٣٢)[٣] .

وموضعهما الحقيقى قبل آخر باب فى الجزء الحادى والأربعين وهو (باب النسب إلى ما آخره ألف خامسة فى الورقة ٢١) .

٥ - ومن الأبواب التى جاءت فى غير موضعها أيضا (باب النفى الذى لا تغير فيه «لا» الاسم عن حاله التى كان عليها) فى الجزء الخامس والعشرين من المجلد الثانى حيث جاء بعد (باب النفى الذى ثبت فيه التنوين فى الاسم فى الورقة ١٢)[٤] وموضعه قبل (باب الاستثناء) فى الجزء نفسه ورقة ٢٥ .

٦ - وأخيرا هناك بعض الأبواب لم تشملها فهرسة الدكتور المبارك ولعلها سقطت سهوا وهي[٥] :

- (باب العطف) فى الجزء الثامن عشر من المجلد الثانى فى الورقة ٥٦، قبل باب البدل.
- (باب ما تمنع فيه ألف الندبة) فى الجزء الرابع والعشرين فى الورقة ١٩٦ من المجلد الثانى.
- (باب «أنَّ» التى تقع بعد «إلا») فى الجزء السابع والثلاثين فى الورقة ١٨٦ من المجلد الثانى .

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) ، جـ ١ : ٨ - ٩.

(٢) ينظر الرماني النحوي ، ص ١٧٣.

(٣) وينظر الرماني النحوي ، ص ١٨٠.

(٤) وينظر المرجع السابق ، ص ١٧٢.

(٥) ينظر المرجع نفسه ، الصفحات التالية ، وهى بحسب ترتيب ذكر الأبواب : ١٦٨ ، ١٧١، ١٧٦ - ١٧٧، ١٨٠ ، ١٨١، ١٨٢، ١٨٩.

- (باب «إنّ» التى تدخل اللام فى خبرها) الورقة ١٨٩ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب «إن» و«أن») الورقة ١٩٢ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب تثنية المقصور الذى على ثلاثة أحرف) فى الجزء الثانى والأربعين الورقة ٣٩ من المجلد الرابع .
- (باب تحقير ما تثبت زيادته فى التحقير) فى الجزء الرابع والأربعين الورقة ٧٠ من المجلد الرابع .
- (باب تحقير الاسم الذى ثبت فيه البدل) فى الورقة ٥٥ فى الجزء نفسه والمجلد نفسه .
- (باب الحروف الزوائد) فى الجزء التاسع والخمسين الورقة ٤٦ من المجلد الخامس .

ثانيا: نسخة فينا :

وهذه النسخة لم يطلع عليها الدكتور المبارك[١] ولا الدكتور الدميرى[٢] وقد تمكنت بفضل الله من الاطلاع على محتواها فقد أخبرنى الدكتور عبد الرحمن العثيمين أثابه الله أنه توجد منها صورة على (ميكروفيلم) فى مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض فسافرت إلى هناك واطلعت عليها وطلبت منها صورة فلبّى القائمون على المكتبة طلبى وبعثوا إليّ صورة منها فجزاهم الله خيرا .

وهذه النسخة تحتوى على الثلث الأخير من الشرح كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتقع فى (٢١٠) لوحات تشتمل كل لوحة على صفحتين وتحتوى الصفحة على (٢١) سطرا ومتوسط كلمات السطر (١١) كلمة ، وتحمل اللوحة الأولى العنوان مكرراً بخطين مختلفين ونصه هكذا : (الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ أبى الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى غفر الله ولجميع المسلمين) كما تحمل هذه اللوحة تملكات مضروب عليها وآثار أختام غير واضحة .

ومما ظهر لى من هذه التملكات ما يلى :

١ - (ثم انتقل من فضل الله فى ملك الفقير بهرام....)

---

(١) وكان مصدر معلوماته عنها مقدمة در نبرغ الفرنسية لتحقيق كتاب سيبويه. ينظر الرمانى النحوى، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) وكانت مصدر معلوماته عنها مقدمة الأستاذ عبدالسلام هارون لتحقيق الكتاب والرمانى النحوى فى الموضع السابق . ينظر مقدمه شرح كتاب سيبويه (قسم الصرف) ، جـ ١ : ٥٠.

٢ – (ثم صار فى نوبة الفقير إليه إبراهيم بن محمد ....محرم ١٧٠٣) .

٣ – (ثم صار فى نوبة ...... سنة ١١٣٠) .

٤ – (دخل بملك إلياس بن جرجس ...) .

وجاء على اللوحة الأخيرة ما يلى :

(تم شرح كتاب سيبويه رحمه الله إملاء الشيخ الفاضل أبى الحسن على بن عيسى بن على النحوى أسعده الله وفرغ من إملائه فى يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة ، وفرغ من نسخه يحيى بن على بن محلى السلمى الشافعى بمدينة دمشق فى العشر الثانى من شهر شوال سنة سبع وسبعين وخمسمائة . والحمد لله أولاً وآخراً والصلاة على رسوله المصطفى محمد وآله المرتضين وسلم تسليما وحسبى الله ونعم الوكيل) .

أما عن اللوحات الداخلية فإنها مكتوبة بخط مقروء فى مجمله مع وجود طمس لجمل وكلمات فى بعض اللوحات ، كما توجد عليها مقابلات تبدأ من اللوحة ١٣٧ وتتوالى بعد كل ثلاث لوحات تقريبا إلى اللوحة ١٧٣ .

كما أنها تخلو من ذكر الأجزاء التى توجد فى نسخة (فيض الله) وكذا نسخة (داماد) على ما سيأتى.

أما عن المادة التى تحتويها من الشرح فإنها تبدأ من باب الهمزة إلى آخر الشرح ويبدأ هذا المقدار فى نسخة(فيض الله)من اللوحة ١٢٨ فى المجلد الرابع إلى نهاية المجلد الخامس . ويبدأ فى نسخة(داماد)من اللوحة ٨٧ فى المجلد الرابع أيضا إلى نهاية الكتاب غير أن مادة الشرح فى نسخة(فينا)تختلف عن مادته فى النسختين الأخريين إذ أن الشرح كما سيأتى يقوم على أربعة محاور هى عنوان الباب ، والغرض منه ، وأسئلة الباب وأخيرا الجواب على الأسئلة.

وقد اكتُفى فى هذه النسخة بذكر الباب ثم الشروع فى الأجوبة بدون ذكر العناوين المشار إليها . مثال ذلك ما جاء فى أولها وهو «باب الهمز . الذى يجوز فى تحقيق الهمز ثلاثة أوجه....» الخ بينما تجد ذلك فى نسخة(فيض الله) و(داماد)على النحو التالى « باب الهمز . الغرض فيه أن يبين ما يجوز فى تخفيف الهمز مما لا يجوز . مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى تخفيف الهمز وما الذى لا يجوز ... ، والجواب : الذى يجوز فى تحقيق الهمز ثلاثة أوجه....» الخ .

بل إنه إلى جانب ذلك قد تُنقل الأجوبة بالمعنى ، مثال ذلك مجئ الجواب فى باب الإمالة فى المجلد الرابع اللوحة ٢٧٨ فى نسخة (فيض الله) واللوحة ١٧٠ فى نسخة (داماد) على النحو التالى «الجواب : الذى يجوز فى إمالة الألف إجراؤها على ذلك لسبب تصح معه الإمالة

يرجع إلى الكسرة أو ما هو بمنزلة الكسرة ولا تجوز الإمالة لفتحة أو ضمة أو ما هو بتلك المنزلة ؛ لأن المطلوب بالإمالة تعديل بالمشاكلة والإمالة تشاكل الكسرة ولا تشاكل الضمة ولا الفتحة فلذلك جازت الإمالة لأجل الكسرة ولم تجز لـ [أجل الفتحة والضمة] والأسباب التى تجوز لأجلها الإمالة ستة : الكسرة ، والياء، والانقلاب عن الياء، وشبه الانقلاب عن الياء ، وروم الكسرة فى (فاعلت) وإمالة الإمالة ، والأصل فى جميع ذلك الكسرة ...» .

بينما جاء فى نسخة(فينا) «والذى يجوز فى ذلك أن ينحى بالألف نحو الكسرة إذا كانت كسرة أو ما أشبهها مما يقتضى إمالة الألف كاقتضائها ، ولا يجوز إمالة لشىء من الحركات إلا الكسرة ، لأنها وإن اشتبهت من جهة أنها حركات فليس تشتبه من وجه مقتضى الإمالة بل تقتضى خلافها ، لأن الفتحة مع الألف تقتضى التفخيم المنافى للإمالة ليستمر اللسان بهما فى طريقة واحدة مع المشاكلة التى بين الألف والفتحة وليس كذلك سبيل الياء ، لأنها من جنس الكسرة ، فتقرب لها الألف بمثل ما تقرب للكسرة ، والأصل في الإمالة الكسرة وما أشبهها مما هو مجانس لها ومن مخرجها . والأسباب التي لأجلها تجوز الإمالة ستة : الكسرة وهي الأصل ، والياء، والألف المنقلبة من الياء ،والألف التى شبه المنقلبة من الياء ،وروم الكسرة في (فاعلت) وإمالة الإمالة ، وكل هذه الأسباب راجعة إلى الكسرة ...» .

وينظر أيضا الأبواب الخمسة التالية لباب الإمالة فكلها نقل بالمعنى . هذا ما تتبعته وقد تكون هناك مواضع أخرى .

وإلى جانب ذلك هناك أسقاط متعددة لا أدرى هل كانت متعمدة كما أسقطت الأسئلة أم أنها سقطت سهواً . ومن مواضع تلك الأسقاط (باب جمع الثلاثي من غير زيادة) في اللوحة (٩) وينظر الباب فى المجلد الرابع في اللوحة ١٤١ من نسخة (فيض الله) واللوحة (٩٥) من نسخة داماد .

ومنها (باب المصدر الذى تجيء الصفة منه على فعلان) حيث لا يوجد ذكر لهذا الباب ، وموقعه بين اللوحتين (٣٩) و (٤٠) وينظر الباب في المجلد الرابع اللوحة (٢٠٥) من نسخة (فيض الله) واللوحة (١٣١) من نسخة (داماد) .

ومنها (باب مصدر الفعل المعتل اللام) فى اللوحة (٤٨) . وينظر الباب فى المجلد الرابع اللوحة (٢٢٢) من نسخة (فيض الله) واللوحة (١٤١) من نسخة (داماد) .

ويستنتج مما تقدم أن هذه النسخة مختصرة من الشرح اختصاراً مخلاً ولا تصلح أن تكون أصلاً يعتمد عليه في التحقيق ، وإن كانت أقدم النسخ الموجودة حيث إن تاريخ نسخها كما رأيت في عام ٥٧٧ .

ثالثاً : نسخة (داماد) :

تعد هذه النسخة هي النسخة الوحيدة الكاملة لشرح الرماني كما سلف به البيان، وتقع في خمسة مجلدات تشتمل على سبعة وستين جزءاً كما تقدم أيضاً، وقد جاء عنوان المجلد الأول كما يلي : (الأول من كتاب سيبوية لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني...).

وجاء في نهايته : (والحمد لله وحده وقد تم الجزء المبارك بحمد الله وعونه...)

وعنوان المجلد الثالث (الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه ...) الخ

وعنوان المجلد الرابع (الكتاب الرابع من شرح كتاب سيبويه ...)الخ

وأما المجلدان الثاني والخامس فلم يحملا عنواناً، ويبدو أنهما أسقطا اختصاراً كما أسقطت عناوين كثير من الأجزاء، حيث لم يذكر إلا عنوان الجزء الثاني في اللوحة (١٣) من المجلد الأول، ثم أشير إلى بداية الجزء الثالث باللوحة (٢٦) من المجلد نفسه، ثم أغفلت الإشارة إلى أرقام الأجزاء ولم تعلم بداياتها في بقية المجلد وكذا في المجلدين الثاني والثالث، ولم تبدأ الإشارة إليها إلا مع بداية الجزء الثاني والأربعين، حيث وجدت بسملة في بدايته دون ذكر رقمه، وذلك في اللوحة (٧١) من المجلد الرابع، واستمر الحال على ذلك إلى بداية الجزء الخمسين في اللوحة (١١٩) من المجلد نفسه حيث بدأ ذكر أرقام الأجزاء مع ذكر اسم الشرح واسم المؤلف واستمر إلى نهاية الشرح باستثناء الجزئين الحادي والخمسين والثاني والخمسين حيث اكتفي فيهما بالبسملة.

وخط النسخة نسخي حسن، ويوجد اختلاف فيه، ويبدو أن مرد ذلك راجع إلى اختلاف النساخ، ويظهر اختلاف الخطوط جلياً في المجلد الرابع في اللوحات : (١٠٠) و (١٢٠) و(١٣٠) و (١٦٠) و (١٧٠) و في المجلد الخامس في اللوحة (٢٦٣) .

وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة (٢٩ سطراً) في جميع صفحات المخطوط. وتوجد في جوانب الصفحات بعض التصحيحات ومعظمها في المجلد الأول وتقل في المجلدات الباقية. ولم يُشَر إلى مقابلات إلا في موضع واحد في المجلد الرابع لوحة (١٠) حيث جاء فيها (بلغ مقابلة على أصله).

ويبدو لي أن هناك سقطاً في بعض الصفحات لعدم اتساق الكلام كما في اللوحتين (٤٩)و(٥٠) في المجلد الأول، وهما في التحقيق باب (٨:٣٤) وباب (١٦:٣٥، ١٧)، واللوحة (٢٩٣-٢٩٤) في المجلد الثالث واللوحة (٧٠) في المجلد الرابع، واللوحة (٢٥١-٢٥٢) في المجلد

الخامس، كما يوجد فى اللوحة (٢٥٤) فى المجلد الثالث تقدم الجواب على المسائل.

وتاريخ خط هذه النسخة ذكر فى نهاية المجلدين الثانى والثالث، حيث جاء فى نهاية الثانى (وكان الفراغ من تعليق شرح كتاب سيبويه يوم الأربعاء المبارك ثانى عشر جمادى الأولى من شهور سنة ١٠٣٤). وجاء فى نهاية الثالث (وكان الفراغ من كتابته فى يوم الأربعاء المبارك عاشر شهر جمادى الثانية من شهور سنة أربع وثلاثين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم).

والنسخة مختومة بختمين مختلفين أحدهما أكبر من الآخر ويوجد الختم الكبير على غلاف المجلدين الأول والرابع وإلى جواره الختم الصغير كما يوجد الختم الصغير أيضاً فى ثنايا المجلدات الخمسة بمعدل ثلاث مرات فى كل مجلد ونص الختم الكبير هو (هذا أوقفه بأخلص النيات صاحب الخيرات والحسنات الصدر الأعظم والصهر الأفخم إبراهيم باشا يسر الله له بالخير ما يشاء وزير لحضرت السلطان الغازي أحمد خان خُلدت خلافته إلى انقراض الدوران) ونص الختم الصغير هو (نسخة وقفية داماد إبراهيم باشا بك). ولا يوجد تملكات أخرى غير ما ذكر.

ويبدو لى أن هذه النسخة ونسخة (فيض الله) منقولتان عن أصل واحد لاتفاقهما فى الأمور الآتية:

١- وجود حاشية لمحمد بن إبراهيم بن النحاس (ت٦٩٨) فى المجلد الرابع اللوحة (١٣٥أ) فى فيض الله و(٩١ب) فى داماد.

٢- وجود ورقة مقحمة فى الشرح وهى ليست منه وذلك بين الجزئين (٥٨) و (٥٩) فى المجلد الخامس.

٣- اتحاد خاتمة الشرح فيهما حرفياً مع اشتمالها على ترجمة للمؤلف مختصرة عن تاريخ بغداد.

ثم تفترقان بعد ذلك فى بعض الأمور وقد تقدمت الإشارة إليها فى أثناء الكلام عن نسخة فيض الله.

المبحث السادس : منهج المؤلف فيه

بدأ الرماني شرحه بالدخول على الكتاب مباشرة دون أن يذكر مقدمة يبين فيها طريقة سيره فيه. وقد ورد في أثناء الحديث إشارات يسيرة إلى شيء من منهجه، من ذلك أنه يرى ألايدخل في النحو شيء لاعلاقة له به إلا مادعت الضرورة إليه نحو قوله:« وإنما فسر معنى (لبيك وسعديك) في باب من أبواب النحو لينكشف وجه إعرابه، ولولا ذلك لم يصح تفسير الغريب في أبواب النحو، لأنه تخليط بإدخال صناعةٍ في صناعةٍ غيرِها، وذلك لايصلح إلا أن يجري على طريق النادر الذي لايعتد به، أو تقتضيه الصناعة بأمرٍ لازم فيه كالذي ذكرنا في (لبيك وسعديك) » (١).

وقوله في أثناء الكلام عن معنى (سبحان الله):« وإنما يذكر مثل هذا لئلا يستبهم شيء من المعاني التي يُحتاج إليها في كتابنا هذا، لأنه كتاب شرح وتفسير»(٢)، لذلك لاتجد في الشرح تعرضاً لشرح الكلمات الغريبة إلا في النادر كما أنه لم يعرض للخوض في الخلاف في نسبة الأبيات إلى قائليها...

ومن تلك الإشارات إلى منهجة قوله :«وكل أصل نعقده فهو مستمر بالعلة المنعقدة بالحكم فيه»(٣)

وهناك أمور كثيرة لم يرد عنها شيء في القسم الذي قمت بتحقيقه أهمها طريقته العامة في تناول النص الذي يشرحه وهو نص سيبويه وتعرضه لمسائل الخلاف وموقفه منها إلى غير ذلك مما هو موضح في موضعه (٤)

وهو إن لم يشر إلى منهجه العام فهو واضح، يلمسه القارىء في أي باب من أبواب الشرح، وهو منهج متميز يرتكز على ركنين أساسيين هما:سرد أسئلة متوالية استنبطها مما

(١) التحقيق، باب ٧٢: ١٥.

(٢) التحقيق، باب ٦٥: ١١.

(٣) التحقيق، باب ٧٠: ٣.

(٤) ينظر المباحث التاليه لهذا المبحث .

جاء في نص سيبويه ثم يجيب عنها إجابات متوالية أيضاً وسيأتي توضيح ذلك .

وهو مسبوق إلى هذه الطريقة فقد ورد نموذج منها عند أبي القاسم الزجاجي ، (ت٣٣٧). في كتابه الإيضاح في علل النحو، لأن الكتاب لم يكن مبنياً على الأسئلة والأجوبة، وإنما جاء ذلك في أحد الأبواب وهو (باب القول في علل النحو)، حيث ذكر طرفاً من الأسئلة عن العلل الجدلية، وأشار إلى أنه سيورد بقيتها مع الأجوبة [(١)] غير أن ذلك لم يصل إلينا في النسخة المحققة، ولعله في نسخة أخرى.

هذا وقد رأيت ابن فضال المجاشعي. (ت ٤٧٩)، وهو بعد الرماني . (ت ٣٨٤)، قد سار على طريقة الأسئلة والأجوبة في كتابه (شرح عيون الإعرب)، [(٢)] وقد امتاز عن الزجاجي والرماني معاً بأنه كان يورد سؤالاً واحداً فقط ويجيب عنه مباشرة، ثم ينتقل إلى سؤال آخر ويجيب عنه، وهكذا في الكتاب كله من أوله إلى آخره.

وهذه الطريقة التي سار عليها المجاشعي أفضل من طريقة الرماني، علماً بأن الرماني نفسه قد سار عليها أي على طريقة السؤال المفرد والجواب المفرد بعده في بعض مؤلفاته التي وقفت على نموذج منها وهو كتابه (الجامع في علم القرآن)، ولاأدري إن كان قد سار على هذه الطريقة في الكتاب كله أو في هذا النموذج فقط، حيث إن الكتاب لايزال مخطوطاً، ولم أتمكن من الاطلاع عليه كاملاً، وقد نقل ذلك النموذج منه الدكتور المبارك. [(٣)]

وممن سار على طريقة الأسئلة والأجوبة أيضاً شهاب الدين القرافي ، (ت ٦٨٢) في مواطن كثيرة من كتابه الاستغناء في أحكام الاستثناء [(٤)]

هذا ولم أشأ أن أجعل السير على هذا المنهج عند العلماء المتعاقبين من باب التأثر والتأثير، لأنها ليست طريقة ابتكارية، وإنما هي طريقة ميسورة يسهل الوصول إليها من أي شخص .

---

(١) ينظر الكتاب المذكور تحقيق الدكتور مازن المبارك،(بيروت – دار النفائس، ط ٢، ١٣٩٣هـ)، ص٦٥.

(٢) تحقيق الدكتور حنا جميل حداد،(الأردن – مكتبة المنار ، ط ١، ١٤٠٦هـ).

(٣) ينظر الرماني النحوي ، ص ٩٤–٩٦.

(٤) ينظر مثلاً من ص ٢٤٧ إلى ٥٠٣.

والمنهج العام عند الرماني الذى أشرت إلى أن القارىء يستطيع أن يلمسه فى جميع أبواب الشرح يتمثل فى تناول كل باب من أبواب سيبويه فى أربعة عناصر هى :

أ - ذكر عنوان الباب .

ب - بيان غرض سيبويه من عقده .

جـ - مسائل الباب (الأسئلة).

د - الجواب عن تلك المسائل .

وسأتكلم عن كل عنصر من هذه العناصر بإيجاز إلا مادعت الحاجة إلى توضيحه.

أ - عنوان الباب :

يبدو أن الرماني لم ترقه كثيرٌ من عناوين الكتاب فراح يغيرها دون أن يناقش سيبويه، أو يعترض عليه مع وجود مايمكن أن يعترض به عليه، نحو ماذكره الصفار (ت بعد سنة ٦٣٠)، عن (باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولايجوز لك أن تقتصر على واحد منهم، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى)[(١)] حيث قال:"هذه الترجمة مشكل من غير وجه، فأول ذلك قوله :(ولايجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة)، وكان ينبغى أن يقول: دون الاثنين كما قال فى الاثنين:(ولايجوز أن تقتصر على أحدهما دون الآخر)[(٢)].ولم يقل:(دون الاثنين) فهذا إشكال. ثم اعتل للاقتصار المنوع بعلة توجب الاقتصار، وذلك أنه قال:(إنما لم يقتصر على واحد لأن الأول كالفاعل فى الباب الأول)، وقد كان الفاعل يقتصر عليه، فينبغى أن يقتصر على الأول هنا. فهذا أيضاً إشكال، ثم إنّ قوله:(ولايجوز الاقتصار على واحد منهم) عموم لايدرى أىٌّ واحد يريد. ثم لمأخذ فى الاعتلال إنما علل مع الاقتصار على الأول، فكان ينبغى له أن يقول بعد قوله:(دون الثلاثة)أما الأول فلأنه كذا، وأما الثانى فلأنه مبتدأ، وأما الثالث فلأنه خبر ، فالذى فيها من الفساد لايحصى كثرة فما ترى أيها

---

(١) الباب في الكتاب جـ١:٤١(١:١٩ بولاق)

(٢) ينظر نفسه ص ٣٩ =(١٨ط بولاق)

النحوى فيما نرى ؟»[١]

أما الرمانى فلم يعترض، وإنما غير العنوان بما يوافق مايدخل تحته فكان هكذا(باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين)[٢].فالباب يتحدث عن نحو(أعلم محمد علياًسعيداً مسافراً) ومثله عند الرمانى(أكسىمحمدٌ سعيداً علياً جبةً).

هذا مثال واحد من تغييرات عناوين الكتاب التى قد يظهر للقارىء أن الرمانى إنما غيره لأجل الاختصار غير أنه إذ أمعن النظر وجد أن التغيير لمقاصد أخرى إلى جانب الاختصار وقد تختلف من باب إلى آخر وقد ذكر الدكتور الدميرى عدداً من تلك المقاصد.[٣] ومنها مماهو موجود فى المجلد الأول أن الرمانى قد يؤثر المصطلح الذى جرى عليه العرف النحو ى فى زمانه، نحو(باب كان)و(باب الحال)و(باب التعجب)[٤] . ومنها أنه قد يغير العنوان لأنه يخالف سيبويه فيما عقد الباب من أجله نحو قول سيبويه(هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ماوضعت العرب»[٥]. بينما جاء عند الرمانى« باب المصدر الذى يصلح فى عطفه مالايصلح فى غيره»،[٦] وإذا قرأت هذا الباب وجدت الرمانى يخالف سيبويه حيث يقول:« واختلفوا فى هذا الباب على ثلاثه أوجه... فأجاز النحويون العطف،واستقبحه سيبويه... وأباه أبو عمر الجرمى، (ت ٢٢٥)... والصواب عندى مذهب النحويين»[٧]

هذه بعض النماذج ومن أراد المزيد يجده عندما يقارن بين عناوين الرمانى وعناوين

---

(١) شرحه على الكتاب (يوجد منه المجلد الأول على ميكروفيلم، بجامعة أم القرى- مركز البحث العلمي، برقم ٢٠٣، ومصدره مكتبة الخزانة العامة بالرباط، برقم٣١٧ق) ص ٥٨، وحُقق قسم منه فى رسالة للماجستير بعنوان (دارسة الجزء الأول من شرح الصفار على كتاب سيبويه مع تحقيق الأبواب الثمانية عشر الأولى)، إعداد منيرة محمد على حجازى،(جامعة القاهرة -كلية دار العلوم، ١٤٠٠هـ) ص ١٩٤.

(٢) ينظر التحقيق باب ١٣.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه(الدراسة)، ص١٤٣ – ١٦٠.

(٤) ينظر التحقيق الأبواب :١٦، ١٧، ٢٢وتجد في هامش كل باب عنوان الكتاب الذي يقابل ذلك الباب

(٥) الكتاب، جـ١:٣٣٤=(١:١٦٧)

(٦) التحقيق، باب ٦٨.

(٧) نفسه،فقرة٣.

سيبويه المثبتة فى الهوامش. وقد بلغت أبواب المجلد الأول اثنين وسبعين لم يسلم من التغير منها إلا أحد عشر باباً وهناك باب عند سيبويه عنوانه (هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه) لم يفرده الرمانى بعنوان مستقل وإنما جعله تابعاً للباب الذى قبله،(١). وكذلك فعل السيرافى(٢)

ب - الغرض من الباب :

بعد أن يذكر الرمانى العنوان، سواء أقام بتغييره أم تركه كما ورد فى الكتاب ، يُعقبه بذكر غرض سيبويه من عقده فى عبارة موجزة، ومن الأغراض التى ذكرها فى المجلد الأول :

١ - قوله فى (باب علم ما الكلم من العربية):«الغرض فيه أن يبين الاسم من الفعل والحرف»(٣)

٢ - قوله فى (باب مجارى أواخر الكلم من العربية):«الغرض فيه أن يبين الإعراب من البناء»(٤)

٣ - قوله فى (باب المسند والمسند إليه):«الغرض فيه أن يبين مايصح به الفائدة من الكلام مما لايصح به فائدة»(٥)

٤ - قوله فى (باب اللفظ للمعانى):«الغرض فيه أن يبين مايصح أن يدل على المعانى المختلفة مما لايصح»(٦)

٥ - قوله فى (باب مايكون فى اللفظ من الأعراض):«الغرض فيه أن يبين المطرد من الشاذ لعارض فى الشاذ»(٧)

٦ - قوله فى (باب مايحتمل الشعر):«الغرض فيه أن يبين مايجوز فى ضرورة الشعر

---

(١) التحقيق باب ٧٢:١٥.

(٢) ينظر شرحه، جـ٢:١٠١ ب.

(٣) التحقيق، باب ١.

(٤) نفسه، باب ٢.

(٥) نفسه، باب ٣.

(٦) نفسه، باب٤.

(٧) نفسه، باب ٥ وتنظر الأبواب:(١٣)،(٦٢)،(٦٣).

خاصة من الإعراب والتصرف مما لايجوز»[١]

٧ - قوله فى (باب الفعل المتعدى إلى مفعول):«الغرض فيه أن يبين مايجوز فى الفعل المتعدى إلى مفعول من الإعمال ممالايجوز»[٢]

٨ - قوله فى (باب فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين لايجوز فيه الاقتصار):«الغرض فيه أن يبين مايجوز فى الفعل المتعدى إلى مفعولين لايجوز فيه الاقتصار على أحدهما مما لايجوز»[٣]

٩ - قوله فى(باب إعمال الفعل مع شغله عن الاسم):«الغرض فيه أن يبين مايختار فى الفعل مع شغله عن الاسم من الإعمال مما لايختار»[٤]

وإنما ذكرت هذه الأمثلة لتنوع الغرض لأنى وجدت الدكتور الدميرى توصل فى دراسته إلى أن الرمانى التزم صيغة واحدة لصياغة الغرض حيث يقول:«وقد التزم الرمانى عند صياغة هذا الغرض تلك الصيغة المعينة التى أشرت إليها فى مطلع المسألة:(الغرض فيه أن يبين مايجوز فى «كذا »ممالايجوز)».[٥]، ولعله وجد ذلك فى المقدار الذى قام بتحقيقه، أما فى المجلد الذى بين يدى فالصيغة متنوعة كما رأيت ومن بينها تلك الصيغة التى أشار إليها وهى فى الكثرة تفوق الصيغ الأخرى.

وهذه الصيغة نفسها قد تكون لبيان مايجوز ومالايجوز على الإطلاق،[٦].وقد تكون لبيان

---

(١) نفسه، باب ٧.

(٢) نفسه، باب ١٠.

(٣) نفسه، باب ١٢.

(٤) نفسه باب ٢٦، وتنظر الأبواب:(٢٨)،(٢٩)،(٦٦).

(٥) شرح كتاب سيبويه(الدراسة)، ص١٦٣، وينظر الرمانى النحوى، ص١٩٨، وفيه«...الرماني يرى أن سيبويه قصد فى جميع أبواب الكتاب أن يبين مايجوز فيها مما لايجوز»

(٦) ينظر المثال المتقدم برقم(٨) كما تنظر الأبواب:(١٤-١٥)، (١٨)، (٢٠-٢١)، (٢٤)، (٢٦-٣٠)، (٣٢-٣٤)، (٣٦)، (٣٩)، (٤٣-٤٦)،(٤٩-٧٢).

مايجوز ومالايجوز فى الإعراب والتصرف ،[١]أو لبيان ما يجوز وما لايجوز في الأعمال والتصرف[٢].

جـ - مسائل الباب :

هذا هو العنصر الثالث من منهجه فى تناول كل باب من أبواب الكتاب ويتمثل فى طرح أسئلة متوالية تشمل الباب كلّه. وتكون تحت عنوان(مسائل هذا الباب).[٣] فإذا ماكان الباب طويلاً جعله على مجموعتين تكون الأولى تحت العنوان السابق ويجعل الثانية فى الغالب تحت عنوان (مسائل من هذا الباب أيضاً)[٤].وقد جعلهامرة تحت عنوان (باقى المسائل من هذا الباب)،[٥].وجعلها أخرى تحت عنوان(ومن مسائل هذا الباب أيضاً)[٦] وجعلها مرة ثالثه تحت عنوان (مسائل متصلة بهذا الباب)[٧] وهناك ثلاثة أبواب تجاوزت أسئلتها مجموعتين حيث بلغت فى أحدها ثلاثاً،[٨]. وفى الثانى أربعاً،[٩]. وفى الأخير خمساً.[١٠]

وقد يكون الأمر على العكس. وذلك أنه عندما يكون الباب قصيراً يعقبه بأسئلة الباب الذى يليه [١١]وقد يجمع فى بعض الحالات ثلاثة أبواب[١٢]ثم يجيب عنها بحسب ترتيبها غير

---

(١) ينظر المثال المتقدم برقم(٦) كما تنظر الأبواب :(١٦)، (٢٢)، (٢٥)

(٢) ينظر المثال المتقدم برقم (٧) كما تنظر الأبواب :(١١)، (١٧)، (١٩)، (٢٣)، (٣١)، (٣٥)، (٣٧-٣٨)، (٤٠-٤٢)، (٤٧-٤٨).

(٣) سقط هذا العنوان من ثمانية عشر موضعاً تنظر مواطنها في التعليق على الباب الأول من التحقيق .

(٤) تنظر الأبواب :١٧، ١٩، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٤١، ٤٣

(٥) ينظر الباب:٣٢

(٦) ينظر الباب:٥٨ .

(٧) ينظر الباب:٥٦ .

(٨) ينظر الباب رقم(٥٢)

(٩) ينظر الباب رقم(٢٩)

(١٠) ينظر الباب رقم (٢).

(١١) تنظر الأبواب:(٥، ٦) و (٨، ٩) و (١٣، ١٤) و (١٥، ١٦) و (٢٠، ٢١).

(١٢) تنظر الأبواب (٦١-٦٣).

أنه عندما يبدأ فى الجواب لايشير إلى ذكر الباب الأول منها إلا فى النادر أما الثانى أو الثالث فإنه يذكرها بقوله(الجواب عن الباب الثانى)أو(الجواب عن باب «كذا»)(١)

أما عن طريقة طرح الأسئلة فإنه يبدؤها دائماً بفقرة يحددها الغرض، وحيث إنَّ الغالب فى الغرض هو بيان مايجوز فى كذا مما لايجوز فإن تلك الفقرة تكون على النحو التالى: (مالذى يجوز فى «كذا»؟ ومالذى لايجوز؟ ولم ذلك؟) فإذا مااختلف الغرض اختلفت تلك الفقرة تبعاً له،(٢)من ذلك أن الغرض فى(باب مجارى أواخر الكلم من العربية)(٣) هو بيان الإعراب من البناء وقد جاءت تلك الفقرة على النحو التالى: مالإعراب؟ وما البناء؟ وماقسمه الإعراب؟ وماقسمة البناء؟. وقد وجد كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميرى فى دراستهما أن أسئلة كل باب من أبواب المجلد الثانى فما بعده تبدأ دائماً بالسؤال العام: مالذى يجوز... الخ،(٤) غير أن الأمر فى المجلد الأول على ماأوضحته، وهو عدم التزام تلك الصيغة .

وبعد ذلك يبدأ بتناول الباب مراعياً فى الأعم الأغلب معنى نص الكتاب وترتيبه فيضع لكل جزئية سؤالاً أو أكثر حسب ماتقتضيه حال تلك الجزئية، وقد ينتقل إلى طرح أسئلة على جزئية أخرى أو أكثر ثم يطرح سؤالاً أو أسئلة لها تعلق بجزئية سابقة وعندما يبحث القارىء عن الإجابة عنها بحسب ترتيبها لايجد لها إجابة فيظن أن الرمانى لم يجب عنها مع أن الإجابة عنها تتضمنها الإجابة عن الأسئلة السابقة المتعلقة بها. وهناك أسئلة على جزئيات لم ترد عنها إجابة فعلاً، وهناك فقرات من الأسئلة لم تأت عنها الإجابة بحسب ترتيبها، وأسئلة لم ترد عنها إجابة أصلاً، كما أن هناك أسئلة ليس لها مقابل فى نص سيبويه ، وهى نوعان: نوع متفرع من مسائل الباب وقد خصها فى الباب الأول فقط بمجموعة من الأسئلة أوردها عقب مسائل الباب ولم يفردها بعنوان مستقل غير أنه أشار إليها فى الجواب حيث قال بعد الانتهاء من الجواب عن أسئلة الباب:(والجواب عن مسائل التفريع) أما فى بقية الأبواب فإنها قليلة أو معدومة.

---

(١) تنظر الأبواب المشار إليها في التعليقين السابقين.

(٢) ينظر عن تنوع الأغراض ماتقدم فى العنصر السابق.

(٣) هو الباب رقم(٢) .

(٤) ينظر الرماني النحوي، ص١٩٩ وشرح كتاب سيبويه(الدراسة)ص١٦٦.

والنوع الثانى مبنى على تعليق الأخفش، (ت ٢١٥) على الكتاب وهو فى هذا النوع قد يشير إلى الأخفش وقد يغفله.(١)

وكما أنه توجد أسئلة ليس لها مقابل فى الكتاب توجد أيضاً جزئيات فى الكتاب لم تشملها الأسئلة فيما تبين لى وبالتالى لم يعرض لها فى الجواب (٢) وربما كان تركُه لذلك راجعاً إلى عدم أهميته فى نظره أو لأنه عرض له فى باب آخر، علما بأنه قديستدرك بعض الجزئيات التى تركها فيلحق لها أسئلة فى آخر الباب. (٣)

د - الجواب :

هذا هو العنصر الرابع وهو أهمها لأن مدار الشرح عليه وما الأسئلة إلا تمهيد وتوطئة لاستيعاب مسائلة وفهمها. وقد تقدم فى أثناء الكلام عن العنصر السابق ماله علاقة بهذا العنصر وذلك لأنهما عنصران مترابطان ترابطاً وثيقاً كما هو معلوم.

والذى يمكن أن أؤكده هنا هو أن الرمانى بعد أن ينتهىَ من طرح الأسئلة بالكيفية التى ذكرتُها سابقاً يبدأ فى الجواب، وقد يظن القارىء أنه سيجد لكلّ سؤال تقدم جواباً خاصاً به وبحسب ترتيبه، فإذا ما طبق الأجوبة على الأسئلة وجد نوعاً من الاختلاف وذلك أن الرمانى وإن كان يراعى فى الغالب الترتيب إلا أنه لم يُلزم نفسَه أن يضع لكل سؤالٍ جواباً مطابقاً له، لذلك تجده أحياناً يورد جواباً فى مقابل عدد من الأسئلة المتتالية، وأحياناً يورد جواباً لعدد من الأسئلة المتفرقة، وأحياناً يورد جواباً فى مقابل سؤال واحدٍ. وكل ذلك ليس له نظام يحدده.

---

(١) كل ماسبق ذكره مما لم يعلق عليه في هذا العنصر تجده يتمثل تقريباً فى باب(ما) وهو الباب ١٩. وعن مايتصل بالأخفش أيضاً ينظر أسئلة باب ٧: (١٣، ١٦، ١٧)و ٤:٣٣ . وللفصل بين تلك الأنواع ينظر منهج التحقيق فى آخر هذا الفصل.

(٢) يقابل بين الكتاب والتحقيق في المواضع التالية وصفحات الكتاب مثبتة في هوامشها: باب ٢٤:١٢-١٣ و٢٧:٣-٤، ٥-٦، ١٤-١٥ و٣٠:٥-٦، و٣٢:٨-٩، و٣٣:١٩-٢٠، و٣٤:٧-٨، و٣٦:٥-٦، و٤٠:٦-٧، ١٤-١٥، و٤٤:٢-٣، ٤-٥، ٩-١٠، ١٠-١١، و٤٦:١١-١٢، و٥٢:٣٨-٣٩، و٥٥:٧-٨، ٥٦:٩-١٠، ١٦-١٧، و٦٥:٢١ - باب ٦٦ .

(٣) ينظر التحقيق باب ٢٩:٣٤.

والذى يساعد على معرفة الجواب عن تلك النوعيات من الأسئلة هو السياق حول الجزئية فى الأسئلة والأجوبة، ولابد في ذلك من اجتهاد القارئ، لأنه قد يختلف السياق فى بعض الأحيان بين الأسئلة والأجوبه بحيث تجد سؤالاً سياقه متصل بآخر فقرة فى الأسئلة بينما تجد جوابه متصلاً فى المعنى بأجوبة الفقرة التى تليها[١] وقد ترد فقرات فى الجواب لم يتقدم لها أسئلة غير أنها قليلة جداً [٢]

وفقرات الجواب تمتاز عن فقرات الأسئلة باستيفائها فى موضعها، ونادراً مايؤخر فى الإجابة شيئاً له تعلق بفقرة من الفقرات، وقد نبه على ذلك فى أحد المواضع حيث قال:« وسنبين وجه قول سيبويه فى هذا فى أخر الباب إن شاء الله تعالى».[٣]

أما إذا تقدم شىء له علاقة بالفقرة التى يتكلم عنها فإنه يكتفى بالإشارة إلى أنه قد سبق بيانه وذلك كثير عنده، نحو قولة(وقد بينا الفرق)، [٤] أو(للعلة التى بينا)[٥] أو (وقدبينا العلة فى ذلك)[٦]

والرمانى حريص على إيضاح المعنى وقد يستعين لتقريبه بضرب أمثلة من واقع الحياة العامة، نحو قولة:« والذى أخذ منه الفعل المصدر، لأنه دائر فى جميع تصاريف الفعل كما تدور تدور الفضة فى جميع الصيغ التى تصرف فيها»،[٧] وقوله:« .. ولهذا دليل بين، وهو أن النعمتين إذا استوتا فى المنزلة لم يجز أن يجب الشكر على إحداهما دون الأخرى، فإذا كانت إحداهما قد ندم عليها صاحبها-سقط الشكر عليها ولم يسقط عن النعمة الأخرى، لأنه قد حدث ماجعل العلة بمنزلة مالم يكن، كالذى بنى ثم هدم فلا يستحق الأجرة، فكذلك سائر علل الشاذ...»[٨] وقوله: «لأن المطرد بمنزلة المالك للشىء فى أن له أن يتصرف فيه التصرف الأتم، والنادر بمنزلة المستعير للشىء...»[٩]

---

(١) ينظر التحقيق باب ١٤:٢٧، ١٥، و١:٥٥، ٣.

(٢) ينظر نفسه باب ١٦:٤٠، ٤١:٦-٧.

(٣) نفسه، باب ٣:٢٧، ١٦= [٣]، وينظر باب ١٥:١٢= [٥]، ١٦= [٩] .

(٤) نفسه، باب ٢٩:١٧.

(٥) نفسه، باب ٥:٣٣.

(٦) نفسه، باب ٤:٣٤

(٧) نفسه ، باب ٢:١.

(٨) نفسه باب ٤:٥.

(٩) نفسه، باب ٣١:٣١.

وقد يوضح المعنى عن طريق الاستعانة بالناحية البلاغية نحو قوله عن تقدير (ماجاءت حاتَك)بـ(ماصارت حاجتَك):«وإنما صلح هذا التقدير لما كان بين المخاطب والمتكلم من حديث الحاجة والمفاوضة فيما يدور فيها، فلما عاد لذكر السؤال عنها اقتضى ذلك الإيجاز واستعمال طريق الاستعارة، ليخرج الكلام إلى حد الإيجاز البلاغي عند الأحوال التى تقتضى مفهوم الكلام(١)». وقوله «وإنما جاز هذا للاتساع والإيجاز مع أنه قد يكون أبلغَ من الحقيقة، كما تكون الاستعارة تؤدى إلى النفس من عظم المعنى مالاتؤديه الحقيقة كقولك: هو الأسد شدةً وهو البحر جوداً».(٢)

تعقيب:

أود فى ختام الحديث عن المنهج العام للرمانى فى شرح كتاب سيبويه أن أذكر بعض مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبين شرحه لكتاب الأصول لابن السراج (ت ٣١٦). الذى اتبع فيه المنهج نفسه كما سبقت الإشارة إليه،(٣) وذلك من خلال المقدار الذى وصل إلينا منه.(٤)

أ - العنوان :

سار المؤلف فيه من حيث التغيير على ماتجده فى شرح الكتاب، (٥) بل إنه قد زاد على ذلك حيث استحدث أبواباً وفصولاً لم يذكرها صاحب الأصول.(٦)

ب - الغرض :

لم يعرض له فى شرح الأصول كعنصر مستقل كما هو الحال فى شرح الكتاب ، حيث استعرضت جميع أبواب المقدار الموجود منه فلم أجد ذكراً للغرض فى بدايتها. وقد يذكره عرضاً فى أثناء الشرح نحو قوله:«... وإنما الغرض فى هذا الباب تبين أبنية الجموع من

---

(١) التحقيق باب : ١٧ : ١٨ .

(٢) نفسه، باب ٤٢ :١ وينظر باب ٣ :٩، و٢٧ :١٠، و٢٩ :٢٠، و٥٨ :١.

(٣) ينظر مبحث تحقيق نسبة الشرح إلى المؤلف، ص٣٤.

(٤) ينظر مبحث مؤلفات الرماني، ص٩.

(٥) ينظر الأصول، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلى (بيروت - مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ)، جـ٢:٤١٧-٤٢٧، ٣:٢٦-٣٥. وشرح الأصول لوحة ٢٩٦-٢٩٨، ٣٠١-٣٠٣.

(٦) ينظر مثلاً بابي التصغير والنسب في الأصول،جـ٣:٣٦-٨٤، وشرح الأصول، لوحة٣٠٣-٣١٧.

غيرها، للحاجة إلى ذلك فى معرفة مايجوز مما لايجوز فيما يأتى من الأبينة التى تشكل هل هى من أبنية الجموع أم لا فإذا وجد له النظير حكم بأنه من أبنية الجموع...»(١)

جـ - المسائل والأجوبة :

نظام المسائل والأجوبة فى شرح الأصول كنظامها فى شرح الكتاب بصفة عامة حيث قد يقسم أسئلة الباب الواحد إلى أكثر من مجموعة، وقد يوالى بين أسئلة أكثر من باب قبل الإجابة عنها،(٢) غير أنه يوجد لبس فى كثير من الأبواب حيث تذكر عناوين أبواب ولايذكر تحتها مسائل وتذكر أجوبة لم تتقدم عنها أسئلة ... ويبدو أن مرد كثير من ذلك إلى السقط والتكرار من ناحية، وإلى جهل الناسخ من ناحية أخرى، حيث إنه قد يجد كلمة أو عبارة فى أثناء الكلام مشابهة للعناوين فيجعلها عنوانا، نحو ماجاء فى قول الشارح : « واسم الجمع هو النادر الذى لايطرد به باب نحو...»(٣) فقد جعل الناسخ نهاية الكلام عند قوله (يطرد به) ثم جعل كلمة(باب) عنواناً مستقلاً وبدأ كلمة(نحو)بعدها من أول السطر.(٤)

ولاأريد أن أطيل فى وصف كل ماوقفت عليه، فهناك رسالة علمية لأحد طلاب الدراسات العليا فى جامعة أم القرى حيث يقوم حالياً بتحقيق ودراسة المقدار الموجود من شرح الأصول.(٥) وأهم مايمكن أن أختم به هذا التعقيب هو أن الرمانى فى شرح الكتاب كان أكثر تنظيماً ودقة من شرح الأصول .

---

(١) اللوحة٢٩٨ب.

(٢) ينظر مثلاً اللوحة ٣٠٣-٣٠٤ باب التصغير، واللوحة ٢٩٧-٢٩٨ أبواب العدد .

(٣) اللوحة٢٩٨ب .

(٤) وقد يكون الأمر على عكس ذلك بحيث يدمج العنوان مع الكلام ينظر اللوحات ٢٩٩أ فما بعدها.

(٥) ينظر ماتقدم في ص٢٥.

المبحث السابع : المصطلحات التي استعملها

الغالب فى استعماله المصطلحات البصرية المعروفة، وقد استعمل بعض المصطلحات الكوفيه، نحو الكناية[١] أى الضمير، والجحد[٢] أى النفى، والصلة[٣]أى الزيادة، ومالم يسم فاعله[٤]أى نائب الفاعل، والمجهول[٥] . أى ضمير الشأن. وإلى جانب ذلك استعمل بعض المصطلحات المنطقية، وقد تقدم إيراد طرف منها[٦]

وهناك تعبيرات استعملها ولم أجدها عند غيره وهى:

١ – الصفة المشبهة بالمشبهة ويقصد بها أفعل التفضيل [٧]

٢ – معتمد البيان ويقصد به الفاعل والمبتدأ، أوْ ماأصله مبتدأ[٨]

٣ – معتمد الفائدة ويقصد به فعل الفاعل والخبر أو ماأصله خبر[٩]

٤ – الزيادة فى الفائدة، وعرفه بقوله:«هو الذى يأتى بعد معتمد الفائدة مما فيه فائدة أخرى»، ومثل له بالحال.[١٠]

---

(١) ينظر التحقيق، باب ٢٣:٢.

(٢) ينظر نفسهباب ٤:١٨.

(٣) ينظر نفسه، باب ١ :٤و٨:٧.

(٤) ينظر نفسهباب٩:٢.

(٥) ينظر نفسه، باب ١٧ :١٠، و١:٢١، وينظر التفصيل عن هذه المصطلحات النحو الكوفي في شرح القصائد السبع ، الصفحات : ٦٦ ، ٩١ ، ١٠٠ .

(٦) ينظر مبحث هو والمنطق،ص١٤.

(٧) ينظر التحقيق، باب ١٩ :٦، و٤١ :٢، ٣، ٤٩.

(٨) ينظر نفسه ، باب ٣:٧، ٨، ٩، و٩:٤، و٢٥ :٨، و٤٣ :٨.

(٩) ينظر نفسه، باب ٣:٧، ٨، ٩.

(١٠) نفسه، الباب نفسه، الفقرات ٤، ٨، ٩.

٥ – الزيادة فى البيان، وعرفه بقولة «هو الذى يأتى بعد معتمد البيان مما هو معلوم عند المخاطب» ومثل له بالمفعول به(١).

٦ – الزيادة لتقويم المعنى،وعرفه بقوله:«هوالذى لو سقط من الكلام لانقلب المعنى كقولك: (زيد قائم بالتدبير) فهذا التقييد بقولك (بالتدبير) لتقويم المعنى، لأنك لو قلت:(زيد قائم) لانقلب هذا المعنى أنه منتصب وفى الآخر ينبىء عن تدبُّر تدبيراً مستقيماً وإن كان قاعداً» ومثل له أيضاً بـ(كان) و (ليت) و (رأى) العلمية.(٢)

تعقيب :

هذه العبارات التى لم أجدها عند غيره بعضها يصلح أن يكون مصطلحاً نحوياً، غير أنه لم يكتب له البقاء، ولهذا عبرت عنها بقولى:(تعبيرات لم أجدها عند غيره) وتحاشيت عامداً متعمداً أن أذكرها بلفظ المصطلحات لأنها لم تحسب فى المصطلحات النحوية التى دارت بين الدارسين. ومعلوم أن المصطلح يضعه البمتكر له أول مايضعه من تلقاء نفسه حسب ماعن له ، ثم يشيع بين الدارسين إن كان من المصطلحات التى كتب لها البقاء أو يندثر ولايستعمله أحد غير صاحبه الذى وضعه.

تلك هى الطبيعة التى نشأت بها المصطلحات، ولايتصور أحد أن كلَّ مصطلح من المصطلحات النحوية اجتمع له فريق من العلماء، وتد اولوا فيما بينهم، ثم اتفقوا على وضع هذا المصطلح. وربما التبس على بعض الدارسين ماكان من وضع المصطلحات النحوية فى نشأتها الأولى ومانراه فى عصرنا الحاضر من اجتماع العلماء فى مجمع من المجامع اللغوية لكى يتفقوا على وضع مصطلح من المصطلحات فرق كبير بين هذا وذاك والله أعلم .

(١) التحقيق، الباب نفسه، فقرة ٤ ,٧.

(٢) نفسه، باب ٣:٤ , ٥ , ٦ , ٩.

المبحث الثامن : شواهده :

شواهده هى فى الأعم الأغلب شواهد الكتاب من آيات وقراءات وأحاديث وأقوال العرب من منثور ومنظوم، وقد يختلف عنه اختلافاً يسيراً بالزيادة أو الاختزال ونحوهما ولا غضاضة عليه فى ذلك؛ لأنه قد يزيد للإيضاح، وقد يختزل للإيجاز.. وإنما الغرض هنا بيان منهجه حيال تلك الشواهد، وإليك ذلك بإيجاز :

أ ـ الآيات :

قد يذكر آية فى السؤال ولا يعرض لها فى الجواب(١)،أو يذكرها فى الجواب ولم تتقدم فى السؤال(٢)، كما أنه قد يذكر آيات لم ترد فى الكتاب معززاً بها شواهد سيبويه(٣)، أو مستدلاً بها لرأى يراه هو(٤). وقد يغفل أحياناً آياتٍ وقراءاتٍ وردت فى نص الكتاب(٥)، وربما فعل ذلك لأنهالا تحتاج إلى تعليق فى نظره.

أما طريقة تناولها فمتنوعة، لكن الغالب فى ذلك هو قوله : (وما الشاهد فى قوله تعالى ...؟)، وقد يقول : (ما الفرق بين كذا وبين قوله تعالى...؟) أو (ما تأويل قوله تعالى...؟) أو (ما تقدير قوله تعالى...؟)، أو (ما دليل كذا من قوله تعالى...؟) أو (لم جاز فى قراءة بعضهم كذا...؟) وغير ذلك(٦).

ب ـ الأحاديث والآثار:

اتبع الرمانىُّ فى الاستشهاد بالحديث والآثار سيبويه(٧)، فقد عرض فى المجلد الأول

---

(١) ينظر التحقيق، باب ٥٢ : ٧.

(٢) نفسه، باب ١٩:٣٣.

(٣) نفسه ، باب ١٣:٤٣، ٢٩:٥٢

(٤) نفسه، باب ١ :٥، ٨ ، و٣:٦٨، و١٣:٧٢.

(٥) نفسه، باب ١٠:٣٧، و١٧:١٧، ١٩:٣٣، وتنظر صفحات الكتاب المثبتة في هوامش تلك المواضع.

(٦) نفسه، باب ٣٢:٤١، و٥:٥١، و٧:٤٢ ،٨ و٧:٣٤، و٥:٤٦، ١٠، و ١٦:٣٥، و٢٠:٣٣.

(٧)نظراً لعدم تصريح سيبويه بلفظ (حديث) عند احتجاجه به اختلف الدارسون ما بين ناف لاحتجاجه به ومثبت. ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، للدكتورة خديجة الحديثي (العراق ـ وزارة الإعلام، ١٩٨١)، ص٥٠ فما بعدها.

لحديث وأثرين ذكرها سيبويه حيث أورد الحديث على أنه من قولهم (أى العرب)، وسكت عن الأثرين ولم يجاوزه الرمانى فى ذلك، حيث قال عن الحديث : «وما العامل فى قولهم : (سبوحاً قدوساً)»؟[١]

وقال عن أحد الأثرين : «وما الشاهد فى...وفى(ونخلع ونترك من يفجرك)؟»[٢] وقال عن الآخر: «وما حكم (لبيك وسعديك)»؟[٣]. وقد استشهد بحديث لم يرد فى الكتاب غير أنه لم يورده لناحية إعرابية وإنما أورده لناحية تتعلق بالمعنى حيث قال : «...وكذلك قوله :

أفى الولائم أولاداً لواحدة   وفى العيادة أولاداً لعَلَّات

وهذا من دنئ الأخلاق وهو ضد ما وصف به النبى صلى الله عليه وسلم الأنصار فقال : (إنكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع)»[٤].

هذا كل ما وجدته فى المجلد الذى بين يدى من الأحاديث والآثار[٥]، وهو يمثل نسبة ضئيلة جداً بجانب الشواهد الأخرى.

جـ - أمثال العرب وأقوالها :

أورد الرمانى تبعاً لسيبويه كثيراً من أمثال العرب وأقوالها، وقد لا يفرق بين القول والمثل[٦]، ولا غضاضة فى ذلك، لأن كل مثل قول، ومعلوم أن كلا منها يصلح شاهداً نحوياً.

وقد يورد سيبويه أقوالاً على أنها أمثلة كغيرها من الأمثلة ويوردها الرمانى على أنها من

(١) التحقيق، باب ١٩:٦٥.

(٢) نفسه ، باب ١:٢٣

(٣) نفسه، باب ٧٢: [١].

(٤) نفسه، باب ٤:٧١.

(٥) هناك قول نسبه الرماني للعرب حيث قال : «وكم وجهاً يجوز في قولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شراً فشر». وأورده سيبويه علي أنه مثال، ينظر التحقّيق باب ٣:٥٢.

وقد ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي في موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص٧٢ إلى أنه حديث بناء علي قول ابن مالك فى شواهد التوضيح، تحقيق محمد عبد الباقي (بيروت عالم الكتب)، ص٧١: «...فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم (المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر)» غير أن محققه قال : لم أقف على هذا الحديث.

(٦) ينظر التحقيق باب ٢٥:٥٢، ٣١، ٣٨، و٦:٥٣، و١:٥٥، ٨، و٦:٦٦، و١١:٦٩، و٣:٧١.

أقوال العرب[١] وهذا مما يحسب له . وقد يكون الأمر على العكس من ذلك بحيث ترد فى الكتاب على أنها من أقوال العرب ويوردها الرمانى على أنها أمثلة [٢]، ولا ضير فى ذلك لأن كل قول يكون مثالاً وليس كل مثال يكون قولاً.

أما عن كيفية تناولها فبحسب ما يقتضيه الموقف، نحو قوله : (ما العامل في قولهم كذا؟)، أو (ما وجه قولهم كذا؟)، أو (ما تقدير المحذوف فى قولهم كذا؟)، أو (ما معنى المثل في قولهم كذا؟) أو (ما نظير هذا من قولهم كذا؟)[٣].

وقد يغفل في الإجابة بعض الأقوال الواردة في السؤال[٤]، وقد يذكر أقوالاً وأمثالاً لم ترد فى السؤال ولا فى نص سيبويه فى الباب الذى يعالجه[٥].

د ـ الشواهد الشعرية :

ذكر الدكتور المبارك أن الرمانى «كان يكتفى بإيرادها كما أوردها سيبويه دالاً على مواطن الشاهد النحوى والحجة فيه»[٦]. والحقيقة أنه قد يختلف عنه فى بعض الأحيان، فقد يورد شواهد لم يوردها سيبويه فى الباب[٧]، وقد ينسب شواهد لم تنسب فى الكتاب[٨]. وهذا مما يحسب له، وقد يختصر فيغفل نسبة شواهد منسوبة[٩]، وقد لا يتطرق إلى ذكر بعض الأبيات نهائياً[١٠].

---

(١) ينظر التحقيق باب ٢٧ : ٢ ، ٥٢ : ٣ .

(٢) ينظر نفسه، باب ٩:١٧، و٩:١٩، و١٠:٣٨، و١٣:٤٢، و٦:٥٣.

(٣) ينظر نفسه، باب ١٨:١٧، ٢٢ ,٢٨، ٢٩، و٢٤:٥٢ـ٢٦، ٢٨ـ٣٨، و٤:٥٥، ٥.

(٤) ينظر نفسه، باب ١٠:٥٢.

(٥) ينظر نفسه، باب ١:٥٥، ٢.

(٦) الرمانى النحوى، ص٢٢٥، وينظر ص٢٧١.

(٧) ينظر التحقيق، باب ٣:٧، ٦، ٩، ١٣، ١٦، ١٧، و٦:١٧، و٤:١٨، و٨:١٩، و٧:٢٧، ١٦، و٦٠:٤١، ١٣:٤٣، و٢:٤٦، و١٦:٤٩، و٩:٥١، و٩:٥٨، ٨:٦٥.

(٨) ينظر نفسه، باب ٢١:٥٢، و٩:٦٠، و٩:٦٥.

(٩) ينظر نفسه، باب ١٤:٢٥، و٧:٢٧، و٢:٣٠، و١٩:٥٦، و٤:٥٩.

(١٠) ينظر نفسه، باب ١١:١٧-١٢، و٢١:٣٠، و٣١:٣٢، و٢٩:٤١، و١٣:٥٢. كما تنظر صفحات الكتاب فى هوامش تلك المواضع.

أما عن طريقة تناولها فتكاد تكون واحدةً حيث يقول فى السؤال : (ما الشاهد فى قول الشاعر)، ثم يورد طرفاً من البيت لا يتجاوز به الشطر الأول فى الغالب، غير مراعٍ فى ذلك موضع الشاهد فى الجزء الذى يذكره من البيت. فإذا ما عرض له فى الجواب أورده كاملاً منسوباً أو غير منسوب بحسب ما ذكر فى السؤال ، ثم يبين موطن الشاهد فيه مع ذكر الخلاف إن وجد دون أن يتطرق إلى معانى الألفاظ الغريبة أو بيان معنى البيت إلا فى النادر(١). وهكذا دأبه فى معظم الأبيات ولم يحد عن ذلك إلا قليلاً فقد يذكر القائل فى السؤال ويتركه فى الجواب(٢)، أو يورد البيت فى السؤال ولا يعرض له فى الجواب(٣). أو يورده فى الجواب دون أن يتقدم فى السؤال(٤)، أو يكمل البيت فى الأسئلة(٥)، أويكتفى بجزء منه فى الجواب(٦)، أو يورده كاملاً لكن لا يبين وجه الاستشهاد به(٧).

---

(١) وهذا راجع إلى أن من منهجه عدمَ إدخال صناعة فى صناعة ينظر ما تقدم فى مبحث منهجه ص ٤٩

(٢) ينظر التحقيق، باب ٩:٣٢، ٧:٥٨.

(٣) ينظر نفسه، باب ١٥:٤٠.

(٤) ينظر نفسه، باب ٥:٣٤، ٢٣:٤١، ٥٦، و٤:٤٨.

(٥) ينظر نفسه، باب ١١:٥٢، ١٢، و٨:٥٣.

(٦) ينظر نفسه، باب ١:٧، ٣، ٤، ٧، و١٢:٥٦.

(٧) ينظر نفسه، باب ٦:٥٨.

المبحث التاسع : مسائل الخلاف وموقفه منها :

اهتم الرمانى بذكر المسائل الخلافية الفردية، أما المسائل الخلافية المذهبية فلم يتطرق إلى ذكر الخلاف فيها، وإنما كان يأخذ بالرأى الذى يرتضيه دون أن يعزوه، وقد كانت الصبغة العامة على آرائه هى الصبغة البصرية والنادر منها يصطبغ بالصبغة الكوفية.

فمن المسائل التى أخذ فيها برأى البصريين : الأصل فى الأفعال البناء[١]، منع العطف على المضمر المجرور إلا بإعادة حرف الجر[٢]، منع العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد توكيده[٣]، منع تقديم اسم الفعل عليه[٤]، تضعيف إعمال حرف الجر فى حال إضماره[٥]، منع الفصل بين المتضايفين[٦]، الأولى إعمال الفعل الثانى فى التنازع[٧]،منع وقوع التمييز معرفة[٨]، المصدر أصل للفعل[٩]، منع زيادة الياء فى (مفاعيل) إلا فى الضرورة[١٠]... ولا أريد أن أطيل فى ذكر هذا النوع من المسائل البصرية لأنها هى الصبغة الغالبة كما ذكرت آنفا.

أما المسائل التى أخذ فيها برأى الكوفيين فهى :

نيابة (ال) عن الضمير فى نحو (ضُرِبَ زيد اليد والرجل) أى يده ورجله[١١]، (كاد) لا

---

(١) ينظر التحقيق، باب ٢: ١٣، ٢٤.

(٢) نفسه، باب ٤٨: ١٢، و٤٩: ١١، و٥٩: ٢.

(٣) نفسه، باب ٤٨: ١٠.

(٤) نفسه، باب ٤٩: ١٦.

(٥) نفسه، باب ٥٢: ١٣

(٦) نفسه، باب ٣٧: ٢٥.

(٧) نفسه، باب ٢٣: ١.

(٨) نفسه، باب ٤١: ٣٨.

(٩) نفسه، باب ١: ٣ و٢: ٤٧.

(١٠) نفسه، باب ٧: ٨.

(١١) نفسه، باب ٣٦: ٢.

تدخل على الجملة الاسمية فليست من الأفعال الناسخة[١].

وهناك مسألة أجاز فيها المذهبين وهى (ذُهِب به مشيا) : حيث أجاز انتصاب (مشياً) بالفعل المذكور كما هو رأى الكوفيين، أو بتقدير فعل من لفظه : (يمشى مشيا) كما هو رأى جمهور البصريين[٢].

وقد ذكر الدكتور المبارك أنه تتبع المسائل التى أخذ فيها برأى الكوفيين فى الشرح وغيره فوجدها خمساً[٣]. اثنتان فقط فى الشرح هما : (كى) تنصب بنفسها، الكاف فى(لولاك) موضعها رفع. أما الثلاث الباقية فهى : اسم (لا) النافية للجنس معرب منصوب بها، الخبر الجامد يتحمَّل ضميراً يعود على المبتدأ،(سوى)قد تخرج عن الظرفية. غير أن الدكتور الدميري وجد أن الرمانى فى الشرح يأخذ برأى البصريين فى تلك المسائل الثلاث كلها[٤].

وقد وجد الدكتور الدميرى نفسه أن الرمانى وقف مع الكوفين أيضاً فى ثلاث مسائل وجوّز المذهبين فى واحدة، [٥] ومن المحتمل أن يكون بعضها مما عثرت عليه أو عثر عليه الدكتور المبارك. وعلى كل حال فإن هذه المسائل تمثل نسبة قليلة جداً بجانب المسائل التى وافق فيها البصريين.

وإذا عدنا إلى المسائل الفردية فإننا نجده يصرح فيها بذكر الأطراف المتخالفة ذاكراً حجة كل طرف موضحاً موقفه فى الغالب بالترجيح وقد يجوز الوجهين أو يلتزم الحياد فى بعض الأحيان وإليك ذلك بإيجاز:

أولاً : بين سيبويه ونحوى واحد:

أ - بين سيبويه والفراء (ت٢٠٧): ومن الخلاف بينهما ما يلى :

---

(١) ينظر التحقيق، باب ٢١: ٧.

(٢) نفسه، باب ٤٥: ٩، ١٢.

(٣) ينظر الرمانى النحوى، ص٣١٧-٣٢١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة)، ص٢٣٨، ٢٤٠-٢٤١.

(٥) نفسه، ص٢٣٧ ولم يوضح تلك المسائل بل اكتَفَى بالإحالة إلى رسالته للدكتوراه، جـ١: ٢٨٩

١- منع سيبويه الإضافة فى (الحسن وجها) وأجازها الفراء، وقد رد الرمانى رأى الفراء[١].

٢- يرى سيبويه أن الإشارة فى (ظننت ذاك) إلى المصدر، ويرى الفراء أنها إلى المفعولين فى (ظننت زيداً منطلقاً)، وقد رد الرمانى رأى الفراء أيضاً[٢].

ب - بين سيبويه والأخفش (ت٢١٥): ومن الخلاف بينهما المسائل التالية وقد كان موقف الرمانى فيها جميعاً مع سيبويه :

١- يرى سيبويه أن (لات) تعمل ويرى الأخفش أنها لا تعمل[٣].

٢- منع سيبويه العطف على معمولى عاملين وأجازه الأخفش[٤].

٣- (أأنت عبد الله ضربته) الوجه فيه الرفع عند سيبويه وعند الأخفش النصب[٥].

٤- (ما) التعجبية لا صلة لها عند سيبويه وعند الأخفش لها صلة[٦].

٥- (من رأيته) و (أيهم رأيته) جوابه بالرفع عند سيبويه والأخفش يجيز الرفع والنصب[٧].

جـ - بين سيبويه والمبرد (ت٢٨٦) :

١- آليتَ حبَّ العراقِ الدهرَ أطْعَمُه   والحبُّ يأكُلُه فى القريةِ السوسُ

موطن الخلاف بينهما فى ناصب كلمة (حَبّ) فى البيت السابق حيث يرى سيبويه أنها منصوبة على نزع الخافض والتقدير : آليت على حب العراق، ويرى المبرد أنها منصوبة بفعل

---

(١) ينظر التحقيق، باب ١٦:٤١.

(٢) نفسه ، باب ٨:١٢.

(٣) نفسه ، باب ٦:١٩.

(٤) نفسه ، باب ١٧:١٩-٢٢.

(٥) نفسه ، باب ١:٢٩، ١٢.

(٦) نفسه ، باب ٩:٢٢.

(٧) نفسه ، باب ٦:٢٧.

محذوف دل عليه ما بعده والتقدير : آليت لا أطعم حب العراق. وأجاز الرمانى الوجهين(١).

٢- (نبئتُ زيداً) ، يرى سيبويه أن زيداً منصوب على نزع الخافض، ويرى المبرد أنه مفعول به للفعل (نبئت) مثل (أُعلِمتُ زيداً)، والرمانى يؤيد سيبويه معللاً ذلك بقوله : « لأن (نبأت) مما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى(٢) »

٣ - فَإِنَّكَ لَا تُبالِي بَعْدَ حَوْلٍ   أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

« سيبويه يحمله على أنه جعل الاسم النكرة والخبر المعرفة ... وأبو العباس يخالفه فى هذا ويقول : إنَّ (كان) فيها ضمير معرفة واسمها وخبرها معرفة ». وقال الرمانى : « والذى عندى أن هذا لا يقدح فى مذهب سيبويه ، لأن (كان) مضمرة قد رفع فيها النكرة المذكورة بعد ألف الاستفهام ونصب المعرفة بتقدير : أكان ظبى أمَّك ...(٣)»

٤ - (أحد) التى للعموم فى النفى لا تستعمل فى الواجب عند سيبويه وأجاز ذلك المبرد، والرمانى يؤيد سيبويه (٤).

٥ - (ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك)

لا يجوز عند المبرد لأنه عطف على معمولى عاملين وسيبويه يجيزه على تقدير ولا مثل أخيه(٥) ...

٦ - مشق الهواجرُ لحمَهن مع السرى   حتى ذهبن كلا كلاً وصدورا

الخلاف فى نصب (كلاكل) « فحمله سيبويه على الحال وقدره على (ذهب قدماً) . . وفى البيت اسم جنس وقع موقع الحال ، وذهب أبو العباس إلى أنه تمييز بمنزلة (طبت بذلك

---

(١) ينظر التحقيق باب ١١ :٨ أ.
(٢) نفسه ، باب ١١ : ٨ ب
(٣) نفسه ، باب ١٧ : ١٥
(٤) نفسه ، باب ١٨ : ٤
(٥) نفسه باب ١٩: ٢٣

نفساً ... » وقال الرمانى : « وكلا القولين عندى محتمل ، وقول أبى العباس أسهل (١)»

٧ - وَلَا نقاتلُ بِالْعِصِيِّ وَلَا نُرامِـى بالْحِـجَارة
إلا عُلَالَةَ أَوْ بُـدَا هَةَ قَارِحٍ نَـهْدِ الْجُـزَارَة

الخــــلاف بينـهمـا فى (إلا عـلالة أو بداهة قـارح) فـــسـيـبويه يجـعله على الفـــصل بــ(أو بداهة) بين المضاف والمضاف إليه . ويرى المبرد أنه على حذف المضاف إليه ، والتقدير : إلا علالة قارح أو بداهة قارح ، وقال الرمانى : « يجوز أن يتداخل المذهبان من غير تحصيل لموجب كل واحدٍ منهما(٢) »

٨ - أنا ابنُ التاركِ البكرىِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطيرُ تَرقُبُهُ وُقُوعاً

الخلاف فى جر (بشر) « فقال سيبويه حَمَلَه على المجرور، وقال أبو العباس : لا يجوز الجر فيه ، لأن البدل يقدر فيه الثانى فى موضع الأول . . .» وقال الرمانى : « والذى عندى أن الذى ذكره أبو العباس فى البدل على ما قال فى امتناعه ولكن يجوز ما قال سيبويه على أن يكون عطف بيان يجرى مجرى الصفة التى يعمل العامل فيها وهى فى موضعها (٣)»

د - بين سيبويه وابن السراج (ت ٣١٦) .

١ - قال الرمانى : « واختلفوا فى الاقتصار على أحد المفعولين فى الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة فى هذه ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين ، وذهب ابن السراج إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة ، لأنه بمنزلة الفاعل فى الباب الذى قبله وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه . . . (٤)»

٢ - يجوز اتصال ضمير النصب بـ (كان) وانفصاله عنها فتقول : كناهم، وكنا إياهم .

---

(١) ينظر التحقيق باب ٣٦ : ١٢

(٢) نفسه باب ٣٨ : ٧، ٨

(٣) نفسه ، باب ٣٩ : ٦

(٤) نفسه ، باب ١٣ : ٢

ويرى سيبويه أن الأصل الاتصال بينما يرى ابن السراج أن الأصل الانفصال ولم يبين الرمانى موقفه [١].

٣ - يرى سيبويه أن نحو (زيداً ضربته) الاختيار فيه الرفع مع جواز النصب وحمل على النصب قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [٢] وابن السراج لم يرتض ذلك ، «لأنه لا يحمل القرآن على وجه ضعيف ، ويتأول النصب على أنه بدل مما المعنى مشتمل عليه ، إذ معنى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ : [إنَّ كل شيء خلقناه بقدر] فيما يفهم من هذا الكلام » وقال الرمانى: « هذا الذى ذكره لا خلاف فى جوازه وحسنه ، والوجه الذى ذكره سيبويه أسبق إلى النفس[٣]»

٤ - (ضُرِبَ زيدٌ ظهرُه وبطنُه) يجوز فيه الرفع على البدل أو التأكيد ؛ لأنه بمعنى جميعه كما يجوز النصب على نزع الخافض . أما نحو (ضُرِبَ زيد اليدُ والرجلُ) فيجوز عند سيبويه تلك الأوجه إذا أريد أنه إذا ضرب اليد والرجل فكأنه ضرب جميعه ولم يجزه ابن السراج إلا على البدل[٤].

٥ - ناصب المنادى فى نحو (يا عبد الله) تقديره عند سيبويه :(يا أريد عبد الله) وخالف ذلك ابن السراج ويرى أن تقديره :(يا راد عبد الله)ثم أهمل هذا الفعل للاستغناء عنه بـ (يا) . وقال الرمانى : « وكلا المذهبين متوجه فى هذا الباب [٥]»

<u>ثانياً :- بين سيبويه وأكثر من نحوى :</u>

١ - فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهُمْ إذ هُم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بَشَرُ

---

(١) التحقيق ، باب١٧ : ٦

(٢) الآية (٤٩) فى سورة القمر

(٣) التحقيق باب ٣٤ : ٧

(٤) نفسه ، باب ٣٦ : ٣

(٥) نفسه ، باب ٥٦ : ٦ وينظر الشرح المجلد الثانى صـ ٢١٩ (نسخة داما د)

قال الرمانى : « فيه ثلاثة أقوال : الأول قول سيبويه أنه شاذ على تقديم الخبر ، الثانى: قول أبى العباس أنه على الحال لما تقدم الصفة على الاسم . . . والعامل محذوف ، كأنه قال : (ما فى الدنيا مثلهم بشر) ، الثالث : قول بعض المتأخرين أن الفرزدق لما استعمل لغة أهل الحجاز غلط بتوهمه أنهم يعملون (ما) فى تقديم الخبر كما يعملونها فى تأخيره (١) »

ولم يبن الرمانى موقفه .

٢ - فليس بآتيك منهيُّها ولا قاصرٍ عنك مأمورُها

يجوز فى (قاصر) الرفع والنصب « وفى جواز الجر خلاف فسيبويه والأخفش يجيزانه إلا أنهما يختلفان فى العلل. وأبو العباس وابن السراج لا يجيزان الجر رأساً ، لأن التأويل الذى ذكره سيبويه لا يسوغ عندهما ، ولا يجوز العطف على عاملين كما قال الأخفش فيه » وتأويل سيبويه « أن (المنهى) مقحم فيكون على تقدير : فليس بآتيتك الأمور ولا قاصرٍ عنك مأمورها . . . وترفع (مأمورها) بقاصر ارتفاع الفاعل بفعله . . . » ، ثم قال الرمانى والذى عندى أنه يجوز كما قال سيبويه ، وفيه ضعف لهذا التقدير الذى فيه بعد (٢) »

٣ - قال الرمانى : « واختلف النحويين فى تعدية (فَعِل) و(فعيل) ، فقال أكثر النحويين : إنه لا يتعدى . منهم الجرمى والمازنى وأبو العباس وابن السراج وقال سيبويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية عن الفعل كما يتعدى (ضروب) المعدول عن ضارب . . . والأغلب على الباب مذهب النحويين ، وليس يمتنع ما قاله سيبويه ؛ لأنه لم ينكر أن يكون (فعل) و (فعيل) فى أكثر الكلام لا يتعدى (٣)»

٤ - وقال : « ويلزم من نصب (أزيداً مررت به) بهذا الفعل أن يجره ،لأن هذا الفعل لا يصل إلا بحرف جر هكذا ألزمه سيبويه » وقد أيد الرمانى سيبويه . وأصحاب الرأى المخالف لسيبويه هم الكوفيون (٤).

---

(١) التحقيق ، باب ١٩ : ٨

(٢) نفسه باب ١٩ : ١٧

(٣) نفسه باب ٣٠ : ٨، ١٢

(٤) نفسه ، باب ٢٩ : ٣٤ مع الهامش .

٥ - (زيد لقيته وعمراً كلمته) « سيبويه يذهب على التخيير في هذا . . . وغيره لا يجيز هذا التخيير . . . وهذا مذهب الزيادى (ت ٢٤٩) وغيره من النحويين » والرماني يؤيد سيبويه (١).

٦ -(ظننت أنه منطلق) « سيبويه يذهب إلى أن خبر (أنّ) قد أغنى عن خبر الظن . . . وقال غيره : الخبر محذوف كأنه قيل : ظننت انطلاق زيد في زمان أو مكان » ولم يبين الرماني موقفه والرأى الآخر ينسب للأخفش والمبرد (٢).

٧ - أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفاً كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

« هذا عند سيبويه على (حسنة وجهها) وهو قوله (جونتا مصطلاهما) ؛ لأنه جعل الضمير في (مصطلاهما) يعود إلى (جارتا صفا) . . . وقد خالف سيبويه في هذا بعض النحويين المتأخرين وقال : إنما هو عائد إلى الأعالي » وقد أجاز الرماني الوجهين مع وصف الرأى المخالف لسيبويه بالتعسف (٣).

٨ - إِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَومُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

« ذهب سيبويه إلى أن النون محذوفة . . . للاستخفاف وذهب غيره إلى أن (الذى) اسم مبهم يجوز أن يعود عليه ضمير الجماعة كما : يجوز في (مَن) ، فقيل (دماؤهم) على هذا » ولم يبين الرماني رأيه (٤).

٩ - المصدر الذى يصلح في عطفه ما لا يصلح في إفراده نحو (ويح له وتب) و(تبا له وويحا) سيبويه يستقحبه لعدم السماع والنحويون يجيزونه والجرمي يأباه

---

(١) التحقيق باب ٢٧ : ٢ ، ١٦

(٢) نفسه باب ٣١ : ٣٠ مع الهامش

(٣) نفسه ، باب ٤٤ : ١٣

(٤) نفسه باب ٣٩ : ١٠

والرمانى يؤيد النحويين [(١)].

ثالثاً : بين نحويين غير سيبويه :

١ - بين الخليل (ت ١٧٠) ويونس (ت ١٨٢) :

يرى الخليل أن (لبيك) مثنى ويرى يونس أنه اسم واحد بمنزلة (عليك) ، وقد أيد الرمانى قول الخليل [(٢)].

٢ - بين الخليل وابن السراج وغيره :

« أجاز الخليل (إياك نفسِك) على قول بعضهم (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) . وهذا لا يجوز عند ابن السراج وغيره من النحويين ، لأنه شاذ في القياس والاستعمال » والرمانى يؤيد ابن السراج والنحويين [(٣)].

٣ - بين الفراء والبصريين :

قال الرمانى : « ولا يجوز أيضاً (الحسن وجه) ، لأنه ليس على الإضافة الحقيقية ولا على شبهها بل هو على منافرتها . . . وقد أجازه الفراء على تقدير : (الذى هو حسن وجه) وليس يجوز عند أصحابنا لما بينا من خروجه عن حد الإضافة الحقيقية اللفظية [(٤)] »

٤ - بين الأخفش والنحويين :

« لا يجوز (هذا معطى درهماً زيدٍ) بإجماع . . . لأن هذا لا يجيزه أحدٌ من النحويين إلاّ الأخفش » ولعله يقصد بالنحويين هنا البصريين لأن الكوفيين يجيزون ذلك [(٥)].

---

(١) التحقيق باب ٦٨ : ٣

(٢) نفسه باب ٧٢ : ١١

(٣) نفسه ، باب ٥٤ :٨

(٤) نفسه ، باب ٣٩ : ٥

(٥) نفسه ، باب ٣٧ : ٢٢ مع الهامش .

٥- بين الأخفش والجرمى والمازنى :

« وتقول :(هم الضاربوك) و(هما الضارباك) ، فى الكاف خلاف على ثلاثة أوجه : فمذهب الأخفش أنها لا تكون إلا نصباً . . . وذهب أبو عثمان المازنى وأبو عمر إلى أنه لا يكون إلا فى موضع جر » وأجاز سيبويه الوجهين وأيده الرمانى (١).

٦ - بين المازنى وكثير من النحويين منهم سيبويه :

« مذهب المازنى فى تقديم التمييز أنه يجوز قياساً على الحال التى يعمل فيها فعل متصرف ، وهو خلاف مذهب سيبويه وكثير من النحويين» (٢).

---

(١) التحقيق ، باب ٣٩ : ١١

(٢) نفسه ، باب ٤١ : ٣٩ ، ٦٠

المبحث العاشر : موقفه من سيبويه :

إنّ الرمانيفى معظم أحواله كان يدور فى فلك سيبويه . وقد يخالفه فى بعض الأحيان غير أن هذا يعد من القليل إذا قيس بالكثرة الكاثرة التى نراه فيها منضوياً تحت لوائه . وإليك البيان :

أ - موافقته لسيبويه :

لقد رأينا فى مبحث مسائلِ الخلاف وموقفه منها أنه كان فى معظمها يقف إلى جانب سيبويه ولا أريد أن استرسل فى هذه المواقف بالذات لأنها هى الأصل وهى السائدة عنده[١].وهناك عنصر طريف يؤيد عنصر الموافقة لسيبويه وإن لم يصرح به الرمانى . ويتمثل هذا العنصر بأجلى معانيه فى إغضائه عن بعض المآخذ التى أخذت على سيبويه ، ومنها على سبيل المثال :

١ - علّل سيبويه قول العرب (أسطاع يُسطيع) بأنه على زيادة السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أطوّع يطوع) . وقد عورض بأنه لا يجمع بين العوض والمعوض إذ حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الساكن قبلها[٢].

٢ - قال سيبويه فى معرض الحديث عن إجراء القول مجرى الظن بعد البيت التالى :

أما الرحيلُ فدونَ بعد غدٍ فمتى تقولُ الدارُ تجمعنا

« وإن شئت رفعت بما نصبت » وقد نقل عن المازنى أنه غلطه فى ذلك [٣].

٣ - يجيز سيبويه الإلغاء فى (متى ظنك زيد ذاهب) ونقل عن المبرد أنه اعترض عليه لتقدم الظن على المفعولين [٤].

---

(١) وينظر الرمانى النحوى ، ص ٢٧٩ - ٢٨١ ، وشرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة) ص ٢٣٣ .

(٢) ينظر التحقيق ، باب ٥ : ٩ مع الهامش .

(٣) نفسه ، باب ٣١ : ٢١ مع الهامش . والكتاب ، جـ ١ : ١٢٤ = (١ : ٦٥).

(٤) التحقيق، باب ٢٥:٣١.

٤ - قال سيبويه : « وأما ما تعدى المنهى إلى منهى عنه فقولك : حَذَرَكَ زيداً وحذارِك زيداً . . .(١)» فرد عليه أبو العباس المبرد هذا اللفظ من وجهين :

أحدهما : أن قولك (حذرك) إنما هو (احذر) وقد جعله سيبويه نهياً . . . والوجه الآخر أنه وضع فى هذا الباب ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل وحذرك مأخوذ من الحذر فهو خارج من هذا الباب (٢)»

٥ - قال سيبويه : « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها . وإنما أضيفت ليكون المضاف بمنزلته فى اللام إذا قلت :(سقيا لك)لتبين من تعنى ، وذلك ويحك(وويلك وويسك وويبك ...)(٣)»

وقال السيرافى : « وقد اعترض فى مواضع من كلام سيبويه فى هذا الباب ، منها أنه قال : وإنما أضيفت ، يعنى أضيفت(ويلك وويسك وويبك)ليكون المضاف فيها بمنزلته فى اللام إذا قلت : سقيا لك ، ومن قوله : إن (لك) منصوبة بأعنى . . . (٤)»

٦ - قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى أخذت من الأفعال انتصاب الفعل . . . وذلك قولك : أقائماً وقد قعد الناس . . . فكأنه لفظ بقوله أتقوم قائماً . . . (٥)»

وقال السيرافى : « وهذا ينكره بعض الناس ؛ لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل فى اسم الفاعل الذى من لفظه ، وإذا جاء ذلك صرف إلى أنه مصدر لا اسم الفاعل ، كقولهم : قائماً، تريد قياماً ، هكذا قال أبو العباس المبرد (٦)»

---

(١) الكتاب ، جـ ١ : ٢٤٩ = (١ : ١٢٦) وينظر التحقيق ، باب ٤٩ : ٥ .

(٢) شرح أبى سعيد السيرافى (ت٣٦٨) مصور على ميكروفيلم بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى خمسة أجزاء، أرقامها كالتالى : (من ١٩٦-٢٠١ نحو) ، جـ٢ : ١٥٥أ وهامش الكتاب فى الموضع السابق (تحقيق هارون) .

(٣) الكتاب ، جـ ١ : ٣١٨ - ٣١٩ = (١ : ١٦٠) وينظر التحقيق الباب ٦٣ .

(٤) شرحه على الكتاب ، جـ ٢ : ٨٦ أ .

(٥) الكتاب ، جـ١ : ٣٤٠ = (١ : ١٧١) وينظر التحقيق .، باب ٧٠ : ١، ٤ .

(٦) شرحه ، جـ٢ : ٩٧ ب.

هذه بعض الأمثلة فقط [١]. ورب قائل يقول : لعل الرماني لم يطلع على هذه المآخذ فكيف تتهمه بالإغضاء عنها .

والجواب : أن هذا الاحتمال وارد بلا شك ولكن الاحتمال الآخر قائم أيضاً ، وهو الإغضاء عن كل هذه المآخذ أو بعضها على الأقل ، ولا غرابة فى ذلك فقد وجدت الرمانى يقدر سيبويه كل التقدير ومن هنا يتأتى الاحتمال الثانى مع أننى لم أقطع بفكرة الإغضاء منه ، وإنما أثرتها حينما وجدت هذه النماذج المتعددة كما رأيت آنفاً ، دون أن أتعمد إحصاءها أو استقصاءها ولكنها جاءت عفواً فى أثناء البحث .

ومما يؤيد رأيى فى وقوف الرمانى إلى جانب سيبويه وقوفاً واضحاً أنه قد يجد نصاً فى الكتاب يتعارض مع اتجاه سيبويه أو يمكن أن يؤخذ عليه ولكى يزيل تناقض سيبويه مع نفسه كان يلجأ إلى رد تلك النصوص بأنها مقحمة على الكتاب وليست منه . ومن ذلك ما يأتى مع ملاحظة أنه يعبر فى كل مرة بقوله : (وقع فى الكتاب)

١ - قال سيبويه : « وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس [٢] »

وقال الرمانى: «وما حكم (سوف أشرب ماء البحر أمس) ؟ ولم لا يكون محالاً كذباً كما وقع فى الكتاب ؟ ». ثم قال فى الجواب « وأما(سوف أشرب ماء البحر أمس) فهو محال ، لا يجوز فيه صدق ولا كذب ، لأنه ليس له معنى يمكن أن يعتقد وإنما خرج مخرج الخبر ، ولو كان خبراً فخبره على خلاف ما هو به لكان يمكن أن يعتقد باعتقاد معتقده على خلاف ما هو به وذلك يدل على بطلان من توهم أنه محال كذب . . . [٣]» وهو هنا لا يقصد إبطال رأى سيبويه؛ لقوله فيما سبق:كما وقع فى الكتاب .

٢ - وقال : « وأما ﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [٤] ففيه خلاف . وقد وقع فى الكتاب على أن فى(كاد) ضمير مجهول يفسره ما بعده . . وقد قيل إنه ألحق بالكتاب وليس منه [٥]»

(١) وينظر التحقيق ، باب ٥٥ : ٨ ، ١٢ وشرح السيرافى جـ٢ : ٧٢ .

(٢) الكتاب ، جـ١ : ٢٦ = (١ : ٨) .

(٣) التحقيق، باب ٦:٧.

(٤) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة. وينظر تخريج القراءة فى هامش التحقيق.

(٥) التحقيق، باب ٢١:٧.

٣ – وقال : « وقد وقع في الكتاب أن فعل التعجب من (أعطى) فكان ابن السراج يقول : هو ملحق بالكتاب وليس منه » (١)

هذا مع العلم بأنه قد وردت نصوص لم تثبت نسبتها إلى سيبويه فيوردها على أنها من كلامه نحو قوله : « . . . ولهذا قال سيبويه : وهو عندنا غير جائز . . . » . وهذا القول لم يرد في نسخة بولاق كما كما لم يثبته الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه ، وقال عنه السيرافي : وفي آخر هذا الباب قول لست أدري لمن هو . (٢)

ب : مخالفته لسيبويه :

لم يكن احترام الرماني لسيبويه ووقوفه إلى جانبه في كثير من المسائل ليحجب رأيه ويطمس شخصيته، لأن تأييده له ليس لمجرد متابعته، وإنما كان لمتابعة الحق المؤيد بالحجة والبرهان، فهو إذا رأى الحق معه وافقه، وإذا رآه مع غيره أخذ به، وإذا لم يكن مع هذا أو ذاك أثبت ما يراه مدعماً بالأدلة ، كل ذلك مع الأدب وحسن العبارة وعدم التشنيع ، بل يلتمس لمخالفه مخرجاً ما وجد إلى ذلك سبيلاً وبخاصة مع شيخ العربية، ومما يؤكد ذلك قوله عنه: «فإن قال قائل : ولم حُمِلَ كلامه على هذا مع أن الإطلاق يقتضي خلافه ؟ قيل له : لأن علينا أن نتأول كلام أهل العلم على ما يصح ويجوز إذا احتمل ذلك الوجه ، وإن كان بحذف ، أو وضع كلام موضع كلام، ولا نحمله على الغلط وإن كان قد يجوز أن يقع مثله على جهة السهو من الإنسان (٣)»

لذا سنجده حينما يخالفه قد لا يصرح بمخالفته ، لأن مراده البحث عن الصواب فأنىّ وجده اتبعه وترك ما سواه . ومن المسائل التي خالفه فيها ما يلي :

١ – قوله : « واختلفوا في الاقتصار على أحد المفعولين في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة في هذه ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين ، وذهب ابن السراج

---

(١) التحقيق ، باب ٢٢: ١٥.

(٢) نفسه ٣٢ : ٣١ مع الهامش .

(٣) الشرح ، المجلد الثالث ، ص ٢١٠أ (نسخة فيض الله) ص ٤٠٢ ب (نسخة داماد)

إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة ، لأنه بمنزلة الفاعل فى الباب الذى قبله . وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه ، لأن الاقتصار وترك الاقتصار إنما يجب من طريق المعنى ، فلما كان معنى المفعول فى (أعلمت زيداً) هو معنى الفاعل فى (علم زيد) وجاز الاقتصار على الفاعل فى علم زيد جاز الاقتصار فى (أعلمت زيداً) ، لأن المعنى واحد . . .»(١)

٢ - وقال فى (باب المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى غيره) نحو (ويح له وتب) و (تبا له وويحا) : « واختلفوا فى هذا الباب على ثلاثة أوجه . . . فأجاز النحويون العطف على السبيل الذى فسرنا . واستقبحه سيبويه ، لإهمال العرب لهذا المذهب ، ولم يمنع جوازه، وأباه أبو عمر الجرمي، لإهمال العرب له من غير قياس يوجب جوازه عنده، و الصواب عند ى مذ هب النحو يين ، لأن له شواهدَ كثيرةً تقتضيه . . . وأما من استقبحه لإهمال العرب فلا يلزم منه قبح ، لأنهم لم يهملوا للاستغناء عنه بما هو أولى منه نحو ماضى (يدع) . . . فإنما هو متروك لا علة تمنع من استعماله وله من القياس حسن فلا وجه لاستقباحه (٢)

ومن المواضع التى خالفه فيها دون تصريح (٣):

٣ - قال سيبويه : « وتقول : (ذهبتُ الشتاءَ) و (يُضْرَبُ الشتاءَ) ، . . . و(انطلقتَ الصيفَ) أجروه على جواب (متى) . . . ولم يرد العددَ وجوابَ (كم) (٤)»

وقال الرمانى : « وتقول : (ذهبتُ الشتاءَ) و (يُضْرَبُ الشتاءَ) ، و(انطلقتُ الصيفَ) فهو يحتمل أن يكون على (متى) وعلى (كم) (٥)» . وقد قال سيبويه قبل ذلك « وجميع ما ذكرت لك مما يكون على (متى) يكون مُجْرًى على (كم) ظرفاً وغير ظرف (٦)» .

---

(١) التحقيق ، باب ١٣ : ٢ .

(٢) نفسه ، باب ٦٨ : ٣

(٣) ويمكن أن يعد من هذا القبيل تلك المسائل المتقدمة التى لم يرتضها الرمانى وحمل نص سيبويه عنها على أنه مقحم على الكتاب.

(٤) الكتاب ، جـ ١ : ٢١٩ = (١ : ١١١)

(٥) التحقيق، باب ٤٣ : ٩ .

(٦) الكتاب ، جـ ١ : ٢١٨ = (١ : ١١١) وينظر التحقيق، باب ٤٣ : ٧ .

جـ : جواز الوجهين :

وهناك مواقف وقف فيها الرماني موقفاً وسطاً فأجاز الرأيين معاً ، رأى سيبويه ورأى الطرف الآخر وقد تقدم عدد من هذه المثل[١] .

وإليك طرفاً آخر منها :

١ – قال : « وعمل الفعل في المصدر أقوى من عمله في المفعول عند سيبويه ، لأنه أدل عليه بظهوره بعينه كقولك :(ضربت ضرباً) ، وليس كذلك المفعول في (ضربت زيداً) لأنه لا يدل عليه بعينه وإنما يدل عليه في الجملة فهو على ما يدل عليه بعينه أدل منه على ما يدل عليه بالجملة . وقد اعترض أبو العباس في هذا بأن (ضرب) يدل على (المضروب) بعينه فهما في هذا سواء ، والذي عندي أن هذا لا يفسد مذهب سيبويه ، لأن الغالب يجري مجرى اللازم ، والغالب فيما يفعل فيه من المفعول هو ما يدل عليه بعينه [٢]

٢ – وقال : « فأما (دخلت البيت) ففيه خلاف ، فسيبويه يذهب إلى أنه حذف منه حرف الجر ، وتقديره : (دخلت في البيت) وإلى هذا كان يذهب ابن السراج ويستدل على ذلك بالنظير والنقيض ، فنقيضه : (خرجت من البيت) ونظيره (غرت في الغور) ، وأما أبو عمر الجرمي فيقول : (دخلت البيت) متعد كـ (بنيت البيت) ، لاطراده في كل مدخول . . . .

والذي عندي أن أصل هذا الباب أن المتعدي هو ما دل على مفعول من جهة أنه لا يخلو منه... فـ(دخلت البيت) في الأصل متعد إلى ما قال أبو عمر إلا أنه في حكم الاستعمال قد أجري إلى غير المتعدي بدليل النقيض والنظير على ما بينا »[٣].

٣– وقال : «واختلف النحويون في تعدية (فَعِل) و (فَعِيل) فقال أكثر النحويين : إنه لا يتعدى..وقال سيبويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية على الفعل...ووجه

---

(١) ينظر مبحث مسائل الخلاف وموقفه منها.

(٢) التحقيق ، باب ١٠ : ٥

(٣) نفسه، باب ١٠: ١١.

الاعتلال لا متناع التعدى أن صفة (فَعِل) و(فَعِيل) إنما تقتضى البيان عما فى نفس الموصوف فقط وليس كذلك (فاعل) و (مفعل)...والذى عندى فى هذا أن ما قاله النحويون...صواب وأنه لا يتعدى شئ من ذلك..وليس يمتنع ما قاله سيبويه لأنه لم ينكر أن يكون (فَعِل) و (فعيل) فى أكثر الكلام لا يتعدى»[١].

---

(١) التحقيق، باب ١٢:٣.

المبحث الحادي عشر : اتجاهه النحوي :

يرى كل من الدكتور المبارك والدكتور الدميرى أن الرمانى كان بغدادىَّ المذهب، حيث قال الدكتور المبارك : «بغداديته : رأينا أن الرمانى كان يقول فى بعض المسائل برأى البصريين ويقول فى بعضها الآخر برأى الكوفيين... ولقد كان يكفى الرمانى...أن يأخذ منهما جميعاً حتى يكون بغدادياً على ما عرفنا من معنى البغدادية هذه ولكن الحقيقة أن الرمانى لم يقف عند عدم الميل إلى أحد المذهبين والأخذ برأيه وإنما تعدى ذلك إلى الاستقلال عنهما جميعاً والتفرد بالرأى من دونهما»(١).

وقال الدكتور الدميري : «...ومما سبق يتبين لناأن الرمانى كان من أصدق الأمثلة بين نحاة القرن الرابع الذين تمثلت فيهم سمات المدرسة البغدادية من حيث حرية البحث والاختياروالموضوعية في البحث والبعد عن حمى التعصب المذهبى»(٢).

ولم أجد فيما لدى ما يخالف ذلك بل إن هناك كثيراً من المواطن تؤيد بغداديته ومنها على سبيل المثال ما رأينا من استعماله المصطلحات الكوفية إلى جانب المصطلحات البصرية مع إضافته تعبيرات جديدة كما سلف به البيان، ومنها عدم خوضه فى المسائل الخلافية المذهبية وإنما كان كثيراً ما يأخذ بالرأى الذى يرتضيه دون أن يعرض للرأى الآخر حتى ولو بالإشارة، بل إنه قد يجيز المذهبين فى المسألة الواحدة كما تقدم.

وهكذا نرى الرمانى يمزج بين المذهبين البصرى والكوفى ويستعملها معاً، وما المدرسة البغدادية إلا مزيج من هاتين المدرستين مع إضافات جديدة(٣).

وإذا أردت أن أصنفه تصنيفاً مذهبياً حسب انتمائه كان لزاماً على أن أقول : إنه

---

(١) الرماني النحوى، ص٣٢١-٣٢٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرمانى (الدراسة) ص٢٣٧.

(٣) ينظر أبو زكريا الفراء، لأستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصارى (القاهرة ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون، ١٣٨٤هـ) ص٦٣، ٣٩٥.

بغدادى المذ هب بصرى النزعة، وذلك لأن المدرسة البغدادية ـ كما رآها أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصارى(١) ـ تتمثل في الصور التالية :

أ – بغدادى المذهب بصرى النزعة لمن غلبت عليه النزعة البصرية.

ب – بغدادى المذهب كوفى النزعة لمن غلبت عليه النزعة الكوفية.

جـ – بغدادى المذهب متساوى النزعتين لمن تساوت عنده النزعتان البصرية والكوفية.

وصاحبنا يندرج تحت الصورة الأولى لما رأينا من أن معظم آرائه تصطبغ بالصبغة البصرية وقليل منها يصطبغ بالصبغة الكوفية(٢).

ومما يؤكد نزعته البصرية إلى جانب ما تقدم وصفه البصريين بأنهم أصحابه حيث يقول : «وليس يجوز عند أصاحبنا»(٣).

---

(١) ذكر ذلك فى مذكراته المقررة على طلاب الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى مادة (تاريخ النحو العربى).

(٢) ينظر ما تقدم فى مبحث مسائل الخلاف وموقفه منها.

(٣) التحقيق، باب ٣٩:٥.

أهم النتائج التى انتهى إليها البحث :

أود فى ختام الدراسة أن أضع بين يدى القارئ الكريم ملخصاً لأهم النتائج التى انتهى إليها البحث ، ولعلها من الإضافات الجديدة التى يمكن أن تضاف إلى صرح العلم المشيد وهى:

١- رجح البحث أن كتاب معانى الحروف (نسخة اسطنبول) المطبوع باسم الرمانى ليس له، وإنما هو لابن فضّال المجاشعى (ت ٤٧٩)[(١)] .

٢- الكشف عن مصطلحات جديدة استعملها الرمانى ولم يرها الباحث عند غيره من العلماء[(٢)] .

٣- مناقشة أبى على الفارسى فى مقولته المشهورة، والانتهاء منها إلى أنه كان يريد تجريد الرمانى من النحو، وقد رجح البحث أن ذلك كان فى وقت مبكر قبل أن ينضج الرمانى ويتبوأ مكانة عالية فى ذلك العصر[(٣)].

٤- العثور على بعض شيوخ وتلاميذ للرمانى لم يذكروا عند أحد من الباحثين الذين سبقوا إلى دراسته على الرغم من دقة هؤلاء الباحثين فى الإحصاء والاستقصاء[(٤)].

٥- أثبت البحث أن نسخة (فينا) لا تصلح أن يعتمد عليها فى التحقيق لأنها مشوشة ومختصرة اختصاراً مخلاً، ولم يشر إلى ذلك أحد فيما اطلع عليه الباحث. وقد وصل إلى هذه النتيجة بعد مقارنة النسخ مقارنة دقيقة[(٥)].

٦ ـ العثور على عدد من الأبواب وضعت في غير موضعها في مواضع مختلفة في نسخة (فيض الله) ، وقد تم بحمد الله تحديد مواضعها الحقيقية (٦)

٧ - كان من فضل الله على العلم والعلماء أن اكتمل تحقيق شرح الرمانى بإخراج المجلد الأول منه، وهو هذا الذى يراه القارئ بين يديه، بعد أن كان ميئوساً من العثور عليه حين اعتقد

---

(١) ينظر قسم الدراسة، ص ٢٥ فما بعدها.

(٢) ينظر نفسه، ص ٦١ فما بعدها.

(٣) ينظر قسم الدراسة، ص ٢٠ فما بعدها.

(٤) ينظر نفسه، ص ١٠، ١١.

(٥) ينظر نفسه، ص ٤٤.

(٦) ينظر نفسه ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .

من هو من خاصة المتخصصين فى الدراسات النحوية أنه مفقود[١]، فشكراً لله على هذا الفضل العظيم.

وهناك نتائج أخرى وتحقيقات لا تقل أهمية عن النتائج السابقة ، سيجدها القارئ فى ثنايا الرسالة وإيثاراً للإيجاز أكتفى بالإحالة إلى بعضها.[٢]

---

(١) ينظرقسم الدراسة، ص ٣، ٣٩.

(٢) من ذلك على سبيل المثال :

أولاً : فى الدراسة :

أ - أن الرمانى لم يكن متشيعاً، وإنما كان تأليفه فى التشيع تقية لأجل انتشار المذهب الشيعى فى عصره ينظر ص ١٢-١٣.

ب - وجود بعض كتبه المفقودة، وهى المجلد الأول من شرح كتاب سيبويه، وجزء من شرح الأصول لابن السراج، ينظر ص ٢٤، .

جـ - تنوع الأغراض عند الرمانى فى المجلد الأول من الشرح، بينما توصلت الدراسات السابقة إلى اتحاد الغرض عنده فى المجلدات الباقية. ينظر ص ٥٣ ــ ٥٥ .

د ــ وهناك استدراكات متعددة على بعض الدرسات السابقة عن الرمانى، منها :

١ ــ ماقيل عن وفاته إنها كانت سنة ٣٨٨هـ ، دون أن يقدم مايثبت ذلك ، ينظر ص٣١ هـ .

٢ ــ اتهام الرمانى بعدم الدقة فى نقل مايرويه عن سيبويه مع أن الرمانى برئ من ذلك ، ينظر ص ١٨ .

٣ ــ أن تاريخ الانتهاء من تأليف الشرح في نسخة (فينا) كان لليلتين خلتا من شهر رمضان عام ٣٦٨هـ مع أن الموجود عليها بالفعل هو (لليلتين بقيتا من شهر رمضان ...) كما فى النسختين الأخريين ينظر ص ٣٧ ه ١

٤ ــ أن المجلد الثانى من الشرح يبدأ بالجزء الخامس عشر ويترجح أنه يبدأ بالجزء الثانى عشر ينظر ص٤١ .

٥ ــ سقوط عدد من الأبواب من الفهرسة التى قام بها الدكتور مازن المبارك للشرح . وقد تم حصر تلك الأبواب وتحديد مواضعها . ينظر ص٤٣ــ ٤٤

ثانياً : فى التحقيق والتعليق :

أ - حذف ياء المنقوص المعرف بأل فى غير الوقف ليس خاصاً بالضرورة، لوروده فى مواضع عديدة فى القرآن الكريم تفوق عدد المواضع التى لم تحذف فيها الياء، ينظر هامش باب ١:٧. ص ١٦٤-١٦٥.

ب - وجود مسائل حكى النحويون الإتفاق على منعها مع جوازها عند بعضهم، ينظر باب ٣٩، ٥:٣٩، ١٦:٤١، كما ينظرباب ٨:١٢ (الهامش)، ١:١٣ (الهامش).

جـ - وجود نماذج لاختلاط نصوص كتاب سيبويه بتعليقات العلماء عليه، ينظر الأبوب : ٢٣:١٧، ٧:٢١، ١٥:٢٢، ١٧:٢٣، ٣١:٣٢م٢.

د - العثور على بعض التصحيفات والتحريفات فى طبعتى (بولاق وهارون)، ينظر هوامش الأبواب ٦:٣٤، ٢٥:٣٥م٢، ١:٧١.

عملى فى التحقيق :

كان عملى فى التحقيق حَسَب الأصول المرعية فى منهج التحقيق ، ولا أريد أن أطيل بذكرها، لأنها معلومة للجميع ، وسيجدها القارىء مطبقة بعون الله وتوفيقه فى أثناء التحقيق والتعليق .

وبما أن منهج المؤلف يتميز عن غيره من المناهج اقتضى الأمر اتباع بعض الخطوات الخاصة التى تساعد على توضيحه ، وذلك فى النقاط التالية :

أ - العناوين :

١ - اثبتُّ فى الهامش عناوين سيبويه التى لم يلتزم بها الرمانى ، أما العناوين التى لم يغيرها فقد اكتفيت بالإشارة إلى موضعها في الكتاب ، ولفائدة القارىء أثبت فى كلتا الحالتين موضع الباب فى كل من شرحى السيرافى والصفار على الكتاب .

ب - الأسئلة والأجوبة :

نظراً لعدم تطابق الأسئلة مع الأجوبة فى بعض الأحيان ، كما تقدم بيانه قمت بالخطوات التالية :

١ - اجتهدت فى تقسيم كل من الأسئلة والأجوبة إلى فقرات .

٢ - وضعت أرقاماً لفقرات الأسئلة تماثلها أرقام لفقرات الأجوبة ، ليسهل الرجوع إليها .

٣ - جعلت ترقيم الأجوبة هو الأساس فى التسلسل ، وجعلت ترقيم الأسئلة تابعاً له نظراً لاختلاف ترتيبها ، وكان المفروض أن يكون على عكس ذلك ، لأن الأسئلة هى السابقة ، ثم تأتى الأجوبة بعد ذلك غير أنى اضطررت إلى ذلك تيسيراً على القارىء .

٤ - وضعت أمام الأسئلة التى لها تعلق بفقرات سابقة أو لاحقة فى باب واحد أرقامَ تلك الفقرات بين معكوفين ، وكذلك الحال مع الأجوبة .

٥ - وضعت علامة استفهام بين معكوفين أمام الأسئلة التى لم ترد لها إجابة ، وإذا وجدت في الكتاب ما يقابلها أثبته فى الهامش .

٦ - تركت ترقيم فقرات الأجوبة التى لم تتقدم عنها أسئلة واكتفيت بوضع شرطة أمامها لتفصلها عما قبلها .

جـ - تقويم النص :

بما أن اعتمادى كان على نسخة وحيدة استعنت فى إضافة ما يستقيم به الكلام بتكامل عنصرى الأسئلة والأجوبة فى الشرح نفسه ، وذلك إما بأخذ الفاظ بعينها ، وإما بالاستنتاج من سياقها العام ، وقد وضعت ما أضفته بين معكوفين دون إشارة إلا عند الضرورة اكتفاء بالتنبيه عليه هنا ، وقد استعنت فى بعض الأحيان بنص سيبويه ، وفى هذه الحال أشير إليه فى الهامش تمييزاً له عن سابقه . كما أنه قد توجد كلمات أو عبارات لا تتناسب مع السياق ، وحينئذ أقوم بإثبات ما يقتضيه السياق وأشير فى الهامش إلى ما ورد فى المخطوط .

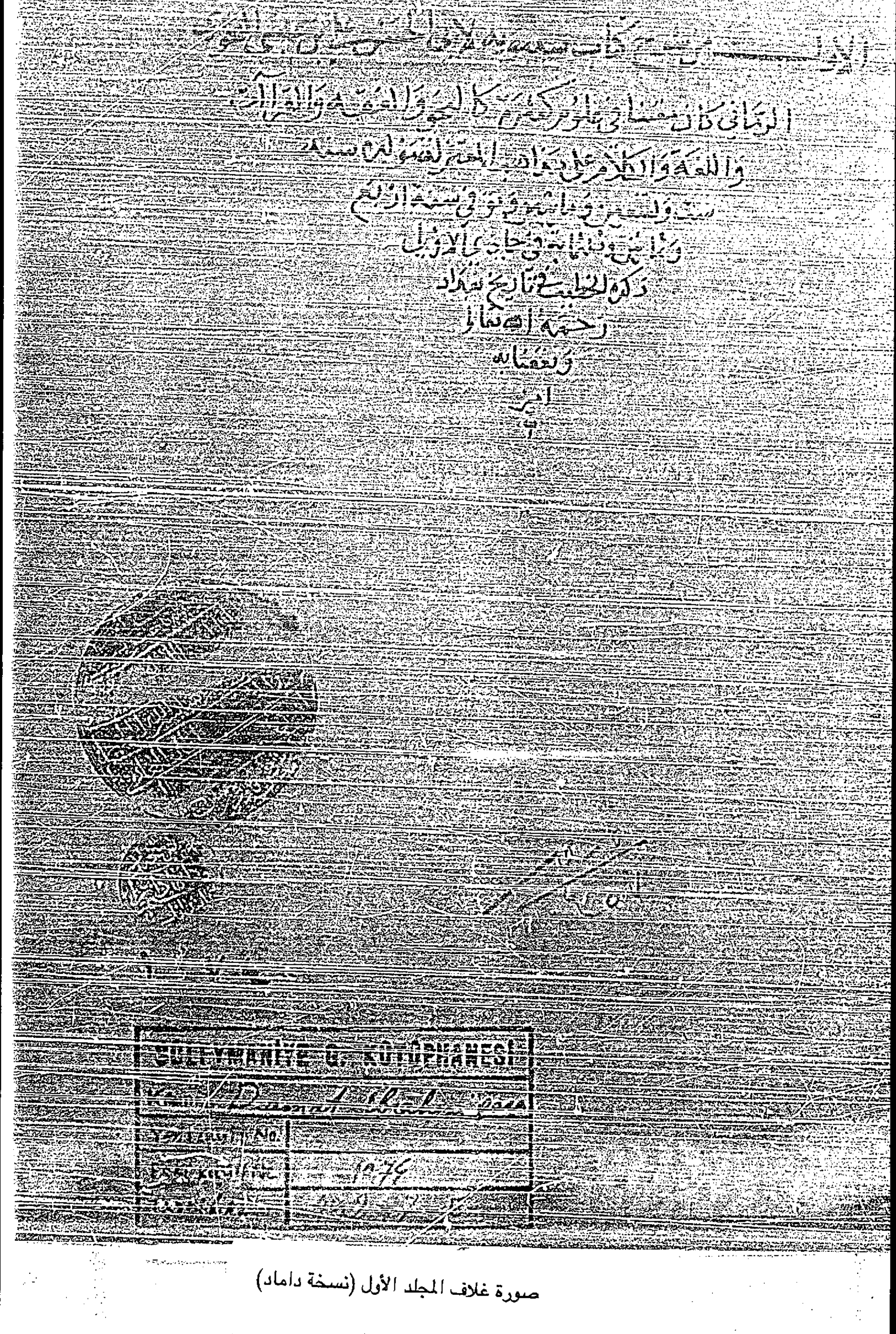
د - الإحالة إلى نصوص الكتاب :

لما كانت مسائل الشرح مبنية على نص كتاب سيبويه وقد يحتاج القارىء إلى الرجوع إليه فى كل مسألة ، وإثبات نصه فى الهوامش سيثقلها جداً ، لأن مقابل المجلد الأول من الشرح يساوى (٣٥٤) صفحة في تحقيق هارون و (١٧٨) صفحة فى طبعة بولاق ونظراً لتوافر نسخ الكتاب ، رأيت أن أكتفى بالإحالة فى الهامش إلى موضع كل فقرة فى الكتاب فى الطبعتين المشار إليهما ، وكنت أتمنى تحديد موضع كل فقرة بالأسطر ، ولكن لم يتأت لى ذلك ، لأن الرمانى كان يراعى فى معظم الأحيان المعنى العام للنص . وجعلت الإحالة فى هامش الجواب ، لأن مدار الشرح عليه . وهناك مسائل قليلة فى الشرح لم يكن لها مقابل فى الكتاب وقد جعلت تمييزها عن غيرها تركَها بدون النجمة التى تدل على الإحالة فى الهامش .

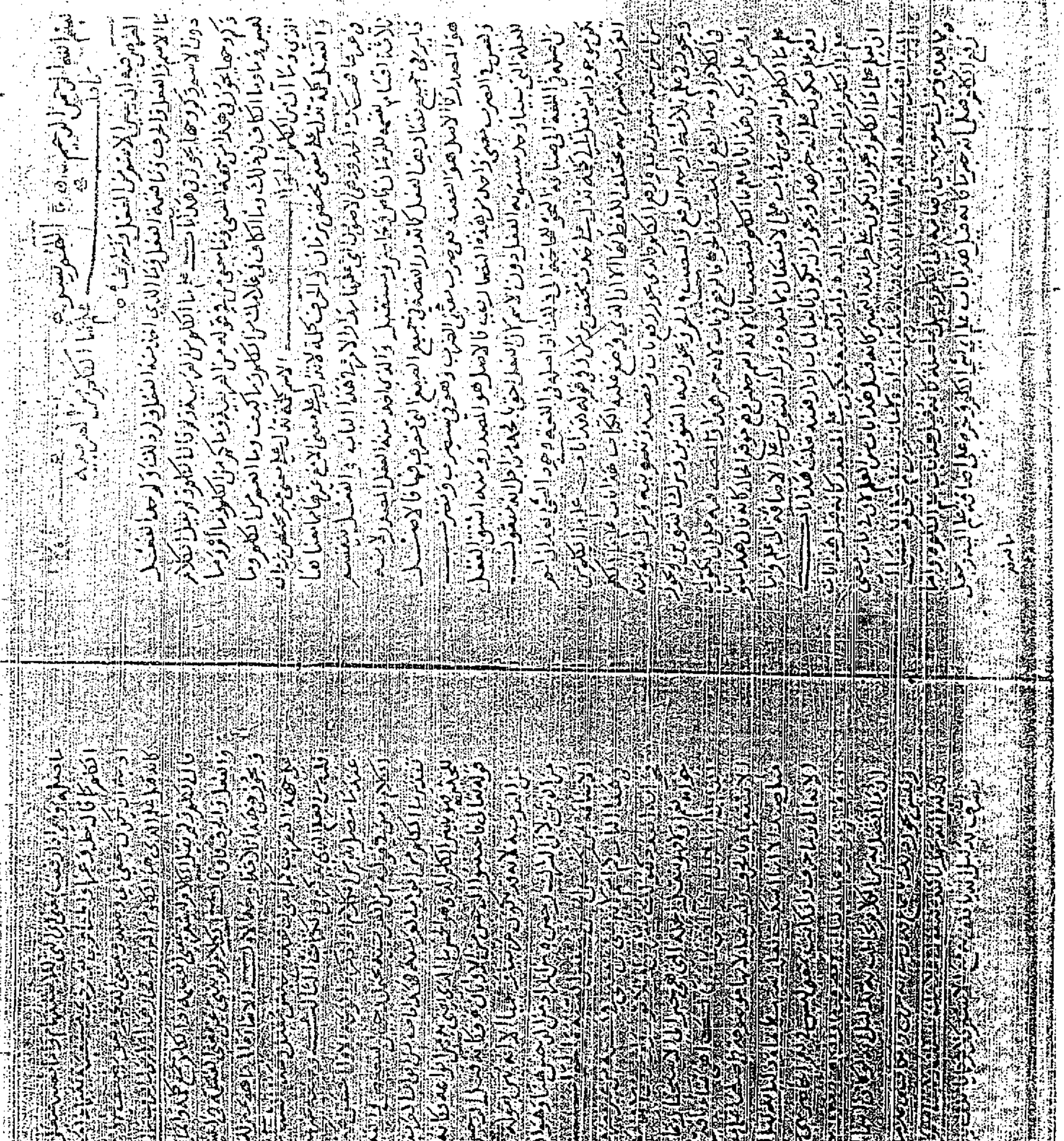
هـ - موضع تخريج الأبيات :

جرت عادة المؤلف على إيراد الأبيات كاملة فى الجواب مع بيان موضع الشاهد فيها ، غير أنه كان فى الأسئلة يكتفى بإيراد طرف من البيت دون أن يراعى موضع الشاهد مع أنه هو المقصود بالسؤال ، وكان من السهل علىّ أن أرجىء تخريج البيت إلى موضع إكماله فى الجواب ، لكن فضلت تخريجه فى هامش السؤال إراحة للقارىء الكريم حتى لا أقطع عليه سيره فى القراءة والرجوع إلى الجواب .

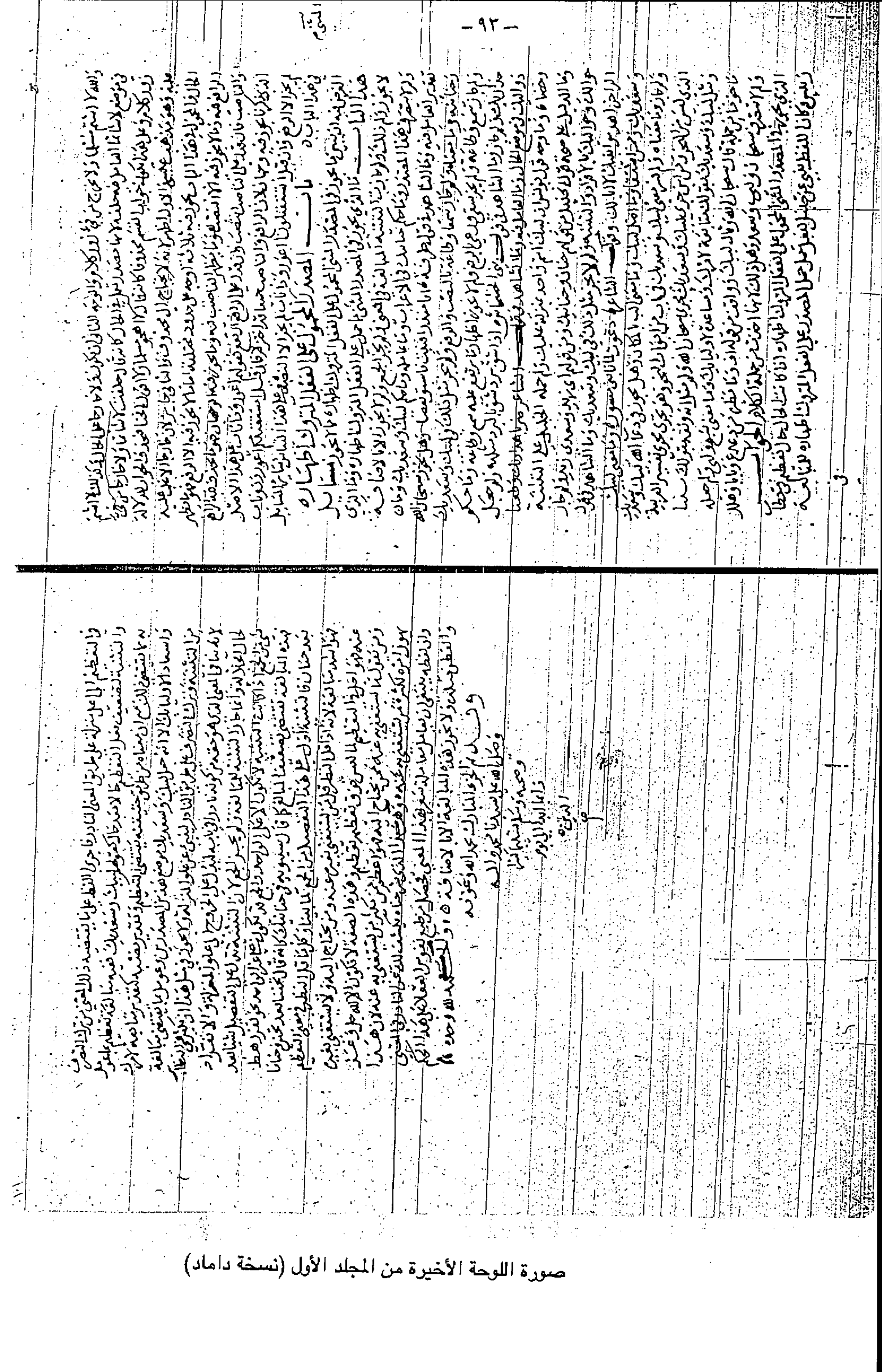
صور لنماذج من نسخ الشرح



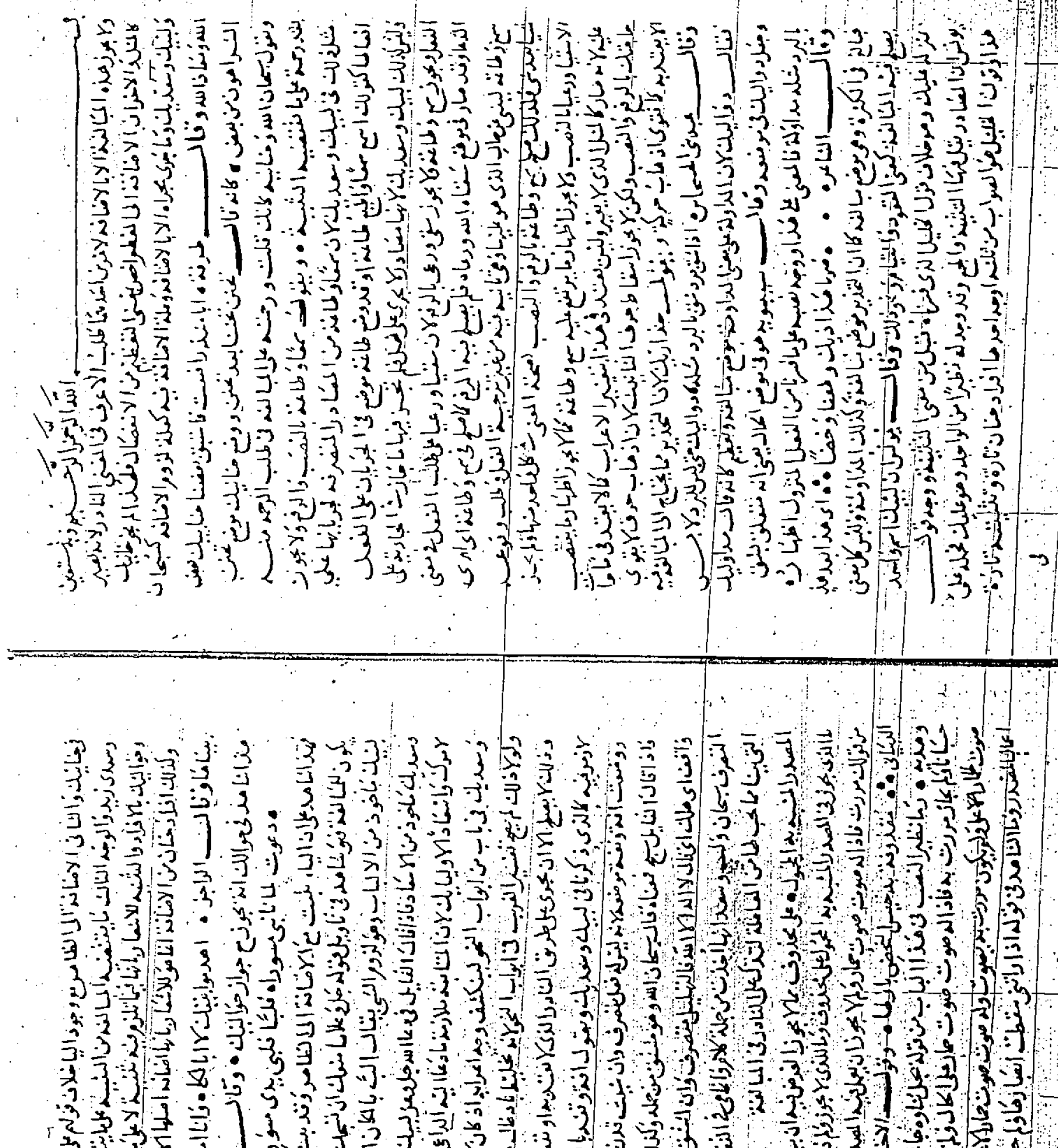
صورة غلاف المجلد الأول (نسخة داماد)



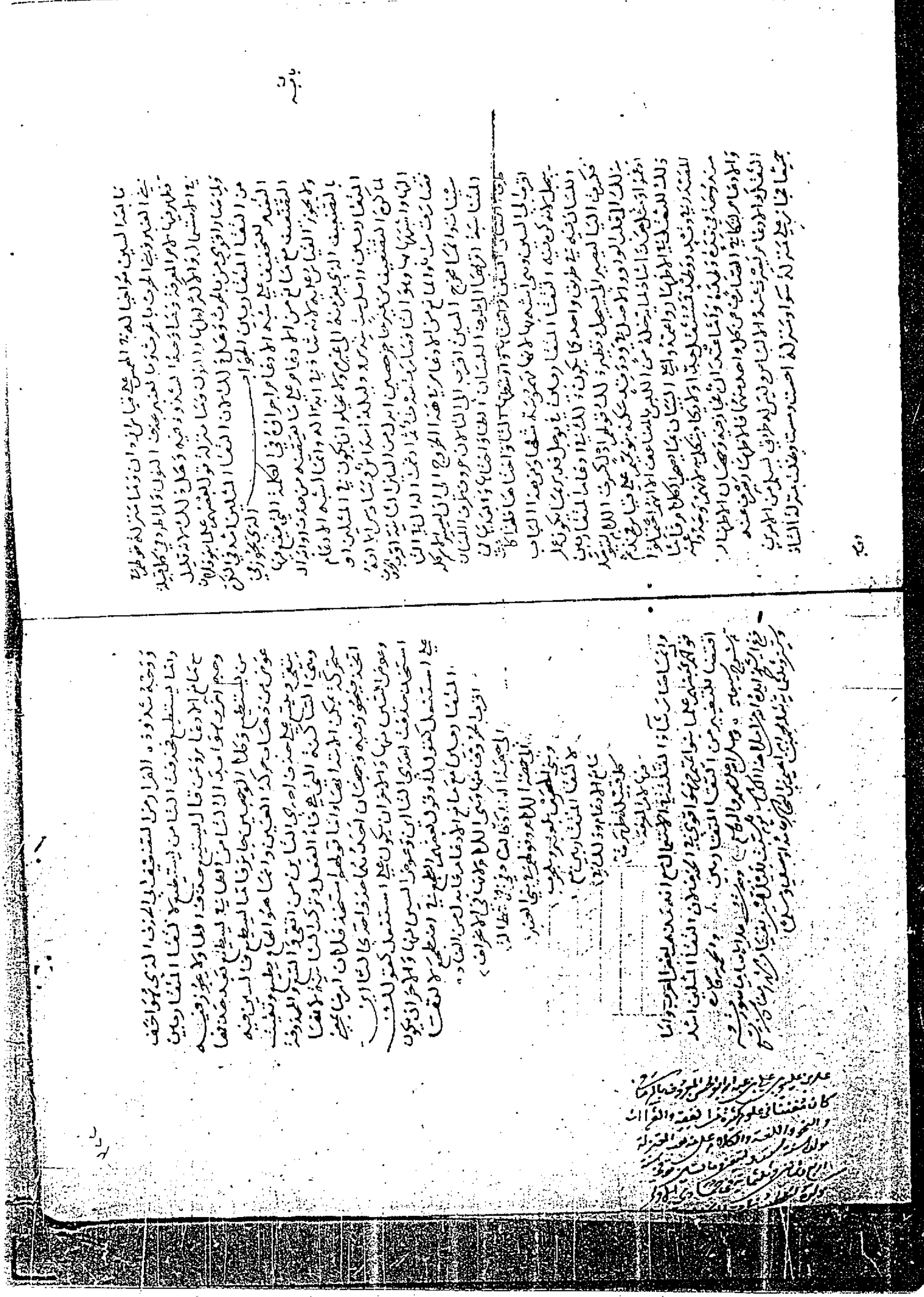
صورة اللوحة الأولى من المجلد الأول (نسخة داماد)



صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الأول (نسخة داماد)



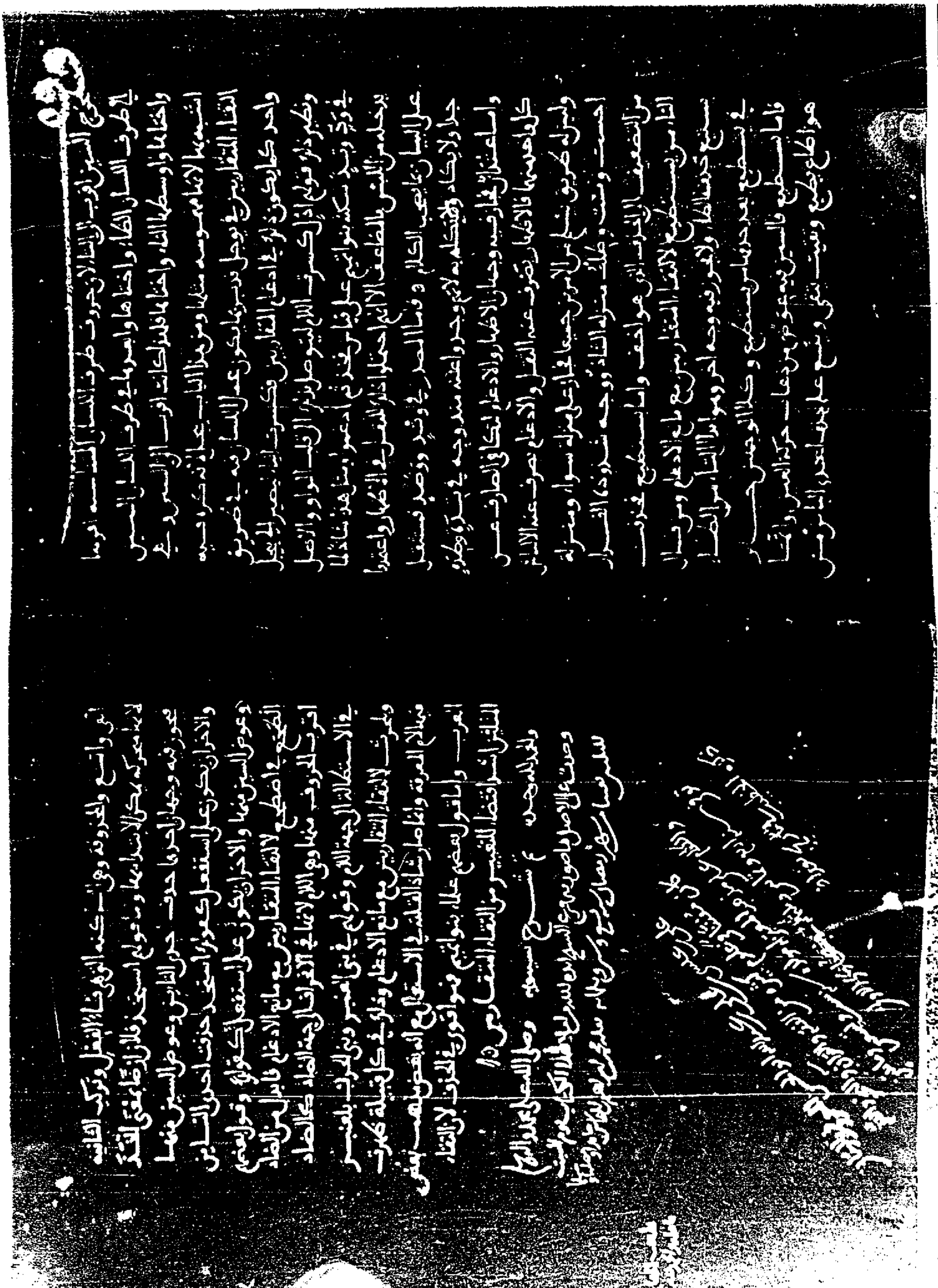
صورة اللوحة الأولى من المجلد الثاني (نسخة داماد)



صورة اللوحة الأخيرة من (نسخة داماد)



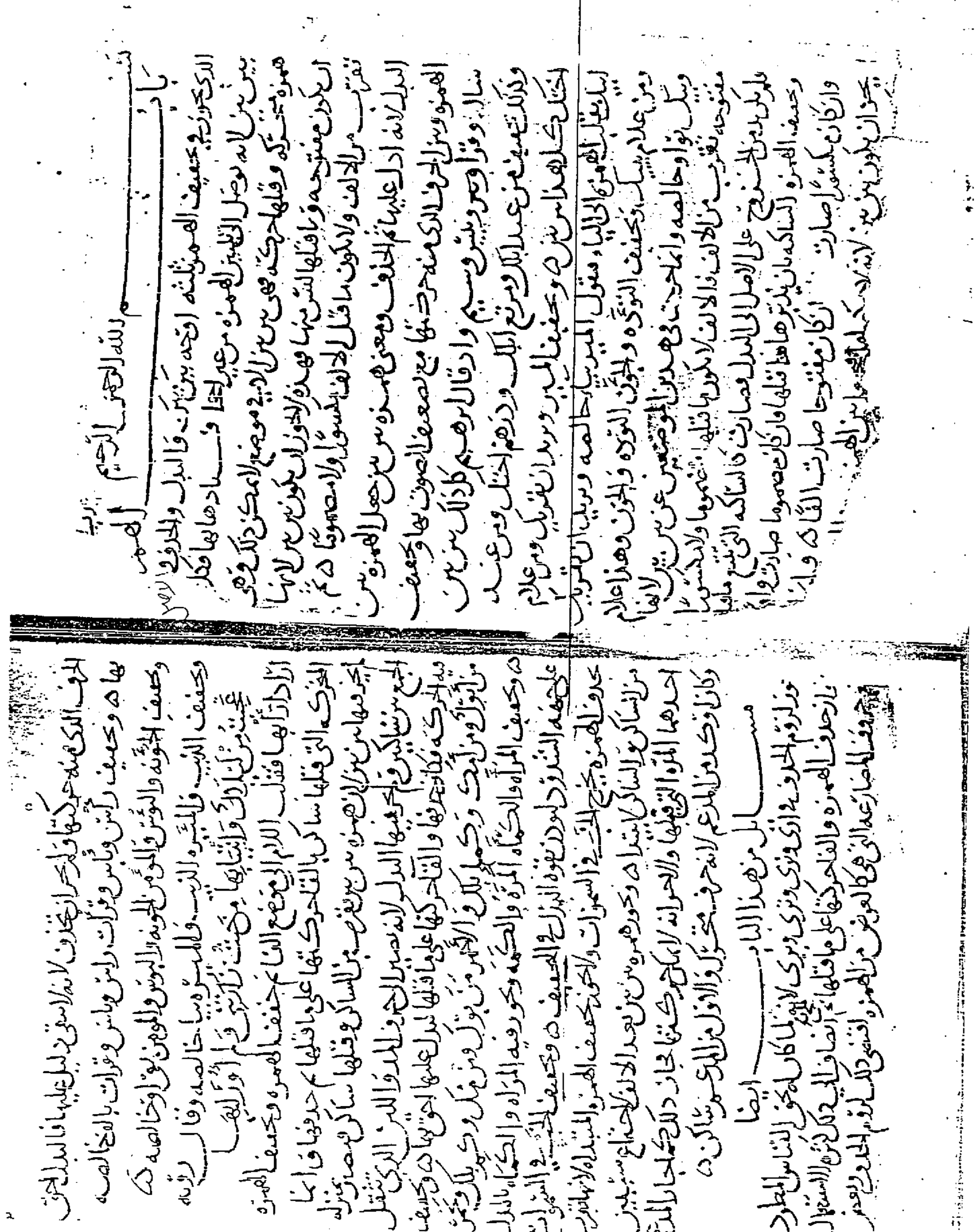
صورة اللوحة الأولى من المجلد الثاني (نسخة فيض الله)



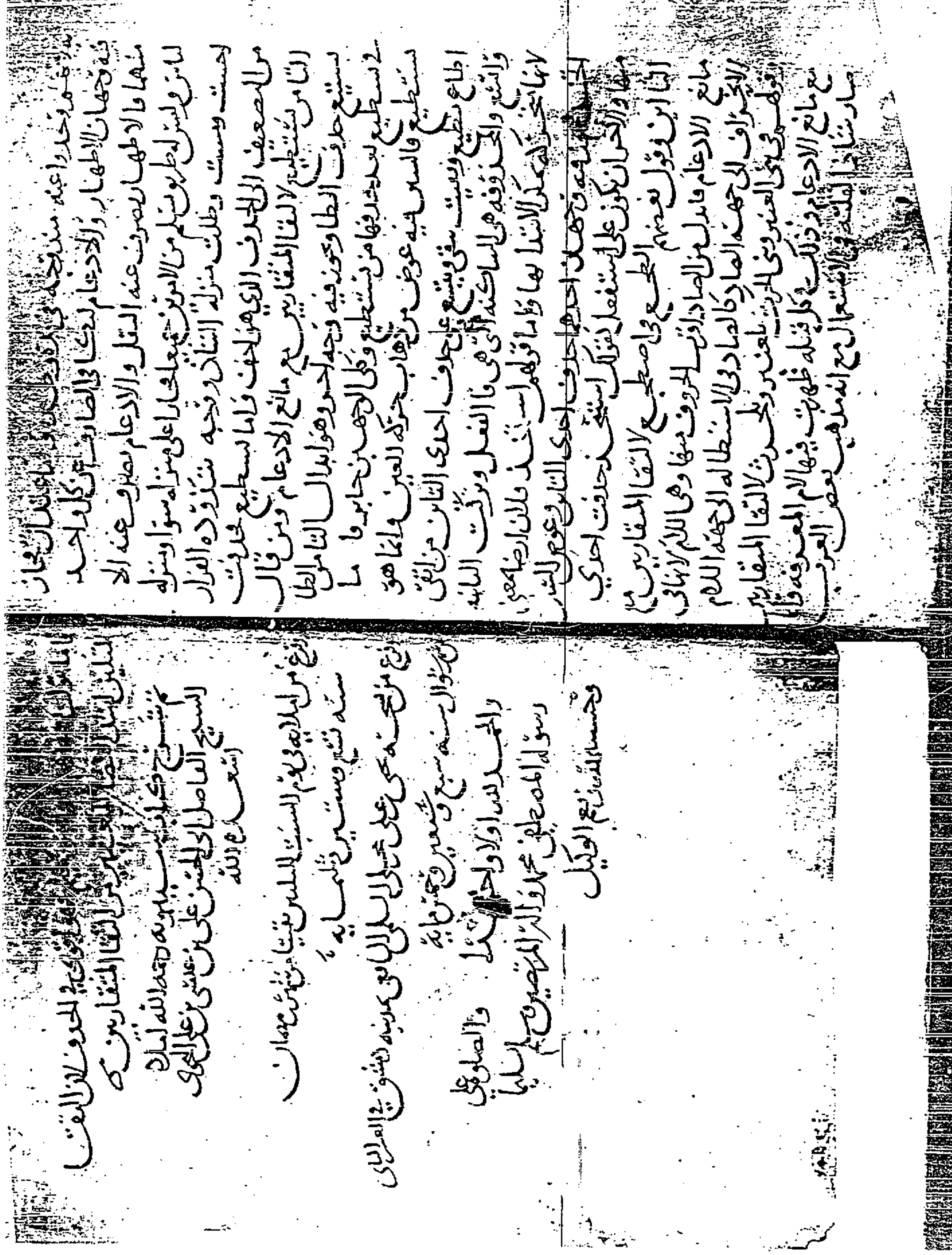
صورة اللوحة الأخيرة من (نسخة فيض الله)



صورة الغلاف من (نسخة فينا)



صورة اللوحة الأولى من (نسخة فينا)



صورة اللوحة الأخيرة من (نسخة فينا)

القسم الثانى : النص المحقق

شـــرح كـتـاب سـيـبـويـه

لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤)

المجلد الأول

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُمَّ يسِّر

١- باب علم ما الكلم من العربية[١]

الغرض فيه : أنْ يبيّنَ الاسم من الفعل والحرف.

[مسائل هذا الباب][٢]:

١ - ما الاسم والفعل والحرف ؟

٢ - وما قسمة الفعل ؟

٣ - وما الذى أخذ منه الفعل ؟ ولِمَ ذلك؟

٤ - ولِمَ حدَّ الفعل دون الاسم ؟

٥ - وكم وجهًا يجوز فى (هذا باب علم : ما الكلم من العربية؟)

٦ - ولِمَ قال : الكلم ، ولمْ يقلِ : الكلام ؟

٧ - وكم وجهًا يجوز فى (هذا) من جهة المعنى ؟

٨ - وما معنى (مِنْ) فى قوله : (مِنَ العربية)؟

٩ - وما (كم) من الكلم؟

١٠ - وما (أمْ) ؟

١١ - وما (ليس) ، و(ما)؟

١٢ - وما الكاف فى (ذلك)؟

١٣ - وما الكاف فى (غلامك) من الكلم؟

١٤ - وما (كيف)؟

---

(١) العنوان فى الكتاب « هذا باب علم ما الكلم من العربية» جـ ١ : ١٢ تحقيق هارون (٢:١ طبعة بولاق) والرماني لايثبت كلمة (هذا) فى جميع الأبواب سواء أبقى العنوان أم غيرّه. وينظر الباب فى شرح السيرافى ، ج ١ : ٢ مخطوط (١ :٤٥ مطبوع)، بتحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدائم (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م).

(٢) سقط هذا العنوان من ثمانية عشرة موضعًا من هذا المجلد تنظر الأبواب : ٣ - ١٦، ٣٣، ٥٢، ٦٦.

١٥ - وما (نَعَمْ)[١] من الكلم؟

١٦ - وما (الذى)؟

١٧ - وما (أنْ)[٢] من الكلم؟

الجـــواب :

١*-١ - الاسمُ كلمة تدلُّ على معنى غيرِ مختصٍّ بزمان. والفعل كلمة تدل على معنى مختصٍّ بزمان. والحرف كلمة لا تدلُّ على معنى إلاَّ مع غيرها مما معناها فى غيرها[٣]. فهذه الحدود هى الأصول التى عليها مدار الأمر فى هذا الباب .

٢*-١ - والفعل ينقسم ثلاثة أقسام - القسمة للزمان - ماض ، وحاضر، ومستقبل.

٣*-١- والذى أخذ منه الفعل المصدر[٤] ؛ لأنه دائر فى جميع تصاريف الفعل كما تدور

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٢ = (١:٢).

(١) فى المخطوط (أنعم) وما أثبته يقتضيه الجواب.

(٢) فى المخطوط (آن) وما أثبته يقتضيه الجواب.

(٣) هناك تعاريف مختلفة للاسم والفعل والحرف ينظر عنها المقتضب ، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٦) ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، (مصر - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ)، جـ ١ :١٤١ ، والأصول فى النحو ، جـ١:٣٦-٤١، والإيضاح فى علل النحو، ص ٤٨ - ٥٥ ، وشرح السيرافى (المطبوع) جـ ١ : ٥٢ - ٥٤ ، والصاحبى ، لأبي الحسين ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، (القاهرة - مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ١٩٧٧م) ، ص٨٩-٩٥ ، وأسرار العربية ، لأبى البركات ، عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، (دمشق - المجمع العلمى العربي ، ١٣٧٧هـ) ، ص ٩ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى (ت ٦١٦) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، (بيروت - دار الغرب الإسلامي ، ص ١ ، ١٤٠٦هـ)، ص ١٢١-١٢٨، ١٣٩-١٤٢، والأشباه والنظائر فى النحو ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى (ت ٩١١) ، (بيروت - دار الحديث ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ ، مصورة عن ط حيدر آباد بالهند)، جـ٢ : ٤ -١٤ ، ٤ : ١٣٧ - ١٣٩.

(٤) هذا هو مذهب البصريين أما الكوفيون فيرون أن المصدر مأخوذ من الفعل . ينظر الكتاب ، جـ١:١٢(١ :٢). والإيضاح فى علل النحو ص ٥٦ ، وشرح السيرافى ، جـ ١ : ٥٤(مطبوع) ، ودقائق=

الفضة في جميع الصيّغ التى تصرّف فيها. فالأصل هو المصدر كما الأصلُ هو الفضّةُ ؛ ففي (ضَرَبَ) معنى الضرب ، وهو في (سيضربُ) ، و (تضربُ) ، وليس في الضرب معنى واحدٍ من هذه التصاريف . فالأصل هو المصدر ، ومنه اشتُقّ الفعل للعلّة التى بيّنّا.

٤*-١ – وحدّ سيبويهِ الفعلَ(١) دون الاسم لأنّ الفعلَ أحقُّ بالحدّ من أجل أنّه منقولٌ عن أصله في اللغة إلى صناعة النحو للحاجة إلى ذلك ، إذ أصله في اللغة وجود الشيءِ بعد أن لم يكن موجوداً ثم نقل إلى كلمةٍ تدلُّ على حدثٍ مختصٍّ بزمنٍ.

٥*-١ – وفى قوله : (هذا باب علمِ ما الكلم من العربية؟) عشْرةُ أوجهٍ يختلف اللفظ بها ، إلاّ أن الذى وضع عليه الكتاب (هذا بابُ علمِ ما الكلمُ من العربية) بتنوين (علم) ، ورفع (الكلم). فالذى يجوز رفعُ (باب) ، ونصبُه ، وتنوينه، وتركُ تنوينه. ويجوز في (علم) ثلاثة أوجه: الرفع ، والنصب ، والجرّ ، ويجوز فيه التنوينُ ، وترك التنوين. ويجوز في (الكلم)(٢) أوجه : الرفع ، والنصب ، والجرّ(٣) . فالرفع في (باب) لأنّه خبر (هذا) ، والنصب فيه على أن يكون

---

*-١ الكتاب جـ ١ :١٢ = (١:٢).

= التصريف ، للقاسم بن محمد المؤدب (من علماء القرن ٤ هـ)، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن ، والدكتور حسين تورال، (العراق – المجمع العلمي ، ١٤٠٧هـ) ، ص٤٤، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لعبد الرحمن الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت – دار الفكر)، جـ١:٢٣٥ مسألة ٢٨ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ١٤٣ ، وائتلاف النُّصْرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبى بكر الشرجى الزبيدى (ت ٨٠٢) ، تحقيق الدكتور طارق الجنابى، (بيروت – عالم الكتب ومكتبة النهضة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) ، ص ١١١.

« وأوّل من سمى المصدر هذه التسمية هو الخليل بن أحمد (ت ١٧٠)». ينظر دقائق التصريف في الموضع السابق.

(١) قال سيبويه :« وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع».

(٢) في المخطوط (الكلام) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣) أهمل من بين الاحتمالات التى قال : إنّها جائزة ما يلى :

١ – ترك تنوين (باب) مع نصبه.

٢ – ترك تنوين (علم) مع نصبه.

==

الخبرُ (علم) ويكون : (هذا بابًا علمُ ما الكلم)، فتنصب (بابًا) لأنّه اسم جنس وقع موقع الحال ؛ وكأنه قال : (هذا مبوبًا علمُ ما الكلم)(١)٠ والتنوين فى (باب) على الانفصال مما بعده ، وترك التنوين على الإضافة إلى (علِم)٠ وأما رفع (علم) فيكون على أنّه خبر (هذا) ، ويجوز أن يكون تابعًا لـ(باب) إذا رفعته فقلت : هذا بابٌ علمُ ما الكلم٠ وأما جرّه فبإضافة (باب) إليه٠ وأما نصبه فيكون على المصدر كأن قيل :(هذا باب أن تعلَم علمًا ما الكلم) ٠ ويجوز أن يكون على طريقة التمييز ، كأنه قيل : (هذا باب من العلم) ، لأنّ فى (باب) معنى المقدار ، فهو يشبه التمييز للإبهام الذى فيه ومعنى المقدار٠ وأمّا تنوين (علم) فعلى الانفصال مما بعده ، وترك

= ٣ - تنوين (علم) مع جرّه٠

والأوجه العشرة التى أشار إليها إجمالاً تفصيلها كالتالى:

١ - هذا بابُ علمِ ما الكلمُ من العربية (ما) استفهامية أو موصولة٠

٢ - هذا بابُ علمِ ما الكلمِ من العربية٠ (ما) صلة ، أى زائدة٠

٣ - هذا بابٌ علمٌ ما الكلمُ من العربية٠ (ما) استفهامية أو موصولة٠

٤ - هذا بابٌ علمٌ ما الكلمَ من العربية٠ (ما) صلة، و(الكلم) منصوب بـ(علم)٠

٥ - هذا بابٌ علمًا ما الكلمُ من العربية٠ (علمًا) منصوب على المصدرية أو على التمييز ، و(ما) استفهامية أو موصولة٠

٦ - هذا بابٌ علمًا ما الكلمَ من العربية٠ (ما) صلة ، و(الكلم) منصوب بـ(علم)٠

٧ - هذا بابًا علم ما الكلمُ من العربية٠ (بابًا) منصوب على الحال لأنه فى معنى (مبوبًا)٠ و(ما) استفهامية أو موصولة٠

٨ - هذا بابًا علمُ ما الكلم من العربية٠ (ما) صلة٠

٩ - هذا بابًا علمٌ ما الكلمُ من العربية٠ (ما) استفهامية أو موصولة٠

١٠- هذا بابًا علمٌ ما الكلمَ من العربية٠(ما) صلة ، و(الكلم) منصوب بـ(علم)٠ وقد أوصلها أبو سعيد السيرافىّ فى شرحه إلى خمسة عشر وجهًا٠ جـ ١:١٥(مطبوع)٠ بينما أوصلها أبو على الفارسى (ت٣٧٧) إلى أكثر من خمسين وجهًا٠ ينظر أقسام الأخبار ، له ، تحقيق على جابر المنصورى ، (العراق - مجلة المورد ، مجلد ٧ ، عدد ٣ ، عام ١٩٧٨م) ، ص ٢١٦ - ٢١٩٠ وينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، له أيضاً، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى، (بغداد - مطبعة العانى ، ١٩٨٣م) ، ص ٣٦٥٠

(١) وكذا عند السيرافى ، وقال : العامل فيه ما فى (هذا) من التنبيه والإشارة ينظر شرحه ، جـ ١ : ٤٩ (مطبوع)٠ وقد عدّ السيوطى اثنتى عشرة مسألة جاء ت الحال فيها جامدة مؤولة بالمشتق ولم أجد من=

تنوينه على إضافته إلى الكلم وجعل (ما) صلة ، كأنّه قيل : (هذا باب علمُ الكلم)· وأما رفع الكلم فعلى أنه خبر (ما) كأنه قيل : (هذا بابُ علمُ أىّ شىءٍ الكلمُ؟)· وجرُّه عل إضافة علم إليه وجعل/(ما) صلة. وهى - إذا رفعت - بمعنى (أى) التى للاستفهام· وأمّا نصبه فعلى إعمال ٢ب
(علم) فيه كأنه قيل : (أن تعلم الكلم) ، كما قال جلّ وعزَّ ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ · يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾(١)· ويجــوز فى (مــا) ثلاثة أوجــه : أن يكون بمعنى (أىّ)، وصلةً، وبمعنى (الذى) ، وهو يضعف فيها معنى (الذى) من أجل حذفِ (هو)، كأنّه قيل: (علم الذى هو الكلم من العربية)(٢)، فجاز هذا على قول العرب :(ما أنا بالذى قائل لك شيئًا)(٣).

٦*-١ - وإنما قال : الكلم ، ولم يقلِ : الكلام ليُشعرَ بمعنى القسمة إذ الكلم جمع كلمة ، وإنما يريد أن يبيّن قَسْمَهُ في الاسم والفعل والحرف، فلو قال : الكلام ، لم ينبىء عن معنى القسمة فى السؤال الذى تطلب به معنى الجواب(٤).

---

*-١ الكتاب ١ : ١٢ = (١ : ٢)·

= بينها ما يشمل هذه المسألة· ينظر الهمع ، لجلال الدين السيوطى (ت٩١١) ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، واشترك معه في تحقيق الجزء الأول الأستاذ عبد السلام هارون ، (الكويت - دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠هـ) ، (والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧هـ) وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين)، جـ ٤: ٩-١٤(١:٢٣٧-٢٣٨)·

(١) الآيتان (١٤ ، ١٥) فى سورة البلد·

(٢) هذه المسألة جائزة عند البصريين بدون ضعف لطول الصلة ، أما الكوفيون فيجيزونها حتى ولو لم تطل الصلة· ينظر الكتاب ، جـ ٢ : ١٠٧، ١٠٨ ، ٤٠٠ (١ : ٢٧٠ ، ٣٩٧)، معانى القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧) ، تحقيق محمد على النجار وأحمد يوسف نجاتى ، وعلى النجدى والدكتور عبد الفتاح شلبى ، (بيروت - عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠م، مصور عن ط· دار الكتب ، ١٩٥٥م) ، جـ١:٢٤٤ - ٢٤٥ ، المقتضب ، جـ ١ : ١٥٨ ، وشرح الرضى : شرح كافية ابن الحاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى (ت ٦٨٦) ،(بيروت - دار الكتب العلمية) ، جـ ٢ : ٤٣ · والنحو الكوفى فى شرح القصائد السبع الجاهليات ، لمحمدإبراهيم يوسف شيبة ، رسالة ماجستير ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مكتبة كلية اللغة العربية ، ١٤٠٨هـ) ، ص ٢٤١·

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٢: ١٠٨(١:٢٧٠) وفيه (ما أنا بالذى قائل لك سوءاً وما أنا بالذى قائل لك قبيحاً)·

(٤) وينظر شرح السيرافى ، جـ ١ : ٤٩ (مطبوع) ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، لأبى نصر هارون بن موسى المجريطى القرطبى (ت٤٠١) ، تحقيق عبدربه عبد اللطيف ، (القاهر - مطبعة حسان ، ط١، ١٤٠٤هـ) ، ص ٥-٦، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ، ليوسف بن سليمان الأعلم الشنتمرى==

٧*-١ – ويجـوز فى (هذا) ثلاثة أوجـه : الأول : الإشارة إلى ما هو بمنزلة الحاضـر مما يذكره فى الكتاب على جهة التقريب ، كما تقول : هذا الجيش مقـبل ، وهذا الشـتاء جاءٍ. الثانى: إشارة إلى ما فى قلبه من العلمِ الذى يذكره فى الكتاب. الثالث : وضْعه غير مشار به لتنعقد الإشارة فيه عندما يتصل به من الكلام إذا ذكره(١). والوجه الأول أحسن هذه الأوجه ؛ لأنَّه أظهر فى مفهوم الكلام.

٨*-١ – و (مِنْ) فى قوله : (من العربية) تحتمل وجهين : التبعيض ، والتبيين للجنس ، فـالتبـعيض على تقـدير :(ما الكلم من أبواب العربيـة؟) فـهـذا باب من أبواب العـربيـة ، وهو بعضها. وأمَّا التبيين للجنس فـهو تبيين الكلم الذى هو الجنس (٢)، ومـا الذى يُعنى به من أنواعه؟ فكأنَّه قال : (الكَلِم هو العربية) ونظيره قوله تعالى﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾(٣) . فكأنه قيل : الرجس الذى هو الأوثان. فالكلم أعمُّ من العربية ؛ لأنه قد يكون عربيًا وعجميًا إلا أنَّه بيَّنَ بقوله : (من العـربيـة). فكذلك الرجس أعم من الوثن ، لأن الشـرك رجس فـبُيِّنَ المرادُ من الرجس هنا وهو الرجس الذى هو الوثن ، فصارت الإضافة بـ(مِنْ) تخصّص الجنس تخصيص الصّفة(٤).

والجواب عن مسائل التفريع فى هذا الباب :

٩ – (كم) اسم ، لأنه ينبىء عن معنى فى نفسه من غير تصرف بدليل الجواب ، إذا قيل : كم مالك؟ فجوابه العدد ، كقولك : عشرون أو ثلاثون.

---

*-١ **الكتاب ١ : ١٢ = (١ : ٢)**.

== (ت٤٧٦)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، (الكويت – معهد المخطوطات العربية ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ)، جـ١: ١٠١.

(١) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١ :٤٥(مطبوع). والنكت ، جـ ١ :١٠٠.

(٢) فى المخطوط (الحمس) وهو تحريف.

(٣) من الآية (٣٠) فى سورة الحج.

(٤) وينظر شرح السيرافى ، جـ ١ : ٥٠(مطبوع).

١٠ - و (أَمْ) حرف ، لأنَّه معناه فى غيره بدليل الجواب ٠ إذ جوابه : نعم ، أو : لا ، فهو ينقل الجملة التى هى خبر إلى الاستخبار ، كما ينقله ألف الاسفهام إذا قال القائل : إنها لإبل أم شاء يا فتى؟٠ فكأنه قال : أهى شاء يا فتى ؟ فجوابه : نعم ، أو : لا ، بالأحرف٠ كما أنّ الاستفهام بالحرف٠

١١ - و (ليس) فِعْلٌ؛ لأنّها موضوعة فى أصلها على معنى مختص بزمان ، إذ أصلها (لَيِسَ) مثل (صَيِدَ)[١] إلا أنّها أسكنت لعلة شبهها بـ(ما) ، بدليل[٢] الإضمار فيها كما يضمر فى غيرها من الأفعال٠ و(ما) حرف وإن كانت بمعنى (ليس) فى نفى الحاضر فهى حرف، لأن معناها فى غيرها من غير تصرفٍ فى موضوعها بدليل أنّه لا يضمر فيها٠

١٢ - والكاف فى (ذلك) حرفٌ ؛ لأنَّ معناه فى غيره ، إذْ ينبىء أنّ ما اتّصل به من الكلام مخاطب به بدليل أنه لو كان اسما للمخاطب لجاز تأكيده بـ(نفسك)، وليس يجوز ذلك بإجماع فدلَّ على أنهّ حرف٠

١٣ - والكاف فى (غلامك) اسمٌ للمخاطب ؛ لأنَّ معناه فى نفسه بدليل أنه يجوز تأكيده ، فتقول : غلامك نفسِك٠

١٤ - و(كيف) اسم ؛ لأنه ينبىء عن معنى فى نفسه من غير تصرّف بدليل أنّه يأتلف به مع الاسم كلامٌ كما يأتلف بالاسم المتمكن ، فتقول : (كيف زيد؟) / كما تقول : (القائم ز يد)٠ ٣أ

١٥ - و (نَعَم) حرف ، لأن معناه فى غيره ، إذ ينبىء عن معنى التصديق فى الخبر بدليل نقيضه من (لا) ، فـ(نعم) لتصديق الخبر ، و(لا) لتكذيبه٠

١٦ - و(الذى) اسم إلاّ أنه ناقص لا يتمّ إلا بصلة ، وإنما كان اسمًا لأنه ينبىء عن معنى فى نفسه بدليل رجوع الضمير إليه فى قولك : الذى أكرمته زيد٠

١٧ - و (أنْ) حرف وإن كان يوصل كما يوصل (الذى) ؛ لأن معناه فى غيره إذ ينقل الفعلَ إلى معنى المصدر، بدليل أنه لا يجوز رجوع ضمير إليه٠

---

(١) (صيد) الأصيد الذى لا يستطيع الالتفات، لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١) ، ط ٢ ، بيروت ـ دار صادر ودار بيروت ، طـ٢ ، ١٣٧٤هـ) ، جـ٣ : ٢٦١ (صيد) .

(٢) توجد فى المخطوط (وذليل) قبل قوله (بدليل) ، وهى مقحمة٠

٢- باب مجارى أواخر الكلم من العربيّة(١)

الغرض فيه : أن يُبيِّنَ الإعْراب من البناء.

١-مسائل هذا الباب :

١ - ما الإعراب؟ وما البناء ؟ وما قسمة الإعراب؟ وما قسمة البناء؟

٢ - وما حرف الإعراب؟

٣ - وما الاسم المتمكّن؟

٤ - وما الفعل المضارع؟

٥ - ولِمَ لا يكون فى الأسماء جزم ولا فى الأفعال جرّ؟

٦ - ومن أى وجهٍ ضارع الفعل الاسم(٢) حتّى وجب له الإعراب؟

٧ - وما دلالة (يفعل)؟ وما الخلاف فيه؟

٨ - ولِمَ لا يكون (يفعل) اسمًا إذ يعرب كما يعرب غيره من الأسماء؟

٩ - وما معنى كلام الأخفش (ت ٢١٥) فى امتناع الجرّ من الفعل فى قوله : (لأنّ الأفعال أدلّة وليست الأدلَّة بالشىء الذى يُدلّ عليه ، وأمّا « زيد » و« عمرو » فهو الشىء بعينه وإنّما يضاف إلى الشىء بعينه لا إلى ما يُدلّ عليه)؟(٣)

١٠- ولِمَ لا يكون جرٌّ إلاّ بإضافة؟.

---

(١) العنوان موافق لعنوان الكتاب ، جـ ١:١٣=(٢:١). وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١ : ١٤، (٦٣:١مطبوع)، وشرح الصفار ، ص ٤.

(٢) فى المخطوط (للاسم) وما أثبته يوافق الجواب.

(٣) نص كلام الأخفش بالكامل هو :« ليس الجر فى هذه الأفعال لأن الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشىء الذى تدل عليه. وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشىء بعينه، وإنما يضاف إلى الشىء بعينه لا إلى ما يدل عليه. وليس يكون الجر فى شىء من الكلم إلاّ بالإضافة». مخطوطة لكتاب سيبويه بمركز البحث العلمى برقم ١٠٥٩، جـ ١ : ٢ب وهامش الكتاب ، جـ ١ :١٥ تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، وينظر مقدمته لتحقيق الكتاب ص ٥٨ والإيضاح فى علل النحو ص ١٠٩. وأقسام الأخبار ، للفارسىّ ، مجلة المورد ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، ص ٢٠٤.

والجــــواب :

١*-١ – الإعراب تغيير آخر الكلمة بعامل ، والبناء [لزوم] آخر الكلمة لسكون أو حركة. وقسمة الإعراب على أربعة أوجه : رفع ، ونصب ، وجرّ ، وجزم. وقسمة البناء على أربعة أوجه: ضمّ، وكسر ، وفتح ، ووقف(١).

٢*-١ – وحرف الإعراب ما فيه إعراب عند سيبويه(٢). وهو الحرف المهيّأ للإعراب عند ابن السراج (ت ٣١٦) فكان يقول (مَنْ) له حرف إعراب ؛ لأنك لو سميت به لقلت : (هذا مَنٌ قد أقبل) ، و(يفعلان) ليس له حرف إعراب ؛ لأنك لو سميت به لحكيت(٣).

٣*-١ – والاسم المتمكّن هو : الذى قد خلص فى الاسمية دون معنى حرف ، وهو الذى يجب له الإعراب.

---

*-١ الكتاب جـ ١ : ١٣= (١:٢ – ٣).

(١) يريد السكون ، وكذلك عند سيبويه ، والبصريون يفرقون بين أنواع الإعراب والبناء أما الكوفيون فلا يلتزمون بالتفريق. ينظر تفصيل ذلك في النحو الكوفى فى شرح القصائد السبع ، ص ٥٢ فما بعدها.

(٢) قال سيبويه : « وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه ... وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فالرفع والنصب والجزم والجر لحروف الإعراب» .

وفى شرح السيرافى ، جـ ١:٦٦–٦٧ (مطبوع) « إن مذهب سيبويه يحتمل وجهين : أحدهما : أن حروف الإعراب ما كان الإعراب فيه ظاهرًا أو مقدرًا ... والوجه الآخر : أن حروف الإعراب هى أواخر الكلم معربة كانت أم غير معربة. وإنما سميت حروف الإعراب لأن الإعراب متى كان لم يوجد إلا فيها» وينظر ما سيأتى فى الفقرة ٣٣م٣.

(٣) تكلم ابن السراج فى كتابه الأصول عن الإعراب وعمّا يحكى إذا سمىّ به وما لا يجوز أن يحكى ، ولم يتعرض لحرف الإعراب. ينظر جـ ١ : ٤٥ ، ٢:١٠٤، ١٠٨ وسيذكر الرمانى رأيه مرة أخرى فى الفقرة ٣٣م٣ أيضاً.

وقال ابن يعيش عن حرف الإعراب :« هو من كل معرب آخره نحو الدال من (زيد) والباء من (يضرب) ، وعلى هذا لا يكون للمبنى حرفُ إعراب ، لأنه لا إعراب فيه. وربما سمى آخر الكلمة مطلقًا حرف إعراب سواء كانت معربة أو لم تكن معربة» شرح المفصل ، لموفق الدين : يعيش بن على بن يعيش (ت٦٤٣) ، (بيروت – عالم الكتب ، القاهرة – مكتبة المتنبى) ، جـ ١:٥١ ، والتسمية الأخيرة أشبه برأى ابن السراج ولم أجد ، فيما اطلعت عليه ، أحدًا نسب إليه ذلك غير الرمانى.

٤*-١ - والفـعـل المضــارع هو : مـا اعْـتَـقَـبَتْ في أوائله الزوائد الأربـع : اليـاء ، والتـاء ، والنون، والألف(١).

٥*-٢ - ولا جزم في الأسماء لتمكّنها وإلحاق التنوين ، فتمكّنها يمنع من الجزم ؛ لأنّه يكون به معرَّضًا للبناء عند الْتِقاءِ الساكنين. وتمكنه يوجب له الإعراب. وأما التنوين فيمنع من الجزم من جهة أنّه لو لحق الجزمُ لأبطل التنوينَ الذى هو علامةُ التمكن . أو أبطل ما يقوم مقام التنوين من حركة حرف الإعراب لالتقاء الساكنين بدلاً من علامة(٢) الإعـراب. أو إذهاب السكون من التنوين مع إيجاب السكون للجزم ، فيصير العامل بمنزلة ما قد عمل شيئين في كل منون، وذلك فاسد(٣).

ولا جرَّ في الأفعال ؛ لأنّه لا يكون جرّ إلاَّ بإضافة ، ولا تصحّ الإضافة إلى الفعل ؛ لأن المضاف إليه داخل في المضاف معاقب للتنوين ، ولا يصحّ ذلك في الأفعال ، لأنّه لا يصلحُ أن يجعل ثلاثة أشياء(*) بمنزلة اسم واحدٍ على طريق اللازم ، ولا يصلحَ أن يقوم مقام التنوين - وهو واحد على حرفٍ واحدٍ - اثنانِ : الفعلُ والفاعلُ. وهذا تفسير علّة سيبويه(٤).

٦*-٢ - والفـعـل ضـارع الاسم من ثلاثة أوجـه : أحدها: أنه يقع في مـعناه نحو قـولـه تعـالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾(٥) هو معنى : لحاكم ، حتّى كأنه / قيل :(لحاكم) فيما يراد من ٣ب

***-١ الكتاب جـ١ : ١٣= (١:٢ - ٣).**

***-٢ نفسه ص ، ١٤ = (٣)**

(١) قال السيرافي :«إنما سمى النحويون الهمزة ألفًا لأنها تصور صورة الألف في الخط إذا كانت أوله، والهمزة لا صورة لها وإنما تصور بصورة غيرها» شرح الكتاب ، جـ١:٦٩(مطبوع).

(٢) (من علامة) مكررة في المخطوط.

(٣) هناك تفصيل أوضح من ذلك ، ينظر عنه الإيضاح في علل النحو ، ص ١٠٢ ، وشرح السيرافي ، جـ ١:٧١(مطبوع) ، وأقسام الأخبار ، ص ٢٠٧.

(٤) قال سيبويه : « وليس في الأفعال المضارعة جرّ... لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال».

والتفسير الذى أورده الرماني هو مضمون تفسير الأخفش. ينظر كتاب سيبويه (مخطوط مصور بمركز البحث العلمي برقم ١٠٥٩) ، جـ ١:٢ب، وتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، جـ ١:١٥ هامش ٤ ، والإيضاح في علل النحو ، ص ١١٠، وشرح السيرافي ، جـ ١:٩٥(مطبوع)، وأقسام الأخبار، ص ٢٠٥.

(٥) من الآية (١٢٤) في سورة النحل . وهي في المخطوط بدون الواو.

(*) هي : الاسم المضاف ، والفعل المضاف إليه ، وفاعل الفعل

المعنى. والثانى : أنّه تدخله السين وسوف فتخصه بأحدِ المحتملين[١] كما تدخل الألف واللام على الاسم النكرة فتخصه بأحد المحتملين ، كقولك : (رجل) فى احتماله (زيدًا) أو غير (زيد) فإذا دخل الألف واللام فقلت : (الرجل) صار للمعهود بعينه ، وبطل الاحتمال الذى كان قبلُ يصلح فيه للمعهودِ وغيره والوجه الثالث : لحاق لام الابتداء له فى باب (إنّ) خاصة ، كقولك (إنّ زيدًا ليفعل) ولا تلحق (فَعَلَ) هذه اللام ؛ لأنها للاسم وما ضارع الاسمَ[٢].

٧ - ودَلالة (يفعل) على الاشتراك بين الحاضر والمستقبل عند كثير من النحويين ، وهى للحاضر خاصّة فى موضوعها كما أن صيغة العموم بمعنى العموم خاصة إلاّ أن تصحبها قرينة فتخرج إلى الخصوص، فكذلك (يفعل) فى مذهب ابن السرّاج [٣](ت٣١٦). وكان يستدلّ على ذلك بأشياء منها : أنّ القائل[٤] إذا أطلق لفظة (يفعل)[٥] لم يفهم منها إلاّ معنى الحاضر نحو (فلان يصلى) و (فلان يأكل) وما أشبه ذلك. ومنها : أن الفعل قد قُصِدَ إلى أن ينقسم بقسمة الزمان ، وقسمةُ الزمان على ثلاثة أوجه :ماض ، وحاضر ، ومستقبل ، فكذلك الفعل ، ومنها : أنّ عنايةَ الناس بوضع الأسماء والعلاماتِ للكائن الموجود أشدُّ من عنايتهم بما لم يكن، بدليل أنّهم يسمّون الولد إذا كان ولا يسمونه قبل أن يكون، فلا يجوز على هذا أن يضعوا علامة لما تقضى ولما لم يكن ولا يضعوا علامة للكائن[٦] الموجود.

وهذا المذهب هو الذى أختاره لما بيّنّا من العلل . فـ (يفعل) على مذهب [ابن] السراج إذا

---

(١) وهما الحال والاستقبال.

(٢) ينظر شرح السيرافى ، (المطبوع) جـ ٧٣:١.

(٣) لعل هذا رأى آخر لابن السراج ، أما ما جاء فى كتابه الأصول فى النحو، جـ ٣٩:١ فهو يوافق ما عليه أكثر النحويين.

وممن ذهب إلى أنّ الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر فقط عند تجرده من القرائن ابنُ الطراوة (ت ٥٢٨). ينظر نتائج الفكر في النحو ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، (ليبيا - منشورات جامعة قا ريونس ، ١٣٩٨هـ) ، ص ١٢٠-١٢١، وابن الطراوة النحوى ، للدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، (الطائف - مطبوعات نادى الطائف الأدبى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٢٣٠ ، والنحو الكوفى فى شرح القصائد السبع ، ص ٥٠.

(٤) فى المخطوط (القاتل) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٥) فى المخطوط (يقتل). وما أثبته يقتضيه السياق.

(٦) فى المخطوط (الكائن) والأنسب ما أثبته.

أريد به الحاضر لم يحتج إلى قرينة ، وعلى مذهب غيره يحتاج إلى قرينة بأن يقال: (هو يفعل الآن) أو (في هذا الوقت) أو (الساعة) أو ما أشبه ذلك.

٨*-١ - ولا يكون (يَفْعل) اسمًا وإن أعرب ، من قِبَل أنّه لو كان اسمًا لامانعَ له من جهة شَبَهِ الحرف لوقع يلى الأسماء كما يكون إذا سُمّى به ، وكان يجوز (إنّ يَضْرِبَ يأتينا) كما يجوز (إنّ يزيدَ يأتينا).

٩*-٢ - ومعنى كلام الأخفش (ت٢١٥) في امتناع الجرّ من الفعل ، من قوله «لأنّ الأفعال أدلة وليست الأدلة بالشيء الذى تدل عليه ، وأما (زيد) و(عمرو) فهو الشيء بعينه وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدلّ عليه»(١) . فينبغى أن يقدم لتفسير هذا ما يُبين عنه ، وهو أن الدلالة على وجهين : دلالة تصريح ودلالة تضمين . فدَلالة التصريح هى التى يوضع فيها اللفظ لمعنى ينبئ عنه من جهة الوضع . ودَلالة التضمين هى التى تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر لا من جهة الوضع . مثال ذلك(٢) دلالة (ضارب) على نفس الضارب من جهة الوضع لينبئ عنه على طريق العلامة الموضوعة له ، ويدلّ على المضروب ليس من هذه الجهة ولكن من جهة انعقاد معنى الضارب به من حيث لا يصحّ إلاّ به ، فيختلف الحكم فى هذين المعنيين من اختلاف وجه الدلالة، إذ كانت إحداهما من جهة وضع اللفظ ، والأخرى من جهة انعقاد المعنى بمعنى غيره . ولدلالة التصريح عشرة أحكام(٣) لا تجرى على دلالة التضمين ، والعلّة فى جميعها واحدة ، وهو أنه لا يضاف إلى المعنى فى دلالة التضمين ، ولا يثنى ، ولا يجمع ولا / يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا معرفًا بالألف واللام ، ولا مخبرًا عنه ، ولا موصوفًا ، ولا مصغّرًا، ولا منسوبًا إليه ، وكلّ ذلك ظاهر فى معاملة (الضارب) ، فإذا أضفت فقلت : غلام الضارب ، فلم تضف إلى (المضروب) ، وكذلك إذا ثنيت فقلت : الضاربان ، أو جمعت فقلت : ٤أ

***-١ الكتاب ، جـ ١:١٤- ١٥ = (١:٣).**

***-٢ نفسه (تحقيق هارون) جـ ١: ١٥ هـ (٤).**

(١) تقدم إيراد نص كلام الأخفش كاملاً فى هامش السؤال.

(٢) فى المخطوط (لا من جهة الوضع دلالة التضمين مثال ذلك) وقد وضع على قوله (مثال ذلك) علامة الإلغاء غير أن السياق يتطلبه ، لذلك أثبته ، وألغيت قوله (دلالة التضمين)، لأن السياق لا يتطلبه فلعله هو المقصود بالإلغاء.

(٣) فى المخطوط (عشر بأحكام) وما أثبته يقتضيه السياق. وينظر ما سيأتى فى الفقرة ٣٩ م٤.

الضاربون ، أو جعلته فاعلاً فقلت : جاء نى الضارب ، أو مفعولاً [1] فقلت : ذممت الضارب ، أو معرفًا فى قولك: الضارب ، أو مخبرًا عنه فى قولك : الضارب من شأنه كذا وكذا ، أو موصوفًا فى قولك : الضارب المرجوم ، أو مصغرًا فى قولك : ضويرب ، أو منسوبًا إليه فى قولك : ضاربىٌّ . فكل هذه المعانى [لا] ترجع إلى المضروب ، وإن دلّ (ضاربٌ) عليه.

ثم نظرنا فى دلالة الفعل فإذا هى لا تخلو من تصريح فقط ، أو تضمين فقط ، أو تصريح وتضمين . فالتصريح نحو : (زيد) ، والتصريح والتضمين نحو :(ضارب) ، [أما] والتضمين فقط فَلِكُلّ فعل ؛ لأن دلالته من جهة انعقاده بمعنى المصدر ، وهو لا يصرّح بمعنى المصدر فصار على دلالة التضمين ، من أجل أن المعنى منعَقد بمعنى المصدر ، لم يوضع لينبئ عنه هذا اللفظ من جهة الوضع ولكن من جهة انعقاد المعنى ، فلمّا كان الفعل على دلالة التضمين لم يصلح فيه واحد[2] من الأحكام العشرة التى امتنعت فى (مضروب)[3] أن تجرى على معنى التضمين ، فالفعل لا يضاف إليه ، ولا يخبر عنه ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يجوز فيه شىء من تلك الأحكام ، والعلّة واحدة ، ولهذا قال الأخفش (ت٢١٥) : (لأنّ الأفعال أدلّة) بمعنى أنها تدلّ دلالة التضمين ، وما كان على دلالة التضمين فلا يصلح أن يخبر عنه فيقال : هو الشىء بعينه ويصلح فى (زيد) أن يقال : هو الشىء بعينه ، وإنما يضاف إلى ما يصلح فيه هذا لا إلى ما لا يصلح فيه ، لأنّ دلالة التضمين لا يعتدّ بها فى تصاريف الكلام ، وإن كان يعمل عليها فى الاعتقاد.

١٠-*١ – ولا جرّ إلا بالإضافة ، لأن الإعراب فى قسمته على أنّ الرفع علامة للفاعل وما أشبه الفاعل ، والنصب علامة للمفعول وما أشبه المفعول ، والجرّ علامة للمضاف وما أشبه المضاف.

---

*١- **الكتاب ، حـ١:١٤،١:١٥هـ٤.**

(١) فى المخطوط (ومفعولاً)، ولعل الصواب ما أثبته لتناسبه مع ما قبله وما بعده.

(٢) فى المخطوط (واحدة) والأولى ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (ضارب) وما أثبته يقتضيه السياق.

٢- مسـائل(١) :

١١ - ما قسمة المبنى ؟

١٢ - ولم بنى الاسم غير المتمكّن ؟

١٣ - ولِمَ بنى الفعل غير المضارع ؟ ولِمَ صار أصل كلّ فعل البناء ؟

١٤ - ولِمَ بنيت الحروف ؟

١٥ - ولِمَ بنى (أينَ) ؟ ولِمَ بنى على الحركة ؟ ولِمَ بنى على الفتح خاصّة ؟

١٦ - وهل قياس (كيف) قياس (أين) ؟

١٧ - ولِمَ جاز فى (حيثُ) البناء على الضمِّ والفتحِ ولمْ يجزْ مثلُ ذلك فى (أين) ؟

١٨ - ولِمَ بُنِىَ (أولاءِ) ؟ ولم بُنِىَ على الحركة ؟ ولِمَ بُنِىَ على الكسر ؟

١٩ - ولِمَ بنى (حذارِ) ؟ ولِمَ بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الكسرة ؟ وهل قياسُ (بَدَادِ) و(نزالِ) قياسُ (حذارِ) ؟

٢٠ - ولم بُنِى (من قَبْلُ) و (من بعدُ) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضمّة ؟

[١٧ -] ولم بنى (حيث) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضّمة ؟

٢١ - ولِم بنى (كمْ) ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياس (مَنْ) و(قَطْ) و(إذْ) قياس (كمْ) فى البناء ؟ ولم ذلك ؟

٢٢ - ولم بنى (ضَرَبَ) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الفتحة خاصّة ؟

٢٣ - ولم بنى (يا حكمُ) و(ابدأ بهذا أوّلُ) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى/ على الضمة؟ وهل قياس (ياحكمُ) قياس (من علُ) ؟ وما الفرق ؟ ٤ب

٢٤ - ولم بنى (اضربْ) فى الأمر ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياسها فى الأفعال قياس (كمْ) و(إذْ) فى الأسماء ؟

٢٥ - ولم بنى (سوف) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الفتحة ؟ وهل قياس (ثمّ) قياس (سوف) ؟

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١٥:١(٣:١) ، وشرح السيرافى ، جـ ٤٥:١ (١٠٣:١ مطبوع)، وشرح الصفار ، ص ١١.

٢٦ - ولم بنيت باء الإضافة ؟ ولم بنيت على الحركة ؟ ولم بنيت على الكسرة ؟ وهل قياس لام الإضافة قياسها ؟ وما الفرق ؟ وما الخلاف فيها ؟

[؟ -](١) ولم بنى (منذ) ؟ ولم بنى على الحركة ؟ ولم بنى على الضم ؟

٢٧ - ولم بنى (مِنْ) ؟ ولم بنى على الوقف ؟ وهل قياس (هل) و(بل) و(قد) قياس (مِنْ) ؟

٢٨ - ولم لا ضم فى الفعل وإنما البناء فيه على ثلاثة أوجه وفى الأسماء على الأربعة أوجه(٢) كما هو فى الحروف ؟.

٢-الجـــــواب :

١١*-١- المبنى على ثلاثة أوجه الاسم غير المتمكن، والفعل غير المضارع ، والحروف كلّها.

١٢*-١ - وإنما بنى الاسم غير المتمكن لأنه خرج إلى شبه الحروف ، فجعل على العلامة التى تنبئ عن تضمنّه معنى الحرف.

١٣*-١ - وبنى الفعل غير المضارع على أصل ما يجب للأفعال(٣)، إذ كلُّ فعل فأصله البناء، للاستغناء عن الإعراب فيه ، بأنه لا يُدلّ على المعانى المختلفة إلا بالصيَغ المختلفة . فأمّا

***-١ الكتاب ، جـ١ : ١٥ = (١ : ٣).**

(١) لم ترد عنه إجابة ، وفى شرح السيرافى ، جـ ١٦٨:١(مطبوع) أنها إذا كانت حرفا فبناؤها على أصل ما يجب للحروف ، وإن كانت اسما فهى فى معنى الحرف، وحركت لالتقاء الساكنين، وحركت بالضم ليتبع الضم فى الميم. وينظر الكتاب ، جـ ٢٨٧:٣(٤٥:٢).وقد أورد الرمانى هذا السؤال فى المجلد الثالث من الشرح ، (نسخة داماد) ص ٤٤٦أ ولم يُجب عنه أيضا.

(٢) المعروف فى تعريف مثل هذا العدد أن تدخل أداة التعريف على المضاف إليه وأجاز الكوفيون دخولها على المضاف والمضاف إليه معًا. ينظر شرح المفصل، جـ ٣٣:٦، وشرح الرضى ، جـ ١٥٦:٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل (ت ٧٦٩) ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي ، ط ١ ، ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ) ، جـ :٩٠. أما دخولها على المضاف فقط فقد قال عنه ابن عصفور « لا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة» شرح جمل الزجاجى ، لعلى بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩) ،تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، (العراق - إحياء التراث الإسلامى ، ١٤٠٠ - ١٤٠٢هـ) ، جـ ٢: ٣٧. وينظر الهمع ، جـ ٥ : ٣١٤ (جـ٢ : ١٥١).

(٣) ينظر المقتضب ، جـ ٢:١ ، والأصول فى النحو ، جـ ٥٠:١ وهذا رأى البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن الإعراب أصل فى الأفعال أيضًا. ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ٧٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ١٥٣، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ٣٣٠:٢

الاسم فيستحق الإعراب لأنه يدل على المعانى المختلفة بصيغة واحدة ، إذ تارة يكون فاعلاً ، وتارة مفعولاً ، وتارة مضافًا(١) .

١٤*-١ – وأما الحروف فتستحق البناء لأنها كبعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبنى . وإنما الإعراب للاسم بكماله ، فمنزلتها بمنزلة (جع) من (جعفر).

١٥*-٢ – و(أيْنَ) مبنى ، لأن فيه معنى ألف الاستفهام ، وبنى على الحركة لالتقاء الساكنين، وعلى الفتحة خاصّة لأنّ ما قبل آخره ياء يثقل الكسر والضم بعدها(٢).

١٦*-٢ – وقياس (كَيْفَ) قياس (أين) ، لأن الحكم واحد والعلّة واحدة.

١٧*-٢ – و(حيث) مبنىّ للزوم الإضافة له إلى الجمل التى تجرى مجرى الصلة ، فهو كـ(الذى) فى أنّه ناقص لا يجوز إلا بالجملة المُبيِّنة عنه . وبنى على الحركة لالتقاء الساكنين . ويجوز فيه الضم والفتح ، أما الضم فلأنّه أشبه الغاية من جهة لزوم الإضافة فى المعنى كما يلزم الغاية(٣) . وأما الفتح فلأن قبل آخره ياء بمنزلة (كيف) ، و(أين) . ولا يجوز فى (كيف) و(أين) البناء على الضم كما جاز فى (حيثُ) للعلّة التى بيّنّا .

١٨*-٢ – و(أولاءِ) مبنى لأنه تضمن معنى الإشارة إلى الشيء بعينه بغير علامة من الحروف فصار بمنزلة ما تضمن حرف الاستفهام(٤) ، وبنى على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الكسرة بما يجب لكّل مبنى على حركة لم تعرض فيه علّة تخرجه عن أصله .

***-١ الكتاب ، جـ ١٥ = (١ : ٢) .**
***-٢ نفسه ، ص ١٥= (٤).**

(١) ينظر تأويل مشكل القرآن ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، (ت ٢٧٦) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، (المكتبة العلمية ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ) ، ص ١٤، والإيضاح فى علل النحو ، ص ٦٩ ، ٧٧ ، ١٣٧، والصاحبى : ص ٧٦.

(٢) ينظر المقتضب ، جـ ٢:١٧٣، وإعراب القرآن، جـ ١:٣٥٤، وشرح السيرافى ، جـ ١ : ١٠٩(مطبوع)، والنكت ، جـ ١ : ١١١، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ٢:٢٣٧. وفى شرح السيرافى ص ١١٢ عن بناء (جير) ونحوها أن الكسر هنا جاء على أصل ما يجب فى التقاء الساكنين ولم يحفلوا باستثقاله لقلته.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٣:٢٨٥(٤٤:٢)، والمقتضب ، جـ٣:١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٨، جـ ٣:٣٤٦، وشرح السيرافى ، جـ ١:١٠٦(مطبوع)، والنكت ، جـ ١ : ١١٠، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ٢:٣٣٤.

(٤) هناك تعليلات مختلفة لبناء اسم الإشارة مؤداها أنه تضمن معنى الحرف أو شابه الضمائر. ينظر ، عنها شرح السيرافى ، جـ١:١١٦، والنكت ، جـ ١:١١١، وأسرار العربية ، ص٣٣، وشرح المفصل،=

١٩*١-١ – و(حـذارِ) مـبنىّ لأنه فى مـوضـع الأمـر ، وحق الأمـر أن يكون بـحـرف كـلام الأمر(١) . وبنى على الحركة لالتقاء الساكنين ، والدليل على ذلك قوله (مه) و(صه) لمّا لم يلتق فيه ساكنان بُنِى على الوقف ، وأما الكسرة فلأنها من علامات التأنيث . وكل (فَعَالِ) المعدول فإنما يعدل عن المؤنث .

٢٠*١-١ – و(من قبلُ) و(من بعدُ) مبنىّ لأنه جرى على الغاية(٢) ، ومعنى الغاية أن تمامه الإضافة، فلمّا قُطِع عن المضاف صار كبعض الاسم(٣) . وبنى على الحركة لأنّ له أصلا فى التمكن مستعملاً(٤) ، كقولك : (من قبلٍ) و(من بعدٍ) إذا نكّرته ، و(رأيت زيدًا قبلَك) . وبُنِى على الضمة لأنه لما أُخرج عن الإعراب إلى البناء بنى على حركة لا تكون له فى حالة الإعراب/ ليُؤذن ٥أ بخروجه إلى البناء . وكذلك (من علُ) .

٢١*١-١ – و(كم) بُنِى لأن فيه معنى ألف الاستفهام ، وبُنِى على السكون على أصل ما يجب البناء ، ولأنه لم يعرض فيه ما يخرجه عن أصله . وقياس (مَنْ) و(قط) و(إذْ) قياس (كم) فى البناء ؛ لأنّ العلة واحدة(٥) .

٢٢*٢-٢ – و(ضَرَبَ) مبنى لأنه فعل غير مضارع . وكل فعل غير مضارع مبنى ، لأنه جرى

١-* الكتاب ، جـ١ : ١٥= (٤:١).

٢-* نفسه ص ١٦ = (٤).

= جـ١٢٩:٣، وشرح جمل الزجاجى ، جـ٣٣٦:٢. والحرف الذى تضمن معناه اسم الإشارة قيل : إنه غير منطوق به،وقيل : منطوق به ، وهو لام العهد. ينظر التصريح بمضمون التوضيح (مع حاشية الشيخ يس) ، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥) ،(بيروت – دار الفكر) ، جـ٤٩:١.

(١) ينظر شرح السيرافى ، جـ١٢٤:١، والنكت ، جـ١١٢:١، وشرح المفصل ، جـ٥٠:٤. ومن النحويين من يرى أن سبب بنائه مشابهته للأصوات نحو (غاق غاق). ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبى إسحاق : إبراهيم بن السرى الزجاج (ت ٣١١) ، تحقيق هدى محمود قراعة ،(القاهرة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٩١هـ) ، ص ٧٢ .

(٢) ينظر المقتضب ، جـ١٧٤:٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٩ ، وشرح السيرافى ، جـ١٣١:١(مطبوع)، والنكت ، جـ١١٢:١، وشرح جمل الزجاجى ، ج٣٣٥:٢، وأسرار العربية ص ٣١.

(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٩٠ ، وشرح السيرافى ، جـ١٣٣:١(مطبوع)، وشرح المفصل ، جـ٨٥:٤ ، وشرح الرضى ، جـ١٠٢:٢.

(٤) « وقيل : إنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين»، أسرار العربية ، ص ٣١.

(٥) يبدو لى أن قياس (قط) و (إذ) غير قياس (كم) ؛ لأنهما لم يتضمنا معنى حرف الاستفهام. وقد علّل لبناء(قطْ) بأنها اسم وقع موقع فعل الأمر فى أول أحواله فبنى كبنائه وذلك نحو قولك: (قطك درهمان)=

على أصله من غير عارض يخرجه عنه . وبُنِى على الحركة لمقاربته المضارع من وجهين : أحدهما : أنه يوصف به كما يوصف بالمضارع فى قولك : (مررت برجل ضربنا) بمنزلة (يضربنا) فى الصفة . والوجه الآخر : أنه يقع موقعه فى (إنْ) إذا قلت : (إن ضربتَ ضربتُ) ، فهو فى موضع (إن تضربْ أضربْ)(١) . وبُنِى على الفتحة لأنه لما كان يطرد فى كل ماضٍ وجب أن تختار له الفتحة لأنها أخفُّ الحركات(٢) .

٢٣*-١ – و(يا حكمُ) مبنى لأنه وقع موقع الكناية(٣) ، وذلك أنَّ المخاطبَ إنما يُخاطَب فى كل موضع بالكناية إلا فى النداء خاصة ، فبُنِى لوقوعه موقع المكنى(٤) ، وكلّ مكنّى من المضمرات مبنى ، وبُنِى على الحركة لأن له أصلاً فى التمكن ، وهو أحق بها من قولهم : (من علُ) لأن له أصلاً فى التمكن التام إذ يجرى بوجوه الإعراب الثلاثة ، وكذلك (ابدأ بهذا أولُ) ، وبُنِى على الضمِّ لأنّ له فى حال الإعراب فى النداء إذا قلت : (يا حكمنا) النصبَ ، وله الكسرُ فى حال الإضافة إلى النفس كقولك : يا حكمِ ، فلم يبق إلا الضم(٥) .

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٦ = (١:٤).

= فى معنى ليكفك درهمان ينظر شرح السيرافى ، جـ ١٣٨:١، والنكت ، جـ ١١٤:١، وشرح المفصل ، جـ١٣٠:٢، وقيل : إنها بنيت لمجيئها على حرفين. ينظر مغنى اللبيب عن كتاب الأعاريب ، لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى (ت ٧٦١) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله ، (دمشق – دار الفكر ، ط٢ ، ٣٨٤هـ)، جـ ١٩١:١، وأمّا (إذْ) فعللوا لبنائها أنها مفتقرة إلى ما بعدها، وأصبحت معه بمنزلة الاسم الواحد، وصارت بدونه كبعض الاسم وبعض الاسم لا يبنى. ينظر شرح السيرافى ، جـ ١٤٠:١، والنكت ، جـ ١١٥:١، وشرح المفصل ، جـ٩٥:٤، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ٣٣٨:٢.

(١) هذا هو تعليل سيبويه فى الكتاب . وينظر المقتضب ، جـ ٢:٢، وشرح السيرافى ، جـ ١٤٦:١(مطبوع)، وشرح المفصل ، جـ ٤:٦.

(٢) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١٤٥:١ ، وأسرار العربية ، ص ٣١٦، وشرح المفصل ، جـ ٥:٦، وشرح جمل الزجاجى، جـ ٣٣٣:٢.

(٣) يقصد بالكناية الضمير.

(٤) ينظر المقتضب ، جـ ٢٠٤:٤، وشرح السيرافى ، جـ ١٥١:١(مطبوع)، وشرح المفصل ، جـ ١٢٩:٢.

(٥) تقدم فى الأسئلة قوله : ولم بنى (يا حكم) و(ابدأ بهذا أوّل)؟ ولم بنى على الحركة ولم بنى على الضمة؟ وهل قياس (يا حكم) قياس (من علُ) ؟ وأنت تراه وفّى الإجابة عن (يا حكم) أما (من عل) و(ابدأ بهذا=

٢٤*-١ – و(اضربْ) فى الأمر مبنى لأنه فعل غير مضارع ،(١) وبُنِى على الوقف على أصل البناء ، وقياسه فى الأفعال قياس (كم) و(إذْ) فى الأسماء(٢) بما يجب له من البناء على الوقف(٣) .

٢٥*-١ – و(سوف) مبنيٌّ لأنه حرف ، وبنى على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الفتحة لأن قبلَ آخره واو. وقياس (ثُمَّ) قياس (سوف) لكره(٤) التضعيف فيعدل به إلى أخفّ الحركات.

٢٦*-١ – وباء الإضافة مبنية لأنها حرف ، وبُنِيَت على الحركة لأنه لا يبتدأ بساكن ، وهى مبتدأ بها . وبُنِيت على الكسر للزومها معنى الإضافة وعمل الجرّ فَجُعِلَ فيها الحركةُ التى تؤذن بهذا المعنى(٥) . فأما لام الإضافة فمِنَ النحويين من يجريها مجرى باء الإضافة(٦) ، ومنهم من يقول : أصلها الفتح وإنما كسرت مع الظاهر فى غير النداء للفرق بينها وبين لام الابتداء(٧) ، وجرى ذلك عليها لأنها قد تخرج عن الإضافة المحضة إلى التعجب والإستغاثة فجرت مجرى

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٧ = (٤:١).

= أول) فلم يوفهما حقهما. وينظر عنهما الكتاب ، جـ ٢٨٧:٣ – ٢٨٩(٢: ٤٥ – ٤٦)، وشرح السيرافى جـ ١٤٨:١، ١٥١، والنكت ، جـ ١١٥:١، وشرح المفصل ، جـ ٨٥:٤.

(١) هذا على رأى البصريين أما الكوفيون فيرون أنّ الأصل فى الأفعال الإعرابُ وأن فعلَ الأمر معربٌ ، ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ٧٧، وشرح السيرافى ، جـ ٩٠:١ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ، جـ ٥٢٤:٢، والتبيين عن مذاهب النحويين، ص ١٥٣، ١٧٦، والنحو الكوفى فى شرح القصائد السبع ، ص١٧٢.

(٢) فى المخطوط (فى الأفعال الأسماء) ، وكلمة (الأفعال) مقحمة.

(٣) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ١٥٨(مطبوع)، النكت ، جـ ١١٧:١.

(٤) فى المخطوط هكذا (الـكره). وفى شرح السيرافى ، جـ ١٥٩:١(مطبوع) « كرهوا كسرها ، [أى الميم الأخيرة] ، للتضعيف فيها والضمة قبلها».

(٥) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ١٦٠(مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب ، لأبى الفتح : عثمان بن جنى (ت٣٩٢) ، تحقيق . الدكتور حسن هنداوى ، (دمشق – دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ)، جـ ١٤٤:١، والنكت ، جـ١١٧:١، وشرح المفصل ، جـ ٢٢:٧.

(٦) ينظر اللامات ، لأبى القاسم : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى(ت ٣٣٧) ، تحقيق الدكتور : مازن المبارك ، (دمشق – دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ٨٣ ، وحروف المعانى والصفات ، للزجاجى أيضا ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، (الرياض – دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٤٩ ، ٥٢ ، وسر صناعة الإعراب ، جـ ١٤٤:١.

(٧) ينظر المقتضب ، جـ ٢٥٤:٤، وشرح السيرافى ، جـ ١٦٠:١(مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب، جـ١: ٣٢٥، والنكت ، جـ ١: ١١٥، وشرح المفصل ، جـ ٧: ٢٦.

كاف التشبيه فى خروجها إلى معنى الاسم ، ووجب لها البناء على الفتح بمثل ما وجب لكاف التشبيه ، وهذا مذهب سيبويه(١) .

٢٧*-١ – و(هل) مبنىّ لأنه حرف ، وبُنِى على السكون بما يستحقه كل مبنى جرى على أصله . وقياس (بل) و(مِنْ)(٢) قياس (هل) لأن العلة واحدة .

٢٨*-١ – ولا ضم فى الفعل لأنه لم يجئ ثالث سوى المضارع ، فالقسمة قد أوجبت له البناء على ثلاثة أوجه:الفتح للماضى ، والوقف لفعل الأمر غير المضارع . والكسر لالتقاء الساكنين . فهذا حكم اقتضته قسمة الفعل فى الماضى والمستقبل والحاضر ، فلم يكن فيه بناءٌ على الضمّ لهذه العلة ؛ إذ المضارع معرب والماضى مبنى على الفتح وفعل الأمر مبنى على الوقف(٣) فإن التقى فيه ساكنان حرّك بالكسر نحو : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ ﴾(٤) .

٣– مسائل فى التثنية والجمع*-١:(٥)

٢٩ – ما يلحق الاسمَ فى التثنية ؟

٣٠ – ولِمَ كان الرفع بالألف على خلاف ما تقتضيه الأصولُ من جعله بالواو ؟

٣١ – وهلاّ جعل النصب بالألف إذ الفتحة منها ! وما معنى قوله / : (ليكون مثله فى ٥ب

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ١٧= (١ : ٤)**.

(١) قال سيبويه :« هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله. فمن ذلك قولك : لِعبد الله مالٌ ، ثم تقول : لك مالٌ ... وذلك أن اللام لو فتحوها فى الإضافة لا التبست بلام الابتداء...». ينظر الكتاب ، جـ٢:٣٧٦(١:٣٨٩).

(٢) مرّ فى السؤال ، وهل قياس (هل) و(بل) و(قد) قياس (مِنْ) ؟ ويلاحظ هنا أنه قد وضع (هل) مكان (مِنْ) ، لأن علّة بنائهما واحدة فلم يلتزم بما ورد فى السؤال، ولم يعرض للإجابة عن (قد).

(٣) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١:١٧١(مطبوع).

(٤) من الآية الثانية فى سورة المزمل.

(٥) وينظر : شرح السيرافى ، جـ١ : ٢١٤ (مطبوع).

الجمـع)(١)، وقولِه : (وكان مع ذا أن يكون تابعًا لما الجرة منه أولى)(١)؟ وهلاّ تبع الرفعُ الجرَّ إذا جعل النصب بالألف ! .

٣٢ - ولم زيدت النون فى التثنية ؟ ولم كُسِرَت ؟

٣٣ - وما الألف فى التثنية ، أهى حرف إعراب أم إعراب ؟ وما الخلاف فيها والصواب ؟

٣٤ - وما يلحق المذكر فى جمع السلامة ؟ وكم فى الواو من علامة ؟ ولم فُتِحتِ النـون فى الجـمع؟

٣٥ - وما يلحق المؤنث فى جمع السلامة ؟ ولم كان النصب والجر بالكسر فى جمع المؤنث؟ وما نظير الياء فى جمع المذكر من جمع المؤنث ؟ وما الخلاف فيه ؟

٣- الجـــواب :

٢٩*-١ - يلحق الاسم فى التـثنيـة ألف ونون فى الرفع وياء ونون فى النصب والجـر ، كقولك (مسلمان) فى الرّفع ، و (مسلمَين) فى النصب والجرّ.

٣٠*-١ - وإنما كان الرفع بالألف دون الواو للفصل بين التثنية والجمع ؛ إذ الألف لا يكـون ما قبلَها إلاّ مفتوحاً فاقتضى ذلك أن تختصّ بأحد اليا ءين من التثنية والجمع ؛ لئلا يُبْنى الكلام على اللبس . ووجب أن تكونَ الألفُ للتثنية لأنـها أخفّ من الجمع كما أن الواحد أخفُّ من التثنية ، فهى على ثلاث مراتب، وأخفّها الواحد ثم التثنية ، ثم الجمع . فقد بان أن الألفَ يجب أن تختصّ التثنيةَ دون الجمع.

٣١*-١ - ولم يجـز أن يُجعلَ النصبُ بالألفِ على الأصـول الصـحـيـحـة لأنه يجب منه أن يكون الرفع تابعًا ، ولا يجوز أن يكون ذلك ؛ لأن الرفع أوّل فلا يكون تابعًا . ولا يجوز أن يكون الرفع بالألف والنصب تابعًا للعلامة بالألف لأمرين : أحدهما : أن يكون مثله فى الجمع ؛ أى

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٧= (١: ٤).

(١) قال سيبويه فى أثناء الحديث عن نصب المثنى : « ولم يجعلوا النصب ألفًا ليكون مثله فى الجمع، وكان مع ذا تابعًا لما الجر منه أولى، لأن الجر للاسم لا يجاوزه».

يكون تابعًا فى التثنية لعلامة الجرّ كما هو فى الجمع ليشاكل ولا يبنى على التنافر. والوجه الآخر: أن يتبع الأقوى فى الاسم وهو الجرّ إذ هو له لا فى غيره. والرفع مشترك بينه وبين الفعل(١).

٣٢*-١ – والنون فى التثنية زائدة عِوضًا من الحركة والتنوين ، والدليل على أنها عِوض منهما أنّها تحذف فى الإضافة كما يُحذف التنوين فتقول :(غلاما زيد) كما تقول :(غلامُ زيد)؛ لأنّ المضاف يعاقب النونَ فى موضعها كما يعاقب التنوينَ فى موضعه ، وتثبت النونُ مع الألف واللام كما تثبت الحركة لأن الألفَ واللامَ فى أوّل الاسم ، والنونُ فى آخره ، فلا يمتنع ثبوتُهما معًا كثبوت الحركة مع الألف واللام. ويمتنع ثبوت التنوين مع المضاف لأنه لا يكون حرفان فى موضع حرف واحد(٢).

ونون التثنية مكسورة على أصل الحركة لالتقاء الساكنين مع ما يقتضى لها ذلك من قوتها على التنوين.

٣٣*-٢ – والألف فى التثنية حرف إعراب ، وفيه إعراب ؛ لأنه آخرُ الكلمة فيما صيغت عليه يتغير بحسب العامل. وكلّ آخر كلمة فيما بُنيتْ عليه يتغير بحسب العامل فهو حرف إعراب. هذا مذهب سيبويه(٣). وقد أفصح بأنّ الألفَ حرفُ إعراب ودلّ على أنَّ فيها إعرابًا

***-١ الكتاب، جـ ١: ١٧ – ١٨ = (١ :٤).**

***-٢ نفسـه ، ص ١٨ = (٥).**

(١) ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٢٣، وشرح السيرافى ، جـ ١:٢١٥–٢١٨(مطبوع)، والنكت ، جـ ١:١١٨–١٢٠، وشرح المفصل ، جـ ٤:١٣٨، وفيها تفصيل واسع. ولابن جنى تعليل آخر. ينظر سر صناعة الإعراب ، جـ ٢:٧١٧–٧١٨.

(٢) هناك آراء متعددة حول العلاقة بين التنوين والنون التى تلحق المثنى والجمع ، وحول حذف التنوين مع الألف واللام وبقاء تلك النون. ينظر الكتاب ، جـ ١:١٧، ١٨٤ ، ٢:١٨٦،(١:٤، ٩٤، ٣٤٩) ، والمقتضب ، جـ ١:١٤٣، ٤:١٤٤، وشرح السيرافى ، جـ ١:٢٢٦(مطبوع) ، وسر صناعة الإعراب ، جـ ٢:٤٤٩، وأسرار العربية ، ص ٥٤، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢١١، وشرح المفصل ، جـ ٤:١٤٠، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ١:١٥٢، والبسيط فى شرح جمل الزجاجي ، لابن أبى الربيع : عبد الله بن أحمد الإشبيلى (ت ٦٨٨) ، تحقيق . الدكتور عياد بن عيد الثبيتى ، (بيروت – دار الغرب الإسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ) ، جـ ١:٢٥٦.

(٣) ينظر ما تقدم فى فقرة (٢)م١.

بقوله : (وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة)[١]. وهذان[٢] القسمان هما اللذان فيهما إعراب . وهذا المذهب أيضا مذهب الجرمىّ(ت ٢٢٥) : والإعراب تغيّر آخر الكلمة فيما بنيت عليه بعامل. وهو الانقلاب من حال إلى حالٍ بوجوه الإعراب[٣].

وخالف فى ذلك الأخفش(ت ٢١٥) فزعم أنه ليس فيها حرفُ إعراب ، لأن الإعرابَ عنده الحركاتُ التى تتعاقب بحسب العوامل ، وليس ذلك فى التثنية ، ولا يكون حرفُ إعراب لا إعراب فيه[٤].وقد بيّنّا فساد هذا المذهب[٥]. وكان / ابن السراج (ت ٣١٦) يقول : (فيها إعراب ٦أ
من غير [حرف] إعراب). ويذهب إلى أنّ حرف الإعراب هو الحرف المهيأ للإعراب ، بمعنى أنّه لو كان فى الكلمة إعراب لكان فى ذلك الحرف ، ويذهب إلى أن (يفعلان) ليس فيه حرف إعراب ، لأنه ليس فيه حرف مهيأ للإعراب ، بمعنى أنّه لو كان فى الكلمة لكان فيه. ويقول : فى (مِنْ) حرف إعراب ؛ لأنك لو جعلتها اسمًا لقلت :(هذا مِنٌ قد أقبل)[٦]. وهذا المذهب يخالف سيبويه فيما يعبّر عنه بحرف إعراب. وليس يتحصّل منه خلاف فى المعنى[٧].

---

(١) الكتاب ، جـ ١٣:١= (٣:١) ، والمقتضب ، جـ ١٥١:١.

(٢) فى المخطوط (هذا) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣) جاء فى المقتضب ، جـ١٥١:٢: « وكان الجرمى يزعم أن الألف حرف إعراب ؛ كما قال سيبويه. وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب». وينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٤١، والخصائص ، لأبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢) ، تحقيق محمد على النجار، (بيروت - دار الهدى للطباعة والنشر ، ط ٢) ، جـ ٧٣:٣، وسر صناعة الإعراب ، جـ ٦٩٥:٢، ٧١٣ ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ، جـ ١: ٣٣(م ٣)، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢٠٤، وشرح المفصل، جـ ١٤٠:٤، وأبو عمر الجرمى ، للدكتور محسن سالم العميرى ، رسالته للماجستير ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى ، ١٣٩٩هـ) ، ص٧٥.

(٤) ينظر هامش الكتاب ، جـ ١٨:١(تحقيق هارون) وأضاف الرمانى فى آخر هذه الفقرة : أن الأخفش قال: « فى التثنية والجمع دليل الإعراب من غير إعراب» ، وينظر المقتضب ، جـ ١٥٢:٢، والإيضاح فى علل النحو ، ص ١٣٠، ١٤١، وسر صناعة الإعراب ، جـ ٦٩٥:٢، ٧١٠، والإنصاف فى مسائل الخلاف، جـ٣٣:١(م ٣) ، والتبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٢٠٤ ، ١٩٣، وشرح المفصل ، جـ ١٣٩:٤.

(٥) لعله فى كتاب آخر.

(٦) ينظر ما تقدم فى فقرة (٢)م١.

(٧) وقد نُسِبَ إلى ابن السراج أنّه موافق لسيبويه ، ينظر شرح المفصل ، جـ ١٣٩:٤.

وكـان الزيادى[١](ت ٢٤٩) يزعم أن الألف والياء فى التثنية إعراب من غير حرف إعراب، فيجعل ذلك بمنزلة النون فى (يفعلان)، و(تفعلون)[٢]. وهذا خطأ من أجل أنّ البيان الذى يقع التغيير فيه بحسب العامل هو فى آخر الكلمة فيما بُنِيت عليه ، كما هو فى الواحد ، وليس كذلك (يفعلان) ؛ لأن اللام هى آخر الكلمة فيما بُنيت عليه ، والألف اسم مضموم إلى الفعل ، فليس فى آخر الكلمة فيما بنيت عليه تغيير بعامل. وإنّما النون زيدت بعد ألف الإضمار من غير أن يكون حرف إعراب وجعلت إعرابًا، بثبوتها يكون الرفع ، وبحذفها يكون الجزم والنصب[٣]. وقال الأخفش :(فى التثنية والجمع دليل الإعراب من غير إعراب) وليس يلزمه على ما أعطى من دليل الإعرابِ أن يكون إعرابًا، لأن دليل الإعراب قد يكون باختصاص الاسم بوجه من [و]جوهه بعينه كاختصاص (هو) بالرفع. و(إياه) بالنصب. وليس الاسم بكماله بإعراب[٤] وفيه دليل الإعراب.

٣٤*-١- ويلحق المذكر فى جمع السلامة واو ونون فى الرفع، وياء ونون فى النصب والجرّ. وفى الواو ثلاث علامات : علامة الجمع ، وعلامة الرفع ، وعلامة التذكير[٥]. وكل ما ذكرناه فى التثنية فمثله فى جمع السلامة . والنون فى الجمع مفتوحة للفرق بين التثنية والجمع

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٨= (١: ٤ - ٥).**

(١) هو أبو إسحاق ، إبراهيم بن سفيان ، ويتصل نسبه بزياد بن أبيه ، ولذلك قيل له : الزيادى ، وهو من نحويي البصرة. قرأ كتاب سيبويه ولم يتمه ، وله من الكتب : شرح نكت كتاب سيبويه وقد خالفه فى مواضع قال السيرافى : إنه ذكرها فى شرحه للكتاب ، أخذ عن الأصمعى وغيره ، وممن أخذ عنه المبرد. وكانت وفاته سنة ٢٤٩هـ. ينظر أخبار النحويين البصريين ، ص ٩٧ ، والفهرست ، ص ٨٦ ، وتاريخ العلماء النحويين ، ص ٧٩ ، ونزهة الألباء ، ص ١٥٧ ، ومعجم الأدباء ، جـ ١ : ١٥٨.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ، جـ ٢: ٦٩٥، ٧١٦، وأسرار العربية ، ص ٥٢ ، وشرح المفصل ، جـ٤: ١٤٠، وهذا الرأى فيها منسوب إليه وإلى الفراء وقد نسب إلى الكوفيين عمومًا. ينظر الإيضاح فى علل النحو، ص ١٣٠، ١٤١، والإنصاف فى مسائل الخلاف ، جـ ١: ٣٣ (م ٣).

(٣) ينظر الإيضاح فى علل النحو ، ص ١٣٢ - ١٣٤.

(٤) فى المخطوط (إعراب) ولعل الصواب ما أثبته. وإلا لزم النصب ، لأنه خبر (ليس).

(٥) ينظر شرح المفصل ، جـ ٥: ٧ ، فقد ذكرت تلك العلامات ومعها ثلاث علامات أخرى هى : السلامة ، والقلّة ، وحرف الإعراب.

مع ثقل الكسر بعد الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها[١]. وكلّ واحد من هذين الوجهين يقتضى لها الفتح ، فهو واجب بأوكد الأمر لاجتماع السببين اللذين لو انفرد أحدهما وجب الحكم ولكن لا يكون أوكدَ وألزَمَ إلا باجتماع السببين .

٣٥*-١ - ويلحق المؤنث فى جمع السلامة ألف وتاء مضمومة فى الرفع ومكسورة فى النصب والجرّ، وإنما وجب أن يكون النصب تابعًا للجرّ ليجرى على حدّ المذكّر إذ هو نظيره فى الجمع وهو فرع على جمع المذكر يقتضى أن يكون على حدّه فلهذا جاء : ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَٰوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾[٢].على كسر التاء فى موضع النصب وهو من القياس اللازم ، ونظير الياء فى جمع المذكر من جمع المؤنث التاءُ فهى[٣] نظيرتها فى أنّها حرفُ إعراب ، والتاء المكسورة نظيرة الياء فى أنها حرف إعراب فيها إعراب ، وخالف فى ذلك الأخفش (ت ٢١٥)، لأنه أجراه على أصله فقال : ليست التاء نظيرةَ الياء[٤] ، إذ لم تكن عنده الياء حرفَ إعراب . وقد بينّا الصواب فى ذلك على مذهب سيبويه[٥] .

٤- مسـائل [٦] :

٣٦ - ما يلحق الفعل فى تثنية الضمير ؟

٣٧ - ولم كان الألف اسمًا على أكثر مذاهب العرب وحرفًا على مذهب بعضهم ؟

٣٨ - ولم لا يجوز أن يكون الألف حرف إعراب على المذهبين جميعا ؟ ولم زيدت النون ؟ وهلاّ

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ :١٨=(١: ٥)**

(١) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٣٢(مطبوع)، وسر صناعة الإعراب ، جـ ٢:٤٨٨، وأسرار العربية ، ص ٥٥ ، وشرح المفصل ، ج ٤:١٤١.

(٢) من الآية (٤٤) فى سورة العنكبوت.

(٣) فى المخطوط (فى) ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) نص كلام الأخفش هو : « ليست التاء نظيرةَ الواو والياء ، إنما الكسرة نظيرة الياء ، والضمة نظيرة الواو، ألا ترى أنك لو سمعت (مسلمات) لم تدلك التاء على رفع ولا جر كما تدلك الواو والياء». الكتاب ، جـ ١٨:١ هامش ٤(تحقيق هارون). وفى معانى القرآن ، لأبى الحسن : سعيد بن مسعدة للأخفش ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، (الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ) ، جـ ١: ١٦٤ عن (عرفات) « وإنما صرفت لأن الكسرة والضمة فى التاء صارت بمنزلة الياء والواو فى (مسلمين) و(مسلمون) لأنه تذكيره» جـ ١: ١٦٤، وينظر شرح السيرافى ، جـ ١:٢٤٠(مطبوع).

(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة(٣٢)م٢.

(٦) ينظر الكتاب ، جـ ١٩:١= (٥:١) ، وشرح السيرافى ، جـ ١٥٢:١(مخطوط) وإلى هنا انتهى الجزء المطبوع منه ، والإحالة فيما سيأتى ستكون إلى المخطوط دون إشارة.

كانت حرفَ إعراب كما كانت الألف فى الاسم حرفَ إعراب ؛ إذ فيها البيان عن وجوه الإعراب كما فى الألف ذلك؟

٣٩ - وما معنى قوله :/(لم ترد أن تثنّيَ «يفعل» هذا البناء)[1]؟ وما حكمه لو أردت تثنية ٦ب (يفعل)؟ ولم وجب فيه (يفعلان) و (تفعلين)؟ وهلاّ لزم ذلك من لمْ يجعل الألفَ تثنيةَ الضمير؟

[٣٨-] وما حرف الإعراب فى (يفعلان)؟ ولِمَ لا حرف إعراب فيه؟ وما معنى قوله : (لم يجعلوا النون حرفَ إعراب إذ كانت متحركة ولا تثبت فى الجزم)[2]؟ فهل هذا دليل على صحة الحكم أم علّة للمحكوم فيه؟

[٣٧-] ولم وجب أن الألفَ بمنزلة التاء فى (قلت) على مذهب أكثر العرب وبمنزلة التاء فى (قالت) على مذهب بعضهم؟

٤٠ - وأى المذهبين أقيس؟

٤١ - ولِمَ وجب أن يكون الإعراب فيه بالحرف[3] دون الحركة؟

٤٢ - ولِمَ وافق النصب الجزمَ فى هذا، ولَمْ يجب مثل ذلك فى المعتلّ؟

٤٣ - وما يلحق الفعل فى جمع ضمير المذكر فيه؟ ولِمَ كانت النون مفتوحةً؟ ولِمَ وجب أن تكون زيادتها كزيادتها فى التثنية؟

٤٤ - وما يلحق الفعلَ المضارعَ إذا خوطب به المؤنث؟ وما الياء (فى تفعلين) اسم أم حرف؟ وما النون؟[4]

٤٥ - وما يلحق الفعلَ المضارعَ فى جمع ضمير المؤنث فيه؟ ولم كانت نونًا مفردةً؟.

٤٦ - ولِمَ سكن لام (يفعلْن)؟ وهل هو مبنى أم معرب؟ ولم وجب أنّه مبنيٌّ؟ ولم استوى اللفظ فى العوامل الثلاث من (هن يفعلْن) و (لم يفعلْن)، و(لن يفعلْن)؟ وما نظير بناء (يفعلْنَ) من قولهم :(هلاّ تفعلَنَّ) ؟ ولم بنى (هل تفعلَنَّ)؟

[٣٨-] ولِمَ لا يصح أن يثنى الفعل ولا يجمع؟

---

(١) قال سيبويه : « واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلَين لحقها ألفٌ ونون ، ولم تكن الألف حرفَ الإعراب ، لأنك لم ترد أن تثنى (يفعل) هذا البناء فتضمّ إليه (يفعل) آخر».

(٢) الكتاب ، جـ ١٩:١= (٥:١).

(٣) فى المخطوط (الحرف). وما أثبته يتفق مع ما جاء فى الجواب.

(٤) ينظر عن النون الفقرة (٣٨) من الجواب.

الجـــواب :

٣٦*-١ - يلحق الفعلَ فى تثنية الضمير فيه ألفٌ ونونٌ فى الرفعِ وألفٌ مفردةٌ فى النصبِ والجزمِ، كقولك (يفعلان) فى الرفع، و (لم يفعلا) فى الجزم ، و(لن يفعلا) فى النصب.

٣٧*-١ - والألف اسم للضمير المثنى على مذهب أكثر العرب ، لأنها تثبت فى موضع الضمير وتسقط فى الموضع الذى يسقط الضمير. تقول :(يقوم أخواك) ؛ لأنه لا ضمير فيه ، وتقول : (أخواك يقومان) ، فَتُثْبِتُ العلامةَ لأنّه موضع ضمير بما تقدم من الذكر. والألف فى (يفعلان) حرفٌ على مذهب بعض العرب ، وهم الذين يقولون :(أكلونى البراغيث)(١). وإنما زيدت لتؤذن بأنّ الفاعلَ مثنًّى كالتاء فى (قالتْ) فى أنّها حرف يُؤذن بأنّ الفاعلَ مؤنث. فأمّا على مذهب الآخرين فالألف بمنزلة التاء فى (قلْتُ) فى أنها اسم للمضمر.

٣٨*-١- وليست الألف فى (يفعلان) حَرْفَ إعراب على المذهبين جميعًا ؛ لأنّه لم يثنَّ الفعلُ ، وإنما لحقته علاماتٌ تؤذن بالمعنى فى غيره ، فَمَنْ جَمَعَ الضمير فإنما هو على اسم ضمّه إلى لفظ الفعل ، ومن أتى بألف التثنية فإنما(٢) أتى بعلامة تؤذن بأن الفاعل مثنى وإنّما حرف الإعراب آخر الكلمة فيما بنيت عليه مما فيه دليل على وجه من وجوه الإعراب بالحركات أو الانقلاب وليس ذلك فى ألف (يفعلان)، ولا فى النون ؛ لأن النون جاءت بعد فصل الفعل بما ليس منه فلم تكن آخرَ الكلمة فيما بنيت عليه ، والدليل على صحّةِ الحكمِ بأنّ النونَ ليست حرفَ إعراب أنهّا متحركةٌ بحركة لا تنبئ عن وجهٍ من وجوه الإعراب، ولو كانت حرفَ الإعراب وهى متحركةٌ لكانت حركتُها تنبيء عن وجهٍ من وجوه الإعراب. وإنّما زيدت النون لتكون إعرابًا ، فيكون فى ثبوتها علامةٌ للرفع، وسقوطُها علامةٌ للجزم والنصب.

٣٩*-١ - ومعنى قوله :« لم ترد أن تثنِّىَ (يفعل) هذا البناء »(٣) أنَّ الفعل لا يثنى أصلاً،

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٩ = (١: ٥).

(١) عزيت هذه اللغة إلى طيِّيء وإلى أزد شنوءة وإلى بنى الحارث بن كعب ، ينظر البحر المحيط ، جـ٦:٢٩٧، وشرح ابن عقيل ، على ألفية إبن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، (دار الفكر ، ط١٥، ١٣٩٢هـ) ، جـ ١: ٤٦٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ، جـ ١: ٣٩٤، والتصريح على التوضيح ، جـ ١:٢٧٥، وظاهرة التأويل فى إعراب القرآن، للدكتور محمد عبد القادر هنادى ، (مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعى ، ط ١ ،١٤٠٨هـ)، ص ٥٢.

(٢) فى المخطوط (فلما) ، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣) تقدم إيراد نص سيبويه فى هامش السؤال.

وإنما يثنى الضمير فيه أو يؤتى بعلامةٍ تؤذنُ بأن الفاعل مثنى. ولو أردت تثنية (يفعل) لقلت: (يفعلان) و(يفعلَيْن) كما تقول فى تثنية (يزيد) : (يزيدان) و (يزيدَيْن). وذلك / إذا جعلته اسمًا، ١٧أ
فأما إذا كان فعلاً فلا يثنى.

وإنّما لم تجز تثنية الفعل لأن دلالته دلالة التضمين[١] كما أنّ دلالة (ضارب) على (مضروب) دلالة التضمين فلا يجوز فى المدلول عليه دلالة تضمين عشرةُ أحكام علّتها واحدة وهى أن [ما] دلالته دلالة التضمين ، فلا يثنى ، ولا يجمع ،ولا يعرّف،ولا يضاف ، ولا يخبر عنه،ولا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مصغرًا ، ولا موصوفًا ، ولا منسوبًا إليه. وحقيقة دلالة التضمين أنها من جهة تعليق المعنى بغيره ، فلما كان معنى (ضارب) إنّما يدل على (المضروب) من جهة تعلق معناه ، لا من جهة أن هذه الكلمة وضعت له كان مدلول التضمين فى (ضارب) هومدلول(*) التصريح فى قولك :(مضروب) لأن قولك:(مضروب) جُعِل على طريق الإشارة إلى المعنى الذى فى نفس المخاطب ، ولم يُجعل (ضارب) على طريق الإشارة إلى معنى (مضروب) ، وإنّما جُعل على طريق الإشارة إلى معنى الفاعل للضرب. فأمّا (يفعل) فليس دلالته دلالةَ الإشارة أصلاً ، وإنما دلالته دلالةَ الإفادة [٢]كدلالة الجملة. ومع ذلك فإنّ دلالة الإفادة فيه على جهة التضمين بمعنى المصدر ، وهو تعليق الإفادة بمعنى المصدر، فانفصل الفعل من دلالة الاسم بوجهين : أحدهما : أن دلالتَه دلالةُ الإفادة لما لا يعلمه المخاطب[وأنه]على جهة التضمين بمعنى المصدر،فخرج عن التصريح من الوجهين جميعًا ، أن دلالته دلالةُ الإفادة كدلالة الجملة وليس ذلك[٣] بتصريح بالمعنى ، والآخر : أنّه من جهة تعليقه بالمصدر حصل[٤] على دلالة التضمين ، وحصل الاسم الذى هو صفة على دلالتين : دلالةِ التصريح ، ودلالةِ التضمين كما ذكرنا فى (ضارب).

٤٠ - ومذهب من قال : (أكلنى البراغيث) أقيس ؛ لأنه أبعد من إيهام تثنية الفعل وجمعه. وأدلّ على أن فيه ضميرًا ، فهو أحسن لهذه العلة وأقيس على الأصول الصحيحة التى ينبغى أن يكون عليها الكلام بالعلّة التى بيّنّا.

---

(١) ينظر عن دلالة التضمين ما تقدم فى فقرة(٩)م١. (*) في المخطو (والمدلول) ولعل المراد ماأثبته .

(٢) ينظر ما سيأتى فى باب ٣:٣.

(٣) فى المخطوط (كذلك) والأولى ما أثبته.

(٤) في المخطوط (فحصل) ، ولعل المراد ما أثبته

٤١*-١ - وإنما وجب أن يكون الإعراب فى التثنية بالحرف دون الحركة ليُشاكلَ بِهِ نظائره من تثنيـة الاسم وجمـعـه ، إذ المشـاكلة واجبـة إذا لم يكن فـيـهـا إلبـاس ولا نقض للأصـول الصحيحة.

٤٢*-١ - ووافق النصب الجزم فيها ولم يجب مثل ذلك فى المعتلّ لأنّ المعتلَّ أصله أولى به فى (أن يغزو يا هذا) فلم يجب أن يتبع الجزمَ لهذه العلّة. وليس فى التثنية أصل للنصب هو أولى به فـوجب الإتبـاع، وإذا وجب الإتبـاع فـإتبـاعـه للجــزم أحق به كـمـا أن إتبـاعه للجرّ فى الاسم أحقّ به.(*)

٤٣*-١ - ويلحق الفعل فى جمع ضمير المذكر واو ونون فى الرفع وواو مفردة فى النصب والجزم كقولك :(يفعلون) فى الرفع ، و(لم يفعلوا) فى الجزم ، و(لن يفعلوا) فى النصب. وسبيل النون فيها كسبيلها فى التثنية فى أنها إعراب وليست حرفَ إعراب ، فأمّا حركتـها فالفتح للعلّة التى لها حُرِّكتْ فى جمع الاسم(١).

٤٤*-٢ - ويلحق الفعل المضارع إذا خوطب به المؤنث ياءٌ ونون فى الرفع ، وياءٌ مفردة فى الجزم والنصب ، كقولك (تفعلين) فى الرفع، و (لم تفعلى) فى الجزم، و(لن تفعلى) فى النصب. والياء فيه اسم ؛ لأنها لو كانت حرفًا للتأنيث لثبتت فى التثنية كما تثبت التاء فى (قالت) و(قالتا)، وإنّما تقول :(أنتِ تفعلين)، و(أنتما تفعلان)(٢)، فلا تثبت الياء للعلّة التى بيّنّا.

٤٥*-٢ - ويلحق الفعل المضارع فى جمع ضمير المؤنث فيه نون مفردة ، لأن حروف المدّ واللين / التى هى أحق بالزيادة قد اقتطعها ما هو أولى بها من تثنية الاسم وجمعه، وتثنية ٧ب الضمير وجمعه فى المذكر. فلمّا امتنعت تلك الأحرف وجب زيادة ما هو أقرب إليها وأشبه بها(٣) وهى النون.

٤٦*-٣ - وسكّن (٤) لام (يفعلْن) إتباعًا للام (فَعلْن)، فأمّا لام (فعلْن) فسكنت لئلا يتوالى

*-١ الكتاب ، جـ ١٩:١ = (١: ٥).
*-٢ نفسه ، ص ٢٠ = (٥-٦).
*-٣ نفسه ، ص ٢٠ = (٦) .

(*) بالإسم . وينظر ماتقدم فى الفقرة (٣١م١)

(١) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٣٤)م٣.
(٢) ينظر المسائل المشكلة ، ص ٥٨١، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٢٦.
(٣) ينظر أسرار العربية ، ص ٣٢٤.
(٤) فى المخطوط (ومنكن)، وما أثبته يقتضيه السياق.

أربعُ متحركات ، وليس ذلك فى أصول كلامهم ولا فى وزن الشعر إلاّ فيما يضعف من المزاحف[١]: وعلته الخروج عن التعديل[٢] بكثرة الحركات فردّ (فعلْن) إلى أصله فراراً من اجتماع أربع متحركات ، وتبعه (يفعلْن) لأنه قد صار بهذه الزيادة أقرب إليه منه إلى غيره، فلما كان يجوز أن يخرج إلى غير أصله لشبهه ما ليس من جنسه كان إخراجه إلى أصله لشبهه ما هو من جنسه أجوزَ فلهذا بنى (يفعلن)، وهو مذهب سيبويه. وقد قال بعض المتأخرين[٣]: هو معرب لأنه مضارع ، وإن عرض فيه ما يمنع من ظهور الإعراب كما أن (قفا) و (رحى) و(عصا) معرب وإن منع مانع من ظهور الإعراب فيه.وليس هذا بقياس ؛ لأن المانع من هذا

---

(١) وذلك أن يحذف الثانى والرابع من (مستفعلن) فتصير (مُتَعِلُن) ثم تحول إلى (فَعِلَتُن) وهو ما يعرف بالخبل. نحو قول الشاعر : * وَثِقَلٍ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ وَطَلَبٍ مَنَعَ خَيْرَ تُؤَدَه *

وقول الآخر: * وَبَـلَدٍ قَـطَعَهُ عَـامِرٌ وَجَمَلٍ حَسَرَهُ فى الطَّرِيق *

ينظر مفاتيح العلوم ، لمحمد بن أحمد الخوارزمى (ت٣٨٧) ، (مصر - مطبعة الشرق ، عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية ، ط ١ ، ١٣٤٢هـ) ، ص ٥٧ ، والكافى فى العروض والقوافى ، ليحيى بن على الخطيب التبريزى (ت ٥٠٢) ، تحقيق الحسانى حسن عبد الله ، (نشرة خاصة عن الجزء الأول من المجلد الثاني عشر لمجلة معهد المخطوطات) ، ص ٨١، ١٠١، والتعريفات، ، لعلى بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، (بيروت - دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، ص ١٣١.

(٢) استعمل هذه الكلمة فى موضع آخر حيث قال: «ولا يجوز أن يكون فى الكلام سداسى من غير زيادة، لأن الثلاثى هو الأعدل الأمكن الأخف، والرباعي تعديل بعده فى المرتبة، والخماسى خروج عن التعديل بما يليه، فهو يحتمل مثله، فأما السداسى فلا وجه لخروجه عن التعديل بما يباعد عنه» المجلده، ص٢٣٨-٢٣٩ (داماد).

(٣) منهم ابن درستويه عبد الله بن جعفر (ت ٣٤٧) ، وتبعه أبو القاسم السهيلى (ت ٥٨١) ، وابن طلحة : محمد بن طلحة الإشبيلى (ت ٦١٨) ، وقد ذكر ابن مالك فى بعض كتبه أنه لا خلاف فى بنائه ، ولعله لم يبلغه ذلك الخلاف. ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى (ت ٧٤٩) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، (القاهرة- مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ٢ ، ١٣٩٦هـ) ، جـ ١ :٦٠ ، وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان ، لعلى بن محمد الأشموني (ت نحو ٩٠٠) ، (بيروت - دار الفكر)، جـ ١:٧٠، والهمع ، جـ١:٥٥(١٨:١) ، وحاشية الخضرى ، على شرح ابن عقيل ، لمحمد الخضري (ت ١٢٨٧هـ) ، (بيروت - دار الفكر ، ١٣٩٨هـ) ، جـ ١:٣٢.

استحالةُ تحريك الألف ، وليس كذلك (يفعلْن)، فلا وجه له إلا البناء على مذهب سيبويه. ونظيره (هل يفعلَنَّ) في البناء ، وذلك أن النون الشديدة نونان ، الأولى منهما ساكنة فإذا دخلت في الأمر والنهي من قولك :(اضربنَّ ولا تضربَنَّ) لم يكن بدٌّ من الحركة لالتقاء الساكنين ثم أتبع سائر تصاريف الفعل ما لزمته العلة كما أتبع (يفعلن) ما لزمته العلة من (فعلن).

٥- مسائل[1] :

٤٧ - ما الأثقل من الكلام؟ وما الأخفّ؟ ولم ذلك؟

٤٨ - ولِم كان الفعل أثقلَ من الاسم ؟

٤٩- ولِمَ كانت الصفة أثقلَ من الاسم الذي ليس بصفة؟

[٤٨- ، ٤٩-] ولِمَ وجب أن الاسمَ قبلَ الصفة ، والاسمَ قبل الفعل؟

٥٠ - ولم وجب أن ما هو على زنة الفعل أثقل؟

٥١ - ولِمَ لا يكون (يشكر) صفة وهو اسم ويكون صفة وهو فعل؟

٥٢ - ولِمَ وجب أنّ النكرة قبل المعرفة ، والمذكّر قبل المؤنث؟

٥٣ - ولِمَ كان الجمع أثقل من الواحد؟

٥٤ - وما معنى قوله : (إنّ الشيء يقع على كل ما أخبر عنه والشيء ذكر)؟[2]. وما الفرق بينه وبين الذات والنفس ، حتى دلّ [3] الشيء على أنّ المذكر أوّل ولَمْ تدلّ الذات على أن المؤنث أوّل؟

٥٥ - وما حُكم الاسم الذي لا ينصرف إذا دخل عليه الألفُ واللام أو أضيف؟ ولِمَ انصرف في هذين الوجهين ؟

٥٦ - وما إعراب الفعل المعتل[4] اللام؟ ولِمَ سكن في الرفع ، وحذف في الجزم ، وجرى على أصله في النصب؟.

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١:٢٠=(٦:١) ، وشرح السيرافي ، جـ ١٦٦:١، وشرح الصفار ، ص ١٧.
(٢) ينظر الكتاب ، جـ ٢٢:١= (٧:١)
(٣) في المخطوط (كل) وما أثبته يقتضيه السياق.
(٤) كلمة (المعتل) مكررة في المخطوط.

الجـــواب :

٤٧*-١ - الأثقل من الكلام هو الثاني في المرتبة كالفعل الذي هو ثان(٤*) من جهة أنّه مشتق من المصدر(٥*)، فالمصدر قبله في المرتبة. وكذلك الاسم العجميّ هو ثان(٤*) في المرتبة. والعربي أخفّ منه ، لأنه إنما يُتكلم بالعجمي بعد العربي(١) ، وسبيله في ذلك كسبيل من كان يتكلّم بالعربية. ثم انتقل إلى العجمية ، فهو أثقل عليه لهذه العلّة(٢).

٤٨*-١ - والفعل أثقل من الاسم من وجهين : أحدهما : أنّه مشتق من الاسم على ما بيّنّا، والآخر: أنه(٣) يقوم بنفسه في الكلام المفيد ولا يقوم الفعل بنفسه ، ودليله :(زيد أخوك) فيستغني هذا الكلام عن الفعل ولا يستغني الفعل عن الاسم. فالاسم أكثر استعمالاً لا محالة فهو من هذا الوجه أخفّ ، ومن وجه آخر وهو أنه يصحّ تقدم الاسم على الفعل. ولا يصح تقدم الفعل على الاسم(٤)، فالفعل ثان(٥) من هذا الوجه، والاسم(٦) أول ، فقد حصل ثلاثة أوجه / ١٨أ توجب خفة الاسم على الفعل ، الأول : لأنه يشتق منه الفعل فهو أول من هذه الجهة ، والثاني : أنه أكثر استعمالاً ، والثالث : أنه يصحّ تقدمه عليه [مع] خلوه منه ، ويمتنع من ذلك الفعل فهو أول من هذه الجهة أيضا(٧).

٤٩*-٢ - والصفة أثقل من الاسم الذي ليس بصفة ، لأنّ الصفة تابعة للموصوف. والاسم أول يصحّ تقديمه على الصفة ، ولا يصح تقدم الصفة عليه مع أن الصفة قد تعاقب

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٢٠ = (١: ٦).**

*-٢ **نفسه ، ص: ٢١ = (٦)**

(٤*) في المخطوط (ثاني)، والأولى ما أثبته.

(٥*) الرماني هنا جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن المصدر مشتق من الفعل ، ومع ذلك يرون أنه أخف من الفعل وقد اختلفت تعليلاتهم لذلك. ينظر الإيضاح في علل النحو ، ص ١٠١. وينظر ما تقدم في هامش باب ١:٣

(١) في المخطوط (بالعربي بعد العجمي) وعليه رمز التقديم والتأخير (م)(م).

(٢) ينظر المسائل المشكلة، ص ٥٤٣.

(٣) الأولى أن يقول : (أنّ الاسم).

(٤) لعله يقصد أن الفعل لا يكون خبراً مقدماً.

(٥) في المخطوط (ثاني) والأولى ما أثبته.

(٦) في المخطوط (والفعل) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٧) وينظر الإيضاح في علل النحو ، ص ١٠٠، وشرح السيرافي ، جـ ١:١٦٦، وأقسام الأخبار ، ص ٢٠٥، والمسائل المشكلة ، ص ١٠١، ٥٤٣.

الفعل على معناه فى (يحكم) و(حاكم) وما جرى هذا المجرى.

٥٠*-١ – والذى على زنة الفعل أثقل مما ليس على زنة الفعل التى تخصّه أو تغلب عليه ؛ لأن الفعل لمّا كان أثقلَ كانت الزنة التى تخصه أثقلَ.

٥١*-٢ – و(يشكر) لا يكون صفة وهو اسم ، ويكون صفة وهو فعل ؛ لأنه إنما يكون اسماً علماً، والاسم العلم لا يكون صفة ، لأنّ الصفة على معنى لو وجبت لأى شىءٍ كان جرت عليه الصفة، وليس كذلك الاسم العلم ؛ لأنه لو وافق معناه فى كلّ شىء لم يجب له مثل ذلك الاسم العلم.

٥٢*-٢ – والنكرة قبل المعرفة[(١)] ، لأن التعريف يخرج عن التنكير بعلامة أو نقل عن أصل، كالألف واللام فى الرجل والغلام ، ونقل (جعفر) عن النّهر إلى الاسم العلم. والمذكر[(٢)] قبل المؤنث؛ لأن التأنيث يخرج عن التذكير بعلامة أو تقدير علامة ، نحو :(قائمة) و(حبلى) و(حمراء)، فأمّا تقدير العلامة فنحو تقديرها فى (هند) ، و (دار)، و(نار)، ولذلك ظهرت فى التصغير فقلت : (هنيدة) و(دويرة)، و(نويرة). فأمّا(عناق) فلا تظهر فيه العلامة وإن كانت مقدرة ؛ لأن الحرف الرابع قد وقع موقع العلامة فى غالب الأمر من الاسم المؤنث[(٣)].

٥٣*-٣ – والجمع أثقل من الواحد إذا كان جمعًا جرى على واحده ؛ لأنّه مأخوذ منه ، ومغيّر عنه ، فهو ثان من هذه الجهة كما أنّ الفعل ثان على ما بيّنّا قبل[(٤)].

٥٤*-٣ – واستدلّ سيبويه على أنّ المذكر أول قبل المؤنث بأنّ الشىء يقع على المذكر والمؤنث، والشىء ذَكَرٌ[(٥)] ، فعورض بالذات والنفس وأنّهما مؤنثان[(٦)]. وهذه المعارضة لا تلتزم

---

*-١ **الكتاب ، جـ ٢١:١ = (٦:١).**

*-٢ **نفسه ، ص ٢٢ = (٦، ٧).**

*-٣ **نفسه ، ص ٢٢ = (٧:١).**

(١) ينظر ما سيأتى فى باب ١١:٣.

(٢) كلمة (والمذكر) مكررة فى المخطوط.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٤٨١:٣(١٣٦:٢) ، والمذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ، ص ٧٠٢.

(٤) ينظر الفقرتان (٤٧، ٤٨).

(٥) وينظر الكتاب ، جـ ٢٤١:٣(٢٢:٢).

(٦) عرض عدد من النحويين للاستدلال بأن الشىء ذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث ولم يوردوا عليه اعتراضاً. ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٤٩، وشرح السيرافى ، جـ ١٧٧:١، وشرح المفصل ، جـ ٨٨:٥ ، وهمع الهوامع ، جـ ٦١:٦(١٧٩:٢) ، وحاشية محمد بن على الصبان (ت١٢٠٦) على شرح الأشمونى ، تصحيح مصطفى حسين أحمد وأحمد الرفاعى ، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع). جـ ٦٩:٤.

من قبل أنّ الشىء يقع على المذكر والمؤنث مع أنه مطلق غير مضمن ، واسم الشىء ذكر فلما كان قد وقع على المذكر والمؤنّث وهو مطلق غير مضمن، ومع ذلك فالاسم مذكر، دلّ من هذه الجهة على أنّ المذكر أول ، وليس كذلك الذات والنفس ؛ لأنّها مضمنة بالإضافة فليست[١] أصلاً فيجب لها التذكير من أجل التضمين الذى وقع فيها ؛ لأنها تجرى فى الاستعمال على طريقة (ذات كذا) و(نفس كذا).

٥٥*-١ – وكل اسم لا ينصرف فإنه إذا أضيف أو دخله الألف واللام انصرف ؛ لأنّه تباعَدَ عن شبه الفعل بدخول ما لا يكون فى الفعل عليه فرجع إلى أصله.

٥٦*-٢ – وإعراب الفعل المعتل اللام سكون حرف العلّة فى الرفع [٢]، وحذفه فى الجزم، وإجراؤه على أصله فى النصب ؛ وذلك لأن الضم والكسر ثقيل فى نفسه وقد وقع على حرف العلّة وهو من جنسه فصار بمنزلة المضاعف، والمضاعف مستكره ، فثقل من الوجهين ولزم الحذف للتخفيف. فأمّا النصب فجرى على أصله لخفة الفتح ، وحذف الحرف فى الجزم لأنّ الجازم لما لم يصادف حركة وصادف حرفًا من جنس الحركة عمل فيه فحذفه[٣]، وذلك نحو : (يغزو) و(لم يغز) و (لن يغزوَ) ، وكذلك سبيل (يرمى). فأمّا (يخشى) فتقول فيه :(هو يخشى) و(لن تخشى) ؛ لأنّ الألف لا تتحرك ، وتقول :(لم تخش) فتحذف الألف كمثل ما حذفت أختيها.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١:٢٢-٢٣ = (١:٧).

*-٢ نفسه ص ٢٣ = (١ : ٧).

(١) فى المحفوظ (فليس) والأنسب ما أثبته.

(٢) قال السيرافى فى شرحه جـ ١:١٨١ :« وقوله :(واعلم أن الآخر إذا كان يسكن فى الرفع) لم يرد أن السكون هو علامة الرفع ، وإنما أراد يسكن فى حال الرفع بالضم المقدر».

(٣) ينظر المصدر نفسه ، ص ١٨٠.

٣-/ باب المسند والمسند إليه(١) ٨ب

الغرض فيه : أن يبين ما يصح به الفائدة من الكلام مما لا يصح به فائدة :

[مسائل هذا الباب] :

١ - ما الذى يصح به فائدة من الكلام؟ وما الذى لا يصحّ؟ ولِمَ ذلك ؟ وما قسمته ؟

٢ - وما الفرق بين المسند والمسند إليه ، وبين الموضوع والمحمول ؟ وما المسند؟ وما المسند إليه ؟ وهل معنى ذلك المبتدأ والخبر أم هو أعمّ؟

٣ - ولِمَ لا يصح فائدة فى الكلام إلاّ باسم؟

٤ - وما قسمة الزوائد على أقل ما تصحّ به الفائدة من الجملة ؟ وما الذى تتقوم به الفائدة ؟ وما الزيادة فى الفائدة ؟ وما الزيادة فى البيان ؟

٥ - وما حكم (كان) فى قولك :(كان عبد اللّه منطلقًا) ، أهو زيادة فى الفائدة أم على غير هذا الوجه ؟

٦ - وما حكم (ليت) فى قولك:(ليت زيدًا منطلق)؟

٧ - وما حكم (زيد) فى قولك : (ضربت زيدًا) ؟

٨ - وما حكم (راكب) فى قولك :(مررت راكبًا) ؟

٩ - وما حكم (رأيت) فى قولك:(رأيت عبد الله منطلقًا) فى باب البناءات ؟

١٠- وما معنى قوله :(المبتدأ أول كما أنّ الواحد أوّلُ العدد)(٢)؟

١١- ولم وجب أن النكرة قبل المعرفة؟

١٢- وما معنى قوله :(الاسم أوله الابتداء وإنما تلحق العوامل اللفظية على أن أوّل الاسم الابتداء)(٣)؟

---

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، جـ ٢٣:١= (٧:١) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١٨١:١، وشرح الصفار ، ص ٢٣(١٨ر).

(٢) الكتاب ، جـ ٢٤:١= (٧:١) وفى تحقيق هارون :(المبتدأ أول جزء...).

(٣) الكتاب ، جـ ٢٣:١= (٧:١). والنقل بالمعنى.

٤- باب اللفظ للمعانى(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يصح أن يدلّ على المعانى المختلفة مما لا يصح.

[مسائل هذا الباب]:

١ - ما الذى يصحّ أن يدلّ على المعانى المختلفة ؟ وما الذى لا يصحّ ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما قسمة اللفظ للمعانى ؟ ولِمَ كان الأصل اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين ؟ ولِمَ جاز اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين؟ ولم جاز اختلاف اللفظين مع اتفاق المعنيين ؟

الجــواب [عن باب المسند والمسند إليه]:

١*-١ - الذى يصحّ به فائدة من الكلام جملة من موضوع ومحمول(٢). والذى لا يصحّ به فائدة ماعدا ذلك. وهو على خمسة أقسام : الكلمة المفردة ، والفعل مع الفعل ، والحرف مع الحرف، والحرف مع الاسم ، وما تركب من هذه الأربعة ، نحو : حرف مع حرف واسم كقولك : (أمِنْ زيد) : وكذلك الحرف مع الفعل ، كقولك :(لم يذهب) من غير ضمير فى الفعل. وكذلك لو قلت : (ألم يذهب) لم يصح به فائدة. والذى يصحّ به فائدة على وجهين جملة من اسم مع اسم، أو اسم مع فعل.

٢*-١ - والفرق بين المسند والمسند إليه ، وبين الموضوع والمحمول أنّ الموضوع والمحمول مطلق ليس فيه اشتراك، فله فضيلة بهذين الوجهين ، وللمسند والمسند إليه فضيلة بوجهين غير هذين وهما : الإشعار بانعقاد المعنى بهما حتى لا يجوز أن ينفك أحدهما من الآخر ، كما لا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١:٢٣= (٧:١).

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، ينظر الموضع السابق. وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١٨٦:١، وشرح الصفار ، ص ٢٦(٢٤ر).

(٢) الموضوع والمحمول من اصطلاحات المنطقيين ويستعمله البلاغيون والنحويون تأثرًا بالمنطق. والموضوع : المبتدأ ، والمحمول : الخبر. ينظر الألفاظ المستعملة فى المنطق ، لأبى نصر الفارابى : محمد بن أحمد (ت٣٣٩) ، تحقيق محسن مهدى ، (بيروت - دار المشرق ، ط٢ ، ١٩٦٨م)، ص ٥٨ ، ومفاتيح العلوم ، ص ٨٦.

ينفك المسند والمسند إليه من أصل واحد فى الاشتقاق وهو الإسناد. والوجه الآخر: أنه أعرف؛ لأنّ المسند بمنزلة الخبر ، والحديث الذى يسند إلى النبىّ ، صلى الله عليه وسلم ، هو المسند إليه فكأنه قيل : الحديث والمحدث عنه[١] ، وليس معناه المبتدأ والخبر إذ هو أعمّ ، وإنّما المبتدأ والخبر ضرب منه.

٣*١- – ولا تصح فائدة فى الكلام إلا باسم ؛ لأنّ الاسم هو الذى يدلّ على المعنى الذى يعلمه المخاطب ، فأمّا الفعل فدلالته دلالة الإفادة،[٢] ودلالة الحرف دلالة الجزء من الكلمة.

٤*١- – وقسمة الزوائد على أقل ما تصح به الفائدة من الجملة على ثلاثة أوجه : ما هو للزيادة فى الفائدة ، وما هو للزيادة فى البيان ، وما هو لتقويم المعنى. فالذى يتقوّم به المعنى/هو الذى لو سقط من الكلام لانقلب المعنى " كقولك :(زيد قائم بالتدبير) فهذا التقييد ٩أ
بقولك :(بالتدبير) لتقويم[٣] المعنى ؛ لأنك لو قلت :(زيد قائم) لانقلب هذا المعنى أنه منتصب ، وفى الآخر ينبىء عن تدبُّرٍ تدبيراً مستقيمًا وإن كان قاعداً. وأما الزيادة فى الفائدة فهو الذى يأتى بعد معتمد الفائدة مما فيه فائدة أخرى. وأمّا الزيادة فى البيان فهو الذى يأتى بعد معتمد البيان مما هو معلوم عند المخاطب.

٥ *١- – وحكم (كان) على هذه الأصول فى قولك :(كان عبد الله منطلقًا) أن يكون لتقويم المعنى[٤] ؛ لأنه لو سقط من الكلام لانقلب المعنى إلى (عبد الله منطلق الآن).

٦*١- – وقولك :(ليت) فى (ليت زيداً منطلق) لتقويم المعنى ، إذ لو قلت :(زيد منطلق) لانقلب المعنى عن حدّ التمنّى.

---

*١- **الكتاب ، جـ ١ : ٢٣= (٧:١).**

(١) وجاء فى شرح السيرافى ، جـ ١٨١:١ « وإنما كان المسند الحديث والمسند إليه المحدث عنه ، كقولنا فى الحديث الذى يحدث به عن النبى صلى الله عليه : (هذا الحديث مسند إلى رسول الله صلى الله عليه) ، فالحديث هو المسند ، ورسول الله هو المسند إليه»

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ٣٩:٢ ، وما سيأتى فى الفقرات (٧-٩).

(٣) فى المخطوط (بتقويم) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٤) فى المخطوط (الفائدة) وما أثبته يقتضيه السياق ، وينظر الفقرة السابقة.

٧ *-١ - وإذا قلت :(ضربت زيدًا) فالفعل معتمد الفائدة ، والفاعل معتمد البيان ، والمفعول للزيادة فى البيان ؛ لأنه يعرفه المخاطب ، فليس هو مما يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون كما ذكرنا فى الحال والخبر بالفعل ، وما مجرى مجراه.

٨*-١ - وإذا قلت :(مررت راكبًا) فالفعل معتمد الفائدة والفاعل معتمد البيان ، والحال للزيادة فى الفائدة ؛ لأنها مما يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون.

٩*-١ - وإذا قلت :(رأيت عبد الله منطلقًا) من رؤية العين ، (فرأى) معتمد الفائدة، والفاعل الذى هو المتكلم معتمد البيان ، و(عبد الله) للزيادة فى البيان ، و(منطلقًا) حال للزيادة فى الفائدة. فإن قلت:(رأيت عبد الله منطلقًا) بمعنى (علمت) فـ(عبدالله) معتمد البيان ، و(منطلق) معتمد الفائدة ، و(رأيت) على هذا المعنى للزيادة فى البيان ؛ لأنه بمعنى (عبد الله منطلق فى (علمى)، فإذا ذكرت (فى علمى) على سبيل التأكيد ، فالتأكيد[1] زيادة فى البيان ، وقد خرج الكلام مخرج ما المعتمد فيه (رأى) ، ومعتمد البيان التاء التى للمتكلم ، ولكن حقيقة المعنى على ما بينا ، لأن الغرض إنّما هو فى البيان أنّ عبد الله منطلق ، فلهذا كان على التفسير الذى بينا. وليس بمستنكر أن يخرج الكلام مخرج معنى وهو لخلاف ذلك المعنى ، نحو ﴿ اعْمَلُوا مَاشِئْتُمْ﴾[2]، مخرجه مخرج الأمر وهو على خلاف معنى الأمر ؛ لأنه تهدد.

١٠*-٢ - ومعنى قوله : (المبتدأ أوّل كما أن الواحد أوّل العدد) أن المبتدأ مرتبته أن يكون أوّلاً وإنْ ذُكِرَ ثانيًا ، نحو(فى الدار زيد)؛ كما أن مرتبة الواحد أن يكون أول العدد وإن جعل فيما بعدُ شيئًا قبله[3]شيءٍ مرتبته أن يكون متأخّرا عنه. والأصل فى هذا أن الأول يجرى على وجهين : أحدهما : ما يكون أولاً من غير جعل جاعل ولكن حقيقته فى نفسه تقتضى ذلك ، ومنه : ما يكون أولاً بجعل جاعل لو لم يقدّمه لم يكن أوّلاً. فللاسم المبتدأ أوّلية بحقيقته فى نفسه من جهة أنّه على طريق الإشارة إلى ما يعلمه المخاطَب قبل تعليق المعانى التى لا يعلمها

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٣ = (٧:١)

*-٢ نفسه ، ص ٢٤ = (٧)

(١) فى المخطوط (والتاكيد) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت.

(٣) في المخطوط (قبل) ولعل المراد ما أثبته .

به ، وله أولية بتقديمه فى الذكر يمكن أن يؤخر بدل ذلك التقديم فى الذِّكر فأوّليّتُه بحقيقته لا تؤخَّر كما أولية الواحد من العدد بحقيقته لا تؤخر. فأما بالتقديم لشيء على شيء فيمكن فيه التأخير.

١١*-١ - والنكرة قبل المعرفة (١)، لأنّ التعريف لما تُنْكِره فى الموضوع إنّما يكون بعلامة، أو ينقل عن أصل ، فالعلامة نحو الألفِ واللامِ والإضافةِ ، والنقل نحو (جعفر) الذى نقل عن النهر، من أسماء النهر جعفر وهو فى اسم الرجل منقول. فأمّا التنكير العارض فلا يدخل فى هذا ، وذلك التنكير فَرْعٌ بعد التعريف ، كقولك : (جاء نى أحمدُ وأحمدٌ /آخرُ). وكل تنكير ٩ب
عارض فهو فرع على التعريف وكل تنكير وضعيٌّ فى الأصل فهو قبل التعريف.

١٢*-١ - ومعنى قوله :(الاسم أوله الابتداء وإنما تلحق العوامل بعد) أنَّ الاسم مرتبته أن يبتدأ به ويحملَ عليه كلّ المعانى المنعقدة به، وذلك يصلح فيه ، لأنّه أوّل ، على ما فسرنا قبل.

الجواب عن اللفظ للمعانى :

١*-٢ - الذى يصح أن يدلّ على المعانى المختلفة الألفاظ [المختلفة] ، ولا يصحّ أن تدلّ على المعانى المختلفة الألفاظ المتفقة(٢) ؛ لأن الدلالة لا تكون دلالةً برهانيةً حتى يكونَ لها اختصاص بالمدلول عليه على طريقة أنها إذا صحّت صحّ هذا المعنى، ولو لم يصح هذا المعنى لم تصح تلك الدلالة ، فلا بدّ من الاختصاص على هذه الطريقة. وليس يكفى فى هذا انعقادُ المعنى بغيره من غير اختصاص على هذه الطريقة ، لأنّه قد ينعقد الفعل بمعنى العاجز عنه

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ :٢٣- ٢٤= (١:٧) .**

*-٢ **نفسه ، ص ٢٤ = (٧).**

(١) ينظر ما تقدم فى باب ٢:٢٥ م٥

(٢) هناك من منع أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى ، ينظر المسائل المشكلة ص ٥٣٤ ، وشرح السيرافى ، جـ ١:١٨٧ ، وشرح الصفار ، ص ٢٦(٢٥ر) ، والمزهر ، جـ ١:٣٨٧، ٣٩٦، ٣٩٧.
ويبدو أن الرمانى يمنع ذلك أيضاً إلا إذا صحبته قرينة كما سيأتى وقد خرجه بعضهم على أنه من تداخل اللغات. ينظر المصادر السابقة.

وليس بدليل عليه، إذ لو لم يصحّ عاجز الفعل ، بمعنى عاجز عنه لم يصر فى وجود الفعل [دليل](١) على ما هو به ، ولكنْ الفعل دليل على القادر عليه ؛ لأنهّ لو لم يصحّ قادر عليه لم يصحّ الفعل. فإذا كان لا بدّ من اختصاص على هذه الطريقة حتى تصح الدلالة بطل أن تكون العلامة المتفقة تدل على المعانى المختلفة على سبيل الوضع لتلك المعانى عند حدوث العلامات المتفقة. واللّه جلّ وعزّ قادر على الإفهام بهذا الطريق(٢) ولم يقع هذا فى عادات العقلاء من الناس.

٢*-١ – وقسمة اللفظ للمعانى على أربعة أوجه : اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين ، واختلاف اللفظين مع اتفاق المعنيين ، واتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين. فالأصل فى هذا الباب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين. وإنما جاز اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنيين للإحالة على القرائن ، ليكون توطئة للإيجاز الذى يحتاج إليه لا محالة، وذلك نحو :(وجدت عليه) من (الموجَدة)(٣)، و(وجدته) من (وِجدان الضالة)، و(رغبت فيه) و(رغبت عنه)، وجاز اختلاف اللفظين مع اتفاقِ المعنيين للاتساع فى الكلام والتمكن فيه، وذلك نحو :(ذهب) و(انطلق)، و(جلس) و(قعد). فهذان الوجهان إنما جازا لعلة ، والوجهان الأولان هما الأصل فى الكلام. واتفاق اللفظين لاتفاق المعنيين كقول قائل :(قدم الأمير) ليفيد(٤) هذا المخاطب هذا المعنى ، وقول قائل غيره لإنسان آخر :(قدم الأمير) بهذا اللفظ ليفيده هذا المعنى بعينه.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٢٤ = (١:٧ – ٨).**

(١) تكملة : أعتقد أن السياق يتطلبها.

(٢) لعله يشير إلى ما رود فى القرآن من الألفاظ التى ترد لأكثر من معنى. نحو(ظن) التى وردت بمعنى الشك واليقين كقوله تعالى :﴿ إِنِّى ظَنَنْتُ أَنِّى مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ الآية(٢٠) فى سورة الحاقة، وقوله تعالى:﴿وإذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لاَ رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾الآية (٣٢) فى سورة الجاثية. وينظر المسائل المشكلة ، ص ٥٣٧.

(٣) فى المخطوط (الوجدة)، وفى اللسان ، جـ ٣:٤٤٦(وجد): « ووجد عليه فى الغضب يَجُد ويجِد وجداً وجدةً وموجَدة ووجداناً : غضب » ولم يذكر الوجدة.

(٤) فى الأصل (التعبيد) وما أثبته يقتضيه السياق.

٥- باب ما يكون فى اللفظ من الأعْراض [1]

الغرض فيه : أن يبيِّن المطّرد من الشاذّ لعارض فى الشاذ.

[مسائل هذا الباب] :

١ - ما المطرد ؟
٢ - وما الشاذ ؟
٣ - ولِمَ جاز الشاذ ؟
٤ - وهل فى الشاذ تخصيص العلّة ؟
٥ - وما قسمة العارض ؟
٦ - ولِمَ جاز الحذف ؟ ولِمَ جاز العوض ؟
٧ - وما حكم المستغنى عنه بما هو أولى منه ؟ وما حكم المستغنى عنه بنظيره ؟
[-٤] ولم جاز (لم يك) ولَمْ يَجُزْ مثلُ ذلك فى (لم يخن)؟
٨ - ولِمَ جاز (لا أدر) و (لا تبل)[2] ؟
[-٢] ولم جاز (يَدَع) ولم يجز ماضيه ؟
[-٧] ولِمَ صار (ترك) أولى من ماضى (يَدَع) ؟
[-٦] ولِمَ جاز فى (زناديق)[3] (زنادقةٌ) و(فرازنة) فى (فرازين)[4]؟
٩ - ولم جاز (أسطاع ويُسْطيع)[5]؟ وما الفرق بينه وبين (استطاع يَستطيع) من قوله جلّ وعزّ: ﴿ وَما اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾[6].

---

(١) العنوان موافق لما جاء فى الكتاب ، جـ ١ : ٢٤= (٨:١) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١، ١٨٩، وشرح الصفار ، ص ٢٨ (٣١ر).

(٢) أصلهما (لا أدرى) و (لا تبالِ).

(٣) (زناديق): جمع (زنديق) فارسى معرب ، وهو القائل : إنّ الدهر باقٍ لا يزول ، فلا يؤمن بالآخرة ووَحدانية الله. ينظر اللسان ، جـ ١٤٧:١٠ (زندق).

(٤) (فرازين): جمع (فرزان) من لُعَب الشطرنج ، أعجمى معرب ، ينظر المصدر نفسه ، جـ ٣٢٢:٣(فرزن).

(٥) فى المخطوط (اسطاع فى يسطيع) والمثبت يوافق الإجابة.

(٦) من الآية (٩٧) فى سورة الكهف.

٦-/ باب الاستقامة من الكلام والإحالة [١] ١٠أ

الغرض فيه : أن يبين المستقيم من المحال .

[مسائل هذا الباب] :

١ - ما المستقيم من الكلام ؟

٢ - وما المحال ؟

٣ - وما قسمة الكلام فى المستقيم وخلافه ؟

٤ - وما المستقيم الحسن ؟ وما المستقيم القبيح ؟ وما المستقيم الكذب ؟ وما المستقيم الصدق؟ وما المستقيم الذى ليس بصدق ولا كذب ؟

٥ - وما المحال الكذب ؟ وما الخلاف فيه ؟

[-٧] ولم صار (أتيتك غدًا) أو(سآتيك أمسِ) محالاً ؟

٦ - ولِمَ صار (قد زيدًا رأيت) مستقيمًا قبيحًا؟

٧ - وما حكم (سوف أشرب ماء البحر أمسِ)؟ ولِمَ لا يكون محالاً كذبًا كما وقع فى الكتاب[٢]؟

الجواب [عن باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض] :

١*-١ - المطّرد هو الجارى فى النظائر ؛ فمنه ما يكون لازمًا لجميع النظائر ، ومنه ما يكون غالبًا فى النظائر ، وقد خرج منه شىء على طريق النادر ، وذلك نحو (جعفر) و (جعافر)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٤ - ٢٥ = (١ : ٨).

(١) العنوان موافق لما جاء فى الكتاب ، جـ ١، :٢٥(١:٨) وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١ : ١٩٦، وشرح الصفار ، ص ٣١(٤٠ر).

(٢) الذى فى الكتاب : « وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس ، جـ١: ٢٦= (١: ٨). وينظر التعليق على الجواب.

وهذا الجمع مطّرد فى جميع النظائر من باب (فَعْل)[١]. فأما الغالب فنحو (كَلْب) و (أَكْلُب)، فالغالب فى نحو (فَعْل) (أفْعُل)[٢]، وقد خرج منه شىء[٣] على طريق النادر، نحو (زند) و(أزناد)[٤] كما قال[٥] :

(١) - * وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا *[٦]

فالجارى فى النظائر على علّة وحكمٍ مطّردٌ ، وهو على الوجهين من اللازم والغالب .

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ٣ : ٦١٢(٢ : ١٩٧ بولاق) ، والمقتضب ، جـ ٢ : ٢٢٦ ، والأصول ، جـ ٣ :١١٠.

(٢) ينظر الكتاب ، جـ ٣ : ٤٩٠ ، ٥٦٧ (٢ : ١٤١ ، ١٧٥) ، والمقتضب ، جـ ٢ : ١٩٣ ، والأصول ، جـ٢:٤٣٢.

(٣) قوله (وقد خرج منه شىء) مكرر فى المخطوط.

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ٣ : ٥٦٨ (٢ : ١٧٥) ، والمقتضب ، جـ ٢ : ١٩٤، والأصول ، جـ ٢ : ٤٣٦.
يلاحظ أن الرمانى قد وصف ذلك بالندور ، وهو ما يفهم من كلام سيبويه حيث قال : واعلم أنه قد يجىء فى (فعل) (أفعال) مكان (أفعل) ، وكذلك الحال عند المبرد وابن السراج. ينظر المواضع المذكورة فى التعليق السابق ، غير أن عدداً من النحويين وصفوا ذلك بالشذوذ ، مع مجيئه فى قدر لا بأس به ، نحو (سمع ، وأ سماع) و (حَمْلٌ وأحمال) و (حَبْل وأحبال) و (فرد وأفراد) و (شكل وأشكال) و (فرخ وأفراخ) ، و (أنف وآناف) و و(جد وأجداد) ، و(حَبر وأحبار) و(لفظ وألفاظ) و (رأس) و(آراء) ، و(جفن وأجفان). ينظر شرح المفصل ، جـ ٥ :١٦، وشرح ابن عقيل ، جـ ٢ : ٤٥٥ ، والتصريح ، جـ ٢ :٣٠٢.

(٥) القائل : الأعشى : ميمون بن قيس. ينظر ديوانه: شرح وتعليق محمد محمد حسين ، (القاهرة - مكتبة الأدب) ، ص ٧٣.

(٦) صدره : * وُجِدْتَ ، إِذَا اصْطَلَحُوا ، خَيْرَهُمْ *
والبيت من قصيدة يمدح بها أحد أنواء اليمين ، واسمه سلامة ذا فائش الحميرى. وزند ثاقب : هو الذى إذا قدح ظهرت ناره ،
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ٣ : ٥٦٨ (٢ : ١٧٦) ، والمقتضب ، جـ٢:١٩٤، والأصول فى النحو، جـ ٤٣٦:٢، وشرح أبيات سيبويه ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق الدكتور وهبة متولى عمر ، (القاهرة - مكتبة الشباب ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ)، ص٣٤٢، وشرح أبيات سيبويه ، لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمد على سلطان ، (دمشق - بيروت - دار المأمون للتراث ، ١٩٧٩م) ، جـ ٢ : ٣٥٩ ، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ، جـ ٢ : ٣٩٣ ، وشرح جمل الزجاجىّ ، جـ ٢ : ٥١٤ ، وينظر معجم شواهد العربية ، للأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (مصر - مكتبة الخانجى ، ط ١ ، ١٩٧٢م) ، ص١٣١، ومعجم شواهد النحو الشعرية ، للدكتور حنا جميل حدّاد ، (الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر ، ط١، ١٤٠٤هـ)، رقم ٨٧٠.

٢*-١ - والشاذ هو الخارج عن النظائر بما يقلّ في بابه ، وهو على ثلاثة أوجه[1]: شاذّ عن القياس ، وشاذّ عن الاستعمال ، وشاذّ عنهما . فالشاذّ عن القياس فقط نحو :(استحوَذ)[2]، والشاذ عن الاستعمال فقط نحو ماضى (يدع)[3]، فهذا يقبح[4] لأنّه شذّ عن الاستعمال ، والأول يحسن لأنه لم يَشُذّ عن الاستعمال. والشاذ عنهما قبيح جداً[5]، نحو:(اليجدّع)[6]، أدخل الألف واللام عل الفعل ، فخرج بهذا عن جميع النظائر ، وهو شاذ في الاستعمال لأنه لا يكاد يعرف في كلام العرب.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٤-٢٥ = (١:٨).

(١) ينظر الأصول في النحو ، جـ ١ : ٥٧، والخصائص ، جـ ١ : ٩٧ ، والاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، (القاهرة - مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ) ، ص ٥٨.

(٢) ينظر المقتضب ، جـ ٢ : ٩٦ ، والمنصف ، جـ ١ : ١٩٠، والخصائص ، جـ ١ : ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٧ ، ١٢٤، ١٤٣ ، ٣٩٦.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٤ : ١٠٩= (٢ : ٢٥٦) ، والخصائص ، جـ ١ : ٩٩، ٢٦٦، ٣٩٦ ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جنى ، تحقيق على النجدى ناصف ، و الدكتور عبد الفتاح شلبى ، (القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، ١٣٨٦هـ - ١٣٨٩هـ) ، جـ٢: ٣٦٤.
ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد اعترض على عدم استعمال ماضى (يدع) بشواهد جاء فيها (وَدَع). وخرجت على أنها مخففة من (ودّع). ينظر شرح السيرافي ، جـ ١ :١٩٢ ، والخصائص ، جـ ١ : ٩٩ ، ٣٩٦ ، والمحتسب ، جـ ٢ : ٣٦٤، وشرح الصفار ، ص ٢٩ (٣٥ر) ، وشرح شواهد شافية ابن الحاجب، لعبد القادر البغدادى (ت ١٠٩٣) ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت - دار الكتب العلمية)ص ٥٠ (وفيه شواهد لا ينطبق عليها التخفيف).

(٤) ينظر عن مراد الرمانى بالقبيح ما سيأتى فى أجوبة الباب التالى فقرة(٤).

(٥) ينظر الخصائص ، جـ ١ : ١٢٦.

(٦) هذه كلمة من بيت ، منسوب لذى الخرق الطُّهَوى ، وهو بتمامه :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقًا ... إلى ربّه صوتُ الحمار اليجدّعُ

ينظر النوادر فى اللغة ، لسعيد بن أوس أبو زيد الأنصارى (ت ٢١٥) ، تحقيق الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، (بيروت - دار الشروق ، ط ١ ، ١٤٠١هـ)، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والخنا : الفحش.
ومن مواطن وروده : اللامات ، ص ٣٥ . والمسائل العضديات ص ١٠٣ ، والمسائل العسكريات فى النحو العربى ، لأبى على الفارسى (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور على جابر المنصورى ، (مطبعة جامعة بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٢م)، ص٧٣، ١١٢، وكتاب الشعر ، لأبى على الفارسى ، تحقيق الدكتور محمود==

٣*-١ - وإنما جـاز الشـاذ لما يلحق الكلام من الإيجـاز ؛ وذلك أنه إذا أمكن أن يفـهم المعنى بكلمة واحدة فلا وجه للمنعِ من ذلك إلى كلمتين ، بل يكون الإفهام بالقليل من الكلام أولى إذا كان من غير إخلال بالمعنى.

٤*-١ - وكل شـاذ فـفـيـه تخـصـيـص العـلَّة ، إلاّ أن التـخـصـيـص على وجـهـين[1]: أحدهما: تخصـيص يناقض العلّة ، والآخر تخصيص لا يناقض العلّة. فـالتـخـصـيص الذى يناقض العلّة هو الذى تكون العلَّة فيه فى الموضعين على منزلة سواء ، ثم يلحق الحكمُ أحدهما دون الآخر فهذا مناقضة لا محالة. وأما تخصيص العلَّة الذى ليس فيه مناقضة ، فهو الذى يكون بمنزلة العلّة فى أحد الموضعين خلاف منزلتها فى الموضع الآخر ، ولهذا دليل بيّن وهو أن النعمتين إذا استوتا فى المنزلة لم يجز أن يجب الشكر على إحداهما دون الأخرى فإذا كانت إحداهما قد ندم عليها صاحبها فيما بعد سقط الشكر عليها ولم يسقط عن النعمة الأخرى ؛ لأنّه قد حدث ما جعل العلّة بمنزلة ما لم يكن ، كالذى بنى ثم هدم فلا يستحق الأجرة ، فكذلك سائر علل الشاذّ ، نحو العلّة فى (لم يكن) وهى ما عرض من كثرة الاستعمال فصيّر علَّة التمام الموجبة لذكر النون بمنزلة ما لم يكن ، فهذا حكم صحيح بجواز (لم يك) ؛ لكثرة الاستعمال من غير إخلال. فأمَّا العلّة فى (لم يصُن) و (لم يخُن) فمنزلتها واحدة، فمن أجاز حذف النون من أحدهما ولم يجزه من الآخر فقد ناقض ؛ لأنّ منزلة العلّة فى الموضوعين سواء. فعلى هذا مجرى علل الشاذّ. وكذلك سبيل المُجاز إنما تجرى علله على هذا المنهاج ، ولا مناقضة فى ذلك ، لما بينا من أن منزلة العلّة فى أحد الموضعين خلاف/ منزلتها فى الآخر. ١٠/ب

٥*-١ - وقسـمـة العـارض على خمسة أوجه. وكله تغـيير يخرج عن النظائر ، وذلك : حذف ، وزيـادة ، وقـلب ، وإبـدال ، وتقديم وتأخير. فـالحذف نحو (لم يك)، والزيادة نحو (أسطاع يُسطيع)[2]، والقـلب نحـو (طـائىّ) فى (طيّىء)[3]، والإبـدال نحـو (تُخَـمـة) فى

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٤-٢٥ = (١:٨).
=الطناحى (القاهرة - مكتبة الخانجى ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ)، جـ ١ : ١٧٥، وشرح المفصل ، جـ٣ : ١٤٤ ، وشرح جمل الزجاجى ، جـ٢:٢٠٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٧ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٨٦.

(١) وينظر عن تخصيص العلل ، الخصائص ، جـ ١: ١٤٤ فما بعدها.

(٢) سيأتى تفصيله فى الفقرة(٩)

(٣) هذا من شواذ النسب، والقياس فيه ، (طيّىء وطيْئىٌّ) مثل (طيِّب وطيْبِى) بحذف الياء المتحركة ، ثم قلبت الياء الساكنة فى (طيِّئ) ألفًا على غير قياس. ينظر الكتاب ، جـ٣: ٣٣٦ (٢ : ٦٩)، والأصول ==

(وُخَمَة)[١]، والتقديم والتأخير نحو (شاكى) فى (شائك)[٢].

٦*-١ - وإنما جاز الحذف للاستخفاف ، وجاز العوض[٣] لأن الحرف الذى لا يذكر أولى من الذى يحذف ، نحو (زنادقة)؛ لأن الهاء تخرجه إلى مثال الواحد من نحو (كراهيَة) و(رفاهيَة)[٤]. وقد يكون للاتّساع من غير نقصان. وقد يكون لحسن التأليف بالحرف المعوض به نحو(فرند) أحسن من (برند)[٥] فى تأليف الحروف.

٧*-١ - والمستغنى عنه على وجهين : أحدهما : مستغنى عنه بما هو أولى منه ، نحو الاستغناء عن ماضى (يدع) بـ (ترك) ؛ لأن الواو تُكْره أوّلاً[*] ، وهى مستثقلة فى نفسها ، وليس كذلك (ترك). والثانى : مستغنى عنه بما منزلتُه كمنزلته ، فهذا يجوز أن يستعمل، نحو قولـــهم[٦]:

١-* الكتاب ، جـ ١ : ٢٥ = (١:٨).

= فى النحـــو ، جـ ٣ : ٨١ ، والخصـــائص ، جـ ١ : ١٢٤، وشـــرح المفـصل ، جـ ٦ : ١٠ ، واللســـان ، جـ١:١١٦ (طوأ) و جـ ١٥ : ٢١ (طوى) ، وشرح ابن عقيل ، جـ ٢ : ١٧١.

(١) ينظر الكتـاب ، جـ ٤ : ٣٣٢ = (٢: ٣٥٦) ، والإبدال ، لأبى يوسف يعقـوب بن السكيت (ت ٢٤٤) ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف ، (القاهرة – مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٨هـ)، ص ١٣٩.

(٢) يطلق النحيون على هذا قلبًا وقد فسره بعضهم بالتقديم والتأخير وبقلب اللفظ. ينظر الكتاب ، جـ٣:٤٦٥ = (٢ : ١٢٩)، المقتضب ، جـ ١ : ١٦٧ ، ٢٥٣ ، والمنصف ، جـ ٢ :٥٢ ، والخصائص ، جـ٢: ٦٩، والممتع فى التصريف ، لعلى بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، (بيروت – دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٣٩٩هـ)، جـ ٢ : ٦١٥، وشرح شافيه ابن الجاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى (ت ٦٨٦) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت – دار الكتب العلمية)، جـ ١ : ٢١ ، والرمانى نفسه أطلق عليه قلبًا فى الشرح ، جـ ٤ : ٥٦ ب (داماد).

(٣) ينظر عن الفرق بين البدل عن الحرف والعوض عنه الخصائص ، جـ ١ : ٢٦٥.

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ٣: ٢٢٨ = (٢: ١٦) ، والمقتضب ، جـ ٣: ٣٢٧ ، والأصول ، جـ ٢: ٩٠.

(٥) حديث الرمانى عن العوض ولكن تمثيله بـ(فرند) و(برند) للإبدال، فربما يريد بقوله :(وقد يكون) (وقد يكون العارض).

والبرند والفرند هو السيف . جاء فى اللسان : « سيف برند : عليه أثر قديم » ، « والفرند وشى السيف ... والفرند السيف نفسه » جـ ٣ : ٨٩، ٣٣٤ (فرند) و(برند).

(٦) القائل : الأعشى ، ينظر ديوانه ، ص ٢٩.

(*) في المخطوط (تنكره) ولعل الأولى ما أثبته

(٢) - *الواهـــب المائـــة الهـــجان ...*(١)

فيجوز أن يقال : (الذى وهب المائة الهجان) بدل هذا ؛ لأنّهما بمنزلة سواء.

٨*-١ - وسبيل (لا أدْرِ) و (لا تُبْل) سبيل (لم يك) على ما بينا(٢)، إلاّ أن تقدير (لا تبل) على أنه حذف الياء من (تبالى) اجتزاء بالكسرة منها ، ثم دخل الجازم فأوجب سكون المتحرك فسقطت الألف لالتقاء الساكنين فوصل إلى التخفيف بهذا التقدير الجارى على قياس صحيح(٣).

٩*-٢ - وقولهم : (أسطاع يُسطيع) على زيادة السين للعوض من ذهاب حركة العين(٤)،

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٥ = (١: ٨).

*-٢ نفســه ، ص ٢٥ ، جـ ٤ : ٢٨٥ ، ٤٨٣ = (١: ٨ ، ٢: ٣٣٣ ، ٤٢٩).

(١) وسيأتى برقم (٣٤٥ ، ٣٥٥) ، وهو بتمامه :

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها   عوذًا تُزَجّى بينها أطفالَها

والهجان من الإبلِ : البيض الكرام ، وناقة عائذ : عاذ بها ولدها فهى فاعل بمعنى مفعول ، وقيل على النسب أى ذات عوذ ، وتزجى : تسوق.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ١٨٣= (١: ٩٤) والمقتضب ، جـ ٤ : ١٦٣، ومعانى القرآن وإعرابه، جـ ٣ : ١٢٧ ، والأصــول فى النحــو ، جـ ١ : ١٣٤ ، جـ ٢ : ٣٠٨ ، وأمــالى المرتضى ، جـ ٢ : ٣٠٣ ، والنكت ، جـ ١ : ٢٩٢ ، وشرح ابن عقيل ، جـ ٢ : ١١٩ ، والهمع ، جـ ٢ : ٤٨ ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادى ،(ت ١٠٩٣) ، (بيروت - دار صادر - مصورة عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ)، جـ ٢:١٨١، ٣٤١ ، ٣ : ١٣١.

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة رقم (٤).

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٤:٤٠٥ = (٢:٣٩٢) ، والمقتضب ، جـ ٣:١٦٧، واللسان ، جـ ٤:٨٧(بلا)

(٤) هذا تعليل سيبويه. وقد عورض بأنه لا يجمع بين العوض والمعوض إذ حركة العين لم تذهب وإنما نقلت إلى الحرف الساكن قبلها. ينظر شرح السيرافى ، جـ ١ : ١٩٣، وسر صناعة الإعراب ، جـ ١ : ٩٩، و النكت ، جـ ١ : ١٣٢، وشرح الصفار ، ص ٢٩(٣٦ر) وشرح المفصل ، جـ ١٠ : ٦.

وأجاب السيرافى عن سيبويه بأن الحركة قد ذهبت عن العين وإن وجدت فى غيرها. فالسين عوض عن نقل الحركة.

وذهب الفراء إلى أنّ (أسطاع) أصلها (استطاع) فلما حذفت التاء شبّهوها بأفعل على طريق التوهم. ينظر أدب الكاتب لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦) ، تحقيق محمد الدالى ، (بيروت- مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ)، ص ٦٠٧. وسر صناعة الإعراب ، جـ ١ : ٢٠٠، وشرح المفصل ، جـ ١٠ : ٦.

إذ الأصل :(أطوع يطوع) ثم أعِلَّ ، فقيل :(أطاع يطيع) على قياس بابه فى (أقام يقيم)، و(أجاز يجيز) ، فلحقت السين عوضًا على طريق الشذوذ. لحدوث علَّة فى الطاعة. وهو تفخيم شأنها بما يجب من الحقّ بها . والفرق بينهُ وبين (اسْطاع يَسْطيع) أنّ هذا من الاستطاعة حذفت منه التاء للاستخفاف ، والأوّل إنما هو بمعنى (أطاع يطيع)[١] من (الطاعة)[٢].

الجــواب عن باب الاستقامة من الكلام والاستحالة :[٣]

١*-١ – المستقيم من الكلام هو الجارى على أصلٍ صحيحٍ ، فإن كانَ فى اللفظ فقط فهو مستقيم فيه بهذا التقييد ، وإن كان فى المعنى فقط فهو مستقيم فيه ، وإنْ كان فى المعنى واللفظ فهو مستقيم على الإطلاق وهو الجارى على أصلٍ صحيحٍ فى اللفظ والمعنى.

٢*-١ – والمحال هو الذى ليس له معنى يمكن أن يعتقد لتناقضه، نحو (سوف أتيك أمس). و(أتيتك غدًا).

٣*-٢ – وقسمة الكلام فى المستقيم وخلافه على ثلاثة أوجه[٤] : مستقيم ، ومحال[٥]، وخطأ ليس بمستقيم ولا محال.

٤*-٢ – والمستقيم الحسن هو الجارى على أصل هو أولى ، والمستقيم القبيح هو الجارى على أصل ليس بأولى ، وذلك نحو (زيد ضربته)، فهذا مستقيم حسن ، فأما (زيدًا ضَربته) فهو مستقيم ضعيف ، ويقال فى الضعيف : قبيح ، إذا كان يجوز على بعض الوجوه. والمستقيم الكذب إنما هو مستقيم فى اللفظ فقط فكالخبر الجارى على أصل صحيح فى اللفظ مما مخبره

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٥ ، ٤ : ٢٨٥ ، ٤٨٣ = (١: ٨ ، ٢: ٣٣٢، ٤٢٩)

*-٢ نفسه ، ، ص ٢٦ = (٨)

(١) ينظر معانى القرآن وإعرابه ، جـ ٣: ٣١٢، واللسان ، جـ ٨ : ٢٤٢(طوع)

(٢) جاء فى اللسان ، جـ ٨ : ٢٤١ « والطاعة اسم من أطاعه طاعة ».

(٣) قوله (الاستحالة) كذا فى المخطوط. وفى الكتاب « والإحالة» وفى اللسان ، جـ ١١ : ١٨٦(حول) «ويقال أحلت أحيله إحالة إذا أفسدته ، وكلام مستحيل : محال».

(٤) وينظر اللسان (حول) جـ ١١ : ١٨٦.

(٥) فى شرح السيرافى ، جـ ١ : ١٩٧ : « زعم قوم أن المحال إنما هو اجتماع المتضادات كالقيام والقعود...قالوا : لأن المحال هو ما لا يصح وجوده والكلام الفاسد الذى ذكرتموه من قول القائل : أتيتك غدًا أو سأتيك أمس كلام موجود على ما فيه من الفساد والمحال لا يوجد».

على خلاف ما هو به. والمستقيم الصدق خبرٌ مخبره على ما هو به ، جارٍ على أصل صحيح فى اللفظ. وأما المستقيم الذى ليس بصدق ولا كذب فهو الذى تصحّ له فائدة مما ليس بخبر وذلك الأمر ، والنهى ، والاستخبار ، والنداء ، والتمنىّ.

٥ - وأما المحال/الكذب. فهو الخبر الذى له معنى يمكن أن يُعتقد إلاّ أنه مضمّن بالتناقض إذ قد ظهر أنه لم يخل من الأعراض الحادثة فكأنه قيل : (الجسم قديم لم يَزُل) على أنه لم يخلُ من الأعراض الحادثة ، ولو قيل هكذا كان محالاً ليس بكذب ؛ لأنه ليس له معنى على هذه الجهة يمكن أن يعتقد فحكمهما(١) مختلف فى الإطلاق والتقييد على ما بيّنا. ١١أ

٦*-١ - وإذا قيل : (قد زيداً رأيت) فهذا مستقيم قبيح ؛ لوضع الاسم فيه غير موضعه.

٧ - وأما(سوف أشرب ماء البحر أمس) فهو محال لا يجوز فيه صدق ولا كذب؛ لأنّه ليس له معنى يمكن أن يعتقد، وإنما خرّج مخرج الخبر.ولو كان خبراً مخبره على خلاف ما هو به لكان يمكن أن يعتقد باعتقاد معتقده على خلاف ما هو به.وذلك يدلُّ على بطلان مذهب من توَهَّم أنّه محال كذب(٢).وقد بيّن الأخفش(ت ٢١٥)حقيقة المحال على الإطلاق بأنه ليس له معنى يصلح أن يقال فيه:صدق ولا كذب(٣)، وهذا من ذلك. فأمّا المحال الكذب فإنما يجرى عليه اسمُ محالٍ بالتقييد الذى ينبىء عن منزلته فى أنّ التناقض فيه إنما يظهر بالدلائل لا بنفس معناه(٤).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٦ = (١: ٨).

(١) فى المخطوط (فحكمها) ولعل المراد ما أثبته.

(٢) يبدو أنَّ الرُّمانى لا يقصد سيبويه ، لأنه قد تقدم فى الأسئلة قوله : وما حكم (سوف أشرب ماء البحر أمس)؟ ولِمَ لا يكون محالاً كذبًا كما وقع فى الكتاب؟ لأن من عادته أن يقول : كما قال : سيبويه ولعله يريد أن ذلك ليس من قول سيبويه لأنه سيأتى فى مواضع أخرى يصرح فيها بأن بعض الكلام ملحق بالكتاب. ينظر ١٤ باب ٢١: ٧ مع الهامش . وقد بين السيرافى وجه إطلاق سيبويه على ذلك (محالاً كذبًا) بقوله :« أما استحالته فلاجتماع (سوف) و(أمس) فيه... وأما الكذب فيه فإنا لو أزلنا عنه (أمس)... لبقى كذبًا» شرحه ، جـ ١: ١٩٨. وينظر شرح الصفار ، ص ٣٢(٤٣ر).

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١ : ٢٦ هامش ١. وشرح السيرافى ، جـ ١ : ١٩٨، وشرح الصفار ، ص٣٢(٤٢ر).

(٤) فى شرح السيرافى ، جـ ١ : ١٩٨ « المحال قد يكون كذبًا وغير كذب ، غير أن الذى يجمع ذلك كلّه تناقض اللفظ فيه ، فأما المحال الذى ليس بكذب فاللفظ الذى يستحيل فى الأمر والاستفهام... كقولك:(قم أمس) والمحال الكذب قد مرّ».

٧- باب ما يحتمل الشعر(١)

الغرض فيه : أن يبيّن ما يجوز فى ضرورة الشعر خاصة من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١- ما الذى يجوز فى ضرورة الشعر؟ وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك؟

٢ - ولِمَ لا بدّ فيما يجوز لإقامة الوزن خاصة من أن يجرى على أصل وَحَدٍّ؟ وهلاّ كان لأجل الضرورة له أن يقيم الوزن بما شاء من غير حدٍّ محدودٍ فى ذلك؟

٣ - وما الشاهد فى قول العجاج :(٢)

(٣) - *قَوَاطِنًا مكّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى*(٣)

وكم وجهٍ(٤) يجوز فى (الحمى)؟

---

(١) العنوان موافق لما فى الكتاب ، جـ ١ : ٢٦ = (١ : ٨) وينظر الباب فى ضرورة الشعر (وهو باب ما يحتمل الشعر فى شرح السيرافى) ، لأبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى (ت ٣٦٨) ، تحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب ، (بيروت - دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ)، ص٣٣ (شرحه جـ١:١٩٩) ، وشرح الصفار ، ص ٣٢ (٤٤ر).

(٢) ديوانه ، برواية الأصمعى وشرحه ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، (بيروت - دار الشروق ، ١٩٧١م) ، ص ٢٩٥. واسمه عبد الله بن رؤبة التميمي ، توفى نحو سنة ٩٠ هـ.

(٣) وسيأتى برقم ٢٧ ، ١٨٩ ، ١٩٦. ويروى ، (أوالفًا مكّةَ) والورقاء هى التى لونها بين السواد والغبرة كلون الرماد.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ٢٦ ، ١١٠ = (١:٨ ، ٥٦) ، وتأويل مشكل القرآن، ص٣٠٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٥١ ، والأصول فى النحو ، جـ ٣ : ٤٥٨ ، وشرح القصائد التسع المشهورات ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق أحمد خطاب، (بغداد - دار الحرية ، مطبعة الحكومة ، ١٣٩٣هـ) ، جـ ٢ : ٦٥١ ، ٨١١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤١ ، ١١٤، والحجة فى القراءات السبع ، لابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠) ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، (بيروت - دار الشروق ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ) ص٢٠٥ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٩١(٢١٩:١ شرحه)، والنكت ، جـ ١ : ١٤٢ ، ١٥٤، ٢٤٤، ٣٠٩. وينظر معجم هارون، ص ٥٣٩، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٣٤.

(٤) كذا فى المخطوط بالجر ، وهو جائز عند بعض النحويين. جاء فى الكتاب ، جـ ٢ : ١٥٨= (٢١٩) فى معرض الحديث عن (كم) الاستفهامية :« وتقول : كم رجلٍ أتانى؟...». وقال ابن هشام : « ولا يجوز جره مطلقًا خلافًا للفراء والزجاج...». المغنى ، ص ٢٠٢ .

٤ - وما الضرورة فى قول خُفَاف ابن نَدبة(١) :

(٤) - * كَنَواحِ ريشِ حَمامَةٍ نَجْدِيَّةٍ* (٢)

وقول الآخر : (٣)

(١) شعره ، جمع وتحقيق نورى حمودى القيسى ، (بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٣٩٧هـ) ،، ص ١٠٦، واسمه خُفاف بن عمير السلمى، ونَدبة أمّه ، توفى نحو سنة ٢٠ هـ ، وفى ضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٢١٥ (١:٢٥٨ شرحه)أنَّ ابن المقفع وضع هذا الشاهد ، وينظر نفسه ، ص١٠٦(١:١٢٤)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١:٤١٨، وفيه «وزعم قوم أنه لابن المقفع وليس الأمر كما قالوا...» وينظر شرح شواهد المغنى ، لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١)، ذيِّل بتصحيحات وتعليقات للشيخ محمد محمود الشنقيطى ، وقف على طبعه وعلق حواشيه : أحمد ظا.فر كوجان ، ١٣٨٦هـ، (بيروت - دار الحياة)، جـ ١:٣٢٤ ، وشرح أبيات المغنى ، لعبد القادر عمد البغدادى (ت ١٠٩٣) ، تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، (بيروت ، دمشق - دار المأمون ، ط ١ ، ١٣٩٣ - ١٤٠١هـ)، جـ ٢:٣٣١.

(٢) وسيأتى برقم ٣٠ و ٣٧ ، وعجزه:

* وَمَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ*

والنواحى : جمع ناحية ، و هى الجانب من كل شىء ، يصف شفتى امرأة فشبههمابنواحى ريش الحمامة. وعصف الإثمد : ما سحق منه ، والعصف : ورق الزرع، والإثمد : حجر الكحل ، وذكر ابن السيرافى أنه « لم يكن من الأشياء التى تكون فى بلاد العرب» ، فظن الشاعر أن الكحل من النبات. وقوله (مسحتِ باللثتين عصف الاثمد) فيه قلب إذ المراد مسح اللثتين بالعصف، كما يقال : (أدخلت الخاتَم فى إصبعى)، فقلب لعدم اللَّبس، ويروى بضم التاء فى (مسحت) فلا قلب.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ٢٧ = (١:٩) ، والأصول فى النحو ، جـ ٣ :٤٥٦ ، وشرح القصائد التسع ، جـ ١ : ٢١٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٢، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٠٥ ، ٢١٤ (جـ ١:٢٢٤، ٢٥٨ شرحه)، والحجة فى علل القرأءات السبع ، لأبى على : الحسن بن أحمد الفارسى (ت ٣٧٧)، تحقيق : على النجدى ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبى ، (مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ، مصورة عن ط ١) ، جـ ١ :١٠٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١ : ٤١٦، والنكت ، جـ ١:١٤٤، ١٥٥. وينظر معجم هارون ، ص١٢٥، ومعجم حداد ، رقم ٦٩٣.

(٣) مختلف فى القائل ، حيث نُسب لمضرس بن ربعى الأسدى فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١ :٦١، وليزيد بن الطثرية فى اللسان ، جـ ٥ : ٣١٩(جزز)، وفيه :« قال ابن برىّ : ليس هو ليزيد ، وإنما هو لمضرس ...»

(٥) - * وَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاتٍ؟ * (١)

٥ - وما الضرورة في قول النجاشيّ : (٢)

(٦) - * فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي ... ... *(٣)

---

(١) وسيأتي برقم ٣١ ، ٣٦، وعجزه :

* دَوامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا *

ويروى (فطرت) و(بمنصل)٠

والمنصل : السيف ، واليَعملات : جمع يَعْمَلة وهي الناقة القوية على العمل ، دوامي الأيدي : إشارة إلى أنه في سفر ، والسريح : الخرق التي تشد على أخفاف الإبل لوقايتها٠

ومواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ٢٧ ، ٤ : ١٩٠ = (١ :٩، ٢ :٢٩١) ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص٤٤، وضرورة الشعر، للسيرافي ، ص ٢١٥(١: ٢٥٨ شرحه)، والحجة للفارسي، جـ ١: ١٠٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ، لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني (ت ٤١٢)، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، والدكتور مصطفى هدارة ، (الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٢م)، ص ١١٤، ٢٠٨ ، ٢٣٣ ، والنكت ، جـ ١ : ١٥٥، وشرح الصفار ، ص٨٥ (٢٧أ) ، وضرائر الشعر ، لأبي الحسن : علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩) ، تحقيق السيد إبراهيم محمد، (دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٠م)، ص ١٢٠٠ وينظر معجم هارون ، ص ٨٠ ، ومعجم حداد ، رقم٥١٧٠

(٢) المعاني الكبير،لأبي محمد: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦) ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ١، ١٤٠٥هـ) ، جـ ١ : ٢٠٧ ، كما روى لامرىء القيس، ينظر ديوانه تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، (مصر : دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٤م) ، ص٣٦٤٠والنجاشي هو قيس بن عمر بن مالك من بني الحارث . من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، قيل عنه:إنه كان فاسقاً توفي نحو ٤٠هـ ينظر الشعر والشعراء جـ ١: ٣٢٦ -٣٣٣.

(٣) وسيأتي برقم (٣٢)٠ وعجزه :

* وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ *

والشاعر يخاطب ذئبًا وقد دعاه لمؤاكلته فحكى بهذا البيت ردّ الذئب عليه٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ٢٧ = (١: ٩) ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٣٠٦، والأصول في النحو، جـ ٣ : ٤٥٥ ، واللامات ، ١٧٨، وإعراب القرآن ، لأبي جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، (بغداد - مطبعة العاني ، ١٣٩٧هـ)، جـ١: ٢٨١ ، ٣ : ٧٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٣ ، وضرورة الشعر للسيرافي ، ص ٩٩ ، ٢١٦ (١ : ٢٢٢، ٢٥٨ شرحه) ، والمسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، الحسن بن أحمد (ت٣٧٧)، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد ، (مصر - مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ)، جـ ٢ : ٦٩٨ ، والمسائل العسكريات ، ص ١٢٤ ، وكتاب الشعر ، جـ ١ : ١١٣٠ وينظر معجم هارون ، ص ٣٠١ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٣٠٩٠

ولم جاز (ولاك) بمعنى(ولكن)؟

٦ - وما الشاهد فى قول مالك بن خُرَيم (١):

(٧) - * فَإِنْ يَكُ غَــثًّا أَوْ سَمِـــيناً ...؟ *(٢)

ولِمَ جاز (لنفسه مقنعا)؟، وقول الآخر (٣):

(٨) - * دارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا *(٤)

فلِمَ حذف الياء المتحركة من (هى)؟،

(١) فى المخطوط (حرهم) وما أثبته من الجواب ، ص١٦٨، وفى معجم الشعراء ، للمرزبانى محمد بن عمران (ت٣٨٤) ، تصحيح وتعليق الدكتور ف.كرنكو ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٢٥٧ « مالك بن حريم الهمدانى شاعر فحل جاهلى» ، وقال السيرافى : « وحريم هو اسم أبيه المعروف عند الرواة وأهل اللغة ، وكان أبو العباس المبرد يقول : خُريم ، وينسب ذلك إلى التصحيف» ، ضرورة الشعر ، ص٢١٦-٢١٧(١:٢٥٨ شرحه)٠ والبيت من قصيدة له فى الأصمعيات ، اختيار الأصمعى عبد الملك بن قريب (ت٢١٦) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، (بيروت - ط٥) ، ص٦٧، ومجموع أشعار العرب، ص٤٠٠

(٢) وسيأتى برقم (٣٣) ، وهو بتمامه :

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

والضمير فى (يك) لما يطبخه ، والضمير فى (عينيه) للضيف٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨= (١: ١٠)، والمقتضب ، جـ ١ : ١٧٦ ، ٤٠١، والكامل ، للمبرِّد محمّد بن يزيد (ت٢٨٦) ، تحقيق : محمد أبى الفضل إبراهيم ، (القاهرة - دار الفكر العربى) ، جـ٢:٣٧، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٤:١١٧، والأصول فى النحو، جـ ٣:٤٥٩، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٥ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٠٩، ٢١٧(١: ٢٢٦، ٢٥٩ شرحه)، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١:٢٤٣٠ وينظر معجم هارون ، ص ٢١٠، ومعجم حداد ، رقم ١٦٥٣٠

(٣) لم أهتد إلى معرفته .

(٤) و سيأتى برقم (٣٤) ، ويروى (دار لسلمى)٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٧= (١ : ٩)، والأصول فى النحو ، جـ ٣:٤٦١، وضرورة الشعر السيرافى ، ص ١١١(١: ٢٢٦ شرحه)، والحجة لأبى على ، جـ ١: ١٠٠، والتكملة ، وهى الجزء الثانى من الإيضاح العضدى ، لأبى على الحسن بن أحمد الفارسى (ت٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، (الرياض - جامعة الرياض ، ط١ ، ١٤٠١هـ) ، ص ٣٠، والمسائل المشكلة ، ص ١٥٧، والمسائل العسكريات ، ص ١٣١، وينظر معجم هارون ، ص ٥١٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٥٢٥٠

٧ - وقول الأعشى [(١)]:

(٩) - * وَأَخُو الْغَوانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ *[(٢)]

٨ - وقول الفرزدق [(٣)]:

(١٠) - * تَنْفِى يَدَاهَا الْحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ *[(٤)]

(١) ديوانه ص ١٢٩، واسمه ميمون بن قيس توفى نحو سنة ٧ هـ.

(٢) و سيأتى برقم (٢٦ و ٣٥) وعجزه :

* ويعدن أعداءً بعيد وداد *

ويروى :(وأخو النساء)، و(يكنّ أعداءً)، و(يصرن أعداءً)، ولا شاهد فيه على رواية (وأخو النساء).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ :٢٨= (١:١٠)، والأصول فى النحو ، جـ ٣: ٤٥٧، وإيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل ، لأبى بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنبارى (م ٣٢٨) ، تحقيق محيى الدين عبد الرحمن رمضان ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٠هـ) ، جـ ١: ٢٤٤، والزاهر فى معانى كلمات الناس ، لأبى بكر أيضا ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، (العراق - وزارة الثقافة والإعلام / دار الرشيد للنشر ، ١٩٧٩م) ، جـ ٢: ٣٧١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٤٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، جـ ١:٥٩، والنكت ، جـ ١: ١٥٦، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٧، ومعجم حداد ، رقم ٨٥٣.

(٣) فى ديوانه ، ص ٥٧٠ ، جمع أحمد إسماعيل الصاوى ، ١٣٥٤هـ

واسم الفرزدق همام بن غالب التميمى (ت ١١٠).

(٤) و سيأتى برقم (٣٨) وعجزه :

* نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ *

وَيُروى (نفى الدراهم) و (نفى الدنانير).

والشاهد عند المؤلف فى موضعين (الدراهيم) و(الصياريف) كما سيأتى فى الجواب وعلى رواية (نفى الدنانير) لا شاهد فى الموضع الأول ، كما أنه لا شاهد فيه أيضًا على رواية (الدراهيم) لأن البيت لا ينكسر بحذف الياء منه ، ولذا جاء برواية (الدراهم) و(الدراهيم)، وهذا يؤيد مذهب الكوفيين الذى يجيز زيادة الياء قبل الآخر فى مفاعل) وشبهه. ينظر توضيح المقاصد ، جـ ٥: ٨٢، الهمع ، للسيوطى ،جـ ٦ : ١١٩(٢: ١٨٢).

والضمير فى (يداها) للناقة ، شبّه خروج الحصى من تحت مناسمها بارتفاع الدراهم عن الأصابع إذا نقدت.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨= (١: ١٠)، والمقتضب ، جـ ٢: ٢٥٦، والأصول ، جـ٣:١٢، ٤٥٠، وإعراب القرآن ، جـ ٢ :١٣١، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ٤٣٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص٤٨ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص٧٣(١: ٢١٣ شرحه)، والمسائل الحلبيات=

فلِمَ جاز الدراهيم والصياريف(١) ؟

٩ - ولِمَ جاز إظهار التضعيف ، وتصحيح المعتلّ ، وصرف ما لا ينصرف ، وقصر الممدود؟
وما الشاهد فى قول قعنب بن أم صاحب :(٢)

(١١) - * مَهْلاً أَعاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى ؟ *(٣)

١٠ - وقول رؤبة :(٤)

(١٢) - * ضَخْمٌ يُحِبُّ ٱلْخُلُقَ ٱلأَضْخَمَا *(٥)

=للفارسى الحسن بن أحمد (ت٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، (دمشق - دار العلم ، بيروت - دار المنارة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ) ، ص ١١٥، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٤٤٧، وينظر معجم هارون ، ص٢٤٠، ومعجم حداد، رقم ١٧٤٩.

(١) فى المخطوط (اليصاريف) ، وهو تحريف.

(٢) ينظر النوادر ، ص ٢٣٠، وديوان مختارات شعراء العرب ، ص ٨٠ والشاعر هو قعنب بن ضمرة الفزارى ، توفى نحو سنة ٩٥هـ .

(٣) وسيأتى برقم (٣٩) ، وعجزه :

أنِّى أَجُودُ لأَقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

ويروى (أعاذلُ).

ومن مواطن وروده : الكتاب، جـ ١: ٢٩ ، ٣: ٣١٦، ٥٣٥ = (١: ١١، ٢: ٦٠ ، ١٦١)، والمقتضب، جـ١: ٢٨، ٣٨٨، ٣ : ٣٥٤، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ٤٨٣، والأصول فى النحو، جـ ٣: ٤٤١، وإعراب القرآن، جـ ١: ٦٨٨، ٣: ٧٦٦، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢: ٤٩٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٤٨، وضرورة الشعر ، للسيرافى، ص ٥٨(١: ٢٠٨ شرحه)، والمسائل المشكلة، ص ١٥٧، والمسائل العضديات، ص ٤٤ ، ٧٥، ١٤٢، والتكملة ١٥٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ: ٣١٨، وينظر معجم هارون، ص ٣٩٢، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٥٤.

(٤) ينظر ملحق ديوانه ، والعنوان على الغلاف : مجموعة أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج و على أبيات منسوبة إليه ...الخ ، تصحيح وليم بن الورد البروس ، (بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ١٨٣، وكانت وفاته ، سنة ١٤٥هـ.

(٥) سيأتى برقم (٤٣)، ويروى (بدء يحب) و(ضَخْمًا يحب) و(الخلق الإِضْخَمًا) و (الخلق الضِّخَمَّا).

الشاهد فى قوله (الأضخما) بفتح الهمزة كما سيأتى فى الجواب. ولا شاهد فيه على روايتى (الإضخما) بكسر الهمزة و(الضخّما) ، لأن (إفعلاً) و(فعلاًّ) موجودان فى الكلام نحو (أردبّ) و(خدبّ). وهو العظيم الجافى. والشاعر يصف رجلاً بعظم الخليقة وشرف الهمة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٩، ٤: ١٧٠= (١: ١١، ٢: ٢٨٣) ، والأصول فى النحو ، جـ٣: ٤٥٣، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٢١٧(١: ٢٥٩شرحه)، والحجة لأبى على ، جـ ٢: ٢٧٤، وسر صناعة الإعراب ، جـ ١: ١٦٢، ٤١٦، جـ ٢: ٥١٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤١٩، والنكت، جـ ١: ١٥٧، ٢: ١١٠٣، وينظر معجم هارون ، ص ٥٣١، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٠٤.

١١ - وقول الشماخ :(١)

(١٣) - * لَـهُ زَجَـلٌ كَأَنَّـهُ صَـوْتُ حَـادٍ *(٢)

وقول حنظلة بن فاتك :(٣)

(١٤) - * وَأَيْقَـنَ أَنَّ الْخَـيْلَ إِنْ تَلْتَـبِسْ بِـهِ *(٤)

وقول رجلٍ من باهلةَ :(٥)

(١٥) - *أَوْ مُعْبَرُ الظَّهـرِ يُـنْبِى عَنْ وَلِيَّتِـهِ *(٦)

---

(١) ينظر ديوانه ، تحقيق صلاح الدين الهادى ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م) ، ص ١٥٥، وهو الشماخ بن ضرار الغطفاني، توفى سنة ٢٢هـ، وينسب الشاهد للربيع بن قعنب الفزارى ، ينظر فرحة الأديب فى الرد على ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، للحسن بن أحمد الأسود الغندجانى (ت بعد ٤٣٠) ، تحقيق . الدكتور محمد على سلطان ، (دمشق ، دار قتيبة ، ١٤٠١هـ) ، ص ٩٤.

(٢) وسيأتى برقم (٤٤)، وعجزه :

إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ#

ويروى : (له زجلٌ تقول : أصوت حاد).

والشاهد فى قوله (كأنه) وسيأتى بيانه، وعلى الرواية الأخرى لا شاهد فيه.

والضمير فى (له) لحمار وحش ، والزجل : صوته ، والوسيقة : أنثاه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٠(١:١١)، والمقتضب ، جـ ٤٠٢:١، وإعراب القرآن ، جـ ١٦٥:١، ٩٢:٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٤٤. والحجة لابن خالويه ، ص ٣٠٨، والحجة للفارسىّ، جـ١٥٢:١، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ٤٣٧:١، وسر صناعة الإعراب ، جـ ٧٢٦:٢، والنكت، جـ ١٥٧:١، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٧، ومعجم حداد ، رقم ٩٤٥.

(٣) وهو كذلك فى الكتاب ، جـ ٣٠:١ = (١: ١١)، ولتليد العبشمى فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ٢٥٥:١، ولحنظلة بن مالك فى ضرائر الشعر ، ص ٢٣.

(٤) وسيأتى برقم(٤٥)، وعجزه :

#يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ #

والضمير فى (أيقن) لرجل فرَّ من المعركة ، وفسيل النخل صغاره، والآبر: مصلح النخل.

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس، ص ٤٦، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ١٠٩، ٢١٨(١: ٢٢٥، ٢٥٩ شرحه)، والنكت ، جـ ١٥٨:١ والإنصاف ، جـ٢: ٥١٧.

(٥) وهكذا جاء ت النسبة فى الكتاب ، جـ ٣٠:١ = (١: ١٢).

(٦) وسيأتى برقم (٤٦). وعجزه :

#مَا حَجَّ رَبُّهُ فى الدُّنْيا وَلَا اعْتَمَرَا#

وقول الأعشى :(١)

(١٦) - *فَمَـا لَهُ مِنْ مَجْـدٍ تَلِـيدٍ ...*(٢)

١٣- [و] قول الآخر:(٣)

(١٧) - *بَيْـنَاهُ فِـى دَارِ صِـــدْقٍ ... ...*(٤)

= والمعبر من الإبل : هو الذى لا يجزُّ وبره ، والوليّة : الْبَرذَعة .ويُنبى عن وليته: قال ابن السيرافى : أراد ينبى وليته ، أى يرفعها ، فلم يستقم له الوزن فقال : عن وليته ، ما حج ربُّه : أى صاحبه. والمراد أنه لم يَحْتَج إليه فيتعبه.

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ١٧٦:١، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٧، وضرورة الشعر، للسيرافى ، ص ١٠٨، ٢١٩، (١: ٢٢٥، ٢٥٩ شرحه) ، والمسائل العسكريات ، ص ١٣١، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ٤٢٢:١، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ٢٤٢، والمخصص ، جـ٧٦:٧، والنكت ، جـ ١٤٤:١، ١٥٨،وضرائر الشعر ، ص ١٢٢. وينظر معجم هارون ، ص ١٤٢، ومعجم حداد ، برقم ١١٠٤/١.

(١) ينظر ديوانه ، ص ١١٥.

(٢) وسيأتى برقم (٤٧) وهو بتمامه:

فَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ ... مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا

ويـــروى (وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ وَلَا لَهُ ... مِنَ الرِّيحِ فَضْـــلٌ ... ...)

و (وَمَـا عِنْـدَهُ رِزْقٌ عَلِمْتُ وَلَا لَهُ ... عَلَىَّ مِنَ الريحِ الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبا)

والشاهد فى قوله (فما له) كما سيأتى بيانه فى الجواب ، وعلى الروايتين الأخريين لا شاهد فيه.

والضمير فى(فما له) لرجل يهجوه ، يصفه بقلة الخير حيث نفى حظه من الريحين اللتين تأتيان بالخير، والتليد : القديم.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ٣٠:١ = (١٢:١)، والمقتضب، جـ ١٧٦:١، ٤٠١، والأصول فى النحو ، جـ٤٦٠:٣، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٦، وضرورة الشعر، للسيرافى ، ص ٢١٩(٢٥٩:١ شرحه)، والحجة للفارسى، جـ ١٥٢:١، وكتاب الشعر ، جـ٢٢٧:١، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، جـ١٣٥:١، وفرحة الأديب ، ص٤٠، والنكت، جـ١٥٨:١، والإنصاف ، جـ ٥١٦:٢.

(٣) لم أهتد إلى معرفته.

(٤) وسيأتى برقم (٥٠) وهو بتمامه :

بَيْنَاهُ فِى دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا ... حِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُه

=

١٣ - وقول الآخر :[1]

(١٨) - *صَـدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّـدُودَ ...؟ *[2]

ولِمَ صار (قلما وصال) ضرورةً ؟ ولِمَ جاز ؟

١٤ - وقول المَرَّار بن سلامة :[3]

(١٩) - *وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ *[4]

= والضمير فى (بَنَاه) لرجل يرثيه الشاعر ، ودار الصدق هى التى يحمد المقام بها ، ويعللنا : يتعهدنا بما نحب حينا بعد حين.

ومن مواطن وروده :الكتاب ، جـ١:٣١=(١: ١٢)، وضرورة الشعر للسيرافى، ص ١١١(١:٢٢٦شرحه)، والإنصـاف ، جـ ١٧٨:٢، وضـرائر الشـعـر ، ص ١٢٦، والهـمع ، جـ ٢٠٩:١=(٦١:١) ، والخـزانة ، جـ٢:٤٠٠(عرضا) والدرر ، جـ ١: ٣٦.

(١) القائل مختلف فيه ، فقد روى البيت لعمر بن أبى ربيعة ، شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة ، للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، (مصر - مطبعة السعادة ، ط١، ١٣٧١هـ) فى ملحقات ديوانه ، ص ٤٩٤، وفى الكتاب ، طبعة بولاق ، جـ ١: ١٢، كما روى للمرار الفقعسى ، المرار بن سعيد الفقعسي حياته وما بقى من شعره ، صنعة نورى حمـودى القيس ، (بغداد - مجلة المورد ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، ١٩٧٣م) فى ديوانه ، ص ١٧٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٠٥.

(٢) وسيأتى برقم (٤٨) وهو بتمامه :

صَددت فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

ويروى : (ولا أرى/وصالاً)

والشاهد فى قوله (قلما وصال) كما سيأتى بيانه فى الجواب ، وعلى الرواية الأخرى لا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١١٥:٣= (١: ٤٥٩)، والمقتضب ، جـ ٢٢٢:١، والأصول ، جـ٢٣٤:٢، ٤٦٦:٣، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ١٩٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٣١٥، وشرح القصائد التسع، جـ ٢: ٥٦٥، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ١٩٣ (١: ٢٥١ شرحه)، وليس فى كلام العرب ، لابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت٣٧٠) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، (مكة المكرمة ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ص ١١٤، والمسائل المشكلة ، ص ٢٩٦، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٩١، وفرحة الأديب ، ص٣٦، والنكت ، جـ١٥١:١، وينظر معجم هارون ، ص ٣٤٣، ومعجم حداد ، برقم ٢٥٣١.

(٣) وهو كذلك فى الكتـاب ، جـ ٣١:١ = (١: ١٣) ، وفيـه نفسـه ، ص ٤٠٧= (٢٠٣) أن القـائل رجل من الأنصار.

والمرار بن سلامة العجلى راجز جاهلى أدرك الإسلام. ينظر المؤتلف والمختلف ص ٢٦٨

(٤) وسيأتى برقم (٥٢) ، وعجزه :

=

وقول الأعشى :(١)

(٢٠) - * وَمَا قَصَدَتْ مِن أَهْلِها لِسَوائِكَا*(٢)

١٥ - / وقول خطام المجاشعى :(٣) ١١ب

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوائِنَا

ويروى (ولا ينطق المكروه) و (إذا قعدوا)

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٤: ٣٥٠، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٢٢٠(١: ٢٦٠ شرحه)، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٢٤، والمخصص ، جـ ١٤ :٥٨ ، ٦٤، والنكت ، جـ١: ١٥٩، والإنصاف ، جـ ١: ٢٩٤، والتبيين ، ص ٤٢١، وشرح المفصل ، جـ ٢: ٤٤، والبسيط ، جـ١: ٤٩٦، والمقاصد النحوية ، جـ ٣: ١٢٦، وشرح الأشمونى ، جـ ٢: ١٦٣، والخزانة ، جـ٢: ٦٠.

(١) ينظر ديوانه ، ص ٨٩.

(٢) وسيأتى برقم (٥٣) وصدره:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِى

ويروى (تزاور عن جل) ، و(ما عدلت) ، و(من أهله) و (بسوائكا). وتجانف : تميل ، وتزاور : تعدل ، وجو : اسم اليمامة فى الجاهلية.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٢، ٤٠٨=(١: ١٣، ٢٠٣) ، والأضداد ، للأصمعي ، ص ٤٤، والأضداد ، لابن السكيت ، ص ١٩٨، الأضداد ، لعبد الملك بن قريب للأصمعي (ت٢١٦) وليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤) ضمن (ثلاثة كتب فى الأضداد ، للأصمعى وللسجستانى ولابن السكيت) ، نشرها الدكتور أوغست هفنر ، (بيروت - دار الشرق ، مصور عن ط المطبعة الكاثوليكية بيروت ، ١٩١٣م) ، والمقتضب ، جـ ٤: ٣٤٩، والكامل ، جـ ٤: ١٠، والأضداد ، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت٣٢٨) ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، (الكويت - دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٦٠م) ، ص ٤١، وحروف المعانى والصفات ، ص ٣٧، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢: ٧١٥، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٢٢١(١: ٢٦٠ شرحه)، والحجة للفارسى، جـ ١: ١٨٧، والمسائل الحلبيات ، ص٢٤٢، وكتاب الشعر ، جـ٢: ٤٥٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٣٧، والخزانة ، جـ٢: ٥٩. وينظر معجم هارون ، ص ٢٥٥، ومعجم حداد ، رقم ١٨٥٨.

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٣٢، ٤٠٨، ٤: ٢٧٩= (١: ١٣، ٢٠٣، ٢ : ٣٣١)، وذكر البغدادى فى شرح شواهد الشافية ، ص ٦٠ أن بعضهم يعزو الشاهد لهيمان بن قحافة.

وخطام المجاشعى هو خطام بن نصر بن رياح المجاشعى، وقيل : اسمه بشر ، ويلقب بخطام الريح. ينظر المؤتلف، ص ١٦٠، والخزانة، جـ ١: ٣٦٩.

(٢١) - *وَصَالِياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنَ*(١)

فلِمَ جازت هذه الأشياء فى الضرورة؟

١٣ - وقول العجير :(٢)

(٢٢) - *فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ ... ...*(٣)

---

(١) وسيأتى برقم (٥٤)· ويروى (وما ثلاث)· وفى المخطوط (كلما) فى موضع (ككما) وهو تحريف· والشاهد فى قوله (ككما) وسيأتى بيانه فى الجواب· وفيه شاهد آخر لبعض النحويين منهم سيبويه ، وهو فى قوله : (يؤثفين) حيث جاء على الأصل ضرورة ينظر الكتاب ، جـ٤ : ٢٧٩ = (٢ : ٣٣١) والمنصف= = جـ ١: ١٩٢،
وصاليات : أثاف صليت بالنار· وككما يؤثفين :أى على حالهن حين أثفين·
ومن مواطن وروده : معانى القرآن للأخفش ، جـ ٢: ٣٠٣، وأدب الكاتب ، ص ٥٠٥، ٦٠٨، وتأويل مُختلف الحديث ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبية (ت٢٧٦) ، تصحيح محمد زهرى النجار ، (بيروت - دار الجيل ، ١٣٩٣هـ) ، ص ٢١٩، والمقتضب ، جـ ٢: ٩٥، ٤: ١٤٠، ٣٥٠، والأصول ، جـ ١: ٤٣٨، ٣: ١١٥، ٣٣٤· وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت٣٢٨) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، (القاهرة - دار المعارف ، ط٤ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٢٤٢، ومجالس العلماء ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت٣٣٧) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (القاهرة - مكتبة الخانجى ، الرياض - دار الرفاعى ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ) ، ص ٥٨، وحروف المعانى ، ص ٧٩، والقطع والائتناف ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨) ، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر ، (العراق - وزارة الأوقاف ، ط١ ، ١٣٩٨هـ) ، ص ١٩٣، وديوان الأدب ، لإسحاق بن إبراهيم الفارابى (ت٣٥٠) ، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر ، (القاهرة - مجمع اللغة العربية ، ط١ ، ١٣٩٨هـ) ، جـ ٢: ٥٥٣، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ١٦٠، ٢٢١(١: ٢٤٠ ، ٢٦٠ شرحه)، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٥٣٨، والمسائل المشكلة ، ص ٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٣٨، والنكت ، جـ ١:١٥٩، ٤٦٣، والخزانة ، جـ ١: ٣٦٧، ٢:٣٥٣، ٤: ٢٧٣· وينظر معجم هارون ، ص ٥٤٢·

(٢) شعره ، ص ٢٢٩· وهو العجير بن عبد الله السلولى (ت ٩٠هـ) ، صنعة محمد نايف الدليمى، (بغداد - مجلة المورد ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ١٣٩٩هـ)، وفى فرحة الأديب ، ص ٧٨-٧٩ أن البيت ليس له بل للمخلب الهلالى·

(٣) وسيأتى برقم (٥١)، وهو بتمامه:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلاطِ نَجِيبُ

وهناك روايتان أُخريان لقافيته هما :(طويل) و(ذلول) غير أن القصيدة فى الديوان بائية وليست لامية وهذا يقوى رواية (نجيبُ)·

والضمير فى (بيناه) لرجل ضلّ عنه جمله· ويشرى : يبيع· والملاط : ما ولى العضد من الجنب· =

١٦ - وقول الفرزدق :[١]

(٢٣) - ٭ وَمَا مِثْلَهُ فِى النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا٭[٢]

وكم وجهًا من وجوه الضرورة فيه ؟ ولِمَ جاز كلّ واحد منها ؟

١٧ - وقول قيس بن زهير :[٣]

= وهذا الشاهد والشاهدان الآتيان بعده لم ترد عند سيبويه فى هذا الباب و وإنما هى مما علق به الأخفش على الكتاب ، ينظر تحقيق هارون ، جـ ١:٣٢، هامش ٣، واكتفى الرمانى بالإشارة إلى الأول منها بأنه من إنشاد الأخفش كما سيأتى فى الجواب.

ومن مواطن وروده : الأصول فى النحو ، جـ ٣: ٤٣٩، ٤٦٠، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٤٧، ١١١(١: ٢٠٥، ٢٢٦ شرحه)، والإيضاح العضدى ، ص ٧٥، والتكملة ، ص ٣١، والمسائل العسكريات ، ص ١٣٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١:٣٣٢، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ،ص ٢٤٣، وتحصيل عين الذهب (شرح أبيات سيبويه) ، ليوسف بن سليمان الأعلم الشنتمرى (ت٤٧٦) ، بهامش الكتاب لسيبويه ، (مصر - المطبعة الأميرية ببولاق ، ط١ ، ١٣١٦هـ)، جـ ١: ١٤، والنكت ، جـ ١: ١٣٦، ١٦٠. وينظر معجم حداد ، رقم ١٤٦.

(١) ديوانه ، ص ١٠٨

(٢) وسيأتى برقم (٥٥) وعجزه :

٭أَبُو أُمِّهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه ٭

والضمير فى (مثله) للممدوح وهو إبراهيم بن هشام خال الخليفة هشام بن عبد الملك ، والمملك هو الخليفة. والأصل فى ترتيب البيت : وما مثله فى الناس حى يقاربه إلا مملكًا أبو أمه أبوه. أى أبو أم المملّك أبو الممدوح.

ومن مواطن وروده : هامش الكتاب بتحقيق هارون ، جـ ١:٣٢، والمعانى الكبير ، جـ ١:٥٠٦، والكامل ، جـ ١:٢٨، والأصول ، جـ٣:٤٦٧، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٨٦،(١: ٢٤٨ شرحه) ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٢٦٧، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٤٤١، ٥٤٦، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص٣٠٩، وأسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجانى (ت٤٧١) ، شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى ، (القاهرة - مكتبة القاهرة ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ) ، ص ١١٣، ١٦٣رقم (٢٦، ٦٨)، ودلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى (ت٤٧١) ، تصحيح محمد رشيد رضا ، (بيروت - دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ) ، ص ٦٥، وينظر معجم هارون ، ص ٤٢، ومعجم حداد ، رقم ١٨٠.

(٣) ومن مواطن نسبته إليه : معانى القرآن للفراء ، جـ ٢:٢٢٣، والنوادر، ص ٥٢٣، وموسوعة الشعر العربى، جـ ٣:٣٤٤.

وقيس بن زهير العبسى هو صاحب داحس وهى فرسه وكانت عبس تصدر فى حروبها عن رأيه ، توفى سنة ١٠هـ. ينظر معجم الشعراء ، ص ٣٢٢.

(٢٤) - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[١]

فلِمَ جاز إثبات الياء فى (ألم يأتيك)؟

والجـــــواب :

١*-١ – الذى يجوز فى ضرورة الشعر ما رجع إلى أصلٍ صحيح يقتضى جوازه[٢]. وهو على وجهين : أحدهما : ما ردَّ إلى أصله فى الموضوع مما هو متروك فى الاستعمال ، والآخر : ما ردَّ إلى أصل يجوز فى الكلام يقتضى جواز نظيره فى الشعر[٣] وسيأتى بيان هذا فى المسائل ، إن شاء الله تعالى . فالأوّل : نحو :

(٢٥) - *أَلَمْ يَأْتِيكَ ... ...*[٤]

أصلُه فى الموضوع أن يكون كغيره من حروف المعجم يسكن فى الجزم ، ويضمّ فى الرفع، ويفتح فى النصب . والثانى : نحو :

(٢٦) - *وَأَخُو الْغَوَانِ ... ...*[٥]

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٦، ٢٨، ٣٢ هـ ٣ = (١: ٨ ، ١٠).

(١) وســيـــأتى برقم (٢٥ ، ٥٦). ويروى (ألم تبلغك) و (ألم يأتك) و(ألا هل أتاك).
والشاهد فى قوله (ألم يأتيك) ، وسيأتى بيانه فى الجواب. وعلى الروايات الأخرى لا شاهد فيه. وفيه شاهد آخر لم يعرض له الرمانى وهو زيادة الباء فى (بما لاقت).
وبنوا زياد : هم الكملة ، الربيعُ وعمارة وقيس وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبدالله العبسىّ.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ٣: ٣١٦ = (٢: ٥٩) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ١٦١، ٢: ١٨٨، والأصول فى النحو ، جـ ٣: ٤٤٣، والإيضاح فى علل النحو ، ص ١٠٤، والجمل فى النحو ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت٣٤٠) ، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، الأردن - دار الأمل ، ط١ ، ١٤٠٤هـ) ، ص ٢٧٣، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٣٥٢، ٣: ٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص ٥١، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٦١(١: ٢٠٩ شرحه) ، والحجة ، لابن خالويه ، ص ١٩٨، والحجة للفارس ، جـ ١: ٢٤٤، ٢: ٨٠، والمسائل الحلبيات ، ص ٨٥، والمسائل العضديات ص ٤٣ ، ٤٦، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٤٠، والخزانة ، جـ ٣: ٥٣٤. وينظر معجم هارون ، ص ١٢٣، ومعجم حداد ، رقم ٧٥٥.

(٢) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٢ = (١: ١٣)، والمقتضب ، جـ ١: ٢٧٧، والأصول ، جـ ٣: ٤٣٥.

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجى ، جـ ٢: ٥٤٩.

(٤) تقدم برقم (٢٤) ، وسيأتى برقم (٥٦).

(٥) تقدم برقم (٩) ، وسيأتى برقم (٣٥).

بحـذف الياء تشبيهًا بحذف ياء الإضافة(١) اجتزاء بالكسرة منها(٢)، إلاّ أن هـذه أصلـية وتلك زائدة(٣) يكثر استعمالُها ، ويحتاج إلى التخفيف فيها(٤).

وإنما جاز فى الضرورة ما لا يجوز فى الكلام الذى [ليس] فيه ضرورة من أجل أنه كان سبب يقتضى جواز الحكم ، وسببان يقتضيان(٥) خلاف ذلك الحكم. فلما انضاف إلى السبب الواحد سبب آخرُ وهو إقامة الوزن عادل السببين ، وصار يجوز فى الضرورة لإقامة الوزن مع ذلك السبب الواحد.

٢*-١ - وإنما كان لا بدّ لكلّ شيء جاز فى الضرورة من أن يردّ إلى أصل صحيح يشهد بجوازه لأنه ليس لأحد أن يتكلّم بالفاسد فى غير الشعر(٦). وإنما يخرجه عن الفساد إجراؤه على أصل صحيح يقتضيه فى البيان عن المعنى حتى تكون دلالته مستقيمة ، ولولا ما ذكرناه من خاصة الشعر ما جاز فيه إلاّ ما يجوز فى الكلام ، ولكن لما كان إقامة الوزن سببًا يقتضى جواز الحكم إذا انضاف إليه سبب آخر من الأسباب الصحيحة على نحو الأصل فى الموضوع

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٢٦ - ٢٧ = (١ : ٨).**

(١) ياء الإضافة هى ياء المتكلم.

(٢) يرى سيبويه وكثير من النحويين أن حذف ياء المنقوص المعرف بال ضرورة. ويحملون الشاهد السابق ونحوه على ذلك مع أن معظم الأسماء المنقوصة ، المعرفة بـ(ال) الواردة فى القرآن الكريم فى غير الفواصل قد جاءت محذوفة الياء وهى فى حوالى تسعة مواضع ، منها قوله تعالى : ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ من الآية (١٨٦) فى سورة البقرة. وتنظر الآيات (٩٧) فى سورة الإسراء ، و(١٧) فى سورة الكهف، و(٢٥) فى سورة الحج ، و(١٣) فى سورة سبأ و(٣٢) فى سورة الشورى. و(٤١) فى سورة (ق) ، و(٦، ٨) فى سورة القمر. بينما لم تثبت إلا فى حوالى خمسة مواضع منها قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِى ﴾ من الآية (١٧٨) فى سورة الأعراف. وتنظر الآيات (٢ ، ٣) فى سورة النور ، و(٤٥) فى سورة (ص) ، و(٤١) فى سورة الرحمن.

(٣) يريد أنها ليست من بنية الكلمة ، ومعلوم أنها تمثل اسمًا مستقلاً وليست زائدة.

(٤) ينظر شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٤٤، وشرح أبياته لابن السيرافى ، جـ ١: ٦٢، والمغنى ، ص٢٤٨. ويرى بعضهم أن الياء إنما حذفت تَشبيهها بحذفها من المجرد من (ال) والإضافة. ينظر الأصول فى النحو ، جـ ٣: ٤٥٦، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٢١٤(١: ٢٥٨ شرحه)، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١١٥، ٢٣٢.

(٥) فى المخطوط (يقتضى) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٦) ينظر المقتضب ، جـ ٣: ٣٥ ، والأصول فى النحو ، جـ ٣ :٤٣٦.

جاز لاجتماع السببين ، وجرى على إطّرادٍ فى هذا من غير مناقضة بِجَوازِ شىء لعلّه ثم الامتناع عن جواز مثله مع وجود مثل علته على منزلتها.

٣*-١ - والشاهد فى قول العجاج :

(٢٧) - *قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى*(١)

من وجهين : أحدهما : صرف ما لا ينصرف فى قوله :(قواطنا)، والآخر : قوله :(الحمى)، وفيه ثلاثة أوجه (٢): الأول : حذف الألف ؛ لأنها زائدة ترجع بها الكلمة إلى أصلها ، ثم قلب المضاعف ياء على قياس:

(٢٨) - *تَقَضِّىَ الْبَازِى إِذَا الْبَازِى كَسَرْ*(٣)

و (تظنيت) فى (تظننت)(٤) ؛ لكراهة التضعيف. الثانى : حذف الميم تشبيهًا بالحذف للترخيم، ثم قلب الألف ياء ؛ لأنها مناسبة لها ، ومن شأن المناسب للحرف أن يجوز قلبه إليه وذلك فى كثير من الكلام. الثالث : حذف الألف والميم وإطلاق القافية، وحذفهما جميعًا تشبيهًا بما يحذف من الأصلى والزائد فى الترخيم ، نحو :(٥)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٦ - ٢٧ = (١: ٨).

(١) تقدم برقم (٣) وسيأتى برقم (١٨٩ ، ١٩٦).

(٢) ينظر ضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٩١(١: ٢١٩ شرحه) ، وتحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٨

(٣) قائله العجاج . ينظر ديوانه ، ص ٢٨، وأورده الرمانى للتنظير به على قلب الميم الثانية منَ (الحمم) بعد حذف الألف ياء كما قلبت الضاد الثانية ياء من (تقضض). ويروى (تجلّى البازى) وعليه لا شاهد فيه ، ومعنى كسر : انقض ضامًا جناحيه.

ومن مواطن وروده : إصلاح المنطق ، ليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت٢٤٤) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، (مصر - دار المعارف ، ط٣ ، ١٩٧٠م) ، ص ٣٠٢،.والإبدال ، ص ١٣٣، وأدب الكاتب ، ص ٤٨٧، والكامل، جـ ١: ٣٤٣، ٣: ٤٧، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١ : ٣٤٣، ٥: ٣٣٢، والزاهر ، جـ ١: ١٩٧، ٥٣٠، وديوان الأدب ، جـ ٢: ١٥٨، ٤: ١٣٢، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، للحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت٣٧٠) ، تصحيح عبد الرحيم محمود ، (طهران - إنتشارات ناصر خسرو ، مصور عن دار الكتب ، ١٣٦٠هـ) ، ص ١٠٣، وليس فى كلام العرب ، ص ١١١، والمسائل العضديات ، ص ٣٢، ٢٠٧. وينظر معجم هارون ، ص ٤٦٩، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٠٠.

(٤) ينظر اللسان ، جـ ١٣: ٢٧٣ (ظنن).

(٥) قائله الفرزدق . ينظر ديوانه ، جـ ١: ٣٨٤ بعناية كرم البستاني، بيروت-دار بيروت ١٤٠٠هـ.

(٢٩) - *يَا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِى مَحْبُوسَةٌ*(١)

يريـد (مروان)٠

٤*١- - وقول خفاف بن نَدبة :

(٣٠) - *كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ...*(٢)

يريـــد (كنواحى) فحذف الياء اجتزاء بالكسرة منها كما يحذفها فى ياء الإضافة٠ وكذلك

١٢أ قوله/فى :

(٣١) - *دَوَامِى الْأَيْدِ ... ...*(٣)

يريـد (الأيدى) فحذف الياء ، اجتزاءً بالكسرة منها٠

٥*١- - وقول النجاشى :

(٣٢) - فَلَسْتُ بَآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُه وَلَاكِ اسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ(٤)

يريـد (لكن) فحذف النون للاستخفاف فى الحرف الذى يقتضى التخفيف تشبيهًا بحذف النون من (لم يك) لكثرة الاستعمال(٥) .

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٢٧ = (١: ٩)٠

(١) عجزه :

تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

ورواية الديوان (مروان إن مطيتى) ولا شاهد فيه على هذه الرواية ؛ لأن الرمانى إنما أورده للتنظير به، حيث حذفت الألف والميم الأخيرة من (الحمام) كما حذفت الألف والنون من مروان٠

ومروان المذكور هو مروان بن الحكم والى المدينة المنورة فى عهد معاوية بن أبى سفيان٠ وكان قد طلب إلى الفرزدق : ألا يهجو أحداً فخالفه فكتب له كتاباً إلى بعض عماله يوصيه بضربه وحبسه وأظهر له أن فيه مكافأة له ولكنه خشى من هجائه فأومأ له إلى ما يتضمنه الكتاب٠ فأنشده الفرزدق أبياتا أولها البيت السابق٠ ينظر شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى الآتى ذكره٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ٢: ٢٥٧ = (١: ٣٣٧) ، والجمل ، ص ١٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٢٥٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٥٠٥ ، والنكت ، جـ ١: ٥٨٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٠١ ، ومعجم حداد رقم ١٤٥٥٠

(٢) تقدم برقم (٤) وسيأتى برقم (٣٧)٠

(٣) تقدم برقم (٥) وسيأتى برقم (٣٦)٠

(٤) تقدم برقم (٦)

(٥) ينظر شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٠٤٣ ويرى كثيرون أن النون حذفت لالتقاء الساكنين٠ ينظر المراجع المذكورة فى تخريج البيت فى الأسئلة فقرة (٥)٠

٦*-١ - وقول مالك بن خُرَيم :

(٣٣) - فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا(١)

فحذف الياء من (نفسه) اجتزاءً بالكسرة منها على ما بيناه. وفيه وجهٌ آخر(٢)، وهو أنه حذف الياء في الوصل على حدّه في الوقف تشبيهًا به ، وكأنه يصل على نية الوقف في حذف الياء لا في الحركة. ووجه ثالث أنه لما كان يقف بالسكون من غيرِ ياء اقتضى ذلك جواز أن يصل الحركة من غير ياء على قياس نظائره من أكثر الكلام ؛ لأن أكثره يوقف عليه بالسكون من غير ياء ، ويوصل بالحركة ، وقال آخر :

(٣٤) - *دارٌ لِسَعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا*(٣)

يريد (هيَ من هواكا) فحذف الياء المتحركة ، وهو ضعيف جدًا(٤)، إلا أنه يجوز في الضرورة؛ لأنه يقف على الياء بالسكون(٥) وهي حرف مدّ تشبه الكسرة لأنها من جنسها ، فلما اجتمع فيها أنها قد تسكن وأنها من جنس الكسرة التي يجوز حذفها استثقالاً لها جاز حذفها. ووجه آخر : أنه شبَّه الياء المتحركة بالياء الساكنة التي قبلها كسرة في أنها ياء قبلها كسرة قد تحذف اجتزاء بالكسرة منها بعد أن تسكن في (يا غلامِ أقبل) والأصل (ياغلامي أقبل) ثم تسكن وتحذف للاجتزاء بالكسرة منها فشبه (هي) بهذا في أنه سكّن ثم حذف الياء اجتزاء بالكسرة منها فهما سواء في القياس إلا بمقدار كثرة الاستعمال لذلك في الياء الزائدة مع وقوعها في النداء الذي هو بالحذف أولى.

٧*-٢ - وقول الأعشى :

(٣٥) - * وَأَخُو الْغَوانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ *(٦)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٧ ، ٢٨ = (١: ٩، ١٠).

*-٢ نفسه ، ص : ٢٨ = (١٠).

(١) تقدم برقم (٧)

(٢) ينظر الكامل ، جـ ٢: ٣٧، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ١٠٩ (١:٢٢ شرحه).

(٣) تقدم برقم (٨).

(٤) ينظر الأصول في النحو ، جـ ٣: ٤٦٠، وضرورة الشعر للسيرافي ، ص ١١٠(١:٢٢٦ شرحه).

(٥) وذكر ابن جني أن إسكان الياء من (هي) لغة، وليس خاصًا بالوقف. ينظر الخصائص ، جـ١:٨٩.

(٦) تقدم برقم (٩) و (٢٦).

كقول الآخر :

(٣٦) - *دَوامِى الْأَيدِ ... ...* [١]

وكقولـــه :

(٣٧) - *كنَواحِ رِيشِ حَمَامَةٍ ..* [٢]

والعلّة فيه واحدة وهى حذف الياء اجتزاء بالكسرة منها مع أنّها أصليّة.

٨*-١ - وقول الفرزدق :

(٣٨) - تَنْفِى يَدَاهَا الْحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْىَ الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ [٣]

فزاد الياء[٤] فى (الدراهيم) وفى (الصياريف) ، جمع (صيرف)[٥]، تشبيهًا بما يزاد للعوض، فلما كان هذا الموضع الذى هو بعد ألف الجمع بحرفٍ فى زنة (مفاعيل) هو موضعَ الزيادة للعوض، وإنّما العوض لئلا تختل الكلمة بالنقصان الذى لحق فنظير ذلك (*) إقامة الوزن الذى لا يختلّ بالنقصان الذى لحق فصار زيادةٌ هذه الياءِ[٦] فى هذا الموضع لإقامة الوزن نظير زيادتها للعوض. وهذا من أقرب النظائر وأوضح القياس الذى يبنى عليه.

٩*-٢ - ويجوز إظهار التضعيف ؛ لأنهّ ردٌّ إلى الأصل فى الموضوع ، كقول الشاعر:

(٣٩) - مهلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى   أَنِّى أَجُودُ لِأَقْوامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا [٧]

ويجوز تصحيح المعتل ؛ لأنّه ردّ إلى الأصل فى الموضوع ، كقول الشاعر :[٨]

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٨ = (١ : ١٠) .

*-٢ نفســه ، ص ٢٩ ، ٣٠ = (١٠).

(١) تقدم برقم (٥) و(٣١).

(٢) تقدم برقم (٤) و (٣٠).

(٣) تقدم برقم (١٠) .

(٤) ينظر ما تقدم عن ذلك فى هامش السؤال.

(٥) فى المخطوط (صيريف) والصواب ما أثبته.

(*) فى المخطوط (ذلك فنظير) ولعل المراد ما أثبته

(٦) فى المخطوط (الهاء) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٧) تقدم برقم (١١).

(٨) هو عبيد الله بن قيس الرقيات (ت٧٥). ينظر ديوانه ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، (بيروت - دار صادر ، ودار بيروت ، ١٣٧٨هـ) ، ص ٣.

(٤٠) - لَا بَـارَكَ اللَّهُ فِي الْغَـوانِي هَـلْ ... يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ[١]

/ ويجـوز صـرف مـا لا ينصـرف ، لأنه ردٌّ إلى الأصل الذى وضـعت عليه الأسـمـاء المعربة[٢]، ١٢ب كقول النابغة : [٣]

(٤١) - فَلَيَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلَيَرْكَبَنْ ... جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوادِمَ الْأَكْوَارِ[٤]

ويجوز قصـر الممدود[٥]بحـذف الألف ؛ لأنـهـا زائدة وترجع بهـا الكلمـة إلى أصلهـا ، كـقـول الشـاعـر :[٦]

---

(١) ويروى (الغوانِي مَا) و(الغوانِي فَمَا) و(الغواني وهل).
والشاهد فى قوله (الغوانِي) حيث ظهرت الكسرة على الياء فى الاسم المنقوص كما تظهر على الحرف الصحيح. وعلى الروايتين الأخيرتين لا شاهد فيه.
ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ٣:٣١٤=(٢: ٥٩)، والكامل ، جـ ٤: ٤٥، والمقـتـضب ، جـ ١: ٢٨٠، ٣:٣٥٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ١١٥، والأصول، جـ ٣:٤٤٢، وإعراب القرآن ، جـ ١:٢٠٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٥٠ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ٥٩(١: ٢٠٩ شرحه) ، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ ١: ٥٩٦ ، وفرحة الأديب ، ص ١٢٩، والنكت، جـ ١:٦٣٨، ٢:٨٧٦، وينظر معجم هارون ، ص ٥١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣٥.

(٢) استشهد له سيبويه بشاهد تقدم الكلام عنه فى الفقرة (٣) أما الشاهد الذى سيذكره الرمانى فلم يرد عند سيبويه فى هذا الباب ، وإنما أورده فى باب آخر مستشهدا به على نون التوكيد الخفيفة ، ينظر ، جـ ٣: ٥١١ (٢:١٥٠)، وينظر شرح أبيات سبويه ، لابن السيرافى ، جـ ٢: ٢٤٩.

(٣) ينظر ديوانه ، صـنعـة ابن السكيت ، تحـقـيق الدكـتـور شكرى فـيـصل ، (دار الفكر ، ١٣٧٧هـ) ، ص٩٩، والمعانى الكبير ، جـ ٢: ٩١٨. واسمه زياد بن معاوية توفى نحو سنة ١٨ قبل الهجرة.

(٤) ويروى (ولَيدفعَنْ ألفٌ إليك) كما يروى (وليدفَعَنْ جيشًا إليك قوادمُ ...).
والضمير فى (فلتأتينك) لرجل يهجوه ، واسمه زرعة بن عمرو. والأكوار جمع كور ، وهو الرحل، وقوادم جمع قادمة : وهى العود الذى بين يدى الراكب.
والشاهد فى قوله (قصائد) حيْث نونها وهى ممنوعة من الصرف ليستقيم له الوزن. وينظر التعليق السابق رقم (١) .
ومن مـواطن وروده : المقـتـضب ، جـ ١: ٢٨ ، ٣:٣٥٤ ، والأصـول ، جـ ٣: ٤٣٦، وضـرورة الشعـر ، للسيرافى ، ص ٤٠ (١: ٢٠٣ شرحه) ، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٤١٤، وشرح أبيـات سيـبويه ، لابن السيـرافى ، جـ ٢: ٢٤٩ ، والخصـائص ، جـ ٢: ٣٤٧ ، والمنصـف ، جـ ٢: ٧٩ ، والإنصـاف ، جـ٢:٤٩٠.

(٥) لم يعرض له سيبويه فى هذا الباب.

(٦) فى رثاء حمزة بن عبد المطلب والشاعر هو كعبُ بن مالك ينظر ديوانه ، تحقيق سامي مكى العانى=

(٤٢) – بَكَتْ عَيْنِى وَحُقَّ لها بكاها وَمَا يُغْنِى الْبُكَاءُ وَلاَ الْعَوِيلُ(١)

فهذا من لغته مدّ (البكاء) إلاّ أنّه قصره للضرورة٠

١٠*١- – وقال رؤبة :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الأَضْخَمَّا(٢)

فشدد الميم فى الوصل على ما يجب لها فى الوقف٠ وإن كان ألْحَقَ الألف فى الكلمة فهى ككلمة أخرى٠وهوَ يجوز فى الكلام إذا كان من كلمتين نحو : ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ﴾(٣) فيوصل على نيّة الوقف ، ولكن هذا حسن ؛ لأنه من كلمتين ، وهو فى البيت ضعيف جاز للضرورة التى تقيم الوزن ؛ لأنّه منْ كلمة واحدة فجاز للتشبيه بذاك٠(٤)

١١*٢- – وقول الشماخ :

(٤٤) – *لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادِ* (٥)

فإنه حذف الواو من (كأنّه) اجتزاء بالضمة منها، وتشبيهًا بحذف الياء اجتزاء بالكسرة

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٢٩ = (١: ١١)٠

*٢- نفسه ، ص ٣٠ = (١١ – ١٢)٠

==(بغداد– مكتبة النهضة) ، ص ٢٥٢، أو عبد الله بن رواحة٠ ينظر ديوانه ، تحقيق الدكتور حسن محمد باجودة ، (القاهرة – مكتبة دار التراث ، ١٩٧٢هـ) ، ص ٩٨، أو حسان بن ثابت ينظر ملحق ديوانه ، تحقيق الدكتور وليد عرفات ، (بيروت – دار صادر ، ١٩٧٤م) ، جـ ١: ٥٠٤ (رضى الله عن الجميع).

(١) من مواطن وروده : أدب الكاتب ، ص ٣٠٤، والكامل ، جـ ١:٢٢١، ومجالس ثعلب ، لأبى العباس أحمد بن يحى ثعلب (ت٢٠٠ – ٢٩١) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، (مصر – دار المعارف ، القسم الأول ، ط٣ ، ١٩٦٩م ، والقسم الثانى ، ط٤ ، ١٩٨٠م) ، جـ ١: ٨٨، والاقتضاب فى شرح أدب الكتاب، لعبد الله بن محمد السيد البطليوسى (ت٥٢١) ، (بيروت – دار الجيل ، ١٩٧٣م) ، ص ٣٦٩، وشرح الجاربردى شرح شافية ابن الحاجب ، لأحمد بن الحسين الجاربردى (ت٧٤٦) ، ضمن (مجموعة الشافية رقم١) ، (بيروت – عالم الكتب)، (مجموعة شروح الشافية رقم ١)، ص ٦٣، وشرح شواهد الشافية ، ص ٦٦٠ وينظر معجم هارون، ص ٢٩٥، ومعجم حداد ، رقم ١٩٥٢٠

(٢) تقدم برقم (١٢)٠

(٣) من الآية (٩٠) فى سورة الأنعام٠

(٤) يرى الفارسى أن حرف الإطلاق غير لازم ، ولذا كان الحرف المشدد كأنه موقوف عليه فى الحكم٠ ينظر الحجة ، جـ ٢:٢٧٤ فما بعدها٠

(٥) تقدم برقم (١٣)٠

منـها[1]، ومثله :

(٤٥) - *يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ*[2]

ومثلــه :

(٤٦) - *مَا حَجَّ رَبُّهُ فِى الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا*[3]

ومثلــه :

(٤٧) - *وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ ....*[4]

١٢*-١ - وقول الشاعر :

(٤٨) - صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[5]

وقوله (قلّما وصال) ضرورة ؛ لأنّ الاستعمال على طريقة (قلّما يكون كذا وكذا) و (قلّما يدوم وصال)، وإنما جرى على ذلك لأن (ما) دخلت كافّةً للفعل ليليها ما لم يكن يلى الفعل قبل كما دخلت فى :[6]

(٤٩) - بَعْدَمَا * أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ *[7]

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٣١ = (١ : ١٢)**.

(١) وينظر ما تقدم فى الفقرتين (٤، ٦).

(٢) تقدم برقم (١٤).

(٣) تقدم برقم (١٥).

(٤) تقدم برقم (١٦).

(٥) تقدم برقم (١٨).

(٦) القائل : المرار الأسدى. ينظر حياته وما بقي من شعره، ص ١٦٨، ويقال له المرار الفقعسى والأسدى ، من شعراء الدولة الأموية ، فالفقعسى نسبة إلى أحد أجداده الأقربين ، والأسدى نسبة إلى جده الأعلى. ينظر الخزانة ، جـ ٢: ١٩٦.

(٧) وسيأتى برقم (٢٠٩) ، و (٢١٨) ، و(٥١٨) و (٥٢١) ، وصدره :

* أَعَلَاقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا *

وقد ورد فى المخطوط (المجلس) وهو تصحيف. ويروى (كالشهاب المخلس).

والعلاقة : الحُبّ ، والأفنان : جمع فنن وهو الغصن والمراد به هنا خُصلة الشعر ، والثغام : شجر إذا يبس ابيضّ. والمخلس : المختلط فيه السواد بالبياض. والشاعر يخاطب نفسه.

والشاهد فى قوله (بعد ما) حيث كفت(ما) (بعَد) عن الإضافة . ويرى بعضهم أن (بعد) لم تكف وأنّ

فلهذا لم يجز فى الكلام إلا (قلما يدوم وصالٌ) ولكن جاز فى الشعر لأنه ردّه إلى الأصل فى الموضوع.

١٣*-١ - وقول الآخر :

(٥٠) - * بَيْنَاهُ فِى دَارِ صِدْقٍ ... ...*(١)

يريد (بينا هُوَ فى دار صدق) فحذف الواو المتحركة ، وعلّتها كعلّة حذف الياء المتحركة من (هى)(٢)، وهو أنّه شبّه المتحرك بالساكن الذى يحذف اجتزاء بأن حركة ما قبله منه تدلُّ عليه وكذلك قوله :

(٥١) - *فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ ...(٣)

فيما أنشده الأخفش(ت ٢١٥). يريد :(فبينا هو) والعلّة واحدة.

١٤*-٢ - قال المرار بن سلامة :

(٥٢) - وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُم إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوائِنَا(٤)

فجرّ (سواء) وهو ظرف غير متمكن(٥)؛ لأنّه شبّهه بـ(غير). وإنما لم يتمكن (سواء) لأنه قد

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٣١ ، ٣٢ هـ ٣ = (١: ١٢).

*٢- نفسه ، ص٣١ - ٣٢ = (١٢ - ١٣).

= (ما) مصدرية. ينظر تفصيل ذلك فى الخزانة ، جـ ٤: ٤٩٣.

ومن سوا طن

ورود البيت : الكتاب ، جـ ١: ١١٦، ٢: ١٣٩ = (١: ٦٠، ٢٨٣)، والكامل ، جـ ١: ٣٤٢، والمقتضب ، جـ ٢:٥٣، والأصول ، جـ ١: ٢٣٤، ٢: ٢٥٨، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ١٢٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٥٠، والمسائل المشكلة ، ص ٢٩٢، والمسائل الحلبيات ، ص ٢٠٢، والنكت ، جـ ١: ٢٥٠. وينظر معجم هارون ، ص ٢٠١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٤٩.

(١) تقدم برقم (١٧).

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٦).

(٣) تقدم برقم (٢٢).

(٤) تقدم برقم (١٩).

(٥) يقصد أنه لا يخرج عن الظرفية وينظر المجلد الثانى من الشرح، ص ١٢٤ب(داماد)، وهذا مذهب البصريين بينما يرى الكوفيون أنه يكون ظرفًا وغير ظرف. ينظر الإنصاف، جـ ١:٩٤، والتبيين،ص٤١٩.

وينسب إلى الرمانى خلاف ما ذكره هنا وهو أن سوى ظرف متمكن. ينظر الهمع ، جـ٣:١٦٠=(١:٢٠٢).

تضمّن معنى المكان[١]، وأصله الاستواء[٢]. وكذلك قول الأعشى :

(٥٣) - * وما قصدت من أهلها لسَوائكا*[٣]

فشبّهه بـ(غير).

١٥*-١ - وقال خطام

(٥٤) - * وَصَاليات ٍكَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *[٤]

فهو شاهد من وجهين : أحدهما : زيادة كاف التشبيه ، والآخر : أن الثانيـة اسم بمنزلة (مثل)[٥].

١٦*-٢ - وقال الفرزدق :

(٥٥) - وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا أَبُو أُمِّه حَيٌّ أَبَوهُ يُقَارِبُه[٦]

/ ففيه أربعة أوجه من الضرورة[٧] : الأول : الفصل بين الابتداء والخبر بما ليس منه. الثاني : ١٣أ الفصل بين الصفة والموصوف بما ليس منه. الثالث : تقديم الاستثناء. الرابع : سلوك الطريق الأبعد في الدلالة على المعنى ؛ وذلك أنه مَدَحَ خَالَ هشام بن عبد الملك ، فأصل الكلام : وما مثله في الناس حيّ يقاربه إلاّ مملكًا[٨] أبو أمّه [أبوه]، فدلّ على أنه خاله بقوله : أبو أمّه أبوه ، وهذا تبعيد ، وفصل بين (أبو أمه أبوه) وهو ابتداء وخبر ، وشبَّهَهُ بما يجوز من الفصل في الكلام. وتقديم الاستثناء مع وضوح المعنى فشبّه هذا بذلك.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٢ = (١: ١٣).

*-٢ الكتاب ، جـ ١ : ٣٢ هـ ٣.

(١) جاء في الكتاب، جـ ١ : ٤٠٧ =(١ : ٢٠٢ ـ ٢٠٣)"(وهذا رجل سواءك) فهذا بمنزلة (مكانك)إذا جعلته بدلك"

(٢) ينظر المجلد الثاني من الشرح ، ص ١٢٤ب (داماد) ، وشرح الأشموني جـ ٢: ١٦٦.

(٣) تقدم برقم (٢٠).

(٤) تقدم برقم (٢١)

(٥) ينظر ضرورة الشعر للسيرافي ، ص ١٦٠-١٦١= (١: ٢٤٠ شرحه) ويجوز أن تكون الثانية توكيداً للأولى ، = فيكونان حينئذ حرفين أو اسمين . وعلى = هذا لايكون في دليل على الوجهين . ينظر = الخزانة ، جـ١ : ٣٦٨

(٦) تقدم برقم (٢٣).

(٧) ينظر الإفصاح ، ص ٨٦.

(٨) في المخطوط : (مملك).

وَقَالَ قَيْسُ بْنُ زُهَيْر:

(٥٦) - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ[1]

فسكَّن الياء فى الجزم ؛ لأنّهُ أجراه على الأصل الذى لو رفعه لقال :(يأتيكُ)[2].

---

(١) تقدم برقم (٢٤) و (٢٥).

(٢) بعده فى المخطوط ما يلى: (يتلوه إن شاء اللّٰه فى الجزء الذى يليه (باب) الغرض فيه أن يبين ترجمة أبواب الفاعل والمفعول ، وما جرى مجراهما فى الإعراب والتصرف. الحمد لله الواحد العدل. وصلى اللّٰه على سيدنا محمد وجميع رسله وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدا). وبعد ذلك فى صفحة ١٣ب من المخطوط ما يلى (الجزء الثانى من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ العلامة والحبر البحر الفهامة : أبى الحسن على بن عيسى النحوى نفعنا اللّٰه تعالى به آمين آمين).

ولم تُعَيَّن أجزاء المجلد الأول إلا فى موضعين أحدهما هذا الموضع الذى نص فيه على الجزء الثانى ، والآخر أشير فيه إلى بداية الجزء الثالث حيث جاء فى هامش ، ص ٢٦ ب من المخطوط (هذا الباب أول الجزء الثالث).

٨- / بـاب[1]، [2] ١١٤أ

الغرض فيه : أن يبين ترجمة أبواب الفاعل والمفعول وما جرى مجراهما فى الإعراب والتصرف بوجوهه.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما أبواب الفاعل ؟

٢ - وما أبواب المفعول ؟

٣ - وما أبواب المشبه بالمفعول ؟

٤ - وما معنى قوله : (ولم يقو قوة الفعل) ؟

٥ - وبأىّ شىء يكون العامل أقوى؟

٦ - وما قسمة العوامل فى القوة ؟

٧ - ولم صارت الصفة المشبّهة أقوى فى العمل من (عشرين درهمًا)؟

---

(١) قبله فى المخطوط (بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم يسر).

(٢) هكذا ورد هذا العنوان فى الشرح ، وفى الكتاب ، (جـ ١: ١٣ بولاق) ، وفى تحقيق هارون ، جـ ١:٣٣، (هذا باب الفاعل)، ولكن الكلام بعده متصل به. ولعل العنوان فى الكتاب (هذا بابٌ) فقط كما جاء عند الرمانى غير أنه أسقط كلمة (هذا) كعادته، وأن كلمة الفاعل وما اتصل بها كلام مستأنف. لأن غرض سيبويه كما يقول الرمانى ، أن يبين ترجمة أبواب الفاعل ، والمفعول وما جرى مجراهما . فكأنّ هذا الكلام المستأنف بيان للمواضيع التى سيتناولها.

ومما يجدر ذكره أن السيرافى حين عرض لشرح هذا الباب أورد كلام سيبويه كما هو ، ولم يذكر شيئًا عن نهاية عنوان هذا الباب. أما الصفار فقد جعل كل ما ذكر تحت هذا الباب داخلاً فى عنوانه. ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٦١، وشرح الصفار ، ص ٤٦ من الترقيم المضاف بعد ص ٦٩، ص(١٤١ر).

٩-باب الفاعل وما لم يسمَّ فاعله[(١)، (٢)]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى (الفاعل) و (ما لم يسمّ فاعله) من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الفاعل ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما الفاعل ؟ وما الذى لم يُسَمَّ فاعله ؟

٣ - وما حكم الفاعل فى التقديم والتأخير؟ ولِمَ لا يجوز تقديمه على الفعل ؟ ولِمَ جاز تقديم المفعول عليه ؟

٤ - ولِمَ وَجَبَ رَفْعُ الفاعل ، ولم وَجَبَ رفْعُ ما لم يسم فاعله؟

٥ - وما معنى تفريغ الفعل للشىء ؟

٦ - وما معنى قوله (وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهى الأسماء)؟[(٣)]

الجواب [عن الباب الأول]

١*-١ - أبواب الفاعل ثلاثة فى الأصل : باب الفاعل الذى يعمل فيه الفعل ، وباب الفاعل الذى يعمل فيه اسم الفاعل ، وباب الفاعل الذى يعمل فيه المصدر.[(٤)]

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣ = (١: ١٣ - ١٤).

(١) عنوانه فى الكتاب ، جـ ٣٣:١=(١: ١٤) (هذا باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر). وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ٢٦٤:١، وشرح الصفار ، ص ٤٧ من الترقيم المضاف بعد ص ٦٩ ص (١٤٣ر) ولم يذكر الصفار العنوان.

(٢) ينظر عن مصطلح (ما لم يسم فاعله) النحو الكوفىّ فى شرح القصائد السبع الجاهليات ، ص ١٠٠.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٤(١: ١٤).

(٤) هناك أشياء أخرى ترفع فاعلاً هى الصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل والجار مع مجروره على الخلاف فى الأخير. ولعله ترك ذكرها لأنه يتكلم عن الأصل فى رفع الفاعل.

٢*-١ – وأبواب المفعول أربعة : باب المفعول الذى لا يتعدى فعله إلاّ إلى واحد ، وباب المفعول الذى يتعدى فعله إلى اثنين ، وباب المفعول الذى يتعدى فعله إلى ثلاثة، وباب المفعول الذى لا يقتصر فيه على أحد المفعولين.

٣*-١ – وأبواب المشبه بالمفعول ستة[١]: الحال ، والتمييز ، وما عمل فيه (كان) وأخواتها : وما عمل فيه (إنَّ) وأخواتها، وما عمل فيه الفعل بوسيطة الحرف ، نحو (أمرتك بالخير)[٢]، و (سار القوم إلاّ زيداً). وما عملت فيه الصفة المشبّهة.

٤*-١ – ومعنى قوله :(ولم يقوَ قوّة الفعل) تبيينُ أنَّ الضعيف العمل لا يتصرف فى عمله تصرف القوىّ العمل.

٥*-١ – والعامل الذى هو أقوى العوامل ما اجتمعت فيه أسباب قوة العمل ، وهى ثلاثة أسباب : عمله بحقّ الأصل ، وعمله على لزوم العمل للجنس، وتصرفه فى عمله ؛ بأنْ يعمل عملين مختلفين.

٦*-١ – وقسمة العوامل فى القوة على ثلاث مراتب : الأعلى فى قوة العمل ، والأدنى فيه ، وما هو فى الوسائط.

فالأعلى هو الفعل ؛ لاجتماع الأسباب الثلاثة له.

والأدنى هو ما لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب العمل : منها[٣] عمله بحقّ الشبَه، نحو (ما)[٤]، فإنّها لا تلزم العمل ، ولا تعمل بحق الأصل ولا يجرى بعملها فى الجنس، وكذلك (إذن)[٥]من عوامل الأفعال لا تلزم العمل وتعمل بحق الشبّه ولا يجرى عملها فى الجنس.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣ = (١: ١٣ - ١٤).

(١) ينظر عن علّة شبهها بالمفعول شرح المفصل ، جـ ٢ :(٥٥) (٧٠ - ٧١)، (٩٦)، (٩٦)، (٨٧)،(٦: ٨٤، ٨٥) على الترتيب .

(٢) فى المخطوط (امرتك الخير) وما أثبته يقتضيه السياق. وينظر ما سيأتى فى باب ١٠: ١، ١٠.

(٣) أى من أسباب العمل.

(٤) ينظر ما سيأتى في باب ١٩.

(٥) ينظر الحديث عنها فى المجلد الثالث من الشرح ، ص ٣٢٥، فما بعدها (دماد) ص ١٠١ (فيض الله).

وأمّا الذى فى الوسائط فنحو اسم الفاعل(١) والمصدر(٢)، لأنه يعمل بحق الشبه إلاّ أن له تصرفًا فى العمل إذ يرفع وينصب. وأما حروف الجرّ(٣) فهى فى الوسائط لأنّها تعمل بحق الأصل، إلا أنه لا يجرى العمل فى الجنس(٤)ولا تصرّفُ فى العمل إذ تعمل الجر فقط. والصفة المشبّهة (٥)فى الوسائط أيضًا لأنها تعمل بحق الشبه. وتعمل الرفع والنصب. فهذه التى فى الوسائط على مراتب/تتبين فى أبوابها إن شاء اله تعالى(٦). ١٤ب

٧*-١ - والصفة المشبّهة أقوى فى العمل من التمييز فى نحو (عشرين درهمًا) من قِبَل أنّها تعمل فى المعرفة والنكرة ، وترفع وتنصب ، نحو :(مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ) و (حسنٍ وجهًا) و(حسنٍ الوجهَ)، وكل ذلك يأتى مشروحًا فى بابه إن شاء الله تعالى(٧).

الجواب عن باب الفاعل:

١*-٢ - الذى يجوز فى الفاعل من الإعراب الرفعُ. ويجوز فيه أن يقدَّمَ الظرفُ والمفعولُ عليه. ولا يجوز أن يقدم على الفعل(٨)؛ لأنه إنما غُيِّر عن المصدر ليَنْبِنىَ عليه الفاعل بناء لازما

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣٣ = (١: ١٣-١٤).**

*-٢ **نفســه ، ص ٣٣ = (١٤).**

(١) ينظر ما سيأتى فى باب ٣٧.

(٢) ينظر ما سيأتى فى باب ٤٠.

(٣) ينظر عنها ضمن باب الجر فى المجلد الثانى من الشرح ، ص ١٢٩ب فما بعدها (داماد)، ص ٤٥ (فيض الله).

(٤) تكرر ذكر العمل للجنس أو فى الجنس فى هذه الفقرة والفقرة السابقة ولم يوضح الرمانى المراد منه.

(٥) ينظر ما سيأتى عن الصفة المشبهة باب ٤١، والمجلد الثانى ، ص ١٤٧أ (داماد) ، ص ٦٨ (فيض الله).

(٦) تقدمت الإشارة إلى مواطن تلك الأبواب فى التعليقات الآنفة فى هامش هذه الفقرة غير أنه لم يتطرق إلى المراتب المذكورة إلا فى باب الصفة المشبهة. وقد يعرض لها فى أبواب أخرى غير تلك الأبواب التى أشار إليها. يظر ما سيأتى فى باب ١٩: ٣ ، والمجلد الثالث ، ص ٢٩٥ (داماد)، ص ٦٤ (فيض الله).

(٧) ينظر التعليق السابق ، وما سيأتى فى باب ٤١: ٤٩م٢

(٨) نقل بعض النحويين الإجماع على ذلك ، ونقل آخرون أن هذا رأى البصريين وأن الكوفيين يجيزون تقديمه. ينظر ارتشاف الضرب ، لأبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى (ت٧٤٥) ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، (الجزء الأول مطبعة النسر، ١٩٨٦م ، الجزءان ٢ ، ٣ ، القاهر - مطبعة=

لتصحّ الفائدة به ، إذ موضوعه للفائدة مع دلالته على الزمان ، فمكنت الفائدة به غاية التمكين بأن وضع لها على أن يلزمه ما يبين عن وجه الفائدة فيه وهو الفاعل، فلو ذُكِرَ مُقدمًا لم يبين عن أنّ الفائدة فى الفعل ؛ لأنّ للمتكلّم إذا[1] ابتدأ بالاسم أن يخبر عنه بما شاء من فعل أو غيره. فليس فيه فى هذا الموضع إيذان بأنّه بيان عن موضع الفائدة فى الفعل لما بيّنا.

٢*-١ - والفاعل هو ما بنى على فِعْلٍ صِيغَ له على طريقة (فَعَلَ). وما لم يسم فاعله هو ما بنى على فعلٍ صيغ له على طريقة (فُعِلَ).

٣*-٢ - وإنما جاز تقديم المفعول على الفاعل لأنه لا يخرجه عن حدّه فى أنّه مبين لموضع الفائدة فى الفعل ، ولو قُدِّم [الفاعل] على الفعل لأخرجه عن ذلك[2]. والظرف فى هذا كالمفعول.

٤*-١ - والفاعل رفع لأنه معتمد البيان[3]، وكذلك ما لم يسم فاعله رفع لأنه معتمد البيان، فعلتهما واحدة وحكمها واحد؛ ولذلك أدخلهما سيبويه فى باب واحد.

٥*-١ - ومعنى تفريغ الفعل للشىء عقده به بدلاً من عقده بغيره مما كان يصلح له ، وتفريغه له هو شغله به دون غيره حتى لا يصلح أن يكون ذلك العمل فى غيره.

٦*-٣ - ومعنى قوله :(وليست الأمثلة بالأحداث ، ولا ما يكون منه الأحداث)التفرقةُ بين دلالة الاسم ودلالة الفعل ؛ بأن الفعل يدل على معنى لا يصح فيه هو هو. والاسم يدل على معنى يصح فيه هو هو. وإنما وجب ذلك لأنّ دلالة الفعل دلالة التضمين ودلالة الاسم دلاة التصريح[4]، وهى دلالة الإشارة إلى ما يعلمه المخاطب ، ودلالة الفعل دلالة الإفادة لما لا يعلمه المخاطب ، فهى كدلالة الجملة فى أنه لا يصحّ فى مدلولها هو هو.

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣ = (١: ١٤).**
***-٢ نفسه ، ص ٣٤ = (١٤) من الباب التالى لهذا الباب.**
***-٣ نفسه ، ص٣٤ = (١٤).**
= المدنى، ١٤٠٨هـ، ١٤٠٩هـ) جـ ٢: ١٧٩، وتذكرة النحاة ، ، ص٣٦٦، ٦٩٤.

(١) فى المخطوط (إذ) ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) وينظر ما سيأتى فى أجوبة الباب التالى فقرة(٣).
(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٣: ٧، ٨، ٩.
(٤) ينظر عن دلالتى التضمين والتصريح ما تقدم فى باب ٢: ٩م١، ٣٩م٤.

١٠- باب الفعل المتعدى إلى مفعول(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل المتعدى إلى مفعول من الإعمال مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى المتعدِّى إلى مفعول من الإعمال؟ وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك؟

٢ - وما الفعل المتعدى؟

٣ - ولِمَ جاز تقديم المفعول على الفاعل والفعل؟ ولم كان تقديم المفعول أهمَّ فى بعض الأحوال مع أنّ الفاعلَ معتمدُ البيانِ؟

٤ - وما الفعل الذى يجوز أن يعمل فى المصدر ؟

٥ - وأيّهما(٢) أقوى أَعَمَلُ الفعل فى المصدر أم عمله فى المفعول ؟ وما الخلاف فيه ؟

٦- وعلى كم وجهًا يعمل الفعل فى المصدر ؟

٦ - وما الفعل الذى يعمل فى الظرف من الزمان ؟

٨ - وما الظرف من الزمان ؟ وما الظرف من المكان ؟ ولِمَ صار الزمان أقوى فى الظرف من المكان حتى عَمِلَ فى كل ضرب منه ولم يجز مثل ذلك فى المكان؟

٩ - ولِمَ جاز القياس على الاتّساع فى جعل الظرف مفعولاً ؟

١٠- وما وجه قولهم :(ذهبت الشام)؟ ولِمَ لا يجوز(٣) / إلاّ على حذف حرف الجرّ؟ ١٥أ

١١ - وما حكم (دخلت البيت) فى التعدى ؟ وما الخلاف فيه ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٤ = (١: ١٤) (هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول)· وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٦٤، وشرح الصفار ، ص ٤٨ من الترقيم المضاف بعد ص ٦٩ ، (ص ١٤٦ر)·

(٢) فى المخطوط (وأيما) ولعل الأنسب ما أثبته·

(٣) فى المخطوط (يجز) والصواب ما أثبته·

١٢ - وما الشاهد فى قول ساعدة :[١]

(٥٧) - لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ؟[٢]

ولِمَ لا يكون (الطريق) ظرفًا ؟

١٣ - وما حكم (ذهبت فرسخين)، و(سرت ميلين) فى الظرف؟ ولِمَ جاز أن يكون الفرسخان والميلان ظرفًا مع التحديد الذى فيهما؟

١٤ - ولِمَ وجَبَ أن الفعل لا يخلو من زمان ، وأنّه لا يمتنع أن يخلو من مكان ؟

١٥ - وما [توجب][٣] قسمة الفعل بأقسام الزمان مما[٤] يقتضى أن يعمل فيه وأن يكون أقوى [فيه][٣] من المكان ؟

١٦ - وما الزمان ؟ ولِمَ صار بحقيقته أشبه بالفعل من المكان؟

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى المتعدى إلى مفعول أن يعمل فى المفعول ، وفى كلّ ما يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدّى من قِبَل أنَّ تعدّيَه يزيد قوة فى العمل ولا يُنقصه. ولا يجوز أن يتعدّى إلى

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٤ = (١: ١٤).**

(١) هو ساعدة بن جؤية الهذلى كما سيأتى فى الجواب . ينظر شرح أشعار الهذليين ، جـ ٢: ١١٢.

(٢) وسيأتى برقم (٥٨). ويروى : (لذٌّ بهز الكف). يصف رمحًا ، فيقول تتلذذ الكف بهزه ، ومعنى (لدن) على الرواية الأولى ناعم لين. وعسلانه : اهتزازه باضطراب. وعسل فى السير أعنق وأسرع.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٦ ، ٢١٤ = (١: ١٦ ، ١٠٩)، والكامل ، جـ ١: ٢١٦، وإعراب القرآن، جـ ١: ٦٠٢، ٢: ١٢٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٣، وشرح القصائد التسع، جـ٢:٦٢٣، والمسائل المشكلة ، ص ٥٤٩، والإيضاح العضدى، لأبى على الفارسى (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، (الرياض - دار العلوم ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ)، ص ٢٠٧، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٣٣٨، ٤٤٦، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٠ ، ١٣٠، والنكت ، جـ١: ١٦٩، والخزانة ، جـ ١: ٤٧٤، وينظر معجم هارون ، ص ٥٠، ومعجم حداد ، رقم ٨٠.

(٣) تكملتان مستفادتان من الجواب.

(٤) فى المخطوط (ما) ولعل الأنسب ما أثبته.

اثنين إلاّ على طريق الاتّساع. نحو ﴿واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾(١) أى من قومه ؛ لأنه لا يدلُّ إلاّ على مفعول واحد مِن غير وسيطة حرف إذِ المختارُ واحد ، وإنّما يقتضى الآخر بوسيطة حرف كقولك:(مختار منه).

٢*-١ - والفعل المتعدى هو الذى يدل على (مفعول) من غير وسيطة حرف كقولك:(مَضروب)، و(مقتول)، و(مشتوم) فهذا يدّل على (مفعول) من غير وسيطة حرف فهو متعدٍ لهذه العلّة. فأمّا (مُرُور به) فلا يدلّ الفعل فيه على (مفعول) إلاَّ بوسيطة حرف، فليس (مررت) بمتعد(٢) لهذه العلّة.

٣*-١ - ويجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل(٣) لأنّ العامل متصرف فى نفسه يقتضى تصرفه فى عمله من غير إخلال بوضعه كما لو قدم الفاعل لأخَلّ بوضع الفعل ، فلا يجوز لهذه العلّة ويجوز فى المفعول لأنّه لا يخل به كما لا يُخِل به حذفه وتركه رأسًا وليس كذلك الفاعل. وقد يكون [تقديم] المفعول أهمَّ فى بعض الأحوال ، لأن هذا فيه على جهة العارض الذى يجرى مجرى استعارة الشىء ثم ردّه إلى ما هو أحق به فى الأصل.

٤*-٢- والفعل الذى يعمل فى المصدر هو المتصرف ، فأمّا ما لا يتصرفُ فلا يجوز أن يعمل فى المصدر ؛ لأن عمله فيه ضرب من التصرف. وذلك كفعل التعجب ، و(نِعم) و(بِئس)، و(ليس)، و(عسى) ، لا يعمل شىء منها فى المصدر ؛ لأنّه لا يتصرف.

٥*-٢ - وعمل الفعل فى المصدر أقوى من عمله فى المفعول عند سيبويه ؛ لأنّه أدلُّ عليه بظهوره بعينه كقولك (ضربت ضربًا)، وليس كذلك المفعول فى (ضربت زيدًا)، لأنّه لا يدلّ عليه بعينه وإنّما يدلّ عليه فى الجملة ، فهو على ما يدل عليه بعينه أدلّ منه على ما يدلّ عليه فى الجملة(٤). وقد اعترض أبو العباس فى هذا بأنّ (ضرب) يدل على (المضروب) بعينه فهما فى

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣٤ = (١: ١٤).**

*-٢ **نفسه ، ص ٣٤ - ٣٥ = (١٥).**

(١) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف.

(٢) فى المخطوط (بمتعدى) والصواب ما أثبته.

(٣) وينظر الباب السابق فقرة (٣).

(٤) ينظر الكتاب : وفيه :« ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب ، وإذا قلت : ضرب عبد الله ، لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو».

هذا سواء[١]. والذى عندى أن هذا لا يفسد مذهب سيبويه؛ لأن الغالب يجرى مجرى اللازم ، والغالب فيما يفعل فيه من المفعول هو ما يدلّ عليه بعينه.

٦*-١ - والفعل يعمل فى المصدر على أربعة أوجه : التأكيد ، كقول : (ضربت ضربًا)، وعدد المرات ، كقولك :(ضربته ضربة وضربتين وضربات). وما هو ضَرْب منه ، كقولك :(رجع القهقرى). والحال، كقولك:(جاء نى ركضًا)[٢] ، أى راكضًا. فأمًّا قعدت قِعدة[٣] فهو مصدر يدل على حال/القاعد، كأنه قيل : قَعد على حال له مخصوصة. وكذلك (رَكِبَ ركبة) تقتضى ١٥ب حالاً له قد صار عليها فى الركوب، فهذا من صفته فى المعنى. فأمًّا (رجع القهقرى) فهو من صفة الفعل فى المعنى فكأنه قال الرجوع الذى إلى خلْفٍ[٤].

٧*-٢ - والفعل الذى يعمل فى الظرف من الزمان ما فيه معنى الحدث[٥] تصرف أو لم يتصرف، فإن لم يكن فيه معنى الحدث لم يعمل فى الظرف نحو (ليس)؛ لأنَّها بمنزلة (ما)، وإنّما يعمل فى الظرف إذا قلت :(ليس زيد قائما اليوم) معنى القيام الذى هو خبر (ليس).

٨*-٢ - والظرف من الزمان يصلح فى كلّ ضرب منه ، فأمّا المكان فلا يصح فى كلّ ضرب منه أن يكون ظرفًا، وإنما الظرف من المكان هو المبهم الذى ليس له حدود تحصره؛ لأن الفعل أدلُّ على الزمان منه على المكان إذ كان لا يخلو منه ، وقد قُسِّمَ لفظه بأقسام الزمان[٦]،

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٤ - ٣٥ = (١: ١٥).**

***-٢ نفسـه ، ص ٣٥ = (١٥).**

(١) لم أعثر على هذا الرأى فيما اطلعت عليه ، وقد عقد المبرد فى المقتضب ، جـ ٣: ٩١ بابًا للفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول ، لكنه لم يتطرق إلى ما حكاه الرمانى عنه. بل إنّه فى موضع آخر ذكر أن المصدر هو المفعول الصحيح ، أما إذا قلت : ضربت زيدًا وكلمت عمرًا ، فأنت لم تفعل زيدًا ولا عمرًا وإنما فعلت الضرب ، والكلام ...» ينظر المقتضب ، جـ ٤: ٢٩٩. وهناك آراء أخرى لبعض النحويين

(٢) هذا التقدير على رأى البصريين ، أما الكوفيون فهو عندهم مفعول مطلق مبين للنوع. ينظر توضيح المقاصد للمرادى ، جـ ٢: ١٤٠، والهمع ، جـ ٤: ١٥ = (١: ٢٣٨).

(٣) فى الكتاب : « قعد قعدة سوء ».

(٤) ينظر شرح السيرافى، جـ ١: ٢٧١، وشرح الصفار ، (ص ١٥٣ر).

(٥) ينظر شرح المفصل ، جـ ٢: ٤٣، كما ينظر عن أحكام تعلق الظرف والجار والمجرور ، المغنى عن كتب الأعاريب ، ص ٤٨٥ فما بعدها.

(٦) ينظر الأصول فى النحو ، جـ ١: ١٩٠.

وهو أشبه به من المكان ، فهذه ثلاثة أوجه يقارب بها الزمانَ. وإنما كان أشبه بالزمان لأنه لا يبقى الزمان إذ هو مرور الليل والنهار كما لا يبقى الحادث على صفة الحادث ؛ إذ لا يكون حادثًا إلاَّ وقتًا واحدًا ثم يسقط منه اسم حادث. ويكون حينئذ باقيًا إن كان مما يبقى ، وإنما هو حادث في الوقت الأول في الحقيقة ، وليس بحادث في الثاني فمن هنا أشبه الزمان. وأمّا المكان فله صورة وخلقه، فهو بالأناسيّ أشبه منه بالفعل(١).

٩*-١ – ويجوز القياس على الاتّساع في جعل الظرف مفعولاً(٢)؛ لأنَّه مطّرد في بابه ، وكلّ مطّرد في بابه فالقياس جائز فيه. وإنّما لا يجوز القياس على الشاذّ.

١٠*-٢ – وقول العرب :(ذهبت الشام) يجوز على طريق الحذف ، بمعنى (ذهبت إلى الشام)(*) فليس بمتعدٍّ(٣) ولا عمل فيه الفعل على جهة الظرف ولكن على جهة حذف حرف الجر ، لأن (ذهبت) لا يدل على مفعول بغير حرف، وإنما يصح (مذهوب إليه) كما يصحّ (مَمْرورٌ به).

١١*-٣ – فأما (دخلت البيت) ففيه خلاف ، فسيبويه يذهب إلى أنّه حذف منه حرف الجرّ، وتقديره :(دخلت في البيت)(٤)، وإلى هذا كان يذهب ابن السراج (ت ٣١٦) ويستدلّ على ذلك بالنظير والنقيض(٥)، فنقيضه :(خرجت من البيت) ، ونظيره (غرت في الغور)(٦). وأما

(*) لم يقدر سيبويه حرف الجر غير أنه قال : « ومثل ذهبت الشام دخلت البيت » ثم قال عن الأخير في جـ١ : ١٥٩= (١ : ٧٩) « .... ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم : (دخلت البيت) وإنما معناه (دخلت في البيت) والعامل فيه هنا الفعل وليس المنتصب هنا بمنزلة الظرف » . وقد اخْتُلِفَ في النقل عنه فبعضهم نقل عنه أن البيت والشام نُصبًا على الظرفية شذوذاً وبعضهم نقل عنه أنهما منصوبان علي إسقاط حرف الجر . ينظر حاشية الخضري ، جـ١ : ١٩٩

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٥ = (١: ١٥)

*-٢ نفســه ، ٣٥ = (١٥ – ١٦).

*-٣ نفســه ، ص ٣٥ = (١٦).

(١) ينظر الأصول في النحو ، جـ ١: ١٩٧

(٢) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٧٦ = (١: ٨٩) ، والمقتضب ، جـ ٣: ١٠٥، ٤: ٣٣٢، والأصول ، جـ ٢: ٢٥٦، ويشترط لذلك شروط منها أن يكون الظرف متمكنًا. ينظر المقتضب ، جـ ٤:٣٣٢، وشرح المفصل ، جـ٢:٤٦، والهمع ، جـ ٣: ١٦٨= (١: ٢٠٣).

(٣) في شرح المفصل ، جـ ٢: ٤٤، « وأما (ذهبت) فمتفق على كونه غير متعد بنفسه». لكن الكسائي والفراء جوزا حذف حرف الجر بعده مع أسماء الأماكن والبلاد ، ولم يحفظه البصريون إلا مع الشام فقط، ينظر معاني القرآن، للفراء ، جـ ٣ : ٢٤٣، وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٣: ٦٤١، وارتشاف الضرب، جـ ٢:٢٥٣، والهمع ، جـ ٣: ١٥٣ = (١: ٢٠٠).

(٤) ينظر الكتــاب ، جـ ١: ٣٥ = (١: ١٦) ، والأصــول ، جـ ١: ١٧١، وشـــرح الرضي ، جـ ١: ١٨٦، والبسيط، جـ ١: ٤٦٠. وينظر ماسيأتي في باب ٣٦ : ٥

(٥) ينظر الأصول ، جـ ١: ١٧٠.

(٦) ينظر شرح المفصل ، جـ ٢: ٤٤، والبسيط ، جـ ١: ٤٦٣.

أبوعمر(١) الجرمى (ت ٢٢٥) فيقول :(دخلت البيت) مُتَعَدٍّ(٢) كـ(بنيت البيت) لاطراده فى كلّ مدخول ، نحو(دخلت مكة) و (دخلت المدينة)، ولا يطرد (ذهبت) [إلا] فى (مذهوب إليه) لا يجوز : (ذهبت مكةَ) حتى تقول :(ذهبت إلى مكة)٠ والذى عندى أن أصل هذا الباب أن المتعدىّ هو ما دلَّ على مفعول من جهة أنّه لا يخلو منه فهذا أصل الباب ، فأمّا الاستعمال فيجرى على أن المتعدىّ هو ما دلَّ على مفعول بغير وسيطة حرف فإذا كان بوسيطة حرف فهو لا يخلو فى الأصل من أن يكون متعدياً إلاّ أنه أجرى فى الاستعمال مجرى ما لا يتعدى لعلَّة من العلل، أو يكون فى الأصل لا يتعدى أصلاً فهو لا بد [فيه] من الحرف ، نحو (مررت بزيد)٠ فأمَّا (أمرتك بكذا) فلا بدّ فيه من مأمور، ومأمور به ، فأصله المتعدى إلى اثنين إلاّ أنه أخرج فى الاستعمال مخرج ما لا يتعدى إلاّ إلى واحدٍ للحاجة إلى الفرق بين المأمور والمأمور به ، فاستمر الاستعمال على هذا٠ فـ(دخلت البيت) فى الأصل متعدٍّ(٣) إلى ما قال أبو عمر(٤) إلا أنه فى حكم الاستعمال قد جرى مجرى غير المتعدى/بدليل النقيض والنظير على ما بينا٠ ١٦أ

١٢*-١ – وقال ساعدة بن جؤية:

(٥٨) – لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(٥)

فهذا على الحذف ، أى يعسل فى الطريق ، ولا يجوز أن يكون (الطريق) مفعولاً ؛ لأن (يعسل) لا يتعدى، ولا ظرفا ، لأنّ (الطريق) محدود كحد الدار فى الطول والعرض ، فقد خرج عن الإبهام الذى يصلح فى الظرف(٦)٠

١٣*-٢ – ويجوز فى (الفرسخين) و(الميلين) أن يكونا ظرفًا، كقولك (سرت فرسخين)

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٥ – ٣٦ = (١: ١٦)٠**

***-٢ نفسه ، ص ٣٦ = (١٦)٠**

(١) فى المخطوط : (أبو عمرو) والصواب ما أثبته٠

(٢) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٧٧، وشرح الرضى ، جـ ١: ١٨٦، والبسيط ، جـ ١:٤٦١، وارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٢٥٣، وأبو عمر الجرمى ، ص ١٣٣٠ وممن رأى ذلك أيضًا الأخفش والمبرد ، ينظر المقتضب ، جـ ٤: ٣٣٧، وشرح الصفار، (ص ١٦١ر) ، وارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٢٥٣٠

(٣) فى المخطوط (متعدى) والصواب ما أثبته٠

(٤) فى المخطوط (أبو عمرو) والصواب ما أثبته، وهو يقصد أبا عمر الجرمى٠

(٥) تقدم برقم (٥٧)٠

(٦) فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٧٨: «وقد قال بعض النحويين : إن الطريق ظرف ، لأن كل موضع استطرقته فهو طريق » وممن ذهب إلى ذلك ابن الطراوة٠ ينظر شرح الصفار ، (ص ١٦٤ر) ، والخزانة ، جـ ١: ٤٧٤، وابن الطراوة النحوى ، ص ١٨٦٠

و(سرت الميلين) ، لأن الميل مقدار غير محدود كحد الدار إذ هو طول فقط، وكذلك الفرسخ لا يمكن أن يحدَّ له عرضٌ ، وليس كذلك الطريق ؛ لأنه يحد عرضه وطوله(١).

١٤*-١ – والفعل لا يخلو من الزمان بدليل أن الحادث لا يخلو من أن يكون فى ما مضى أو فى ما يستقبل أو فى الحال، وليس كذلك المكان. وإنما الغالب أن الحادث لا يخلو من المكان.

١٥*-١ – وقسمة الفعل بأقسام الزمان توجب أنه أقوى فى العمل فيه من المكان ، لأنه أدلُّ عليه إذ يدل عليه ويؤذن به من جهة هذه القسمة ومن الأوجه الأخر، فكلُّ ما هو أدل عليه فهو أقوى فى العمل فيه ؛ فلهذا كان أقوى فى الزمان منه فى المكان(١).

١٦*-٢ – والزمان مضى الليل والنهار، كما قال سيبويه فى الكتاب. فأما المكان فليس كذلك؛ لأن له صورةً ثابتة كصورة الدار والجبل والوادى. والزمان أشبه بالفعل من المكان لأنّه لا يبقى كما لا يبقى الحادث حادثًا وقتين فمن هذه الجهة كان به أشبه(٢).

١-* الكتاب ، جـ ١ : ٣٦ = (١ : ١٦).

٢-* نفسه ، ص ٣٧ = (١٦).

(١) ينظر شرح المفصل ، جـ ٧: ٦٨.

(٢) وينظر ما تقدم فى الفقرة (٨).

١١–باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار من الإعمال مما لا يجوز ٠

[مسائل هذا الباب]

١ – ما الذى يجوز فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين على الاقتصار؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك؟

٢ – وما المتعدى إلى مفعولين ؟

٣ – وما المفعول الأوّل ؟ وما المفعول الثانى؟ ولِمَ وجب أن يكون ثانيا ؟

٤ – وما الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى اللفظ دون المعنى ؟ ولِمَ ذلك ؟

[–٢] وما الشاهد [فى] ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (٢)؟

[–٤] وما حكم (سمّيته زيداً) فى التعدى إلى مفعولين أو واحد ، و(كنيت زيداً أبا عبدالله)؟

٥ – وما حكم (دعوته زيداً) فى التعدى ؟ ولِمَ لا يتعدى الدعاء إلى أمر إلاَّ إلى واحد ؟

٦– وما الشاهد فى قول الشاعر :(٣)

(٥٩) – أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ الْعِبادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ(٤)

---

(١) العنوان عند سيبويه « هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول » الكتاب ، جـ ١: ٣٧ = (١: ١٦)٠ وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٨٠، وشرح الصفار ، ص ٤٨ (١٦٨ر)٠

(٢) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف٠

(٣) لم اهتد إلى معرفته٠

(٤) وسيأتى برقم (٦٤)٠ ويروى (إليه القولُ) كما يروى (فى العمل) بجر القافية٠ والمراد بالوجه : القصد والاتجاه٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٧ = (١: ١٧)، ومعانى القرآن للفراء ، جـ ١: ٢٣٣، ٢: ٣١٤، وأدب الكاتب ، ص ٥٢٤، وتأويل مشكل القرآن ، والمقتضب ، جـ٢: ٣٢٠، والأصول ، جـ١: ٧٨، والإيضاح فى علل النحو ، ص ١٣٩، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٦٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ==

وقول عمرو بن معدى كرب :(١)

(٦٠) - *أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ... ...*(٢)

٧ - ولِمَ إذا حذف حرف الجرّ عمل الفعلُ ؟

٨/أ - وما الشاهد فى :(٣)

= ص ٦٤ ، والقطع والائتناف ، ص ٦٤٢، والحجة ، لأبى على ، جـ ٢: ٢٥٠، وكتاب الشعر ، جـ٢:٥١٦، وشرح أبيات سيبويه ، للسيرافى ، جـ ١:٤٢٠، والصاحبى ، ص ١٥١، والتبصرة ، والتذكرة،، جـ ١:١١١، والمخصص ، جـ ١٤: ٣٧١، والخزانة ، جـ ١: ٤٨٦. وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٢، ومعجم حداد ، رقم ١٩٥١.

(١) شعره ، تحقيق مطاع الطربيشى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ) ، ص ٤٧. وينسب الشاهد أيضا إلى كل من :خُفَافَ بن نَدْبة ، ينظر شعره ، ص ١٢٦. والعباس بن مرداس ، ينظر ديوان العباس بن مرداس السلمى ، تحقيق الدكتور يحيى الجبورى ، (بغداد - وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٧هـ) ، ص ٣١، وأعشى طرود ، ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١٦-١٧، وزرعة بن السائب ، ينظر الخزانة ، جـ ١: ١٦٦.

(٢) وسيأتى برقم (٦٥ ، ١٨٧) وهو بتمامه :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

ويروى :(أمرتك الرشد)، و(وذا مال وذا نسب).

والنشب المال بعينه ، وقيل : المال الثابت أى الذى لا يبرح من مكانه كالضِّياع والدور.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٧ = (١: ١٧) ، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٥، ٨٣، ٣٢٠، والكامل ، جـ١: ٣٣، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ٣٥١، والأصول فى النحو، جـ ١: ١٧٨، وإعراب القرآن ، جـ١: ٢٦٨، ٢٨٩، ٢: ٨٣، ٣: ٥٨٩، ٦١٧، ٦٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس، ص ٦٢، وشرح القصائد التسع ، جل ٢: ٤٦١، واللامات ، ص ١٥١، والمسائل المشكلة ، ص ٢٨٣، والحجة ، للفارسى، جـ ٢: ٢٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٥٠، والخزانة، جـ ١: ١٦٤، وينظر معجم هارون، ص ٦١ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٧٦.

(٣) القائل المتلمس . ديوان شعره، رواية : الأثرم وأبى عصيدة عن الأصمعى ، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفى ، (جامعة الدول العربية - معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠م) ، ص ٩٥، وجمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى : محمد بن أبى الخطاب (ت ١٧٠) ، تحقيق على محمد البجاوى ، (القاهرة - دار نهضة مصر ، ط ١ ، ١٣٨٧هـ)، ص ١١٣.

(٦١) - *آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ ...*[١]

وما الخلاف فيه ؟

٨/ب - وما حكم (نبئت زيداً) فى التعدى ؟ وما الخلاف فيه؟

٩ - وما الباء فى﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾[٢] و (ليس بزيد)؟ ولِمَ زيدت الباء فيى﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾؟

١٠- ولِمَ [لا] يزاد (عن) و(على) ؟ ولِمَ لا يزاد (مِنْ) والباء فى الواجب؟

١١ - وما الفرق بين (عرَّفته زيداً) و(عرَّفته بزيد) ؟

١٢ - وما الشاهد فى قول الفرزدق :[٣]

(٦٢) - * مِنَّا الَّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ ... *[٤]

---

(١) وسيأتى برقم (٦٦)، وهو بتمامه :

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى الْقَرْيَةِ السُّوسُ

ويروى (آليتُ) بضم التاء ، و(الدهر آكله) و(يأكله بالقرية)... والمخاطب - على رواية فتح التاء - عمرو بن هند ملك الحيرة. وأطعمه : أى لا أطعمه، والمراد بالقرية الشام ، ويأكله السوس : كناية عن كثرته.

ومن مواطن الاستشهاد به: الكتاب، جـ١: ٣٨ = (١: ١٧)، والأصول فى النحو، جـ١: ١٧٩، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ١٧٢، والبسيط ، جـ ١: ٤٧٧، جـ٢: ٨٥٠، ٩٢٣، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل ، لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسيلى (ت٧٧٠) ، تحقيق الدكتور عبد الله على الحسينى البركاتى ، (مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية ، ط١، ١٤٠٦هـ)، جـ ١: ٤٣٤، وشرح أبيات المغنى ، جـ ٢: ٢٥٩. وينظر معجم هارون، ص ١٩٧، ومعجم حداد، رقم ١٤٢٠.

(٢) وردت فى عدد من الآيات هى : (٦، ٧٩) فى سورة النساء ، (٤٣) فى سورة الرعد، (٩٦) فى سورة الإسراء ، (٢٨) فى سورة الفتح.

(٣) ديوانه ، ص ٥١٦. (الصاوى)، جـ١: ٤١٨ (دار بيروت).

(٤) وسيأتى برقم (٩٧) وهو بتمامه :

مِنَّا الَّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً ... وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

ويروى (ومنا) كما يروى (سماحة وبراً). و(سماحة وخيرا) ، وعلى رواية (ومنا) لا خرم فى البيت ، ومعلوم أن الخرم هو حذف أول متحرك من الوتد المجموع فى أول البيت. وينظر الكافى فى العروض والقوافى، ص ٢٧. ومعنى الزعازع : الشديدة. =

وقوله :(١)

(٦٣)- * نُبـِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَـوِّ ...* (٢)

الجـــواب :

١*-١ - يجوز فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين و [يجوز فيه](٣) الاقتصار أن ينصبا جميعًا، وأن يقدما على الفعل/، وأن تقدم أحدهما على الآخر إذا كان لا يصلح فى الثانى أن يكون هو المفعول الأول. فإن كان يصلح فيه ذلك لم يجز تقديمه عليه ، لأنّه يلبس ولا يكون فى الكلام دليل على المعنى الصحيح. ١٦ب

٢*-١ - والفعل المتعدى إلى مفعولين هو الذى يدل على مفعولين من غير وسيطة حرف، وذلك أنّ الذى يعمل فى مفعولين منه مـا يتعدى إلى اثنين فى الحقيقة ومنه ما لا يتعدى إلا إلى

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣٧ = (١: ١٦).**

= ومن مواطن الاستشهاد به : الكتاب ، جـ ١: ٣٩ = (١: ١٨) ، ومعانى القرآن للأخفش ، جـ ٢: ٣١٢، والكامل ، جـ ١: ٣٣، والمقتضب ، جـ ٤: ٣٣٠، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ٣٨٠ وفيه (منا الذى أختار) ويبدو أنه تحريف. والأصول، جـ ١: ١٨٠، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٦٤٢، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ٦٢، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ٣٤٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١: ٤٢٤، والنكت ، جـ ١: ١٧٣، والخزانة ، جـ ٣: ٦٧٢، وينظر معجم هارون ، ص٢٢١، ومعجم حداد ، رقم ١٥٣٥.

(١) هو الفرزدق كما فى الكتاب ، جـ ١: ٣٩ = (١: ١٨) ، والمقاصد النحوية ، جـ ٢: ٥٢٢، ولم أعثر عليه فى ديوانه.

(٢) وسيأتى برقم (٦٨) وهو بتمامه :

نبئتُ عبد الله بالجو أصبحت كرامًا مواليها لئيمًا صميمُها

ويروى (ونبئت) وعليها لا خرم فى البيت كما يروى (لئامًا صميمها) والمراد بعبد الله قبيلة ، والجو اسم لليمامة. ويذكر أن هناك سبعة مواضع أخر يطلق على كل منها الجو ، وصميم الشىء : خالصه.

ومن مواطن الاستشهاد به : إعراب القرآن ، جـ ٢: ٥٢٥، ٣: ٦٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٤، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢: ٥٢٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٢٦، والنكت ، جـ ١: ١٧٣، والبسيط ، جـ ١: ٤٥٣، ٤٥٥، والتصريح ، جـ ١: ٢٩٣، والأشمونى ، جـ٢:٧٧.

(٣) تكملة مستفادة من عنوان الباب.

واحد وإنما عمل فى الثانى لحذف حرف الجر ، نحو﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾(١) أى من قومه.

٣*١- - والمفعول الأول هو الذى يكون فى معنى فاعل قد دلّ عليه الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين. والمفعول الثانى هو الذى يكون فى معنى مفعولٍ مفعولٍ ، كقولك : (أعطيت زيداً درهمًا) فـ(زيد) آخذ والدرهم مأخوذ. وإنما وجب أن يكون ثانيًا لأنهّ فى معنى مفعولِ مفعولٍ.

٤*١- - والفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى اللفظ فقط هو الذى يكون قد حذف من أحدهما حرف الجرّ، كقولك :(سميته زيدًا) أى (سميته بزيد). وإنّما جاز حذف حرف الجر لأن الفعل يدل على المفعول بالحرف من جهة أنّه لا يصح إلا به وليس مما يحتمله ويحتمل ألاّ يكون، كقولك :(مررت بزيد)، فلما كان مما لا بدّ منه من هذا المتعلق جاز أن يحذف الحرف إذا فهم المعنى لشبهه بالمتعدى إلى اثنين من جهة أنّه لا يخلو منهما وإن احتيج فى أحدهما إلى حرف يبين المعنى ويفصله من المفعول الأول ولم يحتج فى الآخر.

وسبيل (كنّيت زيداً أبا عبد اللّه) أن يكون مما حذف منه الحرف على تقدير :(كنّيته بأبى عبد اللّه).

٥*١- وتقول :(دعوته زيدًا) إذا أردت أنك دعوته بهذا الاسم فيجرى مجرى (سمّيتُه زيدًا) فإن أردت الدعاء إلى أمر قلت :(دعوت زيدًا) ولم تجاوز مفعولاً واحدًا ، لأنّه لا يدلّ فى هذا المعنى إلاّ على واحد.

٦*٢- وقال الشاعر :

(٦٤) أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ(٢)

أى (أَسْتغفر اللّهَ من ذنبٍ) لأن الاستغفار لا يكون إلا من شىء، فهو دليل عليه ، والحرف يفصل المعنى على ما بيّنا. وقال عمرو بن معدى كرب :

---

*١- الكتاب ، جـ ١ : ٣٧ = (١: ١٦).

*٢- نفسـه ، ص ٣٧ = (١٦ - ١٧).

(١) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف.

(٢) تقدم برقم (٥٩) . وجاء فى المخطوط هنا (رب العلا) ولعله من تحريف النساخ.

(٦٥) أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[١]

أى (أمرتك بالخير)، وجاز الحذف لأن الأمر لا يكون إلا بمأمور به.

٧*١- – وإذا حذف حرفُ الجرّ عمل الفعل ، لأنه[٢] حرف يضعف عن أن يعمل محذوفًا ، مع أن الفعل قد كان يمنعه حرف الجرّ من أن يعمل فى اللفظ فإذا حذف زال المانع فعمل الفعل.

٨/أ *١- – وقال الشاعر :

(٦٦) آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ   وَالْحَبُّ يَأْكُلُه فِى الْقَرْيَةِ السُّوسُ[٣]

فهذا على (آليت على حبِّ العراق) عند سيبويه[٤]. وقال [أبو] العباس (ت ٢٨٦) : (ليس هو كذلك ، ولكن هو : آليت لا أطْعَمُ حب العراق)[٥]: وكلا الوجهين عندى جائز ، لأنه[٦] لا بدَّ من محذوف مع أنّ (آليت) لمَّا وليه[٧] المنصوب اقتضى أن يكون هو العامل فكلا الوجهين حسن.

٨/ب *١- – وتقول :(نبئت زيدًا) بمعنى (نبئت عن زيد) عند سيبويه[٨]، وقال أبو العباس هو متعدٍّ[٩]، كقولك : (أعلمت زيدًا)[١٠]. والصواب مذهب سيبويه ؛ لأن (نبأت) مما

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٣٨ = (١: ١٧).**

(١) تقدم برقم (٦٠)

(٢) فى المخطوط (لأن) ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) تقدم برقم (٦١)

(٤) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة.

(٥) ينظر الأصول ، جـ ١: ١٧٩، والبسيط ، جـ ٢: ٩٢٣، وشرح أبيات المغنى ، جـ ٢: ٢٥٩، ٢٦٠ وفيه يقول البغدادى رحمه الله « أورده سيبويه على أنه مما حذف منه حرف الجر... وخطأه الجرمى والمبرد فزعم أن (حب العراق) منصوب بإضمار فعل وهو من باب الاشتغال...».

(٦) فى المخطوط (لأن) والأنسب ما أثبته.

(٧) فى المخطوط (ولى) والأنسب ما أثبته.

(٨) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة.

(٩) فى المخطوط (متعدى) والصواب ما أثبته.

(١٠) ينظر الأصول ، جـ ١: ١٨٠، وما نقل عن الانتصار بهامش المقتضب ، جـ ٤: ٣٣٨، التعليق رقم ٣، وشرح الصفار ، ص ١٧٤ر ، والبسيط ، جـ ١: ٤٥٣-٤٥٤.

يتعدى إلى ثلاثة مفعولين لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى[١].

٩*-١ — / والبـاء فى ﴿ كَفَى بِاللَّهِ﴾[٢] و(ليس بزيدٍ) زائدة للتأكيد ، إلاَّ أنها تطرد فى غير الواجب وتشذ فى الواجب ، وإنما جازت فى (كفى بالله) للمبالغة فى تحقيق إضافة الكفاية إلى الله جَلّ وعزّ. إذ كان إضافة الكفاية إليه بدليل الفعل والفاعل تصح، [و] تكون بالباء أشدّ مبالغة ، إذِ الفعل يعلق معنى الفاعل به ، والباء تعلقه به فكلٌّ[٣] واحد منهما قد علق معنى اسم الفاعل بالفعل فلهذا كان أوكدَ. وهو شاذ فى الواجب ومطرد فى غير الواجب للحاجة إليه فى غير الواجب من جهة أن حرف النفى متعلق بالخبر وقد تراخى عنه فدخلت الباء لتوكيد معنى تعلقه به. ١٧أ

١٠*-١ — و(عن) و(على) لا تزادان[٤] أصلاً ؛ لأنه ليس لهما معنى يحتمِل الزيادة كما للباء و(مِنْ) ، إذ الباء لتعليق الثانى بالأول فتصلح أن تزاد توكيداً ، و(مِنْ) لفصل الشىء من جملة قد ينفصل بالاسم وقد ينفصل بتأكيد (مِنْ) لفصله على طريق استغراق الجنس ، ومثل هذا لا يكون فى (عن) و(على) ؛ فلهذا جاز (ليس زيد بقائم). ولم يجز (زيد بقائم)، وجاز (هل من رجلٍ فى الدار)، ولم يجز (من رجل فى الدار) ؛ لأن الواجب لا يحتمل استغراق الجنس ، ويحتمله[٥] النفى والاستفهام ؛ وذلك أنه يجوز (ما رجل فى الدار فقط)، و(لا رجلان فقط)، و(لا أكثر منهما فقط)، ولا يجوز (رجل فى الدار فقط) و (رجلان فيها فقط) و(أكثر من رجلين فقط)؛ لأنّ هذا فى الإيجاب يتناقض ولا يتناقض فى النفى.

١١*-١ — والفرق بين (عرّفته زيداً) و (عرَّفته بزيد) أنّ (عرفته زيداً) جعلت له معرفة يعرف بها زيداً ، و(عرفته بزيد) بينته بهذا الاسم ، وجعلته يُعرف بهذا الاسم فكان[٦] غيره

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٨ = (١ : ١٧).**

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١ : ٤١ = (١ : ١٩).

(٢) وردت فى الآية (٧٩) فى سورة النساء ، وفى آيات أخرى ، ينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال.

(٣) كلمة (فكل) مكرره فى المخطوط.

(٤) فى المخطوط (لا تزاذان) وهوتصحيف.

(٥) فى المخطوط (ويحتمل) ولعل الصواب ما أثبته.

(٦) فى المخطوط (كان) ولعل الأنسب ما أثبته.

يعرفه بهذا الاسم، فالمعنى مختلف.

١٢*-١ - وقول الفرزدق :

(٦٧) منّا الّذِى اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ(١)

فهذا شاهد فى حذف (مِنْ) ، كقوله جلَّ وعزَّ ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾(٢) أى من قومــه.

وقولــه :

(٦٨) - نُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا(٣)

فهذا على (نبئتُ عن عبد اللَّه)عند سيبويه(٤). ويحتمل فى هذا ما قاله أبو العباس (ت٢٨٦) من أنه لم يحــذف منه (عن)(٥)؛ لأن قوله : (أصـبحت كرامًـا مواليهـا) خبر (عبـداللَّه) ؛ وذلك أنَّ (عبداللَّه) هــهنا اسم قبيله فهو صحيح على مذهب أبى العباس ، لأنه قد جاء بالخبر. ولا يمتنع أن يكون كما قال سيبويه : (نبئت زيدًا) أى (عن زيد) ثم يستـأنِفُ الخبر بـ(أصبحت كراما مواليها لئيمًا صميمها)(٦).

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣٩ = (١: ١٨).**

(١) تقدم برقم (٦٢).

(٢) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف.

(٣) تقدم برقم (٦٣).

(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٨/ب)

(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة نفسها.

(٦) وينظر البسيط ، جـ ١: ٤٥٣-٤٥٤.

١٢-باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين لا يجوز فيه الاقتصار[١]

الغرض فيه : [أن] يبين [ما يجوز] فى الفعل المتعدى إلى مفعولين لا يجوز فيه الاقتصار على أحدهما مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الفعل الذى لا يصلح فيه الاقتصار؟ و لِمَ لا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين ؟

٢ - ولِمَ اختص هذا بابُ الظن والعلم دون غيره ؟

٣ - وما معنى (زعم) ؟ ولِمَ تعدَّى إلى مفعولين ؟

٤ - وما الفرق بين رؤية العين ورؤية القلب حتى تعدى أحدهما إلى مفعولين والآخر إلى واحد فقط ؟

٥ - وما الفرق بين وجدان الضالة ووجدان العلم حتى تعدى أحدهما إلى واحد والآخر إلى اثنين ؟

٦ - وما الفرق بين العلم والمعرفة حتى لم يجز فى المعرفة إلا مفعول واحد ؟

٧ - وما تأويل﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾[٢] ، وتأويل ﴿وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[٣]؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٩ = (١: ١٨) »: هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٨٦، وشرح الصفار، ص ٥٣، (١٨٠ر).

(٢) من الآية (٦٥) فى سورة البقرة.

(٣) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال.

٨ - ولِمَ جاز (ظننت ذاك) ولم/ يجز (ظننت زيدًا) ؟ وما الخلاف في (ظننت ذاك) ؟ ١٧ب

٩ - ولِمَ جاز (ظننت به) وهو في معنى المظنون فهل الباء زائدة كما في ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾(١) ؟

١٠ - وما الفرق بين (شككت فيه) وبين (ظننت) حتى لم يتعد (شككت) وتعدّى (ظننت) إلى مفعولين.

الجـــواب :

١*-١ - الذي يجوز في الفعل الذي لا يصلح فيه الاقتصار ذكرُ الفاعل معه فقط ، ويجوز أن يُعدَّى إلى مفعولين ، ولا يجوز أن يقتصر على أحدهما ؛ لأنه متعلق بمعنى الجملة. فلو(٢) اقتصر على أحد المفعولين لكان بمنزلة ذكر بعض الاسم في (ضربت جعفرا) ونحوه في أنه ذكر ما ليس هو متعلقَ الفعل وإنما هو بعض ما يدلّ على متعلقه.

والفعل الذي لا يصلح فيه الاقتصار هو الذي يكون متعلقه معنى الجملة المفيدة فهذا حدّه وحقيقته ، ولا يخلو من العلم أو الظن أو المحتمِل لهما نحو (زعمت) ، وهو على سبعة أقسام : (حسِبت) ، و(ظننت)، و(خِلت)، و(علِمت)، و(وجدت) بمعنى علمت ، و(رأيت) في رؤية القلب ، و(زعمت)(٣).

٢*-٢ - وإنما اختص العلم بأنه يجوز أن يكون متعلقه معنى الجملة ؛ لأنه يصلح لأعمّ العامّ، وهو الحاضر والغائب ، والموجود والمعدوم ، ومعنى المفرد ومعنى الجملة ، فَلَمَّا صَلَحَ لذلك أجرى عليه ، وأمّا الظن والحِسبانُ (٤)فيقاربان(٥) معنى العلم ، لأنّه قوة المعنى في النفس ،

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٩-٤٠ = (١: ١٨).

*-٢ نفســه ، ص ٤٠ = (١٨).

(١) وردت في الآية (٧٩) في سورة النساء وفي آيات أخرى. ينظر ما تقدم في هامش باب ٩:١١.

(٢) في المخطوط (فاو) وهو محرّف عما أثبته.

(٣) أوصلها بعض النحويين إلى حوالي أربعين فعلاً غير أن أكثرها لم يعضده سماع. ينظر الهمع ، جـ ٢: ٢٠٩-٢٢١= (١: ١٤٨-١٥١).

(٤) في المخطوط (والحساب) والصواب ما أثبته. وهي بكسر الحاء بمعنى الظن أما بضم الحاء فلها معان أخرى منها : العذاب والجراد ، وجماعة الحساب. ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، (بيروت - دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، جـ ١: ١١١(حسب). واللسان ، جـ١: ٣١٠ - ٣١٥(حسب).

(٥) في المخطوط (فيقارب) والأولى ما أثبته.

والعلم على الثقة بالمعنى فى نفس العاقل ، والقوة تقارب الثقة ، فلذلك أجرى الظن مجرى العلم. وقد يعمل على الظنّ فى كثير من الأشياء إذا شذ طريق العلم.

٣*-١ – و(زعمت) من المحتمِل بمنزلة (ظننت) أو(علمت) فلذلك أجرى مجراهما.

٤*-١ – ورؤية العين لا تتعدى إلاّ إلى مفعول واحد ، لأنَّها تخص بعض الأجناس دون بعض. ويختص ذلك الجنس إذا كان على حالٍ مخصوصة كرؤية الشخص واللون والحركة الحاضرة دون ما غاب فلما كانت الرؤية تختص ولا تقع إلاّ من وجه واحد لم تتعد إلاّ إلى واحد. ولما كانت رؤية القلب بمنزلة العلم تعدت إلى اثنين.

٥*-١ – و(وجدان الضالة) لا يتعدى إلاّ إلى واحد، تقول :(وجدت الناقة) ؛ وذلك لأنه إدراك بالإحساس(١) من جهة الرؤية أو اللمس فهو لا يتعدى إلاّ إلى واحد. أما (وجدت) بمعنى (علمت) فيجرى مجراه فى التعدى إلى مفعولين.

٦*-١ – و(عرفت) لا يتعدى إلاّ إلى مفعول واحد ؛ لأنه مما متعلقه المفرد، كقولك :(عرفت زيدًا) ، وذلك أنه يحتاج إلى ما متعلقه المفرد الذى لا يبين عن وجه المعرفة من أى جهة وقعت ، و[لا] يحتاج إلى ما متعلقه الجملة التى تبين من أىّ وجه وقعت المعرفة ، فإذا أريد بيان جهة المعرفة قيل :(عرفت أن الجسم حادث)، فإذا أريد البيان عن موضع المعرفة فقط قيل :(عرفت الجسم الحادث) فهذا قد يصلح أن يقال فيمن لم يعرف أنّه حادث ؛ لأنّ متعلقه إنّما هو المفرد الذى ليس فيه دليل على جهة العلم. فالمعرفة تخص المفرد لهذه العلّة ، فإذا دخلت على(أنَّ) بان الوجهُ وصارت بمنزلة العلم الذى متعلقه معنى الجملة. فإذا قلت :(علمت زيدًا قائمًا)(٢) فالمعنى أنه قائم ، وإذا قلت :(عرفت زيدًا قائمًا) فليس المعنى عرفت أنّه قائم ، وإنما المعنى :(عرفت زيدًا فى حال قيامه) فأنت قد عرفت وإن لم تدر أنّه قائم. والدليل على صحة هذه الأحكام من وجهين : أحدهما : غالب الاستعمال ، والآخر : نقل أهل العلم الذين فسروه على ما وافق المعنى الذى ذكرنا، ولكنا دللنا عليه وأوضحناه وبينا(٣) أتمَّ البيان على ما شرحنا فى هذا الباب.

١-* الكتاب ، جـ ١ : ٤٠ = (١٨:١).

(١) فى المخطوط (الأجناس)، ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) فى المخطوط (قاعدا) ، والأولى ما أثبته ليتسق الكلام.

(٣) فى المخطوط (و بيا) ، والصواب ما أثبته.

٧*-١ - وفى التنزيل : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِى السَّبْتِ ﴾(١) فهذا بمعنى (عرفتم) ؛ لأنه تعدى إلى واحد. وكذلك/﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾(٢) ، أى ١٨أ لا تعرفونهم اللّٰه يعرفهم ، فهذا مما يدلّ على أنّ العلم فى المتعلق على أعمّ العامّ ؛ لأنّه بمعنى المفرد ومعنى الجملة ومعنى الحاضر ومعنى الغائب ومعنى الموجود ومعنى المعدوم ومعنى (ما له مثل)(٣) ومعنى ما لا مثل له. فمتعلق العلم أعمّ العامّ ، والعلم يصلح له وليس شىء سوى العلم له هذه المنزلة الجليلة التى ذكرنا. وليس لـ(ذِكَر) ذلك ؛ لأن الذِّكْرَ إنّما يتعلق بمعنى المفرد دون معنى الجملة.

والحِسبان يتعلق بمعنى الجملة دون معنى المفرد. والرؤية تتعلق بمعنى المفرد دون معنى الجملة ، فأما العلم فيعم الجميع.

ونقيض العلم الجهل إلاّ أن الجهل مقصور إذ ليس كلُّ شىء يمكن أن يجهل كما كل شىء يمكن أن يعلم ، وذلك أن العاقل لا يمكن أن يجهل ما يشاهد ، وليس شىء إلاّ وهو يمكن أن يعلمه. فهذه فضيلة خُصَّ بها العلم دون غيره من سائر الأشياء ، فتقول :(جهلت زيدًا) و(جهلت هذا الأمر) ، ولا تُعلِّق الجهلَ بمعنى الجملة لما تجد فيه من القصور عن منزلة العلم.

٨*-٢ - وتقول :(ظننت ذاك) أى (ظننت ذاك الظن)، فذاك إشارة إلى الظنّ واقع موقعه عند سيبويه(٤).وأمّا الفراء(ت ٢٠٧) فزاعم أن(ذاك)إشارة إلى ماجَمَعَه الاسمان فى قولك:(زيد أخوك) فتقول (ظننت ذاك) كما أن (ذاك) و(ذلك) قد يقوم مقام الاسمين فى﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾(٥)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٤٠ = (١: ١٨)

*-٢ نفسه ، جـ ١: ٤٠ = (١: ١٨ - ١٩).

(١) من الآية (٦٥) فى سورة البقرة.

(٢) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال.

(٣) فى المخطوط (ما ليس له مثل) ، والظاهر أن كلمة (ليس) هنا مقحمة ، لكيلا يكون هناك تكرار مع الجملة التى بعدها وهى (ما لا مثل له) والمؤلف يريد المقابلة بين الجملتين فى الإثبات والنفى.

(٤) ينظر الكتاب ، فى موضع هذه الفقرة. وسيبويه هنا يجيز حذف المفعولين اقتصارًا كما ذكر فى شرح الصفار ، ص ١٩٠ر ، وقد نسب إليه ابن مالك المنع. ينظر شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، (مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى)، جـ ٢: ٥٥٣، والهمع، جـ ٢: ٢٢٥(١: ١٥٢).

(٥) من الآية (٦٨) فى سورة البقرة.

أي بين الصغيرة والكبيرة ؛ لأن (بين) تقتضي اسمين(١) كما يقتضي الظن اسمين. وهذا الذي ذكره الفراء لا يصحّ ؛ لأنه يلزمه عليه أن يقول : (ظننت المعنى) أو (ظننت معنى الكلام)، وإنما لم يجز هذا لأن الظن يكون متعلقه المعنى الذي يستفاد ، فأما الإشارة إلى ذلك المعنى بعدما قد استفيد فلا يصلح كما لا يصح (ظننت زيداً) ؛ لأنّه معنى المفرد ، وإنما يطلب الظنُّ معنى الجملة التي تستفاد. ولكن قد يجوز وجه آخر غيرُ الذي ذكره سيبويه ، وهو أنه يحمل على محذوف بتقدير :(ظننت ذاك على ما قلت) أو (ظننت ذاك كائنًا) فيكون هذا بلا خلاف مما يجوز(٢)، والدليل عليه بيّن من الكلام المتقدم.

٩*-١ - وتقول : (ظننت به) فتجعله موضع ظنك من غير ذكر المظنون ، وهو بمنزلة :(ظننت بالبصرة) فإنك لم تذكر المظنون ، ولم تعدِّ الظن إلى واحد من المفعولين ولا يجوز أن تكون الباء زائدة بدلالة أنه لا يجوز (ظننت زيداً).

١٠ - و[أما] (شككت فيه) فلا يتعدى كما يتعدى (ظننت)؛ لأنّ الشك لا يجرى مجرى العلم في القوة وإنّما هو مما يستوى فيه النقيضان في المنزلة ، فلم يتعد، وصار بمنزلة الدخول في الشيء الذي لا يتعدى ؛ لأن الشك دخول بين النقيضين على طريق الوقف فلم ينفذ إلى واحد منهما على مقتضى معناه فلهذا لم يتعد إلا بحرف جر.

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ٤١ = (١ : ١٩).**

(١) ينظر معاني القرآن له، جـ ١: ٤٥ . وشرح الرضي ، جـ ٢ : ٢٧٨، وفيه « قلت : لا مَنْعَ مما قاله الفراء». ونسب الصفار رأي الفراء إلى المازني. ينظر شرحه ، ص ١٩٠ر. وممن أخذ بهذا الرأي أيضا ابن كيسان وجماعة من الكوفيين. ينظر ارتشاف الضرب ، جـ ٣: ٥٧.

(٢) بعض النحويين منعه قياسًا على منعه في باب (كان). ينظر شرح الصفار ، ص ١٨٤ - ١٨٥ر ، وارتشاف الضرب ، جـ ٣: ٥٦، والهمع ، جـ ٢: ٢٢٦ = (١ : ١٥٢).

١٣-باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين(١)

الغرض فيه : أن يبين الفعل [المتعدى] إلى ثلاثة مفعولين من غيره

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة ؟ وما الفعل الذى لا يجوز أن يتعدى إلى ثلاثة ؟ ولِمَ ذلك؟

٢ - وما حكم المتعدى إلى ثلاثة فى الاقتصار ؟ وما الخلاف فيه ؟

[-١] ولِمَ لا يكون المتعدى إلى ثلاثة إلا منقولاً إلى (أفعل) أو (فَعَّلَ) ؟

٣ - وما الذى يعمل فيه المتعدى إلى ثلاثة بعد التعدى؟ ولِمَ ذلك ؟

٤ - ولِمَ جاز (أعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً) بذكر مصدرين مختلفين ؟

١٤-/ باب ما لم يسم فاعله مما يتعدى إلى مفعول(٢) ١٨ب

الغرض فيه : أن يبين(٣) ما يجوز فى الفعل الذى لم يسم فاعله من التعدى مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الفعل الذى لم يسمَّ فاعله من التعدى ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

---

(١) عنوانه عند سيبويه «هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحدٍ منهم دون الثلاثة » الكتاب ، جـ ١: ٤١ = (١: ١٩). وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ١: ٢٩٠، وشرح الصفار ، ص ٥٨(١٩٤ر).

(٢) عنوانه عند سيبويه « هذا باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول » الكتاب ، جـ ١: ٤١ = (١: ١٩) وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٩٤، وشرح الصفار ، ص ٨٣ بعد الترقيم المضاف بين صفحتى ٦٩ و٨٠، (ص ٢٠٥ ر).

(٣) فى المخطوط (أن يبين فيه) وفوق كلمة فيه علامة لعلها تدل على أنها مقحمة.

٣ - وما حكم مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله فى التقديم والتأخير ؟

٢ - وما الذى يعمل فيه الفعل الذى لم يسم فاعله ؟

الجـــواب [عن الباب الأول]

١*-١ - الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة هو المنقول إلى (أفْعَلَ) أو (فَعَّلَ)، والفعل الذى لا يتعدى إلى ثلاثة هو ما لم ينقل. وإنما وجب ذلك كراهية التعقيد بتداخل المعانى فاختير له طريقةٌ توضح معنى التَّعدية إلى ثلاثة. و هو كل ما نقل من (فَعَلَ) إلى (أَفْعَلَ) للتعدية فإنما هو على أن (فَعَلَ) يوجب أن الفاعل صار على المعنى ، فإذا نقل إلى (أفعل) أُوجب أن الفاعل صيره غيرُه على المعنى فاستمرّ هذا فيما لا يتعدى وما يتعدى إلى واحد وما يتعدى إلى اثنين، كقولك :(قام زيد) و (أقامه غيره)، و(ضرب) ، و(أضربه غيره)، و(كسى زيد عمراً جبَّةً) و(أكساه غيره عمراً جبة) أى جعله يكسوه جبة ، فهذا قياس مطّرد[1].

٢*-١ - واختلفوا فى الاقتصار على أحد المفعولين فى الفعل الـــذى يتعدى إلى ثلاثة فى هذه ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين[2]، وذهب ابن السراج (ت ٣١٦) إلى أنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول خاصة ؛ لأنه بمنزلة الفاعل فى

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٤١ = (١: ١٩).

(١) يظهر لى أن الرمانى يجيز تعدية جميع الأفعال الثلاثية بالهمز والتضعيف. وقد نقل نحو ذلك بالهمز فى باب ظن عن الأخفش وابن السراج. ينظر شرح الرضى على الكافية ، جـ ٢: ٢٧٤، وشرحه على الشافية، جـ ١ : ٨٤ ، والهمع ، جـ ٢: ٢٥٢ = (١٥٩:١). وقال الرضى فى شرح الكافية « ولو جاز القياس فى هذا لجاز فى غير أفعال القلوب نحو : أكسوتك عمراً جبة وأجعلتك زيداً قائمًا ولجاز بالتضعيف أيضًا فى أفعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعديها ولازمها بالتضعيف والهمز... فثبت أن هذا موكول إلى السماع».

هذا والمجمع على تعديته من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل الثانى والثالث منهما أصلهما مبتدأ وخبر ، فعلان هما : أعلم وأرى غير أن بعض النحويين على اختلاف بينهم قد أوصلوها إلى تسعة عشر فعلاً. ينظر الهمع ، جـ ٢: ٢٥١ - ٢٥٢ (١: ١٥٨ - ١٥٩).

(٢) ينظر الكتاب، فى موضع هذه الفقرة. وقال السيرافى فى شرح الكتاب ، جـ ٢٩٢:١: « وقول سيبويه:لا يجوز..فإنَّ معناه لا يحسن .وكثير من مفسرى كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين قالوا:لا يجوز=

الباب الذى قبله[١]. وهذا هو الصواب الذى لا شك فيه ؛ لأنّ الاقتصار وترك الاقتصار إنما يجب من طريق المعنى ، فلما كان معنى المفعول فى (أعلمت زيدًا) هو معنى الفاعل فى (علم زيد) وجاز الاقتصار على الفاعل فى (علم زيد) جاز على المفعول فى (أعلمت زيدًا) ؛ لأن المعنى واحد ولو لم يجز الاقتصار على المفعول الأوّل فى (أعلمت زيدًا) لم يجز الاقتصار على الفاعل فى (علم زيد) ؛ لأن المعنى واحد إلا بمقدار أنه جعله غيره يعلم فى باب (أعلمت زيدًا).

٣*-١ - والذى يعمل فيه المتعدى إلى ثلاثة بعد التعدى هو كل ما جاز أن يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدى من المصدر والزمان والمكان والحال ؛ لأن تعدِّيَه لا يَنقصه من قوَّة العمل ، بل يزيده فهكذا قياسه.

٤*-١ - وتقول :(أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا العلم اليقين إعلامًا) فذكرت المصدر الأول لأجل مدلول(أعلمت)؛ لأنّه يدلّ على (علم علمًا)[٢]، وذكرت المصدر الثانى على صريح مصدر (أعلمت)، ومثله (أنبته الله نباتًا حسنا إنباتا) فـ(نباتًا) على(نبت نباتا حسناً)، و(إنباتا) على(أنبت).

الجـــواب عن الباب الثانى :

١*-١ - الذى يجوزُ فى الفعلِ الذى لم يُسمَّ فاعلُهُ من التعدى هو ما يوجبه صحة النقل

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٤١ = (١: ١٩).**

== تلقنًا من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل ، والصحيح ما أخبرتك به» وفى رأى السيرافى نظر لأن عبارة سيبويه (لا يجوز) واضحة فى المنع وعدم الجواز ولا تحتمل التأويل . والله أعلم.

(١) عرض أبو بكر بن السراج لهذا الباب فى كتابه الأصول، جـ ١: ١٨٧ ولم يجوز فيه الإلغاء أما الاقتصار فلم يعرض له ، ولعله فى كتاب آخر ، لأنه قد نسب إليه أنه يجيز الاقتصار على الأول كما يجيز الاقتصار على الثانى والثالث. ينظر شرح الرضى ، جـ ٢: ٢٧٦، وارتشاف الضرب ، جـ ٣: ٨٤. وما نسبه إليه الرمانى هو أيضًا رأى الجرمى. ينظر الارتشاف فى الموضع نفسه ، والهمع، جـ٢:٢٥١(١: ١٥٨).

(٢) إذا قرن الفعل بغير مصدره وكان يلاقيه فى الاشتقاق فإن أكثر النحويين ينصبونه بالفعل المتقدم لأن معناهما واحد - كما هو مفهوم من كلام الرمانى - وبعضهم يرى أن الناصب للمصدر فعل مقدر من لفظه. ينظر شرح المفصل ، جـ ١:١١٢.

إلى (فُعِلَ) ، وهو خلاف النقل إلى (أفعل). فالنقل إلى (فُعِلَ) إن كان الفعل يتعدى إلى واحد لم يتعدّ ، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى ثلاثة تعدى إلى اثنين. فأما النقل إلى (أفْعَلَ) فإن كان الفعل لا يتعدى تعدى إلى واحد ، وإن كان يتعدى إلى واحد تعدى إلى اثنين ، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة. فعلى هذا الأصل يعمل فى هذا الباب.

٢*-١ – والذى يجوز فى الفعل الذى لَمْ يُسَمَّ فاعله من العمل بعد التعدى إعمالُه فى كل ما يتعدى إليه فعل الفاعل ؛ لأن المعنى واحد إلا بمقدار أن هذا لم يسم فاعله.

١٩أ ٣ *-١- وحكم ما لم / يسمَّ فاعله فى التقديم والتأخير أنه يجوز فيه ذلك ؛ لأن العامل متصرف فعلته كعلة فعل الفاعل.

١٥-باب ما لم يسم فاعله مما لا يجوز فيه الاقتصار(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فيما لم يسمَّ فاعله مما لا يقتصر فيه على أحد المفعولين مما لا يجوز.

[مسائل هذا الباب]

١- ما الذى يجوز فيما لم يسمَّ فاعله مما لا يصلح فيه الاقتصار ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك؟ ولِمَ لا يجوز فيه الاقتصار بإجماع من اختزال أحد المفعولات ؟

٢ – وما الذى يعمل فيه(٢) الفعل بعد عمله فيما لم يسمَّ فاعله ؟ ولِمَ عَمِلَ عَمَلَ غير المتعدى ؟ ولِمَ كان فى ذلك أقوى من غير المتعدى ؟

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٤٢ = (١: ١٩).

(١) العنوان عند سيبويه « هذا باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر» الكتاب ، جـ ١: ٤٣ = (١: ٢٠) وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٩٧، وشرح الصفار، ص ٨٥ (٢٠٩ر).

(٢) فى المخطوط (فيِ) ولعل المراد ما أثتبه .

١٦-باب الحال (١)

الغرض فيه : أنه يبين ما يجوز فى الحال من التصرف والإعراب مما لا يجوز:

[مسائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى الحال ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما الحال ؟ وما قسمتها ؟

٣ - وما الفرق بين الحال والمفعول ؟ ولِمَ لا تكون الحال إلا من اسم قبلها ؟ ولِمَ لا تكون الحال إلا نكرة ؟

٤ - وهل يجوز ردّ الحال إلى ما لم يسم فاعلهُ ؟

٥ - ولِمَ جاز الحال فيما لا يتعدى ؟

٦ - وما معنى قوله :(فالاسم الأول المفعول فى " ضربت " قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته) ؟ وما فى الحيلولة مما(٢) يوجب العمل؟ وهل ذلك من جهة ترتيب الكلام ؟

٧ - وما الفرق بين الحال والتمييز ؟

٨ - ولِمَ لا يعمل فى الحال إلاّ فعلٌ أو معنى فعل ؟

٩ - ولِمَ لا يكون التمييز إلا نكرة ؟

الجــواب[عن الباب الأول]

١*-١ - الذى يجوز فيما لم يسمّ فاعله مما لا يصلح فيه الاقتصار كل ما كان يجوز فى فعل الفاعل الذى لا يجوز فيه الاقتصار، لأن (أعلمت) لما صار المفعول الأول فى موضع الفاعل

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٤٣ = (١: ٢٠).

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٤٤ = (١: ٢٠) « هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٢٩٩، وشرح الصفار ، ص ٨٨ (٢١٩ر).

(٢) فى المخطوط (ما) ولعل الصواب ما أثبته.

رجع إلى حكم (علمت) فصار يتعدى إلى مفعولين لا يجوز فيه الاقتصار ؛ لأن أحد المفعولين خبر عن الآخر ، ويجوز ذكر الفعل مع الفاعل(١) فقط فتقول :(أُعلمت) كما تقول :(علمت) ، ولذلك أُجْمِعَ على أن هذا الباب لا يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين ؛ لأن المفعول الأول هو الذى يجوز أن يقوم مقام الفاعل دون الثاني والثالث ؛ لأنه لو أقيم الثانى مقام الفاعل فَسَدَ الكلامُ بإيجابه أن يكون الخبر الذى هو المفعول الثالث خبرًا عن الأوّل وليس كذلك فهذا لا يجوز لما فيه من فساد الكلام، فإذا أقام(٢) المفعول الأول مقام الفاعل بقى المفعولان اللذان أحدهما خبر عن الآخر وهما جملة مفيدة وصَحَّ تعلق الفعل بمعنى الجملة وجرى مجراه فى (علمت) و(ظننت)(٣).

٢*-١ - والفعل الذى لا يجوز فيه الاقتصار،بعد عمله فيما لم يسمَّ فاعله وفى المفعولين يعمل فى كل ما يصلح أن يعمل فيه الفعل الذى لا يتعدى ، لأنه يدل عليه كدلالة الفعل الذى لا يتعدى، وهو أقوى منه فى العمل ؛ لأن كثرة العمل تؤنس به وتقويه من هذه الجهة ، ولأن دلالته على كثرة المتعلّق يكون بها أدلّ على المعنى مما يدل على قلة المتعلّق فهو أقوى فى العمل ؛ لأنه أدل على المعمول فيه. وإنما يصلح عمله فى الشيء لدلالته عليه فكلما كان أدل عليه فعمله فيه أقوى.

الجــواب عن باب الحال :

١*-٢ - الذى يجوز فى الحال من الإعراب النصب ، ويجوز فيها التقديم والتأخير إذا كان العامل متصرفًا. ولا يعمل فيها إلا فعلٌ أو معنى فعلٍ. ولا تكون إلا نكرة. ولا بدّ منْ أن تجرى على اسم قبلها كالخبر المبنى على / المخبر عنه ؛ لأنّها بمنزلته فى الفائدة إلا أنَّها فضلة ١٩ب

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٤٣ = (١: ٢٠).

*-٢ نفسه ، جـ ١: ٤٤ = (١: ٢٠).

(١) فى الكلام تجوُّز فقال : الفاعل ، هو يريد ما لم يسم فاعله لأنه يقوم مقام الفاعل.

(٢) كذا فى المخطوط ، وكان الأنسب (أقيم).

(٣) من النحويين مَنْ أجاز إقامة غير الأول إذا أمن اللبس ، ينظر ارتشاف الضرب ، جـ ٢: ١٨٨ ، والهمع جـ ٢: ٢٦٣ = (١٦٢:١).

فى الكلام والخبر معتمد الفائدة(١).

٢*-١ - والحال ما دلّ على انقلاب الشىء عما كان فى وقت فعل من الأفعال مما يصلح أن يكون صفة للنكرة ، كقولك :(قمت ضاحكًا)، و(مررت بزيد راكبًا)، وقسمتها على أربعة أوجه : مفرد يصلح أن يكون صفة للنكرة ، وظرف ، وفعل ، وجملة ؛ كقولك :(مررت بزيد قائمًا) و(مررت بزيدٍ فى الدار) أى مستقرًا فى الدار ، و(مررتُ بزيد يقوم) ، و(مررت بزيد أبوه منطلق). فكلّ هذا يتّصل بما قبله على معنى الحال.

٣*-١ - والفرق بين (الحال) و(المفعول) أنّ المفعول للزيادة فى البيان ، والحال للزيادة فى الفائدة(٢). والمفعول يصلح أن يكون معرفة ونكرة والحال لا يكون إلاّ نكرة. والمفعول يدلُّ عليه بعضُ الأفعال وهو المتعدى خاصة. والحال يدلّ عليها جميعُ الأفعال ، ولذلك عمل فيها الفعلُ الذى لا يتعدى. والحال لا تكون إلاّ من اسم قبلها من قِبَلِ أنّها بمنزلة الخبر الذى لا يصحّ إلاّ من مخبر عنه. فإذا قلت :(مررت بزيد ضاحكًا) فقيل لك : هذه الحال من أى شىء هى ؟ أمن الفاعل أم من غيره ؟ قلت : تصلح أن تكون من الفاعل وتصلح أن تكون مما دخل عليه حرف الجرّ ، إلا أنّها بالذى يليها أولى إلاّ أن يكون دليل يردّها إلى ما قبلها. فهى بـ(زيد) أولى(٣) فى هذا الكلام.

٤ - ولا يجوز ردّ الحال إلى ما لم يسمّ فاعله لأنّ ذلك يوجب جواز الضمير [حالاً] وإخراجها إلى المعرفة وهى لا تكون إلاّ نكرة فيفسد هذا من هذه الجهة(٤).

٥*-١ - والحال تجوز فيما لا يتعدى كقولك : قمت مسرعًا ؛ لأنّ الذى لا يتعدى لا يخلو

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ٤٤ = (١: ٢٠).

(١) ينظر ما تقدم فى باب ٣: ٩.

(٢) ينظر ما تقدم فى الموضع نفسه.

(٣) أقحم فى المخطوط حرف الجر (إلى) قبل هذه الكلمة حيث جاء هكذا (إلى أولى).

(٤) جاء فى شرح المفصل ، جـ٧: ٧٢ « وأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يُجعل شىء منهما فى موضع الفاعل ... لأنهما لا يكونان إلا نكرتين ، والفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر والمضمر لا يكون إلا معرفة.

من أفـعـال العبـاد من أن يقع على حـال من أحـواله. إمـا حـال القيـام أو القـعـود أو الاضطجاع أو الحركة أو السكون وذلك أنّ كلّ شيء من الحيوان لا يخلو من حال. فإذا وقع منه فعل فإنما يقع على حال من أحواله. فكل أفعال العباد تدلّ على الحال على ما بينّا فلذلك عمل ما لا يتعدى فى الحال.

٦*-١ - وجعل سيبويه حيلولة[١] المفعول بين الحال وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلته دليلاً على وجوب إعرابه بالنصب ، ووجه ذلك أن العامل لمّا رتّب الأسماء على هذه المعانى فى هذه المراتب وجب أن يعمل فيها على هذه الأوجه المختلفة عملا ينبيء عن الأوجه المختلفة. فَعمِلَ النَّصب فى الحال بعد عمله الأول فى الفاعل الرفع وفى المفعول به النصب. إلاّ أنه قد أبان وجه العمل فى الحال والمفعول بالإعراب والرتب، فدلّ النصب فيهما على أنهما فضلة فى الكلام ودل ترتيب المفعول على أنه على معنى المفعول به ، ودلّ ترتيبه للحال بعد المفعول به أو بعد الفاعل على أنه للزيادة فى الفائدة ، وأن المفعول للزيادة فى البيان[٢]. فكل هذه الأشياء تبين معناه الذى صار عليه بمرتبه ، وإعرابه ، يوضّح ذلك أنّ حمله على جهة الترتيب يوضح المعانى؛ أنك لو قدّمت وأخّرت فى المفعولَين اللذين يحتمل كل واحد منهما ما يحتمله الآخر فسد الكلام فى قولك :(أعطيت زيداً عمراً). وإذا رتبته صحّ الكلام، و ذلك ترتيب العامل لكل واحد منهما فى مرتبته أنّ الأول آخذ والثانى مأخوذ ؛ فالترتيب[٣] يقوم مقام نفس الإعراب فى هذا ، والعامل يوجب الترتيب كما يوجب الإعراب ، إلا أنه قد يجوز التقديم والتأخير على الاتساع إذا لم يقع إلباس. والأصل الإعراب والترتيب على ما بينا ؛ فلذلك ذكر سيبويه ترتيب الحال من العامل حتى يوضح المعنى فيها. وإذا قلت :(ضربت زيداً قائمًا) فلو أسقطت المفعول فقلت

٢٠أ :(ضربت قائمًا) لم يكن حالاً وصار مفعولاً، / وهو الآن زيادة فى البيان وكان قبل للزيادة فى الفائدة فتدبر هذه المعانى لتُجرى الإعراب عليها فإنه لا يستقيم شيء من الإعراب حتى يفهم المعنى.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٤٤ = (١ : ٢٠).**

(١) فى المخطوط (حلولة) والصواب ما أثبته بناء على ما تقدم فى السؤال.

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ٣: ٤، ٧.

(٣) فى المخطوط (فى الترتيب) ولعل الصواب ما أثبته.

٧*-١ - والفرق بين الحال والتمييز أن الحال زيادة فى الفائدة ويكون بما يصلح أن يكون صفة للنكرة وليس كذلك التمييز ؛ لأنّه إنما يميّز باسم الجنس٠ فالحال صفة والتمييز اسم جنس على ما بينّا ؛ ولذلك قلت :(عشرون درهمًا) فأتيت باسم جنس٠ وتقول:(مررت بزيدٍ راكبًا) فتأتى بصفة تكون حالاً٠ فهذا هو الأصل فى كلٍّ واحدٍ منهما٠

٨*-١ - ولا يعمل فى الحال إلا فعلٌ أو معنى فعلٍ؛ لأنها ما دلّ على انقلاب الشىء عما كان فى وقت فعلٍ من الأفعال ، فهذا من حقيقتها فإن خرجت عنه بطل معنى الحال فيها٠ وقد يمكن أن تخرج إلى معنى الخبر، وإلى معنى المفعول فلا تكون حالاً إذ من حقيقتها أن تنعقد بفعل فى وقت كون المذكور عليها٠

٩*-١ - والتمييز لا يكون إلاّ نكرة لأنه واحد فى جميعٍ كقولك :(عشرون درهمًا) فى موضع (عشرين من الدراهم) وعلى هذا قياس التمييز فى كل موضع يقع فيه ، وإذا كان واحدٌ فى موضع جميع فقد وقع فيه اشتراك وصار على معنى النكرة٠

---

*١- الكتاب ، جـ١: ٤٤ = (١: ٢٠)٠

١٧- بـاب كان(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى (كان) وأخواتها من الإعمال والتصرفِ مما لا يجوز .

١- مَسَائل هذا الباب :

١ - ما أخوات (كان) ؟ وما ترتيبها ؟

٢ - وما عمل (كان) وأخواتها ؟

٣ - ولِمَ لا يجوز فى (كان) الاقتصار دون المفعول ؟

٤ - ولِمَ جاز فيه أن يكون الفاعل والمفعول لشىء واحد ؟

٧ - ولِمَ صار اسم (كان) فاعلاً من غير حدث ، وله مفعول من غير حدث أيضا ؟

٥ - وما حكم خبر (كان) وأخواتها فى التقديم والتأخير ؟ ولِمَ جاز ذلك إلاّ فى (ليس) ؟

٦ - وما حكم (كان) فى العمل فى الضمير ؟ وهل الأصل فيها المتصل أم المنفصل ؟ ولِمَ ذلك؟

٨ - وما معنى (كناهم) و(إذا لم نكنهم فمن ذا(٢) يكونهم ؟)

[٦-ز] وما الشاهد فى قـول أبى الأسود:(٣)

(٦٩) - *فَإِلاَّ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ ...*(٤)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٤٥ = (١: ٢١) « هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٠٢، وشرح الصفار، ص ٩٠(٢٢٥ر).

(٢) في المخطوط (فماذا) وما أثبته من الجواب .

(٣) ينظر ديوانه أبى الأسود ظالم بن عمرو (ت ٦٩) ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، (بغداد - مكتبة النهضة ، ١٣٨٤هـ) ، ص ٨٢. واسمه ظالم بن عمرو الكنانى ، توفى سنة ٦٩ هـ.

(٤) سيأتى برقم (٧٧) وهو بتمامه :

وَإِلاَّ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

ويروى : أخ أرضعته أمه.

والضمير(ها) فى يكنها للخمر. والمقصود بأخيها:الزبيب ، وقيل هو نبيذ الزبيب. واللِّبان قيل : للآدميين =

١٠ - وما متصرِّف (كان) ؟

٩ - وهل يجوز فى أخواتها ما جاز فيها من الاكتفاء بالاسم ؟ ولِمَ جاز ذلك إلاّ فى (ليس)؟

[١٠-] وما الشاهد فى قول مقاس العائذى :(١)

(٧٠) - فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي   إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ(٢)

وقول عمرو بن شأسٍ :(٣)

(٧١) - بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَ نَا   إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا ؟(٤)

= واللبن لغيرهم ، وقيل : جمع لبن ، وقيل : مصدر لابنه أى شاركه فى اللبن.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٤٦ = (١: ٢١)، وإصلاح المنطق، ص ٢٩٧، وأدب الكاتب ، ص٤٠٧، والمقتضب ، جـ ٣: ٩٨، والأصول ، جـ ١: ٩١، ٢: ٢٩٠، وإيضاح الوقف ، جـ ١: ٣١٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٥٩، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٠٧، والنكت ، جـ ١: ١٨٢، والخزانة ، جـ٢: ٤٢٦، وينظر معجم هارون ، ص ٤٠٠، ومعجم حداد ، رقم ٢٩٧٢.

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٤٧ = (١: ٢٢) ، وفرحة الأديب ، ص ١٧٢ - ١٧٣، ومقّاس العائذى هو مسهر ابن النعمان ويقال : ابن عمرو القرشى وهو من مخضرمى الجاهلية والإسلام ، وقيل له : مقاس لأن رجلاً قال : هو يمقس الشعر كيف شاء أى يقوله. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١٠٧، ومعجم الشعراء ، ص٤٠٤.

(٢) وسيأتى برقم (٧٩) وفى المخطوط فى هذا الموضع (إذا كان يومًا) والصواب ما أثبته ، والمراد باليوم ذى الكواكب أنه يوم أظلم من شدة الغبار فى الحرب حتى بدت كواكبه ، وجعله أشهبَ لأجل لون الغبار. ومن مواطن وروده : معانى القرآن للأخفش ، جـ ١: ٢٣٢، والمقتضب ، جـ ٤: ٩٦، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ٢٥٩ (والشطر الأول فيه ملفق من بيت عمرو بن شأس الآتى) ، وإعراب القرآن ، جـ١:٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ٦٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٠٩، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٥٢، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٨، والنكت ، جـ ١: ١٨٣، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦، ومعجم حداد ، رقم ٥٨.

(٣) ينظر شعر عمرو بن شأس (ت نحو ٢٠ هـ) ، تحقيق يحيى الجبورى ، (بغداد - مطبعة الأدب ، ١٩٧٦م)، ص ٣٦. وذكر الدكتور حنا حداد فى معجمه (معجم شواهد النحو) رقم ١٦١٠، أن البيت ينسب أيضًا للحصين بن حمام المرى فى المعانى الكبير ، جـ٢:٩٧٣.

والواقع أن ما جاء فى المعانى الكبير يختلف عن بيت عمرو، وهو قوله :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الصَّبْرَ لَيْسَ بِنَافِعِي   وَإِنْ كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْهَبَا

(٤) وسيأتى برقم (٨٠). ويروى (إذا كان يوم ذو كواكب أشنعُ) كما أشار إلى ذلك الرمانى بعد إيراد البيت. والشاهد فى قوله (كان يومًا) و(كان يوم) على الرواية الأخرى وسيأتى البيان فى الجواب.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٤٧ = (١: ٢٢)، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ١٨٦، والشطر =

ولِمَ حمل (أشنعا) على الحال فى قول من رفع فقال :(يوم ذو كواكب)؟

١١- وما حكم (كان) إذا اجتمع فيها اسمان : معرفة ونكرة ؟ ولِمَ كانت المعرفة أحقّ باسم (كان) ؟

١٢ - وما معنى قوله :(وليس هذا بالذى ينزل به المخاطب منزلتك فى المعرفة)(١) ؟

١٣ - وما معنى قوله :(فكرهوا أن يقربوا باب لبس)(٢) ؟ وأى لبس فى النكرة ؟

١٤- ولِمَ صار الاستفهام بمنزلة الخبر فى (أسفيهًا كان زيد أم حكيمًا)؟

١٥ - وما قسمة الاسم والخبر فى المعرفة والنكرة ؟ وما حكم ذلك وعلته ؟

وما الشاهد فى قول خداش :(٣)

(٧٢) - *فَإِنَّكَ لَا تُبَالِى بَعْدَ حَولٍ* (٤)

= الأول فيه (لله قومى أى قومٍ لحرة) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ٢٥٩ (والشطر الأول فيه ملفق من بيت مقاس السابق)، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦١ والمسائل المشكلة ، ص ٥٤٥، والحجة، للفارسى ، جـ ٢: ٣٢٢، ٣٢٣ (والشطر الأول فيه ملفق أيضًا من بيت مقاس السابق)، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٢٣٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣١٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٦٣، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٩، والنكت ، جـ ١: ١٨٤. وينظر معجم هارون ، ص ٢١٠، ومعجم حداد، رقم ١٦١٠.

(١) ، (٢) الكتاب ، جـ ١: ٤٨ = (١: ٢٢).

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٤٨ = (١ : ٢٣) ، وينسب أيضا لكل من : ثروان بن فزارة. ينظر فرحة الأديب ، ص ٥٣، وزرارة بن فروان ، ينظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى ، (ت ٣٨٢) ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، (مصر - مصطفى البابى الحلبى ، ط١ ، ١٣٨٣هـ) ، ص ٤١٥، وجرير ، ينظر المسائل المنثورة ، للفارسى: الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) ، تحقيق مصطفى الحدرى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٩٨٦م)، ص ٢٠٩، وليس فى ديوانه المطبوع.

وخداش هو خداش بن زهير بن ربيعه من شعراء قيس فى الجاهلية. ينظر طبقات فحول الشعراء، جـ١:١٤٣، والشعر والشعراء جـ٢:٢٤٥.

(٤) وسيأتى برقم (٨٢) وعجزه :

* أَظَبْىٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ*

ويروى (فإنك ما يضرك). وهناك رواية ذكرها صاحب فرحة الأديب ، ص ٥٣ بتقديم النون وتأخير الكاف فى (كان) وقال: إنها هى الصحيحة وإلا كيف يكون الظبى والحمار أمّين وهما أذكر الحيوان وإنما قلبت تحرجًا من ذكرها ثم استشهد بها النحويون على ظاهرها. لكن البغدادى فى الخزانة ، جـ٣:٢٣١ قال « يدفع ما توقف فيه بأن الأم هنا الأصل وهذا معنى شائع لا ينبغى العدول عنه ».

والشاهد فى قوله (أظبى كان أمك) كما سيأتى بيانه فى الجواب. أما على رواية صاحب فرحة الأديب إن صحت فلا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٤: ٩٤ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٦٧٦، وشرح أبيات سيبويه=

وما الخلاف فيه ؟ وما [فى] قول حسّان :(١)

(٧٣) - *كَأَنَّ سُلَافَةً ... ...*(٢)

وقول ابن الأسلت :(٣)

(٧٤) - *أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّى*(٤)

=للنحاس ، ص ٥٦ (والشطر الأول فيه حل محل الشطر الأول من بيت أبى قيس بن الأسلت الآتى)، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣١٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٢٧، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٦٨ ، والنكت ، جـ ١: ١٨٤، والخزانة : جـ٣: ٢٣٠، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٦، ومعجم حداد ، رقم ٩٢٨.

(١) ديوانه ، ص ١٧. وهو شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم (توفى سنة ٥٤ هـ).

(٢) وسيأتى برقم (٨١) ، وهو بتمامه :

كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

ويروى :(كأنَّ سبيئة)، و (كأنَّ مدامة)، و(كأن خبيئة)، و(كأن جنيّة). كما يروى (يكون مزاجُها عسلاً وماءُ) أى ويمازجه ماء ، أو وفيه ماء . والسلافة : أول ما يسيل من ماء العنب ، وبيت رأس : موضع بالشام. وسبيئة : يقال سبأتها إذا اشتريتها لتشربها ، وخبيئة : خمر مصونة مضنون بها.

والشاهد فى قوله :(يكون مزاجَها عسلٌ وماء) كما سيأتى بيانه فى الجواب. وعلى رواية رفع المزاج ونصب العسل لا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٤٩ = (١: ٢٣)، ومعانى القرآن للفراء ، جـ ٣: ٢١٥، والكامل ، جـ١: ١٢٦، والمقتضب ، جـ ٤ : ٩٢، والأصول ، جـ ١: ٦٧، ٨٣، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٦٧٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٧ ، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ٢٧٩، والحجة ، لابن خالويه ، ص١٧١، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٥٠، والنكت ، جـ ١: ١٨٦، والخزانة ، جـ٤: ٤٠، ٦٣، وينظر معجم هارون ، ص ٢٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٠.

(٣) ينظر ديوانه ، ص ١٩ ، واسمه مختلف فيه فقيل:صيفى،وقيل : الحارث ، وقيل : عبد الله بن عامر الأوسى الأنصارى (ت ١ هـ).وديوانه ، جمع وتحقيق الدكتور حسن محمد باجودة . (القاهرة ـ مكتبة التراث ، ١٩٧٣م) .

(٤) وسيأتى برقم (٨٣) وعجزه :

أَسِحْرٌ كَانَ طِبُّكَ أَمْ جُنُونُ

ويروى (أسحر كان داء ك) و (أطب كان داء ك). والطب على الرواية الأولى بمعنى العلة كما ذكر الشنتمرى فى هامش الكتاب ، طبعة بولاق. وعلى الرواية الأخرى بمعنى السحر كما فى اللسان.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٤٩ = (١: ٢٣) ، وجمهرة اللغة ، لابن دريد : محمد بن الحسن (ت٣٢١) ، تصحيح زين العابدين الموسوى ، (بيروت - دار صادر ، طبعة جديدة بالأوفست، مصورة عن ط. الأولى بالهند ، ١٣٤٤هـ) جـ ١: ٣٤، وشرح السيرافى ، جـ١: ٣١٣ ، وشرح الصفار ، ص ٢٤٤ر ، واللسان ، جـ ١: ٥٥٤ (طبب) ، والخزانة جـ ٤: ٦٦ ، ٦٨.

وقول الفرزدق :(١)

(٧٥) - *أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ الْمَرَاغَةِ ...*(٢)

وما وجه إنشاد بعضهم (أسكرانَ كان ابنُ) مع رفعه (أم متساكر)؟

١٦ - وما حكم (من كان أخاك) ؟ ولِمَ جاز فيه وجهان ، وكذلك (أيهم كان أخاك) ؟

١٧ - وما حكم (ما كان أخاك إلاّ زيد)؟ وفى التنزيل / ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾(٣) ٢٠ب

﴿وَمَا كَانَ جَوابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾(٤) وما الشاهد فى قوله :(٥)

(٧٦) - * وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ ... *(٦)

١-الجـــواب :

١*-١ - أخوات (كان) معها عشرٌ (٧): (كان) و(أصبح)، و(أمسى)، و(ظلّ)، و(أضحى)،

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٤٥ = (١ : ٢١).

(١) ديوانه ، ص ٤٨١، (ط.الصاوى)

(٢) وسيأتى برقم (٨٤) وهو بتمامه :

أَسَكْرانُ كَانَ ابنَ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا   تَمِيمًا بِجَوفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

ويروى (ببطن الشام)، و (أسكرانٌ كان ابنُ المراغة) كما ذكر الرمانى. ويقصد بابن المراغة جريراً.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٤٩ = (١ : ٢٣)، والمقتضب ، جـ ٤: ٩٣، وإعراب القرآن ، جـ١:٦٧٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٦، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣١٣، والمسائل المنثورة، ص ٢٠٨، والخصائص ، جـ ٢: ٣٧٥، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٦٩، ١٧٠، والخزانة ، جـ٤: ٦٥. وينظر معجم هارون ، ص ١٥٥، ومعجم حداد ، رقم ١٠٠٤.

(٣) من الآية (٢٥) فى سورة الجاثية.

(٤) من الآية (٨٢) فى سورة الأعراف.

(٥) هو مغلس بن لقيط الأسدى كما فى شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٧٨.

(٦) وسيأتى برقم (٨٥) وهو بتمامه :

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوامُ مَا كَانَ دَاءَ هَا   بِثَهْلاَنَ إِلاَّ الْخِزْىُ مِمَّنْ يَقُودُهَا

وثهلان اسم جبل ، والهاء فى (يقودها) لكتيبة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٥٠ = (١: ٢٤)، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٢١٧، والمحتسب ، جـ ٢: ١١٦، وشرح المفصل ، جـ ٧: ٩٦.

(٧) ذكر السيوطى فى الهمع ، جـ ٢: ٦٥ (١: ١١١) أن المتفق على عدّه من هذه الأفعال ثلاثة عشر هى ما ذكر الرمانى ويضاف إليها (ما انفكّ)، و(ما برح)، و(ما فتىء). ثم أضاف أن بعض النحويين - على اختلاف بينهم - أوصلوها إلى أكثر من ثلاثين فعلاً.

و(مادام)، و(مازال)، و(صار)، و(بات)، و(ليس). فهذا ترتيبها. تُقَدَّم فيه (كان) لأنّها أم الأفعال ، ويؤاخى بين (أصبح) و(أمسى)لأنّهما ظرفان ، وبين (ظل) و(أضحى) لاتفاقهما فى المعنى ، و(مادام) و(مازال) لانعقادهما بـ(ما)، و(صار) و (بات) لاعتلال عين الفعل فيهما، وتُفرد (ليس) لأنها لا تتصرف(١).

٢*-١ - وعمل (كان) وأخواتها رفع الاسم ونصب الخبر.

٣*-١ - ولا يجوز فى (كان) الاقتصار على الفاعل دون المفعول لأن معناها فى الجملة كما أن معنى الظنّ وأخواته فى الجملة.

٤*-١ - وجاز أن يكون الفاعل هو المفعولَ (٢) لأنّها ليست بفعل حقيقى، وإنما تدخل على الْجُمْلَةِ لتعلقها بمعناها ، كقولك :(كان زيد أخاك) فالمعنى :(زيد أخوك فيما مضى).

٥*-١ - ويجوز فى خبر (كان) أن يتقدم على اسمها وعليها لأنها تتصرف فى نفسها(٣) فيقتضى ذلك تصرفها فى عملها. ولا يجوز فى (ليس) أن يتقدم خبرها عليها لأنها لا تتصرف فى نفسها(٤).

٦*-٢ - ويجوز أن يتصل بها الضمير كما يتصل بالفعل الحقيقى ، فتقول :(كناهم)

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ٤٥ = (١: ٢١).

*-٢ نفســه ، جـ١: ٤٦ = (١: ٢١).

(١) ينظر شرح المفصل ، جـ٧: ٩٠.

(٢) قال الصفار فى شرحه ، ص ٢٥٥ر : « لقائل أن يقول: كيف جعل سيبويه المبتدأ فاعلاً والخبر مفعولاً وليس الأمر كذلك ، لأن هذا ليس بفاعل ولا الآخر مفعول؟ قلت : عن هذا جوابان ، أحدهما : أن هذا المنصوب قد قام لهذه الأفعال مقام الحدث ... والحدث لو كان ثَمّ فقلت :(كان زيد كونًا) لكان مفعولاً وزيد فاعلاً ... والجواب الآخر أن هذه الأفعال داخلة على الجمل فكان ينبغى ألاّ تؤثر فيها فإنما رفعت أحدهما ونصبت الآخر بالتشبيه بنحو (ضرب زيد عمراً) ».

(٣) فى المخطوط (اسمها) والصواب ما أثبته.

(٤) هذا رأى الكوفيين والمبرد وابن السراج والزجاج وغيرهم ، وذهب جمهور البصريين إلى جوازه. ينظر الأصول ، جـ١: ٨٩ - ٩٠ ، والإيضاح العضدى ، ص ١٣٨، والإنصاف ، جـ١: ١٦٠ (م ١٨) ، والتبيين ، ص ٣١٥ (م ٤٧) ، وارتشاف الضرب ، جـ٢ : ٨٧ - ٨٨ ، والهمع ، جـ٢: ٨٨ - ٨٩ (١:١١٧).

و (مَنْذا)[١] يكونهم) بمنزلة (ضربناهم)، و(من ذا يضربهم)۰ و(كان)[٢] يجوز أن يتصل بها المنفصل كقولك:(كنا إياهم)۰ وهو الأصل عند ابن السراج (ت ٣١٦)[٣]، لأنها فعل غير حقيقي فجرت في هذا مجرى المصدر إذا قلت (عجبت من ضربى إياك) ويجوز (من ضربيك)[٤]: وقد جعلها سيبويه فى المتصل بمنزلة الفعل الحقيقى۰ وأنشد لأبى الأسود الدؤلى:

(٧٧) – فإلاّ يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمُّه بلبانها[٥]

وقال فى المنفصل :[٦]

(٧٨) – لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَىٰ فِيهِ عَرِيبَا
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا كِ وَلَا نَخْشَىٰ رَقِيبَا[٧]

٧*-١ – وجاز أن يكون لـ (كان) فاعل ومفعول[٨] من غير حدث لأنّها مشبهة بالفعل الحقيقى من جهة التصرف على (كان) و(يكون) و(سيكون)۰

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٤٥ = (١: ٢١)۰**

(١) في المخطوط (ماذا) وما أثبته يناسب السياق ، وقد ورد في الكتاب ۰

(٢) فى المخطوط (من) والصواب ما أثبته۰

(٣) ينظر الأصول ، جـ ١: ٩١۰

(٤) علل ابن السراج ذلك بقوله :« لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال» ، المصدر نفسه۰

(٥) تقدم برقم (٦٩)۰

(٦) ورد البيتان فى قصيدة لعمر بن أبى ربيعه فى شرح ديوانه ، ص ٤٣١، ٤٧٧، كما ورد الأول في قصيدة للعرجي فى ديوانه رواية ابن جنى ، تحقيق خضر الطائى ورشيد العبيدى ، (بغداد ، الشركة الإسلامية للطباعة ، ط ١ ، ١٣٧٥هـ)، ص ٦٢ ، والبيتُ الثانى مختلف فى الديوانين ففى ديوان عمر ، (ليس إلأىَ ..... البيت)۰ أما فى ديوان العرجى فهو كالتالى :

غَيْرَ أَسْمَاءَ وَجُمْلٍ ثُمَّ لَا نَخْشَىٰ رَقِيبًا

(٧) لم يستشهد سيبويه بهما فى هذا الباب ، وأوردهما فى باب الضمائر ، جـ ٢: ٣٥٨ (١: ٣٨١) ، على أنه لا يُقْدرُ فيه على الإتيان بالضمير المتصل ، وينظر الشرح ، جـ ٣: ٢٩٦ب (داماد)، وعلى الروايتين المشار إليهما فى التعليق السابق لا شاهد فيهما۰

ومن مواطن ورودهما : المقتضب ، جـ ٣: ٩٨ ، والأصول ، جـ ٢: ١١٨ ، ٢٨٩، وشرح السيرافي، جـ٣:١٣٨أ، والمنصف ، جـ ٣: ٦٢، والنكت ، جـ ١: ٦٥٦، وشرح المفصل ، جـ ٣: ٧٥ ، ١٠٧، والخزانة، جـ ٢: ٤٢٤۰

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش الفقرة رقم (٤)۰

٨*١- – ومعنى (إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم) أنه ذُكِرَ قومٌ بأنهم كرماءأو حلماء أو ما أشبه ذلك ، فقال القائل : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم.

٩*١- – ويجوز فى (كان) وأخواتها إلا (ليس) الاكتفاء بالاسم فيكون (كان) على معنى (وقع) ، و(أصبح) و(أمسى) بمنزلة (استيقظ) و(نام)، و(مادام) بمنزلة (ما ثبت) ، و(مازال)(١) بمنزلة (ثبت ودام). ولا يجوز مثل ذلك فى (ليس) ؛ لأنّها أشبهت (ما) فلم تتصرف فى هذا كما لم تتصرف فى نفسها ولا عملها.

١٠*٢- – ومتصرف (كان) على أربعة أوجه : ناقصة ، وتامة ، ومضمر فيها المجهول(٢)، وزائدة(٣). نحو﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِى الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾(٤). والمضمر فيها قول العرب :(كان أنت خير منه). وقال مقاس العائذى :

(٧٩) – فِدًى لِبَنِى ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِى إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ(٥)

فهذا بمعنى إذا وقع يومٌ. وقال عمرو بن شأس.

(٨٠) – بَنِى أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا(٦)

/ كأنه قال :إذا كان اليوم يوماً. فهذه التى لها اسم وخبر(٧). ٢١أ

١-* الكتاب ، جـ ١ : ٤٦ (١ : ٢١).

٢-* نفسه ، جـ ١ : ٤٦ – ٤٧ = (١ : ٢١ – ٢٢).

(١) جاء فى الهمع ، جـ ٢: ٨٢ (١ : ١١٥) فى هذا الباب « منها ما لزم النقص وهو (ليس) باتفاق ، و(زال) خلافًا للفارسى فإنّه أجاز ... أن تأتى تامة قياسًا لا سماعاً »

(٢) هذا مصطلح كوفى ، يقابله عند البصريين ضمير الشأن والقصة. ينظر الكتاب ، جـ٢:١٧٦=(١:٣٠٠)، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١ : ٣٦١، والأصول ، جـ ١ : ١٨٢، وشرح المفصل ، جـ ٣: ١١٤، والنحو الكوفى ، ص ٧٦.

(٣) فى المخطوط (زائد) والأنسب ما أثبته.

(٤) من الآية (٢٩) فى سورة مريم.

(٥) تقدم برقم (٧٠)

(٦) تقدم برقم (٧١).

(٧) جاء فى شرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٤٩ : « قال أبو نصر لما استشهد بالبيت الأول على أن (كان) بمعنى (وقع) توقع أن يقول قائل : إنّ (كان) إذا كان اسمها ما يكون [إلا] ظرفا لم تكن إلا بمعنى وقع فلذلك استشهد ببيت عمرو.

وقد أنشد بعض العرب :

إِذَا كَانَ يومٌ ذُو كَواكِبَ أَشْنَعَا

على (إذا وقع يوم ذو كواكب) ، ونصب (أشنعا) على الحال. فهذا وجه الكلام إذا رفع (يوم) ؛ لأنه يحسن الوقوف على (إذا كان يوم ذو كواكب) فصار (أشنعا) فضلة فى الكلام ، ولهذا حمله على الحال(١).

١١*-١ – وحكم (كان) إذا اجتمع فيها اسمان : معرفة ونكرة ، أن يكون الاسمُ المعرفةَ ، والنكرةُ الخبرَ ؛ لأنّ فيها الفائدةَ ولا يصلح فى المعرفة لأنه لا يكون فيها الفائدة.

١٢*-٢ – ومعنى قوله :(وليس هذا بالذى يَنْزِلُ به المخاطب منزلتَك فى المعرفة) أى إذا ذكرت النكرة فقلت :(كان رجلٌ حليمًا) فأنت ، وإن كنت تعرفه بعينه ، فإن المخاطب لا يعرفه ، كما يكون إذا نكرت (زيدًا) وما أشبهه، فلا يصلح أن تخبره عمن هو منكور عنده.

١٣*-٢ – ومعنى قوله:(فكرهوا أن يقربوا باب لَبْسٍ) يعنى فى النكرة لاحتمالها وجهين : أن تكون خبراً ومخبراً عنها، وليس كذلك المعرفة ؛ لأنها لا تحتمل أن تكون فيها الفائدة ، وإنما هى للبيان .

١٤*-٢ – والاستفهام فى هذا بمنزلة الخبر إذا قلت :(أسفيها كان زيد أم حليمًا) ؛ لأنه يحتاج إلى أن تُبيِّن من تستفهم عنه بعينه كما تحتاج إلى أن تبين من تخبر عنه بعينه ، ولأن حرف الاستفهام إنما يدخل على الخبر فينقله إلى الاستخبار ، فقد وجب له من الحكم فى هذا ما يجب للخبر.

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٤٧ – ٤٨، ٤٩ = (١: ٢٢ ، ٢٣ – ٢٤).**

***-٢ نفسه ، ص٤٨ (٢٢).**

(١) لعل الرمانى يقصد بالحامل له على الحال سيبويه ، وسيبويه لم يصرح بذلك وإنما قال :« كأنه قال : إذا وقع يومٌ ذو كواكب أشنعًا » الكتاب ، جـ ١: ٤٧= (١: ٢٢). وقال السيرافى فى شرحه ، جـ١: ٣١٠ « ويجعل (أشنعا) على الحال ، وقد يجوز أن يكون (أشنعا) خبرا . أى خبرًا لكان واسمها يوم وتكون (كان) ناقصة. لكن جاء فى شرح عيون كتاب سيبويه بعد قول سيبويه السابق : « يعنى أنه نصب (أشنعا) على تعظيم الأمر ، لأنه حين قال (إذا وقع يوم ذو كواكب) علم أنه أشنع ، فكأنه قال : أذكره أشنعَ...».

١٥*١- - وقسمة الاسم والخبر فى (كان) على أربعة أوجه : أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو يكون الأول معرفة والثانى نكرة ، أو يكون الأول نكرة والثانى معرفة. وحقه أن يكون الاسمُ المعرفةَ والخبر النكرةَ ؛ لأنه الأصل فيما يقع به الفائدة ، فإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار(١) أيُّهما شئت جعلته الاسم وجعلت الآخر الخبر إلا أن تعرضَ علّةٌ . وكذلك سبيل النكرتين فى النفى كقولك : ما كان إنسان ملَكًا(٢)، وما كان ملك إنسانًا. فأما جعل الاسم نكرة والخبر معرفة فهو قلب ما ينبغى أن يكون عليه الكلام(٣). وقد جاء فى الشعر(٤) كقول حسان :

(٨١) - كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ(٥)

فأما قول الشاعر :

(٨٢) - فَإِنَّكَ لَا تُبَالِى بَعْدَ حَوْلٍ ... أَظَبْىٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ(٦)

فسيبويه يحمله على أنه جعل الاسمَ النكرة والخبر المعرفة(٧). وكذلك [قول أبى] قيس بن الأسلت :

(٨٣) أَلَا مَنْ مُبلِغٌ حَسَّانَ عَنِّى ... أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ(٨)

وأبو العباس (ت ٢٨٦) يخالفه فى هذا ويقول : إن (كان) فيها ضمير معرفة واسمها وخبرها معرفة أيضًا فهو من باب ما اسم (كان) فيه وخبرها كلاهما معرفة(٩). والذى عندى أن هذا لا

---

*١- الكتاب ، جـ ١ : ٤٨ - ٥٠ = (١: ٢٢ - ٢٤).

(١) هناك آراء متعدده حول جعل أى المعرفتين خبرًا. وما ذكره هو نص كلام سيبويه. وينظر ارتشاف الضرب، جـ ٢: ٨٩ ، والهمع ، جـ ٢ : ٢٨ ، ٩٣ (١: ١٠٠ - ١٠١، ١١٨).

(٢) فى المخطوط (ملَك) والصواب ما أثبته.

(٣) ينظر الأصول فى النحو ، جـ ١: ٦٧، وشرح المفصل ، جـ ٧ : ٩٣.

(٤) قال أبو جعفر النحاس فى شرح أبيات سيبويه ، ص ٥٦ : « بعض العرب. وهم بنو دارم وبنو نهشل يقولون :(قائم كان عبد الله) و (كان قائم عبدَ الله)، يجعلون النكرة اسمًا والمعرفة خبرًا لـ(كان)».

(٥) تقدم برقم (٧٣)

(٦) تقدم برقم (٧٢).

(٧) ينظر الكتاب ، فى الموضع المحال إليه لهذه الفقرة.

(٨) تقدم برقم (٧٤).

(٩) ينظر شرح المفصل ، جـ ٧ : ٩٥، وشرح الرضى ، جـ ٢: ٣٠٠ ، وارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٩١. وفى شرح الرضى : « وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بأن الضمير راجع إلى منكر فيكون منكرًا ، وَرُدَّ ==

يقدح في مذهب سيبويه ؛ لأن (كان) مضمرة قد رفع فيها النكرة المذكورة بعد ألف الاستفهام ونصب المعرفة بتقدير : أكان ظبيٌ أمَّك ، ثم فَسَّر ذلك بـ(كان) المذكورة[1]، فقد صح شاهده على ما ذهب إليه ؛ إذ كان هذا التقدير لا بدّ للجميع أن يرجعا إليه.

وقال الفرزدق :

(٨٤) - أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ[2]

فهو على قياس ما ذكرنا. وأكثرهم ينشده :

(٨٤) - *أَسَكْرَانَ كَانَ ابنُ الْمَرَاغَةِ*

على ما هو وجه الكلام ويرفع/(أم متساكر)على قطع وابتداء كأنه قال:(أم هو متساكر). ٢١ب

١٦*-١ - وتقول :(من كان أخاك) و (من كان أخوك) فيجوز الوجهان ؛ لأن الاسمين جميعًا معرفتان ، وكذلك (أيُّهم كان أخاك) و(وأيُّهم كان أخوك) عل هذا القياس[3].

١٧*-١ - فأما (ما كان أخاك إلاّ زيد) فالوجه فيه رفع زيد ؛ لأن ما بعد (إلاّ) إيجاب ، فالإيجاب أحق بالاسم ، وما قبلها نفي ، والنفي أحقّ بالخبر[4]. وعلى هذا جاء ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[5]،﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾[6]. ويوضّح ذلك قوله :(ما

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٥٠ = (١ : ٢٤).

= جوابُهم بأن الضمير الراجع إلى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو(ضربت رجلاً وهو راكب) ولو كان نكرة لصح وصفه».وقد عرض المبرد لهذه الأبيات في المقتضب لكنه لم يخالف سيبويه، ينظر، جـ٤:٩١-٩٤.

(١) ينظر شرح السيرافي ، جـ ١: ٣١٣، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٠ ، وشرح الرضي ، جـ٢:٣٠٠، وقال الصفار عن هذا التقدير « هو في هذا الموضع خُلْفٌ، لأنّه تكلف الإضمار ليحصل له الإخبار بالمعرفة عن النكرة الذي لا يجوز، وامتناعه لمعناه لا من طريق اللفظ على ما بينا» شرحه، ص٢٦٣ر.

(٢) تقدم برقم (٧٥).

(٣) ينظر ما تقدم في أول هامش للفقرة (١٥) ، كما ينظر شرح الصفار، ص ٢٦٦ر ، وشرح جمل الزجاجي ، جـ ١: ٤٠٦.

(٤) في شرح السيرافي ، جـ ١: ٣١٥، وشرح الصفار ، ص ٢٦٦ر: أن سيبويه في المثال المذكور يجوز رفع الأول ونصب الثاني ورفع الثاني ونصب الأول. وذكر الصفار أن ابن الطراوة منع رفع الأول لأنه واقع في حيز النفي. وينظر ارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٨٩ ، وابن الطراوة النحوي ، ص ٢٣٤.

(٥) من الآية (٢٥) في سورة الجاثية.

(٦) من الآية (٨٢) في سورة الأعراف.

زيد قائم)(١) فإنما النفى نفى الخبر ، وهو القيام ، ولم يقع على زيد نفى. فإنما النفى فى الخبر دون الاسم. وقال الشاعر :

(٨٥) - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوامُ مَا كَانَ دَاءَ هَا بِثَهْلَانَ إِلاَّ الْخِزْىُ مِمَّنْ يَقُودُهَا(٢)

فجاء على ما هو وجه الكلام وما نظيره فى القرآن(٣).

٢-مسائل من هذا الباب أيضًا :(٤)

١٨ - ما معنى المثل فى قولهم :(ما جاءت حاجتك)(٥) ؟ ومن أين خرجت (جاءت) إلى معنى(صارت) ؟

١٩ - ولِمَ جاز تأنيث (ما) وهو مذكر كما أن (مَنْ) مذكر ؟

٢٠- وما معنى المثل فى قوله ؟

٢١ - ومن أين أشبه (من كان أخاك) وأشبه أيضًا (من كانت أمَّك) ؟

٢٢ - وما نظيره من قولهم :(عسى الغوير أبؤسا)(٦) ؟ ولِمَ جاز هذا فى (عسى) ؟ وما الأصل فيه ؟ ولِمَ جاز (الغوير أبؤسًا) ولمْ يجز (عَسَيتَ أخانا) ؟

---

(١) كذا فى المخطوط ، وهو جائز على لغة تميم كما هو معلوم.

(٢) تقدم برقم (٧٦).

(٣) ينظِّر الرمانى بهذا البيت للآيتين السابقتين ، فيجعل رفع ما بعد (إلاّ) فيهما وجه الكلام ، والواقع أن معظم النحويين رجحوا ذلك فى الآيتين وما أشبههما، لكن ترجيحهم مبنى على أنّه مؤلف من (أنْ) والفعل وهو مصدر مؤول أشبه الضمير فى أنه لا يوصف ، وليس مبنيًا على أنه لم يقع فى حيز النفى كما يرى الرمانى. ينظر شرح جمل الزجاجى، جـ ١: ٤٠٢، والبسيط ، جـ ٢: ٧١٥، والارتشاف ، جـ٢:٨٩، والهمع ، جـ ٢: ٩٤ (١: ١١٩).

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٥٠ - ٥٤ = (١: ٢٤ - ٢٦).

(٥) يذكر أن أول من قال ذلك الخوارج ، قالوه لابن عباس - رضى الله عنهما - حين جاء هم رسولاً من قبل على رضى الله تعالى عنه. ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٣١٨، وشرح الرضى، جـ ٢: ٢٩٢، والهمع ، جـ٢:٧٠= (١: ١١٢).

(٦) من أمثال العرب ، ينظر الأمثال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) ، تحقيق الدكتور عبدالحميد قطامش ، (مكة المكرمة - جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحث العلمى ، ط ١،(١٤٠٠هـ) ص ٣٠٠، ومجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميدانى (ت ٥١٨) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت - دار المعرفة ، مصور عن ط. مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ)، جـ ٢: ١٧، وهو مشهور فى كتب النحو.

٢٣ - وما نظيره من (لدن غدوةٌ) ؟ ولِمَ جاز (غدوةً) بالنصب ؟ ولِمَ جاز بالتنوين فى (لدن ...) خاصة ؟

٢٤- ولم جاز (ما جاء ت حاجتَك) بالرفع والنصب ولم يجز (ما جاء حاجتك) بالتذكير والتأنيث كما يجوز (من كان أمك) و (من كانت أمك)؟

٢٥ - وما نظيره من (لَعَمْرُ(١) اللَّهِ) فى اليمين بالفتح دون الضم ؟

٢٦ - وما الشاهد على (ما جاء ت حاجتك) من ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾ (٢) و﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾(٣)؟ ولِمَ جاز (ذهبت بعض أصابعه) ولم يجز (ذهبت عبد أمه) ؟

٢٧ - وما الشاهد فى قول الأعشى :(٤)

(٨٦) - *وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ ... ...*(٥)

---

(١) فى المخطوط (لعمرو) والصواب ما أثبته.

(٢) من الآية (٢٣) فى سورة الأنعام. وهذه قراءة نافع ، وأبى عمرو ، وعاصم فى رواية أبى بكر عنه. ينظر السبعة في القراءات ، لأبى بكر : أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤) ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف، (مصر - دار المعارف ، ط ٢، ١٤٠٠هـ)، ، ص ٢٥٥.

(٣) من الآية (١٠) فى سورة يوسف، وهى قراءة مجاهد وقتادة وأبى رجاء والحسن . ينظر إعراب القرآن، جـ ٢: ١٢٦، وإتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر ، لأحمد عبد الغنى الدمياطى الشهير بالبنا (ت ١١١٧) ، (بيروت - دار الندوة الجديدة - مصور عن ط. عبد الحميد حفنى بمصر ، ١٣٥٩هـ)، ص ٢٦٢.

وقد جاء فى المخطوط (يلتقطه) وهو قراءة السبعة لكنه غير مراد ، إذ لا شاهد فيه.

(٤) ديوانه ، ص ١٢٣.

(٥) وسيأتى برقم (٩١) وهو بتمامه :

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِى قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وشرق بالماء والريق ونحوهما كَغُصَّ بالطعام.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٥٢ = (١: ٢٥)، ومعانى القرآن للفراء ، جـ ١: ١٧٨، ٢: ٣٧، ٣٢٨، والمذكر والمؤنث له أيضا، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، (القاهرة - مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥م) ، ص ١١٣، ١١٥، ومعانى القرآن للأخفش ، جـ ٢: ٤٢٤، والمقتضب ، جـ٤: ١٩٧، ١٩٩، والكامل ، جـ ٢: ١٤١، والأصول ، جـ ٣: ٤٧٨، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت ٣٢٨) ، تحقيق : الدكتور طارق عبد عون الجنابى ، (العراق - إحياء التراث الإسلامى ، ط ١ ، ١٩٧٨م) ، لأبى بكر بن الأنبارى، ص ٥٩٣، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٥٤٠، ٢: ١٢٦، ٦٠٣، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٥٦، ٣٢١ (ضرورة الشعر له ، ص ٢٠٨ مطبوع) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٥٤، والمخصص ، جـ ١٧ : ٧٧، والنكت ، جـ ١: ١٨٩. وينظر معجم هارون ، ص٣٥٨، ومعجم حداد ، رقم ٢٧١٣.

وقـول جرير :(١)

(٨٧) - *إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ ... ... *(٢)

وقوله أيضا: (٣)

(٨٨) - *لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ ... ...*(٤)

(١) ينظر شرح ديوان جرير ، لمحمد بن إسماعيل الصاوى ، (بيروت – دار مكتبة الحياة ، مصور عن ط ١ ، ١٣٥٣هـ) ، ص ٥٠٧، وهو جرير بن عطية الخطفى ، توفى سنة ١١٠هـ.

(٢) وسيأتى برقم (٩٢ ، ١٠٨) وهو بتمامه :

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الْأَيْتَامَ فَقْدَ أَبِى الْيَتِيمِ

يمدح هشام بن عبد الملك.

وتعرقتنا : أذهبت أموالنا. وأصل التعرق : أن يؤخذ ما على العظم من اللحم. وكفى الأيتام فقدَ أبيهم، أى تولى رعايتهم.

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٥٢ = (١: ٢٥) ، والمقـتـضب ، جـ ٤: ١٩٨، والكامل ، جـ٢: ١٣٩ ، ١٤١، والأصـول ، جـ ٢: ٧١ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٥٩٥، وشـرح السـيرافى ، جـ١: ٢٥٦، ٣٢١، و(ضـرورة الشـعر ، ص ٢٠٩ مطبـوع)، وشـرح أبيات سـيبويه ، لابن السـيرافى ، جـ١: ٥٦، والنكت، جـ ١: ١٨٩ – ٢٠٣، والخزانة ، جـ ٢: ١٦٧، وينظر معجم هارون ، ص ٣٧١، ومعجم حداد ، رقم٢٨١٩.

(٣) أى جرير، ينظر ديوانه ، ص ٣٤٥، ونقائض جرير والفرزدق ، لأبى عبيدة : معمر بن المثنى (ت ٢١٠) ، باعتناء : المستشرق بيفان ، (ليدن – مطبعة بريل ، ١٩٠٥م)، جـ ٢: ٩٦٩، كما ينسب لكل من : زيد الخيل ، ينظر ديوان زيد الخيل الطائى ، صنعه الدكتور نورى حمودى القيسىّ ، (العراق – النجف ، مطبعة النعمان، ١٩٦٨م) ، ص ١١٢، والفرزدق ، ينظر سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى ، لأبى عبيد البكرى : عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧) ، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، (مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٥٤هـ)، ص ٣٧٩.

(٤) وسيأتى برقم (٩٣ ، ١١٦) ، وهو بتمامه :

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَهَدَّمَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ

ويروى : (تواضعت سور) و (تضعضعت سُورُ).

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٥٢ = (١: ٢٥) ، ومـعـانى القـرآن ، للفـراء ، جـ ٢: ٣٧، والمذكر والمؤنث له أيضًا ، ص ١١٢، والكامل ، جـ ٢: ١٤١، والمقتضب ، جـ ٤ : ١٩٧، والأصول ، جـ ٣: ٤٧٧، والأضداد لأبى بكر، ص ٢٩٦، والمذكر والمؤنث له أيضًا ، ص ٥٩٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٥، والقطع والائتناف ، ص ١٥٠ ، وشـرح القـصـائد التسـع ، جـ ٢: ٥١٢، وشرح السـيرافى ، جـ١: ٣٢١، والمسـائل البـصـريات ، جـ ١: ٣٦٩، وشـرح أبيات سـيـبويه، لابن السـيرافى ، جـ ١: ٥٧، والنكت ، جـ١: ١٨٩، والخـزانة ، جـ ٢: ٢٢٦، وينظر مـعـجـم هارون ، ص ٢٢٦، ومـعـجـم حـداد ، رقم١٥٣٣.

وقول ذى الرُّمة :(١)

(٨٩) - *مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ ... ...*(٢)

وقول العجاج :(٣)

(٩٠) - *طُــولُ اللَّيــالِى ... ...*(٤)

[٢٥ -] وهل يجوز (اجتمعت أهل اليمامة)؟ ولِمَ جاز ؟

---

(١) ينظر ديوان شعره، تصحيح هنرى هيس مكارتني ، (مطبعة كمبرتج ، ١٣٣٧هـ)، ص٦١٦، واسمه غيلان بن عقبة العدوى ، توفى سنة ١١٧هـ.

(٢) وسيأتى برقم (٨٩ ، ٩٤ ، ١١٠ ، ١١٨) ، وهو بتمامه :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ

ويروى (رويداً كما) و(مرضى الرياح) وعلى الأخيرة لا شاهد فيه.

وتسفهتِ الريح الغصون: حركتها واستخفتها. والسفه أصله الخفة والحركة.والنواسم: الرياح التى تهب هبوبًا لينا مثل النفس.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١ : ٥٢ = (١: ٢٥) ، والمقتضب ، جـ ٤: ١٩٧، والكامل ، جـ ٢: ١٤١، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ٣٦٢، ٤: ١٩٠، والأصول ، جـ ٢ : ٧٢، ٣: ٤٨٠، والمذكر والمؤنث لأبى بكر ، ص ٥٩٦، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٢٤، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٥٣٤، ٢: ٥٩٤، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ٣٩٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٠٩، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ٥٨، والنكت ، جـ ١: ١٩٠، وينظر معجم هارون ، ص٣٦٣، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٠٩.

(٣) ينظر ملحقات ديوانه ، جـ ٢: ٣٠٠، كما ينسب للأغلب العجلى ، ينظر الأغانى ، جـ ١٨: ٦٤، وشعراء أمويون ، للدكتور نورى حمودى القيسى ، (بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ)، ص ١٥٩.

(٤) وسيأتى برقم (٩٥) ، وهو بتمامه :

طُولُ اللَّيالِى أَسْرَعَتْ فِى نَقْضِى

ويروى :(إن الليالى) و (أرى الليالى) ولا شاهد فيهما.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٥٣ = (١: ٢٦) ، والبيان والتبيين ، جـ ٤: ٦٠، والمعمرون والوصايا ، لأبى حاتم السجستانى : سهل بن محمد (ت ٢٥٥) ، تحقيق عبد المنعم عامر ، (دار إحياء الكتب العربية البابى الحلبى وشركاه ، ١٩٦١م)، ص ١٠٨، والمقتضب ، جـ ٤: ١٩٩ ، ٢٠٠، والأصول ، جـ٣: ٤٨٠، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٥٩٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٥، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٦٦، وفرحة الأديب ، ==

٢٨ - وما نظيره من (يا طلحةَ أقبل) و (يا تيمَ تيمَ عدى)[١] ؟

٢٩ - ولِمَ جاز (اجتمعت أهل اليمامة) ، ولم يجز (ضَرَبَتْ عبد أمِّكَ)؟

٢- الجـــواب :

١٨*-١ - معنى المثل فى قولهم :(ما جاء ت حاجتك) ، (ما صارت حاجتك) وذلك أنه يسأله إلى أى شىء آل أمرها من إنجاح أو إكداء ، فقال :(جاء ت حاجتك) على هذا المعنى . وإنما خرجت (جاء ت) إلى معنى (صارت) ؛ لأنهما يجتمعان فى معنى الانتهاء إذا قلت : (صرت إلى المكان) و (جئت إلى المكان)، وتنفصل (صارت) لأن فيها معنى الانقلاب ، كقولك :(صار الطين خزفًا) و (صار الماء باردًا بعد حرارته) ، وليس فى (جاء ت) هذا المعنى ، وإنما صلَّحَ هذا التقدير لما كان بين المخاطب والمتكلم من حديث الحاجة والمفاوضة فيما يدور فيها ، فلما عاد لذكر السؤال عنها اقتضى ذلك الإيجاز واستعمال طريق الاستعارة[٢] ليخرج الكلام إلى حدّ البلاغة عند الأحوال التى تقتضى مفهوم الكلام.

١٩*-١ - وجاز تأنيث (ما) وهو اسم مذكر كما أنّ (مَنْ) اسم مذكر لأنّه مبهم وقع بإبهامه على مؤنث كإبهامها فيطرد[٣] عليه الحمل على التأويل. وكذلك وقوعه على مؤنث ولو كان من الأسماء المبينة[٤] لم يجز ذلك ؛ لأن المبهم يحتمل التأويل بإبهامه ولا يحتمله الواضح لظهور المعنى فيه.

٢٠*-١ - ومعنى المثل فيه أنّه يقال لكلّ طالب أمرٍ يجوز أنْ يَبلغَه و ألاّ يَبْلغَه/وإن لم أ٢٢
يَكنْ قَدْ سَأَلَ غَيْرَهُ حاجَةً فيُقَال له : (ما جاءتْ حاجتَك) ، أى أنّكَ فى الطلب لهذا الأمر بمنزلة من طلب حاجةً من غيره.

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٥٠ - ٥١ = (١: ٢٤).**

= ص ١٦٢، والخزانة ، جـ ٢: ١٦٨، وينظر معجم هارون ، ص ٤٩٢، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٥٠.

(١) هذه لغة للعرب وصفها سيبويه بأنها جيِّدة وقد ورد مثل ذلك فى بيت لجرير وَهُو قولُه :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَالَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِى سَوْءَةٍ عُمَرُ

ينظر الكتاب ، جـ ١: ٥٣ ، ٢: ٢٠٥ = (١: ٢٦، ٣١٤) ، وديوان جرير ، ص ٢٨٥.

(٢) فى المخطوط (الاستفادة) وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣) فى المخطوط (بيطرق) ولعلّ الصواب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (المبنية) وما أثبته يقتضيه السياق.

٢١*-١ - وقولهم :(ما جاءت حاجتك) يشبهُ (من كان أخاك) فى حمل اسم (كان) على ضمير (من)٠ ويشبه (من كانت أمّك) من وجهين : أحدهما : هذا الذى ذكرنا٠ والآخر ، تأنيث (مَنْ) بالحمل على التأويل٠

٢٢*-٢ - ونظيره[١] قولهم:(عسى الغوير أبؤسًا)[٢] فى أنّه مثَلٌ [٣]، وأنه مغيَّر عن أصله المطّرد فيه٠ وأصله :(عسى الغوير أن يكون فيه البأس)[٤]٠ وإنما جاز ليكون رمزا للمخاطب يفهمه دون غيره عند الحاجة إلى ذلك٠ فَشبِّه بـ(كان الغوير أبؤسًا) ولا يجوز القياس على هذا فى (عسيت أخانا) لأنه نادرٌ لعلّة٠

٢٣*-٣ - ونظيره (لدن غدوة) جاز تغييره لكثرة الاستعمال مع صحة التقدير٠ وذلك أنه يقال : (لدُ) و(لدن) فتُحذف النون تارة وتثبت تارة على شرط الزوائد[٥] وإن كانت أصلية، فجرت مجرى (عشرين درهمًا) فى وجوب النصب لما اتّصل بها مما يقتضيه ، وهو منعقد بمعناها كالانعقاد فى (عشرين درهمًا)٠ ووجب التنوين [فى غدوة] لأنها خرجت مخرج التمييز الذى لا يكون إلا نكرة٠ وإنما كانت تُمنع الصرف لأنها معرفة مؤنثة فلمّا خرجت إلى النكرة صُرفت٠

٢٤*-٣ - ويجوز (ما جاء ت حاجتَك)و (وحاجتُك) بالنصب والرفع٠ ولا يجوز (ما جاء حاجتَك) بالتذكير والتأنيث لفرق بينهما ، وهو أنه يحسن ألاّ يعتدَّ بالحركة لأنها النهاية فى

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٥٠ = (١: ٢٤)٠**

*-٢ **نفسه ، ص ٥١ (٢٤)٠**

*-٣ **نفسه ، ص ٥١ (٢٥)٠**

(١) فى المخطوط (ونظره) ، والصواب ما أثبته٠

(٢) ينظر ما تقدم عنه فى هامش السؤال٠

(٣) جاء فى البسيط ، ج ٢، ٦٦٩ : « ولا أعلم خلافًا أنّ (جاء) لم تستعمل بمعنى (صار) إلا فى هذا الموضع وحده » انتهى٠ وذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦) إلى جواز القياس عليه فقال :« وهل يقتصر فى ذلك على هذا المحل أو يتعدى وفيه نظر، والأولى أن يعدى لأنهم يقولون : جاء البر قفيزين وصاعين ، على أنه قد قيل : إن قفيزين حال وهو ضعيف ، لأنهم لم يقصدوا الإخبار عن البر بالمجيء فى نفسه ، وإنما قصدوا حصوله على هذه الصفة.....»، الإيضاح فى شرح المفصل ، لأبى عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى ، (بغداد - وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢هـ)،، جـ ٢: ٧٣٠

(٤) ينظر الخزانة ، جـ ٤: ٧٩، ففيه عدة أقوال فى تقدير أصل هذا المثل وملخصها أن (أبؤسًا) خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به أو مفعول مطلق٠

(٥) نحو (هذا ضاربٌ الرجلَ) و (ضاربُ الرجل)٠ ينظر شرح الصفار، ص ٢٦٩ر٠

الصغر(١)، ولا يحسن ألا يعتد بحرف من حروف المعجم ، لأنه ليس له تلك المنزلة من الصغر. ويجوز (من كانت أمَّك) و(من كان أمَّك) بالتأنيث تارة وبالتذكير تارة ، لأنه ليس فيه مانع من جهة المثل.

٢٥*١ - ونظيره(٢) (لَعَمْرُ(٣) اللّهِ) بالفتح فى اليمين. ولا يجوز الضم وإن كان (العَمر) و(العُمر) واحدًا فى الأصل ، إلاَّ أنه لما تضمن معنى القسم وهو خبر لزم طريقة واحدة لتضمنه ما ليس له فى أصله.

٢٦ *-٢ - ونظيره قوله عز وجلّ :﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾(٤). فهو محمول على التأويل، لأنّ (أن قالوا) وقع على الفتنة(٥). ومثل ذلك ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾(٦)، و(ذهبت بعض أصابعه). ولا يجوز (ذهبت عبدُ أمّه)؛ لأنه غيرها وليس ملتبسًا بها. ومعنى (ملتبس بها) أنّه يجوز أن يُذكر فيفهم به ما يفهم بالذكر للآخر؛ كقولهم :(اجتمعت أهل اليمامة) فى أنه يفهم به ما يفهم بقولهم (اجتمعت اليمامة).

٢٧*-٣ - وقال الأعشى :

(٩١) - وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِى قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ(٧)

لأن صدر القناة من القناة . وقال جرير :

***-١ الكتاب ، جـ١: ٥١ = (١ : ٢٤ - ٢٥).**
***-٢ نفسه ، ص ٥١ ، ٥٢ = (٢٥ ، ٢٦)**
***-٣ نفسه ، ص ٥٢ -٥٣ = (٢٥ - ٢٦)**

(١) وينظر ما سيأتى فى باب ٣:٥٥، و ٧:٧٢.
(٢) أى نظير المثل (ما جاء ت حاجتك). وينظر السؤال.
(٣) فى المخطوط (لعمرو).
(٤) من الآية (٢٣) فى سورة الأنعام ، وتقدم تخريج القراء ة فى هامش السؤال.
(٥) وينسب إلى البصريين أن تأنيث (كان) - إذا كان اسمها مصدرا مؤولاً ووليها الخبر مؤنثا - ضرورة مع أنّه قد ورد فى قراء ة سبعية كما تقدم. ينظر تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) ، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى (ت٣١٠)، تحقيق محمود محمد شاكر، ومراجعة: أحمد محمد شاكر،(مصر - دار المعارف،١٣٧٤هـ) جـ١:٢٩٨ وشفاء العليل،جـ٤١٣١، وروح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، للآلوسى : محمود عبد الله الحسينى (ت ١٢٧٠) ، (بيروت - دار الفكر، ١٣٩٨هـ)، جـ ١٢٣:٧.
(٦) من الآية (١٠) فى سورة يوسف ، وقد تقدم تخريج القراء ة فى هامش السؤال.
(٧) تقدم برقم (٨٦).

(٩٢) - إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الْأَيْتَامَ فَقْدَ أَبِى الْيَتِيمِ[1]

لأن بعض السنينَ من السنين. وقال جرير أيضًا :

(٩٣) - لمـَّا أتى خَبَرُ الزبيرِ تَهدَّمَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ[2]

لأن سور المدينة من المدينة. فأما قول ذى الرُّمة :

(٩٤) - مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[3].

فجاز لأنّ (مرّ الرياح) ملتبس بها، إذ يجوز (تسفهتها الرياح)، فيفهم به هذا المعنى بعينه. ومثله قول العجاج :

(٩٥) - *طُولُ اللَّيَالِى أَسْرَعَتْ فِى نَقْضِى*[4]

لأنه لو قال : (الليالى أسرعت فى نقضى) لفهم به هذا المعنى./

٢٨*١- - ونظير ذلك فى الإقحام قولهم :(يا طلحةَ أقبل) ، فهاء التأنيث التى كانت فى الاسم مقدّرة بعد هذه الهاء فى الموضع الذى هو خالٍ لها إلاّ أنها لا تذكر معها. وقد صارت هذه الهاء بمنزلة الحاء فى لزوم الفتح لتقدير الهاء بعدها. وأنها قد صارت آخر الاسم. وهذه الهـاء هى هاء السكت [5] إلاّ أنها تُقحم فى الوصل فى النداء خاصة لقوة[6] النداء على التغيير. ومعنى الإقحام ذكرها فى الموضع الذى ليس لها فى الأصل على طريق الزيادة التى ٢٢ب

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٥٣ = (١: ٢٥).**

(١) تقدم برقم (٨٧) ، وسيأتى برقم (١٠٨).

(٢) تقدم برقم (٨٨) ، وسيأتى برقم (١١٦).

(٣) تقدم برقم (٨٩) ، وسيأتى برقم (١١٠، ١١٨). وفى المخطوط جاء ت كلمة النواسم هكذا (النوا). وهو سهو من الناسخ.

(٤) تقدم برقم (٩٠).

(٥) هذا أحد الآراء فى هذه الهاء ، ومنهم من قال : إنّ الاسم غير مرخم وأنه منصوب على أصل النداء ، ولم ينون لأنه غير منصرف، ومنهم من قال : إنه غير مرخم أيضًا لكنه مبنى على الفتح ليشاكل به حركة الإعراب ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم وأن هذه الهاء أقحمت مفتوحة إتباعًا لحركة الحاء. ينظر : المسائل المشكلة ، ص ٥٠١، وارتشاف الضرب ، جـ ٣: ١٦١ ، والهمع ، جـ ٣: ٩٢ (١: ١٨٥).

(٦) فى المخطوط (كقوة) ولعل الصواب ما أثبته.

ينوى بها الطرح. ونظيره (يا تيمَ تيم عدىّ)(١). كرره للتوكيد(٢)، وحسن ذلك فى النداء لما له من قوة التغيير.

٢٩*-١ — وقد بينا(٣) الفرق بين (اجتمعت أهل اليمامة) و (ضربتْ عبدُ أمِّك) بأن أحدهما ملتبس بالمضاف إليه من جهة أنه يقوم مقامه فى فهم المعنى وليس كذلك الآخر.

*-١ **الكتاب ، جـ١ : ٥١ ، ٥٣ — ٥٤ = (١ : ٢٥ ، ٢٦).**

(١) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٢) هذا رأى سيبويه. ينظر الكتاب ، جـ ٢: ٢٠٦ = (١: ٣١٥) . وقيل : الأول والثانى مضافان إلى المذكور ، وقيل : الأول على نية الإضافة إلى مقدر مثلِ المذكور ، وقيل : هما مركبان وفتحهما بناء ، وقيل : فتحة الأول فتحة إتباع للثانى. ينظر الهمع ، جـ ٣ : ٥٨ (١:١٧٧).

(٣) ينظر آخر الفقرة (٢٦).

١٨- بــاب [الإخبار عن النكرة بالنكرة](١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز من الإخبار عن النكرة بالنكرة مما لا يجوز ·

مســائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز في الإخبار عن النكرة بالنكرة ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك؟

٢ - ولِمَ كـان النفْىُ يصحُّ فـيـه الإخـبـار بالنكرة عن النكرة ، ولا يصح على ذلك الوجـه فى الإثبات؟

[١ -] ولِمَ جاز (ما كان أحدٌ مجترئًا عليك) ولم يجز (كان رجلٌ ذاهبًا) ؟

٣ - وهل يجوز (كان رجل من آل فلان فارسًا)؟ ولم [لا](٢) يجوز (كان رجل فارسًا)؟ وهل يجوز (كان رجلٌ فى قومٍ عاقلاً) ؟ ولِمَ لا يجوز ؟

٤ - وما حكم (أحد) فى الواجب ؟ ولِمَ لا يكون إلاّ فى النفى ؟

وما الخلاف فيه ؟ وما الصواب ؟

[؟ -] وما الفرق بين (ما فى الدار أحد) و (وما فيها رجلٌ)(٣) ؟

٥ - وهل يجوز (ما مثلك أحدا)؟ ولِمَ [لا](٤)يجوز على أصل الكلام وحقيقته كما جاز (ما كان مثلَك أحدٌ)؟ وهل يجوز (ما كان مثلك أحدًا) على وجه من الوجوه ؟ ولِمَ جاز ؟

---

(١) تكملة مستفادة مما سيأتى فى الغرض ؛ لأنَّ من عادة الرمانى ذكر مضمون العنوان فى بيان الغرض من الباب ·

والعنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٥٤ = (١: ٢٦): « هذا باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة»· وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٤، وشرح الصفار ، ص ١١١ (٢٨٠ر)·

(٢) تكملة يقتضيها الجواب.

(٣) لم ترد إجابة صريحة على هذا السؤال ، وفى الكتاب ، جـ ١: ٥٥ = (١: ٢٧)« يقول الرجل :(أتانى رجل) يريد واحداً فى العدد لا اثنين ، فيقال :(ما أتاك رجل) أى أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول : (أتانى رجلٌ لا امرأة ، فيقال : (ما أتاك رجل) أى امرأة أتتك ، ويقول : (أتانى اليوم رجل) أى فى قوته ونفاذه ، فتقول : (ما أتاك رجل) أى أتاك الضعفاء ، فإذا قال : (ما أتاك أحدٌ) صار نفيًا عامًّا لهذا كلِّه».

(٤) تكملة يقتضيها الجواب·

٦ - وكم وجهًا يجوز فى (ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك)؟ وما الفرق بين نصب (خير) وبين رفعه ؟

٧ - وما حكم الملغى فى التأخير ؟ ولِمَ كان التأخير أحقَّ؟ ولِمَ جاز الملغى على التقديم فى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾(١)؟ وما الشاهد فى قول الشاعر :(٢)

(٩٦) - لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًا ... مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا(٣)

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الإخبار عن النكرة بالنكرة ما فيه فائدة ، وذاك أنّ الفائدة فيما دلّ على القطع بأحد الجائزين علمًا أو ظنًّا. فإذا كان المخاطَب يُجَوِّزُ المعنى أن يكون ويُجَوِّزُ أن لا يكون فأتى المُخبرُ بالقطع أنه يكون مما يوجب علمًا أو ظنًّا فقد أفاد. وإن أخبر بأنّه لا يكون على هذه السبيل فقد أفاد. وكذلك إن ذكّر بمعنى قد عَزَبَ عن المخاطب كبيت شعرٍ نسيَه فذكّره به فإنّ هذا يفيد. فالفائدة فى الخبر على ثلاثة أوجه : إيجاب ذكر ما عزب ، أو علم لم يكن ، أو ظنّ لم يكن. وما خرج عن هذه الثلاثة فلا فائدة فيه ؛ ولهذا كان قول القائل : (كان أحد مجترئًا عليك) لا فائدة فيه ؛ لأنهّ لم يأت إلاّ بما هو عند المخاطب. فإن قال:(ما (٤)كان أحد مجترئًا عليك) أفاد ؛ لأنه قد أتى بعلم أو ظن لم يكن عند المخاطب.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٥٤ = (١: ٢٦).**

(١) الآية الأخيرة فى سورة الإخلاص.

(٢) هو ابن ميادة. ينظر ديوانه ، ص ٢٣٧. واسمه : الرماح بن أُبرد الغطفانى، توفى سنة ١٤٩هـ.

(٣) وسيأتى برقم (٩٨). والخطاب للناقة. و(قَرَب) مثل (طَلَبَ يطلُب طلبًا) ، ومعناه : السير فى الليلة التى يصبح صبيحتها الماء ، والجُلْذِىّ يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون وصفًا لقَرَبٍ ومعناه السير الشديد، والآخر : أن يكون اسمًا للناقة فرخم ، والفصيل : ولد الناقة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٥٦ = (١: ٢٧) ، والنوادر ، ص ٥١٢ ، والمقتضب ، جـ ٤ : ٩١ ، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٢٧٧، ٣: ٧٩١، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١:٢٦٦، وتحصيل عين الذهب ، ١: ٢٧ بهامش الكتاب (بولاق) ، وشرح المفصل ، جـ٤:٣٣، ٩٦:٧، ١٥، والخزانة جـ ٤:٥٩. وينظر معجم هارون ، ص ٥٥٩، ومعجم حداد ، رقم ٣٧٢٩.

(٤) فى المخطوط (فإن) وماأثبته من الكتاب .

٢*-١ - ويصحُّ فى النفى فائدة لا تصحّ فى الإثبات لأن النفى يقع فيه أعمُّ العامّ على الجملة والتفصيل ، ولا يقع مثل ذلك فى الإثبات ؛ فلهذا كان قد يصحّ فائدة فى النفى لا تصح فى الإثبات.

٣*-٢ - وتقول :/(كان رجلٌ من آل فلان فارسًا) ولا يجوز (كان رجل فارسًا) ؛ لأنك لمّا ١٢٣أ
وصفت النكرة قربتها من المعرفة وصحت فيها فائدة، وليس كذلك النكرة المطلقة. ومثله (كان رجلٌ فى قومٍ عاقلاً) ؛ لأن هذا الضرب من التخصيص بمنزلة المطلق فى أنه لا يفيد إذ خصص بنكرة لا توجب فائدة.

٤*-٣ - و(أحد) الذى يستعمل للعموم فى النفى لا يجوز فى الواجب ؛ لأنه للعموم على الجملة والتفصيل. وتفصيل ذلك : (ما أحدٌ فى الدار) فهذا نفى أن يكون فيها واحد فقط أو اثنان فقط أو أكثر. ومثل هذا يستحيل فى الإثبات. وقد كان أبو العباس (ت ٢٨٦) ردَّ على سيبويه(١)، فقال :(أحد) هذه تستعمل فى الإثبات على معنى العموم فى قولهم :(يعلم هذا كل أحد)(٢)، وليس ذلك بصواب من قبل أنه ليس المعنى فيه أنه يعلمه واحد فقط ويعلمه اثنان فقط ويعلمه أكثر من ذلك. كما أنه فى قولك : (لا يعلم هذا أحد) قد أنبأ عن هذا المعنى وهو أنه لا يعلمه واحد فقط ولا اثنان فقط ولا أكثر من ذلك ، فقد بان بهذا أن الصواب مع سيبويه ، وأن ما اعترض [به لا يدخل] عليه ولا ينقض ما أتى به.

وأما (أحد) التى تستعمل للإيجاب فإنما أصلها (واحد) كما قال النابغة :(٣)

(٩٧) - كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا ... بِذِى الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ(٤)

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٥٤ = (١: ٢٦).

*-٢ نفسه ، ص ٥٤ = (٢٦ - ٢٧).

*-٣ نفسه ، ص ٥٤ = (٢٧).

(١) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٥، وشرح الصفار ، ص ٢٨٣ر، وشرح الرضى ، جـ ٢: ١٤٦، والمساعد ، جـ ٢: ٨٦، وشفاء العليل ، جـ ٢: ٥٧١.

(٢) ينظر شرح السيرافى المذكور فى التعليق السابق وفيه : « وأما ما قاله أبو العباس ... فليس ذلك بمشهور من كلام العرب ، ولا يكاد يعرف (جاء نى كل أحد) وإن صحت الرواية ، جاز أن يكون أحد فى معنى واحد».

(٣) ينظر ديوانه ، ص ٦، والمعانى الكبير ، جـ ٢: ٧٣٢.

(٤) ويروى (مستوجس وحد) ، وزال النهار : انتصف . بنا : أي علينا والجَليل: الثمام . وذو الجَليل وادٍ لبني تميم كما في اللسان (جلل) وفي معجم البلدان : (واد قرب مكة) . والمستأنس=

ثم تبدل الهمزة فيقال :(أحد)، وهى التى فى قولهم :(أحد وعشرون) بمعنى (واحد وعشرون)·
وهى التى فى قول اللهّ عزّ وجلّ : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] أى الواحد·

وأما (أحد) التى هى لأعم العام فلا تكون إلا فى النفى ؛ لأن معناها يستحيل فى الإيجاب· والاشتراك فيهما[2] لا يرجع إلى أصلٍ واحد، إنما اشتراك فى اللفظ فقط[3] كالاشتراك فى (إنِ) التى للجزاء والتى للجحد والمخففة من الثقيلة والزائدة المؤكدة، وكل واحدة من هذه أصل فى بابها·

٥*١- – وتقول : (ما مثلُك أحد) هذا كلام صحيح على أصله وحقيقته؛ لأنه نفى الشَّبَه· فإن قلت: (ما كان مثلُك أحدًا) لم يجز ؛ لأنه لا يكون مثله إلاّ من الأحدين ، ولكن قد يجوز على طريق الاتّساع (ما كان مثلُك أحدًا) على جهة التعظيم أو التحقير[4]، وكما تقول لإنسان[5] : (لست من الناس) جلالة وعظمًا ، أى قد قاربت حال المَلَك ، وخرجت إلى تعظيم حاله ، وقد تقول لآخر :(لست إنسانًا) على جهة التحقير ، أى أنه حمار أو بهيمة، فهذا يجوز على طريق

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٥٥ = (١: ٢٧)·**

= الناظر بعينيه وهو هنا الثور،والمستوجس:هو الذى قد أوجس فى نفسه الفزع· شبه ناقته بهذا الثور·
وهذا البيت ليس من شواهد سيبويه ·

ومن مواطن وروده : إعراب القرآن ، جـ ٣: ٧٨٩، وديوان الأدب ، جـ ٣: ٢١٤، والخصائص ، جـ٣:٢٦٢، والأمالى الشجرية ، لأبى السعادات : هبة الله بن على بن الشجرى (ت ٥٤٢) ، بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر)، جـ ٢: ٢٧١، وشرح المفصل ، جـ ٦: ١٦، واللسان ، جـ ٣: ٤٥٠ (وحد)· والخزانة ، جـ ١: ٥٢١·

(١) الآية الأولى فى سورة الإخلاص·

(٢) فى المخطوط (فيها) ولعل الأنسب ما أثبته·

(٣) ينظر شرح المفصل ، جـ ٦: ١٧، وشرح الرضى ، جـ ٢: ١٤٦، والمساعد ، جـ ٢: ٨٦، وشفاء العليل ، جـ ٢: ٥٧٠·

وقال الرضى : « والأَوْلَى أن تقول : همزته (أى همزة أحد) فى كل موضع بدل من الواو، ومعنى ما جاء نى أحدٌ: ما جاء نى واحد ، فكيف ما فوقه »· وجاء فى اللسان ، جـ ٣: ٧٠ (أحد) « وهو اسم بنى لنفى ما يذكر معه من العدد ، تقول : ما جاء نى أحدٌ والهمزة بدل من الواو ، وأصله : وحد، لأنَّه من الوَحدة»·

(٤) فى المخطوط (التحف)، وما أثبته يقتضيه السياق·

(٥) فى المخطوط (الانسان)، والصواب ما أثبته·

الاتساع في تعظيم أو تحقير، ولا يجوز على حقيقة الكلام.

٦*١- – وتقول : (ما كان فيها أحد خيراً منك) فيجوز فيها ثلاثة أوجه : النصب على خبر (كان) ، والرفع على الصفة لأحد وعلى أن يكون (فيها) خبراً، ويجوز النصب على الحال إذا كان (فيها) خبراً.

٧*٢- – وحكم الملغى أن يكون مؤخراً إلا أن تعرض علّة ؛ من قِبل أن المعتمَد[1] لما كان أحق بالتقديم كان الملغى أحقَّ بالتأخير، ودليله أنّ القسم إذا تقدم لم يجز إلغاؤه، وكذلك[2] باب (حسبتُ) ، وإذا توسط أو تأخر جاز إلغاؤه على ما بيّنا[3]. فأمّا قول الله عزّ وجلّ ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[4] فتقديم الملغى فيه أحسن لعلّة وهي اتصاله بالأعرف[5] (الإله)[6] كما أن الخبر الذي موضعه التأخير إذا اتّصل بالأعرف كان تقديمه أحسن كقولك :(لزيدٍ مالٌ). فأما : (المال لزيد) فليس تقديم الخبر في هذا أحسن ؛ لأن الاسم معرفة. فعلى هذا يعتبر ما يعرض من العلل. وقال الشاعر :

(٩٨) – / لَتَقْرِبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًا ماَ دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًا[7]. ٢٣ب

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٥٥ – ٥٦ = (١: ٢٧).

*٢- نفســه ، ص ٥٦ = (٢٧).

(١) أى معتمد الفائدة. ينظر ما تقدم في باب ٩:٣.

(٢) (وكذلك) مكررة في المخطوط.

(٣) ينظر ما سيأ تى ، في باب ١:٣١.

(٤) الآية الأخير ة في سورة الإخلاص.

(٥) وينظر البحر المحيط ،لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ) ، جـ ٨ : ٥٢٩، وفيه ردّ على من قال : إن (له) خبر (وكفُوًا) حال من (أحد).

(٦) في المخطوط (الانه) ولعل المراد ما أثبته.

(٧) تقدم برقم (٩٦). ولم يبين الرماني موضع الشاهد ووجه الاستشهاد ، ولعل تركه راجع إلى أن الشاهد في البيت نظير الشاهد في الآية السابقة وهو تقدم الجار والمجرور مع أنه ملغى ، أي ليس خبراً وينظر البحر المحيط ، جـ ٨: ٥٢٩.

ويعلل معظم من عرض لهذا الشاهد بأن الذى سوغ تقديم (فيهنّ) أنه لو حذف لانقلب المعنى إلى معنى آخر وهو الأبد، فلما لم تتم الفائدة إلا به حسن تقديمه لمضارعته الخبر في الفائدة. وقد قيل نحو ذلك عن قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾. ينظر المراجع المذكورة في هامش السؤال.

١٩–بـــاب « مــا »[1]

الغرض فيه: أن يبين ما يجوز فى (ما) النافية من الإعمال والتصرف مما لا يجوز.

١– مســائل هـذا البــاب :

١ – مـا الذى يجـوز فى (مـا) ؟ ومـا الذى لا يجـوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ وجب فى (مـا) ؟ أنّها فى الأصل لا تعمل ؟ ولِمَ أعملها أهلُ الحجاز ولَمْ يعملْها بنو تميم ؟

٢ – ولِمَ جاز (زيد ليس قائما) ولمْ يجز (زيد ما قائمًا) ولم يضمر فى الحرف ؟

٣ – وما وجه إيجاب الحكم بالشبه ؟

٤ – ومـا حكم (لات) ؟ ولِمَ لا تعمل إلا فى (الحين) خاصـة ؟ ولِمَ لا تسـتعمل إلا مع حـذف اسمها ؟

[؟ –] وما نظير (لات) فى أنّه لا يظهر المضمر فيها من (ليس) و(لا يكون) فى الاستثناء ؟

[٤ –] ولِمَ جاز فى قراء ة بعضهم ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾[2] ولِم كان النصب[3] أجودَ ؟ وما الشاهد فى قول سعد بن مالك :[4]

(٩٩) – مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِها فَأَنَا ابْنُ قَـيْسٍ لَا بَرَاحُ[5]

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٥٧ = (١: ٢٨) « هذا باب ما أجرى مُجرى (ليس) فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما)» . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٢٩، وشرح الصفار، ص ١١٤(٢٩٠ر).

(٢) من الآية (٣) فى سورة ص .

(٣) الفتح قراء ة الجمهور ، والرفع قراء ة عيسى بن عمر وأبى السمال ، ينظر الأصول فى النحو ، جـ١:٩٦، والبحر المحيط ، جـ ١: ٣٨٣.

(٤) ينظر موسوعة الشعر العربى، جـ ٣: ٧٥
وسعد بن مالك من سادات بكر بن وائل وفرسانها فى الجاهلية. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١٩٨ ، والخزانة جـ ١: ٢٢٦.

(٥) وسيأتى برقم (١٠١) ، ويروى (من فرّ) ، والضمير فى (نيرانها) للحرب.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٥٨ ، ٢: ٢٩٦، ٣٠٤ = (١: ٢٨، ٣٥٤، ٣٥٧) ، والمقتضب ، جـ٤: ٣٦٠، والأصول فى النحو ، جـ ١: ٩٦، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ٢٧٠، ٤: ١٤٢، =

٥ - وما التاء فى (لات) ؟ ولِمَ جاز تأنيث الحرف(١) ؟

[٤ -] ولِمَ إذا أُنثتْ نقص عملها حتى لا يكون إلا فى (الحين) خاصة ؟ و[ما الذى] يجوز إذا لم تؤنث ؟

٦ - ولِمَ ذهب الأخفش (ت ٢١٥) إلى أنّ (لات) لا تعمل شيئًا ؟

[؟ -] وما نظير (ولات) من (لدن غدوةً) و (تاللّه)(٢) ؟

[١-] وما الشاهد فى ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾(٣)؟

٧ - ولِمَ لا تعمل فى (ما منطلق عبد اللّه)؟ وهل يجب على امتناعها أن تعمل فى هذا إمتناعُها مما دخله الاستثناء ؟ وما وجه ذلك ؟ وما الشاهد فى ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾(٤)؟

٨- وما فى قول الفرزدق :(٥)

(١٠٠) - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ(٦)

وما الاختلاف فيه ؟

٩ - وما نظيره منْ (هذه ملحفة جديدة) ؟ ولِمَ صار هذا شاذًا ؟ ولِمَ جاز ؟

١٠- وما حكم (ما عبد اللّه خارجًا ولا معن ذاهبٌ) ؟ وكَمْ وجهًا يجوز فيه ؟ ولِمَ أنكر بعض

= والجمل ، ص ٣٢٨، واللامات ، ص ١٠٧، وإعراب القرآن ، جـ ١: ١٢٩، ٣ : ٧٠٧، وشرح القصائد التسع، جـ٢: ٥٩٢، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٦، وشرح السيرافى ، جـ١:٣٣٣، والمسائل المنثورة ، ص ٨٥، ٨٧، وشرح أبيات سيبويه ، لابن للسيرافى ، جـ ٢: ٨، والنكت، جـ١: ٦٠٦، وينظر معجم هارون ، ص ٨٧ ، ومعجم حداد رقم ٤٧٧.

(١) لم ترد إجابة عن الشق الأول. وهى معروفة من الشق الثانى من السؤال.

(٢) لم ترد عنه إجابة ، وفى الكتاب ، جـ ١: ٥٨ - ٥٩ = (١: ٢٨) « وإنما هى مع الحين كما أن (لدن) إنما ينصب بها مع (غدوة) ، وكما أن التاء لا تجر فى القسم ولا فى غيره إلا فى الله إذا قلت : « تاالله لأفعلنّ»

(٣) من الآية (٣١) فى سورة يوسف.

(٤) من الآية (١٥) فى سورة يس.

(٥) ينظر ديوانه ، ص ٢٢٣ (ط. الصاوى)جـ١: ١٨٥(دار بيروت).

(٦) و سيأتى برقم (١٠٢)، ويروى (أعاد الله دولتهم). والضمير فى (أصبحوا) قيل : لأهل المدينة ، وقيل : لبنى أمية ؛ لأن الشاعر يمدح عمر بن عبد العزيز الأموى والى المدينة آنذاك.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٠ = (١ : ٢٩)، والمقتضب ، جـ ٤: ١٩١، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٦، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٣٥، والمسائل المشكلة ، ص ٢٨٥، ٥٨٥، ٥٩٦، والمسائل المنثورة ، ص ١٨٣، والمسائل الحلبيات ، ص ١٩٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٦٢، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٥٥، والبيان فى غريب إعراب القرآن، لأبى البركات : عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، (الهيئة المصرية=

النحويين المتقدمين النصب فى (ما زيد ذاهبًا ولا معنٌ خارجًا) وقال : لا يجوز إلا الرفع ؟

وما الذى ألزمه سيبويه مما ينقض مذهبه فى جمع الخبر وتفريق الاسم ؟

١١ - ولِمَ جاز أن يختلف الإعراب ويتفق المعنى فى هذا وفى (إنّ زيداً الظريفُ وعمرو) و(عمراً)٠ وإنّما الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى؟

١٢ - وما حكم (ما زيد كريمًا ولا عاقلاً أبوه) ؟ وكم وجهًا يجوز فيه ؟٠

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى (ما) أن تعمل عمل (ليس) إذا كانت (ليس) على أصلها فى ترتيب الخبر بعد اسمها ، وكونه على معنى النفى٠ « وهذا على مذهب أهل الحجاز[١] ؛ لأنّهم شبهوا (ما) بـ(ليس) من جهة أنها نفى ، وهى للحال كما أن (ليس) كذلك٠ فأعملوها عملها وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن فى﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[٢]٠ وأما بنو تميم فإنّهم لا يعملونها فى شيء، فيقولون :(ما زيد قائم) ؛ لأنهم أجروها على أصلها ٠ وذلك أن أصلها الإلغاء من العمل على قياس حروف الاستفهام ، لأنها تنقل الإيجاب إلى النفى كما ينقل حرفُ الاستفهام الخبر إلى الاستخبار، فيقتضى ذلك أن تؤدى صورة اللفظ للإيذان بأن الاستفهام عن ذلك المعنى بعينه٠ فكذلك سبيل النفى بـ(ما) ، إلا أن أهل الحجاز أخرجوها عن أصلها بالشبه٠

٢*-٢ - وتقول :(زيدٌ ليس قائمًا) ولا يجوز (زيد ما قائما) ؛ لأنه لا يضمر فى الحرف من قبل أنّ الإضمار إنما يستحقه ما يلزم العمل بحقيقته مما معناه فى نفسه وهذا / إنما هو ٢٤أ
للفعل دون الحرف والاسم٠ فحرف الجرّ، وإن لزم العمل ، فليس معناه فى نفسه ؛ لأنه كبعض الكلمة فلا يصلح الإضمار فيه مع أنّ معناه فى غيره٠ وإنما يصلح الإضمار فى الفعل خاصة٠

٣*-٢ - ووجه إيجاب الحكم بالشبه الإيذان بالمراتب[٣]، حتى تبيّنَ أن ما كان فى المرتبة

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ٥٧ ، ٥٩ = (١ :٢٨)٠

*-٢ نفســه ، ص ٥٧ = (٢٨)٠

= العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ) ، جـ : ٢: ٣١٢، والخزانة، جـ ٢: ١٣٠، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٢، ومعجم حداد رقم ٩٠٢٠

(١) ينظر التفصيل عن (ما) على مذهب الحجازيين وعلى مذهب التميميين ، كتاب: (النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، للدكتور الشريف : عبد الله على الحسينى البركاتى ، (مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٤هـ)، ص ٣١ - ٥٨٠

(٢) من الآية (٣١) فى سورة يوسف٠

(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٦:٨٠

الثانية من هذا الأصل أولى به مما كان فى المرتبة الثالثة وأحقّ بأن يقوم مقامه وينوب منابه فى المواضع التى يحتاج فيها إلى الخلف من الشيء. ألا ترى أنه أُعرِبَ الفعل المضارع لهذه العلَّة حتى تبين أنَّه أحق بالخلف منه فى مثل ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾(١) بمعنى حاكم ، من الماضى وفعل الأمر. فتدبر وجوب الحكم من أجل قرب الشبه.

٤*-١ – وحكم (لات) أن تعمل فى (الحين) خاصة(٢) أضعفَ وُجوهِ العمل لأنها فى المرتبة الثالثة، إذ الأولى لـ(ليس) ، والثانية لـ(ما)، والثالثة لـ(لات)(٣)، من أجل أنها أشبهت (ليس) من وجه واحدٍ ، وهى مع ذلك مغيرة عن أصلها بلَحاق علامة التأنيث فيها . ولا تستعمل إلا مع حذف اسمها لتكون على أضعف وجوه العمل من جهة أنه لم يظهر عملها فى الاسم. والنصب للخبر أحق بها لأنّه بمنزلة الظرف الذى لم تعمل فى لفظه فلهذا كان أجود ممن رفع فقال : ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاص ﴾ (٤). وقال سعدُ بن مالك :

(١٠١) – مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِها ... فَأَنَا ابْنُ قَيسٍ لَا بَرَاحُ(٥)

فهى هنا بمنزلة (ليس براحٌ) فيما يقتضيه المعنى وأنها لم تكرر مع الاسم المرفوع. وهو شاهد فى إعمالها إلاّ أنّها إذا لم تلحقها التاء عملت فى سائر النكرات دون المعارف. وإذاً لحقتها التاءُ عملت فى (الحين) خاصة ؛ لأنها مع التاء فى المرتبة الرابعة (ليس) ، ثم(ما)، ثم (لا) تعمل فى النكرة دون المعرفة ، ثم (لات) تعمل فى (الحين) خاصة ، وقدمنا العلل فى ذلك.

٥ – وجاز تأنيث الحرف للإيذان بأن التأنيث قد يكون للفظ فقط دون المعنى. ونظيرها فى ذلك (ربت) و(ثمت)(٦).

---

*١- الكتاب ، جـ : ١: ٥٧ ، ٥٨ = (١:٢٨).

(١) من الآية (١٢٤) فى سورة النحل.

(٢) وذهب بعضهم إلى أنها تعمل فى الحين وفيما رادفه. ينظر مغنى اللبيب ، ص ٢٨٣، والهمع، جـ٢:١٢٢(١: ١٢٦).

(٣) سيأتى فى آخر هذه الفقرة أنها فى المرتبة الرابعة.

(٤) من الآية (٣) فى سورة ص.
وقد تقدم تخريج القرآءة فى هامش السؤال.

(٥) تقدم برقم (٩٩).

(٦) هذا رأى الجمهور وهناك آراءً أخرى فى أصل (لات). ينظر شرح المفصل ، جـ ١: ١٠٩، ومغنى اللبيب، ص ٢٨٠ – ٢٨١، وابن الطراوة النحوى ، ص ١٦٧.

٦*١- - والأخفش (ت ٢١٥) يذهب إلى أن (لات) لا تعمل شيئًا(١)؛ لأن قياسها بقياس غيرها من الحروف التي لا تعمل وقد ضعفت عن منزلة (ما) ، فإذا اجتمع فيها الضّعفان ضعفُ (ما)، وضعفها في نفسها امتنع عملها. ومذهب سيبويه هو الصواب ؛ لأنّ العوامل تترتب في الصفات على مراتبَ أربعٍ ، أقواها الفعل ، ثم اسم الفاعل ، ثم الصفة المشبهة ، ثم المشبهة بالمشبهة. فكذلك قياس الحروف تترتب ، فأقواها :(ليس) وهي بمنزلة الحرف(٢) ، ثم (ما) ، ثم (لا)، ثم (لات) على العلل التي بينا. فذا هو القياس والأولى ، دونَ قولِ الأخفش.

والأخفش يحمل ما بعد (لات) على الابتداء والخبر ، فإذا قال﴿ لَاتَ حِينَ مناصٍ﴾(٣) فتقديره:(لا الحين حين مناص)، ونصبه على الظرف كأنه قيل :(استقر حينَ مناص). وإذا قال﴿لَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾(٤) فهو على حذف الخبر ، كأنّه قيل : (لا حينُ مناص هذا الحين)(٥).

٧*٢- - وتقول : (ما منطلق زيد) فتلغَى (ما) لتقديم الخبر، ويلزم [على] هذا إلغاؤها مع لَحاق الاستثناء في الخبر ، لأنّ العلّة في ذلك خروج (ما)(٦) عن أصلها في خبرها فقياس خروجها بإيجاب الخبر كقياس خروجها بتقديم الخبر. وعلى ذلك جاء القرآن وكلام العرب من أهل الحجاز، وفي التنزيل: ﴿مَا أَنْتُمْ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾(٧) للعلة التي بينا.

١-* الكتاب ، جـ ١ : ٥٨ هـ ٦.

٢-* نفسه ، ص ٥٩ = (٢٨ - ٢٩).

(١) هناك ثلاثة آراء للأخفش ، هذا أحدها ، والثاني يوافق فيه سيبويه والجمهور، والأخير أنها تعمل عمل (إن). ينظر معاني القرآن له ، جـ ٢: ٤٥٣، والأصول في النحو ، جـ ١: ٩٦، وشرح السيرافي ، جـ١: ٣٣٣، وشرح المفصل ، جـ ١: ١٠٩، وشرح الصفار ، ص ٢٩٤ر ، ومغني اللبيب ، ص ٢٨١.

(٢) ينظر تدليله على فعليتها ما تقدم في باب ١ :١١

(٣) من الآية (٣) في سورة (ص).

(٤) تقدم تخريج هذّ القرآءة في هامش الفقرة (٤) من الأسئلة .

(٥) وحكى عنه تقديران آخران في الحالين ففي حال النصب (لا أرى حين مناص)، وفي حال الرفع (لا حين مناص كائن لهم). ينظر شرح السيرافي ، جـ ١: ٣٣٣، وشرح المفصل ، جـ ١: ١٠٩، ومغني اللبيب ، ص ٢٨١.

(٦) في المخطوط (ليس) ولعل المراد ماأثبته

(٧) من الآية (١٥) في سورة (يس)

(٧) من الآية (١٥) في سورة يس.

٨*-١ - وأما قول الفرزدق :

(١٠٢) - / فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ(١) ٢٤ب

ففيه ثلاثة أقوال : الأول قول سيبويه:إنه شاذ على تقديم الخبر(٢). الثانى قول أبى العباس (ت٢٨٦):إنه على الحال لما تقدمت الصفة على الاسم كما تقدمت فى قوله :(٣)

(١٠٣) - *لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ *(٤)

والعامل محذوف كأنه قال :(ما فى الدنيا مثلهم بشر)(٥). الثالث قول بعض المتأخرين:إن

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٦٠ = (١: ٢٩).

(١) تقدم برقم (١٠٠).

(٢) فى الكتاب « وهذا لا يكاد يعرف ».

(٣) ينظر التفصيل عن القائل فى التعليق التالى.

(٤) هناك بيتان يشتملان على هذا الجزء ، أولهما :

لِمَـيَّةَ مُوحِشًا طَـلَلُ   يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِـلَلُ

وقائله كثير عزة. ينظر ديوان كثير عزة ، جمع وشرح الدكتور إحسان عباس ، (بيروت - دار الثقافة ، ١٣٩١هـ) ، ص ٥٠٦، وهو الشاهد المشهور . والبيت الآخر هو :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ   عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

وهذا مختلف فى نسبته حيث يعزى لكثير أيضا كما يعزى لذى الرُّمة. ينظر ديوان كثير ، ص ٥٣٦، وشرح المفصل ، جـ ٢: ٦٤.

والخلل : جمع خلة ، وهى بطانة جفن السيف ، وقيل : هى الجفن نفسه ، وعفاه : غيره ، والاسحم : السحاب الأسود.

وما ذكر الرمانى من انتصاب (موحشًا) على الحال لما تقدم على الاسم من النحويين من أنكره إما لأنه لا يجيز الحال من المبتدأ وإما لأنه لا يجيز تقديم الحال على صاحبها والعامل معنوى ومع ذلك يحتمل أن يكون (موحشا) حالاً من الضمير المستتر فى الجار والمجرور ، وعليه لا شاهد فى البيت. ينظر سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلى بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣) ، تحقيق محمد أحمد الدالى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٣هـ)، جـ ٢: ٧٢٤، وشرح الرضى ، جـ ١: ٢٠٤، والمقاصد النحوية ، للعينى : محمود بن أحمد (ت ٨٥٥) ، بهامش خزانة الأدب للبغدادى ، (بيروت - دار صادر ، مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ)، جـ ٣: ١٦٤، والخزانة ، جـ١: ٥٣٢.

ومن المواطن الأخرى لورود هذا الشاهد : الكتاب ، جـ ٢: ١٢٣ = (١: ٢٧٦) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ١٦٧، ومجالس العلماء ، ص ١٣١، ١٣٢، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٩٧٢، وإعراب ثلاثين سورة ، ص ٢٣١، والمسائل العضديات ، للفارسى : الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور على المنصورى ، (بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ)، ص ٢٣٠، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٢٢٠.

(٥) ينظر المقتضب ، جـ ٤: ١٩١، والتخريج على نصبه حالاً هو رأى المازنى. ينظر ما نقله الشيخ عضيمة عن الانتصار فى هامش المصدر نفسه.

الفرزدق لما استعمل لغة أهل الحجاز غلط بتوهمه أنهم يعملون (ما) فى تقديم الخبر كما يعملونها فى تأخيره[(١)].

٩*-١ - وقال سيبويه: نظيره فى الشذوذ والقلّة(هذه ملحفة جديدة) يعنى أن الكلام (ملحفة جديد)[(٢)]، بغيرِ هاءٍ ؛ لأنَّها صفة مبالغة يسقط منها الهاء ، فاكثر الاستعمال على إسقاطها وإنما جاز إثباتها بالرد إلى أصلها فى أن الصفة المؤنثة أصلها أن تكون بعلامة التأنيث.

١٠*-١ - وتقول :(ما عبد اللّه خارجًا ولا معن ذاهب) فيجوز فيه وجهان : عطف جملة على جملة. والآخر : أن تقول : (ما عبد اللّه خارجًا ولا معن ذاهبًا) تعطف الاسم على الاسمِ والخبر على الخبر الذى عملت (ما) فيه. وأنكر بعض النحويينَ المتقدمين النصب ، فقالوا : لا يجوز إلا الرفع لامتناع تكرير (ما) فى (ولا ما زيد ذاهبا)[(٣)]. وردّ سيبويه ذلك بما ألزمهم عليه من المناقضة فى قولهم :(ليس زيد ولا أخوه ذاهبين)[(٤)]. والعلّة فى جوازه أن العامل يعمل فى أشياء يقتضيها على غير وجه التكرير كقولك :(أعطيت زيدًا درهما) فلم يعمل فى الثانى على سبيل التكرير. فكذلك سبيل المعطوف لم يعمل فيه على سبيل التكرير[(٥)].

١١*-٢ - وإنما جاز أن يختلف الإعراب مع اتّفاق المعنى للاتساع فى الكلام لا على أنه الأصل، إذ الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى ، واتّفاق اللفظ لاتفاق المعنى[(٦)].

١٢*-٣ - وتقول :(ما زيدٌ كريمًا ولا عاقلاً) ، وإن شئت قلت :(ولا عاقلاً أبوه) وإنما جاز نصب الخبر المعطوف لأنه يصلح أن يكون خبرًا عن الأول. إذا[(٧)] قلت :(ما زيد عاقلاً أبوه)

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٦٠ = (١: ٢٩).**
*-٢ **نفســه ، ص ٦١ = (٢٩ - ٣٠).**
*-٣ **نفســه ، ص ٦١ = (٣٠) .**

(١) هذا الرأى حكاه الفارسى عن أبى بكر بن السراج ولم يستبعده هو.ينظر المسائل المشكلة ، ص٢٨٦.
(٢) لـ(جديد) فى نحو (ملحفة جديد) معنيان أحدهما بمعنى مجدود يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والآخر جديد بمعنى متجدد ضد البالى صيغة مبالغة يستعمل مع المذكر والمؤنث على غير قياس وهذا على رأى البصريين والأول على رأى الكوفيين. ينظر شرح السيرافى، جـ ١: ٣٣٦، وشرح المفصل ، جـ ٥: ١٠٢، وشرح الصفار ، ص ٣٠٣ر (٧١ب) ، واللسان ، جـ ٣: ١١٠ - ١١١ (جدد).
(٣) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٣٧، وشرح الصفار ، ص ٣٠٦ ر ، وشرح الرضى ، جـ ١: ٢٧٠.
(٤) ينظر الكتاب ، كما ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق.
(٥) ينظر شرح المفصل ، جـ ٨ : ٨٨ - ٨٩ ، وشرح الرضى ، جـ ١: ٢٧٠، ٣٠٠.
(٦) ينظر ما تقدم فى باب ٢:٤.
(٧) فى المخطوط (إذ) والأنسب ما أثبته.

جاز. وما لا يصلح أن يكون خبراً عن الأول لم يصلح أن يعطف على خبره.فلهذا لا يجوز (ما زيد ذاهبًا ولا خارجًا عمرو)؛ لأنه لا يجوز (ما زيد خارجًا عمرو).

٢-مسـائل من هذا الباب أيضًا:(١)

١٣ - ما حكم (ما زيد ذاهبًا ولا عاقل عمر) ؟ ولِمَ لا يجوز حمله على (ما) مما يجوز(٢)؟ وكم وجهًا يجوز فى (ما زيد ذاهبًا ولا كريم أخوه) ؟

١٤ - وما حكم (ما زيدٌ ذاهبًا ولا محسنٌ زيد) ؟ ولِمَ كان الوجه فيه الرفع ؟ ولِمَ صار المضمر فى هذا أولى من المظهر؟ وما حكم (ما زيد منطلقًا أبو زيد)؟ فلِمَ ترتب على وجهٍ جائز حسن ، ووجهٍ جائز ضعيف ، ووجهٍ لا يجوز فى قولك : (ما زيد منطلقًا أبوه) و (ما زيد منطلقًا أبو زيد) و(ما زيد منطلقًا أبو عمر)؟

١٥ - وما الشاهد فى قول سوادة بن عدى :(٣)

(١٠٤) - *لاَ أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوتَ ...*(٤)

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٦١ - ٦٦ = (١: ٣٠ - ٣٣).

(٢) فى المخطوط (مما لا يجوز) ولعل الأولى ما أثبته، وينظر الجواب.

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٣٠(بولاق) ، وفى الخزانة جـ ١: ١٨٣، ولسواد بن عدى فى الكتاب ، جـ ١: ٦٢ (تحقيق هارون) ، وشرح شواهد المغنى ، جـ ٢: ٨٧٦، وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٢٥ « ... والقصيدة تروى لعدى بن زيد وتروى لسواد بن زيد بن عدى بن زيد» والشاهد فى ديوان عدى بن زيد العبادى التميمى (ت نحو ٥٣ ق.هـ)، تحقيق محمد جبار المعيبد ، (بغداد - شركة دار الجمهورية ، ١٩٦٥م)، ص ٦٥ ، وينسب أيضًا لأمية بن أبى الصلت. ينظر تحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٣٠.

(٤) وسيأتى برقم (١١٢) وهو بتمامه.

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ   نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

ويروى : نقّص الموت.

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١ : ٢١٢، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٣: ١٢٢، وإيضاح الوقف ، جـ ١: ٣٢٠، ٢: ٦٩٤، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٣١٠، ٢: ٢٠، ٤٢٢، ٣: ٤٥٨، ٧٨٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس، ص ١٠٧، والقطع والائتناف ، ص ١٢٥، ٢١٨، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٥٠، ٣٤٢، والنكت ، جـ ١: ١٩٨، والخزانة ، جـ ١: ١٨٣، ٢: ٥٣٤، ٤: ٥٥٢. وينظر معجم هارون ، ص ١٤٦، ومعجم حداد ، رقم ١١٦٥.

وقولِ الجعديّ :(١)

(١٠٥) - *إذا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ ...*(٢)

وقول الفرزدق :(٣)

(١٠٦) - * لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ*(٤)

١٦ - وما حكم (ما أبو زينب ذاهبًا ولا مقيمةٌ أمها) ؟ ولِمَ [لا] يجوز إلا بالرفع فى (مقيمة)؟

---

(١) شعر النابغة الجعدى ، تحقيق عبد العزيز رباح ، (دمشق - المكتب الإسلامى ، ط ١ : ، ١٣٨٤هـ)، ص ٧٤، واسمه قيس بن عبد الله توفى نحو سنة ٥٠ هـ.

(٢) وسيأتى برقم (١١٣) وهو بتمامه :

إذا الوحشُ ضم الوَحْشَ فى ظللاتها سواقطُ من حر وَقَدْ كَانَ أَظْهرا

وظللاتها جمع ظُلّه. والهاء فى (ظللاتها) راجعة إلى الوحش لأنه اسم جنس يذكر ويؤنث لذا أنث الضمير هنا، وذكّر فى قوله (كان أظهرا) فى آخر البيت. وسواقط من حر : ما ينزل من الحر الشديد.

ومن مواطن ورود البيت : الكتاب ، جـ ١: ٦٣ = (١: ٣١) ، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٢٥١ - ٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٤٢، والتكملة ، ص ١٣٨، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٧٤، والمخصص ، جـ ١٧ : ٧٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ، لعبدالله بن برّى (ت٥٨٢) ، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش ، ومراجعة الدكتور محمد مهدي علام، (القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٤٠٥هـ) ، ص٤٨٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ، للحسن بن عبد الله القيسى (القرن ٦هـ) ، تحقيق الدكتور محمد حمود الدعجانى ، (بيروت - دار الأدب الإسلامى ، ١ط ، ١٤٠٨هـ) ، جـ ٢: ٧١٨، وشرح الصفار ، ص ٣١٠ر .

(٣) ديوانه ، ص ٣٨٤ (ط الصاوى)، جـ١ ١: ٣١٠ (دار بيروت).

(٤) وسيأتى برقم (١١٤) ، وعجزه :

وَلَا مُنْسِيءً مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ

ومعن رجل من أهل البادية كان يضرب به المثل فى التقاضى وهو - كما قال صاحب الخزانة - غير معن بن زائدة الشيبانى المعروف بالجود والسماحة.

ومعنى منسىء : مؤخر.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٣ = (١: ٣١) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٨ ، وذيل الآمالى ، لأبى على اسماعيل بن القاسم القالى (ت٣٥٦) بعناية محمد عبد الجواد الأصمعى ، (بيروت - دار الكتاب العربي ، مصور عن ط دار الكتب المصرية) ، ص ٧٣، وشرح السيرافى، جـ ١: ٣٤٣، والحجة ، للفارسى ، جـ ٢: ٣٧٧، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٩٠، وما ==

ولِمَ جاز النصب لو قلت :(ولا مقيمةً أمُّه)؟

١٧ - وما الشاهد فى قول الأعور الشنى :(١)

(١٠٧) - * هَوِّنْ عَلَيْكَ ... ...*(٢)

وكم وجهًا يجوز فيه ؟ وما الأجود؟ وما علَّة كلّ وجه منها؟ وما الخلاف فيه ؟

[؟ -] وما الشاهد فى قول جرير :

(١٠٨) - *إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا * (٣)

= يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٧٥، والنكت، جـ ١: ١٩٩، وشرح الصفار ، ص ٣١١ر (٧٣ب)، والهمع ، جـ ٢: ١٣٠= (١: ١٢٨) ، والخزانة ، جـ١:١٨١، والدرر ، جـ ١: ١٠٢.

(١) كذا فى الكتاب ، جـ ١: ٦٣ = (١: ٣١) ، وفى العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده ، للحسن بن رشيق القيروانى (ت٦٤٣) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، (مصر مطبعة السعادة ، ط٣ ، ١٣٨٣هـ) ، جـ ١: ١٣ : الأعور الشنى أو عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وينظر كتاب الأمثال، ص ١٩٣، وقال البغدادى فى شرح أبيات المغنى ، جـ ٣: ٢٧١، والبيتان رأيتهما فى ديوان أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، ونسبهما ابن عبد ربه فى العقد الفريد ، لأحمد بن محمد بن عبد ربه (ت٣٢٨) ، شرح : أحمد أمين ، وأحمد الزيد ، وإبراهيم الأبياري ، (القاهرة - مطبعة لجنة التأليف ، ١٣٦١هـ) ، جـ ٣: ٢٠٧ لابن أبى حازم. وينظر ديوان محمد بن حازم الباهلى ، ديوان محمد بن حازم الباهلي ، صنعة شاكر العاشور ، (العراق - مجلة المورد ، المجلد ٦ ، العدد٢، ١٣٩٧هـ) ، ص ٢٠٧ مجلة المورد. والأعور الشنى اسمه بشر بن منقذ من بنى عبد القيس كان مع على ، كرم الله وجهه ، يوم الجمل. ينظر الشعر والشعراء ، لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٦٦م) ، جـ ٢: ٦٣٩، والمؤتلف والمختلف ، ص٤٥.

(٢) هذا أول بيتين سيأتيان برقم (١١٥) وهما :

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُـورَ ... بِكَفِّ الْإِلَـهِ مَقَـادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّـهَـا ... وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

ويروى : (خفض عليك). كما يروى (قاصر) بالرفع والنصب والجر.

ومن مواطن ورودهما : أو ورود الأخير منهما : المقتضب ، جـ ٤: ١٩٦، ٢٠٠، والأصول ، جـ٢:٦٩، ٧٣، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٩، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٤٤، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٢٨، والنكت ، جـ ١: ٢٠٠، والبسيط ، جـ ١: ٣٥٦، ومغنى اللبيب ، ص٥٤٠، وشرح شواهد المغنى ، جـ ١: ٤٢٨، والهمع ، جـ ٢: ١٣٠ (١: ١٢٨) ، والخزانة ، جـ١:١٣٢.

(٣) تقدم برقم (٨٧) و (٩٢) . ومما هو جدير بالملاحظة أن الرمانى لم يورد هذا البيت فى الإجابة وإنما أورد بيتًا نظيرًا له فى الاستشهاد.

١٨ - وقول الجعدى :(١)

(١٠٩) - * فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا ... ...*(٢)

/ وكم وجهًا يجوز فيه ؟ ومن أين صار نظيرَ بيت الأعور الشنىّ؟ ٢٥أ

وما الشاهد فى قول ذى الرُّمة :

(١١٠) - * مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ ... ..*(٣)

١٩ - وما الشاهد فى ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٤)؟ ولِمَ جاز فى الأول بالتوحيد وفى الآخر بالجمع ؟

٢٠ - [١٧-] وما حكم العطف على عاملين ؟ ولِمَ أجازه الأخفش (ت ٢١٥) ولمْ يجزه سيبويه ولا غيره ؟ وما شاهد الأخفش فى قراءة بعض الناس ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾(٥) بنصب الآيات فى الأول والثانى(٦)؟ وما شاهده على قوله عزّ وجلّ ﴿ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾(٧)؟ وما وجه قوله :(عطف على خبر «إن» وعلى اللام)؟

---

(١) شعره ص ٥٠.

(٢) وسيأتى برقم (١١٩) وهو بتمامه :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا
صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَا

ويروى « ولا مستنكر» بالرفع والنصب والجر. والهاء فى (نردها) تَرجع إلى الخيل.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٤ = (١ : ٣٢) ، والمقتضب ، جـ ٤: ١٩٤، ٢٠٠، والأصول ، جـ٢: ٧٠، وشرح أبيات سيبويه ، لابن النحاس ، ص ١٠٨، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٤٨، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٧٣٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٤١، والنكت ، جـ ١: ٢٠٣، والبحر المحيط ، جـ ٨: ٤٨٠ ، والخزانة جـ ٣: ٢٢٥.

(٣) تقدم برقم (٨٤ و ٩٤) ، وسيأتى برقم (١١٨).

(٤) الآية (١١٢) فى سورة البقرة.

(٥) من الآية (٤) فى سورة الجاثية.

(٦) قراءة النصب فى الثانى وهو قوله (وَفِي خَلْقِكُمْ ...) الآية المذكورة قرأها حمزة والكسائى من السبعة ومن غيرهم يعقوب والأعمش والجحدرى. ينظر السبعة ، ص ٥٩٤، والبحر المحيط ، جـ٨ : ٤٢، والنشر فى القراءات العشر ، لمحمد بن محمد الدمشقى الشهير بابن الجزرى (ت ٨٣٣) ، تصحيح على محمد الضباع، (بيروت - دار الكتب العلمية)، جـ ٢: ٣٧١، والإتحاف ، ص ٣٨٩. أما قراءة النصب فى الأول ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية (٣)، فلا خلاف فيها.

(٧) من الآية (٢٤) فى سورة سبأ ، وهى بتمامها : ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾.

٢١ - وكم وجهًا يجوز فى (ما كل سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمةٌ)(١) على مذهب أهل الحجاز؟ وما الأجود؟ ولِمَ ذلك؟

٢٢- وما الشاهد فى قول أبى دؤاد :(٢)

(١١١) - *أَكُلَّ امْرِئٍ ... ...*(٣)

٢٣ - وما حكم (ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه) و(ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك)؟ وما معنى قوله :(كما جاز فى جمع الخبر كذلك يجوز فى تفريقه)(٤)؟ وما الخلاف فيه ؟

٢٤ - وما حكم (ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذاك)؟ ولِمَ أُجْمِعَ على جواز هذا ؟

٢- الجــواب :

١٣*-١ - تقول :(ما زيد ذاهبًا ولا عاقل عمرو) فترفع المعطوف ؛ لأن الثانى ليس من سبب الأول. والاعتبار فى هذا الباب الذى يبين ما يجوز حمله على (ما) مما لا يجوز بأن ينظر فإن صلَح أن يكون الثانى خبرًا عن اسم (ما) صلَح حمله عليه وإن لم يصلح أن يكون الثانى خبرًا عن اسم (ما) لم يصلح حمله عليه ؛ لأن الاشتراك إنما هو بين الخبرين فى أنهما خبر عن الأول، فإذا صلَح أن يكون خبرًا عنه صلَح أن يُحْمَل على خبره. والاشتراك بين الشيئين فى معنى هكذا يكون كالاشتراك فى معنى الفاعل ، أو معنى المفعول ، أو معنى المضاف ، فكذلك الاشتراك فى معنى الخبر عن الأول. وإنّما قلنا : فى معنى الخبر عن الأول لأنه فى هذا التقدير وإن كان فيما يؤول إليه المعنى إنما هو خبر عن سبب الأول إذا قلت :(ما زيد ذاهبًا ولا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٦١ = (١ : ٣٠)

(١) ينظر مجمع الأمثال ، جـ ٢: ٢٨١ وفيه (ما كل بيضاء شحمةٌ ولا كل سوداء تمرة) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٢) الأصمعيات ، ص ١٩١، وموسوعة الشعر العربى ، جـ ٣ : ٣٨، وينسب الشاهد أيضا لعدى بن زيد ، ينظر ملحق ديوانه ، ص ١٩٩، والكامل ، جـ ١: ٢٨٧، وأبو داود ، قيل : اسمه جويرية بن الحجاج ، وقيل : حنظلة بن الشرقى. شاعر جاهلى ، اشتهر بوصف الخيل. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص١٦٦، ومجمع الأمثال ، جـ ١: ٤٨، والخزانة ، جـ ٤: ١٩٠.

(٣) وسيأتى برقم (١١٩) وهو بتمامه :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارًا

ويروى (ونارًا توقد) وعليه لا شاهد فيه.

كريمًا أخوه)٠

١٤*١- – وتقول : (ما زيد منطلقًا ولا محسنٌ زيد) فالوجه فيه الرفع ؛ لأنه وقع المظهر موقع المضمر٠ وإنما كان أصل هذا الموضع للمضمر ؛ لأنه الذى يعلق الثانى بالأول٠ وصلح (فى المضمر)(١) لأنه لا يكون إلا متعلقًا بمذكور قبلُ فصلَح أن يعلَّق ما اتصل به بالأول، ولم يصلح هذا فى غيره من الأسماء٠ فالمسائل فى هذا على ثلاثة أوجه : جائز حسن ، وجائز ضعيف ، وما لا يجوز٠ وذلك كقولك :(ما زيد منطلقًا ولا محسنًا أبوه)، فهذا جائز حسن ٠ وتقول:(ما زيد منطلقًا ولا محسنًا أبو زيد) ، فهذا جائز ضعيف٠ فأما (ما زيد منطلقًا ولا محسنًا أبو عمرو) فلا يجوز كما بينا من أن الثانىَ ليس من سبب الأول ٠

١٥*٢- – وقال سوادة بن عدى :

(١١٢) – لَا أَرَىٰ الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَىْءٌ ... نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرا(٢)

فهذا على إيقاع المظهر موقع المضمر٠ ومثله قول الجعدى :

(١١٣) – إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِى ظُلَلَاتِهَا ... سَـوَاقِطُ مِنْ حَرٍّ فَقَدْ(٣) كَانَ أَظْهَرَا(٤)

ومثله قول الفرزدق :

(١١٤)/ – لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلَا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ(٥) ٢٥/ب

١٦*٣- – وتقول : (ما أبو زينبَ ذاهبًا ولا مُقِيمةٌ أمُّها) بالرفع ، لأنّ الثانى ليس من سبب

*١- الكتاب ، جـ١: ٦٢ = (١: ٣٠)٠
*٢- نفســه ، ص ٦٢-٦٣=(٣٠-٣١).
*٣- نفســه ، ص ٦٣ = (٣١)٠

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٦ = (١: ٣٣) ، والأصول ، جـ ٢: ٧٠ ، ٧٤، وإعراب القرآن، جـ ٣: ١٢٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٠، والحجة ، لأبى على ، جـ ٢: ٣١١، والمسائل الحلبيات ، ص ٧٩ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٤٤ ، ٢: ٤٣٩، ٥٢٦، والتكملة ، ص ٥١ ، وشرح عيون كتاب سيبويه، ص ٥٨، ومشكل إعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب القيسى ، (ت ٤٣٧) ، تحقيق . ياسين محمد السواس، جـ ٢: ٢٩٤، والنكت ، جـ١:٢٠٤، وينظر معجم هارون ، ص ١٤٧، ومعجم حداد ، رقم ١١٨٧٠

(١) فى المخطوط (فالمضمر) ، ولعل الصواب ما أثبته
(٢) تقدم برقم (١٠٤)٠
(٣) فى جميع ما رجعت إليه (وقد)٠
(٤) تقدم برقم (١٠٥)
(٥) تقدم برقم (١٠٦)٠

الأول فإن قلت :(ما أبو زينبَ ذاهبًا ولا مقيمةً أمه) جاز ؛ لأن الثانى من سبب الأول ، وجاز الرفع على تقدير الأجنبىّ.

١٧*-١ - وقال الأعور الشنىّ :

(١١٥) - هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا(١)

فهذا البيت يجوز فيه ثلاثة أوجه :(ولا قاصرٌ) بالرفع على العطف بالجملة على الجملة، كقولك :(ليس زيد بذاهب ولا قائمٌ أبوه) ، ويجوز النصب بالعطف على موضع خبر (ليس)، ويجوز الجرّ بالْحَمْلِ على التأويل أنّ (المنهىّ) مقحم، فيكون على تقدير :(فليس بآتِيَتِكَ(٢) الأمور ولا قاصرٍ عنك مأمورها) فتعطفه على ما عملت فيه الباء ، وترفع (مأمورها) بـ(قاصر) ارتفاع الفاعل بفعله، فيكون بمنزلة :(ليس بآتيك بعض القوم ولا قاصرٍ عنك بعضهم) والتقدير : (ليس بآتيك القوم ولا قاصرٍ عنك بعضهم). هذا مذهب سيبويه(٣).

وفى جواز الجرّ خلاف ، فسيبويه والأخفش (ت ٢١٥) يجيزانه إلا أنهما يختلفان فى العلل. وأبو العباس (ت ٢٨٦) وابنُ السراج (ت ٣١٦) لا يجيزان الجرّ رأسًا(٤) ؛لأن التأويل الذى ذكره سيبويه لا يسوغ عندهما، ولا يجوز العطف على عاملين كما قال الأخفش فيه ، لأنه حَمَلَه على العطف على عاملين وهو جائز عنده على هذا الوجه(٥). ولا يجوز عند سيبويه العطف على عاملين ، ولكنّه حمله على تأويل إقحام (المنهى) ، واستشهد بأبيات منها:(٦)

(١١٦) - لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَهَدَّمَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَّعُ(٧)

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٦٣-٦٤ = (١: ٣١-٣٢).

(١) تقدما برقم (١٠٧).

(٢) فى المخطوط (بآتيك) وما أثبت من الكتاب ، جـ ١: ٦٥ = (١: ٣٢).

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٦٤ = (١: ٣١ - ٣٢).

(٤) ينظر المقتضب ، جـ ٤: ١٩٤ - ٢٠٠، والأصول ، جـ ٢: ٦٩ ، ٧٥.

(٥) ينظر الكتاب ، (تحقيق هارون) ، جـ ١: ٦٥ هامش رقم ٣، والمقتضب ، جـ ٤: ١٩٥، والأصول ، جـ ٢: ٦٩ ، ٧٣، والبسيط ، جـ ١: ٣٥٣.

(٦) البيت التالى لم يستشهد به سيبويه فى هذا الباب وإنما استشهد ببيت نظير له. ينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال.

(٧) تقدم برقم (٨٨) و (٩٣).

فسألت ابن السراج : لم امتنع من تأويل سيبويه ؟ فقال : لأنه يقلب المعنى ، والذى ذكر من الأبيات فإنما هو تأنيث مذكر على التأويل لا يقلب المعنى. وذلك أن المعنى على ذكر (المنهىّ) وبه يصح الكلام ، فلا يجوز أن يذكر على الإقحام. فقلت: أليس قد جاز (تهدمت سور المدينة) على تقدير :(تهدمت المدينة) والمعنى على(تهدم السور) فلِمَ لا يجوز مثل هذا فى (المنهىّ) و(الأمور)؟ فلَمْ يأت جواب عن هذا يفهم. والذى عندى أنه يجوز كما قال سيبويه ، وفيه ضعف لهذا التقدير الذى فيه بُعدٌ. فأما الرفع والنصب فحسنان لا خلاف فيهما.

وإنّما لم يجز العطف على عاملين لأنّ حرفَ العطف يقوم مقام العامل الأول ، فإذا لم يجز فى العامل الأول أن يكون رافعًا جارًا امتنع فيما قام مقامه. وقد ألزمه(١) ابنُ السراج العطفَ على ثلاثة عوامل أو أكثر(٢)، وهذا لا يقول به أحدٌ. وإنما استشهد الأخفش بأشياء كلُّها قد خُرِّجَ على التأويل من غير عطف على عاملين(٣). وَسَيُبَيَّنُ فى سائر المسائل إن شاء الله.

١٨*-١ - وَنظير بيت الأعور الشنِّىِّ قولُ الجعدىِّ:

(١١٧) - فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَا(٤)

يجوز فيه ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، على ما فسّرنا والعلّة واحدة. وسبيل ما التبس/ بالمضاف كسبيل بعضه. وتفسير ما التبس به أنّه لا ينفصل عنه فـ(ردّ الخيل) لا ١٢٦أ ينفصل عن (الخيل) وإن كان غيرها. وقال ذو الرُّمة :

(١١٨) - مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ(٥)

فـ(مرّ الرياح) كـ(رد الخيل) فى أنه لا ينفصل منها وأن(٦) الإقحام فيه جائز لهذه العلّة.

١٩*-٢ - وفى التنزيل ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَاهُمْ يَحْزَنُونَ ﴾(٧) فجاء الأول على التوحيد لأنه على لفظ (مَنْ) ، وجاء الآخِر على

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٦٤ - ٦٥ = (١: ٣٢ - ٣٣).**
*-٢ **نفسه ، ص ٦٥ = (٣٣).**
(١) يريد الأخفش.
(٢) ينظر الأصول ، جـ ٢ : ٧٥.
(٣) وينظر نفسه، جـ ٢: ٧٤، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٤٩، وشرح الصفار ، ص ٣٢٢ر.
(٤) تقدم برقم (١٠٩).
(٥) تقدم برقم (٨٩) ، و(٩٤) ، و(١١٠).
(٦) فى المخطوط (واين) ولعل الصواب ما أثبته.
(٧) الآية (١١٢) فى سورة البقرة.

الجمع؛ لأنه على معنى (مَنْ)، فلذلك ذَكَّرَ فى أول الكلام وأنث فى آخره على المعنى والأول على اللفظ فقال : (ليس بآتيك منهيها) على لفظ[١] المنهى ، ثم قال :(مأمورها) على معنى الأمور.

٢٠*-١ - وأما ما ذكره الأخفش[٢] (ت ٢١٥) فى ﴿لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[٣] فلا حجّة له فيه فى العطف على عاملين لأنه ليس هـهنا عامل سوى (إنَّ) ، ولكنه جعل العطف على خبر (إنّ) وعلى اللام بمنزلة العطف على عاملين ، وليس الأمر كذلك لأن المنكَر فى هذا أن يقوم الواو مقام عاملين مختلفين. وأما أنْ يدلّ الكلام على محذوف مؤكّد فليس مما ينكر. ولو قدر على غير اللام لصح الكلام و [كان] الثانى مطلقا غيرَ مؤكد.

واستشهد بقوله جلّ وعزَّ : ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ . وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾[٤]. ولا شاهد له فى هذا ؛ لأنه قد أعيدت (فى). قال أبو العباس[٥] (ت٢٨٦): ولكن من كسر (آيات) الثالثة فى قوله : ﴿ واخْتِلَافِ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ .... لآياتٍ﴾[٦] فقد عطف على عاملين ، ومن رفع[٧] لم يعطف ، والقراءة الجيدة بالرفع عنده. وقال : ليس فى واحدة من القراءتين عطف على عاملين ؛ لأنه أعيد لفظ (الآيات) للتأكيد والتأكيد لا يحتاج إلى حرف العطف ، كقولك : (إنّ فى السموات لآيات وخلقِ السموات وسائر الحيوان) ثم تقول :(آيات) للتأكيد فتكرر الآيات الأولى ولا يُحتاج إلى حرف العطف. وقال : لو كان مَنْ كسر

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٦٥ هـ ٣.

(١) فى المخطوط (اللفظ) ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) ينظر ما تقدم فى الهامش الخامس بحسب ترتيب هوامش فقرة ١٧ السابقة.

(٣) من الآية رقم (٢٤) فى سورة سبأ. وهى بتمامها ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾.

(٤) الآيتان (٣ و ٤) فى سورة الجاثية ، وقد سبق تخريج قراءة نصب (آيات) الثانية فى هامش السؤال.

(٥) ينظر المقتضب ، جـ ٤: ١٩٥، والكامل ، جـ ١: ٢٨٧، ٣: ٩٩، والأصول ، جـ ٢: ٧٣.

(٦) من الآية (٥) فى سورة الجاثية، وبعد (النهار) أسماء معطوفة تركت والآية بتمامها : ﴿ واخْتِلَافِ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. وقراءة (لآيات) بلام التوكيد والنصب هى قراءة عبد الله بن مسعود وأبىّ. ينظر معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٣: ٤٥، وإعراب القرآن ، للنحاس ، جـ ٣: ١٢٤، والبحر المحيط ، جـ ٣: ٤٢.

(٧) الرفع مع اللام لم أجد أحدًا قرأ به ، أما الرفع بدون اللام فهو قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو ، وابن عامر وعاصم. ينظر السبعة ، ص ٥٩٤.

(آيات) عطف على عاملين لكان مَنْ رفع آيات قد عطف أيضًا على عاملين : موضـع (إنَّ) ، وما عملت فيه (فى)، ولكنه لا يلزم فى واحدة من القراء تين عطف على عاملين.

٢١*-١ – وتقول :(ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ) فهذا الوجه ُالجيدُ. ويجوز :(ما كلُّ سوداء تمرةٌ ولا بيضـاءَ شـحمةٌ) على حذف (كل). ويجوز :(ولا بيضـاءُ شحمةٌ) على عطف جملة على جملة فهذه ثلاثة أوجه تجوز على مذهب أهل الحجاز(١).

٢٢*-٢ – وقال أبو دؤاد :

(١١٩) – أكلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارًا(٢)

وهذا على حذف (كلّ) عند سيبويه، وعلى عطف عاملين عند الأخفش (ت ٢١٥): ما عمل فيه (تحسبين) وما عملت فيه (كل).

٢٣*-٢ – وتقول :(ما مثل عبد اللّه يقول ذاك ولا أخيه) فهذا جائز لا خلاف فيه إذا لم تذكر للثانى خبرًا (فلا يكون)(٣) على تقدير العطف على عاملين. فأما (ما مثل عبد اللّهً يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك)فلا يجوز هذا عند أبى العباس(٤)(ت ٢٨٦)؛ لأنه عطف على عاملين : ما عملت فيه (ما) و ما عملت فيه (مثل). وقال سيبويه :(كما جاز فى جمع الخبر كذلك يجوز فى تفريقه، وتفريقه أن تقول : (ما مثل عبد اللّه يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك) فجعله على حذف (مثل) كما حذف الشاعر (كل) من قوله : (ونارٍ) أى (وكل نارٍ نارًا)(٥). فأمَّا (ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه) فيجوز عند أبى العباس ؛ لأنه لا يُقدر فيه محذوفًا إذا جمع الخبر. وإنما تقول : إنّ الكلام قد دلّ بالعطف على معنى الخبر/من غير حذف ولا ذكر له. ٢٦ب

٢٤*-٢ – وتقـول :(مـا مـثل أبيك ولا أخـيك يقـولان ذلك)، فـهـذا جـائز بإجـمـا ع ؛ لأن (يقولان) خبر (ما) لا معطوفٌ على خبر ، وإنما المعطوف هو (أخوك) فقط ، عطف على (أبيك) الذى عمل فيه (مثل) فليس هذا على صيغة ما عطف على عاملين ، فهو جائز بإجما ع.

***-١ الكتاب ، جـ ١، ٦٥ – ٦٦ = (١: ٣٣).**

***-٢ نفسه، ص ٦٦ = (٣٣).**

(١) أما بنو تميم فلا يعملون (ما) كما هو معلوم.

(٢) تقدم برقم (١١١).

(٣) فى المخطوط (فيكون) ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) ينظر الأصول ، جـ ٢: ٧٤.

(٥) ينظر الفقرة السابقة.

٢٠- بـاب(١) العطف على الموضع(٢)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى العطف على الموضع مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى العطف على الموضع ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما قسمة المسائل فى باب العطف على الموضع ؟ وما الذى يجوز فيه العطف على اللفظ فيه؟ وما الذى يجوز فيه العطف على الموضع فقط ؟ وما الذى يجوز فيه العطف على اللفظ والموضع جميعًا ؟

٣ - وما حكم (ليس زيد بجبان ولا بخيلاً) ؟ ولِمَ كان الوجه فيه الجرّ ؟ وما الشاهد فى قولهم :(هذا جحر ضبٍّ خربٍ)؟ ولِمَ جاز ؟ وما الشاهد فى قول عقيبة الأسدىّ :(٣)

(١٢٠) - *مُعَاوِىَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ*(٤)

---

(١) ذُكِر فى هامش المخطوط أن هذا الباب أول الجزء الثالث ، ولم تُذْكر أىُّ إشارة لبقية الأجزاء إلى نهاية هذا المجلد.

(٢) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٦٦ = (١:٣٣) « هذا باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذى قبله» وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥١، وشرح الصفار ، ص ١٢٩ (٣٣٠ر). وبهذا الباب ينتهى النص المحقق من شرح الصفار.

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٦٧ = (١: ٣٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ٣٠٠، وغيرهما ، وينسب الشاهد أيضًا لعبد الله بن الزَّبِير الأسدى. ينظر شعر عبد الله بن الزَّبير الأسدى (ت نحو ٧٥) ، جمع وتحقيق يحيى الجبورى ، (بغداد - وزارة الإعلام ، ١٩٧٤م)، ص ١٤٥ ، ١٤٨، والخزانة جـ ١: ٣٤٤.

وعقيبة بن هبيرة الأسدى شاعر جاهلى وأدرك الإسلام. قال البغدادى فى الخزانة ، جـ ١: ٣٤٣ :« ولم أر لعقيبة هذا ذكر فى كتب الصحابة ... والظاهر أنه من المخضرمين» وذُكر أنه وفد على معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ورفع إليه رقعة بها قصيدة أولها البيت الوارد هنا.

(٤) وسيأتى برقم (١٢٨) وعجزه :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا*

ويروى (ولا الحديد) بالجر. وأسجح : أرْفق. وقال الصفَّار فى شرحه ، ص ٣٣٣ر :« زعم النحويون أن سيبويه غلط فى هذا البيت لأنه من قصيدة مخفوضة ... ومن الناس من زعم أنه ليس من هذه =

٥ - وما معنى الباء فى قولهم :(بحسبك هذا)؟ وما الفرق بينه وبين (حسبك هذا)؟ ولِمَ صارت الباء تؤكد ؟

٦ - وما الشاهد فى قول لبيد :(١)

(١٢١) - *فإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا*(٢)

فلِمَ اختار العطف على الموضع من غير ضرورة ؟

٧ - وما حكم (ما زيد على قومنا ولا عندنا)؟ ولِمَ لا يجوز عطفه إلاّ على الموضع ؟ ولِمَ لا تدخل (على) فى المعطوف عليه هنا؟ ولِمَ لا يكون (عندنا) إلا ظرفًا ؟

= القصيدة وأنه من قصيدة منصوبة ... وحدثنى الشيخ الفقيه أبو الحسن بن عصفور وهو الثقة أنه رأى فى المستملى للأسدى أن عقيبة كان هجا معاوية بالقصيدة المخفوضة ... فلما حضر بين يديه قال له : ألست القائل كذا، قال : والله ما قلت أيها الأمير هكذا ، وإنما قلت :

أَدِيرُوهَا بَنِى حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلاَ تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدا
مُعَاوِىَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الْحَدِيـدَا

قال فاستحسن عذره وعفا عنه. فعلى هذا لم يغلط سيبويه رحمه الله وتكون له فيه الحجة».

وينظر عن القصائد المشار إليها مع ردود أخرى : شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٠١، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٠، وتحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٣٤، بهامش الكتاب (ط. بولاق) ، وشرح أبيات المغنى ، جـ٧: ٥٣.

ومن المواطن الأخرى لورود البيت : الكتاب ، جـ ٢: ٢٩٢، ٣٤٤، ٣: ٩١ (١: ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٣٤٨، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٣٧، ٤: ١١٢، ٣٧١، وإعراب القرآن ، جـ٣: ٤٤٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٦ ، ٢٧٤، والقطع والائتناف ، ص ١٥١، والحجة ، لابن خالويه ، ص ١٣٢، والنكت ، جـ ١: ٢٠٥، وشرح المفصل ، جـ ٢: ١٠٩، وينظر معجم هارون ، ص٩٧، ومعجم حداد ، رقم ٦٣٨.

(١) شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامرى ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، (الكويت - وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٩٦٢م) ، ص ٢٥٥. وهو لبيد بن ربيعة العامرى ، توفى سنة ٤١هـ.

(٢) وسيأتى برقم (١٢٩) ، وعجزه :

وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ

ويروى (باقيا) مكان (والدا). ومعنى تَزَعك : تكفُّك ، والعواذل : قيل : النساء ، وقيل : حوادث الدهر وزواجره.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٨ = (١: ٣٤)، والمقتضب ، جـ ٤: ١٥٢ ، وإعراب القرآن ، جـ٣: ٤٤٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٢، وسر صناعة الإعراب ، جـ ١: ١٣١، والنكت ، جـ ١: ٢٠٦، وشرح الصفار، ص ٣٣٢ر، وشرح أبيات المغنى، جـ ٧: ٤١، والخزانة ، جـ ١: ٣٣٩، ٣: ٦٦٩. وينظر معجم هارون ، ص ٢٨٤، ومعجم حداد ، رقم ١٩٥٢.

٨ - وما حكم (أخذتْنا[1] بالْجَود وفوقه) ؟ ولِمَ لا يكون إلا عطفًا على الموضع ؟ وما معنى قوله : (لأنّه ليس من كلامهم وبفوقه) ؟

٩ - وما الشاهد فى قول كعب بن جعيل :[2]

(١٢٢) - *ألَا حَيَّ نَدْمَانِى ... ...*[3]

وقول العَجّاج :[4]

(١٢٣) - * كَشْحًا طَوَى ... ...*[5]

١٠ - وما حكم (ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به)؟ وما الفرقب بين النصب والجرّ؟

١١ - وما حكم (ما أنت بزيد ولا قريبًا منه) ؟ ولِمَ جاز فيه الوجهان ؟

---

(١) فى المخطوط (أحدثنا) والصواب من الكتاب ، جـ ١: ٦٨ = (١: ٣٤)، وقال السيرافى فى شرحه ، جـ١:٣٥٢ :« معنى هذا الكلام أخذتنا السماء بالجود من المطر ويمطر فوق الجود»٠

(٢) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٦٨ = (١: ٣٥) ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٥٤٠ وكعب بن جعيل التغلبى شاعر إسلامى ٠ قال المرزبانى « وهو شاعر معاوية بن أبى سفيان وأهل الشام» ٠ معجم الشعراء ، ص ٣٤٤٠ وينظر الشعر والشعراء ، جـ ٢: ٦٤٩٠

(٣) وسيأتى برقم (١٣١) وهو بتمامه:

أَلَا حَيَّ نَدْمَانِى عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ ... إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَومِ أَوْ غَدَا

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٤: ١١٢، ١٥٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن النحاس ، ص ٨٦، والحجة ، للفارسى ، جـ ١: ٢٠ ، والمحتسب ، جـ ٢: ٣٦٢، والنكت ، جـ ٢: ٢٠٧، والإفصاح، ، ص١٦٠، والإنصاف ، جـ ١: ٣٣٥، ٣٧٦٠

(٤) ديوانه ، ص ٣٩٢٠

(٥) وسيأتى برقم (١٣٠) وهو بتمامه :

كَشْحًا طَوَىٰ مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا ... من يأسةِ اليائس أو حِذارا

والكشح:ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخلفى ، وقيل:جانب البطن من ظاهر وباطن٠ ويقال : طوى كشحه عنه إذا أعرض عنه٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٦٩ = (١: ٣٥)، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٧٥، والمحتسب ، جـ٢:٣٦٣، والنكت ، جـ ١: ٢٠٧، والإنصاف ، جـ ١: ٣٣٣٠

٢١- بـاب إضمـار المجهـول(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى إضمار المجهول مما لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى إضمار المجهول ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما حكم قول العرب :(ليس خلق اللهُ مثله)؟

٣ - وما الشاهد فى قول حميدٍ الأرقطِ :(٢)

(١٢٤) - *فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَىٰ ... ...*(٣)

ولِمَ لا يجوز إلاّ على إضمار المجهول ؟

٤ - وما حكم (كانت زيداً الحمُّ تأخذ)؟ ولِمَ لا يجوز الفرق بالمعفولِ بين (كانت) واسمها ؟ وما

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٦٦ = (١: ٣٥) « هذا باب الإضمار فى (ليس) و(كان) كالإضمار فى (إنّ) إذا قلت : إنه من يأتنا نأته وإنه أمة الله ذاهبة». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٤، وشرح الصفار، ص ١٣٣.

والمجهول مصطلح كوفى يقابله عند البصريين ضمير الشأن وضمير القصة. ينظر النحو الكوفى (بحث للمحقق)، ص ٧٦.

(٢) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٧٠ ، ١٤٧ (١: ٣٥ ، ٧٣) وفى غيره. وقد سَها الدكتور حداد فى معجمه فى الرقم ٢٨٦٧، فنسبه إلى حميد بن ثور . وحميد الأرقط : هو حميد بن مالك التميمى ، شاعر إسلامى عاصر الحجاج المتوفى سنة ٩٥هـ. ينظر الخزانة ، جـ ٢: ٤٥٤.

(٣) وسيأتى برقم ١٣٣ ، و ٢٤٩، و ٢٥٨ ، وهو بتمامه :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَىٰ عَالِى مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَىٰ تُلْقِى الْمَسَاكِينُ

والمعرس : مكان نزول المسافرين.

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٤: ١٠٠، والأصول ، جـ ١: ٧٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١١، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٧، والمسائل الحلبيات ، ص ٢٥٧، ٢٦٣، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٧٥، والنكت ، جـ ١: ٢٠٨، وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ، لعبد الله بن السيد البطليَوسى (ت ٥٢١) ، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشرتى، (مصر - دار النصر، الرياض - دار المريخ ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ)، ص١٥٢، والأمالى الشجرية ، جـ٢: ٢٠٤، والبسيط ، جـ ٢:٧٠٧. وينظر معجم هارون ، ص ٣٩٣، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٦٧.

الشاهد فى قول العجير :(١)

(١٢٥) - *إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ ... ...*(٢)

٦ - وقولِ بعضهم :(كان أنت خير منه) ؟

٧ - وهل يجوز﴿ كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾(٣) على هذا ؟ وما الخلاف فيه ؟

٨ - وما الشاهد فى قول هشام أخى ذى الرُّمة :(٤)

(١٢٦) - *هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِى ... ...*(٥)

---

(١) شعره ، ص ٢٢٥، مجلة المورد ، مجلد ٨ عدد (١)، ١٣٩٩هـ.

(٢) وسيأتى برقم (١٣٤) وهو بتمامه :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ

ويروى (نصفان) و(نصفين) مكان (صنفان) وعلى الأخيرة لا شاهد فيه. كما يروى عجزه (ومثنٍ بنيرى جلّ ما كنت أصنع) والنيران : العلمان فى الثوب ، وجل الشيء : معظمه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧١ = (١: ٣٦) ، والنوادر فى اللغة ، ص ٤٤٢، والجمل ، ص٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٩، ١١١، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٤٤، وفرحة الأديب ، ص ١١٨، والأزهية فى علم الحروف ، لعلى بن محمد النحوى الهروى (ت ٤١٥) ، تحقيق عبد المعين الملوحى ، (دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٢هـ)، ص ١٩٠، والنكت، جـ ١: ٢٠٨، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٧، ومعجم حداد ، رقم ١٥٠٢.

(٣) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة. وهذه قراءة الكسائى ، وابن عامر ، وأبى عمرو ، وابن كثير ، ونافع ، وحفص فى رواية أبى بكر عنه. ينظر السبعة ، ص ٣١٩.

(٤) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٧١ ، ١٤٧ (١: ٣٦ ، ٧٣) ، وغيره وقد سَها الأستاذ عبد السلام هارون حين قال : « وذكر السيوطى أنه برمته من قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد)» لأنى لما رجعتُ إلى قصيدة كعب وجدت أن السيوطىّ لا يريد هذا البيت وإنما يريد بيتًا آخر أورده التدمرى فى شرح شواهد الجمل بعد البيت المذكور ، وهو :

تَجْلُو عَوارِضَ ذِى ظَلْمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ ... كَأَنَّهُ مُنْـهَلٌ بِالرَّاحِ مَعْـلُولُ

ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير فى مدح الرسول ﷺ ، لعبد الله بن يوسف ابن هشام ، تحقيق الدكتور محمود حسن أبو ناجى ، (دمشق - مؤسسة علوم القرآن ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ)، ص ٧٤، وشرح شواهد المغنى ، جـ ٢: ٧٠٤ - ٧٠٥.

(٥) وسيأتى برقم (١٣٥)، و(٢٥٠) ، و(٢٥٧). وهو بتمامه :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدائِى لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

ويروى (إن ظفرت)

ومن مواطن وروده: المقتضب ، جـ ٤: ١٠١، وشرح القصائد السبع، ص٤٧٤، ومجالس العلماء،==

٩ - وهل يجوز (ما زيداً عبدُ اللّه ضارباً) ؟ ولِمَ لا يجوز كما جاز (ما اليومَ عبدُ الله ضارباً)؟ ولِمَ جاز إذا رفعت الخبر فى (ما زيداً عبد الله ضارب)؟

١٠- وما الشاهد فى قول مزاحمٍ العُقَيليّ :(١)

(١٢٧) - *وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ ... ...*(٢)

ولِمَ كان النصب على التميمية والرفع على الحجازية ؟ ولِمَ لا يجوز النصب على الحجازية؟ وما الفرق بين إضمار الهاء فى الخبر وبين تقديم معمول الخبر ؟٠

الجــواب [عن باب العطف على الموضـع]

١*-١ - الذى يجـوز فى العطف على الموضع الحملُ عليه إذا كـان العامل قـد عمل فى الموضع من غير مـانع٠ وإنّمـا/قلنا : من غير مـانع لأنّه قد تعرض علّةٌ تَمْنَعُ كقولك :(يا زيدُ وعمروٌ) فهذا لا يجوز إلاّ على اللفظ دون الموضع ؛ لئلا يصير بمنزلة النكرةِ والمضافِ وهو فى منزلة الأول ٠ فَحَمَوهُ من هذا لهذهِ العلّة ولَمْ يجز فيه إلا العطف على اللفظ٠ والأصل فى هذا ١٢٧أ

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٦٦ - ٦٧ = (١: ٣٣)٠
= ص٢٤١، والجمل ، ص ٥٠ (٦٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٥٩، ١١٢، وشرح السيرافى، جـ١:٣٥٨، والمسائل الحلبيات ، ص ٢٢٠، ٢٣٦، ٢٥٥، ٢٦٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٢١، والنكت ، جـ ١: ٢٠٩، وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٤ ، ومعجم حداد ، رقم ١٩٧٤٠

(١) شعره ، تحقيق الدكتور نورى حمودى القيسى وحاتم الضامن ، (مجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد ٢٢ ، ١٣٩٦هـ) ، ص ١٠٥، وتوفى نحو سنة ١٢٠ هـ٠ مجلّة معهد المخطوطات ، مجلد ٢٢، ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م٠

(٢) وسيأتى برقم (١٣٦) ، و(٢٤٨) ، و(٢٥٥) وهو بتمامه :

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

ويروى (وقالا : تعرفها) ، و(يغشى منى) ، كما يروى (كلّ) بالرفع والنصب ومعنى تعرفها : اعرفها٠ وقيل : انشدها٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٢ ، ١٤٦ = (١: ٣٦ ، ٧٣) ، ومعانى القرآن للفراء ، جـ١:١٣٩، ٢٤٢، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٤٦٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٣ ، ١١٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٨، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٤٣ ، والخصائص ، جـ ٢: ٣٥٤، ٤٥٣، ٤٧٦، وفرحة الأديب ، ص ٢٩ ، ١٦٢، والنكت ، جـ ١: ٢٠٩، وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٧، ومعجم حداد، رقم ١٧١٥٠

الباب إذا عمل العامل فى اللفظ أن يجوز العطف على اللفظ، وإذا عمل فى الموضع أن يجوز العطفُ [على الوضع] إلا أن يمنع مانع من علّة صحيحة.

٢*-١ – والمسائل فى باب العطف على الموضع على ثلاثة أوجه: منها ما [لا] يجوز إلا على اللفظ، نحو (يازيدُ وعمروٌ). ومنها ما لا يجوز إلا على الموضع ، نحو (ما زيد على قومنا ولا عندنا) ؛ لأن (عند) ظرف غير متمكن. ومنها ما يجوز على اللفظ وعلى الموضع نحو (ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً) وإن شئت قلت (ولا بخيلٍ). فالذى يجوز فيه العطف على اللفظ فقط هو ما يعمل العامل فى لفظه فقط ، أو فى موضعه بمانع من الحمل عليه. والذى يجوز فيه العطف على الموضع فقط هو الذى يعمل العامل فى موضعه مع مانع فى المعطوف من حمله على اللفظ(١). والذى يجوز العطف فيه على اللفظ والموضع جميعًا هو الذى يعمل فيه عاملان أحدهما فى اللفظ والآخر فى الموضع من غير مانع ، كقولك :(ما زيد بذاهب ولا خارجًا)، وإن شئت (ولا خارجٍ).

٣*-١ – والوجه فى (ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً) الجرُّ ؛ لأنه أقرب إلى الجار منه إلى الناصب. قال (٢): « وقد حملهم قرب الجوار أن قالوا :(هذا جحر ضبٍّ خربٍ) فكيف بما يصح معناه». وإنما جاز هذا للإيذان بأنه ينبغى أن يراعى قرب الجوار إذ فيه قرب المتناول.

٤*-٢ – وقال عقيبة الأسدى:

(١٢٨) – مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا(٣)

فهذا معطوف على الموضع.

٥*-٣ – وقولهم :(بحسبك هذا) الباء فيه للتأكيد والمعنى فيه وفى قولهم :(حسبك هذا) واحدٌ إلاّ بمقدار التأكيد. وإنما كانت الباء مؤكدة فى هذا كما كانت فى ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾(٤) لأن اتّصال الفعل بالفاعل هو له من غير حرف فإذا وجب اتصال المعنى من جهةالحرف أيضًا فقد

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٦٦ – ٦٧ = (١: ٣٣).**

*-٢ **نفســه ، ص ٦٧ = (٣٤).**

*-٣ **نفســه ، ص ٦٧ – ٦٨ = (٣٤) .**

(١) فى المخطوط (على الموضع) وما أثبته يقتضيه السياق .

(٢) أى سيبويه.

(٣) تقدم برقم (١٢٠).

(٤) من الآية (٦٩) فى سورة النساء ، وفى غيرها من الآيات. ينظر ما تقدم فى هامش باب ٩:١١.

صار أوكدَ فى انعقاد المعنى الثانى بالأول وكذلك الابتداء والخبر على هذا التفسير.

٦*-١ - وقال لبيد:

(١٢٩) فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا ‌ ‌ ‌ ‌ وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعوَاذِلُ(١)

فعطف على الموضع. وإنما اختار ذلك من غير ضرورة لما فيه من اقتضاء الاعتبار(٢) بكلّ واحدة من الأمرين. ولو أشرك بينهما لاقتضى الاعتبار بهما مجموعين لا متفرقين ، والتفريق أبلغ ، فلهذا اختار العطف على الموضع لأنه حمل على التأويل.

٧*-١ - وتقول : (ما زيد على قومنا ولا عندنا) فلا يجوز فيه الجرّ لأنّه لا يجوز (على عندنا) ؛ من أجل أن (عند) ظرف غير متمكن إذ استبهم استبهام الحروف ، من أجل أنه ليست له جهة كجهة (خلف) و(قدّام)، وهو مع ذلك لا يقوم بنفسه دون إضافةإ لى غيره.

٨*-١ - وتقول :(أخذتْنا(٣) بالجَوْدِ وفوقه) فلا يجوز عطفه إلاّ على الموضع. قال(٤): «لأنه ليس من كلامهم (وبفوقه)» وذلك أن الإشراك فى الباء يصيره بمنزلة شىء واحد ، فإذا فُصل كان أبلغ، كأنّ الجود نهاية ما نطلب ثم قال : وفوق ذلك على المبالغة. فلهذا لم يحمله على الباء.

٩*-٢ - وقال العجّاج :

(١٣٠) - كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا ‌ ‌ ‌ ‌ مِنْ يَأْسَةِ الْيَائِسِ أَوْ حِذَارَا(٥)

/فهذا معطوف على الموضع وهو مما يجوز على اللفظ. وقال كعب بن جعيل : ٢٧ ب

(١٣١) - أَلَا حَيِّ نَدْمَانِى عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ ‌ ‌ ‌ ‌ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا(٦)

فهذا معطوف على الموضع وهو مما يجوز على اللفظ إلاّ أنه أجرى على الموضع لتقويم الشعر.

١٠*-٣ - وتقول :(ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به) فهذا يجوز فيه النصب والجرّ على

١-* الكتاب ، جـ ١ : ٦٨ = (١ : ٣٤).

٢-* نفســه ، ص ٦٨ - ٦٩ = (٣٤ - ٣٥).

٣-* نفســه ، ص ٦٩ = (٣٥)

(١) تقدم برقم (١٢١).

(٢) يقصد اعتبار المخاطب بالبيت المذكور.

(٣) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٤) أى سيبويه.

(٥) تقدم برقم (١٢٣) والشاهد فيه عطف (حذارًا) على موضع (من يأسة اليائس).

(٦) تقدم برقم (١٢٢).

وجهين مختلفين ، فإذا نصب لم[١] يثبت شبيها ، وإذا جرّ فقد أثبت لعمرو شبيهًا ، كأنه قال : (ما زيد كشبيه عمرو)·

١١*-١ – وتقول :(ما أنت بزيد ولا قريبًا منه) على الموضع ، وإن شئت :(ولا قريبٍ منه) على اللفظ ، لأن قريبا وإن كان صفة فقد كثر أن يقوم مقام الموصوف ويجرى مجرى الاسم فلهذا جاز فيه الوجهان·

الجـــواب عن باب إضمار المجهول :

١*-٢ – الذى يجوز فى إضمار المجهول أن يقع على شريطة التفسير من غير أن يعود على مذكور· وإنما جاز لما فيه من تفخيم الشأن إذ كان يقتضى التأهب لما يأتى من تفسير المعنى ويبعث النفس على طلب الفهم· وهو يقع فى خمسة مواضع[٢] : (كان)، و(ليس)، و(إنّ)، و(نِعْم)، و(بئْس) ، إلاّ أنّه فى (نعم) و(بئْس) يفسره المفرد· وفى الثلاثة الأول يفسره الجملة·

٢*-٣ – وقول [العرب][٣] :(ليس خلق اللّه مثله) لا يصلح إلاّ على الإضمار فى (ليس) لئلا يدخل فعل على فعل·

٣*-٤ – وقال حميد الأرقط :

(١٣٣) – فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَىٰ عَالِى مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِى الْمَسَاكِينُ[٤]

فهذا على الإضمار فى (ليس) لئلا يدخل فعل على فعل ، إذ العامل قبل المعمول فيه، وكأنه قيل: (ليس يلقى كلَّ النوى المساكين) فهو بمنزلة (ليس خلق اللّه مثله) فى أنه لابد من ضمير فى

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٦٩ = (١: ٣٥)·**

*-٢ **نفســه ، ص ٦٩ – ٧٠ = (٣٥)·**

*-٣ **نفســه ، ص ٧٠ = (٣٥)·**

*-٤ **نفســه ، ص ٧٠ = (٣٥ – ٣٦)·**

(١) فى المخطوط (فلم) ولعل الأنسب ما أثبته

(٢) لا أعلم أحدًا غير الرماني قصر وقوع ضمير الشأن مع الأدوات الخمس المذكورة· بل إن الرماني نفسه قد أجاز مجيئه مع (كأنّ) و (لكنّ)· ينظر الشرح ، جـ ٢: ٢٠٢ب ، ٣: ٣٥ نسخة داماد·

(٣) تكملة من السؤال·

(٤) تقدم برقم (١٢٤) وسيأتى برقم (٢٤٩ ، ٢٥٨)·

(ليس) ، وتقديره :(ليس الحديث) أو (ليس الخبر خلق الله مثله)٠

٤ *-١ – ولا يجوز الفرق بين العامل والمعمول بما ليس منه ، و معنى (ليس منه) أنه لم يعمل فيه الأول ولا الثانى ، فلا يجوز على هذا (كانت زيداً الحمّى تأخذ)(١)، ويجوز (كان زيداً ضـاربًا عمرو)(٢)؛ لأنّ (ضاربًا) قد عمل فى(زيد) ، وتقديره :(كان عمرو ضاربًا زيداً) ثم قدمت الخـبر٠

٥*-٢ – وقال العجير :

(١٣٤) – إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ   وَآخَرُ مُثْنٍ(٣) بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ(٤)

فرفع الاسم والخبر على الإضمار فى (كان)٠

٦*-٢ – وقال بعض العرب :(كان أنت خير منه) ففيه دليل من وجهين : ذكر المنفصل ، ورفع الخبر٠

٧*-٢ – وأما :﴿ كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾(٥) ففيه خلاف(٦)٠ وقد وقع فى الكتاب على أنّ فى (كاد) ضمير مجهول يفسره ما بعده(٧)٠ وخالف فى هذا بعض النحويين بأن (كاد) لا تدخل على الجمل فليست من هذا الباب ، وإنّما يقدر معها (أن) فكأنه قيل :(كاد زيـغُ قلوب فـريق منـهم)(٨)٠وهذا هو وجه الكلام ، وقد قيل : إنه ألحق بالكتاب وليس

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٧٠ = (١: ٣٦)٠**

*-٢ **نفسه ، ص ٧١ = (٣٦)٠**

(١) هذا على رأى البصريين أما على رأى الكوفيين فيجوز ذلك٠ ينظر شرح الرضى ، جـ ٢: ٢٩٩، والمقاصد النحوية ، جـ٢ : ٢٦ – ٢٧٠

(٢) اختلف فى النقل عن البصريين فى هذه المسألة فـنُقِلَ عنهم الجواز٠ ينظر شرح الرضى ، جـ ٢: ٢٩٩، كمال نُقِلَ عنهم المنع٠ ينظر المقاصد النحوية ، جـ ٢: ٢٦ – ٢٧، والأشباه والنظائر ، جـ ٢: ٥٧٠

(٣) فى المخطوط (مثنى) والصواب ما أثبته٠

(٤) تقدم برقم (١٢٥)٠

(٥) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة ، وتقدم تخريج القراء ة فى هامش السؤال٠

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ، جـ ١: ٤٨٩، والهمع ، جـ ١: ١٣٥ (١: ٦٧)٠

(٧) ينظر الكتاب ، فى الموضع المحدد لهذه الفقرة٠

(٨) جاء فى ارتشاف الضرب ، جـ ٢: ١١٩، فى باب أفعال المقاربة : « وذهب الكوفيون إلى أن الفعل بدل من الاسم بدل مصدر ، وكأنهم بنوا هذا على أن هذه الأفعال ليست ناقصة»٠ وينظر شرح الرضى ، جـ ٢: ٣٠٣٠

منـه(١).

٨*١- – وقال هشام أخو ذى الرُّمة :

(١٣٥) – هِىَ الشِّفَاءُ لِدَائى لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا   وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ(٢)

فرفع الاسم والخبر على الإضمار فى (ليس).

٩*١- – وتقول :(ما زيداً عبد الله ضارب)، فيجوز على التميمية، ولا يجوز (ما زيداً عبد الله ضارباً)(٣) على الحجازية للفرق بين العامل والمعمول بما ليس منه ، ولكن يجوز :(ما اليومَ عبد الله ضاريًا)(٤)؛ لأن (الظرف)(٥) لا يفصل.

١٠*٢- – وقال مزاحم العقيلى :

(١٣٦) – / وَقَالُوا تَعَرَّفْها الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى   وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ(٦) ٢٨أ

فهذا على التميمية ، كقولك :(ما زيداً أنا ضارب) ، فأمَّا على الحجازية فلا يجوز إلاَّ الرفع على إضمار الهاء فى (عارفه) فيقول :(وما كلُّ من وافى منى أنا عارف). وإنما جاز إضمار الهاء لكثرة ما جاء من النظائر فيه. ولم يجز الفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه لأنه لا نظير له مع ما فيه من تقديم معمول خبر (ما)، فكأنَّه قدَّم خبر (ما) فلا يجوز على هذا الوجه. ويقوى أمر الضمير جوازه فى الصلة والصفة على اطرادٍ وحسنٍ فى الباب.

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٧١ = (١: ٣٦).

*٢- نفســه ، ص ٧٢ = (٣٦ - ٣٧).

(١) عرض كل من السيرافى والصفار لنص سيبويه حول الآية السابقة ولم يشيرا إلى القول الذى ذكره الرمانى من أنه ملحق بالكتاب . ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٨، وشرح الصفار ، ص١٣٤-١٣٥ . وترى بعض الدراسات الحديثة أن هناك زيادات فى الكتاب لكن أمر هذه الزيادات كان معروفًا ومسلمًا لا يكاد يجهله أحد أو يمارى فيه أحد. ينظر سيبويه إمام النحاة ، ص ١٥٦، والرمانى النحوى ، ص ١٢٣، وكتاب سيبويه وشروحه ، ص١٠٨. لكن يبدو لى أن الأمر ليس كذلك فقد ذكر الرمانى فى موضع آخر مثل ما ذكر هنا ولم يشر غيره ممن وصلت إلينا شروحهم على الكتاب إلى شىء منه كما أن هناك مواضع نسب فيها الرمانى أقوالاً لسيبويه ولم يثبتها غيره. ينظر الأبواب: ٢:١٥، ١٧:٢٣، ٣١:٣٢ م٢.

(٢) تقدم برقم (١٢٦) ، وسيأتى برقم (٢٥٠ و ٢٥٧).

(٣) أجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان. ينظر الهمع ، جـ ٢: ١١٣ = (١: ١٢٤).

(٤) منع ذلك بعض النحويين. ينظر المصدر نفسه.

(٥) فى المخطوط (الضارب) والصواب ما أثبته.

(٦) تقدم برقم (١٢٧) ، وسيأتى برقم (٢٤٨) و (٢٥).

٢٢- بـــاب التعجـب(١)

الغرض فيه : أن يبيّن ما يجوز فى التعجب من الإعراب والتصرف مما لا يجوز.

مســائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى التعجب ؟

٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

[١ -] وما تقدير (ما أحسنَ عبدَ اللّه) ؟

٣ - ولِمَ جاز (ما أحسنَ عبدَ اللّه) ولم يجز (شىء أحسن عبد اللّه)وهو فى معناه وتقديره ؟

٤ - وما حكم المتعجب منه فى التقديم والتأخير ؟ ولِمَ لا يجوز فيه التقديم ؟

[٢ -] وما حكم فعل التعجب فى التصرف ؟ ولِمَ [لا] يتصرف ؟

٥ - ولِمَ لا يكون إلاّ مشتقًا من الثلاثى بغير زيادة ؟

٦ - وما نظيره من (لاتَ) ؟

٧ - وما نظيره من (أجدل) دون (أفكل) ؟

٨ - وما نظير جعل (ما) وحدها اسمًا من قولهم : (إنى مما أن أصنع) و (غسلته غسلاً نِعما)؟

٩ - ولِمَ لا يجوز قول الأخفش (ت ٢١٥) :(إنّ « ما» لها صلة كصلة " الذى" ، والخبر محذوف)؟

١٠ - وما حكم إلغاء (كان) فى فعل التعجب ؟ ولِمَ كثرت ملغاة فيه ؟ ولِمَ جاز (ما كان أبردها) ولَمْ يجز (ما أصبح أبرَدها) ولا (ما أمسى أدفأها)(٢) ؟

١١ - ولِمَ لا يتعجب من الألوان والعيوب ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٧٢ (١: ٣٧) :« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٥٩، وشرح الصفار ، ص ١٣٦.

(٢) حكى ذلك الأخفَش والكوفيون ولم يحكه سيبويه ، ينظر هامش الكتاب ، تحقيق هارون ، جـ ١: ٧٣، وشرح المفصل ، جـ ٧ : ١٥١ - ١٥٢، والهمع ، جـ ٢: ١٠٠= (١: ١٢٠) ، وأنّث الضمير لأنّه أراد الغداة والعشية.

١٢ - ولِمَ جرى (هذا أفعل من هذا) مجرى التعجب ؟

١٣ - ولِمَ جاز التعجب على صيغة الأمر فى (أفعل به) ؟

١٤ - ولِمَ وجب تصحيح المعتل فى التعجب ؟ ولِمَ جاز تصغير فعل التعجب ؟

الجــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى التعجب نصب الاسم المتعجب منه بفعل التعجب مع إضمار (ما) فيه ، وإلزامه على طريقة (ما أحسن زيدًا)، فكأنه قيل :(شىء أحسن زيدًا) فَجُعِلَ فى (أحسن) ضميرٌ يعود إلى (ما) كما يعود فى هذا الكلام إلى (شىء).

٢*-٢ - ولا يجوز أن يتصرف فعل التعجب على طريقة(فَعَلَ يَفْعَلُ وَسَيَفْعَلُ) لتضمنه ما ليس له فى أصله من معنى التعجب ، وإنما أصله (حسن زيد جدًا) أو (كَرُم) وما أشبه ذلك ، فدخله معنى التعجب الذى ليس له فى أصله ، فلما خَرَجَ بِهذا الْمعنى عنْ أصلِه وجب أَنْ يَخْرجَ بامتناع التصرف عن أصله ؛ لينبىء عَنْ هذا المعنى .

٣*-١ - وإنما جاز (ما أحسن زيدًا) ولمْ يجز (شىء أحسن زيدًا) لأنّ المطلوب فى التعجب الإبهام ، و(ما) أشدُّ إبهامًا من (شىء) ؛ لأن فيها معنى أعم العام كما فى (شىء) ، وفيها أنها لا تقوم بنفسها فى الدلالة على معناها ، فصارت بهذا أشدَّ إبهامًا من (شىء) فلهذا لم يجز (شىء أحسنَ زيدًا) فى التعجب ، وإن كان على هذا التقدير.

٤*-٢ - والمتعجب منه لا يجوز فيه التقديم والتأخير ، من أجل أنّ فعل التعجب لَمَّا لم يتصرف فى نفسه لم يتصرف فى عمله.

٥*-٢ - ولا يكون فعل التعجب إلاَّ مشتقًا من الثلاثى(١) بغير زيادة من (فَعَلَ) و(فَعِل) و(فَعُل)؛ لأنه أخرج إلى تعدية التعجب. وذلك أن الاسم المنصوب فيه على معنى التعجب منه فلمّا احتيج إلى أن يخرج إلى التعدية وجب له الحرف الذى يوجب التعدية/على صيغة التعدية، ٢٨ب والحرف هو الهمزة، والصيغة صيغة (أَفْعَلَ) فلهذا لم يجز أن يؤخذ إلاّ من الثلاثى بغير زيادة ، إذ ما زاد على الثلاثى لا يلحقه حرف التعدية فى شىء من الكلام. وإنما يجب هذا للثلاثى

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٧٢ = (١: ٣٧).**

*-٢ **نفســه ، ص ٧٣ = (٣٧).**

(١) ينظر عن مجيئه من غير الثلاثى ما سيأتى في الفقرة (١٥).

لقوته على سائر الأبنية، وسنشرح ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى[(١)]. فقد ثبت أنه لا يجوز إلاّ أن يشتق من الثلاثى بغير زيادة لهذه العلّة التى بيّنا من التعدية الحادثة لمعنى المتعجب منه.

٦*-١ – ونظير فعل التعجب (لات) و(ما) فى الضعف بما حدث لكلّ واحد منها ، فالذى حدث لـ(ما) أنها دخلت فى العمل بحق الشبه لا بحق الأصل[(٢)] ، وكذلك (لات) إلاّ أنَّ (لات) أضعف ؛ لأن شبهها أنقص[(٣)]، فكذلك فعل التعجب لما حمل عليه معنى ليس له فى أصله ضعف فمنع التصرف كما ضعف (ما) و(لات) فمنعتا[(٤)] التصرف فى العمل.

٧*-١ – ونظيره (أجدل)[(٥)]من وجه آخر ، وهوأنه لمّا كثر استعماله فى موضع الاسم خرج عن أصله بالانصراف والاستغناء عن الإتباع لِمَا حدث من هذا الوجه. فكذلك فعل التعجب لَمّا حدث فيه معنى التعجب وجب له حكمٌ لم يكن ، كما وجب لـ(أجدل) حكم لم يكن ، إلاّ أن الحكم فى هذا بحسب ما اقتضاه الأمر الحادث له وهو أن وقوعه موقع الاسم فى العامل الذى يليه يقتضى له أن يعامل معاملة الاسم فى الصرف. وتضمن فعل التعجب معنى التعجب الذى ليس له فى أصله يقتضى له أن يلزم طريقة واحدة لنبىء عن هذا المعنى الذى دخلهُ ، لأن ما يلزم طريقة واحدة أدل على معناه مما جرى على طرائق مختلفة.

٨*-١ – ونظير جعل (ما) وحدها اسما قولهم :(إنى مما أن أصنع) ؛ لأن تقديره (إنى من الأمر أن أصنع)[(٦)]. وكذلك قولهم :(غسلته غسلاً نعما) أى :(نعم غسلاً) أو (نعم الغَسل) كلا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٧٣ = (١: ٣٧).

(١) ينظر الشرح ، جـ ٤: ١٣٧، ١٣٨، ١٤٦(داماد) ، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٩(فيض الله).

(٢) ينظر ما تقدم عنها في باب ١٩: ١.

(٣) ينظر ما تقدم عنها في باب ١٩: ٤.

(٤) فى المخطوط (فمنعت) والأولى ما أثبته.

(٥) «الأجدل : الصقر، صفة غالبة، وأصله من الجدل الذي هو الشدة». اللسان، جـ١١: ١٠٣ (جدل).

(٦) هذا التقدير مبنى على أن (ما) معرفة تامة ، ويرى قوم أن التقدير (إنى من أمرٍ أن أصنع) وعليه تكون (ما) نكرة تامة والمصدر المؤول بدل منها . والأول تقدير سيبويه. ينظر الكتاب ، فى الموضع المحدد لهذه الفقرة ، والجنى الدانى فى حروف المعانى ، لحسن بن قاسم بن عقبد الله المرادى (ت ٧٤٩) ، تحقيق طه محسن ، (العراق – جامعة الموصول ، ١٣٩٦هـ)، ص ٣٣٧، والمغنى ، ص ٣٢٩.

التقديرين يصحّ(١).

٩*١- – ولا يصح قول الأخفش (ت ٢١٥) :(إن "ما" لها صلة كصلة "الذى" والخبر محذوف)(٢) ؛ لأنه المطلوب فى التعجب إبهام السبب ، وإذا وصلت (ما) خرجت عن الإبهام إلى الإيضاح بالصلة (٣)، وذلك مناقض(٤) لما يجب فى التعجب. فالصحيح فى هذا قول سيبويه : إن (ما) وحدها فى التعجب لا صلة لها.

١٠*٢- – ويجوز إلغاء (كان) فى فعل التعجب، ويكثر فيه لأنه لما منع التصرف صار بمنزلة ما لا يدل على الماضى فاحتيج إلى (كان) لتحقق معنى الماضى فتقول على هذا :(ما كان أحسن زيدًا)، والمعنى :(ما أحسن زيدًا فيما مضى). ولا يجوز زيادة شىء من أخواتها ؛ لأنها إنما جاز زيادتها من أجل أنها أم الأفعال ، وليست هذه المنزلة لأخواتها ، فلا يجوز :(ما أصبح أبردها) ولا (ما أمسى أدفأها) فى القياس للعلّة التى بينا(٥).

١١ – ولا يتعجب من الألوان(٦) والعيوب بلفظها ؛ لأنّها جرت مجرى الخِلَق الثابتة كاليد والرجل ، فلم تتعاظم ، وإنما التعجب مما يتعاظم ، ويوضح ذلك أنه لا يجوز :(ما أعماه) من(عمى العين)، ويجوز (ما أعماه) من (عمى القلب) ، لأنَّهُ يتعاظم ، والأصلُ فى هذا الباب أنّ ما لا يتعاظم يقْتضِى المساواة فى المعنى ، فَلا يجوز (هذا أعمى من هذا) من (عمى العين)؛ لأجل المساواة فى المعنى. وأفعل يقتضى بطلان المساواة ، فكذلك التعجب. وفيه علّة أخرى وهو

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٧٣ هـ (١).**

*٢- **نفسه ، ص٧٣ = (٣٧).**

(١) وقيل : إن (ما) ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب وهو رأى قوم منهم الفراء ، والتقدير الأول هو تقدير سيبويه ، ينظر الكتاب ، فى الموضع المحدد لهذه الفقرة ، والجنى الدانى ، ص ٣٣٦.

(٢) هذا أحد آراء ثلاثة للأخفش ، وقد ذكره فى تعليقه على الكتاب ، والرأى الثانى يوافق فيه سيبويه فى أن (ما) مبتدأ وما بعدها خبر ، والرأى الأخير يذهب فيه إلى أنها نكرة موصوفة. ينظر الأصول ، جـ١: ١٠٠، والجنى الدانى ، ص ٣٣٥، والمغنى ، ص ٣٢٩.

(٣) فى المخطوط (والصلة) ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (مناقضًا) والصواب ما أثبته.

(٥) أجاز الكوفيون زيادة (أصبح وأمسى) ، وأجاز الفراء زيادة سائرأفعال باب (كان) وكل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقض المعنى. ينظر الهمع ، جـ ٢: ١٠٠(١: ١٢٠).

(٦) أجاز الكوفيون أيضًا التعجب من لونين فقط هما السواد والبياض ، ينظر الإنصاف ، جـ١:١٤٨(م ١٦)، والتبيين ، ص ٢٩٢.

أن أصل فعله من (افعالَّ) و(افعلَّ)، نحو :(احمارَّ) و (احمرّ)، و(اعوارّ) و (اعورّ) ، فلم يتعجب لأنه يُوَمّ بِهِ أصلَ فعله كما صحح فقيل :(عور)، و(حولَ)، و(صيد)[1] لهذه العلّة[2].

١٢ – وكل ما جاز فيه (ما أفعله) جاز فيه (هذا أفعل من هذا) ، وما لم يجز فيه (ما أفعله) لم يجز فيه (هذا أفعل من هذا)؛ لأنهما فيهما من التعاظم ، فلما اشتركا فى هذا المعنى اشتركا فى الحكم.

١٣ – وبناء التعجب على وجهين :(ما أفعله) و (أفعل به). وإنما لم يقتصر على ما أفعله فقط لأنه قد يحتاج إلى استدعاء السامع أن يتعجب من المعنى الذى ذكر/فجعل على صيغة ٢٩أ الأمر لهذه العلة، فقيل : (أكرم به) و(أحسن به) وفى التنزيل :﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[3].

١٤ – وفعل التعجب يصح فيه المعتل ؛ لأنَّه يجرى مجرى الاسم فى الامتناع من التصرف على طريقة (فَعَلَ يَفْعَلُ وسيفعل) فتقول :(ما أقوله). فإذا أردت الفعل من غير تعجب قلت : (أقال) و(أقام)، و(ما أقامه؟)[4]، ولهذا جاز تصغيره إذ جرى مجرى الاسم فتقول :(ما أميلح زيداً) و(ما أحيسنه) للعلة التى بينا.

١٥– [٥–]*١– وقد وقع فى الكتاب أن فعل التعجب من (أعطى)[5]، فكان ابن السراج (ت ٣١٦) يقول :(هو ملحق فى الكتاب ليس منه)[6]، ويحتمل أن يكون ذكره لأنهم يقولون:(ما أعطاه للدراهم) على طريق الشذوذ، وإنما ردّه إلى أصله فى (عطا يعطو) وهو على معناه فى (أعطى). ولم يسمع من الشذوذ فى هذا إلاّ (ما أعطاه للدراهم) و(ما أولاه بالمعروف).

١٦– [٩–] وتقدير قول الأخفش (ت ٢١٥) فى الصلة (الذى أحسن زيداً شىء من الأشياء).

---

*١– **الكتاب ، جـ ١: ٧٣ (١: ٣٧).**

(١) الأصيد الذى لا يستطيع الالتفات.

(٢) ينظر شرح المفصل ، جـ ٧: ١٤٦.

(٣) من الآية (٣٨) فى سورة مريم.

(٤) فى المخطوط (وما أقومه) ، ولعل المراد ما أثبته.

(٥) جاء فى الكتاب :« وبناؤه من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأفعل. هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف ، فجعلوا له مثالاً واحداً يجرى عليه ، فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو (لات) و(ما) ، وإن كان من (حسن وكرم وأعطى)».

(٦) عرض ابن السراج للتعجب فى كتابه الأصول ، جـ ١: ٩٨ – ١٠٠، ولم يتطرق إلى أن ذلك ملحق بالكتاب. ولعله فى كتاب آخر أو مما سمعه منه. ولم يتطرق السيرافى فى شرحه ، جـ ١: ٣٦٤ إلى قول ابن السراج. وينظر ما تقدم عن الزيادة على نص الكتاب ، في آخر هوامش باب ٧:٢١.

٢٣- باب الفاعلَين والمفعولَين فى جملة واحدة(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفاعلين المفعولين مما قد انعقدالفعلان فيه انعقاد الجملة الواحدة من الإعمال والتصرف مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الفاعلين المفعولين من الإعمال والتصرف ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ وما حكم (ضربت وضربنى زيد) و ([ضربنى] وضربت زيدًا)؟ ولِمَ وجب أن الأول قد عمل فى (زيد) كما عمل الثانى فيه ؟ ولِمَ كان الحمل على الذى يليه أولى ؟ وما نظيره من (خشّنت(٢) بصدره وصدر زيد) ؟ وما الشاهد فى ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾(٣) ، وفى (وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ)(٤)؟ وكيف يكون

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٧٣ = (١: ٣٧) « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يُفْعَل به وما كان نحو ذلك» ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٦٥، وشرح الصفار ، ص ١٤٥.

(٢) خشنت صدره : أوغرته.

(٣) من الآية (٣٥) فى سورة الأحزاب. وفى المخطوط تقديم وتأخير هكذا « والذاكرين الله كثيراً والذاكرات، والحافظين فروجهم والحافظات». وهذا السهو قد حدث فى كلٍّ من الكتاب طبعة بولاق ، جـ١: ٣٧ ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٦٦، وقد تنبه له الأستاذ عبدالسلام هارون فى أثناء تحقيقه للكتاب ، ينظر ، جـ ١: ٧٤ هامش (٣) وذكر أن ذلك أيضًا موجود فى الأصل الذى اعتمد عليه.

(٤) وردت هذه الجملة في دعاء روى من عدة طرق عن عمر بن الخطاب (رضيالله عنه) موقوفاً عليه. ينظر المصنف في الأحاديث والآثار، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، تحقيق عبد الخالق الأفغاني (الهند-الدار السلفية، ط٢، ١٣٩٩هـ)، جـ٢ : ٢١٤. وتهذيب الآثار، لمحمد بن جرير الطبرى (ت٣١٠)، تحقيق محمد زهري النجار (بيروت-دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ) جـ١: ٢٤٩، ٢٥٠.

كما روي عن كل من أبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود (رضي الله عنهما) موقوفاً أيضاً. ينظر المصنف لابن أبي شيبة، جـ٢:١: ٣٠١، ٣١٤.

وقد روي مرسلاً عن الرسول صلى اله عليه وسلم. ينظر كتاب المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥)، مع كتاب سلسلة الذهب فيما رواه الشافعي عن مالك مراجعة يوسف عبدالرحمن المرعشلي (بيروت-دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦هـ)، ص١٣١. والسنن الكبرى لأحمد ابن الحسين البيهقى (٤٥٤) (بيروت ، دار المعارف، عن ط١، حيدر آباد، ١٣٤٦هـ)، جـ٢: ٢٠١، والفتوحات الربانية على الأذكار النووية، لمحمد بن علي ابن علان الصديقي (ت١٠٥٧)، (القاهرة-جمعية النشر والتأليف الأزهرية، ١٣٤٧هـ)، جـ٢:٢: ٣٠٢.

على إعمال الأول ؟

٢ - وما الشاهد فى قول قيس ابن الخطيم :(١)

(١٣٧) - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا   عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ(٢)

وقول ضابىء البرجمىّ :(٣)

(١٣٨) -   * فَمَنْ يَكُ أَمْسَىٰ بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ *(٤)

---

(١) زيادات ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد ، (بيروت - دار صادر ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ)، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، الكتاب ، جـ ١: ٧٤ = (١: ٣٧)٠ كما ينسب إلى كل من : المرار الأسدى فى معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٣٦٣، ودرهم بن زيد الأنصارى فى الإنصاف ، جـ ١: ٩٥، وعمرو بن امرىء القيس الخزرجى ، فى مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى التيمى (ت ٢١٥)، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، (مصر - مكتبة الخانجى ، ١٣٧٤هـ)، جـ ١: ٣٩، وقال البغدادى : « والصحيح أنه لعمرو» شرح أبيات المغنى ، جـ ٧: ٣٠٠، وينظر خزانة الأدب ، جـ ٢: ١٩١ فما بعدها٠

(٢) وسيأتى برقم(١٤٧)٠والمخاطب بالبيت مالك بن العجلان كان فى زمانه سيدَ الحيَّين:الأوس والخزرج ومن مواطن وروده : معانى القرآن للأخفش ، جـ ١: ٨٢ ، ٢ : ٣٣٠، وتأويل مشكل القرآن ، ص٢٨٩، والمقتضب ، جـ ٣: ١١٢، و ٤: ٧٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ٤٤٥ ، ٥: ٤٤ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٧٧، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ١٥، ٦٧٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٧، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٣، والنكت ، جـ ١: ٢١٢٠ و ينظر معجم هارون ، ص ٢٣٩، ومعجم حداد ، رقم ١٧٢٥٠

(٣) ينظر الأصمعيات ، ص ١٨٤، وهو وضائى بن الحارث البرجمى ، شاعر جاهلى وأدرك الإسلام ، توفى وهو فى السجن فى خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه٠ ينظر الشعر والشراء ، جـ ١: ٣٥٠، والخزانة ، جـ ٤: ٨٠ - ٨١٠

(٤) وسيأتى برقم (١٤٨) وعجزه :

*فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ *

ويروى (فإنى وقيارًا) ٠ وقيار : اسم فرسه ، وقيل : اسم جمله ، والضمير فى (بها) راجع إلى المدينة المنورة وكان قد حبسه فيها عثمان بن عفان رضى الله عنه لهجاء قوم٠
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٥ = (١: ٣٨)، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٣١١، ومعانى القرآن ، للأخفش، جـ ١: ٨٢، والنوادر فى اللغة ، ص ١٨٢، ومجاز القرآن ، جـ ١: ١٧٢، ٢٥٧، ٢: ٢٢، والكامل ، جـ ١: ٣٢٠، ومجالس ثعلب ، جـ ١: ٢٦٢، ٢: ٥٣٠، والأصول ، جـ ١: ٢٥٧، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٢٨٤، ٦٧٦، وأخبار الزجاجى ، ص ٢٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٧، ١٦٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٦٩، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٤، وفرحة الأديب ، ص ٨٧، والنكت ، جـ ١: ٢١٢٠ وينظر معجم هارون ، ص ٣٩، ومعجم حداد ، برقم ١١٩٠

وقول ابن أحمر :(١)

(١٣٩) - *رَمَانِى بِأَمْرٍ ... ...*(٢)

٣ - ولِمَ جاز ترك خبر الأول فى هذا كما ترك إعمال الأول فى (ضربتُ وضربنى زيدٌ) ؟ ولِمَ وجب أن المفعول المستغنى عنه بمنزلة الخبر الذى لا بد منه ؟

٤ - وما الشاهد فى قول الفرزدق :(٣)

(١٤٠) - *إِنِّى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِى ...*(٤)

٥ - وكيف يكون (ضربت وضربنى قومُك) على إعمال الأول؟ وكيف يكون (مررت ومر بى زيد) على إعمال الأول ؟

---

(١) شعر عمرو بن أحمد الباهلى (ت ٦٥) ، جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان ، (دمشق - مجمع اللغة العربية) ، ص ١٨٧ . وهو عمرو بن أحمر الباهلى ، توفى نحو سنة ٦٥ هـ. كما ينسب البيت لكل من : الأزرق بن طرفة بن العمرُّد فى مجاز القرآن ، جـ ٢: ١٦١، والفرزدق فى شرح شواهد الكشاف، للأستاذ محب الدين أفندى ، (بعد الجزء الرابع من الكشاف للزمخشرى)، (بيروت - دار المعرفة)، ص ٥٤٩.

(٢) وسيأتى برقم (١٤٩) ، وهو بتمامه :

رَمَانِى بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِى ... بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِىِّ رَمَانِى

ويروى (رمانى بداءٍ) و (من جول الطوى). ومعنى الطوى : البئر. وجول الطوى - بضم الجيم - جدار البئر. ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٥ = (١: ٣٨) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٤٥٨، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٨٢، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٧٨، وإعراب القرآن ، جـ٢: ٥٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٨، والحجة ، للفارسى ، جـ ٢: ٣٩٠، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٤٨، والمصون فى الأدب ، لأبى أحمد ، الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكرى (ت ٣٨٢) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (مصر - مكتبة الخانجى ، الرياض - دار الرفاعى ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٨٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص٦٥، والنكت ، جـ ١: ٢١٢. وينظر معجم هارون ، ص ٣٩٨، ومعجم حداد ، رقم ٣٠٢٢.

(٣) النقائض ، جـ ٢: ٩١٠.

(٤) وسيأتى برقم (١٥٠)، وهو بتمامه :

إِنِّى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِى مَا جَنَى ... وَأَبَى ، فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

ويروى (وأَبَى) بمعنى امتنع.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٦ = (١: ٣٨)، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٤٣٤، ٢: ٣٦٣، ٣: ٧٧، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٧٧ ، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٦٧٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٨، والقطع والائتناف ، ص ٦٧٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٧١، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٢٦، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٥، والبيان فى غريب إعراب القرآن ، جـ ٢: ١٦٤، والإنصاف ، جـ ١: ٩٥.

٦ - وما الشاهد فى قول الفرزدق (١):

(١٤١) - *وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ ...*(٢)

وكيف يكون على إعمال الأول ؟

٧ - وما الشاهد فى قول الطفيل:(٣)

(١٤٢) - *وَكُمْــتًا مُدَمَّاةً ... ...*(٤)

وكيف يكون على إعمال الأول ؟

٨ - وقول الباهلى:(٥)

(١٤٣) - *وَلَقَدْ أَرَىٰ تَغْنَىٰ بِهِ ...*(٦)

وكيف يكون على إعمال الأول ؟

---

(١) ديوانه ، جـ ٢: ٨٤٤٠(ط. الصاوي)، جـ٢:٣٠٠ (دار بيروت).

(٢) وسيأتى برقم (١٥١) ، وهو بتمامه :

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي ... بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

والنصف بمعنى العدل. ويروى أيضا (ولكنَّ عدلاً).

وهاشم معطوف على عبد شمس وليس على مناف. كما فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١: ١٩١.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٧ = (١: ٣٩)، والمقتضب ، جـ ٤: ٧٤، والجمل ، ص ١١٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٦٨، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٧٢، والإيضاح العضدى ، ص١١٠، والنكت ، جـ ١: ٢١٣، ٧٠٢، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٤، ومعجم حداد ، رقم ٢٨١١.

(٣) ديوان الطفيل الغنوى ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، (دار الكتاب الجديد ، ط ١، ١٩٦٨م) ، ص ٢٣. والطفيل هو الطفيل بن كعب الغنوي (ت نحو ١٣ق.هـ).

(٤) وسيأتى برقم (١٥٢). وهو بتمامه :

وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا ... جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

والكمت : الخيل ، واحدها كميت وهو الذى لونه بين السواد والحمرة ، والمدمى : الشديد الحمرة ، واستشعرت : جعلته شعاراً لها.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٧ = (١: ٣٩)، والمقتضب ، جـ ٤: ٧٥، والجمل ، ص ١١٦، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٤: ٢٢٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٧٢، والإيضاح العضدى ، ص١٠٩، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٨٣، والنكت ، جـ ١: ٢١٤. وينظر معجم هارون ، ص٥٤، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٤.

(٥) قال ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، جـ ١: ٢٥٨ : « والبيت فى الكتاب منسوب إلى رجل من باهلة. وهو فيما ذكر بعض الرواة لوعلة الجرمى». وينظر الكتاب ، جـ ١: ٧٧ = (١: ٣٩).

(٦) وسيأتى برقم (١٥٣). وهو بتمامه : =

٩ - وكم وجهًا يجوز فى (ضربت وضربونى قومك)؟ ولِمَ جاز على إعمال الأول ، وعلى البدل ، وعلى (أكلونى البراغيث) ؟

١٠- وكيف يكون (ضربنى وضربت قومك) على إعمال الأول ، وعلى إعمال الثانى؟

١١- وما الشاهد فى قول عمر بن أبى ربيعة :(١)

(١٤٤) - *إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ ...*(٢)

وكيف يكون على إعمال الثانى ؟ ولِمَ حمل على إعمال الأول هذا البيت ؟

١٢ - وقولِ المرّار:(٣)

(١٤٥) - *فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا*(٤)

فكيف يكون على إعمال الثانى ؟ ولِمَ(٥) حمل على إعمال الأول؟

= وَلَقَدْ أَرَىٰ تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِى الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ

والسيفانة : الطويلة المشوقة كأنها نصل سيف.

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٤: ٧٥، والنكت ، جـ ١: ٢١٤، والإنصاف ، جـ ١: ٨٩.

(١) ملحقات ديوانه ، ص ٤٩٠، وكانت وفاته سنة ٩٣ هـ. كما ينسب الشاهد إلى كل من : امرىء القيس. ينظر ملحق ديوانه ، ص ٤٨٤، والطفيل الغنوى ، ديوانه ، ص ٦٥، وعبد الرحمن بن أبى ربيعة ، شرح شواهد الإيضاح ، ص ٨٩، وللمقنع الكندى. ينظر المقاصد النحوية ، جـ ٣: ٣٢ ، وفيه « والصحيح أنه لطفيل الغنوى».

(٢) وسيأتى برقم (١٥٤)، وهو بتمامه :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

وتنخل : اختير.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٧٨ = (١: ٤٠) ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٧٤، والإيضاح العضدى ، ص ١١٠، والمسائل العضديات ، ص ١٤٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٨٨، والنكت ، جـ١: ٢١٤، وينظر معجم هارون ، ص ٣٠٦، ومعجم حداد ، رقم ٢١٨٩.

(٣) المرار الأسدى ، ديوانه ، ص ١٧٣، وفى تحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٤٠ بهامش الكتاب (ط.بولاق) « وقيل لأبى ربيعة » ولعله يريد لابن أبى ربيعه . ولم أجده فى ديوانه.

(٤) وسيأتى برقم (١٥٥) ، وهذا شطر أول بيتين هما :

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالَا
وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَىٰ عُصُورًا بِهَا يَقْتَدْنَنَا الْخُرُدَ الخِدَالَا

وأنشد البيتُ الأول ليُعلَمَ أن القافية منصوبة.

والضمير فى (فردّ) للربع، والعميد : الشديد البالغ.وأنث الضمير فى (نغنى بها) وهو للربع لأنه أراد به الدار. والخُرُد : واحدتها خريدة ، وهى المرأة البكر التى لم تمسس قط ، وقيل : هى الحيية الطويلة السكوت. والخدال : جمع خَدْله : وهى المرأة الغليظة الساق الناعمة.

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، جـ ١: ٧٨ = (١: ٤٠) ، والمقتضب ، جـ ٤: ٧٦-٧٧، والجمل ، ص ١١٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٧٦، والنكت ، جـ ١: ٢١٥، والإنصاف ، جـ١: ٦٥، والرد على النحاة ، لأحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمى القرطبى (ت ٥٨١) ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف ، (القاهرة دار المعارف ، ١٩٨٢م)، ص ٨٩.

(٥) فى المخطوط (ولو) ولعل المراد ما أثبته. ولم يذكر فى الجواب علةً لحمله على الأول.

١٣ - وهل يجوز (ضربونى وضربتهم قومَك)؟ ولِمَ جاز البدل فيه ؟

١٤ - وما الشاهد فى قول امرئ القيس :(١)

(١٤٦) - *فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى ... ...*(٢)

وكيف يكون على إعمال الثانى ؟ ولِمَ لا يجوز ؟

[١٥-] وهل يجوز (ضربت/ وضربنى زيدًا)(٣) ؟ ولِمَ جاز؟ ٢٩ ب

١٥ - وكيف يكون قولهم :(متى رأيت أو قلت زيدًا منطلقًا) على إعمال الأول وعلى إعمال الثانى؟ وكم وجهًا يجوز فيه ؟ ولِمَ كان الأجود (متى رأيت أو قلت زيدٌ منطلق)؟

١٦ - وهل يجوز (ضربنى وضربت قومُك)؟ ولِمَ جاز ولَمْ يكن وجهَ الكلام ؟

١٧ - وهل يجوز (ضربنى وضربت قومَك)؟ ولِمَ جاز على قبح؟ وما نظيره من قولهم :(هو أجمل الفتيان وأحسنه) و(أكرم بنيه وأنبله)؟ ولم جاز هذا ؟ وهل يلزم عليه (أصحابك جلس) و (هذا غلام القوم وصاحبه)؟ وما الفرق فيه ؟

الجـــواب :

١*١- - الذى يجوز فى(٤) الفاعلين المفعولين إعمال الأول وإعمال الثانى ، إلاَّ أن حمل الاسم على الذى يليه أولى لقرب جواره منه كما كان فى (خشنت بصدره [و] صدرِ زيد)(٥) فتقول على ذلك :(ضربت وضربنى زيدٌ) ، و(ضربنى وضربت زيدًا)· ولا يجوز إلاَّ أن يكون الأول قد عمل فى المعنى فيما عمل فيه الثانى على طريق الحذف إن كان مفعولاً والإضمار إن

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٧٣ - ٧٤ = (١: ٣٧)·

(١) ديوانه ، ص ٣٩، وتوفى امرؤ القيس بن حجر الكندى نحو سنة ٨٠ قبل الهجرة·

(٢) وسيأتى برقم ١٥٦ ، وهو بتمامه :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفانى ولم أطلب قليلٌ من المالِ

(٣) لم يرد لهذا السؤال جواب وإجابة الفقرة التى بعده تشمله ، لأنه جاء فى الكتاب ، جـ ١: ٧٩ = (١:٤١) « وقدْ يجوز (ضربتُ وضربنى زيدًا) ، لأن بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيدًا منطلقا...»·

(٤) فى المخطوط (فيه)·

(٥) فى الكتاب :« كما كان (خشنت بصدره وصدر زيدٍ) وجـه الكـلام حيث كان الجر فى الأول وكانـت البـاء أقـرب إلى الاسـم من الفـعل ولا تنـقض مـعنى ، سووا بينهما فى الجر كما يستويان فى النصب·

كان فاعلاً، ودليله ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾(١) ، فلا يجوز إلاَّ على (والذكراته)، لأنه لَّا مَدَحَ الْمُذَكَّرَ بصفة وجب عن طريق التقابل أن يمدح المؤنث بمثل تلك الصفة وإلا تنافر(٢) الكلام وخرج عن حد التشاكل.

ومنه (ونخلع ونترك من يفجرك)(٣) فهذا على إعمال الثانى ، ولو أعمل الأول لقيل :(ونخلع ونتركه من يفجرك).

والاسم فى كلى(٤) المفعولين مفعول فى هذا الكلام ، إلاّ أنه بمنزلة الفاعلين المفعولين فى إعمال الأول والثانى ، إلاَّ أنَّ أحدهما يعمل فى اللفظ ، والآخر يعمل فى المعنى.

٢*-١ - وقال قيس بن الخطيم :

(١٤٧) - نَحْنُ بِمَا عِنْـدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْىُ مُخْتَلِفُ(٥)

فتأويله :(نحن بما عندنا راضون) إلاَّ أنه حذف الخبر لدلالة الثانى عليه. ومثله قول ضابىء البرجمى:

(١٤٨) - فَمَنْ يَكُ أَمْسَىٰ بِالْمَدِينَةِ رَحْلُه فَإِنِّى وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ(٦)

تقـديره :(فإنى لغـريب وقياراً لغريب) فحذف الخـبر من الأول لدلالة الثانى عليه. ومثله قول ابن أحمـر:

(١٤٩) - رَمَانِى بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِى بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِىِّ رَمَانِى(٧)

أى (كنت منه بريئًا ووالدى بريئًا(٨) فحذف خبر الأول.

٣*-٢ - وشُبِّهَ حذف المفعول بحذف الخبر لأنه إذا كان يجوز حذف ما لا بد منه لدلالة الكلام عليه كان حذف ما منه بدّ لدلالة الكلام عليه أجوزَ.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٧٥ - ٧٦ = (١: ٣٨).**

*-٢ **نفســه ، ص ٧٤ - ٧٦ = (٣٧ - ٣٨).**

(١) من الآية (٣٥) فى سورة الأحزاب.

(٢) فى المخطوط (والافتنافر).

(٣) ينظر ما تقدم عنه فى هامش السؤال.

(٤) كذا فى المخطوط ، والأنسب (كلا) ، إلا إذا أراد إجراء (كلا)، مع المظهر كإجرائها مع المضمر فهو كذلك على لغة كنانة. ينظر المساعد ، جـ ١: ٤٢ .

(٥) تقدم برقم (١٣٧).

(٦) تقدم برقم (١٣٨).

(٧) تقدم برقم (١٣٩).

(٨) وأرى أنه يحتمل أن يكون (ووالدى) قسمًا معترضًا، وعليه فلا شاهد فيه ؛ لأنهم فى الجاهلية يقسمون بآبائهم.

٤*-١ - وقول الفرزدق :

(١٥٠) - إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَىٰ   وَأَبَى فَـ[كَانَ وَ] كُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ[١]

وتقديره (فكان غير غدور وكنت غير غدور) فحذف الأول لدلالة الثانى عليه.

٥*-٢ - وتقول :(ضربت وضربنى قومك) على إعمال الثانى ، و(ضربت وضربونى قومك) على إعمال الأول. وتقول :(مررت ومرّ بى زيدٌ) على إعمال الثانى ، و(مررت ومرّ بى زيدًا) على إعمال الأول[٢].

٦*-٣ - وقال الفرزدق :

(١٥١) - وَلَٰكِنَّ نِصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي   بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ[٣]

وهذا على إعمال الثانى. ولو أعمل الأول لقال :(سببت وسبونى بنى[٤] عبد شمس).

٧*-٤ - وقال الطفيل الغنوى :

(١٥٢) - وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا   جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٥]

وهذا على إعمال الثانى ولو أعمل الأول لقال :(جرى فوقها واستشعرت[٦] لونُ مذهب).

٨*-٤ - وقال الباهلى :

(١٥٣) - /وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ   تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ[٧] ١٣٠أ

فهذا على إعمال الثانى ، ولو أعملَ الأوّلُ لنصب (سيفانة).

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ٧٦ = (١ : ٣٨).**

***-٢ نفسه ، ص ٧٦ = (٣٨ - ٣٩).**

***-٣ نفسه ، ص ٧٦ - ٧٧ = (٣٩).**

***-٤ نفسه ، ص ٧٧ = (٣٩).**

(١) تقدم برقم (١٤٠).

(٢) فى الكتاب : « ولو أعملت الأول لقلت :(مررت ومرّ بى بزيد)» وينظر شرح السيرافى ، جـ ١ : ٣٧٢.

(٣) تقدم برقم (١٤١).

(٤) فى المخطوط (بنو) والصواب ما أثبته. وينظر الفقرة (٥)، وشرح السيرافى ، جـ ١ : ٣٧٢.

(٥) تقدم برقم (١٤٢).

(٦) كذا فى المخطوط ، وفى شرح المفصل ، جـ ١ : ٧٨ : « ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول وكان أظهر ضمير المفعول فى (استشعرت) وقال :(واستشعرته)»

(٧) تقدم برقم (١٤٣).

٩*-١ – وتقول :(ضربت وضربونى قومَك) على إعمال الأول ، ويجوز (ضربت وضربنى قومُك) على إعمال الثانى ، ويَجُوزُ (ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِى قَومُك) عَلَى (أكلونى البراغيث) ويجوز الرفع على البدل إذا جرى ذكر ناس. فهذه أربعة أوجه تجوز فى هذه المسألة.

١٠*-٢ – وتقول :(ضربنى وضربت قومَك)(١) على إعمال الثانى إلا أنك تضمر فى الأول ما يكون على لفظ الواحد ومعنى الجمع ، كأنك قلت :(ضربنى مَنْ ثَمَّ وضربت قومَك)(٢)، والوجه (ضربونى وضربت قومَك). ويجوز (ضربنى وضربتهم قومُك) على إعمال الأول.

١١*-٣ – وقال عمر بن أبى ربيعة :

(١٥٤) – إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ ... تُنُخِّلَ فَاستَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ(٣)

فهذا على إعمال الأول ، ولو أعمل الثانى لقال :(تنخل فاستاكت بعود إسحل).

١٢*-٤ – وقال المرار الأسدى :

(١٥٥) – فَرَدَّ عَلَى الْفُؤادِ هَوىً عَمِيداً ... وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالاَ(٤)

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً ... بِها يَقْتَدْنَنَا الْخُرُدَ الْخِدَالاَ

فهذا على إعمال الأول ، ولو أعمل الثانى لقال :(ونرى عصوراً بها يقتادُنا الخُرُدُ الخِدالُ)(٥).

١٣*-٥ – وتقول :(ضربونى وضربتُهم قومَك) على البدل إذا جرى ذكر ناس.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٧٨ (١ : ٣٩).

*-٢ نفســه ، ٧٩ – ٨٠ = (٤١).

*-٣ نفسـه ، ص ٧٨ = (٤٠).

*-٤ نفسـه ، ص ٧٨ – ٧٩ = (٤٠)

*-٥ نفسـه ، ص ٧٩ = (٤٠)

(١) ينظر ما سيأتى فى الفقرة (١٧).

(٢) ينظر المساعد ، جـ ١: ٤٥٣.

(٣) تقدم برقم (١٤٤).

(٤) تقدم برقم (١٤٥).

(٥) فى المخطوط (الخدالا) والصواب ما أثبته ، لأنه أعمل الثانى فرفع الخرد، والخدال صفة لها. ومفعول الأول وهو (نرى) محذوف و(عصوراً) ظرف.

١٤*-١ – وقال امرؤ(١) القيس :

(١٥٦) – فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَىٰ لِأَدْنَىٰ مَعِيشَةٍ   كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ(٢)

فهذا على إعمال الأول ، ولا يجوز فيه إعمال الثانى(٣)، لأنه يفسد المعنى ، إذ تقديره (كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك)إذ هو فى حال افتخار، ولا يفتخر بأنه يطلب قليلاً من المال، ولأنه لا معنى لأن يقول :(كفانى قليل من المال ولم أطلب بسعيى وتصرفى فى البلاد قليلاً من المال)٠

١٥*-١ – وتقول :(متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقا) على إعمال الأول والحذف من الثانى ، ويجوز (متى رأيت أو قلت زيد منطلق)(٤)وهو الأجود٠ فإن أعملت الأول والثانى قلت :(متى أو قلت هو هو(٥) زيداً منطلقًا)، وعلى هذا القياس إن قدّمت (قلت) وأخرت (رأيت) فقلت :(متى قلت أو رأيت زيداً منطلقًا) كان هذا الأجودَ، ويجوز (متى قلت أو رأيت زيد منطلق) على إعمال الأول والحذف من الثانى ، ويجوز (متى قلت أو رأيته إياه زيد منطلق)٠

١٦*-١ – وتقول :(ضربنى وضربت قومُك) على حذف المفعول وإعمال الأول٠ وليس حذف المفعول بوجه الكلام٠

١٧*-٢ – وتقول :(ضربنى وضربت قومَك) على إضمار ما هو واحد فى اللفظ جميع فى المعنى(٦)، ونظيره (هو أجمل الفتيان وأحسنه) و(أكرم بنيه وأنبله)٠ وألزم سيبويه(٧) من هذا (أصحابك جلس) و(هذا غلام القوم وصاحبه) مع أن بينهما فرقًا ، وهو أنه

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٧٩ = (١: ٤١)٠**

***-٢ نفسه ، ص ٧٩ – ٨٠ = (٤١)٠**

(١) فى المخطوط (امرى) والصواب ما أثبته٠

(٢) تقدم برقم (١٤٦)٠

(٣) وقد ذهب الكوفيون إلى أنه مما يشهد على رجحان إعمال الأول٠ وقد رُدَّ عليهم ذلك بنحو ما ذكر الرمانى٠ ينظر الإنصاف ، جـ ١: ٨٣ – ٨٥ ، ٩٢ (م١٣)، والتبيين ، ص ٢٥٦ – ٢٥٧٠

(٤) وينظر المساعد ، جـ ١: ٤٦١

(٥) (هو الأول لـ(زيد) ، و(هو) الثانى لـ(منطلق)٠ ينظر المقتضب ، جـ ٤: ٧٩٠

(٦) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١٠)٠

(٧) فى صلب الكتاب ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، جـ ١: ٨٠ : «قال الأخفش : فهذا ردىء فى=

يجوز (هو أجمل فتى) والمعنى (أجمل الفتيان إذا أفردوا فتى [فتى]) فيحتمل أن يحمله على المعنى تارة وعلى اللفظ تارة وليس هكذا (هذا غلام القوم [و] صاحبه)٠

= القياس يدخل فيه أن تقول :(أصحابك جلس ... ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة :(هذا غلام القوم وصاحبه) لم يحسن»٠

وجملة (قال الأخفش) لم ترد فى طبعة بولاق ، جـ ١: ٤١، ولا فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٧٦ - ٣٧٧، ولا فى شرح الصفار ، ص ١٥٤ - ١٥٥، والكلام فى الشرحين مبنى على أن ذلك من قول سيبويه فقد جاء فى شرح السيرافى : « ... ثم قال : وأضمر (مَنْ) لذلك وهو ردىء فى القياس فيدخل فيه أن تقول : أصحابك جلس تضمر شيئًا فى اللفظ يكون واحدًا ٠ يعنى أن إضمار (مَنْ) الذى هو مفرد فى معنى الجماعة ردىء ...» وجاء فى شرح الصفار : « ... وزعم سيبويه أن هذا ردىء فى القياس ، لأنه فيه وضعَ الشىء فى موضع غيره»٠

والواضح من كلام الرمانى أن ذلك ليس من كلام سيبويه لقوله (وألزم سيبويه) غير أنه لم يشر إلى أنه من كلام الأخفش كما جاء فى تحقيق هارون٠

وإذا صح أن ذلك ليس من كلام سيبويه فإنه يمثل نموذجًا لاختلاط نصوص الكتاب بتعليقات العلماء عليه٠وينظر ما تقدم في آخر هوامش باب ٢١:٧.

٢٤- بـاب بناءالاسم على الفعل والفعل على الاسم(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى المفعول من حمله على الفعل وحمل الفعل عليه مما لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١- ما الذى يجوز فى المفعول من حمله على الفعل وحمل الفعل عليه ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما قسمة / الجائز فى هذا الباب إذا قدِّم المفعول ؟ وما علّة كلّ واحدٍ من أقسامه ؟ ولِمَ ٣٠ب
جاز (زيداً ضربت) و(زيد ضربته) وكان هذان الوجها هما الوجه فى التقديم؟ ولِمَ جاز (زيداً ضربته) ؟

[١-] ولِمَ جاز (زيد ضربت) ولمْ يجز (ضربت زيد)؟

٣ - وما معنى بناء الفعل على الاسم وبناء الاسم على الفعل ؟

[٢ -] ولِمَ جاز (زيداً ضربته) ولمْ يجز إظهار العامل ؟

٤ - وما نظيره من الإضمار فى (نعم)؟ وكيف صار قياسَه وليس بعامل ؟

٥ - وما الشاهد فى﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾(٢)؟ ولِمَ جاز فى بعض القرآء ات بالنصب؟(٣)

٦ - وما الشاهد فى قول بشر بن [أبى] خازم :(٤)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٨٠ = (٤١:١) :« هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قدّم أو أخر. وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٧٧، وشرح الصفار ، ص ١٥٥.

(٢) من الآية (١٧) فى سورة فصلت.

(٣) هى قراءة الحسن والمطوِّعى ، وابن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر الثقفى ، ورواية المفضل عن عاصم. ينظر معاني القرآن للفراء ، جـ ٣: ١٤، ومختصر فى شواذ القراءات ، لابن خالويه ، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠)، بعناية برجستراسر، (مصر - المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م)، ص ١٣٣ ، والبحر المحيط ، جـ ٧: ٤٩١، والإتحاف ، ص ٣٨١.

(٤) ديوان بشر بن خازم الأسدى ، تحقيق عزة حسن ، (دمشق - مديرية إحياء التراث القديم ، ١٣٧٩هـ)، ص ١٩٠، وهو بشر بن أبى خازم بن عمرو الأسدى ، توفى نحو ٢٢ قبل الهجرة.

(١٥٧) - *فأمّا تَميمٌ تَميمُ بْنُ مُرٍّ*(١)

٧ - وقولِ ذى الرُّمة :(٢)

(١٥٨) - *إذا ابْنَ أَبِى مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِهِ*(٣)

ولِمَ كان(٤) الأجود فى (إذا ابنُ أبى موسى) النصبَ ، وفى (فأمّا تميم) الرفع ؟

٨ - وهل يجوز فى ما لم يسم فاعله ما جاز فى فعل الفاعل من نحو (زيداً أُعطيتُ)، فهل يجوز فيه أربعة أوجه فى التقديم ؟

٩ - وهل يجوز فى الفعل الذى لا يتعدى مثل ما جاز فى المتعدى إذا قدم الاسمُ؟ ولِمَ امتنع فيه وجهان وجاز وجهان ؟

١٠ - وما حكم الفعل الذى يعمل فى السبب إذا تقدم الاسم ؟ ولِمَ جاز فيه وجهان وامتنع وجهان حتى صار بمنزلة غير المتعدى ؟

---

(١) وسيأتى برقم (١٥٩) ، (١٦١). وعجزه :

* فَألْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا *

ويروى (فأما تميماً).

الرَّوْبَى : الخثراء الأنفس المستثقلون نوماً . ويقال : هم الذين شربوا من الرائب فسكروا .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٢ = (١: ٤٢)، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٣٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٨٠، والنكت ، جـ ١: ٢١٧، والأمالى الشجرية ، جـ ٢: ٣٤٨.

وينظر معجم هارون ، ص ٣٢٩، ومعجم حداد ، رقم ٢٦٣٧.

(٢) ديوان شعره، ص ٢٥٣.

(٣) سيأتى برقم (١٦٠) ، (١٨٦) ، وعجزه :

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وُصْلَيكِ جَازِرُ

ويروى (إذا ابنُ أبى موسى بلالٌ).كما يروى (إذا ابنُ أبى موسى بلالاً) برفع(ابن) ونصب (بلال). ويروى (فقام بِنَصْلٍ) ، والنصل : حديدة السيف. والفاء فى (فقام) دخلت على الفعل الماضى لأنه دعاء. والوِصل: المفصل، والمراد بوصليها : المفصلان اللذان عند موضع نحر الناقة والشاعر يخاطب ناقته.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٢ = (١: ٤٢)، ومعانى القرآن للفراء ، جـ ١: ٢٤١، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٧٨، والمقتضب ، جـ ٢: ٧٤، والكامل ، جـ ١: ١٣٠، ٣: ٣٠٠، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ١٣٨، ٤٤٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٩، وشرح السيرافى، جـ ١: ٣٧٩، والمسائل المشكلة ، ص ٤٦٣، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٤٩١، ٤٩٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٦٦، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٧، والنكت ، جـ ١: ٢١٧، والخزانة ، جـ ١: ٤٥٠ . وينظر معجم هارون ، ص ١٥٥، ومعجم حداد، رقم ٩٢٤.

(٤) فى المخطوط (جار) ، ولعل الصواب ما أثبته.

١١ - ولِمَ جرى السبب مجرى النفس ؟

١٢ - وما تقدير (زيداً لقيت أخاه) و (زيداً مررت به) ؟

١٣ - وكم وجهًا يجوز فى (أيّهم تره يأتك)؟

الجـــواب :

١*١- - الذى يجوز فى المفعول أن يحمل على الفعل إذا فرغ له مقدمًا كان أو مؤخراً ، كقولك :(زيداً ضربت) و (ضربت زيداً)، ويجوز حمل الفعل على الاسم إذا شغلته عنه بضميره نحو[1] (زيد ضربته)٠ ولا يجوز (ضربت زيدٌ) قياسًا على (زيد ضربت) من قبل أن حذف الضمير فى هذا الموضع يصح لأنّ يشبه حذفه فى الصلة والصفة ، وليس واحداً منهما يقتدم على المذكور من الموصول والموصوف ، فجاز إذا وقع بعد الاسم حذف الضمير ، ولم يجز إذا وقع قبلُ لما بيّنّا٠

٢*٢- - والذى يجوز فى المفعول إذا تقدم أربعة أوجه (زيد ضربته)، و(زيداً ضربت)، وهذان الوجهان جيدان لأنهما على أصل الكلام وحقيقته٠ ويجوز (زيداً ضربته) على تقدير(ضربت زيداً ضربته) إلاّ أنَّ هَذا المحذوف لا يظهر للاستغناء عنه بالمذكور استغناء لازمًا٠ ويجوز(زيد ضربت) على حذف الضمير٠ كأنك قلت: (زيد ضربته)؛ لأنّ الفعل لما وقع بعد الاسم فى موضع الخبر أشبه وقوعه فى موضع الصفة والصلة٠

٣*٣- - ومعنى بناء الاسم على الفعل جعلُه بعدَه فى المرتبة من غير أن يمتنع تقديمه فى اللفظ٠ كقولك :(زيداً[2] ضربت)٠وإذا بنيت الفعل على الاسم فقد جعلت الاسم أولاً فى المرتبة والفعل ثانيًا ؛ لأنه فى موضع الخبر ، كقولك :(زيد ضربته)٠

٤*٤- - ونظير امتناع إظهار المضمر فى قولك :(زيداً ضربته) امتناعُ إظهار المضمر فى

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٨٠ - ٨١ = (٤١)٠**

*٢- **نفسـه ، ص ٨٠ - ٨١ ، ٨٢ - ٨٣ = (٤١ ، ٤٢)٠**

*٣- **نفسـه ، ص ٨١ = (٤١)٠**

*٤- **نفسه ، ص ٨١ مع الهامش (٥) = (٤٢)٠**

(١) فى المخطوط (يجوز) ولعل الأنسب ما أثبته٠

(٢) فى المخطوط (زيد) والصواب ما أثبته٠

(نِعم) ؛ لأنه لا يجوز (نعما)، ولا (نعموا)[١]، وإنما يكون الضمير مستترًا تفسره النكرة. فقد اجتمعا فى امتناع الإظهار ، وإن كان أحدهما عاملاً والآخر معمولاً فيه ، وأحدهما محذوفًا والآخر مستترًا، فقياسهما واحد فى امتناع الإظهار للاستغناء بالمفسِّر.

٥*-١ – وفى التنزيل ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[٢] وهو شاهد فى حسن الرفع ؛ لأن أكثر القراء ة عليه. ويجوز النصب كما جاء فى بعض القراءات[٣] ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾، وتقديره : ﴿وأما ثمود فهدينا فهديناهم﴾؛ لأن (أمّا) لا تدخل إلا على الاسم دون الفعل[٤].

٦*-٢ – وقال بشر بن أبى خازم :

(١٥٩) – /فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيامَا[٥] ٣١أ

فهذا شاهد فى أن الأجود الرفع ؛ لأن أكثر إنشاد العرب عليه، وشاهد فى جواز النصب، لأنّ من العرب من ينصبه.

٧*-١ – وقال ذى الرُّمة :

(١٦٠) – إِذَا ابْنَ أَبِى مُوسَىٰ بِلَالاً[٦] بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وُصْلَيْكِ جَازِرُ[٧]

فهذا شاهد فى أن النصب أجود مع (إذا) التى للجرّ (إلا أن)[٨] أكثر الإنشاد[٩] عليه.

وقال أبو العباس[١٠] (ت٢٨٦) : وقد رفعه قوم ، ولا يجوز إلا على الفعل بتقدير :(إذا بلغ ابن

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٨١ ، ٨٢ = (١: ٤١ – ٤٢).

*-٢ نفســه ، ص ٨٢ = (٤٢)

(١) فى المخطوط (نعم) ولعل المراد ما أثبته.

(٢) من الآية (١٧) فى سورة فصلت.

(٣) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٤) ينظر المغنى ، ص ٦٠.

(٥) تقدم برقم (١٥٧) ، وسيأتى برقم (١٦١).

(٦) ورد فى الكتاب برواية الرفع. وقد اختلف فى مراده بين الرفع على الابتداء والرفع بفعل مقدر يفسره ما بعده . ينظر : هامش المقتضب ، جـ ٢: ٧٥ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٧ – ٦٨، وتحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٤٣ بهامش الكتاب ، والنحو الكوفى ، هامش ص ٣٨١ – ٣٨٢ .

(٧) تقدم برقم (١٥٨) ، وسيأتى برقم (١٨٦).

(٨) كذا فى المخطوط ، ولعلها (لأن) ؛ لتكون تعليلاً لما تقدم.

(٩) فى المخطوط (الإنسان) ولعل الأنسب ما أثبته.

(١٠) ينظر المقتضب ، جـ ٢: ٧٥ ، والكامل ، جـ ٣: ٣٠٠.

أبى موسى بلال) ؛ لأن (إذا) تطلب الفعل كما تطلبه حروف الجزم[١].

٨*-١ – ويجوز فيما لم يسمَّ فاعله أربعة أوجه فى التقديم ، كما جاز فيما سمِّىَ فاعله ؛ لأن الفعل متصرف فى نفسه فوجب له التصرف فى عمله. تقول :(زيداً أعطِيتَ) و(زيدٌ أُعطِيتَهُ) و(زيداً أعطيتُه) و(زيدٌ أُعْطِيتَ).

٩*-١ – ولا يجوز فى غير المتعدى فى التقديم إلا وجهان :(زيدٌ مررت به)، و(زيداً مررت به). ولا يجوز الحذف ، لأن حرف الجر لا دليل عليه ، إذ كان يحتمل (مررت به) و(مررت إليه) و(مررت عليه)، فلم يجز حذفه لهذه العلَّة.

١٠*-١ – وكذلك السبَبُ لا يجوز فيه إلا وجهان إذا تقدم الاسم ، كقولك :(زيدٌ لقيت أخاه)، و(زيداً لقيت أخاه)، ولا يجوز الحذف ؛ لأن الفعل مع الاسم المتقدم لا يدل عليه ، إذ كان يحتمل (لقيت أخاه) و(لقيت أباه) و(لقيت صاحبه) ، والأسباب كثيرة ، فلم يجز لهذه العلة.

١١*-٢ – وإنما جرى السبب مجرى النفس لأنه يتعلق به ويختصّ على طريقة ما يحسن أن يعامل معاملة النفس بدليل قولهم :(أكرمت زيداً بإكرامى أخاه)، وإنّما وصل الإكرام إلى غيره ، فكأنه وصل إليه بوصوله إلى سببه.

١٢*-٢ – وتقدير (زيداً لقيت أخاه) : (لابست زيداً لقيت أخاه) أو (اختصصت زيداً لقيت أخاه) ، وتقدير (زيداً مررت به) :(جزت زيداً مررت به).

١٣*-٢ – ويجوز فى (أيُّهم تره يأتك) بالرفع على قياس (زيدٌ ضربته)، ويجوز (أيُّهم تر يأتك) على قياس (زيداً ضربت) ، ويجوز (أيَّهم تره يأتك) وتقديره (أيَّهم تَرَ تره يأتك على قياس):[٢]

(١٦١) – * فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ ... ...*[٣]

كأنك [قلت] (فأمَّا تميمًا فألفى فألفاهم).والوجه الرابع :(أيُّهم تر يأتك) على قياس (زيدٌ ضربت).

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٨٣ = (١: ٤٢ – ٤٣).**
*-٢ **نفسه ، ص ٨٣ = (٤٣).**
*-٣ **نفسه ، ص ٨٤ = (٤٣).**

(١) فى المخطوط (الجر) ، ولعل المراد ما أثبته.
(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٦).
(٣) تقدم برقم (١٥٧) و (١٥٩). وتقدم أن فى البيت روايتان ، هما (فأما تميماً) و (فأما تميم) ، والمراد هنا رواية النصب وإن كان جاء برواية الرفع.

٢٥- بـاب الظرف الذى يشغل عنه الفعل(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الظرف الذى يشغل عنه الفعل من الإعراب والتصرف مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الظرف الذى يشغل عنه الفعل ؟وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ وما الظرف الذى يصلح أن يشغل بضميره ؟ وما الظرف الذى لا يصلح ذلك فيه ؟

٢ - ولِمَ جازَ (يومُ الجمعة ألقاك فيه) ولَمْ يجز (سحرُ ألقاك فيه)؟

٣ - ولِمَ كان (أقل يوم) و(خطيئة يوم) ظرفًا متمكنا ؟

٤ - ولِمَ كان (مكانُكم قمت فيه) [جائزا]، ولم يجز مثل ذلك فى (عندكم) ؟

٥ - ولِمَ صار (يومُ الجمعة ألقاك فيه) وهو فى معنى الظرف بمنزلة (يومُ الجمعة مبارك) ؟

٦ - ولِمَ جاز (يومُ الجمعة صمته) و(صمت فيه) ؟

٧ - ولِمَ جاز النصب فى (يوم الجمعة [صمته]) ؟

٨ - وما الشاهد فى قول أبى النجم :(٢)

(١٦٢) - *قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِى*(٣)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٨٤ = (١: ٤٣) : « هذا باب ما يجرى مما يكون ظرفًا هذا المجرى ».
وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨١، وشرح الصفار ، ص ١٦١.

(٢) ديوان أبى النجم العجلى ، صنعة وشرح علاء الدين أغا ، (الرياض - النّادى الأدبى ، ١٤٠١هـ) ، ص ١٣٢، واسمه : الفضل بن قدامة ، توفى سنة ١٣٠هـ.

(٣) وسيأتى برقم (١٦٨) و(٢٥٦) ، وبعده :

عَلَىَّ ذَنْبًا كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ

ويروى (كلَّه) بالنصب. وينظر الخزانة ، جـ ١: ١٧٤ فما بعدها ففيه نُقول مفيدة عن العلماء حول اتحاد المعنى أو اختلافه على الروايتين. وقد اخترت بعضًا منها كما سيأتى فى هامش فقرة الجواب . وأم الخيار زوجة الشاعر ، والذنب بمعنى الذنوب وهى هنا موجبات الشيخوخة كالشيب والصلع والعجز ونحوها ، وأفرد لأنه أراد كبر السن الذى تصحبه تلك الأمور. =

وإذا كان النصب لا يكسر الشعر فلم جاز الرفع مع حذف العائد إلى الاسم ؟

٩ - وما الشاهد فى قول امرىء القيس :(١)

(١٦٣) - / *فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا ... ...*(٢) ٣١ب

ولِمَ رفع مع أن النصب لا يكسر الشعر ؟

١٠ - وما الشاهد فى قول النمر :(٣)

(١٦٤) - *فيوم علينا ... ...*(٤)

فلم رفـع ؟

= ومن مـواطن ورود الشـاهد: الكتـاب ، جـ ١: ٨٥ ، ١٢٧، ١٣٧ = (١: ٤٤ ، ٦٤، ٦٩)، ومـعـانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ١٤٠، ٢٤٢، ٢: ٩٥، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٢٥٣، ومجاز القرآن ، جـ٢ : ٨٤ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٤٨٣، وشرح أبيات سـيبويه ، للنحاس ، ص ٧٢ ، ١٣٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨٤، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٦٣٤، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٥٠٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١ : ١٤، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٦، والنكت ، جـ ١: ٥٥٩، وينظر معجم هارون ، ص ٤٩٩، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٧٠.

(١) ديوانه ، ص١٥٩. وقيل البيت من قصيدة لربيعة بن جعشم. ينظر الخزانة ، جـ ١: ١٨٠.

(٢) وسيأتى برقم (١٦٩) ، وهو بتمامه :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُـرّ

ويروى بنصب الثوبين. وعليها لا شاهد فيه. كما يروى (فثوب علىّ) وهى التى أثبتها الرمانى كما سيأتى. وعليها فالشاهد فى موضع واحد.

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٨٦ = (١: ٤٤) ، وإعـراب القـرآن ، جـ ٣:٣٥٣، وشـرح أبيـات سيبويه للنحاس ، ص ٧٣ ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٧، والنكت ، جـ ١: ٢١٩، وينظر معجم هارون ، ص ١٣٥، ومعجم حداد ، رقم ١٣٦٨.

(٣) شعر ه ، صنعة الدكتور نورى حمودى القيسى ، (بغداد - مطبعة المعارف ، ١٣٨٨هـ)، ص ٥٧ ، وهو النمر بن تولب العكلى ، توفى نحو سنة ١٤هـ.

(٤) وسيأتى برقم (١٧٠) ، وهو بتمامه :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ... وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٦ = (١: ٤٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٢، ١٣٠، وشـرح السيـرافى ، جـ ١: ٣٨٤ ، والنكت ، جـ ١: ٢٢٠، والمقاصـد النحوية ، جـ ١: ٥٦٥، والهمع ، جـ٢: ٣٠(١:١٠١)، ٤: ١٨٦ (٢: ٢٨)، والدرر ، جـ١: ٧٦ ، ٢: ٢٢.

[؟ -] وما الشاهد فى قول العرب :(شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى)(١) ؟(٢)

١١- وما الشاهد فى قول الشاعر :(٣)

(١٦٥) - * ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا *(٤)

١٢- وما مراتب حذف الضمير فى القوة ؟ ولِمَ كان فى الصلة أقوى ، ثم فى الصفة ، ثم فى الخبر ؟

١٣- وما الشاهد فى قول جرير :(٥)

(١٦٦) - * أَبَحْتَ حِمَىٰ تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ *(٦)

ولِمَ رفع الاسم مع حذف الضمير ؟

١٤- وما الشاهد فى قول الشاعر :(٧)

---

(١) هذا مثل ينظر مجمع الأمثال جـ ١ : ٣٧٠ .
وبعده فى اللسان (ثرا) جـ ١٤: ١١٢ :« أى تمطر أولاً ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فترعاه النعم».

(٢) لم ترد إجابة عن هذا السؤال ، ولعل تركها راجع إلى أنها داخلة فى الإجابة عن السؤال السابق.

(٣) قال البغدادى : « لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله » الخزانة ، جـ ١: ١٧٨.

(٤) وسيأتى برقم (١٧١) وعجزه :

فَأَخْزَىٰ اللَّهُ رَابِعةً تَعُودُ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٦ = (١: ٤٤)، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٣ ، ١٣٠، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ، ص ١٦٧، والنكت ، جـ ١: ٢٢١، والأمالى الشجرية ، جـ ١: ٣٢٦.

(٥) ديوانه ، ص ٩٩.

(٦) وسيأتى برقم (١٧٢) ، و(٢٣١) ، و(٢٣٥)، وعجزه :

* وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ *

والخطاب لعبد الملك بن مروان.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٧ ، ١٣٠ = (١: ٤٥ ، ٦٦)، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٢، ١٣٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨٦، والحجة ، للفارسى ، جـ ٢ : ٣٦، وكتاب الشعر ، جـ٢:٣٨٨، والتبصرة ، جـ ١: ٣٢٩، والنكت ، جـ ١: ٢٢١، والمغنى ، ص ٥٥٦ ، ٦٧٨، ٧٠٤، والمقاصد النحوية ، جـ ٤: ٧٥، والتصريح ، جـ ٢: ١١٢، وشرح أبيات المغنى ، جـ ٧: ٨٢.

(٧) نسب فى الكتاب ، جـ ١: ٨٨ = (١: ٤٥) إلى الحارث بن كَلَدة. وذكر مؤلف شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، ص ١٤١، أنه نسب فى مخطوطة الكتاب بالمدينة إلى جرير ، ونسبه إلى جرير أيضاً العينى فى المقاصد النحوية ، جـ ٤: ٦٠ . كما ذكَرَ أنه يروى لغيلان بن مسلمة الثقفى.

(١٦٧) - *وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ*(١)

ولِمَ لا يجوز فيه النصب ؟

١٥ - وما الدليل على أن الصفة مع الاسم بمنزلة اسم واحد ؟

الجـواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الظرفِ الذى يُشْغَلُ عنه الفعلُ الرفْعُ إذا كان ظرفًا متمكِّنًا ، ولا يجوز إلا النصب إذا كان ظرفًا غير متمكن ؛ لأنه لا يُرفع الظرف الذى ليس بمتمكن ، لأن نقصان تمكنه يتضمن ما ليس له فى أصله فيَمنع(٢) من تصرفه.

٢*-١ - وتقول :(يوم الجمعة ألقاك فيه)، ولا يجوز (سحرُ ألقاك فيه) ؛ لأن (سحر) عدل عن الألف واللام فنقص تمكنه ، فلم يجز رفعه.

٣*-١ - وتقول :(أقلُّ يوم لا أسير فيه) ، و(خطيئةُ يوم لا أصيد فيه) فيكون (أقل) و(خطيئة) ظرفًا ومتمكنًا فى هذا الموضع ؛ لأنه أضيف إلى (يومٍ) و(يومٌ) ظرف متمكن.

٤*-١ - وتقول :(مكانُكم قمت فيه) ولا يجوز مثل ذلك فى (عندكم) ؛ لأنه غير متمكن ، من أجل أنّه استبهم استبهام الحروف ، لا بأنه لا يقوم بنفسه ، ولا له جهة كجهة (خلف) و(قدام)(٣).

٥*-١ - وإذا قلت :(يوم الجمعة ألقاك فيه) فهو بمنزلة (يوم الجمعة مبارك) ؛ لأنه قد يخرج فى هذا الموضع عن حكم الظرف ، وإن كان فى الكلام ما يدل على أنه فى معنى الظرف

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٨٤ = (١: ٤٣).**

(١) سيأتى برقم (١٧٣) ، و(٢٣٢)، و(٢٣٦) ، وعجزه :

وطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

ويروى (أم مالاً أصابوا) ، وعليها لا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٣٠ = (١: ٦٦)، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨٦، والمسائل المشكلة ، ص ٣٩٧، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٦٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٠، والأزهية ، ص ١٣٧، والنكت ، جـ ١: ٢٢١، والبسيط ، جـ ٢ : ١٠٧٩. وينظر معجم هارون ، ص ٤٨، ومعجم حداد ، رقم ٥٩.

(٢) فى المخطوط (يمنع) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) جاء فى الهمع ، جـ ٣: ١٦٤ = (١: ٦٤) : « وإنما لم تصرف [عند] لشدة توغلها فى الإبهام ، لأنها تصدق على الجهات الست.

فصار الفعل المبنى عليه الاسم بمنزلة بناء الاسم عليه.

٦*-١ - وتقول :(يومُ الجمعة صمته) وإن شئت قلت :(صمت فيه) ، فإذا قلت :(صمت فيه) فعلى أصله فى الظرف، وإذا قلت :(صمته) فعلى إجرائه مجرى المفعول على سعة الكلام مما اطّرد به الباب ، وهذا من السعة المطّردة.

٧*-٢ - وتقول :(يومَ الجمعة صمته) ، بالنصب ، فلك فيه وجهان : أحدهما : أن يكون ظرفًا لفعل محذوف يفسره هذا المذكور ، والآخر : أن يكون مفعولاً على السعة ؛ لأنه قد اطّرد الكلام بهذه السعة.

٨*-٣ - قال أبو النجم :

(١٦٨) - قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ(١)

فهذا شاهد فى أنه رفع الاسم مع حذف الضمير من الخبر وإن كان النصب لا يكسر الشعر(٢) والعلة فى ذلك أنه لو نصب لجعل (كلَّه) فضلة فى الكلام ، وإذا رفع جعله معتمداً للبيان(٣).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٨٤ = (١: ٤٤).

*-٢ نفسه ، ص ٨٥ = (٤٤).

*-٣ نفسه ، ص ٨٥ = (٤٤ - ٤٥).

(١) تقدم برقم (١٦٢) ، وسيأتى برقم (٢٥٦).

(٢) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال. وقد قال سيبويه بعد البيت السابق : « فهذا ضعيف وهو بمنزلته فى غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخلّ به ترك إظهار الهاء وكأنه قال : كلُّه غير مصنوع». وعقب السّبكى على كلامه ، فقال : « وهو يقتضى أنه لا فرق بين الرفع والنصب فى أن المعنى كله غير مصنوع وذلك يقتضى أن النصب أيضا يفيد العموم وأنه لم يصنع شيئًا منه لما تقرر من دلالة العموم ، وقد تأملت فوجدت قولَ سيبويه أصحُّ من قول البيانيين وأن المعنى حضره وغاب عنهم ، لأنه ابتدأ فى اللفظ بـ(كل)، ومعناها : كل فرد ، وكان عاملها المتأخر فى معنى الخبر عنها لأن السامع إذا سمع المفعول يتشوق إلى عامله كما يتشوق المبتدأ إلى الخبر وبه يتم الكلام ، فكان (كله لم أصنع) مرفوعًا أو منصوبًا سواء فى المعنى وإن اختلفا فى الإعراب » أحكام كل وما عليه تدل ، لعلى بن عبد الكافى السبكى (ت ٧٥٦) ، تحقيق الدكتور جمال عبد العاطى مخيمر، (ط ١، ١٤٠٦هـ)، ص ١٣٠ - ١٣١. ولى وجهة نظر حول قول سيبويه : فهذا ضعيف ... حيث أرى أن يقال : وهو قليل فى الكلام . لأن حذف العائد على (كل) قد جاء فى قراء ة سبعية وهى قراء ة ابن عامر فى قوله تعالى ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ من الآية (١٠) فى سورة الحديد. ينظر السبعة لابن مجاهد ، ص ٦٢٥، والنحو الكوفى ، ص ٢٩٠.

(٣) يقصد بمعتمد البيان المبتدأ كما تقدم فى باب ٩:٣.

فلهذه العلَّة جاز الرفْعُ مع حذف الضمير من الخبر.

٩*-١ - وقال امرؤ القيس :

(١٦٩) - فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَىٰ الرُّكْبَتَيْنِ فَـثَوبٌ عَلَىَّ وَثَـوْبٌ أَجُـرّ[١]

بالرفع[٢]. فإنما رفع ليشاكل بالثانى الأول، ولو جعله صفة لوجب الرفع ؛ لأنّ الصفة لا تعمل فى الموصوف[٣].

١٠*-٢ - وقال النمر بن تولب :

(١٧٠) - فيـومٌ عـلينا ويـومٌ لـنا ويـومٌ نُـسَاء ويـومٌ نُـسَر[٤]

هذا مِثْلُ بيت امرىء القيـس ؛ أن الأول مرفوع لا يصـلح فيه النصب فَرَفَـعَ الثـانى ليشاكل / ٣٢أ به ما قبله وما بعده.

١١*-٢ - قال الشاعر :

(١٧١) - ثَلاثٌ كُلُّـهُنَّ قَتَـلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَىٰ اللَّهُ رَابِعَـةً تَعُـودُ[٥]

فرفع (كلهنّ) مع حذف الضمير من الخبر ، وهذا نظير بيت أبى النجم.[٦]

١٢*-٣ - ومراتب حذف الضمير على ثلاثة أوجه ، أحسنها وأقواها فى الصلة ، ثم فى الصفة ، ثم فى الخبر. وإنما كان الحذف فى الصلة أقوى لأنه لا بدّ منه من أجل نقصان الاسم فهو يؤذن به مذكورًا أو محذوفًا مع اجتماع أربعة أشياء بمنزلة اسم واحد : الموصول ، والفعل، والفاعل ، وضمير المفعول. ومع أن الفعل لا يتسلط على الموصول. فهذه ثلاثة أسباب كلّ واحد منها يقتضى جواز الحذف. فأما فى الصفة فإن الاسم الموصوف تام فليس يؤذن بأنه لا بدّ من

---

*-١ الكتاب ، ١: ٨٥ - ٨٦ = (١: ٤٤).

*-٢ نفسه ، ص ٨٦ = (٤٤).

*-٣ نفسه ، ص ٨٦ - ٨٧ = (٤٤ - ٤٥).

(١) تقدم برقم (١٦٣).

(٢) فى المخطوط (الرفع) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (الموضوع) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) تقدم برقم (١٦٤).

(٥) تقدم برقم (١٦٥).

(٦) ينظر الفقرة (٨).

عائد إليه فيجب من أجل ذلك أن يكون مذكوراً أو محذوفًا لا محالة، وليس يلزمه الثقل ؛ لأنه يجووز أن لا يوصف ، ولكن فيه سببان كلّ واحد منهما يقتضى جواز الحذف : أحدهما أن الصفة من تمام الموصوف كما أن الصلة من تمام الموصول ، والآخر :أن الفعل فى الصفة لا يتسلط على الموصوف. فأما الخبر فإنه فى المرتبة الثالثة ؛ لأنه متعلق بالمخبر عنه وليس من تتمته(١)، وهو ممايصلح أن يتسلّط عليه فضعف الحذف لهذه العلّة فى الخبر.

١٣*-١ – وقال جرير :

(١٧٢) – أَبحْتَ حِمَى تِهامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ(٢)

فرفع ، لأن (حميت) فى موضع الصفة، كأنه قال :(وما شىء محمىّ(٣) بمستباح).

١٤*-٢ – وقال الشاعر :

(١٧٣) – وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا(٤)

فرفع ؛ لأن (أصابوا) صفة ، كأنه قال :(أم مال مصاب).

١٥*-٢ – والدليل على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة اسم واحد أن القائل إذا قال :(جاء نى زيد) وهو لا يُعرف حتى يصفه بالأحمر فهو بمنزلته لو كان يُعرف بمجرّد الاسم، فصار قوله (جاء نى زيد الأحمر) فى هذه الحال بمنزلة قولك :(جاء نى زيد) فى تلك الحال سواء ، فمن هنا كان متمماً للاسم إذا عرض فيه التنكير.

---

*-١ **الكتاب ، جـ١ : ٨٧ – ٨٨ = (١: ٤٥).**

*-٢ **نفسه ، ص ٨٨ = (٤٥) .**

(١) فى المخطوط (اتمه)، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢) تقدم برقم (١٦٦).

(٣) فى المخطوط (محتمى) والأولى ما أثبته ؛ لأن الفعل المتقدم فى البيت (حمى) وليس (احتمى) كما أن (احتمى) لازم.

(٤) تقدم برقم (١٦٧).

٢٦- بـاب إعمال الفعل مع شغله عن الاسم[١]

الغرض فيه : أن يبين ما يختار فى الفعل مع شغله عن الاسم من الإعمال فى العطف مما لا يختار .

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يختار فى الفعل مع شغله عن الاسم من الإعمال فى العطف؟ وما الذى لا يختار؟ ولِمَ ذلك؟ وما الوجه فى (رأيت عبد اللّه وزيداً مررت به)؟ ولِمَ اختير فيه النصب؟ وما الوجه فى قولك :(زيد منطلق وعمرو مررت به)؟ ولِمَ اختير فيه الرفع؟

٢ - وما نظيره من قولهم :(ضربونى وضربت قومك) فَمن[أين] اجتمع هذان فى القياس؟ وهل ذلك من جهة إعمال الأقرب؟ وكيف صار (رأيت) أقرب من الابتداء فى قولك :(رأيت عبداللّهّ وزيداً مررت به)؟ وهل ذلك لأن (رأيت) موجود والابتداء ليس بموجود؟

٣ - وما الشاهد فى ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[٢]؟ وما تقديره؟

٤ - وما تقدير ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَا وأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيراً . وكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[٣]؟

٥ - وما تقدير ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾[٤]؟

٦ - وهل يختار (كنت أخاك وزيداً اشتريت[٥] له ثوبًا) و (كنت أخاك وزيداً/كنت له أخًا؟ وما ٣٢ب

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٨٨ = (١: ٤٦): « هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون فى المبتدأ مبنيًا عليه الفعلُ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٨٧، وشرح الصفار ، ص ١٦٥.

(٢) الآية (٣١) فى سورة الإنسان

(٣) الآيتان (٣٨ - ٣٩) فى سورة الفرقان . وقراءة تنوين (ثمود) هى قراءة السبعة ما عدا حمزة وحفص عن عاصم. ينظر السبعة ، ص ٣٣٧.

(٤) من الآية (٣٠) فى سورة الأعراف.

(٥) فى المخطوط (واشتريت) ، ولعل الصواب ما أثبته.

تقديره؟ ولِمَ أجرى (كنت) مجرى (ضربت) وليس بفعل حقيقى ؟

٧ - وهل يختار (لست أخاك وزيداً أعينك عليه)؟ ولِمَ اختير ذلك مع أن (ليس) لا يتصرف ولم يختر فى فعل التعجب (ما أحسن زيداً وعمراً قد أكرمت)؟

٨ - وما الشاهد فى قول الربيع بن ضبع :(١)

(١٧٤) - *أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ ...*(٢)

٩ - وهل يجوز الرفع فيما يختار فيه النصب من هذا الباب ؟ ولِمَ جاز؟

١٠- ولِمَ صار (عبدَ اللّه لقيت وزيد كلمت أباه) أقرب إلى الرفع من قولك :(وزيد كلمته)؟ ولِمَ صار الذى هو أقرب إلى الرفع فى هذا الباب هو ما كان من النصب أبعد فى الابتداء ؟

١١- وما حكم :﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾(٣) فلمَ رفع على خلاف الاختيار فى هذا الباب ؟ ولمَ وجب أن يكون الواو واوَ الحال دون واو العطف؟

١٢- وما حكم (لكن) و(بل) فى هذا الباب ؟ ولم أجريت مجرى الواو والفاء و(ثم) مع اشتراك هذه الحروف فى المعنى وامتناع تلك من الاشتراك فى المعنى .

---

(١) ينظر نوادر أبى زيد، ص ٤٤٦، والربيع بن ضبع الفزارى يقال إنه عُمِّرَ ثلاثمائة سنة منها ستون فى الإسلام. ينظر الأغانى ، جـ٩ : ٩٥، والمؤتلف ، ص ١٨٢، والخزانة ، جـ٣ : ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) وسيأتى الشاهد برقم (١٧٥) ، وهو بتمامه :

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا ... أَرُدُّ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ خَلَوتُ ... بِهِ وَحْدِى وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

ويروى (ولا أملك رأس) و(أخشاه إن مررت به).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٨٩ = (١: ٤٦) ، وأخبار الزجاجى ، ص ٢١٨-٢١٩، والجمل ، ص ٤٠، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٤٧٣، ٦٠٨، ٣: ٦١١، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ٣٤٣، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٩٠، والمسائل العضديات ، ص ٧٣، والنكت،جـ ١: ٢٢٣، وينظر معجم هارون ، ص ١٤٦، ومعجم حداد ، رقم ١١٩٢.

(٣) من الآية (١٥٤) فى سورة آل عمران.

الجــواب :

١*-١ - الذى يختار فيه[١] إذا كانت الجملة الأولى مبنية على الفعل حملُ الثانى على الفعل مع شغله عنه ليتشاكلَ الكلامُ فى الجملتين بحمل كلّ واحدة منهما على الفعل ولا يختار الرفع كما كان فى الابتداء لما يقع فى ذلك من التنافر لحمل الجملة الأولى على الفعل والثانية على الابتداء مع إمكان حملها على الفعل. فتقول على هذا :(ضربت زيداً وعمراً كلمته) و(رأيت زيداً وعمراً مررت به). فأمّا(زيد منطلق وعمرو كلمته) فالاختيار فيه الحمل على الابتداء من وجهين : أحدهما : أن الجملة الأولى محمولة على الابتداء ، وأنه بمنزلة إذا قلت :(عمرو كلمته) فى أنّه ليس هناك ما يقتضى له الحمل على الفعل.

٢*-٢ - ونظير الفعل على الفعل فى قرب المأخذ (ضربونى وضربت قومَك) وذلك لإعمال ما قَرُبَ دون ما بَعُدَ، فأعملت (ضربت) لقرب (قومك) منه ، فكذلك (رأيت زيداً وعمراً كلمته) تَعمل هذا المذكور فى الحمل عليه دون ما لم يذكر مما يقدر على الابتداء إذ كنت متى رفعت فكأنّك قد ذكرت مبتدأ وخبراً ثم حملت عليه الثانى بالعطف.

٣ *-٢ - وفى التنزيل﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فى رَحْمَتِهِ والظَّالِمينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[٢]، فهذا شاهد فى حمل الاسم على الفعل مع شغله عنه إذا كانت الجملة الأولى مبنية على الفعل. وتقديره :(وعاقب الظالمين) أو(وأخزى الظالمين) أو (لعن الظالمين) ؛ لأن إعداد العذاب لهم يدل على ذلك.

٤*-٢ - ومنه ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا . وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ وَكُلاًّ تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾[٣]. فالأول على(وأهلكنا عاداً)[٤] ، والثانى (وعرفنا كلاً ضربنا له

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٨٨ = (١: ٤٦).

*-٢ نفسه ، ص ٨٩ = (٤٦).

(١) أى فى الفعل المشغول عن الاسم.

(٢) من الآية (٣١) فى سورة الإنسان.

(٣) الآيتان (٣٨ - ٣٩) فى سورة الفرقان.

(٤) يبدو أن هذا التقدير مبنى على أن كلمة (عاد) مشغول عنه. ولكن الأمر ليس كذلك إذ لم يذكر بعدها فعل وإنما هى وما بعدها معطوفة على (قوم نوح) فى قوله :﴿ فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا

الأمثال)٠ والثالث على (وأهلكنا كلاً تَبَّرنا)٠

٥*-١ - ومنـه ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾،(١) أى (وأضل فريقا حق عليهم الضلالة) ٠

٦*-١ - وتقول :(كنت أخاك وزيداً اشتريت له ثوبًا) ، فتجرى (كنت) مجرى (ضربت) ؛ لأنها تتصرف تصرفها ، وتقديره :(وعاملت زيداً اشتريت له ثوبًا)٠ وتقول :(كنت أخاك وزيداً كنت له أخًا)، وتقديره :(ولابست زيداً كنت له أخًا)(٢)، و(واختصصت زيداً)٠

٧*-١ - وتقول :(لست أخاك وزيداً أعينك عليه) فتجرى (لست)(٣) مجرى (كنت)؛ لأنّها من أخواتها مع أنها تتصرف بعض تصرفها فى الضمير، وتقديم الخبر على اسمها ، تقديره : (اختص(٤) زيداً أعينك عليه)٠ ولا يجوز مثل ذلك فى فعل التعجب إذا قلت :(ما أحسن زيداً وعمراً قد أكرمته)/ فلا يجوز هذا فى الاختيار؛ لأن فعل التعجب قد بَعُدَ من الأفعال المتصرفة ٣٣أ بأنّه يصغر ، وأنه لا يتصل به ضمير المخاطب الفاعل ولا المتكلم الفاعل ؛ لأن فيه ضمير (ما) لا يتجاوزه إلا بالمفعول ، فَبَعُدَ من التصرفِ بهذا، وأنه ليس من باب يقتضى له أخواته أن يلحق بها٠

٨*-٢ - وقال الربيع بن ضبع :

(١٧٥) - أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا أَرُدُّ رَأْسَ الْبَعِـيرِ إِنْ نَفَـرَا

بآياتنا= *-١ الكتاب ، جـ ١: ٨٩ = (١: ٤٦)٠

*-٢ نفسه ، ص ٨٩ - ٩٠ = (١: ٤٦)٠

= فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا ٠ وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَاعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ٠ وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا ٠ وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾- الآيات(٣٦-٣٩) فى سورة الفرقان٠ وفى نصب (قوم نوح) عدة احتمالات ، أحدها : أن تكون على الاشتغال ، والثانى : أن تكون بإضمار اذكر ، والأخير : أن تكون معطوفة على الضمير فى (فدمرناهم) وهو ما رجحه النحاس (ت ٣٣٨)٠ ينظر إعراب القرآن ، جـ ٢: ٤٦٨٠

(١) من الآية (٣٠) فى سورة الأعراف٠

(٢) جاء فى الارتشاف ، جـ ٣: ١٠٣ : أن المازنى وبعض الكوفيين لا يجيزون دخول (كان) فى باب الاشتغال٠

(٣) « قال الفراء فى (ليس) الرفع لا غير » المصدر نفسه ، ص١٠٨٠

(٤) فى المخطوط (ماختص) ولعل الصواب ما أثبته ٠ وفى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٩٠ (خاصمت) ، وهو أنسب٠

وَالذِّئْبَ أَخْشَاه إِنْ خَـلَوتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا(١)

فحمل (الذئب) على (وأخشى الذئب) ؛ لأن الجملة الأولى مبنية على الفعل وهى (أصبحتُ).

٩*-١ – ويجوز الرفع فى جميع ما يختار فيه النصب ؛ لأنّ الفعل فى موضع الخبر الذى هو الأول كقولك :(أتيت زيداً وعمرو أفضل منه) فهذا لا يكون فيه إلا الرفع. وقد صار شغل العامل يقربه من هذا الخبر فجاز الرفع لهذه العلّة.

١٠*-١ – والاسم فى هذا الباب على وجهين : أحدهما : ما هو أقرب إلى الرفع ، والآخر : ما هو أبعد منه. فالذى هو أقرب إلى الرفع ما شغل الفعل(٢) بسببه ، كقولك :(ضربت زيداً وعمرو علمت أخاه). والذى هو أبعد من الرفع ما شغل الفعل بضميره ، كقولك :(وعمراً كلّمته)؛ لأنه على قياس المبتدأ ، فلما كان (زيداً كلمته) أبعدَ من الرفع وأقرب إلى النصب من (زيداً كلمت أخاه) ؛ لأنّ الفعل عمل فى ضمير سببه فقوى الرفع ، وإذا عمل فى ضميره(٣) قوى النصب. فكذلك هو فى باب العطف.

١١ *-٢ – وفى التنزيل ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾(٤) بالرفع ؛ لأنها ليست واوَ عطف، وإنّما هى واوُ الحال ، بمعنى (إذ طائفة قد أهمتهم أنفسُهم)(٥). وواو الحال يستأنف ما بعدها.

١٢*-٣ – وحكم (لكن)(٦) و(بل) و(لابل) كحكم(٦) الواو والفاء ، و(ثم) فى الاختيار ؛ لأنها وإن كانت لا تشترك فى المعنى فهى على جهة النقيض ، وحدّ النقيض أن يجرى على حد نقيضه، كقولك :(ضربت زيداً) و (ما ضربت زيداً) ، فى النفى والإثبات على حدٍّ واحد.

***-١ الكتاب ، جـ١ : ٩٠ = (١ : ٤٦).**

***-٢ نفسه ، ص ٩٠ = (٤٧).**

***-٣ نفسه ، ص ٩٠ - ٩١ = (٤٧).**

(١) تقدما برقم (١٧٤).

(٢) فى المخطوط (الفاعل) وما أثبته يقتضيه السياق .

(٣) فى المخطوط (فى ضمير) وما أثبته يقتضيه السياق .

(٤) من الآية (١٥٤) فى سورة آل عمران .

(٥) قال ابن هشام فى المغنى ، ص ٣٩٨ عن واو الحال : « وتسمى واو الابتداء. ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ(إذ) ولا يريدون أنها بمعناها ، إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن (إذ) كذلك».

(٦) فى المخطوط (ولكن) و(وكحكم). بإقحام الواو فى الموضعين إذ لا معنى لها.

٢٧- بـاب الاسم الذى يحمل تارة على الفعل وتارة على الابتداء(١)

الغرض فيه : أن يبين مـا يجوز فى الاسم من الحمل على الفعل وشغله عنه تارة، ويجوز حمله على الابتداء تارة فى العطف مما لا يجوز.

١- مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز حمله على الفعل والابتداء على التخيير فى ذلك ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ وما حكم (عمرو لقيته وزيد كلمته)؟ ولِمَ جاز فى(زيد) الرفع والنصب على التخيير فى ذلك ؟

٢ - وما[فى] قولهم (زيد لقيت أباه وعمرًا) بالرفع والنصب فى (عمرو) ، من الشاهد؟ ولِمَ كان ما اختلف فيه المعنى دليلاً على ما اتفق فيه المعنى ؟

٣ - وما حكم (زيد لقيته وعمرو كلمته) ؟

٤ - ولِمَ اتّفق فى هذا الباب حكم ما تعدى إلى النفس وإلى السبب وإلى ما عمل فيه حرف الجر ؟

٥ - وما حكم (هذا ضارب عبدالله وزيداً يمر به) ؟ ولِمَ كان فى حكم (هذا يضرب عبد الله) أضفت ضاربًا أو(٢) نونته ؟

٦ - وما تحقيق الجواب فى (من رأيت) و(أيَّهم رأيت) ؟ . ولِمَ (اختلف الحكم) ؟ وما مذهب الأخفش (ت٢١٥) فيه ؟ ولِمَ حمله على التخيير فى الجواب ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٩١ = (١: ٤٧) : « هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة أخرى على اسم بنى على الفعل ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٣٩٢، وشرح الصفار ، ص ١٦٨.

(٢) فى المخطوط (و) ، والصواب ما أثبته بناء على ما سيأتى فى الجواب.

٧ - وهل يجوز (مررت بعبد اللّه وزيدًا) ؟، ولِمَ جاز هذا ولمْ يجز (مررت زيدًا) ؟

٨ - وما الشاهد في قول جرير(١) :

(١٧٦) - *جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ ...*(٢)

وقول العجاج (٣):

(١٧٧) - *يذهبن فى نجدٍ وغورًا غائرًا *(٤)

[٧ -] ولِمَ لا يجوز إضمار الفعل الذى لا يتعدى إلا بحرف جرٍّ فى (أزيدًا مررت / به) ٣٣ب

ويعمل مضمرًا خلاف عمله مظهرًا كما عمل فى المعطوف خلاف عمله فى المعطوف عليه؟

١- الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز حمله على الابتداء أو على الفعل على التخيير فى ذلك هو الذى يتقدمه جملتان: إحداهما(٥) : من مبتدأ وخبر ، والأخرى : من فعل وفاعل ، وقد انعقدتا انعقاد

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٩١ = (١: ٤٧)٠**

(١) ديوانه ، ص ٣١٢٠

(٢) وسيأتى برقم (١٧٨) و (٢٩٤) و(٣٠٨) ، وهو بتمامه :

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ   أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ

ويروى (جيئوا بمثل)٠ والمخاطَبُ الأخطلُ٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٩٤ ، ١٧٠ =(١: ٤٨ ، ٨٦)، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ٢:٢٢، ٣: ١٢٤، والمقتضب ، جـ ٤: ١٥٣، والأصول ، جـ ٢: ٦٥ ، وإعراب القرآن ، جـ١:٥٦٩، ٢:١٠٢، ٣:٣٢٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٥، والقطع والائتناف ، ص ٣٩٣، وابن السيرافى ، جـ ١: ٦٦ ، والمحتسب ، جـ ٢: ٧٨ ، والخصائص ، جـ ٢: ٢٧٨، والنكت ، جـ١:٢٢٧، وشرح المفصل، جـ ٦: ٦٩٠

(٣) ملحقات ديوانه ، جـ ٢: ٢٨٨٠ كما ينسب لابنه رؤبة٠ ينظر ملحق ديوانه ، ص ١٩٠٠

(٤) وسيأتى برقم (١٧٩)٠ ويروى (يسلكن فى نجد) و(يهوين فى نجد)٠ والضمير فى (يذهبن) قيل: يريد به ظعائن منتجعات ، أو قصائد ، أو أفعالاً يفتخر بها أو حروبًا قد غار ذكرها وأنجد٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٩٤ = (١: ٤٩) ، ومجاز القرآن ، جـ ١: ٤٠٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤١٠، والخصائص ، جـ ٢: ٤٣٢، والمحتسب ، جـ ٢: ٤٣ ، والنكت ، جـ ١: ٢٢٧، و وشرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، لعبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، (مصر - مطبعة السعادة)، ص ٣٣٢، والتصريح ، جـ ١: ٢٨٨٠

(٥) فى المخطوط (أحدهما) ، والأولى ما أثبته٠

الجملة الواحدة ، فإن حملته على المبتدأ رفعت وإن حملته على الفعل نصبت ، فتشاكل به تارة الجملة المبنية من مبتدأ وخبر ، وتارة تشاكل به الجملة المبنية من فعل وفاعل ، وذلك كقولك :(زيدٌ لقيته وعمرو كلمته) ويجوز (وعمراً كلمته)[١] على ما فسرنا ، كأنك قلت :(عمراً كلمته)٠ ولا يجوز إذا كانت الواو للحال إلاّ الاستئناف ، وكذلك إذا كان خبر الثانى ظرفًا كقولك :(زيد لقيته وعمرو فى الدار) ؛ لأن الظرف لا يعمل فيما قبله٠

٢*-١ – وقولهم :(زيد لقيت أباه وعمرًا)[٢] بالنصب (وعمرو) بالرفع شاهد على صحة هذا الباب، من أجْلِ أن هذا إذا اختلف المعنى فلا بد من اختلاف الإعراب ، فيكون الحمل على الأول قد أوجب الرفع ومعنًى مثْلَ المعنى الذى عليه المبتدأ، كأنك قلت :(وعمرو لقيت أباه)٠ والحمل على الثانى يوجب النصب ومعنًى آخرَ وهو أنك لقيت عمراً ؛ لأنك أشركت بينه وبين المنصوب الذى هو الأب ، فلمّا كان الحمل على الأول يوجب شيئين : أحدهما : الرفع ، والآخر: المعنى الذى فسرنا أوّلاً ، والحمل على الثانى يوجب شيئين : النصبَ ، والمعنى الذى فسرنا ثانيًا ، وَجَبَ نظير ذلك من أن الحمل على الأول المرفوع يوجب الرفع والحمل على الثانى المنصوب يوجب النَّصب فمن هنا كان دليلاً عليه٠

٣*-١ – وتقول :(زيد لقيته وعمرو) و(عمرًا) على التخيير فى هذا بإجماعٍ ؛ لأنه عطفُ مفردٍ على مفردٍ٠ فإن قلت :(زيدٌ لقيته وعمراً كلمته) اختلفوا فيه ، فسيبويه يذهب على التخيير فى هذا كالتخيير فيما قبله[٣] ، وغيره لا يجيز التخيير[٤] ؛ لأن الجملة الثانية لا موضع لها

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٩١ = (١: ٤٧)٠**

(١) يشترط بعض النحويين لانعقاد الجملتين أن تكون الجملة المعطوفة مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ فى الجملة الأولى أو يكون العاطف الفاء ، نحو (زيد قام وعمراً أكرمته لأجله) أو (فعمراً أكرمته)٠ وينظر ما سيأتى فى فقرتي (٣، ١٦م٢).

(٢) فى الكتاب :« والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنك <u>تقول</u> : زيد لقيت أباه وعمراً » فقال (تقول) ولم يقل (قولهم)٠

(٣) ينظر الكتاب ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٣٩٣، وشرح الرضى ، جـ ١: ٦٤٦، وارتشاف الضرب ، جـ٣: ١١٠، والمساعد ، جـ ١: ٤١٨ – ٤١٩٠

(٤) منهم الزيادى كما سيأتى فى فقرة ١٦م٢ و منهم أيضًا الأخفش والسيرافى ٠ ينظر المراجع المذكورة فى التعليق السابق باستثناء الكتاب٠

والجملة التى هى من فعل وفاعل فى قولك :(زيد لقيته) لها موضع ، ولا يعطف جملة لا مَوضعِ لَهَا علَى جُمْلَةٍ لها موضع ؛ لأنه يوجب الاشتراك فى العامل من غير أن يشتركا فيه ، وذلك محال. وسنبين وجه قول سيبويه فى هذا فى آخر الباب إن شاء الله تعالى[1].

٤*-١ – وحكم ما تعدى إلى النفس وإلى السبب وإلى ما عمل فيه حرف الجرّ متفق فى هذا البـاب ؛ لأن السبب يجرى عندهم مجرى النفس بدليل قولهم :(أكرمت زيداً بإكرامى أخاه). وما عمل فيه حرف الجرّ قد يُبيِّن وجه تعدى الفعل [إليه وأنه] بما دل[2] على مقارب يعمل بغير حرف جـرّ[3].

٥*-١ – وتقول :(هذا ضارب عبد الله وزيداً يمرّ به) ؛ لأن اسم الفاعل يجرى مجرى الفعل منونًا كان أو غيرَ منون ؛ لأنك إذا أضفته فهو فى تقدير المنون ، إذ حُذِفُ منه التنوين استخفافًا ، وأضيف إضافة لفظية ، فهو فى حكم (يضرب).

٦*-١ – وتقول :(من رأيت؟) و (وأيُّهم رأيت؟) فجوابه (زيداً) بالنصب ، لا خلاف فى ذلك. فإذا قلت :(من رأيتَه؟) و(أيُّهم رأيته؟) فجوابه بالرفع عند سيبويه[4] ؛ لأن المسؤول عنه مرفوع. وأما الأخفش (ت ٢١٥) فيقول : هو على التخيير بين الرفع والنصب[5]، لأنَّه قد تقدمَ للمسؤول عنه اسمان مرفوع ومنصوب. ومذهب سيبويه هو الصحيح ؛ لأنه يجب أن يكون الجواب عن الشىء الذى سئل عنه على المعنى المسؤول عنه فإنما سئل عنه على معنى المظهر لا على معنى المضمر، ويوضح أنه لم يُسألُ عنه على معنى المضمر أنّ / السبب يقع موقع المضمر ، فتقول : ٣٤أ
(أيُّهم رأيت أباه) فلم يسأل عن السبب وإنما يسأل عن المعنى الذى دلَّت عليه (أىّ) فكذلك المضمر لم يسأل عنه على معنى المضمر.

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٩٣ = (١: ٤٨).**

(١) ينظر فقرة ١٦م٢.

(٢) فى المخطوط (ودل)، ولعل المراد ما أثبته.

(٣) ينظر ما تقدم فى باب ١٢:٢٤.

(٤) ينظر الكتاب ، فى الموضع السابق.

(٥) ينظر شرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧١ ، والبسيط ، جـ ٢: ٦٥٠، والارتشاف ، جـ ٣: ١٠٩.

٧*-١ - وتقول :(مررت بعبد الله وزيدًا) ، ولا يجوز (مررت زيدًا) ، لأن (مررت) لا يتعدى إلا بحرف إضافة ، فإذا ذكر الحرف صار متعديًا فى المعنى وعملُ الثانى عليه ؛ لأنه(١) قد توطأ المعنى بتعديه بالباء . ولا يلزم على هذا أن يعمل مضمرًا فى (أزيدًا مررت به) ؛ لأن المضمر لا يجوز أن يعمل إلا عمله لو أظهر، فلما كان لا يجوز لو أظهر (مررت زيدًا مررت به) لم يجز أن يعمل مضمرًا هذا العملَ ؛ لأن حالَه مضمرًا أضعفُ من حالِه مظهرًا.

٨*-٢ - وقال جرير :

(١٧٨) - جِئْنِى بِمِثْلِ بَنِى بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ(٢)

فهذا شاهد على(مررت بزيدٍ وعمرًا) . وقد قدّره قومٌ على (أوهات مثل أسرة) ، فكذلك يجيء (مررت بِزيْدٍ وجزت عمرًا) أو (لقيت عمرًا) . ومثله قول العجاج :

(١٧٩) - *يَذْهَبْنَ فِى نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا*(٣)

كأنّه قال : (وَيَسْلُكْنَ غورًا غائرًا).

٢-مسائل من هذا الباب أيضا(٤) :(٥)

٩ - هل يلزم مَنْ أضمر فى (أزيدًا مررت به) الفعلَ المذكورَ أن يقول :(زيدٍ) على اضمار (مُرَّ بزيد)؟ ولِمَ ذلك ؟

١٠ - وما الشاهد فى ﴿ وَحُورًا عِينًا ﴾(٦) بالنصب(٧)؟ وكم وجهًا يجوز فيه ؟

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٩٤ = (١: ٤٨).**

***-٢ نفسه، ص ٩٤ (٤٨ - ٤٩).**

(١) فى المخطوط (لأن) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢) تقدم برقم (١٧٦) ، وسيأتى برقم (٢٩٤) ، (٣٠٨).

(٣) تقدم برقم (١٧٧) ، وفى المخطوط (وغائرا) بإقحام (الواو).

(٤) جاء هذا العنوان فى مكان عنوان (الجواب) وسقط عنوان الجواب.

(٥) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٩٤ = (١: ٤٩).

(٦) من الآية (٢٢) فى سورة الواقعة.

(٧) قرأ به أبىّ ، كما سيأتى فى الجواب ، وابن مسعود ، والأشهب العقيلى ، والنخعى، وعيسى بن عمر. ينظر الكتاب ، جـ ١: ٩٥ = (١: ٤٩) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٣: ١٢٤، والجامع لأحكام القرآن ، لمحمد بن أحمد الأنصارى القرطبى (ت ٦٧١) ، (بيروت - دار التراث العربي ، ١٩٦٥م ، عن ط ٢، ١٣٧٢هـ)، جـ ١٧ : ٢٠٥ . وينظر معجم القراءات القرآنية، للدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، (الكويت - جامعة الكويت ، ط ١، ١٤٠٢-١٤٠٥هـ)، جـ ٧ : ٦٦.

١١ - وما حكم (لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به)؟ ولِمَ كان الاختيار فيه الرفع ؟

١٢ - وما حكم (لقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو)؟ ولِمَ اختير فيه الرفع ؟

[١١ -] وما الشاهد فى﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾(١)؟

١٣- وما حكم (إنَّ فيها زيداً وعمرو أدخلته)، وهلا اختير النصب ليحمل منصوب على منصوب ؟ وما حكم التعجب فى حمل الثانى لأجله على الفعل ؟ وما الاختيار فى (ما أحسن زيداً وعمرو قد رأيناه) ؟ ولِمَ اختير فيه الرَّفْعُ ؟

١٤ - وما حكم (لقيت القوم كلهم حتى عبدَ الله لقيته) ، و(أتيت القوم حتّى زيداً مررت به)؟ ولِمَ اختير فى (حتّى) الحمل على الفعل مع أنها غاية فى الأصل ؟ ولِمَ جاز فى (حتى) أن تكون عاطفةً ؟ وما الوجه فى (هلك القوم حتى زيداً أهلكته)؟ ولِمَ اختير النصب والذى قبله مرفوع؟

١٥- وهل يجوز الجرّ فى هذا والرفعُ؟ ولِمَ جاز كلٌّ واحد من هذه الأوجه الثلاثة ؟ وما الشاهد فى قول الشاعر :(٢)

(١٨٠) - *أَلْقَى الصَّحِيفَةَ ... ...*(٣)

وكم وجهًا يجوز فيه ؟

---

(١) من الآية (١٧) فى سورة فصلت ٠

(٢) مختلف فيه فقد جاء فى الكتاب ، جـ ١: ٩٧ = (١: ٥٠) : أنه ابن مروان النحوى٠ وجاء فى الخزانة ، جـ ١: ٤٤٧ « أنشد سيبويه هذا البيت لأبى مروان النحوى قاله فى قصة المتلمس ... حكى ذلك الأخفش عن عيسى بن عمر ... ونسبه الناس إلى المتلمس ... ونسبه ياقوت الحموى فى معجم الأدباء [جـ ١٩: ١٤٦] إلى مروان النحوى لا أبى مروان » ، وينظر ملحق ديوان المتلمس ، ص ٣٢٧٠ وذكر الدكتور خالد جمعة فى كتابه شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، ص ١٣٦ : أن الشاعر لم يرد فى مخطوطة المدينة ولا فى مخطوطة بغداد٠ولعله لم يذكر أيضا فى نسخة الرمانى فلم يتعرض لذكره٠

(٣) وسيأتى برقم (١٨١) ، وهو بتمامه :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالـزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَـاهَا

و(نعله) يروى بالرفع والنصب والجر٠

ومن مواطن وروده : الأصول ، جـ ١: ٤٢٥، والجمل ، ص ٦٩(٨١)، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٦٨٢، والمسائل العضديات ، ص ٧٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤١١، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٦٩، والنكت ، جـ ١: ٢٢٨٠ وينظر معجم هارون ، ص ٤١٦، ومعجم حداد رقم ٣١٠٧٠

[الجــواب]:(١)

٩*-١ – أَلْزَمَ سيبويه من أضمر الفعل المذكور فى (أزيداً مررت به) أن يقول :(زيدٍ) على (مرّ بزيد)· فإن قال قائل : لا يلزمنى ذلك لأنى لم أضمر الجار وإنما نصبت على قياس النصب فى (أمرتك الخير)(٢) ، قيل له : إضمار الفعل الذى لا يصل إلا بحرف جرٍّ كإضمار الجار فى الفساد ، إذ لا يجوز أن يقول :(أمررْتَ زيداً)؟) كما لا يجوز أن تعمل الجار مضمراً فسبيل من أعمل الفعل مضمراً على ما يمتنع فى الإظهار كسبيل من أعمل الجار مضمراً على ما يقتضيه حكم الإظهار ؛ لأنهما جميعًا قد خالفا بالكلمة حكمها ، فأَحَدُهُمَا أعمل الجار مضمراً وليس هذا حكمه ، والآخر أعمل ما لا يصل إلا بحرف جر عمل المتعدى مضمراً وليس هذا حكمه فى الإظهار·

١٠*-٢ – وفى التنزيل ﴿ وَحُوراً عِيناً ﴾(٣) بالنصب(٤) على قراءة أُبيٍّ(٥) وهو عطف على الموضع فى ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِم وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾(٦)· وإنما اختير النصب لأن الحور العين لا يطاف بِهِنَّ وكأنه / قال :(ويُعْطَوْنَ حوراً عيناً)· ومن رفعه(٧) فتقديره:(ومع ٣٤ب

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ٩٤ = (١: ٤٩)·

*-٢ نفسه ، ص ٩٥ = (٤٩)·

(١) سقط هذا العنوان من المخطوط ووضع مكانه (مسائل من هذا الباب أيضا) كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند عنوان المسائل·

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ٦:١١.

(٣) من الآية (٢٢) فى سورة الواقعة·

(٤) تقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال·

(٥) هو الصحابى الجليل أُبيّ بن كعب الأنصارى ، أبو المنذر ، سيد القراء ، وأقرأ هذه الأمة ، قرأ القرآن على النبى صلى الله عليه وسلم ، وقرأ عليه النبى صلى الله عليه وسلم بعض القرآن للإرشاد والتعليم· قرأ عليه عدد من الصحابة والتابعين ، اخْتُلِف فى سنة وفاته والراجح أنه توفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه· ينظر : غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى : محمد بن محمد (ت ٨٣٣) ، عنى بنشره برجشتراسر ، (بيروت – دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ)، جـ ١: ٣١ – ٣٢·

(٦) الآيتان (١٧ ، ١٨) فى سورة الواقعة·

(٧) قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمر وابن عامر وعاصم· ينظر السبعة ، ص ٦٢٢·

ذلك حورٌ عين)٠ ومن جرّه[١] فإنّه يعطفه على الأول فيخرجه مخرج ما يطاف به ، ويكون المعنى على خلاف الطوف به كما يجيء معنى الأمر بصيغة الخبر، والمعنى على خلاف الخبر[٢] فكل[٣] الأوجه الثلاثة جائز حسن على ما بينا٠

١١*-١ – وتقول :(لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به)، فالاختيار فى هذا الرفعُ ؛ لأن (أمّا) يستأنف بها الكلام ولا تعطف كلامًا على كلامٍ إذ[٤] كان معناها تفصيل الجملة المذكورة بالاسم بعدها[٥]، كقول القائل : ما شأن القوم؟ فتقول : أما زيد فشأنه كذا ، وأما عمرو فشأنه كذا٠ ولهذا لم تدخل إلا على الاسم ، وتوضيح ذلك قراءة الناس ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[٦] بالرفع[٧] وقبله منصوب مبنيّ على الفعل فى قوله جلّ وعزّ: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنْصَرُونَ. وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[٨].

١٢*-١ – وتقول : (لقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو)، فالاختيار فى هذا الرفعُ ؛ لأن (إذا) للمفاجأة يستأنف ما بَعْدَهَا كقولك :(نظرت فإذا زيدٌ) ، وتخرج من معنى الجزاء٠ وتصير من ظروف المكان بمعنى (ثَمَّ) [فىّ] الكلام[٩] ؛ ولهذا جاز (نظرت فإذا زيد) على أنّها خبر لـ(زيد) ، وظروف الزمان لا تتضمن الجثث ، فإنما هى بمعنى (فَثَمَّ زيد)[١٠]، و(ثَمَّ) من ظروف

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٩٥ = (١: ٤٩)٠

(١) قرأ به حمزة والكسائى ، ورواه المفضل عن عاصم٠ ينظر المرجع نفسه٠

(٢) مثل قوله تعالى:﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ من الآية (٢٣٣) فى سورة البقرة، كما سيأتي في باب ٣:٣٣. وينظر الجامع لأحكام القرآن ، جـ ٣: ١٦١٠

(٣) فى المخطوط (فكلى) ولعل الصواب ما أثبته٠

(٤) فى المخطوط (إذا) ولعل الصواب ما أثبته٠

(٥) فى المخطوط (قبلها) ويبدو لى أن الصواب ما أثبته٠

(٦) من الآية (١٧) فى سورة فصلت٠

(٧) لم يخالف فيه أحد من القراء السبعة وهناك قراءة بالنصب سبق تخريجها فى هامش باب ٥:٥٤٠

(٨) الأيتان (١٦ ، ١٧) فى سورة فصلت ٠

(٩) جاء فى المخطوط لفظ (الكلام) بعد لفظ (بمعنى) ، ولعل الأنسب ما أثبته٠

(١٠) جاء فى المغنى ، ص ٩٣ «وإذا قيل:(خرجت فإذا الأسد) صح كونها عند المبرد خبراً، أى فبالحضرة الأسد ولم يصح عند الزجاج ، لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الأخفش ، لأن الحرف لا يخبر عنه» والأخفش يرى أن(إذا) الفجائية حرف، والمبرد يرى أنها ظرف مكان والزجاج يرى أنها ظرف ==

المكان(١). فأما (إذا) التى بمعنى الجزاء فتحمل الاسم بعدها على الفعل ، بخلاف حكم هذه التى للمفاجأة ، ولا بدّ لها من جواب يجب بوجوب الأول كقولك :(إذا أتيتنى أكرمتك). فتقول على هذا :(إذا زيداً تلقاه فاكرمه).

١٣*-١ - وتقول :(إن فيها زيداً وعمرو أدخلته) فالاختيار(٢) فيه الرفع وإن كان ما قبله نصبًا ؛ لأنه لا يلزم أن يشاكل(٣) المنصوب بالمنصوب لضعف حركات الإعراب عن أن يحمل عليها ما لم توضع له، وقوّةِ الفعل على أن يحمل عليه ما لم يوضع له من المشاكلة من الجملة الثانية بالأولى. وكذلك سبيل كل ما ضعف فى بابه فإنّه لا يحتمل أن يحمل عليه ما لم يوضع له.ولهذا صار فعل التعجب بمنزلة ما ليس بفعل لضعفه بامتناع التصرف حتى جاز أن يصغر فى (ما أميلح زيداً) ، وحتى لم يجز أن يظهر فاعله أصلاً فتقول على هذا (ما أحسن زيداً وعمرو قد رأيناه) بالرفع لما بيناه.

١٤*-٢ - وتقول :(لقيت القومَ كلَّهم حتى عبدَ اللّه لقيته) و(أتيت القوم حتى زيداً مررت به) فتنصب ؛ لأنّ (حتّى) من حروف العطف ، وإن كانت فى الأصل غايةً فإن العطفَ لا يخرجها من الغاية ، إذا كان الفعل قد وقع بالثانى بعد وقوعه بالأول على جهة الانتهاء إليه ، ولذلك قيل : (هلك القوم حتى زيداً أهلكته) ؛ لأنّ التقدير (حتى أهلكت زيداً) فتعطف جملةً مبنيّةً على فعل على جملةٍ مبنيةٍ على فعل.

١٥*-٣ - وقال الشاعر :

(١٨١) - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والـزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَـاهَا(٤)

فيجوز فى هذا البيت ثلاثةُ أوجه : النصب على ما بينا ، والرفع على قولك :(سرّحت القوم حتى زيدٌ مسرحٌ) ؛ لأنـها قد تـكون حرفًا من حروف الابتـداء إذا كان معـنى الغـاية فى الجملة

---

*-١ الكتاب، جـ١: ٩٥ - ٩٦ = (١: ٤٩).

*-٢ نفسه ، ص ٩٦ - ٩٧ = (٤٩ - ٥٠).

*-٣ نفسه ، ص ٩٧ = (٥٠).

= زمان . ينظر المصدر نفسه ، ص٩٢، وواضح من هذا أن الرمانى أخذ برأى المبرد.

(١) وينظر ما سيأتى ، فى باب ٢٩: ٢١م٣.

(٢) فى المخطوط (فى الاختيار) ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (أن كان يشاكل) ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) تقدم برقم (١٨٠).

كما قال :(١)

(١٨٢) - فَوَاعَجَبًا حَتَّى كُلَيْبُ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ(٢).

ويجوز فيه الجرُّ على الغاية التى انتهى الفعل عندها ولم يقع بالمذكور بعدها ، فيكون لو وقف على قولِه:(حتى نَعْلِهِ) بالجرِّ لم يكن قد دلَّ على أنّها فى ما ألقى ، ويصير قوله :(ألقاها) هو الدالَّ. فهذه ثلاثة أوجه / قد بَيَّنّاها بعللها. ٣٥أ

١٦- [١١- أ*-١] فإن قلت :(زيد لقيته وعمرًا كلمته) اختلفوا فيه(٣) فسيبويه يذهب إلى التخيير فى هذا كالتخيير فيما قبله ، وغيرُه لا يجيز التخيير ، لأن الجملة الثانية لا موضع لها ، والجملة التى هى مِنْ فعل وفاعل فى قولك :(زيد لقيته) لها موضع ولا تُعطف جملةٌ لا موضع لها على جملة لها موضع ؛ لأنه يوجب الاشتراك فى العامل من غير أن يشتركا فيه ، وذلك محال ، وهذا مذهب الزيادى (ت ٢٤٩) وغيره من النحويين(٤). والصواب فى ذلك مذهب سيبويه ؛ لأن العطف على ثلاثة أوجه : عطف على اللفظ ، وعطف على الموضع ، وكلاهما على الاشتراك فى العامل. وعطف محمول على التأويل لا يقع فيه الاشتراك فى العامل المذكور ، وهو كقول العرب :(قَلّ رجلٌ يقول ذاك إلاّ زيد)(٥). وكذلك السبيل فى (هذا ضارب زيدٍ وعمرًا) فهذا محمول على التأويل ، وليس بعطف على (زيد) ولا غيره مما ذُكِرَ فى الكلام ، وإنما هو محمول

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٩١ = (١: ٤٧).

(١) القائل الفرزدق ، ديوانه ، ص ٥١٨ (ط. الصاوى) جـ١:٤١٩ (دار بيروت).

(٢) ليس من شواهد من سيبويه فى هذا الباب. وقد أورده فى باب حتى ، جـ ٣: ١٨ = (١: ٤١٣) ، ويقع فى المجلد الثالث من شرح الرمانى ، ص ٣٢٦ب ، ٣٢٧ب (نسخة داماد).
ويروى (فيا عجبًا) ، و(يا عجبى).
ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ١٣٨، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٩، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١ : ٢٨٦، والأصول ، جـ ١: ٣٢٥، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٢٥٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٢٨٩، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٦٨٣، والنكت ، جـ ١: ٧٠٢، والخزانة ، جـ ٤: ١٤١، وينظر معجم هارون ، ص ٢٢١، ومعجم حداد ، رقم ١٥٦٠.

(٣) ينظر ما تقدم فى فقرة ٣م١ مع الهامش.

(٤) ينظر ما تقدم فى الموضع نفسه.

(٥) ينظر الكتاب ، جـ ٢: ٣١٤ = (١: ٣٦١) ، وفيه « فليس (زيد) بدلاً من الرجل فى (قلّ). ولكن (قل رجلٌ) فى موضع (أقل رجلٍ) ومعناه كمعناه، و(أقل رجل) مبتدأ مبنى عليه ، والمستثنى بدل منه ».

على تأويل (هذا ضارِبٌ زيدًا وعمرًا)· فإذا صح هذا القسم من العطف وهو المحمول على التأويل صحّ مذهب سيبويه ؛ لأنه يحمل الكلام على (زيد) تأويله ، من غير عطف على الموضع ولاَ اللفظ ، فلما كان تأويل (زيد لقيته) تأويل (لقيت زيدًا) صار بمنزلة قوله :(لقيت زيدًا وعمرًا كلمته) وخرج إلى ما لا خلاف فيه·

ومن الحملِ قول الشاعر :(١)

بَادَتْ وغيَّر آيَهُنَّ مَعَ الْبِلَى إلاَّ رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ

(١٨٣) – وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءُ قَذَالِهِ فَبَدَا وَغَيَّرَ سَارَهُ الْمَعْزَاءُ(٢)

لأنّ قوله :(إلا رواكد) على تأويل (بها رواكد) ، فَحمَلَ (ومشجج) على ذالك ، وليس بعطف على اللفظ ولا على الموضع، وقد جاء مثل ذلك في القرآن وهو قوله جلّ ثناؤه: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ · بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ · لاَ يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلاَ يُنْزِفُونَ﴾(٣)· ثم قال :﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴾(٤)بالرفع(٥) ؛ لأنّ معنى الكلام المتقدم : (لهم ولدان ولهم كذا وكذا) فكأنه قال : (ولهم حور عين) فهو محمول على التأويل وليس بعطف على اللفظ ولا الموضع· فكذلك

---

(١) قيل هو الشماخ ، وقيل : ذو الرمة· ينظر ملحق ديوان الشماخ ، ص ٤٢٧ – ٤٢٨ مع هامشهما، وأساس البلاغة ، للزمخشري : محمود بن عمر (ت ٥٣٨) ، (مصر – مطبعة دار الكتب ، ط ٢، ١٣٧٢هـ)، جـ ٢: ٣٩٣·

(٢) وسيأتيان برقم (٣١٤ ، ٣١٨) ، وليسا من شواهد سيبويه في هذا الباب· ويروى (سواد قذاله)· وبادت : ذهبت وانقرضت ، وأيهن : جمع آية وهي العلامة ، والرواكد ، الأثافي ، والهباء : الغبار ، والمشجج : الوتد من أوتاد الخباء ، وُصِفَ بذلك لتكسر أعلاه عند ضربه في الأرض ليثبت· وسواء قذاله: وسطه، وعلى رواية سواد قذاله ، فسواد كل شيء شخصه ، وأراد بالقذال أعلاه· وساره : سائره ، والمعزاء : الأرض الصلبة·

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، جـ ١: ١٧٣ – ١٧٤ = (١: ٨٨) ، ومعاني القرآن وإعرابه ، جـ١:٢٥٤ ، ٥: ١١١، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٢٣٩، ٣: ٣٢٤، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص١٣٨ – ١٣٩، والقطع والائتناف ، ص ٣١٨، والمسائل العضديات ، ص ٧٦، وكتاب الشعر ، جـ٢:٥٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ ١: ٣٩٦، والنكت ، جـ ١: ٢٨٦، والخزانة ، جـ ٢: ٣٤٨·

(٣) الآيات (١٧ – ١٩) في سورة الواقعة·

(٤) الآية (٢٢) في السورة نفسها·

(٥) تقدم تخريج القراءة ، في هامش الفقرة (١٠) السابقة.

(عمراً كلمته) معطوف على التأويل ، إذ تأويل الأول (لقيت زيداً[١])٠وإذا رفعت فهو بيّن فى أنّه عطف بمنزلة (إن زيداً قائم وعمراً ذاهب) فتعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر ، وكذا لو قلت:(إن زيداً لقيته وعمراً كلمته) لكان بهذه المنزلة ، فكذلك الابتداء يرفع الاسم والخبر فى الأول، ويرفع الاسم والخبر فى الثانى على أنك عطفت الاسم على الاسم والخبر على الخبر فالرفع بيّن لا إشكال ، والنّصبُ محمول على التأويل لا على أنّ الجملة التى لا موضع لها عطفٌ على جملة لها موضع لأن ذلك محال ، ولكنّ هذه الجملة التى لا موضع لها عطفت على تأويل الكلام الأول على ما بيناه٠

---

(١) فى المخطوط (عمراً) والأولى ما أثبته ، لأن المثال الذى يتكلم عنه (زيد لقيته وعمراً كلمته)٠ ينظر أول الفقرة .

٢٨- باب ما يختار فيه الحمل على الفعل للحرف الذى هو أولى به(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يختار فى الفعل من حمل الاسم عليه محذوفًا لحرف هو بالفعل أولى مما لا يختار .

مسائل هذا الباب :

١ - ما الحرف الذى هو بالفعل أولى ؟ وما الحرف الذى ليس بالفعل أولى ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما قسمة الحروف فى ما تدخل عليه ؟ وما علتها ؟

٣ - ولِمَ كانت (قد) و (سوف) و (لمّا) مما لا يليه إلاّ الفعل ؟

٤ - وهل يجوز للضرورة / (لَمْ زَيدًا أضربه) ؟ ولِمَ جاز ؟ ٣٥ب

٥ - وما حكم (هلا) و(لولا) و(لو ما) و(ألا) فى ابتداء الاسم بعدها ؟ ولم [لا](٢) يجوز ؟ ولِمَ كانت بالفعل أولى ؟

٦ - ولِمَ جاز ذكر الاسم بعدها فى (هلا زيدًا ضربت) و(ألا زيدًا) من غير ذكر الفعل ؟ ولِمَ جاز ذلك ولَمْ يجز (سوف زيدًا أضرب) ولا (قد زيدًا لقيت) مع أنّ جميع ذلك إنّما هو للفعل دون الاسم ؟

[٥ -] ولِمَ كانت حروف الاستفهام بالفعل أولى ؟ ولِمَ جاز ابتداء الاسم بعدها ولَمْ يجز بعد (هلاّ) وأخواتها ؟ فلِمَ جاز (هل زيد مضروب) ولَمْ يجز (هلاّ زيد مضروب) ؟

٧ - ولِمَ قبح (هلاّ زيدًا رأيت) ولَمْ يقبح (أزيدًا رأيت)؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٩٨ = (١: ٥٠) « هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بنى على الفعل ، وهو باب الاستفهام »· وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٤٠٥، وشرح الصفار، ص ١٧٦ ·

(٢) تكملة يقتضيها الجواب·

٨ - وما معنى قوله فى الاستفهام :(هو كالأمر فى أنه غير واجب)(١)؟

٩ - وما الشاهد فى ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّنْ ﴾(٢) وفى(أم هل زيد فى الدار) ؟

١٠- ولِمَ جاز تقديم الاسم فى (إنِ اللّه أمكننى من فلانٍ فعلت)؟

[٥-] ولِمَ جاز ابتداء الاسم بعد (الألف)(٣)ولَمْ يجز بعد (هلاّ) وأخواتها؟

١١- وأيّما أقوى الرفع بعد الألف فى (أزيد كلمته) أم بعد الواو فى (ضربت زيداً وعمرو كلمته)؟ ولِمَ صارت الألف بمنزلة (إن) من بين أخواتها؟٠

الجــواب :

١*-١ - [الحرف] الذى هو بالفعل أولى هو الذى معناه فى الفعل ، والحرف الذى ليس بالفعل أولى هو الذى معناه فى غير الفعل ، وكذلك الحرف الذى هو بالاسم أولى هو الذى معناه فى الاسم٠ مثال ذلك (سوف) معناه فى الفعل ؛ لأنه ينقله من الحاضر إلى المستقبل٠ فأمّا الألف واللام فمعناه فى الاسم ؛ لأنه ينقله من النكرة إلى المعرفة٠

٢*-١ - وقسمة الحروف فيما تدخل عليه على أربعة أوجه : حرف يدخل على الاسم فقط ، وحرف يدخل على الفعل فقط ، وحرف يدخل على حرف ، وحرف يدخل على جملة٠ والحرف الذى يدخل الجملة معناه فى الجملة ، لأنه يطلب الفائدة، ويصلح أن يدخل عل الحرف ، لأنّه بعض الجملة٠

٣*-١ - و(قد) بالفعل أولى لأن معناها فى الفعل إذ كانت لتوقع ما يكون مع تقريب الماضى من الحاضر ، كقول القائل لمن(٤) يتوقع:(قد كان) ، فهى للفعل خاصة كما أنّ (سوف)

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٩٨ = (١ : ٥٠)٠**

(١) نفسه، ص ٩٩ = (٥١)، والنص فيه: « وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر فى أنه غير واجب»٠

(٢) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت٠

(٣) فى المخطوط (إلا أن) ولعل الصواب ما أثبته٠

(٤) فى المخطوط (لم) ولعل الصواب ما أثبته٠

للفعل خاصة. و(لمّا) للفعل كما أن (لو) و(إنْ) للفعل ، فهذه الأحرفُ الثلاثةُ أخواتٌ ؛ لأنّها تعلّق الفعل الثانى بالأول ، إلاّ أن (لو) لما مضى من غير دليل على وقوع الفعل أو انتفائه ، و(إن) لما يستقبل من غير دليل على وقوع الفعل أو انتفائه ، (ولمّا) نظيرة (لو) فى الماضى إلا أنها تدلّ على وقوع الفعل الثانى من أجل الأول ، كقولك :(لما جئتنى أكرمتك). فهذه الأحرفُ الثلاثة أخواتٌ متناسبة ، وجميعها للفعل.

٤*-١ – ويجوز فى ضرورة الشاعر (لم زيدًا أضربْه)(١) تشبيهًا بـ(هلاّ زيدًا ضربت) ؛ لأنها حرف هو بالفعل أولى ، وَقَدْ قدّمَ الاسمُ فى (هلاّ) لِعلّةٍ تقتضى ذلك.(٢)

٥*-٢ – و(هلاّ) و(لولا) و(ألا) و(لو ما) أخواتٌ كلّها بمعنى ، ولا يبتدأ الاسم بعدها ؛ لأنّها لا معنى لها إلاّ فى الفعل ، من أجل أنها تحضيض على الفعل وليست كحرف الاستفهام لأنه يطلب ما فيه الفائدة ، فإن كانت فى الفعل فهو يطلبه ، وإن كانت فى الجملة فهو يطلب الجملة ، فمن هنا اختلف الحكم فيهما.

٦*-٣ – ويجوز ذكر الاسم بعد (هلاّ) وأخواتها لظهور معناها حتى صلح أن يحذف الفعلُ بعدَها ، فتقول :(هلاّ زيدًا) إذا كانت هناك حال لفعل ، بمعنى (هلاّ ضربت زيدًا) أو (هلاّ أكرمت زيدًا). ولا يجوز مثل ذلك فى (قد) و(سوف) ؛ لأنّه لا يظهر معناها كظهور هذه الأحرف. فلا بدمن ذكر / الفعل معها. أ٣٦

٧*-٤ – ويقبح (هل زيدًا رأيت) ولا يقبح (أزيدًا رأيت) لأن الألف هى أم حروف الاستفهام فصلح ذكر الفعل بعدها وتقديره ، ولم يصلح بعد (هل) إلاّ ذكره لضعفها عن منزلة الألف.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٩٨ = (١: ٥٠ – ٥١).

*-٢ نفسه ، ص ٩٨ ، ١٠٠ = (٥١ ، ٥٢).

*-٣ نفسه ، ص ٩٨ = (٥١).

*-٤ نفسه ، ص ٩٨ – ٩٩ (٥١).

(١) ينظر المغنى ، ص ٣٠٨.

(٢) ينظر ما سيأتى فى الفقرة (٦).

٨*-١ – ومعنى قوله فى الاستفهام :(هو كالأمر فى أنَّه غير واجب) أى غير كائن فيما يدل عليه كلّ واحد منهما. ولفظة (وَاجِبٍ) فيها اشتراك(١) فالغالب فى استعمال النحويين أنّ (واجب) بمعنى كائن فى الحال أو فى الماضى أو المستقبل ، كقولك :(ضرب زيدٌ) فهو بمعنى أن الضرب كائن فى ما مضى. وكذلك (سيضرب) هو واجب بمعنى أنّ الضرب كائن فى ما يستقبل، و(زيد ضارب) هو واجب بمعنى أنّ الضرب كائن فى الحال. فالاستفهام ليس بواجب؛ لأنه لا يدل على أن المعنى كائن فى الماضى ولا حاضر ولا مستقبل كقولك :(أيقوم زيد؟). وكذلك الأمر والنهى ، فهذا تفسير معنى قوله :(واجب).

٩*-٢ – وقوله جلَّ وعزّ: ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ ﴾(٢) يدلُّ على أنّ ألف الاستفهام هى أمّ حروف الاستفهام وكذلك (أم هل زيد فى الدار) يدلّ على أن (هل) ليست بأصل فى الاستفهام.

١٠*-٣ – وتقول :(إنِ اللّهُ أمكننى من فلان فعلت) يجوز تقديم الاسم فى (إن) على الفعل ، لأنّها أمّ حروف الجزاء وفى التنزيل ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾(٣).

١١*-٤ – والرفع بعد الواو فى (ضربت زيداً وعمرو كلمته) أقوى منه بعد الألف ؛ لأن الألفَ أشدُّ طلبًا للفعل من الواو التى تشاكل بالكلام الذى بعدها ما قبلَها ، من أجل أنها لا يكون معناها إلاّ فى الفعل إذا كان فى الكلام. وصلَح أن يليها لأن فيه الفائدة ، وليس كذلك الواو ، لأنّها يصح أن يستأنف الكلام بعدها على طريق عطف جملة على جملة. والألف بمنزلة (إن) فى أنّها أمّ . فهذه أمّ حروف الجزاء وتلك أمّ حروف الاستفهام.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٩٩ = (١ : ٥١).

*-٢ نفسه ، ص ٩٩ – ١٠٠ = (٥١).

*-٣ نفسه ، ص ١٠٠ = (٥٢).

*-٤ نفسه ، ص ١٠٠ – ١٠١ = (٥٢).

(١) ينظر الكليات (معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبى البقاء أيوب بن موسى الكفوى (ت ١٠٩٤) ، أعده للطبع الدكتور عدنان دورويش ، ومحمد المصرى ، (القاهرة – دار الكتاب الإسلامى ، مكة المكرمة – المكتبة الفيصلية، ط ٢ ، ١٤١٣هـ)، جـ ٥ : ٢٣.

(٢) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت.

(٣) من الآية (٦) فى سورة التوبة.

٢٩- باب ما ينتصب في الألف (١)

الغرض فيه : أن يبين ما يختار في الفعل من حمل الاسم عليه مع شغله عنه في ألف الاستفهام مما لا يختار ٠

١- مسائل هذا الباب :

١ - ما الذي يختار في الفعل من حمل الاسم عليه مع شغله عنه في الألف ؟ وما الذي لا يختار ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما حكم (أزيداً مررت به) و(أعمراً قتلت أخاه)؟ ولِمَ حمل على الفعل مع شغله عنه؟

٣ - وما الشاهد في قول جرير :(٢)

(١٨٤) - *أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ ... ...*(٣)

وما العامل في المنصوب بعد الألف ؟

---

(١) العنوان موافق لما في الكتاب ، جـ ١: ١٠١ = (١: ٥٢)، وينظر الباب في شرح السيرافي ، جـ ١:٤١٣، وشرح الصفار ، ص ١٧٩، وفي شرح الصفار وتحقيق هارون (ينصب) مكان (ينتصب)٠

(٢) ديوانه ، ص ٦٦٠

(٣) وسيأتي برقم (١٨٥) ، وهو بتمامه :

أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَوْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا

ويروى (أم رياحًا)٠ يخاطب بذلك الفرزدق ، وثعلبة ورياح هما ابنا يربوع وهم قوم جرير٠والفوارس : نعت لثعلبة لأنه أراد القبيلة٠ وطهية : هي أم عوف وأبي سود ابني مالك بن حنظلة ، والخشاب : ربيعة ورزام ابنا مالك بن حنظلة ، ويقال لهما الأخشبان وإذا جمعوا قيل لهم : الخشاب ، وهم قوم الفرزدق٠ ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ ١: ٢٨٨، وفرحة الأديب، ص ١٨٤٠

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، جـ ١: ١٠٢, ٣:١٨٣=(١: ٥٢، ٤٨٩)، ومجاز القرآن ، جـ٢:١٤٨، ١٧٥، ٢٢٧، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٥٤٤، وأخبار أبي القاسم الزجاجي(ت ٣٣٧) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، (العراق - وزارة الثقافة والإعلام ودار الرشيد ، ١٩٨٠م)، ص ٢١٨ ، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٢٤٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٣، وشرح السيرافي ، جـ ١: ٤١٣، والنكت ، جـ ١: ٢٣٢، والأزهية ، ص ١١٤، وينظر معجم هارون ، ص ٣١، ومعجم حداد ، رقم ٢١٧٠

٤ – وما حكم (أزيداً لست مثله) ؟ ولِمَ حمل على الفعل مع أنّه لا يتصرف ؟ وما تقديره فى الحذف ؟

٥ – وما حكم ألف التسوية فى (ما أدرى أزيداً مررت به أم عمراً)؟ ولِمَ جرت مجراها إذا كانت استفهاماً ؟

٦ – وما حكم الاسم بعد الألف إذا كان له سببان : مرفوع ومنصوب ؟ وما الذى يجوز فى (أعبد اللَّه ضرب أخوه غلامه) ؟ ولِمَ جاز فى (عبدِ اللَّه) الرفع والنصب ؟ وما تقديره فى الحذف ؟

٧ – وما حكم (آلسوط ضرب به زيد؟) و(آلخوان أُكِلَ عليه اللحم)؟ ولِمَ قَدَّرَهُ[١](آلسوط ضربت) و (آلخوان أكلْتَ) وهذا لا معنى له فما وجه هذا التقدير ؟ وما حكم (أزيد ذُهِبَ به؟)؟ ولِمَ لا يكون إلاّ رفعًا مع دخول الباء على ضميره كما دخلت على الضمير فى (آلسوط ضربت به؟)؟

٨ – وما حكم (أيومَ الجمعة ينطلق فيه زيد؟) ؟ ولِمَ صار بمنزلة (أعمراً تكلّم فيه زيد؟) وصار (أيوم[٢] الجمعة تنطلق فيه) كقولك :(أزيد يذهب)؟.

الجـــواب :

/١*-١ – الذى يختار فيه حملُ الاسم على سببه[٣] فإن كان منصوبًا نصب وإن كان مرفوعًا رفع ، وإن كان سببان مرفوع ومنصوب فالمتكلّم بالخيار على أيهما شاء. وإنما وجب ذلك لأن حرف الاستفهام بالفعل أولى إذا كان فى الكلام ؛ لأنه يطلب ما فيه الفائدة ، والفائدة فى الفعل إذا كان موجوداً فى الكلام ، فقدِّر بعده الفعل حتى يكون قد وليه فى التقدير. ولا يختار الحمل على الابتداء وإن جاز ، لأن حرف الاستفهام بالفعل أولى. ٣٦ب

---

*-١ **الكتاب ، جـ١ : ١٠١ ، ١٠٢ – ١٠٣ = (١: ٥٢ – ٥٣)**.

(١) ينظر الكتاب ، جـ١ : ١٠٤ = (١: ٥٣).

(٢) فى المخطوط (يوم) وما أثبته يقتضيه الجواب. وينظر الكتاب فى الموضع نفسه.

(٣) يريد بالسبب الاسم المشغول به الفعلُ مطلقاً كما سيأتى فى الفقرة (٢).

٢*-١ – وتقول :(أزيداً ضربته؟) و(أزيداً مررت به؟) و(أزيداً قتلت أخاه؟) فهذه ثلاثة أوجه كلُّها يحمل فيها الاسم على الناصب لأنّ سببه منصوب ، إلا أن الأوّل ضمير متّصل بالفعل، والثانى ضمير متّصل بحرف الجر ، والثالث ضمير متّصل بالسبب.

٣*-٢ – وقال جرير :

(١٨٥) – أَثَعْلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَوْ رِيَاحَا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ وَالْخِشَابَا(١)

كأنّه قال :(أساويت ثَعْلَبَةَ بغيرهم؟) وفسره بـ(عدلت بهمْ طهيّة والخشابا).

٤*-٢ – وتقول :(أزيداً لست مثله؟) فتحمله على الفعل ؛ لأنه وإن كان لا يتصرف فإنه من أخوات ما يتصرفُ فأجرى على قياس نظيره ، وتحمله على المنصوب لأنه من سببه من أجل اتصاله بضميره، وكأنه قيل :(أخالفت زيداً لست مثله؟).

٥*-٢ – وتقول :(ما أدرى أزيداً مررت به أم عمراً(٢)؟) فتجرى التسوية مجرى ألف الاستفهام ؛ لأنّها ألفٌ واحدة تكون مرة استفهامًا ومرة تسوية فتعامل معاملة واحدة فى طلب الفعل ، كما تعامل فى قطع العاملِ عمّا بعدها أن يعمل فيه ، كقولك :(قد علمت أزيدٌ فى الدار أم عمرو).

٦*-٣ – وحكم الألف إذا كان الاسم بعدها له سببان : مرفوع ومنصوب أن يجوز فى الاسم الحملُ على أيِّهما شاء المتكلِّم ، كقولك :(أعبدُ اللّه ضرب أخوه غلامَه؟) يصير الآخرُ بمنزلة الأجنبى فإن حَمَلْتَهُ على المرفوع صار المنصوب بمنزلة الأجنبى وإن حَمَلْتَهُ على المنصوب صار المرفوع بمنزلة الأجنبى ، كأنّك قلتَ :(أ ختّص عبدُ اللّه بضرب أخيه غلامه)، وفى الوجه الآخر كأنّكَ قلت :(أ ختّص(٣)عبدَ اللّه أخوه بِضربه غلامَه).

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٠١ (٥٢:١).

*-٢ نفسه ، ص ١٠١ – ١٠٢ = (٥٢).

*-٣ نفسه ، ص ١٠٣ = (٥٣).

(١) تقدم برقم (١٨٤).

(٢) فى المخطوط (عمرو) والتصويب من السؤال . وينظر الكتاب.

(٣) فى المخطوط (ما اختص) ولعل الصواب ما أثبته.

٧*-١ – وتقول :(آلسوطَ ضُرِبَ بِهِ زَيْدٌ؟) فتنصب السوطَ ؛ لأنّ (به) فى موضع نصب وهو سببه. وكذلك (آلخوانَ أُكِلَ عليه اللحم)؛ لأن (عليه) الذى هو من سببه فى موضع نصب ، وإنّما قدّره سيبويه على (آلسوطَ ضُرِبْتَ؟) و(آلخوانَ أُكلتَ؟) على أصل قد صحّ ، وهو أن كلّ ما جاء بعد المرفوع بالفعل فاعلاً كان أو لمْ يسمّ فاعله مما يقتضيه الفعل فهو نصب ، فعلى هذا يجب النصب لو صحّ هذا الكلام ، لأنّه على التقدير الذى يقتضيه الأصل الصحيح ، فتقول : (أزيدٌ ذهب به؟) فترفعه ؛ لأنّ (به) فى موضع رفع ، وليست بمنزلة (به) فى قولك :(السوط ضربت به؟).

٨*-٢ – وتقول :(أيوم الجمعة ينطلق فيه زيد؟) كما تقول :(عمراً تكلم فيه زيد) فتسوّى بين الظرف وغيره فى هذا الحكم ؛ لأن العلّة تقتضى ذلك ، والسبب فى موضع نصب فيهما جميعًا. وتقول :(أيومُ الجمعة يُنطلق فيه؟) كقولك :(أزيدٌ يُذهب به) ؛ لأن السبب فى موضع رفع فيهما جميعًا.

٢–مسائل من هذا الباب أيضًا:(١)

٩– وما حكم (أأنت عبدُ اللّه ضربتَه؟) ؟ وما الخلاف فيه بين سيبويه والأخفش (ت ٢١٥)؟ وما الصواب؟ ولِمَ حمله سيبويه على الابتداء وحمله الأخفش على الفعل ؟

١٠ – وما حكم (أكلّ يوم زيداً تضربه؟) ؟ ولِمَ حُمِل على الفعل بإجماع ؟ فما الفرق بين (كلّ يوم) و(أنت)(٢) فى هذا حتى اختلف الحكم ؟ ولِمَ جاز (ما اليوم زيدٌ ذاهبًا)؟

١١ – وما حكم (أعبد اللّه / أخوه تضربه)؟ ولِمَ كان الوجه فيه الابتداء بإجماع ؟ ٣٧أ

١٢ – وما حكم (أعبد اللّه أخوه يضربه؟) بالياء ؟ ولِمَ خالف حكْم الأول ؟ وما مذهب الأخفش؟ وما مذهب سيبويه ؟ وما العلّة لكل واحدٍ منهما ؟

١٣ – وهل يجوز (أزيدًا أخاه تضربه) ؟ وما الخلاف فى جوازه؟ ولِمَ أجازه سيبويه والأخفش

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٠٣ – ١٠٤ = (١: ٥٣).

*٢- نفسه ، ص ١٠٤ = (٥٣ – ٥٤).

(١) ينظر نفسه ، ص ١٠٤ = (٥٤).

(٢) يشير إلى المثال المذكور فى أول الفقرة السابقة.

وأباهُ بعضُ النحويين المتقدمين ؟ وما معنى العلّة التى حكاها الأخفش عنهم فى تفسير المضمر بمضمر ؟

١٤ - ولِمَ صار الرفع فى (أعبد اللّه ضربت أخاه؟) أقوى منه فى (أعبد اللّه ضربته؟)؟

١٥ - وما حكم[١] (أزيدًا[٢] لم يضربه إلا هو)؟ ولِمَ حُمِل على المنصوب مع أنّ له سببين : مرفوع ومنصوب ، فَلِمَ وجب حمل الاسم على المتصل دون المنفصل ؟ وما حكم (أزيد لم يَضْرِب إلاَّ إياه؟)؟ ولِمَ حمل على ضمير المرفوع ؟

١٦ - وما معنى اعتلال الأخفش (ت ٢١٥) فى قوله :(لأن فعل زيد إذا كان مع اسم غير منفصل لم يتعدّ إلى زيد ، ولم يتعدّ فعل زيد إليه)؟ وهل ذلك لأنه يلزم من حمل الاسم على المنفصل (أزيدًا لم يضرب؟) إذا أسقطت (إياه) تعدِّى الفعل إلى الاسم الأوّل ؟ ولِمَ لا يجوز (أزيدًا ضَرَبَ؟) ، ولا (أزيد ضربه؟) على معنى ضرب نفسه ؟

١٧ - وما وجه اعتراض الأخفش بقوله : (آلخوان أُكِل عليه اللحم؟) مع أنك لا تقول :(آلخوان أكل اللحم؟) ؟ وهل هذا الإلزام على ذلك الاعتلال ؟ وما وجهه؟ وما الانفصال منه ؟ وما وجه اعتلاله فى الفرق بالاسم المنفصل مع الظاهر الذى يتعدى إليه الفعل بحرف جرٍّ وأنّهما بمنزلة الفاعل والمفعول الذى يتعدى إليه الفعل بغير جرّ فشبّه أحدُهما بالآخر؟

الجـــواب :

٩*-١ - وتقول :(أأنت عبدُ اللّه ضربته) فالوجه الرفع فى هذا عند سيبويه[٣] ، وخالفه الأخفش[٤] ، فقال :(الوجه النصب ، لأنّ : " أنت " له سبب مرفوع بالفعل فينبغى أن يكون

***-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٤ مع الهامش (١) = (١: ٥٤).**

(١) الأسئلة من هنا إلى آخر هذه المجموعة مبنية على تعليق الأخفش على الكتاب. ينظر الكتاب بتحقيق هارون ، جـ ١: ١٠٦، هامش(١).

(٢) فى المخطوط (زيد) ، والمثبت من تعليق الأخفش المشار إليه آنفًا.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٠٤ = (١: ٥٤).

(٤) ينظر رأيه فى هامش الصفحة السابقة من تحقيق هارون. وشرح السيرافى ، جـ١: ٤٢٢، والبسيط ، جـ ٢: ٦٢٠ ، ٦٢١.

مفسراً لفعلٍ يرفع " أنت " ويقع على " عبد اللّه " كأنك قلت :«أضربتَ أنت عبد اللّهً ضربته »؟)٠
وسيبويه يرفع (عبد اللّه) ويعتل فى ذلك بأنه وقع موقعًا ليس بالفعل أولى ، وهو موقعه بعد (أنت)٠ والذى عندى أن الصواب ما ذكره سيبويه ؛ لأن حرف الاستفهام إنّما يطلب الفعل لما فيه من الفائدة ، وليس يطلب الفعل من أجل أن معناه فيه كما يطلبه حرف الجزاء لأنه لو كان كذلك لم يجز أن يبدأ بعده الاسم فى قولك :(أزيد أخوك) كما لا يبتدأ بعد (إن) فى الجزاء وإنّما يدخل حرف الاستفهام على صيغة الخبر فينقله إلى الاستخبار، فالتقدير :(أنت عبد اللّه ضربته) ، والفائدة فى الجملة التى هى (عبد اللّه ضربته) فهى خبر (أنت) ، فإذا دخله ألف الاستفهام ، وهو يطلب ما فيه الفائدة ، فإنما يطلب الجملة التى هى (عبد اللّه ضربته) ولا يطلب الفعل ؛ لأنه قد حصل مطلوبهُ الذى هو الفائدة فى الجملة ، فالقياس على الأصول الصحيحة مذهبُ سيبويهِ لا الأخفشِ٠

١٠*-١ – وتقول : (أكلَّ يوم زيدًا تضربه؟) فتحمله على الفعل ؛ لأن الظرف لا يفصل كما لا يفصل فى قولك :(ما اليومَ زيد ذاهبًا) فهو بمنزلة ما لم يذكر ، وكأنّك قلت :(أزيداً تضربه) ، فهذا لا خلاف فيه٠

١١*-٢ – وتقول :(أعبدُ اللّه أخوه تضربه) فهذه المسألة لا خلاف فى أنّه ليس وجه الكلام حملَ الاسم على الفعل ؛ لأنّ الاسم الذى يلى الألف ليس له فى الفعل نصيب من أجل أنّه إنّما عمل فى ضمير الأخ وليس عبد اللّه بفاعل ولا مفعول ولا وقع على ضميره الفعل ولا وقع على ضميره بحرف / جـرٍّ ، ولا على سببه ، وإنما وقع على ضمير سببه ، فهذه أربعة أقسام ، ٣٧ب
ثلاثة منها يحمل فيها الاسم على الفعل ، وهو أن يقع على ضميره على طريق التعدية ، أو على ضميره بحرف إضافة ، أو على سببه٠ فأما الوجه الرابع ، وهو أن يقع على ضمير سببه ، فلا يعتدّ به ؛ لأنّه بمنزلة الأجنبى ، إذِ الضميرُ يعود إلى الأخ ، والآخ إذا لم يضف بمنزلة الأجنبى٠

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٠٤ – ١٠٥ = (١: ٥٤)٠
*-٢ نفسه ، ص ١٠٥ = (٥٤)٠

١٢*١- – فأمّا (أعبد اللّه أخوه يضربه؟) ففيها خلاف بين سيبويه والأخفش (ت ٢١٥) كالخلاف الذى ذكرنا فى (أأنت عبد اللّه ضربته؟)(١)؛ لأنّ الفعل قد عمل فى ضمير عبد اللّه.

١٣*١- – واختلفوا فى جواز (أزيدًا أخاه تضربه؟) بالنصب فأجازه سيبويه(٢) والأخفش(٣) على (زيدًا ضربته) ، وأباه بعض النحويين المتقدمين(٤)؛ لما يلزم منه من تفسير التفسير بتفسير، وذلك تعسف وتعقيد لا يجوز فى الكلام ، إذ كان إنّما يُنْصب الأخ أولاً بفعل يفسره (يضربه) وهو فعل مثله ، كأنّك قلت :(أزيدًا تضرب أخاه تضربه؟) ثم يُفَسِّرُ هذا الفعلُ الواقع على الأخ فعلاً آخرَ يقع على زيد ، كأنك قلت :(أأهنت زيدًا تضرب أخاه تضربه)، ففروا من تفسير التفسير على هذا التعقيد. وردّ عليهم الأخفش(٥) ذلك بأنّ الفعل الظاهر قد صار مفسرًا لهما ويفهم منه معناهما فجاز لهذه العلّة.

١٤*٢- – والرفع فى (أعبدُ اللّه مررت [به](٦)؟) و(أعبد اللّه ضربت أخاه؟) أقوى منه فى (أعبد اللّه ضربته؟) ؛ لأنّ فى هذا الأخير يفسر مثله، ودلالته على مثله أقوى من دلالته على مقاربه وفى الأوّل يفسر ما قاربه ، ودلالته على مقاربه أضعف كأنك قلت : (أجزتَ عبد اللّه مررت به؟) ، أو (ألقيت عبدَ(٧) اللّه مررت به؟)، أو (أجعلت عبد اللهً طريقك مررت به؟). وليس فى (أعبدَاللّه ضربته؟) تشعب إلى احتمال الوجوه ، وإنما تقديره (أضربت عبد اللّه ضربته؟).

١٥*٣- – وتقول :(أزيدًا لَمْ يضربه إلاّ هو؟) فتحمل الاسمَ(٨) على المتّصل دون المنفصل ؛ لأن المنفصل كالأجنبى(٩) ، من أجل أنّه يقع مواقعه ، فيقدم قبل العامل ، ويفرق بينه وبين

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٠٥ مع الهامش = (١: ٥٤).
*٢- نفسه ، ص ١٠٥ – ١٠٦ = (٥٤).
*٣- نفسه ، ص ١٠٦ هـ ١.
(١) ينظر ما تقدم فى الفقرة الأولى .
(٢) ينظر الكتاب ، *١-
(٣) ينظر المصدر نفسه الهامش ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٢٣.
(٤) ينظر هامش الكتاب فى الموضع السابق.
(٥) ينظر الموضع نفسه.
(٦) تكملة من الكتاب ، *٢-.
(٧) فى المخطوط (أعبد) ، ولعل الصواب ما أثبته.
(٨) تحمل الاسم : أى(زيد) ، على المتصل أي الهاء فى (تضربه) ، دون المنفصل : أي (هو) فى (إلا هو)
(٩) ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٤٢٧.

العامل ، ولا يكون المتّصل هكذا. وكذلك تقول :(أزيد لم يضرب إلا إياه) فتحمله على المتّصل المرفوع دون المنفصل ، لأنّ المنفصل بمنزلة الأجنبى.

١٦*-١ – وللأخفش[١] (ت ٢١٥) فيه اعتلال آخرُ ، وهو أنّه يلزم[٢] منه ما لا يجوز بإجماع لو حملته على المنفصل ؛ وذلك أنّه يلزم منه (أزيداً لَمْ يضرب؟) وهذا لا يجوز بإجماع ، وإنّما لزم منه هذا لأن الفعل إذا اشتَغَلَ بالسبب عن الأول ثم سقط السبب عمل الفعل فى الأوّل، كقولك :(أزيداً ضربت أخاه؟) ، فإذا أسقطت الأخ قلت :(أزيداً ضربت؟) فعدّيت الفعل إلى الاسم ، وكذلك كان يلزم لو[٣] حملت الفعل على المنفصل فى (أزيداً لَمْ يضربه إلا هو؟) فقلت : (أزيد لم يضربه إلا هو؟) فلو أسقطت (هو) لجاء منه (أزيد لم يضربه؟) وهذا لا يجوز بإجماع ، فلما لزم منه ما لا يجوز لم يجز ؛ لأنّه لو كان صحيحاً لم يلزم منه فساده.

١٧*-١ – ثم اعترض الأخفش على نفسه فى هذا الاعتلال فقال : فقد نقول :(آلخوانَ أُكِلَ عليه اللحم؟) ولا يجوز (آلخوانَ أُكِلَ اللحم؟) ثم انفصل عن هذا الاعتراض بأن هذا مشبه بما يجوز من قولنا:(الدرهم أعطيته زيداً[٤]) ؛ لأن اللحم اسم ظاهر معه ما قد تعدى إليه الفعل بحرف جرّ كما أنّ قولك :(الدرهم أعطيته زيداً) زيد فيه اسم ظاهر ، ومعه اسم قد تعدى الفعل إليه فأجزنا هذا لأنّه أصل فى بابه ، وأجزنا (آلخوان أكل عليه اللحم؟) ؛ لأنّهُ مشبّه به ، ولم يكن فى المضمر مثل هذا ؛ لأنّه ليس أصلاً فى بابه / ولا مشبّه بما هو أصل فى بابه فلم يجز. ٣٨أ

فهذا جواب الأخفش عن الفرق بين الأمرين.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٦ هـ ١.

(١) وينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٤٢٥ – ٤٢٦، ٤٢٧ – ٤٣٠.

(٢) فى المخطوط (يلزمه)، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (له) ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (زيد) ولعل الصواب ما أثبته. وكذا فى الموضع التالى. وينظر هامش الكتاب ، جـ ١: ١٠٦ ، تحقيق هارون.

ولنا جواب يؤيهد الفرق بين المسـألتين ، وهو أنه لو أسـقطنا (عليه) لقلنا :(آلخوان أكل اللحم؟) ولكن لا يجوز إسقاطه ؛ لأن الفعل لا يتعدى إلاّ به ، وليس كذلك مسـألةُ المضمر ؛ لأنّا لو أسقطنا (إياه) لوجب (أزيداً لم يضرب؟) وليس هـهنا مانع يمنع من إسقاطه على الأصول الصحيحة فيجب منه جواز (أزيداً لم يضرب ؟)٠ فإن قال قائل : فلِمَ لا يجوز (أزيداً لم يضرب؟) ولا (زيداً ضربه)إذا كان قد ضرب نفسه ؟ قيل له : لاجتماع سببين : أحدهما : أن الأصل فى الفاعل أنّه غير المفعول ؛ لأنّه الغالب فى الكلام على هذا والغالب يجرى مجرى اللازم ، وَالْوَجْهُ الآخر : أنّه يوهم أنّ معنى (ضارب) و(مضروب) واحدٌ ؛ لأنّه إنما يعود الضمير المتصل على أنّ الثانى هو الأول على معناه حتى كأنّك إذا قلت :(زيداً ضربته) فقد قلت :(زيداً ضربت زيداً)٠

٣- مسـائل من هذا الباب أيضاً :(١)

١٨ - ما حكم (إذا) و (حيث) فى حمل الاسم بعدها على الفعل ؟ ولِمَ كانت بالفعل أولى؟

١٩ - ولِمَ جاز ابتداء الاسم بعدهما على ضعف ولم يجز فى حرف الجزاء أصلاً ؟

٢٠ - وما معنى قوله " لو قلت :(اجلس إذا زيد يجلس) كان أقبح من قولك :(إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد)"(٢)؟ وأى ضعف فى قولك:(إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد)؟

[-١٩] وهل يجوز (اجلس حيث عبد اللهِّ جالس) و (اجلس إذا عبد اللّه جَلَس)؟

٢١ - وما الموضع الذى يكون (إذا) فيه بمنزلة حرف من حروف الابتداء فى حسن ابتداء الاسم بعدها؟ وما حكم (نظرت فإذا زيد يضربه عمرو)؟ ولِمَ كان حمله على الابتداء أولى ؟ وما حكم (إذا)؟ ولِمَ يحسن ابتداء الاسم بعدها وهى على شبه الجزاء؟

[-١٨] ولِمَ قبح (جئت إذ عبد الله قام) ولَمْ يقبح (جئت إذ عبد اللّه يقوم) (و(إذ عبد الله قائم)؟

---

(١) الكتاب ، جـ ١: ١٠٦ = (١: ٥٤)٠

(٢) النص فى الكتـاب ، ص ١٠٧ = (١: ٥٤) : « لو قلت : اجلس حـيث زيد زيد جلس أو اجلس إذا زيد يجلس كان أقبح من قولك : إذا جلس زيد وإذا يجلس»٠

٢٢ - وما حكم (أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) ولِمَ صار المعطوف بمنزلة السبب الذى تعدى إليه الفعل؟

٢٣ - وما حكم (أزيداً ضربتَ رجلاً يحبه؟) ولِمَ صارت الصفة تدخل فى السبب كما يدخل العطف فى السبب؟

[؟ -] ولِمَ كان الأصل فى السبب إنما هو لما أضيف إلى ضمير الأول؟

٢٤ - وما الذى يعتبر به سبب الأول من غيره ؟ ولِمَ جعل ذلك فيما تقدم الصفة فيه من نحو (مررت برجلٍ منطلقةٍ جاريتان يحبّهما) و(مررت برجُلٍ منطلق زيدٌ وأخوه)؟ ولِمَ يجوز (أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه؟) ولِمَ لا يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيدٌ ومنطلقٍ أخوه)؟ وهل الاعتماد فى ذلك على الاشتراك بينهما فى عامل واحد؟

الجـــواب :

١٨*-١ - (إذا) و(حيث) بمنزلة حرف الاستفهام فى أنه بالفعل أولى ، فمتى ذكر بعد شىء منها الاسم وبعده فعل فينبغى أن يحمل ذلك على الفعل فى التقدير رافعًا كان أو ناصبًا ، كقولك : (إذا زيداً تلقاه فاكرمه)، و(حيث زيداً تجده فسلم عليه)، كما تقول :(أزيداً ضربته؟) إلاّ أنّ الألف كانت بالفعل أوْلَى لأنّها تطلب ما فيه الفائدة ، وكانَتْ (إذا) بِالْفِعلِ أوْلَى لأنّها تشبه حرف الجزاء ، وكذلك (حيث) ، ويوضح ذلك أن (إذا) للمستقبل وهى تقتضى الجواب ، ويجوز أن يجازى بها مع (ما) فى الكلام[1] ، ويجازى بها من غير (ما) فى الشعر ، فلهذا قويت في طلب [الفعل] ومن أجل قوتها فيه. قال أبو العباس[2](ت٢٨٦) : لا يجوز فى قول ذى الرُّمة حملُ الاسم إلا على الفعل رفع أو نصب ، وهو قوله :

***-١ الكتاب ، جـ١: ١٠٦ - ١٠٧ = (١: ٥٤).**

(١) وقال ابن مالك في شواهد التوضيح ، ص ١٨ عن الجزم بها :« وهو في النثر نادر وفى الشعر كثير» وساق حديث « إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا...» ومع ذلك جاء فى توضيح المقاصد ، جـ ٤: ٢٤٢ «وأما (إذا) فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر ، لا فى قليل من الكلام ، ولا فى الكلام إذا زيد بعدها (ما) خلافًا لزاعم ذلك». وينظر شرح الأشموني ، جـ ٤: ٠٩ وينظر ما سيأتى فى باب ٢٦:٣٢م٢

(٢) ينظر المقتضب ، جـ ٢: ٧٥ ، وهامش الصفحة نفسها.

(١٨٦) - إِذَا ابْنَ أَبِى مُوسَى بِلَالاً بَلَغْتِه ... فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وُصْلَيْكِ جَازِرُ(١)

/ ومن روى (ابن أبى موسى) بالرفع فتقديره (إذا بُلِغَ ابنُ أبى موسى). ٣٨ب

فأمّا (حيث) فتشبه حرف الجزاء من جهة أنها تطلب الجواب وليست للماضى ، بل تصلح للمستقبل ، وقد يجازى بها مع (ما) فى قولهم :(حيث ما تكنْ أكنْ) ففيها هذه الأوجه التى تقرِّبها من حرف الجزاء. و(إذا) أقْرَبُ منها ؛ لأنّها للمستقبل كحرف الجزاء.

*١- فأما (إذ) فتبعد من حرف الجزاء ؛ لأنّها للماضى ، وأنّه يصلح أن يبتدأ الاسم بعدها فبعدت من (إنْ) وحسن حمل (الفعل على الاسم)(٢) فيها إلاّ فى موضع واحد وهو (إذ زيد ضربته أتيتك) ؛ من أجل أنّها تطلب الماضى، فإذا كان موجوداً فى الكلام فالأولى أن يليها مظهراً فإن [لم] تولها الماضى مظهراً فَأَوْلِهَا إياه مضمراً ؛ ولهذا قبح الابتداء فى قولك (جلست إذ زيد جلَس) ولَمْ يقبح (إذ زيد يجلس) ولا (إذْ زيد جالس) ؛ لأنّك منعتها فى الأول ما تطلبه وهو موجود فى الكلام ، ولم تمنعها فى الثانى ما هو موجود فى الكلام.

١٩*٢- وإنّما جاز ابتداء الاسم(٣) بعد (حيث) و(إذا) لأنّهما لا تقويان فى طلب الفعل قوة حرف الجزاء ، من أجل أنهما اسمان لهما بحق الاسميّة أن يليا الاسم ، وليس كذلك (إنْ) التى للجزاء ؛ لأنها حرف للجزاء ، معناها فى الفعل الذى تدخل عليه ؛ فلهذا جاز ابتداء الاسم بعدهما ولَمْ يجز بعد حرف الجزاء.

٢٠*٢- ومعني قوله(٤) :"(اجلس إذا زيد يجلس) أقبح من قولك :(إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد) " أنّه لو كان فى هذه قبح لكان ذلك أقبح. فهو مجاز وحقيقته أنّه يضعف عن منزلة هذا ، والمجاز فيه على نحو المجاز فى قوله جلَّ وعزّ : ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾(٥) أي لو كان لأهْلِ النار مستقرٌّ خيرٍ لكانَ مستقرُّ أهلِ الجنةِ خيراً منه، فكيف ولا خيـــــر

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ١٠٧ = (١: ٥٤ - ٥٥).**

*٢- **نفسه ، ص ١٠٧ = (٥٤).**

(١) تقدم برقم (١٥٨) و(١٦٠).

(٢) فى المخطوط (الاسم على الفعل) ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (الأعم) والصواب ما أثبته.

(٤) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٥) من الآية (٢٤) فى سورة الفرقان.

فيه(١). وهذا أحسنُ جزاءً للمبالغة التى فيه. ويجوز لفظ سيبويه لأنّه بيّن ، ذلك لا إشكال فيه ، وهو على تقدير هذا الحسن العالى الطبقة فى الحسن ، وليس فى قولك :(إذا جلس زيد) و(إذا يجلس زيد) ضعف.

٢١*-١ - والموضع الذي تكون فيه (إذا) بمنزلة حرف من حروف الابتداء (هو)(٢) الموضع الذى يدخل عليها فيه معنى المفاجأة ، فيذهب عنها معنى الجزاء وتصير ظرفًا من ظروف المكان بمنزلة (ثَمَّ) و(هناك) ، كقولك :(خرجت فإذا زيد) ، كأنّك قلت :(خرجت وهناك زيد فاجأته هناك) ،فحكم هذه (٣)أن يبتدأ الاسم بعدها كقولك :(نظرت فإذا زيد يضربه عمرو).

٢٢*-٢ - وتقول :(أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) ؛ لأنّه بمنزلة (أزيداً ضربت أخويه) ؛ من أجل اشتراكهما فى عاملٍ واحدٍ.

٢٣*-٢ - وتقول :(أزيداً ضربت رجلاً يحبه؟) فتجرى الصفة مجرى الإضافة ، كأنك قلت : (أزيداً ضربت رَجُلَه).

٢٤*-٣ - والذى يعتبر به السبب مما(٤) ليس بسبب فى الحروف التى هى بالفعل أولى هو الباب الذى تقدّم فيه الصفة ؛ لأنّه أوضحُ إذ الحاجة إليه أشد من أجل أنه يميز به ما يجوز مما لا يجوز. وأمّا الحروف التى هى بالفعل أولى فالأصل فى تمييزها إنما هو بين ما يختار مما لا يختار ، فتقول:يجوز (أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟) كما يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيدٌ وأخوه) لاشتراكهما فى العامل. ولا يجوز (أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه؟) كما لا يجوز (مررت برجلٍ منطلقٍ زيد ومنطلقٍ أخوه) ؛ لانفصاله من العامل ، فصار بمنزلة الجملة المستأنَفَة.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٧ - (١: ٥٤).
*-٢ نفسه ، ص ١٠٧ = (٥٥)
*-٣ نفسه ، ص ١٠٧ - ١٠٨ = (٥٥).

(١) ينظر حول ذلك المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦) ، تحقيق المجلس العلمى بفاس ، (المملكة المغربية - وزارة الأوقاف ، ط ٢ ، ١٤٠٣، جـ ١٢: ١٩، والجامع لأحكام القرآن ، جـ ١٣: ٩، ٢٢، والبحر ، جـ٦:٤٩٣، والفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، لسليمان بن عمر العجيلى الشهير بالجمل (ت ١٢٠٤) ، (بيروت - دار إحياء التراث) ، جـ ٣: ٢٥٢، وحاشية الصبان ، جـ ٣: ٣٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، (القسم الأول ، مصر - مطبعة السعادة ، ١٣٩٢هـ) ، القسم الثاني والثالث ، الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، جـ ٤: ١٨٧ فما بعدها.

(٢) فى المخطوط (و) ولعل الصواب ما أثبته. وينظر ما تقدم عن (إذا) الفجائية باب ١٢:٢٧م٢.

(٣) فى المخطوط (هذا) ، والأنسب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (ما) ولعل المراد ما أثبته.

٤-مسائل من هذا الباب أيضًا متصلة بقوله :(أزيدًا لم يضربه[١] إلا هو)[٢]

٢٥ - ما حكم فعل الظنّ وأخواته فى تعدية فعل الشيء إلى ما هو هو ؟ ولِمَ جاز فيه أن يتعدى فعل مضمر إلى المضمر ولَمْ يجز أن يتعدى فعل المضمر إلى المظهر وجاز أن يتعدى فعل المظهر إلى المظهر الذي هو هو ؟ وما القسمة فى ذلك ؟ ولِمَ توجهت / على ٣٩أ أربعة أقسام يجوز منها ثلاثة فى هذا الباب خاصة ولا تجوز فى غيره ؟

٢٦ - وهل يجوز (أأخواك[٣] ظَنّاهما منطلقين؟)؟ ولِمَ حُمِل الأول على المرفوع ولَمْ يُحمَل على المنصوب ؟

٢٧ - وهل يجوز (ظنّهما أخواك ذاهبين) ؟ ولِمَ تعدى فعل الظاهر إلى المضمر ؟

[٢٥ -] وهل يجوز (أخويك ظنا منطلقين)؟ ولِمَ لا يجوز ؟

٢٨ - وهل يجوز (أظننى ذاهبًا؟) و (ظننتنى ذاهبًا)؟ ولِمَ جاز[٤] ؟

٢٩ - وما حكم (إيّاهما ظنّا منطلقين)؟ ولِمَ جاز؟

---

(١) فى المخطوط (تضربه) ولعل الصواب ما أثبته ، لأن السياق يقتضيه. وينظر التعليق التالى .

(٢) ينظر ما تقدم فى فقرة (١٥م٢). ومعظم هذه الأسئلة لا يوجد ما تدور حوله فى الكتاب فى طبعتى بولاق وهارون. وقد علق الأستاذ عبد السلام هارون فى نهاية هذا الباب ، جـ ١: ١٠٨ هامش (١) فقال :« بعده فى الأصل نص لعله تعليق مع عدم نسبته إلى الأخفش وهو :("وهذه مسائل متصلة بقوله: (أزيدًا لم يضربه إلا هو) : تقول : أأخواك ظناهما منطلقين ، فللأخوين ههنا سببان مرفوع ومنصوب ، وهما جميعًا غير منفصلين فحملت الأول على المرفوع منه قبل أن الظاهر يتعدى فعله فى هذا الباب إلى مضمره ، نحو ظنهما أخواك ذاهبين ، إذا ظنا أنفسهما ، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر فى هذا الباب. ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر ، مثل : أظننى ذاهبًا وظننتنى ذاهبًا. وتقول : إياهما ظنا منطلقين ، لأنك تقول : إياهما ظن أخواك منطلقين، إذا كان ظنا أنفسهما ، فيتعدى فعل المضمر المرفوع إلى المضمر المنصوب فى هذا الباب فى الشك والعلم. وتقول : أأنت حسبتك منطلقًا ، وإياك حسبتك منطلقًا. وتقول : أعبد الله أخوه تضربه ، كما فعلت ذلك فى قولك أأنت زيد ضربته ، لأن الاسم ههنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء، فإن نصبته على قولك : زيدًا ضربته قلت : (أزيدًا أخاه تضربه)».

وقد ورد نحو ذلك في شرح السيرافى ، جـ ١: ٤٣٦، ولم يعزه فيه أيضًا إلى أحد.

(٣) فى المخطوط (أخواك) وما أثبته يناسب الجواب.

(٤) في المخطوط : «(وهل يجوز (أظننى ذاهبًا) ولم جاز (وظننتنى ذاهبا) » ولعل الأنسب الترتيب الذى أثبته. وينظر الجواب.

٣٠ - وما حكم (أأنت حسبتك منطلقًا؟)؟ ولِمَ جَازَ ؟ وكم وجهًا يجوز فى (أإياهما ظنّاهما منطلقين؟)؟ ولِمَ جاز فيه وجهانِ؟

٣١ - ولِمَ جاز فى هذا الباب خاصة تعدية فعل المضمر إلى المضمر؟

٣٢ - وما حكم(١) (أعبد اللّه أخوه تضربه؟)؟ ولِمَ كان الوجه الرفع بإجماع؟ وهل يجوز (أزيدًا أخاه تضربه؟)؟

٣٣ - وما الفرق(٢) بين (أزيدًا مررت به؟) وبين (أزيدًا ضربته؟) حتّى كان الرفع فى الأوّل أقوى؟

٣٤- وهل يلزم(٣) من نصب (أزيدًا مررت به؟) بهذا الفعل المذكور أن يجره لأنه لا يصل إلا بحرف جرّ؟ ومِنْ أيّ وجه لزمه ؟ وما الشاهد على ذلك من (قولهم)(٤): (وبلدٍ قطعت) وقولهم :(زيدًا) بمعنى (عليك زيدًا) وقولهم :(الهلالُ) بمعنى (هذا الهلال)؟

الجـــواب :

٢٥*-١ - الظنّ وأخواته ينقسم فى تعدية فعل الشىء إلى ما هو هو أربعةَ أقسام : تعدية فعل المضمر إلى المضمر، وتعدية فعل المظهر إلى المظهر، وتعدية فعل المظهر إلى المضمر، فكل هذه الأقسام الثلاثة جائز. فأمّا القسم الرابع وهو تعدية فعل المضمر إلى المظهر الذى يعتمد عليه فلا يجوز، نحو (أأخويك ظنّا منطلقين؟)، لأنّه إذا اعتمد المضمر الذى هو الفاعل على المظهر الذى هو المفعول المتقدم صار المفعول لا بد منه فى الكلام كالفاعل سواء ؛ فهذا فاسد لهذه العلّة. وإنما كان معتمدًا عليه لأن ضمير الغائب لا بد من أن يرجع إلى مذكور. والمذكور هـهنا هو المَفْعُولُ فيصير مما لا يصحّ الكلام إلاّ به كمثل(٥) ما للفاعل. والمفعولُ لا يستحق

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٠٨ هـ ١٠ وينظر التعليق على عنوان المسائل.

(١) هذه الفقرة تقدم ما يماثلها فى الفقرة (١١م٣) .

(٢) تقدم ما يماثل هذه الفقرةفى الفقرة (١٤م٢) .

(٣) هذه الفقرة تدور حول نص فى الكتاب ، جـ ١ : ١٠٦ = (١ : ٥٤) ومكانها مع أسئلة المجموعة الثانية من أسئلة هذا الباب.

(٤) فى المخطوط (ولهم) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٥) فى المخطوط (لمثل) ولعل الصواب ما أثبته.

هذه المنزلة وهى منزلة الفاعل فى انعقاده بالفعل بما لا يصح إلاّ به ، ولو لم يكن معتمداً عليه لجاز أن يتعدى فعل المضمر إلى المظهر الذى هو هو كقولك :(أأخواك ظنّا أنفسهما منطلقين) فهذا لا إشكال فى جوازه ؛ لأنّ الضمير لا يعتمد على (أنفسهما) ، وإنّما يعتمد على الأخوين.

٢٦*١- – وتقول :(أأخواك ظناهما منطلقين) فتحمل الأول على ضمير المرفوع ولا تحمله على المنصوب ؛ لأنه يلزم منه(أأخواك ظنّا منطلقين) ؛ وذلك لأنك إذا أسقطت السبب تعدى إلى النفس على أصل الباب فلزم إذا أسقطت (هما) أن يتعدي إلى أخويك وهذا فاسد بما بيّنا قبل.

٢٧*١- – وتقول :(ظنّهما أخواك ذاهبين) فهذا يجوز ؛ لأنّه تعدية فعل المظهر إلى المضمر الذي هو هو ، وموضع المفعول التأخير ، فليس فى الكلام اختلال.

٢٨*١- – وتقول :(أظننى ذاهبًا) و (ظننتنى ذاهبًا) ؛ لأنّه تعدية فعل المضمر إلى المضمر ، وقد انعقد الأصل بجوازه على ما تقدم ذكره.

٢٩*١- – وتقول :(إياهما ظنا منطلقين) فتعدى فعل المضمر الغائب إلى المضمر الغائب؛ لأنّهما جميعًا يعتمدان على مذكور قد جرى ذكره ؛ كما تقول ، إذا جرى ذكر إنسان :(قد رأيته)، وكما تَقُولُ ، إذا ذَكَرَ ذاكرٌ اللّه جَلَّ وعزّ ، :(إياه نعبد).

٣٠*١- – وتقول :(أأنت حسبتَك منطلقًا؟)، وإن شئت حملته على المنصوب فقلت :(أإياك حسبتُك منطلقًا؟) ، وكذلك ضمير الغائب تقول :(أإيّاهما ظنّاهما منطلقين؟) ، وإن شئت قلت : (أهما ظناهما منطلقين؟). وكل هذا جائز ؛ لأنه حمل فعل المضمر على المضمر.

٣١*١- – وإنّما جاز فى هذا الباب خاصّة تعدية فعل المضمر إلى المضمر لأنّه مما إذا ذكر فيه أحد المفعولين لزم ذكر الآخر فيلزمه ذكر مفعولين/. وأصل ماوضع له الضمير المتصل الإيجاز ، وهذا الموضع أحقّ بالإيجاز من كلّ فعل سواه فاقتضى ذلك أن يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره من حكم الضمير المتصل. ٣٩ب

---

*١- الكتاب ، جـ ١ : ١٠٨ هـ ١ . وينظر التعليق على عنوان المسائل.

٣٢*-١ - وتقول(١) :(أعبد الله أخوه تضربه؟) فالوجه فيه الرفع بإجماع؛ لأن الفعل لم يعملْ فى سبب الأول وإنّما عمل فى سبب سببه ، وكلّ ما عمل الفعلُ فى سبب سببه فإنّه لا يُحمل على الفعل فى الاختيار ، ولكن يجوز نصبه على قولك :(زيداً ضربته) عند سيبويه والأخفش(ت٢١٥) ، ولا يجوز عند بعض النحويين المتقدمين لما يلزم فيه من تفسير التفسير على طريق التعقيد والتعسف فى الكلام.

٣٣*-٢ - والفرق(١) بين (أزيداً مررت به؟) و(أزيداً ضربته؟) حتّى كان الرفع فى الأول أقوى أنّ تفسير الشىء بمثله أقوى من تفسيره بمقاربه ؛ فلهذا كان النصب أقوى فى (أزيداً ضربته)، لأنه على تفسير الشىء بمثله، وكان النصب فى (أزيداً مررت به؟) فى دون هذه المنزلة؛ لأنّه تفسير الشىء بمقاربه.

٣٤*-٣ - ويلزم من نصب(١) (أزيداً مررت به؟) بهذا الفعل أن يجرّه ؛ لأن هذا الفعل لا يصل إلاّ بحرف جر(٢)، هكذا ألزمه سيبويه، واستشهد بقولهم :(وَبَلَدٍ قطعت) وبقولهم : (زيداً) بمعنى (عليك زيداً) ، وقولهم :(الهلالُ) بمعنى(هذا الهلال). فإذا(٣) قال قائل: إن هذا لا يلزم كما لا يلزم فى الباء (فى)(٤) قوله :

***-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٥ هـ ١ = (١: ٥٤).**

***-٢ نفسه ، ص ١٠٥ = (١: ٥٤) .   *-٣ نفسه ، ص ١٠٥ - ١٠٦ = (٥٤).**

(١) ينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال.

(٢) هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين وهو أن المشغول عنه عندهم منصوب بالفعل المذكور بعده كما هو معلوم، وينظر مثلاً الإنصاف ، جـ ١: ٨٢ (م١٢) - وقد ألزمهم سيبويه فى المثال المذكور أن يَجُرُّوا (زيداً) لأن الفعل الذى بعده لا يصل إلا بحرف جر. ولكن ذلك غير لازم عندهم ، لأن الفعل التالى للمشغول إذا لم يكن متعدياً فإنهم يجعلونه فى معنى فعل متعد ، فإذا قلت :(زيداً مررت به) فكأنكَ قلت: (زيداً جزته). ينظر إيضاح الوقف والابتداء ، جـ ٢: ٧٢٧، وشرح الرضى ، جـ ١: ١٦٣، وحاشية الشيخ يس على التصريح ، (بهامش التصريح ، لخالد الأزهرى)، (بيروت - دار الفكر)، جـ ١: ٢٩٧.

(٣) فى المخطوط (فإذ) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (و) ولعل الصواب ما أثبته.

(١٨٧) - *أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ... ...*(١)

أن تعمل عملها مظهرة ، وكذلك (مِنْ) فى ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾(٢). قيل له : إنّ العوامل على ضربين ، منها ما يعمل مظهراً ومضمراً ، ومنها [ما] لا يعمل إلاّ مظهراً فإذا اختزل فلا بد من خلف يقوم مقامه فى العمل ، فإن كان الخلف مما لا يعمل الجرَّ عمل النصب أو الرفع بحسب ما تقتضيه حاله ، كقولهم :(أمرتك الخير)(٣)، فعلى هذا الذى ذكرنا يلزم مَنْ أضمر الفعلَ أن يعمله مضمراً عمله مظهراً ، ولا يلزم من أضمر الحرف مثلُ هذا ؛ لأنّه لا يعمل مضمراً أصلاً(٤).

---

(١) تقدم برقم (٦٠) و (٦٥).

(٢) من الآية (١٥٥) فى سورة الأعراف.

(٣) فى المخطوط (وبلد قطعت) وهو لا يتفق مع السياق ولعل المراد ما أثبت .

(٤) من الحروف التى تعمل مضمرة : (أنْ) تعمل النصب عند البصريين كما هو معلوم وكذلك (ربّ) كما تقدم فى الصفحة السابقة.

ولام الأمر تعمل مضمرة فى نحو (اضرب) عند الكوفيين كما هو معلوم أيضًا إذ أصله عنده (لتضرب). وينظر النحو الكوفى ، ص ١٧٠.

٣٠-باب اسم الفاعل الذي يجري في الاستفهام مجرى الفعل(١)

الغرض فيه :أن يبين ما يجوز فى اسم الفاعل من إجرائه مجرى الفعل فى الاستفهام مما لا يجوز .

١- مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى اسم الفاعل مِنْ إجرائه مُجرى الفعل فى الاستفهام ؟ وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما حكم (أزيداً أنت ضاربه؟)؟

٣ - ولِمَ حُمِل على الفعل مع أنّ ألف الاستفهام تطلب الفعل لا الاسم ؟

٤ - ولِمَ جاز فى اسم الفاعل أن يعمل فى المعرفة والنكرة مقدمًا ومؤخرًا ، ومضمرًا ومظهرًا ، وفى السبب وفى الأجنبى ؟ وبأيّ شىء نقص عن منزلة الفعل فى العمل ؟

٥ - وما الفرق بين (أزيداً أنت ضاربه؟) وبين (أأنت عبد الله ضربته ؟) حتى حمل أحدهما على الفعل والآخر على الابتداء ؟

٦ - وما الذى يجوز فى (آلدارَ أنت نازلٌ فيها؟)؟ وما وجه الرفع ؟ وما وجه النصب؟

٧ - وما حكم (أزيداً أنت(٢) محبوس عليه ؟)؟

٨ - وما الصفة التى تجرى مجرى [اسم] الفاعل؟

٩ - ولِمَ جاز (هنَّ حواجُّ بيتَ اللّه) مع أن الجمع يبعده من شبه الفعل كما يبعده الماضى من شبه الفعل المضارع ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٠٨ = (١: ٥٥) :« هذا باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما جرى فى غيره مجرى الفعل » وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ١:٤٣٨ ، وشرح الصفار ، ص ١٩٢.

(٢) فى المخطوط (أأنت) والمثبت من الجواب.

١٠- وما الشاهد فى قول الهذلى (١):

(١٨٨) - مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ(٢)

وقول العجّاج :

(١٨٩) - *أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى*(٣)

ولِمَ جاز (قطَّانٌ مكةَ) و(سُكَّانٌ البلدَ الحرامَ)

[٨-] وما صفات المبالغة؟ وما الخلاف في (فَعِل) و(فعيل)؟

١١ - وما الشاهد فى قول ذي الرمة (٤):

(١٩٠) - هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ فِى عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ(٥)

وقولِ أبى ذؤيب :(٦)

---

(١) هو أبو كبير كما سيأتى فى الجواب. وينظر شرح أشعار الهذليين، جـ٣:١٠٧٢، واسمه:عامر بن الحليس

(٢) وسيأتى برقم (١٩٥). ويروى (ممن حملن) كما يروى الشطر الثاني :

حُبُكَ الثِّيَابِ فَشَبَّ غَيْرَ مُثَقَّلِ

وحُبك : جمع حباك ، من حبكت الشيء إذا شددته وأحكمته. والنطاق : إزار تحتبك به المرأة فى وسطها، وترسل أعلاه على أسفله. والمهبل : الثقيل.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٠٩ = (١: ٥٦) ، وغريب الحديث ، للحربى : إبراهيم بن إسحاق (ت ٢٨٥) ، تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ) ، جـ ١: ٣١٩، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٤، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٠٣، ٤٤٣، والنكت ، جـ ١: ٢٤٤، وشرح أبيات المغنى ، جـ ٨: ٨٢. وينظر معجم هارون ، ص ٣١٩، ومعجم حداد ، رقم ٢٣٦٤.

(٣) تقدم برقم (٣) و (٢٧) ، وسيأتى برقم (١٩٦).

(٤) ديوانه ، ص ٣٢٤.

(٥) وسيأتى برقم (١٩٧). وهجوم : صفة لظليم وهو ذكر النعام والضمير فى (عليها) للبيضة. ومتى يرم فى عينيه بالشبح : أي متى يفاجئه شخص.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١١٠ = (٥٦) ، والمعانى الكبير ، جـ ١: ٣٥٤، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٥، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٤، والنكت ، جـ ١: ٢٤٤، والخزانة ، جـ٣:٤٥١.

(٦) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١١١ = (١: ٥٦) . وينظر شرح أشعار الهذليين (الزيادات)، جـ ٣: ١٣٠٧. وقال السيرافى فى شرحه ، جـ ١: ٤٤٤ : « هذا البيت منسوب إلى أبى ذؤيب فى نسخة كتاب سيبويه وهو غلط» وقال العينى : الصحيح أنه للراعي. ينظر المقاصد النحوية ، جـ ٣: ٥٣٧. والبيت فى ديوان الراعي النميرى عبيد بن حصين (ت ٩٠) ، جمع وتحقيق زاينهرت مايبرت (بيروت - المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية ، ١٤٠١هـ)، ص ٢٤.

وأبو ذؤيب هو خويلد بن خالد ، مخضرم ، توفى فى خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١٧٣، والخزانة ، جـ ١: ٢٠٣.

(١٩١) - *قَلَى دِينَهُ ... ...*(١)

وقولِ القُلاخِ :(٢)

(١٩٢) - *أَخَا الْحَرْبِ ... ...*(٣)

وما الشاهد فى قولهم :(أمّا العسلَ فأنت شراب) ، وقول الشاعر(٤) :

(١٩٣) - *بَكَيْتُ أَخَاالَّلأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ*(٥)

وقول أبى طالب(٦) :

---

(١) وسيأتى برقم (١٩٨) ، و(٢١٦) ، وهو بتمامه :

قَلَى دِينَه وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهـا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

وقبله

عَشِيَّةَ سُعْدَى لَو تَراءَتْ لِراهِبٍ بِدَوْمَةَ تَجْـرٌ عِـنْدهُ وَحَجِـيـجُ

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ١٦، والنكت ، جـ ١: ٢٤٥، وشرح الأشمونى ، جـ ٢: ٣٠٢.

(٢) ينظر : الكتاب ، جـ ١: ١١١ = (١: ٥٧)، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٦٣، والقلاخ هو : القلاخ بن جناب بن حزن ، وقيل : ابن حزن بن جناب. ينظر الشعر والشعراء ، جـ ٢: ٧٠٧، والمؤتلف والمختلف ، ص ٢٥٣.

(٣) وسيأتى برقم (٢٠١) ، وهو بتمامه :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْها جِلَالَها وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

ويروى (ولست). وأخا الحرب : صاحب الحرب وهو منصوب على الحال من ضمير فى بيت سابق. جلالها : دروعها. والخوالف : أعمدة البيت. الأعقل : الذي تضطرب رجلاه من وجع أو فزع.

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٢: ١١٢، واشتقاق أسماء الله ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت ٣٣٨) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ)،، ص ٦٣، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٥، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٤، والمسائل الحلبيات ، ص ١٨، والنكت ، جـ١:٢٤٥، وشرح المفصل ، جـ ٦: ٧٠، والبسيط ، جـ ٢: ١٠٥٧، وينظر: معجم هارون ، ص ٢٦٤، ومعجم حداد ، رقم ٢٠٧٧.

(٤) ذكر ابن يعيش أنه لأبى طالب. ينظر شرح المفصل ، جـ ٦: ٧١ ولم أجده فى ديوانه: غاية المطالب فى شرح ديوان أبى طالب ، جمع وشرح : محمد خليل الخطيب ، ١٩٥٠م.

(٥) وسيأتى برقم (١٩٩) وعجزه :

كَرِيمٌ ، رؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

اللأواء : الشدة

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١١١ = (١: ٥٧) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٦، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤١٢، والنكت ، جـ١:٢٤٦، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ١: ٥٦١.

(٦) ديوانه ، ص ٧٩ ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم.

(١٩٤) - * ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ ...*(١)

/الجـــــواب : ١٤٠أ

١*-١ - الذى يجـوز فى اسم الفاعل إذا كان على معنى (يفعل) أن يعمل عمله فى الاستفهام وغيره ، كقولك :(أزيداً أنت ضاربٌ له؟) فهذا بمنزلة (أزيداً تضربه؟)، ولا يجوز إذا كان اسم الفاعل للماضى أن يعمل هذا العمل(٢)، كقولك :(أزيد أنت ضارب له أمس؟) فلا يعمل لأنه لا يضارع الماضى.

٢*-١ - وتقول :(أزيداً أنت ضاربه؟) إذا كان بمعنى (تضربه)، فإن كان بمعنى (ضربته) قلت :(أزيدٌ أنت ضاربه؟).

٣*-١ - وإنّما حُمِلَ اسم الفاعل مع حرف الاستفهام على الفعل لأنّ حرف الاستفهام يطلب الفعل (من أجل)(٣) أنّ الفائدة فيه ، فإذا كانت الفائدة فى اسم الفاعل مع مضارعته للفعل عمل عمله وصار(٤)حرف الاستفهام يطلبه من أجل أن فيه الفائدة ، وصار يعمل من أجل أنّه مضارع للفعل على ما بيّنا.

٤*-١ - واسم الفاعل قوىٌّ العمل لشدة قربه من الفعل المضارع فهو يعمل فى كل ما يعمل فيه الفعل من المعرفة والنكرة ، والمضمر والمظهر ، والمقدم والمؤخّر ، والسبب والأجنبى ، إلاّ فى موضع واحد وهو أنّه [إذا] جرى على غير من هو له لم يعمل فى الضمير المنفصل

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٨:١ = (١: ٥٥).

(١) وسيأتى برقم (٢٠٠) ، وهو بتمامه :

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِها إذَا عَدِمُوا زَادًا فَإنَّك عَاقِرُ

ونصل السيف : شفرته ، أى حدّه الذى يقطع به ، وقد يسمى السيف كلّه نصلاً .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١١١ = (١: ٥٧) ، والمقتضب ، جـ ٢: ١١٣، والأصول ، جـ١: ١٢٤، والجمل ، ص ٩٢ (١٠٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٦، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٧٠ ، والنكت ، جـ ١: ٢٤٦، والبسيط ، جـ٢: ١٠٥٦، والخزانة ، جـ٢: ٧٥، ٣: ٤٤٦ .وينظر معجم هارون، ص ١٥٥، ومعجم حداد ، رقم ٩٧٢.

(٢) أجاز ذلك الكسائى وجماعة . ينظر الجمل ، ص ٨٤ (٩٥) ، والبسيط ، جـ ٢: ١٠١١ ، والتصريح ، جـ٢: ٦٦، والهمع ، جـ ٥ : ٨١ (٢: ٩٥).

(٣) فى المخطوط (مع أن أجل) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (وضارع) ، ولعل الصواب ما أثبته.

ويعمل الفعل فى الضمير المنفصل فينقص عن قوة العمل بهذا الوجه(١) وبوجه آخر وهو أنه يصلح أن يخلو من العمل بحق الاسمية ولا يخلو الفعل من العمل ، لأنّه لا بدّ له من فاعل.

٥*-١ - والفرق بين (أزيداً أنت ضاربه؟) وبين (أأنت عبد اللّه ضربته؟) حتى حمل هذا على الابتداء ، وحمل الأوّل على الفعل أنّ (أزيداً أنت ضاربه؟) بمنزلة (أزيداً تضربه؟) ؛ لأنّه إنّما أتى بـ(أنت) من أجل أنّ (ضارب) لا يتضمن ضمير الفاعل كما يتضمنه الفعل فى (تضربُه) ، فصار (أنت ضاربه)، بمنزلة (تضربه) ، وليس كذلك (عبد اللّه ضربته) ؛ لأنَّه لَمْ يذكر (عبداللّه) ليكون بمنزلة ذكر الفعل مع الضمير فيجرى ذلك المجرى، وإنّما ذكر إلى الحاجة للابتداء به والإخبار عنه فمن هنا اختلف الحكم ، وصار (أزيداً أنت ضاربه؟) بمنزلة (أزيداً تضربه؟)، ولَمْ يكن (أأنت عبد اللّه ضربته؟) بمنزلة (أأنت ضربته؟) على ما بيّنا.

٦*-٢ - وتقول :(آلدارَ أنت(٢) نازل فيها؟) إن جعلت (نازلاً) فى موضع (تنزل) ، فإن ذهبت به مذهب الاسم على معنى (إن من شأنك النزول فيها) ، أو جعلته لما مضى رفعت ؛ لأنّه على معنى الاسم فيصير(٣) بمنزلة (آلدار أنت رجل فيها). وإنما يجب النصب، إذا كان على معنى (تنزل).

٧*-٢ - ويجوز (أزيداً أنت محبوس عليه؟) فيُجرى (مفعول) مجرى (فاعل) ، كما يُجرى (يُفعل) مجرى (يَفعل) ، ونصبته لأن سببه موضع نصب.

٨ *-٣ - والصفة التى تجرى مجرى اسم الفاعل هى صفة المبالغة التى فيها معنى اسم

***-١ الكتاب ، جـ١ : ١٠٨ = (١: ٥٥).**

***-٢ نفسه ، ص ١٠٩ = (٥٥).**

***-٣ نفسه ، ص ١١٠ = (٥٦).**

(١) المعروف فى هذه المسألة أن اسم الفاعل كالفعل يرفع الضمير على خلاف فى وجوب إبرازه. قال السيوطى بعد ذكر الخلاف فى إبراز الضمير بعد المشتق إذا جرى على غير من هوله : « والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً ، نحو : زيد عمرو يضربه هو ، وزيد هند يضربها ، أو يضربها هو ، على الخلاف » والخلاف المذكور هو أن الكوفيين يجيزون إبراز الضمير واستتاره أما البصريون ، فيوجبون إبرازه. الهمع ، جـ٢: ١٢ ، ١٣ = (١: ٩٦). والرمانى هنا كأنه يخالف الفريقين غير أنه لم يبين العامل فى الضمير المنفصل مع اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له.

(٢) فى المخطوط (أأنت) وما أثبته من السؤال. وينظر الكتاب، *-٢.

(٣) الكلام من هنا إلى نهاية الفقرة جاء بهذا الترتيب :

« وإنما يجب النصب إذا كان على معنى تنزل فيصير بمنزلة آلدار أنت رجل فيها»

ويبدو لى أنه بحسب الترتيب الذى أثبته.

الفاعل وهى على أربعة أوجه :(فعول) و(فعّال) و(مفعال) و(مُفْعِل) فهذه لا خلاف فيها(1) أنها تجري مجرى الصفة الجارية ، فأما (فعيل) و(فعِل) ففيهما خلاف ، فسيبويه(2) يجريهما مجرى المعدولة عن الصفة الجارية للمبالغة ، وغيره(3) يأبى ذلك ، ويفرق بين الأمرين بأن صفة (فعيل) تخالف معنى (فاعل) فى (سميع) و(سامع) ، وذلك أن (سميع) إنّما يدلّ على أنّ الموصوف فِي نَفْسه مما يصحّ أن يسمع من غير دلالة على وجود المسموع ، وأمّا (سامع) فيدلّ على وجود المسموع ، فلم يكن فى (سميع) معنى (سامع) وزيادة معنى التعظيم فليست من المعدولة عن (سامع)(4) للمبالغة ، لأنها [لا] تستوفى ما فى (سامع)(5) وزيادة تعظيم.

٩*-١ - وتقول :(هنّ حواجُّ بيتَ اللّه) فتعمل الجمع كما تعمل الواحد إذا قلت :(هو حاجٌّ بيتَ اللّه) ؛ وذلك لأنّ الجمع وإن لم يكن مما يصلح فى الفعل فليس هو مما يقرِّب نوعًا من أنواعه ويبعِّدُ نوعًا ولا هو مما ينافى وجه التقريب فَلَمْ يعتد به فى منع العمل ؛ لأنّه يجرى مجرى اختصاص الاسم بالجرّ ، وعوامل الاسم ، والتنوين ، وغير ذلك من خواصّ الاسم.
وإنّما الشبه الذى يوجب حكمًا هو الذي يقرب نوعًا ويبعد نوعًا ، كالشبه الذى بين الفعل المضارع وبين الاسم ، وكالشَّبَهِ الذى بين (ليس) و (ما) فإنّه قرّب (ما) وبَعَّدَ / (لا). فعلى هذا ٤٠ب
يبنى هذا الباب.

١٠*-٢ - وقال أبو كبير الهذلى :

(١٩٥) - مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ(6)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٠٩ = (١: ٥٥).

*-٢ نفسه ، ص ١٠٩ - ١١٠ = (٥٥ - ٥٦).

(1) لم أجد فيما لدى من مراجع مَنْ عدّ (مُفْعِلاً) من صيغ المبالغة التى تجرى مجرى اسم الفاعل. ينظر الكتاب ، جـ ١: ١١٠ = (١: ٥٥) ، والمقتضب ، جـ ٢: ١١٢ - ١١٣، والأصول ، جـ ١: ١٢٣ - ١٢٤، وشرح المفصل ، جـ ٦ : ٧٠ ، والبسيط ، جـ ٢: ١٠٥٣.

(2) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١١٠ - ١١٢ = (١: ٥٦ - ٥٧).

(3) ذكر منهم الرمانيّ : الجرمى ، والمازنى ، وأبا العباس المبرد ، وابن السراج ، كما سيأتى ، فى فقرة ١٢م٢.

(4) ، (5) فى المخطوط (راحم) فى الموضعين ، ولعله سهو ، لأن الكلام عن (سميع) و(سامع).

(6) تقدم برقم (١٨٨).

فعدّى الجمع فى قوله :(عواقد)· وقال العجّاج :

(١٩٦) - *أوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى*(١)

فعدّى (أوالفًا)· وتقول العرب :(هن قطّانُ مكةَ) و(سكّانُ البلدَ الحرامَ) فيعدّون (فُعَّالاً) وهو جمع كما عدّوا (حواجُّ بيتَ اللّه) ·

١١*-١ - وقال ذو الرُّمة :

(١٩٧) - هجوم عليها نفسه غير أنّه متى يرم فى عينيه بالشبح يَنْهَضِ(٢)

فأعمل (هجومًا) عمل (هاجم) ؛ لأنها صفة مبالغة معدولة عن الصفة الجارية· وقال أبوذؤيب :

(١٩٨) - قَلَىٰ دِينَه وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوقِ إِخْوانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ(٣)

فأعمل صفة المبالغة فى المفعول مقدمًا ، والعرب تقول :(أمَّا العسلَ فأنت شراب) فيعملون صفة المبالغة فى المفعول المقَدَّم· وقال الشاعر :

(١٩٩) - بَكَيْتُ أَخَا اللَّوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ(٤)

فأعمل (ضَروبًا) فى المفعول المقدّم · وقال أبو طالب :

(٢٠٠) ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سوقَ سَمَانِها إذَا عدمُوا زادًا فإنَّكَ عاقرُ(٥)

فأعملا (ضروبًا)· والعرب تقول :(إنّه لمنحارٌ بوائكَها(٦)) فيعملون (مفعالاً) على ما بيّنا· وقال القُلاخ :

(٢٠١) - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلاَلَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوالِفِ أَعْقَلاَ(٧)

فأعمل (لبّاسًا) فى (جلالها) ؛ لأنّه صفة مبالَغة فيها معنى اسم الفاعل·

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١١٠ - ١١١ = (١: ٥٦ - ٥٧)·

(١) تقدم برقم (٣) ، و(١٢٧) ، و (١٨٩)·

(٢) تقدم برقم (١٩٠)·

(٣) تقدم برقم (١٩١) ، وسيأتى برقم(٢١٦)· وجاء هنا فى المخطوط (عن الشوق)· وما أثبته من المراجع المذكورة فى مواطن وروده·

(٤) تقدم برقم (١٩٣)·

(٥) تقدم برقم (١٩٤)·

(٦) البوائك : جمع بائكة وهى السمينة الفتية·

(٧) تقدم برقم (١٩٢)·

٢–مسـائل من هذا الباب :(١)

١٢ – ما الاختلاف فى (فَعِل) و(فعيل)(٢)؟ ولِمَ أجاز سيبويه أن يتعدى ولَمْ يجزه غيره من النحويين ؟

١٣ – وما الشاهد فى قوله (٣):

(٢٠٢) – *أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ*(٤)

وعلى أىّ شىء يتأوّله من خالف سيبويه ؟

١٤ – وما الشاهد فى قوله :(إنّه لمنحارٌ بوائكَها(٥)).

١٥ – وقولِ طرفة (٦):

(٢٠٣) – *ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِى قَوْمِهُمْ*(٧)

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١١٢ = (١: ٥٧).

(٢) تقدم نحو ذلك فى فقرة (٨م١)، وسيأتى إجابة أكثر تفصيلاً فى أول أجوبة هذه المجموعة.

(٣) لم يسمَّ فى الكتاب طبعة بولاق ، جـ ١: ٥٧ ، وجاء فى تحقيق هارون ، جـ ١: ١١٢. « وقال : وهو عمرو بن أحمر». وكذا فى تفسير عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٨ فى تحصيل عين الذهب بهامش طبعة بولاق ، ولم أجده فى ديوانه. وقال الأستاذ عبد السلام هارون :« إن نسبته إليه خطأ ، وإنما هو للبيد». وهو فى ديوان لبيد ، ص ١٢٥.

(٤) وسيأتى برقم (٢١٠) ، وعجزه :

بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

ويروى (بسراتها)(و (ندب له).

والمسحل : حمار الوحش ، والشنج : أصله المنقبض ويراد به فى البيت الملازم. وعضادة: جنب ، وقيل: القوائم. والندب : الأثر ، والكلوم : الجراحات.

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٣: ٢٢٨، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٦٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٧، وشرح السيرافى ، جـ١: ٤٥٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ١: ٢٤، والنكت ، جـ ١: ٢٤٦، وشرح شواهد الإيضاح ، ص ١٣٣، وينظر معجم هارون ، ص ٣٥٥، ومعجم حداد ، رقم ٢٤٩٢.

(٥) ينظر ما تقدم عنه فى فقرة (١١م١).

(٦) ديوانه ، تحقيق على الجندى ، (القاهرة – مكتبة الانجلو المصرية ، ١٣٧٨هـ) ، ص٧٨ ، وهو طرفة بن العبد الوائلى ، توفى نحو سنة ٦٠ قبل الهجرة.

(٧) وسيأتى برقم (٢١١) ، وعجزه :

* غُفُرٌ ذَنْبُهُمُ غَيْرُ فُخُرْ*

ويروى (غير فجر).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١١٣ = (١: ٥٨) ، والنوادر ، ص ١٥٧، والجمل ، ص ٩٣ (١٠٦) =

١٦ - وقولِ الشاعر(١) :

(٢٠٤) - *حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ*(٢).

وعلى أىّ شيء يتأوله من خالف سيبويه ؟

١٧- وما الشاهد فى قول رؤبة(٣):

(٢٠٥) - *بِرَأْسِ دَمَّاغٍ رُؤُوسَ الْعِـزِّ*(٤)

= وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٣٥٩، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص١١٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٧، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٦٨ ، والخزانة جـ ٣: ٣٦٤، وينظر معجم هارون ، ص ١٣٤، ومعجم حداد ، رقم ١٣٨٧.

(١) لم يذكر سيبويه القائل كما فى الكتاب ، جـ ١: ١١٣ = (١: ٥٨) . وقد نقل السيرافى فى شرحه ، جـ١: ٤٤٦ : أن النحويين رووا عن الأخفش « أنه قال : سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدى (حذر) فعملت له هذا البيت » ثم قال السيرافى : ويروى أيضًا أن البيت لابن المقفع. وجاء فى شرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٩ « حكى المبرد عن المازنى أنه قال : أخبرنى أبويحى اللاحقى قال سألنى سيبويه عن (فَعِل) إن كان يتعدى فوضعت له هذا البيت ... فسبق إلى محمد بن يزيد حين قال : (وضعت له هذا البيت) أن شاعره اللاحقى وضعه لذلك ... وإنما أراد اللاحقى (فوضعت له هذا البيت) فرويته له». وينظر المقتضب ، جـ ٢: ١١٦، وشواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، ص ٢٣٠.

(٢) وسيأتى برقم (٢١٢) ، وهو بتمامه :

حَذِرٌ أُمُورًا لاَ تَضِيرُ وَآمِنٌ   مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

ويروى (أمورًا لا تُخاف).

ومن مواطن وروده : اشتقاق أسماء الله ، ص ٤١، والجمل ، ص ٩٣ (١٠٥) ، وإعراب القرآن ، جـ١:٢، ٥٠٢: ٣٠، ٣٨٩، ٣: ٦٠٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن النحاس، ص ١١٨، وديوان الأدب ، جـ٢: ٢٥٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٠٩، والصحاح ، جـ ٢: ٦٢٦، والنكت ، جـ ١: ٢٤٧، والبسيط ، جـ ٢: ١٠٥٨، والخزانة ، جـ ٣: ٤٥٦. وينظر معجم هارون ، ص ١٨٩، ومعجم حداد ، رقم ١٢١٥.

(٣) ديوانه ، ص ٦٤، (مجموع أشعار العرب).

(٤) وسيأتى برقم (٢١٣)، والرأس: الرئيس ، والمراد رئيس حىّ دمّاغ ، رؤوس العز: أى رؤوس أهل العز. ومن ومواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١١٣ = (١: ٥٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٨، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٦٧.

١٨ - وقول ساعدة بن جؤية(١):

(٢٠٦) - *حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ ... *(٢)

وعلى أىّ شىء يتأوّله من خالف سيبويه ؟

١٩ - وقولِ الكميت(٣) :

(٢٠٧) - *شمٌّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ ...*(٤)

---

(١) شرح أشعار الهذليين ، جـ ٣: ١١٢٩. وفى الإفصاح ، ص ١٣٥، أن القائلَ ذو الرُّمَّة ، وليس فى ديوانه.

وساعدة بن جؤية الهذلى شاعر جاهلى وأدرك الإسلام وقال الآمدى شعره محشو بالغريب والمعانى الغامضة. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١١٣، والخزانة ، جـ ١: ٤٧٦.

(٢) وسيأتى برقم (٢١٤) ، وهو بتمامه :

حَتَّى شَـآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ ... بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ

ويروى (وبات البرق).

ومعنى شآها : شاقها فاشتاقت، يعنى بقرًا. وكليل : بَرْق ضعيف لبعده. وقيل كليل : بمعنى مكل ، أى متعب، وَمَوْهِنًا : بَعْد هَدْءٍ مِنَ اللَّيلِ ، وبات : أى البرقُ.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١١٤ = (١: ٥٨) ، والمقتضب ، جـ ٢: ١١٤، واشتقاق أسماء الله، ص ٤١ ، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢ : ٧٠٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٨، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٤٦٥، والمسائل العضديات ، ص ٨٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٠، والنكت ، جـ١: ٢٤٨، والبسيط ، جـ ٢: ١٠٥٨، والخزانة ، جـ ٣: ٤٥٠، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٨، ومعجم حداد، رقم ٢٨٢٦.

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١١٤ (١: ٥٩) ، وجاء فى الخزانة ، جـ ٣: ٤٥٠، « والشعر نسبه سيبويه إلى الكميت بن زيد الأسدى » وهو متوفى سنة ١٢٦هـ ، والبيت فى شعر الكميت بن زيد الأسدى ، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم ، (بغداد - مكتبة الأندلس ، ١٣٩٩هـ) ، جـ ٢: ١٠٤. وينسب أيضًا إلى الكميت بن معرف الأسدى المتوفى نحو سنة ٦٠ هـ. ينظر المقاصد النحوية ، جـ ٣: ٥٦٩. كما ينسب لتميم بن أبىّ بن مقبل. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢١٥، وشرح العمدة، ص ٦٨٣، والخزانة فى الموضع السابق.

(٤) وسيأتى برقم (٢١٥) ، وهو بتمامه :

شُمٌّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا ... مِيصِ الْعَشِيَّاتِ لاَ خُورٍ وَلَا قَزَمِ

ويروى (أبداءَ) ، وقال ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، جـ ١: ٢١٦ :« وقد أنشد البيت فى الكتاب على أنه مرفوع الروى» لكن البغدادى فى الخزانة ، جـ ١: ٤٥٠ يقول : والأوصاف جميعها مجرورة فى البيت لأن قبله :

يَأْوِى إِلَى مَجْلِسٍ بادٍ مَكَارِمُهُمْ ... لاَ مُطْعِمِى ظَالِمٍ فِيهِمْ وَلَا ظَلِمِ

ومهاوين : جمع مهوان أى كثير الإهانة. ومخاميص جمع : مخماص ، أى كثير إجاعة بطنه فى =

٢٠ - وما الفرق بين إعمال (حسن) وبين إعمال (فعيل) فى هذا الباب إذا قلت : هو حسن وجه الأخ)؟

٢١- وماحكم المصدر فى الإعمال ؟ وما الشاهد فى قوله(١) :

(٢٠٨) - *يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيابُهُمْ*(٢)

وقول المرار الأسدى :

(٢٠٩) - *أَعَلَاقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ ... ...*(٣)

٢٢- وما حكم (أعبد الله أنت رسول له؟) ، و(أعبد الله أنت عديل له؟)؟

٢٣- وما الفرق بين (أعبدُ اللّه أنت جليس له؟) وبين (أعبدَ اللّه أنت مجالس له؟) حتى وجب النصب فى هذا دون ذاك؟ ولِمَ وَجَبَ النصب [فى(آلبصرةَ] أنت متأمر عليها؟) ولم يجب فى (آلبصرة أنت أمير عليها؟) ؟

= العشيات ، والخور : الضعفاء عند الشدة. والقزم بفتحتين : رذال الناس وسفلتهم ، يستعمل مع المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد. ومعنى أبداء الجزور على الرواية الأخرى : أفضل أعضائها إذا فصلت ، واحدها بدء ، ومنه قيل للسيد : بدء لفضله. ينظر تحصيل عين الذهب ، بهامش الكتاب ، جـ ١: ٥٩(بولاق).

ومن مواطن ورود الشاهد : شرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٧، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٣٨٢، والتبصرة ، جـ ١: ٢٢٨، والنكت ، جـ ١: ٤٤٩، والإيضاح فى شرح المفصل ، جـ ١: ٦٣٩، وشرح الكافية الشافية، جـ ٢: ١٠٣٥. وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٨، ومعجم حداد ، رقم ٢٤٨٨.

(١) اختلف فى القائل ، فقيل : أعشى همدان. ينظر ديوان أعشى همدان وأخباره : عبد الرحمن بن عبدالله (ت ٨٣) ، تحقيق : الدكتور حسن عيسى أبو ياسين ، (الرياض - دار العلوم ، ط ١، ١٤٠٣هـ)، ص ٩٠ ، وقيل: الأحوص الأنصارى.ينظر ملحق شعر الأحوص الأنصارى ، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٠هـ) ، ص ٢١٥، وقيل : جرير. ينظر المقاصد النحوية ، جـ ٣: ٥٤٦.

(٢) وسيأتى برقم (٢١٧) ، وهذا شطر أول بيتين ، وهما :

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافًا عِيابُهُمْ ... وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدلاً زُرَيقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

ويروى (ويرجعن من دارين).

والعياب : جمع عيبة وهى ما توضع فيه الثياب. ودارين : موضع بالبحرين ، وبجر : جمع بجراء وهى الممتلئة. والندل : الأخذ باليد وهو المراد هنا ، والندل أيضا : السرعة فى السير ، وزريق : قبيلة.

ومن مواطن ورودهما، أو الثانى منهما : الكتاب ، جـ ١: ١١٥ - ١١٦ = (١: ٥٩) ، والكامل ، جـ١:١٨٤، والأصول ، جـ ١: ١٦٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١١٩ - ١٢٠، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ١١٥، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٨، والحجة ، للفارسى، جـ ١: ١٠٨، وكتاب الشعر ، جـ ١: ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٧١، والنكت ، جـ١:٢٤٩، وينظر معجم هارون ، ص ٥٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٠٦.

(٣) تقدم برقم (٤٩) ، وسيأتي برقم (٢١٨) ، و(٥١٧)، و ٥٢١).

٢٤- وما حكم (أكلَّ يوم أنت فيه أمير؟)؟ ولِمَ لا يحمل على النصب إذ سببه فى موضع نصب بدليل (أكلَّ يوم أنت أمير؟)؟ ومِنْ أين لزم على النصب فى هذا أن تقول :(أعبد اللّه عليه ثوب؟) وهو مما لا يجوز أن يحذف السبب فيه وينصب الاسم؟

الجـــواب :

١٢*-١ - واختلف النحويون فى تعدية (فَعِل) و(فعيل) فقال أكثر النحويين(١) : إنّـه لا يتعدّى، / منهم : الجرمى(٢) (ت ٢٢٥) ، والمازني(٣) (ت ٢٤٩)، وأبو العباس(٤) (ت ٢٨٦) ، ٤١أ
وابن السراج(٥) (ت ٣١٦) ، وقال سيبويه : يجوز أن يتعدى إذا كان معدولاً عن الصفة الجارية عن(٦) الفعل كما يتعدى (ضروب) المعدول عن (ضارب) ، فكذلك (رحيم) إذا عدل عن (راحم) ؛ لأن فيه ما فى (راحم) وزيادة مبالغة لا تمنع من التعدية(٧).

ووجه الاعتلال لامتناع التعدى أنّ صفة (فَعِل) و(فعيل) إنما تقتضى البيان عما عليه نفس الموصوف فقط. وليس كذلك صفة (فاعل) و(مُفعل(٨)) كقولك :(سامع) و(مبصر) ؛ لأنها تدل

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١، ١١٢، ١١٧ = (١: ٥٧ -٦٠).**

(١) ينظر المقتضب، جـ ٢: ١١٤، والأصول ، جـ ١: ١٢٤ - ١٢٥، واشتقاق أسماء الله ، ص ٤٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٦، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٨، وشرح المفصل ، جـ ٦: ٧٢.
والمنقول عن الكوفيين أنهم لا يجيزون إعمال صيغ المبالغة جميعها - ينظر ، اشتقاق أسماء الله ، ص٤٢، والمساعد ، جـ ٢: ١٩٣، والهمع ، جـ ٥: ٨٧ = (٢:٩٧).

(٢) نُسب إليه ذلك فى (فعيل) أما (فَعِل) فقد اختلف فى النقل عنه حيث عُزِى إليه أنه يجيز تعديته كما عزى إليه أنه يجعل المنصوب بعده على نزع الخافض. ينظر الأصول ، جـ ١: ١٢٦ - ١٢٧، وإعراب القرآن، جـ ٢: ٤٨٩، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٦، والتبصرة ، جـ ١: ٢٢٧، والمساعد ، جـ ٢: ١٩٣، وأبوعمر الجرمى ، ص ١٨٨.

(٣) ينظر البسيط ، جـ ٢: ١٠٥٨، ١٠٥٩، والمساعد ، جـ ٢: ١٩٣.

(٤) ينظر المقتضب ، جـ ٢: ١١٣.

(٥) ينظر الأصول ، جـ ١: ١٢٤.

(٦) كذا فى المخطوط والأنسب (على).

(٧) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١١٠ = (١: ٥٦).

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش الفقرة (٨) من أجوبة المجموعة الأولى.

على وجـود (المسـموع) و(المبـصَر) ولا تـدلّ (١) (سمـيع) و(بصـير) على وجـود (المسموع) و (المبصَر) . وإنما تدلّ على حقيقة الشيء فى نفسه ، ويقتضى أنّه لو كان مسموع لسمعه ولو كان مبصر لأبصره. فهذا وجه الاعتلال لمذهب النحويين(٢).

فأمّا مذهب سيبويه فإنّما يعتمد على أنّه إن عدل عن الصفة الجارية على الفعل وجب أن يتعدى (فعيل) كما وجب فى (ضروب) ، وإن لم يعدل عن الصفة الجارية لم يجز أن يتعدى كما لم يجز فى رسول ، فَفَرَّقَ بين (عديل) و(أمير) وبين (رحيم) بهذا الفرق الذى بيّنا.

والذى عندى فى هذا أنَّ ما قاله النحويون فى الفرق بين (سميع) و(سامع) وبين (بصير) و(مبصر) صوابٌ، وأنّه لا يتعدى شيء من ذلك ؛ لأنّه ليس بصفة جارية على الفعل ، ولا معدولة للمبالغة. فأمّا إجراؤهم فى كلّ (فَعِلٍ) و(فعيل) فلا يلزم إذ كانَ قد يجيءُ على وجوه مختلفة وإن اتّفقت الأبنية. وإنّما يعمل فى هذا بحسب المعانى التى(٣) ذكرنا فلا يمتنع مذهب سيبويه فى أنه إن عدل عن الصفة الجارية شيء من باب (فعيل) و(فعل) للمبالغة وجب أن يتعدى كما يتعدى ما عدل عنه ، وأنّه مع ذلك إن لم يعدل للمبالغة لم يجز أن يتعدى. فيجيء على مذهبه أنّه إذا قيل :(رحيم زيداً) فقد تعدى (رحيم) وعمل عمل (راحم زيداً). وعلى مذهب النحويين لو جاء شيء من ذلك لتأوّلوه على ما يخرجه عن التعدى ، فيقولون : إنّ تقديره (رحيم لزيد) إلاّ أنّه حذف حرف الجر لما عقدوا الأصل على أن لا يتـعدى (فَعِل) ولا (فعيل) أصـلاً. والأغلب على الباب مذهب النحويين ، وليس يمتنع ما قاله سيبويه ؛ لأنّه لم ينكر أن يكون (فَعِل) و(فعيل) فى أكثر الكلام لا يتعدى.

١٣*-١ - وقال الشاعر :

(٢١٠) - أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ   بِسَـرَاتِهِ نَـدَبٌ لَهُ وَكُلُـومُ(٤)

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ١١٢ = (١ : ٥٧).**

(١) فى المخطوط (ولا تدل على) ويبدو لى أن (على) مقحمة.

(٢) ينظر المقتضب ، جـ ١: ١١٤، والأصول، جـ ١: ١٢٤، وشرح المفصل ، جـ ٢: ٧٢.

(٣) فى المخطوط (الذي) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) تقدم برقم (٢٠٢).

فهذا قد أعمل (شنج) فى (عضادة) عملَ (مشنج عضادة سمحج) على مذهب سيبويه[(١)]، وهو ظرف عند غيره من النحويين كأنّه قال :(ناحية سمحج)[(٢)].

١٤*١- – فأمّا قولُهم :(إنّه لمنحارٌ بوائكَها) فلا خلاف[(٣)] فى أنه يتعدى ويعمل عمل :(ناحر بوئكها).

١٥*٢- – وقال طرفة :

(٢١١) – ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَومِهِمْ غُفُـرٌ ذَنْبَهُـمُ غَـيْرُ فُخُـرْ[(٤)]

فهذا قد أعمل الجمع عمل صفة المبالغة فى(غفور).

١٦*٣- – وقال الشاعر :

(٢١٢) – حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ [(٥)]

فهذا شاهد فى إعمال (حذر). وغير سيبويه يقدِّره على حذف حرف الجرِّ، كأنّه قال (حذر مِنْ أمورٍ) ، كما تقول :(فَرِقٌ من زيد)[(٦)].

١٧*٣- – وقال رؤبة :

(٢١٣) – *بِرَأْسِ دَمَّاغٍ رُؤُوسَ الْعِـزِّ*[(٧)]

فأعمل (دمّاغًا) عَمَلَ (دَامغ) ، وهذا يجوزُ بإجماع[(٨)].

---

*١- **الكتاب ، جـ ١ : ١١٢ = (١: ٥٧- ٥٨).**

*٢- **نفسـه ، ص ١١٢ - ١١٣ = (٥٨).**

*٣- **نفسـه ، ص ١١٣ = (٥٨).**

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١١٢ = (١: ٥٧).

(٢) ينظر هامش المقتضب ، جـ ٢: ١١٥ (نقلاً عن الانتصار)، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٤٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٧٨.

(٣) لعلّه يقصد بين البصريين ، أما الكوفيون فلا يعملون شيئًا من صيغ المبالغة ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك فى أول تعليق عل الفقرة الأولى.

(٤) تقدم برقم (٢٠٣).

(٥) تقدم برقم (٢٠٤).

(٦) مثل هذا التخريج نقل عن الجرمى. ينظر ما تقدم فى هامش فقرة (١٢م٢). والمشهور عن مخالفى سيبويه أنّهم يرون أن الشاهد مصنوع. ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٧) تقدم برقم (٢٠٥)

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش فقرة (١٢) عن مخالفة للكوفيين في ذلك.

١٨*-١ - وقال ساعدة :

(٢١٤) - حَتَّىٰ شَآهَا كَلِيلٌ مَوهِنًا عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ(١).

فهذا شاهد فى إعمال (فعيل) : لأنّه عُدِل (كليل) عن (مكل)(٢). وغير سيبويه يجعل (مَوهنًا) ظرفًا(٣). ولا يعدى (كليل).

١٩*-٢ - /وقال الكميت : ٤١ب

(٢١٥) - شُمٌ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ مَخَا   مِيصِ الْعَشِيَّاتِ لاَ خُورٍ وَلاَ قَزَمِ(٤)

فأعمال (مهاوين) وهو جمع على صفة المبالغة فى (مهوان).

٢٠*-٣ - والفرق بين إعمال (حسن) إذا قلت :(هو حسنٌ وجهَ الأخ) وبين إعمال (فعيل) إذا كان معدولاً للمبالغة أنّ ما يَعْمَلُ فيه (حَسَن) وجميع بابِ الصفة المشبهة لا يجوز أن يقدّم ولا يفصل ولا يعمل إلاّ فى السبب دون الأجنبىّ ، وليس كذلك صفة المبالغة ؛ لأنّها تجرى مجرى قوله :

(٢١٦) - *... ... إِخْوانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ*(٥)

فإنها(٦) تعمل فيما قبلها وفى الأجنبىّ.

٢١*-٤ - وحكم المصدر أن يعمل عمل فعله الذى أخذ منه كما يعمل اسم الفاعل. إلاّ أن المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول ولا يضاف اسم الفاعل إلاّ إلى المفعول خاصّة. كقولك: (عجبت من ضربِ زيدٌ عمرًا) ، ولك أن تضيفه إلى أيهما شئت ، وقال الشاعر :

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ١١٣ - ١١٤ = (١: ٥٨).**

***-٢ نفسـه ، ص ١١٤ = (٥٩).**

***-٣ نفسـه ، ص ١١٥ = (٥٩).**

***-٤ نفسـه ، ١١٥ - ١١٦ = (٥٩ - ٦٠).**

(١) تقدم برقم (٢٠٦)

(٢) فى المخطوط (مكلل)، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) ينظر المقتضب ، جـ ٢: ١١٤ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٤١، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٠، والخزانة ، جـ ٣: ٤٥٠ - ٤٥٢.

(٤) تقدم برقم (٢٠٧)

(٥) تقدم برقم (١٩١) ، و(١٩٨).

(٦) فى المخطوط (فإنما) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢١٧) - عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ(١)

فأعمل المصدر فى (المال)، كأنّه قال : اندلِ(٢) المالَ : أى أعطِ المال ، وقال المرار :

(٢١٨) - أَعَـلاَقَـــةً أُمَّ الْوُلَيِّـــدِ بَعــدَمَـا أَفْنَـانُ رَأْسِـكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ(٣)

فأعمل المصدر عمل الفعل كأنّه قال :(أتعلق(٤) أمَّ الولد)٠

٢٢*-١ - وتقول :(أعبدُ اللّه أنت رسول له؟) بالرفع ؛ لأنّ (رسولاً) ليس باسم الفاعل ، ولا عدل للمبالغة، فأجرى(رسول) مجرى (عجوز). (٥)

٢٣*-١ - وتقول :(أعبدُ اللّه أنت جليس له؟) ؛ لأنّ هذه الصفة تجرى مجرى اسم الجنس فى (وصيف) من أجل أنّها ليست جارية ولا معدولة للمبالغة٠ فإن قلت :(أعبدَ اللّه أنت مجالس له؟) نصبت ؛ لأنّها صفة جارية على الفعل٠ وكذلك (آلبصرةَ أنت متأمِّر عليها؟) بالنصب ، فإن قلت :(آلبصرةُ أنت أمير عليها؟) رفعت ؛ لأنّها ليست بمعدولة ولا جارية على الفعل٠

٢٤*-١ - وتقول :(أكلُّ يوم أنت فيه أمير؟) بالرفع ؛ لأنه قد خرج من أن يكون ظرفًا٠ ولا تَعتبر فى هذا السببَ إذا لم تكن الصفة قويةً فى مناسبة الفعل من جهة أنها جارية عليه أو معدولة للمبالغة فهى تَضعف حتى تصير بمنزلة اسم الجنس فى أنّها لا تطلب الفعل إذا لم يذكر كما تطلب الصفة الجارية وصفة المبالغة ، ولو جاز أن تعملها من أجل أن السبب فى موضع نصب لجاز (أعبدَ اللّه عليه ثوب) إذ السبب فى موضع نصب بالاستقرار٠ وهذا لا يقوله أحدٌ٠ فإنّما المعتبر فى هذا بسببين : أحدهُمَا قوة مناسبة الصفة للفعل على ما بيّنا ، والآخر : أنّه لو سقط السبب لعملت الصفة فى الأوّل ، ولا يجوز أحدهما دون الآخر لما بيّناه٠

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١١٧ = (١: ٦٠)٠

(١) تقدم برقم (٢٠٨)٠

(٢) فى المخطوط (أنزل) ولعل الصواب ما أثبته٠

(٣) تقدم برقم (٤٩) ، و(٢٠٩) ، وسيأتى برقم (٥١٧) ، و(٥٢١)٠

(٤) فى المخطوط (أتعليق) ولعل الصواب ما أثبته٠

(٥) جملة (فأجرى رسول مجرى عجوز) جاءت في المخطوط مقحمة في الفقرة التالية لهذه الفقرة بين قوله (ولا معدولة للمبالغة) وقوله (فإن قلت...)، ويبدو لي أن مكانها حيث أثبتها.

٣١- بـاب الأفـعال التى تُسْــتَعْمَل وتُلْغَى(١)

الغرضُ فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من الإعمال والإلغاء مما لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الفعل من الإعمال والإلغاء؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما الأفعال التى يجوز فيها الإلغاء ؟

٣ - وما قسمتها ؟

٤ - ولِمَ جاز فيها الإلغاء فى التأخير والتوسـط ولِمَ يجز فى التقديم ؟

٥ - وما الذى يجوز فى (عبد اللّه أظن ذاهب)؟ ولَمَ جاز فيه وجهان ؟

٦ - وما الشاهد فى قول اللعين (٢):

(٢١٩) - *أبِالْأَرَاجِيــزِ ... ...*(٣)

٧ - ولم كان الإلغاء فى التأخير أقوى منه فى التوسط ؟

٨ - ولِمَ إذا بنى الكلام فى النيّة لَمْ يجز إلاّ الإعمال وإن تأخّر ؟

٤٢أ ٩ - ولِمَ ضعف عمل الفعل / فى المفعولَين إذا تقدّما ، كقولك :(زيداً أخاك أظنّ) ؟

---

(١) العنوان كما فى الكتاب ، جـ ١: ١١٨ = (١: ٦١) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١ : ٤٥٣، وشرح الصفار ، ص ١٩٩.

(٢) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١٢٠ = (١: ٦١) ، وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٠٧، أن القائل جرير ، لكن خطأه صاحب فرحة الأريب ، ص ٩٣ ، وقال : إن البيت للعين . ولم أعثر عليه فى ديوان جرير.

واللعين هو : منازل بن زمعة المنقرى التميمى شاعر إسلامى هجا جريراً والفرزدق فلم يلتفتا إليه. ويروى عن سبب لقبه بذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سمعه ينشد شعراً والناس يصلون فقال: من هذا اللعين ، فعلق به. ينظر الشعر والشعراء، جـ١: ٤٩٩ ، وخزانة الأدب ، جـ ١: ٥٣١.

(٣) وسيأتى برقم (٢٢٤) ، وهو بتمامه :

أَبِالْأَرَاجِيزِ - يَا ابْنَ اللُّؤْمِ - تُوعِدُنِى ... وَفِى الْأَرَاجِيزِ ، خِلْتُ ، اللُّؤْمُ وَالْخَوَرُ ... ويروى (اللؤم والفشلُ) وقال البغدادى : إن هذه الرواية هى الصواب ، لأن البيت من قصيدة لأمية إلا أن يكون البيت من قصيدة رائيّة. ينظر الخزانة ، جـ ١: ١٢٤.

١٠ - وما الشاهد فى قول أبى ذؤيب (١):

(٢٢٠) - * فَإِنْ تَزْعُمِينِي ... ...*(٢)

وقول الجعدى (٣):

(٢٢١) - * عَدَدْتَ قُشَيْرًا ... .*(٤)

١١ - وما حكم (أين تُرَى عبدَ اللّه قائمًا؟) و(هل تُرَى زيدًا ذاهبًا؟)؟ ولِمَ كان الوجه الإعمال ؟

[؟ -](٥) وما حكم (أين ترى زيدًا؟) ولِمَ كان الوجه الإلغاء ؟

١٢ - وما حكم (قلت) وما تصرف منها ؟ ولِمَ لا تعمل فى الجملة التى تدخل عليها من نحو (قلت : زيد منطلق)؟

وقد جاء الشطر الأخير فى الوحشيات وهو الحماسة الصغرى ، لأبى تمام حبيب بن أوس(ت٢٣١)، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى، وزاد فى حواشيه : محمود محمد شاكر، (مصر - دار المعارف، ١٩٦٣م)، ص ٦٣ هكذا (إن الأراجيز رأس اللؤم والفشل). وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : الأصول ، جـ١ : ١٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢١، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٥٧، والإيضاح العضدى ، ص ١٦٨، والنكت ، جـ ١: ٢٥٢. وينظر معجم هارون، ص ١٦٣، ومعجم حداد ، رقم ٩٣٤.

(١) شرح أشعار الهذليين ، جـ ١: ٩٠.

(٢) وسيأتى برقم (٢٢٥) ، وهو بتمامه :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ   فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

ويروى (فإن تحسبينى) و(فإنى اشتريت).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٢١ = (١: ٦١)، وغريب الحديث للحربى ، جـ ١: ٣٠، والأضداد، لأبى بكر ، ص ٧٤، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢١، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٥٩، والإيضاح العضدى ، ص ١٦٧، والنكت ، جـ ١: ٢٥٣. وينظر معجم هارون ، ص ٣٠٠، ومعجم حداد، رقم ٢٢٣٩.

(٣) شعره ، ص ١١٤.

(٤) وسيأتى برقم (٢٢٦) ، وهو بتمامه :

عَدَدْتَ قُشَيْرًا إِذْ عَدَدْتَ فَلَمْ أُسَأْ   بِذَاكَ وَلَمْ أَزْعُمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلاَ

ويروى (إذ فخرت) و(لم أزمعك) ولعل الأخيرة محرفة عن (أزعمك) وإلا فلا شاهد فى البيت.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٢١ = (١: ٦٢)، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٥٩، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٨٧، والنكت ، جـ ١: ٢٥٣.

(٥) لم ترد إجابة عن هذه الفقرة وفى الكتاب ، جـ ١: ١٢١ = (١: ٦٢) «فإن قلت : أين ، وأنت تريد أن تجلها بمنزلة (فيها) إذا استغنى بها الابتداء ، قلت : أين تُرَى زيدٌ ، وأين تُرَى زيدًا».

١٥ - ولِمَ كان الأصل فى الحكاية تأدية اللفظ والمعنى ؟ ولِمَ جاز الحكاية على المعنى دون اللفظ؟

١٣ - وما قسمة الحكاية ؟

١٦ - وما فى كَسْرِ (إنّ) من الشاهد على ترك إعمال (قلت) فى الجملة على ما جاء فى ﴿ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ ﴾(١)؟

١٧ - وما حكم (تقول) فى الاستفهام ؟ ولِمَ عملت [عمل](٢) (تظن) دون ما تصرف من القول؟

١٨ - وما نظيرها من إعمال (ما) ؟

١٩ - وما حكم (متى تقول زيداً منطلقاً)؟ ولِمَ جاز فيه الإعمال والإلغاء ؟

٢٠ - وما حكم (أأنت تقول : زيد منطلق ؟)؟ ولِمَ ألغيت فى هذا الموضع ولَمْ تلغَ فى (أكل يوم تقول عمراً منطلقا؟)؟

٢١ - وما الشاهد فى قول الكميت(٣) :

(٢٢٢) - *أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِى لُؤَىٍّ* (٤)

وقول عمر بن أبى رَبِيعة (٥):

(٢٢٣) - *أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَـدٍ*(٦)

١٤ - وما مذهب بنى سليم فى (قلت) ؟ ولِمَ جعلوها مع ما تصرف منها أجمع مثل (ظننت)؟

---

(١) من الآية (٤٢) فى سورة آل عمران. وهى بتمامها : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَامَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾

(٢) تكملة يقتضيها الجواب .

(٣) هو الكميت بن زيد ، ملحق ديوانه ، جـ ٣: ٣٩، وفى شرح الألفية لابن الناظم ، ص ٨٠ أن القائلَ عمر بن أبى ربيعة.

(٤) وسيأتى برقم (٢٢٧) ، وعجزه : *لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا*
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٢٣ = (١: ٦٣) ، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٤٨، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٦٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١: ١٣٢، والنكت ، جـ ١: ٢٥٥، والخزانة ، جـ ١: ٤٢٣. وينظر معجم هارون ، ص ٣٨٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٩٤٨.

(٥) شرح ديوانه ، ص ٣٩٤.

(٦) وسيأتى برقم (٢٢٨) ، وعجزه : *فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا* =

الجـواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الفعل من الإلغاء ، إن كان مما يستدرك به ، أن يلغى فى التأخير والتوسط ؛ لأنّه موضع استدراك ، ولا يجوز أن يلغى فى التقدم ؛ لأن الكلام مبنىّ عليه.

٢*-١ - والأفعال التى يجوز فيها الإلغاء هى التى يصلح أن يستدرك بها ؛ لأنّ معناها فى الجملة وقد اكتفت بفاعلها وقامت الجملة بنفسها ، فلكونها على هذا الوجه المنعقد بثلاثة معانٍ(١) صحّ فيها ذلك. ولا يجوز فى غيرها مما لَيس معناه فى الجملة ، وإنما يدخلُ على المفردات ، وكذلك ما كان الفاعل فيه بعضَ الجملة(٢) أو كان قد تقدّمت جملة لا يصحّ بها الفائدة لأنها فى الصلة ، كقولك :(الذى أبوه منطلق) فلا يقع الإلغاء فى هذا، ولا فى باب (كان) ؛ للعلل التى بيّنا.

٣*-١ - وقسمة هذه الأفعال على ثلاثة أوجه :(ظنّ) ، و(علِمَ) ، وما هو محتمل أن يكون عن (ظنٍّ) أو (علِمٍ). وعدّتها سبعة أفعال(٣) وهى : (حسبت) ، و(ظننت)، و(خلت) ، و(علمت)، و(رأيت)، و(وجدت)، و(زعمت). فالثلاثة الأول شكٌّ، والثلاثة التى تليها يقين ، و(زعمت) بين الشك واليقين(٤).

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١١٨- ١١٩ = (١: ٦١).**

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٢٤ = (١: ٦٣)، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٤٨، والجُمل ، ص ٣٢٨ (٣١٥) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٣، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٦٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٧٩، والنكت ، جـ ١: ٢٥٥. وينظر معجم هارون ، ص ٣٨٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٩٠٠.

(١) فى المخطوط (معانى) ، والأولى ما أثبته.

(٢) لعله يقصد اسم (كان) ؛ لقوله فيما سيأتى (ولا فى باب كان للعلل التى بينا).

(٣) ينظر ما تقدم فى باب (١:١٢). والحديث هنا عن الأفعال التى تستعمل وتلغى. وقد ذكر منها النحويون إلى جانب ذلك خمسة ، هي :(حجا) ، و(عدّ)، و(جعل)، و(ألفى) ، و(درى). ينظر الهمع ، جـ٢:٢١٠-٢١٥، ٢٢٧ =(١: ١٤٨ - ١٤٩، ١٥٣).

(٤) ينظر شرح المفصل ، جـ ٧: ٧٨، وهناك آراء حول ذلك. ينظر عنها مثلاً : التصريح ، جـ ١: ٢٤٧ - ٢٤٨، والهمع ، جـ ٢: ٢١٠ - ٢١٦ = (١: ١٤٨ - ١٥٠)

٤*-١ – وإنّما جاز الألغاء فى التأخير والتوسّط دون التقديم(١) لأنّه موضعُ استدراك.

٥*-٢ – وتقول :(عبد الله – أظن – ذاهب). فتلغى (أظن) ، لتوسطه بين الاسم والخبر ، ولك فيه الإعمال على الأصل.

٦*-٣ – وقال اللعين المنقرىّ :

(٢٢٤) – أبِالأراجِيزِ– يا ابن اللؤمِ – توعدنى وفى الأراجين، خلت، اللؤمُ والخَوَرُ(٢)

فالغى (خلت) لتوسطها بين الاسم والخبر.

٧*-٣ – والإلغاء فى التأخير أقوى منه فى التوسط ؛ لأنّه أبعد للعامل من التسلط على الجملة ؛ لأنّه إذا تقدم الاسم فقط أمكن أن يعمل الظنّ. كقولك :(زيدًا أظنه(*) منطلقا) ، فإذا تأخر لم يكن له على الجملة سبيل.

٨*-٤ – ومتى بنى الكلام على الفعل فى النيّة لم يجز إلاّ الإعمال وإن تأخر ؛ لأنّه يصير مرتبته التقديم وإن تأخر فى اللفظ ، فيجرى مجرى (زيدًا ضربت) فى أنّ مرتبة الفعل التقديم.

٩*-٤ – وإذا تقدم المفعولان على الفعل ضعف عمله ، كقولك :(زيدًا أخاك أظنّ) ؛ لأن قوة عمله بقوّة تعلقه ، وقوّة تعلّقه بإجراء الكلام على ترتيبه ، ألا ترى أنّه إذا لم يكن إعراب لم يتعلق به على / الصحة حتى يجرى على ترتيبه، نحو (ضرب موسى عيسى)، فإذا كثر تقديم المعمول ضعف عمل العامل . وهذا فى الظن وغيره سواء على ما توجبه هذه العلّة. ٤٢ب

١٠ – *-٥ – وقال أبو ذؤيب :

(٢٢٥) – فَإِنْ تَزْعُمِينِى كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّى شَرَيتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ(٣).

فأعمل (تزعمينى) فى التقديم على أصله. وقال الجعدى :

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١١٨ – ١١٩ = (١: ٦١).
*-٢ نفسـه ، ص ١١٩ = (٦١).
*-٣ نفسـه ، ص ١١٩ – ١٢٠ = (٦١).
*-٤ نفسـه ، ص ١٢٠ = (٦١).
*-٥ نفسـه ، ص ١٢١ = (٦١ – ٦٢).

(١) الكوفيون والأخفش يجيزونه فى التقديم . ينظر الهمع ، جـ ٢: ٢٢٩ =(١:١٥٣).
(٢) تقدم برقم (٢١٩).
(*) فى المخطوط (زيداظنه) ولعل المراد ما أثبته .
(٣) تقدم برقم (٢٢٠). وجاء فى المخطوط هنا (بعدك الحلم بالجهل). بإقحام كلمة (الحلم) وهو من سهو الناسخ.

(٢٢٦) – عددتَ قشيرًا إذ عددتَ فلم أُسأْ   بذاك ولم أزعمك عن ذاك مَعْزِلاً(١)

فأعمل (أزعُمْ) كما أعمل أبو ذؤيب.

١١*-١ – وتقول :(أين تُرى عبدَ اللّه قائمًا؟) فلا تلغى هـهنا ؛ لأنّه لم يتوسط بين الاسم والخبر وإنما توسط بين الظرف الملغى وبين الجملة فصار بمنزلته مبتدأ. وتقول :(هل تُرى زيدًا ذاهبًا؟) فلا يلغى ؛ لأنه لم يتوسط بين الاسم والخبر ، وإنما دخل حرف الاستفهام على تقدير: (ترى زيدًا ذاهبًا) فوجب الإعمال. وقد يجوز الإلغاء على ضعف تشبيهًا بما يتوسط بين الاسم والخبر.

١٢*-٢ – وحكم (قلت) وما تصرّف منها الإلغاء من العمل فى الجملة عند سائر العرب إلا بنى سُلَيم فإنّهم يعملونها عمل الظن. وإنّما وجب الإلغاء لأنها حكاية ما أتى به المتكلّم على صيغته ، وهو القياس للحاجة إلى تأدية المعنى الذي ذكره المتكلم بالصيغة التى ذَكَرَهُ بها.

١٣*-٢ – وقسـمـة الحكاية على ثلاثة أوجـه : حكاية على اللفظ والمعنى ، وحكاية على المعنى فقط ، وَحِكَايَةٌ على اللَّفْظِ فقط. وكلّ ذلك يُحتـاج إليه لا محالة. فالحكاية على اللفظ والمعنى لِمَا بيّنا من الحاجة إلى ذكر المعنى بالصيغة التى دلّ بها المتكلّم على نحو قولك :(قال اللّه عزّ وجل: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾(٢)) . وأمّا الحكاية [على المعنى فقط] فيحتاج إليها إذا كان الإنسان يتكلم بالعربية وقد احتاج إلى أن يفهم ما قاله اليونانى فى كتب الطب وغيرها فيترجم له ذلك بالعربية وتكون حكاية المعنى دون اللفظ. وأما الحاجة إلى الحكاية على اللفظ فقط فنحو بيت شعر احتيج إلى فهم معناه فيجب أن يحكى لفظه للعالم باللغة حتى يجيب عن تفسيره. فكل واحدٍ من هذه الأوجه الثلاثة فى الحكاية الحاجة إليه ماسة، وهى قسمة محصلّة.

١٤*-٣ – وأما بنو سليم فجعلوا باب القول أجمع بمنزلة الظن فى الإعمال واقتصروا فى البيان عن تأدية الصيغة على أن يقولوا أتى به المتكلّم بهذه الصيغة أو ما أشبه هذا من الكلام مما ليس له فعل يرجع إليه فى الحكاية ، وهو مذهب ضعيف على ما بيّنا.

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٢١ = (١ : ٦١).**
***-٢ نفسـه ، ص ١٢٢ = (٦٢).**
***-٣ نفسـه ، ص ١٢٤ = (٦٣).**
(١) تقدم برقم (٢٢١).
(٢) من الآية (٢٣) فى سورة النساء .

١٥*-١ – والأصل فى الحكاية تأدية اللفظ والمعنى ؛ لأن الحاجة إليه أشد فى أن يبين الصيغة التى أتى بها القرآن أو كلام الرسول أو حكيم من الحكماء على إفهام معنى تلك الصيغة فيتمكن المؤدَّى إليه ذلك أتمّ التمكين ، وتزيل الريب عن قلبه فى مفهوم ما أتى به الحكيم بأوكد ما يكون ، فبهذا كان الأصل فى الحكاية تأدية اللفظ والمعنى .

١٦*-١ – وكَسـرُ (إنّ) فى قوله جلّ وعزّ ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّه اصْطَفَاكِ﴾(١) دليل على أنّه موضع ابتداء ، ولولا ذلك لقيل :(أنّ) كما يقال مع الظن.

١٧*-١ – وحكم (تقول) أن يجوز فيها أن تعمل عمل (تظن) فى الاستفهام دون غيرها من متصرّف القول ؛ لأن الإنسان لا يكاد يُستفهم عن ظنّ [غيره](٢) وإنما يُستفهَم عن ظنه الكائن فى حاله ، والغالب كاللازم فصار هذا بمنزلة ما لا يجوز غيره ، فلهذا أُعملت (تقول) عمل (تظن) ، ولم يجز مثل ذلك فى غيرها .

١٨*-١ – ونظيره/ إعمال (ما) عمل (ليس) فى الحال التى يقوى فيها عمل (ليس) دون الحال التى يضعف فيها ، فكذلك حملت (تقول) على (تظن) فى الحال التى تقوى فيها دون ٤٣أ
الحال التى تضعف فيها . وشبه (تقول) لـ(تظن) من جهة أنّها تدخل على الجمل ومعناها فى الجملة فلا تنفصل منها إلا بالحكاية على ما بيّنا ، لأنّ القائل إنما يقول عن ظنّ أو علم ، فهى قريبة منها ، ولها حال تقوى فيها وحال تضعف فيها(٣) فحملت عليها فى حال قوّتها .

١٩*-٢ – وتقول :(متى تقول زيداً منطلقا؟) ؛ لأنّه بمنزلة (متى تظن زيداً منطلقاً؟) على ما بيّنا . وكذلك (أتقول زيداً خارجًا؟) كل هذا يصلح فيه الإعمال للعلة التى بيّنا .

٢٠*-٣ – وتقول :(أأنت تقول : زيد منطلق؟) فلا تعمل للفصل بينها وبين حرف الاستفهام . فإن قلت :(أكلّ يومٍ تقول زيداً منطلقاً؟) أعملتَ ؛ لأنّه لا يعتد بالفصل بالظرف .

٢١*-١ – وقال الكميت :

***-١ الكتاب ، جـ ١: ١٢٢ = (١: ٦٢).**
***-٢ نفسه ، ص ١٢٣ = (٦٢).**
***-٣ نفسه ، ص ١٢٣ = (٦٢ – ٦٣).**

(١) من الآية (٤٢) فى سورة آل عمران.
(٢) تكملة من الكتاب ، جـ ١: ١٢٢ = (١: ٦٢) ، وينظر شرح المفصل ، جـ ١: ٧٩.
(٣) ينظر ما تقدم فى الفقرتين (٧ ، ٩).

(٢٢٧) - أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِى لُؤَىٍّ　　لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا؟[١]

فأعمل (تقول) ؛ لأنّ حرف الاستفهام داخل عليها، وتقديره : (أتقول جهالاً بنى لؤى؟)٠ وقال عمر بن أبى ربيعة :

(٢٢٨) - أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَـدٍ　　فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟[٢]

فأعمل (تقول) لدخول (متى) عليه[٣].

٢-مســائل من هذا الباب أيضا[٤]:

---

٢٢ - ما حكم المصدر فى الإلغاء ؟ ولِمَ جاز فيه مع أنّه لا يقوم بنفسه دون عاملٍ فيه ؟

٢٣ - وهل يجوز (متى زيد ظنّك ذاهب؟)؟ وعلام انتصب (ظنَّك) ؟

٢٤ - ولِمَ جاز (متى ظَنَّك عمرو منطلق؟) ولَمْ يجز (ظنُّك عمرو منطلق)؟ وما نظيره فى الامتناع من (غير ذى شك [٥]زيد ذاهب) ؟ و(حقًّا عمرو منطلق)؟

٢٥ - وكَمْ وَجهًا يجوز فى (متى ظنُّك زيداً أميراً؟)؟

٢٦ - وهل يجوز (عبدُ اللّه - أظنّه - منطلق)؟ وعلامَ يعود هذا الضمير ؟ ولِمَ لاَ يجوز أن يكون لـ(عبد اللّه) ؟

***١- الكتاب ، جـ ١: ١٢٣ - ١٢٤ = (١: ٦٣)٠**

(١) تقدم برقم (٢٢٢)٠ وجاء هنا (بنى أمى) وهو تحريف٠

(٢) تقدم برقم (٢٢٣)٠

(٣) قال سيبويه بعد البيت السابق ، جـ ١: ١٢٤ = (١: ٦٣) : « وإن شئت رفعْت بما نصبت » يعنى أنه يجوز فى (أتقول زيداً منطلقًا ؟) (أتقول : زيدٌ منطلق) وقد ذكر السيرافى فى شرحه ، جـ ١: ٤٦٣ : أن المازنى غلّطه فى قوله : رفعت بما نصبت٠ وقد نقل ذلك الأستاذ عبد السلام هارون فى هامش الموضع السابق٠ ولم يعرض الرمانى لتلك المسألة ولا لتغليط المازنى لسيبويه٠ وقد خُرِّجَ قَولُ سيبويه السابق على أن الباء ظرفية أى رفعت فى الموضع الذى نصبت ، أو حالية ، أى رفعت ومعه الناصب أو زائدة ، أي رفعت ما نصبتَ٠ ينظر شرح السيرافى فى الموضع السابق ، وضرح الصفار ، ص٢٠٣-٢٠٤٠

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٢٤ = (١: ٦٣)٠

(٥) فى الكتاب طبعة بولاق وتحقيق هارون (غير شك) وفى شرح السيرافى ، جـ ١: ٤٦٤ نقلاً عن سيبويه (غير ذى شك) ؛ كما جاء فى شرح الرمانى ٠ وكذا فى شرح الصفار ، ص ٢٠٤٠

٢٧ - ولِمَ ضعف إلغاء المصدر فى (عبد الله أظن ظنى منطلق)؟ وما نظيره من امتناع الفعل مع (سقيا)؟

٢٨ - ولِمَ صار (ذاك) أحسن من (الظن) هذا مع اتّفاق المعنى حتى صار (زيد أظنّ ذاك عاقل) أحسن من (زيدٌ أظن ظنى عاقل)؟ ولِمَ جاز (زيد أظنّ ذاك منطلق) على أن (ذاك) إشارة إلى الظنّ ولَمْ يجز (زيد - ذاك - منطلقٌ) على هذا الوجه ؟ ولِمَ ترتّب على ثلاث مراتب : (زيدٌ - أظنّ - منطلقٌ)٠ ثم (زيد - أظن ذاك - منطلق)، ثم (زيدٌ - أظن ظنى - منطلق)؟

٢٩ - وما مرتبة الهاء فى (زيد - أظنه - منطلق)؟

٣٠ - وما حكم (ظننت أنه منطلق)؟ فأين اسم (ظننت)[١] ؟ وأين خبره ؟ ولِمَ وجّهه[٢] على الاستغناء بخبر (إنّ) عن خبر الظن ووَجّهه غيره على الحذف؟

٣١- وهل يجوز (ظننت عبدَ الله) بالاقتصار على مفعول واحد؟ ولِمَ جاز بمعنى (اتهمت) ولَمْ يجز بمعنى (حسبت)؟ وما فى (ظنين) من الدليل على هذا؟ ولم [لم] يجزْ مثلُ ذلكَ فى (حسبت) و(خلت) و(أرى)؟ وما وجه احتجاجه[٣]بأنّ من كلامهم أن يدخلوا المعنى فى الشىء لا يدخل فى مثله ؟

٣٢ - وما حكم (أيُّهم مررت به؟)؟ وهلاّ حُمِل على الفعل إذ هو بمنزلة اسمٍ بعد ألِفِ الاستفهام؟ وما فى تأخير الفعل فى قولهم :(أيُّهم رأيت) من الشاهد؟

٣٣ - ولِمَ قبح (أيُّهم زيدًا ضرب؟) ولَمْ يقبح (أزيدًا ضربت[٤]؟)؟

٣٤ - وهل حكم أخواتها[٥] من (متى) و(مَنْ) و(ما) كحكمها؟ وما الوجه فى (مَنْ أمةَ الله ضربها؟) و(ما أمةَ الله أتاها؟)؟

---

(١) فى المخطوط (ظننته) ، والأنسب ما أثبته٠

(٢) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٢٥ = (١: ١٦٤)٠

(٣) ينظر المصدر نفسه ، ص ١٢٦ = (٦٤)٠

(٤) فى المخطوط (ضرب) ، والمثبت من الجواب٠

(٥) يقصد (أىّ)٠

الجـــواب :

٢٢*١- – المصـدر الذى يكون فـعله[١] يصلح فيه الإلغاء يجوز فى المصدر ما يجوز فى فعله من الإلغاء ، فتقول :(زيد – ظنى – منطلق) كما تقول :(زيد – أظن – منطلق) ؛ لأن كلًّ واحد منهما يقوم مقام الآخر فى المفهوم والإلغاء ، ولا بد / – إذا ألغى المصدر – من إلغاء ٤٣ب الفعل ؛ لأن المصدر لا يقوم بنفسه دون عامل يعمل فيه على قياس سائر الأسماء وليس كالحرف فِي الإلغاء ؛ لأنّه يجوز أن يلغى الحرف وحده ، إذ لا يعمل فيه عامل، ولا يجوز أن يلغى الاسم وحده ؛ لأنّه لا بدّ من عامل يعمل فيه مذكور أو محذوف فإذا ألغى المصدر فقد ألغى فعله معه ، كقولك :(متى ظنُّك زيد منطلق؟) فلم يعمل فى الجملة المصدر ولا فعله الذي نصبه.

٢٣*١- – ويجوز (متى زيدٌ – ظنُّك – ذاهب؟) على (تظن ظنّك).

٢٤*١- – وتقول :(متى ظنى زيدٌ منطلق؟) ولا يجوز (ظنى زيد منطلق) ؛ لأنّه فى صدر الكلام فلا يلغى هـهنا كما لا يلغى[٢] (حقًّا زيد ذاهب) ، ولا (غيرَ ذى شك زيد منطلق) ؛ لأنّ موضعَه التأخير إذ كان يؤكّد معنى الجملة وعامله غير متصرف[٣]. وكلّ شيء له مرتبة فإنّه لا يجوز أن يزال عن مرتبته من غير علّة تقتضى جَوَازَ الاتّساع فيه.

٢٥*٢- – وتقول :(متى ظنُّك زيدًا أميرًا؟) بالرفع[٤]، كما[٥] تقول :(متى ضربك زيدًا؟) ، ويجوز (متى ظنُّك زيدٌ أمير؟)[٦] ولا يجوز الرفع[٧] إذا ألغيت ؛ لأنّه إذا كان مُلغى فإنما يقع موقع فعله معاقبًا له.

١-* الكتاب ، جـ ١: ١٢٤ = (١: ٦٣).
٢-* نفسه ، ص ١٢٥ = (٦٣).

(١) فى المخطوط (الفعل) ، ولعل الأنسب ما أثبته.
(٢) فى الكتاب ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٦٤ (كما ضعف) وهو أنسب.
(٣) ينظر الهمع ، جـ ٣: ١٢٤ = (١: ١٩٢).
(٤) أى برفع (ظنك) على أنه مبتدأ وخبره (متى).
(٥) فى المخطوط (ثم) ، ولعل الأنسب ما أثبته.
(٦) ذكر السيرافى فى شرحه ، جـ ١: ٤٦٤، أنّ المبرد اعترض على سيبويه وقال : إنه لا يجوز الإلغاء إذا تقدم الظن على المفعولين ، وذكر السيرافى أن حجة سيبويه للجواز أن الظن وقع حشوًا لأنه تقدم الاستفهام. وينظر الكتاب ، حيث جاء فيه « .... وهو فى متى وأين أحسن إذا قلت : متى ظنك زيد ذاهب... لأن قبله كلاما ».
(٧) أي رفع (ظنك) في الجملة السابقة.

٢٦*-١ - وتقول :(عبد الله أظنّه منطلق) على أنّ الهاء كناية عن المصدر ، ولا يجوز أن تكون كناية عن عبد الله ؛ لأنك إذا أعملت الفعل فى أحد المفعولين فلا بدّ من الآخر فى باب الظن وأخواته. وإنّما جاز أن يكنى عن المصدر ولم يجر ذكره لدلالة الفعل عليه كما قالوا :(من كذب كان شرًا له)(١) فأضمروا الكذب لدلالة (كذب) عليه.

٢٧*-١ - ويَضْعُف إلغاء المصدر فى قولك :(عبدُ الله أظن ظنّى منطلق) ؛ لأن كل واحدٍ من الفعل والمصدر يقوم مقام الآخر فى الإلغاء حتى قد استمرّ الاستعمال به على ذلك فاقتضى المعاقبة ، فإذا جُمع بينهما كان على خلاف ما اقتضاه المعنى الصحيح لهما من المعاقبة. ونظير ذلك (سقيا لك) فى أنّه يعاقب (سقاك الله)(٢) ويستغنى بأحدهما عن الآخر ، إلاّ أنه لا يجوز الجمع بينهما فى (سقيا لك) ، ويجوز فى (زيد أظن ظنى منطلق) على ضعفه ؛ لأنّه قد انضاف إلى التعاقب فى (سقيا لك) معنى آخرُ يقوى الاستغناء وهو أنه فى موضع لا يكون إلا بالفعل ؛ لأنّ الدعاء كالأمر فى طلب الفعل ، وأنّ السقى مما يدعى به للإنسان. فلمّا كان فى موضع الدعاء ، وفى معنى ما يدعى به ، وقد استعمل على المعاقبة اقْتَضَى له ذلك ، إذ لا يجوز الجمعُ بينه وبين الفعل أصلاً ؛ لأنّه ليس بعد الضعف إلاّ امتناع الجواز. وفيه وجه آخر ، وهو أنّ الإلغاء يقتضى امتناع التأكيد كما أن الإلغاء يقتضى امتناع أن يكون فى صدر الكلام فهذا يؤكّد ما قلنا أوّلاً.

٢٨*-١ - وترتيب الإلغاء فى هذا الباب على ثلاثة أوجه : الأوّل :(زيد أظن منطلق) من غير إعماله فى المصدر ولا ضميره ، الثانى :(زيد أظن ذاك منطلق) لمخالفة لفظه للَفظ المصدر، وإن كان المعنى واحدًا فليس مما يصلح أن يعاقب الفعل ، الثالث : (زيد أظن ظنى منطلق). فهذه ثلاث مراتب فى الإلغاء ؛ ولهذا جاز (زيد أظن ذاك منطلق) ولم يجز (زيد ذاك منطلق) ؛ لأنّه لا دليل يبيّن أن (ذاك) إشارة إلى المصدر.

٢٩*-١ - ومرتبة الهاء فى (زيد أظنّه منطلق) على الضعف ، من وجهين : أحدهما : أنّه

***-١ الكتاب ، جـ١: ١٢٥ = (٦٣).**

(١) ينظر الكتاب ، جـ ٢: ٣٩١ = (١: ٣٩٥).

(٢) ينظر ما سيأتى فى باب ٦٠:: ٢، ٣.

يعيّن به المصدر والمصدر يضعف هـهنا. الثاني : أنه يوهم الرجوع إلى الاسم الأول فتركه أبعد من إيهام الفساد.

٣٠*٢-٣ – وتقول :(ظننت أنّه منطلق) فسيبويه يذهب إلى أنّ خبر (أنّ) قد أغنى عن خبر الظن ؛ لأنّه يدل على معنى (ظننت زيداً منطلقاً) ، ويقوى هذا أن جواب القسم يجوز أن يغنى عن جواب الجزاء كقولك :(وَاللَّهِ إنْ أتانى زيد لأُكرمنّه) فكذلك يغنى خبر (أنّ) عن خبر الظنّ مع أنّه إذا صحّ قياس الكلام من غير حذف لم يكن لنا أنْ نحمله على الحذف. وقال غيره (١): (الخبر محذوف كأنّه قيل: / (ظننت إنطلاق زيد فى زمان أو مكان) كما يحذف الخبرُ من (لا ١٤٤أ رجلَ) كأنّه قيل :(لا رجل فى زمان أو مكان) ، واعتلُّوا لهذا بأنّ تقديرَ (أنّ) مع صلتها تقديرُ الاسم الواحد ، وهو المصدر ، و(ظننت) لا تعمل فى مفعول واحد ، فلا بدّ من تقدير محذوف وإلاّ فسد الكلام وانتقض على الأصول الصحيحة.

٣١*٢-٣ – وتقول :(ظننت عبد اللَّه) فيجوز ذلك ، ولا يجوز (حسبت عبد اللَّه) ؛ لأنّ (ظننت) تكون بمعنى اتهمت ، ولا يجوز مثلُ ذلك فى (حسبت) ؛ لأنّ مِنْ كلامهم أن يدخلوا المعنى فى الشيء. ولا يدخلوه فى مثله ، وهذه علّة وضعية ذكرها سيبويه ، والحجة فى صحتّها ما فى هذا من تقوية الأصل المطرد على النادر ليتمكن القياس على المطرد ويمتنع من النادر ، وهكذا ينبغى أن يكون ؛ لأنّ المطّرد بمنزلة المالك للشيء فى أن له أن يتصرف فيه التصرف الأتمّ ، والنادر بمنزلة المستعير للشيء فى أنّه إنّما يتصرّف فيه التصرف الأنقص وإلاّ خرج الشيء عن حقّه إلى فساد فيه وتناقض(٢) فى معناه ، و(ظَنين)(٣) يدل على (ظننت) بمعنى (اتّهمت) ؛ لأنه لا وجّه له إلا معنى (متّهم).

***١- الكتاب ، جـ ١: ١٢٥ = (١: ٦٤).**
***٢- نفسـه ، ص ١٢٥ - ١٢٦ = (٦٤).**
***٣- نفسـه ، ص ١٢٦ = (٦٤).**

(١) ممن ينسب إليه ذلك الأخفش» والمبرد. ينظر الهمع ، جـ ٢: ٢٢٣ = (١: ١٥٢) ، ومنهج الأخفش الأوسط، لعبد الأمير محمد الورد ، (بيروت : مؤسسة الأعلمي ، وبغداد – دار التربية ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ) ص ٩٨، ٢٩٩. غير أنى وجدت الأخفش» فى معانى القرآن ، جـ ٢: ٤٠٠ يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه وكذا المبرد فى المقتضب ، جـ ٢: ٣٣٩. ولعل لهما رأيين فى هذه المسألة.

(٢) فى المخطوط (تناقضاً) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) فى الكتاب « وعلى هذا قيل : ظنين أى متهم ».

٣٢*-١ – وتقـول :(أيُّهم مـررت به؟) بالرفع ، ولا يجـوز النصب على(زيداً مـررت به)من قبل أن (أيّهم) بمنزلة ألف الاستفهام فى طلب أن يليها الفعل ، ولا يطلب أن يعمل فيه الفعل فليس لها بحق الاستفهام إلا هذا . وإنّما حمل مع الألف على الفعل لأنّه يقدر بينه وبين الاسم فيجب عمل الفعل على جهة التبع لهذا المعنى ، فإذا امتنع ذلك فى (أيّهم) رجعت إلى ما يجب لها مما ذكرنا وصار لا يعمل فيها الفعل إلا إذا فُرِّغَ لها ، وإلاّ صارت بمنزلة من قال :(زيداً مررت به). ويوضح أنها بمنزلة الألف قولهم :(أيُّهم رأيت؟) من غير أن يجوز تقديم الفعل عليها كما لا يتقدم على الألف ، وكلُّ هذا يبين أن حقّها أن تحمل على الابتداء فى (أيُّهم مررت به).

٣٣*-٢ – وسبيل أخوات (أيّ) سبيلُها فى هذا ، وهى :(متى) ، و(مَنْ) ، و(ما).

٣٤*-٣ – ويضعف (أيُّهم زيداً ضرب؟) ؛ لأن(أيّهم) يطلب الفعل من غير أن تكون له قوة تقتضي التصرف. ولا يقبح (أزيداً ضربت؟) ؛ لأنّ الألف لما كان أمَّ حروف الاستفهام جازَ أن يذكر بعدها الفعل وأن يحذف فتدخل عليه مذكوراً ومحذوفًا ، وتحتمل ذلك لشدة طلبها له ، وكأنه إذا كان محذوفًا فهو مذكور معها ، لأنّه لا يخل به ذلك من أجل شدة اقتضائها له ، وليس كذلك (أيّ) وأخواتها ؛ لأنّها أسماء لها بحق الاسميّة الامتناع من طلب الفعل ، وبحق وقوعها موقع الألف فلها طلب الفعل ، فهى تنقص عن مرتبة الألف(١) فلا يصح بعدها الفعل إلا مذكوراً . وقد يجوز مقدراً على ضعف كقولك :(مَنْ أمةَ اللّه ضربها؟) و(ما أمةَ اللّه أتاها؟) و(متى زيداً رأيته؟) فأكثر ما يكون هذا فى الشعر لما بيّنا.

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ١٢٦ = (٦٤)

*-٢ نفسـه ، ص ١٢٧ = (٦٤).

*-٣ نفسـه ، ص ١٢٦ – ١٢٧ = (٦٤).

(١) فى المخطوط (الفعل) ، ولعل الصواب ما أثبته؛ لمناسبته للسياق.

٣٢-باب الاستفهام الذي يمنع العامل مما قبله(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من منع الحرف أن يعمل فيما قبله مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الفعل من منع الحرف له أن يعمل فيما قبله ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما الحرف الذى يمنع العامل من عمله ؟ ولِمَ مَنَع حرفُ الاستفهام العامل ممّا قبلَه ؟

٣ - ولِمَ منع حرف الجزاء العامل أنْ يعملَ فيما قبلَه ؟

٤ - ولِمَ منع [أن] العامل مما قبله ؟

٥ - ولِمَ منعت (إنّ) العامل مِمّا قبلها ؟

٦ - وهلا منعت (لَمْ) و(لن)(٢) العامل مما قبلها ؟

٧ - وما حكم (زيْدٌ كَمْ مرّةً رأيت ؟) و(عبد اللّه هل لقيت؟)؟ لِمَ لا يجوز (زيدًا هل رأيت؟)؟

٨ - وما حكم (زيد هذا أعمرو ضربه أم بشر؟)؟

٩ - وهل يجوز (زيدًا الذى رأيت؟)؟ ولَمِ لا يجوز ؟

١٠- وهل يجوز (أزيدًا أنت رجل تضرب؟)؟ ولَمِ لا يجوز ؟

١١- وهَل يجوز (أكلَّ يومٍ ثوب / تلبسه ؟)؟ ولِمَ جاز ؟ ٤٤ب

١٢- وما الشاهد فى قول الشاعر(٣) :

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٢٧ = (١: ٦٤) « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا ، لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك»•وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٤٦٩، وشرح الصفار ، ص ٢٠٧٠

(٢) فى المخطوط (ان) ، والمثبت من الجواب•

(٣) هو قيس بن حصين بن يزيد الحارثى كما فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١١٩ ، والخزانة ، جـ ١: ١٩٨، وقيل : قيس بن عاصم المنقرى• ينظر الكامل فى التاريخ ، جـ ١: ٣٨٠• وقيل: رجل من ضبة• ينظر فرحة الأديب ، ص ١٦٤•

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ(١)

ولِمَ لا يجوز نصب (نعم) ؟ وقول زيد الخير(٢) :

(٢٣٠) - *أَفِى كُلِّ عَامٍ [مَأْتَمٌ] تَبْعَثُونَهُ*(٣)

ولِمَ لا يجوز نصب (مأتم)٠

١٣ - وما الشاهد فى قول جرير :

(٢٣١) - *أَبَحْتَ حِمَىٰ تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ*(٤)

وقولِ الآخر :

(٢٣٢) - * فَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ*(٥)

١٤ - وهل يجـوز (مـا زيدًا أنا الضـاربُ) و(أنت المائةَ الواهب)؟ ولِمَ لا يجـوز ؟ ولِمَ جـاز (الضارب) على معنى (الذى ضرب)؟ ولِمَ عملَ على هذا الوجه ولَمْ يَعمَلْ إذا كان معرفًا

---

(١) وسيأتى برقم (٢٣٣)٠
ومن مـواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٢٩ = (١: ٦٥) ، والمذكر والمؤنث ، للفراء ، ص ٨٩ ، ومجـاز القـرآن ، جـ ١: ٣٦٢، والزاهر ، جـ ٢: ٢٩٣، والمذكـر والمؤنث ، لأبى بكر بن الأنبـاري، ص ٢٤٦، وإعـراب القرآن ، جـ ٢: ٢٦٤، وشـرح أبيـات سـيبـويه ، للنحـاس ، ص ١٢٣، وشـرح السـيـرافى ، جـ١:٤٧٤، والنكت ، جـ ١: ٢٥٩٠ وينظر معجم هارون ، ص ٥٤٩، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٧٣٠

(٢) ينظر شـعـراء إسـلامـيـون ، ص ١٤٨، وشـرح ديوان كـعب بن زهيـر ، عنى به : عـبـاس عـبـد القـادر، (القاهرة - دار الكتب المصرية - القسم الأدبى ، ١٣٦٩هـ)، ص ١٣١٠ وزيد الخير هو زيد الخيل بن مـهلهل من طيِّىء جـاهلى وأدرك الإسـلام وفـد على النبى صلى الله عليـه وسلم فى وفـد طيِّىء وأسلم وسمـاه زيدَ الخير ، توفى نحو سنة ٩ هـ٠ ينظر الشعـر والشعراء ، جـ ١: ٢٨٦ ، والخزانة ، جـ ٢: ٤٤٨٠

(٣) وسيأتى برقم (٢٣٤) ، وعجزه :

عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا

ويروى (فى كل عام) و(مأتم تجمعونه) و (على مِحْمَرٍ عود أُثيب)٠ وتبعوثوه : تهيجونه ، وفرس مِحْمَر : يشبه الحمار فى جريه ، ويقال للهجين : محمر ، والعَوْد : المسن ، وثوبتموه :جعلتموه ثوابا ، وما رُضا: أصله (رُضِى)٠ فقلبت الكسرة فتحة لتقلب الياء ألفًا ٠ وهذه لغة طيِّىء٠ ينظر المتع ، جـ٢:٥٥٧٠
ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ١:١٢٩، ٤:١٨٨=(١:٦٥، ٢:٢٩٠) ، والنوادر ، ص٣٠٢، وأمـالى القالى ، جـ٣: ٢٤، وشرح السيرافى ، جـ١:٤٧٤، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١: ١٢١، والنكت ، جـ١:٢٦٠، وشرح المفصل، جـ٩:٧٦، والخزانة ، جـ٤: ١٤٨٠

(٤) تقدم برقم (١٦٦) و (١٧٢) ، وسيأتى برقم (١٣٥)، وعجزه :

* وَمَا شَىْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ *

(٥) تقدم برقم (١٦٧) ، و(١٧٣) ، وسيأتى برقم (٢٣٦) وعجزه :

* وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا*

بالألف واللام(١) حتى جرى مَجرى (زيدٌ أنت ضاربه أمس؟) فى امتناع العمل ؟

١٥- ولِمَ عمل المصدر معرفةً كان أو نكرة ولَمْ يعملِ اسمُ الفاعلِ إلاّ نكرة ؟

١٦ - وهل يجوز (أذكرا أن تلد ناقتك أحبّ إليك أم أنثى؟)؟ ولِمَ لا يجوز ؟ ولَمَ جرى(٢) مجرى صلةِ (الذى) فى قولك :(أخَاهُ الذى رأيت زيد) مع أنّ (الذى) اسم ناقص يحتاج إلى متمم ، و(أن) حرف ؟(٣).

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوزُ فى الفعلِ من منعِ الحرفِ أنْ يَعملَ فيما قبلَه أنه [إن] كان الحرف(٤) له صدر الكلام لعلّة صحيحة امتنع الفعل من أن يعمل فيما قبله ، لئلا يخرج الحرفُ ممّا قد وجبَ لهُ. ولا يجوز أن يكون خلفًا من العامل ؛ لأنه لو فرغَ لَمْ يعمل ، فهو إذا كان مشغولاً وخلفًا أبعد من أن يعمل. فلو جاز (زيدًا أضربته؟) على أن يكون خلفًا من عاملٍ محذوف لجاز (زيدًا أضربت؟) إذا فرغته له ؛ لأنّ عملَه على جهة الخلف أضعف منه على جهة التفريغ.

٢*-١ - والحرف الذى منع العاملَ من عمله هو الحرفُ الذى له صدرُ الكلام(ينقل(٥)) الجملة عن معنى إلى معنى أو بأنه موصول. فألفُ الاستفهامِ نقلت جملةَ الخبرِ إلى الاستخبارِ فلها صدرُ الكلامِ ، و(ما) النافيةُ نقلتِ الإيجابَ إلى النّفْى فلها صدرُ الكلامِ ؛ لأنها نقلتِ الجملةَ. وليس كذلك الألفُ واللامُ لأنّهما للاسمِ المفردِ. وكذلك السينُ ، و(سوف) للفعل وحده ، وكذلك (لا) فى قولك :(ضربت زيدًا لا عمرًا) ؛ لأنها للمفرد فى العطف كما أن الواو للمفرد فى قولك :(ضربت زيدًا وعمرًا).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٢٧ ، ١٣٠، ١٤٤ = (١: ٦٤ ، ٦٦، ٧٢).

(١) هذا على رأي أخذ به الرمانى . ينظر ما سيأتى حول ذلك فى هامش الجواب.

(٢) فى المخطوط (ولم جاز ولم جرى) بإقحام (ولم جاز) فيما يبدو لى.

(٣) لم تُذكر علةٌ لذلك فى الجواب.

(٤) فى المخطوط (حرف)، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٥) فى المخطوط (تنقله) ، ولعل الصواب ما أثبته لمناسبته للسياق.

٣*-١ - وحرف الجزاء يمنعُ العاملَ مما قبله ؛ لأنّه دخل على الجملتينِ فعقدَ إحداهما[١] بالأخرَى ، فهو ممّا يدخلُ على الجمل لا على المفردِ.

٤*-٢ - و(أنْ) تمنعُ العاملَ مما قبلَها ؛ لأنّها موصولة ، والصلة لا تتقدم على الموصل ، كما لا يكون ذلك فى باب (الذى).

٥ - و(إنّ) تمنعُ العاملَ ممّا قبلها فلا يجوز فى قولك :(إنّ زيداً ضارب[٢] عمراً) (عمراً إنّ زيداً ضارب) للعلّة التى بيّنا من حكمها فى المنع[٣].

٦*-٣ - ولا تمنع (لَمْ) و(لَنْ) العاملَ مما قبلها لأنّها للفعل خاصة ، كقولك :(زيداً لم أضرب) و(زيداً لَنْ أضرب). والحروف تنقسم قسمين : أحدهما : ما يدخل على المفرد، والثانى: ما يدخل على الجملة. فكل ما يدخل على المفرد فإنّه لا يمنع العامل مما قبله إلاّ أن يكون ما دخل عليه صلة له نحو (أنْ) . وكل ما دخل على الجملة فإنه يمنع العامل مما قبله لئلا تختلط الجمل فيفسد الكلام. فأما ما دخل على المفرد فحكمه حكم المفرد فى أنّه لا يمنع كما أنَّ ما دخلَ على الجملةِ فحكمُه حكمُ الجملةِ فى أنّه يمنع واعتبار هذا بأنّ ما دخلَ على الجملةِ فإنّه يصلُح فيه الاسم مع الاسم تارة والاسم مع الفعل تارة ، كحرف الاستفهام ، وما دخل على المفرد فهو لازم له إلاّ ما عقد الجملتين كعقد (إنِ) التى للجزاء. فلو كانت (لن) و(لم) للجملة لَجَرَتْ مجرى (ما) فى الدخول على جملة من اسمٍ مع اسمٍ تارةٍ ، وتارةٍ على جملة من اسم مع فعل. وليس الأمر كذلك ،فإنّما هما للفعلِ خاصةٌ كما أنّ الألفَ واللامَ للاسم خاصةٌ وكما أنَّ (سوف) و(قد) للفعل خاصة.

[٣ -] و(أمّا) من الحروفِ التى تمنع العاملَ مما قبلها ؛ لأنها تشبه حرف الجزاء ، إذ كانت لا بد فى جوابها من الفاء إذا قلت :(أما زيداً / فضربتُ) و(أما عمراً فأهنت). ولا يجوز ١٤٥أ
(اليومَ أمّا زيداً فضربت) تريد (أما زيداً فضربت اليوم) ، فلا يجوز التقديم للعلّة التى بيّنا.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ١٣٢ - ١٣٥ = (٦٧ - ٦٨).**
*-٢ **نفســه ، ص ١٣١ - ١٣٢ = (٦٧).**
*-٣ **نفســه ، ص ١٣٥ - ١٣٦ = (٦٨).**

(١) فى المخطوط (إحديهما)، والصواب ما أثبته.
(٢) فى المخطوط (ضاربًا)، والصواب ما أثبته.
(٣) لم يبين شيئًا عنها فيما سبق.

٧*-١ – وتقـول :(زيدٌ [١] كَمْ مرّةً رأيته؟) فلا يجوز فيه إلاّ الرفع وإن فرغت الفعل على ضعفه كقولك :(زيدٌ كم مرةً رأيت؟) وكذلك (عبد الله هل لقيت) ؛ لأنّ حرفَ الاستفهامِ قد منع العامل مما قبله.

٨*-٢ – وتقول :(زيد هذا أعمرو ضربه أم بشر؟) فيجوز فيه وجهان : أحدهما : أن يكون (هذا) صفةً لزيد.فكأنّك قلت :(زيداً أعمرو ضربه أم بشر؟). ويجوز أن يكون (هذا) خبراً ، فكأنّك أضمرت مذكوراً ذكره غيرك ، فقلت :(أعمرو[٢] ضربه أم بشر؟) ؛ لأنهّ إذا كان جملة فهو قائم بنفسه ككلام غيرك القائم بنفسه عن أن يحتاج إلى تتميم ، ولا يجوز (زيد [هذا]) من جهتك.

٩*-٢ – ولا يجوز (زيداً الذى رأيتُ) ؛ لأنّه لا يتقدم ما فى الصلة[٣] على الموصول.

١٠*-٢ – وتقول :(أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه؟). ولا يجوز النصب فى (زيد) وإن فرغت الفعل له ، فلا يجوز (أزيداً أنت رجلٌ تضرب؟) ؛ لأنّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف ، لأنّ ما عملت فيه معها متمّم للموصوف ، كما أنّ الصلة (مع ما)[٤] عملت فيه متمم للموصول.

١١*-٢ – ويجوز (أكلَّ يومٍ ثوب تلبسه؟) ؛ لأن العامل فى الظرف الاستقرار ، ولَمْ يعمل فيه الفعل الذى هو صفة[٥].

١٢*-٣ – وقال الشاعر :

(٢٢٣)– *أكلَّ عام نعمٌ تحوونه*[٦]

فلا يعمل (تحوونه) فى (نعم) ؛ لأنه صفة له ، ويجوز نصب (أكلَّ يومٍ[٧]) لأن العامل فيه

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٢٧ = (١: ٦٤).

*-٢ نفســه ، ص ١٢٨ = (٦٥).

*-٣ نفسه ، ص ١٢٩ = (٦٥).

(١) فى المخطوط (زيداً) ، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٢) فى المخطوط (أزيد) ، والأنسب ما أثبته.

(٣) يريد معمولَ الصلة.

(٤) فى المخطوط (معها) ، ولعل الصواب ما أثبته لمناسبته للسياق.

(٥) فى المخطوط (صلة) ، والأولى ما أثبته.

(٦) تقدم برقم (٢٢٩).

(٧) كذا فى المخطوط ، والأولى (عام) لتقدمه فى البيت.

الاستقرار. والمعنى (أكل يوم[1] مستقر فيه حواية[2] نعم تحوونه). ومثله قول زيد الخير :

(٢٣٤) - أَفِى كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا[3]

١٣*١- - وقال جرير :

(٢٣٥) - أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَىْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[4]

فهذا قد فرّغ الفعل ولَمْ يُعملْه فى الاسم الذى قبله لأنه صفة له. ومثله قول الشاعر:

(٢٣٦) - وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا[5]

١٤*١- - ولا يجوز (ما زيداً أنا الضارب) ولا (أنت المائَةَ الواهب)؛ لأن الألف واللام لا تخلو من أن تكون بمعنى (الذى) فلا يجوز التقديم لأنه فى الصِّلة ، أو تكونَ للتعريف فلا يجوز أن يعمل اسمُ الفاعل إذا كان معرفًا لأنّه يَخْرُجُ عن شبه الفعل بالتعريف كما يَخْرُجُ بكونه للماضى. وإنّما يعمل عمل المضارع إذ كان نكرة على معناه لا على معنى الماضى ، و(الضارب) إنَّما يحمل على (الذى ضرب زيداً عمرو)[6] ؛ لأن الماضى أعرف من المستقبل ، والغرض التعريف فَطَلَبَ هذا الغرضُ ما هو أشدُّ تعلقًا به مما هو أعرف فلا يجوز أن يعدل عن هذا إلا بدليل.

١٥*١- - والمصدرُ يعملُ معرفةً كان أو نكرَة كما يعملُ ماضيًا كانَ أو مستقبلاً ؛ لأنّه يناسب الفعل الماضى كما يناسب المضارع من جهة اشتقاقه منه ، والتعريف لا يمنعه أن يشتق منه فهذه منزلته. فأمّا اسم الفاعل فلا يجوز أن يعمل إذا كان معرفة عمل الفعل ولا إذا كان

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ١٣٠ = (١: ٦٦).**

(١) كذا فى المخطوط ، والأولى(عام) كما تقدم فى البيت.

(٢) فى المخطوط (جوابه) ، ولعل الصواب ما أثبته ، وقد جاء فى الخزانة ، جـ ١: ١٩٦ بعد إنشاد البيت «على أنه بتقدير (حواية نعم) ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان.... وقد قدره الشارح المحقق (حواية) بدليل (تحوونه)».

(٣) تقدم برقم (٢٣٠)

(٤) تقدم برقم (١٦٦) و(١٧٢) و(٢٣١).

(٥) تقدم برقم (١٦٧) ، و(١٧٣) ، و(٢٣٢).

(٦) يرى جماعة منهم المازنى والرمانى ، أن اسم الفاعل المقرون بال لا يعمل إلاّ إذا كان بمعنى الماضى. ينظر ارتشاف الضرب ، جـ ٣: ١٨٥، وحاشية الصبان ، جـ ٢: ٣٠١.

ماضياً ؛ لأنّه إنما يعمل بمضارعته الفعل الذى ضارعه على الوجه الذي يضارعه عليه وهو وقوعه موقعه على معناه ، فإذا خرج عن هذا لمْ يعمل.

١٦*١- -ولا يجوز (أذكراً أن تلد ناقتك أحبّ إليك أم أنثى؟) ؛ لأنّه فى الصلة. ولكن يجوزُ الرفع ، فتقول (أذكرٌ أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى؟). ويجوز (أأن تلد ناقتك ذكراً أحب إليك أم أنثى؟)(١).

٢- باقى المسائل من هذا الباب *٢-:

١٧ - / وما حكم (أعبد اللّه أنت أكرم عليه أمْ زيد؟)؟ ولَمَ لا يحمل على الفعل إذ(٢) فى (أكرمُ) معنى الفعل كما فى (أعبد اللّه أنت مارّ به ؟)؟ ولِمَ لا يعمل (أفعل) فيما قبله ؟ ٤٥ب

١٨ - وما حكْم (أزيدٌ أنت له أشد ضرباً أم عمرو؟)؟ ولِمَ لا يجوز أن يعمل الضرب فيما قبله فى هذا ؟

١٩ - وما حكم (أعبد اللّه إن تره تضربْه؟)؟ ولِمَ لا يجوز إعمال الفعل فى الأول وإن طرحت الهاء من (تضرب) ؟

٢٠ - وما حكم (أعبدُ اللّه حين تضرب يأتى ؟)؟ ولِمَ لا يعملُ (تضرب) فى (عبد اللّه) هـهنا؟

٢١ - وما حكم (زيداً إذا(٣) أتانى أضـرب)؟ ولِمَ لا يعمل الفعل الذى يلى(إذا) أو(حين) فى الأول ويعمل الفعل الثاني فيه ؟ وعلى أى وجهٍ يجوز عمله فى الأوّل ؟ وعلى أى وجهٍ لا يجوز ؟

٢٢ - وما حكم (أزيداً إن رأيت تضربُ؟)؟ ولِمَ لا يجوز إعمال الفعل الأول فى (زيد) ويجوز إعمال الثانى ؟ ولِمَ منع حرف الجزاء ما اتّصل به ممّا قبلَه(٤) ؟ ولِمَ لا يكون في (زيد) إلاّ

---

*١- **الكتاب ، جـ ١: ١٣١ - ١٣٢ = (١: ٦٦- ٦٧).**

*٢- **نفســه ، ص ١٣٢ = (٦٧).**

(١) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٢) فى المخطوط (كما إذ) ، ويبدو لى أن (كما) مقحمة.

(٣) فى المخطوط (إذ) ، والمثبت من الجواب.

(٤) قوله : «ولم منع ... مما قبله » لم يرد عنه شيء فى الجواب عن هذه الفقرة. وتقدم الجواب عنه فى المجموعة السابقة ، فقرة(٣).

الرفع إذا قلت :(أزيد إن تر تضربْ؟) بالجزم ؟

٢٣ - وهل يجوز (القتال زيدًا حين تأتى)؟ ولِمَ لا يجوز ؟

٢٤ - وما حكم (إن زيدًا تره تضرب؟)؟ وما العامل فيه ؟ ولِمَ لا يعمل الفعل الثانى مع أنّه مفرّغ للأوّل ؟

٢٥- ولِمَ(١) جاز أنْ يلى (إنِ) الاسمُ ولَمْ يجز فى غيرها من حروف الجزاء إلا فى الضرورة ؟ وما الشاهد فى قول النمر بن تولب (٢):

(٢٣٧) - *لَا تَجْزَعِى إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ*(٣)

٢٦- وما حكم (أزيد إذا تر تضربْ؟) بالجزم إذا جوزى بـ(إذا) فى الشعر؟ ولِمَ جاز إعمال (تضرب) إذا رفع مع جزم الأول ؟

[-٢١] وما حكم (زيد إذا يأتينى أضرب) على حذف الهاء وجعل الفعل فى موضع الجواب ؟ ولِمَ وجب الرفع فى الأول على هذا؟

٢٧- وما حكم (أزيد إن يأتك تضربه؟)؟ ولِمَ لا تكون [الهاء] إلا لـ (زيد)؟

٢٨- ولِمَ جاز (زيدًا لم أضرب) و(زيدًا لن أضرب)؟ وما معنى قوله (٤):« و(لن أضرب) نفىٌ لقوله :(ما ضرب) كما أنّ (لم أضرب) نفى (ضربت)»؟ وهل هو علّة فى جواز التقديم ؟

٢٩- وما حكم (كلَّ رجلٍ يأتيك فاضرب)؟ وما الفرق بينه وبين (أيُّهم جاء ك فاضرب) حتى وجب الرفع فى (أىّ) والنصبُ فى (كلّ) ؟

---

(١) فى المخطوط (ولم لا) بإقحام(لا)٠

(٢) ديوانه ، ص ٧٢٠

(٣) وسيأتى برقم (٢٣٨) ، وعجزه :

وَإِذَا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِى

ويروى (إن منفس) ، والمنفس : المال النفيس٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٣٤ = (١: ٦٧) ، ومعانى القرآن للأخفش ، جـ ١: ٣٢٧، والكامل، جـ ٣: ٣٠٠، والمقتضب، جـ ٢ : ٧٤، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٥، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص١٢٤، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٤٨٥ ، والحجة ، للفارسى ، جـ ١: ٣٢، والمسائل المشكلة ، ص٤٦٣، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٧٧، ٣٢٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٦٠، والأزهية، ص ٢٤٨، والخزانة ، جـ ١: ١٥٢، ٤: ٤١٠، وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٢ ، ومعجم حداد، رقم ١٦٦٦٠

(٤) الكتاب ، جـ ١: ١٣٥ - ١٣٦ = (١: ٦٨)٠

٣٠- وهل يجوز (أيُّهم يأتيك تضرب) بالنصب[١]؟ وعلى أى وَجهٍ جاز؟ ولِمَ كان النصب فى قولك :(زيدًا إن أتاك تضرب)؟[٢]

٣١ - ولِمَ لا يكون (حين) و(إذا) خبرًا لزيد كما يكون فى قولك :(الحرُّ حينَ تأتينى)؟ وما فى ذلك من الشاهد على أنّهما بمنزلة (إنْ) فى اقتضاءِ الجواب مع (زيد) ونحوه؟ وما معنى قوله [٣]« وهو عندنا غير جائز إلاّ أنْ يكون الأول مجزومًا فى اللفظ»؟ وهل الذى ليس بجائز[٤] منعُ الفعل أن يعمل فى الأول وهو مفرغ له فى موضع الجواب والأول غير مجزوم فى الحقيقة أو التقدير لما يلزم عليه من الرفع فى قولك :(زيد يوم الجمعة اضرب) إن تقديره كتقدير (زيد حين يأتيك اضرب)؟

الجــــواب :

١٧*-١ – وتقول :(أعبد اللّه أنت أكرم عليه أم زيد؟) فترفع الاسم ؛ لأن (أكرم) لا يعمل فيما قبله لضعفه ، فإن قال قائل : فأنت قد تعمل العامل إذا امتنع أن يعمل بنفسه على طريق التفسير لعامل يصلح من غيره ، فهلاّ أجريت هذا ذلك المُجرى إذ فيه معنى (أعبد اللّه تكرم عليه) قيل له : إنما يجوز أن يعمل على طريق الخلف من عاملٍ تفسيرُه ما يصلحُ أن يعمل فيما قبله كقولك :(بزيد مررت) فهو يعمل فى موضع (بزيد) ، ولم يمتنع من العمل من أجل ضعفه عن أن يعمل فيما قبله ، وإنّما امتنع من أجل أنّه لا يصل إلا بحرف ، فإذا كان معه الحرف صار يتعدى بالحرف ، وصَلَحَ أن يُفسِّر ما[٥]يتعدى بنفسه، وصلَحَ أن يعمل فيما قبله على طريق الخلف ؛ لأنه من العوامل التى لا يمتنع أن تعملَ فيما قبلها ، وليس كذلك العامل

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٣٢ = (١ : ٦٧).

(١) (بالنصب) مكرر في المخطوط.

(٢) قوله : ولم كان النصب ... الخ لم يأت له جواب ، والمثال الوارد في الكتاب جـ١ : ١٣٦= (١ : ٦٨) «زيداً إذا أتاك فاضرب». وفي شرح السيرافي ، جـ١ : ٤٨٩ «يعني أنك إذا قدرت الفاء قبل (إذا) نصبت ، كأنك قلت (زيداً فاضرب إذا أتاك) وإذا قدرتها جوابا لم يصلح إلا رفع زيد».

(٣) ينظر ما سيأتي في هامش الجواب.

(٤) في المخطوط (ليس وهل بجائز) باقحام (وهل).

(٥) في المخطوط (ما له) ويبدو لي أنّ (له) مقحمة.

الضعيف عن أن يعمل فيما قبله ، لأنّه إذا لم يصلح أن يعمل فيما قبله لو فرغ له بنفسه كان من أن يعمل إذا شُغِلَ بغيره على طريق الخلف أبعد ، / فمن هـهنا فسد أن يعمل (أكرم عليه) ١٤٦أ في هذا الموضع ، ولم يفسد أن يعمل (مارّ به).

١٨*-١ - وتقول :(أزيدٌ أنت له أشد ضرباً أم عمرو؟) فلا يجوز أن يعمل (الضرب) هـهنا؛ لأنه وقع موقع التمييز المتمم لما مَيَّز فلا يقتدم عليه معموله(١)؛ لأنه من تمامه. وشبّهه سيبويه(٢) بفعل التعجب فى (ما أحسن زيدًا) فى أنّه وإن كان فعلاً فقد ضَعُفَ فى هذا الموضع حتى امتنع أن يعمل فيما قبله ؛ فكذلك المصدر قد ضَعُفَ فى هذا الموضع حتى امتنع أن يعمل فيما قبله.

١٩*-١ - وتقول :(أعبدُ اللّه إن تره تضربْه؟) فلا يجوز فيه إلاّ الرفْعُ ولو ألقيت الهاء فقلت:(تضرب) ؛ لأنّ حرفَ الجزاء إذا عمل فى الشرط والجواب امتنع الفعل أن يعمل فيما قبل الحرف ؛ لأنه حينئذ يكون داخلاً على الجملة ويصير بمنزلة حرف الاستفهام فى الدخول على الجملة.

٢٠*-٢ - وتقول :(أعبدُ اللّه حين تضربُ يأتى؟) فلا تعمل (تضرب) ؛ لأنه مضاف إليه متمم للمضاف ، وما اتّصل به فهو من تمامه ، فلا يتقدم عليه.

٢١*-٢ -وتقول :(زيدًا إذا أتانى أضرب) فتعمل الفعل الذى فى موضع الجواب ؛ لأنّه مطلق ليس بمضافٍ ، ولكن إن قدرته فى موضع الجواب رفعت الأول ، وكان الأحسنُ أن تذكر الهاء فتقول :(زيد إذا أتانى أضربه) وإن لم تذكرها جاز على ضعفه. وإنما لم يعملِ الفعلُ الأولُ وعَمِلَ الثانى فى(٣) (حين) و(إذا) ؛ لأن الأول مضاف إليه ، وكلّ مضاف إليه فلا يعمل فيما قبل المضاف ، فأمّا الثانى فهو مطلق ليس بمضاف إليه ، فلذلك صلَح أن يعمل. وإنما يجوز عمله فى الأول على تقدير التقديم له قبل المعمول فيه ، فأما إذا قدِّر تقديرَ الجواب فإنه لا

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ١٣٢ = (١: ٦٧).

*-٢ نفسـه ، ص ١٣٢ - ١٣٣ = (٦٧).

(١) في المخطوط (ولا معموله) ويبدو لي أنّ (ولا) مقحمه.

(٢) ينظر الكتاب *-١.

(٣) لعله يريد بقوله (فى) : (مع) ، لقوله بعد ذلك : «وكل مضاف إليه فلا يعمل فيما قبل المضاف» ، فلم يقل: «فلا يعمل فى المضاف».

يصلح أن يقدّر على التقديم ويمتنع من الإعمال فى هذه الحال كما يمتنع لو كان مجزومًا٠

٢٢*-١ – وتقـول :(أزيداً إن رأيت تضـربُ) فـتنصب (زيدًا) إذا رفـعت الفـعل الذى فى موضع الجواب ؛ لأنّه على تقدير:(أتضرب زيدًا إن رأيت؟) ، فإن جزمت لم يجز إلاّ الرفْعُ ؛ لأنه يبطل هذا التقدير مع الجزم٠

٢٣*-١ – وتقول :(القـتالُ حين تأتى زيدًا) ، ولا يجوز التقديم فتقول :(القتال زيداً حين تأتى)؛ لأنّه معمول المضاف إليه ، من تمامه ، فلا يتقدّم على المضاف٠

٢٤*-٢ – وتقول :(إن زيدًا تره تضربْ٠ فلا يعمل فيه إلاّ الفعل المشغول عنه دون المفرَّغِ له، لأنّ المفرغ له لا يقعُ الموقعَ الذى يصلح أن يعمل فى (زيد)٠ والمشغول عنه هو الذي يقع هذا الموقع ، لأنّه على تقدير (إن تر زيدًا تضربْ) وليس على تقدير (إن تضرب زيدًا تر) ؛ لأنّه فى موضع الجواب ، والجواب لا يقع بعد (إن) يليها ، لأنّه موقع الشرط ، والكلامُ على حقيقته وأصله إلاّ أن يعرِضَ عارض على طريقِ النادر فيخرج عن أصله ثم يعود إليه٠

٢٥*-٢ – ويجوز فى (إنْ) أن يليها الاسم دون غيرها من حروف الجزاء ؛ لأنّها أم حروف الجزاء ، فيجوز هذا كما جاء فى القرآن ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (١)، وقال الشاعر :

(٢٣٨) – لَا تَجْزَعِى إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ   وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِى(٢)

٢٦*-٣ – وتقول :أزيدٌ إذا تر تضرب؟) فيجوز مثل هذا فى الشّعر(٣) إذا جزم بـ(إذا)؛ لأنها حينئذٍ تجرى مجرى (إن) وإن كانت حرفًا و(إذا) اسمًا ، فقد جرت مجراها إذا جزم بها٠ وكذلك إن رفعت الفعل فى موضع الجواب فهو بمنزلته(٤) فى (إن)(٥).

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ١٣٣ = (١: ٦٧)٠

*-٢ نفســه ، ص ١٣٤ = (٦٧)٠

*-٣ نفسـه ، ص ١٣٤ = (٦٨)٠

(١) من الآية (٦) في سورة التوبة.

(٢) تقدم برقم (٢٣٧).

(٣) ينظر المغنى ، ص٩٨ ، وشرح أبياته ، جـ٢ : ٢٢٢ . كما ينظر ما تقدم في باب ١٩:١٨م٣.

(٤) في المخطوط (بمنزلة) ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) ينظر الفقرة (٢٢) السابقة.

٢٧*-١ - وتقول :(زيد إن يأتِك تضربْهُ) فترفعُ ؛ لأنك قد أعملت حرف الجزاء فى الشرط والجواب ، ولا يكون الهاء إلاّ لزيد ليصحّ أن تكون الجملةُ خبرًا عنه(١).

٢٨*-٢ - وتقول :(زيدًا / لَمْ أضربْ) و(زيدًا لن أضربَ) ففى جواز تقديم المفعول فى هذا وجهان : أحدهما: ما ذكره سيبويه(٢) من أنّه على طريق الجواب لقوله :(زيدًا ستضرب) فتقول :(زيدًا لن أضرب) ، وإذا قال :(زيدًا ضربت) قلت مجيبًا له :(زيدًا لم أضربْ)٠ فتقدم المفعول لتؤذن بأنّه جواب ، فلهذه العلّة صلَحَ هذا الكلامُ٠ الوجه الثاني: أنّ الحرف لما دخل على المفرد صلّح تقديم ما عمل فيه المفردُ كما يصلح تقديمه لو لم يكن معه الحرف ؛ لأنّه ليس للحرف اعتراض فيما عَمِلَ فيهِ المفردُ ، وإنّما له اعتراض عملٍ علَى ما عمل فيه ، لأنّه من أجل ضعفه لا يتقدّمُ عليهِ ما اتّصل به ، ويتقدم عليه ما اتصل بالذى اتصل به كالألف واللام فى (الرجل) إذا قلت (اليـومَ القـادمُ عندى)، إذا كـانتِ الألفُ واللامُ بمعنى التـعـريف لا بمعنى (الذي)(٣) صلَحَ أنْ يتقدّمَ ما اتّصلَ بالمتصل بها عليها ؛ لأنّ (القادم) هو العاملُ فى الظرف ، وهذا يوضحُ أنّه ليس للحرف الداخل على المفرد سبيل على المتصل بما اتصل به على ما شرحنا ، فقد صحّ فى (زيدًا لن أضرب) و(زيدًا لم أضربْ) علّتان كلاهما يوجبُ صحّةَ الحكمِ به٠ ٤٦ب

٢٩*-٣ - وتقول :(كلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ) بالنصب ؛ لأنّه ليس هـهنا فعل فى تقدير المجزوم ، وإنّما الفعلُ صفةٌ للنكرة، والفاء دخلت على شبه الجزاء من جهة إيجاب الثانى بالأوّل كما يجب فى الجزاء، ودخولها فى الصفة كدخولها فى الصلة إذا قلت :(الذى يأتينى فله درهم)، فكما لم تمتنع من الخبر لم تمنع(٤) من العمل٠ وتقول :(أيُّهم جاء ك فاضربْ) فلا يجوز

*-١ الكتاب ، جـ١: ١٣٥ = (١: ٦٨)٠
*-٢ نفسـه ، ص ١٣٥ - ١٣٦ = (٦٨)٠
*-٣ نفسـه ، ص ١٣٦ = (٦٨)٠

(١) الرماني هنا موافق لسيبويه في أن الجملة لا تكون خبرًا إلا بالهاء . ينظر الكتاب ، *-١. وجاء في شرح السيرافي جـ ١ : ٤٨٨ ، أن بعضهم قد أنكر ذلك على سيبويه لأن في (يأتك) ضمير يرجع إلى المبتدأ فيصح الإخبار بدون الهاء.

(٢) ينظر الكتاب *-٢.

(٣) ينظر ما ذكر في هامش فقرة (١٤) في أجوبة المجموعة الأولى.

(٤) في المخطوط (تمتنع) . ولعل المراد ما أثبت.

إلاّ الرفع ؛ لأنّ (أيًّا) من حروف المجازاة. وليس كذلك (كلّ رجل) ، ويوضحُ هذا أنه يجوز أن تسقط الفعل الأول فى (كل رجل)(١) ؛ لأنه [ليس] على معنى الشرط والجواب ، فبان أن الفاء لا تمنع الفعل من عمله فى هذا ؛ لأنها زائدة لا عمل لها فهى بمنزلة (أما زيداً فضربت).

٣٠*-١ - وتقول :(أيُّهم يأتيك تضربُ) إذا كانت (أى) بمعنى (الذى) كأنك قلت :(الذى يأتيك تضربُ).

٣١*-٢ - و(حين) و(إذا) لا يكون خبراً لـ(زيد) ونحوه ؛ لأنّ ظروف الزمان لا تتضمن الجثث لو قلت :(زيدٌ يوم الجمعة) لَمْ يكن لهذا معنى يستفاد منه(٢) ؛ لأن (زيداً) لا يختص وقتًا دونَ وقتٍ(٣). وتتضمن ما لم يكن جثّة كقولك:(الحرّ حين تأتى) و(الحر يوم الجمعة) ؛ لأن فيه معنى الفعل الذى يختص الوقت. وفى هذا حجةٌ تميّز ما يجوز أن يجرى مجرى (إنْ) مما لا يجوز ، فـ(إذا) و(حين) مع الجثة تقتضى الفعل الذي يقع موقع الجواب ، فتجرى حينئذٍ مجرى (إنْ) وليس كذلك مع غير الجثة ؛ لأنها تستغنى بالفعل الأول فى قولك :(الحر حين تأتى) ، فتجرى حينئذٍ مجرى (يوم الجمعة) ولا تجرى مجرى الجزاء ، فلهذا ذكرها سيبويه. ولهذا قال سيبويه(٤): « وهو عندنا غير جائز إلاّ أن يكون الأول مجزومًا فى اللفظ». يعنى أنّ الرفع غير جائز على إبطال عمل الفعل المفرغ إلاّ أن يكونَ الفعلُ الأوّل فى تقدير المجزوم فى اللفظ فيصلح حينئذ أن يرفع على أن يجعل الفعل الثانى فى موضع الجواب للأوّل على تقدير الجواب، وقد فسرنا هذا قبلُ بأنه إذا كان هكذا فالأحسن ذكر الهاء معه ، ويجوز حذفها على ضعف(٥).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٣٦ = (١: ٦٨).

*-٢ نفسه ، ص ١٣٦ - ١٣٧ = (٦٩).

(١) فى المخطوط (اي) ولعل المراد ما أثبته.

(٢) فى المخطوط (مثله) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (وقتًا) والصواب ما أثبته.

(٤) لم يرد هذا القول في طبعة بولاق ، ولا فى تحقيق هارون ، وقد أورده الأستاذ هارون في هامش ص١٣٧ عند نهاية الباب . و قال : «لعله من قول الأخفش» . كما قال السيرافى فى شرحه ، جـ١:٤٩١ «وفي آخر هذا الباب قول لست أدرى لمن هو» ثم أورد النص نفسه . بينما أورده الصفار على أنه من كلام سيبويه ، ينظر شرحه ، ص٢١٩. وينظر ما تقدم حول ذلك في هامش باب ٧:٢١.

(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٢١).

٣٣-بـاب الأمـر والنـهى(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى فعل الأمر والنهى من حمل الاسم عليه مع شغله عنه مما لا يجوز.

[مسـائل هذا الباب]

١ - ما الذى يجوز فى فعل الأمر والنهى من حمل الاسم عليه مع شغله عنه؟

٢ - وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك؟

٣ - ولِمَ لا يكون الأمر والنهى إلاّ بالفعل ؟

٤ - ولِمَ كانا فى حمل الاسم على الفعل أقوى من الاستفهام؟

٥ - وما حكم (زيدًا امررِ به) و(زيدًا اشتر له ثوبًا) و(خالدًا لا تشتم أباه) و(بكرًا لا تمرر به) و(زيدًا ليضربه عمرو)؟

٦ - ولِمَ جاز أن يعمل ما بعد لام الأمر فيما / قبله ؟ ٤٧أ

٧ - وهل يجوز فى هذه الأسماءِ الرفعُ ؟ ولِمَ جاز ؟

[٢-] ولِمَ لا يجوز (زيدٌ فاضربه) كما جاز (زيدًا فاضربه) ؟

٨ - وهل يجوز (الهلالُ فانظر إليه)؟ وعلى أى شيء يجوز؟

٩ - وهل يجوز (هذا زيد فحسن جميل)؟

١٠- وما الشاهد فى قول الشاعر(٢) :

(٢٣٩) - *وَقَائِلَةٍ : خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ*(٣)

---

(١) العنوان كما في الكتاب ، جـ١ : ١٣٧ (٦٩:١) . وينظر الباب في شرح السيرافي ، جـ١ : ٢أ ، وشرح الصفار ، ص٢١٩.

(٢) لم أهتد إلى معرفته.

(٣) وسيأتى برقم (٢٤٢) . وعجزه :

* وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا *

ويروى (فانكح فتاتها) . وخولان : حيّ باليمن ، وأكرومة الحيين : أي مكرمَة الحيين ، حى أبيها وحيّ=

١١ - وما الشاهد فى قوله جلّ وعزّ :﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (١)؟

١٢ - ولِمَ جاز (كلُّ رجل يأتيك(٢) فله درهم) ولَمْ يجز (كل رجُلٍ فله درهم)؟

١٣- وما الشاهد فى قول عدى بن زيد(٣) :

(٢٤٠) - *أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ*(٤)

وكم وجهًا يجوز فى رفع (أنت فانظر)؟ ولِمَ لا يجوز على إضمار (هذا أنت)(٥)؟ ولِمَ قدّره تارة على (أنت الهالك) وتارة على قولهم :(شاهداك) أى (ما يثبت لك شاهداك)؟ فهل يجيء من هذا التقدير (الموعوظ أنت) ومن التقدير الأول (أنت الهالك)؟ وما الذى يدلّ على كلٍّ واحدٍ منهما؟ وما نظيره من وقوله جلّ وعزّ: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾(٦)؟

= أمّها . والخلو : التي لا زوج لها.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ١ : ١٣٩ ، ١٤٣ (١ :٧٠ ، ٧٢) ، ومعانى القرآن، للأخفش ، جـ١:٧٦ ، ٨٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٤ ، وشرح السيرافى ، جـ٢ : ٣أ ، والإيضاح، ص ٩٦ ، وكتاب الشعر ، جـ٢٧٩ ، ٢٩٤ ، والأزهية ، ص٢٤٣ ، والخزانة ، جـ١ : ٢١٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٢٦ ، ومعجم حداد، رقم ٣١٩٥.

(١) من الآية (٢٧٤) في سورة البقرة.

(٢) فى المخطوط (يأتك) والمثبت من الكتاب ، جـ١ : ١٤٠ = (١:٧٠).

(٣) ديوانه ، ص٨٤.

(٤) وسيأتى برقم (٢٤٣) ، وعجزه :

أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

ويروى (لك فانظر) و (أنت فاعلم لأي حال) و (لك فاعمد لأى حال تصير) ، وعلى الأولى والأخيرة لا شاهد فيه.

ومعنى أرواح مودع أم بكور : أرواح يودّعك أم بكور ، أي أنك هالك لا محالة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ١ : ١٤٠(١ : ٧٠) ، كتاب الاختيارين ، للأخفش الصغير : على بن سليمان (ت٣١٥) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢، ١٤٠٤هـ)، ص٧٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص١٢٥ ، وشرح السيرافي ، جـ٢ : ٤أ ، وكتاب الشعر ، جـ١ : ٣٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١ : ٤١٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٨٦ ، والنكت ، جـ١ : ٢٦٦ ، وشرح أبيات المغنى ، جـ٤ : ٣٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٧١ ، ومعجم حداد ، رقم ٩١٥.

(٥) لم ترد علة لذلك في الجواب . وجاء في الكتاب ، جـ١ : ١٤١= (١ : ٧١) «لا يكون على أن تضمر (هذا) لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ، ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير له إلى غيره...».

(٦) من الآية (٢١) فى سورة محمد (صلى الله عليه وسلم).

١٤- وهل يجوز (زيدًا فاضرب) على أنّ العامل هذا الفعل المذكور؟ ولِمَ أجازه أبوالحسن(ت٢١٥) مع دخول الفاء من غير فعلٍ آخر تكون عطفًا عليه؟ ولِمَ جازَ بِمنزلة (أمَّا بِزَيدٍ فامرر) مع أن فى(أما) معنى الجزاء وليس [ذلك] فى الأمر؟ وهل يلزمه (فاضرب زيدًا) فى الابتداء؟

١٥- وما حُكْمُ الدعاء ؟ ولِمَ جرى مجرى الأمر والنهى ؟ وما حكم (اللهم زيدًا فاغفر ذنبه) و(عمرًا ليقطع اللّه يده) و(بكرًا لا يجزه اللّه خيرًا[(١)]) ؟

١٧ - وما الشاهد فى قول أبى الأسود الدؤلى[(٢)] :

(٢٤١) - *أَمِيرانِ كَانَا آخَيَانِى كِلَاهُمَا*[(٣)]

١٦- وما حُكْمُ (أمّا زيدًا فَجَدْعًا له وأمّا عمرًا فسقيًا له) ؟ وما تقديره؟ ولِمَ عَمِلَ المصدرُ فيما قبله فى قولِك :(أمَّا زَيدًا فضربًا)؟

١٨- وما حكم (أما زيد فسلامٌ عليه [وأما] الكافر فَلَعْنَةُ الله عليه)؟ ولِمَ وجبَ رفعُهُ ولَمْ يُحمل على الفعلِ مع المصدر؟

١٩- وما فى قولِه جلّ وعز: ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾[(٤)] ، ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [(٥)]؟ ولِمَ رُفِعَ الاسمُ فى الأمرِ ولَمْ يُحمل على الفعل ؟ وما تقديرُه؟ وما نَظيرهُ منْ ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِى وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾ [(٦)]؟

٢٠- وما وجهُ مُضَارعةِ حُرُوفِ الاستفهامِ لحروفِ الجزاءِ ؟وهل ذلك منْ وجهَين : طَلَبِ الفِعل ، وصِحَّةِ الجوابِ فى كلٍّ واحدٍ منْهُما؟

---

(١) اقتصر في الجواب على المثال الأول .

(٢) ديوانه ، ص ٤٦.

(٣) وسيأتي برقم (٢٤٤) ، وعجزه :

فَكُلاً جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّى بِمَا فَعَلْ

ويروى (أميرين كانا صاحبيّ) و (فكلٌ جزاه الله عني بما عَمِلْ) ، وعلى الرواية الأخير لا شاهد فيه.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ١ : ١٤٢ = (١: ٧١) ، وشرح السيرافي ، جـ٢ : ٥أ ، وطبقات النحويين ، ص٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١ : ٨٨ ، والنكت ، جـ١ : ٢٦٨ ، وشرح المفصل ، جـ٢ : ٣٧ ، ٣٨ . والخزانة ، جـ١ : ١٣٨.

(٤) من الآية الثانية فى سورة النور.

(٥) من الآية (٣٨) في سورة المائدة.

(٦) من الآية (١٥) فى سورة محمد.

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوزُ فِى فِعلِ الأمرِ والنَّهيِ حملُ الاسم عليه مع شغلهِ عنه على أنّه الاختيارُ ووجهُ الكلامِ ؛ لأنهمـا لا يكونان إلاَّ بالفعلِ ، فـاقـتِضـاؤهمـا للفعل أشدُّ منَ اقـتِضـاءِ حـرفُ الاستفهامِ ، إذ كانَ الاستفهامُ قد يخلو منَ الفعلِ ، ولا يخلو الأمرُ والنهى منَ الفعلِ.

٢*-٢ - ولا يجوزُ ادخالُ الفاءِ معَ رفع الاسم ؛ لأنه يصـير بمنزلةِ (زيدٌ فقائم)· ويجوز إدخالها مع نصب الاسمِ فى قولك :(زيداً فاضْرِبْهُ) ، لأنه بمنزلة (ائت زيداً فاضربه)، وكذلك لو قَدَّرته على (اضـرب زيداً فـاضـربه) وجعلت (اضـرب زيداً) الأوَّلَ كـأنّهُ ضـربُ آخرُ· كـأنك قلت :(اختصّ زيداً بالضربِ فاضـربهُ) فهذا يصحُّ دُخولُ الفاء فيه ، ولا يجوز (زيدٌ فاضربه) على أنّ (زيداً) مبتدأ ، وقولك :(فاضربه) خبر ، لما بيّنا من أنّه بمنزلة (زيدٌ فقائم)·

٣*-٣ - وإنما لَمْ يكنِ الأمرُ والنهى إلاّ بالفـعلِ لأنّ حـقيقـتهمـا تقـتضـى ذلك ، إذ حقيقةُ الأمرِ طَلَبُ الفعلِ منَ المأمورِ بطريقةِ (افعلْ) ، والنَّهى طلبُ فعلِ الانتـهاء من المنهىِّ بطريقة (لا تفعلْ) فإنْ قـال قائل :(تراك زيداً) أمرٌ وليس بفـعل ، قيل له : ليس هذا بأمـرٍ ، وإنما يدُلُّ على معنَى الأمرِ كما أن ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ (١) ليسَ بأمـرٍ وإنما يدلُّ على معنى الأمرِ· فقد بان أنّ الأمر والنّهى لا يكونانِ إلاَّ بالفعلِ·

٤*-٤ - وَحَمْلُ الاسمِ على الفعلِ فى الأمرِ والنهى أقوَى مِنه فى الاستفهامِ / لأنّ الأمرَ ٤٧ب والنهيَ أشد اقتضاء للفعل بأنّهما لا يكونانِ إلاّ بفعلٍ وليس كذلكَ الاستفهام ، فـهما ، وإنِ اشتركا فى طلبِ الفعل ، فـأحدهما أشدُّ طلبًا له منَ الآخَرِ ، إذ الاستفهام قد يخلو من الفعل ، والأمرُ والنهىُ لا يخلو(٢) منَ الفعلِ·

٥*-٢ - وتقول :(زيداً امرُرْ بهِ) و(زيداً لِيَضربْهُ عمرٌو) فكلَّ هذا يختارُ فيه النّصبُ للعلّةِ الّتى بيَّنا·

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٣٧ ، ١٤٤ = (١ : ٦٩ ، ٧٢)·
*-٢ نفسـه ، ص ١٣٨ = (٦٩)·
*-٣ نفسه ، ص ١٣٧ = (٦٩) ·
*-٤ نفسه ، ص ١٣٧ - ١٣٨ = (٦٩)·
(١) من الآية (٢٣٣) فى سورة البقرة. وينظر ما تقدم في باب ٢٧ :١٠م٢.
(٢) كذا فى المخطوط والأولى (لا يخلوان)·

٦*-١ - وجاز تقديمُ الاسمِ على لامِ الأمر لأنها نظير (لا) فى النهيِ إذا قلت :(زيداً لا تشتُمْ) فهو كقولكَ :(زيداً لتضربْ) ويجوز(١) تقديم الاسم فيها لأنّها مما يقَعُ الأمر(٢) به فى حشو الكلام إذ كانت قد تدخل على المُفرَدِ لا علَى الجُملةِ(٣).

٧*-١ - وكل ما ينصب فى الأمرِ والنهى ممّا شُغِلَ الفعل عنه فإنّهُ يجوز فيه الرفعُ بالابتداء ، وجعلُ الأمرِ فى موضعِ الخبرِ ، لأن المبتدأ لما كان يطلب ما فيه الفائدة مما يصلح فيه صدق أو كذب ، وكان الأمرُ فيه فائدة صلَحَ أنْ يقع موقعِ الخَبَر لهذه المقارَبَةِ الشّديدة ، وكذلك النهيُ. وسبيلهما فى هذا كسبيل الاستفهام فى نحوِ قولك :(زيدٌ كَمْ مرةً رأيْتَهُ؟).

٨*-١ - وتقول :(الهلال فانظر إليه) ، فيجوز على الحذف من قولك :(هذا الهلالُ فانظر إليه) ولا يجوز على غير الحذف ، كما لا يجوز (زيدٌ فقائم)(٤).

٩*-١ - وتقول :(هذا زيدٌ فَحسَنٌ جَميل) كأنك قلت :(انتبه له فهو حسنٌ جميل) ، فتوجبُ تنبيهَهُ على أنَّه حسن جميلٌ بعد تنبيهه على أنّه زيد.

١٠*-٢ - وقالَ الشاعرُ :

(٢٤٢) - وَقَائلةٍ : خَوْلانُ فانْكِحْ فَتَاتَهمْ وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَاهِيا (٥)

فهذا على قوله :(هذه خولانُ فانكحْ فتاتهم). ولا يجوز أن يكون مع الرفعِ على غيرِ الحذفِ ، لأجل دخول الفاء(٦).

١١*-٣ - وفى التنزيل﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيلِ وَالنَّهارِ سِراً وَعَلانيةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٣٨ = (١ : ٦٩).
*-٢ نفســه ، ص ١٣٩ = (٦٩ - ٧٠) .
*-٣ نفســه . ص ١٤٠ = (٧٠).

(١) فى المخطوط (ولا يجوز) ، ولعل المراد ما أثبته ، لأنه قوله (لا يجوز تقديم الاسم)يناقض قوله السابق (وجاز تقديم الاسم ...).
(٢) فى المخطوط (النفى) ، ولعل المراد ما أثبته ، لأنّ الكلام عن لام الأمر.
(٣) ينظر ما تقدم ،في باب ٣٢ :٦.
(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٢).
(٥) تقدم برقم (٢٣٩).
(٦) يروى عن الأخفش والفراء وجماعة ، أن الفاء هنا زائدة وأن ما قبلها مبتدأ ، والجملة المقترنة بها خبر المبتدأ . ينظر المغنى ، ص١٧٩.

رَبِّهِم ﴾ (١) فدخلت الفاء فى الخبرِ لأنهّ بمنزِلةِ الجزاء.

١٢*-١ - وكذلك تدخل فى الخبر لأنَّهُ بمنزلة عطفِ فعلٍ على فعلٍ. فيجوز(٢) :(كلُّ رجُلٍ يأتيك(٣) فله درهم) ولا يجوز (كلُّ رجلٍ فَلَهُ درهم) ؛ لأنه ليس فيه فعلٌ فيشبه الجزاء.

١٣*-٢ - وقال عدى بن زيد :

(٢٤٣) - أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ(٤)

ففى رفع (أنت) ثلاث(٥)أوجه (٦): الأول : على إضمار الرافع ، لأن سببَهُ مرفوعٌ كما يجبُ إضمارُ الناصبِ إذ كان السببُ منصوبًا ، فكأنه قال : (انظر أنت فانظر). الثاني : على حذف الخبر ، وتقديره (أنت الهالك) ، وَدليلُه أنَّه لَمّا قال :(أرواحٌ مودِّع أم بكورٌ)دَلّ على انقطاعِ الرواحِ حتى لا رواحَ بعده ، أو البكورِ حتى لا بكورَ بعده يصح منه فدلَّ على هلاكه ، وقدّره (أنت الهالك بهلاك رواحك أو بُكُورِك حتَّى لا تصحّ أصلاً فانظر لأىِّ ذاك تصير؟). الثالث : على حذف المبتدأ ، وتقديره (الموعوظ أنت) ، ودليله : أنَّه لما ذكر ما يقتضى تعاقب الرواح والبكور من(٧) علمٍ بالانقطاعِ لا محالة كان فى ذلك ما يعظه ويزجره عن إهمال الأمر فيما يقتضيه هذا الذى ذكره ، وفى ذلك وعظ قد ظهر ، فكأنه قال : الموعوظ أنت بذاك الذى ذكر فانظر لأى ذاك تصير؟. ولهذا قدره سيبويه فى أحد التقديرين على قولك :(أنت الهالك) ، وفى التقدير الآخر على (شاهداك(٨))، أى (ما يَثْبُتُ لك شاهداك) ، فَحَذَفَ (ما يَثْبُتُ لك) وهو فى موضع المبتدأ. ونظيره﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٩)، ودليله ما طَلَبَ منهم من الفعلِ فأجابوا بهذا القولِ الذى

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٤٠ = (١ : ٧٠).
*-٢ نفسه ، ص ١٤٠ - ١٤١ = (٧٠ - ٧١).
(١) من الآية (٢٧٤) في سورة البقرة.
(٢) فى المخطوط (ويكون) ولعل الأنسب ما أثبته.
(٣) في المخطوط (يأتك) وكذلك في السؤال . ينظر التعليق عليها هناك .
(٤) تقدم برقم (٢٤٠).
(٥) كذا في المخطوط ، والأولى (ثلاثة).
(٦) ينظر التعليق على آخر الفقرة رقم (١٠) ، وهناك أوجه أخرى ينظر عنها شرح أبيات المغنى ، جـ٤:٣٩-٤٠.
(٧) فى المخطوط (على) ولعل المراد ما أثبته.
(٨) ينظر الكتاب ، جـ١ : ١٤١ = (١ : ٧١).
(٩) من الآية (٢١) فى سورة محمد.

يقتضي إذا كان جوابًا أنّهم عليه ، وأنّ أمرهم الذي هم عليه طَاعةٌ وقَوْلٌ معرُوفٌ. الثاني : تقديره (طاعة وقول معروف أمثل) ، ودليله أنّه طَلَبَ منهم الْفعل فظهر ما يقتضى الإجابة وأنّها أمـثل وأولَى من تركِ الإجـابة / فـصـار تقـدير (طاعـة وقـول مـعـروف [أمـثل]) أو (أولى) أو (أصلح). ١٤٨أ

١٤*-١ – وأجاز الأخفش (ت٢١٥) (زيدًا فاضربْ(١)) على أنّ العاملَ هذا المذكورُ، وكذلك (بزيدٍ فـامـرر) وشبَّـهَهُ بقولهم :(أمَّا بزيد فـامـرر). وبينهمـا فرق ، وهو أنّ (أمَّا) فـيـها مـعنًى الجزاء. فَيصلُحُ أن يدخل الفاءُ على شبْهِ جواب الجزاء ، كأنّه يجب الثانى بوجوب الأول كما يكون فى الجزاء وليس كذلك (زيدًا فاضرِبْ). وفيه عندِى ضعف فى القياس ولكنّ وجهه أنه يجوز (زيدًا فـاضربْهُ) بإجماعٍ. ومن الأصول أنّه إذا حذف السبب الذى شغل العامل تعدَّى الفعل إلى المفعول فيجيء من هذا أن يجوز (زيدًا فـاضـرب)، هـذا طريق الحجـاج لأجازة هذه المسألة ، ولكن يُعترض عليها أنّه يلزم حذفُ الفاءِ معَ حذف ما شُغِلَ به الفعلُ إن احتيج إلى إعمالِ الفعلِ. وللأخفش(٢) أن يقول : فإنى لا أحذف إلاّ ما اشتغل به الفعل فقط وأُقرُّ باقِيَ الكلامِ على حاله ؛ لأنّه لا يمتنع هذا فيكون فيه النظر من هذه الجهة. وجملة الأمر أنه ضعيف فى القياس ؛ لأنّ يلزم عليه (فاضربْ زيدًا). وهذا لا يجوز بإجماع.

١٥*-٢ – وحكمُ الدعاءِ كحكمِ الأمرِ والنهيِ ، لأنَّهُ طَلَبٌ للفعل من المدعوِّ كما يُطلب الفعل من المأمور ، فسبيلها سبيل واحدٌ فى اقتضاء الفعل ، فتقول على ذلك :(اللهمَّ زيدًا فاغفر له) ، كأنكَ قلت :(اللهم ارحمْ زيدًا فاغفر له).

١٦*-٢ – وتقول :(أما زيدًا فجدعًا له وأما عمرًا فسقيا له)، كأنَّكَ قلت :(أما زيدًا فجدع

***-١ الكتاب ، جـ ١: ١٤١ هـ ٥.**

***-٢ نفســه ، ص ١٤٢ = (٧١).**

(١) جاء في هامش الكتاب «قال : أبو الحسن : تقول : (زيدا فاضرب) ، فالعامل (اضرب) هذه ، والفاء معلقة بما قبلها . ويدلك على أن هذه هي العاملة قولك : (بزيد فامرر) ، كما تقول : (أما بزيد فامرر) فهذه الفاء أضافت الفعل الذي معه الفاء إلى زيد» . وفى شرح السيرافي ، جـ٢ : ٢أ : أن الفاء في المثال المذكور جواب لفعل محذوف تقديره (تأهب فاضرب زيداً)، فلما حذف الفعل قدم المفعول عوضًا عنه . كما قدم في نحو (أمّا زيدًا فاضرب). ولم يشر السيرافى إلى شيء عن رأي الأخفش ، وينظر البحر المحيط ، جـ١ : ١٧٦ ، والمغنى ، ص١٨٠.

(٢) في المخطوط (والأخفش) ولعل الصواب ما أثبته.

اللّهُ وأما عمرًا فسقى اللّهُ) ، وإنّما جاز أن يعمل المصدر فيما قبله إذا قلت :(أما زيدًا فضربًا) ؛ لأنّهُ فى موضع الأمر ؛ فليس بموصول ، ولو كان فى موضع (أن) لم يجز أن يعمل المصدر فيما قبله ؛لأنّه موصول ، [نحو] (ضربُ زيدٍ عمرًا صواب)٠ ولا يجوز (عمرًا ضرب زيد صواب) على التقديم.

١٧*-١ – وقال أبو الأسود الدؤلى :

(٢٤٤) – أَميرَانِ كَانَا آخَيَانِى كِلاَهُمَا فَكلاً جَزَاهُ اللّهُ عَنِّى بِمَا فَعَلْ(١)

فنصب (كلاً) ؛ لأنّه فى موضع الأمر ، كأنّه قال :(جزى اللّه كلاً عنِّى بما فعل)٠

١٨*-١ – وتقول :(أمّا زيدٌ فَسلامٌ عَلَيهِ وأمّا الكافرُ فلعنة الله عليه) فترفع الاسم المقدّم ؛ لأنّ المصدر مرفوع٠ فإذا لَمْ يعمل فيه فعلٌ وهو على معنى الدعاء فى قولك: (لعنة اللّهِ على الكافرِ وسلامُ اللّهِ على زيد) لم يجز أن يعمل فى الاسم المقدَّمِ إذا شغلت المصدر عنه بضميره ؛ لأنّه إذا لَمْ يُعْمَلْ فى المصدر فترك عمله فى الاسم أوجب٠

١٩*-٢ – وفى التنزيل :﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾(٢) ،﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ﴾(٣) ،﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾(٤)٠ فكلُّ هذا رفع على حذف الخبر ، لا على أنّ الأمر فى موضع الخبر لما ذكرنا من أنّ الاختيارَ الحملُ على الفعل٠ وتقديره :(فيما يتلى عليكم الزانيةُ والزانى) ، أو (فيما فرض عليكم) ، أو (فيما كتب عليكم)٠ وكذلك كلُّ ما جاء من هذا النحو٠ ولا يحمل على الشذوذ عن القياس(٥) وله وجهٌ حسن يتوجه

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ١٤٢ = (١: ٧١) ٠

*-٢ نفســه ، ص ١٤٢ – ١٤٣ = (١: ٧١) ٠

(١) تقدم برقم (٢٤١).

(٢) من الآية الثانية في سورة النور.

(٣) من الآية (٣٨) فى سورة المائدة.

(٤) من الآية (١٦) فى سورة النساء.

(٥) يرى الفراء والمبرد أن (ال) في الآيتين الأولى والثانية بمعنى الذي ، وأن الفاء دخلت على الخبر ، لأن الكلام فى معنى الجزاء. ينظر معاني القرآن جـ١ : ٣٠٦ ، والكامل ، جـ٢: ٢٦٥ ، وشرح السيرافي ، جـ٢ : ٥ ب ، والبسيط ، جـ١ : ٥٧٣ ، ويعزى ذلك أيضا إلى الكوفيين عمومًا والزجاج . ينظر الهمع ، جـ٢ : ٥٦ = (١ : ١٠٩).

وما ذُكِرَ ينطبق على الآية الأخيرة ، وقد تقدم نحوه في الفقرة رقم (١١) غير أن الرماني خرجها هنا على حذف الخبر وهو في كلا الحالين تابع لسيبويه . ويظهر أن سيبويه يجيز فى نحو هذه الآيـــة =

عليه فى التأويل. ومثله ﴿ مَثَلُ الجَنّةِ الّتِى وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾(١) ، وتقديره (فيما يُقصّ عليكم مثل الجنّة التى وُعِدَ المتقون)(٢) ثم قيل :(فيها كذا فيها كذا).

٢٠*-١ – وحروفُ الاستفهامِ تضارعُ حروفَ الجزاء من وَجْهين :أحدُهما : طلب الفعل ، والآخر: صحة الجواب فيهما ، إلاّ أنّ ذلك فى الجزاء يلزم فى كلٍّ موضع ، ولا يلزم فى الاستفهام فى [كلّ] موضع.

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٤٤ = (١ : ٧٢).

= الوجهين . وينظر شرح السيرافى ، جـ٢ : ٣ب ، ويتضح من ذلك أن كلا الوجهين لم يشذا عن القياس غير أن عدم التقدير أولى من التقدير.

(١) من الآية (١٥) فى سورة محمد.

(٢) وهناك آراء أخرى ، منها : أنّ (مَثَل) مبتدأ ، و(فيها) خبر ، وأعيد الضمير مؤنثا لأن (مثَل) هو الجنّة ، ومنها أن (مثل) زائدة ، و(الجنة) مبتدأ و (فيها) الخبر. ينظر البسيط ، جـ١ : ٥٧٢.

٣٤-بـاب حـروف النـفى(١)

الغرض فيه : أن يبين مـا يجـوز فى الفعل من حمل الاسـم عليـه مع شغلـه عنه فى حروف النفى مما لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١ - / ما الذى يجوز فى الفعل من حمل الاسم عليه فى حروف النفى ؟ وما الذي لا يجوز؟ ٤٨ب
ولِمَ ذلك ؟

٢ - ولِمَ كان الجزاء أقوى ثم الاستفهام ثم حروف النفى ؟ ولِمَ لا يجوز فى كلّ ما طَلَبَ الخبرَ كما يطلبه حرفُ النفى ما يجوز فى حرف النفى ؟ فلِمَ لا يكون الوجه (إنّ زيداً عمراً ضربه) إذا كانت (إنّ) فى هذا تطلب الفعل على طريق الإثبات كما تطلبه (ما) على طريق النفى فى قولك :(ما زيداً ضربته)؟

٣ - ومَا الشاهد فى قولِ هدبةَ بنِ خَشْرَم (٢):

(٢٤٥) - * فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لِجَلَالِهِ * (٣)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٤٥ = (١: ٧٢): « باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهى وهى حروف النفى» وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٦ب ، وشرح الصفار ، ص٢٢٨.

(٢) ينظر الأغانى ، جـ ٢١: ١٧٩، والخزانة ، جـ ٤ :٨٦ وفيهما خبر وفاته حيث قتل قصاصاً نحو سنة ٥٠هـ بسبب قتله ابنَ عمه وكان هدبة شاعراً راوية.

(٣) وسيأتى برقم (٢٥٢)، وعجزه :

* وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقْرِ*

ويروى صدره (فلا تتقى ذا هيبة لجلاله) وعليها لا شاهد فيه. وضمير المؤنث فى (هبنة) يرجع إلى (نوائب الدهر) فى بيت سابق.

ومن مواطن وروده: الكتاب ، جـ ١: ١٤٥ = (١: ٧٢)، واشتقاق أسماء الله ، ص ٢٠١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٨١ ، والنكت ، جـ١:٢٦٩، والأمالى الشجرية ، جـ ١: ٣٣٤، وشرح المفصل ، جـ٢ : ٣٧.

وقول زهير(١) :

(٢٤٦) - * لَا الدَّارُ غَيَّرَهَا بَعْدِى الْأَنِيسُ ...* (٢)

وقول جرير(٣) :

(٢٤٧) - * فَلَا حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لِتَـيْمٍ* (٤)

٤ - وما حكم (ما) على مذهب أهل الحجاز ؟ ولِمَ لا يجوز فيها إلا الرفع ؟

٥ - وما الشاهد فى قول مزاحم :

(٢٤٨) - *وَقَالُوا : تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى* (٥)

وكيف يجيء على مذهب بنى تميم ؟ ولِمَ جاز فيه على مذهبهم وجهان ولَمْ يجز على مذهب أهل الحجاز إلا وجه واحد.

٦ - وهل يجوز فى (ليس) أن يجرى مجرى (ما) في الإلغاء ؟ ولِمَ جاز ذلك فى قول بعضهم؟

---

(١) شرح ديوان زهير بن أبى سلمى (ت ١٣ق٠هـ)، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١) ، تحقيق أحمد زكى العدوى ، (القاهرة وبيروت - الهيئة العامة للكتاب ، ١٣٨٤هـ ، مصور عن ط٠دار الكتب ، ١٣٦٣هـ) ، ص ١٤٦، توفى نحو سنة ١٣ قبل الهجرة.

(٢) وسيأتى برقم (٢٥٣) وهو بتمامه :

لَا الدَّارُ غَيَّرَهَا بَعْدِى الْأَنِيسُ وَلَا ... بِالدَّارِ ، لَوْكَلَّمَتْ ذَا حَاجَةٍ ، صَمَمُ

ويروى (غَيّرها بُعدُ الأنيس).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٤٥ = (١: ٧٣) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٨٢.

(٣) شرح ديوانه ، ص ١٦٥.

(٤) وسيأتى برقم (٢٥٤) ، وعجزه :

* ولاَ جَدًا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ *

ويروى (ولا حسب فخرت به كريم ولا جدً ....) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. وجوّز يونس أن يكون التنوين فى (فلا حسبًا) على الرواية الأولى للضرورة وبناء عليه لا شاهد فى البيت إذ الشاهد فيه نصب (حسبا) بفعل محذوف كما سيأتى. ينظر شرح السيرافى ، جـ ٢: ٧أ ، وشرح المفصل ، جـ٢:٣٦.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٤٦ = (١: ٧٣) ، والأصول ، جـ ١: ٣٩٨، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٨٣ ، ٥٦٨.

(٥) تقدم برقم (١٢٧)، و(١٣٦) وسيأتى برقم (٢٥٥) ، وعجزه :

* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ *

وهل يجيء على هذا المذهب (ليس زيداً ضربته) ؟ وما الشاهد فى قول حميد :

(٢٤٩) – * فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِى مُعَرَّسِهِم* (١)

وقولِ هشام أخى ذى الرُّمة :

(٢٥٠) – * هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائى لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا* (٢)

وما الشاهد فى قوله بعضهم :(ليس الطيبُ إلا المسكُ)؟

[٢-] وما حكم (إنى زيد لقيته)؟ ولِمَ [لَمْ] يحمل على الفعل إذا المعنى (إنى لقيت زيداً)؟

٧ – ولِمَ نُصِبَ (كلّ) فى قـوله جلَّ وعـزّ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾(٣)؟ وما مذهب ابن السراج (ت ٣١٦) فيه ؟ ولِمَ حمله سيبويه على (زيداً ضربته)(٤) مع ضعف هذا ؟

٨ – وما حكم (قد علمت عبد الله تضربه)؟ ولِمَ لا يعمل فيه إلا (علمت)؟ وما شاهد من قولهم(٥) :(قد علمت لعبد الله تضربه)؟

٩– وما الشاهد فى قول المرّار الأسدى (٦):

(٢٥١) – * فَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلُهَا* (٧)

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٤٥ = (١: ٧٢).

(١) تقدم برقم (١٢٤) ، و(١٣٣) وسيأتى برقم (٢٥٨) وعجزه :

* وليس كلُّ النوى تلقى المساكينُ * .

(٢) تقدم برقم (١٢٦) ، (و (١٣٥) ، وسيأتى برقم (٢٥٧) ، وعجزه :

* وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ*

(٣) الآية (٤٩) فى سورة القمر.

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٤٨ = (١: ٧٤).

(٥) فى الكتاب ، جـ ١: ١٤٩ = (١: ٧٤) « ومثل ذلك :(قد علمت لعبد الله تضربه)» ولم يذكر أنه قول العرب.

(٦) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١٥٠ = (١: ٧٥) ، وينسب لعبد الله بن الزَّبير الأسدى. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٢٧ ، وفرحة الأديب ، ص ١٨١.

(٧) وسيأتى برقم (٢٥٩) ، وعجزه :

* جَرَرْتَ عَلَى مَا شِئْتَ نَحْراً وَكَلْكَلاَ*

ويروى (جررتُ) للمتكلم ، كما يروى (حززت) ، والضمير فى (فلو أنها) للمظلمة المفهومة من بيت سابق.

ومن مواطن وروده : شرح السيرافى ، جـ ٢ : ١٠أ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٣٢٩ ، والنكت ، جـ١:٢٧٢، وتذكرة النحاة ، ص ٥٤٥.

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الفعل من حمل الاسم عليه فى حروف النفى أنه إذا ولى حرفَ النفى الاسمُ مع شغل الفعل عنه بسببه أن يحمل على فعلٍ يُفَسِّرُهُ ، كما يكون فى حرف الاستفهام ، كقولك :(ما زيداً ضربته ولا عمراً قتلته)، وإنّما اختير ذلك لأن حرف النفى يشبه حرف الاستفهام فى نقل الجملة عن معنى إلى معنى يخرجه عن الإيجابِ ، فحرف الاستفهام ينقل عن الخبر إلى الاستخبار ، وحرفُ النفْيِ ينقل عن الإثبات إلى النفى.

٢*-١ - ولا يجوز أن يجرى حرف التحقيق فى ذلك مجرى حرفِ النفى ؛ لأن التحقيق لا يحتاج إلى حرف وإنما يدخلُ تاكيداً ، ولم يحتج إلى حرف لأنه الأصل فليس يحتاج إلى حرف ينقله عن معنى إلى معنى التحقيق ، وذلك كقولك : (إنى زيد لقيته)، فالوجه فى هذا الحمل على الابتداء كما يحمل عليه إذا قلت :(زيد لقيته) ؛ لأنه ليس هـهنا سبب يجعله بالفعل أولى.

والأسباب التي توجب أنَّ الحملَ علَى الفعلِ أوْلى على ثلاثِ مراتب : الأوّل[١] : مرتبة الجزاء ، فهو أقواها ؛ لأنه لا يكون إلاّ بفعلٍ ولا يصلح لهذا الاسمُ بعد حرف الجزاء ، ومثله باب الأمر والنهى . الثانى : باب الاستفهام ، فليس له قوَّةُ الجزاءِ ؛ لأنّه قد يكون من غير فِعْلٍ ، كقولك:(أزيد أخوك؟) ، إلا أنّه يطلب الفعل إذا كان فى الكلام ، ويصح [بعده] جواب مجزوم كقولك :(أتأتينى ؟ أكرمْك). الثالث : باب حروف النفى ، لأنها تشبه حروفَ الاستفهامِ فى أنَّها تنقلُ الجملة إلى ما ليس بواجبٍ ، فهى دون[٢] منزلة ما شُبِّهَتْ به.

٣*-٢ - وقال هدبة بن خشرم :

(٢٥٢) - فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لِجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ لِلْفَقْرِ[٣]

فهذا شاهدٌ فى حمل الاسم على الفعل مع شغله عنه فى حرف النفى. ومثله قول زهير:

(٢٥٣) - لاَ الدَّارَ غيَّرَهَا بَعْدِى الأَنيسُ / وَلَا بِالدَّارِ ، لَوْ كَلَّمَتْ ذَا حَاجةٍ ، صَمَمُ[٤] ١٤٩أ

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١٤٥ = (١: ٧٢).**

*-٢ **نفسه ، ص ١٤٥ - ١٤٦ = (٧٢ - ٧٣).**

(١) كذا فى المخطوط والأنسب (الأولى) وكذا الثانى ، والثالث .

(٢) فى المخطوط (ما دون) ولعل الأولى ما أثبته.

(٣) تقدم برقم (٢٤٥).

(٤) تقدم برقم (٢٤٦).

ومثله قول جرير :

(٢٥٤) - فَلاَ حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لَتَيْمٍ وَلاَ جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ(١)

وتقديره : (فلا ذكرت حسبًا) إلا أنّه ممًّا لا يظهر فيه الفعلُ للاستغناء عنه بتفسيره.

٤*-١ - وحكمُ (ما) على مذهبِ أهلِ الحجازِ رَفْعُ الاسم فيها ، لأنَّها عاملة فلا سبيل للفِعْلِ على اسمها ؛ لأنَّه لا يعملُ فى اسمٍ عاملانِ ، وهذا أصل جارٍ فى سائر أبواب العربية، إذ الإعراب إنما يتعاقب على حرف الإعراب ، ولا يمكن أن يكون فيه إعرابان مختلفان ، ولا معنى لإعرابين متّفقين ؛ لأنه لا بيان فيهما على هذا الطريق فليس إلاّ عاملٌ واحدٌ ، فتقولُ على هذا المذهبِ :(ما زيدٌ لقيته). فأما على مذهب بنى تميم فتقول :(ما زيدًا لقيته) وقد بيّنا العلّة فى ذلك(٢).

٥*-١ - وقال مزاحمٌ العقيلى :

(٢٥٥) - وَقَالُوا : تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ(٣)

بالرفع على مذهبِ أهلِ الحجازِ مَعَ إضمارِ الهاءِ فى (عارفُه). وأمّا على مذهبِ بنِى تميمٍ فالنصبُ على إضمارِ (عارِف) ، ويجوز الرفعُ على مذهبِهم على :

* ... ... كلُّه لَمْ أصنَعِ* (٤)

وفيه ضعف لحذف الضّمير من الخبر ، ولكنَّه جائز لما بيَّنا قبل(٥).

٦*-٢ - ويجوز (ليس زيدًا لقيته) على مذهب من قال :(ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ) ؛ لأنَّه يجعل ليس بمنزلةِ (ما) ، وهو مذهبٌ ضعيف(٦) من أجل أنّه يكفى فيما يوجِبُهُ الشبَهُ مَنْعُ

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٤٦ = (١ : ٧٣).**

***-٢ نفســه ، ص ١٤٧ = (٧٣).**

(١) تقدم برقم (٢٤٧) ، وينظر ما ذكر هناك عن تنوين (حسبًا).

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١).

(٣) تقدم برقم (١٢٧) ، و(١٣٦) ، و (٢٤٨).

(٤) تقدم برقم (١٦٢) ، و(١٦٨).

(٥) ينظر ما تقدم فى باب ٢٥:٨، ١١، ١٢.

(٦) حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بنى تميم إهمال (ليس) إذا انتقض نفيها بـ(إلا). وقد حاول بعض النحويين تخريج قولهم :(ليس الطيب إلا المسكُ) على إعمال (ليس). ولعلهم لم ينتبهوا إلى أن سيبويه قد ذكر معه قولهم (ما كان الطيب إلا المسكَ) بنصب (المسك) ليعلم أنه هو الخبر وأن الذين رفعوه مع (ليس) هم الذين نصبوه مع (كان) وأنه لا ضمير شأن مع (ليس) كما أنه لا ضمير شأن مع (كان). ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٤٧ = (١: ٧٣) ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨ ب ، والنكت ، جـ ١:

التَّصَرُّفِ(١) كما يكفى فى (ما) أن تعمل إذا ترتَّبَ الخَبَرُ فى موضعِهِ على أصله(٢). وأما قول هشامٍ أخى ذى الرُّمَّة :

(٢٥٧) – هى الشفاءُ لدائى لو ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْس مِنْها شِفَاءُ الداءِ مَبْذُولُ(٣)

فلا يحملُ على هذا المذهبِ الضعيفِ من قول بعضهم :(ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) ولكنْ على الإضمارِ فى (ليس) كالإضمار فى ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (٤). وكذلك قول حميدٍ :

(٢٥٨) – فأصْبَحوا وَالنَّوَى عَالى مُعَرَّسِهِمْ وَلَيس كلَّ النَّوى يُلْقِى المساكينُ(٥)

فهذا على الإضمارِ فى (ليس).

٧*-١ – وفى التنزيل(إنَّا كلَّ شَىءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)(٦)فاختلفوا فى وجه نصب (كلَّ) فحملَهُ سيبويه على (زيداً ضربته) فقال : هو عربى جيد(٧). بعد ما بيّن قبل هذا الموضع أن الاختيار فى مثله الحمل على الابتداءِ(٨) ، وكأنــه ذهبَ إلى أنّه قد يُخرج عن الأصل الذى ينبغى أن يطَّرد الكلامُ عليه للإشعارِ بوجه الجوازِ لخلاف ذلك الأصلِ المطَّردِ كما جاز(استحوَذ) على خلاف ما يّردُ عليه الباب للإشعارِ بهذا المعنى فيحسن فيه على طريق النادر ، ولا يلزمُ مثل ذلك على جهةِ المطّردِ. وكان أبو بكر بن السراج (ت٣١٦) لا يرضى هذا المذهب ؛ لأنّه لا يحمل القرآن على وجهٍ ضعيف ، ويتأولُ النصبَ على أنّه بدل مما المعنى مشتمل عليه ، إذْ معنى ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾(٦) :(إنَّ كلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدرٍ) فيما يفهم منْ هذا الكلام ، كما أنَّ المعنى

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٤٨ = (١ : ٧٤).
== ٢٧٠ وتذكرة النحاة ، ص ١٦٨، ومغنى اللبيب، ص ٣٢٥ ، والهمع ، جـ ٢: ٨٠ (١: ١١٥).
ومما هو جدير بالذكر أن الخبر فى (ما كان الطيب إلا المسك) قد جاء فى الكتاب مرفوعاً فى طبعة بولاق وتحقيق هارون ولا معنى لرفعه ، وقد نص على نصبه كل من السيرافى فى شرحه المتقدم ذكره، والأعلم فى النكت المتقدم ذكره أيضا. وينظر الأشباه والنظائر ، جـ ٣: ١٦٨.

(١) ينظر ما تقدم فى باب ١١:١.
(٢) ينظر ما تقدم فى باب ١٩.
(٣) تقدم برقم (١٢٦) ، و(١٣٥)، و(٢٥٠).
(٤) من الآية (٩) فى سورة النمل.
(٥) تقدم برقم (١٢٤) ، و(١٣٣) ، و(٢٤٩).
(٦) الآية (٤٩) فى سورة القمر.
(٧) ينظر الكتاب ، *-١ وفيه « وهو عربى كثير».
(٨) ينظر نفسه ، ص ٨٢ = (٤٢) ، وفيه :« فالنصب عربى كثير والرفع أجود». وينظر المغنى ، ص ٦٦٢.

في ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾(١) : (يسألونك عنْ قتالٍ فى الشّهرِ الحرام). فهذا الذى ذكره لا خلافَ فى جوازه وحسنه(٢). والوجه الذى ذكره سيبويه أسبق إلى النفس(٣).

٨*-١ – وتقول :(قد علمت عبدالله تضربه) للفعلِ الأولِ(٤) على الاسم، لأنّ اللامَ قدْ منَعَتْ منْهُ ، ولاَ سبيلَ للفعلِ الأخيرِ عليهِ ، لأنّ اللام لامُ الابتداء.

٩*-١ – وقال المرَّارُ الأسديّ :

(٢٥٩) – فَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلُهَا جَرَرْتَ عَلَىٰ مَا شِئْتَ نَحْرًا وَكَلْكَلَا(٥)

فهذا على (إنى زيداً ضربته) ، وهو يجوز على الوجهين : البدل(٦)، وعلى (زيداً لقيته).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٤٩ – ١٥٠ = (١: ٧٤ – ٧٥).

(١) من الآية (٢١٧) فى سورة البقرة.

(٢) أورد أبو بكر نبذة عن الاشتغال فى كتابه الأصول ، جـ ٢: ٢٥٢ – ٢٥٣ ولم يذكر هذا الرأى. كما لا أعلم أحداً نقله عنه غير أن ابن الشحرى عرض له فقال :« وخطر لى فى نصب (كل) ... أن يكون ... نصبا على البدل» ثم أورد عليه اعتراضين وأجاب عنهما. ينظر الأمالى الشجرية ، جـ ١: ٣٣٩ – ٣٤٠.

(٣) وهناك رأيان آخران ، أحدهما : أن (نا) فى (إنا) أولى بالفعل لأنها فاعل فى المعنى ، والآخر : أن الرفع يوهم غير الصواب حيث يلتبس فيه الفعل المفسِّر وهو (خلقناه) بالصفة. غير أن الرضى نفى أى تفاوتٍ فى المعنى سواء أجعل الفعل خبراً أم صفة. ينظر إعراب القرآن ، جـ ٣: ٣٩٨، والمحتسب ، جـ٢: ٣٠٠، وشرح الرضى ، جـ ١: ١٧٢ ، ١٧٤ – ١٧٥ ، والمغنى ، ص ٦٦٢، والهمع ، جـ٥:١٥٦=(٢: ١١٣).

(٤) يبدو لى أن هنا سقطاً لأنّ ما بعده لا يتناسب معه وقد تقدم فى الأسئلة ما يوحى بذلك حيث جاء فيها : « وما حكم (قد علمت عبد اللهُ تضربه)؟ ولم لا يعمل فيه إلا (علمت)؟، وما شاهده من قولهم (قد علمت لعبد الله تضربه)؟» . وجاء فى الكتاب حوله ما يلى :« ومثل ذلك قد علمت لعبد الله تضربه ، فدخول اللام يدلك أنه إنما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شىء ، لأنها ليست مما يضم به الشىء إلى الشىء كحروف الإشراك فكذلك ترك الواو فى الأول هو كدخول اللام هنا ، وإن شاء نصب ...». وينظر شرح السيرافى ، جـ ٢: ٩ب .

(٥) تقدم برقم (٢٥١).

(٦) ينظر رأى ابن السراج المتقدم فى الفقرة (٧).

٣٥-/بـــاب البــدل(١)(٢) ٤٩ب

الغرض [فيه]: أن يبين ما يجوز فى الفعل من إعماله فى الاسم على وجه البدل مما لا يجوز.

١-مســائل هذا الباب :

١ - ما الذي يجوز فى الفعل من إعماله على طريق البدل ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما قسمةُ البدل ؟

٣ - ولِمَ جــازَ بدلُ الشــىء من الشــىء وهو هــو ، وبلد الشىءِ منَ الشــىء وهو بعــضـــه ، وبدل الشىء منَ الشىء والمعنى مشتمل عليه ؟ ولِمَ جاز بدلُ الغلطِ ؟

٤ - وما البدل الذى يجرى على معنى التأكيد ؟

٥ - وما البدل الذى يجرى على معنى البداء ؟

[٢ ، ٤] وما الشاهد فى ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾(٣).

٦ - وفى قول الشاعر(٤):

(٢٦٠) - * وَذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائِهَا* (٥)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٥٠ = (١: ٧٥) « هذا باب من الفعل يستعمل فى الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل فى الأول» ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ١٠ب، وشرح الصفار ، ص ٢٤٠.

(٢) ينظر تذكرة النحاة ، ص ١٨١ - ٢٧٨ فقد جاء فيه عرض لآراء عدد من النحويين حول كلام سيبويه فى ثلاثة أبواب تبدأ من هذا الباب ، وذلك من تقييد أبى جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير (ت ٧٠٨) شيخ أبى حيان الأندلسى (ت٧٤٥هـ).

(٣) من الآية (٢١٧) فى سورة البقرة.

(٤) هو جبر بن عبد الرحمن أو أبو وجزة السعدى. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١:٢٨٥، وفرحة الأديب، ص ٧٢، والمقاصد النحوية ، جـ ٤: ١٨٣.

(٥) وسيأتى برقم (٢٦١) ، وبعده :

* وَعَتَكُ الْبَوْلِ عَلَى أَنْسَائِهَا*

ويروى (تذكرت نهيا وبرد مائها) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. إذ الشاهد فيه إبدال (بردَ مائها) ==

٧ - وما البدَلُ من الشيءِ والمعنَى مشتملٌ عليه ؟ وهل يجوز (رأيت زيداً أباه) والأب غير زيد ؟ ولِمَ لا يجوز ؟

٨ - وما الشاهد فى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾(١) وقوله جلّ وعزّ: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾(٢)؟

٩ - وما حكم (بعت متاعَك أسفلَه قبْلَ أعلاه)؟ ولِمَ لا يجوزُ إلاَّ على البدلِ ؟

١١ - و(اشتريت متاعك أسفلَه أسرعَ مِنَ اشترائى أعلاه). و(اشتريت متاعَك بعضَه أعجلَ مِنْ بعضٍ). و(سقيت ابلك صغارَها أحسن من سَقْيِ كبارِها) فلِمَ لا يجوز جميعُ هذا إلاَّ على البدل؟

١٢ - وما حكمُ (سقيت إبِلَكَ صغارها أحسن من كبارها) و(ضربت(٣) [الناس] بعضهم قائمًا وبعضهم قاعدًا)؟ فلِمَ جاز فى هذا وجهان البدل واستئنافُ الاسمِ على الحالِ(٤) ؟

١٠ - وما حكم (اشتريت متاعك أسفله أفضل من أعلاه)؟ ولِمَ لا يجوز إلاّ بالرفع ؟ وما قسمة البدل فيما يحتمل من الحال والبدل؟ وما حكم (مررت بمتاعك بعضِه مرفوعًا وبعضِه مطروحًا)؟ ولِمَ جاز فيه الوجهان ؟ وما الفرقُ بينما فى المعنَى ؟

١٣ - وما حكم (ألزمت الناسَ بعضهم بعضًا)؟ ولِمَ لا يجوز إلاَّ على البدل ؟ (وخوّفْت الناس ضعيفهم قويَّهم)؟ ولَمَ لا يكون إلاَّ على البدل؟

١٤ - وما حكم (دفعت(٥) الناس بعضهم ببعض)؟ ولَمَ لا يكون إلاَّ على البدل ؟ وما حكم

=من (تقتد) كما سيأتى فى الجواب . وتقتد : اسم موضع أو ركية بأرض الحجاز. وكذا نهيا : اسم موضع. وعتك البول : أثره. والأنساء جمع نسا وهو عرق يستبطن الفخذ.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٥١ = (١: ٧٥) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٣: ٣٦٦ ، والأصول ، جـ ٢: ٤٨، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٣٤٨، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٩ ، ١٢٥، والنكت ، جـ ١: ٢٧٣ ، والتكملة والذيل والصلة، للصاغانى الحسن بن محمد (ت ٦٥٠) ، تحقيق إبراهيم اسماعيل الأبيارى ، وغيره ، (القاهرة - مطبعة دار الكتب ، ١٩٧١م)، جـ ٢: ٣١٣.

(١) من الآية (٩٧) فى سورة آل عمران . ولم يعرض فى الإجابة لبيان الشاهد فيها ولعله اكتفى باستشهاده بالآية فى أثناء الحديث عن أقسام البدل فى الفقرة الثانية من الجواب.

(٢) من الآية (٧٥) فى سورة الأعراف. وقد جاءت فى المخطوط هكذا (قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم). وهو سهو.

(٣) فى المخطوط (ضرب) ، وما أثبته من الجواب.

(٤) فى الكتاب ، جـ ١: ١٥٢ = (١: ٧٦) «فهذا لا يكون فيه إلا النصب».

(٥) فى المخطوط (رفعت) والتصويب والمثبت من الجواب .

(ميّزتُ متاعكَ بعضَهُ مِنْ بعضٍ) [و] (أوصلت القوم بعضهم إلى بعضٍ)؟ ولِمَ لا يكون إلاّ على البدل ؟

١٤ - وما حكم (فضّلتُ متاعَك أسفله على أعلاه)؟ ولِمَ جازَ فيهِ الوجهانِ؟ وما الفرق؟

١٥ - وما حكم (صككت الحجرين أحدَهما بالآخَرِ؟ ولِمَ لا يكون إلاّ على البدل؟

١٦ - وفى التنزيل﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ (١)؟ ولِمَ لا يكون إلاّ علَى البدل ؟

١٧ - وما حكم (عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض)؟ ولِمَ جاز فيه البدل؟ ولِمَ جاز رفع (بعضهم)؟

١٨ - وما حكم (عجبتُ مِنْ موافقةِ القومِ أسودِهم وأحمرِهم)؟ وهل يجوز رفع (أسودهم) و(أحمرهم)؟

١٩ - وما حكم (سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض) وهل يجوز فيه الرفع؟ و(عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض) وهل يجوز فيه الرفع؟

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوزُ فى الفعلِ مِنْ إعماله على طريقِ البدلِ أنْ يعمل فى الثانى عل تقدير وقوعه موقع الأول ، ولا يجوزُ أن يعملَ فى الثانى إذا كانَ غيرَ الأوّلِ والمعنى ليس بمشتملٍ على الثانى ؛ لأنّه إنْ كان الفعلُ قد تعلّقَ بالأوّلِ والثانى وجب دخولُ حرف العطف لاشتراكِ الثانى مع الأوّلِ . وإن كان الفعلُ إنّما تعلق بأحدهما صار ذكرُ الآخر لغواً لا معنى له.

٢*-٢ - وقسمة البدلِ على أربعة أوجه(٢) : بدلِ الشىء من الشىء وهو هو ، وبدلِ الشىء من الشىء وهو بعضه ، وبدلِ الشىء مِنَ الشىء والمعنى مشتملٌ عليه ، وبدلِ الغلط. فالأول : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾(٣) ، والثانى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

*-١ الكتاب ، جـ١: ١٥٠ ، ١٥١ = (١: ٧٥).

*-٢ نفسه ، ص ١٥٠ - ١٥١ = (٧٥).

(١) من الآية (٢٥١) فى سورة البقرة. وقد سقطت كلمة (الناس) من المخطوط.

(٢) ينظر البسيط ، جـ ١: ٣٩٠ - ٣٩٣ ، وشرح جمل الزجاجى ، جـ ١: ٢٨١ - ٢٨٤.

(٣) من الآيتين (٥٢ و ٥٣) فى سورة الشورى.

حجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾(١) ، والثالث: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٢)، والرابع :كقولك :(مررت برجلٍ حمارٍ) على الغلط.

٣*-١ - والأصلُ في البدلِ أنْ يكونَ الثاني هو الأوَّلَ ، وكلُّ هذه الأوجهِ إليه ترجع. فمن ذلك / بدلُ الشيْءِ مَنَ الشَّيْءِ ، وهو بعضه ، لأنّه قد يذكر لفظ الجميع والمعنى على البعض ٥٠أ بدليلٍ يصحب الكلامَ فكأنّه قد ذَكَرَ البعضَ بلفظِ الجميعِ ثم أبْدَلَ منه. فأمّا ما المعنى مشتمل عليه فقد يجوز أن يقال :(سلِ القريةَ) فيفهم منه معنى (أهل القرية) ، فيجوزُ على هذا (سَلِ القريةَ أهْلَها) ، وكذلك (سُرِق زيد ثوبُه) على هذا التقدير يجوزُ. وأما بدلُ الغلطِ فهو على التّوهمِ أنّه متعلّق الفعلِ ثُمَّ يبدَلُ منه على هذا التقدير بأن يُرفَعَ ويوضَعَ موضعَه المتحقّق.

٤*-٢ - والبدل الذى يجرى على معنى التأكيد هو الذى يذكر فيه الاسم ويبين بالضمير كقولِه جلَّ وعزّ :(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)(٣).

٥*-٢ - والبدل [الذي] يجرى على معنى البداء(٤) هو الَّذى يُستدرك معنى البيان بعد ما بُنِي الكلامُ على الإفهام.

٦*-٢ - وقال الشاعر :

(٢٦١) - وَذَكَرَتْ تَقْتُدَ بردَ مائِها وعتكُ البولِ على أنسائها(٥)

فهذا البدلُ مِمَّا المعنى مشتملٌ عليه ؛ لأنَّ التذكُّرَ للمكانِ إنّما هو من أجل طيبِه وطيبِ مَا فيه ، فكأنَّه قالَ :(وذكرتْ أحوالَ تقتدَ بردَ مائها).

٧*-٣ - وحقيقة البدلِ منَ الشّيْءِ والمعنى مشتملٌ عليه هو الذي يكونُ الثانى فيه غيرَ الأوّلِ مِمَّا لو أُسْقِطَ الأولُ لأدى(٦) المعنى مِنْ غير أن يَصحَّ تَعلُّقُ الفعلِ المتقدِّمِ بالأولِ إلاّ فى اللفظ

***-١ الكتاب ، جـ ١: ١٥٠ ، ١٥١ = (١: ٧٥)**
***-٢ نفسه ، ص ١٥١ =(٧٥)**
***-٣ نفسه ، ص ١٥١ - ١٥٢ = (٧٦)**

(١) من الآية (٩٧) فى سورة آل عمران.

(٢) ، (٣) من الآية (٢١٧) فى سورة البقرة. وقد مثل الرماني بالآية لبدل الاشتمال وللبدل الذي يجري على معنى التأكيد، وهذا الأخير غير واضح فيها فيما يبدو لي. وينظر عن البدل الذي يصلح فيه التأكيد الباب (٣٦).

(٤) ينظر البسيط ، جـ ١: ٤٠٨ ، شرح جمل الزجاجى ، جـ ١: ٢٨٣ .

(٥) تقدم برقم (٢٦٠) ، وفى المخطوط (على آنائها).

(٦) فى المخطوط (لاداً) ولعل الصواب ما أثبته.

فقط. ولا يجوزُ على هذا (رأيت زيدًا أباه) والأبُ غير زيد ؛ لأن الرؤيا تصلح أنْ تقعَ على زيدٍ وتصلُحُ أن تَقَعَ على الأب فلا يكون مثل هذا بدلاً ولكنْ يصلُحُ فيه العطفُ ، فتقولُ :(رأيت زيدًا وأباه).

٨*١- – وفى التنزيل ﴿ قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾(١)، فهذا بدل الشَّيْءِ من الشيْءِ وهو بعضه ؛ لأنَّ (مَنْ آمَنَ) بعضُ المستضعفين(٢).

٩*١- – وتقول :(بعت متاعَك أسفلَه قبل أعلاه) فهذا لا يجوزُ إلاّ علِى البدلِ ؛ لأن قولك : (أسفلَه قبلَ أعْلاه) لا يصح من أجْل أن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث.

١٠ – وقسمة البدلِ فى هذا الباب على ثلاثة أوْجُهٍ ، فمنها ما لا يصلح إلاّ على البدلِ ، ومنها ما لا يصلح إلاَّ على استئناف الجملة على الحال ، ومنها ما يجوز فيه الوجهان. فالذى لا يصلح إلاَّ على البدلِ هو الذى لا ينعقدُ فيه معنَى الجملةِ على الصحة كالمسألة التى تقدمت ، والذى لا يصحُّ فيه إلاّ استئنافُ الجملةِ على الحال هو(٣) الذى يكونُ الثانى فيه هو الأوّل وقد وقع بجميع الأولِ، كقولك :(اشتريتُ متاعَك أسفلُه أفضلُ من أعلاه). فالأفضل هو الأسفل من المتاعِ ، والشراءُ وقع بجميع المتاعِ. والذى يصلح فيه الوجهان هو ما صح فيه معنى البدل ومعنى الجملة على الحال ، كقولك :(مررت بمتاعِك بعضه مطروحًا وبعضه مرفوعًا) ، فكلا الوجهين يجوز فيه.

١١*١- – وتقول :(اشتريت متاعَكَ أسفلَه أسرعَ من اشترائى أعلاه) و(اشتريتُ متاعك بعضَه أعجلَ من بعض) و(سقيت إبلك صغارها أحسن من سقْيِ كبارها) فليس فى هذا إلاّ البدل ؛ لأنّه لا يَصلُحُ استئناف الجملة.

١٢*٢- – وتقول :(سقيت إبلَك صغارُهَا أحسنُ من كبارِها) فهذا يجوز فيه الوجهان ، وكذلك (ضربت الناسَ بعضَهم قائمًا وبعضهم قاعدًا). وتقول :(اشتريت متاعك أسفلُه فوقَ

*١- الكتاب ، جـ ١ : ١٥٢ = (١: ٧٦).
*٢- نفسه ، ص ١٥٢-١٥٣ = (٧٦).
(١) من الآية (٧٥) فى سورة الأعراف. وفى المخطوط(قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) وهو سهو.
(٢) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال عن الآية الأخرى المذكورة هناك.
(٣) فى المخطوط (و) ولعل الصواب ما أثبته.

أعـلاه) على مـعنى اشتـرائى جمـيعَ المتـا ع إلاّ أنّه وقع الشـراء وأسـفلُه فوق أعـلاه ، ولو أبدلت فقلت:(اشتريت مـتاعك أسـفلَه فوق أعلاه) لكان الشراء لبعض المتا ع إلا أنّه فى حال استقراره فوق أعلاه.

١٣*١- – وتقول :(ألزمت الناسَ بعضَهم بعضًا) و(خوّفت الناسَ ضـعيفَهم قويَّهم) فهذا لا يكونُ إلاّ على البدلِ لأنّ بِهِ صـحةَ المعنَى. وتقول :(دفعت الناسَ بعضَـهم ببـعض) فيجرى هذا المجرى ، و(ميزت متاعك بعضَه منْ بعضٍ) فهذا وجه / الكلام فيه البدلُ ، وقد يجوز الرفع على مـعنى بعـضـه من بـعضٍ فى التـشـاكل.و(أوصلتُ القـومَ بعـضَـهم إلى بعض) لا يكون إلاّ على البدل. ٥٠ب

١٤*١- – فـأمّا (فضَّلْت متاعَك أسفلَه على أعلاه) فيجوز فيه الوجهان، والفرقُ أنَّ أحدَ الوجهينِ على مـعنى (فضلَّت جميع مـتاعك على غيره فى حال مـا أسـفلُه على أعلاه)، والوجهُ الآخر أنَّك فـضلّت بعضـه ، وهو الأسـفلُ ، على الأعلى فـالتـفـضـيل له على الأعلى ؛ لا أن(١)، الأسفلَ فى موضع الأعلى.

١٥*١- – وتقول :(صككت الحجرين أحدَهما بالآخَرِ) فليس فى هذا إلاّ البدل.

١٦*٢- – وفى التنزيل ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾(٢)،(٣)

١٧*٢- – فـهذا على البدل، ويجوز الرفعُ لا على الاسـتئناف ولكن على تـأويل مـا لم يسمَّ فاعله ، كأنك قلت :(عجبت من أن دُفِعَ الناسُ بعضهم ببعض).

١٨*٢- – وتقول :(عجبت من موافقة الناسِ أسودِهم أحمرَهم) على البدل ، ويجوز الرفْعُ

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٥٣ = (٧٦).

*٢- نفسـه ، ص ١٥٣- ١٥٤ = (٧٦).

(١) فى المخطوط (لان) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢) من الآية (٢٥١) فى سورة البقرة ، والآية (٤٠) فى سورة الحج.

(٣) يبدو أن بين الفقرتين (١٦) و (١٧) سقطًا ، لأن أسئلتهما جاء ت هكذا « وفى التنزيل ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ فَلِم لاَ يكون إلا على البـدل ؟ ومـا حكم (عـجـبت من دفع الناس بعضـهم ببعض)؟ ولم جاز فيه البدل؟ ولم جاز رفع (بعضهم)؟».
ولعل تكملة الفقرة(١٦) بعد الآية كالتالى :(فهذا لا يكون إلا على البدل ، لأن به صحة المعنى) وينظر الفقرتين (١٠) و (١٣) ولعل تكملة الفقرة (١٧) من أولها كالتالى (وتقول : عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض) فهذا على البدل .... الخ.

فتقولُ:(عجبت مِنْ موافقَةِ الناسِ أسودُهم أحمرَهم) بالحملِ على التأويلِ كأنّكَ قُلْتَ :(عجبت من أن وافق الناسُ أسودُهم أحمرَهم)٠

١٩*-١ – وتقول :(سمعتُ وقْعَ أنيابِه بَعْضِها فوق بَعْضٍ) فهذا يجوز فيه الوجهانِ : البدلُ ، والحملُ على التأويلِ ؛ كأنَّكَ قلت :(وقعت أنيابُه بَعْضُها فوق بعضٍ٠ وكذلك (عجبت من إيقاع أنيابه بعضِها فوق بَعْضٍ) على البدلِ ، والرفعُ على (عجبت من أن أُوقِعتْ أنْيابهُ بعضُها فوقَ بعضٍ)٠

٢- مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا(١):

٢٠ – ما الثانى الذى لا يجوز فيه [إلا] البدل ؟ وما الثانى الذى لا يجوز فيه إلاّ الابتداء ؟ وما الثانى الذى يجوز فيه الوجهان ؟

٢١ – وما حكم (رأيت متاعك بعضَهُ فوقَ بَعْضٍ)؟ ولِمَ جازَ فيه الوجهان ؟

٢٢ – وكَمْ وجها يجوز فى نصب (أحسنَ) من قولك :(رأيت متاعك بعضَه أحسنَ من بعضٍ)؟ ولِمَ كان الرفع فى ما الثانى فيه هو الأوّلُ أجودَ ؟ وما وجهُ قوله(٢) :« شبّهوه بـ(رأيت زيداً أبوه أفضل منه)» وهذا لا يجوز فيه البدلُ؟

٢٣ – وما الشاهد فى ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾(٣) وفى قول العرب (خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجْلَيْها) وَفِى قَوْلِ عبدةَ بنِ الطبيب(٤):

(٢٦٢) – * فمَا(٥) كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ* (٦).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٥٣ = (٧٦)٠

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٥٤ = (١: ٧٧)٠

(٢) ينظر نفسه ، ص ١٥٥ = (٧٧)٠

(٣) من الآية (٦٠) فى سورة الزمر٠

(٤) شعر عبدة بن الطبيب (عبدة بن يزيد)(ت ٢٥)، شرح : يحيى الجبورى ، (بغداد – دار التربية للطباعة، ١٣٩١هـ) ، ص ٨٨ ، ووفاته سنة ٢٥هـ ، والأغانى ، جـ ١٤ : ٤٩٥٦ ، ٢٣: ٨١٨١، وفى الأغانى نفسه ، جـ ١٤: ٤٩٦٤ : أنّ القائل مرداس بن عبدة بن منبه ٠

(٥) فى المخطوط (ما) والمثبت من الجواب٠

(٦) وسيأتى برقم (٢٦٦) ، وعجزه :

==

وَقَوْلِ الآخر (١):

(٢٦٣) - * ذَرِينِى إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا* (٢)

٢٤ - وَقَوْلِه (٣):

(٢٦٤) - * إِنَّ عَلَىَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا* (٤)

٢٥ - وكم وجهًا يجوز فى (جعلت متاعَك بعضَه فوق بعض)؟ فَلِمَ جعله فى النصب على ثلاثة أوجه(٥)؟ وما الأوجه الثلاثة؟ وهل هى الحالُ، والمفعولُ الذى الثاني فيه هو الأوَّلُ، ومفعولُ مفعولٍ؟ وَلِمَ جاز فى (جعلت) أنْ يتعدّى إلَى مفعولينِ وجاز فيه ألاّ يتعدَّى إلاَّ إلى مفعول واحدٍ إذا كان بمعنى (عملت)؟ ولِمَ(٦) جاز أن يتعدى إلى مفعولين الثانى منهما هو الأول وإلى مفعولين الثانى منهما غيرُ الأوّلِ؟ وما الأصلُ فيه ؟

= * وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا*

ويروى (فلم يك قيس).

ومن مواطن وروده : الكتاب، جـ ١٥٦:١ = (١: ٧٧)، والأصول، جـ ٥١:١، وشرح القصائد السبع، ص ٩، والجمل، ص ٤٤ = (٥٦)، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : إبراهيم بن السرى (ت ٣١١)، تحقيق إبراهيم الأبيارى، (بيروت - دار الكتاب اللبنانى، ط ٢، ١٤٠٢هـ)، جـ ١: ٢٥٨، ٣٨٠، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ٨٣، والمصون، ص ١٥، والنكت، جـ ١: ٢٧٥، وشرح المفصل، جـ ٣: ٦٥، ٨: ٥٥. وينظر معجم هارون، ص ٣٣٠، ومعجم حداد رقم ٢٥٨٠.

(١) هو عدى بن زيد. يظر ديوانه، ص ٣٥، وفى الكتاب، جـ ١: ١٧٦ = (٧٧:١)، أن البيت لرجل من بجيلة أو خثعم.

(٢) وسيأتى برقم (٢٦٥)، وعجزه :

* وَمَا أَلْفَيْتِنِى حِلْمِى مُضَاعَا*

ويروى (إنّ حكمك).

ومن مواطن وروده : معانى القرآن، للفراء، جـ ٢: ٧٣، ٤٢٤، ومعانى القرآن، للأخفش، جـ٢:٢٨٣، ومعانى القرآن وإعرابه، جـ ٤: ٣٦٠، والأصول، جـ ٢: ٤٠، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، جـ ١: ١٢٣، والنكت، جـ ١: ٢٧٦، والخزانة، جـ ٢: ٣٦٨، وينظر معجم هارون، ص ٢١٣، ومعجم حداد، رقم ١٦٤١.

(٣) لم أهتد إلى معرفة القائل.

(٤) وسيأتى برقم (٢٦٧)، وبعده :

* تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا*

ومن مواطن وروده : الكتاب، جـ ١٥٦:١ = (١: ٧٨)، والمقتضب، جـ ٢: ٦٢، والأصول، جـ ٢: ٤٨، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، جـ ١: ٤٠٢، والنكت، جـ ٢: ٢٧٦. وينظر معجم هارون، ص ٤٩٧، ومعجم حداد، رقم ٣٤٦١.

(٥) ينظر كتاب جـ١ : ١٥٧ = (٧٨:١).

(٦) في المخطوط (ولو)، ولعل الصواب ما أثبته.

٢٦ - ومن أيِّ وجوه الجعل هو فى ﴿ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾(١)؟

٢٧ - وهل يجوز الرفع فى (جعلت متاعاك بعضَه على بعض)؟ ولِمَ جاز ؟

٢٨ - وما حكم (أبكيت قومَكَ بعضهم على بعض) و(حزّنت قومك بعضَهم على بعض)؟ وما حكم (حزّنت قومك بعضهم أفضل من بعض)؟ ولِمَ كان الرفعُ الوجْهَ؟

الجــــواب :

٢٠*-١ - الثانى الذى لا يجوز فيه إلاّ البدلُ هو الذى لا يكون بعده ما يصلح أن يكون خبرًا عنه . والثانى الذى لا يجوز فيه إلاّ الابتداء هو الذى يكون غير الأول مما ليس المعنى مشتملا عليه. والثانى الذى يجوز فيه الوجهان هو الذى يكون بعدَه ما يصلح أن يكون خبراً عنه مع صحةِ معنى البدل فيه. مثال الأول (سقيت إبِلَكَ / صغارَها أحسنَ مِنْ سقْيِ كبارِها) ؛ ١٥١أ
لأن (أحسَنَ من سقى كبارها) لا يصلحُ أن يكون خبرًا عن الصغار. مثال الثانى (رأيت قومَك أسلافُهم أفضلُ منهم) ، فهذا لا يجوزُ فيه إلاّ الابتداءُ ، لأنّ الثانى فيه غيرُ الأوّلِ مما ليس المعنى مشتملاً عليه. مثال الثالث (مررت بمتاعك بعضِه مطروحًا وبعضِه مرفوعًا) ، فهذا يجوز فيه الوجهان : البدلُ ، والاستئناف ، على الأصل الذى بيّنا.

٢١*-٢ - وتقول :(رأيت متاعَكَ بعضَه فوقَ بعضٍ) ، فيصْلُحُ أنْ يكون (فوق) فى موضع الحال ، فيكون من رؤية العين ، ويَصْلُحُ أن يكونَ فى موضعِ المفعولِ فيكونَ من رؤية القلْبِ ويجوز الرفعُ ، فتقول :(رأيت متعاعَك بعضُه فوقَ بعضٍ) فتكونَ الجملة فى موضع الحال إن كان من رؤية العين ، وفى موضع المفعول الثانى إن كان من رؤية القلب.

٢٢*-٢ - فإذا قلتَ :(رأيت متاعَك بعضه أحسن من بعضٍ) جاز فيه الأوجه الأربعة التى ذكرنا فى (فوق). إلا أنّ الرفع أجود ، لأن الثانىَ فيه هو الأول ، فقد جاء على شرطِ الابتداءِ والخبر ، فكأنّهم شبهوه بـ(رأيت زيداً أبوه أفضل منه).

---

*١- **الكتاب ، جـ ١ : ١٥٢ ، ١٥٥ = (١ : ٧٦ ، ٧٧).**

*٢- **نفسه ، ص ١٥٥ = (١ : ٧٧).**

(١) من الآية (٣٧) فى سورة الأنفال.

٢٣*-١ – وفى التنزيل ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾(١)، فهذا رَفْعٌ ؛ لأنّ الثانىَ هو الأوّلَ. وقد يجوز النصب(٢) كما قالوا :(خَلَقَ اللَّهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أَطْوَلَ مِنْ رِجلَيْها). ومثله :

(٢٦٥) – ذَرِينى إنّ أمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا   وَمَا أَلْفَيْتِنِى حِلْمِى مُضَاعًا(٣)

وكان الوجه (حلمى مضاع) ، والنصب جيّدٌ أيضًا ، وإن كان الرفع أجودَ. ومثله قول عبدة بنِ الطبيب :

(٢٦٦) – فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ   وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا(٤)

٢٤*-٢ – وممَّا جاء فى الفعل شبه هذا قول الشاعر :

(٢٦٧) – إنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا   تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تجِيءَ طَائِعًا(٥)

ولو(٦) رفَع على أن يكون (تؤخذ) فى موضع الحال جاز ، كأنه قال : (أن تبايع(٧) مأخوذًا أو جائيًا طائعًا).

٢٥*-٣ – وتقول :(جعلت متاعَكَ بَعْضَه فوق بَعْضٍ) ، ففيه ثلاثة أوجه فى النصب : الأول : أن يكون بمعنى (عملت) لا يتعدى إلاّ إلى مفعولٍ واحدٍ ، فيكون (فوق بَعضٍ) فى موضعِ الحال، وتكون (جعلت) كقولك :(جعلت أساس الحائط)، ، أى (عملته)(٨). الثانى : أن يكون (فوق بعض) فى موضع مفعولٍ هو الأول ، كقولك :(ظننت متاعَك بعضَه فوق بَعْضٍ) أو (علمت(٩))

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٥٥ – ١٥٦ = (١: ٧٧ – ٧٨).
*-٢ نفسـه ، ص ١٥٦ = (٧٨).
*-٣ نفسـه ، ص ١٥٦ – ١٥٧ = (٧٨).

(١) من الآية (٦٠) فى سورة الزمر.
(٢) فى معانى القرآن ، للأخفش ، جـ ٢: ٤٥٦ « ونصب بعضُهم فجعلها على البدل » ولم يعيّن القارىء.
(٣) تقدم برقم (٢٦٣).
(٤) تقدم برقم (٢٦٥).
(٥) تقدم برقم (٢٦٤).
(٦) فى المخطوط (لولا) ، ولعل الأنسب ما أثبته.
(٧) فى المخطوط (تبايعا) ، ولعل الأنسب ما أثبته.
(٨) ورد فى الكتاب فى تحقيق هارون (كأنه قال : علمت). ونبه الأستاذ هارون أنّه فى طبعة بولاق (عملت). ويتضح مما جاء فى الشرح هنا أن المراد ما جاء فى طبعة بولاق.
(٩) فى المخطوط (عملت) ، ولعل المراد ما أثبته.

فيتعدى إلى مفعولين الثانى منهما هو الأول. الثالث : أن يكون (فوق بعض) فى موضع مفعول مفعول يوضحه (سَقَط بعضُ متَاعِك على بعضٍ) فـ(على بعض) فى موضع مفعولِ هذا الساقط الذى هو البعض الأول. ثم تقول : (أسقطت بعضَ متاعك على بعض) ، فيصير الفاعلُ مفعولاً ، و(على بعض) مفعولَ مفعولٍ إلاّ أنّه لا يتعدى إلا بحرف ، فهو مفعول بحرف الإضافة[١]، كقولك: (مررت بزيد) ، والمفعولُ الثانى في هذا غير الأوّل كما هو في (أضْرَبْتُ زيدًا عمرًا) ، أى (جعلته يضرب عمرًا).فقد جاز فى (جعلت) ثلاثةُ أوجهٍ فى التعدى . منها أن يكون بمنزلة (عملت) الذى لا يتعدّى إلاّ إلى مفعولٍ واحدٍ ، ومنها أنْ يكون بمنزلة (ظننت) و(علمت)[٢] الذى يتعدى إلى مفعولين ، الثانى فيه هو الأوّل ؛ وإنما جاز ذلك فيه ، لأنّ حقيقته تقتضى جواز الأوجه الثلاثة ، إذ حقيقةُ الجعل كونُ الشّيْءِ على صفة القادر[٣] عليه.

وكونه على صفة ينقسم ثلاثة أقسام : منها : أنه على صفة لا متعلّق لها كصفة / ٥١ب موجود. الثانى : كونه على صفة لها متعلق الثانى فيه هو الأول ، نحو (الرجل كريم) والكريم هو الرجل. الثالث : كونه على صفة لها متعلّق الثانى فيه غيرُ الأول ، كقولك :(ضاربٌ زيدًا) فـ(زيدٌ) غير الضارب فلما كانت هذه الأوصاف الثلاثة تكون للشيء قبل دخول (جعلت) احتمل أن يكون عليها بِجعلِ جاعلٍ ، واحتمل أن لا يكون عليها بجعلِ جاعلٍ غيره. فإذا أردتَ أن تَبيّن أنَّه حصل عليها بِجعلِ جاعلٍ اختلف حكمها بحسب متعلق الجعل على ما فسرنا. والأصل فيه كون الشيء على صفة القادر[٣] عليه.

٢٦*-١ – وفى التنزيل ﴿ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ ﴾[٤] فـ(على) موضع معفولِ مفعولٍ؛ لأنَّه منقول من (صار الخبيث بعضه على بعض) إلى (صيره اللّه بعضَه على بَعضٍ).

٢٧*-١ – وتقول :(جعلتُ متاعَك بعضَه على بعضٍ) على البدلِ ، ويجوز الرفعُ ، أى (عملته وبعضُه على بعضٍ).

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١٥٧ = (١: ٧٨).**

(١) فى الكتاب ، جـ ١: ١٥٧ = (١: ٧٨) « كما أن (مررت بزيد) الاسم منه فى موضع اسم منصوب ».

(٢) فى المخطوط (عملت) ، ولعل المراد ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (يقارر) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) من الآية (٣٧) فى سورة الأنفال.

٢٨*١- – وتقول :(أبكيت قومك بعضَهم على بعضٍ) فلا يصلح فى هذا [إلا] البدل ، لأنّه من بكاء بعضهم على بعض. وكذلك (حزّنت قومك بعضَهم على بعضٍ) ليس فيه إلاّ البدل ، لأنّه من (حزن بعضهم على بعضٍ). فإنْ قلت :(حزّنت قومك بعضُهم أفضل من بعضٍ) فالرفع ؛ لأنّ الجملةَ حينئذٍ فى موضعِ الحال ، والثانى هو الأوّل ويجوز فيها البدلُ إلاّ أنَّ وجه الكلام الرفعُ.

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٥٧ – ١٥٨ = (١: ٧٨ – ٧٩).

٣٦- باب من البدل الذى يصلح فيه التأكيد وحذف حرف الجـرّ(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من البدلِ الذى يصلح فيه الأوجه الثلاثة مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الفعل من البدل الذى يصلُح فيه أوجهٌ ثلاثة ؟

٣ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

[١-] وما حكم (ضُرِبَ عبد اللَّه ظهرُه وبطنُه)؟ ولِمَ جاز فيه البدلُ والتأكيدُ والنصب على المفعول؟

٢ - وهل سبيل (ضُرِبَ زيد الظهر والبطن) تلك السبلُ؟ وما حكم (مفطِرنا سَهْلُنَا [و] جبلنا) و(مُطِرْنَا السهلَ والجَبَلَ) ؟ ولِمَ جاز فيه الأوجه الثلاثةُ ؟

٤ - وهل يجوز (هو ظهره وبطنه)؟ ولِمَ لا يجوز ؟

٥ - ولِمَ جاز (دخلت الدار) بمعنى (دَخَلْتُ فى الدار) ولَمْ يجز (دخلت عينَ عبد اللَّه) بمعنى (دَخَلْت فى عينه)؟ ومِنْ أيْنَ صار (دخلْت) مع الأماكن نظير (لدن) مع (غدوة)(٢) ، ونظير (عسى) مع (الغوير)(٣)؟ .

٦ - وهل يجوز (مُطرنا الزرعَُ والضرعََ) بالنصبِ والرفعِ على البدلِ والتأكيدِ؟ ولِمَ جاز ؟

[٣-] وهل يجوز (ضُرِبَ زيدٌ اليد والرجل) على الأوجه الثلاثة؟ ولِمَ أجازَهُ سيبويه على وَجهين

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٥٨ = (١: ٧٩) « هذا بابٌ من الفعل يبدل فيه الآخِر من الأول ويجرى على الاسم كما يجرى (أجمعون) على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول » وينظر الباب فى شرح الصفار ، ص ٢٤٦، وتذكرة النحاة ، ص ٢٣٤.

(٢) ينظر ما تقدم فى الأبواب ١٧: ٢٣م ، و ١٩: بعد فقرة ٦ من الأسئلة.

(٣) ينظر ما تقدم فى البا ١٧: ٢٢ م٢ (هامش الأسئلة).

دون جهة المفعول ، ولَمْ يجزه ابن السراج (ت ٣١٦) إلاَّ على البدلِ ؟

٧ - وما حكم (مُطِرَ قَوْمُكَ الليلَ والنهارَ)؟ ولِمَ جاز فيه النصبُ على وجهين والرفعُ على وجْهَين؟ وما وجه قولهم :(صيد عليه الليل والنهار)؟ ولِمَ قُدِّرَ على وَجهينِ (صيد الليل والنهار) ، وأن يكونَ (الليل والنهار) وقع موقعَ الصيد الكثير على الاتّساع؟ وما وجه قولهم :(هو نهاره صائم وليله قائم)؟ ولِمَ قدر على (هو نهاره نهار صائم وليله ليل قائم) ، وعلى الوجه الآخر أن يقع نهاره موقع نفسه بمعنى (كأن نهاره صائم)؟

٨ - وما الشاهد فى قول جرير(١) :

(٢٦٨) - * لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى* (٢)

وهل يحتمل (وما صاحب ليل المطيّ بنائم) ويحتمل (وما ليل المطى بليلِ نائم)؟

[٧-] وما معنى قوله(٣) :(فكأنّه فى كلّ هذا جعل الليل بعض الاسم أو جعله الاسم)؟

[٨-] وهل ذلك / لتقديره (صاحبَ ليل المطىّ) أول (بعض صاحب ليل المطىّ)؟ ٥٢أ

٩ - وقولِ الاخَرِ(٤) :

(٢٦٩) - * أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ* (٥)

---

(١) ينظر شرح ديوانه ، ص ٥٥٤ ، ونقائض جرير والفرزدق ، جـ ٢: ٧٥٤.

(٢) وسيأتى برقم (٢٧٦)، وعجزه :

* ونِمْتِ وَمَا لَيْلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ* .

والمطى : جمع مطية ، وهي ما يمتطى ظهرها أي يركب.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦٠ = (١: ٨٠) ، ومجاز القرآن ، جـ : ٢٧، ٢٩٧، ٢٧٩، ٣٣٩ ، ٢: ٩٦، والمقتضب ، جـ ٣: ١٠٥ ، ٤: ٣٣١ ، والكامل ، جـ ١: ١٣٥ ، ٢١٩، ٣: ٤١٠ ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ١٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٦، والنكت ، جـ ١: ٢٨٠، والخزانة ، جـ ١ : ٢٢٣، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٢.

(٣) كلام سيبويه الآتي مأخوذ من موضعين ، ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٦٠-١٦١ = (١: ٨٠).

(٤) هو الجَرَنْفَش بن عَبَدَة الطائىّ. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى جـ ١: ٢٣٧.

(٥) وسيأتى برقم (٢٧٧) ، وعجزه :

* وَاللَّيلُ فِي جَوْفِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ*

ويروى (فى قعر منحوت) ، والمراد بالمنحوت : تابوت. والساج: خشب يجلب من الهند.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦١ = (١: ٨٠) ، والمقتضب ، جـ ٤: ٣٣١ ، والكامل ، جـ٣: ٤١٠، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ١٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٨ ، ١٢٦ ، والمحتسب ، جـ ٢: ١٨٤ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٦ ، والإفصاح ، ص ١٣٤.

وهل يتوجّه فى التقدير (أمّا صاحبُ النهارِ ففى قيدٍ وسلسلة) وعلى الوجه الآخر أن يقع موقع الصاحب على معنى (كأن النهار فى قيدٍ وسلسلة بكون صاحبه فيه)؟

١٠- وهل يجوزُ (ضربت عبد الله ظهره) و (مُطِرَ قومك سهلهم)؟ وعلى أى شىء يجوز؟ ولِمَ لَمْ يكُن فيه إلاّ وجه واحد؟ وما الشاهد فى قوله (١):

(٢٧٠) - * فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ ...* (٢)

١١ - وقول الجعدىّ(٣) :

(٢٧١) - * مَلَكَ الْخَوَرْنَقَ وَالسَّدِيرَ..* (٤)

[؟]- ولِمَ جاز (مَالِى بِهِمْ عِلْمٌ أمرِهِم)(٥)؟

---

(١) هو الأعشى كما فى الكتاب ، (جـ ١: ٨٠) بولاق. أما الأستاذ عبد السلام هارون فلم يثبت نسبة الشاهد إليه فى تحقيقه ، جـ ١: ١٦١. وقال « إن البيت ليس فى ديوانه. ونص فى الخزانة ، جـ ٢: ٢٧٢ أنه من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل » . وينسب لأبى حيوة النميرى بيت قريب من بيت الأعشى هو :

وكأنـها نو جدتـين كأنه ما حاجبيه معين بسواد

ينظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، جـ ٢: ٥٧٩.

(٢) وسيأتى برقم (٢٧٨) ، وهو بتمامه :

فَكَأنَّه لَهِقُ السَّراةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ

ولهق : أبيض ، السراة : أعلى الظهر.

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٦ ، والمسائل المشكلة ، ص ٣٤٣، والحجة، للفارسى ، جـ ١: ٣٩١ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٧٧ ، ٥١٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٤ ، والنكت ، ص ٢٤٧ ، والخزانة ، جـ ٢ : ٣٧٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٧، ومعجم حداد، رقم ٧٦٣.

(٣) شعره ، ص ٢٢٧.

(٤) وسيأتى برقم (٢٧٩) ، وهو بتمامه :

مَلَكَ الْخَوَرْنَقَ وَالسَّدِيرَ وَدَانَهُ مَا بَيْنَ حِمْيَرَ أَهْلِهَا وَأُوَالِ

والخورنق والسدير : قصران بالعراق قرب الحيرة. ودانه : أي طاع له ، وأوال : قرية أو موضع مما يلى الشام.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦١ = (١: ٨١) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٧ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٨٩ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨١ ، وتذكر النحاة ، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٥) قوله : (ولِمَ جاز ... الخ) لم ترد عنه إجابة. وقد جاء فى الكتاب ، جـ ١: ١٦٢ = (١: ٨١) بعد البيت السابق :« يريد ما بين أهل حمير فأبدل الأهل من حمير ، ومثل ذلك قولهم (صرفت وجوهها أولها)، ومثله (ما لى بهم علم أمرهم) ».

١٢ - وما في قول جرير[١] :

(٢٧٢) - مشقَ الهواجرُ لَحْمَهنّ مع السرى حتى ذَهـبْنَ كَلاكِلاً وصُدُورا؟[٢]

وعلام حمله سيبويه وخالفه أبو العباس (ت ٢٨٦) فحمله على (طبت بذلك نفساً) وحمله سيبويه على (ذهب قدماً) أى متقدماً ؟ وما في قولِ عمرو بن عمّار[٣] :

(٢٧٣) - * طَوِيلُ مِتَلِّ[٤] الْعُنْقِ أَشْرَفُ كَاهِلاً* [٥]

فلِمَ حملَه على فَرْضِ (ذهب صُعُدًا) ·

وقوله [٦]:

(٢٧٤) - * إِذَا أَكَـلْتُ سَمَـكًا وَفَرْضـًا* [٧]

---

(١) شرح ديوانه ، ص ٢٩٠·

(٢) وسيأتى برقم (٢٨٠)· ومشق : أذهب· والهواجر : جمع هاجرة ، وهى شدة الحرّ فى منتصف النهار ، والسرى : السير فى الليل ، والكلاكل : هى الصدور، وجمع بينهما لاختلافهما فى اللفظ·
ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ١٦٢ (١: ٨١) ، وشـرح أبيـات سـيـبـويه ، للنحـاس ، ص ١٢٧ ، وشرحـها ، لابن السـيرافى ، جـ ١: ٢٢٠ ، وشـرح عيون كـتـاب سـيبويه ، ص ٩٤ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨١، وتذكرة النحاة ، ص ٢٤٩ ، والمقاصد النحوية ، جـ ٣: ١٤٤·

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١٦٢ = (١: ٨١) ، وجاء فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١:٣٥٨ « قـال عمـرو بن عمـار النهدى ويروى لامرىء القيس » ، ولم أعثر على الشـاهد فى ديوان امـرىء القيس·

(٤) فى المخطوط (متك) وكذا فى الجواب وهو مخالف لما فى المراجع التى اطلعت عليها·

(٥) وسيأتى برقم (٢٨١) ، وعجزه :

* أَشَقُّ رَحِيبُ الْجَوْفِ مُعْتَدِلُ الْجِرْمِ*

متل العنق : مـا انتصب منه ، والمتل الشديد ، والكاهل : مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق ، وقيل غير ذلك · والجرم : الجسد·
ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٨ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٥ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٤·

(٦) فى الكتاب ، جـ ١: ١٦٣= (١: ٨٢) « قول رجل من عمان »·
وذكر الدكتور محمد على سلطان أن اسمه محمد بن ذؤيب الدارمى التميمى ، وأنه ليس من عمان وإنما نبزه بذلك دكين الراجز لبعض صفات فيه ، ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١ : ٤٠٣، هامش(٢)·

(٧) وسيأتى برقم (٢٨٢) ، وبعده :

* ذَهَبْتُ طُولاً وَذَهَبْتُ عَرْضاً*

=

١٣ - وما في قول عامر بن الطفيل(١):

- (٢٧٥) - * فلأبْغِيَنَّكُمْ قَـنًا وَعُوارِضًا* (٢)

الجـــواب :

١*-١ - الَّذى يجوز فى الفعل من الأوجه الثلاثة هو أَنَّهُ إذا كان الاسم الثانى يشتمل عليه المعنى صلَحَ فيه البدل ، فإذا كان مع ذلك يعمّ الاسم الأوّلَ صلحَ فيه التأكيد كـ(أجمعين) ، فإذا كثُر حتّى لا يخل به حذفُ حَرْفِ الجرّ صلَحَ فيه النصبُ على المعفول. وكلّ ذلك قد اجتمع فى (ضُرِبَ زيدٌ ظهرُه وبطنُه) و(قُلِبَ عمرو ظهرُه وبطنُه).

٢*-١ - ويجوز (ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ) ؛ لأنّ الألف واللام يصلحُ فيهما التعريف كما

---

*-١الكتاب ، جـ ١: ١٥٨ = (١: ٧٩).

= والفرض : ضرب من التمر.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦٣ = (١: ٨٢) ، ومجالس ثعلب ، جـ ١: ٢١٧ (١٧٩)، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ١٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٢٨ ، وشرح عيون كتاب سيبويه، ص ٩٥ ، والمخصص ، جـ ١١: ١٣٤ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٣.

(١) ديوانـــــــــــــــــــــــه، رواية أبى بكر الأنبارى ،(ت٣٢٨) ، عن أبى العباس ثعلب (ت٢٩١) ، بتعليق كرم البستانى ، (دار بيروت للطباعة ، ١٤٠٢هـ) ، ص ٥٥ ، وهو عامر بن الطفيل العامرى ، توفى سنة ١١ هـ ، وجاء فى تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ، جـ ١: ٨٢ بولاق « وأنشد فى الباب للطفيل الغنوى والصحيح أنه لعامر بن الطفيل » مع أن الذى جاء فى الكتاب هو « وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل » ولعل ذلك فى نسخة أخرى للكتاب.

(٢) وسيأتى برقم (٢٨٣) ، و(٤١٨) ، و(٤٢٢) ، وعجزه :

* وَلَأُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ*

ويروى (فلا أنعينكم) و(والملا وعورضا ولأوردن). ومعنى لأبغينكم : لأطلبنكم ، ولا أنعينكم : لأذكرنّ معايبكم. وقنا وعوارض : جبلان. والملا : المتسع من الأرض. واللابة الحرَّة . وضرغد : من مياه بنى مـرّة.

ومن مـواطن وروده : المذكـر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٤٦٩ ، وشـرح أبيـات سيـبويه ، للنحـاس ، ص١٠٢، ١٢٩ ، والإيضـاح ، ص ٢٠٧ ، والحجة ، لأبى على ، جـ ٢: ٣٦٨، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٤٦ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٣ ، و٣١٣، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٦ ، والخزانة ، جـ ١: ٤٧٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٦٨.

يصلح بالإضافة إلى الضمير[١]، ودليل ذلك قوله جلّ وعزّ : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾[٢]، والمعنى (هى مأواه) ، لأنّ الوعد إنّما هو لِمَنْ تقدّم ذكره فى ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾[٣] ، فلهذا جاز (ضُرِبَ زيد الظهرُ والبطنُ) بمعنى (ظهره وبطنه)· ومثلُهُ (مُطِرنا سهلنا وجبلنا) و(مُطِرْنَا السهلُ والجبلُ)· فالقياس فى هذا واحد لما بيّنا·

٣*-١ - ولا يجوز فيما لم يَعُمَّ أو لم يكثر حتى لا يُخلّ به الحذف أنْ يجرى تأكيداً كأجمعين· ولا نصباً على المفعول ، كقولك (ضرب زيدٌ اليدُ والرجلُ) فهذا لاَ يجوز فيه النصبُ ولا التأكيدُ كـ(أجمعين)، إلا أن يراد بِهِ أنه إذا ضُرِبَ اليد والرجل فكأنه قد ضربَ جميعُه· فَعلى هذا أجاز سيبويه التأكيد ، ولم يجزه ابن السراج (ت ٢١٦) إلاّ على البدلِ ؛ لأنّه اليدَ والرجلَ لا يعم الأول[٤]·

٤*-٢ - ولا يجوز (هو ظهره وبطنه) بمعنى (هو على ظهره وَبَطْنِهِ) ؛ لأنّه لم يكثر استعماله إلى حدٍّ لا يُخلّ به الحذفُ·

٥*-٢ - وتقول :(دَخَلْت الدار) بمعنى (دخلت فى الدار)· ولا يجوز (دخلت عينَ عبدِاللّه) بمعنى (دخلت فى عينه) ؛ لأنّ (دخلت) قد كثر فى الأماكن ، وكان الدخول معها حقيقة ، ولذلك شبّهه بـ(لدن غدوة) ، لأن[٥] (لدن) كثرتْ مع (غدورة) وكانت معها حقيقة ، إذ الغالب على (لَدُنْ) أن تكون مع الأوقات ، كقول :(لدن العشية) أو (ضحى) أو ما أشبه ذلك· وتجرى فى غير هذا كقولك: (لدن زيد) ، والأغلب الزمان كما بيّنا· وفى التنزيل ، ﴿ مِنْ لَدُنَّا ﴾[٦] أى (من

١-* الكتاب ، جـ ١: ١٦٠ = (١: ٧٩ -٨٠) ·
٢-* نفسه ، ص ١٥٩ = (٧٩)·

(١) الرماني هنا جرى على مذهب الكوفيين ، أما البصريون فلا يرون ذلك ويقدرونه على (الظهر منه)· ينظر: النحو الكوفى (رسالة المحقق) ، ص ٢٥٤ فما بعدها·

(٢) الآية (٤١) فى سورة النازعات·

(٣) من الآية (٤٠) فى السورة نفسها·

(٤) ينظر الأصول ، جـ ٢: ٥٤ ، وقد جاء فيه « والتوكيد عندى يقبح إذا لم يكن الاسم المؤكّد هو المؤكّد ، لأن اليد والرجل ليستا جماعة زيد ... فإن أراد باليد والرجل أنه قد ضربت جماعة واجتزأ بذكر الطرفين فى ذلك جاز »·

(٥) فى المخطوط (فلأن) ، ولا معنى لوجود الفاء فيما يبدو لى·

(٦) ورد فى عدد من الآيات هى : (٦٧) فى سورة النساء ، و(٦٥) فى سورة الكهف ، و(١٣) فى سورة مريم ، و(٩٩) فى سورة طه ، و(١٧) فى سورة الأنبياء ، و(٥٧) فى سورة القصص·

عندنا)، وشَبَّهَهُ أيضًا بـ(عسى) مع الغوير ؛ لأن له حالاً خاصةً ليست لنظائره ، وهو إخفاء السبب به وإجراؤه كالمثل ؛ لأنه جعلته كالذى يُتيقن فيه البؤس(١)٠

٦*-١ - ويجوز (مطرنا الزرعَ والضرعَ) قد سُمِعَ بالنصب على الحذفِ ، ويجوز فيه الرفعُ على البدلِ وعلى التأكيدِ ؛ لأنه يعمُّ الأول٠

٧*-٢ - وتقول :(مُطِرَ قومُك الليلَ والنهارَ) فيجوز / فيه النصب على وجهين : الظرفِ ، والمفعولِ٠ ويجوز فيه الرفعُ على وجهين : البدلِ ، والتأكيدِ٠ وإنّما جاز فيه التأكيد لأنه يجعل الثانىَ كأنّه هو الأول٠ وقد ذكر عليه شواهد منها قولهم :(زيد نهاره صائم وليله قائم) ، تقديره: (نهاره نهار صائم وليلُه ليلُ قائم) فهذا أبقى(٢) بعض الاسم وحذف بعضه ؛ لأنّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلة شيء واحدٍ٠ وفيه وجه آخر ، وهو أن يكون جعله موضع الاسم على طريق التشبيه ، فجعل النهارَ كأنّه صائم بصَومِ صاحبه فيه ، والليل كأنّه قائم بقيام صاحبه فيه٠ وهذا معنى قول سيبويه : « ففى كلِّ هذا قد جعله الاسمَ أو بعضه »٠ وكذلك قولهم : (صيد عليه الليلُ والنهار) فكأنه قال : (صيد عليه صيد الليل والنهار) فحذف ، أو قال: (صيد عليهِ الصيد الكثير) وجعل (الليل والنهار)(٣) موضع الاسم على التشبيه ، كأنّ الليلَ قد صيد بما وقع فيه من الصيد ، وكأنّ النّهار قد صيد باشتغال جميعه بالصيد ، وهو بمنزلة قولك: (زيدٌ الأسدُ) على التشبيه أى (كأنه الأسد)٠ ٥٢ب

٨*-٢ - وقال جرير :

(٢٧٦) - لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِى السُّرَى   وَنُمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِىِّ بِنَائِمِ(٣)

ففى هذا ثلاثةُ أوجهٍ فى التقدير ٠ أحدها :(وما صاحب ليل المطىِّ بنائم) ، والثانى : (وما ليل المطىِّ بليلِ نائم) ، الثالث : (كأنّ ليل المطىّ ليس بنائم) ، ويجعلُ الليلُ موضعَ الاسمِ على التشبيه٠

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٥٩ - ١٦٠ = (١: ٧٩)٠

*-٢ نفســه ، ص ١٦٠ = (٨٠)٠

(١) ينظر ما تقدم ، فى الباب ١٧٠:٢٢م٢ هامش الأسئلة.

(٢) فى المخطوط (بقى) ، ولعل الأولى ما أثبته٠

(٣) تقدم برقم (٢٦٨)٠

٩*-١ – وقال الآخر :

(٢٧٧) – أمَّا النّهارُ فَفِى قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِى جَوْفِ مَنْحَوتٍ مِنَ السَّاجِ(١)

فتقديره (أما صاحب النهارِ ففى قيد وسلسلةٍ) [أو كأنّ النهار فى قيد وسلسلة](*) بكونِ صاحبه فيه)٠

١٠*-٢ – وتقول :(ضُربَ عبد الله ظهرهُ) و(مطر قومكُ سهلُهم) فليس فيه إلاّ البدلُ ؛ لأنّه لا يعم الأوّلَ (ولم يكثر)(٢) حتى لا يخل به الحذف فى هذا الكلام٠ ونظيره قول الشاعر :

(٢٧٨) – وَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ(٣)

١١*-٣ – وقال الجعدىّ :

(٢٧٩) – مَلَكَ الْخَوَرْنَقَ وَالسَّدِيرَ وَدَانَهُ مَا بَيْنَ حِمْيَرَ أَهْلِهَا وَأَوَالِ(٤)

فهذا يكون من البدل الذى المعنى مشتمل عليه ، كأنّه قال :(مَا بينَ بلاد حمير) ، ويجوز أن يكون من بدلِ البعضِ على أن يجعل (حِمْيَرَ) تعمّ جميع القبيلة ، وَيَجْعَلَ أهلها بمنزلة صميمها وأشرافها فعلى هذا الوجه يكون من بدل البعض٠

١٢*-٤ – وأما قول جرير :

(٢٨٠) – مَشَقَ الْهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وَصُدُورَا(٥)

فحمله سيبويه على الحالِ ، وقدَّرَهُ علَى (ذهب قدمًا) ، و(ذهب أُخَرًا)(٦) أي(ذهب متقدمًا) و(ذهب متأخرًا) ، وهو مصدر وقع موقع الحال ، وفى البيت اسمُ جنسٍ(٧) وقَعَ موقع الحال٠

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١٦٠ – ١٦١ = (١: ٨٠)٠**

*-٢ **نفســه ، ص ١٦١ = (٨٠)٠**

*-٣ **نفســه ، ص ١٦١ – ١٦٢ = (٨١)٠**

*-٤ **نفســه ، ص ١٦٢ – ١٦٣ = (٨١ – ٨٢)٠**

(١) تقدم برقم (٢٦٩)٠

(٢) فى المخطوط (والأكثر) ، ولعل الصواب ما أثبته بناء على ما تقدم فى الفقرة رقم (٣)٠

(٣) تقدم برقم (٢٧٠)٠

(٤) تقدم برقم (٢٧١)٠

(٥) تقدم برقم (٢٧٢)٠

(٦) ينظر الكتاب *-٤٠

(٧) يقصد (كلاكلاً وصدورًا) – وينظر تذكرة النحاة ، ص ٢٥٢٠

(*) تكملة مستفادة من السؤال ومن فقرة الإجابة السابقة٠

وذهب أبو العباس (ت ٢٨٦) إلى أنه تمييز[1] بمنزلة (طبت بذلك نفسًا) ؛ لأنه اسم جنس جاء بعد مبهمٍ يحتمل الوجوه ، فاقتضاء التمييز كاقتضاء (طبت بذلك نفسًا) ، وكلا القولين عندى محتمل[2]. وقول أبى العباسِ أسهل ؛ لأن التمييز فيه أظهر. ومثله قول عمرو[3] بن عمّار:

(٢٨١) - طويلُ متلّ العنْقِ أشرفُ كاهلاً أشَقُّ رَحِيبُ الْجوفِ مُعتَدِلُ الْجِرْمِ[4]

/ فهذا على الخلافِ ، قدّره سيبويه (ذهب صعدًا) أى (صاعدًا) وعلى مذهب أبى العباس كقولك :(طبت بذلك نفسًا). ومثله: ٥٣أ

(٢٨٢) - إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرْضًا ذَهَبْتُ طُولاً وَذَهَبْتُ عَرْضًا[5]

كأنه قال :(ذهبت طويلاً وذهبت عريضًا) . وعلى القولِ الآخَرِ فهو بمنزلة (تفقأت شَحْمًا وتَصَبَّبْتُ عرقًا).

١٣*-١ - وأما قولُ عامرِ بنِ الطفيلِ :

(٢٨٣) - فَلَأَبْغِيَنَّكُم قَنًا وَعُوارِضًا وَلأُقبِلَنَّ الْخَيْلَ لاَبةَ ضَرْغَدِ[6]

فليس من هذا ؛ لأن (قنا وعُوارضًا) مكانانِ ، فكأنه قال (بِقَنًا وعُوارض).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٦٣ = (١ : ٨٢) .

(١) ينظر النكت ، جـ ١ : ٢٨١ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١ ، والمقاصد النحوية ، جـ ٣: ١٤٦.

(٢) يرى الأعلم أن سيبويه ذكر الحال وهو يريد التمييز ، وخطأ من تأول نصبه على الحال عند سيبويه. ينظر تحصيل عين الذهب ، جـ ١ : ٨١ بهامش الكتاب (بولاق)، والنكت ، جـ ٢: ٢٨٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٠ ، ٢٥٨.

(٣) فى المخطوط (عمر) والمثبت من السؤال.

(٤) تقدم برقم (٢٧٣).

(٥) تقدم برقم (٢٧٤).

(٦) تقدم برقم (٢٧٥). وسيأتي برقم (٤١٨، ٤٢٢).

قام الطالب بتنفيذ التوجيهات والتصحيحات اللازمة ،،

لجنة المناقشة

أ . د . حسين محمد نصار

أ . د . سيد تقي عبد السيد

أ . د . أحمد مكي الانصاري

٢٢٢٤

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا ـ فرع اللغة

شرح كتاب سيبويه

لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤)

المجلد الأول

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالب

محمد إبراهيم يوسف شيبة

إشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد مكي الأنصاري

الجزء الثاني

١٤١٤ ـ ١٤١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٧-بـاب اسـم الفاعـل(١)

الغرض فيه : أن يُبَيَّنَ ما يجوز فى اسم الفاعل من الإعمال مما لا يجوز ٠

١-مسـائل هـذا البـاب :

١ - ما الذى يجوز فى اسمِ الفاعلِ من الإعمال ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ خالف حال الماضى فيه حال المستقبل والحاضر ؟

٢ - وما الشاهد فى قول الشاعر(٢) :

(٢٨٤) - * إنِّى بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِى * (٣)

وقول عمر بن أبى ربيعة(٤) :

(٢٨٥) - * ومِنْ مَالِىءٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَىْءِ غَيْرِهِ * (٥)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٦٤ = (١: ٨٢) « هذا بابٌ من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى (يفعل) كان نكرة منونًا » ، وينظر الباب فى شرح الصفار ، ص ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٥٨٠ وقد تقدم شىء عن اسم الفاعل فى أبواب الاشتغال٠ ينظر الباب (٣٠).

(٢) هو امرؤ القيس ٠ ينظر ديوانه ، ص ٢٣٩ ، أو النمر بن تولب٠ ينظر ملحق شعره ، ص ١٣٥٠

(٣) وسيأتى برقم (٢٩٨) ، وعجزه :

* وَبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائِشٌ نَبْلِى *

وراش سهمَه إذا ركب عليه الريش٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦٤ = (١: ٨٣) ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٤٦٥ ، والجمل ، ص ٨٦ (٩٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣١ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٠٦، وتذكرة النحاة ، ص ٢٦٧

(٤) شرح ديوانه ، ص ٤٥١٠

(٥) وسيأتى برقم (٢٩٩) ، وعجزه :

* إذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى *

وراح : من الرواح وهو الذهاب فى المساء ، الجمرة : هى الجمرة التى ترمى أيام منى، و البيض : النساء، وهى فاعل الفعل (راح)٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦٥ = (١: ٨٣) ، والكامل ، جـ : ٣٧٥، والجمل ، ص٨٧(٩٨)==

وقول زهير(١) :

(٢٨٦) - * بَدَا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ مَا مَضَى* (٢)

وقول الأَخْوَصِ (٣):

(٢٨٧) - * مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً* (٤)

= وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٣٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ١٧٨، وتذكرة النحاة ، ص ٢٦٨ ، والمقاصد النحوية ، جـ ٣: ٥٣١.

(١) شرح ديوانه ، ص ٢٨٧ ، وقيل هو صرمة بن أنس الأنصارى. ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٠٦ = (١:١٥٤) وما سيأتى فى باب ٥٨م٢ ، وقيل عبد الله بن رواحة الأنصارى ، ينظر الخزانة ، جـ ٣: ٦٦٦.

(٢) وسيأتى برقم (٣٠٠) ، و(٥٤١) ، و(٥٤٧) ، وعجزه :

* وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيا*

ويروى (سابق) بالرفع والنصب والجر. كما يروى (ولا سابقى شىء) و (ولا فائتى شىء) ولا شاهد فيهما ، إذ الشاهد فيه إعمال اسم الفاعل (سابق) كما سيأتى فى الجواب.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦٥ ، ٢: ١٥٥ ، ٣: ٢٩، ٥١ ، ١٠٠ ، ٤: ١٦٠ =(١: ٨٣ ، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢ ، ٢: ٢٧٨)، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ١٩٤ ، والأصول ، جـ ١: ٢٥٢ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٥٠ ، والجمل ، ص ٨٦ (٩٦) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٢، وكتاب الكتاب ، ص ١٣٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٧٢ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١٤٩ ، ١٨٤ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٦٩ ، والخزانة ، جـ ٣: ٦٦٥. وينظر معجم هارون، ص ٤٢١ ، ومعجم حداد ، رقم ٣١٥٣.

(٣) هو الأخوص الرياحى كما فى الكتاب ، جـ ١: ١٦٥ ، ٣٠٦ = (١: ٨٣ ، ١٥٤)، وفى المخطوط (الأحوص) بالحاء ، تحريف. ونسب سيبويه الشاهد فى موضع آخر للفرزدق. ينظر الكتاب ، جـ٣:٢٩ = (١: ٤١٨). والأخوص الرياحى هو : زيد بن عمرو الرياحى اليربوعى التميمى ، شاعر فارس، توفى نحو سنة ٥٠ هـ. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ٦٠ ، وخزانة الأدب ، جـ ٢: ١٤٢-١٤٣.

(٤) وسيأتى برقم (٣٠١) ، و(٥٤٢) ، و(٥٤٨) ، وعجزه :

* وَلَا نَاعِبًا إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا*

ويروى (ولا ناعبٍ) و(إلا لبين).

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٢ ، ١٩٧ ، ٢٩٠، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ١٨٤ ، والتكملة ، ص ٢٩٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٧٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١٨٣ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٤ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٦٩ ، والخزانة ، جـ ٢ :١٤٠، وينظر معجم هارون ، ص ٤٣ ، ومعجم حداد ، رقم ١٩٢.

٣ - وما حكم اسم الفاعل فى الإضافة ؟ وَلِمَ جازَ إضافتُه إلى الْمعرفةِ وَهُوَ نكرةٌ ؟

٤ - وما الشاهد فى قوله جلّ وعزّ ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (١)؟ ولم جاز أن يكون (ذائقة الموت) خبراً عن نكرة ؟

٥ - ولِمَ وَجَبَ فى ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾(٢) أن تكونَ نكرةً ، وفى ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ ﴾(٣) ؟

٦ - و لِمَ وَجَبَ فى (غَيْرَ مُحِلِّى الصَّيْدِ)(٤) أنْ يكون نكرة ؟ ومـا فى (وَلاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ)(٥) مِنَ الدليل ؟ ولِمَ وجب فى ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾(٦) و ﴿عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾(٧) أن يكون نكرةً؟

٧ - وهل يجوز (هو كائنُ أخيك)؟ وَلِمَ جاز مَعَ أَنَّهُ ليس باسمِ فاعلٍ فى الحقيقة ؟

٨ - وما الشاهد فى قولِ الفرزدق(٨) :

(٢٨٨) - * أَتَانِي عَلَى الْقَعْسَاءِ عَادِلَ وَطْبِهِ* (٩)

وَقَوْلِ الزبرقان بن بدرٍ(١٠) :

---

(١) من الآية (١٨٥) فى سورة آل عمران ، و (٣٥) فى سورة الأنبياء ، و(٥٧) فى سورة العنكبوت.

(٢) من الآية (٢٧) فى سورة القمر.

(٣) من الآية (١٢) فى سورة السجدة. وجاء فى المخطوط (إذ الظالمون) وهو سهو.

(٤) من الآية الأولى فى سورة المائدة.

(٥) من الآية الثانية فى سورة المائدة.

(٦) من الآية (٩٥) فى سورة المائدة.

(٧) من الآية (٢٤) فى سورة الأحقاف.

(٨) ديوانه ، ص ٧٣٧، (ط الصاوى).

(٩) وسيأتى برقم (٣٠٢) ، وعجزه :

* بِرِجْلَي لَئِيمٍ وَاسْتِ عَبْدٍ تُعَادِلُه*

على القعساءُ: أي على الآتان القعساء ، والقعس ، بروز الصدر ودخول الظهر. والوطب : وعاء اللبن ، وعادل وطبه : أي الوعاء فى جانب وهو فى الجانب الآخر على الأتان.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦٧ = (١: ٨٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٣ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٣٦، والنكت ، جـ ١: ٢٨٦ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٧٥.

(١٠) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١٦٧ = (١: ٨٤) ، وفرحة الأديب ، ص ١٧٦ ، وقيل إن البيت لأبى ثروان العُكلى ، أو للمعلوط بن بدل القريعي. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣١٣، والزبرقان بن بدر التميمي صحابى ويقال إن اسمه : الحصين وسمى الزبرقان لحسن وجهه. توفى نحو سنة ٤٥هـ. ينظر المؤتلف والمختلف ، ص ١٨٧، والخزانة ، جـ ١: ٥٣١.

(٢٨٩) - * مُسْتَحْقِبِى حلَقَ الْمَاذِىِّ ...* (١)

وقولِ السُّلَيك(٢):

(٢٩٠) - * تَرَاهَا مِنْ يَبِيسِ الْمَاءِ شُهْبًا* (٣)

وقول النابغة (٤):

(٢٩١) - * احكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَىِّ إِذْ نَظَرَتْ* (٥)

---

(١) وسيأتى برقم (٣٠٣) ، وهو بتمامه :

مُسْتَحْقِبِى حلَقَ الْمَاذِىِّ يَحْفِزُهُ بِالْمَشْرَفِىِّ وَغَابٌ فَوْقَهُ حَصِدُ

ويروى (مُسْتَحْقِبو حَلَقِ)كما يروى العجز :

* ضَرْبٌ طَلَخْفٌ وَطَعْنٌ بَيْنَهُ حَصِدُ*

و يروى أيضا * ضَرْبٌ وِرَاكٌ وَغَابٌ فَوْقَهُ حَصِدُ*

والماذى : الدروع ، ومستحقبو حلق الماذى : أى جعلوا الدروع حقائب لهم. يحفزه : يدفعه، وفاعله ضمير يعود إلى (جَمْع) فى بيت سابق ، والغاب : الأجُمُ ، والمراد بها : الرماح ، والحصد : الملتف.

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٣، والنكت ، جـ ١: ٢٨٧، وتذكرة النحاة، ص ٢٧٥.

(٢) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١٦٧ = (١: ٨٤) ، أو هو بشر بن أبى خازم. ينظر ديوانه ، ص ٧٥.

والسُّلَيك بن السُّلَكة هو السليك بن عمرو بن يثربى التميمى ، والسلكة أمه ، اشتهر بسرعة العدو ، والصعلكة ، توفى نحو سنة ١٧ قبل الهجرة. ينظر الشعر والشعراء ، جـ ١: ٣٦٥، والأغانى ، جـ٢٠:٣٤٥-٣٤٦، والمؤتلف والمختلف ، ص ٢٠٢.

(٣) وسيأتى برقم (٣٠٤) ، وعجزه :

* مُخَالِطَ دِرَّةٍ مِنْهَا غِرَارُ *

و(ها) فى (تراها) : للخيل . ويبيس الماء : العرق إذا جف. الدِّرة : كثرة العرق. والغِرار : قلة العرق ، أى أنها معتدلة العرق.

ومن مواطن وروده : المعانى الكبير ، جـ ١: ١٠ ، والمفضليات ، للمفضل بن محمد الضبى (ت ١٧٨) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، (بيروت - ط ٦)، ص ٣٤٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٤، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٥٠ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٧، وتذكرة النحاة ، ص ٢٧٦.

(٤) الذبيانى ، ديوانه ، ص ١٤.

(٥) وسيأتى برقم (٣٠٥) ، وعجزه :

* إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ*

ويروى (سراع) و (شراع) والشراع : الواردة. والثمد: الماء القليل .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦٨ = (١: ٨٥) ، وأدب الكاتب ، ص ٢٥ ، والمعانى الكبير ، جـ١: ٢٩٨، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٤ ، والأمالى الشجرية ، جـ ٢: ٨٢٩ ، وتذكرة النحاة ، ص٢٧٦ ، والتصريح ، جـ ١: ٢٢٥، وشرح شواهد المغنى ، ص ٧٥.

وقولِ المرار الأسَدِى(١) :

(٢٩٢) - * سلٍّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِى رأسِهِ* (٢)

فما فى هذه الأبيات من الدليل على النكرةِ ؟ ولِمَ لا يضاف (كلّ) إلى مفرد إلاّ وهو نكرة؟

٩ - وما فى قول أبى الأسود(٣) :

(٢٩٣) - * فَأَلْفَيْتُه غَيْرَ مَسْتَعْتِبِ* (٤)

وهلاَّ أضَافَ (ولا ذاكر اللّه) إذ كان يستقيم به الشعر ويسلم من الضرورة ؟

١٠- وما يجوز فى (هذا ضارب زيدٍ وعمروٍ) ؟ ولِمَ جاز فيه الوجهان ؟

١١- وما الشاهد فى قول جرير :

(٢٩٤) - * جِئْنِى بِمِثْلِ بَنِى بَدْرٍ لِقَومِهِمِ* (٥)

---

(١) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٦٨ ، ٤٢٦ = (١: ٨٥ ، ٢١٢) ، ولم أجده فيما جمع من شعره بعنوان (المرار...حياته وما بقي من شعره).

(٢) وسيأتى برقم (٣٠٦) ، وعجزه :

* نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ*

ويروى (صهبة وتعيس)٠

ومعنى معطى رأسه : ينقاد بسهولة ، وناج : سريع٠ والأصهب من الإبل : الذى يخالط بياضَه حمرةٌ ، والأعيس : الأبيض٠

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٥ ، والإيضاح ، ص ١٧٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٠٣ ، وفرحة الأديب ، ص ١٦٣ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٦ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٨ ، ٤٣٤ ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٧٦، وينظر معجم هارون ، ص ٢٠١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٤٦٠

(٣) ديوانه ، ص ١٢٣٠

(٤) وسيأتى برقم (٣٠٧) ، وعجزه :

* وَلاَ ذَاكِرِ اللّهَ إلا قَلِيلاً*

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٦٩ = (١: ٨٥) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٢٠٢، والمقتضب ، جـ ١: ١٥٧ ، ٢: ٣١٢، والأصول ، جـ ٣: ٤٥٥ ، وإيضاح الوقف ، جـ ١: ٤٥٧ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٣١٢ ، ٢: ٢٢٤، ٧٤٣ ، ٣: ٧٨٩، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٥ ، والمسائل المشكلة ، ص ١٦٢، والحجة ، للفارسى ، جـ٢: ٣٣١، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ٩١، والخزانة ، جـ٤: ٥٥٤٠ وينظر معجم هارون ، ص ٢٧٥ ومعجم حداد، رقم ٢١٣٨٠

(٥) تقدم برقم (١٧٦) ، و(١٧٨) ، وسيأتى برقم (٣٠٨)٠ وعجزه:

* أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ منظور ابن سيارِ*

وَقَولِ كَعْبِ بْنِ جُعَيلٍ (١):

(٢٩٥) - * أعنِّى بِخَوَّارِ العِنَانِ ...* (٢)

ثم قال :

* وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السِّطَامِ*

ولِمَ صار (هذا ضارب زيدٍ وعمرًا) أقوى من هذينِ البيتين ؟

١٢ - وما الشاهد فى قول الشاعر(٣):

(٢٩٦) - * بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ ...* (٤)

---

(١) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١٧٠ = (١: ٨٦).

(٢) وسيأتى برقم (٣٠٩) ، وهو بتمامه :

أَعِنِّى بِخوَّارِ الْعِنَانِ تَخَالُهُ إِذَا رَاحَ يَرْدِى بِالْمُدَجَّجِ أَحْرَدَا

وعجز البيت الذى بعده :

* وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسْجِ دَاودَ مُسْرَدَا*

ويروى (وذا حُبُك). كما يروى صدره:

* وَإِنِّى لَمُسْتَكْسِيكَ حَوْكًا يَمَانِيا*

وعليها لا شاهد فيه. وخوار العنان : الفرس اللّين العنان. يَرْدِى : يعدو ، والمدجج : الذى قد لبس السلاح ، والأحرد : الذى يرجم الأرض بقوائمه ، والأبيض : يقصد السيف ، والسطام : حد السيف ، والمسرد : المنسوج.

ومن مواطن ورودهما : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٦ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ١:٣٥٥ - ٣٥٦ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٤.

(٣) هو رجل من قيس عيلان ، كما فى الكتاب ، جـ ١: ١٧٠ = (١: ٨٦) أو نُصيب بن رباح (ت ١٠٨)، ينظر شعره ، جمع وتقديم داود سلوم ، (بغداد - مطبعة الإرشاد ، ١٩٦٧م)، ص١٠٤.

(٤) وسيأتى برقم (٣١٠) ، وهو بتمامه :

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

ويروى (فبينا) و(نطلبه أتانا) و(معلق شكْوة).

والوفضة : الجعبة وكذا الشكوة : وعاء من جلد السخلة.

ومن مواطن وروده : معانى القرآن للفراء ، جـ ١: ٣٤٦ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٩٧ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٦ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٢٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٠٥ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٥ ، والأشباه والنظائر ، جـ ٢ :١٧، وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٢ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٧٥.

وقولـه(١) :

(٢٩٧) - * هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينارٍ لِحَاجَتِنا(٢).

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى اسم الفاعل من الإعمال إذا كان للحالِ أو الاستقبالِ أن يعملَ عملَ (يفعلُ) لمضارعته له. ولا يجوز إذا كان على معنى الماضى أن يعمل عمل (فَعَلَ) ؛ لأنّه لا يضارعه ، ولو ضارعه لوجب لـ(فَعَلَ) الإعرابُ. / فلمّا ضارع (يَفْعَلُ) وَجَبَ بالمضارعة للفعلِ الإعراب ، وللاسم الإعمالُ ، وَلَمَّا لَمْ يضارعْ (فَعَلَ) لَمْ يجب للاسم الإعمالُ كما لا يجبُ للفعل الإعراب(٣). ٥٣ب

٢*-٢ - وقال الشاعر :

(٢٩٨) - إنّى بِحَبْلِكَ وَاصلٌ حَبْلِى وبِريش نبلك رَائش نَبلِى(٤)

فأعمله عمل :(أصلُ حبلى وأريش(٥) نبلى).وقَالَ عمرُ بنُ أَبِى رَبِيعَةَ :

(٢٩٩) - وَمِنْ مَالِىءٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَىْءِ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الْجَمْرةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى(٦)

فأعملَهُ عمل (يملأ عينيه) ، فكأنه قال : ومن إنسان يملأ عينيه).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٦٤ = (١: ٨٢).

*-٢ نفسه ص: ١٦٤-١٦٥ = (٨٣).

(١) قيل : هو جابر بن رألان السنبسى ، أو جرير ، أو تأبط شرًا، وقيل : إن البيت مصنوع. ينظر الخزانة ، جـ ٣: ٤٧٧ ، وشواهد الشعر ، ص ٢٣٣.

(٢) وسيأتى برقم (٣١١) ، وعجزه :

* أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَونِ بْنِ مِخْرَاقِ*

وديناز هنا يحتمل أن يكون أحدَ الدنانير أو يكون اسم رجل.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٧١ = (١: ٨٧) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٨٤ ، والمقتضب ، جـ ٤: ١٥١ ، والأصول ، جـ ١: ١٢٧ ، والزاهر ، جـ ١: ٣٣٦ ، وإعراب القرآن ، جـ٢: ٨٢١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٧، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٩٥ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٥١ ، ومعجم حداد ، رقم ١٨٣٦.

(٣) ينظر ما تقدم ، باب ٢:٦م١، ١٣م٢ و٣٠:١.

(٤) تقدم برقم (٢٨٤).

(٥) فى المخطوط (رائش) ، والمراد ما أثبته.

(٦) تقدم برقم (٢٨٥).

وقال زهـــير :

(٣٠٠) – بَدَا لِيَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقًا شَيْئًا إذا كَانَ جَائِيَا(١)

فأعمله عمل (وَلاَ أَسْبِقُ شيئًا)٠ وقال الأخوصُ (٢):

(٣٠١) – مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِباً إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُها(٣)

فأعمله عمل (يصلحون عشيرةً) و (لا يَنْعَبُ إلاّ بِبَيْنٍ غرابُها) ٠

٣*-١ – وحكم اسم الفاعل إذا كان للحاضرِ أو المستقبل أنْ يجوزَ فيه الإضافةُ٠ وهى إضافةٌ لفظيّةٌ ؛ لأنّ المعنى عَلَى الانْفصالِ وحذف التنوين للاستخفاف٠

٤*-٢ – وفى التنزيلِ ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾(٤) ، فَهُوَ على لفظِ الإضافةِ ومعنى الانفصالِ ، ويدلُّ على ذلك أنَّه خبرٌ نكرةٌ عن نكرةٍ٠

٥*-٢ – ومنه ﴿ إنّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ ﴾(٥) فهو على الاستقبال ؛ لأنه عِدةٌ ، والمعنى (إنا مرسلونَ الناقةَ)٠ ومثله ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ ناكِسُو رُؤُوسِهِمْ ﴾٠(٦)؛ لأنَّه عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ فى الآخرةِ ، فالمعنى (ناكسون رؤوسهم)٠

٦*-٢ – فأمّا﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾(٧) فيدلّ على النكرةِ مشاكلةُ ما بعدَه فى ﴿ ولاَ آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾(٨) وأن فيه معنى الأمر٠ كأنه قيل : لا تحلوا الصيد وأنتم حرمٌ٠ وقولُه جلّ وعزّ ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾(٩) فهو نكرة ؛ لأنّه وصف نكرة٠ وكذلك ﴿عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾(١٠) نكرة وصفت بنكرة٠

٧*-٣ – وتقول :(هو كائنُ أخيك)، فقد أجازه الخليل (ت ١٧٠) على حذف التنوين

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ١٦٥ – ١٦٦ = (١: ٨٣ – ٨٤)٠

*-٢ نفسه ، ص ١٦٦ = (٨٤)٠

(١) تقدم برقم (٢٨٦) ، وسيأتى برقم (٥٤١) ، و(٥٤٧)

(٢) فى المخطوط (الأحوص)٠ وينظر ما تقدم فى هامش السؤال٠

(٣) تقدم برقم (٢٨٧)٠

(٤) من الآية (١٨٥) فى سورة آل عمران ، ووردت فى غيرها٠ ينظر ما تقدم فى هامش السؤال٠

(٥) من الآية (٢٧) فى سورة القمر٠

(٦) من الآية (١٢) فى سورة السجدة٠

(٧) من الآية الأولى فى سورة المائدة٠

(٨) من الآية الثانية فى سورة المائدة٠

(٩) من الآية (٩٥) فى سورة المائدة٠

(١٠) من الآية (٢٤) فى سورة الأحقاف٠

للاستخفاف(١) وإن لم يكن فى الحقيقة اسم فاعلٍ ، وكان مما أضيف الشىء فيه إلى نفسه إلاّ أنّه لعلّةٍ صحيحةٍ وهى كونُه على تقديرِ المفعولِ فى (هو كائنٌ أخاك)٠ ولا يجوز فى (كائن) الذى بمعنى (واقع) مثلُ هذا ، لأنَّه لا يتعدى إلى مفعولٍ فيصيرُ على هذا الوجه بمنزلة (قائم) لا يجوزُ فيه الإضافةُ؛ لأنّه لا يتعدى فلا يجوز (كائن أخيك) على هذا الوجه٠

٨*-١ – وقال الفردق :

(٣٠٢) – أَتَانِى عَلَىٰ الْقَعْسَاءِ [عَادِلَ](٢) وَطْبِهِ   بِرَجْـلَىْ لَئِيمٍ وَاسْتِ عَبْدٍ تُعادِلُه(٣)

فهو نكرة ؛ لأنّه فى موضع الحالِ ، كأنه قال :(عادلاً وطبَه)٠ وقال الزبرقان بن بدرٍ :

(٣٠٣) – مُسْتَحْقِبِى حَلَقِ الْمَاذِىِّ يَحْفِزُهُ   بِالْمَشْرَفِىِّ وَغَابٌ فَوْقَهُ حَصِدُ(٤)

وقال السليك بن السُّلَكَة :

(٣٠٤) – تَرَاهَا مِنْ يَبِيسِ الْمَاءِ شُهْبًا   مُخَالِطَ دِرَّةٍ مِنْهَا غِرَارُ(٥)

فهذا فى موضع صفة النكرة وهو مضاف إلى نكرة حذف التنوين منه استخفافًا٠ وقال النابغة :

(٣٠٥) – احْكُم كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَىِّ إذ نَظَرَتْ   إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ(٦)

فهذا نكرة لأنهّ من صفة (حَمَام) وهو نكرة٠ وقَالَ الْمرّارُ الأسَدِى :

(٣٠٦)/ – سَلِّ الهمومَ بِكُلِّ معطى رأسِهِ   ناجٍ مخالطِ صهبةٍ مُتَعَيِّسِ(٧)٠ ٥٤أ

فهذا نكرة ؛ لأن (كلّ) لا تضاف إلى مفردٍ إلاّ وهو نكرة مِنْ أجلِ أَنَّ الواحد لا كلّ لَهُ ؛ لأنّ (كلَّ) عمومٌ ، وليس فى الواحدِ عمومٌ ، إذ العمومُ إجراء المعنى على الشىء مع غيره ، فإنما تدخل على لفظ الواحدِ على تقدير الجميع إذا أُفْرِدُوا وَاحِدًا وَاحِدًا ، ويوضح ذلك أن قولك :(كلُّ رَجلٍ

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٦٦-١٦٨ = (١: ٨٤-٨٥) ٠

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٦٦ = (١: ٨٤) ، وتذكرة النحاة ، ص ٢٧٤ – ٢٧٥٠

(٢) فى المخطوط (عارض)٠

(٣) تقدمبرقم (٢٨٨)٠

(٤) تقدم برقم (٢٨٩)٠

(٥) تقدم برقم (٢٩٠)٠

(٦) تقدم برقم (٢٩١)٠

(٧) تقدم برقم (٢٩٢)٠

فى الدارِ فله درهم) يوجب أنّ الدراهم مقسومة (١)على عدّة الرجال. فلا واحد منهم إلاّ وله درهمٌ ، فالدراهمُ على عدّتهم. ولو قلت :(كل الرجال الذين فى الدار لهم درهم) أوْجب ذلك أن الدرهمَ الواحد لجميعهم ، فهذا غير المعنى الأوّل ، إذ المعنى فيه للجميع ، والأول المعنى فيه لكلِّ واحدٍ مِنَ الجميع.

٩*-١ - وقال أبو الأسود :

(٣٠٧) - فألْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللّهَ إلاَّ قَلِيلاَ(٢)

فهذا على الحذف لغير معاقبةِ الإضافةِ ، ولكنْ لالتقاء الساكنينِ تشبيهًا بحروف المدّ واللين ، إذ التنوين يجرى مجراها ، وهو مع ذلك ضرورة (٣)، إذ الأصلُ فى التنوين أن يحرك لالتقاء الساكنين ولا يحذف. وإنّما لَم يُضِفْ لأنه أراد أنْ يبيّنَ معنى المفعول الذى لا يوهمُ أنّه على معنى الماضى ، كأنّه قال :(ليس من شأنه أنْ يذكرَ اللّه) ، فَلَمْ يكُنْ بدٌّ على هذا الوجْهِ منْ حذف التنوين ونصب الاسم ليوضح هذا المعنى .

١٠*-٢ - وحكم المعطوف على المجرور أن يجوز فيه وجهان : الجرُّ بالحملِ على اللفظ ، والنصبُ بالحمل على التأويل. فتقول (هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ) ، ويجوز (وعمرًا) على (ويضرب عمرًا) أو (ضاربٌ عمرًا)(٤) ؛ لتوضح أنّه على معنى الفعل.

١١*-٣ - وقال جرير :

(٣٠٨) - جِئْنِى بِمِثْلِ بَنِى بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ أَوْ مثْلَ أُسْرَةَ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ(٥)

كأنّه قال :(أو هاتِ مثل أسرة) ؛ لأنَّ (جئنى بمثله) يدلّ على (هات مثله).وقال كَعْبِ بنِ

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٦٩ = (١: ٨٥ - ٨٦).

*-٢ نفسه ، ص ١٦٩ = (٨٦).

*-٣ نفسه ، جـ ١: ١٦٩ - ١٧٠ = (٨٦).

(١) في المخطوط (الدرهم مقسوم) وما أثبته يناسب السياق.

(٢) تقدم برقم (٢٩٣).

(٣) يرى بعضهم أن ذلك ليس ضرورة وأنه جائز فى النثر. ينظر معانى القرآن للفراء ، جـ ٢: ٢٠٢ ، ٣٠٠، والمغنى ، ص ٧١٦ ، والهمع ، جـ ٦ : ١٧٩ = (٢: ٩٩).

(٤) هذا التقدير على مذهب جمهور البصريين ، أمّا الكوفيون فهم عندهم معطوف على محل المعطوف عليه. ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٦٩ = (١: ٨٦)، وشرح الكافية الشافية ، جـ ٢: ١٠٤٧، والتصريح ، جـ٢: ٧٠.

(٥) تقدم برقم (١٧٦) ، و(١٧٨) ، و(٢٩٤).

جعـيل :

(٣٠٩) – أعـنِّى بِخَـوَّارِ الْعِـنَانِ تَخَالُهُ   إِذَا رَاحَ يَرْدِى بِالْمُدَجَّجِ أَحْرَدَا (١)

ثم قـال :

وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السِّطَامِ مُهَنَّدًا   وَذَا حلَقٍ مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ مُسْرَدَا

كأنّه قالَ :(وأعطنى أبيض مصقولَ السِّطَامِ مُهنّدًا وَذَا حلَقٍ) ؛ لأن (أعنِّى بخوار العِنان) يدلُّ علـيه. وقـولك :(هذا ضـاربُ زيدٍ وعمرًا) أقـوى مِنْ هذين البـيتين ؛ لأن الأصـل فيـه النصبُ ، والجرُّ داخل فيه ، والأمرُ بخلاف هذا فى هذين البيتين.

١٢*-١ – وقال الشاعر :

(٣١٠) – بَيْـنَا نَحْنُ نَـرْقُبُهُ أَتَانَا   مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ(٢)

فهذا على تأويل الموضع ، كأنّه قال :(ويعلق زنادَ راعٍ)(٣). ومثله :

(٣١١) – هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا   أَوْ عَبْدَ رَبٍّ(٤) أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

كأنه قال :(أو تبعث عبد ربٍّ) فحمله على الموضع وهو قوى جيّد.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٧٠ – ١٧١ = (١: ٨٦ – ٨٧).

(١) تقدم برقم (٢٩٥).

(٢) تقدم برقم (٢٩٦).

(٣) ينظر ما تقدم فى هامش الفقرة (١٠).

(٤) فى المخطوط (وعبد رب) ، والصواب ما أثبته.

٢-مســائل مِنْ هَذَا الْبابِ أيْضًا :(١)

١٣ - ما حكم اسم الفاعل الذى لما مَضَى ؟ ولِمَ لا يَعمَلُ عمل الفعل الماضى ؟

١٤ - ولِمَ كانت إضافته حقيقة ؟

١٥ - وما حكم المعطوف على المجرور باسم الفاعل الذى لما مَضَى ؟ ولِمَ جاز فيه وجهان : الجرُّ ، والنصبُ ؟ ولِمَ كانَ وَجْهُ الكلامِ (هذا / ضاربُ عبدِ اللّه وأخيه) وجاز (وأخاه) ؟ ٥٤ب

١٦ - ولِمَ احتمل المعطوفُ ما لا يحتملهُ المعطوفُ عليهِ حتّى حُمِلَ على المعنَى ولَمْ يحمل المعطوف عليه على المعنى ؟

١٧ - وما الشاهد فى قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُون ، وَحُورٌ عِينٌ﴾(٢) ، وقولِ الشاعر(٣):

(٣١٢) - * يَهْدِى الْخَمِيسَ نِجَادًا فِى مَطَالِعِهَا* (٤)

وقول كعب بن زهير (٥):

(٣١٣) - * فَلَمْ يَجِدَا إلاَّ مُنَاخَ مَطِيَّةٍ* (٦)

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٧١ = (١: ٨٧).

(٢) الآيتان (٢١ - ٢٢) فى سورة الواقعة.

(٣) هو مزاحم العُقَيْلى كما فى تحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٨٧ (بهامش الكتاب ، بولاق) أو الزبرقان بن بدر كما فى اللسان ، جـ ٨ : ٣٣٨ (مصع).

(٤) وسيأتى برقم (٣١٦) ، وعجزه :

* إمَّا الْمِصَاعَ وَإمَّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ*

والنجاد : جمع نجد وهو الطريق فى الجبل ، والمصاع : القتال ، والرُّغُبُ : الواسعة. وفاعل (يَهدى) يعود إلى الممدوح.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٧٣ (١:٨٧) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٩٥ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٥.

(٥) شرح ديوانه ، ص ٥٢ ، وتوفى سنة ٢٦هـ.

(٦) وسيأتى برقم (٣١٧) ، وعجزه :

* تَجَافَى بِهَا زَوْرٌ نَبِيل وَكَلْكَلُ

وبعده :

وَمَفْحَصُهَا عَنْهَا الْحَصَى بِجِرَانِهَا ... وَمَثْنَى نَوَاجٍ لَمْ يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ

=

ثُمَّ قال :

* وَسُمْرٌ ظِمَاءٌ... ...*

وقول الآخر :

(٣١٤) - * بَادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبِلَى* (١)

فلِمَ عدل فى جميع هذا عن العطف على اللفظ ؟ وهل جاز للشعر(٢) بالمعنى المضمن بعد تقديره فى النفس ؟

١٨ - ولِمَ كان النَّصْبُ مع الفصل(٣) أقوى ، وكلما طال الكلام فحمله على النصب أقوى من الجر ؟

١٩ - وما الشاهد فى ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾(٤)؟

٢٠ - وما حكم اسم الفاعل فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ؟ وَلِمَ عَمِلَ فى الثانى وَلَمْ يجز أن يَعمَلَ فى الأوّل وهو لما مضى ؟

٢١ - وكَمْ وجهًا يجوز فى (هذا[معطى] زيدٍ درهمًا [وعمرو]) ؟ وهل يجوز فى (هذا معطى زيدٍ درهمًا ودينارٍ) بالعطف على (زيد)؟

= وَسُمْرٌ ظِمَاءٌ وَاتَرَتْهُنَّ بَعْدَمَا مضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبَّلُ

ويروى (وَمَضْرَبها تَحْتَ الْحَصى) ، والضمير فى (يجدا) يعود إلى ذئب وغراب مرَّ ذكرهما فى بيت سابق ، ونبيل : مشرف واسع ، والكلكل : الصدر ، والجران : باطن عنق الناقة مما يلى الأرض ، ومثنى نواجٍ : أي ثنى قوائم سريعة قوية ، السمر : البعر ، والظماء : اليابسة ، واترتهن : تابعتهن.
ومن مواطن ورود الأبيات : الكتاب ، جـ ١: ١٧٣ = (١: ٨٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص١٣٨ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٨٤ ، وتفسير عيون كتاب سيبويه ، ص ١٣٩ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٥.

(١) تقدم برقم (١٨٤) ، وعجزه :

* إلاّ رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ*

وبعده :

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءُ قَذَالِه فَبَدَا وَغَيَّرَ سَارَهُ الْمَعْزَاءُ

(٢) لعله يريد بالشعر الإشعار ، ويؤيد ذلك ما جاء فى الجواب وهو قوله :« وإنما جاز ... للإشعار بالمعنى...»

(٣) فى المخطوط (الفعل) وما أثبته يقتضيه الجواب.

(٤) من الآية (٩٦) فى سورة الأنعام . وفى المخطوط (جاعل...) بدون الواو. وقراءة (وجاعل)قرأ بها ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر. وقرأ باقى السبعة (وَجَعَلَ). ينظر السبعة ، ص ٢٦٣.

٢٢- وَلِمَ جاز (هذا معطى درهمٍ[١] زيداً) ولَمْ يجز (هذا معطى درهمًا زيدٍ)؟ وهل يجوز ذلك على ما رواه الأخفش[٢] (ت ٢١٥) من وقولهم[٣] :

(٣١٥) - فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِى مَزَادَةَ[٤]؟

ولِمَ أجمعوا أن هذا لا يجوزُ ، إلاّ الأخفش[٥] فإنّه أجازه على القبح والشذوذ؟

٢- الجـــواب :

١٣*-١ - واسم الفاعل الذى للماضى لا يعمل عمل الفعل ؛ لأنّه لا يضارع الماضى ، ولو ضارعه لوجب للماضى الإعراب كما لما[٦] ضارع (يفعل) وجب له الإعراب وَوَجَبَ لاسمِ الفاعل الإعمال. ولَمَّا لَمْ يُضارِعِ الماضى لم يجِبْ للفعل الماضى الإعراب ولَمْ يَجِبْ لاسمِ الفاعِلِ الإعمال.

١٤*-١ - وإضافته على معنى الماضى إضافةٌ حقيقة ، كقولك :(هذا ضارب زيد) ؛ لأن اللفظ على الإضافة والمعنى عليها ، فهو كقولك :(غلام زيد) فى دلالته على الاختصاص الذى هو إضافة حقيقة.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٧٧ = (١: ٨٧).

(١) فى المخطوط (درهمًا) ، وما أثبته يقتضيه الجواب.

(٢) ينظر تحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٨٨ (بهامش الكتاب ، ط. بولاق) ، وخزانة الأدب ، جـ ٢: ٢٥١. وفيه عن البيت التالى « وهو من زيادات أبى الحسن الأخفش فى حواشى الكتاب فأدخله بعض النساخ فى بعض النسخ حتى شرحه الأعلم وابن خلف فى جملة أبياته».

(٣) جاء فى الخزانة أيضا فى الموضع نفسه « هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين. وقيل هو لبعض المولدين ممن لا يحتج بشعره ».

(٤) وسيأتى برقم (٣١٩) ، و (٣٣٤) ، ويروى :
فَزَجَجْتُها مُتَمَكِّنًا زَجَّ الصِّعَابِ أَبُو مَزَادَة
وعليها لا شاهد فيه. وزَجّه : طعنه بالزُّج : وهى الحديدة التي فى أسفل الرمح ، والقلوص : الناقة الشابة.
ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٣٥٨ ، ٢: ٨١ ، ٨٢ ، ومجالس ثعلب ، جـ١:١٢٥=(١٥٢)،ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٣ : ١٦٩ ، وضرورة الشعر للسيرافى ، ص ١٨٠ (شرحه ، جـ ١: ٢٤٦) ، والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبى ، أحمد بن يوسف (ت٧٥٦) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، (دمشق - دار القلم ، ط ١، ١٤٠٦ - ١٤٠٨هـ)، جـ ٥: ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، وتحصيل عين الذهب ، جـ١: ٨٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٩٩ ، ومعجم حداد ، رقم ٦٨٥.

(٥) فى المخطوط (للأخفش) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٦) في المخطوط (لو) ولعل المراد ما أثبته.

١٥*١- – والمعطوف على المجرور باسم الفاعل لما مضى يجوز فيه وجهان : أحدهما : العطفُ على اللفظ ، والآخر : على المعنى ، فتقول :(هذا ضارب زيدٍ وعمرٍو) وإن شئت قلت : (وعمرًا) ؛ لأنَّ الكلام الأوّلَ قد دلَّ على (وضرب عمرًا)(١).

١٦*٢- – واحتملَ المعطوفُ ما لا يحتمله المعطوف عليه ؛ لأن المعطوفَ محمولٌ على التأويل ففيه معنى مصرّح ، وهو معنى الإضافة ، ومعنى مضمّنٌ ، وهو معنى (فَعَلَ) ، فيصلُحُ بعد تقدير المعنى الحملُ على التأويل وهو المعنى المضمّن ، والحملُ على اللفظ وهو المعنى المصرّح.

١٧*٣- – وفى التنزيل ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ • وَحُورٌ عِينٌ ﴾(٢) ؛ لأن الأوّلَ قد دلَّ على (لهم كذا ولهم كذا) فَحُمِلَ الثانى عليه ، كأنه قيل :(ولهم حور عين)(٣). وقال الشاعر :

(٣١٦) – يَهدِى الخميسَ نِجَادًا فى مَطَالِعها ... إمَّا المصاعَ وإمَّا ضَرْبَةً رُغُبُ(٤)

فهذا محمولٌ على المعنى ، إذ معناه :(إما أمرهم المصاعُ وإمَّا ضربةٌ رُغُبُ).وقال كعبُ بنُ زهيرٍ :

(٣١٧) – فَلَمْ يَجِدَا إلاّ مُنَاخَ مَطِيَّةٍ ... تَجَافَى بِهَا زَوْرٌ نَبِيلٌ وَكَلْكَلُ(٥)
وَمَفْحَصَها عَنْها الْحَصَى بِجِرَانِها ... وَمَثْنَى نَوَاجٍ لَمْ يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ

ثم قال :

وَسُمْرٌ ظِمَاءٌ وَاتَرَتْهُنَّ بَعْدَمَا ... مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيلِ ذُبَّلُ

فرفع (وَسُمْرٌ) ؛ لأن قوله : (فلم يجدا إلاّ مُناخَ مطيَّةٍ) يدلّ على (بها مُنَاخ مطيَّة) ، فكأنه قال :(وبها سُمْرٌ ظماءٌ)(٦).

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٧١ – ١٧٢ = (١: ٨٧).
*٢- نفسه ، ص ١٧٢ = (٨٧).
*٣- نفسه ، ص ١٧٢ – ١٧٤ = (٨٧ – ٨٩).
(١) ينظر التصريح ، جـ ٢: ٧٠.
(٢) الآيتان (٢١ ، ٢٢) فى سورة الواقعة.
(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٢٧: ١٠، ١٦م٢.
(٤) تقدم برقم (٣١٢).
(٥) تقدمت برقم (٣١٣).
(٦) فى المخطوط (طبا) وما أثبته يقتضيه السياق.

وقال الآخــر :

(٣١٨) - بَادَتْ وَغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ الْبِلَىٰ إِلاَّ رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَـاءُ(١)

/وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءُ قَذَالِـهِ فَبَدَا وَغَيَّرَ سَارَهُ الْمَعْزَاءُ(٢) ١٥٥أ

لأن معنى (إلاّ رواكد) : (فيها رواكد).

وَإِنّما جاز فى كلِّ هذا أن يعدلَ عن العطف على اللفظ للإشعار بالمعنى المضمَّن بَعْدَ تقديره فى النَّفْسِ بالكلامِ الأوَّلِ. فَمَنْ عطف على اللفظ فلأنّه أشكلُ. ومن عَطَفَ على المعنى فلأنّه أدلُّ على المضمن. وكلاهما حسنٌ على هذه العِلَلِ.

١٨*-١ - وَكُلَّما طَالَ الكلام فحمل الاسم على النصبِ أقوى ؛ لأنَّ النَّصبَ يَعْمَلُ فيما تباعد عنه والجارُّ لا يعمل إلاّ فيما يليه. فمن هنا حَسُنَ النَّصبُ مَعَ الفصل ، وازداد حسنًا بتطاولِ ما بَيْنَ الاسمِ والجار على هذا المقتضى.

١٩*-١ - وفى التنزيل : ﴿وَجَاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ (٣) ، فهذا عند سيبويه محمول على المعنى على ما فسَّرنا قبلُ(٤). وفيه عندى حُسْنٌ يقوى حملَه على النصب ، وهو أنه بمنزلة الفعل الدائم ، وذلك أنه مستمر فى الماضى والمستقبل ، فقد جَعَلَ الشمسَ والقمرَ حسبانًا وهو يجعلها حسبانًا فى المستأنف وجاعلٌ كذلك فى الحال لتمكنه فى الأزمنة الثلاثة من هذا المعنى(٥).

٢٠*-٢ - وحكم اسم الفاعل فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين فى الماضى أن يضاف إلى الأوّلِ وينصب الثانىَ. وإنّمَا نَصبَ الثانىَ لاجتماع ثلاثةِ أسبابٍ : أحدها : أن الاسم

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٧٤ = (١ : ٨٩).
*-٢ نفسـه ، ص ١٧٥ = (٨٩).
(١) تقدم برقم (٣١٤).
(٢) فى المخطوط (العمراء) ، والصواب ما أثبته.
(٣) من الآية (٩٦) فى سورة الأنعام ، وفى المخطوط (جاعل...). وتقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال.
(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرتين (١٥ ، ١٦) ، والكتاب ، جـ ١ : ١٧٢ ، ١٧٤ = (١ : ٨٧ ، ٨٨).
(٥) وذهب إلى نحو من هذا الزمخشرى ، وتعقبه أبو حيان بأنه إذا تضمن الأزمنة الثلاثة فهو للاستمرار فلا يجوز أن يعمل. ينظر الكشاف ، جـ ٢ : ٣٧ ، والبحر ، جـ ٤ : ١٨٧ ، والتصريح ، جـ ٢ : ٧٠.

قد تم[1] بالإضافة واقتضى اسمًا[2] آخر فوجَبَ له النصبُ من هذا الوجه . والوجه الثانى : أنه قد دَلَّ على معنى (فَعَلَ) فاقتضى له جواز حمل الثانى عليه. والوجه الثالث : أنّه قد امتنع أن يضاف إلى المفعول الثانى بإضافته إلى المفعول الأوّل ، وقد اقتضى الثانىَ[3]، فإذا [كان] اقتضاؤه مع امتناعه من الرفع والجرّ فليس إلاّ النصب ، فوجب نصبه لهذه الأوجه[4]، ولَمْ يجب فى الأول مثل هذا .

٢١*-١ – وتقول :(هذا معطى زيدٍ درهمًا وعمرٍو) ، وإن شئت نصبت فقلت :(وعمرًا) على ما فسرنا قبل[5]. ولا يجوز (هذا معطى زيدٍ درهمًا ودينارٍ)؛ لأنّه عطفٌ على الشىء بما لا يشاكله معدولٌ عن حمله على ما يشاكله. ولو كان (دينار) اسم رجلٍ لَحَسُنَ وجاز ؛ لأنه عطف المفعول الأول على المفعول الأول ، ولا يصلح أن يعطف الْمَفْعُول الثانى عَلَى الْمَفْعُولِ الأوّلِ للتفاوت الذى فيه بدلاً من التقابل الصحيح.

٢٢*-٢ – وتقول :(هذا معطى درهمٍ[6] زيدًا) ، فتضيفه إلى المفعولِ الثانى إن شئت ؛ لأنّه لا يُلبس. ولا يجوز (هذا معطى درهمًا زيدٍ[7]) بإجماع ؛ لأنه لا يقاس على ما رواه الأخفش(ت٢١٥) من قوله :

(٣١٩) – فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِى[8] مِزَادَةَ[9]

لأنّ هذا لا يجيزه أحدٌ من النحويين[10] إلاّ الأخفش ، وهو عنده قبيح شاذ فلا يقاس عليه.

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٧٥ = (١: ٨٩).
*-٢ نفسه ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ هـ ٢ = (٨٩).
(١) فى المخطوط (قديم) ، ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) فى المخطوط (اسم) ، ولعل الأنسب ما أثبته.
(٣) فى المخطوط (الأول) ، ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) جاء فى شرح المفصل ، جـ٦ : ٧٧ « وأما ما يتعدى إلى مفعولين من نحو (هذا معطى زيد درهما) فإن كثيرًا من النحويين يزعمون أن الثانىَ ينصب بإضمار تقديره :(هذا معطى زيد أعطاه درهمًا) وليس بالحسن ...».
(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١٥).
(٦) فى المخطوط (درهمًا) ، وما أثبته يقتضيه السياق.
(٧) فى المخطوط (زيدًا)، وما أثبته يقتضيه السياق كذلك.
(٨) فى المخطوط (إلى) ، والصواب ما أثبته.
(٩) تقدم برقم (٣١٥) .
(١٠) لعله يريد من البصريين؛ لأن المنقول عن الكوفيين جواز ذلك، ينظر الإنصاف جـ٢:٤٢٧(مسألة ٦٠) . وينظر باب ٢:٣٨ مع الهامش.

وإنما لَمْ يجـز لأنّه لمّا ضَعُفَ فى الظرف الفصلُ بين الجارِّ والمجرور ولم يكن بعد الضـعف إلاّ الامتناع امتنع فى غير الظرف فلم يجز فى الشعر ولا فى غيره(١). وجاز الفصل بالظرفِ فى الشـعر خاصـة لأن الظرف لا يعتـد به فصـلا ، ودليل ذلك أنّه يُفرَقُ به بين اسـم (إنّ) وبينـهـا ، فتقول :(إنّ فى الدار زيدًا) ، وكذلك (ما اليومَ زيد منطلقا) ولا يجوز فى غـير الظرف. وإنما جاز فيه لكثرته واشتماله على المعنى.

---

(١) الحقّ أنه قد ورد الفصل بغير الظرف فى قراءة سبعية هى قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ من الآية (١٣٧) فى سورة الأنعـام . ينظر السـبعـة ، ص ٢٧٠، وإنكارها من قبل بعضهم لا يقدح فى صحتها ما دامت متصله السند. قال السمين الحلبي فى الدر المصون ، جـ ٥ : ١٦٢ : « وهذه قراءة متواترة صحيحة وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغى وهو أعلى القراء السبعة سندًا ... ». ثم أورد من ص ١٦٢ إلى ص ١٦٦ أقوال بعض أولئك المتجرئين وقال : « وهذه الأقوال التى ذكرتها جميعًا لا ينبغى أن يلتفت إليها لأنها طعن فى المتواتر ، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر ، وأيضا فقد انتصر لها من يقابلهم وأوردَ من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغةً. قال أبو بكر بن الأنبارى : هذه قراءة صحيحة ، وإذا كانت العرب قد فصلت بين المتضايفين بالجملة فى قولهم :(هو غلام ، إن شاء الله ، أخيك) يريدون هو غلام أخيك فأن يفصل بالمفرد أسهل » ثم أورد رحمه الله من ص ١٦٧ إلى ص ١٧٧ ردودًا أخرى تتضمن شواهد نثرية وشعرية.

٣٨- بـاب اسم الفاعل الذى جرى على الاتّساع[١]

الغرض فيه : أن يبين مـا يجـوز فى اسم الفـاعل من الإعمـال على الاتسـاع مما لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١ - / ما الذى يجوز فى اسم الفاعل من الإعمال على الاتساع ؟ ٥٥ب

٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

[١-] وما حكم :[٢]

#يَا سَارقَ الليلةِ أهْلَ الـدَّارْ#[٣]

ولِمَ جاز إضافة (سارق) إلى (الليلة) وليست مسروقة فى الحقيقـة ؟

٣ - ولِمَ جاز (صيد عليه يومان) و (ولِدَ له ستون عامًا)؟

٤ - ومـا الفرق بين المفعول الثانى على الحقيقة والمفعول الثانى على الاتسـاع ؟ وهل يجرى ذلك فى الظروف فـتـقـول :(هذا مـخـرجُ اليـومِ الدراهمَ) ، و(صـائدُ اليـومِ الوحشَ)؟ ومـا الشاهد فى﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ ﴾[٤] ؟

[٢-] ومـا حكم الفـصل بين المضـاف والمضـاف إليـه بالظرف؟ ولِمَ جازَ فِى الشِّعـرِ ولَمْ يجُزْ فى غيرِه مِنَ الْكَلامِ ؟

---

(١) العنوان فى الكتـاب ، جـ ١: ١٧٥ = (١: ٨٩) « هذا بابٌ جرى مجرى الفـاعل الذى يتـعـداه فعله إلى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى » وينظر الباب فى شرح الصفار ، ص ٢٧٠.

(٢) لم أهتد إلى معرفة القائل.

(٣) وسيأتى برقم (٣٣١) ، و(٣٧٢).

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٩٣ = (١: ٨٩ ، ٩٠، ٩٩) ، ومـعـانى القـرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٨٠ ، والأصـول ، جـ ١: ١٩٥، ٢: ٢٥٥، ٣: ٤٦٤، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٣٧٤، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٦ ، والحجة ، للفارسى ، جـ ١: ١٤، والخزانة ، جـ ١: ٤٨٥ . وينظر معجم هارون ، ص ٤٧١ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٣٧٥.

(٤) من الآية (٣٣) فى سورة سبأ.

٥ - وما الشَّاهدُ فِى قَوْلِ الشَّمَّاخ(١) :

(٣٢١) - رُبَّ ابنِ عمٍّ لِسلَيْمَى مُشْمَعِلْ طبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الْكَسِلْ(٢)

وقولِ الأخطلِ(٣) :

(٣٢٢) - #وَكَرَّارِ خَلْفَ الْمُحْجَرِينَ جَوادَهُ#(٤)

وهَلْ هذا على الاتِّساع الذى يجوز فى الكلام ؟ وما الشاهد فى قوله(٥) :

(٣٢٣) - #وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ ... ...#(٦)

---

(١) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١٧٧ = (١: ٩٠) ، وورد البيت الأول فى ديوان الشمـاخ ، ص ٣٨٩، فى قصيدة لابن أخيه : جبار بن جزء بن ضرار ، وكذلك ورد البيتان منسوبين لابن أخيه فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٣، وقد سها الدكتور حداد ، حين قال : البيتان للشماخ فى ديوانه ، ص ٣٨٩ - ٣٩٠. ينظر معجمه ، رقم ٣٥٩١، ص ٧٥٥.

(٢) وسيأتيان برقم (٣٣٥) . والمشمعل : السريع ، والكرى : النوم .
ومن مواطن ورودهما : الكامل ، جـ ١: ١٩٩ ، ومجالس ثعلب ، ، جـ ١: ١٢٦ = (١٥٢) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٦ ، والإيضاح ، ص ٢١٠ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥١٥، ومعجم حداد فى الموضع المذكور في التعليق السابق.

(٣) شعره ، صنعة أبى سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، (بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، جـ ٢: ٦٢٠ . واسمه غياث بن غوث التغلبى ، توفى سنة ٩٠ هـ.

(٤) وسيأتى برقم (٣٣٦) ، وعجزه :
#إذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أُنْثَى حَلِيلُها#
ويروى بنصب (خلف) وجرّ (جواده) ، ويكون شاهداً على الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، كما يروى العجز :
#حِفَاظاً إِذَا لَمْ يَحْمِ أُنْثَى حَلِيلُها#
والمحجر : الملجأ المضيَّق عليه.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٧٧ = (١: ٩٠) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٨١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٧٣، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٧ ، وشرحها لابن السيرافى ، جـ ١: ١١٢ ، والنكت ، جـ ١: ٢٨٨، والخزانة ، جـ ٣: ٤٧٤.

(٥) فى الكتاب ، جـ ١: ١٧٨ = (١: ٩٠) : رجل من بنى عامر.

(٦) وسيأتى برقم (٣٣٢) ، و (٣٣٧) ، وهو بتمامه :
وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوافِلُه
ويروى : (يوم) و (قليل) بالنصب والرفع والجر. وسليم وعامر قبيلتان ، والطعن هنا : جمع طعنة. والنهال : المرتوية بالدم. والنوافل : الغنائم. و(نوافله) فاعلُ (قليل).
ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٣: ١٠٥ ، ٤: ٣٣١، والكامل ، جـ ١: ٣٣، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ١٢٨ ، والحجة ، للفارسى ، جـ ١: ٢٦ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٤٥ ، والمسائل المشكلة ، ص٣٩٧ ، والتبصرة ، جـ ١: ٣٠٨ ، ٥٢٩)، وشرح عيون كتاب سيبويه، ص ٩٧، وشرح أبيات المغنى ، جـ ٧: ٨٤ ، وينظرمعجم هارون ، ص٢٨٧، ومعجم حداد، رقم٢٠٥٥.

وقولهم :(ثمانى حجج حجَجْتُهن بَيْتَ اللّه)؟

٦ - وما الشاهد فى قول عمرو بن قمينة (١):

(٣٢٤) - #لَمّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ#(٢)

وهل هذا على الاتساع الذى لا يجوز فى الكلام ؟

وقول أبى حيّة (٣):

(٣٢٥) - #كَمَا خُطّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا#(٤)

ولِمَ لا يجوز فى هذا الإضافة إلى الظرف على الاتساع كما جاز فى غيره ؟

٧ - و[ما] الشاهد فى قول الأعشى (٥):

(٣٢٦) - #وَلَا نُقَاتِلُ بِالْعِصـــــ ـــىِّ #(٦).

(١) ديوانه ، ص ٧٣ ، وهو من قيس بن ثعلبة ، توفى نحو سنة ٨٥ قبل الهجرة.

(٢) وسيأتى برقم (٣٣٨) ، و(٣٧٣) ، و(٣٨٢) ، وعجزه :

#لِلّهِ دَرُّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا#

والضمير فى رأت لابنة الشاعر حيث مرّ ذكرها فى بيت سابق ، وقيل كنى بابنته عن نفسه . وساتيدما: قيل عنه جبل بالهند لا يعدم ثلجه ، وقيل : جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند ، وقيل نهر قرب أرزن.

واستعبرت : بكت : ولله در فلان : لله عمله ، وأصل الدر اجتماع اللبن فى الضرع.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٧٨ ، ١٩٤ = (١: ٩١ ، ٩٩) ، والمقتضب ، جـ ٤: ٣٧٧ ، ومجالس ثعلب ، جـ ١: ١٢٥=(١٥١) ، والأصول ، جـ ٢: ٢٢٧ ، ٣: ٤٦٧، واللامات ، ص ١٠٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٦ ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٤٦، والمسائل المشكلة ، ص٥٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٦٧، وفرحة الأديب ، ص ٨٦ ، والنكت ، جـ١: ٢٨٩، ٣٥١، وتفسير القرطبى ، جـ ٧: ١٩٣، والخزانة ، جـ ٢: ٢٤٧، وينظر معجم هارون ، ص٣٣٧، ومعجم حداد، هامش ص ١٥٩.

(٣) شعره ، ص ١٤٢ ، واسمه : الهيثم بن الربيع بن زرارة ، اختلف فى سنة وفاته ، فقيل حول سنة١٥٨، وقيل حول سنة ١٨٣.

(٤) وسيأتى برقم (٣٣٩) ، وعجزه :

#يَهُودِىٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ#

ويروى : (كتحبير الكتاب) . ويزيل : يفرق ويميّز . يصف الشاعر رسوم دار ويشبهها بذلك.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٧٩ = (١: ٩١)، والأصول ، جـ ٢: ٢٢٧، ٣: ٣٦٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٥ ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٤٧ ، والمسائل المشكلة ، ص ٥٦٢ ، والنكت، جـ ١:٢٨٩، والخزانة، جـ٢:٢٥٣، وينظر معجم هارون ، ص ٢٩٥، ومعجم حداد، رقم ٢٠١٩.

(٥) ديوانه ، ص ١٥٩.

(٦) وسيأتى برقم (٣٤٠) ، وهذا أول بيتين هما :

وَلَا نُقَاتِلُ بِالْعِصــــــ ـــىِّ وَلَا نَرَامِى بِالْحِجَارَةْ =

وما الخلاف فيه ؟

[٢-] وقولِ ذى الرُّمة (١) :

(٣٢٧) - #كَأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ بِنَا#(٢)

٨ - وكيف يجيىء على(*) مذهبِ سيبويه فى (إلاَّ علالَةَ)(مررت بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ)؟ وكيف يجيىء على مذهبِ أبى العباس (ت ٢٨٦) ؟

٩ - وقولِ دُرْنى (٣) :

(٣٢٨) - #هُمَا أَخَوا فِى الْحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ#(٤)

= إلا عُلاَلَةَ أَوْ بُدا هـةَ قَارح نَهدِ الجُزارة.

وقد جاء البيت الأول فى الديوان برقم (٥٤) بينما جاء الثانى برقم (٤٩) . كما جاء فيه (لسنا نقاتل) ، و(بداهة سابح). والعلالة : بقية جرى الفرس ، والبداهة : أول جرى الفرس. والقارح من الخيل : هو الذى بلغ أقصى أسنانه، والنهد : المرتفع ، والجُزارة : الرأس واليدان والرجلان.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٧٩ ، ٢: ١٦٦ = (١: ٩١ ، ٢٩٥) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ٢: ٣٢١ ، والمذكر والمؤنث له ، ص ١١٦ ، والمقتضب ، جـ ٤: ٢٢٨ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ٤:١٧٧، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٥٩٧ ، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٥٧٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١١٤، والنكت ، جـ ١: ٢٨٩ ، والخزانة ، جـ ١ : ٨٣. وينظر معجم هارون ، ص ١٤٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١١٩٨.

(١) شعره ، ص ٧٦ .

(*) فى المخطوط (على هذا) ولعل كلمة (هذا) مقحمة

(٢) سيأتى برقم (٣٣٣) ، وعجزه :

#أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الْفَرَارِيجِ#

ويروى :(إنقاضُ الفراريج) ، والإيغال : الإبعاد ، والضمير فى (ايغالهن) للإبل ، والمَيسُ : شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب ، والإنقاض : مصدر أنقضت الدجاجة إذا صوتت.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٧٩ ، ٢: ١٦٦ ، ٢٨٠ = (١: ٩٢ ، ٢٩٥، ٣٤٧) ، والمقتضب ، جـ ٤: ٣٧٦ ، والأصول ، جـ ١: ٤٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٧٤ ، ٢٣١ ، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ١٤٢ ، واللامات ، ص ١٠٩ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢٤٦:١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٩٢ ، والحجة ، لابن خالويه ، ص ٥٥١، والمسائل المشكلة ، ص ٥٦٢، والمسائل المنثورة ، ص ٧٨ والنكت ، جـ ١: ١٥١ ، والخزانة ، جـ ٢: ١١٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٧٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٤٥٧.

(٣) فى الجواب، وفى الكتاب ، جـ ١: ١٨٠ = (١: ٩٢) : دُرنى بنت عبعبة. وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢١٨ ، درنى بنت سيار بن صبرة. وفى المقاصد النحوية ، جـ ٣: ٣٧٢ : أن القائلة عمرة الخثعمية وفى المخطوط والكتاب (درنا)-وفى القاموس (درني) كبشرى.

(٤) وسيأتى برقم (٣٤٢) ، وعجزه :

=

[٧-] وقولِ الفرزدق(١) :

(٣٢٩) - * يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ *(٢)

[٢-] وَلِمَ جـازَ الفـصلُ بين الجـارّ والمجـرورِ بـ(مـا) وَلَمْ يجـز بالظرف فى ﴿ فَبِـمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَـهُمْ ﴾(٣) ؟

١٠- وما حكم (أُدْخِلَ فوه الحجرَ)؟ وهل هو من المتعدى إلى مفعولين ، أو ممَّا حذف منه حرفُ الإضافة ؟ولِمَ لا يجوز إلاَّ على التشبيه بالظرف ؟

١١- وما الشـهد فى قول الشاعر(٤) :

(٣٣٠) - * تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلَّ رَأْسَهُ *

وَهَلْ يَجوز (مدخل الظلِّ رأسِه) ؟ وَلِمَ ضَعُفَ هذا ؟

= #إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا#

والنَّبْوة : المحنة والبلية تنزل بالإنسان· والضمير (هما) لأخويها · وقيل : لابنيها ·

ومن مـواطن وروده : شـرح أبيـات سـيـبـويه ، للنحـاس ، ص ٧٥ ، وشـرح السـيرافى ، جـ ١: ٢٤٦، وفـرحـة الأديب ، ص ٥٠ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٠، وينظر مـعـجم هارون ، ص ٣٣٣ ، ومـعـجم حـداد ، رقم٢٥٨٧ ·

(١) الكتـاب ، جـ ١: ١٨٠ = (١: ٩٢) ، وذكـر الأسـتـاذ هارون أن البـيـت فى ديوانه ، ص ٢٧٥ ، نشـر الصـاوى ، رواية عن الكتاب ، ونسبه الدكتور الجنابى فى هامش المذكر والمؤنث ، ص٥٩٧، لأرطاه بن سهية بناء على ما جاء فى دلائل الإعجاز ، وهو سهو منه لأن البيت المنسوب لأرطاة فى دلائل الإعجاز ، ص ١٦١، يختلف عن هذا البيت وهو :

(إِنْ تَلْقَنِى لَا تَرَى غَيْرِى بِنَاظِرَةٍ تَنْسَ السِّلَاحَ وَتَعْرِف جَبْهَةَ الأَسَدِ)

(٢) وسيأتى برقم (٣٤١) ، وعجزه :

#بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ#

ويروى :(عارضًا أكفكفه) و(بارقًا أكفكفه) · والعارض : السحاب الذى يعترض فى الأفق · والذراعان والجبهة : من منازل القمر ·

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٣٢٢ ، والمذكر والمؤنث له ، ص ١١٥ ، والمقتضب ، جـ ٤: ٢٢٩ ، ومـعـانى القرآن وإعرابه ، جـ ٤: ١٧٧ ، وإعـراب القرآن ، جـ ٢: ٥٧٩ ، وسـر صناعة الإعـراب ، جـ ١: ٢٩٧ ، وشـرح عـيـون كـتـاب سـيـبـويه ، ص٦٦ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٠ ، والخـزانة ، جـ١:٣٦٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٠٦ ·

(٣) من الآيتين : (١٥٥) فى سورة النساء ، و(١٣) فى سورة المائدة

(٤) لم أهتد إلى معرفة القائل·

(٥) وسيأتى برقم (٣٤٣) ، وعجزه :

#وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ#

ويروى (إلى الشمسِ أكتَعُ) وفيها : أي فى الهاجرة·

الجـــواب :

١*-١ - الّذى يجوز فى اسمِ الفاعل من الإعمال على الاتساع وجْهَانِ : أحدهما : نصبُه للظرف المتمكن على جهةِ المفعول به ، والآخَرُ : إضافته إليه ، كقولك :

(٣٣١) - *يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارْ*(١)

وإن شئت قلت : (يا سارقًا الليلةَ أهلَ الدارِ) على نصب المفعول بِهِ ، فكلاهما اتساعٌ ؛ أمّا الأوّل فلأنّه إنّما يُضافُ إلى المسروق ، والليلة ليست مسروقة فى الحقيقة ، وأما الثانى فلأنّك أعملته فيه على حدِّ عَمَلِهِ فى ضميره فى نحو :

(٣٣٢) - *وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ ... ...*(٢)

فلولا أنّه قدَّره على المفعولِ به لَمْ يجز إلاّ (شهدنا فيه) ؛ لأنَّ الضَّمير لا يدلّ على الظرف بصيغته فلا بُدَّ مَعَهُ مِنْ حرف الإضافة إذا كان موقوعًا فيه.

٢*-٢ - ولا يجوز الفصل بين الجار والمجرور بالظرف فى الكلام ، ويجوز فى الشعر، وإنما لم تفصل فى الكلام لاجتماع سببين . أحدُهما : أن الجارّ والمجرور بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، والآخر : أن الظرف اسم لَهُ مرتبةٌ ، إذا فصلت به أزلته عَنْ مرتبته ، فَتَحْصيل العلّة أنّه لا يجوز لإزالة الظرف عن مرتبته إلى [جانب] الفرق بين ما هو مع ما قبله بمنزلة شيءٍ واحدٍ.

والفصل ، فى هذا الباب ، بين الجار والمجرور على ثلاثة أوجه : فصلٌ بما دخولهُ وخروجُه بمنزلةِ إلاّ بمقدار التأكيد ، فهذا يجوز فى الكلام والشعر لاجتماع سببين / كلّ واحدٍ ٥٦أ منهما يقتضى جوازه ، أحدهما : أنّ دخوله كخروجه ، فكأنّه لَمْ يُذْكَرْ، والآخرُ: أنّهُ لَمْ يَزَلْ

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٧٥ - ١٧٦ = (١: ٨٩).

*٢- نفســه ، ص ١٧٦ - ١٧٧ ، ١٧٩ - ١٨١ = (٨٩ - ٩٠ ، ٩١ - ٩٢) ، و ١٧٦ هـ ٢.

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١٨١:١ = (١: ٩٢) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٨٠ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ١٤٨، والأصول ، جـ ٣: ٤٦٤، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ١٨٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٤٥ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ٩٧ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٨ ، والجامع لأحكام القرآن ، جـ ٣: ٢٤٨، والبحر المحيط ، جـ ٥: ٤٣٩، والخزانة ، جـ ٤: ٢٣٥ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٩ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٩٨.

(١) تقدم برقم (٣٢٠) ، وسيأتى برقم (٣٧٢).

(٢) تقدم برقم (٣٢٣) ، وسيأتى برقم (٣٣٧).

عن مَرْتَبَةٍ هِيَ لَهُ إلى مرتبةٍ ليستْ لَهُ. الثَّاني: ما كانَ لَهُ مَعْنًى لو(١) لم يذكر لَمْ يدلَّ الكلام على ذلك المعنى فهذا قد أُزيلَ عَنْ مَرْتَبَةٍ هِيَ لَهُ إلَى مرتَبَةٍ لَيسَتْ لَهُ وفُرِّقَ فيه بين ما هو مع ما قبْلَهُ بمنزلةِ شيءٍ واحِدٍ فلا يجوزُ فى الكلام لاجتماع هذينِ السببين ، ويجوز فى الشعر لاشتماله على المعنى تشبيهًا بالفصل بين (إنَّ) واسمها فى قولك :(إن فى الدار زيدًا) ؛ لأن الضرورة سبب يقتضى جواز ما يضعف فى الكلام، واشتماله على المعنى يقتضى الجوازَ ، فلمَّا اجتَمعَ فى الشعر هذان السببان جاز الفصل به. الثالث : الفصلُ بِمَا لَهُ معنًى لو سقط من الكلامِ لَمْ يدلّ الكلام على ذلك المعنى ، وليس هو من المشتمل على معنى الكلام، فهذا لا يجوز فى الكلام ولا فى الشعر ؛ لأنَّهُ إذا ضعف فى الظرف حتى لا يجوز إلا فى الشعرِ ثم انضاف ضَعْفٌ آخَرُ مِنْ جهة أنَّه ليس مشتملاً على المعنى امتنع ، إذ ليس بعد الضعف إلا الامتناع. فالأولُ : نحو قوله جلَّ وعَزَّ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾(٢)، والثاني : نحو قولِ ذى الرُّمَّة :

(٣٣٣) - كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إيغالهن بِنا ... أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أصواتُ الْفَرارِيجِ(٣)

والثالث : هو الذى لا يجوز أصلاً إلا عند الأخفش(٤) (ت ٢١٥) على قبح وشذوذ(٥).كقول الشاعر :

(٣٣٤) - فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ الْقَلوصَ أَبِى مِزَادَةَ(٦)

لأنَّه فرق بين الجارِّ والمجرورِ بما ليس بظرف وهو (القلوص).

٣*-١ - وقالوا :(صيد عليه يومان)(٧) وَ(وُلِدَ لَهُ ستون عامًا)(٨) ، فجاز هذا الاتساعُ لأنّه ظرفٌ متمكن ، وهو من الاتساع الذى يقاس عليه لاطِّراده.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١٧٦ = (١: ٨٩) .**

(١) فى المخطوط (أو) ، والأنسب ما أثبته.

(٢) وردت فى الآيتين :(١٥٥) فى سورة النساء ، و(١٣) فى سورة المائدة.

(٣) تقدم برقم (٣٢٧).

(٤) وذكر أبو البركات الأنبارى أنه مذهب الكوفيين ، ينظر الإنصاف ، جـ ٢: ٤٢٧ (م٦٠) ، وخزانة الأدب ، جـ ٢ : ٢٥٢ - ٢٥٣ ، وفيه أن الفراء لم يعترف بجواز هذا الفصل ، وأنه هو الذى فتح باب القدح على قراءة ابن عامر. وينظر عن هذه القراءة ما تقدم فى هامش باب ٢٢:٣٧م٢.

(٥) ينظر ما تقدم فى الموضع المشار إليه في التعليق السابق.

(٦) تقدم برقم (٣١٥) ، و(٣١٩).

(٧) ينظر ما سيأتى فى باب ٤٢: ٣.

(٨) ينظر ما سيأتى فى باب ٤٢: ٥.

٤*-١ - والفرقُ بين المفعولِ الثانى على الحقيقة وبين المفعولِ الثانى على الاتِّسَاع أنَّ الْحَقيقَةَ بِمَعْنَى أنّ الْفعْلَ وَقع بِهِ كقولك :(هذا مُعْطٍ(١) زَيْدًا دِرْهَمًا) ، وَأَمَّا عَلَى الاتِّساعِ فَإِنَّمَا هُوَ معنى أنَّ الفعلَ وقعَ فيه وَقُدِّرَ تَقْدِيرَ مَا وقَعَ به كقولك :(هو سارقُ الليلةِ أهلَ الدار)٠ وتقول على هذا القياس :(هو مخرجُ اليومِ الدراهمَ) و(صائد اليومِ الوحشَ)٠ وعلى ذلك جاء﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ ﴾(٢) ، وفيه تقديران(٣): أحدهما :(بل مكر صاحب الليل والنهار) ، والآخر : أن يكون على التشبيه ، وهو أحسنُ كَأَنَّ الليلَ والنهارَ يمكرانِ لاشتغالهما بالمكر كاشتغالِ الناسِ به ، وفى هذا مبالغة ليست فى التقدير الأوّل٠

٥*-٢ - وقال الشّمّاخُ :

(٣٣٥) - رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلْ(٤)

فهذا مِنَ الاتّساع الذى يجوز فى الكلام٠ ومثله قولُ الأخطل :

(٣٣٦) - وَكَرَّارِ خَلْفِ الْمُحْجَرِينَ جَوَادَهُ إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أُنْثَى حَلِيلُهَا(٥)

وكذلك قول الشاعر :

(٣٣٧) - وَيَومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعنِ النِّهَالِ نَوافِلُه(٦)

فالاتساعُ فى هذا من وجهٍ واحد وهو جعله الظرف على تقدير المفعول ، والاتساعُ فى الأول من وجهين ، أحدهما : هذا الوجهُ ، والآخرُ : الإضافة إليه ، وإنما هى فى الحقيقة إلى غيره٠

ومن ذلك قولهم :(ثمانى حجج حججتهن / بيتَ اللّه) إنّما المعنى :(حججت فيهن)٠ ٥٦ب

٦*-٣ - وقال عمرو بنُ قميئة :

(٣٣٨) - لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا(٧)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٧٥ - ١٧٦ = (١: ٨٩)٠

*-٢ نفســه ، ص ١٧٧ - ١٧٨ = (٩٠)٠

*-٣ نفسه ، ص ١٧٨ - ١٧٩ = (٩٠ - ٩١) ٠

(١) فى المخطوط (معطى) والأولى ما أثبته٠

(٢) من الآية (٣٣) فى سورة سبأ ٠

(٣) وينظر ما سيأتى فى باب ٤٢ :٧.

(٤) تقدما برقم (٣٢١) ويروى (زاد) بالجر على الفصل بين المتضايفين بالظرف . ينظر الخزانة جـ٢:١٧٢ـ١٧٣

(٥) تقدم برقم (٣٢٢)٠

(٦) تقدم برقم (٣٢٣)، و(٣٣٢)٠

(٧) تقدم برقم (٣٢٤) ، وسيأتى برقم (٣٧٣) ، و(٣٨٢)٠

فهذا على الاتّساع الذى يجوز فى الشعر خاصة. وقال أبو حيّة النميرىّ :

(٣٣٩) - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا ... يَهُودِىٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ(١)

ولا يجوز فى هذا الجرّ ؛ لأنّه ليس بين (كف) و (يوم) اختصاص يصلُح فيه الجرُّ ؛ لأنَّه اسم جنس ، وليس كالاسم الذى يدلُّ على الفعل الذى وَقَعَ فى الظرف ، فليس يجوز فيه إلا النَّصبُ كأنَّه قالَ : (كما خط الكتابُ يومًا بكف يهودىّ) ثم أزال (يومًا) عن موضعه إلى أن فصل به بين الجار والمجرور.

٧*-١ - وقال الأعشى :

(٣٤٠) - وَلَا نُقَاتِلُ بِالْعِصِـــــــــيِّ وَلَا نُرَامِى بِالْحِجَارَةْ(٢)

إِلَّا عُلَالَةَ أَوْ بُـــــــدَا ... هَـــةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُـزَارَةْ

ففى هذا البيت خلافٌ ، فسيبويه يحمله على الْفَصْلِ(٣) ، وَجازَ ذلك لأنه على معنى التكرير فقد اشتمل على معنى الكلام كما يشتمل الظرفُ ، وإن لم يكن ظرفا . وخالفه أبو العباس (ت٢٨٦) فذهب إلى أنه محذوف كأنه قال :(إلاَّ علالةَ قارحٍ أو بداهة قارحٍ)(٤). ومثلُه قولُ الفرزدقِ :

(٣٤١) - يا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ ... بَـيْنَ ذِرَاعَـىْ وَجَبْـهَةِ الْأَسَـدِ(٥)

٨*-٢ - ويجيىء على مذهب سيبويه (مررتُ بخيرِ وأفضلَ مَنْ ثم)، لأن تقديره (مررت بخير من ثم وأفضل من ثمَّ) وليس (أفضل) بمضاف فى اللفظ ، ولا التقديرُ على الحذف. والذى وقع فى الكتاب على ما رويناه (مررت بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ)(٦) وهذا لا يكون [إلا] على مذهب

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٧٩ - ١٨٠ = (١: ٩١ - ٩٢).

*-٢ نفسه ، ص ١٨٠ = (٩٢).

(١) تقدم برقم (٣٢٥).

(٢) تقدم الشاهد برقم (٣٢٦).

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٧٩ = (١: ٩١).

(٤) ينظر المقتضب ، جـ ٤: ٢٢٨.

(٥) تقدم برقم (٣٢٩).

(٦) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٨٠ = (١: ٩٢) ، وفى الخصائص ، جـ ٢: ٤٠٧ ومنه قولهم :« هو خير وأفضل من ثم».

أبى العباس(١)، فيجوز أن يتداخل المذهبان من غير تحصيلٍ لموجب كلٍّ واحدٍ منهما.

٩*-١ - وقالت درنى بنت عبعبة :

(٣٤٢) - هُمَا أَخَوا فِى الْحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ   إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا(٢)

فهذا على الاتساع الذى يجوز فى الشعر.

١٠*-٢ - وتقول :(أُدْخِلَ فوه الحَجَرَ) والأصل (أُدْخِلَ الْحَجَرُ فى فيه) ، إلاّ أنّه حُذِفَ حَرْفُ الجرِّ ، وأُجرى الاسم مُجرى الظرفِ على طريق التشبيه وليس من المتعدى إلى مفعولين ؛ لأنَّهُ إنَّما يصحُّ بحرف الإضافة.

١١*-٣ - وقال الشاعر :

(٣٤٣) - تَرَىٰ الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظلِّ رَأْسَهُ   وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ(٣)

فهذا كالأوَّلِ ، وإنّما الأصل :(مدخلٌ رأسَه فى الظّلِّ) إلاَّ أنّه حَذَفَ. ولا يَحسُنُ (مدخلَ الظِّلِّ رأسِهِ) ؛ لأنَّه ليس بظرف ، وإنما حذف منه حرف الجرّ ، والقياس إنما يجرى على الظرف لما بيّنا قبل.(٤)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٨٠ = (١: ٩٢).

*-٢ نفســه ، ص ١٨١ = (٩٢).

*-٣ نفســه ، ص ١٨١ = (٩٢ - ٩٣).

(١) أ[illegible] العباس أورد ذلك وجعله مما حذف منه المضاف إليه من الأول لدلالة الثانى عليه. ينظر المقتضب ، جـ ٤: ٢٢٨.

(٢) تقدم برقم (٣٢٨).

(٣) تقدم برقم (٣٣٠).

(٤) ينظر فقرة (٢).

٣٩- بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِى صَارَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِى فَعَلَ(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى اسم الفاعل الصائر بمنزلة الذى فَعَلَ مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى اسم الفاعل الذى صار بمنزلة [الذى] فَعَلَ ؟

٢ - ومَا الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

[١-] ومَا حُكْمُ (هذا الضاربُ زيدًا)؟ ولِمَ جاز أنْ يَعْمَلَ (الضاربُ) وهو للماضى ولَمْ يجز أنْ يَعملَ (ضارب) وهو للماضى ؟

٣ - ولِمَ جاز أنْ يَعْمَلَ وهو معرفة / بالألف واللام على خلاف معنى (الذى) ؟ ١٥٧أ

٤ - وما الذى يجوز فِى (هذَا الضاربُ الرجلِ) ؟ ولِمَ جاز بالنصب والجرّ ولَمْ يجز (الضاربُ زيدٍ) ؟

٦ - وما الشاهد فى قول المرار الأسدىّ (٢):

(٣٤٤) - *أنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بِشْرٍ*(٣)

وما الخلاف فى (بشر) ؟

٥- وهل يجوز (الحسنُ وَجهٍ)؟ ولِمَ لا يجوز ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٨١ = (١: ٩٣) : « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فعل فى المعنى وما يعمل فيه ». وينظر الباب فى شرح الصفار ، ص ٢٧٤.

(٢) المرار..حياته وما بقي من شعره ، ص ١٦٩.

(٣) وسيأتى برقم (٣٥٤) ، وعجزه :

#عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا#

ويروى (ترقبه عكوفا) كما يروى (البكرىِّ بشرًا).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٨٢ = (١: ٩٣) ، والأصول ، جـ ١: ١٣٥، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ١: ١٠٦، وفرحة الأديب ، ص ٣٧ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٢ ، والخزانة ، جـ ٢: ١٩٣، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٤ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٥٧.

٧ - وهل يجوز (الضارب الرجلِ وعبدِ اللّه)؟ وَلِمَ جاز ؟

٨ - وما الشاهد فى قول الأعشى :

(٣٤٥) - *الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا*(١)

وقول ابن مقبل(٢) :

(٣٤٦) - يَاعَيْنِ بَكِّى حُنَيْفًا رَأْسَ حيِّهِم الْكَاسِرِينَ الْقَنَا ... ... ؟(٣)

وَلِمَ لا يكون (القنا) إلاّ فى موضع نصبٍ ؟

٩ - وما حكم التثنيةِ والجمعِ فى قولك :(الضاربان زيد) و (الضاربو عمرو) فى التعريف والتنكير ؟ وَلِمَ كان نكرة مع الإضافة إلى المعرفة ؟

١٠ - وما الشاهد فى قول الفرزدق (٤):

(٣٤٧) - *أُسَيِّدُ ذُو خُرَيِّطَةٍ ...*(٥)

وقولِ الضبّى(٦) :

---

(١) تقدم برقم (٢) ، وسيأتى برقم (٣٥٥)٠

(٢) ديوانه، ص ٨٢ ، وهو تميم بن أُبَىّ بن مقبل ، تحقيق الدكتورة عزة حسن ، (دمشق - وزارة الثقافة- مديرية إحياء التراث القديم ، ١٣٨١هـ) ، توفى بعد سنة ٣٧ هـ٠

(٣) وسيأتى برقم (٣٥٦) ، وعجزه بتمامه :

الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِى عَوْرَةِ الدُّبُرِ

ويروى (فابكى)٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٨٤ = (١: ٩٤) ، والنوادر فى اللغة ، ص ١٥١ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢١٤، وفرحة الأديب ، ص ١٦٩ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٢ ، واللسان ، جـ ٤: ٢٦٩ (دبر)٠

(٤) ديوانه ، جـ ٢: ٨٣٥ (ط الصاوى) جـ٢ ٢٩٠ (دار بيروت)، والنقائض ، جـ ٢: ١٠٠٦٠

(٥) وسيأتى برقم (٤٥٧) ، وهو بتمامه :

أُسَيِّدُ ذُو خُرَيِّطَةٍ نَهَارًا مِنَ الْمُتَلَقِّطِى قَرَدِ الْقُمَامِ

ويروى (ذو خريطة بهيمٌ) ، كما يروى (قَرَدِ)بالنصب والجر، ويروى (قرد القسام).

وأسيد : تصغير أسود وهو رسول للشاعر٠ وخريِّطة : تصغير خريطة ، وهى مثل الكيس تكون من الخرق والأدم٠ والقَرد : قطع الصوف٠ والقسام : مال الصدقة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٨٥ = (١: ٩٥) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٣٨٧ ، ٢٢٦:٢، وشرح القصائد السبع ، ص ٣٦٥، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٨٢ ، والنكت ، جـ١: ٢٩٣٠

(٦) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٨٥ = (١: ٩٥) ، وفيه (قال رجل من ضبة)٠

(٣٤٨) - الْفَارِجِي بَابِ الْأَمِيرِ ...*(١)

وما الشاهد فى قول الأنصارى(٢) :

(٣٤٩) - *الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ ...*(٣)

وَلِمَ جاز حذف النون من قوله (الحافظو)؟ وما الشاهد فى قول الأخطل (٤):

(٣٥٠) - *أبَنِى كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّىَّ اللّذَا*(٥)

---

(١) وسيأتى برقم (٣٥٨) ، وهو بتمامه :

الْقَارِجِى بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ

ويروى (الفارجو).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٨٢ = (١: ٩٥) ، والمقتضب ، جـ ٤: ١٤٥ ، والجُمل ، ص ٨٩ (١٠١) ، وشرح أبيات سيبويه ، *لابن السيرافى*، جـ ١: ٣٩٩ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٣.

(٢) ينسب البيت لثلاثة من الأوس والخزرج كلهم جاهليون أحدهم : قيس بن الخطيم الأوسى المتوفى نحو سنة ٢ قبل الهجرة. ينظر زيادات ديوانه ، ص ٢٣٨ ، والثانى عمرو بن أمرئ القيس الخزرجى المتوفى نحو سنة ٥٠ قبل الهجرة . ينظر جمهرة أشعار العرب ، جـ ٢: ٦٧٥ ، وموسوعة الشعر العربى ، جـ٣: ٢١٥. ، والأخير مالك بن عجلان الخزرجى ، ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١:٢٠٥.

كما ينسب لشاعرين آخرين أحدهما : شريح بن عمران من بنى قريظة ، ينظر المصدر السابق . والثانى : الحارث بن ظالم المرىّ ، ينظر شروح سقط الزند ، للتبريزى ، والبطليوسى ، والخوارزمى ، تحقيق لجنة إحياء آثار أبى العلاء المعرى ، (القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧م) ، جـ٣: ١٣٠٧.

(٣) وسيأتى برقم (٤٥٩) ، و(٥٠٧) ، وهو بتمامه :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَفُ

ويروى (والحافظو) و(من ورائنا وكف). والنطف والوكف : العيب والإثم.

ومن ومواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٨٦ = (١: ٩٥) ، والمقتضب ، جـ ٤: ١٤٥ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، للزجاج ، جـ ٣: ٤٢٧ ، والجُمل ، ص ٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٣ ، والتنبيهات (مع كتاب المنقوص والممدود للفراء) ، لعلى بن حمزة البصرى (ت ٣٧٥) ، تحقيق . عبد العزيز الميمنى الراجكوتى، (مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م)، ص ٢٦٠ ، والمسائل البصريات ، جـ ٢: ٨٦٢، والحجة ، للفارسى ، جـ ١: ٩٣ ، وفرحة الأديب ، ص ١٦٦ - ١٦٧ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٣، والخزانة ، جـ ٢: ١٨٨ ، وينظر معجم هارون ، ص٢٣٩ ، ومعجم حداد ، رقم ١٧٣٠.

(٤) شعره ، جـ ١: ١٠٨ ، ونقائض جرير والأخطل ، لأبى تمام حبيب بن أوس (ت ٢٣١) ، عنى بطبعها أنطون صالحانى ، (بيروت ، دار المشرق ، مصورة عن ط. المطبعة الكاثولوكية ، ١٩٢٢م)، ص ٧٣. وقيل : إن القائل هو الفرزدق لكن البغدادى قال : إن ذلك سهو من قلم الناسخ. ينظر الخزانة ، جـ٢:٥٠٣.

(٥) وسيأتى برقم (٣٦٠) ، وعجزه :

وقول أشهب بن رميلة [1]:

(٣٥١) - *إِنَّ الذِّى حانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم*[2]

ولِمَ وحّد (الذى) ؟

١١- وما حكم (هم الضاربوك) و(هما[3] الضارباك)؟ وما موضعُ الكافِ فيه ؟ ولِمَ كان الوجه الجرّ ؟ ولِمَ جاز أن تكون الكاف في موضع نصبٍ ، ولم يجز فى (ضاربوك)؟ ولِمَ لزم حذف النون مع علامة المضمر المتصل ؟ وما فى اجتماع اتصالين :(الإضافة ، والضمير المتصل)؟

١٢- وما الشاهد فى قولِ الشاعر[4] :

= *قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا*

ويروى (سلبا الملوك).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٨٦ = (١: ٩٥) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٨٥ ، والمقتضب ، جـ ٤: ١٤٦، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٢٠٦ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٤٢٨ ، وضرورة الشعر ، للسيرافى ، ص ٢٠٠ (شرحه ، جـ ١: ٢٥٤)· وليس فى كلام العرب ، ص ٣٣٦، والحجة ، للفارسى ، ص ٩٣ ، ١١٢ ، والمسائل العضديات ، ص ١٧٩ ، والمسائل العسكريات ، ص ١٧٢ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ١٢٥ ، وتذكرة النحاة ، ص ٤٨٢ ، والخزانة ، جـ ٢: ٤٩٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٧١ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٠٧٨.

(١) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ١٨٧ = (١: ٩٦) ، وشعراء أميون ، ص ٢٣١، وينسب الشاهد أيضا للحريث بن مخفض ، ينظر الخزانة ، جـ ٢: ٥٠٩ ، ٥١٠، وأشهب بن رميلة هو الأشهب بن ثور النهشلى الدارمى ، ورميلة أمه هاجى الفرزدق فغلّب عليه الفرزدق. ينظر طقبات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحى (ت ٢٣١) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، (القاهرة - مطبعة المدني ، ١٣٩٤هـ) ، جـ٢: ٥٨٥ ، والأغانى ، جـ ٩: ٢٦١ ، والمؤتلف والمختلف ، ص ٣٧ ، والخزانة فى الموضع السابق.

(٢) وسيأتى برقم (٣٦١) ، وعجزه :

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ

ويروى (إن التى) أي الجماعة التى ، كما يروى (إن الأولى) وعليهما لا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٨٥ ، ومجاز القرآن ، جـ ٢: ١٩٠ ، والبيان والتبيين ، لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥)، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة - مكتبة الخانجى ، ط ٤، ١٩٧٥م)، جـ ٤: ٥٥ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٣٦١ ، والمقتضب ، جـ ٤: ١٤٦ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٤: ٣٥٤ ، وديوان الأدب ، جـ ١: ٩٩ ، والمسائل البصريات ، جـ ٢: ٧٣٩ ، والحجة ، للفارسى ، جـ ١: ١١٢ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٤، وينظر معجم هارون ، ص ١١٤ ، ومعجم حداد ، رقم ٧٤٨.

(٣) فى المخطوط (هم) والصواب ما أثبته كما فى الجواب.

(٤) لم أهتد إلى معرفة القائل . وفى الكتاب ، جـ ١: ١٨٨ = (١: ٩٦) « وقد جاء فى الشعر ، وزعموا أنّه مصنوع». وفى فهارس الأستاذ عبد السلام هارون ، ص ٧٨ : أنه عمر بن أبى ربيعة ، ولعله سهو منه. حيث إنه لم يتعرض للقائل فى التحقيق.

(٣٥٢) - *هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْآمِرُونَهُ*(١)

وقوله (٢):

(٣٥٣) - *ولَمْ يرتفِقْ والنّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ*(٣)

[١١-] وما الخلاف فى كاف (الضارباك)؟ ولِمَ جعله الأخفش (ت ٢١٥) فى موضع نصب ، وجعله الجرمىّ (ت ٢٢٥) ، والمازنىّ (ت ٢٤٩) فى موضعِ جرٍّ ؟

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى اسم الفاعل إذا صار بمنزلة (الذى فَعَلَ) أن يعملَ عملَ الفعلِ الماضى ، كقولك :(الضـارب زيداً) ، لأن الألف واللام نُقلَت عن الحرف فيه إلى الاسمِ ، ونُقِل

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٨١- ١٨٢ = (١: ٩٣).

(١) وسيأتى برقم (٣٦٢) ، وعجزه :

إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الْأَمْرِ مُعْظَمَا

ويروى (هم الفاعلون) كما يروى البيت هكذا.

هُمُ الْآمِرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَهُ   إِذَا مَا خَشُوا مِنْ حَادِثِ الدَّهْرِ مُعْظَمَا

ويروى الشطر الثانى هكذا :

* إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُعْظَمِ الْأَمْرِ مُفْظَعَا*.

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٣٨٦، والكامل ، جـ ١: ٣٦٤، ومجالس ثعلب ، جـ١: ١٢٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٤: ٣٠٥، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٧٥٠، وضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ٥٠ (وشرحه ، جـ ١: ٢٠٦) ، والحجة ، للفارسى ، جـ ٢: ٢٧٤، والمسائل الحلبيات ، ص ٣٢١، والنكت ، جـ ١: ٢٩٤، والخزانة ، جـ ٢: ١٨٦ ، ١٨٧، وينظر معجم هارون ، ص ٣٣٢، ومعجم حداد ، رقم ٢٦٢٩.

(٢) لم أهتد إلى معرفة القائل.

(٣) وسيأتى برقم (٣٦٣) ، وعجزه :

جَمِيعًا وَأَيْدِى الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ

ويروى (ولم يتكىء) والارتفاق بمعنى الاتكاء ، والمعتفون : الذين يأتون يطلبون المعروف ، ورواهق : جمع راهقة وهى القريبة هنا.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٨٨ = (١: ٩٦) ، والكامل ، جـ١: ٣٦٤، وإعراب القرآن ، جـ٢:٧٥١، وضرورة الشعر للسيرافي ، ص ٥٠ (شرحه ، جـ ١: ٢٠٦) ، والحجة ، للفارسى ، جـ٢:٢٧٦، والمسائل الحلبيات ، ص ٣٢١ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٥، وشرح المفصل ، جـ ٢: ١٢٥ ، والخزانة ، جـ ٢: ١٨٦ ، ١٨٨.

اسمُ الفاعلِ إلى الفعلِ ، ودليل ذلك :(الضارب أباه زيدٌ[١]) فيعودُ الضمير إلى الألف واللام كما يعودُ إلى الذى ، ولا يجوز أنْ يعود الضمير إلى حرف ؛ لأن الحرف ليس له معنًى فى نفسهِ ، وإنّما معناه فى غيره. والدليل على نقل اسم الفاعلِ إلى (فَعَلَ) قولُهم (الضاربُ زيداً أمسِ) فأعملوه على معنى الماضى ، وقد دخلَ عليه هذه الألفُ واللامُ التى بمعنى (الذى) ولا يصلح أنْ توصلَ إلاّ بالجملةِ أو ما قام مَقَام الجملة، فلما كان (ضارب) لا يقومُ مقام الجملة إلاّ أن ينقل إلى معنى (ضَرَبَ) وتقديره و لَمْ يصلحْ أن توصلَ الألفُ واللام به إلاّ وهو على تقدير (فَعَلَ) ومعناه . وليس نقلُ اسمِ الفاعلِ إلى الفعلِ بأبعدَ من نقل الحرف إلى الاسم ، وعلى هذا جعله سِيْبَوِيه بمعنى الذي (فَعَلَ) حتى يكونَ مختصًا بالزمانِ الماضى.

٢ - ولا يجوز أن يعمل الضارب وما جرى مجراه عَمَلَ الفعلِ إذا كانت الألف واللامُ حرفًا للتعريف على حدّ كونها فى (الرجل) و(الغلام)[٢] ؛ لأنّه لا يعمل عمل الفعل وهو معرفة كما لا يعمل عمل الفعل وهو للماضى بحق الشبه ولكن بحق النقل إلى (فَعَلَ) ، ولا يكون[٣] ذلك [إلاّ] مع الألف واللام التى بمعنى (الذى).

٣ - وإذا كانت الألفُ واللامُ للتعريف صلَح تقديمُ الظرفِ ؛ لأنّه ليس فيه تقديم صلة على موصول نحو : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[٤] على معنى (مِنَ الزاهدين فيه)، ولو كانت على معنى (الذى) لَمْ يصلُح تقديم الظرفُ لأنّه لا يتقدم شىء من الصلة على الموصول ، فمن قدره / ٥٧ب على هذا جعله محذوفًا ، كأنّه قيل : (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) إلاّ أنه حذف ، ففيه وجهان على ما بيّنا[٥].

٤*١ - وتقول :(هذا الضاربُ الرجلِ) فيجوز فيه النصبُ والجرُ. أمَّا النصب فعلى عمل الفعل ، وأما الجرّ فعلى التشبيه بـ(الحسن الوجهِ) ؛ لأنّه لما أشبهَ (الحسَنُ الوجهِ)باب اسم الفاعل ، ولذلك قيل فيه :(الصفة المشبهة باسم الفاعل) ، وكان كلُّ شيئين اشتبها فالشبَهُ

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٨٢ = (١: ٩٣).

(١) فى المخطوط (الضارب أبوه زيداً) والأولى ما أثبته.

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ١٤:٣٢ ، ٢٨م٢ مع الهامش وما سيأتي في باب ١١:٤٠.

(٣) فى المخطوط (يكن) ، ولعل الأولى ما أثبته.

(٤) من الآية (٢٠) فى سورة يوسف.

(٥) وينظر إعراب القرآن ، جـ ١: ٢١٥ ، ٦٠٤ ، وفيه أن الرأى الأخير لهشام بن معاوية ، والأول للمازنى.

بينهما ، فإذا وجب لأحدهما حكم من الآخر وجب للآخر حكم منه ، فلذلك وجب[1] (الحسنُ الوجهَ) بالنصب تشبيهًا بقولك :(الضارب الرجلَ) ، وجاز (الضاربُ الرجلِ) تشبيهًا بـ(الحسن الوجهِ) ؛ لأنَّه فى هذه الحال يؤذن أنّه عَمِل عَمَل الفعل ، وأنه لم ينصبِ (الوجهَ) على التمييز ؛ لأن التمييز لا يكون معرفة ، فأخذ بحظِّه من الشبهِ فى الحالِ التى تؤذنُ بالشبه من جهة صيغته وإعراب لفظه.

ولا يجوز (الضارب زيدٍ) ؛ لأنَّه لا يشبه الإضافة الحقيقية ؛ وذلك أنّ الإضافة على وجهينِ : إضافة حقيقية ، وإضافة لفظية ، فاللفظية لا تجوز إلاّ من جهة شبه الحقيقة من وجه يقتضى الإضافة فلذلك جاز (الضارب الرجلِ) تشبيهًا بـ(الحسن الوجهِ) ، ولم يجز (الضارب زيدٍ) ؛ لأن الحسن لا يعمل فى المعرفة التى هى عَلَم ؛ وإنّما يعمل فى المعرفة بالألف واللام عمل الجار.

٥*-١- ولا يجوز أيضا (الحسن وجهٍ) ؛ لأنَّه ليس على الإضافةِ الحقيقيةِ ولا على شبهها، بل هو على منافرتها من غير شبهٍ ، إذا هو إضافة معرفة إلى نكرةٍ من غيرِ معاقبة تنوينٍ ، ولا نون. وقد أجازه الفراء (ت ٢٠٧) على تقدير :(الذى هو حسن وَجْه) وليس يجوز عند أصحابنا لما بيّنا من خروجِهِ عن حدِّ الإضافةِ الحقيقية واللفظية[2]، وليس كلّ ما وافق معنى كلامٍ آخر يكون له مثلُ حكمه ، إذ كان (ضارب زيدٍ غدًا) يوافق معنى المنصوبِ وليس له مثلُ حكمه مع كفِّ التنوين. فلا يجوز (هو ضاربُ زيدًا) وإن وافق المجرور معنى المنصوبِ فليس لك كفُّ التنوين إلاّ على شرط الإضافة ، فلذلك ليس لك الجرّ فى (الحسن وجهٍ) إلاّ على شرط الإضافة المُشبِهة للحقيقة مِنْ وجه يقتضى صحّة الإضافةِ والذى ذكره الفراءُ ليس وجهًا يشبه منه الإضافة الحقيقية فسقط الاعتبارُ وحصل على منافرة الإضافة الحقيقية واللفظية المستعملة.

٦*-١ - وقال المرار الأسدىّ :

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ١٨٢ = (١: ٩٣).**

(١) كذا فى المخطوط والأولى (جاز).

(٢) ذكر الرضى وأبو حيان أن ذلك مما وقع الاتفاق على منعه. ينظر شرح الرضى ، جـ ٢: ٢٠٧ ، والارتشاف ، جـ ٣ : ٢٤٧. وقد عرض عدد من النحويين لهذه المسألة ولم يذكروا فيها سوى امتناع الإضافة. ينظر مثلاً شرح المفصل ، جـ٦: ٨٨ ، والبسيط ، جـ ٢: ١٠٩١ ، ١٠٩٣، والتصريح ، جـ٢: ٨٤ ، وشرح الأشمونى ، جـ ٣: ٧، والهمع ، جـ ٢: ٩٧ (٢: ٩٩). غير أن الرمانى هنا وفيما سيأتى في باب ١٦:٤١ ، ينقل عن الفراء جواز ذلك كما ينقله أبو بكر بن السراج عن الكوفيين عمومًا. ينظر الأصول ، جـ ٢: ١٤.

(٣٥٤) - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا[(١)]

فهذا شاهدٌ في (الضاربُ الرجلِ). وأما (بشر) فقال سيبويه : « حمله على المجرور»[(٢)].

وقال أبو العباس (ت ٢٨٦) : « لا يجوز الجر فيه ، لأن البدل يقدر فيه الثانى فى موضع الأول ، ولا يجوز (أنا ابن التارك بشرٍ) ، فليس فيه إلاّ النصب»[(٣)]. والذى عندى أنّ الذى ذكره أبو العباس فى البدل على ما قال فى امتناعه ، ولكن يجوز ما قال سيبويه على أن يكون عطف بيانٍ يجرى مجرى الصفة التى يعمل العامل فيها وهى فى موضعها[(٤)].

٧*-١ - وتقول :(الضاربُ الرجلِ وعبد اللّهِ) ، فهذا يجوز ؛ لأنّه بمنزلة (الضارب الرجل وغلام الأمير) إذِ الْمضافُ إلى ما فيه الألف واللام يجرى مجرى ما فيه الألف واللامُ. وخالفَ أبو العباس فى (الضاربِ الرجلِ وعبد اللّهِ) ؛ لأنّه اسم علمٍ[(٥)]. ووجه جوازه أنه مع كونه علمًا قد ذُهِبَ به مذهبَ الصفة الغالبةِ لما فيه من معنى العبوديَّة للّه عزَّ وَجَلَّ.

٨*-٢ - وقال الأعشى :

(٣٥٥) - / الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا   عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا[(٦)] ١٥٨أ

فهذا لا خلاف فى جوازه ؛ لأنّه بمنزلة (وعبد الْمِائة)[(٧)].

وقال ابنُ مقْبِلٍ :

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٨٢ = (١: ٩٣).

*-٢ نفسه ، ص ١٨٣ - ١٨٤ = (٩٤).

(١) تقدم برقم (٣٤٤).

(٢) الذى فى الكتاب : « وأَجْرى بِشْرًا على مجرى المجرور؛ لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التنوين ».

(٣) ينظر الأصول ، جـ ١: ١٣٥ - ١٣٦ ، وشرح المفصل ، جـ ٣: ٧٣ ، وخزانة الأدب ، جـ ٢: ١٩٣ ، وفيه قول آخر للمبرد لا ينكر فيه جر (بشر) ويخرجه على أنه عطف بيان.

(٤) وإلى ذلك يشير ابن مالك فى الألفية فى آخر باب عطف البيان بقوله :

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى   فِي غَيْرِ نَحْوِ (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)
وَنَحوِ (بِشْرٍ) تابعِ (الْبَكْرِيِّ)   وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

(٥) ذكر هذا الخلافَ الأعلمُ الشنتمرى ولكنه لم يعزه. ينظر تحصيل عين الذهب ، جـ ١: ٩٤ بهامش الكتاب (ط. بولاق).

(٦) تقدم برقم (٢) ، و(٣٤٥).

(٧) ذكر أبو بكر ابن السراج أن سيبويه والمازنى يجيزان (هذا الضارب الرجلِ وزيدٍ) ، ثم قال : « ولا أعلمهم قاسوه إلا على هذا البيت ، وقال المازنى إنه من كلام العرب ». ينظر الأصول ، جـ ٢: ٣٠٨.

(٣٥٦) – يَا عَيْنِ بكِّى حُنَيفًا رَأْسَ حَيِّهِمِ　　الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِى عَوْرَةِ الدُّبُرِ(١)

فأثبت النون ، ولا يكون الاسم مع إثباتها إلا منصوبًا ، فـ(القنا) فى موضع نصب.

٩*-١ – وتقول :(الضاربا زيدٍ) و(الضاربو عمرو) ، فتضيف إضافةً لا تُعرِّفُ ؛ لأن التقدير على الانفصال.

١٠*-٢ – وقال الفرزدقُ :

(٣٥٧) – أُسَيِّدُ ذُو خُرَيِّطَةٍ نَهَارًا　　مِنَ الْمُتَلَقِّطِى قَرَدِ القُمَامِ(٢)

ومثله قول الضبى :

(٣٥٨) – *الْفَارِجِى بَابِ الأَمِيرِ الْمُبْهَمِ*(٣)

فهذا شاهد فى الإضافة مع الألف واللام لمعاقبة النون. فأمَّا قولُ الأنْصارى :

(٣٥٩) – الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِـــيرةِ لَا　　يَأْتِيهُـــمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَـفُ(٤)

فليس على حذف النون للإضافة : ولكنْ حَذَفَهَا استخفافا للضرورة(٥) مع طول الاسم بالصلة كما قال الأخْطَلُ :

(٣٦٠) – أَبَنِى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّىَّ اللَّــذَا　　قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَا الْأَغْلَالَا(٦)

فأمّا قول أشهب بن رميلة :

(٣٦١) – إِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ　　هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ(٧)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٨٤ = (١: ٩٤).
*-٢ نفســه ، ١٨٤ – ١٨٧ = (٩٥ – ٩٦).
(١) تقدم برقم (٣٤٦) .
(٢) تقدم برقم (٣٤٧).
(٣) تقدم برقم (٣٤٨).
(٤) تقدم برقم ٣٤٩)، وسيأتى برقم (٥٠٧).
(٥) الظاهر أنه لا ضرورة فى البيت لإمكان الإضافة. وينظر الهمع ، جـ ١: ١٦٨ (١: ٤٩) حيث جاء فيه بعد ذكر عدة شواهد على حذف النون لطول الصلة منها هذا الشاهد : « وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة...».
(٦) تقدم برقم (٣٥٠).
(٧) تقدم برقم (٣٥١).

فذهب سيبويه إلى أنّ النون محذوفة كحذفها من قوله (اللذا) للاستخفاف فى الضرورة(١) وذهب غيره إلى أن (الذى) اسم مبهم يجوز أن يعود عليه ضمير الجماعة كما يجوز فى (مَنْ)، فقيل :(دماؤهمْ) على هذا(٢) ، كما جاء ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾(٣).

١١*-١ – وتقول :(هم الضاربوك) و(هما الضارباك) ، ففى الكاف خلافٌ على ثلاثة أوجهٍ: فمذهب الأخفش (ت ٢١٥) أنّها لا تكون إلاّ نصبًا ؛ لأنّه موضع لا تجوز فيه النون فلم تحذف للإضافة ؛ لأنّه لو حذفت للإضافة لجاز إثباتها إذا لم تُردِ الإضافة ، وإنّما حذفت من أجل الضمير المتصل مع الاستخفاف(٤). وذهب أبو عثمان المازنى (ت ٢٤٩)، وأبو عمر(٥) (ت٢٢٥) إلى أنه لا يكون إلا فى موضع جرٍّ ؛ لأنهُ وإن تأكّد بسبب حذف النون فإنما حذف للإضافة على قياس ذلك مع الظاهر. وذهب سيبويه إلى أنّ الأغلبَ هذا الذى ذكره أبو عُمَر(٥) وأبو عثمان ، وأجاز أن تكون فى موضع نَصبٍ على مذهب (الحافظو عورة العشيرة) ، ولَمْ يُجز مثلَ ذلك فى (ضاربوك) ؛ لأنّه ليس هـهنا موصول يقتضى جوازَ الحذف لطول الصلة(٦). وإنما وَجَبَ حذفُ النون فى (الضارباك) و(الضاربوك) لاجتماع ثلاثة أسباب : الاستخفاف، وشدة اتصال الضمير المتصل بما قبله فاقتضى حذف النون كَمَا اقتضى فى (فعلت) حذف الحركة ، والوجه الثالث : صحّة الإضافة. فَقَدْ ظَهَرَ من هذا أن الصحيح مذهب سيبويه.

١٢*-٢ – وقال الشاعر :

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٨٧ – ١٨٨ = (١: ٩٦).

*-٢ نفســه ، ص ١٨٨ = (٩٦).

(١) ليس فى الكتاب إشارة إلى أن ذلك ضرورة.وينظر الهمع، جـ١٦٨:١(٤٩:١)، وفى المقاصد النحوية ، جـ ٤٨٤:١ « هذه لغة هذيل فلا يحتاج إلى دعوى الضرورة».

(٢) ينظر مجاز القرآن ، جـ ٢: ١٩٠، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٣٦١، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٤: ٣٥٤.

(٣) من الآية (٤٢) فى سورة يونس.

(٤) ينظر هامش الكتاب ، تحقيق هارون ، جـ ١: ١٨٨ ، وينظر شرح المفصل ، جـ ٢: ١٢٤ ، والهمع ، جـ٤: ٢٧٥ (٢: ٤٨) ، ومنهج الأخفش الأوسط، ص ٤٢٢.

(٥) فى المخطوط (عمرو) ، ولعل الصواب ما أثبته ، لأنه جاء فى نسخة الكتاب التى اعتمدها الأستاذ عبدالسلام هارون أصلاً « والجرمى والمازنى لا يرونه إلا مجروراً». ينظر هامش الكتاب ، جـ ١: ١٨٨ (تحقيق هارون) . وأبو عمر الجرمى ، ص ١٨٣ (رسالة).

(٦) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٨٧ = (١: ٩٦)، والتصريح ، جـ ٢: ٣١، وحاشية الصبان ، جـ ٢: ٢٥٣.

(٣٦٢) - هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْآمِرُنَهُ إِذَا مَا خَشُوامِنْ مُحْدَثِ الْأَمْرِ مُعْظَمَا(١)

فهذا ضرورة ، شبّهَ المضمر بالمظْهر فأثبت النون . ومثله قوله :

(٣٦٣) - وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعًا وَأَيْدِى الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُه(٢).

(١) تقدم برقم (٣٥٢).
(٢) تقدم برقم (٣٥٣).

٤٠ - بَــابُ الْمَــصْدَرِ(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى المصدر منَ الإعمالِ ممًا لا يجوز :

مسـائل هذا البـاب :

١ - / ما الذى يجوز فى المصدر من الإعمالِ ؟ ٥٨ب

٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذَلِك ؟ ولَمَ جاز أن يعملَ المصدرُ عَمَلَ الفعل بالشَّبَهِ ، ولَمْ يجز بحق الأصل ؟

٣ - وكم وجهًا يجوز فى (عجبت من ضربِ زيدٌ بكرًا) ؟ ولِمَ جاز فِيه التقديمُ والتـأخيرُ ، والإضافة والانفصالُ ؟

٤ - وما الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل فى الدَّلاَلَة على الفاعل ؟

٥ - وما الشَّاهدُ فِى ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾(٢) ؟ ولِمَ جاز حذف الفاعل ؟ وما تقديره؟

٦ - وما الشاهد فى قول الشاعر(٣) :

(٣٦٤) - *فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصرِ مِنْكَ ...*(٤)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٨٩ = (١: ٩٧) : « هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه » ، وينظر الباب فى شرح الصفا ر، ص ٢٧٩.

(٢) الآيتان (١٤ ، ١٥) فى سورة البلد.

(٣) لم أهتد إلى معرفته.

(٤) وسيأتى برقم (٣٧٤) ، وهو بتمامه :

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنكَ وَرَهْبَةٌ عِقابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

والموارد : طرق ورود الماء.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٨٩ = (١: ٩٧) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٤ ، والإيضاح العضدى ، ص ١٨٢ ، والمسائل المشكلة ، ص ٣٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ٣٩٣، والنكت ، جـ ١: ٢٩٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ، ص ١٢٩ ، والإفصاح ، ص٣٥٩ ، وشرح المفصل ، جـ ٦: ٦١ ، وحاشية الشيخ يس ، جـ ٢: ٦٣.

وقوله (١):

(٣٦٥) - *أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ ... ...*(٢)

وقوله(٣) :

(٣٦٦) - *بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ*(٣)

وقولِ لبيد(٤) :

(٣٦٧) - *عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ ...*(٥)

٧ - وما الذى يجوز فى قولهم :(سمع أُذُنِى زيدًا يقول ذاك)؟

---

(١) لم أهتد إلى معرفة القائل.

(٢) وسيأتى برقم (٣٧٥) ، وهو بتمامه :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَحْتُ فيهِ   مُحَافَظَةً لَهُنَّ إِخَا الذِّمَامِ

والسجل : الدلو ، ونفحت : أعطيت.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٨٩ = (١: ٩٧) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٣ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٥ ، وشرح جمل الزجاجي ، جـ ٢: ٢٥.

(٢) هو المرار بن منقذ التميمي . ينظر المقاصد النحوية ، جـ ٣ : ٤٩٩.

(٣) وسيأتى برقم (٣٧٦) ، وعجزه :

أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

وهام : جمع هامة وهى الرأس ، والضمير فى (هامهن) للرؤوس، وأضاف الْهامَ إليه لاختلاف اللفظين ، ويجوز أن يكون الضمير للقوم وأنث لأن القوم اسم جمع يجوز معه التأنيثُ نحو (كَذَّبت القوم). والمقيل: الأعناق ، لأنها مواضع استقرار الرؤوس.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩٠ = (١: ٩٧) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٤ ، ١٠٣ ، ١٢١ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٩٣ ، والمحتسب ، جـ ١: ٢١٩ ، والنكت ، جـ١:٢٥٠ ، ٢٩٦ ، والمرتجل ، لابن الخشاب : عبد الله بن احمد (ت٥٦٧)، تحقيق على حيدر (دمشق ١٣٩٢هـ)، ص ٢٩٦ ، وشرح المفصل ، جـ ٦: ٦١ ، وشرح الأشمونى ، جـ٢:٢٨٩.

(٤) شرح ديوانه ، ص ٢٨٨.

(٥) وسيأتى برقم (٣٧٧) ، وهو بتمامه :

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمُ   قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ

ويروى (بها الإنس) . والميسر : القمار ، والندام : المنادمة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩٠= (١: ٩٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص٨٤، ١٠٣، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٦، والنكت ، جـ ١: ٢٩٦ ، وشرح المفصل ، جـ ٦ : ٢٦.

٨ - وما فى قولِ رُؤْبَةَ (١):

(٣٦٨) - *ورَأْىُ عَيْنَىَّ الْفَتَى أخاكا*(٢)

٩ - ومـا حكم المعطوف على المضـاف إليـه المصـدرُ ؟ ولِمَ جـاز فـيـه ثلاثة أوجـه : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، ولَمْ يجز إذا نون إلاّ وَجهٌ واحد ؟

١٠- وما الشاهد فى قول الراجز(٣) :

(٣٦٩) - * قَدْ كُنْتُ دَانَيتُ بِهَا حَسَّانَا*(٤)

١١- وما حكم (عجبت من الضرب زيدًا) ؟ ولِمَ جاز أن يعملَ المصدرُ معرفًا ولَمْ يجز أنْ يعملَ اسم الفاعلِ معرفًا إلاّ أن يكونَ الألف واللامُ فيه بمعنى (الذى) ؟

١٢- وما الشاهدُ فى قولِ الشاعر(٥) :

(٣٧٠) - *ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ(٦)*(٧)

---

(١) ملحق ديوانه (مجموع أشعار العرب) ، ص ١٨١.

(٢) وسيأتى برقم (٣٧٨) ، وبعده :

* يُعْطِى الْجَزِيلَ فَعَلَيكَ ذَاكَا *

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩١ = (١: ٩٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٤ ، وشـرحـهـا ، لابن السـيـرافى ، جـ ١: ٣٩٨ - ٣٩٩ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٦، والمقـاصـد النحـوية ، جـ١: ٥٧٢، وشـرح الأشـمـونى ، جـ ١: ٢٣١ ، والهـمـع ، جـ ٢: ٤٩ ، ٥: ٦٩ (١: ١٠٧ ، ٢: ٩٣) ، والدرر، جـ ١: ٧٧ ، ٢: ١٢٤.

(٣) هو رؤبة ، ينظر ملحق ديوانه (مجموع أشعار العرب) ، ص ١٨٧ ، وقيل : هو زياد العنبرى ، ينظر شرح المفصل ، جـ ٦: ٦٥ ، والمقاصد النحوية ، جـ ٣: ٥٢٠ .

(٤) وسيأتى برقم (٣٧٩) ، وبعده :

مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا

واللبان : المماطلة بالدَّين. والضمير فى (بها) للأبل.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩١ = (١: ٩٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٤ ، والإيضاح العضدى ، ص ١٨٥ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ، ص ١٣١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٤٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٦٤.

(٥) لم أهتد إلى معرفته.

(٦) فى المخطوط (أعداوه). وما أثبته يقتضيه الجواب ، وكذلك هو فى المصادر التى ورد فيها الشاهد ، وسيأتى ذكرها.

(٧) وسيأتى برقم (٣٨٠) ، وعجزه :

=

وقولِ المرار الأسدى(١) :

(٣٧١) - *لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ ...*(٢)

١٣ - وهل يجوز على قولهم :(هذا الضاربُ الرجلِ) (عجبت له من الضربِ الرجلِ)؟ ولِمَ لا يجوز ؟

١٤ - وهل يجوز (الضارب أخى الرجلِ) ؟ ولِمَ جاز ؟

١٥ - وهلى جوز (عجبت من ضربِ اليومِ زيدًا) ؟ ولِمَ جاز ؟ وما الشاهد من :

(٣٧٢) - *يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ*(٣)

ولِمَ جاز ولَمْ [يجز] مثل ذلك فى :

(٣٧٣) - *لِلَّهِ دَرُّ الْيَومَ مَنْ لَامَهَا*(٤)

ولِمَ جعله(٥) : بمنزلة (للّه بلادك)؟

١٦ - ولِمَ جاز فى المصدر أنْ يعملَ وهو لما مضى ؟ ولِمَ جاز ولَمْ يجز فى اسم الفاعل ؟

= * يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِى الأَجَلْ *

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩٢ = (١: ٩٩) ، والإيضاح العضدى ، ص ١٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٩٤، والمنصف ، جـ ٣: ٧١ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٧ ، والخزانة ، جـ٣: ٤٣٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٦٢ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٣٩١.

(١) ديوانه ، ص ١٦٩. وقيل : إن القائل هو مالك بن زغبة الباهلى ، ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٦٠ ، وفرحة الأديب ، ص ٣٠ - ٣٢.

(٢) وسيأتى برقم (٣٨١) ، وهو بتمامه :

لَقَدْ عَلِمَت أُولَى الْمُغِيرةِ أَنَّنِى لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ويروى (كررت فلم). وأولى المغير : أولى الخيل المغيرة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩٣ = (١: ٩٩) ، والمقتضب ، جـ ١: ١٥٢ ، والاختيارين ، ص٥٢٦ ، والجمل ، ص ١٢٤ (١٣٦) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٥، والقطع والائتناف، ص ١٧٥، والإيضاح العضدي ، ص ١٨٧، والمسائل المشكلة ، ص ٣٦٧، والنكت ، جـ ١: ٢٩٧، والخزانة ، جـ ٣: ٤٣٩، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٠ ، ومعجم حداد، رقم ١٦٣٨.

(٣) تقدم برقم (٣٢٠) ، و(٣٣١) . ولم يعرض له الرمانى فى الجواب فيما سيأتى.

(٤) تقدم برقم (٣٢٤) ، و(٣٣٨) ، وسيأتى برقم (٣٨٢).

(٥) ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٩٤ = (١: ٩٩).

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى المصدر مِنَ الإعمالِ أن يَعْمَلَ عَمَلَ الفعلِ الذى انشقّ منه على حسبِهِ فى التعدى وتركِ التعدّى ؛ لأنّه مشتقٌ منه دالٌّ على معناه. ويجوز فيه أن يعملَ عمل المضاف فيضاف إلى الفاعلِ وإلى المفعولِ ؛ لأنّ هذا له بحقِّ الاسميّة والأول له بحق شبه الفعل.

٢ - ولا يجوز تقديم معموله عليه(١)، لأنه من صلته ، والصلة لا تتقدم على الموصول. وإنما كان المصدر موصولاً لأنه فى معنى (أن فَعَلَ) أو (أن يفعل) ، و(أن) ناقصٌ يحتاجُ إلى مُتَمِّمٍ ، فعُومِلَ المصدرُ هذه المُعَامَلَةَ فى الصلة ليُبَيِّن به أنه فى هذا المعنى ، فتقول :(عجبتُ من ضربِ زيدٌ عمرًا) ، ولا يجوز تقديم (عمرو) على (ضَرْب): لا تقول :(عمرًا عجبت من ضربِ زيدٌ)، ولا (عجبت عمرًا من ضربِ زيدٌ) لما بيّنا من العلّة.

٣*-١ - وتقول :(عجبت من ضربِ زيدٌ بكرًا) فيجوز فيه أربعةُ أوجهٍ(٢) ، وجهان مع الانفصال ، وهو تقديم الفاعل وتقديم المفعول ، ووجهان مع الإضافة كقولك :(عجبت من ضرب زيدٍ عمرو) و(عجبت من ضرب عمرو زيدًا) ، فتضيفه إن شئت إلى الفاعل وإنْ شئت إلى المفعول ؛ لأنهّ مختص بكل واحدٍ منها ، إلاّ أن إضافته إلى الفاعل أقوى ، لأنه به أخص.

٤*-١ - والفرقُ بين المصدر وبين اسم الفاعل فى الدلالة على [الفاعل]، أنّ المصدر يدلُّ على الفاعل من جهة انعقاد معناه بمعنى الفاعل من غير ذكر موضع له ، واسم الفاعل يدل على الفاعل من جهة ذكر موضع له. ويوضحُ ذلكَ أنّك إذا قلت :(ذممته لأجل الضرب) فله معنى ينفصل من معنى(ذممته لنفس الضارب) فالذم(٣) الأول لنفس الضرب، والثانى لنفس الضارب

---

*-١ الكتاب ، ، جـ ١: ١٨٩ = (١: ٩٧).

(١) ذكر أبو حيان أن ابن السراج حكى تقديمه غير أن ابن السراج منع ذلك فى كتابه الأصول ، جـ ١: ١٣٧. وينظر الارتشاف ، جـ ٣ : ١٧٣ ، والهمع ، جـ ٥: ٦٩ (٩٣:٢). وأجاز الرضى تقديمه إذا كان ظرفًا أو شبهه. ينظر شرحه ، جـ ٢: ١٩٥.

(٢) قال أبو حيان :« وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة ، وزعم أنّه لم يسمع من العرب والفراء سامع لغة »، الارتشاف ، جـ ٣: ١٧٥.

(٣) فى المخطوط (فالذى) ولعل المراد ما أثبته.

، ونفس الضارب غير نفس الضرب ، وما وقع له أحد الذمين غير ما وقع له الذمّ الآخر ، ولذلك جاز أن يضاف المصدر إلى الفاعل، ولَمْ يجز أن يضاف اسم الفاعل إلى الفاعل تقول : /(عجبت مِن ضربِ أبيه زيداً) ، ولا يجوز (هذا ضارب أبيه زيداً) ، ولكن تقول :(هذا ضاربٌ ٥٩أ أبوه زيداً)٠

٥*-١ — وفى التنزيل ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ٠ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾(١) فهذا شاهد من وجهين ، أحدهما : إعمالُ المصدرِ فى المفعولِ عمل الفعل(٢) ، والآخر : حَذْفُ الفاعل(٣) ، وتقديره (أو إطعامُ الإنسانِ فى يومٍ ذى مسغبة) فحذف لدالة أول الكلام عليه فى قوله عزّ وجلَّ ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾(٤)٠

٦*-٢ – وقال الشاعر :

(٣٧٤) – فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ(٥)

ففيه شاهدٌ مِنْ وجهين : إضافة المصدر إلى المفعول وحذفُ الفاعل ، ووجهٌ ثالث أيضًا فى آخر البيت(٦)، وهو قوله :(ورهبة) فحذف(٧) الفاعل وأعمل المصدر عملَ الفعل ، تقديره (فلولا رجائى النصرَ منك ورهبتى عِقابَك لكانوا كالْمَوَارِدِ)٠وقال :

(٣٧٥) – أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَحْتُ فِيهِ مُحَافَظَةً لَهُنَّ إِخَا الذِّمَامِ(٨)

كأنَّهُ قال :(محافظتى لَهُنَّ إخاء الذِّمام) إلاَّ أنّه حذف٠

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٨٩ = (١: ٩٧)٠

*-٢ نفسه ، ص ١٨٩-١٩٠ = (٩٧-٩٨)٠

(١) الآيتان (١٤، ١٥) فى سورة البلد٠

(٢) يرى الكوفيون أن المصدر المنون لا يعمل وأنِ العمل بعده لفعل مقدّر دل عليه المصدر٠ ينظر إعراب ثلاثين سورة ، ص ٩١ ، والنحو الكوفى ، ص ٣٨٨ ٠

(٣) ويرى الكوفيون أيضًا أن الفاعل مضمر وليس محذوفًا٠ ينظر الارتشاف ، جـ ٣: ١٧٤، والهمع، جـ٥: ٧٤ (٢: ٩٤)٠

(٤) الآية (٤) فى سورة البلد٠

(٥) تقدم برقم (٣٦٤)٠

(٦) كذا فى المخطوط والأولى (فى آخر الشطر الأول)٠

(٧) فى المخطوط (وحذف) ولعل الأنسب ما أثبته٠

(٨) تقدم برقم (٣٦٥)٠

وقـال :

(٣٧٦) - بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِـيلِ[١]

وتقديره (بِضَرْبِنَا بالسوف رؤوس قوم). وقال لبيد :

(٣٧٧) - وَعَهْدِى بِهَا الْحَىَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدامُ[٢]

كأنه ،قال :(عهدت بها الحىَّ الجميعَ).

٧*-١ - وتقول :(سَمْعُ أُذُنِى زَيْدًا يقول ذاكَ) فهذا لا يجوزُ فيه أنْ يغيّر ؛ لأنّ جرى كالمثل.

٨*-١ - وقال رؤبة :

(٣٧٨) - وَرَأْىُ عَيْنَىَّ الْفَتَى أَخَاكَا [يُعْطِى] الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا[٣]

فأضاف المصدر إلى الفاعلِ ونَصبَ المفعولُ.

٩*-١ - وحكم المعطوفِ على المضاف إليه المصدر[٤] أنْ يجوزَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ : الرفع ، والنصب ، والجر ، كقولك :(عجبت من ضرب زيدٍ وعمرو). فالجرّ بالعطف على اللفظ ، والنصب بالعطف على تأويل المفعول والرفع بالعطف على تأويل الفاعل. وإذا انفصل المصدر بالتنوينِ لَمْ يجزْ إلا وجهٌ واحد ، لأنه يظهر عملُ المصدر فى الفاعلِ أو المفعول من غير احتمالٍ للتأويل.

١٠*-١ - وقال الراجزُ :

(٣٧٩) - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حسَّانَا مَخَافَةَ الإفْلاسِ وَاللَّيَانَـــا[٥]

فعطف على تأويل المفعول كأنّه قال :(مخافتى الإفلاسَ والليانا)[٦].

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ١٩١ = (١: ٩٨).

(١) تقدم برقم (٣٦٦) ، وفى المخطوط (عن السقيل) وهو تحريف.

(٢) تقدم برقم (٣٦٧).

(٣) تقدم برقم (٣٦٨).

(٤) فى المخطوط (والمصدر) ولا معنى للواو.

(٥) تقدما برقم (٣٦٩).

(٦) يبدو لى أن الرمانى هنا يخالف سيبويه ، لأن سيبويه لا يجيز العطف على المحل والنصب عنده بتقدير فعل. ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٩١ = (١: ٩٨) ، كما ينظر الارتشاف ، جـ ٣: ١٧٧ ، والهمع ، جـ٥: ٢٩٣ (٢: ١٤٥). وفيهما أن جواز العطف على المحل مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين.

١١*-١ – وتقول :(عجبت من الضرب زيدًا) فيعمل المصدر معرفًا(١) ولا يعمل اسم الفاعل معرفًا بحرف التعريف(٢) ، كقولك :(هذا الضارب زيدًا) على أن الألف واللام حرفٌ للتعريف وليس بمنزلةِ (الذى) ؛ مِنْ قِبَلِ أن المصدر سواء عرّف أو نكّر فهو مشتق منه. عليه(٣) فسبب العملِ موجود فيه وليس كذلك اسم الفاعل ، لأنه إذا عرف زال السببُ الذى لأجْلِهِ عَمِلَ ، وهو أنه على معنى (يفعل).

١٢*-٢ – وقال الشاعر :

(٣٨٠) – ضَعِيفُ النِّكايَةِ أَعْداءَهُ ... يَخالُ الْفِرارَ يُرَاخِى الْأَجَلْ(٤)

فهذا شاهد فى إعمال المصدر فى المفعول وفيه الألفُ واللامُ. وقال المرّار الأسدىُّ :

(٣٨١) – لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرةِ أَنَّنِى ... كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا(٥)

/فأعملَ الضرب فى المفعولِ وفيه الألف واللام. ٥٩ب

١٣*-٣ – وتقول :(هذا الضارب الرجلِ) ، ولا يجوز على هذا القياسِ (عجبت لَهُ من الضرب الرجلِ) بالجرّ(٦) ؛ من قبل أنّ (الضارب الرجل) إنما كان لأنّه مشبّه بـ(الحسنِ الوجه) من جهة أنه صفة أضيف إلى ما فيه الألف واللام فكذلك (الضارب الرجلِ).

١٤*-٣ – ويجوز (الضارب أخى الرجلِ)، كما يجوز (الحسن وجه الأخ).

١٥*-٤ – وتقول :(عجبت من ضَرْبِ اليومِ زيدًا) ، فتضيف المصدر إلى الظرف لأنّه وقع فيه فَهو مختص به من هذا الوجه. ولا يجوز مثل ذلك فى قولهم :

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ١٩٢ = (١: ٩٩).
*-٢ نفســه ، ص ١٩٢ – ١٩٣ = (٩٩).
*-٣ نفســه ، ص ١٩٣ = (٩٩).
*-٤ نفسه ، ص ١٩٣ – ١٩٤ = (٩٩).

(١) ذهب الكوفيون والبغداديون وجماعة من البصريين إلى أن المصدر المعرف بـ (ال) لا يعمل ، والمعمول بعده لعامل يفسره المصدر. ينظر الارتشاف ، جـ ٣: ١٧٦ ، والهمع ، جـ ٥: ٧٢ (٢: ٩٣).
(٢) هذا بناء على رأى الرمانى. ينظر ما تقدم فى باب ١٤:٣٢، و٢:٣٩.
(٣) كذا فى المخطوط ، ولعله يريد به (وبناء على ذلك).
(٤) تقدم برقم (٣٧٠).
(٥) تقدم برقم (٣٧١)
(٦) فى المخطوط (بالنصب) ، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣٨٢) - * لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا *(١)

لأنّ (درُّ) ، وإن كان مصدراً ، فقد خرج فى هذا الموضع عن الدلالة على الفعل ، إذ هو بمنزلة (لِلّه بلادك) ، و(لله خالك) إذ(٢) لم يكن بمعنى (يَدُرّ) ولا (دُرّ) يا هذا . وإنّما هو كالمدح فى (للّه بلادك) وإن لم يدرَّ عطاء ولكن تقول :(للّه بلادك لشرفك أو لعلْمِك أو لحسن ثباتك(٣))، فكذلك تقول : (درك) عل هذا الوجه.

١٦*-١ - ويجوز أن يعمل المصدر وهو لما مضى كما جاز أَنْ يَعْمَلَ وَهُوَ مُعَرَّفٌ ؛ لأن العلّة التى تقتضى له العمل موجودة فى كلِّ تلك الأحوال وليس كذلك اسم الفاعل لما بيّنا قبل(٤).

- ولا يجوز أن يعمل ضمير المصدر(٥) كما جاز أن يعمل [المصدر] لا تقول :(هذا ضربٌ زيداً وهو عمراً) أى (وضربٌ عمراً) ؛ لأنه ليس بمشتق من ضميره [فلا] يدلّ على الفعل بضميره فلذلك لم يجز أن يعمل عمله.(٦)

---

*١الكتاب ، جـ ١: ١٩٤ = (١: ٩٩).

(١) تقدم برقم (٣٢٤) ، و(٣٢٨) ، و(٣٧٣).

(٢) فى المخطوط (إذا) ، ولعل المراد ما أثبته .

(٣) فى المخطوط (بـا ـك) بدون اعجام. ولعل المراد ما أثبته.

(٤) ينظر ما تقدم ، في باب ٣٢: ١٤، ٢٨م٢، ٣٩: ٢ والفقرة ١١ السابقة.

(٥) بعده فى المخطوط جملة (وهو لما مضى) ويبدو لى أنها مقحمة ، ولعلها من سهو الناسخ؛ لأنها قد تقدمت فى بداية الفقرة السابقة.

(٦) إعمال ضمير المصدر فيه خلاف حيث أجازه الكوفيون ومنعه البصريون. ينظر الارتشاف ، جـ ٣: ١٧٣، والتصريح ، جـ ٢: ٦٢ ، وشرح الأشمونى ، جـ ٢: ٢٩١.

٤١- بَابُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الصفة المشبة منَ الإعمال مما لا يجوز .

١- مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الصفة المشبهة من الإعمال ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ومن أى وَجْهٍ أشبهت اسم الفاعلِ ؟

٢ - وفى أى مرتبةٍ هى فيه من العمل ؟

٣ - ولِمَ كان الفعل أقوى العوامل ، ثم اسم الفاعل ثم الصفة المشبهة ثم المشبهة بالمشبهة ؟ فَلِمَ ترتبت الصفات على هذه المراتب الأربع ؟

[١-] ومن أى وجه أشبهت اسم الفاعل حتى وجب لها هذا العمل ؟

[٣-] ولِمَ لا تعمل إلاّ فيما كان من سببها ؟

٤ - ولِمَ كانت الإضافة فيها أقوى وأحسن ؟ ومَا العلتان فى هذا من جهة الأصلِ والخفةِ بتركِ(٢) التنوين ؟

٥ - ومَا حكم ([هذا] حسن الوجه) و(هذه حسنة الوجهِ) فى الإضمار فى الصفة ؟

٦ - وما الفرق بين (حسن الوجه) و(ضارب الرجل) فى انعقاد الضمير بالأول وحقيقة الصفة؟

٧ - وما حكم (هذا أحمر بين العينين) و(وهو جيد وجه الدار) ؟ ولِمَ كان المضاف إلى الثانى بمنزلة المضاف فى هذا ؟

٨ - وما الشاهد فى قول زُهَير(٣) :

(٣٨٣) - *أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ ...*(٤).

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ١٩٤ = (١: ٩٩) : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه » وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ١٢ب، وشرح الصفار ، ص ٢٨٩.

(٢) فى المخطوط (ترك) ، وما أثبته يوافق الجواب.

(٣) شرح ديوانه ، ص ١٧٢.

(٤) وسيأتى برقم (٣٩٥) ، وهو بتمامه :

=

وقولِ العجاجِ (١) :

(٣٨٤) - *مُحْتَنِكٌ ضَخْمٌ ... .*(٢)

٩ - وقول النابغةِ (٣):

(٣٨٥) - *ونَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عيشٍ*(٤)

١٠- وَلِمَ كان الأحسن دخول الألف واللام فى الثانى ؟ وما الشاهد فى قولهم :(حديث عهدٍ

= أهْوَى لَهَا أسْفَعُ الخَدَّينِ مطرِّقٌ ريشَ الْقَوادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهُ شَبَكُ

ويروى (هوى بها) و (لم تنصب له الشبك) و(لم ينصب له الشرك).

والضمير فى (لها) لقطاة ، والمراد بأسفع الخدين : صقر ، والأسفع الأسود. والمطّرق : الذى بعضه فوق بعض.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩٥= (١: ١٠٠) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٦ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٢ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السرافى ، جـ ١: ٧٧ ، والنكت ، جـ١:٣٩٨ ، والأشباه والنظائر ، جـ ٣: ١٥١.

(١) ديوانه ، ص ٤٧٣.

(٢) وسيأتى برقم (٣٩٦) ، وهو بتمامه :

مُحْتَنِكٌ ضَخْمٌ شُئُونَ الرّأسِ

ويروى (محتبك) . والمحتنك : الذى قد بلغ فى السن. يقصد جملا. والمحتبك : الشديد . وشئون الرأس : ملتقى أجزائه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩٦ = (١: ١٠٠) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٥ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٣أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٧٨ ، والنكت ، جـ١:٢٩٩.

(٣) الذبيانى، ديوانه ، ص ٢٣٢.

(٤) وسيأتى برقم (٣٩٧) ، وعجزه :

أجَبُّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

ويروى (ونمسك). والضمير فى (بعده) للملك (النُّعمان بن المنذر)، وذناب كل شىء طرفه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩٦ = (١: ١٠٠) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٤٠٩ ، ٣:٢٤، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٦٠ ، والمقتضب ، جـ ٢: ١٧٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس، ص ٩١ ، ٩٦، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٣أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١: ٨١، والنكت ، جـ ١: ٢٩٩، والخزانة ، جـ ٤: ٩٥، وينظر معجم هارون ، ص ٣٥١، ومعجم حداد ، رقم٢٤٦٦.

بالْوَجَع) ، وقولِ عَمْرو(١) بن [شأس](٢) :(٣)

(٣٨٦) - *ألِكْنِى إلى قومى السَّلَامَ رِسالةً *(٤)

وقولِ حميد(٥) :

(٣٨٧) - *لاحقُ بطنٍ بِقَرًا سَمينِ*(٦)

١١ - وقولِ أبى زُبَيدٍ (٧):

(٣٨٨) - *كأنَّ أثْوابَ نَقَّادٍ ... ...*(٨)

ولِمَ جاز

... ... كَهْبَاءَ هُدَّابًا

---

(١) فى المخطوط (عمر) والصواب ما أثبته.

(٢) سقط من المخطوط.

(٣) شعره ، ص ٩٠.

(٤) وسيأتى برقم (٣٩٨) ، وعجزه :

بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلَا

وبعده :

وَلَا سَيِّئِى زِىٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلَا

وألكنى : بلِّغ عنى ، بآية : بعلامة ، والزى : اللباس ، والمخيسة : المذللة يقصد الإبل . والبزل : المسنة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩٧ = (١: ١٠١) ، والمقتضب ، جـ ٤: ١٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٦ - ٩٧ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٣أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٧٩ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٦٣ ، ومعجم حداد ، رقم٢١٢٦.

(٥) حميد الأرقط. ينظر الكتاب ، جـ ١: ١٩٧ = (١: ١٠١).

(٦) وسيأتى برقم (٣٩٩) ، والقرا : الظهر .

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٤: ١٥٩ ، والأصول ، جـ ١: ١٣٣ ، والجمل ، ص ٩٥= (١٠٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص (٩٧) ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ١٣أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٧٤ ، والنكت ، جـ ١: ٢٩٩ ، وشرح المفصل ، جـ ٦ : ٨٣ ، ٨٥ ، وشرح الأشمونى ، جـ ٣: ١٢.

(٧) شعره ، ص ٣٩ ، واسمه المنذر بن حرملة الطائى ، شعر أبى زبيد الطائى ، جمع وتحقيق نورى حمودى القيسى ، (بغداد - مطبعة المعارف ، ١٩٦٧م) ، توفى سنة ٦٢ هـ.

(٨) وسيأتى برقم (٤٠٠) ، وهو بتمامه :

كَأَنَّ أَثْوَابَ نَقَّادٍ قُدِرْنَ لَهُ يَعْلُو بِخَمْلَتِها كَهْبَاءَ هُدَّابَا

ويروى (أهدابا). يصف أسداً . والنقاد : راعى النَّقَد وهو ضرب من الغنم صغار الأجسـام =

وما الشاهد فى قوله :(١)

(٣٨٩) - *هيفاءُ مقبلةً ...*(٢)

ثم قال :

... شَنْبَاءُ أنيابَا

وقولِ عدىّ (٣):

(٣٩٠) - *مِنْ حَبيبٍ أَوْ أَخِى ثِقَةٍ*(٤)

١٢- وهل يجوز (حسنةُ وَجْهِهَا)؟ وَلِمَ لا يجوز إلاّ فى الشعر ؟

١٣- وما الشاهد فى قولِ الشماخ(٥) :

(٣٩١) - *أمِنْ دِمْنَتَيْنِ ... ...*(٦).

= وقدرن له : أى جعلت على قدر جسمه ، والكهباء : التى تضرب إلى الغبرة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩٨ = (١: ١٠١) ، ومجالس ثعلب ، جـ ٢: ١٧٢ = (٢٠٨) ، والمعانى الكبير ، جـ ١: ٢٤٦ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٣أ ، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٥٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢، والنكت ، جـ ١: ٣٠٠.

(١) هو أبو زبيد أيضا. ينظر ديوانه ، ص ٣٦.

(٢) وسيأتى برقم (٤٠١) ، والبيت بتمامه :

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً ... مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا

وَهَيف الخصر : ضموره ، والمحطوطة : الملساء الظهر ، وشنب الثغر : بريقه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٩٨ = (١: ١٠٢) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٤ ، ٩٧، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٣ب ، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٥٦٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤ ، والنكت ، جـ ١: ٣٠٠ ، وشرح المفصل ، جـ ٦: ٣، والمقاصد النحوية ، جـ ٣: ٥٩٣، وشرح الأشمونى ، جـ ٢: ١٢.

(٣) ديوانه ، ص ١٠١. وهو عدى بن زيد العبادى التميمى توفى نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة.

(٤) وسيأتى برقم (٤٠٢) ، وعجزه :

أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا

ويروى (من ولى) . والشاحط : البعيد . يصف الدهر وأنه يعم بنوائبه الجميع.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، ـ ١: ١٩٨ = (١: ١٠٢) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٤٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٨ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٣ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ١٣١ ، ٢١٧ ، والنكت ، جـ ١: ٣٠٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٤٢.

(٥) ديوانه ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٦) وسيأتى برقم (٤٠٣) ، وهذا جزء من أول بيتين وهما :

أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فيهما ... بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاهما

أقامتْ عَلَى رَبْعَيْهِما جَارَتا صَفَا ... كُمَيْتَا الأَعَالِى جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا

=

١٤- وما حكمُ دخولِ الألفِ واللامِ فى الأولِ مع الإضافة ؟

[١٦-] ولِمَ جاز فى المعرفة ولَمْ يَجُز فى النكرة ؟

١٥- ولم اختُصّ هذا البابُ بدخولِ الألف واللامِ مع الإضافة إلى المعرفة دون غيره من (مثلك) و(غيرك) وما أشبهه؟ وما معنى الاعتلال بأنه مُنِعَ ما يكون / فى مثله البتَّة؟ ولَمِ مُنِعَ ذلك؟ ٦٠أ

١٦- وما الخلاف فى (الحسنِ وجهًا)؟ وما معنى الاعتلال بأنَّ (حديث عهدٍ) و(كريم أبٍ) لَمْ يُخللْ به فى شىء فيحتمل الألف واللامَ ؟

١٧- وما الشاهد فى قول رؤبة(١) :

(٣٩٢) - *الْحَزْنُ بَابًـا ... ... *(٢)

١٨- وقول الحارث بن ظالم(٣) :

= ويروى (عـرج الركب) ، و(قـد أنَى لبـلاهمـا)· والتـعـريس : نزول المسـافـرين آخـر الليل قليلاً للاستراحة· وأنى : بمعنى حان · وحقل الرخامى : اسم موضع · والربع : المنزل · وجارتا صفا : أى أثفيّتان · والصفا : الجبل· فيكون ثالث الأثفيتين، كميتا الأعالى : أى أن أعلى الأثفيتين أحمر ، جونتا مصطلاهما : أي أن أسفلهما أسود لاصطلائه بالنار·

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ١٩٩ = (١: ١٠٢) ، والأصـول ، جـ ٣: ٤٧٥ ، وضـرورة الشـعـر ، للسيرافى ، ص ٢٠٤ (شرحه جـ ١: ٢٠٤ ، ٢: ١٣ب) ، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٥٦٩ ، والمسائل المشكلة ، ص ١٣٣، والخـصـائص ، جـ ٢: ٤٢٠، ومـقـاييس اللـغـة ، لأبى الحسين أحـمـد بن فـارس (ت٣٩٥) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (القاهرة - دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه ، ط١ ، ١٣٦٦هـ) ، جـ ١ ٣٨٥ ، والنكت ، جـ ١: ١٥٣ ، ٣٠١ ، والبسيط ، جـ ٢: ١١٠٠ ، والخزانة جـ ٢: ١٩٨· وينظر معجم هارون ، ص ٣٣٣، ومعجم حداد، رقم ٢٦٠١·

(١) ديوانه ، ص ١٥

(٢) وسيأتى برقم (٤٠٤) ، وهو بتمامه :

الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبا

والحَزْن : ضد السهل

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٢٠٠ = (١: ١٠٣) ، والمقـتـضـب ، جـ ٤: ١٦٢ ، وشـرح أبيـات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٨ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٦أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٠٤ ، والنكت ، جـ ١: ٣٠٣ ، والمقاصد النحوية ، جـ ٣: ١٩٧ ، و شرح الأشمونى ، جـ ٣: ١٢، والخزانة ، جـ ٣: ٤٨٠·

(٣) المفضليات ، ص ٣١٤، وموسوعة الشعر العربى ، جـ ٣: ٢٩٣·

و الحارث بن ظالم المرى شاعر جاهلى من أشهر فتاك العرب ، توفى نحو سنة ٢٢ قبل الهجرة· ينظر عنه مجمع الأمثال ، جـ ٢: ٨٩ ، والخزانة ، جـ ٣: ١٨٥·

(٣٩٣/أ) - * فَمَا قَوْمِى بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ *(١)

١٩- وهل يجوز (الحسن الوجه)؟ وما شاهده من :

(٣٩٣/ب) - * فَمَا قَوْمِى بِثَعْلَبَةَ بْنَ سَعْدٍ *(٢)

٢٠- وما معنى قوله(٣) : « الجرّ فى (الْحسن الوجه)من وجهين : ما له بحقِّ الأصلِ ، وما له بحق الشبه»· فما معنى حمله على (الضارب الرجلِ)؟ وأىُّ قياسٍ أدَّى إِلَى هَذا؟

٢١- وما الشاهد فى ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾(٤) ؟

٢٢ - وقولِ خرنق(٥) :

(٣٩٤) - *لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِى ... ...*(٦).

---

(١) وسيأتى برقم (٤٠٥أ) ، وعجزه :

* وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى رِقَابا *

ويروى (الشعر الرقابا)

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٠١ = (١٠٣:١) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٤٠٨ ، والمقتضب ، جـ ٤: ١٦١ ، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٨٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٩٨ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٦أ ، والمسائل المشكلة ، ص١٣٥ ، والنكت ، جـ ١: ٣٠٣، وينظر معجم هارون ، ص ٣١ ، ومعجم حداد ، رم ٢٢٥٠

(٢) وسيأتى برقم (٤٠٥ب) ، وهو الشاهد السابق نفسه ، وقد أعاده الرمانى للاستشهاد بالرواية لأخرى التي تقدم ذكرها ·

(٣) الكتاب ، جـ ١: ٢٠١ = (١٠٣:١)·

(٤) من الآية (١٠٣) فى سورة الكهف ، وفى المخطوط (أنبئكم)، وهو سهو·

(٥) ديوان شعرها، تحقيق الدكتور حسين نصَّار ، (القاهرة – مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩م) ، ص ٢٩ ، وهى الخرنق بنت هفان ، وقيل بنت بدر بن هفان القيسية توفيت نحو سنة ٥٠ قبل الهجرة·

(٦) وسيأتى برقم (٤٠٦) ، وهو :

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِى الَّذِينَ هُمُ ... سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

ويروى (النازلون ... والطيبين) و(النازلين ... والطيبون)، و(النازلين ... والطيبين)· والآفة:العلة · والمراد أنهم يُكثرون نحر الجزر ، والجزر : جمع جزور ، وهى الناقة· ولا يبعدن : لا يهلكن.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٠٢ ، ٢: ٥٧ ، ٦٤ = (١: ١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩) ، ومعانى القرآن، للفراء ، جـ ١: ١٠٥ ، ٤٥٣ ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١ : ٨٧ ، ١٥٧ ، والمجاز ، جـ ١: ٦٥، ١٤٣، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٥٣ ، والكامل ، جـ ٣: ٤٠ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ١٣٢ =

٢٣ - ولِمَ جاز هم (الطيبو أخبارٍ)(١) على إضافة المعرفة إلى النكرة ؟ وهل يجوز نصبُه مع حذف النون ؟ ولِمَ جاز ؟

١- الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الصفة المشبهة مِنَ الإعمال أن تعملَ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ فيما كَانَ مِنْ سَبَبِ الموصوفِ ، وعملِ المضافِ. أما عمل اسم الفاعلِ فَلِشَبَهِهَا بِهِ من أربعة أوجهٍ : أنها صفة، وأنها مطلقة كاسم الفاعل خلاف (أفعل منك) ، وأنها تثنى وتجمع جمع السلامة كما يجمع اسم الفاعل ، وأنها تؤنث وتذكر. فَلَمَّا قاربت اسم الفاعل بهذه الأوجه عملت عملَه. ولَمْ يكن لها ذلك بحق الاسمية كما أنّ [اسم] الفاعل لما قارب الفعل عمل عمله ولم يكن له ذلك بحق الاسمية وإنما هو له بحقِّ الشبه ، إلاّ أن اسم الفاعل أقوى فى العمل كما أنّ الفعلَ أقوى فى العملِ مِنَ اسم الفاعل ؛ لأن كلَّ مشبَّهٍ فالمشبه به أقوى فى بابه من المشبَّه(٢) كما هو في (ما) و(ليس) ونحو ذلك(٣).

وأمَّا عملُ المضاف فهو لها بحق الاسمية ، وإن كانت الإضافة لفظية ، فهو لها من تلك الجهة ؛ (لأنّ للاسم بحق الاسمية)(٤) الإضافةَ الحقيقيةَ والإضافةَ اللفظيةَ. الدليل على ذلك (نفيس(٥) الحائط) فهذه إضافة لفظية ولم تجب من جهة مضارعة الفعل ، وإنما وجبت للاسم بحق الاسمية ، إذِ الفعلُ لا يضاف إلى شىء ، وإنما الإضافةُ للاسم حقيقية كانت أو لفظية.

***-١ الكتاب ، جـ ١: ١٩٤ = (١: ٩٩ - ١٠٠).**

= والأصول ، جـ ٢: ٤٠ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٢٣١، و٢٧٣ ، ٤٧٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٢٠٥ ، والخزانة ، جـ ١: ٣٠١ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٨٦ ، ومعجم حداد رقم ١٢٣٥.

(١) فى المخطوط (الطيور أجار) وهو تحريف والتصويب من الجواب.

(٢) هذا فى الغالب الكثير ، ولا ينطبق هذا على قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ... ﴾ الآية (٣٥) فى سورة النور.

(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٨: ٦، ١٩: ١، ٣، ٤.

(٤) فى المخطوط (لأن الاسم بحق الاسم) ، والأنسب ما أثبته ...

(٥) فى المخطوط (نفس) ، ولعل المراد ما أثبته.

فالصفة المشبهة تعمل على ثلاثة أوجه ، الأصل فيها رفعُ ما له الصفة فى الحقيقة إما مضمرًا أو مظهرًا ، فالمضمر كقولك :(هذا رجل حسن) ، والمظهر كقولك :(الحسن وجهه). فأصل عمله[(١)] الرفعُ فى ضمير الموصوف فى الحقيقة أو فى مظهره إذا جرت فى الإتباع على غير مَنْ هى له ، كقولك :(مررت برجل حسن وجهه). فقد وقع (وجهه) موقع الضمير لو كانت الصفة للأول فى الحقيقة كقولك :(مررتُ برجل حسن).

وتعمل النصب إذا كان فيها ضمير يعود إلى الأول وهي للثاني فى الحقيقة إذا نونت ، كقولك :(مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ) ، و(حسن وجهًا[(٢)]). فقد بان أنها تعمل على الأوجه الثلاثة : الرفعِ ، والنصب ، والجرّ.

٢*-١ - ومرتبتها فى العمل المنزلة الثالثة من أربع مراتب أقواها مرتبة الفعل ، ثم اسم الفاعل ، ثم الصفة المشبهة ، ثم الصفة المشبهة بالمشبهة نحو (أفعل منك).

٣*-١ - وإنما كان الفعل أقوى فى العمل للزومه له ، لأنه أُخِذَ من المصدر ليلزم العمل فلا يخلو من الفاعل ، ولتكون الفائدة فيه بصيغته ، وليدل على معنى الفعلية باختصاصه بزمانٍ دون زمانٍ ، فالفائدة فيه عظيمة لهذه الأوجه.

وكل هذه العوامل صفات ، ولم نعرض لذكر عامل ليس بصفة[(٣)].

وهذه المراتب فى القوّة توجب أحكامًا مختلفة فى العمل ، فالفعل يلزم العملَ ويعملُ فى السبب والأجنبى ، وعلى التقديم والتأخير ، ويعمل فى الضمير وإن جرى على غير ما هو له ؛ لأنَّه أقوى العوامل. ويعمل اسم الفاعل على هذه الأوجه إلا / العمل فى الضمير مع جريانه ٦٠ب
على غير من هو له فإنه لا يجوز فيه ؛ لأنه فى المرتبة الثانية من قوة العمل فنقص عن الفعل منزلة فى العمل . وأما الصفة المشبهة فتعمل فى السبب خاصة ولا تعمل فى الأجنبى ولا على جهة التقديم والتأخير ؛ لأنها فى المرتبة الثالثة من قوة العمل. وأمّا الصفة المشبهة بالمشبهة فيمتنعُ فيها كل ما امتنَعَ فى المشبهة ويمتنع فيها وجه آخر ، وهو أنّها لا تَعْمَلُ الرفع فى المظهر

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ١٩٤ = (١: ٩٩ - ١٠٠).

(١) كذا فى المخطوط ، والأولى (عملها).

(٢) فى المخطوط (وجه) ، وما أثبته يقتضيه السياق لأنه يتحدث عن النصب.

(٣) عرض لبعض العوامل غير الصفات فى أبواب أخرى ، ينظر باب ١٩: ١، ٤، و٢٢: ١.

إذا جرت على غير من هى له ، لأنها فى المرتبة الرابعة من قوة العمل(١)، فيجوز (مررت برجلٍ حسنٍ أبوه) ولا يجوز (مررت برجلٍ خيرٍ منْهُ أبوه) للعلة التى بيّنا.

٤*-١ – والإضافة أقوى فيها وأحسن لسببين ، أحدهما : الخفة بترك التنوين مع اتفاق المعنى . والآخر : أنّ الإضافة لها بحق الأصل فى الاسمية.

٥*-٢ – و(حسن الوجه) فيه ضمير يعود إلى الموصوف ؛ لأنّه إذا لم يعمل فى مرفوع يتصل به ضمير يعودُ إلى الموصوف فلا بدّ من عائد فى الصفة إلى الموصوف. فمتى عمل الجرّ أو النصب فلا بدّ فيه من ضمير يعود إلى الموصوف. ولذلك جرى عليه فى التأنيث والتذكير ، ولو لم يكن فيه ضمير لم يجز ذلك كقولك :(مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ وبامرأةٍ حسنةِ الوجهِ) ولو رفعت (الوجه) وهو مضاف إلى ضمير الأول لقلت :(مررت بامرأةٍ حسنٍ وجهها) فذكّرت الصفة على تذكير الوجه ؛ لأنها قد خلت الآن من ضمير وكانت فى الأوّل فيها ضمير يعود إلى المؤنث فلذلك قلت :(بامرأة حسنةِ الوجه).

٦*-٢ – والفرق بين (مررت برجل حسنِ الوجه) وبين (مررت برجل ضارب الوجه) أن الضمير فى (ضارب) يعود إلى من هو له فى الحقيقة وليس كذلك (حسن الوجه) ؛ لأنّ الصفة فى الحقيقة للوجه وهى فى اللفظ للأوّل الذي جرت عليه. فانعقاد الضمير فيهما مختلف ، إذ قد انعقد فى أحدهما بمن هو له فى الحقيقة ، وانعقد فى الآخر بمن ليس هو له فى الحقيقة على ما شرحنا.

٧*-٢ – وحكم المضاف إلى سبب الموصوف كحكم سببه تقول :(هو جيّد وجه الدار) فيجرى مجرى (هو جيد الدار)، وكذلك (هذا أحمر بينِ العينين) يجرى مجرى (هذا أحمر العينين)؛ لأن المضاف إلى سببه لا يخرجه من صحة تقدير أصله مَعَ أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شىء واحدٍ ، فقولك :(مررت برجلٍ جيدٍ وجهُ داره) كقولك :(مررتب ربجلٍ جيّدةٍ داره) ، وكذلك (مررت برجلٍ أحمر بين عينيه) بمنزلة (مررت برجلٍ حمراء(٢) عيناه).

---

*-١الكتاب ، جـ ١ : ١٩٤ - ١٩٥ = (١ : ١٠٠).

*-٢ نفسه ، ١٩٥ = (١٠٠).

(١) ينظر ما سيأتى فى باب ٤١ :٣م١.

(٢) فى المخطوط(أحمر) والأولى ما أثبته .وينظر ما تقدم فى الفقرة(٥).

٨ *-١ - وقال زهير :

(٣٩٥) - أهْوَى لَهَا أسفَعُ الْخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ　　رِيْشَ الْقَوادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهُ شَبَكُ(١)

فأعمل الصفة فى المضاف إلى السبب وهو قوله :(مطرقٌ ريش القوادم)٠ فهذا نظير (أحمر بين العينين)٠ ولو أضاف لجاز ولكن لا يستقيم به الشعر لحاجته إلى التنوين٠ وقال العجاج :

(٣٩٦) - *مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شؤونَ الرأس*(٢)

فهذا مثله فى الإعمال فى المضاف إلى السبب٠

٩*-٢ - وقال النابغةُ :

(٣٩٧) - وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ　　أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ(٣)

فهذا بمنزلة ([مررت] برجلٍ حسنِ الوجهَ) فأعْمَلَ الصفة فيما فيه الألف واللام عَمَلَ المفعول٠

١٠*-٣ - والأحسن فى الثانى دخولُ الألف واللام كقولك :(حسنُ الوجهِ) ؛ لأنّه أشْكَلُ بالأصل الذى هو (حَسَنُ وجهه) لأنه يُنقل من معرفة إلى معرفة ، والوجه الآخر عربىٌّ حسنٌ وإن كان الأول أحسنَ منه٠ فمن ذلك قولهم (حديثُ عهدٍ بالوجعِ) ، وكأنّهُ لما فُهِمَ المعنى كان هذا أوجز٠

وقال عمرو(٤) بن شأس :

(٣٩٨) - / ألِكْنِى إلَى قَوْمِى السَّلَامَ رِسَالَةً　　بِآيَةِ ماَ كَانُوا ضِعَافًا وَلاَ عُزْلَا(٥) ٦١أ

وَلَا سَيِّئِى زِىٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا　　إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلَا

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ١٩٥ - ١٩٦ = (١ : ١٠٠)٠

*-٢ نفســه ، ص ١٩٦ = (١٠٠ - ١٠١)٠

*-٣ نفســه ، ص ١٩٦ - ١٩٧ = (١٠١)٠

(١) تقدم برقم (٣٨٣)٠

(٢) تقدم برقم (٣٨٤)٠

(٣) تقدم برقم (٣٨٥)٠

(٤) فى المخطوط (عمر) ، والصواب ما أثبته٠

(٥) تقدم الشاهد برقم (٣٨٦)٠

فأضاف الصفة إلى النكرة فى قوله :(ولا سيِّئى زىٍّ)· وقال الأرقط :

(٣٩٩) - *لاَحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ*(١)

فأضاف الصفة إلى النكرة·

١١*-١ - وقال أبو زُبَيدٍ(٢) :

(٤٠٠) - كَأَنَّ أَثْوابَ نَقَّادٍ قُدِرْنَ لَهُ ... يَعْلُو بِخَمْلَتِها كَهْباءَ هُدَّابَا(٣)

فأعمل الصـفـة فى الثـانى عَمَـلَ جـهـةِ المفـعـولِ ، وهـو بمـنزلَةِ (رأيت رجـلاً حـسـنًا وجـهًـا)·

وَقَـالَ الآخـر :

(٤٠١) - هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجْزَاءُ مُدْبِرَةٌ ... مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا(٤)

فهذا كقولك : (رَجُلٌ حسنٌ وَجْهًا)· وَقَالَ عدىُّ بنُ زيـدٍ :

(٤٠٢) - مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أَخِي ثِقَـةٍ ... أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارَا(٥)

فهـو بمنزلة : (مررت برجلٍ حسنٍ وجهًا)·

١٢*-٢ - وتقول :(هَذِهِ امرأة حَسَنَةٌ وَجْهِهَا) فلا يجوز مثل هذا إلاّ فى الشعر(٦) ، وذلك لأنّ الصّفَةَ إذا عَادَ [منها] إلَى الموصوف ضمير متصل بالسبب(٧) فَحقُّها أن ترفع السبب، فتقول :(هذه امرأةٌ حسنٌ(٨) وجْهُهَا) ؛ لأنّه قد وَقَع تفريغُ الصفة للثاني الذى هى لَهُ فى الحقيقة

***-١ الكتاب ، جـ ١: ١٩٨ = (١: ١٠١ - ١٠٢)·**

***-٢ نفســه ، ص ١٩٩ = (١٠٢)·**

(١) تقدم برقم (٣٨٧)·

(٢) فى المخطوط (أبو زيد) ، والصواب ما أثبته·

(٣) تقدم برقم (٣٨٨)·

(٤) تقدم برقم (٣٨٩)·

(٥) تقدم برقم (٣٩٠)·

(٦) نقل ابن مـالك فى شرح الكافية الشافية ، جـ ٢: ١٠٦٩ ، عن الكوفيين جوازه فى النثر ، ثم قال : وهو الصـحـيح· بينمـا نقل الزجـاجى فى الجـمل ، ص ٩٨ (١١١) عن الكوفـيين أيضـا المنع وكـذا عند البصريين باستثناء سيبويه، وفى معـانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٣٤٧ « وخطأ أن تقول : مـررت على امرأة حسنة وجهها»·

(٧) فى المخطوط (بالضمير) ، ولعل المراد ما أثبته·

(٨) فى المخطوط (حسنة) وما أثبته يقتضيه السياق· وينظر ما تقدم فى الفقرة (٥)·

فـيجبُ أنْ تَعمَلَ فـيه الرفْعَ كمـا تعمل فى الضـمـيـر إذا خَلَصتْ للأولِ فى قولك :(مـررت برجلٍ حسنٍ)· فَلَمَّـا جاءـتْ على الصيـغـة التى تـصلح أن تجـرى على أصلـها ثم عدل بـهـا عنه إلى الإضـافـةِ قبُحَ ذلك كـقبح (زيدٌ ضـربت) ، لأنك : جئت به على صيـغـة التفريـغ المفـعـول الذى يقتضى العمل فيه ثم لم تعمله[(١)] فقبح لهذه العلَّة ، فكذلك جئت بالصفة على صيغة التفريغ التى تقتضى الرفع فى السبب ثم لم تعملْها الرفعَ فـى السبب فَقَبُحَ قُبْحَ (زيدٌ ضـربت)· وجاز فى الشعر تشبيهًا بغيره مما لا يجوز فى الكلام· فتشبه الخبر بالصفة كما شبهت الصفة بالصلة فكذلك هذا شبِّه بما فيه الألف واللام ؛ لأنَّه السبب المعرَّف الذى الصفة فى الحقيقة له·

١٣*-١ - وقال الشماخ :

(٤٠٣) - أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِـمَا ... بِحَقْلِ الرُّخَامَىٰ قَدْ عَفَا طَلَلاهُـمـا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًا ... كُمَيْتَا الْأَعَالِى جَوْنَتَا مُصطَلاهُمَا[(٢)]

فهذا عند سيبويه على (حسنة وجْهِهَا)[(٣)] وهو قوله :(جونتا مصطلاهمـا) لأنه جعل الضمير فى (مصطلاهما) يعودُ إلى (جارتا صـفا) فصـار بمنزلة عود الضـمير إلى (امرأة) فى قولك :(هذه امرأة حسنة وجهها)، ولو جاء به على القياس الصحيح لقال :(جونتا المصطلى) ، فيكون على قياس (حسن الوجه) . أو يقول :(جونٌ مـصطلاهـمـا) فيكون علَى قِيـاسِ (حسنٌ وجـهُه)· وقد خالفَ سيبويه فى هذا بعض النحويين المتأخرين[(٤)]، وقال : إنما هـو عائد إلى (الأعالى) ، كأنه قال : (جونتا مـصطلى الأعالى) ، وهذا لا ضـرورة فيه لأنّه ردَّ الضـمير إلى ما فـيه الألف واللام

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ١٩٩ = (١ : ١٠٢)·

(١) فى المخطوط (تعملها) ، وما أثبته يناسب السياق المتقدم·

(٢) تقدما برقم (٣٩١)·

(٣) ينظر الكتاب ، *-١·

(٤) قـال أبو على الفـارسى :« ولست أعرف من قـال هذا القـول» · المسـائل المشكلة ، ص ١٣٩ ، وخزانة الأدب، جـ ٢: ١٩٨ - ٢٠٣· غـيـر أننا نجـد ابن درسـتـويه (ت ٣٤٧) فـيـمـا ينقله ابن السـيـد البطليوسى(ت٥٢١) يعزو ذلك إلى المبرد(ت ٢٨٦)· ينظر إصـلاح الخلل ، ص ٢١٦، كما ينظر شرح جمل الزجاجى ، جـ١: ٥٧٣ ، ٥٧٤، وشرح الكافية الشافية ، جـ ٢: ١٠٦٨، والبسيط ، جـ ٢: ١١٠١ ، وقد تقدم فى الفقرة السابقة ، أن الفراء يخطىء مثل ذلك الاستعمال·

مما هو من سبب الموصوف ولَمْ يردّ الضمير إلى نفس الموصوف. فهذا وإن كان عل هذا التقدير لا ضرورة فيه فهو تعسّف من جهة المعنى إذ يقتضى أنه من صفة (جارتى صفا) وذلك أنه وصفهما بحمرة الأعالى وسواد الأسافل ، فقال :(كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما) / فهذا ٦١ب يقتضي رجوع الضمير إلى الجارتين على ما قال سيبويه. والوجه الآخر جائز وإن كان فيه تعسُّفٌ فى المعنى .

١٤*-١ – وحكمُ الصفةِ أن يجوز فيها دخول الألف واللام مع الإضافة كقولك :(الحسن الوجه) ؛ لأنها إضافة لا تعرّف الأول أصلاً.

١٥*-٢ – وليس من إضافةٍ إلى معرفةٍ لا تعرف الأول أصلاً إلا ما كان من باب (حسن الوجه) ، وذلك أنّ إضافة (مثلك) و(غيرك) و(ضاربك) وما جرى مجراه ، وإن كانت لا تعرف إذا جرت على تقدير الإنفصال ، فهى تعرف إذا جرت على غير تقدير الإنفصال ، لأنه ليس فى هذا إلا تقدير التنوين حتى يجب الانفصال أو تقدير تركه أصلاً حتى يجب التعريف ، وليس كذلك بابُ (حسن الوجه) ، لأنه إنما أصله (حسن وَجهُهُ) فيحتاج مع تقدير التنوين إلى رفع السبب ، وإذا رفع السببُ بَطَلَ رفعُ ضمير الأول فلا بُدَّ من تقدير الانفصال ليصح معنى الأصل ، وليس كذلك غيره مِنَ الأصل المضاف إلى المعرفة ، لأنّه ليس له أصل لا بد أن يردّ إليه فى التقدير كما لـ (حسن الوجه) أصل لا بدّ من أن يُردّ إليه فى التقدير ، فلذلك لم يجز أن يتعرف بالإضافة إلى المعرفة أصلاً ، وجاز فى غيره أن يتعرف بالإضافة إلى المعرفة على وجه ويتنكر على وجه ، فلما منع التعريف بالإضافة إلى المعرفة أصلاً احتاج إلى التعريف بالألف واللام ، وجاز ذلك لَمَّا منع مما هو له حتى لا يجوز فيه أصلاً. فقد بان لِمَ جاز اجتماع الألف واللام مع الإضافة إلى المعرفة فى باب (حسن الوجه).

١٦*-٣ – ولا تجوز الإضافة فى قولك :(الحسن وجهًا)(١) ؛ لأن هذا لم يُمنع ما هو له

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ١٩٩ = (١: ١٠٢).

*-٢ نفسـه ، ص ١٩٩ – ٢٠٠ = (١٠٣).

*-٣ نفسـه ، ص ٢٠٠ = (١٠٣).

(١) ينظر ما تقدم فى باب ٣٩: ٥.

البتةّ فيلزم أن يعوض مما منع. هذه علة سيبويه(١). وفيه علّة أخرى وهو أن الإضافة اللفظية إذا كانت منافرة للإضافة الحقيقية بأنَّ الأول معرفة والثانى نكرة فلا يجوز ذلك إلاّ أن يكون مشبهًا للإضافة الحقيقيّة بمعاقبة النون ، كقولهم : (الطيبو أخبارٍ)(٢) ، فأما إذا خرج عن هذا فلا يجوز البّتةَ ؛ لأنّهُ منافر للإضافة الحقيقيّة من غير شَبَه يقتضى جوازَه. وقد أجازه الفراء (ت ٢٠٧) على تقدير (الذى هو حسن وجهٍ)(٣) ، وهذا لا يلزمُ ؛لأنه إضافة نكرة إلى نكرة فليس فيه منافرة الإضافة الحقيقيّة كما فى (الحسن وجهٍ) ، مع أنّ الألف واللام بمنزلة التنوين، فكأنّه قد قال :اجتمع التنوين والإضافة مع المنافرة. فلما اجتمع سببان ، أحدهما أن الألف واللام بمنزلة التنوين ، وأنّ الأول(٤) معرفة والثانى نكرة على ضد ما يجب للإضافة الحقيقية لم يجز ، ومع ذلك فإنَّه لم يسمع شيء من هذا الذى أجازه الفراء ، وإنما يتكلَّم فيه على طريق القياس على ما قد سُمِعَ وَصَحَّ. وقد بيّنا أنّه منافرٌ للأصول من غير شبه يقتضي الجواز ففسد لهذه العلّة.

١٧*-١ – وقال رؤبـة :

(٤٠٤) – *الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا*(٥)

فنصب السبب لمّا أدخل الألف واللام فى الصفة.

١٨*-٢ – وقال الحارث بن ظالم :

(٤٠٥أ) – فَمَا قَومِى بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى رِقَابا(٦).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٠٠ = (١: ١٠٣).

*-٢ نفســه ، ص ٢٠١ = (١٠٣).

(١) جاء فى الكتاب ، *-١ : « أدخلوا الألف واللام على (حسن الوجه) لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدًا فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون فى مثله البتَّةَ ولا يجاوز به معنى التنوين.فأما النكرة فلا يكون فيها إلا (الحسن وجهًا) تكون الألف واللام بدلاً من التنوين ، لأنك لو قلت : حديث عهدٍ أو كريم أبٍ لم تخلل بالأول فى شيء فتحتمل له الألف واللام ، لأنه على ما ينبغى أن يكون عليه».

(٢) ينظر ما سيأتى فى الفقرة (٢٣).

(٣) ينظر ما تقدم ، فى باب ٣٩:٥.

(٤) فى المخطوط (الألف) ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) تقدم برقم (٣٩٢).

(٦) تقدم برقم (٣٩٣ أ).

فأعمل الصفة فى السبب كالعمل فى المفعول لمَّا أدخل الألف واللام فيها على قياس (الحسن وجهًا).

١٩*١- – ويجوز (هو حسن الوجهَ) ، لأنه مشبه بالمفعول. وقال الحارث بن ظالم :

(٤٠٥/ب) – فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَ الرِّقَابَا(١).

/ فهذا بمنزلة (الحسن الوجهَ) وقد سمع على الوجهين جميعا. ٦٢أ

٢٠*١- – وتقول :(هو الحسنُ الوجهِ) على قولك :(الضارب الرجلِ) ، وعلى الوجه الآخر ، وهو (الحسنُ وجهِه) فالجرّ فيه من وجهين ، أحدهما : نقله عن طريق الفاعل فى قولك :(الحسن وجهُه) إلى (الحسن الوجه) ، والآخر : نقله من طريق المفعول فى قولك :(الْحَسَنُ الْوجْهَ) إلى الإضافة فى (الحسن الوجْهِ). فأحدهما له بحق الأصل ، والآخر بحق الشبه للمفعول.

٢١*١- – وفى التنزيل:﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾(٢). لمّا دخلت الألفُ واللامُ وَجَبَ النصبُ فى السبب على قياسِ (الحسن وجهًا).

٢٢*٢- – وقالت خِرنِق :

(٤٠٦) – لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ(٣)

فهذا على قياس (هو حسنٌ وجهَ الأخ) وهو قولها :(الطيبون معاقد الأزر).

٢٣*٢- – ويجوز (الطيبو أخبارٍ) بالجرّ ؛ لما بيّنا من معاقبة النون(٤). ويجوز (الطيبو أخبارًا) على :

(٤٠٧) – *الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ ...* (٥).

---

*١- الكتاب ، جـ ١ : ٢٠١ = (١ : ١٠٣)

*٢- نفسه ، ص ٢٠٢ = (١٠٤).

(١) تقدم برقم (٣٩٣/ب) ، وينظر التعليق الذى مرّ هناك.

(٢) من الآية (١٠٣) فى سورة الكهف.

(٣) تقدما برقم (٣٩٤).

(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١٦).

(٥) تقدم برقم (٣٤٩) ، و(٣٥٩).

ولا يجوز (هم طيبو أخبارًا)(١) ؛ لأنّه ليس هـهنا موصول يطول بالصلة فيجوز لَكَ حذف النون استخفافا(٢).

٢- مسـائل من هذا الباب أيْضا(٣):

٢٤ - وما حكم (أفعل منك) فى العمل ؟

٢٥ - وما مرتبته فى قوّة العمل ؟

٢٦ - ولِمَ لا يعملُ إلاّ فى نكرة من سبب الموصوف ؟

٢٧ - ولِمَ لا يرفع إلا الضمير ؟

٢٨ - وما حكم (منك) فى جواز الحذف والتقديم والتأخير ؟ ولِمَ جاز فيه ذلك ؟ ولِمَ [لا] يكون إلا نكرة (٤)؟

٢٩ - ولِمَ جاز أنْ يعمل فى الواحد والجمع من قولك :(هم خير منك عملاً وأعمالاً)(٥) ؟

٣٠ - وما حكم (أفعل) إذا أضيف ؟

٣١ - ولِمَ جاز أن يضاف إلى الواحد والجمع ؟ ولِمَ لا يضاف إلى الواحدِ إلا وهو نكرة ؟ وما نظيره من (كلّ رجل) ؟

٣٢ - ومـا الفـرق بين (هو أوّل رجلٍ) وبين (هـو أولُ رجـلاً) ، وبين ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾(٦) وبين (ولا تكونوا أولَ كافرًا به) ؟ فما النهّيُ إذا جرى على الجرّ ؟ وما النهّيُ إذا جرى على النصب؟ وما نظيره من قولهم (عشرون درهمًا) ؟.

---

(١) ورد من هذا القبيل شواهد من القراء ات الشاذة. ينظر عنها : النحو الكوفى ، ص ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ٣٩:١٠.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٠٢ = (١: ١٠٤).

(٤) لم ترد إجابة عن هذا السؤال من هذه الفقرة ، وفى الكتاب ، جـ ١: ٢٠٣ = (١: ١٠٤) « ولا يعمل إلا فى نكرة ، كمـاأنه لا يكون إلا نكرة ولا يقوى قوة الصفة المشبهة فألزم فيه وفيما يعمل فيه وجهًا واحدًا»

(٥) يبدو أن بعد هذا السؤال سؤالاً ساقطًا هو (ولم كان (أفعل منك) صفة مشبهة بالمشبهة؟) ، لأنه قد ورد فى الجواب ما يفيد ذلك.

٣٣ - ولِم لا يَجوز فى هذه الصفة التأنيث والتذكير ولا التثنية والجمع حتى خرجت بذلك عن قوة الصفة المشبهة ؟

٣٤ - ولِمَ جاز (مررت برجلٍ حسن الوجه أخوه) ولَمْ يَجُزْ (مررت برجلٍ خير الناس أخوه)؟

٣٥ - وما الفرق بين (هو أفره عبدٍ) و بين (هو أفره عبدًا)؟

٣٦ - وما حكم (هو أفضل الناس) فى التعريف بالإضافة ؟ ولِمَ وَجَبَ أن يكون معرفة على خلاف حكم الصفة المشبهة ؟

٣٧ - وما الفعل الذى يعمل على جهة التمييز ؟

٣٨ - وَلِمَ جاز (امتلأت ماءً) و (تفقأتُ شحمًا) ولَمْ يجز (امتلأته) ولا (تفقأته)؟

٣٩ - ولِمَ لا يجوز (ماءً امتلأت)؟ وما الخلاف فيه(١)؟ ولِمَ صار أصله (امتلأت من الماء) و(تفقأت من الشحم)؟

٤٠ - وما حكم (هو أشجع الناس رجلاً) و(هما خير الناس اثنين)؟ وكَمْ وجهًا يحتمل؟ ولِمَ جاز فيه أن يكونَ الأولَ وأن يكونَ غيره ؟ وما شاهده من (هو أكثر الناس مالاً)؟

٤١ - وما العدد الذى يجب له الإضافة ؟ وما العدد الذى يجب له الانفصال؟ ولِمَ كان من الثلاثة إلى العشرة بالإضافة ؟

٤٢ - وَلِمَ لا يجب فى الواحد والاثنين ما وجب فى الثلاثة وما بعده ؟

٤٣- وَلِمَ جاز ثلاثة الأثواب ، بالألف واللام ، مع أنه فى معنى تفسير العدد ولَمْ يجز مثل ذلك فى التمييز ؟ ولِمَ(٢) صار الأول معرفةً بالثانى ؟

٤٤ - وما العدد الذى يجب له التركيب ؟ ولِمَ(٣) وَجَبَ لما كان من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ولَمْ يجب مثل / ذلك لما بين العشرين إلى الثلاثين إذ هو نظير ما بين العشرة إلى العشرين ؟ ٦٢ب

٤٥ - وَلِمَ بنى (أحَدَ عشر) إلى (تسعة عشر)؟

---

(١) لم يشر إلى أى خلاف فى أثناء الإجابة عن هذه الفقرة، وقد أورد سؤالاً فى آخر هذه المجموعة له تعلق بهذه المسألة هو :(ما مذهب المازنى فى تقديم التميز؟)· وينظر التعليق على الفقرة (٣٦) من الجواب·

(٢) فى المخطوط (ما) ، ولعل المراد ما أثبته·

(٣) فى المخطوط (لما) ، ولعل المراد ما أثبته·

٤٦ - ولِمَ فُسِّر بالمنصوب دون المجرور على قياس (عشرة) وبابه ؟

٤٧ - ولِمَ وجب للعشرين إلى التسعين جمعُ السلامة الواو والنون والياء والنون؟ ولِمَ كان مضاعفة العشرات أحقَّ بذلك مِنْ مضاعفة المئين ؟

٤٨ - ولِمَ كان عملُ العدد الذى فيه نون أضعفَ من عمل الصفة المشبهة بالمشبهة ؟

٤٩ - ولِمَ وَجَبَ (مائة درهم) بالإضافةِ وتوحيد المفسر بالعدد ؟

٥١- ولِمَ جاز (مائتا الدرهم) ؟

٥٠ - ولِمَ وجب فى (ألف درهم) مثل ما وجب فى (مائة درهم)؟

٥٢ - وما الشاهد فى قول الرُّبيع بن ضبع[1] :

(٤٠٨) - #إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا#[2].

٥٣ - ولِمَ جاز (تسعُمائة) و(ثلاثمائة) بتوحيد المفسر ، ولَمْ يجز (تسع امرأة) ولا (ثلاث امرأة) إلا بالجمع ؟ ولِمَ عدل عن الأصل فى القياس وهو (تسع مئين ومئات)؟

٥٤ - وما فى (عشرين) و(أحد عشر) مما يقتضى التوحيد فى (تسعمائة)؟

٥٥ - وما الشاهد فى قول علقمة[3] :

---

(١) وكذا فى الكتاب ، جـ ٢: ٢٠٨ = (١: ١٠٦) ، وفى الكتاب نفسه ، جـ ١: ١٦٢ (١:٢٩٣): أن القائل يزيد بن ضبة. وقد تابعه عل ذلك الرمانى فى الشرح فى ذلك الموضع. ينظر المجلد الثانى، ص٢١١أ(نسخة داماد).

(٢) وسيأتى برقم (٤١٢) ، وعجزه :

فقد ذهب المسَرَّةُ والفتاء

ويروى (فقد أودى المسرة) و (فقد ذهب اللذاة) و(ذهب البشاشة).

ومن مواطن وروده : المنقوص والممدود ، لأبى زكريا ، يحيى بن زياد الفراء ، (ت٢٠٧) ، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م) ، ص ١٧ ، وأدب الكاتب ، ص ٢٩٥ ، والمقتضب ، جـ ٢: ١٦٦، ومجالس ثعلب ، جـ ١: ٢٧٥ (٣٣٢) ، والأصول ، جـ ١: ٣١٢، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص٩٩ ، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢: ٨٠٧، والجمل ، ص ٢٤٢ (٢٤٦) ، وكتاب الكُتَّاب ، لعبد الله بن جعفر بن درستويه (ت٣٤٧) ، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائى ، والدكتور عبد الحسين الفتلى ، (الكويت - دار الكتب الثقافية ، ١٣٩٧هـ) ، ص ١٤٠، والنكت ، جـ ١: ٣٠٨، والخزانة ، جـ٣: ٣٠٦.وينظر معجم هارون ، ص ٢١ ، ومعجم حداد ، رقم١٥.

(٣) ديوانه ، بشرح الأعلم الشنتمرى ، يوسف بن سليمان (ت٤٧٦) ، تحقيق لطفى الصقال ، ودرية الخطيب ، (حلب - دار الكتاب العربى ، ط١ ، ١٣٨٩هـ) ، ص ٤٠ ، والمفضليات ، للمفضل بن محمد الضبى (ت ١٧٨) ، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارن ، (بيروت - ط ٦) ، ص ٤٩٤. وهو علقمة بن عبدة التميمى، المعروف بعلقمة الفحل، توفى نحو سنة ٢٠ قبل الهجرة.

(٤٠٩) - #بِها جِيَفُ الْحَسْرَى ... ...#(١).

ولِمَ جاز وقوع الواحد موقع الجميع ؟

٥٦ - وما نظير ذلك من (لدن غدوة)؟

٥٧ - وما نظيره من قولهم :(ما شعرت شِعْرَةً) و(ليت شعرى) ، ومن قولهم :(العَمْرُ والعُمْرُ)،ولا يقولون فى اليمين إلا (لَعَمرُك)؟

[٥٥-] وما الشاهد فى قول الشاعر(٢) :

(٤١٠) - # كُلُوا فِى بَعْضِ بَطْنِكُمُ ...#(٣)

٥٨ - وفى ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾(٤) و(قررْنا به عينا) وإن شئت (أعينًا) و(أنفسًا) ؟ ولِمَ جاز (ثلاث مئين ومئات)؟

٥٩ - وما مذهب المازنى (ت ٢٤٩) فى تقديم التمييز ؟ وما شاهده من قول المخبل(٥) :

---

(١) وسيأتى برقم (٤١٣)، وهو بتمامه :

بِهَا جِيَفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُها ... فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ

والضمير فى (بها) لطريق شاقة لطولها. والحسرى : المعيية ، ووصف العظام بالبياض لأنها قد تعرت من اللحم ، ومعنى صليب أى يابس.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٠٩ = (١: ١٠٧) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٢٢٦ ، والمقتضب ، جـ ٢: ١٧٠ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ٨٣ ، ٣٤٠ ، ٤: ٩٣ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠١، وكتاب الشعر ، جـ ٣٠١ ، ٤٦٩، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٣٤، والنكت ، جـ ١: ٣٠٩، والخزانة ، جـ ٣: ٣٧٩.

(٢) لم أهتد إلى معرفة القائل.

(٣) وسيأتى برقم (٤١٥) ، وهو بتمامه:

كُلُوا فِى بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا ... فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

ويروى (فى نصف بطونكمُ تعيشوا). وزمن خميص : جائع ، أى جائع من فيه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢١٠ = (١: ١٠٨) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٣٠٧، ١٠٢:٢ ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٢٣١، والمقتضب ، جـ ٢: ١٧٠ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٥: ٩٣ ، والأصول ، جـ ١: ٣١٣، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : إبراهيم بن السرى (ت ٣١١) ، تحقيق إبراهيم الأبيارى ، (بيروت - دار الكتاب اللبنانى ، ط ٢، ١٤٠٢هـ)، جـ ٣: ٨٩، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٧٤ ، والنكت ، جـ ١: ٣١٠، والخزانة ، جـ ٣: ٣٧٩. وينظر معجم هارون ، ص٢٠٣ ، ومعجم حداد رقم ١٤٦٠.

(٤) من الآية (٤) فى سورة النِّساء.

(٥) ينظر المخبل السعدى حياته وما بقى من شعره ، صنعه حاتم الضامن ، (العراق - مجلة المورد ، المجلد ٢ ، عدد١ ، ١٣٩٣هـ) ، ص ١٢٤ ، كما يروى الشاهد لأعشى همدان. ينظر ديوانه ، ص ٧٥.

(٤١١) - *أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا*(١).

٢- الجـــــواب :

٢٤*-١ - (أفـعل منك) يعـملُ فى النكرة التى هى من سـبب الأوّلِ النَّصْبَ على وجـه التمييز.

٢٥ - ومرتبته فى العمل المرتبة الرابعة ؛ لأنّهُ من الصفة المشبهة بالمشبهة(٢).

٢٦*-٢ - ولا يعملُ الرفْعَ فى السببِ لضعفه عن منزلة الصفة المشبهة ، إذ هو فى المرتبة الرابعة.

٢٧ - ويعمل فى ضمير الموصوف الرفع ، لأن ذلك له بحق الصفة ، إذ كلّ صفة فإنه يجوز فيها أن تعمل فى ضمير الموصوف لتنعقد به وإلا خرجت عن حد الصفة ، وليس لها بحق الصفة أن تعملَ فى سبب الموصوف ، الذى هو غيره ، الرفْعَ ، وإنما لها هذا بقوّتها فى العمل ، فإذا لَمْ تقو فيه لم تعمل على هذا الوجه، فتقول :(مررت برجلٍ أحسن منك وجهًا) و(هو أكرم منك أبًا).

٢٨*-٣ - ويجـوز تقـديم (منك) وتـأخـيـرُه ، فـتـقـول :(أحـسن منك وجـهًـا) و([أحـسن وجهًا]منك). ولَمْ يجز مثل هذا التقديم والتأخير من جهة قوته فى العمل، ولكن من جهة أنّه لما كان يجوز حذف (منك) استغناء عنه فتقول :(هو أحسن وجهًا). جاز أن تستدرك به بعدما مضى صدر كلامك على الحذف فتقول :(هو أحسن وجهًا منك).

٢٩*-٣ - ويجـوز أن يعـمل فى الواحدِ والجـميـع ، كـقـولك :([هو أحـسن] منك عـمـلاً

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ٢٠٢ = (١: ١٠٤).

*-٢ نفسـه ، ص ٢٠٢-٢٠٣ = (١٠٤).

*-٣ نفسـه ، ص ٢٠٣ = (١٠٤).

(١) وسيأتى برقم (٤١٦) ، وعجزه :

#وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ #

ويروى البيت روايتان لا شاهد فيهما وهما :(وما كان نفسى)، و :

أَتُؤْذِنُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا   وَلَمْ تَكُ نَفْسٌ بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ومن مواطن وروده : هامش الكتاب ، جـ : ٢١١ (تحقيق هارون) ، والمقتضب ، جـ ٣: ٣٧ ، والأصول ، جـ ١: ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٣٩٥، والإيضاح العضدى ، ص ٢٢٤، والحجة ، لابن خالويه ، ص ٢٣٠، وشرح المفصل ، جـ ٢: ٧٣ ، ٧٤. وينظر معجم هارون ، ص ٤١ ، ومعجم حداد ، رقم٧٣.

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرتين ٢، ٣م١.

وأعمالاً)· وإنما جاز الجمع لأنه قد يعرض فيه اللبس فيُبين ، ومتى لم يعرض فيه جاز الواحد فى موضع الجمع ، لأن التمييز يقع فيه الواحدُ فى موضع الجمع كما يقع فى العدد ، كما إذا قلت:(عشرون درهمًا) والأصل (عشرون من الدراهم) ، فيجرى التمييز على هذا القياسِ إذا لم يكن إلباس[1]، فـإذا عـرض إلباس بيِّن ، وليس يعـرض فى العدد ، ولهـذا جاء ﴿ يُخْـرِجُـكُمْ طِـفْـلاً﴾[2]؛ لأن هذا لا يلبس إذ الطفل لا يكون الجماعة على معناه ، فيكون طفلاً واحداً · فأما ﴿ الأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾[3] فقد يُلبس فيُتوهَّم أن عملاً واحدًا يضاف إلى الجميع كحَمْل الثقيل الذى يضاف إلى أن كلّ واحدٍ قد حمله / وكَنُبْلِ الشأن الذى يشترك فيه الجماعة فإذا جمع ٦٣أ
يبين المعنى أن العمل لكل واحدٍ منهم·

- وإنما كانت هذه الصفة مشبهة[4]من جهة أنها صفة مشتقة كما أن باب (حسن) صفة يصلح أن تتبع الموصوف فى إعرابه ، إلا أنها ضعفت لأنها لا تقوم بنفسها ولا يجوز أن تثنى ولا تجمع ولا تؤنث فبعدت هذه من اسم الفاعل الذى يجب له ما يمتنع[5] من هذه الصفة·

٣٠*-١ - وحكم (أفعل) إذا أضيف أن يكون بعضَ ما أضيف إليه ليفرق بذلك بين معنيين مختلفين ، فإذا أضيف كان إلى جنسه ، لأنه أقرب إليه بما هو أخص به من الإضافةِ وإذا اتصل بـ(منك) كان لما هو أبعد منه لما هو من غير جنسه·

٣١*-١ - ويجوز إضافته إلى الواحد النكرة كقولك :(هو أكرم رجل) والمعنى (هو أكرمُ الرجال) إذا أفردوا رجلاً رجلاً·ونظيره (كل رجل) فى أنه يضاف إلى الواحد والمعنى إضافته إلى الجمع إذا أفردوا رجلاً رجلاً . وإنما جاز ذلك لأن الواحد لا كل له فاقتضى الإضافة إلى الجميع واقتضى وضع الواحد موضع الجميع أن يجرى المعنى فى الآحاد ، كقولك :(كلّ رجلٍ

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٠٣ ، ٢٠٤ = (١: ١٠٥ ، ١٠٦)·**

(١) فى المخطوط (القياس) ، وهو تحريف·

(٢) من الآية (٦١) فى سورة غافر·

(٣) ورد فى الآية (١٠٣) فى سورة الكهف ، وهى قوله تعالى﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾·

(٤) لم يتقدم سؤال عن هذه الفقرة·

(٥) فى المخطوط (ويمتنع) ، ولعل الأنسب ما أثبته·

فى الدار فله درهم) فالدراهم بعدّة الرجال. ولو قلت :(كل الرجال الذين فى الدار فلهم درهم) لكان درهمٌ واحدٌ لجماعتهم ، فمن هـهنا احتيج إلى الإضافة إلى الواحد. وتقديره :(كل الرجال إذا ميزوا رجلاً رجلاً فله درهم) فكان (كل رجل فله) أوجزَ وأحسنَ من غير إخلالٍ بالمعنى لما ذكرنا من الدليل عليه. وكذلك (أفعل) على جهة التفضيل لشيء على شيء لا يكون الواحد لَهُ (أفعل) كما لا يكون له (كلٌّ) قد حوّله عن [(١)] الواحد ، من هذا الوجه قد أنبأنا عن معنى الجمع كما كان ذلك فى كلّ، وذكرُ لفظ الواحدِ قد أنبأ عن جريان المعنى فى الآحاد كما هو فى (كلّ) فالقياس فيهما واحدٌ.

٣٢ - والفرق بين (هو أول رجلٍ) وبين (هو أوّل رجلاً) أن الجرَّ يدلّ على أنّ الأولَ رجلٌ ، كأنك قلت :(هو أول الرجالِ إذا أفردوا رجلاً رجلاً) فهو أحدهم ، فأما النصب فإنّما (رجل) فيه سبب من أسباب الأول فليس رجلاً ؛ لأنك لو قلت :(الملك أول رجلاً) لكان بمعنى أن رَجُلَه أسبق من غيره. وفى التنزيل ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[(٢)] ، ولو قيل :(أول كافرًا) لجاز فى مثله من الكلام. ومعنى النهي مختلفٌ ، فهو فى الجرّ نهيٌ لهم عن الكفر ، وفى النصب [نهى] لهم عن التعرض لأن يكونوا[كفاراً] بسبب كفر غيرهم ممن هو من أسبابهم. والنصب فى هذا ، إذا وجد ، كقولهم :(عشرون درهمًا) فى أنَّ الأصلَ فيه لفظ الجميع ، أي (عشرون من الدراهم)[(٣)] و(هم أكرم أباء)[(٤)] ؛ إلا أنه يحذف لفظ الجميع مع حرف الإضافة للإيجاز من غير إلباس فى العدد، ويجوز فى غيره إذا لم يلبس لأنه تمييز مثله فإذا ألبس لم يجز إلاّ الجمع ، وليس يلبس فى العدد كما يعرض ذلك فى غيره.

٣٣*-١ - وإنما لم يجز فى هذه الصفة التأنيث والتذكير ولا التثنية والجمع لتضمّنَها معنى الفعل والمصدر كقولك :(يزيد فضله على فضل غيره) ، فلمّا تضمّنت معنى لا تجوز فيه هذه الأوجه منعت ما يمتنع منه ليدلّ على أنها قد تضمنت معناه. وهذه علّة المازنى[(٥)](ت٢٤٩).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٠٣ - ٢٠٤ = (١: ١٠٤ - ١٠٥).
(١) فى المخطوط (على)، ولعل المراد ما أثبته.
(٢) من الآية (٤١) فى سورة البقرة.
(٣) فى المخطوط (الدرهم) ، ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) جملة(وهم أكرم أبا) كذا فى المخطوط ولعلها مقحمة. أو يكون هناك سقط تقديره « و (هم أكرم أباً) = أي (أكرم أباء) » .
(٥) ذكر نحو ذلك ابن يعيش ولم ينسبه، ينظر شرح المفصل ، جـ ٦: ٩٥.

٣٤*١- - وتقول :(مررت برجلٍ حسن الوجهِ أخوه)، ولا يجوز (مررت برجل خير الناس أخوه) ؛ لأنّه لا يرفع السبب الذى هو غير الأوّل لضعفها فى العمل على جهة عمل الفعل فى الفاعل الذى هو غير الموصوف الأول كقولك :(مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه) ، ولا يجب مثلُ ذلك فى ضمير الموصوف ، لأنه يجب لها بحقّ الصفة.

- ولا يجب أيضًا أن يمتنع من التمييز لأنه عملُ العامل الضعيف وذلك / لأن العاملَ أدل ٦٣ب
على النكرة منه على المعرفة ، فعملت فى النكرة التى العامل أدل عليه ، ولم تعمل فى المعرفة التى تضعف دلالة العامل عليه لئلا يجتمع ضعفها فى نفسها وضعف الوجه الذى تعمل عليه ، فلهذا تميّز ما يجوز أن تعملَ فيهِ مما لا يجوز. وسمى تمييزًا ليُفَرِّق بينه وبين المفعول وما قدِّر تقدير المفعول فى المرتبة التى تليه فسمى بما ينبىء عن معناه مما يفرق بينه وبين المفعول إذ الأول مبهم يقتضى أن يفسر بواحد من الأجناس وهذا معنى التمييز.

٣٥ - وتقول :(هو أفره عبدٍ) إذا كان الأول عبدًا ، و(هو أفره عبدًا) إذا كان الأوّل ليس بعبدٍ ، على قياس الأصل الذى قدمنا(١).

٣٦*١- - وتقول :(هو أفضل الناسِ) فيكون معرفةً بالإضافة إلى المعرفة ، لأنه ليس على تقدير الانفصال. ولا يجوز مثل ذلك فى (حسن الوجه) ، لأنه على تقدير الانفصال.

٣٧*١- - والفعلالذى يعمل على جهة التمييز هو المنقول عن الفاعل إلى التمييز ، كقولهم: (تصببت عرقًا) و(وتفقأت شحمًا) و(طبت بذلك نفسًا) و(امتلأ الإناء ماءً)(*). وإنّما جاز النقل فى هذه الأفعال لأنها مما يتعلّق بغير الفاعل ويفهم منها التعلق بالفاعل. كقولك :(تصببت) فيفهم منه أن المتصبب هو العرق أو الماء أو ما أشبه ذلك.

٣٨*٢- - ولا يجوز (امتلأته) ولا (تفقأته) ؛ لأن التمييز لا يكون معرفة(٢).

٣٩*٣-- ولا يجوز (ماءًامتلأت)؛لأن عملَ العامل فى الشىء على جهة التمييز عملٌ ضعيف،

---

*١- الكتاب ، جـ ١ : ٢٠٢ - ٢٠٣ = (١٠٤).
*٢- نفسه ، ص ٢٠٤ = (١٠٥).
*٣- نفسه ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ = (١٠٥)
*٣- نفسه ، ص ٢٠٥ = (١٠٥)

(*) هذا المثال من الشبيه بالمنقول وذلك أن (امتلأ) مطاوع (ملأ) فكأنك قلت :ملأ الماء الإناء ، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً

(١) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٣٢).
(٢) التمييز لا يكون معرفة عند البصريين أما الكوفيون فقد أجازوا مجيئه معرفة. ينظر الهمع ، جـ ٤: ٧٢(١: ٢٥٢).

وإن كان فعلاً ، لأنه في الفعل كالشاذ لقلته و ليس بمنزلة الحال من جهة أنّ العامل متصرف وليس مثله ، لأنّه ، وإن كان متصرفًا ، فهو يعملُ في الحالِ على وجه الاطراد، وهو وجه قوى ، ويعمل في التمييز على طريق الشذوذ ، وهو وجه ضعيف ، فلا يستوى القياس فيه لهذه العلّة.ويوضح وجه التمييز في هذه الأفعال أنّ المعنى (امتلأت من الماء) و(تفقأت من الشحم).

٤٠ *-١ – وتقول :(هو أشجع الناس رجلاً) على معنى أنّ الرجل هو الأوّل وهو الأشجع، ويجوز فيه أن يكون غيره إلاّ أنه مِنْ سببه ، فيكون رجلُه أشجع من غيره ، كما تقول :(هو أكثر الناس مالاً) . وكذلك (هما خير اثنين) يجوز على الوجهين جميعًا.

٤١ *-٢ – والعدد الذى تجب له الإضافة هو العدد الذى فيه تنوين. والعدد الذى يجب له الانفصال هو العدد الذى فيه نون ، لأن النون أقوى من التنوين بالحركة وباللزوم إذ ليس على واحده فى العدد من نحو (ثلاثين) و(عشرين). فالنون اللازمة أقوى من العارضة لكونها(١) فيما هو على واحده، فلذلك ثبتت(٢).ونُصِبَ المفسرُ على التمييز من (عشرين) إلى (تسعين) وحُذِفَ التنوينُ وأُضيف إلى المفسر من (ثلاثة) إلى (عشرة).

٤٢ – ولم يجب فى الواحد والاثنين ما وجب فى الثلاثة إلى العشرة لأن الواحد ينبىء عن معناه لفظ الجنس بصيغته كقولك :(رجل) و(ثوب) ، وكذلك التثنية فى قولك :(رجلان) و(ثوبان) ، وليس كذلك الجمع لاحتماله الكثير والقليل والوسط بينهما فلم يكن بدٌّ ، إذا أريد معنى العدد ، من ذكر لفظه ، إذ لفظ الجنس لا ينبىء عنه فى (الأثواب) وما جرى مجراها.

٤٣ *-٣ – وتقول :(ثلاثة الأثواب) فتدخل الألفَ واللامَ لتعريف الأول على قياس الإضافة الحقيقية إذ لم(٣) يعرض له ما يخرجه عن الأصل.

٤٤ *-٣ – والعدد الذى يجب له التركيب من (أحد عشر) إلى تسعة عشر) من قِبَلِ أنّ فيه تنوينًا يذهبه التركيبُ كما يذهب فى الإضافة من الثلاثة إلى العشرة. ولم يجز مثل ذلك فيما

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ٢٠٥ – ٢٠٦ = (١: ١٠٥).

*-٢ نفسه ، ص ٢٠٦ – ٢٠٧ = (١٠٥ – ١٠٦).

*-٣ نفسه ، ص ٢٠٦ = (١٠٥).

(١) فى المخطوط (فكونها) ، ولعل المراد ما أثبته ، أي لكون العارضة.

(٢) أي النون اللازمة.

(٣) فى المخطوط (إذا لم) ولعل الأنسب ما أثبته.

بين العشرين / إلى الثلاثين ، لأنه عدد فيه نون لا يجوز أن يذهبه التركيب كما لم يجز ذلك فى ٦٤أ
الإضافة لقوة النون بالوجهين اللذين ذكرنا[1] ، فكانت أحق بالثبات وكان التنوين أحقَّ بالحذف.

٤٥ - وبنى (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) لأن فيه معنى العطف ، إذ المعنى (خمسة وعشرة) لينبىء عن معنى الحرف مع ما يجب له بحق انعقاد العدد بالعدد من جعله بمنزلة اسم واحدٍ لذلك العدد.

٤٦ - وفسِّر (عشرون) وبابُه بالمنصوب لأنه منفصل يقتضى التفسير بالجنس فلما امتنعتِ الإضافة وجب النصب للمفسر[2] على شبه المفعول من جهة إتيانه بعد التمام لِمَا يقتضيه من الكلام.

٤٧*-١ - ويجب للعشرين إلى التسعين جمعُ السلامة بالواو والنون والياء والنون لما كانت فى الأصل تدلّ على سلامة المعنى واللفظ ثم احتيج إلى ما ينبىء عن سلامة المعنى فى مضاعفة المرات وجب أن تلحق لتدل على سلامة معنى العشرة مع دلالة جريانها من العشرين إلى التسعين ، ومع توطئة تأخذه من لفظ العشرة فى (عشرين)، فصار لفظ الثلاث والأربع ينبىء عن مضاعفة العدد بحسب مقتضى أصله ، وصار اجتماع الأسباب الثلاثة ينبىء عن مضاعفة معنى العشرة على سلامة المعنى خاصة لا اللفظ ، فمن هـهنا فُهِمَ فى (ثلاثين) و(أربعين) إلى (التسعين) مضاعفة معنى العشرة على منهاج واحدٍ ، ولم يجب مثل ذلك فى مضاعفة المئين ؛ إذ[3] كانت مضاعفة العشرات قد أُقْطعت هذه الصيغة ، وكانت أحقَّ بها لأنّها أول ، وسلك بمضاعفة المئين طريق آخر إذ[4] لم يمكن التأتى عنه[5] بهذه الطريق.

٤٨*-٢ - وعمل العدد الذى فيه نون أضعف منْ عمل الصفة المشبهة بالمشبهة لأنه يجب

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ٢٠٦ - ٢٠٧ = (١ : ١٠٦).

*-٢ نفسه ، ص ٢٠٧ = (١٠٦).

(١) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٤١).

(٢) فى المخطوط (المفسر).

(٣) فى المخطوط (وإن) ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (إن) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٥) كذا فى المخطوط وكان الأولى (إليه) ، والكلمة التى قبلها جاءت فى المخطوط هكذا (التأى).

لها[١] عملان الرفع بحق الصفة والنصب بحق التمييز ، ولا يجب لهذا العدد إلا أحدهما وهو النصب بحق التمييز.

– وكل منصوب[٢] فهو مفعول أو مُشْبِه للمفعول[٣] ؛ إلا أن وجو ه الشبـه تختلف فى القرب والبعد على ما بيّنا فى الصِّفات[٤]. فينبغى على ذلك القياس أن يكون العدد مشبّهًا بالصفة المشبهة بالمشبهة ، لأنّه يقتضى التمييز بالجنس كما تقتضى الصفة المشبهة [بالمشبهة] التمييز بالجنس. وقد تَمَّتْ بضمير الموصوف ، وتم هذا العدد بالنون ، فهو فى المرتبة الخامسة من ضعف العمل. فأما الصفات فعلى أربع مراتب[٥] كما بيّنا قبلُ. وكل هذا الشبه راجع إلى الفعل إلا أنه[٦] على هذه المراتب التى ذكرنا[٧].

٤٩ *-١ – والعدد الذى يجب له الإضافة وأن تكون إلى واحدٍ مفسر له هو العدد الذى يجرى مجرى مضاعفة العشرات ومجرى العَقْد الذى هو عشرة آحاد ، وذلك كـ(مائة درهمٍ) فهو على مضاعفة العشرات كالتسعين ، فوجب له من هذا الوجه التوحيدُ فى لفظ الجنس ، وهو مع ذلك هو عقد، هو عشر عشرات بمنزلة عقد العشرة الذى هو عشرة آحاد ، فوجب له من هذا الوجه الإضافة إلى المفسر كإضافة العشرة إليه.

٥٠ *-١ – وسبيل (ألف درهمٍ) كسبيل (مائة درهم) فى أنه عشر مئات ، كما أن المائة عشر عشرات ، فلذلك أضيف إلى المفسر على لفظ التوحيد الذى قد وجب للمائة لأنّه أحق به.

٥١ *-١ – وتقول :(مائتا درهم) فتضيف ، لأن النون فيه عارضة من أجل أنه على واحده فى قولك :(مائة ومائتان) وكذلك (ألف وألفان). وتقول :(ألف درهمٍ) فتضيف للعلة التى بَيَّنَّا وتدخل الألف واللام فى الثانى لأن الأول يتعرف به كما بينا قبل فى (عشرة الأثواب)[٨].

٦٤ب ٥٢ *-٢ – /وقال الرُّبيع بن ضبع الفزارى :

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٠٧ = (١ : ١٠٦).**

***-٢ نفسه ، ص ٢٠٨ = (١٠٦).**

(١) فى المخطوط (له)، والأنسب ما أثبته لرجوع الضمير إلى (الصفة).

(٢) هذه الفرقة لم يتقدم عنها أسئلة.

(٣) ينظر ما تقدم ، فى باب ٨ :٢، ٣.

(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٣م١).

(٥) فى المخطوط (مرات) وهو تحريف.

(٦) أى الشبه.

(٧) ينظر ما تقدم فى الفقرتين(٢ ، ٣م١).

(٨) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٤٣م٢).

(٤١٢) - إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ[١].

فأثبت النون ونصب على التمييز تشبيها بـ(عشرين درهما).

٥٣*-١ - وتقول : (تسعمائة) و(ثلاثمائة) فتضيف إلى لفظ الواحد والأصل (تسع مئات) و(ثلاث مئات)، وإنَّما جاز فى الواحد لانعقاد العدد بالعدد على شبه المركب فاقتضى تخفيف لفظه لما يلزمه من الإضافة إلى العدد ثم إلى الجنس المفسِّر، ولا يجوز مثل ذلك فى (تسع امرأة)، لأنه ليس فيه مثل علته.

٥٤*-١ - ونظيره[٢] (أحد عشر) فى انعقاد عدد بعدد يقتضى المفسر، ونظيره أيضًا (عشرون درهما) فى طول الاسم الذى اقتضى الحذف للتخفيف فحذف لفظ الجمع وحرف الإضافة [فصار] (عشرون درهما).

٥٥*-٢ - وإذا كان يصلح وقوع الواحد موقع الجميع فيما لم ينعقد فيه عدد بعدد ويطول فيه الاسم كان فى العدد أجوزَ وألْزمَ. قال علقمة :

(٤١٣) - بِهَا جِيَفُ الْحَسْرَىٰ فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ[٣].

بمعنى (جلودها). وإنما جاز ذلك لدلالة الإضافة على معنى الجمع، ومثله[٤] :

(٤١٤) - لا تُنْكِرِ الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا[٥].

---

*-١ الكتاب، جـ ١: ٢٠٩ = (١: ١٠٧).

*-٢ نفسه، ص ٢٠٩ - ٢١٠ = (١٠٧ - ١٠٨).

(١) تقدم برقم (٤٠٨).

(٢) أى نظير (تسعمائة).

(٣) تقدم برقم (٤٠٩)

(٤) القائل : المسيب بن زيد مناة الغنوى. ينظر مجاز القرآن، جـ ٢: ١٩٥، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى، جـ ١: ٢١٢. وفى المحتسب، جـ ٢: ٨٧ « وقال طفيل » ولم أجده فى ديوانه.

(٥) ويروى البيت الأول (إن تُقتلوا اليوم فقد سبينا)، كما يروى (أو تك مقتولاً فقد سبينا) (ولا تنكروا) وشَجِى بالشىء : إذا اعترض فى حلقه.

ومن مواطن وروده : الكتاب، جـ ١: ٢٠٩ = (١: ١٠٧)، ومعانى القرآن، للأخفش، جـ ١: ٢٣٠، ومجاز القرآن، جـ ١: ٧٩، ٢: ٤٤، والمقتضب، جـ ٢: ١٧٠، ومعانى القرآن وإعرابه، جـ ١: ٨٣، ٢: ٧٤، والأصول، جـ ١: ٣١٢ واشتقاق أسماء الله، ص ٧٧، وإعراب القرآن، جـ ٣: ٣٠٠، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس، ص ١٠١، والنكت، جـ ١: ٣٠٩، وينظر معجم هارون، ص ٥٤٨، ومعجم حداد، رقم ٣٦٦٥.

يريد (فى حلوقكم)٠ ومثله :

(٤١٥) - كُلُوا فى بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ(١)٠

يريد (فى بعض بطونكم)٠ وكلُّ هذا لدلالة الإضافة عى معنى الجميع مع ما فيه من الإيجاز٠

٥٦*-١ - ونظيره (لدن غدوة) لما كثر مصاحبة (لدن) لـ(غدوة) وكانت النون قد تحذفُ حتى تصير بمنزلة الزائد أشبه (عشرين درهمًا) فى زيادة النون واقتضاء التفسير فجرى ذلك المجرى ، فكذلك جرى تسعمائة على الإيجاز الذى يجب فى (أحد عشر)٠ وقال بعضهم :(لَدَنْ(٢) غدوةً) لأنه كان يُسَكِّنُ فيقول :(لدْن) للتخفيف ، فلما حرّكَ لم يرجع إلى حركة ثقيلة، وحرّك بأخفّ الحركات على قياس (اضربَن) فى أخف الحركات٠

٥٧*-١ - ونظيره (ما شعَرْتُ به شِعْرةً) و(ليت شعرى) فى أنه يجوز بالهاء [و] غير الهاء على معنى واحدٍ ، إلا أنه لمّا كثر لَمْ يجز إلاّ على أحد الوجهين٠ ونظيره أيضًا (العَمْر) و(العُمْر) فى أنهما بمعنى واحد إلاّ أنه لا يجوز فى اليمين إلاّ (لعَمْرك) بالفتح ؛ لأنّه أكثر فى الاستعمال فاختير له الأخف٠

٥٨*-٢ - ومن ذلك التمييز فى ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَىْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾(٣) و (قررْنا به عينا) فهذا واحد فى موضع الجميع لما صحبه من الدليل فى (طبن) و(قررنا)٠ وقد يجوز (أنفسًا) و(أعينًا) ؛ لأنّ الأصل كما يجوز (ثلاث مئين ومئات) لأنه الأصل وإن كان كالمرفوض بالأخف الذى يغنى عنه٠ ولكن قد يرجع إلى الأصل إذا خيف اللبس فى بعض المواضع٠

٥٩*-٣ - ومذهب المازنى (ت ٢٤٩) فى تقديم التمييز أنه يجوز قياسًا على الحال التى يعمل فيها فعلٌ متصرف(٤) ، وهو خلاف مذهب سيبويه وكثير من النحويين ؛ لأنهم لا يجوزون

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ٢١٠ = (١ : ١٠٧)٠
*-٢ نفسه ، ص ٢١٠ - ٢١١ = (١٠٨)٠
*-٣ نفسه ، ص ٢٠٥ = (١٠٥)٠

(١) تقدم برقم (٤١٠)٠
(٢) ينظر اللسان ولدن) ، جـ١٣: ٣٨٥٠
(٣) من الآية (٤) فى سورة النساء٠
(٤) وهو أيضًا رأى الكسائى والمبرد والجرمى وغيرهم٠ ينظر المقتضب ، جـ ٣: ٣٦ ، والإنصاف ، جـ٢: ٨٢٨ (م ١٢٠)، وشرح المفصل ، جـ ٢: ٧٤ ، والهمع ، جـ ٤ : ٧١ (١: ٢٥٢)٠وأبو عثمان المازنى ومذاهبه فى الصرف والنحو ، لرشيد عبد الرحمن العبيدى ، (بغداد - مطبعة سليمان الأعظمى ، ١٣٨٩هـ) ، ص ٢١٢٠

تقديم التمييز ، لأن العامل وإن كان متصرفًا فإنه يعمل على وجهٍ ضعف[١] وهو النقل عن الفاعل إلى التمييز ، إذ الأصل (طابت نفسى) و(تصبب عرقى)٠ والفرق بينه وبين الحال أن الحال يجوز فى كل فعلٍ وليس كذلك التمييز ، لأنّه فيما نقل خاصة مما يفهم منه معنى المنقول٠ وإن كان / الفعل قد أضيف إلى غير من هو له فى الحقيقة وليس كذلك الحال٠ ٦٥أ

وأنشد أبو عثمان للمخبل :

(٤١٦) - أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[٢].

وقد خولف فى هذه الرواية ، فقيل : إن الرواية الصحيحة (وما كان نفسى بالفراق تطيب)[٣].

---

(١) فى المخطوط (ويضعف)، ولعل الأنسب ما أثبته وينظر ما تقدم فى الفقرة ٣٩.

(٢) تقدم برقم (٤١١)٠

(٣) ينظر إعراب القرآن ، جـ ١: ٣٩٥ ، والإيضاح العضدى ، ص ٢٢٤ ، والإنصاف ، جـ ٢: ٨٣١ (م١٢٠)٠

٤٢- بـاب استعمال الفعل فى اللفظ(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل من الإعمال فى اللفظ فقط ممّا لا يجوز.

مَسَـائِلُ هَذَا الْبَابِ :

١ - ما الذى يجوز فى الفعل من الإعمال فى اللفظ فقط ؟

٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٤ - وما قسمة الاتساع فيه ؟

٣ - وما جواب (كم صيد عليه؟) إذا كانت ظرفًا أو غير ظرف ؟ ولَمَ جاز فيه يومان) و(يومين)؟ وما حقيقته ؟ ولِمَ قدّره على (صيد عليه الوحش فى يومين)؟

٥ - وهل يجوز (وُلِدَ لَهُ ستون عامًا)؟ وما حقيقته ؟ وما تقدير الحقيقة ؟

٦ - وهل [يجوز] (ضرب به ضربتان)؟ وما تقديره؟

[٢] - وهل يقاس على هذا الاتساع؟ ، ولم ذلك؟

٧ - وما تقدير ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾(٢) ، و ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (٣)، ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾(٤) ؟

٨ - وما التقدير فى ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾(٥)؟ وما وجه الاتساع فيه؟ ولِمَ جاز ؟ ولِمَ كان أولى من الحقيقة ؟ وما دليله ؟ ولِمَ قدّره(٦) (مَثَلُكُم وَمَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به) وكيف(٧) تقديره فى اللفظ ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١ : ٢١١ = (١: ١٠٨) « هذا باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار» وينظر الباب فى شرح السِّيرافى ، جـ ٢: ٤٠ أ ، وشرح الصفار ، ص ٣٠٦.

(٢) من الآية (٨٢) فى سورة يوسف.

(٣) من الآية (٣٣) فى سورة سبأ.

(٤) من الآية (١٧٧) فى سورة البقرة.

(٥) من الآية (١٧١) فى سورة البقرة.

(٦) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢١٢ = (١: ١٠٨ - ١٠٩).

(٧) فى المخطوط (وليس) ، وهو لا يناسب الجواب.

٩ - وما تقدير قولهم :(بنو فلان يطؤهم الطريق)؟

١٠ - وما تقدير (صدنا قنوين) ؟ ولِمَ قدّره[١] (صدنا وحش قنوين)؟

١١ - وما تقدير قوله (أنت أكرم عليّ من أن أضربك) و(أنت أنكد من أن تتركه)؟ وما تقديره ؟

١٢ - وما الشاهد في قول النابغة الجعدي[٢] :

(٤١٧) - * كَأَنَّ عَذِيرَهُم بِجَنُوبِ سِلَّى *[٣].

وما تقديره ؟ وقولِ عامر بن طفيل :

(٤١٨) - * فَلَأَبْغِيَنَّكُم قَنًا وعُوارِضًا *[٤].

ولما قدره (بقنا)؟

١٣ - وهل يجوز (أكلت أرضَ[٥] كذا وكذا) ؟ ولِمَ جاز ؟ وما تقديره ؟

١٤ - وما التقدير في (هذه الظهر أو العصرُ أو المغربُ)؟ وهل هو على (صلاة الظهر) بمعنى (وقت صلاة الظهر)؟

١٥ - وما حقيقة (اجتمع القيظ)؟ وما تقديره ؟

١٦ - وما الشاهد في قول الحطيئة [٦]:

(٤١٩) - * وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أهْلِهِ *[٧].

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢١٣ = (١: ١٠٩)، وفيه "وإنما قنوان اسم أرض".

(٢) ينظر ملحقات ديوانه ، ص ٢٤٢ ، كما ينسب البيت لشقيق بن جزء بن رياح الباهلي، ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ ١: ٣٠٨.

(٣) وسيأتي برقم (٤٢١) ، وعجزه :

نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارِ#

والعذير هنا : الصوت، وسلّى : اسم موضع، وقاق : صوت.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢١٤ = (١: ١٠٩) ، والكامل ، جـ ٣: ٣٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ١٠١ ، والتنبيهات ، ص ٣٣٩ ، والنكت ، جـ١:٣١٣ ، والإنصاف ، جـ ١: ٦٣.

(٤) تقدم برقم (٢٧٥) ، و(٢٨٣) ، وسيأتي برقم (٤٢٢) ، وعجزه :

وَلَأُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ

(٥) في المخطوط (أكلت أرضًا أرض كذا كذا) ، والتصويب من الجواب ، ومن الكتاب ، جـ١:٢١٤=(١:١٠٩).

(٦) ينظر ملحقات ديوانه برواية وشرح : ابن السكيت ، يعقوب بن اسحاق (ت٢٤٤) ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ، (القاهرة - مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٤٠٧هـ) ، ص ٣٢٥، واسمه الحطيئة جرول بن أوس العبسي (ت نحو ٤٥هـ).

(٧) وسيأتي رقم (٤٢٢) ، وعجزه :

=

وما تقديره ؟ وقول الجعدىّ [١]:

(٤٢٠) - * وَكَيْفَ تَواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلاَلَتُهُ * [٢].

الجـــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الفعل من الإعمال فى اللفظ فقط إجراؤه على العمل فى الظرف المتمكن[٣] ، وانعقاده فى المعنى بغيره ، أو (العمل)[٤] فى لفظ شيء والمعنى مشتمل على غيره ، فالعمل فى اللفظ فقط يجرى على هذين الوجهين. فالذى له العمل لم يُذْكَرْ وجعل العمل الذى هو له لغيره. وإنما جاز هذا للاتساع والإيجاز من غير إخلالٍ بالمعنى ، مع أنه قد يكون أبلغ

*-١ الكتاب ، جـ١ : ٢١١ = (١:١٠٨).

= # كَهْلِكِ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَىُّ حَاضِرَه #

ويروى (وسْط أهله) و (كهلك الفتاة أسلم)

والحىّ : المحتضر . وحاضره : من يحضره عند الموت.

ومن مواطن وروده : *الكتاب* ، جـ ١: ٢١٥ = (١: ١٠٩) ، ومعانى القرآن للأخفش ، جـ ١: ٤٨ ، والزاهر ، جـ ٢: ١٠١ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٥١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص١٠٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٨٦ ، والنكت ، جـ ١: ٣١٣. وينظر معجم حداد ، رقم ١٠٥٩.

(١) شعره ، ص ٢٦.

(٢) وسيأتى برقم (٤٢٤) ، وهو بتمامه :

وَكَيْفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلاَلَتُه كَـأَبِى مَـرْحَبِ

ويروى (كيف وصالك) و(كيف تصاحب). وأبو مرجب : قيل : هو الرجل الحسن الوجه ولا باطن له. وقيل : هو الذئب.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢١٥ = (١: ١١٠) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ٤٧ ، ٢:٢٧٦ ، ونوادر أبى زيد ، ص ٥٠٣ ، وإصلاح المنطق ، ص ١١٢، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٣١ ، ومجالس ثعلب ، جـ ١: ٦١ (٧٧) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ٩٣ ، والزاهر ، جـ ٢: ١٠١ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٥١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٩٤ ، ٣٥٤ ، والنكت ، جـ ١: ٣١٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٦٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٦٥.

(٣) فى الأصل (المكن)، والأنسب ما أثبته.

(٤) فى الأصل (لعمل)، والأنسب ما أثبته.

فى الحقيقية كما تكون الاستعارة تؤدى إلى النفس من عِظَم المعنى ما لا تؤديه الحقيقة ، كقولك :(هو الأسدُ شدةً) و(هو البحر جوداً).

٢*-١ - ولا يجوز إذا لم يكن الظرف متمكنًا أو الكلام مُشْتَمِلاً على معنى المتروك أن يجرى عليه هذا الإعراب ، لأنّ هذا بابٌ يقاس عليه لاطراده على هذين الوجهين بقوة أمرهما ، فإذا خرج عن هذا الحد لم يكن مما يقاس عليه على طريقة هذا الباب.

٣*-١ - وإذا قال القائل :(كم صيد عليه؟) احتمل / الجواب وجهين وهو أن يقول : ٦٥ب
(يومين) على أصله. ويجوز (يومان) بالرفع على الاتّساع[1] ، وفيه ثلاثة أوجه فى التقدير ، الأول: صيد عليه الوحش فى يومين ، إلا إنه ليسقط ذلك الكلام رأسًا ويجعل (يومان) فى موضع (الوحش) على الاتساع فيعربُ بإعرابه ، فيقال :(صيد عليه يومان). والوجه الثانى : أن يجعل المرفوع موضع المنصوب ، فتكونَ الحقيقة فيه (صيد عليه يومين) إلا أن هذا الظرف لما كان متمكنًا جاز أن يرفع على تقدير المفعول والمعنى معنى الظرف. والوجه الثالث من التقدير : (صيد عليه وحشُ يومين) فيحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه على قياس ﴿ واسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[2]. فأما تقدير الأول فهو على قياس ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾[3] فالابتلاء لا يجوز على الله جل وعزّ فى الحقيقة ولا طَلَبَ أنْ يُعمل ، وإنما حقيقته (ولنعاملكم معاملة المبتلى المختبر الذى يَطلبُ أن تعلم مظاهرهُ فى العدل)، ثم يسقط ذلك الكلام رأسًا ويوضع موضعه هذا وهو ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ﴾[3] لما فى هذا من المبالغة وعظم الشأن فى أنه قد أجرى معاملتهم هذا المُجرى.

٤*-١ - وقسمة الاتّساع فى هذا الباب على وجهين ، أحدهما : حذف كلمة إذا رُدّت إلى موضعها من الكلام تحقق اللفظ على المعنى. والآخر :إسقاطُ الكلام رأسًا ووضعُ كلامٍ آخرَ مْوضعه يدلّ عليه للإيجاز أو المبالغة التى فيه.

٥*-١ - وتقول :(وُلِدَ له ستون عامًا)[4] ، ففيه ثلاثة أوجه من التقدير ، أحدها : (وُلِدَ له الولَدُ فى ستين عامًا) ثم يوضع هذا الكلام موضعه. الثانى :(ولد له ستين عامًا) ثم يوضع

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢١١ = (١ : ١٠٨).**

(١) ينظر ما تقدم فى باب ٣:٣٨.

(٢) من الآية (٨٢) فى سورة يوسف.

(٣) آية (٣١) فى سورة محمد.

(٤) ينظر ما تقدم فى باب ٣:٣٨.

المرفوع موضع المنصوب ، لأنه يقدر تقدير ما لم يسمّ فاعله ومعناه[(١)] معنى الظرف.

والوجه الثالث : (ولد له ولدُ ستين عامًا) من باب (سل القرية).

٦*١- – وتقول :(ضُرِبَ به ضربتان) ففيه تقديران ، أحدهما :(ضُرِبَ به ضربتين) على المصدر ثم يجعل المرفوع موضع المنصوب على حدّ قولك :(سير به فرسخان) وإن لم يكن متعدياً إلى مفعول. والوجه الثاني :(ضرب به المضروب ضربتين) فيسقط ذلك الكلام ، ويجعل هذا في موضعه.

٧*١- – وفي التنزيل ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[(٢)] أي (واسأل أهل القرية) ، فأما قوله عزّ وجلّ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾[(٣)] ففيه وجهان ، أحدهما :(ولكن البِرَّ برُّ مَنْ آمَنَ بالله). والوجه الآخر :(ولكنّ صاحب البر من آمن بالله). وأمّا﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾[(٤)] فهو على وجهين،[(٥)] أحدهما : (بل مكر أهل الليل والنهار) إلا أنه يحذف[(٦)] للإيجاز. والآخر (بل مكر الماكرين في الليل والنهار) ثم يسقط ذلك الكلامُ رأسًا ويجعلُ هذا موضعه ، فيقال (بل مكر الليل والنهار) على طريق أنّ الليل والنهار كليهما يمكران ؛ لكثرة[(٧)]ما يقع فيهما من المكر فهذا وجه آخر.

٨*٢- – وفي التنزيل ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾[(٨)] فهذا اتساع ؛ لأن موجب اللفظ تشبيه الذين كفروا بالناعق بالغنم ، والمعنى في التشبيه لهم إنما هو بالمنعوق به الذي هو الغنم. وقدّره سيبويه(مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل

---

*١- **الكتاب ، جـ ١ : ٢١٢ = (١ : ١٠٨).**

*٢- **نفسه ، ص ٢١٢ = (١ : ١٠٨ - ١٠٩).**

(١) في المخطوط (معناه ومعنى الظرف) بتأخير الواو عن موضعها.

(٢) من الآية (٨٢) في سورة يوسف.

(٣) من الآية (١٧٧) في سورة البقرة.

(٤) من الآية (٣٣) في سورة سبأ.

(٥) ينظر ما تقدم في باب ٣٨ :٤.

(٦) في الأصل (لا يحذف)، ولعل المراد ما أثبته.

(٧) في الأصل (بكثرة)، ولعله تحريف.

(٨) من الآية (١٧١) في سورة البقرة.

الناعق والمنعوق به) ليبين مدلول هذا الكلام ، إذ قد دلَّ على تشبيه شيئين بشيئين ، وأما تشبيه اللفظ المطابق لحقيقة المعنى على(مثل داعى الذين كرفوا كمثل الذى ينعق بما لا يسمع) فشبّه داعيَهم بالناعِق بالغنم ، وليس فيه إلا حذف كلمة واحدة حتى يظهر دليل اللفظ المطابق للمعنى على الحقيقة . / وفيه تقدير آخر ، وهو :(وَمَثَلُ الَّذِين كَفَرُوا كَمَثَلِ مدعوّ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لاَ ٦٦أ
يَسْمَعُ) ؛ وكلا التقديرين حسنٌ. وكل من فسَّر هذه [الآية] من أهل العلم فهم متفقون فى المعنى وإنما يختلفون فى تقدير اللفظ[1]. وأحسن التقديرات ما ذكرنا ، لأنه أوجزُ ، وأحرى فى النظير.

٩*١-١ – وتقول :(بنو فُلان يطؤهم الطريق) وتقديره[2] (يطؤهم أهل الطريق). وهو مما المعنى مشتمل عليه ، لأنّه معلوم أنّ الطريق لا يَطَأُ فى الحقيقة، وأهل الطريق يطؤون بالحقيقة. وفيه اتِّساعٌ مِنْ وجهٍ آخرَ ، وهو أنه (كأنّ أهل الطريق يطؤون هؤلاء القوم لذُلهم) فحذف حرف التشبيه وأقيم هذا الكلام مقامه.

١٠*١-١ – ويقولون :(صدنا قنوين) ، وتقديره :(صدنا وحش[3] قنوين)[4].

١١*١-١ – وتقول :(أنت أكرم علىّ من أن أضربك وأنت أنكد من أن تتركه) ، والمعنى المفهوم من هذا الكلام أنه نزّهه عن الضرب مع أنه لا يترك ما يكرهه منه ، فتقديره على هذا المفهوم (أنت أكرم علىّ من صاحب الضرب الذى أوقعه استخفافًا به وأنت أنكد من صاحب الترك لما أكره) إلاّ أنه أوقع هذا الكلام موضع ذلك الكلام. ولو حُمِل على موجب صيغة لفظه لكان (أنت أكرم علىّ مِنْ ضربكَ وأنت أنكد من تركك إياه) ، وليس المعنى على هذا ؛ لأنهّ لم ينزهه عن أن يكون كالضرب ، ولا أراد (أنت أنكد من الترك) ، وإنّما ذكر هذا ليدلّ به على حقيقة معنى ذلك الكلام المتروك.

---

*١-١ الكتاب ، جـ ١: ٢١٣ = (١: ١٠٩).

(١) ينظر الجامع لأحكام القرآن ، جـ ٢: ٢١٤ – ٢١٥ ، وتفسير ابن كثير ، لأبى الفداء إسماعيل بن كثير (ت٧٧٤) ، (دار الفكر ، ط١ ، ١٤٠٠هـ) ، جـ ١: ٢٠٥، والبحر المحيط ، جـ ١: ٤٨١ – ٤٨٣.

(٢) فى الأصل (وتقدير) ، ولعل المراد ما أثبته.

(٣) فى الأصل (وحشين)، ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) فى الكتاب : « وإنما يريد صدنا بقنوين أو صدنا وحش قنوين ، وإنما قنوان اسم أرض ».

١٢*-١ - وقال النابغة الجعدىّ :

(٤٢١) - كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سِلَّى   نَعامٌ قَاقَ فِى بَلَدٍ قِفَارِ(١).

وتقديره (عذير نعام) ، أي (كأنّ أصواتهم أصْواتُ نَعامٍ)· وقال عامر بن طفيل :

(٤٢٢) - فَلأَبْغِيَنَّكم قَناً وَعُوارِضا   وَلأُقبِلَنَّ الْخَيْلَ لاَبةَ ضَرْغَدِ(٢).

فمـعنى هذا (بقَنًا وعُوارض) وهما موضعان ، حذف [حرف] الجـرّ على الاتساع وهو مقدّر فى الكلام·

١٣*-٢ - وتقول :(أكلت أرض كذا وكذا) تقديره (أكلْت خير أرضٍ كذا وكذا)·

١٤*-٣ - وتقول :(هذه الظهر أوِ العصر أوِ المغربُ) ، وتقديره :(هذه صلاة الظهر) ؛ لأنّ الظهر قد(٣) وقع [موقع] الوقت ، وكأنك قلت :(هذه صلاة هذا الوقت)·

١٥*-٣ - ويقولون :(اجتمع القيظ) ، وتقديره (اجتمع أهل القيظ)·

١٦*-٤ - وقال الحطيئة :

(٤٢٣) - وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ وَسْطَ أَهْلِهِ   كَهُلْكِ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهْ(٤).

وتقديره (منية ميّت) لدلالة (المنايا) عليه، أو (ميتة ميّت)· وقال الجعدىّ :

(٤٢٤) - وكيف تواصل مَنْ أصبَحَتْ   خِلالته كأبى مَرْحَبِ (٥).

أى : كخلالة أبى مرحب·

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢١٣ - ٢١٤ = (١: ١٠٩)·

*-٢ نفســه ، ص ٢١٤ = (١: ١٠٩)

*-٣ نفسه ، ص ٢١٥ = (١٠٩)·

*-٤ نفسه ، ص ٢١٥ - ٢١٦ = (١: ١٠٩ - ١١٠)·

(١) تقدم برقم (٤١٧)·

(٢) تقدم برقم (٢٧٥، ٢٨٣، ٤١٨)·

(٣) فى الأصل (فقد)، والأنسب ما أثبته·

(٤) تقدم برقم (٤١٩)·

(٥) تقدم برقم (٤٢٠)·

٤٣- بـاب الظروف التى تجرى على أصلها[١]

الغرض فيه : أنْ يبيّن ما يجوز فى الظرف[٢] إذا حقق اللفظ فيه على المعنى مما لا يجوز.

١-مســائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الظرف إذا حقق اللفظ فيه على المعنى ؟

٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٣ - وما حكم (متى يسار عليه ؟) فى الجواب؟ ولِمَ كان التحقيق على النصب فى قولك :(اليوم أو غداً أو بعد غدٍ أو يومَ الجمعة)؟ ولِمَ جاز أن يكون السير فى ساعة دون سائر ساعات اليوم؟ وهلاّ كان العموم أحقَّ به إلاّ أن يقومَ / دليلٌ ؟ ولِمَ كان الرفع فى هذا على صيغة الكلام ؟[٣] ٦٦ب

٤ - وما حكم (سير عليه [الليل] والنهار والدهر والأبد)؟ ولِمَ لا يكون العمل فيه إلا متصلاً فى الظرف كلّه ولِمَ حمل على جواب[٤] (كم) دون (متى)؟

[؟ -] [٥] ولِمَ لا يجوز (لقيته الدهر والأبد) وأنت تريد منه يومًا أو ساعة من ساعاته؟ وهل يجوز رفعه على هذا المعنى ؟ ولِمَ جاز ؟

٥ - وما الذى يجب له أن يكون العمل فى جميعه ؟ وما الذى يحتمل أن يكون العمل فى

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢١٦ = (١: ١١٠) : « هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى». وينظر الباب فى شرح الصفار ، ص ٣١١.

(٢) فى المخطوط (الظروف) وما أثبته يقتضيه رجوع الضمير إليه بالإفراد.

(٣) لم ترد علة لذلك فى الجواب.

(٤) فى المخطوط (جواز)، والأنسب ما أثبته.

(٥) هذه الفقرة لم يقابلها شيء فى الأجوبة. وفى الكتاب ، جـ ١: ٢١٧ = (١: ١١٠) «... لا تقولُ : لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يومًا منه .. إلا أن تريد سير عليه الدهر أجمع ... على التكثير وإن لم تجعله ظرفًا فهو عربيٌّ كثير».

بعضه ؟ ولِمَ ذلك ؟

[؟-][(١)] وما حكم[(٢)] (سير عليه يومين أو ثلاثة أيّام)؟ ولِمَ لا يكون العمل إلاّ فى جميعه ؟

٦ - [وما حكم] (سير عليه المحرم أو صفر) وسائر أسماء الشهور إلى ذى الحجّة ؟ ولِمَ وجب أنه من جواب (كم)؟ وما حكم (سير عليه شهر رمضان) أو(شهر ذى الحجة)؟ ولِمَ جاز أن يكون العمل فى بعضه ولَمْ يجز فى الأول ؟

٧ - ولِمَ كانت (كم) هى الأول[(٣)] فى المرتبة و(متى) [الثانية]؟

[٤-][(٤)] وما حكم (سير عليه الليل) و(سير عليه الدهر)؟ ولِمَ جاز أن يقع العمل فى بعضه؟

٨ - وما حكم (سير عليه شهرا ربيع)؟ ولِمَ لا يكون العمل فى بعضه؟

٩ - وهل يجوز (ذهبت[(٥)] الشتاء) و(انطلقتُ الصيف) على أن يكون العمل فى بعضه ؟ ولِمَ جاز ؟ ومَا الشاهد فى قول ابن الرقاع[(٦)] :

(٤٢٥) - * فَقُصِرْنَ الشتاءُ بَعْدُ عَلَيه *[(٧)].

---

(١) هذه الفقرة لم يقابلها شىء فى الأجوبة ، والإجابة عنها تتضمنها الإجابة عن الشق الأول من الفقرة السابقة. وينظر الكتاب ، جـ ١: ٢١٧ = (١: ١١١).

(٢) فى الأصل (وما صاحبكم) ، ولعل المراد ما أثبته.

(٣) كذا فى المخطوط والأنسب (الأولى).

(٤) لم يقابل هذه الفقرة شىء مستقل فى الأجوبة. وفى الإجابة عن الفقرة رقم (٤) ما يشملها. وينظر الكتاب ، جـ ١: ٢١٨ = (١: ١١١).

(٥) فى المخطوط (ذهب) وما أثبته من الكتاب فى الموضع السابق من تحقيق هارون. وفى بولاق (ذهب زيد الشتاء).

(٦) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٢١٩ = (١: ١١١). وينسب البيت لأبى دؤاد، المعانى الكبير ، جـ ١: ٨٩ . وابن الرقاع هو عدى بن زيد العاملى ، كان معاصراً لجرير(ت١١٠) وحصلت بينهما مهاجاة. المؤتلف والمختلف ، ص١٦٦، ومعجم الشعراء ، ص ٢٥٣.

(٧) وسيأتى برقم (٤٢٦) ، وعجزه :

#وَهْوَ لِلذَّودِ أَنْ يُقَسَّمْنَ جَارِ#

والبيت فى وصف فرس. ومعنى قصرن عليه : وقفت ألبانها عليه. والذود : القطيع القليل من الإبل ، وجار : حامٍ.

ومن مواطن وروده: شرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٣٩، وشرحها لابن السيرافى ، جـ ١: ١٨١==

١- الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الظرف إذا حقق اللفظ فيه على المعنى إجراؤه على النصب ، فإن كان من جواب (كم) فالعمل فى جميعه ، وإن كان من جواب (متى) احْتَمَلَ أن يكون العملُ فى بعضــه واحتَملَ أن يكون فـى جميعـه ؛ لأنّ (كم) عدد يقتضـى تحديد مقدار الوقت الذى وقع العمل فيه ، و(متى) سؤال عن تعريف الوقت الذى وقع العمل فى جميعه ، لا يقتضى تحديدَ مقداره.

٢ - ولا يجوز أن يُرفعَ الظرفُ مع تحقيق اللفظ على المعنى لأنه إذا رفع فهو على تقدير المفعول متى اتصل بالفعل وقد وقع موقعه ، ووجب له ما هو للمفعول بوقوعه موقعه على الاتساع . فليس هذا تحقيقَ اللفظ على المعنى ، إذ تحقيق اللفظ على المعنى إجراؤه على ما هو له من غير استعارة شىء هو لغيره ، وإنما الرفع للمفعول الذى لم يسمّ فاعله ، كما أن الصـفة التى على طريقه مفعول له ، فإذا قلت :(ضرب) وجب للذى ضَرَبَ (مضروب) ، وإذا رفعت فقلت :(ضُرِبَ اليومُ) فقد أوجبت له صفة (مضروب) ، لأنه هو الذى ضُرِبَ ، ومفهومٌ أنّ صفة (مضروب) ليست للذى وقع الفعل فيه ، وإنما هى للذى وقع الفعل به ، ولذلك لم يكن فى الفعل الذى لا يتعدى صفة (مفعول) ، كقولك :(جلس) و(قعد) مع أنك تنصب به الظرف ، فتقول :(قعدت اليومَ) ، و(سهرت الليلةَ) ، ولا تقول فيه :(مقعود) ولا(مسهور) ولا(سُهِرَ الليلةُ) إلا على الاتساع.

٣*-١ - وتقول :(يسار عليه اليومَ أو غداً أو بعد غدٍ أو يومَ الجمعة) ، فكلٌّ هذا على جواب (متى سير عليه) إذا كان العمل فى بعضه ، فإن كان على جواب (كم) لم يجز ، إلا أن يكون العمل فى(١) جميعه كما بيّنا فى الأصل الذى تقدّم ، وليس فى هذا ما يوجب أن يكون العمومُ أحقَّ به ، لأنّه قد اطّرد فى جواب (متى) أن يكون العمل فى بعضه كما اطَّرد فى جواب (أين) أن يكون العمل فى بعضه ، كقولك :(أين المال؟) فتقول :(فى الدار) أو (فى الكيسِ) أو ما

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢١٦ = (١: ١١٠).

= ، والخصائص ، جـ ٢: ٢٦٥ ، والنكت ، جـ ١: ٣١٦ ، والاقتضاب ، ص ٤٢٦ ، واللسان ، جـ ٥: ٩٨(قصر).

(١) فى المخطوط (إلا فى) ، بإقحام (إلا).

أشبه ذلك. فلا يجب أن يكون كونه(١) قد استغرق المكان وهذا مطّرد فى جواب هذين السؤالين بـ(متى) و(أين) وليس كذلك (كم) ؛ لأنها تقتضى تحديد العدد.

٤ *-١ - وتقول :(سير عليه الليلَ والنهارَ والدهرَ والأبَد) ، فلا يكون هذا [إلاَّ] / من جواب (كم) ، لأنه على أتم المبالغة ، فكأنّ قيل :(سير عليه الدهرَ كلَّه). فإن قلت :(سير عليه الليل) ، أو قلت :(سير عليه الدهر) احتمل أن يكون من جواب (متى) ، وإن كان فيه مبالغة ، لأنه ليس على أتم المبالغة كما يكون إذا عَطَفَ فقال :(الليل والنهار والدهر والأبدَ) ؛ لأنّه إنّما عطف ليكون على أتم المبالغة فتدبره فإنه مشكل. وكل ذلك يجوز فيه الرفع لاطراد الاتساع فى الظرف المتمكن. ٦٧أ

٥ *-٢ - والشىء [الذى] يجب له أن يكون العمل فى جميعه هو ما كان فى جواب (كم). والذى يجب له احتمال أن يكون العمل فى بعضه هو ما كان فى جواب (متى) للعلّة التى بينّا(٢).

٦ *-٣ - وتقول :(سير عليه المحرمُ) فلا يكون العمل إلا فى جميعه ؛ لأنّه بمنزلة (سير عليه الثلاثون يوما) فهو من جواب (كم) ، لأنه على تقدير العدد الذى ذكرنا. وكذلك سائر الشهور إلى ذى الحجة على هذا القياس. فإن قلت :(سير عليه شهر المحرم) صلَحَ أن يكون العمل فى بعضه ؛ لأنه من جواب (متى) ، وذلك أنّك لما أضفت إلى المعرفة اقتضى طلبَ التعريف من وجهين ، أحدهما : الإضافة ، والآخر : التعريف بالألف واللام ، فقوى طلب التوقيت والتعريف وتَوجُّه المعنى إليه. فصار من جواب (متى) ، وعلى ذلك قياس سائر الشهور إلى ذى الحجة(٣).

٧ *-٤ - و (كم) هى الأول(٤) [فى] المرتبة لأنها نكرة وإنّما تدخل التعريف بعد التنكير.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢١٦ - ٢١٧ = (١: ١١٠).

*-٢ نفسه ، ص ٢١٦ - ٢١٧ = (١١٠ - ١١١).

*-٣ نفسه ، ص ٢١٧ - ٢١٨ = (١١١).

*-٤ نفسه ، ص ٢١٨ = (١١١).

(١) يبدو لى أن (كونه) هذه مصدر(كان)التامة ، كأنه قال : فلا يجب أن يكون وجوده ... .

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة رقم (١)..

(٣) بعده فى المخطوط كلمة. أظن أنها مقحمة وهى (والإضافة).

(٤) كذا فى المخطوط، والأنسب (الأولى) بالتأنيث.

ولذلك كانت (متى) ثانيةً فى المرتبة ، فكلُّ ما كان على (متى) فهو يحتمل أن يكون على (كم) ، وليس كلّ ما كان على (كم)فهو يحتمل أن يكون على (متى) ؛ لأنّكَ لو قلت :(متى سير عليه فقال :(يومان) لم يصحَّ هذا الكلام.

٨*-١ - وتقول :(سير(١) عليه شهرا ربيع) فلا يكون العمل إلا فى جميعه ؛ لأنّه لمّا ثنّى صار من جواب (كم) على العدد.

٩*-٢ - وتقول :(ذهبت(٢) الشتاءَ) و(يُضرَب الشتاءَ) و(انطلقت الصيفَ) فهو يحتمل أن يكون على (متى) وعلى (كم)(٣). وقال ابن الرِّقاع :

(٤٢٦) - فَقصُرْنَ الشتاءَ بعدُ عليه   وهو للذود أن يقسَّمْنَ جَارُ(٤).

فإذا جرى على (كم) فكأنّه قال :(قصرت أيام الشتاءِ عليه) ، وإذا جرى على (متى) فكأنه [قال] (قصرْن فى ذلك الحين عليه).

٢-مسـائل من هذا الباب أيضاً :(٥)

١٠ - ما الذى يجوز فى الظرف من الأماكن ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ جرت مجرى الظروف من الزمان فى الاتساع فى الكلام مع قوة ظرف الزمان على الظرف من المكان؟

١١ - وما الذى يجوز فى جواب (كم سير عليه من الأرض)؟ ولِمَ جاز (فرسخان) و(ميلان) و(بريدان) بالرفع والنصب؟

١٢ - وهل يجوز (كم صيد عليه من الأرض؟) فتقول :(فرسخان)؟ ولِمَ جاز؟

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢١٨ = (١: ١١١).

*-٢ نفسه ، ص ٢١٩ = (١١١ - ١١٢).

(١) فى المخطوط (سيرا).، وما أثبته من السؤال.

(٢) فى المخطوط (ذهب) ، وما أثبته من الكتاب تحقيق هارون ، وفى بولاق (ذهب زيد الشتاءَ).

(٣) فى الكتاب « ... أجروه على جواب (متى) ؛ لأنّه أراد أن يقول فى ذلك الوقت ، ولم يرد العدد وجواب (كم)».

(٤) تقدم برقم (٤٢٥).

(٥) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢١٩ = (١: ١١٢).

١٣ - وما نظير (متى) مما هو للمكان ؟ ولِمَ كان (أين) سؤالاً عن مكان ، و(متى) سؤالاً عن زمان ؟

١٤ - وما الظرف الذى يجوز فيه الرفع والنصب ؟

١٥ - ولِمَ جاز (سير عليه خلفَ دارك) و(فوق دارك) بالنصب والرفع ، ولَمْ يجز (عندَ دارك) إلا بالنصب ؟

١٦ - وما حكم (سير عليه ليل طويل) و(سير عليه نهارٌ طويل) ؟

١٧ - وما معنى قوله: « إن الصفة تبين بها معنى الرفع»[١]؟

[١٦] - وهل يجوز على جواب[٢] (متى) و(كم)؟

١٨- وما حكم (سير عليه يوم) فى جواب (متى) و(كم)؟ ولِمَ إذا كان جواب (متى) فينبغى أن يوصف فيقال :(سير عليه يومًا أتانا فيه فلان)؟ فلِمَ كان هذا وجه الكلام؟

١٩- وما حكم (سير عليه غدوةٌ) و(بكرةٌ)؟ ولِمَ جاز بالرفعِ ، ولم يجز مثل ذلك فى (سحر)؟

٢٠- وما الفرق بين تعريف الوضع وبين تعريف العدل حتى أوجبَ أحدهما / ترك تمكن الاسم ٦٧ب ولم يجب مثل ذلك فى الآخر ؟

٢١- وما الفرق بين (غداة أمسٍ) وبين (غداة) حتى تمكّن[٣] أحدهما ولم يتمكّن الآخر ، وكذلك (صباح يوم الجمعة) و(عشية يوم الجمعة) و(مساء يوم الجمعة) كلّ هذا على التمكن ولا يتمكن من غير إضافة؟

٢٢- وما حكم (سير عليه حينئذ) و(يومئذ)؟ ولِمَ جاز بالرفْعِ والنصب ولم يحسن مثل ذلك فى (سير عليه حينَ خرج زيد)؟ ولِمَ جاز ﴿ مِنْ عَذَابِ يَومِئذٍ ﴾[٤] و﴿يَوْمَئِذٍ﴾[٥] بالإعراب والبناء؟

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٢٠ = (١: ١١٢).

(٢) فى المخطوط (الجواب)، ولعل المراد ما أثبته.

(٣) يريد بالتمكن خروجه عن النصب كما سيأتى فى الجواب.

(٤) من الآية (١١) فى سورة المعارج.

(٥) هذه قراءة نافع والكسائى ، والأولى قراءة الجمهور. ينظر السبعة ، ص ٣٣٦ ، وحجة القراء ات، لأبى زرعة: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغانى ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ) ، ص٧٢٣.

٢٣- وما حكم ‹سير عليه نصفَُ النهار) و(سواءَُ النهار) و(سراةَُ النهار)؟ ولِمَ جاز بالرفع والنصب؟ ولِمَ تمكّنت (ضحوة) و(عشية) إذا كانت بمعنى ضحوة من الضحوات ، ولَمْ تتمكن إذا كانت بمعنى ضحوةِ يومك؟

٢٤- وما حكم (سير عليه ذاتَُ اليمين وذاتَُ الشمال)؟ ولِمَ جاز بالرفع والنصب؟ و(سير عليه اليمين والشمال)؟

٢٥- و[ما حكم سير عليه] أيمن وأشمل؟ وما الشاهد فى قول أبى النّجم(١) :

(٤٢٧) - *يَأْتِى لَهَا مِنْ أيْمُنٍ وَأَشْمُلِ*(٢).

وقول عمرو بن كلثوم(٣) :

(٤٢٨) - *وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينا*(٤).

---

(١) ديوانه ، ص ١٩٠.

(٢) وسيأتى برقم (٤٣١) ، ويروى (ويبرى لها) والضمير فى (لها) للمة راعٍ يصفه ، واللمة هى شعر الرأس.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٢١ ، ٣: ٢٩٠ ، ٦٠٧ = (١: ١١٣ ، ٢: ٤٧ ، ١٩٥) ، والمذكر والمؤنث ، للفراء ، ص ٩٩ ، والنوادر ، ص ٤٥٩ ، والكامل ، جـ ١: ٨٣ ، ٤: ٦٦ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر بن الأنبارى ، ص ٢٩١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٠ ، وشرحها ، لابن السيرافى ، جـ ٢: ٢١٥ ، والمخصص ، جـ ٢: ٣ ، ١٦: ١٨٧ ، ١٧: ١٢ ، وينظر معجم هارون ، ص٥٢٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٥٥٧.

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٢٢٢ ، ٤٠٥ = (١: ١١٣ ، ٢٠١) ، وورد البيت فى قصيدته فى شرح القصائد التسع ، للنحاس ، جـ٢ : ٧٧٥-٧٧٦، وشرح القصائد العشر لأبى زكريا: يحيى بن على الخطيب التبريزى(ت ٥٠٢)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، (بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط ٤، ١٤٠٠هـ) ، ص ٣٢٣، وشرح المعلقات السبع، للحسين بن أحمد الزوزنى (ت ٤٨٦) (بيروت - مكتبة المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٩م) ،ص ١٦٤، غير أن أبا بكر بن الأنبارى لم يروه فى قصيدته فى شرح القصائد السبع ،، ص٣٧١ - ٤٢٧.

وأورد البغدادى فى الخزانة قصة إنشاد ذلك البيت وفيها أن قائله عمرو بن عدى ، ثم قال :« ويقال : إن عمرو بن كلثوم أدخله فى معلقته والله أعلم». الخزانة ، جـ ٣: ٤٩٨ ، وينظر كتاب الأمثال ، ص٢٨١- ٢٨٢، وشرح القصائد التسع فى الموضع السابق ذكره، ويروى البيت أيضا لعمرو بن معدى كرب. ينظر شعره ، ص ٢٠٠، والأغانى ، جـ١٦: ٥٦٦٠.

(٤) وسيأتى برقم (٤٣٢) ، وصدره:

#صَدَدْتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عمرٍو#

ويروى : (صبنت الكأس). كما يروى (صرفت). وهما بمعنى واحد.

ومن مواطن وروده : معانى القرآن وإعرابه ، جـ ٥: ٢٥٨، وديوان الأدب ، جـ ٢: ١٨٧ ، والإيضاح =

٢٦- وما حكم (سير عليه شرقىُّ الدار وغربىُّ الدار)؟ ولِمَ جاز بالرفع والنصب؟

٢٧- وما الشاهدُ فى قولِ جرير(١):

(٤٢٩) - *هَبَّتْ جَنُوبًا فَذِكْرَىٰ مَا ذَكَرْتُكُمُ*(٢).

٢٨- ولِمَ جاز (البقولُ يمينها وشمالها) ؟

٢- الجـــواب :

١٠*-١ - الذى يجوز فى الظروف من الأماكن أن تجرى مجرى الظروف من الزمان ، إذ فيها المتمكّن الذى يجوز أن يتصرف بوجوه الإعراب ، وفيها غير المتمكن الذى لا يجوز إلاَّ أن ينصب على أصل ما يجب للظرف كما يكون ذلك فى ظروف الزمان. فيجوز فيها من الاتساع والتحقيق ما يجوز فى ظروف الزمان ؛ لأن المبهم منها الذى يدل عليه الفعل قد صار بمنزلة الزمان فأُجْرِى مُجراه ، لأن الغالب يجرى مجرى اللازم(٣) ، فالفعل يدلّ على الزمان على جهة اللازم(٣). وعلى المكان المبهم على جهة الغالب ، ومع ذلك فقد نقص المكان عن الزمان بأنّه يجرى معنى الظرف فى كلِّ زمانٍ ، ولا يجرى فى كلّ مكان ، وإنما هو فى المبهم خاصةً.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢١٩ = (١١٢:١).

= ص ٢١١ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١) ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، (العراق - وزارة الإعلام ، ودار الرشيد ، ١٩٨٢م)، جـ ١: ٥٩٨، وشرح شواهد الإيضاح ، ص ١٧٢، وشرح شنور الذهب ، ص٢٣٢ ، والهمع ، جـ ٣: ١٥٦ (١: ٢٠١).

(١) شرح ديوانه ، ص ٥٩٦.

(٢) وسيأتى برقم (٤٣٣) ، وعجزه :

عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِى شَرْقِىُّ حَوْرَانَا

ويروى (هبت شمالا). كما يروى (شرقى) بالرفع والنصب.

ومن مـــواطن وروده : الكتـــاب ، جـ ١: ٢٢٢ ، ٤٠٤ = (١١٣:١ ، ٢٠١) ، والكامل ، جـ ٣: ٦٥ ، والأصول ، جـ ١: ٢٠٢ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٤٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس، ص ١٤٠ ، والحجة ، لأبى على ، جـ ٢: ٣١٦ ، والمسائل العضديات ، ص ١٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٩٣.

(٣) فى المخطوط (اللام)، ولعل المراد ما أثبته.

١١*-١ - ويجـوز فى جـواب (كم سـيـر عليـه من الأرض؟ (فرسخان)(١)) و(ميلان)(٢) و(بريدان) ؛ لأنه ظرف مـتـمكن ، فـإذا نصب فـعلى أصله فى الظرف ، وإذا رفع فـلأنه ظرف متمكن.

١٢*-١ - وتقول :(كم صيد عليه من الأرض؟) فيقع الجواب على هذا الحدّ فى السير ؛ لأن الصيد قد يكون فى مقدار من الأرضِ محصَّل ، فتقول :(صيد عليه بريدان) أو (ميلان) فيصحّ كما صحّ فى (سير عليه).

١٣*-٢ - ونظير (متى) للزمان (أين) للمكان ، ودليل ذلك الجـواب فى كل واحد منهـما؛ لأنه إذا قال :(متى القتال؟) فقال :(يوم كذا) فهو جواب صحيح ، ولو قال :(مكان كذا) لم يجز فى جواب (متى) وجاز فى جواب (أين) فأجوبتها دليل على معناها.

١٤ - والظرف الذى يجوز فيه الرفع والنصب هو المتمكن بجريانه على أصله ، والظرف الذى لا يجوز فيه الرفعُ هو الخارج عن أصله بتضمنه ما ليس له فى أصله.

١٥*-٣ - وتقول :(سير عليه خلفُ دارك) و(فوقُ دارك) ، ويجوز فيه الرفع والنصب ، لأنّه ظرف متمكن. ولا يجوز (سير عليه عند دارك) إلا بالنصب ، لأن (عند) ظرف لا يتمكن من أجلِ أنّه استبهم استبـهام الحروف فى أنّه لا يقوم بنفسـه فى البيان عن معناه ، ولا له جهة كجهة (خلف) و(قدام) فلم يتمكّن لهذه العلّة.

١٦*-٣ - وتقول :(سير عليه ليلٌ طويلٌ) و(سير عليه نـهارٌ طويلٌ) فيصلح أن يكون هذا جواب (كم) و(متى). فإن قلت : (سير عليه نهارٌ) / أو (ليلٌ) ضعف الرفع ، لأنك لما نكّرتَه صار بمنزلةِ ما لم يذكر ولم يصلح فى جواب (متى) ، فإن فُهِمَ المعنى بحال تصحبه جاز وكان بمنزلة الصفة فيه. ٦٨أ

١٧*-٣ - ومعنى قوله : « الصفة تبين بها معنى الرفع» أن الرفع إنّما هو على ما لم يسمّ فاعله فيقتضى أن يكون معتمد البيان(٣) فإذا نكر ضعُفَ البيان به فضعف معنى الرفع ، وإذا وُصِفَ قَوِىَ البيان به فقوى معنى الرفع.

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢١٩ = (١ : ١١٢).
*-٢ نفسـه ، ص ٢١٩ - ٢٢٠ = (١١٢).
*-٣ نفسـه ، ص ٢٢٠ = (١١٢).

(١) فى المخطوط(فرسخا) ، وما أثبته مأخوذ من السؤال.
(٢) فى المخطوط (ميلا) ، وما أثبته مأخوذ من السؤال أيضا.
(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٣ :٧-٩.

١٨ *-١ – وتقول :(سير عليه يومٌ) على جواب (كم) فيصح ذلك كما يصحّ إذا قلت :(سير عليه يومان) ، لأن تبين المقدار قد قام مقام التعريف وصار من جواب (كم) ، لأن جوابها نكرة كما أنها نكرة. ولا يصلح أن يكون جواب (متى) إذا قال:(متى سير عليه) فلا يصلح أن يقول :(يوم) كما لا يصلح أن يقول :(يومان) ؛ لأن هذا يقتضى بيان العدد ، وهو ما لم يطلب عدّه وإنما يطلب تعريف وقت السير ، فإن وصفته فقلت :(سير عليه يومًا أتانا فيه فلَانٌ) يصلحْ أن يكون من جواب (متى) ، لأنك قد قربته من المعرفة.

١٩ *-١ – وتقول :(سير عليه غدوةُ وبكرةً) بالرفع والنصب ؛ لأنه ظرف متمكن. ولا يجوز مثل ذلك فى (سحر) ؛ لأنهّ ظرف غير متمكن ، لأن تعريفه تعريف عدلٍ ، وتعريفُ (غدوة) و(بكرة) تعريف وضع كما أن تعريف (طلحة) تعريف وضع لا تعريف عدلٍ عن علامة التعريف.

٢٠ – والفرق بينهما أنّ تعريف [العدل] عدلٌ عن علامة التعريف مضمن بالعلامة من غير أن تذكر ، وذلك يوجب نقصان التمكن. وأمّا تعريف الوضع فليس مضمنًا بغيره ، وهو أصل فى بابه فتمكن لهذه العلّة. والتضمين لمعنى الكلمة بغيرها على وجهين ، أحدهما : تضمين لازم، فهذا يُخرج عن التمكن رأسًا ويوجب البناء ، نحو (أمس) ؛ لأنه تضمن معنى الألف والام تضمينًا لازمًا. وأما التضمين العارض فهو يوجب نقصان التمكن ، وذلك كعدل (سَحَر) عن الألف واللام التى تجرى معه فى الاستعمال كقوله :(بأعلى السحرِ) و(إن السحر خير لك من غيره مِنَ الأوقات لهذا العمل) ، فهذا الضرب ينقص به التمكن ولا يُخرج الاسمَ عن التمكن رأسًا إلى البناء كما خرج (أمس).

٢١*-٢ – وتقول :(سير عليه غداة أمسِ) فتمكن للإضافة إلى ما يعرفهُ ، وكذلك (يوم الجمعة) و(عشية يوم الجمعة) و(مساء يوم الجمعة). ولو قلت :(سير عليه غداةٌ) أو (مساءٌ) أو (عشيةٌ) أو (صباحًا) وأنت تعنى صباح يومك، أو الوقت الآخِر من يومك، لم يتمكن ولم يجز رفعه على هذا الوجه لتضمنه ما ليس له فى أصلِه مِنَ الوقت الخاصّ. وهو مع ذلك نكرة منصرف ؛ لأنه لم يعدلْ عن الحرف الذى للتعريف فيكونَ فى حكم ما حذف منه الحرف وما هو معرف بعلامة وإن كانت محذوفةً مقدرةً.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٢٠ = (١: ١١٢).
*-٢ نفسه ، ص ٢٢٠ – ٢٢١ = (١١٢).

- والفرق بين ما يعرف فيه الوقت الخاصّ بعلامة لفظية وبين ما يعرف فيه الوقت الخاصّ من غير علامة لفظية صحيح مستقيم على نحو قول القائل لغلامه :(اشترِ لنا لحمًا) فيعلم أنّه اللحم الذى جرت به العادة من أجل جريان العادة لا من أجل العلامة اللفظية. ولو قال :(اشترِ لنا اللحم) على الرسم لكان قد عرف ذلك بعلامة لفظية فيختلف الحكم لهذه العلّة بحسب مقتضاها ، فيكون (سحر) لا يتصرّف ؛ لأنه معدول عن الألف واللام قد تعرف الوقت فيه بالعلامة. وتقول :(سير عليه صباحًا) فيكون نكرة منصرفه قد فهم فيه معنى الوقت الخاص بالعادة الجارية لا بعلامة لفظية.

٢٢*-١ - وتقول :(سير عليه حينئذ) و(يومئذ) فيجوز بالرفع والنصب على تقدير الإضافة المعرّفة، فكأنك قلت :(حين / الوقت الحاضر). فأما من بناه وقرأ ﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾(١) ٦٨ب فإنّما هو على (سير عليه صباحَ(٢) مساءَ) على أنه ركّب الاسم الثانىَ مع الأول ، لا على تقدير الإضافة ، ومَنْ أعرب فعلى (سير عليه صباحُ مساءٍ) فكلا الوجهين جائزٌ حسنٌ. فأمّا(سير عليه حين قدم زيد) فالوجه فيه البناء ؛ لأنّها إضافة غير حقيقية إلى مبنىّ وكلا السببين يقتضى له البناء ، لأن من شأن الإضافة أن يكتسب(٣) فيها الأولُ من الثانى حكمًا من الأحكام كاكتسابه منه التعريف. وأما كونها غير حقيقية فيقتضى أنه بمنزلة المركب من نحو (خمسة عشر)؛ لأنّه قد اتّصل الثانى بالأوّل وصار معه كالشىء الواحد من غير إضافة حقيقية، ولذلك اختير:(٤)

(٤٣٠) - *عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا*(٥)

بالبناء على الفتح.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٢١ = (١: ١١٢).

(١) من الآية (٦٦) فى سورة هود ، وتخريج هذه القراءة كتخريج القراءة السابقة فى هامش السؤال.

(٢) فى المخطوط (صباحًا)، و ما أثبته يقتضيه السياق.

(٣) فى المخطوط (يكتسى)، والأنسب ما أثبته.

(٤) القائل النابغة الذبيانى ، ينظر ديوانه ، ص ٤٤.

(٥) عجزه :

#وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ#

ويروى :(عاتبت الفؤاد) ، و(ألما تصح).

ومن مواطن روده : الكتاب ، جـ ٢ : ٣٣٠ = (١: ٣٦٩) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٣٢٧ ، ==

٢٣*-١ - وتقول :(سير عليه نصف النهارِ وسواء النهار وسراة النهار وأوّل النهار وآخرِ النهار) كل هذا يجرى مجرى واحداً فى أنّه بمنزلة (سير عليه نهاراً) ؛ لأنّ بعض النهارِ نهارٌ ، وكلّ هذه الأشياء على أبعاضه فهى تجرى مجراه.

٢٤*-١ - وتقول :(سير عليه ذاتُ اليمين وذاتُ الشمالِ) فهو بمنزلة (سير عليه اليمينُ والشمالُ) ؛ لأنهّ ظرف متمكن ، وإنّما أنث لما فيه من معنى الجهة. وفيه من التقابل ما فى (خلف) و(قدّام).

٢٥*-٢ - وتقول :(سير عليه أيُمنٌ وأشْمُلٌ) فيتمكّن وإن كان جمعًا ، كما قال أبو النّجم :

(٤٣١) - *يأتِى لَها مِنْ أيْمُنٍ وأشْمُلِ*(١).

وقال عمرو بن كلثوم :

(٤٣٢) - صَدَدْتِ الْكَأْسَ عَنّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا(٢).

فهذا ظرف متمكن.

٢٦*-٢ - وتقول :([سير] عليه شرقىُّ الدارَ وغربىُّ الدارِ) ؛ لأنّه ظرف متمكّن له جهة تقابل جهةٌ أخرى كجهة(فوق) و(تحت).

٢٧*-٢ - وقال جرير :

(٤٣٣) - هَبَّتْ جَنُوباً فَذِكْرَىٰ مَا ذَكَرْتُكُمُ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِى شَرْقِىَّ حَوْرَانَا(٣).

ينشد بالرفع والنصب ، روايتان صحيحتان فى (شرقىّ حوران).

٢٨*-٢ - وقالوا :(البُقُول يمينها وشِمالها) فـأجروها مجرى (البقول خلفها وقدامها) فى معنى الظرف.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٢١ (١: ١١٣).

*-٢ نفسـه ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ = (١١٣).

= جـ ٣: ٢٤٥ ، ومجاز القرآن ، جـ ٢: ٩٣ ، والكامل ، جـ ١: ١٨٥ ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ١٤٠ ، وإيضاح الوقف ، جـ ١: ٣٥١ ، والزاهر ، جـ ٢: ٤١١ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٣٤ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٥٣٣ ، ٣: ٥٦٩ ، ٦٤٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ٢: ٥٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٢٢ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٧٧.

(١) تقدم برقم (٤٢٧).

(٢) تقدم برقم (٤٢٨).

(٣) تقدم برقم (٤٢٩).

٤٤- بـــاب الظرف الذى يقع موقعه المصدر[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الظرف الذى يقع موقعه المصدرُ ممّا لا يجوز.

مـــسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الظرف الذى يقع موقعه المصدر ؟

٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

[١-] وما الذى يجوز فى (سير عليه مَقدَمَ الحاج وخفوقَ النجم وخلافةَ فُلانٍ وصلاةَ العصر)؟ ولِمَ جاز فيه النصب والرفع مع ضعفه بوقوعه موقع غيره؟

٣ - وَمَا الذى يجوز فى (سير عليه فرسخان يومين)؟ وَلِمَ جاز نصبهما ونصبُ أحدِهما ورفعُ الآخر ولمْ يجز رفعهُما جميعًا؟

٤ - وكم وجهًا يجوز فى (صيد عليه يومُ الجمعة غدوةُ)؟ ولِمَ جاز رفعهما جميعًا ونصبُهما جميعًا ورفعُ الأوّلِ مع نصب الثانى ورفع الثانى مع نصب الأول ، أربعة أوجه؟

٥ - وكمْ وجهًا يجوز فى (إذا كانَ غدٌ فأْتنى)؟ فلِمَ جاز الرفع من وجهٍ واحدٍ والنصبُ من وجهين ؟ وما مذهب بنى تميم فيه مما لا يعرفه أهل الحجاز؟

[٦-] وما معنى (حينئذ الآن)؟ وما تقديره فى الحذف ؟

[٦-] وما المحذوف من (تاللّه ما رأيتُ كاليوم رجلاً) ؛ وقولهم :(لا عليك)؟ وما دليله؟

[٥-] وما وجهُ النصبِ فى (إذا كان غداً فأْتنى) الذى يختص (كان)؟ وما وجهُ النصب الذى يشتركُ فيه مع سائر الأفعال ؟

٦ - وهل يجوز (إذا كان الليلُ / فأتنى) على الوجهين فى (إذا كان غداً فأتنى)؟ ولِمَ لا يجوز؟ ٦٩أ

٧ - وما حكم (سير عليه سَحَرَ)؟ ولِمَ لا يجوز إلاّ بالنصب ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٢٢ = (١: ١١٤) : « هذا باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار». وينظر الباب فى شرح الصفار ، ص ٣١٧.

٨ - ولِمَ جاز (هذا السَّحرُ) و(بأعلى السَّحر) و(إنّ السحرَ خير لك من أول الليل)؟ ولِمَ جاز (سير عليه سحرٌ من الأسحار)؟

٩ - وما حكم (سير عليه سُحيرًا) إذا عنيت سحر ليلتك؟ ولِمَ انصرفَ ولمْ يتمكنْ؟ وهل يجوز (موعدك سحيرٌ)؟ ولِمَ لا يجوز ؟

١٠- وما حكم (سير عليه ذاتَ مرة)؟ ولِمَ لا يجوز إلاّ بالنصب ؟ و(إنما يسار عليه بعيدات بينٍ) و(سير عليه ذاتَ يوم وذاتَ ليلةٍ)؟ فلِمَ لا تتمكن هذه الأشياء ؟

١١- ولِمَ جاز (سير عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويل) ولَمْ يجز إلاّ (سير عليه ليلاً ونهارًا) بالنصب ؟

١٢- ولِمَ جرى (ذو صباح) مجرى (ذات مرّةٍ)(١)؟ وما لغة خثعمٍ فيه ؟ وما الشاهد فى قول الخثعمىّ (٢):

(٤٣٤) - *عَزَمْتُ عَلَى إقَامَةِ ذِى صَبَاحٍ*(٣).

١٣- وما الذى يجوز فى (إنه ليسار عليه صباح مساء)؟ ولِمَ جاز فيه البناءُ والإضافة ؟ وهل معناه يحتمل صباحًا واحدًا ومساءً واحدًا ؟ ولِمَ لا يجوز ذلك ؟

١٤- وما حكم (سير عليه طويلاً وحديثًا وكثيرًا وقليلاً)؟ ولِمَ كان الوجه فيه النصب ؟ وما الضّعفان اللذان اجتمعا فيه ؟

١٥- وهل يجوز (سير عليه قريب)؟ ولِمَ جاز ولم يجز (سير عليه طويلٌ)؟ ولِمَ جرى (قريب) مجرى الاسم الذى يصفه ؟

١٦- ولم جاز (سير عليه مليٌّ من النهار) و(سير عليه مليّ) ؟

---

(١) لم يذكر فى الجواب علّة لذلك. وينظر عن (ذات) الفقرة رقم (١٠) فى الجواب.

(٢) وفى الكتاب ، جـ ١: ٢٢٧ = (١: ١١٦) : رجل من خثعم. وفى الحيوان ، لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥) ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، (مصر - مصطفى البابى الحلبى ، ط ١ ، ١٣٥٦هـ)، جـ ٣: ٨١ : أنس بن مدركة الخثعمى. وفى فرحة الأديب ، ص ٩١ : أنس بن مدرك. وينظر الخزانة ، جـ ١: ٤٧٧ ، وأنس هذا من المعمرين قيل إنه عاش أكثر من ١٤٠ سنة وتوفى نحو (٣٥هـ). ينظر الإصابة فى تمييز الصحابة لأحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت٨٥٢)، (مصر- المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٨هـ)،، جـ ١: ٨٥.

(٣) وسيأتى برقم (٤٣٥) ، وعجزه :

لِشَىْءٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

ومن مواطن وروده : مجاز القرآن ، جـ ٢: ٢٠١ ، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٤٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٠ ، والقطع والائتناف ، ص ١٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١:٣٨٨ ، والنكت ، جـ ١: ٣٢٠ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٠٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٦٠٦.

١٧- وما حكم الحال(١) فى إقامتها مقام الفاعل فيما لم يسمّ فاعله ؟ فلِمَ لا يجوز (سير عليه شديد(٢)) بالرفع على معنى الحال ؟

الجـــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الظرف إذا وقع موقعه المصدرُ الذى قد اشتُهِر وقوعه حتى صار يَفْهَمُ معنى الحدوث فيه سائرُ أهل اللغة فيجوز فيه أن يجرى مجرى الظرف المتمكن فيرفع وينصب كما يرفع الظرفُ وينصبُ ، كقولهم :(سير عليه مقدمَ الحاجِّ وخفوقَ النجم وخلافةَ فلان وصلاةَ العصر) ، ويجوز فى جميع ذلك الرفع لقوة دلالة المصدر الذى قد اشتهر وقوعه على الوقت حتى صار بهذه القوّة قد قاوم الاتساع وصار بمنزلة الأصل الموضوع للمعنى.

٢*-١ - ولا يجوز فى المصدر الذى لم يُشتهر وقوعه أن يجرى مجرى الظرف ؛ لأنّه لا يدلّ على الوقت من أجل أنه جنسُ الفعلِ لا يدل بأصل معناه على الوقوع ، وإذا لم يدلّ على الوقوع لم يدلّ على الوقت. فلو قلت :(سير عليه ضرب زيد) لم يجز ، لأن (ضرب زيدٍ) لا يدلّ على وقوعه إذ قد يكون (ضرب زيد) هو المأمورَ به ولا يفعله ، فإنّما هو اسم جنس لا دليل فيه على وقوعِ الحدث. فلا يجوز فى المصدر الذى بهذه المنزلة أن يقومَ مقام الظرف ويجوز فى المصدر الذى قد اشتُهِر وقوعه أن يقوم مقَامَ الظرف لما بيّنا.

٣*-٢ - وتقول :(سير عليه فرسخان يومين) فيجوز فيه ثلاثة أوجه ، نصبهماجميعًا على الظرف. ونصبُ الأول ورفعُ الثانى ، على أن الأوّلَ ظرف والثانىَ لم يسم فاعله. ورفعُ الأول ونصبُ الثانى على هذا الوجه الذى بيّنا. ولا يجوز رفعهما جميعًا لأن الثانىَ غيرُ الأول. وَإنّما ذكره فى هذا الباب لأنه شريكه فى معنى الظرف والاتساع واحتمال الوجوه المختلفة فهو أحق

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٢٢ - ٢٢٣ = (١: ١١٤).

*-٢ نفسـه ، ص ٢٢٣ = (١١٤).

(١) يبدو أنه يقصد بالحال هنا وصف المفعول المطلق. كما يفهم ذلك من كلام سيبويه أيضًا حيث قال : « ومما يبين لك أن الصفة لا يقوى فيها إلا هذا ، أن سائلاً لو سألك فقال : هل سير عليه ؟ لقلت : نعم سير عليه شديدًا ، وسير عليه حسنًا ، فالنصب فى هذا على أنه حال ، وهو وجه الكلام ؛ لأنه وصف السير ». الكتاب ، جـ ١: ٢٢٨ = (١: ١١٦). وينظر باب ٤٥: ٩، و ٦٢: ٢ مع الهوامش.

(٢) فى المخطوط (شديدًا)، والمناسب ما أثبته.

شيء بأن يذكر معه وكذلك نظائر هذا مما أدخله في الباب.

٤*-١ - وتقول :(صيد عليه يومُ الجمعة غدوةً) فيجوز فيه أربعة أوجه : نصبهما جميعًا ، ورفعهما جميعًا ، ونصب الأوّل ورفع الثاني ، ورفع الأول ونصب الثاني . وإنما جاز رفعهما جميعًا على بدل / الثاني من الأوّل لأنه بعضه. ٦٩ب

٥*-٢ - وتقول :(إذا كان غدٌ فائتني) فيجوز فيه ثلاثةُ أوجه ، في الرفع وجهٌ، وفي النصب وجهان ، أحدهما : أن يكون على مذكورٍ في الحال ، فتقول :(إذا كان غدًا فائتني) ، أي (إذا كان هذا الأمر الذي قد ذكر في هذه الحال) ، والوجه الآخر : على معنى (إذا كان ما نحن فيه من السلامة أو البلاء غدًا فائتني) إلا أنه لا يحتاج في هذا الوجه إلى أن يعود الضمير إلى مذكور في الحال ، لأنه قد كثر استعماله على هذا الوجه في بني تميم حتى صار يفهم منه هذا المعنى من غير ذكر جرى في الحال. ولا يَفْهم منه هذا أهلُ الحجاز في هذا اللفظ ، لأنه لم يكثر استعماله في كلامهم على هذا المعنى كما وقع ذلك في بني تميم. فالرجل منهم يلقى صاحبه فيقول :(إذا كان غدًا فأْتني) فيفهم عنه الضمير الذي لم يجرِ له ذكر في الحال على ما بيّنا. فالنصب الذي يختصّ (كان) هو على الضمير من غير مذكور في الحال ، والنصب الذي [يشترك فيه](١)(كان) مع سائر الأفعال هو على الضمير الجاري عى مذكور في الحال.

٦*-٣ - ولا يجوز (إذا كان الليلَ فائتني) على الضمير الذي يختصّ (كان) ؛ لأنه لم يكثر مع (الليل) حتى يصير دليلاً على الضمير المخصوص ؛ ويجوز على ضمير يعود على مذكور في الحال. ونظير ذلك الحذفُ مما جرى كالمثل في قولهم :(حينئذ الآن) ، أي (حينئذٍ واسمعِ الآن) كأنه قال :(أقبلْ عليَّ حينئذ واسمعِ الآن). وهو في كلام الناس كثيرًا(٢) إذا تشاغل المخاطبُ عن كلام المتكلّم. ومن ذلك (تا اللّه ما رأيت كاليوم رجلاً) يقوله القائل في حال التعجب من الرجل الذي رآه ، وتقديره (تاللّهِ ما رأيت كرجلٍ أراه اليوم رجلاً). ومن ذلك قولهم :(لا عليك) إنّما يقال في حال المخافة لسكون النفس به ، وتقديره (لا بأس عليك).

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٢٣ = (١١٤).
*-٢ نفســه ، ص ٢٢٤ = (١١٤).
*-٣ نفســه ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ = (١١٥).

(١) مكانه بياض في المخطوط بمقدار كلمتين. ووضعْتُ هاتيت الكلمتين بالذات لأن السياق يقتضيهما كما أنهما وردتا في السؤال.

(٢) كذا في المخطوط ، وهو جائز على أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الجار والمجرور.

٧*-١ - وتقول :(سير عليه سحرَ) فلا يجوزُ إلاّ بالنصبِ(١) ؛ لأنّه ظرف غير متمكن إذ هو معدول عن الألف واللام على تضمين معناه في التعريف.

٨*-١ - وتقول :(هذا السَّحرُ) و(جئت بأعلى السَّحرِ) و(إنّ السحرَ خير لك من أوّل الليل)، فيتمكن ؛ لأنه جرى على أصله بالألف واللام. فكذلك إن قلت :(سير عليه سحرٌ من الأسحار) تمكّن في النكرة التي لا يذهب بها مذهب الوقت الخاص.

٩*-١ - وتقول :(سير عليه سحيرًا) إذا عنيت سحر ليلتك ، فينصرف ولا يتمكن. إنما انصرف لأنه نكرة إذِ التصغير يوجب له التنكير ، وذلك أنّ التصغير إنما هو بالإضافة إلى تنكيره(٢) الذي [يوجب]له مثل اسمه ، فقد دخله معنى الاشتراك. ولم يتمكّن كتمكّن (ضحى) و(عشاء) و(مساء) إذا عنيت به الوقت المخصوص. ولا يجوز (موعدك سحير) ، لأنّه غير متمكن.

١٠*-١ - وتقول :(سير عليه ذاتَ مرّة بعيدات بينٍ) ، و(سير عليه ذات يومٍ وذاتَ ليلة) ، كلّ هذا بالنصب لا يجوز غيره ؛ لأنّه لا يتمكن من أجلِ أنّ هذه الإضافة قد أخرجته إلى إبهامٍ يحتمل فيه الوجوه ، فقد صار على خلاف ما له في أصله إذا قلت :(سير عليه يومًا) أو (ليلة).

١١*-١ - وتقول :(سير عليهِ ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويل) ، ولا يجوز إلا (سير عليه ليلاً(٣) ونهارًا) بالنصب ، لأنّك لمّا وصفت الأول قوى بالصفة ، وجرى (سير عليه نهارًا) مجرى (صباحًا) في الوقت المخصوص.

١٢*-٢ - وقال الخثعمي :

(٥٣٥) - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِشَيْءٍ مَّا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ(٤).

/ فجَعَلَ (ذا صباحٍ) متمكنًا. وكذلك تقول خَثْعَم :(سير عليه ذاتُ مرة)(٥).وهي لغة يختصون ٧٠أ

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٢٥ = (١: ١١٥).

*-٢ نفسه، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ = (١١٥ - ١١٦).

(١) أجاز الرفعَ الكوفيون والأخفش. ينظر الهمع ، جـ ١: ٢٦٧ = (١: ١٦٣).

(٢) في المخطوط (لكيرة)، والمناسب ما أثبته.

(٣) في المخطوط (ليلاً طويلاً ...) بإقحام (طويلاً) حيث لم ترد في السؤال والمعنى المقصود يقتضي حذفها.

(٤) تقدم برقم (٤٣٤)

(٥) المفهوم من كلام سيبويه أن (ذات مرة) لا تخرج عن النصب على الظرفية حيث قال :« وذو صباح بمنزلة ذات مرة ، تقول :(سير عليه ذا صباح) أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة =

بها لأنهم[١] لا يعتدون بهذا الإبهام ، والأجودُ [ما] عليه أكثر العرب.

١٣*-١ – وتقول :(إنه يسار عليه صباح مساء) فيجوز فيه وجهان ، البناءُ على التركيب كتركيب (خمسةَ عشرَ) ، والإعراب على الإضافة كقولك :(صباحِ مساءٍ)[٢]، وفيه مبالغة فلا يكون على صباحٍ واحدٍ ولا مساءٍ واحدٍ.

١٤*-٢ – وتقول :(سير عليه طويلاً وحديثًا وكثيرًا وقليلاً) فلا يحسن فيه إلاّ النصب ؛ لاجتماع ضعفين : إقامة الصفة مقام الموصوف ، وتغييره عن أصله إلى الرفع على ما لم يسم فاعله من غير سبب يقاوم هذا الضعف.

١٥*-٣ – وتقول :(سير عليه قريبٌ) فيجوز هذا ؛ لأنّ قريبًا كثر وقوعه موقع الاسم ، فيقولون:(مذ قريب) فجرى مجرى (الأبطح) و(الأبرق)[٣] الذى أصله صفة وقد كثر استعماله فى مواضع الأسماء التى ليست صفاتٍ. ولا يجوز على هذا (سير عليه طويلٌ).

١٦*-٣ – وتقول :(سير عليه ملىّ من النهار) ، لأنه لما وصل بما بَيَّنَّاهُ ويقوم له مقام الصفة جاز ، وتقول :(سير عليه ملىّ) إذ المعنى على الحذف ، أى ملى من النهار.

١٧*-٤ – ولا يجوز أن يقوم الحال مقام ما لم يسمّ فاعلُه ، لأنّه لا يكون إلا نكرة ، وإقامتها مقام ما لم يسمّ فاعله يوجب لها التعريف بالضمير ، فلا يجوز (سير عليه شديد)[٤] بالرفع[٥] على معنى الحال ، وكذلك إن وصفتها لم يجز فيها الرفع لما ذكرنا.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٢٢٧ = (١: ١١٦).**
*-٢ **نفســه ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ = (١١٦).**
*-٣ **نفســه ، ص ٢٢٨ = (١١٦).**
*-٤ **نفســه ، ص ٢٢٨ = (١١٦ - ١١٧).**
= خثعم مفارقًا لذات مرّة وذات ليلة » الكتاب ، جـ ١: ٢٢٦ = (١: ١١٥) . غير أنّ النحويين ينقلون أنّ (ذات مرة) تخرج عن الظرفية ، كما ذكر الرمانى ، ينظر الأصول ، جـ ١: ١٩٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢: ٤٢ ، والمقرب ، لابن عصفور : على بن مؤمن (ت ٦٦٩)، تحقيق أحمد الستار الجوار ، وعبدالله الجبورى ، (الجمهورية العراقية - إحياء التراث الاسلامى ، ط ١ ، ١٣٩١هـ)، جـ ١: ١٥٠ ، والهمع ، جـ ٣: ١٤٣.

(١) فى المخطوط (لأنها) ، والأنسب ما أثبته.
(٢) يرى بعضهم أن المعنى مع التركيب أنه يأتى فى الصباح والمساء وأن المعنى مع الإضافة أنه يأتى فى الصباح وحده ، ويرى آخرون أن المعنى واحد مع البناء مع الإضافة. ينظر الهمع ، جـ ١: ١٤١ - ١٤٢ = (١: ١٩٧).
(٣) الأبطح : مسيل واسع فيه دُقاق الحصى. والأبرق : كل شىء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق.
(٤) فى المخطوط (شديدًا)، ولعل المراد ما أثبته.
(٥) أجاز ذلك الكوفيون ، ينظر الهمع ، جـ ٢: ٢٦٧ = (١: ١٦٣).

٤٥- بـاب المصدرِ الذى يَصلُح فيه الرفعُ والنصبُ(١)

الغرض فيه : أن يبيّن ما يجوز فى المصدر الذى يصلح فيه الرفع والنصب مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١- ما الذى يجوز فى المصدر الذى يصلح فيه الرفع والنصبُ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ وما حُكم المصدر المتنوّع للفعل؟ وما حكم المصدر المؤكّد له؟ وما الذى يجوز فى (سير عليه سير شديد) و(ضُرِبَ به ضربٌ ضعيفٌ)؟ ولِمَ جاز بالرفع والنصب؟ وهل يجوز (سير عليه سير) و(ضرب به ضربٌ)؟ وما الوجه الذى يجوز عليه الرفْعُ؟ وما الوجه الذى لا يجوز عليه ؟

٢ - وكم وجهًا فى (سير عليه أيُّما سير سيرًا شديدًا)؟

٣ - وهل يجوز (ضُرِبَ به ضربتان) و(سير عليه سَيرتان) بالرفع والنصب على جواب (كم)؟

٤ - وما الفرق بين (سير عليه خرجتان) وبينَ (سير عليه سيرتان)؟ وهلاّ ردّ إلى الأصل إذ خالف المصدر لفظ الفعل؟

٥ - وهل يجوز (بُسِطَ(٢) عليه مرتان) بالرفع والنصب ؟ ولِمَ جاز مع أن المبسوط عليه هو العذابُ؟

٦ - وما حكم (سير عليه طوران ، طور كذا وطور كذا)؟ ولم ضعف النص إذا ثنيت فتقول: طور كذا وطور كذا؟

٧ - وهل يجوز (سير عليه مرتين) على الظرف وعلى المصدر ؟ وما الأصل فيه ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٢٨ = (١: ١١٧) : « هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به ، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره » . وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٤٢ب، وشرح الصفار ، ص ٣٢٠.

(٢) فى المخطوط (سقط) ، والمثبت يناسب السياق. وهو الموجود فى الجواب و فى الكتاب ، جـ ١: ٢٣٠ = (١١٧:١).

٨ - وهل يجوز (ضُرِبَ به ضربتين)(١) على الظرف ؟ ولِمَ جاز ؟ وما شاهده من (سير عليه ترويحتين) و(انتظر به نحر جزورين) ؟ وهل يجوز فيه الرفع على هذا الوجه ؟ ولِمَ جاز(٢)؟

٩ - وعلى كم وجهًا يجوز النصب في (ضرب به ضربًا) و (ذهب به مشيًا)؟ ولِمَ جاز على الحال وعلى إضمار الفعل؟ ولِمَ جاز وصف الحال ؟

١٠- وعلى أيّ الوجهين يجوز إدخال الألف واللام في (سير عليه السير) و(ضرب به الضرب)؟

١١- ولِمَ جاز على مصدر الفعل المذكور وعلى البدلِ من فعلٍ محذوف مع الاستغناء عنه بالمذكور؟

[-١٠] وهل يجوز (ذهب به المشىَ العنيفَ) بالنصب على الحال؟

١٢- وما الشاهد في قول / الراعي(٣) : ٧٠ب

(٤٣٦) - *نَظَّارَةٌ حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَاكِبَها*(٤).

ولِمَ جاز إعمال (نظّارة) في قوله : (طرحًا) ، وجاز نصبه بمحذوفٍ(٥) المصدرُ بدلٌ منه؟ وما الفرق بينهما ؟ولِمَ إذا صحب المصدرَ ما يدلُّ على وقوع الفعل نُصِبَ المصدرُ على أنه بدلٌ من لفظ الفعل ؟ [و] إذا كان قد دلّ (نظارة) على معنى (طرحًا) فلِمَ ذكر معه ؟

---

(١) في المخطوط (ضرب ضربتان) ، والتصويب من الجواب ، ومن الكتاب في الموضع السابق.

(٢) لم يذكر علّة ذلك في الجواب ، وفي الكتاب في الموضع السابق أيضا « وقد يجوز الرفع إذا شغلت به الفعل».

(٣) وكذا في الكتاب ، جـ ١: ٢٣١ = (١: ١١٨). وفي ديوانه ، ص ٢٩٧ ، ٣٠٤ : أنه مما نسب إليه خطأ ، وأنَّ القائل هو ذو الرمة ، والبيت في ديوان شعر ذي الرُّمة ، ص ١٣٥ ، واسم الراعي : عبيد بن حصين النميري ، توفي سنة ٩٠ هـ.

(٤) وسيأتي برقم (٤٤٠) ، وعجزه :

#طَرْحًا بِعَيْنَىْ لَيَاحٍ فِيهِ تَحْدِيدُ#

ويروى (بعين لياح). و(وفيه تجديد). يصف ناقته ومعنى طرحًا : أي تطرح بصرها طرحًا. واللُّياح : هو الثور سمي بذلك لبياضه. ومعنى تحديد : أيِ في نظره حدّة. وعلى رواية (تجديد): أي فيه طرائق سود.

ومن مواطن وروده : الكامل ، جـ ٢ : ٣٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤١، وشرح السيرافي ، جـ ٢: ٤٤ أ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ١: ١٦٧، والنكت ، جـ ١: ٣٢٣.

(٥) في المخطوط (محذوف)، ولعل الصواب ما أثبته.

١٣- ولِمَ لا يكون المصدر الذى يقع بدلاً من الفعل رفعًا أصلاً ؟ وما وجه الاعتلال بأنك لا تلفظ بالفعل فارغًا ؟

١٤- ولِمَ جاز (قد خيف منه خوف) و(قد قيل فيه قولٌ) مع أن المصدر المؤكد لا يجوز أن يرفع ؟ ولِمَ جعله على (قد خيف منه أمر يبدو) أو (شىء) و(قد قيل فى ذلك خيرٌ) أو (شرٌّ) وإلا لم يجز؟ وهلْ يجوزُ (قد كان منه كونٌ) على التوكيد؟

١٥- ولِمَ لا يجوز التوكيد إلا بالنصب؟ ولِمَ جاز على (قد كان أمرًا) ؟ وعلامَ ينتصب(١)؟ و[ما حكم] (ضرب به(٢) مضرَبًا) بالفتح ، و(مضرِبًا) بكسر الراء ؟ فلِمَ كان أحدهما ظرفًا والآخر مصدرًا(٣)؟ وما الذى يجوز فى (سُرِّحَ به مسرَّحًا)؟ ولِمَ جاز على المصدر والظرف؟

١٦- وما الشاهد فى قول جرير(٤):

(٤٣٧) - *أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِى*(٥).

ولِمَ حمله(٦) على (تسريحى)؟

١٧- وهل يجوز أنْ تجرى (المعصية) على (العصيان) ، و(الموجَدة) مَجرى (الوجد(٧))؟

---

(١) لم يوضح فى الجواب لِمَ جاز ولا علامَ انتصب.

(٢) فى المخطوط (منه) وما أثبته من الجواب ومن الكتاب ، جـ ١: ٢٣٣=(١١٩:١).

(٣) لم يعلل لذلك فى الجواب.

(٤) ينظر شرح ديوانه ، ص ٦٢.

(٥) وسيأتى برقم (٤٤١) ، و(٥٩٩) ، و(٦٠٥) ، و(٦٠٨) ، وعجزه:

#فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابا#

ويروى صدره:

#أَلَمْ تُخْبَرْ بِمَسْرَحِيَ الْقَوَافِى#

ومن مواطن وروده : الكتاب، جـ ٢٣٣:١، ٣٣٦=(١١٩:١، ١٦٩)، والمقتضب ، جـ ٢١٣:١ ، ١١٩:٢ ، والكامل ، جـ ١: ٢٠١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤١ ، وليس فى كلام العرب، ص ٣٣، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٤٥أ ، والمسائل المشكلة ، ص ٢٠٨، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ٩٧:١ والخصائص ، جـ ٣٦٧:١، ٢٩٤، والنكت ، جـ٣٢٤:١، والأمالى الشجرية، جـ ١: ٤٢.

(٦) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٣٣ = (١: ١٩٩) ، ولم يعلل الرمانى لذلك فى الجواب.

(٧) فى المخطوط (الوجدة)، والمثبت من الكتاب ، ص ٢٣٤ ، وفى اللسان ، جـ ٣: ٤٤٦(وجد) « ووجد عليه فى الغضب يجِد ويجُد وجداً وجدة وموجَدة ووجدانا : غضب».

١٨- وما الشاهد في قول الشاعر(١):

(٤٣٨) - *تَدَارُكْنَ حَيًّا مِنْ نُمِيرِ بْنِ عَامِرٍ*(٢).

ولِمَ نصب (قتلاً) و(محربًا)؟ وما العامل فيه ؟

١٩- وهل يجوز (ذُهِبَ به مذهبٌ) و(سلِكَ به مسلَكٌ)؟ ولِمَ جاز ولَمْ يجز (ذُهِبَ به ذهابٌ) و(سُلِكَ به سلوكٌ)؟ ولِمَ حمله(٣) على معنى الظرف ، وقدَّره على (ذُهَبَ به السوق) و(سُلِكَ به الطريق)؟

[١٥-] ولِمَ جاز (ضُرب به مضرب) ولَمْ يجز (ضُرِبَ به مضرَب)؟

٢٠- وما تأويل (سير عليه مبعث الجيوش) و(مضربُ الشّولِ)؟

٢١- وما الشاهد في قول حميد بن ثور(٤):

(٤٣٩) - * وَمَا هِيَ إلاَّ في إزَارٍ وَعِلْقَةٍ *(٥).

---

(١) هو عمرو بن أحمر ، ينظر شعره ، ص٤٠.

(٢) وسيأتي برقم (٤٤٢) ، وعجزه :

#أُسَارَى تُسَامُ الذُّلَّ قَتْلاً وَمَحْرَبًا#

وفي المخطوط (تذاكرن حيا) ، والتصويب من الجواب ، والشاعر يصف خيلاً.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ١٣٤ = (١١٩:١) ، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٢ ، وشرح السيرافي ، جـ ٢: ٤٥ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ ١: ١٥٩ ، ٥ ٣٣ ، والنكت ، جـ ١: ٣٢٤ .

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٣٤ = (١: ١١٩).

(٤) وكذا في الكتاب ، جـ ١: ٢٣٥ = (١: ١٢٠) ، والبيت ليس في ديوان حميد بن ثور ، جمع وتحقيق عبد العزيز الميمني ، (القاهرة - الدار القومية ، ١٣٨٤هـ) ، ونسبه صاحب فرحة الأديب ، ص٨٥ للطماح بن عامر العقيلي. وتوفي حميد بن ثور الهلال في خلافة عثمان بن عفان. وقيل أدرك زمن عبد الملك بن مروان (ت ٨٦هـ).

(٥) وسيأتي برقم (٤٤٣) ، وعجزه :

#مُغَارَ ابْنَ هَمَّامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَمَا#

والعِلقة : قميص بلا كمين ، وقيل : هو أول قميص يلبسه المولود.

ومن مواطن وروده : الكامل ، جـ ١: ٢٠١ ، والمقتضب ، جـ ٢: ١٢٠، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٢، وشرح السيرافي ، جـ ٢: ٤٦أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ ١: ٣٤٧، والنكت ، جـ ١: ٣٢٥، وينظر معجم هارون ، ص ٣٣٠ ، ومعجم حداد رقم ٢٥٨٥.

الجــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى المصدر الذى يَصلح فيه الرفع والنصب أن يكون المصدرُ فيه بيانٌ عن معنى لا يدلّ عليه الفعل فيصلح أن يُرْفَعَ على أنّه قام مقامَ الفاعلِ فيما لم يسم فاعله ، لأنّ فيه بَيَانًا لَيْسَ فى الفعل كما فى الفاعل بيانٌ ليس فى الفعل وبذلك صحت الفائدة. فإذا كان ليس فيه من البيان إلاّ ما فى الفعل لمْ يجز رفعه ؛ لأنّه بمنزلة تكرير الفعل من غير فاعلٍ ولا ما يقوم مقامه. وجاز نصبه على هذا الوجه لأن النصبَ لا يكون معتمد البيان ، وإنّما هو زيادة بيان[1]، فقد تكون زيادة البيان بالتكرير، ولا يكون معتمد البيان الذى به تصحّ الفائدة بالتكرير. ولا يجوز رفعه لما بيّنا. فالمصدر المنوع للفعل يجوز رفعه ونصبه، والمصدر المؤكد للفعل لا يجوز إلاّ بالنصب. كقولك :(سير عليه سير شديد)، وإن شئت قلت :(سيراً شديداً). فأمّا(سير عليه سير)على التوكيد فلا يجوز الرفع ولكن بالنصب ؛ تقول :(سير عليه سيراً)على هذا الوجه.

٢*-٢ - وتقول :(سير عليه أيُّمَا سيرٍ سيراً شديداً) فيجوز فيه أربعَة أوجه : نصبهما جميعًا على المصدر ورفعهما جميعًا على ما لم يسمَّ فاعله والثانى بدل من الأول ، ويجوز نَصبُ الثانى ورفع الأول على أنّ الأولَ لم يسم فاعله والثانىَ مصدر ، ويجوز نصب الأوّل روفع الثانى على مثل هذا التقدير.

٣*-٣ - وتقول :(ضُـرِبَ [به][2] ضربتان) و(سير عليه سيرتان) فيجوز بالرفع والنصب على جواب (كم) ؛ لأن التثنية نوع من التنويع للفعل كما أنّ الصفةَ ضربٌ من تنويعه ، وكَمَا أن الإضافة فى قولك (أيّما سير) و(سير البريد) وما أشبه ذلك ضربٌ من التنويع الذى يقع به فائدة ليست فى الفعل.

٤*-٤ - وتقول / : (سير عليه خرجتان) فتعمل الفعل فى مصدر من غير لفظه إذا كان ٧١أ

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٢٨ - ٢٢٩ = (١: ١١٧).
*-٢ نفســه ، ص ٢٢٩ = (١١٧).
*-٣ نفسـه ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ = (١١٧).
*-٤ نفســه ، ص ٢٣٠ = (١١٧).
(١) ينظر ما تقدم فى باب ٣: ٧-٩.
(٢) هذه التكملة من السؤال ، وينظر الكتاب .

يقتضيه ويحتمله لفظه من جهة أنّه ضربٌ منه ، فكأنّك قلت :(سير عليه سيرتان) ، ويقاس على مثل هذا لاطّراده ، وقوّة دلالة الفعل عليه.

٥*-١ – وتقول :(بسط عليه مرتان) إذا صحب الكلام ما يفهم به (بُسِط العذاب عليه مرتين) ، ولا تضمره[١] في الفعل وإن[٢] كان قد جرى ما يدل عليه ؛ لأنّك مخير في ذلك إن شئت أضمرته فنصبت مرتين لا محالة ، وإن شئت لم[٣] تضمره فرفعت (مرتين) على اسم ما لم يسم فاعله ، وهذا مسموع من العرب هكذا، وقد بيّنا علّته.

٦*-١ – وتقول :(سير عليه طوران طور كذا وطور كذا) فحقّ هذا الرفعُ لقوةِ هذا المعتمدِ بتثنيته وتنويعه في قولك :(طور كذا وطور كذا). وشرط معتمد البيان أن يكون به فائدة هي أوكد فائدة ، فلهذا ضعف النصب جدًا على هذا الوجه.

٧*-١ – وتقول :(سير عليه مرّتين) فيجوز على الظرف وعلى المصدر ، أمّا المصدر فلأنّ أصله في (مرَّ مرةً) ، وأمّا الظرف فلموافقته معنى وقتين.

٨*-٢ – وتقول :(ضُرِبَ به ضربتين) فيجوز على الظرف وعلى المصدر، ودليله (سير عليه ترويحتين) فهذا لا يكون إلاّ على الظرف بمعنى الوقت ، وكذلك (انتظر به نحر جزورين) ويجوز فيه الرفع والنصب على هذا الوجه.

٩*-٣ – وتقول :(ضرب به ضربًا) و(ذهب به مشيًا) فيجوز النَصب على ثلاثة أوجه[٤]: المصدر الذي يعمل فيه الفعل المذكور، والحال ، وأن يكون خلفًا من فعلٍ محذوف كأنك قلت بعد (ذهب به) :(يمشى مشيًا) ، ويجوز وصف الحال[٥] لأنّ صفتها بالنكرة لا يخرجها عن النكرة.

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٣٠ = (١ : ١١٧).**

***-٢ نفســه ، ص ٢٣٠ = (١١٧ – ١١٨).**

***-٣ نفســه ، ص ٢٣١ = (١١٨).**

(١) أى لا تضمر (العذاب).

(٢) (وإن) مكررة فى المخطوط.

(٣) فى المخطط (إن لم)، ولعل المراد ما أثبته

(٤) هذه الأوجه مختلف فيها بين النحويين فى نحو (ذهب به مشيًا) . فالوجه الأول : هو رأي الكوفيين ، والوجه الثاني : هو رأى جمهور البصريين ، والرأى الأخير هو رأى الأخفش، والمبرد.ينظر الهمع ، جـ٤:١٥=(١:٢٣٨).

(٥) جاء فى الكتاب « ومما يجيء توكيدًا وينصب قوله (سير عليه سيرًا) ... فينصب على وجهين : أحدهما: على الحال على حد قولك :(ذهب به مشيًا) و(قتل به صبرًا) ، وإن وصفته على هذا الحدّ كان نصبًا ==

١٠*-١ - ويجوز إدخال الألف واللام فى (سِير عليه سيرًا) و(ذُهِبَ به مشيًا) إذا كان مصدرًا ليس بحال ، فتقول :(سير عليه السير) و(ذهب به المشى العنيف) ، ولا يجوز إذا كان حالاً ؛ لأنَّ الحال لا يكون معرفة.

١١*-١ - وإنّما جاز إضمار الفعل مع أنّه قد يستغنى عنه بالمذكور لأنّ إضماره لا يخلّ بالكلام مع قوة الدلالة عليه فهو فى حكم ما ذكر له عاملان(١) يصلح أن يوجّه إلى أيهما شاء المتكلّم.

١٢*-٢ - وقال الراعى :

(٤٤٠) - نَظَّارَةً حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَاكِبَهَا طَرْحًا بِعَيْنَى لَيَاحٍ فِيهِ تَحْدِيدُ(٢).

ففيه وجهان ، أحدهما :إعمال (نظارة) ؛ لأنه لما قال :(نظّارة) دلَّ على أنها تطرحُ نظرها فى الجهات يمينًا وشمالاً، فكأنّه قال :(تطرح طرحًا) إلا أنّه أعمل (نظّارة) فى المصدر لدلالته على معناه. والوجْهُ الآخر : أن يكون العامل فى قوله (طرحًا):(تطرحُ) المحذوفَ ، ويكون (طرحًا) خلفًا منه ، لأنّه إذا صحب المصدرَ ما يدلّ على وقوع فعله جاز نصبه على الخلف منه ، لأنّ المصدر لا يدلّ على فعله إلاّ بهذا الوجه من أجل أنّه اسم جنس، وإنما يدلّ على الوقوع إذا صحبَهُ ما ينبيء عن وقوع فعله. فأمَّا ذكر (طرح) مع دلالة (نظارة) عليه فلأنّه إفصاح بالذكر للمعنى الذى يحتاج إليه ، وهو فى (نظارة) من غير إفصاح بذكره ، فهى دلالة خفية ، والإفصاح دلالة ظاهرة ؛ فلهذا حَسُن أن يذكر (طرحًا) بعد قوله : (نظارة).

١٣*-٣ - ولا يكون المصدر الذى [يقع] بدلاً من الفعل رفعًا أصلاً ، لأنّ الفعل لا يخلو من الفاعل على أيٍّ كان. فلما كان إذا ذُكر فلا بدّ أن يذكر فاعله كان إذا حُذف(٣) لا بدّ من أن

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٣١ = (١ : ١١٨).

*-٢ نفســه ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ = (١١٨).

*-٣ نفســه ، ص ٢٣٢ = (١١٨ - ١١٩).

== تقول :(سير به سيرًا عنيفًا) ، كما تقول (ذُهِبَ به مشيًا عنيفًا) ...» وفى شرح السيرافى ، جـ ٢:٤٣أ: «... وإن وصفت المصدر على هذا الحد كان نصبًا كقولك :(ذُهِبَ به مشيًا عنيفًا) ، كأنه قال :(ماشيًا مُعْنِفًا) » . وينظر التعليق المتقدم فى هامش باب ١٧:٤٤ (الأسئلة)، وما سيأتى فى باب ٢:٦٢.

(١) فى المخطوط (عملان) ، وربما كان المناسب ما أثبته.

(٢) تقدم برقم (٤٣٦).

(٣) فى المخطوط (خُلِف)، والمناسب ما أثبته.

يحذف معه فاعله. وهذا معنى اعتلاله بأنك لاَ تلفظ بالفعل فارغًا.

١٤*-١ - وتقول :(قد خيف منه خوفٌ) و(قد قيل فى ذلك قول)، فيجوز هذا لا على المصدر المؤكّد ولكن على ما يستعمله الناس تعنى (قد قيل فى ذلك خير أو شرٌّ) و(قد خيف منه أمرٌ ما) كأنه قيل :(أمْرٌ يحتاج إلى النظر فيه). وعلى هذا تقول / : (قد كان منه كون) على ٧١ب
(قد كان منه شىء ينبغى ألا يهمل).

١٥*-٢ - وتَقُولُ:(ضُرِبَ بِهِ ضَرْبًا) فَلاَ يجوزُ إلاّ بالنصبِ ، لأنه مصدر مؤكّد. وتقول :(ضُرِبَ به مضربٍ[١]) بالرفع والنصب ، لأنه للوقت. فأما (سرِّح به مسرَّحًا) فإن حملته على المصدر فليس فيه إلاّ النصبُ ، لأنّه مؤكّدٌ ، وإن حملته على الوقت جاز فيه الرفع والنصب. وكلُّ ما زاد فعله على الثلاثة فالمصدر[٢] واسم الزمان والمكان فيه واحد مما أوّله ميم.

١٦*-٢ - وقال جرير :

(٤٤١) - أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِى فَلاَ عِيًّا بِهِنَّ وَلاَ اجْتِلاَبا[٣].

فالمعنى (أَلَمْ تعلَمْ تسريحى).

١٧*-٣ - ويجوز أن تجرى (المعصية) مجرى (العصيان) ، و(الموجدة) مجرى (الوجد[٤]) ؛ لأنها مصادرُ يقوم بعضها مقام بعض.

١٨*-٤ - وقال الشاعر :

(٤٤٢) - تَدَارَكْنَ حَيًّا مِنْ نُمَيْرِ بْنِ عَامرٍ أُسَارَىٰ تُسَامُ الذُّلَّ قَتْلاً وَمَحْرَبًا[٥].

نصبه على المصدر كأنّه قال :(قتلاً وحربًا) ، والعامل فيه (تسامُ).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٣٢ - ٢٣٣ = (١: ١١٩).
*-٢ نفسـه ، ص ٢٣٣ = (١١٩).
*-٣ نفسـه ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ = (١١٩).
*-٤ نفسـه ، ص ٢٣٤ = (١١٩).

(١) فى المخطوط (ضرب)، والمناسب ما أثبته.
(٢) فى المخطوط (فمصدر)، والمناسب ما أثبته.
(٣) تقدم برقم (٤٣٧) ، وسيأتى برقم (٥٩٩) ، و(٦٠٥)، و(٦٠٨). وقد وردت القافية هنا (ولا اختلافًا) وفى الديوان وغيره (ولا اجتلابًا). فأثبت المشهور.
(٤) فى المخطوط (الوجدة) ، وقد وردت كذلك فى الأسئلة. ينظر التعليق عليها هناك.
(٥) تقدم برقم (٤٣٨) ، وفى المخطوط (قتلى ومحربًا)، والمناسب ما أثبته.

١٩*-١ - وتقول :(ذُهِبَ به مَذْهَبٌ) و(سُلِكَ به مَسْلَكٌ) ، فترفعه على معنى الظرف من المكان كأنه قيل :(ذُهب به الطريقُ) و(سلِكَ به السوقُ)· وإنما قدره هكذا ليوضّح معنى المكان فيه· ولو كان على المصدر لم يجزِ الرفعُ فيه·

٢٠*-٢ - وتقول :(سير عليه مبعثُ الجيوش وَمضْرِبُ الشَّولِ) فهذا على الوقت ، وإنما فتح (مبعَث) بناءً على فعله فى بعث·

٢١*-٣ - وقال حميد بن ثور:

(٤٤٣) - وَمَا هِى إلاَّ فِى إزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَما(١)·

فـ(مغار) اسم الزمان(٢) ، والمعنى (زمن إغارة ابن همام)·

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٣٤ = (١١٩)·

*-٢ نفســه ، ص ٢٣٤ = (١١٩ - ١٢٠)·

*-٣ نفســه ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ = (١٢٠)·

(١) تقدم برقم (٤٣٩) · وجاء ت قافيته فى المخطوط هنا (خثعمة)·

(٢) خطّأ الزجاجُ سيبويهِ فى الاستشهاد بهذا البيت ، وذلك لأنه قدَّر (مغارًا) زمانا والزمان لا يتعدى ، وقد تعدى هنا إلى (حى خثعم) بـ(على)· وَرُدَّ عليه بأنه أراد (وقت إغارة ابن همام) فحذف الوقت وأقام المغار مقامه فى النصب كما تقول : أتيتك خفوق النجم· أى وقت خفوقه· ينظر شرح السيرافى ، جـ٢: ٤٦ أ ، والنكت ، جـ ١: ٣٢٥·

٤٦- بـــاب الحروف التى تمنع العامل مما قبلها(١)

الغرض في ذلك : أن يبين ما يجوز فى الحروف التى تمنع العوامل ممَّا قبلها ممَّا لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الحروف التى تمنع [العامل] مما قبلها ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - ولِمَ منع حرفُ الاستفهامِ العاملَ الذى قبله فى قولك :(قد علمت أعبد اللّه ثَمَّ أم زيد)؟

٣ - ولِمَ امتنع [العمل] فى(٢) قولك:(قد عرفت أبو مَنْ زيد) وحرف الاستفهامِ متأخِّر ؟ ومَا موضع هذه الجملة؟

٤ - ولِمَ مَنَعتْ [(هل)فى] (ليت شعرى هل زيدٌ فى الدار) مع ضعف (هل) فى الاستفهام؟

[-٢] ولِمَ امتنع فى هذا وليس موضع استفهام وإنّما هو تسوية ؟

٥ - وما الشاهد فى﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾(٣) وفى ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾(٤)؟

٦ - ولِمَ مَنَعت اللامُ فى (قد علمت لعبد اللّه خير [منك])؟ ولِمَ بنيت على الفعلِ وهى لام الابتداء ؟ فكيف يصحّ لام الابتداء فى غير موضع الابتداء ؟ وكيف يكون ابتداءً وهو منعقد بلام مبنى عليه ؟ وما الفرق بينه وبين ما ليس بابتداء ؟ وما الشاهد فى ﴿ وَلَقَدْ

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٣٥ = (١: ١٢٠) «هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدى إلى المفعول ولا غيره »، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٤٦ أ ، وشرح الصفار ، ص ٣٢٥.

(٢) فى المخطوط (من)، والأنسب ما أثبته.

(٣) من الآية (١٢) فى سورة الكهف.

(٤) من الآية (١٩) فى سورة الكهف أيضا.

عَلِموا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[(١)] وفى قوله جلّ وعزّ ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[(٢)] ، ﴿وَ اللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[(٣)]؟

٧ - وما حكم (قد عرفت زيداً أبوه مَنْ هو) ، و(عرفت عمراً أأبوك هو أمْ أبو غيرك)[(٤)]؟ ولِمَ جاز فيه وجهان :(الإعمال والإلغاء) ؟

٨ - وما الشاهد فى قولهم :(قد علمته أبو مَنْ هو) و(قد عرفتك أىُّ رجلٍ أنت)؟

٩ - وما حكم (اذهب فانظر زيدٌ أبو مَنْ هو)، و(اذهب فسلْ زيد أبو مَنْ هو)؟ ولِمَ لا يجوز بالنصب على هذا الوجه؟

١٠- وما شاهد الرفع من قوله جلّ وعزّ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[(٥)]؟

١١- وما حكم (قد عرفت أبا مَنْ زيد مكنىّ)؟ ولِمَ جاز بالنصب ولم يجز فيه (قدْ عرفت أبو مَنْ زيد)[(٦)]؟

١٢- وما حكم (قد عرفت زيداً أبو أيِّهم يكنى به)؟ وهل يجوز بالرفع فى (زيد)؟

١٣- وما حكم (أرأيتك زيداً أبو من هو) / و(أرأيتك عمراً عندك هو أم عند فلان)؟ ولِمَ لا يجوز[(٧)] إلاّ بالنصب؟ ولِمَ لا يحسن (أرأيت أزيدٌ ثَمَّ أمْ عمرو)؟ وما معنى الاعتلال[(٨)] بأنّ فيه معنى (أخبِرْنِى عن زيد) فاحتاج إلى مفعولٍ مقدّمٍ وما هو فى موضع المفعول الثانى؟ ولِمَ كان هذا فى (أرأيت) ولَمْ يكن فى (رأيت)؟ ١٧٢أ

١٤- وما حكم (قد عرفتُ أىَّ يومٍ الجمعةُ) و[قولهم][(٩)]:

---

(١) من الآية (١٠٢) فى سورة البقرة.

(٢) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال.

(٣) من الآية (٢٢٠) فى سورة البقرة.

(٤) فى المخطوط (عرفت عمرو أأبوك أم هو أبو غيرك) ، والتصويب من الجواب ، ومن الكتاب ، جـ١:٢٣٧=(١: ١٢١).

(٥) من الآية (٣) فى سورة التوبة وهى قوله تعالى : ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ المشركيه وَرَسُولُهُ....﴾الآية.

(٦) لم ترد إجابة عن الشق الثانى من هذا السؤال ، وإجابته داخلة ضمن الفقرة الأولى من الأجوبة.

(٧) فى المخطوط (يجز)، والمناسب ما أثبته.

(٨)(ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٣٩ = (١: ١٢٢).

(٩) تكملة مستفادة من الجواب ، ولم أعثر على شيء عن القائل.

(٤٤٤/أ) - *لَقَدْ عَلِمْتُ أَىَّ حِينٍ عُقْبَتِى*(١)؟

ولِمَ رفعه بعضهم؟ وما الشاهد فى قوله(٢) :

(٤٤٤/ب) - *حَتَّى كَأَنْ لَمْ يَكُنْ إلَّا تَذَكُّرُهُ*(٣).

---

(١) وسيأتى برقم (٤٤٦/أ)، وهذا البيت مدمج ضمن كلام الكتاب ، جـ ١: ٢٤٠ = (١: ١٢٢) حيث جاء فيه « وبعض العرب يقول : لقد علمت أىُّ حين عقبتى ، وبعضهم يقول : لقد علمت أىَّ حين عقبتى» وعقب عليه ابن السيرافى فى شرح أبياته ، جـ ١: ٢٢٤ بقوله « وهذا بيت شعر خُلِط فى الكتاب بالكلام» ، وقال البغدادى فى الخزانة ، جـ ٤: ١٥ بعد إيراد كلام سيبويه « وظاهر سياقه أن هذا كلام لا شعر ، ولهذا لم يشرحه أكثر شراح شواهده ، ولم يورده أحد منهم فى الأبيات إلا أبو جعفر النحاس ... وأورده أيضا ابن السيرافى وقال هو من رجز الراجز ... ثم رأيت ابن خلف أورد هذا الرجز» .

وممن تنبه له من المحدثين ، أحمد راتب النفاخ فى فهرس شواهد سيبويه ، ص ٧٣ ، والدكتور رمضان عبد التواب ، فى كتابه بحوث ومقالات ، ص ١٣١ ، والدكتور خالد جمعة فى شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، ص ٩٣ . أما الأستاذ عبد السلام هارون فقد قال فى معجم شواهد العربية، ص ٤٥٠ « وقد ورد فى سيبويه ، ١ : ١٢٢ نثراً لا شعراً » وكأنه يعلل لعدم التعليق فى تحقيقه الكتاب.

والبيت ورد ضمن أبيات أوردها ابن السيرافى وهى :

أَأَنْتِ يَا بَسَيْطَةُ الَّتِى الَّتِى
هيَّبْنِيكِ فِي الْمَقِيلِ صُحْبَتِى
لَقَدْ عَلِمْتُ أَىُّ حِينٍ عُقْـبَتِى
هِىَ الَّتِى عِنْدَ الْهُجَيْرِ وَالَّتِى
إِذَا النُّجُومُ فِى السَّمَاءِ وَلَّتِ

والبسيطة ، قيل : الأرض الممتدة ، وقيل : اسم أرض بعينها . وهيبنيك : هيبونى إياك. والعقبة : التعاقب على الدابة. ومسافة الركوب فيها قدر فرسخين كما فى المخصص ، جـ ٧ : ١١٩.

(٢) اختُلف فى القائل ، فقيل : هو حريث بن جبلة العذرى. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٥٩. وقيل : هو جبلة بن الحويرث العذرى ينظر فرحة الأديب، ص ٨٦ وقيل : عثمان بن لبيد العذرى، ينظر نزهة الألباء ، ص ٢٧، ٢٨، وجزم بالأول الزمخشرى فيما يَحكى عنه السيوطى. ينظر شرح شواهد المغنى ، جـ ١: ٢٤٥.

(٣) وسيأتى برقم (٤٤٦/ب) ، وعجزه :

* وَالدَّهْرُ أَيَّتَمَا حَالٍ دَهَارِيرُ *

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٤٠ = (١: ١٢٢) ، ومجالس ثعلب ، جـ ١: ٢٢١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٣ ، وأخبار النحويين البصريين ، ص ٤٨ ، وشرح السيرافى ، جـ٢: ٥٠ب، والنكت ، جـ ١: ٣٣٠، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٤ ، ومعجم حداد رقم ٩٣٨.

ولِمَ نصب (والدهرُ أيتَّما حالٍ دهارير[1])؟ وما وجه الظرف فيه؟ وهل تقديره(والدهر تصاريف كلَّ حالٍ)؟

الجـــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى الحروف التى تمنع العاملَ مما قبلها إذا كان لها صدر الكلام أن تقطع العامل عن أن يعمل فيما بعدها ؛ لأنّ عمله فيما بعدها يخرجها عن أن يكون لها صدر الكلام. ولا يجوز أن يعمل العاملُ الذى بعدها فيما قبلها ، لأنّه بمنزلة عمل العامل فيما بعدها. ولكن يجوز أن يعمل ما بعدها فيها[2]؛ لأنها لم تخرج عن الصدر فى اللفظ ، وليس كذلك لو عَمِل العاملُ المنفصل الذى قبلها فيها ، لأنه يخرجها عن الصدر فى اللفظ والمرتبة. فأمّا العامل المتصل إتصال حروف الإضافة[3] فلا يخرجها عن الصدر فى اللفظ ؛ لأنّه معها فى الصدر إذا كانا جميعًا فى مرتبةٍ واحدةٍ ، من أجلِ أنهما جميعًا بمنزلة شىء واحدٍ.

والحروف التى لها صدر الكلام هى التى تدخل على الجملِ فتنقلها عن معنى إلى معنى. وإنما وجب لها هذا لئلاَّ تُخلَّط الجمل إذا اتصل الكلام بعضه ببعض فوجب لها هذا الحق ، وعوملت بحسَبِ مقتضى الحق الذى وجب لها عَرضَ التباس أو لم يعرض ، لتكون توطئة لمواضع الالتباس ، بأن يكون هذا الحق لازمًا[4] لها.

٢*-٢ - وتقول :(قد علمت أعبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ) فتمنعُ الألفُ العاملَ الذى قبلها ، وإن لم تكن استفهامًا ؛ لأنها فى تقدير الاستفهام ، وتقديرُه وتحقيقه يجرى مجرًى واحداً فى حكم العملِ. ومعنى التقدير أنّه فى التسوية عل العلم بالمعنى الكائن ، والتجويز أن يكون لكلّ واحدٍ من المذكورين على التسوية فى ذلك كما هو فى الاستفهام سواء على تلك المنزلة. فإنما أراد أن يدلّه على أنّه بالصفة التى يكون عليها لو استفهمه عن هذا المعنى. فلو لم يكن استفهامًا

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٣٥ = (١: ١٢٠).

*-٢ نفســه ، ص ٢٣٦ = (١٢٠).

(١) كلمة (دهارير) جاء ت فى المخطوط هكذا (هاربوا)، وهو تحريف.

(٢) نحو ما سيأتى فى الفقرة (١١).

(٣) نحو ما سيأتى فى الفقرة (٣).

(٤) فى المخطوط (لازم)، والمناسب ما أثبته.

محققًا[١] لم يصحّ هذا التقدير ، وليس كذلك ما نقل عن الاستفهام رأسًا إلى معنى (الذى) كقولك :(لأضربن أيَّهم فى الدار) بمعنى (لأضربنّ الذى فى الدار) ، لأنَّ هذا لا يفتقر إلى الاستفهام حتّى لو لم يصح الاستفهام بطل هذا المعنى كما لا يبطلُ معنى (الذى) لو بطل الاستفهام ، فعلى هذا مجرى التقدير فى سائر الأبواب ، وهو تقدير معنى بمعنى آخرَ محقَّقٍ ، ولو لم يكن هناك معنى محقق بطل التقدير ، ويوضحُ هذا قولُ امرىء القيس[٢]:

(٤٤٥) - *بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ*[٣].

فوصف الفرس بأنه قيد الأوابد على التشبيه بالقيد المحقق ، ولو بطل القيد المحقق بطل هذا التقدير الذى قُدّر به.

٣*-١ - وتقول :(قد عرفت أبو مَنْ زيد) فتمنع (عرفت) أن يعمل[٤] من أجل أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحدٍ ، فلذلك لم يعمل فى قولك :(أبو مَنْ). وموضع الجملة نصب.

٤*-١ - وتقول :(ليت شعرى هل زيد فى الدار) فمنع (هل) العاملَ مع ضعفها فى الاستفهام ؛ لأنّها ولو ضعفت فهى على تقديره ولم تخرج عنه إلى معنى (قد) ، ولا غيره.

٥*-١ - وفى التنزيل ﴿ لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾[٥] فالفعل معلّق لم يعمل فى (أىّ). وإنّما / يقال : فعلٌ فى هذا على الاتّساع ، ويعنى صفة تتصرف تصرف الفعل فى (علم) (يعلم) و(سيعلم) كتصريف (كان) (يكون) و(سيكون) فالمعنى المتصرف على ٧٢ب

١-* الكتاب ، جـ ١: ٢٣٦ = (١٢٠).

(١) فى المخطوط (محقق)، والمناسب ما أثبته

(٢) ديوانه ، ص ١٩ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٨٢.

(٣) وصدره :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِى وُكُنَاتِها

والمنجرد : القصير الشعر ، والأوابد : الوحوش ، والهيكل : الضخم.

ومن مواطن وروده : إصلاح المنطق ، ص ٣٧٧ ، والمعانى الكبير ، جـ ١: ٢٤ ، والمسائل العضديات ، ص ٢١٢ ، والخصائص ، جـ ٢: ٢٢٠ ، والمحتسب ، جـ ١: ١٦٨ ، ٢: ٢٣٤ ، والخزانة ، جـ ١: ٥٠٧ ، جـ ٢: ١٧٩ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٠٤ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٣٧٨.

(٤) فى المخطوط (يمنع)، والمناسب ما أثبته.

(٥) من الآية (١٢) فى سورة الكهف.

هذه الطريقة يُسمى فعلاً. ومنه[1] ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾[2] فلَم يعمل (لينظر)، لأنّه فى موضع استفهام.

٦*-١ – وتقول: (لقد علمت لعبد الله خير منك) فهذه لام الابتداء وهى تنقل الجملة من معنى المهمل إلى معنى المؤكد. وإنّما صحّ فيها أنها لام الابتداء مع كونها فى حشو الكلام لأنها فى موضع ابتداء الجملة الثانية، وهى الجملة الصغرى المنعقدة بالجملة الكبرى، ولولا أنها حرف ابتداء لم يجب أن يكون ههنا جملة مبتدأة. وفى التنزيل ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾[3] فلولا اللام لعمل (علموا) كما يعمل ﴿لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[4] وكعمل[5] ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[6].

٧*-٢ – وتقول: (قد عرفت زيدًا أبو مَنْ هو) و(علمت عمرًا أأبوك هو أم أبو غيرك) فيجوز فى هذا وجهان: الإعمال، والإلغاء[7]. أما الإعمال فلأنه خارج فى اللفظ عن الاستفهام، وأما الإلغاء فلأنّه فى معنى الاستفهام، كأنّ قال: (قد عرفت أبو مَنْ زيد).

٨*-٢ – وقولُهم: (قد علمته[8] أبو من هو) و(قد عرفتك أىُّ رَجُلٍ أنت) شاهد فى جواز النصب من جهة الإضمار المتصل.

٩*-٣ – وتقول: (اذهب فانظر زيدٌ أبو مَنْ هو) و(اذهب فاسأل زيدٌ[9] أبو مَنْ هو) فهذا لا يجوز فيه إلاّ الرفع؛ لأنّه بمعنى (اسأل عن زيد) وليس بمعنى (اسأل زيدًا)، فـ(اسأل) لا يتعدى على هذا الوجه.

---

*-١ **الكتاب، جـ ١: ٢٣٦ – ٢٣٧ = (١: ١٢٠ – ١٢١).**

*-٢ **نفسه، ص ٢٣٧ = (١٢١).**

*-٣ **نفسه، ص ٢٣٧ – ٢٣٨ = (١٢١).**

(١) فى المخطوط (فيه)، والأنسب ما أثبته.

(٢) من الآية (١٩) فى سورة الكهف.

(٣) من الآية (١٠٢) فى سورة البقرة.

(٤) من الآية (٦٠) فى سورة الأنفال.

(٥) فى المخطوط (كعلم)، والمناسب ما أثبته.

(٦) من الآية (٢٢٠) فى سورة البقرة. وفى المخطوط (الله يعلم ....) بدون واو.

(٧) يقصد التعليق.

(٨) فى المخطوط (علمتم)، والتصويب من الأسئلة . وينظر الكتاب.

(٩) فى المخطوط (زيدًا).

١٠*-١ - وقوله جلّ وعزّ ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾(١) شاهد فى جواز الرفع إذا قلت :(قد عرفت زيد أبو مَنْ هو) فشاهد الرفع هذا ؛ لأن الأول فى معنى (اللّه برىء من المشركين) فحمل الثانى(٢) على المعنى فرفع. وكذلك (زيد) فى معنى المستفهم عنه فحمل على المعنى فرفع(٣).

١١*-٢ - وتقول :(قد عرفت أبا مَنْ زيدٌ مكنيّ) فتنصبه بـ(مكنى) ، لأن الاستفهام يعمل فيه ما بعده ، ولا يعمل فيه ما قبلَه إذا كان منفصلاً منه.

١٢*-٣ - وتقول :(قد عَرَفْت زيداً أبو أَيِّهم يكنى به) فترفعه لشغل الفعل عنه ، ويجوز النصب فى (زيد) . والرفع على ما تقدّم ذكره(٣).

١٣*-٤ - وتقول :(أرأيتك عمرًا أعندك[هو](٤)أم عند فلانٍ) فلا يحسن هذا إلا بالنصب فى (عمرو)(٥) ، لأنّه لما تقدّم الاستفهامُ فى (أرأيتك) دخله معنى (أخبرنى عن عمرو) فاقتضى له(٦) التقديم ليكون توطئة لذكره فيما بعدُ. ولَمْ يجب مثل ذلك(٧) فى (قدرأيت عمرًا أعندك هو أم عند فلان) ؛ لأنّه لم يتقدم ما يقتضى تقديمه ، فهو بمنزلة (قد رأيت أعندك عمرو أم عند فلان). فلهذا حسن الرفع فى هذا الوجه ، ولا يحسن (أرأيت أزيدٌ ثَمَّ أم عمرو) لما دخله من معنى التوطئة إذا تقدّم حرف الاستفهام.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٣٨ = (١ : ١٢١).

*-٢ نفســه ، ص ٢٣٩ = (١٢١).

*-٣ نفســه ، ص ٢٣٩ = (١٢٢).

*-٤ نفســه ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ = (١٢٢)

(١) من الآية (٣) فى سورة التوبة ، وهى ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ...﴾ الآية.

(٢) وهو كلمة (ورسوله) فى الآية.

(٣) ينظر الفقرة (٧).

(٤) تكملة من السؤال. وينظر الكتاب.

(٥) جاء فى الهمع عن النصب « هذا مذهب سيبويه ، ونازعه كثيرون. وقالوا: « كثيراً ما تعلق (أرأيت) » وأورد السيوطى شواهد على التعليق ثم قال :« وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً ».

(٦) له : أى لعمرو المذكور فى المثال السابق.

(٧) يوجد فى المخطوط بين هذه الكلمة والكلمة التى تليها كلام أظنه مقحمًا وهو (فيما بعد ولم يجب مثل ذلك).

١٤*١- - وتقول :(قد عرفت أىَّ يومِ الجمعةُ) فتنصبه على الظرف وهو خبر(الجمعة)٠

وقالوا :

(٤٤٦/أ) - *لَقَدْ(١) عَلِمْتُ أَىَّ حِينٍ عُقْبَتِى*(٢).

فينصب على الظرف٠ ومنهم من يرفعه على أن يجعل الأوّلَ هو الثانى ، وقال الشاعر :

(٤٤٦/ب) - حَتَّى كَأَنْ لَمْ يَكُنْ إلاَّ تَذَكُّرُهُ وَالدَّهْرُ أَيَّتَما حَالٍ دَهَارِيرُ(٣).

فنصبه على الظرف ، كأنّه قال :(والدهر كلَّ حالٍ تصاريفُ)٠

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٢٤٠ - ٢٤١ = (١٢٢)٠

(١) فى المخطوط (قد) والمثبت من السؤال٠

(٢) تقدم برقم (٤٤٤/أ)٠

(٣) تقدم برقم (٤٤٤/ب)٠

٤٧-بَـــابُ اسمِ الْفعلِ[١]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى اسم الفعل من الإعمال[٢] وتركه ممّا لا يجوز .

مســـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى اسم الفعل من الإعمال وتركه ؟

٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٣ - ولِمَ كان اسم الفعل فى الأمر / والنهي؟ وهلاّ كانت صيغة الأمر والنَّهيِ أوْلى به ؟ ١٧٣أ

٤ - وهل يجوز (رويد زيداً)؟ وما معناه؟ ولِمَ جاز ؟

٥ - وما معنى (هلمّ زيدًا) ولَمْ يتعد (هلم) بمعنى (تعال)؟

٦ - وما معنى (حيهل[٣] الثريد) و(حيهل[٣] الصلاة)؟

٧ - وما الشاهد فى[٤]:

(٤٤٧) - *تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِها*[٥].

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٤١ = (١٢٢) « هذا باب من الفعل سمى الفعل فيه بأسماءٍ لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث» وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٠ب ، وشرح الصفار ، ص ٣٣٧.

(٢) فى المخطوط (عمال) والمناسب ما أثبته.

(٣) رسمت هذه الكلمة فى المخطوط هكذا (حيّ هل) فى الموضعين. وما أثبت من الجواب ، ومن الكتاب ، جـ ١: ٢٤١ = (١: ١٢٣).

(٤) مختلف فى القائل ففى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ٢: ٣٠٧: أنه طفيل بن يزيد المعقلى ، وفى اللسان ، جـ ١٠: ٤٠٥ (ترك) : أنه طفيل بن يزيد الحارثى.
ورجح الدكتور محمد سلطانى محقق شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، أن الاسمين لشاعر واحد وأنُّ جده معقل بن الحارث، وفى ما بنته العرب على فعالِ ، للصاغانى : الحسن بن محمد (ت ٦٥٠) ، تحقيق : الدكتور عزة حسن ، (دمشق - المجمع العلمى العربى ، ١٣٨٢هـ)، ص٨٣: أن القائل خالد بن مالك بن ربعى.

(٥) وسيأتى برقم (٤٤٩). ويروى (دراكها) أى :أدركها.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٤١ ، ٣: ٢٧١ = (١: ١٢٣، ٢: ٣٧). والمعانى الكبير ، جـ٢:٨٦٧، والكامل ، جـ ٢: ٦٩ ، والمقتضب ، جـ ٣:٣٦٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٧٢ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٦٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٣، والنكت ، جـ٢:٨٥١ ، ٨٥٥، والخزانة ، جـ ٢:٣٥٤، وينظر معجم هارون ، ص ٥١٥، ومعجم حداد ، رقم ٣٥٣١.

وقولـه(١) :

(٤٤٨) - *مَنَاعِها(٢) مِنْ إبلٍ مَنَاعِهَا*(٣).

٨ - وما الذى لا يتعدى من اسم الفعل ؟ وما معنى (مه) و(صـه) و(إيهٍ) و(إيها)(٤)؟ ولِمَ لا تتعدى؟

٩ - وما حكمها فى إظهار علامة المضمر؟ ولِمَ لا يجوز فى شىء منها ؟ ولِمَ لا بد من ضمير فى النيّة؟

١٠- وما الفرق بينها وبين المصدر الذى فى موضع الأمر؟ ولِمَ لا يتصرف تصرف المصادر؟

١١- وما تصرف المصادر؟

الجـــواب :

١-*١ - الذى يجوز فى اسم الفعل من الإعمال مثل(٥) الفعل الذى وقع موقعه فى التعدى وترك التعدى. ولا يجوز الإضمار فى اسم الفعل(*)، لأنهّ لا يستتر فى الاسم من أجل أنّ هذا خاصةٌ قد وجبت للفعل بامتناعه أن يخلو من الفاعل، وأخذِه من المصدر لأمور ، أحدها : لزوم الفاعل ، كما يلزم أن يكون فيه الفائدة ، وليس كذلك الاسم ؛ لأنهّ علامة على طريق الإشارة إلى المعنى الذى فى النفس.

٢-*١ - ولا يجوز اسم الفعل إلا فى الأمر والنهى دون غيرهما(٦) من معنى الكلام ؛ لأن

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٤١ = (١: ١٢٢).

(١) فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ٢: ٣٩٨ : أن القائل راجز من بكر بن وائل ، وفى ما بنته العرب على فعال ، ص ٦٧ : أنه راجز من بنى تميم.

(٢) فى المخطوط (معناها) ، والصواب ما أثبته.

(٣) وسيأتى برقم (٥٥٠). ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٤٢ ، جـ ٣: ٢٧٠ = (١: ١٢٣، ٢: ٣٦) ، والمقتضب ، جـ ٣: ١٦٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٤ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٥١ب، والنكت ، جـ ٢: ٥٨١. وينظر معجم هارون ، ص ٥٠٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٢٧١.

(٤) جاءت هذه اللفظة والتى قبلها فى المخطوط هكذا (أيه وايه) وما أثبت من الجواب. والذى فى الكتاب، جـ ١:٢٤٢= (١:١٢٣) « وأما ما لا يتعدى ... فنحو قولك : مهْ مه وصهْ صه [وآهٍ] وإيهٍ وما أشبه ذلك». ولعله تحريف.

(٥) فى المخطوط (فمن)، والأنسب ما أثبته.

(*) ينظر ماسيأتي في الفقرتين ٩ ، ١١ . كما ينظر المقتضب جـ ٣: ٢١٠ والهمع جـ٥ : ١٢٠ ، ١٢٥ =(٢ : ١٠٥، ١٠٦) .

(٦) من المعلوم أن اسم الفعل يأتى أيضًا بمعنى الماضى نحو (هيهات) بمعنى (بعد) ويأتى بمعنى المضارع=

الأمـر والنهى لا يكون(١) إلاّ بالفعل، فاقتضى لهما هذا تصرفًا لا يكون لغيرهما، وكان ذلك بالدلالة على المعنى بلفظهما وبما يقوم مقام لفظهما لتوفيتهما حقهما فى اللفظ بما لهما فى المعنى.

٣*-١ – وجاز أن يسمى الفعل فى الأمر والنهى ولا يقتصر على لفظ الأصل لأمرين ، أحدهما: قوة الأمرِ والنّهيِ على ما بيّنا قبل، والآخر: الحاجة إلى معاملة بعض المأمورين والمنهيين فيما يراد منه ، كمعاملة البهيمة فى البعث على الفعل بالصوت كقولهم :(صه) ففيه معنى الزجر بالصوت على خلاف الفعل المصرف منه ، فلهذين السببين جاز اسم الفعل فى الأمر والنهى.

٤*-٢ – وتقول :(رويد زيدًا) على معنى اسم الفعل وتقدير الصوت المسمّى به من غير حظٍّ فى تصرف الفعل ، ومعناه :(أمهل زيدًا) ولهذا تعدّى.

٥*-٣ – وتقول (هلمّ زيدًا) بمعنى (هات زيدًا)، فتعدّى لأنه فى معنى فعلٍ متعد(٢). فأمّا (هلُمّ) بمعنى (تعالَ) فلا يتعدى ، لأنه فى معنى فعلٍ لا يتعدّى. و(هلم) مركّب من فعلٍ وصوت ، والأصل (هالُمَّ)(٣) إلاّ أن الألف حذفت للتركيب(٤) الذي يكون به بمنزلة الصوت الموضوع.

٦*-٣ – وتقول :(حيّهل الصلاةَ) و(حيّهل الثريدَ) بمعنى (ائتوا الثريدَ) ، وهو أيضا مركّب من كلمتين كما كَانَ (هلم).

٧*-٤ – وأما قول الشاعر :

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٤١ = (١: ١٢٢)

*-٢ نفسه ، ص ٢٤١ = (١٢٢ – ١٢٣).

*-٣ نفسه ، ص ٢٤١ = (١٢٣).

*-٤ نفسه ، ص٢٤١ – ٢٤٢ = (١٢٣).

= نحو (أف) بمعنى (أتضجر).

ونص سيبويه فى هذا هو « وموضعها من الكلام الأمر والنهى» ، ولم يعرض السيرافى فى شرح هذا الباب ، جـ ٢: ٥٠ب للكلام عن ذلك. بل اكتفى بقوله : « اعلم أن هذا الباب مشتمل على أسماء وضعت موضع فعل الأمر».

(١) هكذا فى المخطوط ، والأولى (لا يكونان).

(٢) فى المخطوط (متعدي) ، والأولى ما أثبته.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٣: ٣٣٢ = (٢: ٦٧) ، واللسان ، جـ ١٢: ٦١٧ ، ٦١٨.

(٤) فى اللسان فى الموضع السابق « وإنما حذفت ألفها لكثرة الاستعمال».

(٤٤٩) - *تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا*(١).

فهو على معنى (اتركها)٠ وقوله :

(٥٥٠) - *مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا*(٢).

بمعنى (امنعها)٠

٨*١- - والذى لا يتعدى من اسم الفعل هو ما وقع موقع فعل لا يتعدّى، فمن ذلك (مه) بمعنى (اكفف) ، و(صه) بمعنى(اسكت) ، و(إيه) بمعنى) (ازدد) فى الأمر ، و(إيها) بمعنى (اكفف) عن الأمر(٣).

٩*١- - ولا يجوز إظهار علامة المضمر فى هذه الأصوات ، لأنّها أسماء٠ ولكن لا بدّ من ضمير الفاعل فى النيّة كما لا بدّ من ضمير الموصوف فى الصفة لأن الفعل لا يخلو من الفاعل فإذا خلفه الاسم جرى ذلك المجرى فى الحاجة إلى الضمير ، وإذا لم يجز أن يكون مستترًا فى الاسم فهو فى النية منعقد بالاسم٠

١٠*٢- - والفرق بينها وبين المصدر الذى فى موضع فعل الأمر أن المصدر يعرب لَمَّا لم يخرُجْ عن بابه إلا إلى تصريف على جهة التفريع الذى لولا الأصل لم يصحّ٠ وأما ما نقِلَ من المصادر إلى باب اسم الفعل فإنه يقدّر تقدير الصوت الذى لاحظ له فى تصريف الفعل٠

١١*٢- - وتصريف المصدر أنه يجوز أن يُعَرَّف ، وينكر ، ويضاف ، ويفرد ، ويقع / ٧٣ب موقع الفاعل ، والمفعول٠ ولا يجوز ذلك فى شيء من هذه الأصوات للعلّة التى بيّنا من إجرائها مجرى الزجر لما لا يعقل من الحيوانات٠ ويوضح هذه الأحكام التى ذكرنا فى الأصوات قولهم : (النجاء) فى الأمر ، وقولهم :(ضربًا زيدًا) فهى بمنزلتها فى التعدى وترك التعدى وفى الضمير فى النية، وبمنزلة ما فيه الألف واللام فى التعريف وفى امتناع الإضافة ، إذ(٤) فى المصدر الألف واللام فهى بمنزلتها فى امتناع الإضافة فى هذه الحال٠ فإذا نكرت فإنما يجب التنكير بالتنوين فيها، ولا تصلح الإضافة ، لأنها لا تتصرف تصرف المصادر لما بيّنا قبل٠

---

*١- **الكتاب ، جـ ١ : ٢٤٢ = (١ : ١٢٣)٠**

*٢- **نفسه ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ = (١٢٣)٠**

(١) تقدم برقم (٤٤٧)٠

(٢) تقدم برقم (٤٤٨)٠

(٣) وبمعنى (اسكت)٠ ينظر اللسان ، جـ ١٣ : ٤٧٤ (أيه)٠

(٤) فى المخطوط (إذا) ، والأظهر ما أثبته٠

٤٨- بـاب متصرف (رويد)[١]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى (رويد) من الإعمال مما لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى (رويد) من الإعمال ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٤ - وعلى كم وجهًا متصرف (رويد)؟ وما حكم (رويد زيدًا)؟ ولِمَ لا يكون فى هذا مصدراً ؟

٥ - وما الشاهد فى قول الهذلى[٢] :

(٤٥١) - *رُوَيْدَ عَلِيًّا ... ... *[٣].

وفى قول العرب :(لو أردتَ الدراهم أعطيتك رويد ما الشعر)[٤]؟ وما معناه؟

[٤-] ولِمَ جاز أن يكون (رويد) صفةً وحالاً؟ وما حكمه فى (ساروا سيرًا رويدًا) و(ساروا رويدًا)؟

---

(١) وكذلك العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٤٣ = (١: ١٢٣) ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٢أ ، وشرح الصفار ، ص ٣٤٠.

(٢) هو مالك بن خالد الهذلى ، وقيل : المعطل الهذلى.ينظر شرح أشعار الهذليين ، جـ ١: ٤٤٤ ، ٤٤٧.

(٣) وسيأتى برقم (٤٥٣) ، وهو بتمامه :

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا ثَدْىُ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ

ويروى (ولكن ودهم) ، و(متمائن) ، و(متيامن). وعلىٌّ : قبيلة. جُدَّ : قطع. ومتماين : من المين ، وهو الكذب ، وقال الرمانى فى الجواب : من التمين وهو التزيد. ومتمائن : متقادم. ومتيامن : مائل إلى اليمين.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٤٣ = (١: ١٢٤) ، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٠٨، ٢٧٨، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٢أ ، والحجة لأبى على ، جـ ١: ١٤٦ ، والمسائل الحلبيات ، ص ٢١٢ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٢٢، والتبصرة ، جـ ١: ٢٤٦. والنكت ، جـ ١: ٣٣٣، وينظر معجم هارون ، ص ٣٩١، ومعجم حداد ، رقم ٢٨٦٥.

(٤) هذا القول لم يعرض له فى الجواب ، وفى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٠ ب: « قال : وسمعنا من العرب من يقول :(والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر) يريد : أرود الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر...».

٦ - وما معنى قولهم للذى يرونه يعالج شيئًا :(رويدًا)؟ ولِمَ قدّره[1] (علاجًا رويدًا) وهو حال عنده؟

٢ - وما حكم (رويد) فى لحاق الكاف إذا قلت : (رويدك زيدًا) و(رويدكم عمرًا)؟ ولِمَ وجب أنها حرفٌ للخطاب ليس باسم؟ وما دليله؟

٣ - وما الفرق بين الاسم والحرف فى هذا ؟

[-٢] وما نظيره من (هاء) و(هاء ك) ، و(حيّهل) و(حيهلك)؟ ولِمَ جاز (النجاء ك)؟ وما الكاف فى (ذلك) و(ذاك)؟ ولِمَ كانت حرفًا؟ وما فى امتناع تأكيده مما يوجب أنه حرف؟

٧ - وما التاءُ فى (أنت)؟ ولِمَ كانت حرفًا؟ ولِمَ اختلف علامةالخطاب فى (أنت) و(النجاء ك)؟

٨ - وما حكم (أرأيتك فلانًا ما حاله)؟ وما فى اجتماع التاء والكاف فى (أريتك) مما[2] يدلّ على أنه على معنى الحرف؟ وما نظيره من (يا فلان) على استعماله تارة وطرحه تارة؟[3]

[-٤] وما حكم (رويد نفسه)؟ ولِمَ وجبَ أنّه مصدر فى هذا الموضع كقولك (ضرب الرقاب)

٩ - وما حكم الكاف فى (هلُمَّ لك)؟ ولِمَ[4] وجب أنها هـهنا اسم؟

-١٠ وهل يجوز (رويدكم أنتم وعبد اللّه)؟ ولِـمَ جاز هذا ولَمْ يجز (رويدكم وعبد اللّه) إلا على ضُعف؟ وما فى﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاَ﴾[5] من الشـاهـد ، و﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[6]؟

-١١ ولِمَ جاز (رويدكم أجمعون) ولَمْ يجز على هذا (رويكم أنفسكم)؟

-١٣ ولِمَ جاز (هلم لكم أجمعين) و(أجمعون) ولَمْ يجز إلاَّ (رويدكم أجمعون)؟

-١٢ وهل يجوز (هلم لك وأخيك)؟ ولِمَ جاز (هلم لك أنت وأخوك)؟

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٤٤ = (١: ١٢٤).

(٢) فى المخطوط (ما)، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) قـوله : (ومـا نظيـره...) لم ترد عنه إجابة ، وفى الكتـاب ، جـ ١: ٢٤٤ = (١: ١٢٤) « فلحـاق الكاف كقولك :(يا فلان) للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل :(أنت تفعل) إذا كان مقبلاً عليك بوجهه منصتًا لك ، فتركت (يا فلان)حين قلت :(أنت تفعل) استغناءً بإقباله عليك». وينظر الصفحة التى تليها.

(٤) فى المخطوط (وما)، والمناسب ما أثبته.

(٥) من الآية (٢٤) فى سورة المائدة، وفى المخطوط (اذهب) بدون الفاء.

(٦) من الآية (٣٥) فى سورة البقرة ، والآية (١٩) فى سورة الأعراف.

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى (رويد) من الإعمال ما يجوز فى (أرود) بمعنى (أمهل) ، فتقول :(رويد زيدًا) بمعنى (أرود زيدًا) بمعنى اسم الفعل الذى يجرى مجرى الصوت فى الأمر والنهى. وأصله (إرواد) صغّر علَى ترخيم التصغير فذهبت الألف والهمزة فى التصغير لأنهما زائدان. وصار (رويد) وعومل هذه المعاملة ليكون بمنزلة الصوت الموضوع لاسم(١)الفعل فى الأمر ، ولا يوهم أنه على أصله فى المصدر.

٢*-٢ - ويجوز فيه (رُوَيْدَكَ زيدًا) على أن تكون الكافُ للخطاب حرفًا. ولا يجوزأن تكون اسمًا(*) كما لا يجوز ذلك فى (هاء) و(هاء ك)؛ لأن اسم الفعل لا يضاف ، لأنه فى موضع الأمر على طريق الاسم للفعل وهو غير متمكن لأنَّه (٢)يجرى مجرى / الصوتِ الذى لاحظ له فى تصريف الفعل ولا الاسم ، فلا يجوز أن يضاف كما لا يضاف (صه) و(مهْ) ونحوهما ، ولذلك ١٧٤أ
بنى (رويدك(٣) زيدًا) إذ المعنى فى لحاق الكاف وتركه واحد إلاّ بمقدار تأكيد الخطاب. ويوضحُّه قولهم :(النجاء ك) فالكاف لو كانت اسمًا لم تجتمع مع الألف واللام ، وإنّما هى حرف للخطاب ، و[مثله] (ذاك) و(كذاك) و(ذلك) ، ودليله أنّه لو كان اسمًا لكان له موضع من الإعراب، فكان يجوز أنْ يوكّد بـ(نفسك) ، ولا يقول هذا أحد ، ففيه دليل واضح على أن الكاف حرف.

٣*-٢ - والفرق بينه(٤) وبين الاسم أن الحرف معناه فى غيره فهو يدل على أن ما اتصل به مخاطب به ، ولو كان اسمًا لم يكن كذلك. وكان المخاطب به هو الكاف خاصة لّما اتصل به كقولك :(أكرمتك(٥)) إنما خاطبته بالكاف. فأمّا(٦) (رويدك زيدًا) فيدلّ على أن (رويد) مخاطب به حتى يحصل بهذا على معنى الحرف الذى يجب له لكونه حرفًا.

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ٢٤٣ = (١: ١٢٣).

*-٢ نفسه ، ص ٢٤٤ = (١٢٤).

(١) فى المخطوط (المرفوع الاسم)، والمناسب ما أثبته.

(٢) فى المخطوط (لا) ، والمناسب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (رويد) وعليه علامة ، ولعل المراد ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (بينهما) وعليه علامة ، والمناسب ما أثبته.

(٥) فى المخطوط (أكرمت)، والمناسب ما أثبته.

(٦) فى المخطوط (فما) وعليه علامة .

(*) ذهب الفراء إلى أنها اسم فى موضع رفع ، وذهب الكسائى إلى أنها اسم فى موضع نصب، ينظر شرح الرضي جـ ٢ : ٦٩ .

٤*-١ - ومتصرّف (رويد[١]) على أربعة أوجه : اسم الفعل ، وصفة ، وحال ، ومصدر. كقولك :(رويد زيداً) فهذا اسم الفعل لأنه مبنى وقع موقع (أرود زيداً)• وتقول :(ساروا سيراً رويداً)، فهذا معرب وهو صفة لـ(سير)• وتقول :(ساروا رويداً) فيكون فى موضع الحال كأنه قال :(ساروا متمهلين)• وتقول :(رويد نفسه) فيكون مصدراً كقولك(ضرب الرقاب)، و[كقوله][٢]:

(٤٥٢) - *عَزِيرَ الْحَىِّ ... ...*[٣] •

لأن اسم الفعل لا يضاف من أجل أنه يجرى مجرى الصوت فلا يتصرف تصرف الأسماء فى الإضافة والإفراد ، لأنّ الإضافة تخرجه إلى تمكن الاسم ، وليس له ذلك• وإنما جاز فيه هذه الأوجه ولم يجز فى أخواته ، لأنّ أصله اقتضى ذلك ، إذ أصل أصله المصدر• وإذا غيّر تغييراً يقتضى له أنه كالصوت صلَحَ[٤] لاسم الفعل• وأما كونه صفة فلأنه قد يوصف بالمصدر فى (رجلٍ عدل ورضى)• وإذا جرى المصدر الذى هو صفة للنكرة على المعرفة كان حالاً• فأمّا (رويد نفسه) فرجع إلى أصله فى المصدر• فمن هنا صلَحَ فيه هذه الأوجه ولم يصلح فى أخواته•

٥*-٢ - وقال الهذلى :

(٤٥٣) - رويدَ علياً جُدَّ ما ثَدْىُ أمِّهمْ إلينا ولكن بغضُهم متماينُ[٥]•

---

*-١ الكتاب ، جـ ١:٢٤٣ - ٢٤٤ ، ٢٤٥ = (١: ١٢٣ - ١٢٤ ، ١٢٥)•
*-٢ نفسه ، ص ٢٤٣ = (١٢٤)•
(١) فى المخطوط (رويدا)، والمناسب ما أثبته•
(٢) القائل ذو الإصبَع العدوانى• ينظر الأصمعيات ، ص ٧٢ ، وموسوعة الشعر العربي ، جـ ٣: ٣٠٧•
(٣) هذا جزء من بيت ، وسيأتى برقم (٤٨١) ، و(٤٨٤)، وهو بتمامه :
عَذِيرَ الْحَىِّ مِنْ عَدْوا نَ كَانُوا حيةَ الْأَرْضِ
وقوله : كانوا حية الأرض : أى كانوا يُتقى منهم لكثرتهم وعزتهم كما يتقى من الحية•
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٤٦ ، ٢٧٧ = (١: ١٢٥ ، ١٣٩) ، وغريب الحديث ، للحربى ، جـ١: ٢٧٤، والزاهر ، جـ ١: ٤٨٧ ، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٥٩٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥١، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٨أ ، والمصون ، ص ١٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٩٨ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١٠٨ ، والنكت ، جـ ١: ٣٤٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٠٦ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٧٨•
(٤) فى المخطوط (فصلح)، والأنسب ما أثبته•
(٥) تقدم برقم (٤٥١)

و(على) هـهنا قبيلة. لذلك قال :(جُدَّ ما ثدى أمهم) فردَّ إليه ضمير الجماعة ، وهو وعيد كما تقول :(اتركه فـأنا له) فقال :(رويدَ عليا) أى (أرود عليًّا) ، وبيّن ذلك بقوله:(جد ما ثدى أمهم إلينا) على طريق الاستخفاف بهم والهجاء لهم ، كأنه قال : (بغضهم متزايد) ، من التمين وهو التزيّد.

٦*-١ - وقولهم للذى يرونه يعالج شيئًا :(رويدًا) فالمعنى فيه (علاجًا رويدًا). وتقديره (عالجْ رويدًا) ، لأنه حال فكأنه قال :(عالج متمهلاً).

٧*-٢ - ونظيـر الكاف فى (رويدك) التـاء فى (أنت)(٢) إلاّ أنّ هذه التاء من علامات المرفوع، والكاف من علامات المنصوب أو المجرور. فجاء فى (رويدك) على ما لا يوهم إظهار الضمير الذى فى النية ، ويكونُ أشدّ اقتضاءً لمعنى الحرف الذى هو للخطاب.

٨*-٢ - وكذلك (أرأيتك زيدًا ما حاله) واجتماعها[مع] تاء الخطاب فى هذا [زيادة] فى اقتضاء التاكيد ، لأنه قد استوفى مفعوله وحصل بالتاء خطاب الفاعل فلم تكن الكاف إلا لتاكيد الخطاب.

٩*-٣- وتقـول :(هلم لك) فـهـو نظيـر الكاف فى (رويدك) ؛ إلاّ أن الكاف هـهنا اسم وفى (رويدك) حرف ، لأنّها تصلح أن تؤكد فى هذا الموضع بما تؤكد به الأسماء مع شدة اقتضاء حرف الإضافة للاسم بما ليس لغيره ، إذ الإضافة مطّردة ، لأنها للاسم خاصة.

١٠*-٤ - وتقول :(رويدكم أنتم وعبدُ اللّه) فتعطف على المضمر المرفوع فى (رويدكم) إذا أكدّته. ولا يحسن (رويدكم وعبدُ اللّه) كما لا يحسن (قوموا وعبد اللّه)(٣) حتّى يؤكّد الضمير

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٤٤ = (١: ١٢٤).
*-٢ نفســـه ، ص ٢٤٥ = (١٢٥).
*-٣ نفســـه ، ص ٢٤٦ = (١٢٥).
*-٤ نفســه ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ = (١٢٥).

(١) تقدم برقم (٤٥١).

(٢) هذا على مذهب البصريين. وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أنت) وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط. وينظر الهمع ، جـ ١: ٢٠٧ - ٢٠٨ = (١: ٦٠).

(٣) هذا مذهب البصريين. أما الكوفيون فيجيزونه بدون توكيد ، ينظر معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٣: ٩٥، والهمع ، جـ ٥: ٢٦٨ = (٢: ١٣٨).

[المتصل بـ] الفعل ، لأنّه لمّا اختلط بحروف / الفعل صار العطفُ كأنه على الفعل إذ لم ينفصل ٧٤ب
منه ، فإذا أكّدته صار فى حكم المنفصل. وعلى ذلك جاز فى القرآن الكريم والكلام الفصيح فى قوله جلّ وعزّ ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاَ﴾ (١)، ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾(٢).

١١*-١ – وتقول :(رويدكم أجمعون) ، ولا يحسن (رويدكم أنفسكم) لأن النفس تلى العوامل، فإذا أكّد الضمير صار بمنزلة ما قد ولى العامل من غير تأكيد ، وليس كذلك (أجمعون) ؛ لأنّه لا يكون إلا تابعاً لا يلى العوامل وهو مخلص للتأكيد.

١٢*-٢ – وتقول :(هلُمّ لك وأخوك) والأجود (هلُمَّ لَكَ أَنْتَ وأَخُوكَ). ولا يجوز (هلم لك وأخيك) حتى تقول :(لك ولأخيك)(٣) ، لأنّه لا يعطف على المضمر المجرور إلاّ بإعادة الجار(٤).

١٣*-٣ – وتقول :(هلمّ لكم أجمعين) ، و(أجمعون) كلاهما يجوز على الضمير فى (لكم) المجرور. وعلى الضمير المرفوع فى (هلُمّ). ولا يجوز إلا (رويدكم أجمعون) بالرفع ؛ لأنّه ليس هـهنا إلا ضمير مرفوع فقط إذ الكاف والميم حرف.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٤٦ – ٢٤٧ = (١: ١٢٥).

*-٢ نفسه ، ص ٢٤٨ = (١٢٦).

*-٣ نفسه ، ص ٢٤٨ = (١٢٥ – ١٢٦).

(١) من الآية (٢٤) فى سورة المائدة. وفى المخطوط (اذهب...).

(٢) من الآية (٣٥) فى سورة البقرة ، والآية (١٩) فى سورة الأعراف.

(٣) فى المخطوط (أخيك) بدون اللام، ولعل المراد ما أثبته.

(٤) هذا على مذهب جمهور البصريين. أما الكوفيون ويونس والأخفش فقد أجازوه. ينظر الإنصاف ، جـ٢: ٤٦٣ مسألة (٦٥) ، والهمع ، جـ ٥: ٢٦٨ = (٢: ١٣٩).

٤٩- بَـابُ اسمِ الْفِعلِ بالْمضافِ(١).(٢)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى اسم الفعل بالمضاف ممَّا لا يجوز.

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى اسم الفعل بالمضاف؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ جاز أن يسمى بالمضاف مع أن اسمه بمنزلة الصوت الذى لا يتمكّن والإضافة تمكين؟

٣ - وما قسمة اسم الفعل ؟ ولِمَ جاز بالمفرد والمركب والمضاف ؟

٤ - ولِمَ جاز (عليك زيدًا) و(دونك عمرًا) و(عندك بكرًا) على تعدية هذه الأسماء ولم يتعدّ (مكانك) و(بعدك) و(عندك) ، فى أحد وجهيه ، و(فرطك) و(أمامك) و(إليك) و(وراء ك) فلِمَ لا تتعدى هذه الأسماء التى للفعل كما تعدت الأسماء الأول؟

٥- ولِمَ جاز أن يدخل المصدر فى اسم الفعل من قولك :(حَذَرَك زيدًا) و(حذارِك زيدًا)؟

٦ - وما وجه قول بعض العرب لمّا قيل له :(إليك) فقال :(إلىَّ) بمعنى (تنحّ) فقال :(أتنحى) فلِمَ جاز فى الخبر ولم يجز (دونى) ولا(علىّ) فما وجه شذوذه؟

٧ - وما حكم الأسماء المضافة التى هي أسماءٌ للفعل فى العطف والصفة والتأكيد والبدل؟ ولِمَ جاز فيها وجهان ولم يجز فى المفرد إلاّ وجه واحد؟

٨ - وهل يجوز (رويده زيدًا) و(دونه عمرًا) ؟ ولِمَ لا يجوز ؟ وما وجه قول بعضهم :(عليه رجلاً ليسنى)؟

٩ - ولِمَ جاز (عليكم أجمعين) و(أجمعون) ، ولِمْ يجز فى (رويدكم) إلا (أجمعون)؟

١٠- وهل يجوز (علىّ زيدًا)؟ فلِمَ جاز ولم يجز (عليه زيدًا)؟ وما حكم تاكيده إذا قلت: (أنت نفسك) أو (أنا نفسى)؟ ولِمَ لا يكون أحدهما إلا رفعًا والآخر إلا جرًّا؟

---

(١) فى المخطوط (المضاف) بدون الباء.وما أثبته يتناسب مع ما سيأتى فى بيان الغرض والمسائل والجواب.

(٢) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٤٨ = (١٢٦) « وهذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٠ب ، وفيه « هذا ضرب من الفعل ...»، وفى شرح الصفار ص ٣٤٤.

١١- وهل يجوز (عليك وأخيك)؟ ولِمَ لا يجوز(١)؟

١٢- وما فى قولهم (تحذيرى زيدًا) فى موضع (حَذَرَك زيدًا) من الدليل على أنه بمنزلة (عليك زيدًا)؟

١٣- وهل يجوز (رويدك نفسك)؟ وما الوجه الذى يجوز عليه؟ وهل يجوز رفعه ؟ وما وجه قولهم :(رويدك نفسِك) و(رويدك نفسُك) على الأوجه الثلاثة؟ وما حكم (حيهلك) و(هاء ك)؟ ولِمَ لا يجوز فيه إلاّ وجه واحدٌ وهو الرفع فى (حيهلك) و(هاء ك نفسك)؟

١٤- وما وجه قول بعض العرب :(هلمّا) و(هلُموا) و(هلمّى)؟ ولِمَ صرَّفه وهو فى موضع الصوت من اسم الفعل؟

١٥- وهل يجوز على قولهم :(علىّ زيدًا) (دونى زيدًا)؟ ولِمَ لا يجوز ؟

١٦- وهل يجوز (زيدًا عليك) و(زيدًا حَذَرك)؟ ولِمَ لا يجوز ؟ وما وجه قولك الشاعر(٢):

(٤٥٤) - *يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا*(٣).

الجـــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى اسم الفعل بالمضاف ما يجوز فى المفرد من أنّه إن كان فعله لا يتعدى لم يتعد اسم الفعل / ، وإن كان يتعدى تعدى اسم الفعل. إلاّ أن فى المضاف ضميرين، أ١٧٥
أحدهما : مرفوع فى النية والآخر مجرور وهو المضاف إليه.

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٤٨ = (١: ١٢٦).

(١) فى المخطوط (ولم لا يجوز ضمًا) ولا معنى لكلمة (ضمًا).

(٢) أفاد البغدادى بأن القائل : راجز جاهلى من بنى أسيِّد بن عمرو بن تميم. وذكر أن الصاغانى نسب البيت إلى جارية من بنى مازن ، وأن ابن الشجرى نسبه إلى رؤبة ، ثم قال : « وكلاهما لا أصل له ». ينظر الخزانة ، جـ ٣: ١٧ ، ١٨. كما ينظر ما لم ينشر من الأمالى الشجرية ، لهبة الله بن على العلوى ابن الشجرى (ت ٥٤٢) ، تحقيق - الدكتور حاتم صالح الضامن ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ)، ص ١٦.

(٣) وسيأتى برقم (٤٥٥) ، ويروى (أيها الماتح). والمائح : الذى ينزل فى البئر فيملأ الدلو. والماتح : الذى ينزع الدلو على رأس البئر.

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٢٦٠ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ٣٦ ، والزاهر ، جـ ٢: ٨٥ ، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٣٣٢ ، واشتقاق أسماء الله ، ص ٢١٨ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٥٧أ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٢٣ ، وشرح أبيات المغنى ، جـ ٧: ٢٧٥ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥١٢ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٥٢٠.

٢*-١ - ولا يجوز أن يفرد تارة ويضاف تارة ؛ لأنّه سمى بالمضاف كما يسمى الإنسان بالمضاف من نحو (عبد اللّه) فلا يجوز فيه الإفراد لا يقال :(عبد) ، لأنه إنما سمى بالمضاف فجعل بمنزلة (زيد)· ولهذا جاز أن يدخل المضاف فى هذا الباب ، لأنّ الإضافة لا توجب تمكينه إذا كانت لازمة كما أن الألف واللام لا توجب تمكين الاسم إذا كانت لازمة نحو (الآن)(١) و(الذي) من وجهين ، أحدهما : أنها لم تلحق على جهة تصريف الاسم فتقتضى تمكينه ، ولا على معاملة الجنس الذى يعرف تارة وينكر تارة فتقتضى تمكينه من هذا الوجه· فقد بان أن الإضافة اللازمة لا تقتضى تمكين الاسم· وهكذا ينبغى أن تكون لأنه بمنزلة الصوت·

٣*-١ - وقسمة اسم الفعل على ثلاثة أوجه : مفرد ، وهو الأصل ؛ لأنه بمنزلة الصوت ، كقولهم :(صه) و(مه)· ومركب مع الصوت ليؤذن بمعنى الصوت كقولهم :(حيّهل)· ومضاف تلزمه الإضافة فيصحّ من أجل ذلك أن يقدر تقدير الصوت·

٤*-٢ - وتقول :(عليك زيداً) و(دونك عمراً) و(عندك بكراً) ، كلّ هذه متعدّية ، لأنها إغراء بالمتعدَّى إليه كقولك (خُذْ زيداً) فأمّا(مكانك) ، و(بعدك) و(فرطك) و(أمامك) و(إليك) ، و(وراءك) و(عندك) فى أحد وجهيه ، فلا تتعدى ؛ لأنّ (مكانك) بمنزلة (قف) ، و(بعدك) بمنزلة (تأخر) ، و(فرطك) بمنزلة (تقدم) وكذلك (أمامك) ، و(وراء ك) بمنزلة (تأخر) ، و(إليك) بمنزلة (تنحّ) ، و(عندك) بمنزلة (تقدم فى جهتك(٢))· فأما (عندك زيداً) فبمنزلة (خذ زيداً)·

٥*-٢ - وتقول :(حَذركَ زيداً) فيكون اسماً للفعل· وإنما جاز ذلك فيه لأنه منقول من المصدر إلى اسم الفعل(٣) الذى يجرى مجرى الصوت لما بيّنا قبل·

٦*-٣ - وأما قول بعض العرب وقد قيل له :(إليك) فقال :(إلىّ) فهذا شاذ ، وهو بمعنى (تنح) فقال : (أتنحى)· وإنما جاز فى الخبر لاجتماع شيئين : أحدهما : أنه فى الجواب الذى

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٤٨ = (١ : ١٢٦)·

*-٢ نفســه ، ص ٢٤٩ = (١٢٦)·

*-٣ نفســه ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ = (١٢٦)·

(١) فى المخطوط (لان)، والمراد ما أثبته·

(٢) فى المخطوط (جهل)، ولعلّ المراد ما أثبته·

(٣) فى المخطوط (الفاعل)، والمناسب ما أثبته·

تبين المعنى فيه ، والآخر : للإشعار بمناسبة الفعل. ولا يجوز (دونى) قياسًا على هذا الشذوذ.

٧*-١ - وحكم الأسماء المضافة التى هى أسماء للفعل فى الإتباع من التأكيد وغيره كحكم المفرد(١) إلا بمقدار أن فى المضاف ضميرين ، أحدهما: ضمير مرفوع ، و[الآخر]: ضمير مجرور.

٨*-١ - ولا يجوز (رويده زيدًا) ولا(دونه عمرًا) على أمر الغائب لأنّ أمر الغائب فى الفعل لا يكون إلا بحرف هو لام الأمر ، فأما أمر المخاطب فيكون بغير حرف ، فلهذا وقع الاسم الذى لا حرف فيه موقع الفعل الذي لا حرف فيه للأمر. ووجه ثان : وهو أنّ المعنى فى المخاطب الحاضر أظهر منه فى الغائب ، وهذا يقتضى أن اسم الفعل أحق بالمخاطب الحاضر منه بالغائب لما يدخله من الضعف بوقوع كلمة موقع كلمة ، فهو بالمخاطب أحق لهذه العلّة . وأما قول بعضهم :(عليه رجلاً ليسنى) فهو شاذ كشذوذ (إلىّ) بمعنى (أتنحى) ، وعلته كعلته(١).

٩*-٢ - وتقول :(عليكم أجمعين) وإن شئت قلت :(أجمعون) على ضمير المرفوع فى النية. فأما (رويدكم أجمعون) فلا يجوز إلاّ بالرفع إذا كانت الكاف والميم للخطاب وليست باسم.(٢)

١٠*-٣ - وتقول :(علىّ زيدًا) فيجوز هذا فى المتكلّم ، لأنه بمنزلة (أولنى زيدًا) أو (أعطنى زيدًا) ولا يصلح فى الغائب على هذا المعنى ، لا تقول :(عليه زيدًا) لضعف أمر الغائب عن منزلة المخاطب والمتكلّم فى ظهور المعنى. والتأكيد إذا قلت:(علىّ زيدًا) يجرى على وجهين : أحدهما: تأكيد الضمير فى النية ، / وهو المأمور وهو ضمير المرفوع، فتقول على هذا :(علىّ أنت نفسُك) فتؤكِّد المرفوع. والوجه الآخر: تأكيد مجرور وهى الياء فى (علىّ) فتقول على هذا : (أنا نفسى) فيكون التأكيد فى موضع جرّ. ومعنى (علىّ زيدًا(٣)):(أولنى زيدًا) أو(أعطنى زيدًا) ففيه ضميران : ضميرُ فاعل مرفوع ، وضمير مفعولٍ(٤) منصوبٌ فى الفعل مجرور فى الحرف ، والمعنى معنى ضمير المفعول إلاّ أنه مجرور بالحرف كما يجر بالإضافة إذا قلت :(ضرب زيدٍ ٧٥ب

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٥٠ = (١: ١٢٦).
*-٢ نفسه ، ص ٢٥٠ = (١٢٦ - ١٢٧).
*-٣ نفسه ، ص ٢٥٠ = (١٢٧).
(١) ينظر الفقرة رقم (٦) السابقة.
(٢) ينظر الباب السابق ، الفقرة (١٠).
(٣) فى المخطوط (زيد) ، والصواب ما أثبته.
(٤) فى المخطوط (فاعل)، والصواب ما أثبته.

عمرو[١]) أو قلت (ضربى عمرو) فهو فى لفظ مجرور وتأويل منصوب ، فكذلك هذا .

١١*-١ - ولا يجوز (عليك وأخيك) كما لا يجوز فى غير هذا الباب (لك وأخيك) حتى تعيد الجار ، فتقول :(لك ولأخيك) لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار[٢].

١٢*-١ - وقولهم :(حَذَرَك زيدًا) و(تحذيرى زيدًا) يدلّ على أنهم قد أجروه[٣] مُجرى (عليك زيدًا) و(علىَّ زيدًا) ؛ لأنه مرة يكون بمعنى (خذ زيدًا) ومرة يكون بمعنى (أولنى زيدًا) فعاملوه معاملة (عليك) و(علىّ) ليدل على أنه من باب اسم الفعل الذى قد نقل عن المصدر ، لأنه مرة يكون بمعنى (خذ) ومرة يكون بمعنى (أعط) و(أول).

١٣*-١ - ويجوز فى (رويدك[٤] نَفْسَك) ثلاثة أوجه :(رويدك نفسَك) بالنصب كقولك :(رويدكَ زيدًا). و(رويدك نَفْسِك) على تأكيد الكاف إذا كان مصدرًا مضافًا. و(رويدك نفسُك) على تأكيد الضمير المرفوع فى النية على التعلّق بهذا الاسم. فأما (حيهلك) و(هاء ك) فليس فيه إلا وجه واحد ، لأنّ الكاف للمخاطب وليس بمصدرٍ فيضاف. ولا معنى لقولك[٥] (حيهلك نَفْسَك) ، لأنه بمعنى (ائت) إذا قلت :(حيهلك الصلاةَ) ، فلا يصحّ (ائت نفسك) ، فليس فيه إلاّ وجه واحد وهو الرفعُ فى (حيهلك نفسُك) و(هاء ك نفسُك).

١٤*-٢ - وأما قول بعض العرب (هَلُمَّا) و(هَلُمُّوا) و(هَلُمِّى) فإنّه صرفَّه لأنه ردّه إلى أصل الفعل وإن كان قد ألحقه هاءً للتنبيه فهو على شبه الصوت.

١٥*-٢ - ولا يجوز على قولهم :(علىّ زيدًا)[٦] (دونى عمرًا)؛ لأنه لا يتعدّى إلى مفعولين. فكما أنه لا يجوز أن يجرى ما لا يتعدى مجرى المتعدى ، فكذلك لا يجرى ما يتعدى إلى

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٥١ = (١: ١٢٧).

*-٢ نفســه ، ص ٢٥٢ = (١٢٧).

(١) فى المخطوط (عمرًا) ومقتضى السياق أن (زيدًا) فى المثال مجرور لفظًا منصوب محلاً فيكون (عمرو) فاعلاً مرفوعًا .

(٢) ينظر التعليق على الفقرة (١٢) من أجوبة الباب السابق.

(٣) فى المخطوط (أجروا) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (رويدًا) ، والتصويب من السؤال.

(٥) فى المخطوط (كقولك)، ولعل المرادما أثبته.

(٦) فى المخطوط (زيد) ، والصواب ما أثبته.

(مفعول واحد[١]) ما يتعدى إلى (مفعولين)[٢] و(على زيدًا) فى حكم ما يتعدى إلى مفعولين؛ لأنّه بمنزلة (أولنى زيدًا)٠ وقولهم (دونك زيدًا) بمعنى (خذ زيدًا) فلا يتعدى إلاّ إلى واحد٠

١٦*-١ – ولا يجوز[٣] (زيدًا عليك) ولا (زيدًا حذرك) ، لأن العاملَ لا يتصرف فى نفسه ، فلا يتصرف فى معموله بالتقديم والتأخير، وأما قول الشاعر :

(٤٥٥) – *يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِى دُونَكَا*[٤]٠

فإنما قال : (يا أيها المائح دلوى) أى(خذ دلوى) ، ثم قال :(دونكا) بعدما اكتفى الكلام الأول ، وليس على التقديم والتأخير لما بيّنا٠

---

*-١ الكتاب، جـ ١: ٢٥٢ – ٢٥٣ = (١: ١٢٧ – ١٢٨)٠

(١)،(٢): فى المخطوط تأخير وتقديم حيث جاء فى الموضع الأول (مفعولين) وجاء فى الموضع الثانى (مفعول واحد)٠ وما أثبته يقتضيه التنظير الذى يريده المؤلف٠

(٣) لا يجوز ذلك عند البصريين ، أما الكوفيون فقد أجازوه٠ ينظر معانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٢٦٠ ، والإنصاف ، جـ ١: ٢٢٨ م (٢٧)٠

(٤) تقدم برقم (٤٥٤)٠

٥٠- بـاب إضمار الفعل في الأمر والنهْي[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى إضمار الفعل فى الأمر والنهى مما لا يجوز .

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى إضمار الفعل المأمور به أو المنهيّ عنه؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ جاز ترك توفية الكلام حقّه على ما يوجبه موضوعه؟ فلِمَ جاز أن يغير عن حدّه فى الموضوع الذى وضع على إحكام؟

٢ - وهل يكون الكلام هو الدال على المعنى مع ما حذف منه أو لا يكون الكلام دالاً ، وإنما الدليل هو الكلام مع الحـال؟ ولِمَ وَجَب أنّه لا بُدَّ من محـذوف إذا كـان قـد فـهم المعنى بالمذكور فقط؟

٣ - ولِمَ شَرَطَ[2] علمَ المخاطب بالمعنى فى صحّة الحذفِ دون أن يَشرُطَ دلالة الحال عليها؟

٤ - / (ومـا)[3] الأصل فى الأفـعـال التى تحذف لدلالة الحـال عليـهـا؟ وهل ذلك يرجع إلى الأحوال المشاهدة دون غيرها أم قد يصلح فيها وفى غيرها؟ وهل يجوز (زيدًا وعمرًا) فى حـال مـا يُرى إنسـان يضـرب أو يشـتم أو يقـتل؟ وهل يجـوز (زيدًا) فى حـال قـول الرجلِ:(أضـربُ شرّ الناس)؟ وهل يجـوز (حديثَك) فى حال قطع إنسانٍ حديثَه أو قدوم رجلٍ من سفر؟ وما تقدير المحذوف فى هذه الأشياء ؟ ١٧٦أ

[٢-] ولِمَ جاز أن يكون الحال مع الكلام دلالة على المعنى مع إمكان توجيه الكلام إلى غير تلك الحال؟ وما الذى يوجب أنها بمنزلة الجزء من الكلام مع أنه ليس على ذلك فى الموضوع؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٥٣ = (١: ١٢٨) « هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٧أ، وفى شرح الصفار ، ص ٣٥٠.

(٢) هو الشرط المذكور فى العنوان. ينظر التعليق السابق.

(٣) فى المخطوط (وهل لأن) ، وما أثبته يناسب الجواب.

وهل يلزم فى مثل هذا إذا قيل لنا: اعملوا بدلالة الكلام أن نعمل بدلالته ودلالة الحال؟ ولِمَ ذلك؟

٥ - وهل يجوز (الأسد الأسد) فى حال التحذير، و(الجدارَ) و(الصبىَّ) ؟ وما تقديره؟ وهل يقدر على (لا توطئى الصبىّ) و(لا تقرب الجدار) أو على (احْذر الجدار)؟ ولِمَ جاز فى هذه الأشياء إضمار الفعل وإظهاره؟

٦ - وما الشاهد فى قول جرير[(١)] :

(٤٥٦) - *خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِى الْمَنَارَ بِهِ*[(٢)].

ولِمَ لا يجوز أن يضمر (تنح عن الطريق)؟

٧ - وهل يجوز (زيدٌ) على معنى (لِيُضربَ زيدٌ[(٣)]) أو (لِيَضرِبْ زيد)؟ ولِمَ لا يجوز هذا ، ولا (زيدٌ عمرًا) على (ليضرب زيدٌ عمرًا)؟

٨ - وهل يجوز (زيدًا) على معنى (عليك زيدًا)؟ ولِمَ لا يجوز؟

٩ - وهل يجوز (اللهم ضبعًا وذئبًا)[(*)] فى حال الدُّعاء على غنم رجلٍ؟ وما تقدير المحذوف فيه؟

١٠- وهل يجوز (الصبيانَ) فى حال خوف اللوم بما أفسده الصبيان؟ وهل يجوز (بلى وجاذا[(٤)]) فى حال الجواب لمن قال[(٥)] : (أمَا بمكان كذا وكذا وجذ؟) بمعنى موضع يمسك الماء ، وما دليله؟

---

(١) شرح ديوانه ، ص ٢٨٤.

(*) هذا مثل ينظر الكتاب ، جـ ١ : ٢٥٥ = (١:١٢٩) ، والنكت جـ ١: ٣٢٦

(٢) وسيأتى برقم (٤٥٨) ، وعجزه :

وابرز ببِرْزَةَ حيثُ اضطرَّكَ الْقَدَرُ

يخاطب عمر بن لجأ التيمى. وبرزة : قيل هى أم عمر بن لجأ ، وقيل : إحدى جداته ، وقيل : الأرض الواسعة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٥٤ = (١: ١٢٨) ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٧ب ، والمسائل العسكريات ، ص ١٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٢٣ ، وفرحة الأديب ، ص٥١، والنكت ، جـ ١: ٣٤٦ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٦٢ ، ومعجم حداد ، رقم ٩٩٤.

(٣) فى المخطوط (وزيد) ، والتصويب من الكتاب ، جـ ١: ٢٥٤ = (١: ١٢٨).

(٤) فى المخطوط (وجاز) ، والتصويب من الجواب.

(٥) فى المخطوط (هناك) ، والتصويب من الجواب.

١١– وما الشاهد في قول الشاعر(١) :

(٤٥٧) – *أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ*(٢).

وما تقديره ؟

١٢– وهل يجوز (أمرَ مبكياتك (٣)لا أمر مضحاتك)(٤)؟ وما تقديره ؟ وما دليله؟

١٣– و(الظباء على البقر)(٥)؟ وما دليله ؟ ومن أين دخله معنى المثل؟

الجـــواب :

١*–١ – الذى يجوز فى إضمار الفعل المأمور به أو المنهى عنه حذفه إذا كان الحال دالة على المعنى ، تقوم مقام اللفظ به ، (٦– وصارت خلفًا منه فى إحضار المعنى للنفس ، والإفهام به كالإفهام باللفظ المحذوف. ولا يجوز حذفه إذا كان الدليل عليه بعيدًا من معناه ولا يقوم مقام اللفظ به فى إحضاره للنفس –٦). ولو لم يكن هذا لكان قد أخل الكلام بإفهام المعنى ، وذلك

*–١ الكتاب ، جـ ١: ٢٥٣ = (١: ١٢٨).

(١) هو مسكين الدارمى ، ينظر ديوان مسكين الدارمى ، ربيعة بن عامر (ت ٨٩) ، جمع وتحقيق يحيى الجبورى ، وخليل إبراهيم العطية ، (بغداد – مطبعة دار البصرى ، ط ، ١٣٨٩هـ) ، ص ٢٩. وفى تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ، ط.بولاق ، جـ ١: ٢٩ : أنه إبراهيم بن هرمة القرشى (ت ١٧٦) ، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ، (دمشق – مجمع اللغة العربية ، ١٣٨٩هـ). ولم أجده فى شعره، وفى الحماسة البصرية ، لصدر الدين على بن الفرج البصرى (ت بعد ٦٤٧) ، تحقيق مختارالدين أحمد (بيروت – عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ)، مصور عن ط حيدر آباد ، ١٣٨٤هـ ، جـ٢ : ٦٠ : أنه قيس بن عاصم أو ابن ميادة .

(٢) وسيأتى برقم (٤٥٩) ، وعجزه :

كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٥٦ = (١: ١٢٩) ، وكتاب الأمثال ، ص ١٨١، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٧، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٧ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ١٢٧، وفرحة الأديب ، ص ٤٠ ، والنكت ، جـ ١: ٣٣٧، والخزانة ، جـ ٤: ٤٦٥، وينظر معجم هارون ، ص ٨٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٥٣٢.

(٣) فى المخطوط (مبكايك)، والتصويب من الكتاب ، جـ ١: ٢٥٦ = (١٢٩).

(٤) هذا مثل. ينظر كتاب الأمثال ، ص ٢٢٣، ومجمع الأمثال ، جـ ١: ٣٠.

(٥) هذا مثل أيضا. ينظر مجمع الأمثال ، جـ ١: ٤٤٤، ويروى (الكلاب على البقر)، ينظر كتاب الأمثال ، ص ٢٨٤، ومجمع الأمثال ، جـ ٢: ١٤٢.

(٦–٦) ما بين القوسين جاء فى المخطوط هكذا (فى إحضاره النفس ولا يجوز حذفه إذا كان الدليل عليه بعيدًا من معناه ولا يقوم مقام اللفظ به وصارت خلفًا منه فى إحضار المعنى للفظ وصارت خلفًا منه فى إحضار المعنى للنفس والإفهام به كالإفهام باللفظ المحذوف).
ويبدوا لى أن فى ترتيبه خللاً وأن الأنسب الترتيب الذى أثبته.

فاسد لا يجوز. وإنما يجوز إذا كان فيه إيجاز من غير إخلالٍ بالمعنى ، ولا يكون هذا حتى يُحضَر المعنى للنفس كإحضار اللفظ المحذوف سواءً ، على الحد الذى يكون فى اللفظ المحذوف؛ ولهذا جاز أن يغيروا الكلام عن حدّه فى الموضوع للاستغناء عنه بدلالة الحال ، فلا يحتاج إلى التكلم به على هذه الشريطة ويكون الحذف[1] أولى [من] الذكر[2] ؛ لأنّه أقرب فى إفهام المعنى وأقلّ كلفةً فيما يُعمل من النطق به.

٢*-١ - والكلام المحذوف هو الدال على المعنى على جهة كون الحال خلفًا من المحذوف حتى لو قيل لنا : اعملو بدلالة الكلام للزمنا[3] أن نعمل بدلالته على تلك الحال من أجل أنها خلفٌ من اللفظ المحذوف ، فهو مقدّر بمنزلة المتكلم به ، ولذلك يكون فى الخبر مما يحكم به بصدق أو كذب ، كقولك :(مكةَ والله) بمعنى (يريد مكة والله). [و] لو كانت دلالة الحال [معدومة] لم يصلح فيها صدق ولا كذب / ولا أمر ولا نهى ، لأن هذا إنما هو فى دلالة الكلام. ٧٦ب
ولهذا كان لا بد من محذوف إذ كانت الحال إنما تكون خلفًا من المحذوف. فلو لم يكن محذوف لم يصلح الخلف منه.

٣*-١ - وشرط سيبويه فى الحذف علم المخاطب بالمعنى[4]. وإنما حقيقته دلالةٌ تقوم مقام اللفظ فى العلم بالمعنى ، لأنه إذا كانت الدلالة بهذه المنزلة فليس على المتكلم ألا يُفهم المخاطب كما ليس عليه لو أتم الكلام فهذا هو حقيقته.

٤*-١ - والأصل فى الأفعال التى تحذف لدلالة الحال عليها فى الحال المشاهدة ، لأنها الأشهر فيما يدل على المعنى. وقد يكون المحذوف ما ينبىء عنه الحال المشاهدة ، كقولك :(مكة واللهِ) إذا رأيته فى هيئة الحاج على معنى (يريد مكة). وتقول :(زيدًا وعمرًا) فى حال ما يُرى إنسانٌ يضرب أو يشتم أو يقتل ، أي (اضرب زيدًا وعمرًا). وتقول :(زيدًا) فى حال قول القائل: (أضربُ شرَّ الناس) أى (اضرب زيدًا فإنه شر الناس). وتقول :(حديثك) فى حال قطع إنسان لحديثه ، أى (صل حديثَك) ، أو (حدث حديثَك) ، وكذلك إذا قدم من سفر. ولا يجوز (زيدًا أو

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٥٣ = (١: ١٢٨).**

(١) فى المخطوط (الحدث) ، ولعل المراد ما أثبته.

(٢) فى المخطوط (للذكر)، ولعل المراد ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (للزمان) ، والصواب ما أثبته.

(٤) ينظر ما تقدم فى التعليق على عنوان الباب.

عمرًا) فى حال ضرب إنسان لغيره وأنت تريد (أكرم زيدًا أو[1] عمرًا) ، لأنه ليس هـهنا خلف من الفعل المحذوف وهو (أكرم)٠

٥*١ - وتقول :(الأسدَ الأسدَ) فى حال التحذير٠ و(الجدارَ) ، و(الصبىَّ) وتقديره :(لا تقرب الجدار) و([لا] توطئى[2] الصبىّ)٠ وإن شئت كان على إضمار (احذر الجدار) و(احذر الأسد)٠ ويجوز فى هذه الأشياء إضمار الفعل وإظهاره [3]؛ لأنه لم يكثر حتى يصير الكلام هو الخلفَ من المحذوف فلا يصلح ذكره معه لأنه يصير بمنزلة دخول فعل على فعلٍ كقولهم :(إياك) فى التحذير٠ وسنشرحه فى موضعه[4] إن شاء الله تعالى٠ فإذا كان الحال هو الخلف من المحذوف لم يمتنع الإظهار للفعل لأنه ردٌّ له إلى أصله من غير مانع منه٠ وإذا كان الكلام قد صار خلفًا من المحذوفِ لم يجز إظهار الفعل لمانع من ذلك ، وهو ما ذكرنا من امتناع دخولِ فعلٍ على فعلٍ على طريق المفعول٠

٦*٢ - وقال جرير :

(٤٥٨) - خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِى الْمَنَارَ بِهِ   وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ[5]٠

فهذا الشاهد على جواز إظهار الفعل فى مثل هذا ، لأنه يقال :(الطريقَ الطريقَ) ، و(الطريق)، مكررًا أو غير مكررٍ[6]٠ ويجوز أن يظهر الفعل كما أظهره جرير ٠ ولا يضمر (تنحَّ عن الطريق)

---

*-١الكتاب ، جـ ١: ٢٥٣ - ٢٥٤ = (١: ١٢٨)٠

*-٢نفســه ، ص ٢٥٤ = (١٢٨)٠

(١) فى المخطوط (و) ، وما أثبته يقتضيه السياق٠

(٢) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٢٥٣ = (١: ١٢٨) ، وعلّق عليها الأستاذ عبدالسلام هارون ، بأنه يعنى لا توطىء دابتك الصبىّ٠

(٣) الظاهر أنَّ الرمانى يجيز إظهار الفعل سواء أكان المنصوب على التحذير مفردًا أو مكررًا « وقد أجاز بعض النحويين ذلك٠ ينظر توضيح المقاصد ، جـ ٤: ٦٨ ، والهمع ، جـ ٣: ٢٤ = (١٦٩)٠

(٤) ينظر باب (٥٣).

(٥) تقدم برقم (٤٥٦)٠

(٦) مما يجدرذكره هنا أن العينى فى المقاصد النحوية، جـ ٤: ٣٠٨ ، نقل عن سيبويه أنه قال :« إذا قلت : الطريق الطريق لم يحسن إظهار الفعل ، لأن أحد الاسمين قام مقامه فإن أفردت الطريق حسن الإظهار وأنشدوا : خل الطريق ....»٠ وهذا النص لم يقله سيبويه وإنما نقله العينى عن النكت للأعلم الشنتمرى ، جـ ١: ٣٤٦٠ ونص سيبويه هو « ومنه أيضًا قوله الطريق الطريق ، إن شاء قال خل الطريق أو تنح عن الطريق قال جرير :

* خَلِّ الطَّرِيقَ ....*»

لأنه لا يضمر الجار. ولكنْ تُضمرُ فعلاً فى هذا المعنى يتعدى بغير حرف جرّ.

٧*-١ - ولا يجوز إضمار فعل الغائب ، لأنه يحتاج فيه إلى إضمار فعلين ، فعل للمخاطب وفعل للغائب مع ما فيه من إبهام أمر المخاطب ، ومع أنه ليس للغائب فعل مشاهد يكون خلفًا من المحذوف. فلما اجتمعت هذه الأسباب الثلاثة التى كلٌّ واحد(١) منها يقتضى ضعف إضمار فعل الغائب امتنع جوازه فلا تقول:(زيدٌ عمرًا) على معنى (ليضرب زيد عمرًا).

٨*-٢ - ولا يجوز (زيدًا) على معنى (عليك زيدًا) ، لأنّه ليس لاسم الفعل قوة فى العمل فيحذف تارة ويذكر تارة كما يكون [فى الفعل]، ويَدُلُّكَ على جهة ذلك أنه لا يعمل على جهة تقديم معموله فكذلك لا يعمل مضمرًا كما لم يعمل فى معموله مقدمًا.

٩-٣ - وتقول فى حال الدعاء على غنمِ رجلٍ :(اللهم ضبعًا وذئبًا) وهذا مسموع من العرب(٢) ، ويفسرونه بقولهم :(اللهم اجمع فيها(٣) ضبعًا وذئبًا) أو (اجعل فيها(٣) ضبعًا وذئباً).

١٠*-٤ - وتقول فى حال خوف اللوم بما أفسده الصبيانُ من مكان أو غيره :(الصبيانَ) ، أى (لُمِ الصبيانَ). وكذلك فى حال الجواب لمن قال :(أمّا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ؟) ، وهو موضع يمسك الماء، فتقول :(بلى وجاذا) أى (فأعرفُ به وِجاذا). وكلُّ هذا مسموع من العرب. وفيه شاهد على جواز الحذف لما بيّنا.

١١*-٥- وقال الشاعر :

(٤٥٩) - / أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ   كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ(٤). ١٧٧أ

فهذا من المحذوف على تقدير (احفظ أخاك) لأنّه فى حال وصية وحض على ما ينبغى أن يفعل.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٥٤ = (١٢٨:١).

*-٢ نفسه ، ٢٥٤ - ٢٥٥ = (١٢٨ - ١٢٩).

*-٣ نفسه ، ٢٥٥ = (١٢٩).

*-٤ نفسه ، ٢٥٥ - ٢٥٦ = (١٢٩).

*-٥ نفسه ، ص ٢٥٦ = (١٢٩).

(١) فى المخطوط (واحدة) ، والأنسب ما أثبته.

(٢) ينظر الكتاب ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٧ب، واللسان ، جـ ٢١٨:٨ (ضبع).

(٣) في المخطوط (فيهم) وماأثبته من الكتاب

(٤) تقدم برقم (٤٥٧).

١٢*١- – وتقول :(أمرَ مبكياتك[١] لا أمر مضحاتك) ، وتقديره (الْزم أمر مبكياتك[٢] من الكلم الذى فيه وعظ لا أمْرَ مضحكاتك) فهذه وصية حكيم تدعو إلى الاتعاظ بما سُمِع لا التلهىّ بما لا تحمد عاقبته ولهذا فهم من معنى المحافظة على أحد الأمرين دون الآخر.

١٣*١- – وتقول :(الظباءَ على البقر) أىّ (خلِّ الظباء على البقر) ، وهو كالمثل الذى يقال فى حال ترك الناس بعضهم على بعضٍ إذا اقتضت الحكمة [التحذير] من الدخول فى أمرهم ، فيجىء هذا كالمثل وليس بمثل محقق ؛ لأنّه يجوز[٣] إظهار الفعل فيه ولو كان مثلاً لم يغير عن صيغته.

---

*١- الكتاب ، جـ١: ٢٥٦ = (١: ١٢٩).

(١) ، (٢) فى المخطوط (مبكاتك) ، والصواب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (لا يجوز) ، وما أثبته يقتضيه السياق.

٥١– بـاب إضمار الفعل فى غير الأمر والنهى[1]

الغرض فيه : أن يبين مـا يجـوز فيـه إضمـار الفعـل فى غيـر الأمـر والنهيِ ممًّا لا يجوز.

مسـائل هذا الباب :

١ – ما الذى يجوز فيه إضمار الفعل فى غير الأمر والنهى ؟

٢ – وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

[١–] ولِمَ جاز إضمار الفعل فى غير الأمر والنهى مع أنّ قوة الأمر والنهى على إضمار الفعل؟ وهل يُحتاج فى هذا الباب إلى أن يكون الدليل أظهرَ حتى يصير بظهوره فى قوة الأمر والنهيِ؟

٣ – وهل يُقاس على حذف الفعل فى الأمر والنهى حذفُه فى غيرهما؟

٤ – وكيف يصح القياس الذى يوجب التسوية مع أن الأصل [لي« المقي«]أقوى من المقيس عليه ؟

[١–] ولِمَ جـاز إضمـار (يريد[2]) فى قـولك :(مكة والله) وليـست إرادة الحجّ إلاّ إرادة مما يشاهد بالحواس؟ وما فى هيئة الحاجّ مما يدلّ مع أمكان الحكاية [عن] حال الحاجّ ومع أنه توضع تلك الهيئة لتدلّ على إرادة الحجّ كما يوضع اللفظ ليدلّ على المعنى ؟ ولِمَ جاز إضمار (أراد) وإضمار (يريد)؟

٥ – وما الشاهد فى قوله جلّ وعزّ ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [3]؟ وما تقديره و فى الحذف؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٥٧ = (١: ١٢٩) « هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره فى غير الأمر والنهى » ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٨ أ ، وشرح الصفار ، ص ٣٥٣ . وبهذا الباب ينتهى القدر الموجود منه على ميكروفيلم بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

(٢) فى المخطوط (زيد) والتصويب من الجواب.

(٣) من الآية (١٣٥) فى سورة البقرة.

وما دليله من قوله جلَّ وعزَّ ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾[1]؟ ولِمَ جاز أن يحمل على معنى (اتبعوا ملّة اليهود أو النصارى)؟ ولِمَ يوضع هذا الكلامُ على هذا المعنى؟

[٣-] ولِمَ جاز (القرطاسَ واللّه) على معنى (يُصيب) قبل رميه؟ وما دليله من صحة التسديد؟ وما تقدير المضمر إذا سمعت وقع السهم بالقرطاس؟ ولِمَ قدّره[2]على (أصاب القرطاس)؟

٦ - ولِمَ جاز (الهلال واللّه) عند سماع التكبير؟ ولِمَ صار التكبير دليلاً على رؤية الهلال؟

٧ - ولِمَ جاز (عبدَ اللّه) عند رؤية ضرب على وجه التفاؤل بأن يقع بعبد اللّه؟ وما تقدير العامل فيه؟

٨ - ولِمَ جاز (زيدًا) عند رؤية إنسانٍ متهيىء للضرب على معنى (اضرب زيدًا) وعلى معنى (أتضرب زيدًا) مع اختلاف المعنيين والهيئة واحدة ؟

٩ - ولِمَ جاز (أكلَّ هذا بخلاً) عند شدة الامتناع والمضايقة فى الشىء الحقير؟ وما تقدير العامل فيه ؟ ولِمَ جاز بالرفع (أكلُّ هذا بخلٌ) ؟

١٠- ولم جاز إضمار المستفهم ولَمْ يجز إضمار فعل الغائب؟.

الجـــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فيه إضمار الفعل فى غير الأمر والنهى هو الذى عليه دليل يقوم مقام اللفظ بالفعل فى غير الأمر والنهى ولا يكفى فى ذلك مشاهدة الحال مع نصب الاسم على عمل الفعل، لأنّه إذا لم يكن إلا هذا لم يجز أن يعمل إلاّ على هذا الأمر ، لأنّه الأقوى فى حذف الفعل، وإنما يجوز فى غيره إذا كانت الحال المشاهدة تقتضى الفعل وكان قد صحب الكلام ما يصرفه عن معنى الأمر فحينئذٍ يحمل على الخبر بحسن المقتضِى فى / ذلك كقولك [3](مكة ٧٧ب

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٥٧ = (١: ١٢٩).

(١) من الآية (١٣٥) فى سورة البقرة ، وهى بتمامها ﴿ قَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ .

(٢) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٥٧ = (١: ١٣٠).

(٣) فى المخطوط (بقولك) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

والله) بمعنى (يريد مكة)· ودليله هيئة الحاجّ وليس يقتضى الأمر له بالإرادة لأنّه قد أوقعها فى مقتضى هذه الهيئة ، فلا معنى للأمر هـهنا ، ولذلك وجّه على معنى الخبر· ويصلح فى تقديره (أراد مكة) ؛ لأنه لا يكون فى تلك الهيئة إلاّ وقد تقدم لَهُ إرادة مكة·

٢ *-١ – ولا يجوز أن يضمر الفعل إلاّ لخلف منه يقوم مقامه فى إفهام المعنى لئلا يختل الكلام بما لا يفهم منه المعنى المراد·

٣ *-٢ – وقد يجوز قياس غير الأمر والنهى عليه ، لأنّ العلّة تجمع بينهما وهى ظهور حال يقوم مقام اللفظ بالفعل على جهة الخبر كما يقوم مقام اللفظ به على جهة الأمر· فإنما ننظر فى هذا إلى مقتضى الحال كما ذكرنا فى هيئة الحاج ، [و] كما يكون فى صحة التسديد يقتضى (يُصيب القرطاسَ)، وفى سماع وقع السهم بالقرطاس يقتضى (أصاب القرطاس)، فتختلف مواقع الأفعال بحسب مقتضى الحال على ما بيّنا·

٤ *-٢ – وليس تجوز التسوية بين الأقوى والأضعف على الإطلاق ، ولكن تجوز التسوية بينهما فى معنى حكمٍ من الأحكام، فيسوّى بينهما فى جواز الحذفِ ولا يسوى بينهما فى قوة الحذف ، وكذلك إذا لم يكن ما يقتضى غير الأقوى ولم يجز حمل الكلام إلاّ على الأقوى· وليس لقائل أن يقول :هيئة الحاجّ لا تدلّ على إرادة الحج لاحتمالها الحكاية لهيئة إنسانٍ آخر؛ لأنّ هذا لو جاز فى الهيئة لجاز فى العبارة عن ذلك المعنى إذا كانت مما تصلح فيه الحكاية كما تصلح فيه الهيئة· فإن قال القائل :(لا يجوز هذا فى العبارة لأنه يخالف موضوعها وليس كذلك الهيئة) قيل له : إن الهيئة وإن لم توضع لتنبيء عن هذا المعنى كما وضعت العبارة فإنها قد جرت العادةُ حتى صارت دلالةً من جهة العادة فليس لأحدٍ أن يخالف ذلك ، لأنه يكون ملبسًا مُمَوِّهًا كما يكون فى العبارة ، وإن كان فى العبارة قد أفسدها لمخالفة موضوعها·

٥ *-٢ – وفى التنزيل ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾(١) فهذا شاهد فى حذف الفعل بعد الحرف(٢) وتقديره (بل نتبع ملة إبراهيم) ، ودليله ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾(٣) ؛ لأن قوله: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ بمنزلة (اتبعوا اليهودية أو(٤) النصرانية) ، وليس المعنى (كونوا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٥٧ = (١ : ١٢٩)·

*-٢ نفسه ، ص ٢٥٧ = (١٢٩ – ١٣٠)·

(١)، (٣) من الآية (١٣٥) فى سورة البقرة·

(٢) فى المخطوط (فى الجرّ) ، ولعل الأنسب ما أثبته·

(٤) فى المخطوط (و) ، وما أثبته يقتضيه السياق·

أنتم إياهم) فلما قام هذا اللفظ فى مفهومه مقام (اتبعوا) حُمل حذف الفعل عليه ، تقديره (بل نتبع ملّة إبراهيم حنيفًا)٠

٦*-١ – وتقول :(الهلالَ واللّه) على معنى (رأوا الهلال) ودليله جماعة يتراء ون الهلال فى وقت طلبه ، فالتكبير على هذه الصفة اقتضى أنَّهم قد رأوا الهلال٠

٧*-١ – وتقول :(عبدَ اللّه) عند سماع وقع الضرب على وجه التفاؤل أي (يضرب هذا الضارب عبدَ اللّه إن شاء اللّهُ)، وذلك[١] إذا كانت بينك وبينه عداوة معلومة أو ما جرى مجرى العداوة من الإبعاد وما يقتضى التأديب ، فلهذا أضمر الفعل على هذه الجهة من التفاؤل من غير تحقيق إخبار بوقوع الضرب لا محالة٠

٨*-١ – وتقول :(زيدًا) عند رؤية إنسان متهيىءٍ للضرب فيكون على معنى (اضرب زيدًا) فإن كان زيد معظَّما عن أن يضرب صارت الهيئة على ظهور هذا المعنى بمنزلة (أتضرب زيدًا؟) على طريقة الإنكار٠ وإنْ ظهر منك رحمته لما وقع به صار على معنى (يضرب زيدًا)٠ فالمتهيىء للضرب إن صحِب هيأته معنى التعظيم له عن الضرب صار بمعنى الإنكار ، كقولك :(أتضرب زيدًا؟) وإن ظهر معها معنى الرحمة لزيد مما وقع به صار بمعنى (يضرب[٢] زيدًا) وإن تجردت الهيئة صار على معنى الأمر ، لأنه الأصل تقديره (اضرب زيدًا)٠

١٧٨أ ٩*-٢ – وتقول : / (أكلَّ هذا بخلاً) عند ظهور المضايقة الشديدة فى المعاملة والنظر فى الشىء الحقير الذي مثله لا ينبغى أن يلتفت إليه ، وتقديره (أيفعل كل هذا بخلاً) أى للبخل كما تقول :(منعه بخلاً) و(أعطيته جودًا)٠ ويجوز (أكلُّ هذا بخلٌ) على الابتداء والخبر، كأنّك توجب بقولك :(كلّ هذا بخل) ، ثم تدخل ألف الاستفهام وأنت موجب إلا أنه على طريق الإنكار كما قال[٢]:

(٤٦٠) – *أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيّ *[٣].

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٥٧ = (١: ١٣٠)٠

*-٢ نفسه ، ص ٢٥٨ = (١٣٠)٠

(١) فى المخطوط (وكذلك) ، ولعل الأنسب ما أثبته

(٢) فى المخطوط (ضرب) ، وما أثبته يقتضيه السياق٠

(٣) القائل هو العجاج، ينظر ديوانه ، جـ ١: ٤٨١٠

(٤) وسيأتى برقم (٦٠٢) ، و(٦٠٩)٠ والقنسرى : الشيخ الكبير٠

فهذا قد أوجب إلا أنّه أدخل الألف على طريقة الإنكار.

١٠*١- – ويجوز إضمار فعل المستفهم ولا يجوز إضمار فعل الغائب ، لأنّه يلزم منه إضمار فعلين : فعلٍ للمخاطب ، وفعلٍ للغائب على طريق (قل له : أيضرب زيداً؟). ولا يجب مثل ذلك فى فعل المستفهِم إذا قلت :(أكُلَّ هذا بخلاً) ؛ لأن تقديره (أتفعل كلَّ هذا بخلاً).

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٢٥٨ = (١: ١٣٠).

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٢٨، ٢ : ١٧٦هـ = (١٧٠ ، ٤٨٥) ، والمقتضب ، جـ ٣ : ٢٢٨، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ١٩٣ ، والزاهر ، جـ ٢: ١١٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٤ ، وإعراب ثلاثين سورة ، ص ١٩، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٦ب ، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٧١٨، والمسائل المنثورة ، ص ٥، والإيضاح ، ص ٣٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٥٢، والنكت ، جـ ١: ٣٧٩ ، والخزانة ، جـ ٤ : ٥١١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥٦١ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٧٢٦.

٥٢– بـــاب إضمار الفعل بعد حرفٍ[1]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى إضمار الفعل بعد حرف مما لا يجوز.

مســائل هذا الباب :

١ – ما الذى يجوز فى إضمار الفعل بعد حرف؟ وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك؟

٢ – ولِمَ جاز إضمار الفعل بعد (إن) ولَمْ يجز بعد أخوات (إن) فى الجزاء؟

٣ – وكم وجهًا يجوز فى قولهم :(الناس مجريون بأعمالهم إنْ خيرًا فخير وإن شرًا فشر)؟ وما دليل المحذوف فيه ؟ وما الخلف منه؟

٤ – ولِمَ جاز إظهار الفعل واختزاله[2] فى هذا؟

[٣–] ولِمَ كان الوجهُ (إن خيرًا فخيرٌ) بالرفع فيما بعد الفاء؟ ولِمَ جاز النصب فيه ؟ ولِمَ كان الناصب أحسنَ فى (إن خيرًا)؟ وعلى أىّ شىء يجوز إضمار الرفع؟

٥ – وما الشاهد فى قول هدبة [3]:

(٤٦١) – * فَإِنْ يَكُ فِى أَمْوالِنَا لَا نَضِقْ بِهِ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرٌ ... ... *[4].

وهل يجوز فيه النصب؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٥٨ = (١: ١٣٠) « هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف » ، وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٨ ب.

(٢) فى المخطوط (اجتزايه) ، والتصويب من الجواب.

(٣) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٢٥٩ = (١: ١٣١).

(٤) وسيأتى برقم (٤٦٦) ، وهو بتمامه :

فَإِنْ يَكُ فِى أَمْوالِنَا لَا نَضِقْ بِهِ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

ويروى :

* وَإِنْ تَكُ فِى أَمْوالِنَا لَا نَضِقْ بِهَا ....*

كما يروى :

إِنِ الْعَقْلُ فِى أَمْوالِنَا لَا نَضِقْ بِهِ ذِراعًا وإنْ صَبْرًا .....

والضميرفى(تك) للدية كما أن معنى العقل الدية . وذلك أن الشاعر قد قتل ابن عمه فقال ذلك عند =

٦ - وما الشاهد فى قول النعمان بن المنذر(١):

(٤٦٢) - *قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا*(٢).

وهل يجوز فيه الرفع على الوجهين من معنى (كان) ومِنْ تقديره؟

٧ - [وما الشاهد فى قوله جلّ وعزّ: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾(٣)](٤)؟ وَهَلْ يصلح على (إن كان فى المعاملين ذو عسرة) كما كان فى تقدير :(إن كان فى أعمالهم خير)؟

٨ - وما فى قول العرب فى مَثَلٍ من أمثالها :(إن لا حَظية فلا أليّة)(٥)؟ ولِمَ رفعت الحظية؟ وما تقدير المحذوف فيه؟ ولِمَ قدّره على (إن لا تكن لنا فى الناس حظية)(٦)؟ وما معنى هذا الكلام؟ وفى أىّ شىء يضرب هذا المثل؟ وهلاّ نصب على (أكن حظيةً) ؟

٩ - وما فى قولهم :(مررت برجلٍ إن طويلاً وإن قصيرًا)؟ ولِمَ لا يجوز إلا بالنصب؟ وهلاّ جاز الرفع كما جاز فى (إن حق)؟

= القصاص منه.

ومن مواطن وروده: معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ١٠٥، والكامل ، جـ ٤ : ٨٥ ، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ١٤٧، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٩ ب، والنكت ، جـ ١: ٣٣٨، والأمالى الشجرية ، جـ٢: ٢٣٦، والمغنى ، ص ٣٣٤، وشرح شواهده ، جـ ١: ٢٧٥، ٢: ٧١٥، وشرح أبياته ، جـ ٥: ٢٣٤.

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٦٠ = (١: ١٣١) ، وشرح القصائد السبع ، ص ٥٠٩، والنعمان بن المنذر هو ملك الحيرة من قبل الفرس وقتل على أيديهم وبسبب قتله وقع يوم ذى قار بين العرب والفرس فى خبر طويل. ينظر عنه النقائض نقائض جرير والفرزدق ، جـ ١: ٢٩٨، والخزانة ، جـ ١ : ١٨٥، والمقاصد النحوية ، جـ٢: ٦٦.

(٢) وسيأتى برقم (٤٦٧) ، وعجزه :

*فَمَا اعْتذارُك مِنْ قَولٍ إِذَا قِيلَا *

ويروى (قد قيل ما قيل) و (إن حقٌّ وإن كذبٌ). والمخاطب الربيع بن زياد العبسى. وقوله(ذلك) إشارة إلى اتهام لبيد الشاعر لزياد المذكور بالبرص.

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٨، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٥٩ ب ، والمسائل المشكلة ، ص ٣٢٢، والمسائل الحلبيات ، ص ٢٣٢ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٥٢، والنكت ، جـ ١ : ٣٣٩، وشرح الكافية الشافية ، جـ ١: ٤١٧، والخزانة ، جـ ٢: ٧٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٦٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٢١٣٩.

(٣) من الآية (٢٨٠) فى سورة البقرة.

(٤) تكملة يقتضيها السياق والجواب.

(٥) ينظر كتاب الأمثال ، ص ١٥٧، ومجمع الأمثال ، جـ ١: ٢٠ ، وسيأتى معنى المثل فى الجواب.

(٦) الكتاب ، جـ ١: ٢٦١ = (١: ١٣١) ، وفيه (إلا تكن له ...) وهنا (لنا).

١٠- وما الشاهد فى قول ليلى الأخيلية(١) :

(٤٦٣) - لَا تَقْرَبَنَّ الدهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظَالِمًا أَبَدًا ... ... (٢).

وما تقديره فى الحذف؟ وهل يجوز فيه الرفع؟

١١- وقولِ ابن همام السلولى(٣) :

(٣٦٤) - فَأَحْضَرْتُ عُذْرِى عَلَيْهِ الشُّهُـو دُ إنْ عَاذِرًا لِى وَإنْ تَارِكَا(٤).

ما تقدير المحذوف فيه؟ وهل يجوز فيه الرفع ؟ ولِمَ جاز؟ وما تقديره؟

١٢- وقولِ النابغة الذبيانى(٥) :

(٤٦٥) - حَدِبَتْ عَلَىَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإنْ مَظْلُومَا(٦).

وهل يجوز فيه الرفع؟ ولِمَ لا يجوز؟

١٣- وكَمْ وجهًا يجوز فى (مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحًا فطالح)؟ ولِمَ ضعف الجرّ فى (إلاّ

---

(١) ينظر ديوان ليلة الأخيلية ، تحقيق خليل إبراهيم العطية وجليل العطية ، (بغداد - دار الجمهورية ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ) ، ص ١٠٩، توفيت نحو سنة ٨٠ هـ، وقال صاحب فرحة الأديب ، ص ٨٤ : « ليس البيت لليلى الأخيلية ، بل هو لحميد بن ثور » والشاهد أيضًا فى ديوان حميد ، ص ١٣٠.

(٢) وسيأتى برقم (٤٦٨) ، وهو بتمامه :

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإنْ مَظْلُومَا

ويروى (لا تغزون) و (لا ظالمًا) و (إن ظالمًا فيهم) ، و(ولا مظلومًا).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٦١ = (١: ١٣٢) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٨، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٠ أ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٤٥، والنكت ، جـ ١: ٣٤٠. وينظر معجم هارون ، ص ٣٣٦، ومعجم حداد رقم ٢٦٢٨.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٦٢ = (١: ٢٣٢) ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٩٩.

(٤) وسيأتى برقم (٤٦٩) ، وفى المخطوط (إليه) مكان (عليه) ، والتصويب من الجواب.

والشاعر يخاطب أميرَه عبيد الله بن زياد بن أبيه.

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٩ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٠ أ ، والمسائل العضديات ، ص ١٥١، والنكت ، جـ ١: ٣٤٠.

(٥) ديوانه ، ص ١٧٩.

(٦) وسيأتى برقم (٤٧٠) . وحدبت : عطفت ، وضنة : قبيلة من عذرة ، وقال الأعلم فى شرح أبيات سيبويه: « ويروى ضبة وهو تصحيف ».

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٦٢ = (١: ١٣٢)، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٠ أ، وشرح شواهد سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٦، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح =

صالح فطالح)؟ ولِمَ جاز النصب فيهما ولَمْ يجز الرفع فيهما؟

١٤- وهل يجوز (أمرر على أيّهم أفضل إن زيدٌ وإن عمرٌو) على (إن مررت بزيدٍ أو عمرٍو)؟ ولِمَ جاز على ضعفه؟

١- الجـــواب :

١-*١ - الذى يجوز فى إضمار الفعل بعد حرف [إضماره] إذا كان الحرف مختصًا بالفعل لا يدخل إلاَّ عليه ، وإن كان أمًّا فى بابه ؛ لأنّ اختصاصه به حتّى لا يصلح إلاّ له يوجب أنّه يقتضيه. وأما كونه [أمًّا] فى بابه فيوجب[1] قوتَه على الذكر / معه وعلى حذفه. ولا يجوز حذفُ الفعلِ إذا خلا من ذلكَ فيما يتفرعِ مما يقتضى جواز ما له هذه القوة على نحو حذف الفعل فى (إنْ) التى للجزاء فلها القوّة التامة. وأمّا (لو) فشبهت[2] بـ(إن) لأنها[3] للماضى نظيرة (ان) للمستقبل. ٧٨ب

١-*٢ - ولا يجوز إضمار الفعل بعد أخوات (إن) فى الجزاء لنقصانها عن منزلة (إنْ) إذ كانت قد تخرج عن اقتضاء الفعل فى الاستفهام ونحوه ، ولا تخرج (إن) عن اقتضاء الفعل.

١-*٣ - وقولهم :(الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرًا فشرّ) يجوز فيه أربعة أوجه : نصبهما جميعًا ، ورفعهما جميعًا ، ورفع الأول ونصب الثانى ، ونصب الأول ورفع الثانى ، وهو الوجه لأن ما بعد الفاء يقتضى الاستئناف مع أن إضمار الناصب أحسن لقلّة الإضمار إذ إضمار الرافع يحتاج معه إلى إضمار خبر. فالتقدير :(إن كانت أعمالهم خيرًا

١-* الكتاب ، جـ ١: ٢٥٨ = (١: ١٣٠).

= لمحمد بن مالك (ت ٦٧٢) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، (بيروت - عالم الكتب) ، ص ٧١، والمقاصد النحوية ، جـ٢:٨٧، وشرح الأشمونى، جـ ١: ٢٥٣، والهمع ، جـ ٢: ١٠٢=(١: ١٢١)، والدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى(ت ١٣٣١)، (بيروت - دار المعرفة ، ط ٢، ١٣٩٣هـ) ، جـ ١: ٩٠.

(١) فى المخطوط (يوجب) ، وهو جواب (أمًّا).

(٢) فى المخطوط (مشبهة) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (بها) ، ولعل الصواب ما أثبته.

فجزاؤهم خير) وأما تقدير النصب فما بعد الفاء فعل (فسيجزون خيراً)٠ وأما رفع الأول فيجوز على وجـهين : أحـدهمـا :(إن كـان فى أعـمـالهـم خيـر) ، والآخـر :(إن وقع منهم خـيـر)٠ ودليل المحذوف ما تقدم فى الكلام فى (الناس مجزيون بأعمالهم) فهذا يقتضى أنهم يجزون بحسن أعمالهم فى الخير والشر، إلاّ أنه صلّحَ الحذف بعد الحرف لما بيّنا من قوة هذا الحرف٠

٤*-١ - ويجوز إظهار الفعل واختزاله ، لأنّه لم يحصل فى الكلام ما هو خلف منه قد صار بمنزلة الذكر له فى التقدير كما يكون فى قولهم :(إياك) أنه[1] قد صار بمنزلة (احذر) فلا تُدخل عليه (احذر) كما لا يدخل الفعل على الفعل٠

٥*-٢ - وقال هدبة بن خشرم[2]:

(٤٦٦) - فَإِنْ يَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِقْ بِهِ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ للصَّبْرِ[3].

فهذا على (إن وقع صبر) ، و(كان) فيه بمعنى (وقع) ويجوز (إن كان فيه صبر) أى[4] فى البلاء الذى نزل فى أموالنا٠ ويجوز بالنصب على تقدير (وإن كان الأمر صبراً فنصبر للصبر)٠

٦*-٣ - وقال النعمان بن المنذر :

(٤٦٧) - قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَا[5].

فهذا على (إنْ كان القول حقًّا وإن كان كذبًا) ، ويجوز فيه الرفع على (إنْ كان فيه حقٌّ أو كذبٌ)٠ ويجوز على (إنْ كان وقع حق)٠

٧*-٣ - وفى التنزيل﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[6] ففي الرفع وجهان: أحدهما

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٥٨ = (١: ١٣٠)٠

*-٢ نفسـه ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ = (١٣١)٠

*-٣ نفسـه ، ص ٢٦٠ = (١٣١)٠

(١) لفظة (أنه) ألحقت فى الهامش ، غير أن الإشارة إلى موضعها وقعت بعد كلمة (صار) ..والأنسب هذا الموضع٠

(٢) فى المخطوط (حسرم)٠وهو تصحيف.

(٣) تقدم برقم (٤٦١)٠

(٤) فى المخطوط (ان)٠والأنسب ما أثبته٠

(٥) تقدم برقم (٤٦٢)٠

(٦) من الآية (٢٨٠) فى سورة البقرة٠

(إن كان فى المعاملين ذو عسرة) ، والآخر :(إن وقع ذو عسرة فيهم)· ويجوز فى مثله النصب على (وإن كان المعامل ذا عسرة)·

٨*-١ - وقول العرب فى المثل: (إلاّ حظيّة فلا أليّةٌ) ومعناه[١] (إن كان ممن لا يحظى عنده النساء فإنى غير أليّة فيما يوجب الحظوة) أى غير مقصرة· من قولك : ما ألوت جهداً ، وهو (فعيلة)[٢] منه، ووجه المثل فيه أن كلّ من لم يحظ عنده بأمر من الأمور مع الاجتهاد فيما يوجب الحظوة عنده فإنه يصلح أن يقال له هذا القولُ وإن لم يكن من جنس حظوة النساء عند الرجال· ولو نصب على تقدير :(إلاّ أكن حظيةً فلا ألية) جاز ، والمثل جرى بالرفع·

٩*-٢ - وتقول :(مررت برجلٍ إن طويلاً وإن قصيرًا) فهذا لا يكون إلا بالنصب ، لأنه لا يتوجه فيه إلا إضمار (رجل) على تقدير (إن كان طويلاً وإن كان قصيراً)·

١٠*-٣ - وقالت ليلى الأخيلية :

(٤٦٨) - لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا[٣].

فهذا على (إن كنتَ ظالمًا أو مظلومًا) وهو وجه الكلام ، ولو رفع على (إن كان فيهم ظالم ويدخل هو[٤] فى جملة الظالم جاز ، وفيه بُعد[٥].

١١*-٤ - وقال ابن همام السلولي :

١٧٩أ (٤٦٩) - / وَأَحْضَرْتُ عُذْرِى عَلَيْهِ الشُّهُـو دُ إِنْ عَاذِرًا لِى وَإِنْ تَارِكًا[٦].

فهذا على (إن كان الأمير عاذراً بإحضار شهودى وإن كان تاركًا) ؛ لأنه إنما أحضر الشهود عند الأمير ليشهدوا له بما فيه عذر له· ويجوز الرفع فيه على معنى (إن كان لى فى الناس عاذرٌ

---

*-١ الكتاب جـ١ ، ٢٦٠ - ٢٦١ = (١: ١٣١)·
*-٢ نفسه، ص : ٢٦١ = (١٣١)·
*-٣ نفسه ، ص ٢٦١ = (١٣٢)·
*-٤ نفسه ، ص ٢٦٢ = (١٣٢)·

(١) فى المخطوط (معنى) ، ولعل الصواب ما أثبته·
(٢) فى المخطوط (فعلته) ، ولعل المراد ما أثبته·
(٣) تقدم برقم (٤٦٣) ، وفى المخطوط (وإن مظلوم)·
(٤) أي المخاطب·
(٥) أما السيرافى فيرى أنه لا يجوز فيه إلا النصب ، حيث قال : « فهذا لا يجوز فيه إلا النصب » شرحه ، جـ ٢: ١٦٠أ·
(٦) تقدم برقم (٤٦٤)

أو تاركٌ) وهو حسن لأنه موافق لغرضه فى أن يعذر فى الأمر الذى تَوجّد عليه فيه.

١٢*-١ – وقال النابغة :

(٤٧٠) – حَدِبَتْ عليّ بطونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا(١).

أي (إن كنت ظالمًا فيهم وإن كنت مظلومًا فهم لى بالحدب علىّ) ولا يصلح الرفع فى هذا ؛ لأنه لا معنى لقوله :(إن كان فيهم ظالم أو مظلوم) لأنه إنما يختص بعضهم بحدبهم عليه بالرفع فيفسد المعنى.

١٣*-٢ – وتقول :(مررت برجلٍ صالحٍ إلاّ صالحًا فطالح) على (إلاّ يكن صالحًا فهو طالح) فهذا وجه الكلام. ومنهم من يقول :(إلاّ صالحًا [فطالحًا](٢)) فينصبهما جميعًا طلبًا لمشاكلة الجواب لما هو جواب له ، وتقديره (إلاّ يكن صالحًا فقد لقيته طالحًا). ومنهم من يجرّه فيقول : (إلا صالحٍ فطالحٍ) وهذا ضعيف من أجل إضمار حرف الجرّ ، لأنه إنما جاز لدلالة الكلام عليه وتقديره (إلا أكن مررت برجلٍ صالحٍ). حكاه يونس (ت١٨٢) عن العرب. ولا يجوز الرفع فيه كما لم يجز فى (مررت برجلٍ إن طويلاً وإن قصيراً(٣)) ، لأنه لا يتوجه إلا على إضمار هذا المذكور فى (كان).

١٤*-٣ – ويجوز (امرر على أيُّهم أفضلُ إن زيدٍ وإن عمروٍ) أى (إن تكن تمر بزيد أو عمرو) ، وإن شئت قدرته (إن تكن تمر على زيدٍ أو عمروٍ) فتضمر مثل ما أظهرت ، لأنّ (مررت على زيد) و(بزيد) واحد.

٢-[مسائل من هذا الباب(٤) أيضًا] :

١٥ – لِمَ لا يجوز أن يرتفع الاسم بعد (إن) بالابتداء كما جاز أن يذكر الاسم بعد (إن) وليست من عوامل الاسم؟

---

*١- الكتاب ، جـ١ : ٢٦٢ = (١ : ١٣٢).

*٢- نفسه، ص ٢٦٢ – ٢٦٣ = (١٣٢ – ١٣٣).

*٣- نفســه ، ص ٢٦٣ = (١٣٣).

(١) تقدم برقم (٤٦٥) ، وفى المخطوط (إن ظالمًا فيه) ، والصواب (إن ظالمًا فيهم).كما تقدم فى هامش السؤال.

(٢) تكملة من الكتاب ، فى الموضع المحدد لهذه الفقرة.

(٣) ينظر الفقرة (٩).

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٦٣ = (١: ١٣٣) ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٦١ أ.

١٦ - وهل يجوز (عندنا رجلٌ إن زيدٌ وإن عمروٌ) بالرفع والنصب؟ وما تقديره فى الرفع؟ ولِمَ لا يكون على (وإن عندنا عمرو) إذ فى (عندنا) معنى الفعل؟

١٧ - وهل يجوز (عبدَ اللَّه المقتولَ) على (كن عبدَ اللَّه المقتولَ) كما قالوا:(كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد اللَّه القاتل) فلِمَ لا يجوز إضمار (كن) فى الأمر كما يجوز إضمار غيره من الأفعال ، وكما جاز إضماره مع الحرف؟ وما معنى قوله(١): « لأنه ليس فعلاً يصل من الشىء إلى شىء » فلِمَ لا تكون الحال دالة على مثل هذا؟

١٨ - وما حكم قولهم(٢) :

(٤٧١) - *مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلائِهَا*(٣).

ولِمَ لا يجوز الجرّ فى (من لدُ شولاً) ؟ وما معنى قوله فى امتناع الجرّ(٤): «لأنّه ليس بزمان ولا مكان(٥)، كقولك :(مِنْ لد صلاة العصر إلى وقت كذا) ، و(من(٦) لد الحائط إلى مكان كذا)»؟ وما تقديره فى النصب ؟ ولِمَ جاز الجر فيه على سعة الكلام دون حقيقته؟ وما معنى قوله(٧) :«جعلوه بمنزلة المصدر»؟

١٩ - وما الحرف المختص بالفعل الذى لا يجوز بعده الاسم؟ وما الحرف المختص بالفعل الذى يجوز بعده الاسم؟

---

(١) الكتاب ، جـ ١: ٢٦٤ = (١: ١٣٣).

(٢) لم أهتد إلى معرفة القائل.

(٣) وسيأتى برقم (٤٧٤)، وفى المخطوط (من قوله شولاً وإلى اتلائها) ، والتصويب من الجواب. ويروى (من لد شول). كما يروى (من لدو شَوْلاً) وأصلها (شولاء). وعن معنى شول قيل : جمع شائلة على غير قياس وهى الناقة التى ارتفع لبنها وجف ضرعها. وقيل: شول مصدر (شالت بذنبها) أي رفعته للضراب ، فهو مصدر مؤكد ، عامله محذوفٌ. والإتلاء : من أتلت الناقة إذا تلاها ولدها.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٦٤ = (١: ١٣٤) ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٣١٢ ، ٢ : ٧٩، وشرح القصائد التسع ، جـ ١: ٧٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٤٩ ، والنكت ، جـ ١:٣٤١، والخزانة ، جـ ٢: ٨٤، وينظر معجم هارون ، ص ٤٣٨، ومعجم حداد، رقم ٣٢٢٣.

(٤) الكتاب ، جـ ٢: ٢٦٥ = (١٣٤).

(٥) فى المخطوط (ولازمان) ، والتصويب من الكتاب.

(٦) يوجد فى المخطوط (واو) مقحمة بعد كلمة (من).

(٧) الكتاب ، الموضع نفسه.

٢٠ - ولِمَ جاز فى (مُرْ) (اؤمر) ولَمْ يجز فى (خذ) (اؤخذ)(١) ولا فى (كُلْ) (اؤكل)؟

٢١ - وما الشاهد فى قول دريد بن الصمة(٢) :

(٤٧٢) - *لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا*(٣).

ولِمَ حمله على (إمّا) دونَ (إنِ) الجزاء؟ وما الذى اقتضى أن يكون بمنزلة ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾(٤)؟ وهل يجوز الرفع فى (فإن جزع وإن إجمال صبر)؟ ولِمَ جاز ولا يجوز طرحُ (ما) من (إمّا) إلا فى الشعر؟

٢٢ - وما الشاهد فى قول النمر بن تولب(٥) :

(٤٧٣) - *سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ*(٦).

---

(١) فى المخطوط (ف واحد) ، والتصويب من الجواب.

(٢) ديوان دريد بن الصمة الجشمعى (ت ٨) ، جمع وتحقيق محمد خير البقاعى ، (دار قتيبة ، ١٤٠١هـ)، ص ٦٨.

(٣) وسيأتى برقم (٤٧٠) ، وعجزه :

فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ

ويروى (فاصدقيها) كما يروى (فاكذبيها) على خطاب المؤنث . ويروى أيضا برفع (جزع) و (إجمال).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٦٦ ، ٣: ٣٣٢ = (١: ١٣٤ ، ٢: ٦٧) ، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٨، والكامل ، جـ ١: ٢٨٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ١٢٩، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص١٥٠، ٣٣٧، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٣ أ، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٦٥٢، والمسائل المشكلة ، ص ٣٢١، والمسائل الحلبيات ، ص ٣٣٠ ، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٨٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٠٨، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١١٢، والنكت ، جـ ١: ٣٤٢، وتذكرة النحاة ، ص ١٠٩، والخزانة ، جـ٤ : ٤٤٢، وينظر معجم هارون ، ص ١٨٣ ، ومعجم حداد ، رقم ١٢٧٧.

(٤) من الآية (٤) فى سورة محمد . ولم يوردها الرمانى فى الجواب.

(٥) شعره ، ص ١٠٤.

(٦) وسيأتى برقم (٤٧٦) ، وعجزه :

وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

ويروى (سقتها) . والشاعر يصف وعلاً. والضمير فى سقتها يرجع لمسجورة فى بيت سابق. وعلى رواية (سقته) يعود إلى الوعل.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٦٧ ، ٣: ١٤١ = (١: ١٣٥ - ٤٧١) ، ومجاز القرآن ، جـ ١: ٢٣١، وغريب الحديث للحربى، جـ ١: ٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٠، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٣ أ ، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٦٥١ ، والمسائل البغداديات ، ص ٣٢٣، ٣٢٩، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٨٥ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١١٣، والنكت ، جـ ١: ٣٤٢، والخزانة ، جـ ٤: ٤٣٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٣٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٦٤١.

وما الخلاف فيه؟ ولِمَ حمله(١)على (إمّا) وحمله أبو العباس (ت ٢٨٦) على (إن) الجزاء؟

٢٣ - وما حكم (قد كان ذلك إما صلاحًا وإمّا فسادًا) فلِمَ وَجَبَ إذا كان على (إمّا) التى للتخيير فالعامل هو هذا / المذكور وإن كان على (إمّا) التى للجزاء فهو على (كان) ٧٩ب أخرى؟ وهل يجوز فيه الرفع ؟ ولِمَ جاز على (إ مّا) التى للتخيير دون التى للجزاء ؟

٢- الجــــــواب :

١٥*-١ - لا يجوز أن يرتفع الاسم بعد (إن) بالابتداء ، لأنه يُخرج الحرفَ عن أصله فى اللفظ والتقدير مع أنّه على معناه. والقسمة فى هذا الباب على أربعة أوجه : شىء على أصله فى اللفظ والتقدير ، وشىء قد خرج عن أصله فى اللفظ والتقدير لا يكون إلاّ منقولاً عن معناه كنقل الفعل إلى الاسم من نحو (يشكر) و(تغلب) ، وشىء قد خرج عن أصله فى اللفظ دون التقدير كقولك :(زيدًا ضربت) ، وشىء قد خرج عن أصله فى التقدير دون اللفظ نحو ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾(٢) لا يصلح أن يقدر الضمير قبل الذكر ولكن الذكر قبل الضمير[وليس] كقولهم :(ضرب غلامَه زيد) قد خرج عن أصله فى اللفظ ولم يخرج عن أصله فى التقدير ، لأنه يجوز (ضرب زيد غلامَه) وليس كذلك ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ ؛ لأنه لا يجوز أن يقدر (وإذ ابتلى ربُّه إبراهيم). ومن هذا الباب (أيُّهم ضربت) لا يصلح أن يقدر على (ضربت أيّهم) تقدير استعمال له على هذا الوجه ولكن تقدير المفعول فيما له من المرتبة فى الموضوع وإن كان قد منع مانع من ذكره على ما هو له فى الأصل. ولا يكون الذى يخرجُ فى الاستعمال عن أصله فى التقدير إلا لمانعٍ يقتضى ذلك على الصحة (٣)والحقيقة.

١٦*-٢ - وتقول :(عندنا رجل إن زيد وإن عمرو) بالرفع والنصب ، فالرفع على (إن كان عندنا زيد) والنصب على(إن كان زيدًا) وفيها ضمير (رجل). ولا يجوز رفعه على (عندنا) وإن

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٦٣ = (١: ١٣٣).

*-٢ نفســه ، ص ٢٦٤ = (١٣٣).

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٦٧ = (١: ١٣٦).

(٢) من الآية (١٢٤) فى سورة البقرة.

(٣) فى المخطوط (الحصة) ، ولعل المراد ما أثبته.

كان فيها معنى الاستقرار ، لأنها تكون خبرًا على هذا الوجه ويكون الاسم مبتدأً وتقديره قبلها فى الذكر يلى (إن) فيرجع الكلام إلى أن يبتدأ الاسم بعد (إن) وذلك فاسد لإخراجه عن أصله فى اللفظ والتقدير مع أنه على معناه.

١٧*-١ - ولا يجوز (عبدَ اللَّه المقتولَ) على (كن عبدَ اللَّه المقتولَ) من قبل أن الفعل فى الأمر والنهى إنما يكون الخلف منه ظهور معناه للحس كظهور الضرب أو العطاء فتقول :(زيدًا) أي (اعطِ زيدًا) أو (اضرب زيدًا) وليس كذلك (كان) لأنه ليس لها معنى الحسّ. ولكن يجوز أن تُحذف مع الحرف لكثرة مصاحبتها له ، وإذا كثر اصطحاب الشيئين دلَّ على ذكر أحدهما مع الآخر فمن هنا جاز مع الحرف ولم يجز فى الأمر والنهى.

١٨*-٢ - وأما قولهم :

(٤٧٤) - *مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلَى إتْلائِها*[1].

فإنه لا يجوز فى الشول الجر على حقيقة الكلام ، لأنّ (من لدُ) إنما يدخل على الزمان أو المكان إذ معناه فيه على طريق ابتداء الزمانِ إلى انتهائه ، أو ابتداء المكان إلى انتهائه ، وذلك[2](أن الأشياء على وجهين منها ما يقتضى الابتداء والانتهاء ، ومنها ما لا يقتضى ذلك. فقوة اقتضاء هذا للزمان والمكان ، ثم يليه ما كان فيه معنى الفعل لاختصاص الفعل بالزمان فيصلح النصب على تقدير (من لدُ كانت شولاً فإلى إتلائها). وقد جرَّه [قوم][3] على الاتساع. ووجه حمل الشول على المصدر أنّ أصله من (شالت تشول شولاً) كما أن العدل من (عدل يعدل عدلاً) ، ثم استعمل على معنى الشائل كالعدل[4] فى معنى العادل فعلى هذا جاز الجرّ[5].

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٦٤ = (١: ١٣٣).

*-٢ نفسـه ، ص ٢٦٤ - ٢٦٥ = (١٣٤).

(١) تقدم برقم (٤٧١).

(٢) فى المخطوط (وكذلك) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) تكملة من الكتاب ، جـ ١: ٢٦٥ = (١: ١٣٤).

(٤) فى المخطوط (كالعادل).

(٥) مفهوم كلام الرمانى أن جر (شول) جاز لأنه فى تأويل اسم الفاعل (شائل). وهذا يخالف فيما يبدو لى رأى سيبويه حيث قال : « وقد جره قوم على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين، وإنما يريد حين كذا وكذا » الكتاب ، جـ ١: ٢٦٥ = (١: ١٣٤). وقال السيرافى :« والجر يحتمل وجهين : أحدهما : أن تجعل (شولا) مصدرًا صحيحًا ... فإذا جعلته مصدرًا صحيحًا جاز أن يجعل وقتًا. ويجوز أن يكون قد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير : (من لد كون شول)». شرحه، جـ٢:٦٢ب.

١٩*-١ – والحرفُ المختص بالفعل الذى لا يجوز بعده الاسم هو الذى معناه فى الفعل من غير أن يكون أُمًّا فى بابه نحو (سوف) و(قد) ، والحرف المختصّ بالفعل الذى يجوز بعده الاسم هو الذى معناه فى الفعل مما هو أمٌّ فى بابه نحو (إن) التى [للجزاء].

٢٠*-٢ – ويجـوز فى (مـرْ) :(اؤمـر) على الأصل (فى الأمـر)(١). ولا يجـوز فى (خذ):(اؤخذ) ولا فى (كل) :(اؤكل) إلا بالحذف لكثرة استعمال الأمر إذ هو / مترجم عن كل ١٨٠أ
فعل يجرى على طريقة (افعل) فصار كأنّه أمٌّ لفعل الأمر.

٢١*-٣ – وقال دريد بن الصمة :

(٤٧٥) – لَقَدْ كَذَبَتْكَ [نَفْسُكَ] فَاكْذِبَنْهَا   فَإِنْ جَزَعًا(٢) وَإِنْ إِجَمال صَبْرِ(٣)

فليس هذا على (إن) التى للجزاء ، وإنما هو على (إما) التى للتخيير إلا أنه حذفت منه (ما) ، من أجل أنه لو كان على (إن) التى للجزاء لكان من غير جواب(٤) ، إذ الفاء تستأنف ما بعدها، ولا يكون ما قبلها فى معنى الجواب ألا ترى أنك لو قلت :(قد كان ذلك فإن حقًّا وإن كذبًا) اقتضى الجواب ولَمْ يجزِ الوقف عليه للعلّة التى بيّنا ، فإن أسقطت الفاء قلت :(قد كان ذلك إن حقًّا وإن كذبًا) فيصلح أن يكون ما قبل (إن) فى معنى الجواب إذا لم تأت بالفاء التى هى لاستئناف الكلام على تقدير عطف جملة على جملة. ويجوز فيه الرفع كأنّه قال :(فإمّا أمرك جزعٌ وإمّا إجمالُ صبرٍ). ولا يجوز حذف (ما) من (إمّا) إلاّ فى الشعر ، لأنه نادر فى الاستعمال. وكل ما ندر فى الاستعمال فهذا حكمه.

٢٢*-٤ – وقال النمر بن تولب :

(٤٧٦) – سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ   وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا(٥).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٦٥ – ٢٦٦ = (١: ١٣٤).
*-٢ نفسه، ص ٢٦٦ = (١٣٤).
*-٣ نفسه ، ص ٢٦٦ = (١٣٤ – ١٣٥) .
*-٤ نفسه ، ص ٢٦٧ – ٢٦٨ = (١٣٥).

(١) فى المخطوط (والحرف) ، ولعل المراد ما أثبته.
(٢) فى المخطوط (جزع) ، وهو رواية كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، غير أن المراد هنا رواية النصب.
(٣) تقدم برقم (٤٧٢).
(٤) فى المخطوط (واجب).
(٥) تقدم برقم (٤٧٣).

فهذا عند سيبويه على (إمّا) التى للتخيير[1] وخالفه أبو العباس (ت ٢٨٦) فى هذا البيت فَزَعَمَ أنّه على (إن) التى للجزاء[2] ، لأنّه جاء بالجواب كأنّه قال :(وإنْ سقته منْ خريفٍ فَلَنْ يعدم الريّ)٠ ووجه قول سيبويه أن الكلام يقتضى الاتصال فى الدعاء لأنه دعاء له بالسقى من صيّفٍ أو خريف ثُمَّ قَالَ : فَلَنْ يعدم الريّ على التفاؤل بإجابة الدُّعاء فهذا هو الأظهر وإنْ كان الذي قاله أبو العباس أوجه فى الإعراب لذكره الجواب٠

٢٣*-١ – وتقول :(قد كان ذلك إمّا صلاحًا وإما فسادًا) ، فإن حملته على (إمّا) التى للتخيير لم يحتج إلى حذف شيء وكان العامل (كان) المذكور على طريق الخبر كأنّك قلت :(قد كان ذلك صلاحًا أو فسادًا) ، وإن حملته على (إن) التى للجزاء دخلت (مع ما)[3] فلا بد من إضمار (كان) أخرى ، لأنه لا يعمل ما قبل (إن) فيما بعدها ، وتقديره (قد كان ذلك إن كان صلاحًا وإن كان فسادًا)٠ ويجوز الرفع على (إمّا) التى للتخيير كأنه قيل :(إن كان ذلك إمّا هو صلاحٌ وإما هو فسادٌ) ، ولا يصلح على (إن) التى للجزاء لأنّه بمنزلة (مررت برجلٍ إن طويلاً وإن قصيرًا) فى أنّه لا يتوجّه إلاّ على إضمار المذكور إلاّ أن تذهب به إلى أن الصلاح والفساد ليس هو الذي ذكرت فيجوز على تقدير (قد كان ذلك إن كان فيه صلاح وإن كان فيه فساد)٠

٣-مسـائل من هذا الباب[4] أيضا :

٢٤ – ما العامل فى (خير) من قولهم :(هلاّ خيرًا من ذلك) و(ألاّ خيرًا منه)؟ وما دليله

---

*-١ الكتاب ، جـ٢٦٨ = (١: ١٣٥)٠

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٦٧ = (١: ١٣٥)٠

(٢) ينظر المسائل المشكلة ، ص ٣٢٩، وفيه « قال أبو العباس فى (الغلط) يقال له : (ما) لا يجوز الغاؤها من (إن) إلا فى غاية الضرورة ، و(إمّا) يلزمها أن تكون مكررة وإنما جاء ت هنا مرة واحدة ، ولا ينبغى أن يحمل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيره سبيلا٠ ولكن الوجه فى ذلك ما قاله الأصمعى ، قال: (هى (إن) الجزاء »٠

وسيبويه لم يمنع أن تكون (إن) للجزاء حيث قال بعد رأيه السابق : « وإن أراد (إن) الجزاء فهو جائز ، لأنه يُضْمرُ فيها الفعل » الكتاب ، جـ ١: ٢٦٨ = (١: ١٣٥) ، وينظر شرح أبيات المغنى ، جـ ١: ٣٨٠٠

(٣) فى المخطوط (معها)٠

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٦٨ = (١: ١٣٦) ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٣ب٠

وتقديره؟ وهل يجوز على تقدير (هلا أفعل خيرًا من ذلك)؟ ولِمَ جاز ؟ وهل يجوز [رفع][(١)] بعضه؟ وما تقدير المحذوف في الرفع ؟ وما دليله؟

٢٥ - وما العامل في (فَرَق) من قولهم :(أَوْ فَرَقًا خيرًا من حبّ)[(٢)]؟ وما دليله؟ وما حَمْلُه على الجواب؟ وهل يجوز رفعه ؟ وما تقديره في الرفع ؟ ولِمَ حمله[(٣)] على (أمري فرق خير من حبّ)؟ وما معنى قوله[(٤)]: « إنما ينتصب على أن يكون الرجل في فعلٍ فتريد أن تنقله عنه»؟

٢٦ - وما العامل في (تمرٍ)و من قولهم :(ألا طعامَ ولو تمرًا)؟ وما دليله؟ وهل يجوز فيه الرفع؟ ومَا تقديره في الرفع؟ ولِمَ وُجِّهَ على (ولو سَقَطَ إلينا تمر) على إضمار الفعل مع أن عقد الباب على أن الرفع يضمر فيه ما هو هو ؟

٢٧ - وما الذي يجوز في (ائتني بدابّةٍ ولو حمارًا)؟ ولِمَ جاز فيه الأوجه الثلاثة من وجوه الإعراب؟ وما تقدير كلّ واحدٍ منها؟

٢٨ - وما الذي يجوز فيه (جئتك بدرهم فهلاّ دينارًا)؟ ولِمَ جاز بالنصب والجرّ ومنع[(٥)] الرفع؟

٢٩ - ولِمَ كانت / (لو) بمنزلة (إن)؟ ٨٠ب

٣٠ - ولِمَ جاز (ائتني بطعامٍ ولو تمرًا) و(لو تَمرٍ) بالنصب والجرّ ، و (ألا ماء ولو باردًا) بالنصب؟ وما معنى قوله[(٦)] : « لأنّ باردًا صفة ماء »؟

٣١- وما الذي يجوز في قولهم :(ادفع الشر ولو اصبعًا)؟ وما تقديره؟ ولِمَ لا يحسن حمله على ما يرفع؟ وما الفرق بينه وبين(ألا طعام ولو تمرٌ)؟

---

(١) تكملة مستفادة من السياق ومن قول سيبويه : « ... فقد سمعنا رفع بعضه من العرب » الكتاب ، ١: ٢٦٨؟

(٢) هذا مثل . ينظر مجمع الأمثال ، جـ ٢ : ٧٦ .
والفَرَقُ : الخوف. قال السيرافي « هذا كلام تكلم به رجل عند الحجاج ، وذلك أنه قد فعل له فعلاً في فاستجاده ، فقال الحجاج : أكلُّ هذا حُبًّا ؟ ، أي فعلت كل هذا حبًّا لي ، فقال الرجل مجيبًا له : أوْ فرقًا خيرًا من حب ، أي فعلت هذا فرقًا هو أنبل لك وأجل » شرح السيرافي ، جـ ٢: ٦٤ ب.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٦٩ = (١: ١٣٦).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) في المخطوط (وفتح) ، والصواب ما أثبته.

(٦) الكتاب ، جـ ١: ٢٧٠ = (١: ١٣٦). وليس فيه كلمة (ماء).

٣٢ - وما الذى يجوز فى قولهم :(خير مقدم)؟ وما تقديره فى النصب والرفع؟

٣٣- وما حكم قولهم :(خيرًا وما سرّ) عند تفسير الرؤيا ، و(خيرًا لنا وشرًا لعدوّنا) ؟ ولِمَ كان على (رأيت خيرًا وما سرّ)؟ ولِمَ جاز فيه الرَّفع (خير وما سرّ)؟

٣٤- وما الذى يجوز فى قولهم :(مصاحب معان) ، (مبرور مأجور)؟ وما تقديره فى النصب؟

٣٥- وما حكم قولهم :(راشدًا مهديًا)؟ ولِمَ كان النصب فيه أجود؟ وما تقديره فى النصب؟ ولِمَ كثر فيه؟ وما معنى قوله(١) :« صار بمنزلة (رشدت) و(هديت)»؟

٣٦- وما العامل فى (هنيئًا) [من] قولهم :(هنيئًا مريئًا)؟ ولِمَ غلب عليه النصب؟

٣٧- وما العامل فى (صادق) من قولهم :(صادقًا واللّه) عند حديثٍ يجرى أو شعرٍ ينشد؟ ولِمَ قدّره(٢) على (قاله(٣) صادقًا)؟

٣٨- وما العامل فى (متعرض)(٤)من قولهم :(متعرضًا لعنن لم يعنه)(٥)؟ ولِمَ قدّره(٦) على (دنا من هذا الأمر)؟

٣٩- وما العامل فى (مواعيد) من قولهم:

(٤٧٧) - مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ؟(٧).

---

(١) الكتاب ، جـ ١: ٢٧١ = (١: ١٣٧) ، والرمانى يحكى قوله هنا بالمعنى إذ الذى فى الكتاب هو « صار بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه لفظ بـ(رَشِدت) و(هديت) »٠

(٢) المصدر نفسه٠

(٣) فى المخطوط (قوله) ، والتصويب من الجواب ومن الكتاب٠

(٤) فى المخطوط (معترض) وكذا فى الموضع التالى (معترضًا)٠ والمثبت من الجواب ومن الكتاب ، جـ١:٢٧٢ = (١: ١٣٧)٠

(٥) هذا مثل ٠ وروايته فى مجمع الأمثال ، جـ ٢: ٣٢٠ « معترض لعنن لم يعنه» وفى اللسان ، جـ ١٣: ٢٩٠ (عنن) « معرض لعنن لم يعنه»٠

(٦) الكتاب ، جـ ١: ٢٧٢ = (١: ١٣٧)٠

(٧) فى المخطوط (ثرب) مكان (بيثرب) ، والتصويب من الجواب ومن الكتاب ، وهذا الشطر مثل من أمثال العرب ، وقد ورد بهذا النص فى الكتاب ، فى الموضع السابق ، كما ورد ضمن أبيات لبعض الشعراء منها قول الشماخ :

أواعَدْتَنِى مَا لَا أُحَاوِلُ نَفْعَهُ مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ

ينظر ديوانه ، ص ٣٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١ : ٣٤٣، وفيه «(ومواعيد عرقوب) هو مثل مقول قبل أن ينظمه الشماخ»٠ والأغانى ، جـ ١٥ : ١٤٤ وفيه « وما قالته الشعراء فى ذكر عرقوب يكثر»٠

ومن تلك الأبيات قول ابن عبيد الأشجعى : =

ولِمَ كان الخلف دليلاً على ما حذف من الفعل؟

٤٠- ولِمَ جاز الرفع فى (متعرض)(١) و(صادقٌ واللّه)؟

٤١- وما العامل فى (غَضَبَ الخيلِ عى اللجم)(٢)؟ وما دليله؟ ولِمَ جاز بالرفع؟

٤٢- وما العامل فى (أهل) من قولهم :(أهلَ ذاك)؟ ولِمَ جاز بالرفع؟

٣- الجـــــواب :

٢٤*-١ - العامل فى (خير) من قولهم :(هلاّ خيرًا من ذلك) : (تفعل) ، وتقديره (هلا تفعل خيرًا من ذلك)· ودليله التحضيض مع ذكر ما يرغب فيه ، فدل التحضيض مع ذكر ما يرغب فيه على طلب الفعل· ولو لمْ يذكر ما يرغب فيه لم يجب مثل ذلك ، كقوله :(هلاّ زيدًا) فلا يصلح مثل هذا على (هلا تفعل زيدًا)· ويجوز (هلاّ أفعل(٣) خيرًا من ذلك) فتخرج الكلام [على] تحضيض المتكلم لنفسه وإن كان دالاً على تحضيض المخاطب من جهة (إنى أختار لك ما اخترته لنفسى)· ويجوز فيه الرفع على (هلا يكون خير من ذلك)·

٢٥*-٢ - والعامل فى (فرق) من قولهم :(أو فرقًا خيرًا مِنْ حبّ) ، (أَوْ أَفْرَقُك فَرَقًا) وهو جواب ، لأن (أو) لا تكون إلا على كلام متقدّم· ومثل هذا يدلّ عليه ما يذكره المبتدىء بالكلام

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٦٨ = (١: ١٣٦)·

*-٢ نفسه ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ = (١٣٦)·

= وَعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْك سَجِيةً   مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيثْرِبِ

ينظر كتاب الأمثال ، ص ٨٧ ، ومجمع الأمثال ، جـ ٢: ٣١١، والخزانة ، جـ ١: ٢٧ ، ورواية المثل فى كتاب الأمثال ، ومجمع الأمثال هكذا « مواعيدُ عرقوب» واختلف فى عرقوب (هل هو من الأوس أو من العماليق؟) تبعًا لاختلافهم فى رواية (يثرب) اسم المدينة فى الجاهلية أو (يترب) اسم بلد قرب اليمامة ، جاء فى جمهرة اللغة ، جـ ١: ١٢٤ « .... فمن قال : إنه من الأوس قال : (بيثرب) ، ومن قال : إنه من العماليق ، قال :(بيترَب) ؛ لأن بلاد العماليق كانت باليمامة إلى وبار مما قرب منها و(يترب) هناك· وقد كانت العماليق أيضًا بالمدينة»· وتنظرقصة المثل فى كتاب الأمثال السابق ذكره·

(١) فى المخطوط (معترض) ، والمثبت يناسب ما تقدم فى الفقرة رقم (١٤) من الأسئلة·

(٢) هذا مثل· ينظر مجمع الأمثال ، جـ ٢: ٥٦·

(٣) فى المخطوط (تفعل) والتصويب من السؤال ·

مما يدعو إلى الانتقال من حالٍ إلى حالٍ ، فهذا المتكلّم ذكر ما يقتضى انتقال المخاطب عن حال إهماله لمحبته إلى حال فرقه[1] ليكون أسرع إلى طاعته. فقال له :(أو فرقًا خيرًا من حبّ) أى إنّ فرقى لك أشدّ حثًا على اتباع أمرك وترك الاخلال بشىء[2] منه من الحبّ ، لأنّ الحبّ قد يقع فيه إذلال وتضجيع فى الأمر لأجله وليس كذلك الفرق. ويجوز رفعه على (أو أمرى فرق خيرٌ من حبّ)، فيكون قد دلّ على أن الحال التى هو عليها ممّا يطلب منه الانتقال إليه.

٢٦*-١ - وتقول :(ألا طعامَ ولو تمرًا) ، وتقديره (ولو كان تمرًا)؛ لأنّ التمنى على كون التمر[3][طعامًا] . ويجوز (ولو تمرٌ) ؛ لأنّ التمر متمنًّى فيصلح رفعه على (ولو وقع إلينا تمر[4]).

٢٧*-١ - ولا بد من تقدير الفعلِ إذا ذكر الحرف الذى لا يدخل إلاّ على الفعل فى حقيقته نحو (إن) و(لو) و(هلاّ) فتقول :(ائتنى بدابة ولو حمارًا) ويجوز بالجر والرفع على تقدير (ولو أتيتنى بحمارٍ) ، (ولو كان لنا حمارٌ).

٢٨*-١ - ويجوز (جئتك بدرهم فهلا دينارًا) أى (فهلا كان الذى تأتى به دينارًا) ويجوز بالجر ، ولا يصلح الرفع ، لأنّه على فعل المخاطب فى المعنى فلا يستقيم التقدير على الرفع إلاّ على بعد كأنك / قلت :(فهلاّ كان منك دينار) فعلى هذا يصلح الرفع إذا لم يوهم خلاف فعل المخاطب. ٨١أ

٢٩*-٢ - و(لو) بمنزلة (إن) فى طلب الفعل وعقده بفعلٍ آخر يجب بوجوبه ، إلاّ أن (لو) للماضى و(إن) للمستقبل وانعقاد الفعل الثانى بالأوّل ، فـ(لو) تقتضى الاعتبار فإن كان الأول قد وقع وَجَبَ أن يكونَ الثانى قد وقع أيضًا ، وإن كان الثانى لم يقع وجب أن يكون الأوّل لم يقع على نحو قوله جلّ وعزّ:﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[5] فلمّا صحّ أنّهما لم يفسدا صح أنهما لا آلهة فيهما إلا الله جلّ وعزّ. ولو كان فيهما آلهة[6] لوجب أن يفسدا .

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٦٩ = (١: ١٣٦).
*-٢ نفسـه ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ = (١٣٦).
(١) فى المخطوط (حبه) ، وما أثبته يناسب السياق ، ومعنى الفرق : الخوف.
(٢) فى المخطوط (لاخلال شىء) ، ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) فى المخطوط (اتلتمييز) ، ولعل المراد ما أثبته.
(٤) فى المخطوط (تمرًا) ، والصواب ما أثبته.
(٥) من الآية (٢٢) فى سورة الأنبياء.
(٦) فى المخطوط (اله) ولعل المراد ما أثبته.

٣٠*-١ - وتقول :(ائتنى بطعامٍ ولو تمرًا) و(لو تمرٍ) بالنصب والجرّ ، ولا يجوز فى (آلا ماء ولو باردًا(١)) إلا بالنصب ، لأن باردًا صفة ، فلا تلى العامل ، ولو جررته أو(٢) رفعته لكنت قد أوليته العامل فى التقدير ، وليس كذلك إذا نصبته ، لأنّه فى موضع الخبر وبينه وبين العامل الاسم.

٣١*-٢ - وتقول :(ادفع الشرّ ولو إصبعًا) ، ولا يجوز بالرفع كما جاز (ألاَ طعام ولو تمرٌ)؛ لأن المتمنَّى هو التمر ، وليس كذلك المطلوب فى (ادفع الشرّ ولو إصبعًا) ؛ لأنّ المطلوب فيه الدفع على مقدار الإصبع ، ألا ترى أنّه لو دُفع إليكَ إصبعٌ لم يكن المطلوبَ فى هذا الكلام ، وليس كذلك (ألا طعامَ ولو تمر) لأنّ التمر [مطلوب] ، وكأنك قلت :(ولو وقع إلينا تمر).

٣٢*-٣ - وتقول :(خير مَقدمٍ) بالنصبِ والرفع ، فالنصب على (قدمت خير مقدم) ، والرفع على (قدومك خيرُ مَقدمٍ).

٣٣*-٣ - وتقول :(خيرًا وما سرّ) عند تفسير الرؤيا ؛ لأنّ القائل يقول :(رأيتُ فى المنام كذا وكذا) فتقول :(رأيتَ خيرًا وما سرّ). ويجوز فيه الرفع على رؤياك خيرٌ وما سرّ) كما قلت :(قدومك خير مقدم).

٣٤*-٤ - وتقول :(مُصَاحَبٌ معانٌ) و(مبرور مأجور) فترفع ، وتقديره :(أنت مبرور مأجور) و(أنت مصاحَب معان). ويجوز فيه النصب على (اذهب مصاحَبًا معانًا) و (رجعت مبرورًا مأجورًا) ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال فى حال القدوم والذَّهَاب.

٣٥*-٤ - وتقول :(راشدًا مهديًا) بالنصب ، على (اذهب راشدًا مهديًا). ويضعف فيه الرفع ؛ لأنه يطلب الفعل من أجل أنّه صار بدلاً من (هديت) و(رَشِدت) فى الاستعمال.

٣٦*-٤ - وتقول :(هنيئًا مريئًا) أى (كل هنيئا واشرب مريئًا)(٣) ؛ لأنّه أكثر ما يقال عند حال الأكل والشرب ، وإن كان يصلح لكلّ حالٍ تحدُثُ مما يسر أو يغتبط بها لصاحبها كما قال

---

*-١ الكتاب ، ٢٦٩ - ٢٧٠ = (١: ١٣٦).

*-٢ نفسه، ص ٢٧٠ = (١٣٦).

*-٣ نفسه ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ = (١٣٦ - ١٣٧).

*-٤ نفسه ، ص ٢٧١ = (١٣٧).

(١) فى المخطوط (بارد) ، والصواب ما أثبته.

(٢) فى المخطوط (و) ، والأنسب ما أثبته.

(٣) ينظر ما سيأتى ، فى بابَ ٢:٦٢.

القائل :(هنيئًا له الشهادة) كأنّه قال :(ليذوق ذلك هنيئًا) وكذلك :(هنيئًا له النظر) أى(ليدم له ذلك هنيئًا) ، وكأنه صار بدلاً من (هنّأه اللّه به) أو (هنأه النظر هنيئًا) وصار (هنيئًا) فى موضعه مقتضياً للفعل من دَوَامه له.

٣٧*-١ - وتقول :(صادقًا واللّه) عند الحديث والإنشاد ، أي (قاله صادقًا). وإنما قدره على القول دون الإنشاد والحديث لأنّه أعمّ وأولى بالتقدير لهذه العلّة.

٣٨*-٢ - وتقول :(متعرضًا لعنن لم يعنه) ، أى دنا من الأمر متعرضًا لما لا ينبغى له ، ودليله ما ظهر من حاله من الحرص على الدخول فى ذلك الأمر.

٣٩*-٢ - وتقول :

(٤٧٨) - مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ(١).

عند ظهورِ الخلف منه ، وتقديره (واعدتنى مواعيد عرقوبٍ أخاه بيثرب) ، وهو مثل فى كل من أخلف الوعد فيما يعظم من الأمر ، وإنما كان الخلف دليلاً على الوعد لانعقاده به على اللزوم به إذ لا يكون الخلْفُ إلا خُلفًا للوعد.

٤٠*-٣ - ويجوز الرفع فى (صادقٌ والله) و(ومتعرض لعننٍ لم يعنه) أى (هو صادق) و(وهو متعرض).

٤١*-٣ - وتقول :(غَضَبَ الخيلِ على اللجم) أى (غضبتَ غضب الخيل على اللُّجم) ، وذلك أنّه رآه فى / حال غضب واقع منه فلم يحتج إلى ذكره لظهوره واحتاج إلى ذكر تنويعه بأنّه هذا الضرب من الغضب. ويجوز فيه الرفع على (غضبُك غضبُ الخيل على اللجم). ٨١ب

٤٢*-٤ - وتقول :(أهلَ ذاك) إذا ذكر إنسانٌ بمدحٍ أو ذمٌّ ، فكأنك قلت :(ذكرت أهل ذاك). ويجوز فيه الرفع على (هو أهلُ ذاك).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٧١ = (١ : ١٣٧).
*-٢ نفسه ، ص ٢٧٢ = (١٣٧).
*-٣ نفسه ، ص ٢٧٣ = (١٣٧).
*-٤ نفسه ، ص ٢٧٣ = (١٣٧ - ١٣٨).
(١) تقدم برقم (٤٧٧).

٥٣- بـــاب إضمار الفعل المتروك إظهاره(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحذير مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذي يجوز في إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحذير ؟

٢ - وما الذي لا يجوز؟ ولِمَ ذلك ؟

٣ - وما العامل في (إياك) إذا قيل في حال التحذير ؟ وما تقديره ؟ ولِمَ لا يظهر العامل ؟

[٤-] ولِمَ جاز (نفسَك يا فلان) باختزال العامل وإظهاره ، ولم يجز مثل ذلك في (إياك) ؟

٥ - وما وجه قول بعضهم ، وقد قيل له : (إياك ، فقال : (إيَّاى) فلم جاز في الخبر ؟

٤ - وما العامل في قولهم : (رأسه والحائط)(٢) ؟ ولِمَ قُدِّر على (خلِّ رأسه والحائط) ؟ ولِمَ لا يجوز أنْ يظهر هذا العامل [مع] الواو ، ويجوز أن يظهر في الإفراد إذا قلت : (الحائط)، إن شئت أضمرت ، وإن شئت أظهرت فقلت : (اتّقِ الحائط) ؟

٦ - وما حكم (شأنك والحجّ) و(امرأً ونفسَه) ؟ ولِمَ جاز في الواو أن تكون بمعنى (مع) وعاطفة في هذا الموضع(٣)؟ وما حكم قولهم : (أهلَك والليل)(٤) ؟ وما تقدير العامل ؟ و(ماز رأسَك والسيف)(٥) ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٧٣ = (١: ١٣٨) : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه وسأمثله لك مظهراً لتعلم ما أرادوا إن شاء الله تعالى . هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٥ ب.

(٢) فى المخطوط (الحليط) ، وهو تحريف.

(٣) هذا السؤال لم يشمله الجواب عن هذه الفقرة من الأسئلة.

(٤) هذا مثل. ينظر مجمع الأمثال ، جـ ١: ٥٢. وفيه يضرب فى التحذير والأمر بالجزم .

(٥) هذا مثل أيضا. ينظر المصدر نفسه ، ص ٢٧٩. وجاء فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٧ ب « كثير من النحويين يقولون : إنه أراد ترخيم مازن ولم يكن اسم الرجل الذى خوطب بهذا مازنا ولكنه كان من بنى مازن بن العنبر بن عمرو بن تميم وكان اسمه كداما أسر بجيراً القشيرى فجاء ه قعنب اليربوعى =

[٢-] ولم انقسم هذا الباب ثلاثة أقسام منه ما لا يجوز إظهار العامل فيه أصلا في الإفرادِ وغيره ، ومنه ما لا يجوز في واو العطف ويجوز في الإفراد ، ومنه[1] ما لا يجوز في التكرير ويجوز في الإفراد ؟ وما معنى اعتلاله[2] بأنّه صار بمنزلة (افعل) ودخولِ (الزم) على (افعل) [محال][3]؟

٧ - ولم لا يدخلُ فعل [على فعل] ؟

٨ - وما الشاهد في قول عمرو بن معدى كرب[4] :

(٤٧٩) - أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادِ[5]

وما العامل في (عذيرَك) ؟ ولم لا يظهر العامل فيه وما معنى الكلام ؟ وقول الكميت[6] :

(٤٨٠) - نَعَاءِ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ*[7]

= ليقتله فمنع المازنيُّ منه فقال للمازني : «ما ز رأسك والسيف». وترخيمه على أحد وجهين : إما أن يكون سماه بمازنٍ إذ كان من مازن ... وإما أن يكون ترخيمًا بعد ترخيم كأنه رخَّم مازنيا فصار مازنًا ثم رخم مازنا فصار (ماز)». وينظر شرح المفصل، جـ ٢: ٢٦ ، وفيه (كان اسمه كراما).

(١) توجد (واو) في المخطو بعد كلمة(منه) ولا معنى لها.

(٢) الكتاب ، جـ ١: ٢٧٦ = (١: ١٣٩).

(٣) تكملة من الكتاب.

(٤) شعره ، ص ٩٢ ، وكانت وفاته سنة ٢١ هـ ، وقال الأعلم في تحصيل عين الذهب، جـ ١: ١٣٩ ، عند كلامه عن الشاهد : « ويقال : إنه لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه قاله في ابن ملجم »، لكن جاء في الكامل ، جـ ٣ : ١٩٨ : أن عليًا كرم الله وجهه كان يتمثل ببيت عمرو بن معدى كرب هذا. وينظر الخزانة ، جـ ١: ٧٩.

(٥) وسيأتي برقم (٤٨٢). وعذير: قيل بمعنى عاذر ، وقيل : مصدر جاء على فعيل .
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٧٦ = (١: ١٣٩) ، والأضداد ، لأبي بكر ، ص ٣٢٢، والزاهر ، جـ ١: ٤٨٧، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٥٩٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٠ ، وشرح السيرافي ، جـ ٢: ٦٨أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ ١: ٢٩٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١١٤، والنكت ، جـ ١: ٣٤٦، وينظر معجم هارون ، ص ١٢٣، ومعجم حداد ، رقم ٨٠٦.

(٦) وكذا في الكتاب ، جـ ١: ٢٧٦ = (١: ١٣٩) ، وفي تحصيل عين الذهب ، بهامش الكتاب (ط. بولاق) يقول الأعلم في شرح الشاهد :« وأنشد في الباب للكميت بن زيد الأسدي وقيل : هو للكميت بن معروف» ، والبيت في ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جـ ٣: ٣٠.

(٧) وسيأتي برقم (٤٨٣) وعجزه :

وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ

ومن مواطن وروده: إصلاح المنطق ، ص ١٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص٧٣ ، وشرح أبيات =

وقول ذى الإصبع(١) :

(٤٨١) - *عَذِيرَ الّحيِّ مِنْ عُدْوانَ*(٢)

الجـــواب :

١*-١ - الذي يجوز في الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحذير نصبُ المفعول على حذف الفعل الذي يؤذن به حال التّحْذِيرِ أو الحض(٣) على الفعل المخصوص على تقدير الأمر .

٢*-٢ - ولا يجوز إظهار الفعل في هذا الباب ، لأنه كثُر حتى بلغ إلى حدٍّ صار ذكر الاسم فيه بمنزلة ذكر الفعل فامتنع إظهارُ الفعل ، لأنَّه لا يدخل فعل على فعل فكذلك ما صار بمنزلة الفعل ، وهو على ثلاثة أوجه : الأوَّل : ما لا يجوز إظهار الفعل معه مفرداً ولا غير مفرد ، كقولهم في التحذير : (إياك) . الثاني : ما لا يجوز إظهار الفعل معه في العطف بالواو خاصة ويجوز في الإفراد كقولهم (رأسك والجدار) . الثالث : ما لا يجوز في التكرير إظهار الفعل معه ويجوز في الإفراد كقولهم : (الحذر الحذر) و(النجاء النجاء) ، وكل ذلك قد اجتمع فيه سببان يقتضى كلٌّ واحد منهما حذف الفعل ، فـ(إياك) فيه أنه في حال تحذير وأنّه لا يكون إلاّ على الفعل ، لأنّه مما لا يعمل فيه عامل غير الفعل . وأما المعطوف فقد اجتمع فيه سببان : حال الفعل من التحذير أو الترغيب ، والآخر : ذكره على ما عمل فيه /الفعل في الأوّل فقوى ١٨٢أ

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٧٣ = (١: ١٣٨)٠

*-٢ نفســه ، ص ٢٧٣ - ٢٧٥ = (١٣٨ - ١٣٩)٠

== سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥١، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٨ أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٩٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١١٥، والنكت، جـ ١: ٣٤٧، والإنصاف ، جـ١: ٥٣٩ ، وشرح المفصل، جـ ٤: ٥١٠

(١) واسمه حُرثان بن حارثة ، وقيل : ابن محرث ، وقيل : ابن الحارث ، وقيل : ابن السموء ل، وقيل : ابن حويرث٠ كما قيل : إن اسمه محرث بن حرثان من عدوان بن عمرو بن قيس عيلان ، من شعراء الجاهلية ، وسمى ذا الإصبع لأن أفعى نهشت إبهام رجله فقطعتها، وقيل : إنّه كانت له إصبع زائدة ، توفى نحو سنة ٢٢ قبل الهجرة ٠ ينظر الشعر والشعراء ، جـ ٢: ٧٠٨، والأغانى ، جـ ٣: ٨٥ ، والمؤتلف والمختلف ، ص ٧٠ ، والخزانة ، جـ ٢: ٤٠٨٠

(٢) تقدم برقم (٤٥٢) ، وسيأتى برقم (٤٨٤)٠

(٣) فى المخطوط (الحصر)٠ ولعل المراد ما أثبته .

اقتضاؤه للفعل لأنه على عملين من عمل الفعل بتكريره على تلك الصيغة ، فكله يجرى على قياس واحد ، و[هو] الذي ذكره سيبويه أنّه كَثُر حتى بلغ إلى حدّ يصير بمنزلة ذكره[(١)] فامتنع دخول الفعل عليه كما يمتنع دخول فعل على فعل.

٣*-١ – وتقول في حال التحذير : (إياك) ، و(إياك والشر) ، و(إياك إياك) ففى جميع هذه الأحوال لا يظهر الفعل ، لأنه يصلح أن يُحدَّثَ به في كلِّ معنى يحذّر منه فجرى لفظه على حدّ مقتضى معناه.

٤*-٢ – وتقول : (رأسك وَالجدارَ) فلا يظهر فيه الفعل ، ولو قلت : (رَأْسَكَ) في حال التحذير جاز فيه[(٢)] إظهار الفعل ، فتقول : (اتَّقِ رأسك) لأنّه ليس مفرداً [يجب] له[(٣)] مثل ما وجب في (إياك)[(٤)].

٥*-٣ – وأما قول بعضهم ، وقد قيل له : (إياك) ، فقال : (إياى) على معنى (أحْذرُ) في الخبر فإنّما جاز هذا لأنه جواب يطابق به ما هو جوابه من أوّل الكلام ، ولو كان في غير الجواب لم يجز. ونظيره مما يجوز في الجواب ولا يجوز في الابتداء قول بعضهم : (ما لكم أحد) فيقول : (أحد)، فيقول المخبر : (بلى وآحاد).

[٤-]*-٢ وتقدير قولهم : (رأسَه والحائط) (خلّ رأسَه والحائط) ، ولكن هذا العامل لا يظهر.

٦*-٤ – وتقول : (شأنك والحجّ) و(امرأً ونفسَه) كلُّ هذا قد جرى على إضمار الفعل المتروك إظهاره وعلته واحدة[(٥)]. ومنه قولك : (أهلك والليل) ، أى (بادر أهلَك والليل) . و(ماز رأسك والسيف) أى (احذر رأسك والسيف) .

---

*-١ الكتاب ، جـ١: ٢٧٣ - ٢٧٤ = (١٣٨).
*-٢ نفســه ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ = (١٣٨ - ١٣٩).
*-٣ نفســه ، ص ٢٧٤ = (١٣٨).
*-٤ نفســه ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ = (١٣٨).
(١) ينظر الكتاب، ص : ٢٧٥ - ٢٧٦ = (١٣٨ - ١٣٩).
(٢) فى المخطوط (فى). والأنسب ما أثبته .
(٣) لفظة (له) جاء ت بعد كلمة (ليس) ، ولعل موقعها هنا.
(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٢).
(٥) ينظر ما تقدم فى الفقرة (١).

٧*-١ - ولا يجوز أن يدخل فعلٌ على فعلٍ، لأن(١) ما يدخل عليه إنّما هو للبيان عن الفعل كبيان المضاف إليه عن المضاف فالاسم يصح فيه هذا المعنى، لأنه موضوع للبيان فيصحّ فيه أن يكون فاعلاً ومفعولاً، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، لأنه موضوع للفائدة لا للبيان عن غيره من الكلام. إنما يصح البيان(٢) بما هو معلوم عند المخاطب فيدلّ ما يعلمه على ما لا يعلمه، ولا يصح مثل ذلك في الفعل، لأنه لا يعلمه، فلا يدل بما لا يعلمه على ما لا يعلمه، فمن ههنا فسد دخول الفعل على الفعل.

٨*-٢ - وقال عمرو بن معدى كَرِب:

(٤٨٢) - أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرادِ(٣)

كأنه قال: (اعذر خليلك من مراد)، ولا يظهر العامل في هذ لاجتماع سببين، أحدهما: ما يقتضيه المصدر في حال الحض على المعنى، والآخر: أنّه مصدر جارٍ(٤) على الفعل فهو يقتضى بتغييره عن حدّه الجارى تغيير العامل بحذفه فلهذا لزم الحذف فيه. وقال الكميت:

(٤٨٣) - نَعاءِ جُذاماً غيرَ موتٍ ولا قتلِ ولكن فراقا للدّعائمِ والأصْلِ(٥)

فهذا يبين في أنه لا يظهر العامل فيه، فلا يقال: (انع نعاء جذاماً) لأنّه صار بدلا من (انع) وهو اللفظ بالفعل فاستحال أن يدخل فعل على فعل.

وقال ذو الإصبع العدواني:

(٤٨٤) - عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدْوا نَ كَانُوا حَيَّةَ الأَرْضِ(٦)

كأنه قال: (اعذرِ الحيّ من عدوان) ولكنه فعل لا يظهر كما لا يظهر في (نعاء جُذاما).

---

*-١ الكتاب، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ = (١: ١٣٩).

*-٢ نفســه، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ = (١٣٩).

(١) فى المخطوط (لأنه) و لعل الأنسب ما أثبته.

(٢) فى المخطوط (للبيان)، ولعل المراد ما أثبته.

(٣) تقدم برقم (٤٧٩).

(٤) فى المخطوط (جارى)، والصواب ما أثبته.

(٥) تقدم برقم (٤٨٠).

(٦) تقدم برقم (٤٥٢)، و(٤٨١)

٥٤- بـاب التابع لما عمل فيه المحذوف[١]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز في تابع ما عمل فيه المحذوف مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

١- ما الذي يجوز في تابع ما عمل فيه المحذوف ؟ وما الذي لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ وما الذي يجوز في /(إياك أنت نفسك أن تفعل)؟ ولم جاز بالرفع والنصب ؟ ٨٢ب

٢- ولِمَ جاز أن يتبع[٢] المرفوع ما ليس بموجود من الضمير ؟

[-١] ولم قَبُحَ (إياك نفسك) بالرفع ولم يقبح بالنصب ؟ وما الذي يجوز في (إياك أنت وزيد) ؟ ولم جاز بالرفع والنصب ؟

٣- وما الشاهد في قول جرير[٣] :

(٤٨٥) - *إيَّاكَ أنْتَ وَعَبْدَ المَسِيحِ*[٤]

وهل يجوز في مثله الرفع ؟

٤- وهل يجوز (إياك زيداً) بمعنى (احذر زيداً) إذ (إياك) بدل من (احذر) ؟ ولِمَ لا يجوز أن يعمل على جهة الخلف من (احذر) كما جاز أن يعمل الظرف على جهة الخلف من الاستقرار ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٧٧ = (١: ١٤٠) : « هذا باب ما يكون معطوفًا فى هذا الباب على الفاعل المضمر فى النية ويكون معطوفًا على المفعول وما يكون صفةً المرفوع المضمر فى النية ويكون على المفعول». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٨ ب.

(٢) فى المخطوط (يقع) ، والأنسب ما أثبته.

(٣) فى الكتاب ، جـ ١: ٢٧٨ = (١: ١٤٠) : «أنشدنا يونس لجرير» ، وليس الشاهد فى شرح ديوانه.

(٤) وسيأتى برقم (٤٨٧) ، وعجزه:

أنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٣: ٢١٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥١، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٦٩ ب، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٩٠ ، والنكت ، جـ ١: ٣٤٨.

٥ - ولِمَ جاز (إياك) أنْ تفعل ولم يجز (إياك الفعل) مع أنّ ([أن] تفعل) في معنى المصدر؟ وما العامل في (أن تفعل)؟ ولم قدّره[1](إياك أعظ مخافة أن تفعل) أو(من أجل أن تفعل)؟

٦ - وهل يجوز (إياك الأسد) بمعنى (إياك من الأسد) ؟ ولم لا يجوز ؟

٧ - وما الشاهد في قول الشاعر[2]:

(٤٨٦) - *إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ*[3]

وما العامل في المراء ؟ وهل يعمل فيه ما عمل في (إياك) ؟ ولم لا بد من فعل آخر ؟

٨ - وهل يجوز (إياك نفسك) ؟ ولِمَ أجازه الخليل (ت ١٧٠) ومنع غيره ؟ وما وجه قولهم : (إذا بلغ الرجل الستين[4] فإياه وإيا الشواب[5])[6] ؟

الجـــواب :

١*-١ - الذي يجوز في تابع ما عمل فيه المحذوف وجهان : حملُ التابع على الاسم المنصوب في الكلام ، وحمله على المضمر[7] المرفوع الذى انعقد بالاسم المنصوب ، فتقول :

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٧٧ - ٢٧٨ = (١: ١٤٠).

(١) الكتاب ، ص ٢٧٩ = (١٤١).

(٢) هو الفضل بن عبد الرحمن القرشى ، ينظر معجم الشعراء ، ص ٣١٠ ، والخزانة ، جـ ١: ٤٦٥.

(٣) وسيأتى برقم (٤٨٨)، وهو بتمامه:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشرِ جالبُ

ويروى (وللصرم جالب) ، كما يروى (وللخير زاجرُ) فتكون قافيته رائيةً.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٧٩ = (١: ١٤١) ، والبيان والتبيين ، جـ ١: ١٩٧ ، والمقتضب ، جـ ٣: ٢١٣، والأصول ، جـ ٢: ٢٥١، وفيه القافية الرائية ، وأخبار الزجاجي ، ص ٢١٩، واللامات ، ص ٥٨، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٢، والمسائل العضديات ، ص ٤٠، وطبقات النحويين، ص ٥٣ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١١٦، والنكت ، جـ ١: ٣٤٨، وينظر معجم هارون ، ص ٣٨ ، ومعجم حداد ، رقم ٨٢.

(٤) فى المخطوط (السنين) ، وهو تحريف.

(٥) فى المخطوط (الشراب) ، وهو تحريف.

(٦) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٧٩ = (١: ١٤١) ، والأصول ، جـ ٢ : ٢٥١، واللسان ، جـ ١: ٨٤٠ (شبب).

(٧) فى المخطوط (المصدر) ، والصواب ما أثبته.

(إياك أنت نَفْسَك) بالنصب على (إياك) ، ويجـوز أن ترفـع فـتـقـول : (إياك أنت نفسُك) على المضمر في (إياك) ، لأنه فيه ضميرَ مرفوعٍ كما يكون في الاسم الذي يقع موقع الفعل ، وكذلك سبيل المعطوف في أنّه يجوز فيه وجهان : تقول : (إياك أنت وزيدا) فتعطفه على المنصوب ، و(إياك أنت وزيد) بالعطف على المرفوع . ولا يحسن (إياك نفسُك) كما لا يحسن (قام نفسه) ولا (قمت نفسُك) حتى تؤكده بالمنفصل ، من أجل أن الضمير الذي يستتر في الفعل أو يغير له لفظ الفعل إذا عطف عليه يصير بمنزلة العطف على بعض الفعل ، فإذا أكدّ خرج عن هذا الحكم ، وليس كذلك ضمير المنصوب ، لأنّه لا يستتر في الفعل فلهذا جاز (إياك نفْسَك) ولم يجز (إياك نفسُك) إلا على ضعف.

٢*-١ – وإنما جاز أن يتبع[١] الاسم ضمير المرفوع مع أنه ليس بموجود في الكلام ، لأنّه بمنزلة الموجود إذ عليه دليل وخلف من العامل يقتضى انعقاد الضمير به . ولا يجوز أن يتبع[١] محذوفا من الكلام كما جاز أن يتبع[١] ضميرا ، لأن الضمير يستتر في الفعل فيتبعه التابع من المعطوف وغيره وكذلك الضمير الذى يجرى مجراه في انعقاده بالاسم ، وليس كذلك المحذوف ، لأنه ليس له هذه المنزلة التي بينّا.

٣*-٢ – وقال جرير :

(٤٨٧) – إيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ المَسِيحِ ... أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ[٢]

فهذا شاهد في النصب ، وبه تصح الرواية ، ولو رفع لجاز على ما بينا قبلُ.

٤*-٣ – ولا يجوز (إياك زيداً) وإن كان (إياك) خلفاً من (احذر) ، ولو قلت : (احذر زيداً) جاز ، ولا يجوز في الخلف منه لأنّه ناقص عن مرتبته فلا يتعدى إلى غيره وفيه ثلاث معارضات وهي[٣]: لِمَ لا يجوز أن يعمل في المفعول على طريقة الخلف كما يجوز أن يعمل

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٧٧ - ٢٧٨ = (١: ١٤٠).

*-٢ نفسه ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ = (١٤٠).

*-٣ نفسه ، ص ٢٧٩ = (١٤٠).

(١) فى المخطوط (تبع) فى المواضع الثلاثة ، والأنسب ما أثبته.

(٢) تقدم برقم (٤٨٥).

(٣) فى المخطوط (وهو) ، والأنسب ما أثبته.

االظرف(١) على جهة الخلف من الاستقرار ؟ . الثاني : لم لا يجوز أن يعمل على جهة الخلف كما جاز أن يؤكّد الضمير فيه على جهة الخلف ؟ الثالث : لم لا يجوز أن يعمل على جهة الخلف كما يجوز في اسم الفعل المتعدى أن يعملَ كما يعملُ المتعدى من نحو (عليك زيداً) ؟. والجواب: أنّه إنّما جاز أن يعمل [الظرف] على جهة الخلف/ لاستمراره في النظائر فصَلَحَ ذلك فيه لأنه له ١٨٣أ
هذه المنزلة فى الاطّراد ، ولم يجز مثل ذلك في (إياك) . وأما الضمير فهو يجرى فيه(٢) على قياس كلِّ اسم فيه معنى الفعل مما صار خلفا منه اسم الفاعل والمفعول والظرفُ واسمُ الفعل ، نحو (رويد) وما أشبهه فلم يجز أن يخرج عن هذه النظائر التي تجرى على هذا الوجه ، وليس كذلك الإعمال في المفعول ، لأن أقصى(٣) أحواله في العمل أن يكون كالفعل الذى يتعدى . وأما اسم الفعل فجاز أن يتعدى لأنه وضع في أول أحواله موضع الفعل المتعدى وليس كذلك (إياك)، لأنّه في أول حاله كان العامل مذكوراً معه ثم اختزل لدلالة الحال عليه ثم كثر حتى صار خلفا من الفعل فهو في المرتبة الثالثة من مناسبة الفعل فلهذا لم يجز أن يستوفى عمل الفعل لنقصانه عن منزلة المناسب له بأول مرتبة وفى أول مرتبة وفي أول حالة.

٥*-١ - وتقول : (إياك أن تفعل) ، ولا يجوز (إياك الفعل) لأن (أن) طالت بالصلة إذ لا بدّ لها من الفعل والفاعل فجاز لأجل ذلك أن تحذف (مِنْ) على تقدير (إياك من أن تفعل) ، وليس كذلك المصدر ، لأنه لا يلزمه أنْ يوصلَ . وقدّره(٤) سيبويه على (إياك أعظ مخافة أن تفعل) لتبيُّن المعنى ، فأما تقديره في اللفظ فـ(إياك من أن تفعل) ، لأنّه لا يظهر العامل في (إياك).

٦*-٢ - ولا يجوز (إياك الأسد) على حذف (مِنْ) كما لم يجز (إياك الفعل) على حذف (مِنْ) ، لأن حرف الإضافة لا يحذف في كلّ موضع لما فى ذلك من الإخلال بالمعنى . وإنما يحذف في الموضع الذى يقتضى الاستخفاف مع ظهور المعنى.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٧٩ = (١: ١٤١).
*-٢ نفسه ، ص ٢٧٩ = (١٤٠ - ١٤١).
(١) فى المخطوط (الطريق) ، والصواب ما أثبته.
(٢) (فيه) أى فى (إياك) ، فى حال التحذير.
(٣) فى المخطوط (اقتضى) ، والأنسب ما أثبته.
(٤) فى المخطوط (وقدر) ، والمثبت يناسب السؤال.

٧*-١ - وقال الشاعر :

(٤٨٨) - إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّـــهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ(١)

فهذا إنّما هو فعل آخر غير(٢) العامل في (إياك) ، كأنه قال بعد قوله : (إياك إياك) : (اتق المراء) فحذفه لدلالة الحال عليه ، ولو أُظْهِرَ في الكلام لجاز ، وليس كذلك العاملُ في (إياك).

٨*-١ - وأجاز الخليل(٣)(ت ١٧٠) (إياك نَفْسِك)(٤) على قول بعضهم : (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِّ) . وهذا لا يجوز عند ابن السراج(٥)(ت ٣١٦) وغيره من النحويين(٦)، لأنه شاذ في القياس والاستعمال ، أمّا شذوذه في القياس فلخروجه عن نظائره ، إذا كانت الألف واللام توجب أن الكاف للخطاب وليست باسْم وأنه لا يجوز على ذلك (النجاء زيدٍ) لأنه معرفة يمتنع من الإضافة ، فالمضمر أحق بهذا الحكم لأنه معرفه يمتنع مَن الإضافة فيجب أن تكون الكاف فيه للخطاب وليست باسْم. وأما شذوذه في الاستعمال فلم يسمع فى شيء من الكلام ولا من أحد من العرب إلا من هذا القائل في هذا الموضع الواحد ، ويلزم على ذلك أنه يجيز القياس على قول القائل :

(٤٨٩) - ... . * الْيُجَدَّعُ*(٧)

فيقول : (اليضرب) ، و(اليقتل) . وهذا لا يقوله أحدٌ ، وهو مع هذا مخالف لأصله وأصل سائر أهل العلم في أنّ الشاذ لا يقاس عليه ، وكذلك المُجاز(٨)، فقد بان أن هذا الكلام [شاذ] وأنه فى حكم اللحن الفاسد .

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٢٧٩ = (١: ١٤١).**

(١) تقدم برقم (٤٨٦).

(٢) فى المخطوط (غيره) ، والأنسب ما أثبته.

(٣) ينظر الكتاب ، والأصول ، جـ ٢: ٢٥١، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٠ أ ، والإنصاف ، جـ ٢: ٦٩٥ ، وشرح المفصل ، جـ ٤: ١٠٠، والهمع ، جـ ١: ٢١٢ = (١: ٦١).

(٤) (وأجاز الخليل إياك نفسك) مكرر فى المخطوط.

(٥) عرض ابن السراج لرأى الخليل فى كتابه الأصول ، جـ ٢: ٢٥١ ، ولم يعترض عليه ولعلَّ رده فى كتاب آخر من كتبه.

(٦) من هؤلاء الأخفش (ت ٢١٥) ، والكوفيون ، والمبرد (ت ٢٨٦) ، وابن كيسان (ت ٢٩٩) ، والزجاج (ت٣١١) ، وقد اختلف هؤلاء حول ذلك. ينظر التفصيل فى الإنصاف ، جـ ٢: ٦٩٥ ، وشرح المفصل ، جـ ٤: ١٠٠ ، والهمع ، جـ ١: ٢١٢ = (١: ٦١).

(٧) تقدم تخريجه فى هامش باب ٢:٥.

(٨) لعله يريد ما تقدم فى هذه الفقرة : (وأجاز الخليل).

٥٥- بـــاب فى ما جرى كالمثل(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى حذف الفعل الذى جرى الكلام فيه كالمثل مما لا يجوز.

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى حذف الفعل الذى جرى الكلام [به] كالمثل ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٢ - وما المعنى الذى يصلح أن يتمثل به ؟

[١-] وما حكم قولهم : (هذا ولا زعماتك) (*) ؟ وما تقديره فى الحذف ؟ وما نظيره من (هذا ولا كذب مسيلمة) ؟ / وهل تقديره(هذا عظيم ولا أتوهم كذب مسيلمة فى جنبه) ؟ ٨٣ب

٣ - وما الشاهد فى قول ذى الرُّمة(٢) :

(٤٩٠) - *دِيَارَ مَيَّةَ... ....*(٣)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٨٠ = (١: ١٤١) « هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل» ، ولم يذكر السيرافىّ فى شرحه ، جـ ٢: ٧٠ ب ، العنوان كعادته بل اكتفى بقوله : «وذكر سيبويه فى هذا الباب أشياء من كلام العرب وأشعارها حذفوا فيها الفعل ، فمن ذلك ...» ، وصنع مثله الأعلم فى النكت ، جـ ١: ٣٤٨.

(٢) ينظر ديوانه ، ص ٣٠.

(*) هذا مثلٌ ينظر الهمع جـ ٣ : ١٩ = (١:١٦٨)

(٣) وسيأتى برقم (٥٠٣) ، وهو بتمامه :

دِيَارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ... وَلاَ يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلاَ عَرَبُ

ويروى (دار لمية) ، و(وإذ مىّ مساعفة)، ومعنى : تساعفنا : تدانينا.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨٠ ، ٢: ٢٤٧ = (١: ١٤٠ ، ٣٣٣) ، والكامل ، جـ ٣: ٤١، والمذكر والمؤنث ، لأبى بكر ، ص ٢٨٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٢ ، ٢٥٢، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢: ٤٦٤، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٠ ب ، والمسائل العضديات ، ص ٩٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٥٤٨ ، والنكت ، جـ ١: ٣٤٩، ٤٧٨ ، والخزانة ، جـ١: ٣٧٨، وينظر معجم هارون ، ص ٤٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١١٥.

ولم جاز بالنصب والرفع ولم يجز بإظهار الفعل وحذفه ؟ ولم وَجَبَ أن يكثر مثل هذا ؟ وهل فى الأوّل معنى النهى فى زعمه ؟(١)

٤ - وما حكم قولهم : (كليهما وتمرًا)(٢)؟ وما وجه المثل فيه ؟ وما تقديره فى الحذف ؟ وما دليله ؟ ولمَ لا يجوز فيه الإظهار ؟

٥ - وما وجه قولهم : (كلَّ شىء ولا شتيمةَ حرٍّ)(*)؟ وما تقدير المحذوف فيه؟ وما دليله ؟

[٤-] ولمَ جاز (كلاهما وتمرا) على رفع الأول ونصب الثانى ؟ وما تقديره فى المحذوف ؟

[٥-] ولم جاز (كلُّ شىء ولا شتيمةَ حرٍّ) برفع الأول(٣) ونصب الثانى(٤)؟ وما تقديره ؟

[٣-] وما تقدير الرفع فى (ديار مية) ؟ وما تقدير النصب ؟

٦ - وما الشهاد فى قول الشاعر(٥) :

(٤٩١) - *اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدُهُ*(٦)

ولم رفع (ربع قواءٌ أذاع المعصراتِ به) ؟

٧- وما الشاهد فى قول عمر بن أبى ربيعة(٧):

(*) هذا مثل ، ينظر الهمع ، جـ ٣ : ١٩= (١:١٦٨)

(١) ينظر الجواب عن هذا الجزء ضمن الفقرة الأولى من الأجوبة.

(٢) هذا مثل ، ويروى (كلاهما وتمرًا). ينظر كتاب الأمثال ، ص ٢٠٠ ، ومجمع الأمثال ، جـ ٢: ١٥١.

(٣) فى المخطوط (الثانى) وما أثبته يقتضيه الجواب .

(٤) فى المخطوط (الأول) وما أثبته يقتضيه الجواب.

(٥) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٢٨١ = (١: ١٤٢) ، وفى شرح أبيات المغنى ، جـ ٧: ٢٦٧: أن القائلَ عمرُ بن أبى ربيعة. وليس الشعر فى شرح ديوانه .

(٦) وسيأتى برقم (٥٠٤) ، وعجزه:

وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ.

وبعده :

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُه خَضِلُ

والربع : المنزل ، والمعصرات : السحب ، والحيران : السحاب المتردد بمطره، والخضل : الغزير.

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٣ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧١ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٩١ ، ودلائل الإعجاز ، ص ١١٢، والنكت ، جـ ١:٣٤٩، والمغنى ، ص ٦٦٦.

(٧) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٢٨٢ = (١: ١٤٢) ، وينظر ملحق شرح ديوانه ، ص ٤٨٩ ، وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٩٩ : أن القائل عوج بن حزام الطائى.

(٤٩٢) - *هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ...(١)

ولم رفع (دار لمروة إذأهلى) ؟ ولم كان الرفع أولى بهذا من النصب ؟

٨ - وفى التنزيل ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾(٢) فما تقدير المحذوف فيه ؟ وما دليله ؟ ولِمَ جاز فيه ولم يجز فى الخبر ولا فى الاستفهام إذا قلت : (أنتهى خيراً لى) أو (أأنتهى خيراً لى ؟)؟ وما تقدير المحذوف فى قولهم : (وراءك أوسع لك) و(حسبُك خيراً لك)(٣) ؟

٩- وما الشاهد فى قول عمر بن أبى ربيعة(٤) :

(٤٩٣) - *فواعديه سرحتَىْ مالكٍ*(٥)

وبم نصب (أسهلا) ؟

١٠- وما حكم قولهم : (انْتَهِ يا فلان أمراً قاصداً) ؟ ولم جاز إظهار الفعل فى هذا ؟ وهلا جرى مجرى المثل كغيره مما فى الباب ؟ وما نظيره من قولهم : (ما رأيت كاليوم رجلاً)(٦) فى الحذف والإبهام ؟

---

(١) وسيأتى برقم (٥٠٥) ، وهو جزء من أول بيتين هما :

هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلاَ ... كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الْخِلَلاَ

دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِى وَأَهْلُهُمُ ... بِالْكَانِسِيَّةِ نَرْعَى اللَّهْوَ وَالْغَزَلاَ

والخِلل :جمع خِلّة، وهى بطانة يُغشى بها جفن السيف تُغَشَّىٰ بالذهب وغيره. والكانسية: اسم موضع.

ومن مواطن ورود الشاهد : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٣ ، وشرح السيرافى ، جـ٢ :٧١ب ودلائل الإعجاز ، ص ١١٢، والنكت ، جـ ١: ٣٥٠.

(٢) من الآية (١٧١) فى سورة النساء.

(٣) فى المخطوط (له) ، والمثبت من الجواب ، ومن الكتاب ، جـ ١: ٢٨٢ = (١: ١٤٣).

(٤) شرح ديوانه ، ص ٣٤١.

(٥) وسيأتى برقم (٥٠٦) ، وعجزه :

أوالرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلاَ

ويروى : (أوالذى بينهما). والسرحة : واحدة السرح وهو شجر عظام لا شوك فيه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨٣ = (١: ١٤٣) ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٢: ١٣٥، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٤٧٥ ، وشرح القصائد التسع ، جـ ٢: ٦٤٩ ، والقطع والائتناف ، ص ٢٧٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٥٤، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٢ أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٢٨ ، والنكت ، جـ ١: ٣٥٠، والأمالى الشجرية ، جـ ١: ٣٤٤ ، والخزانة ، جـ١: ٢٨٠.

(٦) ينظر ما تقدم فى باب ٤٤: ٦.

١١- وما الشاهد فى قول القطامى(١) :

(٤٩٤) - * فَكرَّتْ تُبْتَغِيه... ...*(٢)

وبم نصب (السباعا) ؟ وما تقديره ؟ وما دليله ؟

١٢- وما الشاهد فى قول ابن قيس الرقيات(٣) :

(٤٩٥) - * لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ*(٤)

وبِمَ نصب (طيباً) ؟

١٣ - وما الشاهد فى قول [ابن] قميئة(٥) :

(٤٩٦) - *تَذَكَّرَتْ (٦) أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا*(٧)

---

(١) ديوان القطامى ، ص ٤١٠(لم اطلع عليه وينظر البيت فى النوادر ص ٥٢٦ واسم القطامى : عمير بن شُييم التغلبى ، توفى نحو سنة ١٣٠هـ.

(٢) وسيأتى برقم (٥٠٧) ، وهو بتمامه :

فَكَرَّت تَبْتَغيهِ فوافَقتْهُ ... عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السِّبَاعاَ

ويروى :

فَكَرَّتْ عِنْدَ فِيقَتِهَا إِلَيهِ ... فَأَلْفَتْ عِنْدَ مَصْرَعِهِ السِّبَاعَا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والبيت فى وصف بقرة وحشية فقدت ولدَها .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨٤ = (١: ١٤٣) ، والأصول ، جـ ٣: ٤٧٤، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٤ ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٥٤ ، ٢: ٧٢ب ، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٥٠٠ ، والنكت ، جـ ١: ٣٥١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٣ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٣٠.

(٣) ملحق ديوانه ص ١٧٦ ، واسمه عبد الله ، توفى نحو سنة ٨٥هـ.

(٤) وسيأتى برقم (٥٠٨) ، وهو بتمامه :

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلاَّ ... وَلَهَا فِى مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبا

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨٥ = (١: ١٤٤) ، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٨٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٥ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٢ ب، والخصائص ، جـ ٢ : ٤٢٩ ، والنكت، جـ ١: ٣٥١، وشرح المفصل ، جـ ١: ١٢٥، والمغنى ، ص ٦٧٢، وشرح أبياته ، جـ ٧: ٢٧٢.

(٥) ديوانه ، ص ٧٣.

(٦) فى المخطوط (تذكر).

(٧) وسيأتى برقم (٥٠٩) ، وعجزه :

أَخْوَالَهَا فِيهَا وَأَعْمَامَهَا

=

وما تقديره ودليله ؟

١٤ - وما الشاهد فى قول الشاعر(١) :

(٤٩٧) - * إذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرْقُ*...(٢)

وما تقديره ؟ وما دليله ؟

١٥ - وما حكم قولهم : (الارجلَ إمَّا زيداً وإمَّا عمرا) ؟ وما تقديره ؟ وما دليله ؟ ولم جاز فى هذا إظهار الفعل؟(٣)

١٦ - وما الشاهد فى قول عبد بنى عبس(٤) :

(٤٩٨) - *قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا*(٥)

وما تقديره ؟ وما دليله ؟

= والضمير فى (تذكرتْ) قيل لبنته ، وقيل لنفسه وكنى ببنته عنها.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨٥ = (١: ١٤٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٥ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٢ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ٢: ٣٦٨، والخصائص ، جـ ٢: ٤٢٧، والمحتسب ، جـ ١: ١١٦، والنكت ، جـ ١: ٣٥١، وشرح المفصل ، جـ ١: ١٢٦، والخزانة ، جـ ٢: ٢٤٨.

(١) هو النابغة الذبيانى . ينظر ديوانه ص ٢٣٥.

(٢) وسيأتى برقم (٥١٠) ، وهو بتمامه :

إذَا تَغَنَّى الحَمَامُ الْوُرْقُ هَيَّجَنِى   وَلَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ

ويروى (ذكَّرنى) فى موضع (هيجنى) ، ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية.

والورقاء : التى لونها بين السواد والغبرة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨٦ = (١: ١٤٤) ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ٣٤١، والزاهر ، جـ ١: ٢٠٣ ، وشرح القصائد السبع ، ص ١٤٩، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٥ ، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢١٨، ٢: ٧٢ ب، وكتاب الشعر ، جـ ١: ٩٩ ، والخصائص ، جـ ٢: ٤٢٥، ٤٢٨، والنكت ، جـ ١: ٣٥١.

(٣) لم ينصّ فى الجواب على علّة جواز إظهار الفعل.

(٤) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٢٨٧ = (١: ١٤٤) ، وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٠١ : أن القائل الدبيرى ، وفى تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب : أنه العجَّاج. وينظر ملحق ديوانه ، جـ ٢: ٣٣٣، وفى الحلل فى شرح أبيات الجمل، لعبد الله بن السِّيد البطليَوْسى (ت ٥٢١) ، تحقيق الدكتور مصطفى إمام ، (القاهرة - مكتبة المثنى ، ط ١، ١٩٧٩م) ، ص ٢٨٤ أنه مساور العبسىّ ، وفى المقاصد النحوية ، جـ ٤: ٨٠ أنه أبو حيان الفقعسِىّ ، وفيه أيضا عن السيرافى : أنه الدبيرى.

(٥) وسيأتى برقم (٥١١) ، وبعده :

*الأفْعُوانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا * ==

١٧ - وما الشاهد فى قول أوس بن حجر(١) :

(٤٩٩) - *تُواهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاهُ*(٢)

ولم رفعهما ؟

١٨ - وما الشاهد فى قول الحارث بن نهيك(٣) :

(٥٠٠) - *لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ*(٤)

وما دليله ؟

= ويروى (سالمَ الحياتِ) بالكسرة. والشجاع والشجعم من أنواع الحيات ، ومعنى الشجعم : الحية الغليظة الشديدة.

ومن مواطن وروده : معانى القرآن ، للفراء ، جـ ٣: ١١، وتأويل مشكل القرآن ، ص ١٩٥، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٨٣، والأصول ، جـ ٣: ٤٧٣، والجمل ، ص ٢٠٥ = (٢١٤) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٦، والقطع والائتناف ، ص ٦٣٠، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٥٣ ، ٢: ٧٣ أ ، والحجة ، للفارسى ، جـ ١: ٩٣ ، والمسائل العسكريات ، ص ١٧٣، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٥٠٠، والنكت ، جـ١:١٥٢ ، ٣٥٢، وينظر معجم هارون ، ص ٥٣٢ ، ومعجم حداد ، ورقم ٣٦١٩.

(١) ديوان أوس بن حجر التميمى (ت ٢ ق.هـ)، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ، (بيروت - دار صادر، ١٣٨٠هـ) ، ص ٧٣ .

(٢) وسيأتى برقم (٥١٢) ، وهو بتمامه :

تُواهِقُ رِجْلَاهَا يَدَاها وَرَأْسُه لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيبَةِ رَادِفُ

ويروى (تواهقُ رجلاها يديه) ، ولا شاهد فيها . كما يروى (يداه). وتواهق : تساير. يصف الشاعر حماراً وأتانه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨٧=(١: ١٤٥) ، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٨٥، ومجالس ثعلب ، جـ١:٢٥١=(٣٠٣)، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٦، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٣ ب ، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٧٣، وسر صناعة الإعراب ، جـ ٢: ٤٨٣، والنكت ، جـ ١: ٣٥٣. وينظر معجم هارون ، ص ٢٣٦، ومعجم حداد ، رقم ١٧١١.

(٣) فى المخطوط (نفيل) ، والتصويب من الجواب ، وكذلك هو فى الكتاب ، جـ ١: ٢٨٨ = (١: ١٤٥). وفى مجاز القرآن ، جـ ١: ٣٤٦، ٣٧٧: أنه نهشل بن حرِّى ، وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١: ١١٠ أنه الحارث بن ضرار النَّهْشلى ، وفى تحصيل عين الذهب ، بهامش الكتاب : أنه لبيد. وينظر ملحق ديوانه ص ٣٦٢، وقيل غير هؤلاء. ينظر الخزانة ، جـ ١: ١٥٢ وفيه : والصواب أن القائل نهشل بن حرِّى.

(٤) وسيأتى برقم (٥١٣) ، وعجزه :

* وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ * =

١٩ - وما الشاهد فى قول عبد العزيز الكلابى(١) :

(٥٠١) - *وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ *(٢)

وما تقديره ؟ ولم جاز فى (الجزاء) الرفع والنصب ؟

٢٠ - وما الشاهد فى قول الشاعر(٣) :

(٥٠٢) - *أَسْقَى الإِلَهُ عُدُوَاتِ الْوَادِى* (٤)

ثم قال :

كُلُّ أَجَشٍّ... ... ...

فبم رفعه ؟ وما دليله ؟ ولم صار بمنزلة :

* لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ * ؟[٥٠٠]

[١٥-] ولِمَ جاز (ألا رجلَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرو) بالرفع ؟

= والضارع : الذليل ، والمختبطُ : الذى يسأل بدون سابق معرفة ، وتطيح : تُذْهِب وتُهلك.
ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٣: ٢٨٢، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٤: ٢٩٣، والأصول ، جـ٣:٤٧٤، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٥٥٧، ٥٨٢، ٢: ٤٤٤، ٣: ٦٦٨، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٧، والقطع والائتناف ، ص ١١٨، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٥٤، ٢: ٧٣ ب، والنكت ، جـ١:٣٥٣، والخزانة ، جـ ١: ١٤٧، وينظر معجم هارون ، ص ٨٣ ، ومعجم حداد ، رقم ٤٩٣.

(١) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٢٨٨ = (١: ١٤٦).

(٢) وسيأتى برقم (٥١٤) ، وعجزه :

وَجَنَّاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلاَ

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٣: ٢٨٤، والأصول ، جـ ٣: ٤٧٤، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٧، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٢٥٤، جـ ٢: ٧٣ ب ، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٣١٨، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٢٧، والنكت ، جـ ١: ١٥٢، ٣٥٤.

(٣) هو رؤبة ، كما فى المقاصد النحوية ، جـ ٤: ٤٧٥، وينظر ملحق ديوانه ، ص ١٧٣.

(٤) وسيأتى برقم (٥١٥) ، وبعده :

وَجَوْفَهُ كُلُّ مُلِثٌّ غَادِى
كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ

والملث : السحاب الدائم المطر، والغادى : الذى يبدأ من أول النهار، والأجش : الذى فيه رعد شديد.
ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٨٩ = (١: ١٤٦) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٥٨، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٤ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٨٤، والنكت ، جـ١:٣٥٤، وشرح الأشمونى ، جـ ٢: ٤٧.

٢١- وفى التنزيل ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾(١) فى قراءة بعضهم(٢)؟ ولم صار بمنزلة (ليبك يزيد ضارع لخصومة) ؟[٥٠٠]

الجــواب :

١*١- – الذى يجوز فى حذف الفعل الذى جرى الكلام به كالمثل أنه إذا كثر إلى حدٍّ يبلغ به كثرة المثلِ فى ظهور المعنى جاز حذفه للاستغناء عنه بظهور المعنى بما أُبقىَ من الكلام ، ولا يجوز إظهاره ، لأنه يصيره بمنزلة استعمال ما لا يحتاج إليه للمعنى اللازم عنه وذلك نحو قولهم: (هذا ولا زعامتك) فالمعنى فيه (هذا عظيم ولا أتوهم زعامتك معه) استعظاماً لها فى القبح ، وفيه معنى النهى عن الزعم الذى يكون منه كما قال سيبويه(٣) / من جهه أنه(٤) إذا ١٨٤أ
استعظمه من جهه عظم قبحه وكان المتكلم به حكيماً فإنما يدل على أوكد النهى بمثل هذا . ونظيره (هذا ولا كذب مسيلمة) كأنّه قال : (هذا كذب عظيم ولا كذب مسيلمة فى عظم القبح) فإنما يدل هذا الكلام على أنه قد جمع بين شيئين قد أُشهِر أحدهما بالعظم فى معناه ، فقيل : (لا يتوهم الجمع بينهما على المساواة لعظم أحدهما على الآخر) فهذا هو تحقيق المعنى . والذى يتحصل من ذلك استعظام المنهى عنه حتّى يتجاوز حدَّ ذلك العظم فيه التحقيقُ أو التقديرُ . وقد يجيء كلام يشبه هذا فى باب الاستعظام ، وينفصل منه بمعنى النقيض ، كقولهم : (مرعى ولا كالسعدان)(٥) فهذا إنما هو تفضيل للسعدان. وكذلك (قضية ولا أبا حسنٍ [لها])(٦) ، فإنما هذا ترغيب فى السعدان وفى قضايا أبى حسن ، كما أن الأول تحذير من مثل [كَذب] مسيلمة أو زَعمات(٧) هذا المخاطب.

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٢٨٠ = (١: ١٤١-١٤٢).

(١) من الآية (١٣٧) فى سورة الأنعام.

(٢) هى قراءة أبى عبد الرحمن السلمى ، والحسن البصرى ، وأبى عبد الملك ، ينظر إعراب القرآن ، جـ١: ٥٨٢، والمحتسب ، جـ ١: ٢٢٩، والبحر المحيط ، جـ ٤: ٢٢٩.

(٣) ينظر الكتاب .

(٤) فى المخطوط (لعد)، ولعل المراد ما أثبته.

(٥) هذا مثل . ينظر أمثال العرب ، ص ١٢٧، وكتاب الأمثال ، ص ١٣٥، ومجمع الأمثال ، جـ ٢: ٢٧٥.

(٦) هذا مثل ينظر المقتضب جـ ٤ : ٣٦٣ .

٢*-١ - والمعنى الذى يصلح أن يتمثل به هو الذى تشتدّ الحاجة إليه أو [إلى] مثله فى ترغيب أو ترهيب فيجرى للأول ثم يذكر به الثانى على معنى أنّ منزلتك كمنزلة الذى قيل له هذا القول أوّلاً على نحو قولهم : (أطرى إنك(١) ناعلة) . وإنما حسن الحذف لشهرة الأمر فى ذلك المعنى من كذب مسيلمة أو زعمات هذا المخاطب ، وكذلك شهرة الأمر فى تفضيل السعدان على غيره من المرعى ، فلو قيل فى رجلٍ صنّف كتاباً قد سُبِقَ إليه والسابق أجود فى ذلك المعنى لجاز أن يقال : (مرعى ولا كالسعدان) على طريق المثل . وقد يقولون على طريق المبالغة : (فلان أكذب من مسيلمة) إذا وجدوه يسهل عليه الكذب ، ويستمر فى فنونه وإن لم يكن كَذِباً على الله جلَ وعزّ.

٣*-١ - وقال ذو الرُّمة :

(٥٠٣) - دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ... وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ(٢)

فنصب (ديار مية) على (اذكر ديارَ مَيَّة) ، إلا أنّه لا يجوز إظهار هذا العامل للاستغناء عنه ، وأنّ تنزيل مثل هذا على أنّ شهرته يكفى ذكر الاسم منه أو بعض الاسم من أن يتكلف بسط الكلام فيه وهذا معنى طريف مما يوجب الاجتزاء بذكر الاسم دون الفعل لتقرير هذه المنزلة فى النفس التى هى أبلغ من التطويل فيه ، ودليل ذلك ظاهر من جهة أنّ التّشبب بذكر المحبوب أو ذكر أسبابه ومواطنه فإذا ذُكِرَ اسمه دَلّ عَلَى الحزن على فراقه فهذا دليل واضح على معنى (أذكر ذلك) تحزناً على فراق أهله ، فلهذا لم يجز إظهار الفعل ، وقد يجوز رفعه فتقول : (ديارُ ميّة) على (تلك ديار ميّة) إلاّ أنّه لا يظهر الرافع كما لا يظهر الناصب والعلّة واحدة من أنّه جرى كالمثل على ما ذكرنا ، وإنّما جاز التصرف بالنصب والرفع ولم يجز التصرف بإظهار الفعل وإضماره لأنّ التصرف باختلاف الحركات لا يعتدّ به كما يعتدّ بالحروف التامة والأسماء والأفعال ، ونظير ذلك قولهم : (ما جاءت حاجتَك)(٣) بالرفع والنصب ولا

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٢٨٠ = (١ : ١٤١).**

(١) فى المخطوط (لك)، والمثبت مما سيأتى فى باب ٥٦:٧م١ ، ومن الكتاب، جـ ١ : ٢٩٢ = (١ : ١٤٩) ، وفى كتاب الأمثال، ص ١١٥ :(أطرى فإنك ناعلة)، وكذا فى مجمع الأمثال ، جـ ١ :٤٣٠. ومعناه : اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه. والإطرار: أن تركب طرر الوادى وهى نواحيه.

(٢) تقدم برقم (٤٩٠).

(٣) ينظر ما تقدم ، فى باب ٢٤:١٧م٢.

يقولـون : (ما جاء حاجتك) ، لأنّ التصرف بالحروف يعتدّ به ولا يجوز فى الحروف [تغيير] المثل . فأما الحركات فليس لها هذه المنزلة لضعفها عن منزلة الحرف التام.

٤*-١ – وتقول : (كليهما [وتمرا]) فهذا على تقدير (أعطنى[١] كليهما وتمرا) . دليله أنه إنما يقال فى حال الطلب التى قد ظهر فيها معناه ، ولا يجوز إظهار الفعل ؛ لأنه يجرى كالمثل، وذلك أنّه لو غيرّ الشأن غيّره فى ثوب أو دينار لجاز[٢] أن يقول : (كليهما وتمرا) أى (أعطنى الجـمـيع) . ويجـوز (كـلاهمـا وتمرا) على تقـدير (كـلاهمـا لى وزدنى تمراً) فـيكون الطلب / ٨٤ب للاستزادة فلهذا حَسُنَ اختلاف الإعراب لاختلاف المعنى لأنّ أحدهما يطلب الجميع والآخر يطلب زيادة التمر ويذكر أنّ الأوّل له حاصل لا يحتاج فيه إلى طلب.

٥*-٢ – وتقـول : (كل شئ ولا شـتيمة [حـر]) ، وتقـديره (ائت كلَّ شئ ولا [ترتكب][٣] شتيمة حرّ) فهذا مبالغة فى معنى النهى عن شتيمة حرّ وليس بأمر له[٤] أن يأتى كل شئ على التحقيق ، وإن كان مخرجه مخرج الأمر بذلك ليبالغ فى النهى عن شتيمة الحر ، فكأنه مما يؤمر بكل شئ إن كان فى ذلك تسبب إلى ترك شتيمة حر ، وليس الغرض فيه أن يفعل شيئا ، وإنما الغرض فيه النهى عن شتيمة حر بأوكَدِ ما يكون ، فإن كان لا يوصل إلى انتفاء ذلك إلاَّ بأمر فأْتِه أيها المخاطب ، فلهذا حسن أن يكون على تقدير (ائت كل شئ ولا [ترتكب][٣] شتيمة حر) ، لأنه إذا خرج مخرج العموم كان أبلغ ، ويجوز الرفع على تقدير (كل شئ أمم[٥] ولا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٨٠ – ٢٨١ = (١: ١٤٢).

*-٢ نفســه ، ص ٢٨١ = (١٤٢).

(١) وكذا قدره سيبويه وغيره ومنهم الزمخشرى وقد اعترض الخوارزمى على الزمخشرى فقال : « فى هذا التفسير نظر ، والصواب : أُعطيك وأُطعمك » ثم أورد قصة ورود المثل. ينظر التخمير ، جـ ١: ٣٨٠. غير أن محقق التخمير الدكتور عبد الرحمن العثيمين أورد رواية أخرى للمثل يصح عليها التوجيه الذى ذكره سيبويه والرمانى والزمخشرى وغيرهم. ينظر هامش التخمير فى الموضع نفسه.

(٢) فى المخطوط (فجاز) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) تكملة من الكتاب ، جـ ١: ٢٨١ = (١: ١٤٢).

(٤) فى المخطوط (وليس له بأمر له) بتكرار (له).

(٥) فى اللسان (أَم م) ، جـ ١٢: ٢٨ « الأمم القصد الذى هو الوسط والأمم القرب ..والأمم : اليسير »، وفى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٧١ أ « أى كل شيء قصد يحتمل ».

شتيمة حرّ) ، إلا أن هذا الرافع لا يظهر كما [لا] يظهر الناصب.

٦*-١ - وقال الشاعر :

(٥٠٤) - اعتَاد قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوائِدُه وهَاجَ أَهْواءَ كَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ(١)

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُه خَضِلُ

فَرُفِع (ربعٌ قواءٌ) على تقدير (ذاك ربع قواءٌ) إلا أنه لا يظهر هذا الرافع كما لا يظهر فى قوله : (ديارُ ميـة) ، إلا أن الرفع فى هذا أوجه لأنّه نكرة على شرط الخبر فى الفائدة ، ولأنه جرى كالتفسير للطلل الذى ذكر فالاستئناف أولى به.

٧*-٢ - وقال عمر بن أبى ربيعة :

(٥٠٥) - هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلَا كَمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الْخِلَلَا(٢)

دَارٌ لِمَــــرْوَةَ إِذْ أَهْــلِي وَأَهْلُــهُمُ بِالْكَانِسِيَّةِ نَرْعَــى اللَّهْوَ وَالْغَزَلَا

فُرفِعَ قوله : (دارٌ) لأنّه نكرة كالأول فى قوله : (ربع قواءٌ).

٨*-٣ - وفى التنزيل﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾(٣) وتقديره (ائتوا خيراً لكم)(٤) ودليله أنه إذا نهى عن شئ فإنما يصرف إلى ضدِّه ، فلّما نهوا عن الشر الذى هو القبائح صُرِفوا إلى الخير الذى هو المحاسن . [و] من ذلك قول العرب : (وراءك أوسع(٥) [لك]) وتقديره (ائت مكانا أوسع لك) ودليله (وراءك) ، أنّه بمعنى(٦) (تأخر وأت المكان الأوسع لك) ، ولا يظهر هذا العامل للعلّة

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٨١ - ٢٨٢ = (١: ١٤٢).

*-٢ نفســه ، ص ٢٨٢ = (١٤٢).

*-٣ نفســه ، ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٩ = (١٤٣ ، ١٤٦).

(١) تقدم برقم (٤٩١).

(٢) تقدم برقم (٤٩٢).

(٣) من الآية (١٧١) فى سورة النساء.

(٤) هذا تقدير سيبويه ، والخليل . ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٨٢ - ٢٨٤ = (١: ١٤٢ - ١٤٣) ، وهناك رأيان آخران أحدهما للكسائى وهو (انتهو يكن الانتهاء خيراً لكم) ، والآخر للفراء وهو (انتهوا انتهاءً خيراً لكم). ينظر معانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٤٧٥ - ٤٧٦، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧١ ب - ٧٢ أ ، وارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٢٧٩.

(٥) فى المخطوط (اسع).

(٦) فى المخطوط (بمعنى أنّه). ولعل الأنسب ما أثبته.

التى بينا. ولا يجوز (أنتهى خيراً لى) ولا (أأنتهى خيراً لى) كما جاز فى الأمر ، لأن الخبر لا يتضمن الإخراج من حال إلى حالٍ وكذلك الاستخبار ، فأما الأمر والنهى فيتضمنان ذلك ، لأنك إذا أمرته بفعلٍ فأنت تخرجه من خلافه ، وإذا نهيته عن فعل فأنت تطلب منه الدخول فى خلافه، فلهذا صلَحَ إضمار الفعل فى الأمرِ والنهْيِ على ذلك الوجه ولم يجز مثله فى الخبر والاستخبار.

وتقول : (حسبك خيراً لك) ، لأن (حسبك) بمنزلة (اكتف) وتقديره : (ايت خيراً لك).

٩*-١ - وقال عمر بن أبى ربيعة :

(٥٠٦) - فَوَاعِدِيهِ سَرْ حَتَّىٰ مَالِكٍ أَوِ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا(١)

كأنه قال : (ائت الأسهل).

١٠*-٢ - وتقول : (انته يا فلانُ أمراً قاصداً) أى (ائت) ، إلا أنّ هذا يجوز فيه إظهار الفعل لأنه لم يكثر إلى حدّ يلزمه الاستغناء عن الفعل ، وذلك لأنه مبهم ليس كالخير والشر اللذين هما أصلان فيما ينبغى أن يؤتى(٢) أو يتجنب فلم يقوَ قولُه (امراً قاصداً) هذه القوة التى تظهر فى الخير فلهذا جاز إظهار الفعل معه تقوية(٣) لمعناه إذا ضعف عن تلك المنزلة ، ونظيره (ما رأيت / كاليوم رجلاً)(٤) فهو مثله فى الإبهام الذى يحتاج إلى الإيضاح. ١٨٥أ

١١*-٢ - وقال القطامى :

(٥٠٧) - فَكَرَّتْ تَبْتَغِيهِ فَصَادَفَتْهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السِّبَاعَا(٥)

والمعنى صادفتِ السباعَ ، ودليله أنّ الوحشية لما صادفت وَلَدَهَا متمزقًا يخور فى دمه كانت بذلك كأنّها قد صادفت السباع(٦) تقطّعه بمصادفتها آثار السباع فيه.

١٢*-٣ - وقال ابن قيس الرقيات :

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ٢٨٢ - ٢٨٣ = (١: ١٤٣).
*-٢ نفســه ، ص ٢٨٤ = (١٤٣).
*-٣ نفســه ، ص ٢٨٥ = (١٤٤).

(١) تقدم برقم (٤٩٣).
(٢) فى المخطوط كلمة غير واضحة وهى قريبة مما أثبت.
(٣) فى المخطوط (بقوته). ولعل الأنسب ما أثبته.
(٤) ينظر ما تقدم فى باب ٤٤: ٦.
(٥) تقدم برقم (٤٩٤)
(٦) فى المخطوط (السباعا) ، والأولى ما أثبته.

(٥٠٨) - لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا ... وَلَهَا فِى مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا(١)

ودليله أنه يشبب بذكرها وأنّ الرائى لا يرى إلا ما يحبُّ منها ، فمن هاهنا دخل الطيب فى معنى الرؤية المذكورة لا محالة ، وصار على تقدير (وترى لها فى مفارق الرأس طيباً) ، ولم يجز إظهار الفعل لتمكن هذا الكلام فى الدلالة عليه حتى لو[ذكر] صار ذكره(٢) بمنزلة اللغو المنافر للكلام فَلَمْ يجز إظهار الفعل لهذه العلة.

١٣*-١ - وقال بن قَميئة :

(٥٠٩) - تَذَكَّرَتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا ... أَخْوَالَها فِيها وَأَعْمَامَها(٣)

أى (تذكرت أخوالَها وأعمامَها) ، ودليله أنه(٤) تذكر الأرض من أجل تذكر من يحب بها من أهلها فدخلوا فى التذكر لهذه العلة.

١٤*-٢ - وقال الشاعر :

(٥١٠) - إِذَا تَغَنَّى الْحَمَامُ الْوُرْقُ هَيَّجَنِى ... وَلَوْ تَغَرَّبْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ(٥)

فتهيجه هو تذكره أمّ عمّار فكأنه قال : (هيجنى فذكرنى أمّ عمار) وذلك بالمشاكلة بين تغنى الحمام لفراق إلفها وبين حاله فى فراق إلفه.

١٥*-٣ - وتقول : (ألا رجلَ إمّا زيداً وإمّا عمراً) أى (اللهم اجعله زيداً أو عمراً) ، لأن التمنى قد دلّ على طلب هذا ، ويجوز رفعه على أنّه لما تمنى قيل له : من هذا المتمنَّى فقال : (زيدٌ أو عمرو) أى (هو زيد أو عمرو).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٨٥-٢٨٦ = (١: ١٤٤).

*-٢ نفســه ، ص ٢٨٦ = (١٤٤).

*-٣ نفســه ، ص ٢٨٦ ، ٢٨٩ = (١٤٤ ، ١٤٦).

(١) تقدم برقم (٤٩٥).

(٢) فى المخطوط (ذكر). ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) تقدم برقم (٤٩٦).

(٤) فى المخطوط (أن). ولعل الأنسب ما أثبته

(٥) تقدم برقم (٤٩٧).

١٦*-١ - وقال عبد بنى عبس :

(٥١١) - قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا(٥)

أى (سالمت القدمُ الأفعوانَ والشجاعَ الشجعم(٢)) ودليله أنها مسالِمة لما أنها مسالَمة فيما يقتضيه حال المسالم فالحياتُ قد سالمت القدمَ بأن لا تنهشها ولا تتعرض لها بسوء ، والقدمُ قد سالمت الحياتِ بأن لا تطأها ولا تتعرض لها بسوء ، فهو على هذا المعنى.

١٧*-١ - وقالَ أوْسُ بْنُ حجر :

(٥١٢) - تُواهِقُ رِجْلَاهَا يَداهُ وَرَأْسُهُ [لَهَا] قَتَبٌ عِنْدَ(٣) الْحَقِيبةِ رَادِفُ(٤)

أى (فتواهق يداه)(٥)، لأن المفاعلة فى هذا تدلّ على أن الفعل لهما فكلّ واحدٍ منهما فاعلٌ مفعولٌ ، لأنه لو قال : (تواهق رجلاها يديه) كان كقولك : (يضارب زيدٌ عمراً) ، فـ(عمرو) أيضا يضارب (زيدا) فهو فاعلٌ ومفعولٌ فى معنى الكلام إلاَّ أنّه يرتفع بفعل يدلّ عليه المذكور لا بهذا المذكور ، لأنه لا يجوز أن يكون للفعل فاعلان على غير طريق الشركة بحرف العطف فلهذا وجب إضمار الفعل الذى يدلّ عليه المذكور.

١٨*-٢ - وقال الحارث بن نهيك :

(٥١٣) - لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ(٦)

أى (ليبكه ضارع لخصومة) ، وذلك(٧) أن كل ما لم يسم فاعله فهو يدل على فعل الفاعل، وليس كل [ما] يسمى فاعله يدلّ على فعل ما لم يسمّ فاعله ، لأن [من] الأفعال ما لا يتعدى ، فأمّا ما لم يسمّ فاعله فهو منقولٌ من فعل الفاعل / على طريق (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ) . ٨٥ب

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٨٦ - ٢٨٧ = (١٤٤ - ١٤٥).

*-٢ نفســه ، ص ٢٨٨ = (١٤٥).

(١) تقدم برقم (٤٩٨).

(٢) فى المخطوط (الشجعما) ، ولعل الأولى ما أثبته.

(٣) كذا فى المخطوط ، وفى مواطن ورود البيت (خلف).

(٤) تقدم برقم (٤٩٩).

(٥) قال المبرد فى المقتضب ، جـ ٣: ٢٨٥ « من أنشده برفع اليدين فقد أخطأ ؛ لأن الكلام لم يستغن ، ولو جاز لجاز (ضاربَ عبدُ الله زيدٌ) ، لأنّ من كل واحدٍ منهما ضربًا ».

(٦) تقدم برقم (٥٠٠).

(٧) فى المخطوط (و كذلك) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

١٩*-١ - وقال عبد العزيز الكلابى :

(٥١٤) - وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَّاتٍ [وَ] عَيْناً سَلْسَبِيلاً[١]

فهذا على (وجدنا لهم جناتٍ) ، ودليله ما جرى من وجدان الصالحين وأن صفتهم بالصالحين تقتضى حسن الجزاء لهم ، فلهذا دَخَلَ فى معنى الوجود ولم يحتج إلى ذكره لظهور المعنى المقتضى له بما لا ينبغى أن يذهب على ذى فهم ، فاختزالُ الفعل على هذا الوجه ولهذه العلة . ويجوز النصب فى الجزاء[٢] على وجدنا لهم جزاءً . فأما الرفع فعلى أنّه جملة فى موضع الخبر لـ(وجدنا).

٢٠*-٢ - وَقَالَ الشَّاعِر :

(٥١٥) - أَسْقَى الإِلَهُ عُدُواتِ الْوَادِى وَجَوْفَهُ كُلُّ ملثٍّ غادى[٣]
كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوادِ

فهذا[٤] على (سقاه كلُّ أجش) ، ودليله (أسقى الإله عُدُوات الوادى) ، فكأنه قال : (فسقاه كلّ أجش) ، لأنه أسقاه الله فسقاه هذا الغيم بتسخير الله جلّ وعزّ له ، وهذا بمنزلة (ليُبْك يزيد) ، لأن (ليُبك) دلّ على (يبكى) ، فكذلك (أسقاه الله) يدلُّ على (سقاه الغيم) ، وكذلك (أنبت الله هذا البستان) يدل على (نبت زرعه) أو (شجره).

٢١*-٣ - وفى التنزيل ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[٥] ، أى (زيّنه شركاؤهم) فدلّ (زُيِّن لكثير من المشركين) على فعل الفاعل على ما بينا فى (ليُبك يزيد) ، فهذا وجه هذه القراءة وهذا البيتُ شاهده.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٨٨ = (١ : ١٤٦).
*-٢ نفسـه ، ص ٢٨٨ - ٢٨٩ = (١ : ١٤٦).
*-٣ نفسـه ، ص ٢٩٠ = (١ : ١٤٦).
(١) تقدم برقم (٥٠١).
(٢) فى المخطوط (انجرا) ، والصواب ما أثبته.
(٣) تقدم برقم (٥٠٢).
(٤) فى المخطوط (فهلا) ، والأنسب ما أثبته.
(٥) من الآية (١٣٧) فى سورة الأنعام ، وتقدم تخريج القراءة فى هامش السؤال.

٥٦– بـاب حذف الفعل فى غير الأمر والنهى والمثل(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى الفعل المحذوف فى غير الأمر والنهْيِ والمثل مما لا يجوز.

١–مسائل هذا الباب :

١ – ما الذى يجوز فى الفعل المحذوف فى غير الأمر والنهى؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ لا يظهر الفعل فى هذا الباب ؟

٢ – وهل كلُّ ما كثر استعماله بالحذف فإنّه لا يظهر فيه الفعل المحذوف ؟ وما حدّ ذلك؟

٣ – وما المحذوف من قولهم :(أخذته بدرهم فصاعدا)؟ وما تقديره ؟ وما دليله؟ وهل يجوز (أخذته بدرهم فزائدًا)؟ ولم ينتصب (زائد)؟

٤ – ولِمَ لا يجوز (أخذته بدرهم فصاعدٍ) كما يجوز (أخذته بدرهم فدينارٍ)؟

٥ – وهل يجوز (أخذته بردهم وصاعداً)؟ ولِمَ لا يجوز بالواو؟ وهل يجوز (أخذته بدرهم ثم صاعداً)؟ ولِمَ كانت الفاء أكثر فى هذا من (ثُمَّ)؟

٦ – وما العامل فى المنادى إذا قلت :(يا عبد اللّه)؟ وما تقديره؟ وما دليله؟ ولِمَ لا يظهر الفعل العامل فيه؟ ولِمَ صار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل؟ وما الخلاف فيه؟ ولِمَ قدّره على (ياأريد عبد الله)(٢)مع أنَّ (أريد عبد اللّه) خبر ، و(يا عبد الله) ليس بخبر؟ وهل اختزال الفعل اللازم يخرجه إلى دلالة التضمين وما ليس بخبر؟ وما فى قولهم (يا إياك) من الدليل على حذف الفعل من المنادى و(إياك أعنى) ليس بمنادى وإنّما هو على (يا إنسان إياك أعنى)؟

٧ – وبِمَ ينتصب (زيد) فى قولهم :(من أنت زيداً)؟ وما تقديره؟ وما دليله؟ ولِمَ قدره على (من أنت تذكر زيدًا)(٣)؟ ولِمَ لا يكون إلاَّ جوابًا لمن سئل (من أنت؟) فقال :(أنا زيد) ، فقيل له : (من أنت زيدًا)؟ وهل يجوز فيه الرفع؟ ولِمَ جازَ؟ وما تقدير المحذوف فى الرَّفع؟ ولِمَ

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٤٩٠ = (١: ١٤٦) « هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٤ أ.

(٢) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٩١ = (١: ١٤٧).

(٣) نفسه ، ص ٢٩٢ = (١٤٧).

قدّره على (من أنت ذكرك زيدٌ)(١) والذكر ليس بـ(زيد)؟ وما حقيقته؟ وهل هو على (من أنت ذكرك اسمُ زيد) / ثم يحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه ؟ ولِمَ قلَّ الرفع ١٨٦أ
فيه(٢)؟ وما وجه إجرائه كالمثل؟ وهل يجوز فى سؤال الرجل عن غيره فيقول المجيب: (هـو(٣) زيد؟) فيقال له :(من أنت زيداً)؟ ولِمَ جاز هذا؟

[؟] - وهل(٤) يجوز أن يقال لساكت لم يذكر شيئًا :(من أنت فلانًا)؟ وما معنى هذا ؟ ولِمَ جاز فى حال ذكر غيره لرجل أن يخاطب هو بمثل(٥) هذا ولم يتكلّم بشىء؟

١- الجـــــواب :

١*-١ – الذى يجوز فى الفعل المحذوف فى غير الأمر والنهى إذا كثر إلى حدٍّ يصير المعنى به أظهر من الأصل إلزامه الحذف ، لأنّ المعنى به أظهر مع أنّه أخف. ولا يجوز حذفه من غير دليل عليه ؛ لأنّه لا يفهم به المعنى . ولا أن يمنع من إظهاره مع دليل عليه ، إذا كان الأصل مساويًا للفظ المحذوف فى الكثرة ؛ لأنه إذا ظَهَرَ فلأنّه الأصل مع المساواة، وإن اختزل فلأنّه أخف من غير إخلالٍ بإفهام المعنى.

٢*-١ – وليس كل ما كثر استعماله بالحذف ، فإنه لا يظهر فيه الأصل ولكنْ لذلك حدٌّ إذا بلغه لم يجز إظهار الأصل فيه للعلّة التى بيّنا من أنّ الفرع يكون المعنى فيه أظهر وهو الأخف.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٩٠ = (١: ١٤٦ - ١٤٧).

(١) الكتاب ص٢٩٢ = (١٤٧).

(٢) لم يرد فى الجواب تعليل لقلة الرفع. وجاء فى الكتاب ، فى الموضع نفسه :« وإنما قل الرفع ، لأنّ إعمالَهم الفعل أحسنُ من أن يكون خبرًا لمصدر ليس له».

(٣) فى المخطوط (وهل) ، ولعل المراد ما أثبته.

(٤) من هنا إلى آخر الأسئلة لم ترد عنه إجابة. وجاء فى الكتاب ، جـ ١: ٢٩٣ = (١: ١٤٧) « سمعنا رجلاً منهم يذكر رجلاً فقال لرجل ساكت لم يذكر ذلك الرجل : من أنت فلانًا » ، وقال السيرافى فى شرحه ، جـ ٢: ٧٦ أ « يجوز أن يكون على معنى التعريض بالرجل الذى ذكره أنه ليس بموضع أن يذكره ».

(٥) فى المخطوط (مثل). ولعل الأنسب ما أثبته

٣*-١ - وتقول :(أخذته بدرهم فصاعدًا) وتقديره (فذهب الثمن صاعدًا(١)) ، ودليله ذكرُ الفاءِ بعد الفعل ، وذلك يوجب فعلاً ثانيًا بعد الأوّلِ ؛ لأنها ترتب الفعل الثانى فى زمان بعد الأول، فالفاء تدلّ على فعلٍ مبهمٍ ، و(صاعدًا) يدلّ على الفعل فى زيادة الثمن ، فلما كان ذكر الفاء يدل على فعلٍ مبهمٍ وذكر (صاعدًا) يدل على صعود الثمن اقتضى ذلك أن يكون التقدير (فذهب الثمن صاعدًا) أو (فزاد صاعدًا)۰ ويجوز (أخذته بدرهم فزائدًا) على هذا التفسير۰ و(صاعدًا) فى موضع الحال ، والعامل فيه (ذهب الثمن)۰

٤*-١ - ولا يجوز (أخذته بدرهم فصاعدٍ) ؛ لأن (صاعدًا) صفة لا تحسن أن تلى العامل۰ ولكن لو قلت :(أخذته بدرهم فدينارٍ) جاز(٢) ؛ لأنه اسم جنس۰

٥*-٢ - ولا يجوز (أخذته بدرهمٍ وَصَاعِدًا) ؛ لأن الواو لا ترتّب فلا تقتضى فعلا بعد الفعل الأول ، والترتيب فى الحقيقة لا يكون إلاّ بفعلٍ بعد فعلٍ إذا كان الترتيب فى الزمان ، لكون الثانى بعْدَ الأوّل۰ ولكن يجوز فى (ثُمّ) ، تقول :(أخذته بردهم ثُمَّ صاعدًا) إلاّ أنَّ الفاء أكثر فى الاستعمال ، لأنه يجرى فى المتاع الواحد فالأمر بين الثانى والأول قريب۰

٦*-٣ - وتقول : (يا عبدَ الله) فهذا ينتصب بفعل محذوف ، واختلفوا فى تقديره ، فقدّره سيبويه على (يا أريد عبد الله)(٣) ؛ لأنّه إذا قال :(يا عبد الله) فقد دلّ على أنّه يريد عبد الله۰ وخالف ذلك *ابن السراج* (ت ٣١٦) ؛ لأن هذا التقدير يوجب أن النداء خبر ، إذ(٤) (أريد عبدالله) خبر، وليس الأمر كذلك بإجماع أن النداء ليس بخبر فعدل عن هذا التقدير

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٢٩٠ = (١: ١٤٦ - ١٤٧)۰**

*-٢ **نفسه ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ = (١٤٧)۰**

*-٣ **نفسه ، ص ٢٩١ = (١٤٧)۰**

(١) فى المخطوط (فصاعدًا) ، والأنسب ما أثبته۰

(٢) جاء فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٤ ب « الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لا تقول : أخذتُ الثوب بدرهم فدانق، ولا : اشتريت الدار بمائة درهم فخمسة دراهم ؛ لأن الثمن تقع جملته عوضًا عن المبيع فليس يتقدم بعضه على بعض ، وإنما يعطف بالواو لأنها للجمع»

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٩١ ، ٢: ١٨٢= (١: ١٤٧ ، ٣٠٣) ، والأصول ، جـ ١: ٣٤٠ ، وشرح المفصل ، جـ ١: ١٢٧ ، وشرح الرضى على الكافية ، جـ ١: ١٣١۰

(٤) فى المخطوط (إذا)۰والأنسب ما أثبته۰

لهـذه العـلة (١) فقلنا له : فما تقدير العامل فيه؟ فقال كلامًا يدلّ على ما أشرحه(٢) ، وهـو أن المصدر أصل للأفعال يؤخذ منه فعلٌ على جهة الخبر وفعلٌ ليس بخبر كفعل الأمر ؛ فكذلك يمكن أن يؤخذ منه فعل ليس بخبر يدلّ على النداء وذلك أنّ الإرادة يؤخذ منها (أراد) وهو خبر، ويؤخذ منها فعل ليس بخبر يدل على النداء ويكون على بعض أبنية الأفعال كأنّه في التمثيل ، وإن لم يتكلم به ، على هذا المعنى (يا راد عبد اللّه) فيكون (راد)(٣) يدل على النداء كما يدل (أرد)(٤) على الأمر وإن لم يستعمل ذلك الفعل على هذا المعنى ولكنّه مدلول عليه وإن كان قد أهمل للاستغناء بـ(يا) استغناء لازمًا حتى يسقط بمثل ما سقط الفعل / في هذا الباب وهو ٨٦ب الكثرة إلى حدّ يصير المعنى به أظهر وهو أخف ولم يحتج إلى فعل بهذه المنزلة يذكر في غير باب النداء فخرج من الكلام رأسًا،(٥)ولم يخرج لأنّه يحتاج إليها في كلام آخر وإن استغنى عنه في هذا الكلام.

وللمحتج لسيبويه أن يقول : إن الفعل المحذوف إذا لزم حذفه صار بمنزلة ما يدلّ على المعنى دلالة التضمين ، لأنه يدلّ عليه من غير ذكر لفظٍ موضوعٍ له فيخرج عن معنى الخبر لهذه

---

(١) جاء في الجزء الثاني من شرح الرماني ، ص ٢١٩ ب (نسخة داماد) ، في باب المنادى « والعامل في المنادى محذوف لا يجوز إظهاره وهو مهمل في الاستعمال وتفسيره :(يا أعني عبد الله) أو (يا أريد عبد الله). إلا أنه على فعل من النداء وليس بخبر وهو مهمل للاستغناء بحرف النداء عنه. وهذا مذهب سيبويه ، وأما ابن السراج فيذهب إلى أن العامل في المنادى هو حرف النداء أغنى عن فعل ، وكلا المذهبين ،متوجه في هذا الباب ».

(٢) قال ابن السراج في الأصول ، جـ ١: ٣٣٣ :« وينبغي أن تعلم أن حق كل منادى النصب من قبل أن قولك : (يا فلان) ينوب عن قولك :(أنادي فلانًا)، لأن قولك :(يا) هو العمل بعينه وأنه فَارَقَ سائرَ الكلام ، لأن الكلام يغني عن العمل ، وهذا العمل فيه هو اللفظ فإن قلت : (ناديت زيدًا) بعد قولك :(يا زيد) فهو مثل قولك :(ضربت زيدًا) بعد عملك ذلك به. فتأمل هذا فإنه منفرد به هذا الباب ».
وكلمة (فهو) في مكانها (وهو) ، وكلمة (عملك) في مكانها (علمك) ، ولعل ذلك سهو من الطابع.
وما ذهب إليه ابن السراج نسب إلى المبرد وفي المقتضب له ، جـ ٤: ٢٠٢ :« لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله ،أريد لأنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً ». وينظر شرح المفصل ، جـ٢:١٢٧ ، وشرح الرضي على الكافية ، جـ ١: ١٣١.

(٣) (راد) بمعنى طَلَبَ. ينظر اللسان ، جـ ٣: ١٧٨ (رود).

(٤) في المخطوط (كما يرد أدل) ، وهو تحريف.

(٥) الكلام من هنا إلى قوله (في هذا الكلام) غير متجه في نظري ولعل به سقطًا.

العلّة، فإذا قدِّر بالذكر له رجع إلى معنى الخبر للتصريح الذى وقع به ، وليس يجوز أن يكون النداء على معنى الخبر ، لأنه لا يجوز التصريح بالفعل العامل فيه . واحتج [1]بقولهم :(يا إياك أعنى) من جـهة أنه فى معنى المنادى[2] ، وإن ظهر عـامله مع أن تقـديره (يا إنسـان إيّاك[3] أعنى) فالمعنى يؤول إلى شىء واحد.

٧*١ - وتقول :(مَنْ أنْتَ زيدًا) فى جوابك لمن[4] سئل عن نفسه فقال :(أنا زيد) ليعرِّف نفسه بذكر زيد فيقال له :(من أنت زيدًا) أى (ليس نعرفك بهذا). وتقديره (من أنت تذكر زيداً معرفًا نفسك [5]به)؛ لأن الحال [حال] تعريف بما اقتضاه معنى الجواب لمن حاول أن يعرف نفسـه بذكر (زيد)، [و] إنما يكون الجـواب بحسب مـا ابتدأ به من الكلام ، فـإذا قـيل :(من ضربت؟) فقال المجـيب : (زيدًا) دلّ على (ضربت زيدًا). وإن قال :(من قتلت؟) أو (من أهنت؟) أو (من أكرمت؟) فعلى هذا القياس ، فكذلك إذا قال وقد طلب منه أن يعرف نفسه فقال :(أنا زيد) فالحال حال تعريف[6] قد فهمها المخاطب والمتكلم ، فإذا قيل:(من أنت زيدًا؟) فكأنّه قيل :(من أنت تعرِّف زيدًا بهـذا الاسم؟) ويجـوز فـيه الرفع على تقـدير : (من أنت ذكـرك زيد؟)، وتحقيقه (من أنت ذكرك[7] اسمُ زيد؟) إلاّ أنّه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وَقَدْ جرى كالمثل إذ سُمِعَ عربىٌ يذكر رجلاً فقال لرجل :(سـألتك من أنت زيدًا) أى أنت فى تركك البيان عن هذا المذكور بمنزلة الذى قيل له :(من أنت زيدًا؟) فـهذا مَثَل على نحـو (أطرى إنك ناعلة)[8].

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٢٩٢ = (١: ١٤٧).

(١) أي سيبويه ، ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٩١ = (١: ١٤٧).

(٢) فى المخطوط (المنازل) ، وهو تحريف.

(٣) فى المخطوط (ياك) ، والصواب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (لا من) ، والصواب ما أثبته.

(٥) فى المخطوط (بنفسه)، ولعل المراد ما أثبته.

(٦) فى المخطوط (تعريفًا) ، والصواب ما أثبته.

(٧) فى المخطوط (ذكر) ، والتصويب من السؤال.

(٨) وكذا فى الكتاب ، وينظر ما تقدم فى هامش باب ٢:٥٥.

٢- مسائل متصلة بهذا الباب :(١)

٨ - ما عامل الإعراب فى (أنت) من قولهم :(أمّا أنت منطلقًا انطلقت معك)؟ وما تقدير المحذوف ؟ وما دليله؟ وما المانع من إظهاره؟

٩ - وما الشاهد فى قول عباس بن مرداس(٢) :

(٥١٦) - *أبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ*(٣)

ولِمَ وجب أنّ (ما) عوض فى هذا؟

١٠ - وما نظيره فى الحذف والعوض ؟

١١ - ولِمَ صار لزوم (ما) فيه أحق منه [فى] (آثرًا ما)؟

١٢ - ولِمَ لا يجوز رفع أنت بعد (أما) بالابتداء على أن تكون (ما) كافة كما هى فى قوله :

(٥١٧) - * بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ *(٤)

١٣ - وما الفرق بين (إذ) و(إن) فى هذا الموضع مع اتفاق معناهما حتى صارت (إذ) لا يحذف معها الفعل و(إن) فى (إمَّا) لا يذكر فى [ما] بعدها الفعل؟

١٤ - وما الفرق بين (إما كنْت منطلقًا انطلقت معك) وبين (أمّا) بالفتح حتى لا تُظهر مع (أمَّا) ولا تحذف مع (إمَّا)؟

[-١٠] وما معنى (إمّا لا) ؟ ولِمَ جاز؟

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٩٣ = (١: ١٤٧ - ١٤٨) ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٦ أ.

(٢) ديوانه ، ص ١٢٨ ، وهو العباس بن مرداس السلمى ، توفى نحو سنة ١٨هـ.

(٣) وسيأتى برقم (٥٢٠) ، و(٥٢٢) ، وعجزه :

فَإنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

ورواية الديوان (أمّا كنتَ ذَا نَفَرٍ) ولا شاهد فيها.

والضبع : يريد بها السنة المجدبة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٩٣ = (١٤٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦١، وديوان الأدب ، جـ ١: ٢٤٥ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٦ أ، والتكملة ، ص ١٣٧ ، والمسائل المشكلة ، ص ٣٠٤ ، ٣٤٧ ، والمسائل المنثورة ، ص ١٣٩ ، والنكت ، جـ ١: ٣٥٦، والخزانة ، جـ ٢: ٨٠ ، ٤: ٤٢١، وينظر معجم هارون ، ص ٢٢٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١٥٤٧.

(٤) تقدم برقم (٤٩) ، و(٢٠٩) ، و(٢١٨)، وسيأتى برقم (٥٢١). وهو بتمامه :

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ

١٥ - وما عامل الإعراب فى (مرحبًا وأهلاً) ؟ وما تقدير المحذوف منه؟ وما دليله؟ ولِمَ لا يظهر الفعل فيه؟

١٦- وما تقدير العامل فى قولهم :(إن يأت فأهلَ الليل وأهلَ النهار)؟ وما دليل المحذوف ؟ ولِمَ لا يظهر ؟

١٧- وكيف يقول الراد؟ وما تقدير كلامه إذا قال :(وبك أهلاً وسهلاً) أو قال :(وبك أهلاً)؟

١٨- وما معنى قوله (١): « جئت بـ(بك) لتبيِّن مَنْ تعنى»؟

١٩- وما الشاهد فى قول طفيل(٢) :

(٥١٨) - *وَبَالسُّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ ...*(٣)

وقول الآخر (٤):

(٥١٩) - *إِذَا جِئْتُ بَوَّابًا لَهُ ... ...*(٥)

---

(١) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٢٩٥ = (١: ١٤٩).

(٢) ديوانه ، ص ٣٨ ، وهو طفيل بن عوف ، وقيل : ابن كعب ، الغنوى ، توفى نحو سنة ١٣قبل الهجرة.

(٣) وسيأتى برقم (٥٢٣) ، وهو بتمامه:

وَبِالسُّهْبِ مَيْمُونُ النُّقِيبَةِ قَوْلُهُ ... لِمُلْتَمِسِ الْمَعْرُوفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبُ

ويروى (ميمون الخليقة). والسهب : اسم موضع. والنقيبة بمعنى الخليقة. وهى الطبيعة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٩٦ = (١: ١٤٩) ، والمقتضب ، جـ ٣: ٢١٩ ، والزاهر ، جـ١:٣٣٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٢ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٨ ب ، والحجة ، لأبى علىّ ، جـ ٢: ٢٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٨٤، وفرحة الأديب ، ص٤٤، والنكت ، جـ ١: ٣٥٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣٥، ومعجم حداد، رقم ١٣٢.

(٤) هو أبو الأسود الدؤلى. ينظر ديوانه ، ص ٦٥ ، والكتاب ، جـ ١: ٢٩٦ = (١: ١٤٩).

(٥) وسيأتى برقم (٥٢٤) ، وهو بتمامه :

إِذَا جِئْتُ بَوَّابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا ... أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مَضِيقِ

ويروى (إذا ما رآنى مقبلاً قال : مرحبًا) ، ويروى (قال مرحب).

ومن مواطن وروده : المقتضب ، جـ ٣: ٢١٩ ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ٢٥٨ ، وشرح القصائد السبع ، ص ١٨٩ ، والزاهر ، جـ ١: ٣٣٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٢، وشرح السيرافى ، جـ ١: ٧٨ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١:١٠١، وفرحة الأديب ، ص٣٥، والنكت ، جـ ١: ٣٥٩، والاقتضاب ، ص ١١٨ ، والهمع ، جـ ٣: ٢٣ = (١: ١٦٩) ، والدرر ، جـ١: ١٤٥.

٢٠- وما قسمة الفعل في الإضمار والإظهار ؟ وما الذى لا يجوز إضماره؟ وما الذى لا يجوز إلا إضماره؟ وما الذى يجوز إضماره وإظهاره؟

١٨٧أ

٢- /الجــــواب :

٨*-١ - عـامل الإعراب فى (أنت) من قـولهم :(أمّـا أنت منطلقـا انطلقت مـعك) (كنت) المحذوفة ، وتقديره (أن كنت منطلقا انطلقت معك)(١)٠ودليله كثرة مصاحبه (أن) للفعل على الاختصاص به مع العوض المعاقب وهو (مـا)٠ والمانع من إظهار الفعلِ العوضُ المعاقب كما يمتنع فى سائر النظائر من نحو (زنديق ، زنادقة) الهاء فيه عوض من ياء (زناديق)٠ ولا تجتمع مع الياء(٢).

٩*-١ - وقال عباس بن مرداس :

(٥٢٠) - أَبَا خُرَاشَةَ أمّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ(٣)

فهذا شاهد فى (أما أنت منطلق انطلقت معك)٠

١٠*-٢ - ونظيره فى الحذف والعوض (إمّا لا)(٤) ، ومعناه :(افعلْ كذا إن كنت لا تفعل غيره) فصارت (ما) و(لا) عوضًا(٥) مما حذف٠

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٩٣ - ٢٩٤ = (١: ١٤٧ - ١٤٨)٠
*-٢ نفســه ، ص ٢٩٣ = (١٤٨)٠

(١) هناك خلاف بين الكوفيين والبصريين فى (أن) حيث يرى الكوفيون أنها شرطية ويرى البصريون أنها مصدرية مع إجماعهم على أن (كان) بعدها محذوفة و(ما) عوض عنها٠ ينظر شرح السيرافى ، جـ٢:٧٦ ب ، والمقاصد النحوية ، جـ ٢: ٥٨٠

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ٥: [٦]. الأسئلة

(٣) تقدم برقم (٥١٦) ، وسيأتى برقم (٥٢٢)٠

(٤) فى المخطوط (إما لى) ، والمثبت يوافق ما فى الكتاب ٠

(٥) يبدو لى أن فى ذلك تجوزًا٠ فالعوض هى (ما) وحدها٠ ينظر الكتاب ، والهمع ، جـ٢: ١٠٦ = (١: ١٢٢)٠

١١*-١ - ونظيره فى لزوم (ما) قولهم :(أفعله آثراً ما)(١) أى :(تابعًا آثرًا ما) . ولزوم(٢) (مـا) فى(أمـا أنت ...) أحق منه فى هذا ؛ لأنّ (٣) هناك محذوفًا يطالب بخلفٍ منه مع تأكيد المعنى ، وليس فى قولهم :(آثر مًّا) محذوف ، وإنما هو موضع تأكيد بمنزلة (لا بد من ذا).

١٢*-٢- ولا يجـوز رفـع (أنـت) بعد (أمَّا) بالابتـداء على أن تكـون (مـا) كـافـة كـمـا تكـون فى قولـه :

(٥٢١) - * بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ *(٤)

لاجتماع سببين: أحدهما : اختصاص (أنْ) بالفعل. وأمّا الآخر : فالجواب فى (انطلقت معك) مع أنّ الخبر سمع منصوبًا كما جاء فى قوله :

(٥٢٢) - *أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ*(٥)

فهذا لا يكون إلاّ على الفعل.

١٣*-١ - و(إذ) فى هذا الموضع بمنزلة (أن) فى المعنى إلاّ أن (أمّـا) لا يظهـر بعـدهـا الفعل و(إذ) يحذف بعدها لأن (إذ) لا يكثر مصاحبتها للفعل على الاختصاص به كما هو فى (أن).

١٤*-١ - والفرق بين (أما أنت منطلقًا انطلقت معك) وبين (إمًّا) بالكسر ، حتى لم يجز مع الكسر إلاّ إظهار الفعل ، تقول :(إما كنت منطلقًا انطلقت معك) أنّ (أمّا) بالفتح خلص لها أن يكون (ما) فيها عوضًا معاقبًا ، ولم يخلص [فى] (إما) بالكسر ؛ لأن لها نظائرَ من حروف

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٩٤ = (١: ١٤٨).

*-٢ نفســه ، ص ٢٩٣ = (١٤٧ - ١٤٨).

(١) جاء فى اللسان (أثر) ، جـ ٤: ٩ « (افعله آثرًا مـا) ، وَ (أثِرًا ما) ، أى إن كنت لا تفعل غيرَه فافعله. وقيل : افعله مؤثِرًا له على غيره ، و(مـا) زائدة وهى لازمة لا يجوز حذفها ، لأن معناه : افعله آثرًا مختارًا له معنيًا به ..... ابن الأعرابى :(افعل هذا آثرًا ما) و (آثرا) بلا (ما) ...»وهو مثل ينظر = مجمع الأمثال جـ٢ : ٧٦ وفيه « قالوا معناه : افعله أول كل شئ . وقال الأصمعى : معناه : افعل ذلك عازماً عليه = وما (تأكيد) »

(٢) فى المخطوط (ولزو) ، والصواب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (إلا أن) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) تقدم برقم (٤٩) ، و(٢٠٩) ، و(٢١٨) ، و(٥١٧).وهو بتمامه :

أَعَلَاقَةً أُمَّ الْوُلَيِدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ

(٥) تقدم برقم (٥١٦) ، و(٥٢٠).

الجزاء تطالب بدخول (ما) فيـها على حدِّ مـا دخلت فى تلك الأحرف ، وهـو التـأكيد ، كقوله ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ (١) و(متى ما تأتى أكرمك) وفى أخواتها على هذا المنهاج.

١٥ *١- وتقول :(مرحبًا وأهلاً) ، ودليل المحذوف ذكر المصدر الذى يقتضى فعلاً(٢) مع أنه إنما يقال فى حال الدعاء للجائى(٣) إلى غيره طالبًا حاجة أو لبعض الأسباب فتقول : (مرحبًا وأهلاً) ، وتقديره (رحبت بلادك وأهلَتْ) أو(رَحُبَ مطلبك وأهِل) ، أى(اتسع الأمر لك ولم يضق عليك) ، فهذا يقتضى أن يقال فى حال قصده لحاجة ، ولا يظهر الفعل لأنّه قد صار كالمثل.

١٦*١- وتقـول :(إن تأت فـأهلَ الليل وأهلَ النهـار) أى (إن تأت فـأتِ أهلَ الليلِ وأهلَ النهـارِ)، ودليله الفـاء التى توجب فعـلاً فى معنى الفعل الأول يقع بعده ، ولا يظهـر فيه الفـعل للكثرة التى بيّنا.

١٧*٢- ويقـول الراد فى الكلام الأول :(وبك وأهلاً) ، فكأنه لفظ بقـوله :(مـرحبًا) ، وردّ مثل ما حيِّىَ (٤) به. وإذا قال :(وبك أهـلاً وسـهلاً) فقد ردَّ مـثل مـا حيِّىَ به وزاد بقـوله :(أهلاً وسهلاً) فصار قد حيّا بأحسن منها.

١٨*٢- و[مـعنى] قـوله :[جئت بـ(بك) لتُبَيِّن من تعنى ، أى](٥) بل إنما هـو للبيـان لا لفائدة الخبر ، لأن ما يذكر للبيان خلاف ما يذكر للفائدة ، إذ أحدهما بمنزلة التذكير لما يعلمه

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٢٩٥ = (١: ١٤٨ - ١٤٩).**

*٢- **نفســه، ص ٢٩٥ = (١٤٩).**

(١) من الآية (١٤٨) فى سورة البقرة ، و(٧٨) فى سورة النساء .

(٢) فى المخطوط (فعل) ، والصواب ما أثبته.

(٣) فى الكتاب ، جـ ١: ٢٩٥ = (١: ١٤٩) « ... فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالبًا أمرًا فقلت : مرحبا وأهلاً ، أي أدركت ذلك وأصبت ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، وكأنه صار بدلاً من رحُبت بلادك وأهِلَت» وقد اختلف فى النقل عن سيبويه فبعضهم نقل عنه أن تقديره على معنى الدعاء . وبعضهم قال : إن تقديره على معنى الخبر. ويبدو أن الرمانى مع الفريق الأول. وبعضهم فصل فقال إذا كان ذلك للمسافر فهو فى معنى الدعاء ، وإذا كان للجائى فهو فى معنى الخبر. ينظر شرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٧ ب ، والاقتضاب ، ص ١١٨ ، وشرح المفصل ، جـ ٢: ٢٨ ، والهمع ، جـ ٣: ٢٢= (١: ١٦٩).

(٤) فى المخطوط (حيا) ، والأنسب ما أثبته.

(٥) تكملة يقتضيها ما تقدم فى السؤال.

المخاطب ، والآخر إيجاب علم ما لم يكن(١) يعلمه.

١٩*-١ - وقال طفيل :

(٥٢٣) - وَبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ: أَهْلٌ وَمَرْحَبُ(٢)

/ فهذا شاهد فى الرفع ، إلاّ أنّه لا يظهَرُ الرافعُ كما لا يظهر الناصبُ. وقال الآخر: ٨٧ب

(٥٢٤) - إِذَا جِئْتُ بَوَّابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مَضِيقِ(٣)

فهذا شاهد فى الرفع والنصب.

٢٠*-٢ - وقسمة الفعل فى الإضمار والإظهار على ثلاثة أوجه : فعل لا يجوز إضماره ، وفعل لا يجوز إلاّ إضماره ، وفعل يجوز إضماره وإظهاره. فالفعل الذى لا يجوز إضماره هو الذى لا دليل عليه. والفعل الذى لا يجوز إلاّ إضماره هو الذى يكثر الحذف فيه حتى يكون المعنى به أظهر من الأصل مع أنه أوجز ، فلا يجوز إظهاره لهذه العلة من أن المعنى بما أُبْقِىَ أظهر وهو أوجز. والذى يجوز إضماره وإظهاره هو الذى لم يبلغْ فى الكثرة هذا الحدّ مما عليه [دليل].

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٢٩٥ = (١ : ١٤٩).

*-٢ نفسـه ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ = (١٤٩).

(١) فى المخطوط (يمكن) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) تقدم برقم (٥١٨).

(٣) تقدم برقم (١٩).

٥٧- بـاب المفعول معـه(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى المفعول معـه مما لا يجوز.

مسـائل هذا البـاب :

١ - ما المفعول معه؟ وما العامل فيه ؟ ولِمَ جاز فى المفعول له حذفُ اللام ولِمْ يجز فى المفعول معه حذف الواو؟

٢ - وما الفرق بين الواو التى بمعنى العطف وبين الواو التى بمعنى (مع)؟

٣ - ومـا الفـرق بَين (مـا صنعت وأباك) وبين (مـا صنعت أنت وأبوك) وبين (لو تُركت الناقـة وفصيلَـها لرضِعها) بالنصب وبالرفع؟

٤ - ولَمِ(٢) عملت (مع) ولِمْ تعمل الواو التى بمعنى (مع)؟

٥ - ولِمَ جاز أن ينفد(٣) عمل الفعل إلى ما بعد الواو على غير معنى الشركة؟ وما نظيره؟

٦ - ولِمَ جاز فى (ما زلت وزيداً حتى فعل) أن يقدَّر بـ(مع)(٤) وبالباء؟

٧ - وما معنى (استوى الماء والخشبة) بالنصب ؟ وما معناه بالرفع؟

٨ - وما الفرق بين جاء البرد والطيالسة بالنصب وبينه بالرفع؟

٩ - وما الشاهد فى قول الشاعر:(٥)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١:٢٩٧ = (١: ١٥٠) :« هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنهُ مفعول معه ومفعول به كما انتصب (نفسه) فى قولك :(امرأ ونفسَه)». وينظر الباب فى شرح السيرافى، جـ ٢: ٧٨ب .

(٢) فى المخطوط (ولو)، والصواب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط بين كلمتى (ينفذ) و(عمل) كلام مقحم هو (والفرق بين جاء البرد والطيالسة بالنصب وبينه بالرفع) وسيـأتى فى شكل سؤال بعد قليل ومكتوب أمامه فى الهامـش (مكرر) غير أن الإجـابة عنه جاء ت بحسب ترتيبه فى الموضع الأخير.

(٤) فى المخطوط (يمتنع) ، والصواب ما أثبته.

(٥) لم أهتد إلى معرفة القائل غير أنه يوجد بيت يشترك مع الشاهد الوارد هنا فى العجز وهو :

وإنَّا سَوْفَ نَجْعَلُ مَوْلَيَيْنَا   مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ =

(٥٢٥) - *فَكُونُوا(١) أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمُ*(٢)

وما الفرق بينه وبين الرفع ؟ وقولِ كعب بن جعيل(٣) :

(٥٢٦) - *وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ ... ...*(٤)

وما الفرق بينه وبين الرفع ؟

١٠ - ولِمَ جاز فى (ما صنعت أنت وأباك) وجهان ، ولَمْ يجز فى [ما] صنعت وأباك) إلاَّ وجه واحدٌ؟

الجـــــواب :

١*-١ - المفعول معه اسم يتعدى إليه الفعل بتوسط الواو التى بمعنى (مع). والعامل فيه

---

*-١ الكتاب ، ، جـ ١ : ٢٩٧ = (١: ١٥٠).

= وهذا البيت مختلف فى نسبته ففى أمالى القالى ، جـ ٢: ٢٧٤ : أنه للاقرع بن معاذ القشيرى. وينظر الأقرع بن معاذ القشيرى حياته وما بقى من شعره ، جمع وتحقيق هلال ناجى ، (العراق - مجلة المورد ، المجلد ٧ عدد ٣ ، ١٣٩٨هـ)، ص ١٩٦، وفى فرحة الأديب ، ص ٩٣ - ٩٤ : نسب لشعبة بن قمير المازنى.

(١) فى المخطوط (كونوا) وفيه أيضا (وبنى أمكم) ، والتصويب من الكتاب ، جـ ١: ١٩٨ = (١: ١٥٠).

(٢) وسيأتى برقم (٥٢٧) ، وعجزه تقدمت الإشارة إليه عند الحديث عن القائل.

ومن مواطن وروده : مجالس ثعلب ، جـ ١: ١٠٣ = (١٢٦)، والأصول فى النحو جـ ١: ٢١٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٣، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٩أ ، والمسائل البصريات ، جـ ١:١. ٧٠، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٢٩ ، وسر صناعة الإعراب ، جـ ١: ١٤٢، والنكت ، جـ١: ٣٥٩، وينظر معجم هارون ، ص ٣١٦، ومعجم حداد ، رقم ٢٢٨٩.

(٣) فى المخطوط (جعيد) ولعله تحريف ، وفى الأصول ، جـ ١: ٢١١ ، وتحصيل عين الذهب ، جـ ١: ١٥٠ :كعيب بن جعيل. ولم يرد اسم الشاعر عند سيبويه فى طبعة بولاق ولا فى تحقيق هارون غير أن الدكتور محمد على سلطانى فى تحقيق شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٣٠ ، هامش ٢ ، قال :« هو - عند سيبويه - كعب بن جعيل وتبعه الأعلم فى ذلك...» ، ولعله سهو منه.

(٤) وسيأتى برقم (٥٢٨) ، وهو بتمامه :

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لاَقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

والحران : الشديد العطش. تقدد : أى انقدَّ بطنُه بمعنى انشق.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٩٨ = (١: ١٥٠) ، والجمل ، ص ٣١٧، وشرح السيرافى ، جـ٢:٧٩أ، والحجة ، لأبى على ، جـ ٢: ٢٦، والنكت ، جـ ١: ٣٥٩.

الفعل المذكور(١). ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه كما جاز حذف اللام من المفعول له ؛ لأنه لما كان كلُّ فاعلٍ ليس بساهٍ (٢) عن فعله ، فله غرض فيه ، دلّ الفعل على معنى اللام فأغنى عن ذكرها مع المصدر ، كقولك :(جئته مخافة شرّه) أى (لمخافة شره) ، فاجتمع سببان : دلالة الفعل عليه. واقتضاء المصدر المنصوب لعمل الفعل ، فأغنى عن اللام اجتماع السببين. ولو كان غير مصدر لم يجز حذف اللام ، كقولك :(جئته لزيد) ؛ لأن المصدر أقوى فى الاتّصال بالفعل من غيره. ولا يجوز حذف الواو لأنه ليس كلُّ فاعلٍ غيرُ ساهٍ عن فعله مُصَاحَبًا(٣) فى حال فعله ؛ لأنّه مما يحتمل أن يكون ويحتمل أن لا يكون فلم يدلّ الفعل عليه كما يدل على معنى اللام.

٢*-١ - والفرق بين الواو التى بمعنى العطف وبين الواو التى بمعنى (مع) أنّ التى بمعنى العطف توجب الشركة فى المعنى ، فإن كان الأول على معنى الفاعل فالثانى على [معنى] الفاعل، وإن كان الأول على معنى المفعول فالثانى على معنى المفعول، وليس كذلك التى بمعنى (مع) ؛ لأنّها للمصاحبة فقط ، وعلى هذا تجرى المسائل التى نذكرها بعدُ.

٣*-١ - فمن ذلك(٤) (ما صنعت وأباك) إنما سأله عن صنعته فقط فى حال مصاحبته لأبيه. ولو قال :(ما صنعت أنت وأبوك) / لَكَانَ قد سأله عن صنيعه وصنيع أبيه. وتقول :(لو تُركتِ الناقةُ وفصيلَها لَرَضِعها) فهذا على معنى أنّ الناقة لو خليت لرضِعها الفصيل من غير أن يترك الفصيل ، ولو قيل :(لو تركت الناقة [و] فصيلُها لرضِعها) فهذا يوجب أنْ تترك ويترك الفصيل ، ويقتضى أن يكون كلّ واحدٍ منهما قد منع من الآخر وحبس عنه فلا ينفع فيه تخلية الناقة فقط. ١٨٨أ

٤*-١ - والواو التى بمعنى (مع) لا تعمل وإن كانت قد وافقت معنى العامل ؛ لأنها منقولة إلى معنى (مع) عن حروف العطف فليس لها العمل بحقّ الأصل. ولا يصلح أيضًا بحق

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٢٩٧ = (١: ١٥٠).**

(١) هناك آراء أخرى فى ناصب المفعول معه ، وهى أنه منصوب على الخلاف ، أو بالواو بفعل مضمر بعد الواو ، أو على الظرفية. ينظر شرح السيرافى ، جـ ٢: ٧٩، وشرح المفصل ، جـ ٢: ٤٩ ، والهمع ، جـ٣: ٢٣٧ = (١: ٢١٩).

(٢) فى المخطوط (بساهى والصواب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (مصاحب) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) وينظر الفقرات :(٧) ، و(٨)، و(٩) الآتية..

الشبه لأنه قد حَضَرَ عاملٌ أقوى منها ، وهو الفعل ، فهو أولى بالعمل منها مع الإيذان بالنقل عن حرف(١) العطف.

٥*-١ - وجاز أن ينفذ عمل الفعل إلى ما بعد الواو فى هذا لأنها لمّا وصلت الاسمَ بالفعل حتى صار له معنى فى اتصاله ، ولم تكن هى عاملةً ، وجب أن يعمل الفعل على هذا الوجه بمثل ما وجب للمتعدى. ولمْ يجز أن يعمل لو لم يكن مثل هذا الحرف بمثل ما وجب فى غير المتعدى ألاّ يعمل. ونظير ذلك (إلاّ) فى الاستثناء إذا قلت :(سار القوم زيدًا) لم يجز ، لأنه ليس لذكر زيد بعد هذا الفعل معنى ينعقد به ، فإذا قلت :(سار القوم إلاّ زيدًا) أَوْجَبَتْ (إلاّ) له معنى ينعقد به ، وهو معنى الاستثناء مما قد عمل فيه هذا الفعل فصلح أن ينفذ عمله إلى ما بعد (إلاّ) كما نفذ عمله إلى ما بعد الواو فى هذا الباب.

٦*-٢ - وتقول :(ما زلت وزيدًا حتى فَعَل) فيصلح أن يقدر بـ(مع) وبالباء لتقارب معناهما فى الأصل مع أنّ كلَّ واحد منهما يصلح فى هذا الكلام ، وذلك أن الباء للإلصاق ، و(مع) للمصاحبة، فكأنك قلت :(لصقت به حتى فعل) أو (صاحبته حتى فعل). وليس كلُّ موضعٍ يصلح فيه مثل هذا ، لو قلت :(لو تركت الناقة وفصيلها لرضِعَهَا) لكان تقديره بـ(مع) صحيحًا، ولا يصلح أن يقدّر بالباء لأن الملاصقة لا معنى لها هـهنا فلا يصلح (لو تركت الناقة بفصيلها لرضِعها) فى موضع الواو كما صَلَحَ فى الأوّل.

٧*-٢ - وتقول :(استوى الماء والخشبةَ) أى قد استوى فى الارتفاع حتى لحق الخشبة ، وليس للخشبة فعل فى هذا الاستواء ، ولو قال :(استوى الماءُ والخشبةُ) بالرفع لم يكن من هذا المعنى فى شىء ، ولكان بمعنى (استوى الماء فى الجريان واستوت الخشبة فى الانتصاب). وكل هذا على الأصل الذى قدّمنا ذكره.

وتقول :(ما زلت أسيرُ والنيلَ) أى (مصاحبًا للنيل) من غير أن توجب للنيل سيرًا. ولو قلت :(ما زلت أسيرُ والنيلُ) بالرفع لكان على معنى آخرَ، وهو أن تسير بخراسان ، ويسير النيل بمجراه من مصر. فهذا(٢) [فى] النصب صحيح وفى الرفع فاسد.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٢٩٧ = (١: ١٥٠).**

*-٢ نفســه ، ص ٢٩٨ = (١٥٠).

(١) فى المخطوط (حروف) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢) الإشارة هنا إلى المثال الأخير

٨*-١ - وتقول :(جاء البرد والطيالسةَ) فهذا على معنى مجيء البرد مصاحبًا للطيالسة . ولو رفعت فقلت :(والطيالسةُ) لجاز أن تكون (الطيالسة) جاءت في الحرّ، لأن الشركة واقعة وإن جاز في وقتين متباعدين. وليس كذلك المصاحبة.

٩*-١ - وقال الشاعر:

(٥٢٧) - كُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ(١)

فهذا بالنصب يوجب أن يكون إنما أمرهم خاصة بهذا الأمر ولو رفع لكان قد أمرهم وأمر بني أبيهم.

وقال كعب بن جعيل(٢):

(٥٢٨) - وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ(٣) عَنِ الْمَاءِ إِذْ لاَقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا(٤)

فالنصب يوجب أنّه العطشان إلى ذلك وحده ، ولو رفع لأوجب أنّه عطشان وهي أيضًا عطشى /إلى(٥) ذلك. ٨٨ب

١٠*-١ - وتقول :(ما صنعت أنت وأباك) ، وإن شئت رفعت فقلت :(ما صنعت أنت وأبوك)؛ لأنك لمّا أكدت بالمنفصل صلَحَ العطفُ فجاز الوجهان ، ولو لم تؤكد بالمنفصل لم يحسن الرفع ، لأنه يصير بمنزلة العطف على الفعل ، والمعنى للاسم ، إذ قد غير لفظ الفعل لهذا الضمير حتى صار كبعض حروفه.

---

*-١ **الكتاب ، جـ١ : ٢٩٨ = (١: ١٥٠).**

(١) تقدم برقم (٥٢٥).

(٢) في المخطوط (جعيد) ، ولعله تحريف.

(٣) في المخطوط (يقف) ، والمعنى معه مستقيم غير أني لم أجده في المراجع التي ورد فيها البيت. ولعله تحريف.

(٤) تقدم برقم (٥٢٦).

(٥) (إلى) مكررة في المخطوط.

٥٨- بــاب الواو التى بمعنى (مع) فى غير الْفعل(١)

الغرض فيه : أن يبين مـا يجـوز فى الواو التى بمعنـى (مع) فى غـيـر الْفـعل مما لا يجوز.

١-مســائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الواو التى بمعنى (مع) فى غير الفعل؟

٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذَلِكَ ؟

[١-] ولِمَ اختلف حكمها فى الاتصال بالفعل والاتصال بعاملٍ غير الفعل؟ فلِمَ عمل العامل فى أحدهما عمل المفعول وفى الآخر عمل المعطوف؟

[٢-] وماالخبر فى قولهم :(أنت وشأنُك) و(كلّ رجل وضيعته)؟ وما دليله؟ ولِمَ لا يجوز أن يكون الخبر (وشأنك) إذ هو بمعنى (مع شأنِك) فيُستغنَى عن المحذوف ، ويكون المعطوف قد سدّ مسدّ الخبر كما يسدّ الفاعل فى (أقائم أخواك) مسدّ الخبر؟

٣ - وما الشاهد فى قول المخبَّل(٢)

(٥٢٩) - *يَا زِبْرِقَانُ أَخَابَنِى خَلَفٍ*(٣)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٢٩٩ = (١: ١٥٠) «هذا باب معنى الواو فيه كمعناها فى الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلاّ رفعًا على كل حال ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢ : ٨٠ ب .

(٢) المخبل السعدى ، واسمه الربيع بن مالك . ينظر ديوان المخبل السعدى حياته وما بقى من شعره ، ص١٢٥ ، وفى المؤتلف والمختلف ، ص ٢٧٢ : أن القائل هو المتنخل السعدى غير أن البغدادى فى الخزانة ، جـ ٢: ٥٣٦ ، قال :« وهذا تصحيف منه ».

(٣) وسيأتى برقم (٥٣٤) ، وعجزه :

مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

ويروى (ويل أبيك) و (ويب) بمعنى (ويل).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٩٩ = (١: ١٥١) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ١: ٣٢٦، والزاهر ، جـ١:٢٣٦، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص١٦٣، وشرح السيرافى ، جـ ٢:٨٠أ ، =

وقولِ جميلٍ(١):

(٥٣٠) - *وأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ*(٢)

وقولِ الآخرِ(٣) :

(٥٣١) - *وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ*(٤)

٤ - ولِمَ مثَّل (ما صنعت وأخاك) بقوله :«ما صنعت أخاك(٥)» ثم قال : « وهذا محال »؟ فَلِمَ جعل الصحيح على تقدير المحال؟

٥- وما الذى يجوز فى (أنت أعلم وعبد الله) ؟ ولِمَ ذلك؟

٦ - وما الشاهد فى قول زيادٍ الأعجم(٦):

== وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، جـ ١: ٢١١ ، ٣٦٢، والنكت ، جـ ١: ١٢١ ، ٢: ٥١، والهمع ، جـ ٥: ٢٨١ = (٢: ١٤٢).

(١) ديوان جميل بثينة ، جمع وتحقيق الدكتور حسين نصار ،(القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٧٩م)، ص ٩١ ، وهو جميل بن عبد الله العذرى (جميل بثينه) توفى سنة ٨٢ هـ.

(٢) وسيأتى برقم (٥٣٥) ، وهو بتمامه :

وأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٍ فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمُتَغَوِّرُ.

وتَهام : نسبة إلى تهامة وهو من شواذ النسب. وينظر عن التفصيل فيه : الكتاب ، جـ٣:٣٣٧=(٢:٧٠)

والمتغور : الذى يسكن الغور وهو تهامه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٢٩٩ = (١: ١٥١) ، والكامل ، جـ ١: ٣٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه، للنحاس ، ص ١٦٣، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٠ أ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١: ٤٠٠، وفرحة الأديب، ص ١٨٢، والنكت ، جـ ١: ٣٦١، والمقاصد النحوية ، جـ ٤: ٤٠٨، والخزانة ، جـ ١: ٥٠٠.

(٣) لم أهتد إلى معرفة القائل.

(٤) وسيأتى برقم (٥٣٦) ، وعجزه :

فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٠٠ = (١٢: ١٥١) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٥، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٠ أ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٣١، والنكت ، جـ١: ٣٦٢، وشرح المفصل ، جـ ٢: ٥١ ، ٥٢.

(٥) فى المخطوط (وأخاك) ، والتصويب من الكتاب ، جـ ١: ٣٠٠ = (١: ١٥١).

(٦) الكتاب ، جـ ١: ٣٠١ = (١: ١٥٢)، والشعر والشعراء ، جـ ١: ٤٣٣ ، وزياد الأعجم هو زياد بن سليمان وقيل : ابن سلمى مولى بنى عبد القيس ، كانت فيه لكنة ولذلك قيل له الأعجم ، توفى سنة ١٠٠هـ. ينظر الشعر والشعراء ، فى الموضع السابق ، والمؤتلف والمختلف ، ص ١٩٣، والأغانى ، جـ١٥: ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٥٣٢) - *تُكَلِّفُنِى سَوِيقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ *(١)

ولِمَ جاز أن تكون الواوُ بمعنى (مع) مع إعادة العامل(٢)؟

٧ - وما الناصب لـ(خير) فى قولهم :(إنك ما وخيراً)؟ وما تقدير المحذوف فيه؟ وما الشاهد فى قول عنترة(٣):

(٥٣٣) - *فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّى ...*(٤)

٨ - ولِمَ جاز (ما أنت وما زيد) على معنى (ما أنت مع زيد) ولمْ يجز (ما صنعت وما زيد) على معنى (ما صنعت مع زيد).

١- الجـــــواب :

١-*١ - الذى يجوز فى الواو التى بمعنى (مع) إذا جرت على الفعل أن تعمل فى الاسم الذى بعدها عمل المفعول ، وإذا جرت على عاملٍ غير الفعل أن تعمل عمل المعطوف ؛ لأن الفعل

١-* الكتاب ، جـ ١: ٢٩٩ = (١: ١٥٠).

(١) وسيأتى برقم (٥٣٧) ، و(٥٥٣) ، و(٥٥٦) ، وعجزه :

وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ

وسويق الكرم : الخمر . وجرم : اسم قبيلة.

ومن مواطن وروده: الكامل، جـ١: ٣٣٣ والجمل، ص٣١٨ (٣٠٨)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس، ص١٦٤، وشرح السيرافى، جـ٢:٨١ب، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، جـ١:٣٠٧، والمخصص، جـ٥:٨، والنكت، جـ١:٣٦٣.

(٢) اكتفى فى الجواب بإيراد البيت دون التعرض للتعليل لمجيء الواو بمعنى (مع) مع إعادة العامل. وينظر فقرة (٧) من الجواب ، وفى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٨١ ب : « واستدل سيبويه على أن قولهم :(ما أنت والفخر) ونحوه بمنزلة العطف الصحيح فيما يعطف أحد الاسمين فيه على الآخر بأنّ العرب قد تقول :(ما أنت وما زيد) وهم يريدون معنى (مع) » ثم أورد البيت.

(٣) شرح ديوان عنترة بن شداد ، تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبى ، (بيروت - دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ) ، ص ٧٨ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ، اختيار الأعلم الشنتمرى : يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦) ، (دار الفكر ، ط ١، ١٤٠٢هـ)، ص ٥١٦ . وكانت وفاته نحو سنة ٢٢قبل الهجرة. وفى الكتاب ، جـ ١: ٣٠٢ = (١: ١٥٢) « وهو لأبى عنترة العبسى». وينظر نقائض جرير والفرزدق ، جـ ١: ٩٧ ، كما ينسب الشاهد لزيد الخيل. ينظر ملحق ديوانه ، ص ١٠٧.

(٤) وسيأتى برقم (٥٣٨) ، وهو بتمامه :

وَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّى فَإِنِّى ... وَجِرْوَةَ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ

وجروه : اسم فرسه. وترود : تجيء وتذهب.

ومن مواطن وروده : مجاز القرآن ، جـ ١: ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢: ١٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٥ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨١ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٥٧ ، ٤٩٤، والنكت ، جـ ١: ٣٦٣.

يصح أن يتعدّى بواسطة الحرف كما يصحّ أن يتعدّى بدلالته على المفعول ، لأن الحرف إذا جعلته دالاًّ على المفعول فقد ساوى حاله إذا دلّ بنفسه على المفعول فى صحة التعدى وليس كذلك غيره من العوامل ، لأنه لما لم يصحّ أن يتعدى بنفسه لم يصح أن يتعدى بوسيطة حرف معه فخرج الكلام مخرج المعطوف والمعنى معنى (مع) كما أن مخرج ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾(١) مخرج الأمر والمعنى معنى التهدد.

٢*-١ – ولا يجوز الاقتصار على الواو فى الخبر كما يجوز فى (مع) لأن العامل فى (مع) إذا قلت :(أنت مع زيد) الاستقرارُ وتقديره :(أنت مستقر مع زيد) ، إلاّ أن (مع) صار خلفًا من (مستقر). وليس كذلك الواو ؛ لأنّ العامل فيما بعدها هو العامل فيما قبلها على وجه الشركة فى مخرج الكلام ، فلم يصلح أن يكون خبرًا لهذا العلّة. وقد بيّنا لِمَ أخلف حكم الفعل والعامل الذى ليس بفعلٍ فى الواو التى بمعنى (مع) لأنّها تدلّ على الاقتران والمصاحبة ولا يصلح أن تكون خبرًا لما ذكرنا من العلّة(٢). ومن زعم أن الواو سدّت مسدّ الخبر(٣) مع أن مخرج الكلام مخرج المعطوف قياسًا على (أقائم أخواك) فى أنّ الفاعلَ قدْ سدَّ مسدَّ الخبر فلا يجوز له مع ذلك ، لأنّ هذا الكلام يقتضى من جهة مخرجه أن مخرجه مخرج المعطوف [و] أن يكون له خبر،
٨٩أ وعلى الخبر، بحسب ما يقتضيه ، مخرجه / يحسن (٤)، وليس كذلك (أقائم أخواك) ؛ لأنّه لا يقتضى سوى ما ذكر ، فمن ثم افترق حكم الأمرين فى هذا ، ويوضح ذلك أنّك لو قدرت خبرًا فى قولك :(أقائم أخواك) لم يحسن فى التقدير(٥) كما يحسن فى الواو ، لأنه لا يقتضى محذوفًا كما يقتضيه مع الواو ، فمن هـهنا صلّح أن يكون الكلام مكتفيًا فى هذا مع أن الفعل والفاعل نظير الابتداء والخبر ، إذ كلّ واحدٍ منهما جملة يستغنى عليها السكوت ، فإذا صحّ فاعل وما هو بمنزلة الفعل صار بمنزلة الابتداء والخبر واستغنى عن غير ذلك ، وليس هكذا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٩٩ = (١: ١٥٠).

(١) من الآية (٤٠) فى سورة فصلت.

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرة الأولى .

(٣) ممن ذهب إلى ذلك الكوفيون. ينظر الهمع ، جـ ٢: ٤٤ = (١: ١٠٥).

(٤) فى المخطوط (لحسن) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٥) فى المخطوط (التقديم)، ولعل المراد ما أثبته.

سبيل الواو التى بمعنى (مع) إذا خرج الكلام مخرج المعطوف ، لأنه يقتضى من جهة مخرجه ذكر الخبر. فقد بان الفرق بينهما.

٣*-١ - وقال المخبَّل :

(٥٣٤) - يَا زِبْرِقَانُ أَخَـا بَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ(١)

فرفع والمعنى مع الفخر ، لأنه إنّما يحقره ولا يحقر الفخر. وكذلك قول جميلٍ :

(٥٣٥) - وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَـامٍ فَمَا النَّجْـدِيُّ وَالْمُتَغَوِّرُ(٢).

على معنى (فما النجدىّ مع المتغور) فإنما يحقر النجدىَّ دون المتغور. وقال الآخر :

(٥٣٦) - وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفِخَارُ(٣)

فهذا أيضًا على معنى (مع).

٤*-٢ - ومثَّل سيبويه(٤) (وما صنعت أنت وأخاك) بقوله :« ما صنعت أخاك» ، ثم قال: «وهذا محال». فإذا أراد أنّه من الوجه الذى مثَّلهُ به فصحيح(٥) وهو تقدير الإعراب فى ذكر الفعل والفاعل والمفعول على شرطه فى كلّ شيء إلاّ من جهة معناه فإنه لا يصح. ولو قال: (أكلت هذا الرغيف) لكان صحيحًا فى تقدير الإعراب ومحالاً فى المعنى ، فإنما مثَّلهُ به من الوجه الصحيح لا من جهة المعنى كمل يُمثِّلُ (نعم الرّجلُ) بقولك :(مَنَعَ(٦) الرجلُ) وإنّ لم يكن معنى (منع [الرجل]) معنى (نعم الرجل) ولكن على تقديره فى الإعراب.

٥*-٣ - ويجوز فى (أنت أعلم وعبدُ الله) وجهان : أحدهما : أن تكون الواو بمعنى (مع) فيكون الأعلم أحدهما دون الآخر ، كأنّك قلت :(أنت أعلم مع عبد الله) أى (أنت أعلم فى حال مصاحبة عبد الله) كما تقول :(أنت أعلم ومالُك) أى(مع مالِكَ). والوجه الآخرُ : أن يكون كلّ

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٢٩٩ - ٣٠٠ = (١: ١٥١).

*-٢ نفسـه ، ص ٣٠٠ = (١٥١).

*-٣ نفسه ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ = (١٥١).

(١) تقدم برقم (٥٢٩).

(٢) تقدم برقم (٥٣٠).

(٣) تقدم برقم (٥٣١) ، وفى المخطوط (فما النجدى) ، والتصويب من المراجع التى ورد فيها الشاهد.

(٤) ينظر الكتاب *-٢.

(٥) فى المخطوط (صحيح) ، والأنسب ما أثبته.

(٦) فى المخطوط (مع) ، وكذا فى الموضع الآتى ، ولعل المراد ما أثبته.

واحدٍ منهما أعلم من غيره(١) فتكون الواو بمعنى العطف والاشتراك فى معنى (أَعْلَمُ).

٦*-١ - وقال زيادٌ الأعجم :

(٥٣٧) - تُكَلِّفُنِى سَوِيقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ   وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ(٢)

٧*-٢ - وتقول العرب :(إنك ما وخيراً) والخبرُ محذوف ، وتقديره :(إنّك وخيراً مقرونان) و(ما) صلة مؤكدة. وقال غيره :

(٥٣٨) - فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّى فَإِنِّى   وَجِرْوَةَ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ(٣)

فهذا على حذف الخبر. وقوله :(لا ترود ولا تعار) فى موضع نصبٍ على الحال بمنزلة قولك : (زيد مع هند قائمةً) ، فكأنه قال :(فإنِّى مع جروَة غيرَ معارةٍ) فهو فى موضع الحال وتقدير الخبر فيه (فإنِّى وجروة مقرونان غير معارةٍ). ويصلح أن يكون على الاستئناف ويكون (فإنِّى وجروة مقرونان) على التمام.

٨*-٢ - وإنما جاز (ما أنت وما زيد؟) على معنى (ما أنت مع زيد؟) ولَمْ يجز (ما صنعت وما زيد؟) على (ما صنعت مع زيد؟) ؛ لأن الفعل يعمل فيما بعد الواو عملَ(٤) المفعول فلا يصلح إعادة (ما) ؛ لأنها تقطعه عن عمله ، وليس كذلك الابتداء فى (ما أنت [وما زيدٌ]) ؛ لأنه يعمل فيما بعد الواو عمل المعطوف فإعادة (ما) لا تخرجه عن معنى الأول(٥) وأنه فى معنى المعطوف على نحو (ضربت زيداً وضربت عمراً) على مخرج خبرٍ واحدٍ.

٢-ومن مسائل هذا الباب أيضاً(٦) :

٩ - / هل يجوز (كيف أنت وزيداً؟) و(ما أنت وزيداً؟)؟ ولِمَ جاز؟ ٨٩ب

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٠١ - ٣٠٢ = (١: ١٥٢).

*-٢ نفسه ، ص ٣٠٢ = (١٥٢).

(١) فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٨١أ « ... أى أنتما أعلم من غيركما »

(٢) تقدم برقم (٥٣٢) ، وسيأتى برقم (٥٥٣) و(٥٥٦). وينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال.

(٣) تقدم برقم (٥٣٣) ، وفى المخطوط سقطت الواو الأولى من (وجروة).

(٤) فى المخطوط (وعمل) ، والصواب ما أثبته.

(٥) فى المخطوط (الأولى) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٦) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٠٢ = (١: ١٥٣)، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٢ أ.

١٠ - وما الفرق بينه وبين (كيف أنت وزيدٌ؟) و(ما أنت وزيدٌ؟)؟

١١ - ولِمَ قدّره على (كيف تكون أنت وقصعةٌ من ثريد؟) و(ما كنت وزيدًا؟)؟

[١٠-] ولِمَ نصب بمعنى الماضى والمستقبل ، ولمْ يجز مثل ذلك فى الحال؟

١٢ - وما الشاهد فى قول الشاعر(١):

(٥٣٩/أ) - *فَمَا أَنَا وَالسَّيرَ فِى مَتْلَفٍ*(٢)

وما العامل فى السير؟

١٣ - ومن أين دخل (كيف) معنى (يكون) و(ما أنت) معنى (كنت)؟

١٤ - وهل يجوز فى (أنت وشأنُك) ما جاز فى (ما أنت وزيدًا؟) ولِمَ لا يجوز؟ ولِمَ يضمر الفعل الماضى والمستقبل فى (كان) و(يكون) ولا يضمر الفعل الحاضر؟

١٥ - وما الشاهد فى قول الشاعر(٣) :

(٥٣٩/ب) *أَتَوعُدُنِى بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجْلٍ*(٤)

---

(١) هو أسامة بن الحارث الهذلى. ينظر شرح أشعار الهذليين ، جـ ٣: ١٢٨٩.

(٢) وسيأتى برقم (٥٤٤) ، وعجزه :

يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

والمَتْلَف : موضع المهلكة ، ويُبَرِّحُ به : يشق عليه. والذكر الضابط : الجمل القوى.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٠٣ = (١: ١٥٣) ، والجمل ، ص ٣١٩=(٣٠٩) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٥ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٢أ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٢٨ ، والنكت ، جـ ١: ٣٦٣. وينظر معجم هارون ، ص ٢٠٧ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٩٠.

(٣) هو شقيق بن جزء الباهلى. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٩٦.

(٤) وسيأتى برقم (٥٢٩ ب) ، وعجزه :

أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

وبعده :

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا

وفى فرحة الأديب ، ص ٤٧ - ٤٩ ورد صدر الأول صدرًا للثانى وصدر الثانى صدرًا للأول مع اختلاف فى بعض الألفاظ غير أنها لا تمس وجه الاستشهاد. والأشابات : الأخلاط من الناس الذين لا خير فيهم. والمراد بالعباد هنا العبيد. وحضَن وعمرو : قبيلتان.

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، جـ ١: ٣٠٤ = (١: ١٥٣) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص١٦٦ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٢ أ، والنكت ، جـ ١: ٣٦٤، والأمالى الشجرية ، جـ ١: ٦٦ ، الحماسة البصرية ، جـ ١: ١٠٣.

ولِمَ انتصب (الجيادا) فى البيت؟ ، وقولِ الراعى(١):

(٥٤٠) - *أَزْمَانَ قَوْمِى وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِى*(٢)

فما العامل فى (الجماعة)؟ ولِمَ جاز إضمار الفعل فى الخبر هـهنا؟ ولِمَ أضمرتْ [كان] فى التذكير بالمعنى كما تضمر فى الاستفهام؟

١٦ - وما حكم (كلُّ امرىء وضيعتُه) و(أنت أعلم وربُّك) و(أنت وشأنُك)؟ ولِمَ لا يجوز إلاّ بالرفع؟

١٧ - وما الشاهد فى قول صرمة :

(٥٤١) - *بَدَا لِىَ أَنِّىَ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى*(٣)

وقول الآخر :

(٥٤٢) - *مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً*(٤)

---

(١) ديوانه ، ص ٢٣٤ ، وفى تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ، جـ ١: ١٥٤(ط. بولاق)«وأنشد فى الباب للراعى ويروى للأعشى». ولم أجده فى ديوانه.

(٢) وسيأتى برقم (٥٤٦) ، وعجزه :

مَنَعَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاَ.

ويروى (أيامَ قومى) و(لَزِمَ الرِّحالَةَ) ، يصف الشاعر تمسك قومه بالجماعة قبل مقتل عثمان رضى الله عنه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٠٥ = (١: ١٥٤) ، وشرح القصائد السبع ، ص ٤٢٠ ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ٣١١ ، وإيضاح الوقف ، جـ ٢: ٦٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٦ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٨٢. وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٧١ ، والنكت ، جـ ١: ٣٦٤ ، والخزانة ، جـ ١: ٥٠٢ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٧٢ ، ومعجم حداد ، رقم ٢١٥٠.

(٣) تقدم برقم (٢٨٦) ، و(٣٠٠) ، وسيأتى برقم (٥٤٧) ، وعجزه:

* وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا *

(٤) تقدم برقم (٢٨٧) ، و(٣٠١) ، وسيأتى برقم (٥٤٨) ، وعجزه :

* وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا*

وَقَوْلِ عَامرِ بْنِ جُوين(١) :

(٥٤٣) - *فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحد*(٢).

٢- الجــواب :

٩*-١ - وتقـول :(كيف أنت وزيداً؟) و(مـا أنت وزيداً؟) على حـذف (كنت) ، وتقـديره (مـا كنت أنت وزيداً) تعمل فيما بعد الواو عمل(٣) المفعول. وكذلك (كيف تكون أنت وزيداً).

١٠*-١ - والفرق بينه وبين الرفع أن الرفع على معنى الحال(٤)، وأمّا النصب فعلى معنى (كان) و(يكون) في الماضي أو المستقبل ، وإنما كثرت مصاحبة (كان) لهذا الكلام على معنى الماضي أو المسـتقبل للحاجـة إلى الدلالة على ذلك المعنى ، ولم تصـحـبه على مـعنى الحـال للاستغناء عنه بدلالة الخبر على معنى الحال.

١١*-١ - وإنما قدره سيبويه(٥) (كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد) و(ما كنت أنت وزيداً) على حسب ما كثرت مصاحبته لهذا الكلام حتّى يكون ما أُبقِي دليلاً على ما حذف(٦)، لأنَّ كثرة المصاحبة يطلب فيها الكلامُ ما كثرت مصاحبتُه له.

---

* ١- الكتاب ، جـ ١: ٣٠٣ = (١: ١٥٢ - ١٥٣).

(١) وهو كذلك في الكتاب ، جـ ١: ٣٠٧ = (١: ١٥٤) . وقيل : هو عامر بن جوين أو امرؤ القيس. ينظر اللسان ، جـ ٦: ٦٢ (خبس)، وفي الإنصاف ، جـ ٢: ٥٦ : هو عامر بن الطفيل ولم أعثر عليه في ديوانه

(٢) وسيأتي برقم (٥٤٩) ، وعجزه :

* وَنَهْنَهتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَه *

ويروى (واجد) بالجيم. والضمير في (مثلها) للهجان أي الإبل ، لتقدم ذكرها في بيت سابق. والخُباسة الغنيمة ، والضمير في (أفعله) قيل : للمصدر. وقيل : للغدر.

ومن مواطن وروده : شرح السيرافي ، جـ ٢: ٨٢ ب ، والحجة ، للفارسي ، جـ ١: ١٠٣ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ ١: ٣٣٧، والنكت ، جـ ١: ٣٦٤، وينظر معجم هارون ، ص ٢٦٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٢١٦٨.

(٣) في المخطوط (وعمل) ، والصواب ما أثبته.

(٤) يقصد بالحال هنا الوقت الحاضر.وينظر ما سيأتي في الفقرة (١٦).

(٥) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٠٣ = (١: ١٥٣).

(٦) في المخطوط (ما أبقى)، والصواب ما أثبته.

١٢ *١-١ - وقال الشاعر :

(٥٤٤) - فَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ(١)

فنصب السير على المفعول معه ، وتقديره (فما كنت أنت(٢) والسير فى متلف) وهذه (كان) الناقصة ؛ لأنه ليس على معنى الخبر(٣) فى هذا الكلام ، وتقدير الخبر(٤) كتقدير :(أىَّ شىء كنتُ أنا والسير) فـ(أىّ) نصب بأنه خبر (كنت) و(ما) فى موضعه.

١٣*٢-٢ - وإنما دخل الاستفهام فى معنى (كان) و(يكون) على الماضى والمستقبل ؛ لأنّ الأغلب أن يستفهم عمّا ليس بحاضرٍ من معنى الماضى أو المستقبل.

١٤*٢-٢ - ويجوز (ما أنت وزيداً؟) ، ولا يجوز (أنت وزيداً) ؛ لأن الاستفهام يكثر معه مصاحبة (كان) فجاز حذفها لهذه العلّة ، وليس كذلك الخبر فليس فيه إلاّ الرفع وكذلك :(أنت وشأنك) لا يجوز إلا بالرفع.

١٥*٣-٣ - وقال الشاعر :

(٥٤٥) - أَتُوعِدُنِى بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا(٥)

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا

/ وتقديره (وما كان حَضَن وعمرو والجيادَ(٦)) على قولك : (ما أنت وزيداً). ١٩٠أ

وقال الراعــى :

(٥٤٦) - أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِى مَنَعَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلاً(٧)

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٣٠٣ - ٣٠٤ = (١: ١٥٣).

*٢- نفسه ، ص ٣٠٤ = (١٥٣).

*٣- نفسه ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ = (١٥٣ - ١٥٤).

(١) تقدم برقم (٥٣٩/أ).

(٢) الأولى أن يكون التقدير بضمير المتكلم ليناسب ما ورد فى البيت.

(٣) فى المخطوط (الحدوف) ، ولعل الأنسب ما أثبته ، لأن (ما) استفهامية فالمعنى ليس معنى خبر وإنما هو إنشاء.

(٤) فى المخطوط (وتقديره الخبر) ، ولعل الأنسب ما أثبته. ويقصد بالخبر هنا خبر (كان) الناقصة.

(٥) تقدم برقم (٥٣٩/ب).

(٦) فى المخطوط (والجيادا) ، والأنسب ما أثبته.

(٧) تقدم برقم (٥٤٠).

فأضمر (كان) فى الخبر (أزمان كان قومى والجماعة)· وإنما جاز ذلك لأنه تذكير بحال قومه ، والتذكير بأمر ليس بحاضر كالاستفهام عما ليس بحاضر فلهذا جاز إضمار(كان)·

١٦*-١ – وتقول :(كلّ امرىء وضيعتُه) و(أنت وشأنُك) و(أنت أعلمُ وربُّك) بالرفع فى جميع هذا ، لا يجوز غيره ؛ لأنه خبر على معنى الحال، لا يحتاج فيه إلى إضمار(كان)·

١٧*-٢ – وقال صرمةُ الأنصاريُّ :

(٥٤٧) – بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا(١)

فحمل الثانى على الباء المحذوفةِ لكثرة مصاحبتها خبر (ليس) كما حُمِل [فى] هذا ما بعد الواو على معنى (مع) التى يعمل فيها الفعل لكثرة مصاحبة هذا الكلام لـ(كان)·وقال الآخر :

(٥٤٨) – مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرابُهَا(٢)

كأنه قال :(ليسوا بمصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ) فحمله على الباء المحذوفة· وقال عامر بنُ جوينٍ·

(٥٤٩) – فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ(٣)

فحمله على (أن) ؛ لأن الشعراء يذكرون (أنْ) مع (كاد) كثيرًا فحمله على (أن) المحذوفة ، كما قال الشاعر(٤) :

(٥٥٠) – *قَدْ كَادَ مِن طُولِ الْبِلَى [أن] يَمْصَحَا*(٥)

فهذا إنّما يكثر فى الشعر ويقلّ فى الكلام· والجيد ما جاء فى القرآن بإسقاط [أنْ] فهو على

١-* الكتاب ، جـ ١: ٣٠٥ = (١: ١٥٤)·

٢-* نفسه ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ = (١٥٤ - ١٥٥)·

(١) تقدم برقم (٢٨٦) ، و(٣٠٠) ، و(٥٤١)·

(٢) تقدم برقم (٢٨٧) ، و(٣٠١) ، و(٥٤٢)·

(٣) تقدم برقم (٥٤٣) ، وفى المخطوط (فلم أرا) ، والصواب ما أثبته·

(٤) هو رؤبة بن العجاج· ينظر ملحق ديوانه ، ص ١٧٢ ، والكتاب ، جـ ٣: ١٦٠ = (١: ٤٧٨)·

(٥) يصف منزلاً ، ومصح : درس وعفى·

ومن مواطن وروده : أدب الكاتب ، ص ٤١٩ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٥٣٤، والكامل ، جـ ١:١٩٥ ، والمقتضب ، جـ ٣: ٧٥ ، وأخبار الزجاجى ، ص ١٣١ ، والجمل ، ص ٢٠٢ = (٢١١) ، وحروف المعانى والصفات ، ص ٧٠ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ١٤٥ ، وظرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٣٢٣، وديوان الأدب ، جـ ٢: ١٨٩، والمسائل الحلبيات ، ص ٢٥١، والخزانة ، جـ ٤: ٩٠، وينظر معجم هارون ، ص ٤٥٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٣٠٧·

خلاف حكم (عسى) ؛ لأن (عسى) يلزمها (أن) فى الكلام الفصيح وتسقط مع (كاد) ، قال الله عزّ وجلّ ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾(١) ، وقال جلّ وعزّ: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾(٢) ، وقال : ﴿كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً ﴾ (٣)، كلّ ذلك بإسقاط (أن)۰ فأمّا (عسى) فهو بإثبات (أن) كما قال جلّ وعزّ : ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾(٤) ، وقال جلّ ثناؤه :﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾(٥)۰ فكل ما فى القرآن مع (عسى) بإثبات (أنْ) ، ومع (كاد) فبإسقاط (أنّ)۰ وهو وجه الكلام على ما بيّنّا۰

---

(١) من الآية (٧١) فى سورة البقرة۰

(٢) من الآية (١١٧) فى سورة التوبة۰ ووردت هكذا فى المخطوط (تزيغ) بالتاء وهى قراءة السبعة باستثناء حمزة وعاصم فى رواية حفص۰ حيث قرآها بالياء (يزيغ) ۰ ينظر السبعة ، ص ٣١٩۰

(٣) من الآية (٧٤) فى سورة الإسراء ، وهى بتمامها ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً﴾۰

(٤) من الآية (٢١٦) فى سورة البقرة۰

(٥) من الآية (٥٢) فى سورة المائدة۰

٥٩- بـاب واو العطف
التى ليس فى الكلام مايعطف بها عليه(١)

الغرض فيـه : أن يبين مـا يجوز فى واو العطف التى ليس فى الكلام ما يعطف بها عليه مما لا يجوز.

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى واو العطف التى ليس فى الكلام ما يعطف بها عليه؟

٢ - وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك ؟

[١-] ومـا العامل فى (زيد) من قولك :(مـالك وزيداً؟) و(ما شأنُك وعمراً؟)؟ ولِمَ لا يجوز عطف (عمرو) على الشأن ، ولا على الكاف المجرورة؟ وما تقدير المحذوف فيه؟

٣ - وما معنى قوله :« لأن الشأن ليس يلتبس بعد الله »؟

٤ - وما الشاهد فى قول الشاعر(٢) :

(٥٥١) - * فَمَالَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ *(٣)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٠٧) = (١: ١٥٥): « هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٢ ب .

(٢) هو مسكين الدارمى : ربيعة بن عامر (ت ٨٩ هـ) ، ينظر ديوانه ، ص ٦٦.

(٣) وسيأتى برقم (٥٥٤) ، وعجزه :

* وَقَدْ غَصَّتْ تِهامةُ بِالرِّجَالِ *

ويروى (فما أنا والتلدُّد) ، كما يروى صدره :

* أَتُوعِدنِى وَأَنْتَ بِذَاتِ عِرْقٍ *.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والتلدد : التَّلَفُّتَ يَمِينًا وشمالاً فى حيرة.

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٣٠٨ = (١: ١٥٥) ، والكامل ، جـ ١: ٣٣٤ ، والجـمل ، ص٣١٨=(٣٠٩) ، والنكت ، جـ ١: ٣٦٥، وشـرح المفـصل ، جـ ٢: ٤٨ ، ٥٠ ، ورصـف المبـانى ، ص ٤٨٤، وشرح الأشمونى ، جـ ٢: ١٣٩، والخزانة ، جـ ١: ٥٠٠.

وقولـه(١) :

(٥٥٢) - *فَمَا لَكُم وَالْفَرْطَ لاَ تَقْرَبُونَه*(٢)

٥ - ولِمَ جاز :

(٥٥٣) - *[وَ] مَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ؟*(٣)

على معنى (مع) ولَمْ يجز (ما شأنك وعبد الله؟) على هذا؟

٦ - وما حكم (ما [شأن] عبد الله وأخيه؟)؟ ولِمَ كان الجرّ في هذا وجهَ الكلام؟ / وكيف يجيء على مذهب من قال : (ما أنت وزيداً؟)؟ ولِمَ لزم منه (ما شأن عبد الله وأخاه؟)؟ ولِمَ كان الرفع أجودَ في (ما أنت وزيد(٤))؟ وهل يجوز (ما لزيد وأخاه؟)؟ ولِمَ جاز؟ ٩٠ب

٧ - وهل [يجوز] (حسبك وزيداً؟)؟ ولِمَ جاز ؟ ولم قدّره(٥) (وبُحْسبُ أخاك درهمٌ)؟

٨ - وما الذي يجوز في (ويلاً له وأخاه) و(ويله وأباه)؟ وما العامل في أخيه ؟ ولِمَ حمله(٦) على ما نصب الويلَ وقدّره على (ألزمه الله ويله وأخاه)؟ ولِمَ لا يظهر هذا العامل؟ وهل يجوز (ويلٌ له وأخاه)؟ ولِمَ جاز مع رفع الأوّل؟ وما نظيره من قولهم:(حسبك)؟ فما وجه الشاهد فيه؟ وما نظيره في(مررت به وأباه)؟ ومن أين صار نظيره وهذا معطوف على الموضع؟

---

(١) القائل : عبد مناف بن ربع الهذلي. ينظر شرح أشعار الهذليين ، جـ ٢: ٦٨٦، وموسوعة الشعر العربي، جـ ٤: ٦١٥.

(٢) وسيأتي برقم (٥٥٥) ، وعجزه :

* وَقَدْ خِلتُهُ أَدْنَى مَرَدٍّ لِعَاقِلِ*

ويروى (أدنَى مآبٍ لَقَافِلِ)). و(أدنى مَراد). والفرْط : اسم موضع. والمَراد : المكان الذي يراد فيه ، أي يذهب فيه ويجاء. والمُراد بالعاقل هنا : المتحصن في الموضع الذي يحترز فيه . ويقال للموضع معقِل.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٠٨ (١: ١٥٥) ، وشرح السيرافي ، جـ ٢: ١٨٣أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ ١: ١٣٠، والنكت ، جـ ١: ٣٦٥.

(٣) تقدم برقم (٥٣٢) ، و(٥٣٧) ، وسيأتي برقم (٥٥٦). وصدره :

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ

(٤) لم يعلل في الجواب لجودة الرفع. وينظر ما تقدم في الفقرة (٢) من أجوبة الباب السابق.

(٥) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣١٠ = (١: ١٥٦).

(٦) ينظر الكتاب في الموضع نفسه.

٩ - ولِمَ جاز (ويلٌ له وأباه) ولمْ يجز (هذا لك وأباك) بالحمل على المعنى؟

الجـــــواب :

١*١- الذى يجوز فى واو العطف التى ليس فى الكلام ما يعطف بها عليه وجهانِ ، أحدهما : أن تكون بمعنى (مع) ، والآخر : أن تَحذف ما يعطف على الأول بها ، وذلك قولهم : (ما شأنُك وزيداً؟) على (ما كان شأنك وزيداً؟) أى (مع زيد) ، فهذه بمعنى (مع) على جهة المفعول معه ؛ لأنها تكون بمعنى (مع) الذى يعمل العامل فيه عمل المفعول الأوّل[1] ، وهناك فعل موجودٌ أو مقدّرٌ بمنزلة الموجود ، فإذا قدر (كان) فهو بمنزلة الموجود فى الكلام. و [تقدير] الوجه الآخر: (ما شأنك وملابسةٌ زيداً؟) فهذا معطوف على الشأن ؛ لأنّه يشاكله فيما يؤدى المفهوم فى هذا المعنى . وكذلك (ما لك وزيداً).

١*٢ - ولا يجوز العطف على الشأن ولا على الكاف التى للمخاطب. أما امتناعُ العطف على الشأن فلأنّه[2] خلاف المعنى الذى هو لهذا الكلامِ ، وذلك أن المعنى (ما شأنك وشأن زيدٍ؟) فإنما تسأل عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفسِ الآخر. وأمّا امتناع العطف على الكاف المجرورة[3] فمن جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، إذ المعنى عليه ، وذلك أنه لا يعطف على المضمر المجرور[4] إلا بإعادة الجار ، لأنه مع ما قبله بمنزلة شيء واحدٍ من غير أن يكون له منفصل يصلح أن يحمل [عليه] كما [فى] المضمر المرفوع فى (فعلت أنت) ونحوه.

١*٣ - ومعنى قوله :« لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله » لا يتعلق به فى هذا الكلام تعلّق اللابس ؛ لأنّه قد يمكن فى بعض المتعلّقات أن يتعلّق على وجه فيكون كاللباس إذ هى[5]

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٣٠٧ = (١: ١٥٥).

(١) فى المخطوط (الأو) ، وهو سهو من الناسخ.

(٢) فى المخطوط (لأنه) بدون الفاء. وهو جواب (أما).

(٣) هذا على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يمتنع ذلك عندهم. ينظر مثلاً : الإنصاف ، جـ ٢: ٤٦٣.

(٤) فى المخطوط (والمجرور) بإقحام الواو.

(٥) أي المتعلقات.

مما يجوز أن يتعلّق ويجوز أن لا يتعلق ، ومنها ما المتعلّق فيه لازم كالفعل المتعدى الذى لا يصح من غير متعدًى [إليه] فى المعنى ، وليس كذلك تعلق العطف ، لأنه قد يصح الأول من غير أن يكون الثانى كقولك :(ضربت زيدًا وعمرًا) فقد يصح (ضربت زيدًا) من غير ضرب عمرو.

٤*-١ - وقال الشاعر :

(٥٥٤) - فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ(١)

فهذا شاهدٌ فى (ما لك وزيدًا؟) وتفسيره كتفسيره فى العامل على وجهين : وكذلك قولُ الآخرِ:

(٥٥٥) - فما لكم والفَرْطَ لا تقربُونَه وقد خِلتُه أدنى مردٍّ لقافلِ(٢)

فنصب (الفرْطَ) على الوجه الذى بيّنا فى (ما لك وزيدًا).

٥*-٢ - ويجوز :

(٥٥٦) - *[وَ] مَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ*(٣)

على معنى (مع) ، و[لا] يجوز (ما شأنك وما عبدُاللّه) على هذا ، لأنه يوهم السؤال عن عبد اللّه، وليس كذلك فى (ما جرم وما ذاك السويق) لما صحب الكلام من معنى التحقير لجرم مع السويق ، وليس كذلك هذا.

٦*-٣ - وتقول :(ما شأن عبدِاللّه وأخيه؟) بالجرّ وهو وجه الكلام ؛ لمّا ظهر ما يصلح العطف عليه حُمل على هذا الظاهرِ، وكان الاختيارَ ؛ لأنه يؤدى المعنى على صحة اللفظ من غير حذفٍ. ومن قال :(ما أنت وزيدًا) قال :([ما] شأن عبد اللّه وأخاه) يحمله على إضمار (كان) كأنه قال :(ما كان شأن / عبد اللّه [و] أخاه؟) أى (مع أخيه) وكذلك (ما لزيد وأخاه؟) على ٩١أ تقدير (ما كان لزيد وأخاه؟).

٧*-٤ - وتقول :(حسبُك [و] زيدًا) فيكون العامل (حسبك) إذ كانت الواو بمعنى (مع) ،

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣٠٧ - ٣٠٨ = (١: ١٥٥).**

*-٢ **نفســه ، ص ٣٠٨ = (١٥٦).**

*-٣ **نفســه ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ = (١٥٦).**

*-٤ **نفسه ، ص ٣١٠ = (١٥٦).**

(١) تقدم برقم (٥٥١).

(٢) تقدم برقم (٥٥٢).

(٣) تقدم برقم (٥٣٢) ، و(٥٣٧) ، و(٥٥٣).

كأنه قال :(حسبك مع زيدٍ) ، ويجوز أن تكون الواوُ عاطفةً على تقدير (يُحْسِبُك ويُحْسِب زيدًا) ؛ لأن (حسبك) في مَوضع (يُحْسِبُك) فتكون عطفًا على هذا الوجه. ولهذا قدّره سيبويه على (ويُحْسِب[1] أخاك درهمٌ).

٨*-١ - وتقول :(ويلاً له وأخاه) ، و(ويله[2] وأخاه) فَنصْبُه بما نُصِب الأول على تقدير (ألزمه الله ويله وأخاه)، ولا يظهر هذا العامل ؛ لأن المعنى قد ظهر به أتَمَّ الظهور مع أن الحذف أوجز فلا معنى لإظهاره. ويجوز (ويلٌ له وأخاه) ؛ لأن فيه معنى المنصوب ، فنظيره (حسبك ينم الناس)[3] ، لأن فيه معنى ليكفك. وكذلك [4](مررت به وأباه) ؛ لأن فيه معنى (جزته وأباه) وهو معطوف على موضع (به) ، فكذلك هذا معطوف على موضع الرافع والمرفوع إذا وقع موقع المنصوب في (ويلاً له وأخاه).

٩*-١ - ولا يجوز (هذا لك وأباك) ؛ لأنّه ليس هـهنا فعل ولا تقدير فعلٍ ولا يصلح المفعول معه إلا بالفعل الموجود أو المقدر ، فأمّا المدلول عليه من غير تقديره في الكلام فلا يصلح في المفعول معه وإن صلح في الحال لأن الحالَ أكثرُ دورًا في الكلامِ من المفعول معه ، مع أن معتمد الكلام في (ويل له) طلب الفعل في الدعاءِ عليه، وليس كذلك (هذا لك) إنما المعتمد اختصاصه به كاختصاص الملك ، فهذا فرق واضح يجوز لأجله (ويل له وأخاه) ولا يجوز (هذا لك وأخاك).

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٣١٠ = (١: ١٥٦).

(١) في المخطوط (يحسبك) ، والتصويب من السؤال ومن الكتاب.

(٢) في المخطوط (ويلاه) ، والمثبت من السؤال ، ومن الكتاب.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ٣: ١٠٠ = (١: ٤٥٢).

(٤) في المخطوط (وذلك) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

٦٠- بـاب المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره[١]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره مما لا يجوز.

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره؟

٢ - وما الذي لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ جاز (سَقْيا لك) بالنصب ولَمْ يجز بالرفع؟ ولِمَ جاز بالتنكير ولمْ يجز بالتعريف ؟

٣ - وما العامل فى (سَقْيًا لك ورَعْيًا)؟ ولِمَ لا يجوز إظهاره ؟

٤ - وما تقدير الناصب لقولك :((خيبةً) و(دفرًا)[٢] و(جدعًا) و(عقرًا) و (بؤسًا) و(أُفَّةً) و(تُفَّةً)[٣] و(بعدًا) و(سحقًا)؟ ولِمَ قدّر[٤] بعضه على الفعل المشتق منه وبعضه على غير المشتقِ منه؟ وما تقدير الناصب فى (تعسًا) و (تبًا) و(جوعًا)؟

٥ - وما الشاهد فى قولِ ابن ميّادة[٥] :

(٥٥٧) - *تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ ...*[٦]

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣١١ = (١: ١٥٦) : « هذا باب ما يُنصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٣ ب.

(٢) الدفر : الدفع.

(٣) يقال : أفّـا له وأفة له أي قذرًا له. والأف : الوسخ الذى حول الظفر ، والتف : الذى فيه. وقيل : الأف وسخ الأذن ، والتف : وسخ الأظفار. وينظر الزاهر ، جـ ١: ٢٨٠.

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣١٢ = (١: ١٥٦).

(٥) ديوان يزيد بن مفرع الحميرى (ت ٦٩) ، جمع وتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٥هـ) ، ص ١٣٥ ، وفى بعض نسخ الكامل للمبرد : أن القائل ابن مفرغ. ينظر الكامل ، جـ ١: ٢٤٥، لكن محقق ديوان يزيد بن مفرغ قال فى ص (٢٤٣) : « الصواب أنه لابن ميادة». وابن ميادة : اسمه الرماح بن أبرد الذبياني ، توفى سنة ١٤٩هـ ، وميادة أمُّه.

(٦) وسيأتى برقم (٥٦٠) ، وهو بتمامه :

=

وما العامل فى (بهرًا) فى هذا البيت؟ ولِمَ جرى الدعاء له مجرى الدعاء عليه ؟

[٤-] ولِمَ قدّره على (خيبك اللّه خيبة) وإنّما مصدر (خيّب) التَّخْييب[1] ، ومصدر (خاب) (خيبة)؟

٦ - ولِمَ صار (سَقْيًا) بدلاً من (سقاك اللّه) ولِمْ يجز ذلك فى كل ما حذف منه الفعل من نحو (زيدًا) بمعنى (اضرب زيدًا)؟

[٥-] ولِمَ قدّر (بهرًا) بدلاً من (بهرك اللّه) مع أنه لا يُتكَلَّم بـ(بهرك اللّهُ) فكيف يكون هذا بمنزلة (سَقْيًا) فى موضع (سقاك اللّهُ). وكلاهما[2] يتكلَّم به[3] ؟

٧ - وما الفرق بين (لك) بعدَ (سَقْيا) وما جرى مَجراه إذا كانت للبيان وبينه إذا لم يكن للبيان وكان خبرًا؟

٨ - ولِمَ جاز حذف (لك) وذكره من هذه المنصوبات؟

٩ - وما الشاهد فى قول أبي زُبَيْدٍ[4]:

(٥٥٨) - *أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ ...*[5]

= تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي ... بِجَارِيةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا

ويروى (عَجِبْتُ لِقَوْمِي). وتفاقد قومى : فقد بعضهم بعضًا. وجاء فى المخطوط (تعاقد قومى) ، ولعله تحريف. ومعنى قوله : بهرًا : أى تعسًا وغلبة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣١١ = (١: ١٥٧) ، وإصلاح المنطق ، ص ١٣٠ ، والزاهر ، جـ ٢: ٢٧٣ ، واللامات ، ص ١٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٧ ، وديوان الأدب ، جـ ١: ١٠٥ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٣ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى، جـ ١: ٢٦٧ ، والنكت ، جـ ١: ٣٦٧. وينظر معجم هارون ، ص ١٣٨ ، ومعجم حداد ، رقم ١١١٥.

(١) فى المخطوط (التخييب) ، وهو تحريف.

(٢) أى (سقيا) و(سقاك الله).

(٣) لم ترد علةٌ لذلك فى الإجابة.

(٤) شعره ، ص ٦١.

(٥) وسيأتى برقم (٥٦٢) ، وهو بتمامه :

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةٌ ... لِأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرٌّ مُيَسَّرُ

ويروى (أغار وأقوى) ومعنى أقوى : لم يجد شيئًا يأكله. يصف أسدًا.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣١٣ = (١: ١٥٧) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ١١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٨ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٤ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٥٣ ، والنكت ، جـ ١: ٣٦٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ١٥٢ ، ومعجم حداد ، رقم ١٠٢٨.

فلِمَ رفع (وخيبة لأوَّلِ من يلقى)٠

وقول الآخر(١) :

(٥٥٩) - *عَذِيرَكَ مِنْ مَوْلًى إِذَا نِمْتَ لَمْ يَنَمْ*(٢)

وقولِ حسان(٣) :

(٥٦٠) - *أَهَاجَيْتُمُ حَسَّانَ عِنْدَ ذَكَائِهِ*(٤)

فهل يجوز أن يكون فى قوله :(فـغيٌّ لأولاد الحمـاس) معنى المنصـوبِ؟ ومـا نظيـره من قولهم :(رحمة اللّه عليه)؟٠

الجـــــواب :

١-*١ - الذى يجوز فى المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره فى الدعاء نصبه على الفعل ، لأن الداعيَ إنّما يطلب الفعل/كما أن الآمر إنما يطلب الفعل إذا ذكر على الجهة التى ٩١ب
هى من عمل الفعل دلالة عليه٠

---

*-١ الكتاب ، جـ ٣١١ = (١٥٦ - ١٥٧)٠

(١) لم أهتد إلى معرفته٠

(٢) وسيأتى برقم (٥٦٣)٠ وعجزه٠

يَقُولُ الْخَنَا أَوْ تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهْ

والمراد بالمولى هنا ابن العم٠ والخنا :الفحش٠ وقوله تعرتيك زنابره : يقصد أنه كثير الاغتياب٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣١٣ = (١: ١٥٨) ، وإعراب القرآن ، جـ ٣: ٥٩١، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٨، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٤ ب ، والنكت ، جـ ١: ٣٦٧٠

(٣) ديوانه ، ص ٢١٧ .

(٤) وسيأتى برقم (٥٦٤) ، وعجزه :

فَغَيٌّ لِأَوْلَادِ الْحِمَاسِ طَوِيلُ

ويروى :(هيَّجتُم) و(غَنىٌّ لمن وَلَدَ الحِمَاس)٠ والحماس: حيٌّ من بنى الحارث بن كعب٠

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣١٤ = (١: ١٥٨) ، واللامات ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٨ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٤ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣١١، والمخصص ، جـ ١٢ : ١٨٥ ، والنكت ، جـ ١: ٣٦٧٠

٢*-١ - ولا يجـوز رفـع هذا المصـدر(١) ؛ لأنه مدعـو به ورفـعه يخرجـه عن حقيقة المدعوّ به(٢). ولا يجوز تعريفه ؛ لأنه بدلٌ من الفعل والفعل لا يكون إلا نكرة. فإنَّما يقتضى نكرة بدلاً من نكرة تُظهر دلالته عليه بمقاربته لمعناه. ولا يجوز إظهار العامل لأنّه صار(٣) المصدر بدلاً من اللفظ [بالفعل] فى أنه يفهم به ما يفهم بالفعل ، حتى إن (سقيًا لك) فى المفهوم بمنزلة (سقاك اللّه). وكل ما وقع موقع العامل وظهر المعنى به كظهوره بالعامل فإنه لا يجوز إظهاره معه ، فإنه يصير بمنزلة إدخال فعل على فعل فهذا يطّرد على الوجه الذى بينا .

٣*-٢ - وتقول :(سقيًا ورعيًا) فتقدير الناصب فيه (سقاك اللّه سقيًا ورعاك اللّه رعيا). ولا يظهر العامل على هذا الوجه لما بيّنا ، ويوضح ذلك أنك لوقلت :(سقاك اللّه سقيًا) لم يجز. و(لك) إمّا منكورة وإمّا محذوفة مقدرة لابد منها(٤).

٤*-٢ - وتقول :(خيبة) و(دفرًا) ، وتقديره :(خيبك اللّه خيبة) و(ألزمك دفرًا)(٥). فتقدير الفعل فى هذا على وجهين ؛ أحدهما : الفعل الذى أخذ من المصدر إذا كان مصرّفًا. والآخر: فعل يقارب معناه إذا لم يكنِ المصدرُ مصرّفًا. وإنما قدّره على (خيبك اللّه خيبة) ؛ لأن فى (خيّبك) دليلاً على (خبت خيبة) فأجراه على (خبت) لما فيه من الدليل عليه كما جاء فى التـنزيل

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣١١ = (١: ١٥٦ - ١٥٧).**

*-٢ **نفسـه ، ص ٣١١ = (١٥٧).**

(١) فى المخطوط (ولا يجوز رفع المصدر على هذا المصدر) بإقحام (المصدر على)، ولعل المراد ما أثبته.

(٢) لم يمنع سيبويه ذلك ولكنه قال : « وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيًا عليه » ثم أورد ثلاثة أبيات ليس فيها ضرورة مع النصب ، وستأتى فى الفقرة (٩). وقد جاء فى أحدها الرفع وفيه معنى الدعاء ، فأجازه الرمانى هناك وحمله على التفاؤل على الرغم من منعه هنا. وقد عرض بعض النحويين لذلك فوصفوه بالقلة دون أن يمنعوه. ينظر شرح السيرافى ، جـ ١: ٨٤ أ، وشرح المفصل ، جـ ١: ١١٤ ، وارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٢٠٧.

(٣) فى المخطوط (أصار) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (لا بدّ فيها) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٥) يفهم من هذا التقدير أن يكون (دفرًا) مفعولاً به ، والذى يظهر من كلام الرمانى التالى أنه يريد النصب على أنه مفعول مطلق.. وقد جاء نصبه على ذلك. ينظر اللسان ، جـ ٢: ٢٨٦ (دفر)، حيث جاء فيه «دفر فى عنقه دفرًا : دفع فى صدره ومنعه (يمانية). ابن الأعرابى : دفرته فى قفاه دفرًا أى دفعته.......». و(دَفَرَ) بمعنى (دفع) من اللهجة الدارجة فى منطقة جيزان إلى اليوم.

﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[1]، لما فيه من الدليل على (فنبتم نباتا) . وتقول :(جدعًا) و(عقرًا) و(بؤسًا) على (جدَعه اللّه جدْعًا) و(عقَره اللّه عقرًا) و(أبأسه اللّه بؤسًا). وتقول :(أُفَّةً) و(تُفَّةً) ، أى (ألزمه اللّه ما يضجره)[2]. وتقول :(بعدًا) و(سُحقًا) ، أى (أبعده اللّه بعدًا) و(أسحقه سحقًا). فجاء ت هذه المصادر على فعل المدعوّ عليه ، لأنّها أبلغ فى المعنى . وتقول :(تعسًا) و(تبًا) و(جوعًا) ، أى (أتْعسه الله تعسًا) و(أجاعه جوعًا)، وكذلك (أتبه الله تبًا) وإن لم يستعمل فى الدعاء فهو جائزٌ فى الكلام.

٥*-١ - وقال ابن ميّادة :

(٥٦١) - تفاقد قومى إذ يبيعون مهجتى بجَارِيَةٍ بَهْرًا لَهُمْ بعدَها بهرًا[3]

فنصب (بهرًا) على تقدير (بهرهم اللّه بهرًا) كأنه قال :(أهلكهم اللّه جهارًا أو فجاء ة) أو (فاجأهم بالإهلاك) ، وهذا وإن لم يتكلم به[4] فى الدعاء فهو على تقديره ، لأن المهملَ لا يمتنع أن يقدر على أصله قبل أن يُهمَل. وإن شئت قدرته على (ألزمهم اللّه بهرًا) أي (غلبة وهلاكًا).

٦*-٢ - وإنما صار (سَقيًا لك) بدلاً من (سقاك اللّه) ولمْ يجز مثلُ ذلك فى كل ما حذف منه الفعل لقوة المصدر فى الدلالة على الفعل ، وليس كذلك قولك :(زيدًا) بمعنى (اضرب زيدًا) فمثل هذا لا يكون بَدَلاً مِنَ اللفظ بالفعل كما يكون المصدر.

٧*-٣ - والفرق بين (لك) بعدَ (سقيا) وبينها إذا[5] كانت خبرًا أنها فى (سَقيًا) للبيان فقط ، وفى الخبر للفائدة ؛ لأنها تقع موقع (مستقر) الذى يحتمل النفى والإثبات فتكون الفائدة

---

* -١ الكتاب ، جـ ١: ٣١١-٣١٢ = (١: ١٥٧).
*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣١١ = (١: ١٥٧)
*-٢ نفســه ، ص ٣١٢ = (١٥٧).
*-٣ نفسه ، ص ٣١٢ - ٣١٣ = (١٥٧).

(١) الآية (١٧) فى سورة نوح.
(٢) ينظر ما سيأتى فى باب ٧٢: ١٦.
(٣) تقدم برقم (٦٥٧).
(٤) وفى الكتاب« فهذا تمثيل ولا يتكلم به » غير أن أبا حيان (ت ٧٤٥) قال : « والأفصح أن له فعلاً حكى ابن الأعرابى فى الدعاء على القوم : بهرهم الله ، أي غلبهم». ارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٢٠٧ ، وينظر اللسان ، جـ ٤: ٨٢ (بهر)، والهمع ، جـ ١: ١٠٦ = (١: ١٨٨).
(٥) (إذا) مكررة فى المخطوط.

فى إثباته أو نفيه ، وليس كذلك المعرفة الذى قد عرف أنه ثابت ، لأنه إنما يذكر للبيان فقط لا للفائدة فيه.

٨*-١ – وإنما جاز حذف (لك) للدليل عليه من الجال ، ولولا[1] ذلك لم يجز حذفه ، لأنه بدل من (سَقَاك اللّه) فلا بدّ من تبيين المدعوّ له وإلاّ بطلت فائدته.

٩*-٢ – وقال أبو زُبَيد :

(٥٦٢) – أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةٌ ‏ ‏ لِأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرٌّ مُيَسَّرُ[2]

فإنما رفع لأنه ليس فيه معنى الدعاء عليه ، وإنما هو إخبار بأن هذا أمره. وذلك أنه وصف الأسد بهذه الصفة ثم ذكر ما ينال أوّل من يلقى من الشرّ به والخيبة ، فهو على معنى الخبر لا على معنى الدعاء عليه وكذلك قول الآخر:

/(٥٦٣) – عَذِيرَكَ مِنْ مَوْلَى إِذَا نِمْتَ لَمْ يَنَمْ ‏ ‏ يَقُولُ الْخَنَا أَوْ تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُه[3] ١٩٢أ

فهذا على الخبر وليس على الفعل ، لأنّه ليس [على] (اعذرنى[4] منه) ولكن على معنى (إنما عذرك إياى إن عذرتنى ممن هذا وصفه فى قول الخنا والاعتراء بالمكروه) أى (فعذرك ممن هذا وصفه صواب إن هجوته أو أوقعت[5] مكروها به[6])). فأما قول حسان :

(٥٦٤) – أَهَاجَيْتُمْ حَسَّانَ عِنْدَ ذَكَائِه ‏ ‏ فَغَيٌّ لِأَوْلَادِ الْحِمَاسِ طَوِيلُ[7]

فهذا فيه معنى المنصوب إلا أنه خرج مخرج الخبر كقولهم :(رحمة اللّه عليه)و فيه معنى الدعاء ومخرجه مخرج الخبر الواقع. إنما جاز ذلك للتفاؤل بأنّه كائن وإلاّ فالمعنى معنى الدعاء[8].

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣١٢ – ٣١٣ = (١: ١٥٧).

*-٢ نفســه ، ص ٣١٣ – ٣١٤ = (١٥٧ – ١٥٨).

(١) فى المخطوط (ولو لم) ، والصواب ما أثبته.

(٢) تقدم برقم (٥٥٨).

(٣) تقدم برقم (٥٥٩) ، وفى المخطوط (وقول الخنا).

(٤) فى المخطوط (اعذري). ولعله تحريف .

(٥) فى المخطوط (لرفعت) ، وما أثبته جاء مقحما بعد اسم الشاعر (حسان) الآتى.

(٦) فى المخطوط (بها). والأولى ما أثبته.

(٧) تقدم برقم (٥٦٠).

(٨) ينظر ما تقدم فى هامش الفقرة (٢).

٦١- باب اسم الجنس الذى يجرى مجرى المصدر في الدعاء(١)

الغرض فيه(٢) أن يبين : ما يجوز فى اسم الجنس الذى يجرى مجرى المصدر فى الدعاء مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب(٣) :

١ - ما الذى يجوز فى اسم الجنس المدعوّ به ؟

٢ - وما الذى لا يجوز ؟ وما العامل فى (تربًا) و(جندلاً) ؟ ولم لا يظهر عامله ؟ وبأىّ شئ نقص اسمُ الجنس عنِ المصدر المدعوّ به إذ القوة للمصدر ؟

٣ - وما اسم الجنس الذى يصلح أن يُدعى به ؟

٤ - ولم كان بعضه أحقَّ بحذف الفعل من بعض ؟

٥ - ولمَ قدّره على (ألزمك الله تربا) أو (أطعمك الله تربًا) وما أشبه هذا من الفعل ؟ وما موجب هذا التقدير ؟

٦ - ولم كان (ترب) نقيض (أترب) وكلاهما من التراب ؟

٧ - وما الشاهد في قول الشاعر(٤) :

(٥٦٥) - * لَقَدْ أَلَبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ *(٥) .

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣١٤ = (١: ١٥٨) : « هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التى يدعى بها ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٤ ب .

(٢) جاء ت كلمة (فيه) بعد كلمة (يبين) ، ولعله سهو من الناسخ.

(٣) ينظر الجواب عنها ، ص ٥٤٩.

(٤) لم أهتد إلى معرفته.

(٥) وسيأتى برقم (٥٧٠) ، وعجزه :

* فَتُرْبٌ لِأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ *

والألب : اجتماع قوم على عداوة إنسان. والبين : البعد . والجندل : الحجارة.

فلم رُفِع (فترب لأفواه الوشاة) وهو على معنى المنصوب ؟ وما الذى جوّز هذا ؟

٨ - وما العامل فى المنصوب من قولهم : (فاها[1] لفيك) ؟ وما الدليل على أنّه بَدَلٌ من (دهاك الله)؟

٩ - وما الشاهد في قولِ [أبى][2] سدرة الهُجَمِى[3] :

(٥٦٦) - *تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وَأَقْبَلَ أَنَّنِى*[4]

وقول عامر بن جُوَين(٥) :

(٥٦٧) - *وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمَنُونِ*[6]

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣١٥ = (١٥٨:١) ، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٢٢، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٩ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٥ أ، والحجة ، لابن خالويه ، ص ٣٥٠ ، وشـرح أبيـات سـيـبـويه ، لابن السـيـرافى ، جـ ١: ٣٨٣ ، والمخـصص ، جـ ١٢ : ١٨٥، والنكت ، جـ١:٣٦٨، وشرح المفصل ، جـ ١: ١٢٢ ، والهمع ، جـ ٣: ١٣٠ = (١ :١٩٤) ، والدرر ، جـ ١: ١٦٦.

(١) فى المخطوط (واها)، والتصويب من الجواب ، والضمير للداهية.

(٢) تكملة من الكتاب ، جـ ١: ٣١٥ = (١: ١٥٩).

(٣) فى المخطوط هنا وفى الجواب (الجهيمى) ، والمثبت من الكتاب . وفى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٥ أ (أبو سـدرة الأسـدى) ، وفى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٦١ « وفى الكتاب أبو سدرة الأسدى. وزعم بعضهم أنه هجيمى من بنى الهجيم » وفى فرحة الأديب ، ص ٦٥ :« وأبو سدرة ، وهو سحيم بن الأعرف ، من بنى الهجيم بن عمرو بن تميم ». وينظر الخزانة ، جـ ١: ٢٨٠ ، وفيه : « وهو شاعر إسلامى من معاصرى الفرزدق وجرير».

(٤) وسيأتى برقم (٥٧١). وعجزه :

بِهَا مُفْتَدٍ مِنْ وَاحِدٍ لَا أُغَامِرُهْ

وبعده :

فَقُلْتُ لَهُ : فَاهــالِفيكَ فَإِنَّهَا ... قَلُوصُ امْرِىءٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَاذِرُه .

ويروى فى الأول (وأيقن أننى) و (من صاحب لا أناظره). وهَوّاس من صفات الأسد ، والضمير فى (بها) للناقة ، والقلوص : الناقة الفتية. وقاريك : من القرى وهو ما يقدم للضيف.

ومن مواطن ورودهما : النوادر ، ص ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، وكتاب الأمثال ، ص ٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٦٩ ، والمخصص ، جـ ١٢ : ١٨٥ ، والنكت ، جـ ١: ٣٦٨، وشرح المفصل ، جـ١:١٢٢

(٥) وكذا فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٠٣ ، وفى الكتاب ، تحقيق هارون ، جـ١:٣١٦ :« وهو عامر بن الأحوص ». ولم يذكر فى طبعة بولاق ، جـ ١: ١٥٩. ونسب الأعلم فى تحصيل عين الذهب البيت إلى الخنساء ، ولم أعثر عليه فى شرح ديوان/أنيس الجلساء فى شرح ديوان الخنساء ، جمع وتصحيح لويس شيخو ، (بيروت - المطبعة الكاثوليكية ، ١٨٩٦م) .

(٦) وسيأتى برقم (٦٧٢) ، وعجزه : =

٦٢- باب الصفة التى تجرى مجرى المصدر فى الدعاء[1]

الغرض فيه : أن يبين الصفة التى تجرى مجرى المصدر فى الدعاء من غيرها .

مسـائل هذا الباب[2] :

١ - ما الصفة التى تجرى مجرى المصدر فى الدعاء ؟ وما العاملُ فى (هنيئا مريئا) ؟

٢ - ولم حـمله[3] على (ثبت لك ذلك هنيئا مريئا) على الحال ؟ ومن أى وجه صارت بمنزلة المصدر ؟

٣ - [و] لم لا يظهر العامل فيه ؟ ولم صار المصدر أغلب على الفعل المتروك إظهاره فى الدعاء من اسم الجنس والصفة ؟

٤ - وما الدليل على أنّ (هنيئًا) بدل من (هنَأَك ذلك) ؟ وما الشاهد فى قول الأخطل[4]:

(٥٦٨) - *إلَى إمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُه*[5].

= *تَرَفْبُهَا النَّاسُ لاَ فَالَها*

ويروى (تحسبها الناسُ).

ومن مواطن وروده : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٠ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٥ ب ، والمسـائل المنثورة ، ص١٥ ، والمخـصص ، جـ ١٢: ١٨٥ ، والنكت ، جـ ١: ٣٦٩ ، وشـرح المفـصل ، جـ١: ١٢٢ ، والخزانة ، جـ ١: ٢٧٩.

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣١٦ = (١: ١٥٩) « وهذا باب ما أجرى مـجرى المصـادر المدعو بها من الصفات ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ١: ٨٥ ب.

(٢) ينظر الجواب عنها ، ص ٦٤٤.

(٣) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣١٧ = (١: ١٥٩).

(٤) شعره ، جـ ١: ١٩٦.

(٥) وسيأتى برقم (٥٧٣) ، وعجزه :

أَظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِىءْ لَهُ الظَّفَرُ

ويروى : الشطر الأول فى الديوان هكذا:

* إلَى امْرِىءٍ لاَ تُعَرِّينَا نَوافِلُه*

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ٣١٧:١ = (١: ١٦٠) ، والكامل ، جـ ٧٢:٤، وشرح أبيات سيبويه،=

ولم صار (فليهنئْ له الظفرُ) بمنزلة (هنيئًا له الظفر) ؟ وقو الآخر[1] :

(٥٦٩) - *هَنِيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيوتِ بُيُوتُهُمْ*[2]

٦٣- باب المصدر المضاف فى الدعاء[3]

الغرض فيه : أن يبين المصدر المضاف فى الدعاء من غيره .

مسـائل هذا الباب :[4]

١ - ما المصدر المضاف فى الدعاء ؟ ولم جاز فيه الإضافة ؟ وما العامل[5] فى (ويله) و(ويحه) و(ويسه) و(وييه)[6]؟ ولم جاز (ويلك) ولمْ يجز (سَقْيَك) ؟

٢ - ولم جاز (عددتك) و(كِلْتُك) ولم يجز (وَهَبتك) على ذلك الوجه من حذف لام الإضافة؟

٣ - ولِمَ جاز (ويلك وعولك) ولم يجز (عولك) على الإفراد ؟

== للنحاس ، ص ١٧٠، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٦ أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ١:١٧٢، والمخصص ، جـ ١٢: ١٩١ ، والنكت ، جـ ١: ٣٦٩ ، وشرح المفصل ، جـ ١: ١٢٣.

(١) هو أبو الغطريف الهدادى كما فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٩٢.

(٢) وسيأتى برقم (٥٧٤) ، وعجزه :

وَلِلعَزَبِ المِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣١٨ = (١: ١٦٠) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧١ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٦ أ ، والنكت ، جـ ١: ٣٧٠ ، وفى الهمع ، جـ ١: ٨٣ = (١: ١٢٦) ، بيتٌ غير منسوبٍ يتفق صدره مع هذا البيت ويختلف عجزه ، وهو :

هنيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُمْ وَلِلآكِلِينَ التَّمْرَ مَخْمَسَ مَخْمَسَا

(٣) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣١٨ = (١: ١٦٠) « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٦ أ.

(٤) ينظر الجواب عنها ، ص٦٤٥.

(٥) لم يعرض فى الجواب لبيان العامل .

(٦) (ويب) بمعنى (ويل) ، أما (ويح) و(ويس) فقيل : بمعنى (ويل) أيضًا. وقيل : إنهما ترحم لمن نزلت به بلية. ينظر اللسان ، جـ ١: ٨٠٥ ، ٢: ٦٣٨ ، ٦: ٢٥٩.

الجـــــواب : [عن باب اسم الجنس الذى يجرى مـجـرى المصـدر فى الدعاء(١)]

١*١- – الذى يجوز فى اسم الجنس المدعوّ به إذا كان مما يصلح فى المذكور أن يدعى به له أو عليه أن ينصب على الفعل المتروك إظهاره لأنّه يجرى مجرى المصدر فى اسم الجنس ، إلا أنّ المصـدر جنسُ الفـعل وهذا جنس المعنى ، وهو مما يصلح أن يدعى به له أو عليـه كالمصدر/ وفيه عمل الفعل فلهذا صلّح أن يجرى مجرى المصدر فى الفعل المتروك إظهاره فى الدعاء . ٩٢ب

٢*٢- – ولا يجوز أن يظهر فيه الفعل ، لأنّ حذفه أبلغ من أجل أنّه يحتمل وجوهًا مختلفة مما يدعى به كقولك : (تربًا وجندلاً) على تقدير (ألزمه الله تربًا وجندلاً) أو (أطعمه الله تربًا وجندلاً) أو (جعل الله رزقه تربًا وجندلاً) ، فصار من أجل هذا فى حكم المصدر الذى لا يجوز إظهار الفعل معه وإن لم يكن فى قوّة المصدر فى أخذ لفظ الفعل منه . وبهذا نقص اسم الجنس عن المصدر فصار أقلّ منه فى الاستعمال .

٣*٣- – واسم الجنس الذى يصلح أن يدعى به له أو عليه هو الذى له معنى يرغّب فيه أو يحذر منه . فأمّا ما خرج عن ذلك فلا يصلح أن يدعى به له أو عليه كما لا يصلح فيما كان بهذه المنزلة من المصدر نحو (التحرك) و(القيام) و(القعود) و(الذهاب) ، فالمعانى(٢) على ثلاثةِ أوجهٍ : معنى يرغب فيه ، ومعنى يحذر منه ، ومعنى مهمل ليس فيه ما يرغب فيه ولا ما يحذّر منه ، وإنما يكون حسب العلل التى تصحبه لا من أجل معناه فى نفسه .

٤*٣- – والذى هو أحق أن يدعى به له أو عليه على طريق حذف الفعل هو الذى يحتاج إليه فى الوقت المعجّل على نحو ما يقع من التحذير الذى إن طُوِّل اللفظ به هلك الإنسان بالتطويل فتقول : (إياك) ، أو تقول : (الحذار الحذار) أو (الأسد الأسد) . فتجتهد فى

---

*١- الكتاب ، جـ ١ : ٣١٤ = (١ : ١٥٨).
*٢- نفسه ، ص ٣١٤ - ٣١٥ = (١٥٨).
*٣- نفسه ، ص ٣١٤ = (١٥٨).
(١) تقدمت أسئلته ، ص ٦٣٨.
(٢) فى المخطوط (فى المعانى) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

الاختصار لتسرع إلى التحذير بإيجاز اللفظ فيكون الإسراع فى اللفظ للإسراع فى المعنى. فتدبر[١] هذه العلة فإنّها موجودة فى طباع المولّد كما هى فى طباع العربى .

٥*-١ - وقد قدره على (تربت يداك تُربًا)[٢] فهذا لا يكون على أنّ اسم الجنس وقع موقع المصدر ، ويمكن أن يكون إنما أراد فى الحقيقة أن (تربت يداك) بدل من (تربًا) ، لا أنه عامل فيه ، كما أن (هنيئًا) فى موضع (هنأك ذاك) فكلا الوجهين محتمل .

٦ - وإنما كان (تَرِبَ) بمعنى (افتقر) و(أترب) بمعنى (استغنى) وكلاهما من التراب على معنى أنه كثر ماله حتى صار كالتراب[٣] فكُثّر اللفظ بزيادة الهمزة لتبين عن الكثرة . فأما (ترب) بمعنى (افتقر) فهو (ذهب ماله حتى قعد على التراب) . ففرق بين البناءين واختلاف المعنى والأصل واحد .

٧*-٢ - وقال الشاعر :

(٥٧٠) - لَقَدْ أَلَبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ   فَتُرْبٌ لِأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ[٤]

فرفعه وفيه معنى المنصوب ، وإنما جاز ذلك لأنه أبلغ بالتفاؤل أنه كائن لا محالة ، فأخرجه هذا المخرج وإن كان على معنى المهتلب[٥].

٨*-٣ - وتقول : (فاها لفيك) أى (فا الداهية) فهذا كلام مستعملٌ على هذا المعنى ، وتقدير العامل (جعل الله فاها لفيك) أو (ألزم فاها لفيك) . قال[٦]: وهو بدل من (دهاك الله)،

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣١٥ = (١ : ١٥٨).

*-٢ نفســه ، ص ٣١٥ = (١٥٨ - ١٥٩).

*-٣ نفســه ، ص ٣١٥ = (١٥٩).

(١) فى المخطوط (فتبذير) ، والصواب ما أثبته.

(٢) فى الكتاب « كأنه قال : ألزمك الله وأطعمك الله تربًا وجندلاً ، وما أشبه هذا من الفعل ، واختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من قولك :(تربت يداك وجندلت) ».

(٣) فى اللسان ، جـ ١ : ٢٢٨ (ترب) : « هذا الأعرف ، وقيل : أترب قلَّ ماله ».

(٤) تقدم برقم (٥٦٥).

(٥) فى المخطوط كلمة قريبة منها . وفى اللسان ، جـ ١ : ٧٨٨ (هلب) « إنه ليلهبُ الناسَ بلسانه إذا كان يَهْجُوهم ويَشْتُمُهم ».

(٦) ينظر الكتاب ، وفيه : « كأنه قال : تربًا لفيك فصار بدلاً من اللفظ بالفعل ، وأضمر له كما أضمر للترب والجندل ، فصار بدلاً من اللفظ بقوله : دهاكَ اللهُ ».

ودليله أن كلّ واحـد من الكلامين يفـهم بـالآخر ويستـعمل فـى موضـعه ، وهذا يقـوى اقتضـاء ه للفعـل .

٩*-١ - وقال [أبو](١) سدرة الهجمى(٢):

(٥٧١) - تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وَأَقْبَلَ أَنَّنِي ... بِـهَا مُفْـتَدٍ مِنْ وَاحِـدٍ لَا أُغَامِرُه(٣)

فَقُلْتُ لَهُ : فَاهَا لِفِيكَ فَإِنَّهَـا ... قَلُوصُ امرِئٍ قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَاذِرُه

فهذا شاهد فى قولهم : (فاها لفيك) بمعنى الداهية . وقال عامرُ بنُ جُوين :

(٥٧٢) - وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي الْمَنُـــو ... نِ تَرْهَبُهَا النَّاسُ لَا فَالَهَا(٤)

قال(٥) : "فجعل للداهية فمًا» ، ومعنى هذا : أنه قسّم الداهية فقال : (هذه لا فا لها وقد تكون داهية لها فم) ، والمعنى فى ذلك أنّ الداهية إذا كانت تأكل مال صاحبها شيئًا بعد شئ فتلك الداهية لها فم ، وإذا كانت الداهية تطبق عليه دفعة فتأتى على نفسه فتلك داهية لا فا لها، وهى التى أراد الشاعر ، لأنه عنى المنية / التى تتناول النفسَ. ١٩٣أ

الجــــواب : عن باب الصفة التى تجرى مجرى المصدر فى الدعاء(٦):

١*-٢ - الصفة التى تجرى [مجرى] المصدر فى الدعاء هى التى لها معنى يصلح أن يدعى به على ما بينا فى اسم الجنس(٧)، وفيها عملُ الفعل فتجرى مجرى المصدر فى الفعل

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣١٦ - ٣١٧ = (١: ١٥٩).

*-٢ نفسه ، ص ٣١٦ - ٣١٧ = (١٥٩).

(١) تكملة من الكتاب.

(٢) فى المخطوط (الجهيمى) ، وينظر التعليق عليه فى السؤال.

(٣) تقدم برقم (٥٦٦).

(٤) تقدم برقم (٥٦٧). وقوله « لا فا لها » فيه : احتمالان : الأول : أن يكون (فا) مضافًا للضمير واللام مقحمة. والآخر : أن يكون أفرد (فا) وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش ، وخاص بالضرورة عند جمهور البصريين. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٠٣ ، الهمع ، جـ ١: ١٣١ = (١: ٤٠) ، والخزانة ، جـ ١: ٢٧٩.

(٥) أي سيبويه.

(٦) تنظر مسائله ، ص ٦٤٠.

(٧) ينظر باب ٦١: ٣.

المتروك إظهاره كقولهم : (هنيئًا مريئًا) .

٢*-١ - وحمله[١] على (ثبت ذلك هنيئا مريئًا) على الحال[٢]، لأن الصفة النكرة التى يتوجه فيها معنى الحال تكون أحقّ به لشدة اقتضائها له . وهى مناسبة للمصدر المدعو به من ثلاثة أوجه ، الأول : الاشتقاق ، لأنها مشتقة من المصدر والمصدرُ مشتقٌ منه . الثانى : أنّ لها معنى يصلح أن يدعى به كالمصدر . والثالث : أنّ فيها عَمَلَ الفعلِ كما فى المصدر . فَجَرت مجراه فى هذا الباب لهذه العلّة .

٣*-١ - ولا يظهر العامل لأن المعنى بها أظهر واللفظَ بها أوجزُ ، مع شبهها بالمصدر والمصدر أغلب على الفعل المتروك إظهارُه من اسم الجنس ، لأنّه أشدُّ اقتضاء له ، إذ هو مشتق منه . والمصدر أغلب من الصفة[٣] أيضا ؛ لأن باب الصفة أن تتبع أو تُثَنّى على كلامٍ قبلها وليس كذلك المصدر ، لأنّه أوّل فى المرتبة ، فقد بانت قوته على اسم الجنس والصفة .

٤*-٢ - والدليل على أن (هنيئًا) بدل من (هنّاك ذاك) قول الأخطل :

(٥٧٣) - إِلَى إِمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُه أَظْفَرَهُ اللّهُ فَلْيَهْنِئْ لَهُ الظُّفَرُ[٤]

فهو يفهم به ما يفهم بـ(هنيئًا له الظفر) . وكذلك قول الآخر :

(٥٧٤) - هَنِيئًا لِأَرْبَابِ الْبُيوتِ بُيُوتُهُمْ وَلِلْعَزَبِ الْمِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ[٥]

فرفع البيوت رفعَ الفاعل بالفعل كما ارتفع الظفرُ على هذا الوجه .

الجواب عن باب المصدر المضاف[١]:

١*-٣ - المصدر المضاف فى الدعاء هو الذى يغلب عليه معنى الدعاء كقولهم : (ويله)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣١٦ - ٣١٧ = (١ : ١٥٩) .

*-٢ نفسه ، ص ٣١٧ - ٣١٨ = (١٦٠)

*-٣ نفسه ، ص ٣١٨ = (١٦٠).

(١) جاء فى الكتاب : « كأنك قلت : ثبت ذلك له هنيئًا مريئًا أو هنأه ذلك هنيئًا ، فاختزل الفعل، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك : هنأك ».

(٢) ينظر ما تقدم فى باب ٤٤ : ١٧ و٤٥ : ٩ مع الهوامش.

(٣) فى المخطوط جاء ت كلمة مقحمة بعد كلمة (الصفة) وهي (أغلب).

(٤) تقدم برقم (٥٦٨)

(٥) تقدم برقم (٥٦٩)

(٦) تنظر مسائله فى ص ٦٤١

و(ويحه) و(ويسه) و(ويبه) ، لأنّه لما [لم] يتصرف فى غير معنى الدعاء قوى فيه فجاز بالإضافة والانفصال . وليس كذلك كل مصدر يقع فى الدعاء ، لأنّه قد يتصرف إلى معانى[(١)] أُخَرَ فيصير مقتسما ويضعف حظه من هذا القسم فلا يجب له ما يجب [للغير المتصرف ولم يقوَ] كما قوى حظّه منه ، فلذلك لم يجز (سَقْيَك) بمعنى (سَقْيا لك) ، وجاز (ويلَك) فى معنى (ويلاً لك) فتدبر هذه العلّة وتمكّنها فى هذه الأشياء وإن لطفت .

٢*-١ - ويجوز (كلتك) و(وَزَنْتُك) و(عددتك) بمعنى (كلت لك) و(وزنت لك) و(عددت لك) ، ولا يجوز (وهبتك)[(٢)] بمعنى (وهبتُ لك) ، لأن الأغلب فى (وهبتك) أنّه مما يصلح أن يهبه على الحقيقة كما تقول : (وهبت لك نفسَك) وليس كذلك (كلتك) ، لأنّه مما لا يصلح أن يقال على الحقيقة . وأما (وزنتك) و(عددتك) فيجرى مجرى (كلتك) بالمشابهة ، لأنه غالب ، والأول لازم ، والغالب يجرى مجرى اللازم .

٣*-١ - وتقول : (ويلك وعولك)[(٣)] ولا يجوز إفراد (عولك) ، لأنّه إتباع[(٤)] للمبالغة على نحو قولهم : (جائع نائع) ، فلو أبطل بَطَلَ هذا ، فلذلك لم يجز إلاّ أن يكون تابعا لينبئ عن معنى المبالغة بصيغته وموقعه فى هذا الكلام .

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٣١٨ = (١: ١٦٠).

(١) كذا فى المخطوط والأولى (معانٍ).

(٢) ذكر السيرافى عن المبرد أنه إذا لم يُلْبس جاز نحو وهبتك غلامًا ثم قال السيرافى : «حكى أبو عمرو الشيبانى عن بعض العرب انطلق معى أهبك نبلاً. وهذا يؤيد قول أبى العباس » شرحه ، جـ ٢:٨٦ب. وينظر اللسان ، جـ ١: ٨٠٣ (وهب).

(٣) جاء فى اللسان ، جـ ١١: ٤٨٢ (عول) : « وأما قولهم :(ويله وعوله) فإن العول والعويل البكاء ».

(٤) قال السيرافى : « فإن قال قائل :(عولك) لا يجرى مجرى الإتباع لأمرين ، أحدهما : أن فيه الواو والإتباع المعروف لا يكون بعد واو، والآخر : أن (عولك) معنى معروف ... قيل له : إنما أراد سَيبويه أنه لا يستعمل فى الدعاء ، وإن كان معقول المعنى ، إلا عطفًا ولم يُرِدْ بابَ الإتباع .... » شرحه ، جـ٢:٨٦ ب.

٦٤– بـاب المصدر المحمول على الفعل فى غير الدعاء(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى المصدر المحمول على الفعل فى غير الدعاء مما لا يجوز.

مســائل هذا البـاب :

١ – ما الذى يجوز فى المصدر المحمول على الفعل فى غير الدعاء ؟

٢ – وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟

٣ – وما العامل فى قولك :(حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً)؟ وما دليله؟ ولِمَ لا يظهر ؟

٤ – وما تقدير العامل فى (أفعل / ذاك وكرامَة ومسرّة ونُعمة عين)؟ وما التقدير فى (وحبًّا ٩٣ب ونَعامَ عين) ؛ وفى (لا أفعل ذلك ولا كيداً ولا همًّا) ، و(لأفعلنّه ورغماً وهواناً)؟

[-٣] وما الدليل على المحذوف فى هذه الأشياء؟

[-١] ولِمَ صار جواب الداعى بمنزلة دعاء الداعى؟

٥ – وما الشاهد فى قول هنىّ بن أحمرَ الكنانى(٢):

(٥٧٥) – *عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً ...*(٣).

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣١٨ = (١: ١٦٠) « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر فى غير الدعاء » وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٧ ب ، والهمع ، للسيوطى ، جـ ٣: ١١٨ = (١: ١٩١).

(٢) وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٣١٩ = (١: ١٦٠) ، وينظر معجم الشعراء ، ص ٢١٥ ، وقد نسب الشاهد إلى عدد من الشعراء غير هُنىّ هذا، منهم : زرافة الباهلى ، فى شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٣١، وعمرو بن يغوث الطائى ، فى برحة الأديب ، ص ٥٦ ، ورؤبة ، فى شرح المفصل ، جـ١: ١١٤، ٨وضمرة بن ضمرة النهشلى أخباره وما بقى من شعره ، جمع وتحقيق الدكتور هاشم طه شلاشل ، (العراق – مجلة المورد ،المجلد ١٠ عدد ٢) ، ص ١١٤ (مجلة المورد) ، وهمام بن مرة ، فى شرح شواهد المغنى ، جـ ٢: ٩٢١.

(٣) وسيأتى برقم (٥٧٨) ، وهو بتمامه :

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

ويروى (عجبًا). ومن مواطن وروده الأخرى : شرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧١ ، وشرح السيرافى ، جـ٢ : ٨٨ أ ، والنكت ، جـ ١: ٣٧١، والخزانة ، جـ ١: ٢٤١ ، وينظر معجم هارون ، ص٥٠ ، ومعجم حداد ، رقم ٦١.

ولِمَ رفع (عجبٌ) فى هذا وفى قولِ العربىِّ وقد قيل له :(كيف أصبحت؟) فقال :(حمدُ اللّه وثناءٌ عليه)؟ وما الفرق بين الرفع والنّصب فى هذا؟ وما تقدير الرفع؟ وما دليله؟

٦ - وما الشاهد فى قول الشاعر(١):

(٥٧٦) - *فَقَالَتْ : حَنَانٌ [مَا أَتَىٰ بِكَ] هَـٰهُنَا*(٢).

فَلِمَ رُفِع (حنان)؟ وما الفرق بينه وبين النصب؟ وما تقدير الرافع المحذوف؟

٧ - وفى التنزيل :﴿ قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُم ﴾(٣) فَلِمَ رفع؟ وما الرافع له؟ وما الفرق بين الرفع فيه والنصب؟ ولِمَ قدّره(٤) على (موعظتنا معذرة)؟

٨ - وما الشاهد فى قول الشاعر(٥):

(٥٧٧) - *يَشْكُو إِلَىَّ جَمَلِى طُولَ السُّرَىٰ*(٦).

---

(١) هو منذر بن درهم الكلبى. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٣٥ ، وفرحة الأديب، ص ٥٧.

(٢) وسيأتى برقم (٥٧٩) ، وعجزه :

أذو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَىِّ عَارِفُ

ويروى (تقول : حنان) و(أذو زوجة).

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٢٠ ، ٣٤٩ = (١: ١٦١ ، ١٧٥)، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٢٥ ، والكامل ، جـ ٢: ١٩٩ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٣: ٣٢٢ ، والزاهر ، جـ ١: ٢٠١ ، وأخبار أبى القاسم الزجاجى ، ص ١٦٤ ، وأمالى الزجاجى ، أبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت ٣٣٧) ، تحقيق : الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، القاهرة - المؤسسة العربية الحديثة ، ط ١ ، ١٣٨٢هـ)، ص ١٣١، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٢ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٨ أ، والصاحبى ، ص ٢١٤، والنكت ، جـ ١: ٣٧٢ ، ٣٨٥.

(٣) من الآية (١٦٤) فى سورة الأعراف، وهى ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾، والنصب فى (معذرة) هو قراءة حفص عن عاصم ورواية لأبى بكر عنه ، والرفع قراءة سائر السبعة ورواية لأبى بكر عن عاصم. ينظر السبعة ، ص٢٩٦.

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٢٠ = (١: ١٦١).

(٥) هو الملبد بن حرملة الشيبانى عند ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، جـ ١: ٣١٧ ، وقد نفى ذلك الأسود الغندجانى فى فرحة الأديب ، ص ١٧٩، فقال : « ليس بيت الكتاب للملبد بن حرملة الشيبانى ، إنما سئل أبو عبيدة عن قائله ، فقال : هو لبعض السواقين ».

(٦) وسيأتى برقم (٥٨٠) ، و(٥٨١) ، وبعده :

* صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى *

وفى فرحة الأديب السابق ذكره « حفظى :(صبراً جُمَيْلَى) »

=

ولِمَ رفع (صبرٌ جميلٌ) فى البيت؟ وما الفرق بينه وبين النصب؟

٩ - ولِمَ رفع﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ﴾(١)؟ وما الفرق بينه وبين النصب هـهنا؟

١٠- ولِمَ صار هذا البابُ لا يجوز أن يظهر فيه الرافع كما لا يظهر فى (من أنت زيد؟) وما وجه الاحتجاج بهذا على ذلك؟

الجـــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى المصدر المحمول على الفعل فى غير الدعاءِ نصبُه على إضمار الفعل المتروكِ إظهاره ؛ لأنّه يجرى مجرى الدعاءِ ، إذ كان جواب الداعى إلى فعلٍ كدعاء الداعى إلى فعلٍ فى أنّهما لا يكونان إلاّ بالفعل ، والمصدرُ يبين نوعَ ذلك الفعل ، فصارت الدلالة عليه من هذه الجهة ، وهى حال الداعى إلى الفعل مع بيان المصدر عن نوع الفعل.

٢*-١ - ولا يجوز إظهار العامل لما فيه من الإيهام أنّه على غير طريق الجواب مع كثرته على هذا المعنى حتى صار المعنى فيه أظهرَ ، ولفظه أوجزَ. فقد اجتمع فيه هذهِ الأسباب التى تقتضى اختزال العامل ، فلا يجوز أن يظهر لهذه العلّة. وذلك كقولك :(حمداً وشكراً لا كفراً وعجبًا). أى (لا كفراً وعُجْبًا(٢) يصرف(٣) عن شكر الله عـزَّ وجلَّ). وقد وقع فى الكتـاب. و(عَجَبا) بفتح العين والجيم ، وله وجـه ، أى لا أعجب من أمر الله عزَّ وجلّ ؛ لأنّه الحقّ الذى ينبغى أن يكون عليه العبد ، ولا يعجب منه كعجبه من الأشياء المنكرة.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣١٨ - ٣١٩ = (١: ١٦٠ - ١٦١).

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٢١ = (١: ١٦٢) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ ٢: ٥٤ ، ١٥٦ ، ومجاز القرآن ، جـ ١: ٣٠٣ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ١٠٧ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، جـ ٣: ٩٧، والأضـداد ، لأبى بكر ، ص ٢٢٢ ، وشـرح النحـاس ، ص ١٧٥ ، وإعـراب ثلاثين سـورة ، ص ١٩ ، والحجة ، لابن خـالويه ، ص ٩٨ ، والنكت ، جـ ١: ٣٧٢، وينظر مـعجم هـارون ، ص ٥٦٥ ، ومـعجم حداد ، رقم ٣٧٥٢.

(١) من الآية (١٨) فى سـورة يوسف وهى بتمامها﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾.

(٢) العُجب : الزهو. ورجل معجب بما يكون منه حَسَنًا أو قبيحًا. اللسان ، حـ ١: ٥٨٢ (عجب).

(٣) فى المخطوط (يصف) ، والصواب ما أثبته.

٣*-١ - والتقدير (أحمد الله حمدًا ، وأشكره شكرًا ، ولا أكفره كفرًا ولا أعجب من أمره عجبًا كعجب المستنكر للأمر)· إلاّ أن هذا العامل لا يظهر لما بيّنا· والداعى إلى هذا القول لا يخلو من أن يكون معنى يشاهد فيظهر ما يقوم مقام القول من جهة دلالته عليه· [أو] أن يكون مظهرًا لذلك بالقول ، فلا يخلو الداعى إلى هذا الأمر من أن يكون معنى دعا إليه بإظهاره إيّاه، أو قائلاً دعا إليه بقوله بالذي يفهم منه فهو جواب الداعى على ما بيّنا·

٤*-١ - وتقول :(أفعل ذلك وكرامةً ومسرةً ونُعمةَ عين) ، وتقديره (وأكرمك كرامة ، وأسرك مسرّة وأنعمك نُعمة عين) على طريق الإجابة لمن سأل حاجة لنفسه أو غيره· وتقول :(حُبًّا ونعام عين) على هذا ، أى (أحب ذاك حبًّا ، وأنعم به نعام عين)· وتقول فى نقيض ذلك :(لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا) ، أى (ولا أكاد كيدًا ولا أهم به همًّا)· وكذلك تقول فى الإيجاب على خلاف ما دعا إليه الداعى :(لا أفعل ذاك ورغمًا وهوانًا) ، أى (وأرغمك رغمًا وأهينك هوانًا)·

٥*-٢ - وقال هُنَىُّ بنُ أحمر الكنانى :

(٥٧٨) - عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِى   فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ(١)

فرفع قوله :(عجبٌ لتلك) ؛ لأنه لم يرد إجابة الداعى له إلى أن يعجب ، وإنّما أخبر فقال :(ذاك عجبٌ) ، فأخبر بما عنده ، ووجب الرفعُ على هذا المعنى· فكذلك قول العربىِّ ، وقد قيل له : (كيف أصبحت؟) فقال :(حمدُ الله وثناءٌ عليه) ، / فلم يجعله جوابًا لمن دعاه إلى أن يحمد ، ١٩٤أ
ولكن أخبر بما هو عليه ، وتقديره (أمرى وشأنى حمدُ الله وثناءٌ عليه) · والفرق بين الرفع والنصب أنّ النصب يدلُّ على جواب الداعى· ولو قال :(حمدًا لله وثناء عليه) أى (أحمد الله حمدًا وأثنى عليه ثناء) [لكان]على طريق الإجابة لمن دعا بهذا المعنى ، وإذا رفع فليس هو على جهة الجواب ، وإنما هو على الإخبار الذي فيه دليله على الجواب ، كما أنه إذا قال :(كيف أصبحت؟) فقال :(صالح) فليس بجواب مطابق للسؤال ولو قال : (صالحًا) لكان على الجواب المطابق·

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣١٨ - ٣١٩ = (١: ١٦٠ - ١٦١)·

*-٢ نفسه ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ = (١٦١)·

(١) تقدم برقم (٥٧٥)·

٦*-١ - وقال الشاعر :

(٥٧٩) - فَقَالَتْ :حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَـٰهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ(١)

فرفع (حنان) ؛ لأنه ليس على معنى الأمر أى (تحنن حنانًا) ، ولا على معنى إجابة الداعى إلى أن تتحنن فتقول :(أتحنن حنانًا) ، ولكن على الابتداء ، للإخبار ، بتقدير :(أمرنا حنان)· وهو أبلغ فى المعنى من النصب ؛ لأنَّه على الواقع الكائن·

٧*-١ - وفى التنزيل ﴿ قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ ﴾(٢)· لأنه ليس على الإجابة لمن دعا إلى الاعتذار ، ولكنه جوابٌ لمن قال : (ما وجه وعظكم لهؤلاء؟) ، فقالوا(٣): (موعظتنا معذرةٌ إلى ربكم)· فهذا وجهها ، أى لئلا يقول جلَّ ثناؤه :(هلا وعظتم هؤلاء القوم) على طريق الإنكار لما كانوا عليه ، وإن كانوا لا يفلحون ، كما قد أمر موسى أن يدعو فرعون بقولٍ ليِّن ، وإن كان لا يفلح ؛ لأن [فى] هذا إقامة الحجة على المدعوّ ، وصلاحًا للداعى من الناس ، ولمن سمع بدعائه إلى الحق ، فهذا وجه الحكمة فيه ، فكذلك معنى وجه(٤) المعذرة فى هذا الموضع·

٨*-٢- وقال الشاعر :

(٥٨٠) - يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِى طُولَ السُّرَى صَـبْرٌ جَمِـيلٌ فَكِلَانَـا مُبْتَلَـى(٥)·

بالرفع ، ولو نصب لكان أظهرَ فى مقتضى هذا الكلام ، كأنه قال :(اصبر صبرًا جميلاً) ، فلمْ يُرِدْ هذا المعنى ، ولكنه عدل إلى الإخبار بما ينبغى أن يكون عليه فقال :(صبر جميل) ، أى (أمرنا صبر جميل) ، وفيه معنى المنصوب ؛ لأنّ إذا قال :(ينبغى أن يكون على الصبر الجميل) فقد استدعى إلى ذلك بما يقوم مقام الأمر·

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٢٠ (١: ١٦١)·

*-٢ نفســه ، ص ٣٢١ = (١٦٢)·

(١) تقدم برقم (٥٧٦)·

(٢) من الآية (١٦٤) فى سورة الأعراف ، وتقدم فى هامش السؤال تخريج قراءة (معذرة) بالنصب والرفع·

(٣) فى المخطوط (فقال) ، والأنسب ما أثبته·

(٤) فى المخطوط (جه) ، والأولى ما أثبته·

(٥) تقدم برقم (٥٧٧) ، وسيأتى برقم (٥٨١)·

٩*-١ - فَأَمّا قوله جلّ وعزّ : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾(١) فالوجه فيه الرفعُ ؛ لأنّه لم يأمرهم بذلك ، إذ كانت الحال لا تقتضى الأمر فى هذا الموضع ولا دعوةً إلى هذا ، فما أجابهم وإنما أخبر بما ينبغى أن يكون عليه فقال :(صبرٌ جميلٌ) ، أى (أمرى صبرٌ جميلٌ) ، فلا يحسن فى هذا الموضع إلاّ الرفع لما بيّنا(٢).

١٠*-١ - ولا يجوز إظهارُ الرافع فى هذا الباب كما لا يظهر الناصب ؛ لأن منزلته كمنزلة قولهم :(من أنت زيد؟) ، أى (من أنت كلامك ذكر زيد؟)(٣) ، ولا يظهر الرافع هـهنا ، لأنّه بمنزلة المثل ، والأمثال لا تغيّر ، لئلا تخرج إلى الكلام الذى ليس فيه معنى المثل ، فكذلك هذا الرافع لا يظهر لكثرة الحذف حتى صار المعنى به أظهرَ مع أنَّ اللفظ به أوجز ، ومع ما فيه ، لو ظهر ، من خلاف معنى المنصوب ، إذ كان قد تضمّن ذلك فى نحو :

(٥٨١) - *صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى*(٤)

لأن فى هذا معنى المنصوب ، فاستمر الباب فى اختزال الرافع كما استمر فى اختزال الناصب لأنه نظيره.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٢١ = (١ : ١٦٢).

(١) من الآية (١٨) فى سورة يوسف.
(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرات (٥ ، ٦ ، ٧).
(٣) ينظر ما تقدم فى باب ٥٦ : ٧.
(٤) تقدم برقم (٥٧٧) ، و(٥٨٠).

٦٥-بـــاب المصدر الذى لا يتصرف مع أنّه محمول على الفعل المتروك إظهاره(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى المصدر الذى لا يتصرف مع أنّه محمول على الفعل المتروك إظهاره مما لا يجوز.

مسائل هذا البـــاب :

١ - ما الذى يجوز فى المصدر الذى لا يتصرف ؟

٢ - وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ [لَمْ] يتصرف المصدر فى (سبحان اللّه)؟ / وما تصرف المصدر؟ ٩٤ب

٣ - ولِمَ لا يتصرف (معاذ اللّه وريحانه(٢)) و(عمرَك اللّه) و(قعدك اللّه)؟

٤ - وما تقدير العامل فى هذه الأشياء ؟ ولِمَ لا يظهر ؟

٥ - وما معنى (عمرك اللّه إلا فعلت) ، و(قعدك اللّه إلا فعلت)، [وريحان الله](٣)؟

[-٤] ولِمَ قــدّره(٤) على (اسبّح سبحان اللّه) و(استرزق ريحانه) وليس هذا المصدر بجارٍ(٥)عليه؟ ولِمَ صار هذا المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل؟

٦ - ولِمَ جاز (أعوذ باللّه عياذًا) ولَمْ يجز(أعوذ باللّه معاذًا)؟ ولِمَ جاز (معاذ اللّه) على اختزال العامل ولَمْ يجز (عياذًا به) على ذلك؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٢٢ = (١: ١٦٢) « هذا باب أيضًا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعًا واحدًا لا تتصرف فى الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٨ ب.

(٢) فى المخطوط (والحان) ، والتصويب من الجواب.

(٣) تكملة يقتضيها الجواب.

(٤) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٢٢ = (١: ١٦٢).

(٥) فى المخطوط (نجارى) ، والصواب ما أثبته.

٧ - ولِمَ جاز (عمرتك اللّه) فى موضع (عمرك اللّه) ولمْ يجز (قَعَدْتُك اللّه) فى موضع (قِعْدَك اللّه)؟

٨ - ومن أين دخله (نشدتك اللّه) حتى عمل عمله؟

٩ - وما الشاهد فى قول الأحْوص(١) :

(٥٨٢) - *عَمَّرْتُكَ اللَّهَ إلاّ مَا ذَكَرْتِ لَنَا*(٢).

ولِمَ مثَّله بـ(نَشْدَكَ اللّه) على جهة التبيين بما لا يتكلم به؟ وكيف يبين معنى ما يتكلم [به] بما لا يتكلّم به؟

١٠- وما الشاهد فى قول ابن أحمر(٣) :

(٥٨٣) - *عَمَّرتُكَ اللّهَ الْجَلِيلَ ...*(٤).

١١- وما معنى(سبحان(٥) اللّه)؟ وما الدليل على أنّه بمعنى (براءة(٦) اللّه من السوء)؟

---

(١) شعره ، ص ١٩٩ ، واسمه : عبد الله بن محمد الأنصارى (توفى سنة ١٠٥هـ).

(٢) وسيأتى برقم (٥٨٩) ، وعجزه :

هَلْ كُنْتِ جَارَتَنَا أيَّامَ ذِى سَلَمِ

وعمرتك الله : أى أسأل الله أن يعمرك ، وقيل : ذكرتك الله.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٢٣ = (١: ١٦٣) ، والكامل ، جـ ٤: ٧٧ ، والمقتضب ، جـ٢:٣٢٧، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٣ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٨ ب، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١ ٢٧٥ ، والنكت ، جـ ١: ٣٧٣ ، والخزانة ، جـ ١: ٢٣١، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٧ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٧٣٠.

(٣) شعره ، ص ٦٠

(٤) وسيأتى برقم (٥٩٠) ، وهو بتمامه :

عمّرْتُكَ اللّهَ الْجَلِيلَ فَإنَّنِى أَلْوِى عَلَيْكَ لَوْ أنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِى

ويروى (الله العلى) ، وألوى : أعطف.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٢٣ = (١: ١٦٣) ، والمقتضب ، جـ ٢: ٣٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٢ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٩ أ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، جـ ١: ١٦٥، والمنصف جـ٣: ١٣٢، والمخصص ، جـ ٧١: ١٦٤ ، والنكت ، جـ : ٣٧٣، والأمالى الشجرية، جـ ١: ٢٤٩ ، والخزانة ، جـ ١: ٢٣٢.

(٥) فى المخطوط (سبحانك) ، وما أثبته يقتضيه الجواب.

(٦) فى المخطوط (براك الله) ، وما أثبته يقتضيه الجواب.

١٢- وما الشاهد فى قولِ الأعشى (١):

(٥٨٤) - *أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ*(٢).

١٣- ولِمَ لا ينصرف (سبحان)؟ وما وجه تعريفه؟

١٤- وما العامل فى قولك:(سلامًا) للرجل الذى تخاطبه؟ وما(٣) معناه؟ ولِمَ جاز (براء ة منك)؟ وما تأويل ﴿ وإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلاَمًا﴾(٤) فلِمَ كـان بمعنى (براء ة منكم) لا بمعنى (سـلامٌ عليكم) أو (نسلّم سـلامًـا عليكم)؟ ومـا الشـاهد فى قـول أمـيّـة بن أبى الصلت(٥):

(٥٨٥) - *سَلاَمَكَ رَبَّنَا فِى كُلِّ فَجْرٍ*(٦).

ولِمَ كان بمنزلة (براء تك ربنا من كلّ سوء)؟

---

(١) ديوانه ، ص ١٤٣.

(٢) وسيأتى برقم (٥٨٧) ، و(٥٩١) ، و(٥٩٤) ، وعجزه :

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٣٢٤ = (١: ١٦٣) ، ومـجـاز القـرآن ، جـ ١: ٣٦ ، ٢ : ١٢٣ ، والمقتضب ، جـ ٣: ٢١٨، ومجـالس ثعلب ، جـ ١: ٢١٦ = (٢٦١) ، ومعـانى القرآن وإعرابه ، جـ ١: ١١٠ ، ٣: ١٩٠، ٥: ١١٩، والزاهر ، جـ ١: ١٤٤ ، وإعـراب القـرآن ، جـ ٣: ٤٠٨ ، وشـرح أبيـات سيبويه ، للنحاس ، ص١٧٣ ، والقطع والائتناف ، ص ١٦٠ ، وشرح السيرافى، جـ ٢: ٨٩أ ، وكتاب الكُتَّاب ، ص ٧٩ ، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٤١٠، والحجة ، للفارسى ، جـ ٢: ١٢١، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٥٧، والنكت ، جـ ١: ٣٧٣ ، والخزانة ، جـ ٢: ٣٠٤ ، ٣: ٢٥١. وينظر معجم هارون ، ص ١٩١، ومعجم حداد ، رقم ١٣١٠.

(٣) (ما) مكررة فى المخطوط.

(٤) من الآية (٦٣) فى سورة الفرقان.

(٥) ديوان أمـيـة بن أبى الصلت ، جمع وتحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلى، (دمشق - المطبعة النعمانية ، ١٩٧٧م)، ص ٤٨٠ ، توفى نحو سنة (٥) هـ.

(٦) وسيأتى برقم (٥٩٢) ، وعجزه :

* بَرِيئًا مَاتَغَنَّثُكَ الذُّمُومُ *

ويروى (ما تليق بك الذموم). وما تغنثك : ما تتعلق بك.

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٣٢٥ = (١: ١٦٤) ، ومـعـانى القرآن للأخـفش ، جـ ١: ١٦٧ ، ومـراتب النحـويين ، ص ١١٢، وشرح السـيرافى ، جـ ٢: ٩٠ ب ، والحجـة ، للفـارسى ، جـ ٢: ١٢١، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٠٥، والمخصص ، جـ ١٧: ١٦٥، والنكت ، جـ١:٣٧٥، والمقاصد النحوية ، جـ ٢: ٣٤٦، ٣: ١٨٣ ، والخزانة ، جـ ٣: ٢٤٧.

١٥- وما نظير (سبحان) فى أنّه مصدر على (فعلان) محمول على الفعل؟

١٦- وما العامل فى قولهم[1] : (حِجْرًا مَحْجُورًا) أى[2] (حراماً محرماً) ؟ ولِمَ قدّره (أحرِّم ذاك حراماً محرماً)[3]؟ ولِمَ جاز فى جواب (أتفعل كذا) أن تقول (حجراً) بمعنى (براء من هذا)[4]؟

١٧- وهل يجوز (سلام) بمعنى المنصوب فى المبارأة والمتاركة؟ وما تقدير الرافع ؟ وهل يجوز (لا تكونن[5] منّى فى شىء إلا سلام بسلام)؟ ولِمَ رفع؟

١٨- وما الشاهد فى قول أمية[6] :

(٥٨٦) - * سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ *[7].

وما وجه تنكيره مع تعريف الأعشى له فى :

(٥٨٧) - * سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمةَ الْفَاخِرِ؟ *[8].

---

(١) فى قولهم أى فى قول العرب فى الجاهلية ، كما سيأتى فى الجواب.

(٢) مكانها فى المخطوط (و) ، وما أثبته من الكتاب ، جـ ١: ٣٢٦ = (١: ١٦٤) ، ويقتضيه ما سيأتى فى الجواب.

(٣) اكتفى فى الجواب ببيان العلاقة بين الحجر والحرام ولم يعرض لبيان العامل ولا لعلّة تقدير سيبويه له بذلك.

(٤) لم يبين فى الجواب علّة جواز ذلك.

(٥) فى المخطوط (لا تكون) ، والمثبت من الجواب ، وينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٢٦ = (١: ١٦٤).

(٦) ينظر ديوانه ، ص ٣٢٦ ، وفى مجاز القرآن ، جـ ١: ٢٩٠ ، أن القائل زيد بن عمرو بن نفيل. وفى خزانة الأدب ، جـ ٢: ٣٧ : أنه ورقة بن نوفل.

(٧) وسيأتى برقم (٥٩٣) ، وعجزه :

وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِىُّ وَالْجُمُدُ

ويروى (سبحاناً نعوذ به) ، والجودى والجمد : جبلان.

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٣٢٦ = (١: ١٦٤) ، والمقـتـضب ، جـ ٣: ٢١٧ ، والزاهر ، جـ١: ١٤٥ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٤ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٨٩ أ ، وكتاب الكُتَّاب ، ص ٧٩، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٤١١، ٤١٣، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٩٤، والنكت ، جـ ١: ٣٧٣، والخزانة ، جـ ٢: ٣٧، وينظر معجم هارون ، ص ١٠٤ ، معجم حداد ، رقم ٥٦٦.

(٨) تقدم برقم (٥٨٤)، وسيأتى برقم (٥٩١) ، و(٥٩٤).

١٩- وما العامل فى قولهم :(سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)(١)؟ ولِمَ قدّره على (أذكرُ سبوحًا)؟ وما دليله؟ ولِمَ وجَّهَهُ على ذكرِه له أو ذكرِ ذاكر غيره على حدّ قولهم :(أهلَ ذاك) أى (ذكرت أهل ذاك) عند ذكره بثناءٍ أو ذمٍّ؟ وهل يجوز (سبوح قدوسٌ ربُّ الملائكةِ والروح)(١)؟ وما الرافع؟

٢٠- وهل يجوز (خيرُ ما ردّ فى أهلٍ ومالٍ) بالرفع والنصب؟ وما تقديره؟

٢١- وما العامل فى (كرمًا وصلفًا)؟ وما دليله؟ ومن أين دخله معنى التعجب؟.

الجـــــواب :

١*-١ - الذى يجوز فى المصدر الذى لا يتصرف ، إذا تضمّن معنًى نادرًا ، حملُه على الفعل المتروك إظهاره. وهو أحق بترك إظهار الفعل ؛ لأنه قد اجتمع فيه شيئان ، أحدهما : ما فى المصدر الذى يتصرف بما يوجب له أن يكون بدلاً من الفعل. والآخَرُ : ما يوجب له الامتناعُ من التصرف. فكل واحد من هذين يقتضى تركَ إظهار الفعل.

٢*-١ - ولا يجوز تصرفه لخروجه عن نظائره بالمعنى النادر الذي تضمنه ، فيجب له أن يخرج فى اللفظ إلى نادر فيه لينبىءَ ذلك عن أنه قد خرج إلى نادرٍ فى المعنى مع التشاكل

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣٢٢ = (١: ١٦٢).**

(١) هذا حديث شريف . وقد ورد برواية الرفع فى صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج النيسابورى (ت٢٦١)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى (مصر - عيسى البابى الحلبى وشركاه ، ط ١، ١٣٧٤هـ) كتاب الصلاة ٤ ، باب ما يقال فى الركوع والسجود ٤٢ ، حديث رقم ٢٢٣ = (٤٨٧) ، جـ ١: ٣٥٢، ونصه فيه : « ... أن رسول الله صلى عليه وسلم كان يقول فى ركوعه وسجوده (سُبُّوحٌ قدوسٌ ربّ الملائكة والروح)».

أما رواية النصب فلم يرد بها سند غير أن النووى يحيى بن شرف (ت ٦٧٦) فى شرحه على صحيح مسلم قال :« قال القاضي عياض : وقيل فيه (سبوحًا قدوسًا) على تقدير أسبح سبوحًا ، أو أذكر أو أعظم أو أعبد » صحيح مسلم بشرح النووى : يحيى بن شرف (ت ٦٧٦) ،، (المطبعة المصرية ومكتبتها) ، جـ ٤: ٢٠٣ - ٢٠٥ ، وينظر عون المعبود (شرح سنن أبى داود، لمحمد شمس الحق آبادى، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، (المدينة المنورة - المكتبة السلفية ، ط ٢ ، ١٣٨٨هـ)، شرح سنن أبى داود ، لمحمد الحق أبادى ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان (المدينة المنورة - المكتبة السلفية ، ط ٢ ، ١٣٨٨هـ) ، جـ ٣: ١٢٤.

بجعل نادرٍ في اللفظ لنادرٍ في المعنى ؛ فلذلك لم يتصرف. ومعنى لا يتصرف[1] لا يؤخذ منه فعلٌ على طريقة (فعل يفعل وسيفعل) ، فهذا لا يتصرف في الفعلية. ولا ينصرف في الإعراب أيضًا ، فلا يجوز فيه الرفع ولا الجر. ولا يتصرف في التنكير والتعريف بالألف واللام ، وذلك نحو : (سبحان الله) لمّا تضمن أعلى مراتب التعظيم الذى لا يجوز إلاّ لله وحده كان قد تضمن معنى نادرًا خرج بذلك عن نظائره ، فخرج بالامتناع من التصرف عن نظائره لينبىء عن هذا المعنى.

٣*-١ – وتقول :(معاذ الله وريحانه) و(عمرك الله) / و(قعدك [الله]) كلّ هذه المصادر لا ١٩٥أ
يجوز تصرفها لتضمنها معنًى نادرًا ليس فى نظائرها من سائر المصادر ، ففى (معاذ الله) مبالغة فى الاعتصام بالله والتبعيد من الأمر الذى استعاذ منه فى أعلى منزلة. وفى (ريحان الله) مبالغة فى طلب الرزق من الله جلّ وعزّ على هذه الطريقة. وفى (عمرك الله) مبالغة فى تأكيد القسم ، وكذلك (قعدك الله).

٤*-١ – وتقدير العامل (أسبح سبحان الله) فمثّل نصبه بفعلٍ ليس جاريًا عليه كما يُمثّل نصبُ المصدر إذا لم يكن من لفظ فعله بفعل مقارب لمعناه كقولك :(ويلاً له) أى (ألزمه الله ويلاً). وتقير (معاذ الله) (أعوذ بالله معاذًا) ، إلاّ أنّه لا يظهر هذا العامل مع الإضافة كما بيّنّا. وتقدير (ريحانه) (استرزق ريحانه) ، كأنه قال :(استرزق الله استرزاقًا). فوضع (ريحانه) موضعه. وتقدير (عمرك الله) (عمرتك عمرك الله) ، إلاّ أنّه دخله معنى (نشدتك) فنصب ، ويجوز أيضا (نشدتك بالله). وتقدير (قعدك الله) (ألزمتك قعدك الله) ، إلاّ أنّ فيه معنى (نشدتك الله).

٥*-١ – ومعنى (عَمرَك الله) (عُمرك بالله) ، إلاّ أنّ المفتوحَ فيه معنى القسم ، قال سيبويه : (العَمر) و(العُمر) واحد ، إلاّ أنّه لا يقال فى القسم إلاّ بالفتح[2]. فعظّم حرمَةَ ما أقسم به ، كأنّه قال :(بالله المعمر لك عمرك) فهذا معناه ، إلاّ أنّه ذكر المصدر لينبىء عن هذا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٢٢ = (١ : ١٦٢).

(١) ينظر ما تقدم فى باب ١١:٤٧ ، كما ينظر البسيط فى شرح جمل الزجاجى ، جـ ١ : ١٨١.

(٢) نص سيبويه فى الكتاب هو « ويقولون العَمرو والعُمر ، لا يقولون فى اليمن إلا بالفتح يقولون كلهم : لَعمرَك ».

المعنى بإيجاز ، وعلى طريق النادر فى اللفظ للمعنى لما بينّا[١]. وإنما قدّره[٢]على (عمرتك عمرَك اللّه) وإن لم يكن جاريًا عليه ، إذِ الجارى عليه (التعمير) من أجل أنّه قد استعمل فى معناه. وسيأتى الشاهد على ذلك[٣].

ومعنى (قعدك اللّه) :(قعودك باللّه عن كلّ سوء) ، إلاّ أنّ (قعدك[٤] اللّه) فيه معنى القسم، وليس ذلك فى القعود. ولكنّه مثّل به ليتضح معناه ، وهو راجع إلى القسم باللّه ، كأنّه قال :(بالله الذى يقعدك عن كل سوء) إلاَّ أنه جاء بالمصدر على طريق النادر لما بيّنّا.

ومعنى (ريحان اللّه) :(رزقه) ، لأن[٥] الريحان فى اللغة يستعمل بمعنى الرزق.

٦*-١ - ويجوز (أعوذ بالله عياذًا)[٦] ، ولا يجوز (أعوذ بالله معاذًا) لما بيّنّا من أنّ هذا العامل لا يظهر. ولا يجوز أيضا (عياذا باللّه) [٧]على هذا المعنى ، لئلا يوهم التصرف وقد وجب له الامتناع من التصرف.

٧ *-١ - ويجوز (عمرتك اللّه) فى موضع (عمرك اللّه) فى القسم ، ولا يجوز (قعدتك اللّه) فى موضع (قعدك اللّه) فى القسم ، لأنّ (العمر) أحق بأن يكون منه لفظ الفعل فى موضع الطلب به ؛ لأنّه مما يرغّب فيه ، وليس كذلك القعود على الإطلاق ، وذلك أنّ المعنى على ثلاثة أوجهٍ : معنى يرغب فيه ، ومعنى يحذر منه ، ومعنى مهملٌ ليس فيه ما يرغب [فيه] ولا ما يحذر منه إلا بحسب العلل التى تقارنه[٨] ، كالنفع والضرّ والشيء ، فالنفع الخالص يرغب فيه ، والضرّ الخالص يحذّر منه ، وليس فى الشيء ما يوجب رغبة ولا رهبة[٩] من حيث هو شيء.

---

*-١ الكتاب ، جـ١ : ٣٢٢ = (١: ١٦٢).

(١) يوجد فى المخطوط بعد هذه الكلمة كلام مضروب عليه وهو (ومعنى ريحان اللّه رزقه لأنه الريحان فى اللغة).وسيأتى هذا الكلام فى آخر هذه الفقرة.

(٢) أى سيبويه.

(٣) ينظر ما سيأتى فى الفقرة (٩).

(٤) فى المخطوط (أقعدك).ولعل المراد ما أثبته.

(٥) فى المخطوط (لأنه) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٦) فى المخطوط (أعوذ بالله عياذًا ومعاذًا) ، المثبت من السؤال.

(٧) فى المخطوط (عياذ بالله) ، والتصويب من السؤال.

(٨) فى المخطوط (تقاربه) ، وهو تصحيف.

(٩) فى المخطوط (ولا رغبة) ، ولعل الصواب ما أثبته.

فـ(العمر) يرغب فيه ، والقعود مهملٌ على ما بيّنّا.

٨*-١ - وإنما دخل (عمرك اللّه) و(قعدك اللّه إلا فعلت) معنى (نشدتك اللّه) لأنّه طَلَبَ منه أن يفعل على أوكد وجوه الطلب ، و(نشدتك) بمعنى الطلب ، كما قال(١) :

(٥٨٨) - *أَنْشُدُ وَالْبَاغِي يَجِبُّ الْوِجْدَانْ*(٢).

أى أطلب.

٩*-٢ - وقال الأحْوصُ :

(٥٨٩) - عمَّرْتُكِ اللَّهَ إلاّ مَا ذَكَرْتِ لَنَا ... هَلْ كُنْتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِى سَلَمِ(٣).

فهذا شاهد فى أنّ (عمرتك اللّه) فى موضع (عمرك اللّه). ومثَّله سيبويه(٤) بـ(نشدك اللّهَ) مع أنّه لا يتكلّم به ، فيقال(٥) : كيف يجوز أن يبين ما يتكلّم به ويفهم معناه بما لا يتكلّم [به] ولا يفهم معناه ، وهذا قلب لتفسير المعنى(٦) ؟ قيل : ذلكَ يجوز إذا عرف تقدير الممثل به بمقتضى تصريف الفعل منه ، وكأن الممثل يستبهم من هذا الوجه ، لأنّه لا يتصرف فيمثل بما يتصرف مما هو على تقديره فيوضحه وإن لم يستعمل على استعمال(٧) معناه. وذلك أنّ الممثل كأنّه فى التقدير / يدل على ثلاثة معانٍ : أحدها مستبهم وله نيظر فى ذلك المعنى ظاهر وليس بنظيره ٩٥ب فى المعانى الأخر. فإذا جمع بينه وبينه فى ذلك المعنى اتّضح وإنْ لم يستعمل على معنى الممثل فيستوفى الأوجه الثلاثة ، فلهذا جاز أن يفسر وجهًا من وجوه(٨) ذلك الممثل به وإن لم يستعمل على معناه.

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٣٢٢ = (١: ١٦٢).**
*-٢ **نفسه ، ص ٣٢٣ = (١٦٣).**
(١) لم أهتد إلى معرفة القائل.
(٢) فى المخطوط (أنشدوا الباغى) ، والتصويب من الفصيح ، لأبى العباس : ثعلب أحمد بن يحيى (ت٢٩١) ، تحقيق الدكتور عاطف مدكور ، (مصر - دار المعارف ، ١٩٨٤م) ، ص ٢٨٠ . والباغى : الطالب.
ومن مواطن وروده : المذكر والمؤنث ، للفراء ، ص ١٢٢، وشرح القصائد السبع ، ص ٢١٦، ٢٨٥، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٠ أ، والمخصص ، جـ ١٤: ٢٢٤، ١٧: ١٦٥، والبحر المحيط ، جـ ١: ٢٩٨ ، والدر المصون ، جـ ١: ٥١١.
(٣) تقدم برقم (٥٨٢).
(٤) ينظر الكتاب .
(٥) فى المخطوط (فقال) ، وما أثبته يناسب ما تقدم فى السؤال.
(٦) فى المخطوط (وهذا أقلب التفسير للمعنى) ، ولعل الصواب ما أثبته.
(٧) فى المخطوط (استكمال) ولعل المراد ما أثبته.
(٨) فى المخطوط (من وجوهه) ، ولعل الصواب ما أثبته.

١٠*-١- وقال ابن أحمر :

(٥٩٠) - عَمَّرتُكَ اللّهَ الْجَلِيلَ فَإِنَّنِي   أَلْوِي عَلَيْكَ لَوَ انَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي(١).

فهذا مثل بيت الأحوص(٢).

١١*-٢- ومعنى (سبحان اللّه) (براء ة اللّه من السوء). وقد يفسر بأنّ معناه : (تنزيهاً للّه عن كلّ سوء). والمعنى متقارب ، لأن معتمدة نفى كلّ سوء عنه من قبيح أو صفة نقص. والفرق بين القبيح وصفة(٣) النقص هو أن كلّ قبيح فهو صفة نقص وليس كلّ صفة نقص فهو قبيح ؛ لأنّ العجز والعمى والصمم وسائر العاهات صفة نقص وليس بقبيح أنْ يفعل ، لأن الحكمة قد تدعوه للعقاب أو الاعتبار. وإنما يذكر مثل هذا لئلا يسبتهم شىء من المعانى التى يحتاج إليها فى كتابنا هذا ؛ لأنه كتاب شرح وتفسير.

١٢*-٢- وقال الأعشى :

(٥٩١) -   أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ   سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ(٤).

أي براء ة منه.

١٣*-٢- ولم يصرف (سبحان) لأنه معرفة فيه الألفُ والنونُ الزائدة بمنزلة (عثمان). ووجه تعريفه بغير علامة ، ولا وضع لشىء بعينه كالاسم العلم ، أنّه لما كان على معنى النادر اقتضى أنّه لا يأتى [إلا](٥) له من جهة المعنى فعرفه(٦) على هذا الوجه، وقدّره تقدير ما وضع للشىء بعينه.

١٤*-٣- وتقول للرجل الذي تخاطبه (سلامًا) بمعنى (براء ة منك).وعلى هـــذا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٢٣ = (١: ١٦٣).

*-٢ نفسه ، ص ٣٢٤ = (١٦٣).

*-٣ نفسه ، ص ٣٢٤ - ٣٢٥ = (١٦٣ - ١٦٤).

(١) تقدم برقم (٥٨٣).

(٢) ينظر أول الفقرة السابقة.

(٣) فى المخطوط (الصفة) ، والصواب ما أثبته.

(٤) تقدم برقم (٥٨٤).

(٥) تكملة تناسب ما تقدم فى آخر الفقرة رقم (٢) من الأجوبة.

(٦) ينظر الكتاب ، وفيه :« وأما ترك التنوين فى (سبحان) فإنما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفة ، وانتصابه كانتصاب (الحمد لله)»

تأويــل ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ [١] أى براءة منكم[٢]. وليس هذا بمعنى (سلام عليكم) ، ولكن تقديره (أتسلم منك سلامًا) ، كقولك :(أتبرأ منك براءة)، وقال أميّة بن أبى الصلت :

(٥٩٢) - سَلَامَكَ رَبَّنَا فِى كُلِّ فَجْــرٍ   بَرِيئًا مَــاتَغَنَّثُكَ الـذُّمــومُ[٣].

كأنه قال : (سلامتك من كلّ سوء) ، على تفسير (سبحان اللّه) بمعنى (براءته من كلّ سوء).

فأما قوله :(فى كل فجر) فإنما ذكره لأنّه أحق الأوقات بتعظيم اللّه عزّ وجلّ وأوّلها ، إذ كان ابتداء زمن الضياء والتصرف ومجىء النهار ، فمعناه ابتداء التعظيم فى ابتداء الوقت الذى هو أحق شىء بالتعظيم. ومعنى ([ما] تغنثك) : لا تتعلق بك. وَجَمَعَ (الذم) على (الذموم) لأنه لا يجوز عليه شىء منها مع اختلاف وجوهها.

١٥*-١- ونظيـر[٤] (سبحان اللّه) فى أنّه مصدر على (فعلان) محمول على الفعل (شكرانَك لا كفرانَك).

١٦*-٢- وتقول :(حجرًا محجورًا) بمعنى (حرامًا محرمًا). وأصل (الحجر) المنع بالتضييق، من قولهم :(حجر عليه) فهو يرجع إلى معنى الحرام ؛ لأنّه ممنوع بالنهى وهذا ممنوع بالمنع الذى هو الحظر. وكانت العرب فى الجاهلية إذا لقى الرجلُ مَنْ بينه وبينه ترةٌ فى الأشهر الحرم قال له :(حجرًا محجورًا) فلايبدأه بسوء. فقيل[٥]: إن المشركين إذا رأوا الملائكة يوم القيامة فخافوا منهم قالوا هذا القولَ[٦] على طريقة ما كانوا يقولونه فى الجاهلية فلا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٢٥ = (١: ١٦٤).

*-٢ نفســه ، ص ٣٢٦ = (١٦٤).

(١) من الآية (٦٣) فى سورة الفرقان.

(٢) فى الكتاب ، نقلاً عن أبى الخطاب ، « لأن الآية فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذٍ أن يسلموا على المشركين ». وينظر المخصص ، جـ ١٧: ١٦٥، واللسان ، جـ١٢: ٨٧٩ (سلم).

(٣) تقدم برقم (٥٨٥).

(٤) فى المخطوط (ونظيره) ، والمثبت يقتضيه السؤال. وينظر الكتاب .

(٥) يعزى ذلك إلى الليث . ينظر اللسان ، جـ ٤: ١٦٧ . وفيه أيضا عن ابن عباس وأصحابه أن القائلين : (حجراً محجوراً) هم الملائكة. وينظر البحر المحيط ، جـ ٦: ٤٩٣ .

(٦) يشير إلى حكاية الله عنهم ذلك فى قوله تعالى:﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا ﴾ الآية (٢٢) فى سورة الفرقان.

يعصمهم ذلك من عقاب الله ، وفى هذا أشد التحذير بما ينال من أعظم الحسرة على ما فات من استدراك الخطيئة. وقد يقول الرجل :(أتفعل كذا وكذا؟) فيقول المجيب :(حجرًا) بمعنى (براءة من هذا).

١٧*١- ويجوز (سلامٌ) بالرفع بمعنى المنصوب ، كأنه قال : (براءةٌ منك) أى (أمرنا سلام) بمعنى (أمرنا المبارأة[1] والمتاركة). فإذا رفع فهو على الأمر الحاصل ، وإذا نصب فهو على الأمر المجتلب. وتقول :(لا تكونن من فلان فى شىء إلا سلامٌ بسلام) بالرفع ، أى (إلا أمرك سلامٌ بسلام).

١٨*١- وقال أميّة بن أبى الصلت :

(٥٩٣) - سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ   وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِىُّ وَالْجُمُدُ[2].

/ فنكر[3] (سبحانًا) لأنه وصفه بالفعل وهو نكرة ، فصار بمنزلة (رأيت عثمانَ وعثمانًا آخر) ، وحسن ذلك على طريق تغاير تسبيح المسبحين ؛ لأنّ القائل :(سبحان الله) إذا قال قائل آخرُ :(سبحان الله) صار بمنزلة (سبحانٍ) آخر. والتعريف أغلب عليه كما قال : ١٩٦أ

(٥٩٤) - *سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ*[4].

١٩*٢- وتقول :(سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الْمَلاَئِكَةِ وَالرُّوحِ)[5] ، فهذا على (أذكرُ سبوحًا قدوسًا) ؛ لأنّه صفة جاء على جواب الذكر لله عزّ وجلّ فاقتضى تعظيمه بصفته ؛ ولهذا قدّر على (أذكرُ سبوحًا) كأنّه دعاه داع إلى ذكر الله بعظمته فقال :(أذكر سبوحًا قدوسًا ربَّ الملائكة والروح). ومثله فى النصب (أهلَ ذلك) عند ذكر ذاكر لإنسان بمدح أو ذمّ فقلت :(أهل ذاك) ، أى (ذكرت أهل ذاك). [و] يجوز الرفع فتقول :(سبوحٌ قدوسٌ ربُّ الملائكة والروح)[5] ، أى (المذكور سبوح قدوس).

*١- **الكتاب ، جـ ١: ٣٢٦ = (١: ١٦٤).**

*٢- **نفسه ، ص ٣٢٧ = (١٦٤ - ١٦٥).**

(١) فى المخطوط (بالمبارأة) ، والتصويب من الكتاب .

(٢) تقدم برقم (٥٨٦).

(٣) فى المخطوط (فذكر) والمراد ما أثبته.

(٤) تقدم برقم (٥٨٤) ، و(٥٩١).

(٥) هذا حديث شريف وسبق تخريجه فى هامش السؤال.

٢٠*١- - وتقول :(خيرُ(١) ما رُدّ في أهْلٍ ومالٍ) بالنصب والرفع ، فالنصب على رددت خير ما ردّ ، والرفع على (ردُّك خير ما ردّ)٠ ونظيره (خيرٌ مقدم) بالنصب والرفع٠

٢١*٢- - وتقول :(كرمًا وَصلَفًا) ودليله ظهور كرم عظيم يتعجب من مثله ، أو صلف بهذه المنزلة٠ وتقديره (ألزمك كرمًا) ومن هـهنا دخله معنى التعجب ، وكذلك (ألزمك اللّه صلفا) لما ظهر منه صلف عجيب٠

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٤٢٧ = (١: ١٦٥)٠

*٢- نفســه ، ص ٣٢٨ = (١٦٥)٠

(١) في المخطوط (خيرًا) ، والتصويب من الجواب ٠ وينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٢٥ = (١: ١٦٥)٠

٦٦-بـاب المصدر الذى يختار فيه الحمل على الابتداء(١)

الغرض فيه : أن يبين المصدر الذى يختار فيه الحمل على الابتداء مما لا يختار.

[مسـائل هذا البـاب] :

١ - ما المصدر الذي يختار فيه الحمل على الابتداء ؟

٢ - وما الذى لا يختار ؟ ولِمَ ذلك ؟

٣ - [و] ما حكم (الحمد للّه) ، و(العجب لك) ، و(الويل لك) ، و(التراب لك)، و(الخيبة لك)؟ ولِمَ اختير فيه الرفع مع أنه على معنى المنصوب؟

[١-] ولِمَ صار الابتداء بالمعرفة هو أصل الكلام ؟ وما الذى يجوز فى ذلك؟

٤ - وما الذى يصلح أن يبدأ من النكرة؟ ولِمَ [لم] يجز (رجلٌ ذاهبٌ) كما جاز (راكب من بنى فلان سائر) وكما جاز فى حدود الدار (حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا)؟

٥ - ولِمَ جاز (الحمدُ للّه) على معنى المنصوب ولم يجز (السقْىُ لك) على معنى (سقيًا لك) ولا (الرعى لك)؟

٦ - ولِمَ جـاز (شىء مـا جـاء بك) على الابتـداء بالنكرة؟ ولِمَ جـاز (شـرٌّ أهر ذا نـابٍ) فى المـثل(٢)؟

٧ - ولِمَ جاز (أمت(٣) فى حجر لا فيك)(٤) مع أنه ليس فيه معنى النفى كما فى الأول؟

٨ - ولِمَ جاز النصب فى(الحمد للّه)مع أن الاختيار الرفع؟[وكذا فى](الترابَ لك)و(العجبَ لك)؟

(١) العنوان فى الكتاب جـ ١: ٣٢٨ = (١: ١٦٥) « هـذا بابٌ يخـتـار فـيـه أن تكـون المصـادر مبتـدأة مبنـيـا عليهـا مـا بعدهـا ومـا أشبـه المصـادر من الأسمـاء والصـفـات ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ٢: ٩١أ.

(٢) ينظر المثل فى مجمع الأمثال ، جـ ١: ٣٧٠ ، واللسان ، جـ ٥: ٢٦١ (هرر).

(٣) للأمت معانٍ متعددة والمراد به هنا الإضطراب كما سيأتى فى الجواب. ومن معـانيه الأخرى : المكان المرتفع ، والتلا ل الصغـار ، والانخـفـاض والإرتفـاع ، والاخـتـلاف فى الشىء ، والضعف والوهن ، والطريقة الحسنة ، والعوج ، والعيب فى الفم والثوب والحجر. ينظر القاموس المحيط (أمت).

(٤) هذا مثل ينظر الكتاب جـ ١: ٣٢٩=(١: ١٦٦)

الجـــــواب :

١*-١ - المصدر الذى يختار فيه الحملُ على الابتداء هو الذى يأتى معرّفا قد بُنى عليه ما يصلح أن يكون خبرا عنه ، لأنّه إذا كان هكذا فقد جاء على أصل الابتداء والخبر ، إذ الأصل فيه أن يكون(١) المبتدأ معرفة والخبر نكرة. لأنّه أتمّ فى الفائدة إذ كان ما لا يعرف ولا يعلم فى جملة لا تقع فائدة بالإخبار عنه ، وما يعلم فى جملة قد تقع به فائدة. إلاّ أنها ليست على أتمّ وجوه الفائدة ، وضعف الحاجة إلى مثل هذا وقوتها فى المعرفة. والذى يجوز فى المخبر عنه أربعة أوجه ، أجودها وأقواها أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة. ويجوز أن يكونا معرفتين ، ويجوز أن يكونا نكرتين ، ويجوز فى الشعر أن يكون المخبر عنه نكرة ، والخبرمعرفة(٢)، كما جاء فى باب (كان)(٣) قول القطامى(٤) :

(٥٩٥) - *وَلَا يَكُ مَوقِفٌ منْكِ الْوَدَاعَا*(٥).

٢*-١ - ولا يختار فيه النصب وإن كان المعنى معنى المنصوب للعلّة التى بيّنّا.

٣*-١ - وتقول :(الحمدُ للّه) و(العجبُ لك) و(الويل لك) و(التراب لك) و(الخيبة لك) ، كل هذا بالرفع للعلّة التى بينّا، وفيه معنى المنصوب.

٤*-٢ - والذى يجوز الإخبار عنه من النكرة ما وقعت به فائدة ، وهو على ثلاثة أوجه ،

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٢٨ = (١: ١٦٥).

*-٢ نفســه ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ = (١٦٥).

(١) فى المخطوط (أن لا يكون) ، والصواب ما أثبته.

(٢) فى المخطوط (نكرة) ، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣) ينظر باب ١٧ :١٥٠. ولم يرد قول القطامى هناك وإنما وردت شواهد مماثله له.

(٤) ديوانه ، ص

(٥) صدره :

قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

ومن مــواطن وروده : الكتــاب ، جـ ٢: ٢٤٣ = (١: ٣٣١) ، والمقــتـضب ، جـ ٤: ٩٤ ، والأصـــول ، جـ١ :٨٣، والجمل ، ص ٤٦=(٥٩) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ، جـ١: ٦٧٦، والإيضاح العضدى ، ص ١٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٤٤٤ ، والخزانة ، جـ ١: ٣٣١ ، ٤: ٦٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢١٣ ، ومعجم حداد ، رقم ١٦٥٦.

الأول: النكرة التى تنعقد بالمعرفة فيقربها ذلك من المعرفة ، ويقع بها فائدة . الثانى : النكرة التى على معنى عموم النفى [و] يقع بها فائدة. الثالث : النكرة التى تكون لمدحٍ أو ذمٍّ فيقع بها / فائدة ، فعلى هذا لا يجوز (رجلٌ ذاهبٌ) ؛ لأنّه نكرة مجردة مما يوجب الفائدة ، ويجوز ٩٦ب
(راكب من بنى فلان سائرٌ) ؛ لأنها نكرة منعقدة بالمعرفة التى توجب الفائدة ، وكذلك لو قلت:(حدٌّ كذا وحدٌّ كذا) لم يجز ، لأنها نكرة مجردة مما يوجب الفائدة ، وإذا قلت :(حدٌّ من الدار كذا وحدٌّ منها كذا)جاز ، لأنّها نكرة منعقدة بمعرفة توجب الفائدة.

٥*-١ - ويجوز (الحمدُ لله) على معنى المنصوب ، ولا يجوز (السقىُ لك) على معنى (سقيًا لك)، و(لا الرعىُ لك) على معنى (رعيًا لك) ؛ لأن (الحمد) على معنى التعظيم ، رُفع أو نصب لا يحتمل إلا ذلك ، وليس هكذا (السقى لك) ؛ لأنه مما يصلح أن يخبر عنه من غير معنى الدعاء به ، ولا معنى التعظيم لشىء تذكره ، فلم يصلح أن يكون بدلاً من الفعل كقولهم :(سقاك اللّه) إلاّ وهو نكرة كما لا يكون الفعل إلا نكرة ، وإلا وفيه عملُ الفعل الذى يؤذن بحمله على الفعل ، فلذلك لم يجز إلا (سقيا لك) فى معنى الدعاء ، وجاز (الحمدُ لله) و(الحمدَ لله) على معنى إجابة داعٍ(١) دعا إلى تعظيم اللّه جلّ ثناؤه لعظيم إحسانه إلى عباده.

٦*-١ - وتقول :(شىء ما جاء بك)، لأن فيه معنى (ما جاء بك إلاّ شىء) ، وكذلك قولهم فى المثل :(شرٌّ أهر ذا ناب)(٢)، أى (ما أهره إلاّ شرٌ)(٣).

٧*-١ - وقالوا :(أمت فى حجر لا فيك) ، ابتدأ بالنكرة ؛ لأن فيها فائدة من جهة المدح والتعظيم الذى في هذا الكلام(٤)، كأنه يقول :(اضطراب فى حجر لا فيك) لشدّة تمثك بطريق الاستقامة ، فحصلت الفائدة لهذه العلّة.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٢٩ = (١ : ١٦٦).

(١) فى المخطوط (داعى) ، والصواب ما أثبته.

(٢) ينظر ما تقدم فى هامش السؤال.

(٣) وهناك قول آخر وهو أنه على تقدير :(شر عظيم أهر ذا ناب) و(شىء عظيم جاء بك). ينظر شرح ابن عقيل ، جـ ١ : ٢٢١.

(٤) لم يعلل له سيبويه وإنما قال : ليس بالأصل ، ينظر الكتاب ، وذكر السيرافى عن المبرد أنه فى معنى الدعاء . ينظر شرحه ، جـ ٢ : ٩٢ أ.

٨*-١ - وإنما جاز النصب فى قولهم :(الحمدَ للّه) لأن فيه معنى التعظيم ، وكأنه قال : (أحمدُ اللّه الحمدَ) ، كما أنّه إذا رفع ففيه معنى المنصوبِ، وهو أنّه حامد ، إلاّ أنّ صيغة المرفوعِ توحى(١) إلى المعنى الأعمّ ، كأنّه قال :(كلُّ حمدٍ فهو لله جلّ وعزّ) ، فهو أعمّ ، وفيه أيضا معنى التعظيم فى أعلى مراتبه ؛ لأنّه لا يطلق هذا القولُ إلاّ للّه جلّ وعزّ ، لأنه لا يستحق أحدٌ أن يحمد بأعلى مراتب الحمد إلا الله جلّ وعزّ كما أنه لا يقدر أحد على مثلِ إحسانه جلّ ثناؤه ، ولهذا لم يجىء(٢) فى القرآنِ إلاّ بالرفع ، لأنه قد [دلّ] فيه بالإطلاق على هذه الفائدة الجليلة.

فأمّا (الترابَ لك) فهو فى معنى(٣) التحقير ، فكأنه قال :(أُلْزِمْت التراب لك).

وأمّا قوله :(العجبَ لك) فلا يخلو من تعظيم أو تحقير ، لأنّه من شأن الناس أن [لا] يتعجبوا إلاّ مما خرج عن الحدّ فى العظم أو الاحتقار ، فهو يرجع إلى معنى الفعل ، كأنّ رآه على ما ينبغى أن يتعجب منه فقال (العجب لك) أى (ألزمت العجب) وإن كان لا يظهر هذا الفعل لما بينّا قبلُ.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٢٩ - ٣٣٠ = (١ : ١٦٦).

(١) فى المخطوي (توجب) ، ولعله تحريف عما أثبته.

(٢) فى المخطوط (لم يجر) ، والصواب ما أثبته.

(٣) فى المخطوط (نقيض) ، وما أثبته يقتضيه السياق.

٦٧- بــاب النكرة المحمولة على الابتداء وفيها معنى الفعل[١]

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى النكرة المحمولة على الابتداء وفيها معنى الحمل على الفعل مما لا يجوز.

مســائل هذا البــاب :

١ - ما الذى يجوز فى النكرة المحمولة على الابتداء وفيها معنى الحمل على الفعل؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ ولِمَ حمل على الابتداء (سـلام عليك ولبيك) و(خيرٌ بين يديك) و(ويل لك) و(ويح لك) و(ويس لك) و(ويلَة لك)[٢] و(عولة لك) و(خير لك) و(شر لك)؟

٢ - وما الفرق بين حملها على الابتداء وبين حملها على الفعل؟ وما نظيره من قولهم : (حسبك) و(رحمةُ اللّه عليه)؟

٣ - ولِمَ جاز (سلام [لك]) على معنى المنصوب ولَمْ يجز (سقى[٣] لك) على معنى المنصــوب ؟

٤ - ولِمَ جاز (سقيًا لك) على معنى الدعاء ولم يجز (شرابًا لك) على معنى الدعاء ؟

٥ - ولِمَ جاز (خير لك) على معنى المنصوب ولَمْ يجز (مال لك) على ذلك المعنى بالرفع[٤]؟ / ١٩٧أ

٦ - ولِمَ لا يجوز (طعامًا لك) كما جاز (سقيًا لك)؟

٧ - ومـا تأويل ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾[٥]؟ ولِمَ وجب أن يكون فيه معنى المنصوب وفى

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٣٠ = (١: ١٦٦) « هذا باب من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٢ ب.

(٢) فى المخطوط (ويكة لك) ، والتصويب من الكتاب فى الموضع السابق.

(٣) فى المخطوط (سقيا) ، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٤) بعده فى المخطوط (ولا الرفع) ، ولعلها مقحمة.

(٥) من الآية (٢٩) فى سورة الرعـد.

﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾(١) و ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾(٢) فلِمَ جاز أن يكون فيه معنى الدعاء عليهم ولَمْ يجز أن يقال :(دعاء عليـهم)؟ وما شاهده من﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾(٣)؟ وما نظيره من ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾(٤) ؟

[؟] – وما الذى يجوز فى (ويلٌ لك ويلٌ طويل)؟ ولِمَ جاز الثانى بالرفع والنصب؟ وعلى أى وجه ينتصب(٥)؟

٨ – وما الذى يجوز فى قولهم :(فداء لك أبى وأمى) و(حمى لك أبى)؟ ومن أين دخله معنى (وقاء لك أبى)؟

٩ – وما حكم (ويلة لك وعولة لك)؟ ولِمَ لا يجوز [إفراد] (عولة لك) ولا تقول :(ينوق ك) حتى تقول :(يسوق ك وينوق ك)؟

١٠– وما العامل فى قولهم :(ويلاً لك) و(ويلة لك وعولة لك)؟ وما الشاهد فى قول جرير(٦):

(٥٩٦) – *كَسَا اللُّؤمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِى جُلُودِهَا*(٧).

---

(١) الآية (١٥) فى سورة المرسلات ، والآية (١٠) فى سورة المطففين . وقد رددت عشر مرات فى سورة المرسلات.

(٢) الآية الأولى فى سورة المطففين.

(٣) من الآية (٣٠) فى سورة التوبة ، والآية (٤) فى سورة المنافقون.

(٤) الآية (٤٤) فى سورة طه.

(٥) لم ترد إجابة عن هذه الفقرة من الأسئلة ، وجاء فى الكتاب ، جـ ١: ٣٣٢ = (١: ١٦٧) « وتقول : ويل له ويل طويل فإن شئت جعلته بدلاً من المبتدأ الأول ، وإن شئت جعلته صفة له ، وإن شئت قلت : ويل لك ويلاً طويلا ، تجعل الويل الآخر غير مبدول ولا موصوف به. ولكنك تجعله دائمًا أي ثبت لك الويل دائمًا » ، وفى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٤ أ « ... تجعل الأخير غير مبدل ولا موصوف به ولكن تجعله دائما يعنى تجعل ويلاً طويلاً فى معنى الحال ».

(٦) شرح ديوانه ،ص ٢١٢.

(٧) وسيأتى برقم (٥٩٨) ، وعجزه :

فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ

ويروى (فى وجوهها) و(فويل) و(فيا خِزْىَ تَيْمٍ) وعلى الأخير ة لا شاهد فيه.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٣٣ = (١: ١٦٧) ، ومعانى القرآن ، للأخفش ، جـ ١: ١١٩، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٢٠ ، والزاهر ، جـ ١: ٦٢٥، وإعراب ثلاثين سورة ، ص ١٧٨، وشرح السيرافى، جـ ٢: ٩٤ أ، وإعراب ثلاثين سورة ، ص ١٧٨، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٥١ ، والنكت ، جـ ١: ٣٧٦ ، وشرح المفصل ، جـ ١: ١٢١.

١١- وما معنى (ويلاً كيلاً) فى جواب قول الرجل :(يا ويلاه)؟ ولِمَ قدّره بقوله[١]:(لك ما دعوت به ويلاً كيلاً)؟ وما فى قوله :(نعم ويلاً كيلاً) من الدليل؟ وما الفرق بينه وبين قوله :(ويلاً وكيلاً)؟ ولِمَ جاز أن يكون على (جدْعًا) و(عقرًا)؟

الجـــواب :

١*-١ - الذي يجوز فى النكرة المحمولة على الابتداء وفيها معنى الحمل على الفعل إذاكان بعدها ما يصلح أن يكون خبرًا عنها وكانت مما لا يتوجّه إلاّ على الدعاء أو عليه[٢] جاز فيها وجهان : [الحمل على الفعل، و][٣] الابتداء وفيها معنى الحمل على الفعل ، لأنّه لا يخلّ بها أن تخرج مخرج الابتداء والخبر على التفاؤل بأنّ المعنى كائن ، على نحو قولهم :(رحمة اللّه عليه) ولو قلت :(رحمةً له) لجاز ، ولكنّ الرفع أشدُّ مبالغة ، لأنّه على التفاؤل بأن المعنى كائن ، وفيه معنى طلب الفعل. وعلى ذلك تقول :(سلامٌ عليك ولبيك) و(خيرٌ بين يديك) و(ويل لك) و(ويح لك) و(خير لك) و(شر لك).

٢*-١ - والفرق بين حملها على الابتداء وبين حملها على الفعل أن حملها على الابتداء فيه معنى التفاؤل ، فإن المعنى كائن وفيه معنى الدعاء. فأمّا النصب بالحمل على الفعل فَعَلَى[٤] صريح الدعاء وإخلاصه من التفاؤل ، لأن المعنى كائن. ونظيره (حسبك) فيه معنى الأمر وهو على مخرج الابتداء والخبر، كأنّه قال :(ذاك حسبك) وفيه معنى (اكتفِ). وكذلك (رحمة الله عليه) فيه معنى (رحمه اللّه).

٣*-١ - وتقول :(سلام لك) على معنى المنصوب ، ولا يجوز (سقى[٥] لك) على معنى

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣٠ - ٣٣١ = (١: ١٦٦).

(١) نفســه ، ص ٣٣٣ = (١٦٧).

(٢) لعله يقصد على الخبر.

(٣) تكملة مستفادة من قوله فى بداية الفقرة التالية (والفرق بين حملها على الابتداء وحملها على الفعل...».

(٤) فى المخطوط (وعلى) ، ولعل الصواب ما أثبته.

(٥) فى المخطوط (سقيا) فى الموضعين ، ولعل المراد ما أثبت.

المنصوب ، لأن السقى يتوجّه على الإخبار المحض فتقول :(سقى(٥) لك) على معنى الملك ، وليس كذلك (سلامٌ لك) فلم يصلح أن يكون(١) على معنى الفعل إلا بأن يكون فيه عملُ الفعلِ وتنكيرُ الفعلِ حتى يؤذن به وإلاّ خَرَجَ إلى معنى الإخبار المحض ، وليس كذلك هذه الأشياء التى ذكرت فى هذا الباب.

٤*-١ – وتقول :(سقيًا لك) ، ولا يجوز (شرابًا لك) ؛ لأنّ (سقيًا لك) فى موضع (سقاك اللّه) على جهة البدل من اللفظ بالفعل ، وليس للشراب فعل يصح أن يقع هذا الموقع فى الدعاء ، لأنّ فعله (شربت) وليس من فعل المدعوّ كما أن (سقاك) من فعل المدعوّ.

٥*-١ – وتقول :(خير لك) وفيه معنى المنصوب ، ولا يجوز (مالٌ لك) على معنى المنصوب ، من أجل أنّ الخير والشرّ هما الأصلان فيما يرغب فيه أو يحذر منه ، فغلبا لهذه العلّة ، ولم يكن مثل ذلك فى المال.

٦*-١ – وتقول :(سقيًا لك) ، ولا يجوز (طعامًا(٢) لك) ؛ لأنّ فعل الطعام لا يستعمل فى معنى الدعاء ، لا يقال :(أطعمك اللّه) كما يقال :(سقاك اللّه) ، لعموم النَّفْعِ وَعِظَمِهِ بالسقْى الذى فيه حياة العباد والبلاد ، وليس كذلك (أطعمك) ، لأنّه على تقدير (أطعمك زيد) فليس فيه أتمُّ الرغبة ، فَلَمْ يجز أن يكون بتلك المنزلة لضعفِه عنها بما ذكرنا ، فإذا ضعف لَمْ(٣) يحتمل أن يبنى عليه المصدر[و] إذا قوى (سقاك اللّه) احتمل أن يبنى عليه المصدر. فهذه الأشياء لها علل لطيفة قد تدقُّ / وتخفى على كثير من الناس ، وإن كان عزّ وجلّ قد طبع العربَ عليها حتى ٩٧ب
استحسنوا ما استحسنوا منها فاستعملوه ، واستقبحوا ما استقبحوا منها فرفضوه والحجة على هذه الأمور ظاهرة على ما بيّنّا.

٧*-٢ – وفى التنزيل ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾(٤) ففيه معنى الدعاء ؛ لأنّ مَنْ وجب له الدعاء بمثل هذا معظَّم ، فلهذا تؤوِّل على هذه الحجة كما أنّه فى نقيضه على معنى الدعاء على المذكور فى قوله جلّ وعزّ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾(٥) أي قد حلّوا محلّ مَنْ يدعَى عليه بمثل هذا

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣٠ – ٣٣١ = (١: ١٦٦).
*-٢ نفســه ، ص ٣٣١ – ٣٣٢ = (١٦٦ – ١٦٧).
(١) أى (سقى لك).
(٢) فى المخطوط (طعام) ، والتصويب من السؤال.
(٣) فى المخطوط (فلم) ، ولعل المراد ما أثبته.
(٤) من الآية (٢٩) فى سورة الرعد.
(٥) الآية الأولى فى سورة المطففين.

الدعاء من أهل الشر والهلكة(١) كما أنّ الأولين من أهل الخير والبركة. وإنما جاز أن يكون [على] معنى الدعاء ولم يجز أن يقال : دعا الله عليهم لأنّه فيه بمعنى قد حلّوا محل مَنْ يدعَى عليه بمثل هذا الدعاء ولا يجوز [أن يكون] دعاءً عليهم ، لأن الداعى بالخير والشر على غيره إنما يدعو بما يعجز عنه فى مفهوم هذا الكلام ، ولكن يجوز دعاء عباده إلى طاعته بأن أمرهم بها ، ودعاؤهم(٢) إلى ترك معصيته بأن نهاهم عنها ، لأنه ليس فى هذا دليل على عجز الداعى، ولا حاجة إلى ما دعا إليه. ونظيره ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾(٣)، وفى نقيضه (رحمة الله عليه) و(صلوات اللهً على نبيّه). وكلّ هذا فيه معنى الدعاء ، ونظيره ﴿فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾(٤) فإنّما هو على معنى رجاء المخاطب ، كأنه قيل :(اذهبا على رجائكما وطمعكما) ، فلذلك قد حلّوا محل من يدعو عليه العباد بمثل هذا الدعاء من ويلٍ لهم.

٨*-١ - وتقول :(فداءً لك) ، ويجوز فيه (فداءً لك) كما قال النابغة (٥):

(٥٩٧) - مهلاً فداءً لك الأقوام كلُّهُمُ وَمَا أُثَمِّرُ منَ مالٍ ومن ولدِ(٦).

فوقع موقع فعل الدعاء ، أى (ليفدك الأقوام كلهم) ، ويجوز بالنصب والذى ذكره سيبويه الرفع وفيه معنى المنصوب. وتقول :(حِمًى لك أبى(٧)) والمعنى (وقاءً لك أبى).

٩*-١ - وتقول :(ويلة لك وعولة لك) ، ولا يجوز إفراد (عولة) لأنّها(٨) مما تجرى على

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣٢ = (١: ١٦٧).

(١) ينظر الكتاب ، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٢١ ، ٤ : ٣٩١ (الهامش)، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٣ - ٩٤.

(٢) فى المخطوط (ودعاهم) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٣) من الآية (٣٠) فى سورة التوبة ، والآية (٤) فى سورة المنافقون.

(٤) الآية (٤٤) فى سورة طه.

(٥) ديوانه ، ص ٢١.

(٦) يروى برفع (فداء) ، و(نصبه) ، و(كسره) ، وعلى الأخيرة لا شاهد فيه هنا لأنه اسم فعل ، والخطاب فى البيت للنعمان بن المنذر.

ومن مواطن وروده : حروف الممدود والمقصور ، ص ١٠٧ ، وإعراب القرآن ، جـ ٢: ٣٢٧، والمسائل المنثورة ، ص ٢٤٥ ، والتمام فى تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، لأبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢) ، تحقيق أحمد ناجى القيسى ، وخديجة عبد الرزاق الحديثى ، وأحمد مطلوب ، (بغداد ، مطبعة العانى ، ط ١، ١٣٨١هـ)، ص ١٥ ، ٦١ ، وشرح المفصل ، جـ ٤: ٧٠ ، ٧٣، والخزانة ، جـ ٣: ٧ ، ٣١.

(٧) فى المخطوط (أمى) ، والمثبت من السؤال.

(٨) فى المخطوط (للا لأنها) ، بإقحام (للا).

طريق الإتباع ، كقولهم :(يسوؤك وينوؤك) فجعلوا (ينوؤك) إتباعًا لقولهم :(يسوؤك) ، لأنّه من معنى الثقل الذى لا ينهض به ، فمن هـهنا صار مبالغةً مركبّةً على معنى (يسوؤك) كأنه قال : (ويثقلك ثقلاً لا تنهض به) كما أن (عولة) من الزيادة ، كقولهم (عالت الفريضة) أى(زادت وعظمت) ، فكأنه قال :(ويلة لك وزيادة على مكروهك).

١٠*-١ - وتقول :(ويلاً لك) و(ويلةً لك وعولةً لك) بالنصب على (ألزمك الله ويلاً) فينصب على أصل ما يجب له فى الدعاء. ويقدر العامل من غير لفظه ، لأنه لا يتصرف. وقال جرير:

(٥٩٨) - كَسَا اللُّؤمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِى جُلُودِهَا فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ(١).

كأنّه قال :(ألزمها اللّه ويلاً).

١١*-١ - وتقول فى جواب قول الرجل :(يا ويلاه): (ويلاً كيلاً) ، وتقديره (لك ما دعوت به ويلاً كيلاً) ، فنصبُه على هذا الوجه نصبُ الحال. والدليل على أنه جوابٌ قولُهم:(نعم ويلاً كيلاً). وإن شاء نصبه على (جدعًا) و(عقرًا) ، كأنّه عدل إلى الدعاء عليه لمّا سمعه يقول هذا القولَ ، فتقديره (ألزمك اللّه ويلاً كيلاً) كما أن تقدير (جدعًا) و(عقرًا) : (جدعك الله جدعًا) و(عقرك عقرًا). ومنهم من يقول :(ويلاً وكيلاً) ، كأنه قال :(لك ما دعوت به من البلاء وزيادة عليه) وفى الأول كأنه قال :(لك ما دعوت به وافيا).

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣٣ = (١: ١٦٧).

(١) تقدم برقم (٥٩٦).

٦٨- باب المصدر الذى يصلح في عطفه ما لا يصلح فى غيره(١)

الغرض فيه : أن يبين(٢) ما يجوز فى المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى غيره .

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى المصدر الذى يصلح فى عطفه ما(٣) لا يصلح فى غيره ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

٣ - وما الاختلاف فيه ؟ / وما الصواب ؟ ٩٨أ

٢ - ولم لا يجوز فى قولهم : (ويح لك) إلا الرفع فى الإفراد ؟ ولم لا يجوز فى (تبًا لك) إلاَّ النصب فى الإفراد ؟ ولم لا يستغنى (ويح) عنْ (لك) ويستغنى (تبًا) عن (لك) ؟

[١-] وما حكم (ويح لك وتب) و(تبًا له وويحًا) ؟ ولم جاز فى العطف ما لا يجوز فى الإفراد ؟

٤ - ولم كان الأحسن (ويح له وتبًا له) ؟ وما الفرق بينه وبين (ويح له وتبًا) ؟ وما الفرق بين (تبًا له ويح له) و(تبًا له وويح) من غير ذكر (له) ؟ ولم كان ذكر (له) مع (تب) يقتضى النصب ؟

٥ - وما معنى قوله(٤) : « استكرهه النحويون» ؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٣٤ = (١: ١٦٧) : « هذا بابٌ منه استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢ : ٩٤ ب.

(٢) فى المخطوط (الغرض فيه أن يبين فيه) بتكرير (فيه).

(٣) فى المخطوط (مما) ، والمثبت من الجواب.

(٤) ينظر التعليق على عنوان الباب.

الجـــواب:

١*-١ - الذى يجوز فى المصدر الذى يصلح فى عطفه ما لا يصلح فى غيره إذا بدئ بما لا يجوز فى الإفراد فيه إلا الرفع أن يرفع الثانى وإن كان يجب له النصب فى الإفراد ليشاكل المعطوف و المعطوف عليه كما جاء فى القرآن ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾(١) فبنى الثانى على الفعل لبناء الأول عليه فى العطف ، ولو أفرد لكان الوجهُ الرفعَ ، كقولك (الظالمون أعدّ لهم عذاباً أليما) . وكذلك(٢) (ويح له وتب) و(تبًا له وويحا) ، فحق (ويح) فى الإفراد الرفع ، وحق (تب) فى الإفراد النصب ، فإذا عطف أحدهما على الآخر تبع الثانى الأولَ فيما يجب له على ما بينا .

٢*-١ - وإنّما كان النصب [فى (تبًا لك)] لا يجوز غيره فى الإفراد لأنّه مصدر مصرّف يقع فعلُه فى الدعاء على الإنسان موقعه ، فإن شئت قلت : (تبت يداه) وإن شئت قلت : (تبا له)، فسبيله كسبيل (سقيا له) إن شئت قلته ، وإن شئت قلت : (سقاه اللّه) وعلته علّة (سقيا لك) وقد تقدم ذكرها(٣) ، وأنه لا يجوز فيه إلاَّ النصب فكذلك (تبًا لك) .

وأما (ويح لك) فهو مصدر لا يصرف ، لأن الواو مستكرهة(٤) أولاً حتّى تحذف فى مثل (وَعَدَ يَعِد) ، والياء مستثقلة إذا(٥) كانت عينا متحركة حتى تقلب ألفاً فى (با ع) ونحوه ، فلما اجتمعت الواو(٦) والياء على السبيل الذى ذكرنا اقتضى ذلك امتناع التصرف ، وصار (ويح) بمنزلة الاسم الذى لا مناسبة بينه وبين الفعل كاسم الجنس ، فاقتضى له ذلك الرفعَ لضعف اقتضائه الفعل ، ووجب له أن يبنى عليه خبر ، فلهذا كان لا يستغنى عن (لك) ، لانه مبتدأ لا يستغنى عن خبر .

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١ : ٣٣٤ = (١ : ١٦٧ - ١٦٨).**

(١) الآية (٣١) فى سورة الإنسان.

(٢) فى المخطوط (وذلك) ، ولعل المراد ما أثبته.

(٣) ينظر باب ٦٧: ٤١٣.

(٤) فى المخطوط (متكرهة) ، ولعله تحريف.

(٥) فى المخطوط (إذ) ، والأنسب ما أثبته.

(٦) فى المخطوط (الوا) ، وهو سهو.

فأمّا (تبًّا) فليس كذلك ، لأنه محمول على الفعل ، كأنك قلت : (تبت يده تبًّا) ، فليس يجب له خبر ، وإنما يذكر (لك) لبيان الذى قد يجوز أن يترك فلا يختل بتركه الكلام كما هو فى (سقياً لك) على هذه السبيل . فلهذا لم يجز فى (ويح لك) إلاّ الرفع .

وقياس (ويل لك) هذا القياس ، وعلى ذلك جاء فى القرآن وأكثر الكلام ، كما قال جلّ وعزّ ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾(١) ، وقال : ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (٢) . وقد قال بعض العرب : (ويلاً له) لما(٣) كثر فى الكلام إلى حد لم يبلغه (ويح) جاز أن يضمر معه الفعل ، كأنه قال : (ألزمه الله ويلاً) .

٣*-١- واختلفوا فى هذا الباب على ثلاثة أوجه بعد الاجتماع على حكم المصدر على الإفراد على ما بينا ، فأجاز النحويون(٤) العطفَ على السبيل الذى فسرنا ، واستقبحه سيبويه، لاهمال العرب لهذا المذهب ، ولم يمنع جوازه . وأباه أبو عمر الجرمى(ت ٢٢٥) لإهمال العرب له من غير قياس يوجب جوازه عنده(٥) . والصواب عندى مذهب النحويين ، لأن له شواهد كثيرة تقتضيه ، منها ما ذكرنا من قوله جلَّ وعزّ : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾(٦) ، وقوله : ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾(٧) ، وقوله : ﴿وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾(٨) بعد﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيراً﴾(٩) . ومنها قوله : (مررت بزيد وعمراً) ولا يجوز (مررت عمراً) ، لأنه إذا عطف فقد بان معنى التعدية فى المعطوف عليه . ومنها قولهم : (ربّ رجل وأخيه) و(كل نعجة وسخلتها)(١٠) /فهذه الشواهد تقتضى أنّه يجوز ٩٨ب

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٣٤ = (١ : ١٦٨).

(١) الآية الأولى فى سورة المطففين.

(٢) الآية (١٥) فى سورة المرسلات.

(٣) فى المخطوط (كما) ، ولعل المراد ما أثبته.

(٤) عرض لذكر هؤلاء النحويين دون بيان المقصود بهم ، كل من سيبويه ، كما مر فى التعليق على عنوان الكتاب ، والسيرافى فى شرحه ، جـ ١: ٩٤ أ.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ، جـ ٢: ٢٠٧.

(٦) الآية (٣١) فى سورة الإنسان.

(٧) من الآية (٣٠) فى سورة الأعراف.

(٨) من آخر الآية (٣٩) فى سورة الفرقان.

(٩) أول الآية (٣٨) فى السورة نفسها. وينظر ما تقدم عن هذه الشواهد باب ٢٦ :٣، ٤، ٥.

(١٠) ينظر الكتاب ، جـ ٢: ٥٤ – ٥٥ = (١: ٢٤٤) ، والبسيط، جـ ١: ٣١١.

فى العطف للمشاكلة ما لا يجوز فى الإفراد . وأما من استقبحه لإهمال العرب فلا يلزم منه قبح ، لأنهم لم يهملوا للاستغناء عنه بما هو أولى منه ، نحو ماضى (يدع) الذى استغنى عنه بـ(ترك)(١) ، وكان أولى من ماضى (يدع) لترك(٢) الواو أولاً حتى لا تزاد هناك أصلاً ، [أما هنا] فإنما هو متروك لا علّة تمنع من استعماله ، وله وجه من القياس حسن فلا وجه لاستقباحه.

٤*-١ – وتقول : (ويح له وتبا له) فهذا يقوى فيه النصب ، [و] قد صار حينئذ بمنزلة عطف جملة على جملة فى أن كلّ واحدٍ من الكلامين مستغنٍ بنفسه عن الآخر ، فإن قلت : (ويح له وتبّ) فالأحسن فيه الرفع للاعتماد به على العطف ، وكذلك إذا قلت : (تبًا له وويح له) ، فإن قلت : (تبًا له وويحًا)(٣) فالأحسن فيه النصب لاعتماد الثانى على الأول .

٥*-٢ – ومعنى قول سيبويه «استكرهه النحويون» أى تعسفوه ، وإنما جعله بهذه المنزلة لإهمال العرب له وحمل النحويين له على القياس مع ما وقع به من الإهمال .

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٣٤ = (١ : ١٦٨).

*-٢ نفسه ، ص ٣٣٤ = (١٦٧).

(١) ينظر اللسان ، جـ ٨ : ٣٨٣، (ودع).

(٢) فى المخطوط (لتكر) ، ولعله تحريف.

(٣) فى المخطوط (تبا وويحًا له) ، وما أثبته يقتضيه السؤال.

٦٩- بـاب المصـدر المحـمول على الفـعل كان فيه الألف واللام أو لم يكن(١)

الغرض فيه : أن يبين ما يجوز فى المصدر المحمول على الفعل المتروك إظهاره كان فيه الألف واللام أو لم يكن مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى المصدر المحمول على الفعل كان فيـه الألف واللام أو لم يكن ؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولم ذلك ؟

٢ - وكم وجهًا يجوز فى (ما أنت إلا سيرًا سيرًا) ؟ ولم جاز كلُّ وجه منها(٢) ؟

[١-] وما الخَلَفُ من الفعل فى هذا ؟ ولم صار التكرير(٣) خلفًا من الفعل ؟

٣ - و[لم] يجوز (إنّ زيدًا سيرًا سيرًا) وهو فى موضع خبر (إنّ) ؟

[؟] - وهل يجوز (زيد سيرًا) بالنصب والرفع(٣) ؟ ولم جاز ؟

٤ - وهل يجوز التكرير مع أنّه إنما أوقع أقل السير ؟ ولم لا يجوز ؟

٥ - وما الفرق بين (ما أنت إلا شرب الإبل) وبين (ماأنت إلا ضرب الناس) حتى جاز هذا بالإضافة وترك الإضافة ولم يجز الأول إلا بالإضافة ؟

٦ - وما تأويل ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾(٤) ؟ وما دليل الفعل المحذوف فيه ؟ ولم لا يظهر

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٣٥ = (١: ١٦٨) : « هذا بابُ ما ينصبُ فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنه يصير فى الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل كما كان الحذر بدلاً من احذر فى الأمر ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢ : ٩٥ أ.

(٢) فى المخطوط (منهما) ، وسيأتى فى الجواب أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه.

(٣) لم ترد عن هذا السـؤال إجـابة. وفى الكتـاب جـ١: ٣٣٦=(١٦٩:١) «وإن شئت رفعت هذا كلّه فجعلت الآخر هو الأول على سعة الكلام» وينظر فقرة (٨) فى الجواب كما ينظر المقتضب، جـ٣: ٢٢٩-٢٣٠.

(٤) من الآية رقم (٤) فى سورة محمد (صلى الله عليه وسلم).

الفعل هنا ؟

٧ - وما الشاهد فى قول جرير :

(٥٩٩) - *أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوافِى فَلاَ عِيًا بِهِنَّ...*(١)

ولم جاز الرفع فى هذا الباب على سعة الكلام ؟

٨ - وما الشاهد فى قول [الخنساء](٢) :

(٦٠٠) - *تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ*(٣)

وما تقدير المرفوع فيه وفى قولك : (نهارك صائم وليلك قائم) ؟

٩ - وما الشاهد فى قول متمم(٤) :

(٦٠١) - *لَعَمْرِى وَمَا دَهْرِى بِتَأْبِينِ هَالِك*(٥)

---

(١) تقدم برقم (٤٣٧)، و(٤٤١) ، وسيأتى برقم (٦٠٥) ، و(٦٠٨) ، وهو بتمامه:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوافِي فَلاَ عِـيًا بِهِنَّ وَلاَ اجْتِلاَبَا

(٢) تكملة من الجواب. وينظر شرح ديوانها ، ص ٧٨ ، واسمها : تماضر بنت عمرو بن الحارث ، السلمية رضى الله عنها، توفيت سنة ٢٤هـ.

(٣) وسيأتى برقم (٦٠٦) ، وهو بتمامه :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَـإِنَّمَا هِـيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَـارُ

ويروى (ما غفلت). والبيت فى وصف ناقة مات ولدها وجُعِل جلده بوًا لها تحن إليه.

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٣٣٧ = (١: ١٦٩) ، ومـعـانى القرآن ، للأخـفش ، جـ ١: ٩٧ ، والبيان والتبيين ، جـ ٣: ٢٠١ ، والكامل ، جـ ٢ : ٢٨٧ ، ٣: ٤١١ ، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٣٠ ، ٤: ٣٠٥، ومعانى القرآن ، وإعرابه ، جـ ٣: ٥٥ ، ١٤١ ، والأضداد ، لأبى بكر ، ص ٢٤٩ ، ومجالس العلماء ، ص ٢٦٠ ، وإعراب القرآن ، جـ ١: ٢٣٠ ، ٦٢٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٨٥ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٩٦أ، والمسائل المشكلة ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٨٢ ، والنكت ، جـ ١: ٣٧٨ ، والخـزانة ، جـ ١: ٢٠٧ ، وينظر مـعـجم هارون ، ص ١٦٤ ، ومعجم حداد ، رقم ٨٨٥.

(٤) ينظر المفضليات ، ص ٢٦٥ ، وهو متمم بن نويرة التميمى (توفى نحو سنة ٣٠هـ).

(٥) وسيأتى برقم (٦٠٧) ، وعجزه :

وَلاَ جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

ما دهرى : ما همى وغايتى . والتأبين : مدح الرجل بعد موته.

ومن مـواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٣٧ = (١: ١٦٩) ، وشرح السـيرافى، جـ ٢: ١٩٦أ ، والمسـائل المشكلة ، ص ٢٠٧ ، وطبقات النحويين ، ص ٩٠ ، والمخصص ، جـ ١٣: ١١٩، وشرح شواهد المغنى، جـ ٢: ٥٦٦، وينظر معجم حداد، رقم ١٦١٥.

ولم جرّ (ولا جزعٍ) ؟ وما تقديره ؟ وهل يجوز (ولا جزعًا) بالنصب ؟ ولم جاز ؟

١٠- وما حكم (أقيامًا يا فلان والناس قعود؟) و(أجلوسًا والناس يفرون؟) ؟ وما دليل المحذوف ؟ ولم لا يصلح في هذا الألف واللام ؟ ومن أين دخله معنى الحال ؟

١١- وما الشاهد في قول العجاج :

(٦٠٢) - * أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيّ *(١)

ولم لا يكون إلاّ على معنى الحال ؟ وقولِ بعض العرب(٢): (أغدَّةً كغدة البعير وموتًا في بيت سلولية)(٣) ؟ فلم لا يكون إلا على الحال ؟

١٢ - وقول جرير(٤) :

(٦٠٣) - *أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا(٥)*.

وما تقدير الناصب في (أَلُؤْمًا واغترابًا؟)؟ ولِمَ جاز (أتجمع لؤمًا واغترابًا)؟ وجاز على (أتلؤم لؤمًا)؟

---

(١) تقدم برقم (٤٦٠) ، وسيأتي برقم (٦٠٩).

(٢) « يعزى إلى عامر بن الطفيل ... وكان قد أتى النبيَّ صلى الله عليه وسلم هو وأربدُ بن ربيعة العامري أخو لبيد ليغتالاه فأطلعه الله عزّ وجلّ عليهما فقال (اللهم اكفني عامرًا وأربد). فأصابت أربد صاعقة وأصابت عامرًا الغدة». شرح السيرافي ، جـ ٢: ٩٦ ب. والغدة : طاعون أصابه في ركبته. وينظر كتاب الأمثال ، ص ٢٦١ ، ومجمع الأمثال ، جـ ٢: ٥٧ .

(٣) ويروى (غدةٌ..وموتٌ) بالرفع.

(٤) شرح ديوانه، ص ٦٢.

(٥) وسيأتي برقم (٦١٠) ، و(٦١٩) ، و(٦٢٣) ، وعجزه :

* أَلُؤْمًا لا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابًا *

والمخاطب في البيت العباس بن يزيد الكندي ، وشعبى من بلاد فزارة وكان العباس قد نزل فيهم حليفا فهجاه جرير بذلك لأن الحلف عندهم عار. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ ١: ٩٨، وفرحة الأديب ، ص ١٦٣.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٣٩ ، ٣٤٤ = (١: ١٧٠ ، ١٧٣)، ومعاني القرآن ، للفراء ، جـ٢:٢٩٧ ، والمنقوص والممدود ، ص ١٤، وحروف الممدود والمقصور ، ص ٥٨، وإصلاح المنطق ، ص٢٢١، والجمل ، ص ١٥٦ = (١٦٨) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٤، ١٧٦، وديوان الأدب ، جـ ٢: ٨، وشرح السيرافي ، جـ ٢: ٩٦ ب ، والنكت ، جـ ٢: ٣٨٠ ، والخزانة ، جـ ١: ٣٠٨ ، وينظر معجم هارون ، ص ٣١ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٠٣.

١٣- وهل يجوز (سيرًا سيرًا) على فعل المخاطب وعلى فعلِ المتكلم؟

١٤- وما الشاهد فى قول الشاعر(١) :

(٦٠٤) - *سَمَاعَ اللَّهِ وَالْعُلَمَاءِ ... ...*(٢).

وما دليل المحذوف؟ ولِمَ قدّره على (إسماعًا اللّه)؟

الجـــــواب :

١*١- - الذى يجوز فى المصدر المحمول على الفعل كان فيه الألف واللام أو لم يكن النصبُ على الفعل المتروكِ إظهارُه إذا كان على معنى الحال التى يُرى صاحبُها عليها ، وكان مما لا يتوجّه إلا على الانعقاد بالفعل، وكان فى الكلام خلفٌ من المحذوف./ وذلك أن كل واحدٍ ١٩٩أ من هذه الأوجه يقتضى جواز هذا الحكم فيه ، لأنّ الحال الظاهرة للحس تدلّ على الفعل المحذوف ، والخلف منه يغنى عنه ، وامتناعُه أن يتوجه إلا على الانعقاد بالفعل يقتضى جواز التعريف والتنكير. ولو كان مما يتوجه على غير الفعل لضعُف فيه التعريف ، لبعده بالتعريف عن الفعل ، إذ الفعل لا يكون إلا نكرة ، وذلك كقولهم :(ما أنت إلاّ سيرًا سيرًا) و(إنّما أنت سيرًا سيرًا)، فالتكرير (٣) خلفٌ من الفعل ؛ لأنَّ المصدر لما كان يدلّ على فعلِه ، وفعلُه يدلُّ عليه ، صار ذكره بعد ما يجب له بحقّ الاسمية بمنزلة ذكر الفعل الذى يجب له بحق متضمنه من دلالته عليه ، فمن هـهنا صار خلفًا.

٢*١- - ويجوز فى (ما أنت إلا سيرًا سيرًا) ثلاثةُ أوجهٍ ، النصب بالتنكير على هذا ، والنصب بالتعريف كقولك :(ما أنت إلا السيرَ السيرَ) ، ويجوز فيه الرفع فتقول :(ما أنت إلا

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣٥ = (١: ١٦٨).

(١) لم أهتد إلى معرفته.

(٢) وسيأتى برقم (٦١١) ، وهو بتمامه:

سَمَاعَ اللَّهِ وَالْعُلَمَاءِ أَنِّى أَعُوذُ بِحَقْوِ خَالِكَ يَا ابْنَ عَمْرِو

والحقو : الخصر.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٤٠ = (١: ١٧٠) ، اشتقاق أسماء الله ، ص ٨٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٥، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٧ أ ، والمنصف ، جـ ٣: ٦٩ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١٢٣، والنكت ، جـ ١: ٣٨٠.

(٣) فى المخطوط (فالتنكير) وما أثبته يقتضيه ما تقدم فى السؤال وكذا السياق.

سيرٌ سيرٌ)؟ ويقدر على وجهين : (ما أنت إلا ذو سيرِ سيرٍ) فيحذف المضاف ويقام المضاف إليه مُقامه. ويجوز فيه (ما أنت إلا سائر سائر) فيقع المصدر موقع الصفة.

٣*-١ - وتقول :(إنّ زيدًا سيرًا سيرًا) كما تقول :(زيد سيرًا سيرًا) فيجوز ، لأنّه فى موضع الفعل ، كأنّه قيل :(إنّ زيدًا يسير سيرًا).

٤*-٢ - ولا يجوز التكرير إلاّ على سير طويل ؛ لما فيه من المبالغة ، إذِ التكرير يجيء على وجهين ، أحدهما توكيدٌ لتمكين المعنى فى النفس كقولك :(ضربت زيدًا زيدًا) ، والآخر للمبالغة فى المعنى كقولك :(اذهب اذهب).

٥*-٢ - وتقول :(ما أنت إلاّ ضَرْبَ الناس) و(ضربًا[1] الناسَ) كلاهما جائز حسن ، فإن قلت :(ما أنت إلا شربَ الإبلِ) لم يجز إلا بالإضافة ؛ لأنّه تشبيه ، والتشبيه يقتضى تعريف المشبه به لإخراج الأغمض إلى الأظهر ، مع أن الإضافة قد كانت جائزة فى نظيره ، فله منها ما لنظيره ، ومع أنّ إضافة المصدر إلى الفاعل أولى منها إلى المفعول ، فلمّا اجتمعت هذه الأسبابُ الثلاثةُ وهي تقتضى التشبيه بالمعرفة لم يجزِ الانفصال كما جاز فيما يُضاف إلى المفعول مما ليس فيه تشبيه كقولك :(ما أنت إلا ضرب الناس) فهذا يجوز بالإضافة وترك الإضافة.

٦*-٢ - وفى التنزيل﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾[2] على معنى (فإما تمنون منًّا وإمّا تفادون فداءً)، ودليله ما تقدم من الكلام فى ﴿ فَإِذَا لَقِيتُم الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ﴾[3] فهذا يقتضى بعد شد الوثاق معاملتهم بأحد الأمرين من المنّ أو الفداء على تدبير الحكماء ، مع أن (إمّا)[4] تقتضى التخيير ، ومع دلالة المصدر على فعله ، فقد اجتمعت هذه الأسباب الثلاثة التى تغنى عن ذكر الفعل فلا يصلح ذكره للاستغناء عنه بهذه

---

* الكتاب ، جـ ١: ٢٣٥ = (١: ١٦٨).

** نفســه ، ص ٢٣٦ = (١٦٨).

(١) فى المخطوط (ضرب الناس) ، وما أثبته يقتضيه السؤال . وينظر الكتاب .

(٢) من الآية (٤) فى سورة محمد(صلى).

(٣) أول الآية السابقة.

(٤) فى المخطوط (ما) ، والصواب ما أثبته.

الأوجه ، ولئلاً يوهم أنّه ليس فى الكلام ما يستغنى به عنه.

٧*-١ - وقال جرير :

(٦٠٥) - أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوافِي فَلاَ عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلاَبَا(١).

[التقدير] (فلا أعيا بهنّ عيًّا) ؛ لأنّ قوله :(ألم تعلمْ مسرَّحى القوافى) على طريق الافتخار به ، يقتضى أنّه لا يعيا بها فيضعها غير موضعها ، ولا يجتلبها على طريق التكلُّف لها ، ولكنَّها تأتيه سهوًا رهوًا(٢).

٨*-٢ - وقالت الخنساءُ :

(٦٠٦) - تَرْتَعُ مَا رتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَـا هِـيَ إِقْبَـالٌ وَإِدْبَـارُ(٣).

فهذا شاهد فى الرفع ، والتقدير فيه (فإنما هى ذات إقبال وإدبار) أو (فإنّما هى مقبلة مدبرة)·ونظيره (نهارك صائم وليلك قائم) أى (نهارك نهار صائم وليلك ليل قائم) ، وإن(٤)شئت كان على (صاحب نهارك صائم وصاحب ليلك قائم)·

٩*-٣ - وقال متمم بن نويرة :

(٦٠٧) - لَعَمْرِى وَمَا دَهْرِي بِتَأْبِينِ هَالِكٍ وَلَا جَـزَعٍ ممـَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا(٥).

فجعل الدهر جَزَعًا على سعة الكلام ، وتقديره :(وما دهرى بدهر جزع)، فهو على حذف المضاف· ويجوز فيه النصب / كما جاز فى قول جرير: ٩٩ب

(٦٠٨) - *وَلَا عِيًّا بِهِنَّ ... ...*(٦).

فكذلك (ولا جزعًا) أى (لا أجزع جزعًا)· ولو رفع لجاز أيضا على (وهو ذو جزع)·

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣٦ = (١: ١٦٩)·

*-٢ نفســه ، ص ٣٣٦ - ٣٣٧ = (١٦٩)·

*-٣ نفســه ، ص ٣٣٧ = (١٦٩)·

(١) تقدم برقم (٥٩٩)·

(٢) فى اللسان ، جـ ١٤: ٣٤٣ (رهو) « افعل ذلك سهوًا رهوًا أى ساكناً بغير تشدد »·

(٣) تقدم برقم (٦٠٠)·

(٤) فى المخطوط (فإن) ، والأنسب ما أثبته·

(٥) تقدم برقم (٦٠١)·

(٦) تقدم برقم (٥٩٩) ، و(٦٠٥)·

١٠*-١- وتقول :(أقيامًا يا فلان والناسُ قعود؟) و(أجلوسًا والناس يفرون؟) فالحال فى هذا ظاهرة، فإذا أوقعت المصدر موقع الحال لم يجز فيه الألف واللام إلا على الاتِّساع الذى لا يقاس.

١١*-٢- وقال العجاج :

(٦٠٩) - *أطَرَبًا وأنْتَ قِنَّسْرِىّ*[١].

فإنما رآه فى حــال طرب[٢] فأنكر تلك الحال. وكذلك قول بعض العرب :(أغدةً كغدّة البعير وموتًا فى بيت سلوليّة)[٣]، كأنّه قال :(أتُغَدُّ غدةً) على طريق الإنكار.

١٢*-٣- وقال جرير :

(٦١٠) - أعَبْدًا حَلَّ فى شُعَبَى غَريبًا أَلُؤْمًا لا أَبَالَكَ وَاغْتِرَابـًا[٤].

يجوز فيه تقديران : (أتلؤم لؤمًا وتغترب اغترابا) ، والوجه الآخر (أتجمع[٥] لؤمًا واغترابًا) وهو أبلغ فى الإنكار.

١٣*-٣- وتقول :(سيرًا سيرًا) يجوز على وجهين : أحدهما : فعل المخاطب إذا كانَ فى حال سير ، أى (أنت تسير سيرًا). والآخر على فعل المتكلم كأنه[٦] قال:(أنا أسير سيرًا) ، وكلُّه على المبالغة ؛ ولهذا حسن الإخبار به ، لأن المبالغة مما تحتاج إلى التنبيه عليها. وما جاء منه بالاستفهام فهو على طريق الإنكار.

١٤*-٤- وقال الشاعر :

(٦١١) - سَماعَ اللّهِ وَالْعُلَماءِ أَنِّى أَعُوذُ بِحَقْوِ خَالِكَ يَا ابْنَ عَمْرِو[٧].

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٣٨ = (١: ١٦٩).

*-٢ نفســه ، ص ٣٣٨ = (١٧٠).

*-٣ نفســه ، ص ٣٣٩ = (١٧٠)

*-٤ نفســه ، ص ٣٤٠ = (١٧٠ - ١٧١).

(١) تقدم برقم (٤٦٠) ، و(٦٠٢).

(٢) فى المخطوط (ضرب) ، والأنسب ما أثبته.

(٣) ينظر التعليق المتقدم فى هامش السؤال.

(٤) تقدم برقم (٦٠٢) ، وجاء فى المخطوط هنا (فى شعب غريب)، وهو تحريف.

(٥) فى المخطوط (الجمع) ، ولعله تحريف.

(٦) فى المخطوط (أنه) ، والأنسب ما أثبته.

(٧) تقدم برقم (٦٠٤).

فهذا على فعل المتكلم ، كأنه قال :(أُسمِعُ اللَّهَ والعلماءَ إسماعًا)٠ وقدره على(إسماع اللَّه) ؛ لأنَّ (الإسماعِ) هو الجارى على (أسمع) ، وإنما (السماع) من (سمع سماعًا) فجعله موضع (إسماع) ، كأنه قال :(إسماع الله والعلماء)٠

٧٠- بـاب الصفة المحمولة على الفعل حمل المصدر(١)

الغرض فيه : أنْ يبين ما يجوز فى الصفة المحمولة على الفعل حمل المصدر مما لا يجوز.

مسـائل هذا الباب :

١ - ما الذى يجوز فى الصفة المحمولة على الفعل حمل المصدر؟ وما الذى لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك؟ وما حكم (أقائمًا وقد قعد الناس؟)؟ وما العامل فى (قائم)؟ وما دليله؟ ولِمَ لا يظهر؟

٢ - وهل يجوز (قائمًا وقد قعد الناس) من غير استفهام؟ ولِمَ جاز؟

[١-] ولِمَ صار اللفظ به بدلاً من اللفظ بالفعل؟

٣ - وهل يجوز (عائذًا بالله من شرِّها)؟ ولِمَ جاز؟ وما دليله؟ ولِمَ جرى مجرى (قائمًا وقد قعد الناس) مع أنّ (العياذ) لا يُرى؟ ولِمَ صار الإثبات فى هذا بمنزلة الإنكار؟ ولِمَ جاز بغير حرف استفهام،ولَمْ يجز [الإنكار إلا](٢) بحرف الاستفهام؟

٤ - ولِمَ جرت الصفة فى هذا مجرى المصدر فى عمل الفعل؟

٥ - وما الشاهد فى قول عبد الله بن الحارث(٣):

(٦١٢) - *ألْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَومِ الَّذِينَ طَغَوْا*(٤).

ولم نصب (وعائذا بك أن يعلوا فَيُطْغُونى)؟

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٤٠ = (١: ١٧١) : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ١٩٧أ.

(٢) تكملة مستفادة من الفقرة الأولى فى الجواب.

(٣) فى الكتاب ، جـ ١: ٢٤١ :« وقال الشاعر ، وهو عبد الله بن الحارث السهمى من أصحاب رسول الله ﷺ . وينظر السيرة النبوية ، القسم الأول ، ص ٣٣٠ - ٣٣١.

(٤) وسيأتى برقم (٦١٤) ، و(٦١٦) ، وعجزه :

وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونى

ومن مواطن وروده : شرح السيرافى ، جـ ٢: ١٩٨أ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى، جـ ١: ٣٨١، وشرح ديوان الحماسة ، للمرزوقى أحمد بن محمد (ت٤٢١)، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون (مصر-مطبعة لجنة التأليف، ط٢، ١٣٨٧هـ)، جـ ١: ٤٧٥ ، والنكت ، جـ ١: ٣٨١ ، وشرح المفصل ، جـ ١: ١٢٣.

٦ - وما الشاهد فى قوله(١):

(٦١٣) - *أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَحِرْصًا*(٢).

وبِمَ نصب قوله :(وعند الحق زحّارًا أنانا)؟ ولِمَ حمله بعضهم على (أراك زحارًا) وهو خلاف قول سيبويه ، لأنه عنده على الفعل المتروك إظهاره؟.

الجـــواب :

١-*١ - الذى يجوز فى الصفة المحمولة على الفعل حمل المصدر إذا كانت مما يرى فى الحال وفيها معنى الإنكارِ النصبُ مع الاستفهام وتركِ الاستفهام. ولا يجوز إذا لم يكن فيها معنى الإنكارِ الاستفهامُ، لأن حرف الاستفهام إنما يدخل فى هذا للإنكار(٣)، وإنما جاز تركه للاقتصار على مقتضى الصفة التى ترى فى الحال ، فتقول على هذا (أقائمًا وقد قعد الناس؟) على سبيل الإنكار للمخالفة فيه. والعامل الفعل بتقدير (أتقومُ قائمًا) إلاّ أنّه لا يظهر ، لأنه قد كثر حتى صار(٤) يؤدى المعنى المفهوم إلى النفس كتأدية الفعل على منزله سواء ، فمن هـهنا

*١- الكتاب ، جـ ١: ٣٤٠ = (١: ١٧١).

(١) هو المغيرة بن حبناء. ينظر شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٢٠٤ ، واللسان ، جـ ١٣: ٢٨ (أنن).

(٢) وسيأتى برقم (٦١٥) ، وعجزه :

وَعِنْدَ الحَقِّ زَحَّارًا أُنَانَا

ويروى (كيف جمعت) و(عند الفقر). وزحار : بخيل يئن عند السؤال. والزحير: إخراج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أو شدة. وأُنان: قال عنه السيرافى فى شرحه ، جـ ٢: ٩٨ أ : « أُنان فى معنى أنين كما يقال نهيق ونهاق فى باب الأصوات لأن الزحير صوت ». وفى اللسان ، جـ ١٣: ٢٨ (أنن) : «وذكر السيرافى أن أُنانا هنا مثل (خفاف) وليس بمصدر فيكون مثل (زحار) فى كونه صفة ».

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٤٢ = (١: ١٧١) ، وإصلاح المنطق ، ص ١٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس، ص ١٧٥ ، وديوان الأدب ، جـ ٤: ١١٨ ، والمخصص ، جـ ٢: ١٤١ ، والنكت ، جـ ١: ٣٨٢ ، والمقرب ، جـ ١: ٢٥٨.

(٣) فى المخطوط (الانكار)، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٤) فى المخطوط (صدر) ، والأنسب ما أثبته.

صار بمنزلة الفعل، فقولك :(أقائمًا وقد قعد الناس؟) بمنزلة (أتقوم وقد قعد الناس)، ودليل المحذوف [الحال] التى يرى عليها مع اقتضاء الاسم للفعل.

٢*-١ - ويجوز (قائمًا وقد قعد الناسُ) على هذا المعنى من الإنكار ؛ لأنّ المخالفة التى ظهرت فى هذا الكلام تقتضى الإنكار.

٣*-٢ - / وتقول :(عائذًا باللّه من شرّها) فهذا يجوز لاقتضاء الأصل الذى ذكرنا ١٠٠أ
لجوازه ، وإن خالفه من وجهين ، الأوّل : أنّه لا إنكار فى هذا ، والآخر : أن (العياذ) لا يرى كما يرى القيامُ، ولكن رُئِىَ ما يتقى من سبع أو نحوه من شر فصار كأنّه فى حال استعاذة واقتضى تثبيتها ، وإظهار الأمر فيها يقتضى الإنكار لتلك الحال، فإظهار التثبيت هـهنا كالإنكار ثَمَّ فيما(١) ينبغى أن يكون. وكل أصلٍ نعقده فى صدر الباب فهو مستمر بالعلّة المنعقدة بالحكم فيه ، ومع ذلك فإنّه يجوز ما لا يدخل فيه مما لا يقتضى جوازه كالذى بيّنا فى هذه المسألة.

٤*-٢ - وإنّما جاز أن تجرى الصفة فى هذا مجرى المصدر ، لأنهما مجتمعانِ فى الدلالة على الفعلِ وصلاحِ عمل الفعل فيهما ، وكانت الصفة فى هذا الباب أظهر من الفعل ، لأنّها أشدّ اقتضاءً لمعنى الحال.

٥*-٣ - وقال عبد اللّه بن الحارث :

(٦١٤) - أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَومِ الّذينَ طَغَواْ وَعائِذًا بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونِى(٢).

فهذا لما ذكر العذاب بما ينبغى أن يتقى صار كأنّه فى حال استعاذة منه ، فقال :(وعائذًا بك) كأنه قال :(وأعوذ عائذًا بك) إلاّ أن هذا الفعل لا يظهر.

٦*-٤ - وقال الشاعر :

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٤٠ = (١: ١٧١).

*-٢ نفسه ، ص ٣٤١ = (١٧١).

*-٣ نفسه ، ص ٣٤١ - ٣٤٢ = (١٧١).

*-٤ نفسه ، ص ٣٤٢ = (١٧١ - ١٧٢).

(١) فى المخطوط (فيها) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢) تقدم برقم (٦١٢) ، وسيأتى برقم (٦١٦).

(٣) تقدم برقم (٦١٣).

(٦١٥) - أَراكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَحِرْصًا وَعِنْدَ الْحقِّ زَحَّارًا أَنَانَـــا(٣).

فهذا عند سيبويه بمنزلة :

(٦١٦) - *وَعائذًا بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونِى*(١).

فى أنّه منصوبٌ بالفعل المحذوف ؛ كأنّه رآه فى حال يقتضى زحيره(٢)عند الحق وأنينه ، فقال : (وعند الحق زحارًا أنانًا) أى (عند الحق تزحر وتئن). وحمله بعض النحويين على أنّه منصوب بـ(أراك) هذا الموجود فى الكلام(٣) ، كأنّه قال :(وأراك عند الحق زحارًا أنانًا). ويجوز هذا الوجه لأنه أظهر، والذى ذكره سيبويه أعمّ ، لأنهّ لو لم يُذْكر (أراك) لجاز نصبه على الفعل المتروك إظهاره كما جاز فى غيره منْ هذا الباب.

(١) تقدم برقم (٦١٢) و (٦١٤).

(٢) فى المخطوط (خبره) ، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٣) لم أقف على نسبةٍ لهذا الرأى. وهو رأى راجح فى نظرى لما سيذكر الرمانى.

٧١- بــاب الاسم المحمول على الفعل المتروك إظهاره مما لا يؤخذ منه(١)

الغرض فيه : أن يبين مـا يجوز فى الاسم المحمول على الفعل الذى لم يؤخذ منه مما لا يجوز.

مســائل هذا البــاب :

١ - ما الذى يجوز فى الاسم المحمول على الفعل الذي لم يؤخذ منه؟ وما الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك؟ وما حكم(أتميميًا مرَّة وقيسيًا أخرَى؟)؟ وما العامل فيه؟

٢ - ولِمَ جاز بالنصب والرفع ؟ وما دليل المحذوف ؟

٣ - وما العامل فى (أعور) من قولهم :(أعورَ وذا نابٍ)؟ وما دليل المحذوف(٢)؟

٤ - وما الشاهد فى قول الشاعرة(٣) :

(٦١٧) - *أَفِى السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وغِلْظَةً *(٤)

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٤٣ = (١: ١٧٢) : « هذا باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٨ أ.

(٢) لم يعرض فى الجواب لذكر الدليل على المحذوف ، ولعله اكتفى بما تقدم فى فقرتى الجواب (١ و ٢) من أنه الحال المشاهدة.

(٣) القائلة : هند بنت عتبة. ينظر السيرة النبوية ، القسم الأول ، ص ٦٥٦.

(٤) وسيأتى برقم (٦٢١) ، وعجزه :

* وَفِى الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ *

ويروى (أعيارٌ) و(أشباهُ) بالرفع. والعوارك : الحُيَّض.

ومن مــواطن وروده : الكتــاب ، جـ ١: ٣٤٤ = (١: ١٧٢) ، والمقـتـضب ، جـ ٣: ٢٦٥ ، والكامل ، جـ٣: ١٧٤ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٨ ب ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١ : ٣٨٢ ، والنكت ، جـ ١: ٣٨٣ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٥٨ ، ومعجم حداد ، رقم ١٨٦٩.

وقوله[١]:

(٦١٨) - *أفي الوَلائِمِ أَوْلادًا لِواحِدَةٍ*[٢].

وقوله :

(٦١٩) - *أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَىٰ غَرِيبًا*[٣].

ولِمَ جاز في (عبد) وجهان؟ ولِمَ صار تقديره (أتفخر عبدًا)؟

٥ - ولِمَ جاز (تميميًا مرة وقيسيًا أخرى) من غير استفهام؟ [ولِمَ قدّره] (أتَتَمَّم مرة وتتقيس أخرى[٤])؟

٦ - ولِم قدر[٥][الأول] على(أتعيّرون)[٦] و(أتعوّرون)[٧] ثم قال[٨] : « إيضاحه بما يتكلم به أحسن »؟

٧ - وفي التنزيل ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾[٩] فلم حمله على (نجمع) ولَمْ يحمله على (نقدر)؟

---

(١) لم أهتد إلى معرفة القائل.

(٢) وسيأتي برقم (٦٢٢) ، وعجزه: *وفي العِيَادَةِ أَوْلادًا لِعَلَّاتِ*

والعَلَّات : جمع عَلَّة وهي : الضُّرَّة.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٤٤ = (١: ١٧٢) ، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٦٥ ، والكامل ، جـ٣:١٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٦ ، وشرح السيرافي ، جـ ٢: ٩٨ ب، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ ١: ٣٨٢ ، والنكت ، جـ ١: ٣٨٣ ، والإفصاح ، ص ٣٠٨ ، والمقرب، جـ ١: ٢٥٨.

(٣) تقدم برقم (٦٠٣) ، و(٦١٠) ، وسيأتي برقم (٦٢٣).

(٤) في المخطوط (أتميم مرة وقيس أخرى) ، والمثبت من الكتاب ، جـ ١: ٣٤٥ = (١: ١٧٣) ، وضبط فيه (أتَتَمَّم) بفتح التاءين بدون تشديد. والذي يناسب (تتقيس) أن يكون بتشديد التاء الثانية ليكون للمخاطب.

(٥) في المخطوط (ولم قدره) ، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٦) مأخوذ من كلمة (أعْيار) . ينظر فقرة الأسئلة رقم (٤).

(٧) مأخوذ من كلمة (أعور). ينظر فقرة الأسئلة رقم (٣).

(٨) ينظر الكتاب ، جـ ١: ٣٤٥ = (١: ١٧٣). وفيه: «ولكنه كان أحسن أن توضحه بما يتكلم به».

(٩) من الآية (٤) في سورة القيامة ، وهي ﴿ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ ، وقبلها ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ .

٨ - وما تأويل قول الفرزدق(١):

(٦٢٠) - *عَلَىٰ حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا*(٢).

ولِمَ جاز فيه وجهان؟ وما هما؟ وما مذهب عيسى (ت ١٤٩) فيه؟ ولِمَ جاز فى قوله :(ولا خارجًا) أن يكون على الاستقبال وعلى الحال؟

٩ - ولِمَ لا يجوز فى (أنت تميميٌّ مرّة وقيسيٌّ أخرى) إلاّ الرفع مع إظهار (أنت) ؛ فهلا جاز إضمار الفعل بعد (أنت) ، فما الذى لا يجوز فيه إلا الرفع من هذا المحمول(٣)؟ وما الذى يجوز فيه الرفع والنصب؟ وما الذى لا يجوز فيه إلاّ النصب؟ ولِمَ جاز (أعورُ وذو ناب) و(عائذٌ بالله من شرها)؟

الجــــواب :

١*-١ - / الذى يجوز فى الاسم المحمول على الفعل الذى يؤخذ منه إذا كان فيه معنى ١٠٠ب

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٤٣ = (١: ١٧٢).

(١) ديوانه ، ص ٧٦٩ (ط. الصاوي)، ج٢:٢١٢ (دار بيروت).

(٢) وسيأتى برقم (٦٢٥) ، وعجزه :

وَلاَ خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامِ

ويروى (على قسم) و (سوء كلام) وحرف الجر (على) متعلق بالفعل (عاهدت) فى البيت الذي قبله ، وهو :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي   لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ

والرِّتاج : من معانيه الباب العظيم والمراد هنا باب الكعبة.

ومن مواطن ورود الشاهد : الكتاب ، جـ ١: ٣٤٦ = (١: ١٧٣) ، ومعانى القرآن ، للفراء ، جـ١:٢٠٨، والمقتضب ، جـ ٣: ٢٦٩ ، ٤: ٣١٣، والكامل ، جـ ١: ١٢٠ ، ٣٦١ ، وإعراب القرآن ، جـ٣:٥٥٣، وشرح أبيات سيبيه ، للنحاس ، ص ١٧٦ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٩ ب، والمسائل البصريات ، جـ٢:٧٧١ ، ٩١٥ ، والحجة ، للفارسى ، جـ ٢: ٣٧٤ ، وكتاب الشعر ، جـ ٢: ٣٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ١٧٠ ، وشرح عيون كتاب سيبويه ، ص ١٢٤، والنكت ، جـ ١: ٣٨٤، والخزانة ، جـ ١: ١٠٨ ، ٢: ٢٧٠، وينظر معجم هارون ، ص ٣٦٦ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٧٧٤.

(٣) يقصد بالمحمول هنا الخبر.

الإنكار وكان للحال حملُه على الفعل الذى يقتضيه الموجودُ من الكلام على معنى الإنكار. وإنما وجب أن يكون للحال ، لأنها مشاهدة(١) يُستغنى بظهورها عن الذكر لها بلفظ الفعل ، كقولهم :(أتميميًّا مرّة وقيسيًّا أخرى) ، وتقديره (أتتحول(٢) تميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى). وإن شئت قدرته على (أتتنقل)(٣). وليكون لتقارب هذه المعانى التى يقتضيها هذا الكلام فالعامل فيه فعل على هذا المعنى.

٢*-١ - ويجوز فيه وجهان(٤) : (أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى) ، لأنه قد ظهر معنى الإنكار للتلون. ويجوز فيه الرفع فتقول :(أتميمىٌّ مرّة وقيسىٌّ أخرى) ، لأن إضمار الرافع فيه كإضمار الناصب ، وقد بان دليلُ المحذوف بما يرى من الحال التى تقتضى الإنكار.

٣*-١ - وقد تطير بعضُ العربِ يوم جبلة(٥) فقال :(يا بنى أسد : أأعور وذا(٦) ناب؟) وكان قد استقبلهم جملٌ أعورُ ، كأنّه قال :(أتستقبلون أعْورَ وذا ناب؟). ولو رفع (أعورَ وذا ناب) لجاز، لأن إضمار الرافع فيه كإضمار الناصب وتقديره (أمستقبلكم أعورُ وذو ناب؟).

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣٤٣ = (١: ١٧٢).**

(١) فى المخطوط (شاهدة)، ولعل الأنسب ما أثبته.

(٢) فى المخطوط (أتحول) ، وكذا فى الكتاب ، جـ ١: ٣٤٣ = (١: ١٧٢) ، وما أثبته من شرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٨ أ ؛ لأنه يناسب سياق كلام سيبويه وهو« وإنما هذا أنك رأيت رجلاً فى حال تلون وتنقل فقلت : أتميميا مرة وقيسيا أخرى كأنك قلت : أتتحول ...».

(٣) فى المخطوط (أتنقل) ، وينظر التعليق السابق.

(٤) فى المخطوط (ثلاثة أوجه) ، والمثبت مستفاد من كلام الرمانى فى الفقرة رقم (٩) الآتية، ويقتضيه السياق هنا

(٥) يوم جبلة: يعرف أيضا بيوم شعب جبلة ، ويوم الصفا ، وكانت عظام أيام العرب ثلاثة : يوم الكُلاب ، ويوم ذى قار، ويوم جبلة وكان بين بنى ذُبيان وبنى عامر ، وتحالف مع بنى ذبيان بنو تميم وبنو أسد وغيرهم ، وقد تحصن بنو عامر فى شعب جبلة ، فلما أقبل الحلفاء عليهم استقبلهم جمل عود أجرب أحذّ أعصل كاشر عن أنيابه ، فقال الحزارة من بنى أسد : اعقرره... فتشاء مت بذلك بنو أسد وقالوا :ارجعوا ، فرجعوا إلا عددًا قليلاً منهم ، فلما وقت المعركة ظهر بنو عامر على بنى ذبيان وأعوانـهم فى ذلك اليوم وكان قبل مولد الرسول صلى بسبع عشرة سنة. ينظر كتاب النقائض ، جـ١:٤٢٦ ، ٢: ٦٥٤ - ٦٧٨ ، والخزانة ، جـ ٢: ٢٩ ، وأيام العـرب فى الجاهـلية لمحمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوى، ومحمد أبى الفضل إبراهيم، (القاهرة-مطبعة عيسى البابى الحلبى، ١٣٦١هـ)،. ص٣٤٩-٣٦٤.

(٦) فى المخطوط (ذو) ، والصواب ما أثبته.

٤*-١ - وقال الشاعر :

(٦٢١) - أَفِي السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوارِكِ(١).

فقد ظهر فى هذا الكلام معنى الإنكار والتنقل والتلون. وكذلك قوله :

(٦٢٢) - أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لِوَاحِدَةٍ وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتِ(٢).

وهذا من دنىء الأخلاق وهو ضد ما وصف به النبى صلى الله عليه وسلم الأنصار فقال :« إنَّكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع »(٣). وأما قول الشاعر :

(٦٢٣) - *أَعَبْدًا حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيبًا*(٤).

ففيه وجهان ، أحدهما : أن يكون على بَدْءِ النكرة بألف النداء ، كما قال ذو الرُّمـة(٥):

***-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٤٣ - ٣٤٥ = (١: ١٧٢ - ١٧٣).**

(١) تقدم برقم (٦١٧).
(٢) تقدم برقم (٦١٨).

(٣) وجاء نحو ذلك فى الكامل ، جـ١:٣ وفى اللسـان (فزع) ، جـ ٨ : ٢٥٢. وهناك روايتـان ذكر فيهمـا الوصف السابق : الأولى:

« عن أنس قـال : قُـدِمَ على رسـول الله صـلى بمال من البحرين فتسامعت به المهاجرون والأنصار فغدوا إلى رسول الله صـلى وذكر حديثًا طويلاً فيه : .. وقال للأنصار :« إنكم ما علمت ، تكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمـع ». كنز العمـال فى سنن الأقوال والأفعال ، لعلى المتقى البرهان فورى (ت ٩٧٥) ، (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٤٠٥هـ) ، جـ ١٤: ١٦.

الثانية : قال الخطابى (ت ٣٨٨) : « فى حديث النبى صـلى أنه كان إذا أشرف على بنى عبد الأشهل قال : (والله ما علمت إنكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع) ، يرويه الواقدي عن أبى حبيبة عن داود بن الحصين عن محمود بن لبيد ». غريب الحديث ، لأحمد بن محمد الخطابى (ت ٣٨٨) ، تحقيق الدكتور عبدالكريم العزباوى ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، ١٤٠٢هـ) ، جـ١: ٦٨٢ ، وينظر الفائق فى غريب الحديث ، للزمخشرى (ت ٥٣٨) ، جـ٣: ١١٥.

وبنو عبد الأشهل من الأنصار. ينظر فضائل الصحابة ، للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١) ، تحقيق وصى الله محمد عباس ، (مكة المكرمة - جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ) ، جـ ٢: ٨٠٠ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥، وجمهرة أنساب العرب ، لعلى بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦) ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، (مصر - دار المعارف ، ط ٣ ، ١٣٩١هـ)، ص ٣٣٩.

(٤) تقدم برقم (٦٠٣) ، و(٦١٠) ، و(٦١٩).

(٥) ديوان شعره ، ص ٣٨٩.

(٦٢٤) - أدارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلعينِ عَبْرةً فَماءُ الهَوَىٰ يَرفَضُّ أَوْ يَترَقْرقُ(١).

فنكرها(٢) وإن كانت دارًا بعينها أنه وصفها بنكرة ، فكذلك نكّر (عبدًا) لأنه وصفه بنكرة. والوجه الآخر : أنه رآه في حال افتخار فنصبه على طريق الإنكار للافتخار وهو على تلك الحال. فكأنه قال :(أتفخر عبدًا حلّ في شعبي غريبا؟).

٥*-١ - وإنما جاز (تميميًا مرّة وقيسيًا أخرى) لظهور معنى الإنكار للتنقل في النسب ، وهو بألف الاستفهام أظهر. وقدره سيبويه على (أتَتَمّم مرّة وتقيس أخرى)(٣) ليجمع بينه وبين النظائر في الأكثر بهذا التقدير. وحمله على (أتنتقل)(٤) لأن الفعل يستعمل فإيضاحه به أولى وأحسن.

٦*-٢ - وقدّر الأول على (أتعيرون؟(٥)) و(أتعورون؟(٦)) ، وإن كان هذا الفعل لا يستعمل ، حرصًا على أن يوفق بينه وبين النظائر ، لتستمرّ على قياسٍ واحدٍ ؛ لأن ما استمر على قياسٍ واحدٍ فله من البيان أعلى المراتب إذ كانت أشدّه إظهارًا للمعنى باقتضاء بعضها لبعض حتى يظهر بما له بحق النظير وبما له بحق بنيته في نفسه فيكون له دلالة من وجهين ، أحدهما : ماله في نفسه ، والآخر(٧): ما له من جهة نظيره. وحملَه على (أتستقبلونَ أعورَ وذا نابٍ) لأنه فعل مستعمل يؤدي إلى المعنى المفهوم بما له بحق الاستعمال.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٤٥ = (١: ١٧٣)

*-٢ نفسه ، ص ٢٤٣-٢٤٤ ، ٢٤٥ = (١: ١٧٢ ، ١٧٣).

(١) المراد بماء الهوى : الدمع ، ويرفض : ينصب متفرقًا .

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ٢: ١٩٩ = (١: ٣٧٧) ، والمقتضب ، جـ ٤: ٢٠٣، والجمل ، للزجاجي ، ص ١٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ٢٣٩، والمسائل البصريات ، جـ ١: ٥٥٨ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، جـ ١: ٤٨٨، والنكت ، جـ ١: ٥٠٠ ، والخزانة ، جـ ١: ٣١١ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٤٥ ، ومعجم حداد ، رقم ٢٧٨٧.

(٢) في المخطوط (فذكرها) ، والصواب ما أثبته.

(٣) في الكتاب وفيه (أتَتَمّم وتَتَقيس).وينظر التعليق المتقدم في هامش السؤال

(٤) في المخطوط (أتنقل) ، وينظر التعليق المتقدم في هامش السؤال.

(٥) مأخوذ من كلمة (أعيار) المذكورة في البيت المتقدم في فقرة الأسئلة رقم (٤).

(٦) مأخوذ من كلمة (أعور) المذكورة في فقرة الأسئلة رقم (٣).

(٧) في المخطوط (والأخرى). والأنسب ما أثبته.

٧*-١ - وفى التنزيل ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾(١) حمله على (نجمع) لأنّه موجود فى قوله جلّ وعزّ : (أَيَحْسَبُ الإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَه)(٢) وهو مذهب يونس(٣)(ت ١٨٢)٠ ولم يحمله على (بلى نقدر) لأن الموجود أولى به من المقدّر(٤) إذا صحّ المعنى وحسن٠

٨*-٢ - وقال الفرزدق :

(٦٢٥) - عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُم الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلام(٥)٠

ففى تأويله وجهان ، أحدهما : أن يكون :(ولا خارجًا) على الاستقبال ويكون هو المقسمَ عليه ، كأنه قال : / (والله لا أشتم مسلمًا ولا يخرج من فىّ زور كلام)٠ والوجه الثانى : أن يكون (ولا خارجًا)على الحال ، وكذلك (لا أشتم) فى موضع (لا شاتمًا) ، العامل فيه (حلْفة) ؛ لأنّها مصدر تعمل فى الحال ، كأنه قال :(حلفت لا شاتمًا ولا خارجًا من فىَّ زور كلام)٠ وعلى هذا يكون جواب القسم محذوفا ، كأنه قال : (لا أهجو مسلمًا ولا أقول الخنا) ، فيحذف الجواب للدلالة عليه٠ وهو مذهب عيسى(٦)(ت ١٤٩)٠ والأول أظهر ، لأنه لا يحتاج إلى محذوف ، والثانى جائز ؛ لأنَّ (خارجًا) الأغلب عليه الحال٠ ١٠١أ

٩*-٣ - والمحمول فى هذا الجواب يجوز فيه ثلاثة أوجه ، على حدود مختلفة ، أمّا ما لا يجوز فيه إلاّ الرفع فهو ما يظهر الرافع فيه٠ وما لا يجوز فيه إلا النصب هو ما يظهر الناصب

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٤٦ = (١: ١٧٣)٠
*-٢ نفســه ، ص ٣٤٦ = (١٧٣ - ١٧٤)٠
*-٣ نفســه ، ص ٣٤٦-٣٤٨ = (١٧٤)٠

(١) من الآية (٤) فى سورة القيامة ، وهى (بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ)٠
(٢) الآية (٣) فى السورة نفسها٠
(٣) ينظر الكتاب ، وقد نسب هذا الرأى إلى سيبويه٠ ينظر إعراب القرآن ، جـ٣: ٥٥٤ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٩ أ ، والجامع لأحكام القرآن ، جـ ١٩ : ٦٣٠ وقد ذُكِرَتْ فى هذه المصادر تقديراتٌ أخرى ، منها : (بلى نقدر قادرين) و (بلى كنا قادرين)٠
(٤) فى المخطوط (المقدار)، والأنسب ما أثبته٠
(٥) تقدم برقم (٦٢٠)٠
(٦) ينظر الكتاب ، ، والكامل ، جـ ١: ١٢١ ، والمقتضب ، جـ ٤: ٣١٣ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ٩٩ ب ، والمسائل البصريات ، جـ ٢: ٩١٥ ، والنكت ، جـ ١: ٣٨٤ ، وعيسى بن عمر الثقفى نحوه من خلال قراءاته، لصباح عباس السالم (بيروت- مؤسسة الأعلمي، بغداد-دار التربية، ط٢ ١٣٩٥هـ)، ص٢٧٧٠

فيه ، وما يجوز فيه الوجهان فهو ما يحذف فيه الرافع والناصب ، فإن قدّر على الناصب انتصب وإن قدر على الرافع ارتفع. فقولهم :(أعورَ وذا نابٍ) على هذا الأصل الذى ذكرنا ، يجوز فيه وجهان ، لأن الرافع والناصب جميعًا قد اختزلا، فإن قيل :(أمستقبلكم أعورُ وذو نابٍ؟) لم يجز إلا الرفع ، وإن قيل :(أتستقبلون أعورَ وذا ناب؟) لم يجز إلاّ النصب. وعلى هذا القياس سائر المسائل فى هذا الباب.

٧٢- بـاب المصدر المثنَّى
المحمول على الفعل المتروك إظهاره(١)

الغرض فيه : أن يبين مـا يجـوز فى المصـدر المثنى المحمـول على الفـعل المتروك إظهاره مما لا يجوز.

مسـائل هذا البـاب :

١ - ما الذى يجـوز فى المصـدر المثنى مما حـمل على الفـعل المتروك إظهـاره؟ ومـا الذى لا يجوز؟ ولِمَ ذلك؟

٢ - ولِمَا جازت التثنية للمبالغة(٢) فى المعنى ولَمْ يجز الجمع؟

٣ - ولِمَ لا تجوز [هذه المبالغة](٣) إلاّ بالإضافة؟

[١-] ولِمَ لا يتصرف هذا المصدر؟ وما حكم (حنانيك) فى الإعراب؟ وما عامله؟ وما حكم (لبيك وسعديك)؟ وما تقدير العامل فيه؟

٤ - وما الشاهد فى قول طرفة(٤):

(٦٢٦) - *أَبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا*(٥).

---

(١) العنوان فى الكتاب ، جـ ١: ٣٤٨ = (١: ١٧٤) : « هذا باب ما يجىء من المصادر مثنى منتصبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره ». وينظر الباب فى شرح السيرافى ، جـ ٢: ١٠٠ ب .

(٢) فى المخطوط (المبالغة) ، وهو تحريف.

(٣) تكملة من الجواب.

(٤) ملحق ديوانه ، ص ٢٠٨.

(٥) وسيأتى برقم (٦٣١) ، وعجزه :

#حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ#

وأبو منذر كنية الملك : عمرو بن هند.

ومن مـواطن وروده : الكتـاب ، جـ ١: ٣٤٨ = (١: ١٧٤) ، ومـجـاز القـرآن ، جـ ٢: ٣ ، والمقـتـضب ، جـ٣: ٢٢٤، وإعراب القرآن ومعانيه ، جـ ٣: ٣٢٢ ، والزاهر ، جـ ١: ٢٠٠ ، واشتقاق أسماء الله ، ==

٥ - وهل يجوز (سبحان اللّه وحنانيه)؟ وما معناه؟

٦ - ولِمَ جاز (سمعًا وطاعةً) بالنصب والرفع ولم يجز مثل ذلك فى (لبيك وسعديك)؟

٧ - ولِمَ جاز (سمع وطاعة) ولَمْ يجز (سقى ورعى) بالرفع؟ ولِمَ لا يجوز إظهار ما يرتفع عليه (سمعٌ وطاعة)؟

٨ - وما حكم (حذاريك)؟ ولِمَ جاز؟

٩- وما الشاهد فى قول [عبد]بنى الحسحاس[١]:

(٦٢٧) - *إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالْبرِدِ مِثْلُهُ*[٢].

ولِمَ جَعَلَ[٣](دواليك) فى موضع الحال؟ وما العامل فيه؟

١٠- وما الشاهد فى قول الشاعر[٤]:

(٦٢٨) - *ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضَـا*[٥].

= ص ٢٠٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٧، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٠١ أ ، والمخصص، جـ ١٣: ٢٣٢ ، والنكت ، جـ ١: ٣٨٥ ، وينظر معجم هارون ، ص ٢٠٥ ، ومعجم حداد ، رقم ١٤٧٩.

(١) ينظر ديوانه ص ١٦ ، واسمه سحيم ، توفى سنة ٤٠ هـ.

(٢) وسيأتى برقم (٥٣٢) ، وعجزه :

#دَوَالَيْكَ حتَّى لَيس لِلْبُرْدِ لَابِسُ#

ويروي :

إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُردِ بُرْقُعٌ دَوَاليكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسِ

وعلى الرواية الأولى فيه إقواء ؛ لأنه من قصيدة مكسورة الروى.

ومعنى (إذا شق بُرْدٌ شُق بالبرد مثْله) أن العرب يزعمون أن المتحابَّين إذا شَقَّ كلٌّ واحد منهما ثوبَ صاحبه دامت مودتهما ولم تَفْسُد. وقيل غير ذلك. ينظر الخزانة ، جـ ١: ٢٧١ - ٢٧٢.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٥٠ = (١: ١٧٥) ، ومجالس ثعلب ، جـ ١: ١٣٠=(١٥٧) ، وأمالى الزجاجى ، ص ١٣١، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٨ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٠٢ ب، والمخصص ، جـ ١٣: ٢٣٢، والنكت ، جـ ١: ٣٨٦.

(٣) ينظر الكتاب، جـ ١: ٣٥٠ = (١: ١٧٥).

(٤) هو العجاج ، ينظر ديوانه ، جـ ١: ١٤٠ ، ومجموع أشعار العرب ، جـ ٢: ٣٦.

(٥) وسيأتى برقم (٦٣٣) ، وهذاذيك : أي تهذ اللحم هذًا بعد هذ. والهذّ السرعة فى القطع ، والطعن الوخض : أن تخالط الطعنة الجوف ولم تنفذ.

ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٥٠ = (١: ١٧٥) ، وإصلاح المنطق ، ص ١٥٨ ، ومجالس =

١١- ومـا وجـه قـول يونس (ت١٨٢) : « إن (لبـيك) اسمٌ واحـدٌ بمنزلة (عليك)؟ ولِمَ حـمله الخليل(ت ١٧٠) على التـثنيـة؟ ومـا الدليل على صـحـة قـول الخليل من قـولهم :(حنان وحنانيك) ومن قولهم (لبى[1] زيد وسعدَىْ زيد)؟

١٢- ولِمَ جاز (حوالك) و(حواليك) بالإفراد والتثنية؟ ولِمَ لا يجوز مثل ذلك فى (لبيك وسعديك)؟

١٣- وما الشاهد فى قول الراجز[2]:

(٦٢٩) - *أَهَدمُوا بَيْتَك لَا أَبَالَكَـا*[3].

وقول الشاعر[4]:

(٦٣٠) - *دَعَوْتُ لِمَـا نَابَنِى مِسْوَرًا*[5].

= ثعلب ، جـ ١: ١٣٠ = (١٥٧) ، والجـمل ، ص ٣٠٦ = (٢٩٦) ، وأخـبـارأبى القـاسم الزجـاجى ، ص ١٦٥ ، وأماليه ، ص ١٣٢، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٨ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢ : ١٠٢ ب ، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣١٥ ، وفرحة الأديب ، ص ١٧٨ ، والمخصص ، جـ ٦ : ٨٨ ، ١٠٣ ، ١٣ : ٢٣٣ ، والخزانة ، جـ ١: ٢٧٤ ، وينظر معجم هارون ، ص ٤٩١ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٤٤٢.

(١) فى المخطوط (أى) ، والتصويب من الجواب.

(٢) لم أهتد إلى معرفته ، وفى الكامل ، جـ ٢: ١٩٨ « فى باب من تكاذيب الأعراب أن أبا عبيدة سئل عن القائل فـأجاب بأن العرب تقول : هذا قـاله الضب للحسل أيام كـانت الأشيـاء تتكلم ، والحسل ولد الضب».

(٣) وسيأتى برقم (٦٣٤) ، وبعده :

وَحَسِـبُوا أَنَّكَ لَا أَخَالَكَا
وَأَنَا أَمْشِى الدَّأْلَى حَوَالَكَا

والدأل : مشى شبيه بمشى المثقل.

ومن مواطن وروده الشـاهد : الكتاب ، جـ ١: ٣٥١ = (١: ١٧٦) ، والحيوان ، جـ ٦: ١٢٨ ، والمعانى الكبير ، جـ ٢: ٦٥٠، وأخبار أبى القاسم الزجاجى ، ص ١٦٤ ، وأماليه ، ص ١٣٠، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص ١٧٩ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٠٢ ب ، والمخصص ، جـ ١٣ : ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، والنكت ، جـ ١: ٣٨٧ ، وينظر معجم هارون ، ص ٥١٢ ، ومعجم حداد ، رقم ٣٥١٦.

(٤) فى اللسان ، جـ ١٥ : ٢٣٩ (لبى) « للأسدى» ولم يزد عل ك.

(٥) وسيأتى برقم (٦٣٥) ، وعجزه :

#فلَبَّى ، فلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ#

=

١٤- وما معنى (لبيك وسعديك)[١]؟ ومِمَّ[٢] اشتقا؟ وما أصل (لبيك)؟ وما معنى (ألب بالمكان)؟ وهل يجوز فى دعاء الله (لبيك وسعديك)[٣] ؟ ولِمَ جاز؟ وما معناه؟

١٥- ولِمَ فسَّر معنى (لبيك ووسعديك) فى باب من أبواب النحو وهو يَجرى مجرى تفسير العربية الذى ليس من النحو؟

١٦- ومِنْ أيْنَ جرى (لبيك وسعديك) مجرى (سبحان اللّه)؟ ولِمَ مُثِّل (أفة وتفّة)[٤] بقولك : (تتنا) ومثل (لبيك وسعديك) بقولك :(متابعة لأمرك ومساعدة لأوليائك)[٥]؟ وما معنى (سبح) و(لبّى)؟ ولِمَ جعله مأخوذًا من جملة (قال : سبحان اللّه) و(قال : لبيك) و(أفّف) من قوله (أفّ)؟ وما نظيره من (دعدع) و(بأبأ) و(هلل)؟ ولِمَ لا تتصرف (سبحان) و(لبّى) (وسعد)؟ وهل ذلك لأنها أخذت من جملة الكلام؟.

الجـــواب :

١*-١ – الذى[٦] يجوز فى المصدر المثنّى المحمولِ على الفعلِ المتروكِ إظهاره إذا كانت

---

*-١ **الكتاب ، جـ ١: ٣٤٨ = (١: ١٧٤).**

= ومن مواطن وروده : الكتاب ، جـ ١: ٣٥٢ = (١: ١٧٦) ، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ص١٧٩ ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٠٣ أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافىّ ، جـ ١: ٣٧٩، والمحتسب ، جـ١: ٧٨ ، ٢: ٢٣ ، والنكت ، جـ ١: ٣٨٧ ، والخزانة ، جـ ٢: ٢٦٨، ٥٧٨ ، وينظر معجم هارون ، ص١٩٣ ، ومعجم حداد ، رقم ١٣٣٠.

(١) أفرد له سيبويه عنوانًا فى الكتاب ، جـ ١: ٣٥٢ = (١: ١٧٦) ، هو « هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه » وقد أغفله السيرافى والأعلم كما أغفله الرمانى هنا. ينظر شرح السيرافى ، جـ ٢: ١٠١ ب ، والنكت ، جـ ١: ٣٨٦.

(٢) فى المخطوط (ممن) ، والأنسب ما أثبته.

(٣) وردت هذه الجملة فى أثر روى عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله رضى الله عنهما حيث جاء فى صحيح مسلم-١٥ كتاب الحج/٣باب التلبية وصفاتها جـ٢:٨٤١ «...عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك لا شريك لك). قال وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يزيد فيها (لبيك، لبيك وسعديك، والخير بين يديك، لبيك والرغباء إليك والعمل).

وفيه من طريق آخر فى الجزء نفسه ص ٨٤٣ (وكان عبد الله بن عمر رضى الله عنه يقول: كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهل بإهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ، ويقول : «لبيك اللهم لبيك، لبيك ، لبيك وسعديك، والخير في يديك، لبيك والرغباء إليك والعمل).

(٤) ينظر ما تقدم فيالتعليق رقم (٣)، ص

(٥) هذا الشق من السؤال لم يعرض له فى فقرة (١٦) من الجواب وقد ورد ما يشمله فى الفقدرة (١).

(٦) من هنا إلى آخر الباب موجود فى المخصص ، جـ ١٣: ٢٣١ - ٢٣٤ بنصه مع تصرف يسير يتمثل فى حذف بعض الفقرات أو توضيح بعض الكلمات. ولم يذكر ابن سيده الرمانى أو شرحه وإنما أورده على أنه من كلامه هو. غير أنه قد أشار فى مقدمته إلى أخذه عن بعض كتب الرمانى ومنها المبسوط فى كتاب سيبويه . ينظر ، جـ ١: ١٣ من المخصص.

الحال حالَ تعظيم فى خطاب رئيس وكان اللفظ ينبيء عن جنس الفعل حَمْلُ(١) المصدر على
الفعل المروك إظهاره للمبالغة / فى التعظيم إلى أعلى منزلة على طريق المعنى النادر ، فأجرى ١٠١ب
اللفظ على ما يقتضيه ذلك المعنى من ترك التصرف ، والتثنية لتضعيف فعل التعظيم حالاً بعد
حال ، كقولهم : (لبيك وسعديك)، ففيه مبالغة تعظيم بما عومل به مما يقتضى ذلك مع زنّ معناه
من طريق حقيقته يقتضى التعظيم. وتقدير نصبه كتقدير (متابعة لأمرك وإسعاداً لأوليائك)(٢)،
إلا أنه جُعل (لبيك وسعديك) موضع هذين المصدرين(٣)، وعومل بما يقتضى مبالغة من التثنية
وترك التصرف على طريق النادر ، لينبيء عن علو المنزلة. ولا يجوز فى مثل هذا أن يكثر فى
النظائر(٤) ،لأنه ينافى المعنى الذى هو حقه من كونه(٥) نادرًا فى بابه ليدلّ على الخروج إلى
علو المنزلة والانفراد بحال(٦) الجلالة(٧).

٢*-١ - وإنما جاز التثنية للمبالغة ولمْ يجز الجمع لأن التثنية تدل على التفضيل(٨) شيئا
بعد شيء من الجمع إذ(٩) كانت التثنية لا تكون إلا على الواحد ، والجمع قد يكون على غير
الواحد نحو (نفر) (رهط)، فهذه المبالغة تقتضى تضعيف المبالغ(١٠) كما قال سيبويه فى
(حنانيك) :« كأنه قال :(تحنا بعد تحن وحنانًا بعد حنان)». فالتثنية أدلّ على هذا التفضيل من
الجمع لما بيّنا. وكلما قل النظير فى معنى التعظيم فهو أشد مبالغة ، لأنه إذا قلّ النظير قلّ
من يُستغنى بغيره عنه ، أي من(١١) يُحتاج إليه ولا يُستغنى بغيره عنه فهو أجلّ فى
التعظيم لما ليس(١٢) فوق تعظيمه تعظيم. وهذه الصفة لا تكون إلا لله جلّ وعزَّ.

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٤٨ = (١: ١٧٤).
(١) (حمل) مكرر في المخطوط .
(٢) فى المخصص (وإسعادا لك).
(٣) فى المخصص (موضع تقدير المصدرين).
(٤) فى المخصص (فى التقدير).
(٥) فى المخصص (من مجيئه).
(٦) فى المخطوط (لحال)، ولعل الأنسب ما أثبته.
(٧) فى المخصص (والانفراد بجلال الحالة).
(٨) قوله (تدل على التفصيل) يقابله فى المخصص (أولى بالتفضيل).
(٩) فى المخطوط (إذا) ، والمثبت من المخصص.
(١٠) فى المخصص (تقتضى تضعيف المعنى).
(١١) فى المخطوط (ومن) ، والمثبت من المخصص.
(١٢) فى المخصص (مما ليس).

ومن(١) يقول : ما يستغنى به عنه ممن يحتاج إليه فهو أعظم ممن يكثر من يُستغنى به عنه [لم يدل على أشد المبالغة] ؛ لأن هذا يهوّن أمره لكثرة من يستغنى به عنه. وهذا الذى شرحناه يكشف لك عن النادر فى المعنى وأن لفظه ينبغى أن يعامل معاملة تشعر بهذا المعنى ، فسبحان(٢) من طبع نفوس العقلاء على هذه(٣) الحِكَم والفِطَن فتدبره(٤).

٣*-١ – ولا تجوز هذه المبالغة إلا بالإضافة(٥)لأمرين ، أحدهما طلب الأعرف فى المعنى النادر(٦)، لأنه يصير كالمثل ، والآخر أن الإضافة إلى المعظم أخصُّ بمعنى التعظيم من الانفصال، فلهذا لم يجز (حنانيك) و(لبيك وسعديك) وما جرى مجراه إلاّ بالإضافة. وعلّة الإضافة فيه كعلّة لزوم الإضافة فى (سبحان(٧) الله) و(معاذ الله).

***-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٤٨ = (١: ١٧٤).**

(١) من هنا إلى قوله :(وهذا الذى شرحناه) ساقط من المخصص . ولعله أُسقط لعدم وضوحه ؛ لأنه لم يُؤت للاسم الموصول (مَنْ) بخبر ، ولعل ما أثبته بين المعكوفين قريب من مراد المؤلف ، لقوله فيما تقدم (كلما قل النظير فى معنى التعظيم فهو أشد مبالغة).

(٢) فى المخطوط (فحصل) ، والمثبت من المخصص.

(٣) فى المخطوط (هذا).

(٤) فى المخطوط كلمة غير واضحة وساقطة من المخصص ، وهى قريبة مما أثبته.

(٥) هنا نهاية المجلد الأول ، وهناك سقط فى الترقيم بين نهاية المجلد الأول وبداية المجلد الثانى ، حيث ينتهى الأول فى ص ١٠١ ، ويبدأ الثانى فى ص ١٠٦ غير أن الكلام متصل ، فقد جاء فى ختام الأول ما يلى :(والحمد لله وحده وقد تم الجزء المبارك بحمد الله وعونه وصلى الله عليه سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين). يلى ذلك فى الصفحة التالية المجلدُ الثانى من غير إشارة إليه ، وبه تبدأ نسخة فيض الله ، وبدايته : (بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين) ثم أعيدت جملة (ولا تجوز هذه المبالغة إلا بالإضافة ...).

والنص المراد تحقيقه هو المجلد الأول فقط ، وحيث إن تكملة الباب الأخير فيه تقع فى أول المجلد الثانى ، فقد استدعى الأمر تحقيقها تلك التكملة حتى لا يبقى الباب مبتوراً . وتنتهى تلك التكملة فى ص ١٠٦ ب سطر ٢١.

أما المجلد الثانى فقد قام بتحقيقه الدكتور المتولى الدميرى ، كما سبق بيان ذلك فى الدراسة ، ص ٣

(٦) فى المخصص (فى هذا المعنى النادر) بإضافة (هذا).

(٧) فى المخطوط (كسبحان) ، والمثبت من المخصص.

٤*-١ - وقال طرفه :

(٦٣١) - أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّـرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ(١).

كأنه قال :(تحنن تحننًا بعد تحنن) ووضع (حنانيك) موضع (تحنن).

٥*-٢ - وتقول :(سبحان اللّه وحنانيه) كأنك قلت :(ورحمته) على المبالغة فى طلب الرحمة منه بعد الرحمة (٢)على ما تقتضيه التثنية.

٦*-٢ - وتقـول :(سـمعًا وطاعةً)(٣) بالنصب والرفع ، ولا يجـوز مـثل ذلك فى (لبـيك وسعديك) ؛ لأنّ (سمعًا وطاعة) من المصادر المتصرفة لجريانها على أفعالها ، كقولك :(أسمع سمعًا وأطيع طاعة). أو قد وضع (طاعة) موضع [إطاعة](٤) فى الجريان على الفعل ، وليس كذلك (لبيك وسعديك) لأنها مصادر لا تجرى على فعل ، فلم يجز فيها ما جاز فى الجارية على الفعل.

٧*-٢ - ويجوز (سمع وطاعة) ولا يجوز (سقىٌ ورعىٌ) بالرفع ، لأن (سقيا) و(رعيًا) على طلب الفعل فى معنى الدعاء ، وقد صار فى موقع (سقاه الله ورعاه) فلم يصلح فيه الرفع كما صلَحَ فى (سـمع وطاعـة) أى (أمـرى سـمع وطاعـة) لينبىء عن حـاله الذى هو عليـهـا ، وهى ثابتة(٥) فيه من غير تزجية الفعل وطلب وقوعه شيئا بعد شىء ، فلذلك صلَح (سمع وطاعة) بالرفع والنصب لصحة المعنى فى كل واحدٍ منهما ، ولم يجز إلاّ (سقيًا ورعيًا) بالنصب. ولا يجوز إظهار ما يرتفع عليه (سمع وطاعة) كما لا يجوز إظهار ما ينتصب عليه ، لأنه صار كالمثل الذى لا يغير وليس يعتد فى هذا بتغيير الإعراب كما لا يعتد فى (ما جاء ت حاجتك)

---

*-١ الكتاب ، جـ ١ : ٣٤٨ - ٣٤٩ = (١ : ١٧٤ - ١٧٥).

*-٢ نفســه ، ص ٣٤٩ = (١٧٥).

(١) تقدم برقم (٦٢٦).

(٢) فى المخطوط (رحمة) ، والمثبت من المخصص.

(٣) من قوله (سمعًا وطاعة) إلى نهاية الفقرة (٧) ساقط من المخصص. ولعله أسقطه لأنه لا يتناسب مع العنوان الذى يتحدث عنه ، وهو (ما جاء مثنى من المصادر).

(٤) تكملة من نسخة (فيض اللّه).

(٥) فى المخطوط (ثانية) ، والمثبت من (نسخة فيض اللّه).

بالرفع والنصب ولكن لا يجوز إسقاط حرف التأنيث ، لأن إذهاب حرف لا يقوى ألاّ يعتد به[١] كما يقوى إذهاب حركة.

٨*١- – وتقول :(حَذاريك) ؛ لأن التحذير مما يحتاج إلى المبالغة فيه[٢].

٩*٢- – كوقال عبد بنى الحسحاس :

(٦٣٢) – إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسُ[٣].

فقال :(دواليك) لأن المداولة على معنى المداومة ، موضع مبالغة وتعظيم كأنّه قال :(مداولتك) وجعل (دواليك) موضعه. وقال سيبويه :« هو فى موضع الحال »[٤]، يعنى أنّه متعلّق بـ(شق بالبرد مثله مداولة) فالمعنى عل هذا. ووجه نصبه على ما فسرنا من الفعل المتروك إظهاره.

١٠*٢- – وقال الشاعر :

(٦٣٣) – * ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضَا *[٥].

أى (هذًّا بَعْدَ هذٍّ) فبالغ فى الكثرة وهى موضع مبالغة ، كما أن التحذير موضع مبالغة ، وكذلك المداومة ، وليس كل معنى يصلح فيه المبالغة كمعنى القعود والقيام ونحو ذلك.

١١*٣- – وقال يونس (ت ١٨٢) :« إن(لبيك) اسم واحدٌ بمنزلة (عليك)[٦]، وهو خلاف

---

*١- الكتاب ، جـ ١: ٣٤٩ – ٣٥٠ = (١: ١٧٥).

*٢- نفسه ، ص ٣٥٠ – ٣٥١ = (١٧٥ – ١٧٦).

*٣- نفسه ، ص ٣٥١ = (١٧٦).

(١) كذا فى النسختين ، أى لا يقوم عدم الاعتداد به ، وينظر ما تقدم فى ١٧ : ٢٤م٢ ، ٥٥ : ٣

(٢) هذه الفقرة جاءت فى المخصص هكذا (ولا يجوز حذاريك لأن التحذير ليس مما يحتاج فيه إلى المبالغة). والذى فى المخطوط يتناسب مع ما جاء فى السؤال وهو :(ولم جاز؟) وجاء فى الكتاب«...مثل ذلك حذاريك كأنه قال : ليكن منك حذرٌ بعد حذر» ، وفى اللسان ، جـ ٤ : ١٧٦(حذر) « وقالوا : حذاريك جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ».

(٣) تقدم برقم (٦٢٧).

(٤) فى الكتاب ، وفيه « وإن شاء كان حالاً ».

(٥) تقدم برقم (٦٢٨).

(٦) ينظر الكتاب ، وشرح السيرافى ، جـ ٢: ١٠٣ أ ، وشرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافى ، جـ ١: ٣٨٠ ، والمحتسب ، جـ ١: ٧٨ ، ٢ : ٢٣ ، وفيه تأييد لقول يونس ، والنكت ، جـ١: ٣٨٧ ، وشرح المفصل ، جـ ١: ١١٩.

قول الخليل (ت ١٧٠) الذى فسرناه قبل من معنى التثنية[١]. ووجه قول يونس أن المصادر يقل فيها التثنية والجمع وقد وجد له نظيراً من الواحد وهو (عليك) فحمله على هذا. وقول الخليل هو الصواب من ثلاثة أوجه، أحدها: إفراد (حنان) تارة وتثنيته تارة / فى (حنانيك). والثانى : ١٠٦ب
الإضافة إلى الظاهر مع وجود الياء خلاف قولهم :(على زيد)، وذلك فى (لَبَّىْ زيد) و(سَعْدَى زيد). والوجه الثالث : ما تقتضيه المبالغة من التثنية على ما بيّنا قبل[٢].

١٢*-١ - ويجوز (حوالك) و(حواليك) بالإفراد للإشعار بنّها فيما تلزم فيه الإضافة لا على ما توهم يونس أنّه اسم واحد. وكذلك إفراد (حنان) من الإضافة إنّما هو للإشعار بأنّها إضافة أصلها الانفصال لزمت لعلّة قد بيّناها[٤].

١٣*-٢ - وقال الراجز :

(٦٣٢) - أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَالَكَا ... وَأَنَا أَمْشِى الدَّأَلَى حَوَالَكَا[٥].

هذا شاهد فى (حوالك) أنه يجوز مع جواز (حواليك). وقال الشاعر :

(٦٣٣) - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَرًا ... فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ[٦].

فهذا شاهد على أنّ الياء تثبت مع الإضافة إلى الظاهر، وقد ثبت به أيضًا أنّ التثنية تكون للمبالغة، فهو شاهد فى تأويل قوله جلّ وعلا﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾[٧].

١٤*-٣ - وأصل (لبيك) مأخوذ من (الإلباب)، وهو لزوم الشىء، يقال :(ألبّ بالمكان) إذا لزمه فلم يفارقه. و(سعديك) مأخوذ من (الإسعاد)[٨] فإذا قال القائل فى دعاء الله جلّ وعزّ

---

*-١ الكتاب، جـ ١: ٣٥١ = (١: ١٧٦).

*-٢ نفســه، ص ٣٥١ - ٣٥٢ = (١٧٦).

*-٣ نفســه، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ = (١٧٦ - ١٧٧).

(١) ينظر الفقرة رقم (١).

(٢) ينظر ما تقدم فى الفقرتين (١، ٢).

(٣) فى النسختين (تثنية) ولعل المراد ما زثبته. وينظر ما تقدم فى الفقرة (٣).

(٤) ينظر ما تقدم فى الفقرة (٣) أيضا.

(٥) تقدم برقم (٦٢٩).

(٦) تقدم برقم (٦٣٠).

(٧) من الآية (٧٥) فى سورة (ص)

(٨) ينظر الزاهر، جـ ١: ١٩٦، ٢٠٠، واللسان، جـ ١: ٧٣٠ (لبب)، ـ ٣ : ٢١٤ (سعد).

(لبيك وسعديك) فمعناه (متابعة لأمرك وإسعاداً لأوليائك)[١]، لأن المتابعة ملازمة ما دعا إليه الداعي[٢].

١٥*-١ – وإنما فسر معنى (لبيك وسعديك) فى باب من أبواب النحو لينكشف وجه إعرابه، إذ كان لا يظهر إلا بظهور معناه، ولولا ذلك لم يصح تفسير الغريب فى أبواب النحو[٣]، لأنّه تخليط بإدخال صناعة فى صناعة غيرها، وذلك لا يصلح إلا أن يجرى على طريق النادر الذى لا يعتد به أو تقتضيه الصناعةُ بأمر لازم فيه كالذى ذكرنا فى (لبيك وسعديك).

١٦*-٢ – وتقول :(أفةً) و(تفةً) بالنصب كأنك قلت :(نتنًا) ووضعت (أفة) و(تفّة) موضعه ؛ لأنه ليس له فعل يتصرف. وإن شئت قدرته على (ألزمْتَ أفةً وتُفَّةً)[٤]. وإذا قال القائل :(سبّح) فمعناه :(قال : سبحانَ اللّهِ) وهو مشتق من جملة. وكذلك إذا قال :(لبّى) ، أى (قال:لبيك). و(أفّف)[٥] أى [قال:(أفّ) و(دعدع) أى قال :(دع) و(بأبأ) أى قال :(بأبى). ومثل ذلك][٦] (هلل)[٧] أى (قال : لا إله إلا اللّه) فالتهليل متصرف وإن اشتق من جملة. فليس العلّة فى ترك التصرف [فى] (سبحان) و(لبّ) و(سعْد) أنها أخذت من جملة كلام ، وإنما هى فى التقدير على أفعالٍ مهملة للعلّة التى بيّنّا مما يجب لها من المعاملة لتدلّ على النادر فى المبالغة[٨].

*** *** *** *** ***

---

*-١ الكتاب ، جـ ١: ٣٥٣ - ٣٥٤ = (١: ١٧٧).
*-٢ نفســه ، ص ٣٥٤ = (١٧٧).
(١) ينظر المقتضب ، جـ ٣: ٢٢٦.
(٢) هذه الفقرة فى المخصص منقولة بالمعنى.
(٣) من بداية هذه الفقرة إلى هنا نقله صاحب المخصص بالمعنى أيضا وبه ينتهى النص الذى نقله عن الرماني.
(٤) ينظر ما تقدم ، في باب . ٦ : ٤
(٥) فى المخطوط (واقف) وهو تحريف.
(٦) تكملة من نسخة فيض الله.
(٧) فى النسختين (هلك) ، وهو تحريف.
(٨) إلى هنا تنتهى تكملة الباب الأخير فى المجلد الأول وهو (باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره) ويلى ذلك (باب المصدر المشبه به المحمول على محذوف) ، وينظر التعليق على أول الفقرة رقم (٣) من الجواب.

فهرس الفهارس

١- فهرس المراجع

أولاً : المخطوطة

(١) أبو عمر الجرمي ، للدكتور محسن سالم العميرى ، رسالته للماجستير ، مكة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى ، ١٧٢، ١٣٩٩هـ.

(٢) شرح الأصول للرمانى (جزء منه) توجد له صورة على (ميكروفيلم فى مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة برقم (٥٠٦) ومصدرها مكتبة سليم أغا بتركيا برقم (٥٠٦).

(٣) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافى (ت٣٦٨) مصور على (ميكروفيلم فى مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى خمسة أجزاء أرقامها كالتالى : (١٩٦-٢٠١ نحو)، وأصلها فى دار الكتب برقم (١٣٧).

(٤) شرح كتاب سيبويه للقاسم بن على الصفار (ت بعد ٦٣٠) يوجد منه المجلد الأول على ميكروفيلم، بجامعة أم القرى- مركز البحث العلمي، برقم ٢٠٣، ومصدره مكتبة الخزانة العامة بالرباط، برقم٣١٧ق، وحقق قسم منه في رسالة للماجستير بعنوان (دارسة الجزء الأول من شرح الصفار على كتاب سيبويه مع تحقيق الأبواب الثمانية عشر الأولى)، إعداد منيرة محمد على حجازى،جامعة القاهرة -كلية دار العلوم، ١٤٠٠هـ.

(٥) الفتح القريب على مغنى اللبيب لأبى بكر السيوطى (ت٩١١). ميكروفيلم بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم «٩٢١».

(٦) كتاب سيبويه مخطوط توجد منه صورة بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، برقم (١٠٥٩ نحو)

(٧) مذكرات فى تاريخ النحو لأستاذنا الدكتور أحمد مكى الأنصارى، مقررة على طلاب الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة فى مآدة (تاريخ النحو العربى).

[المنسوب]
(٨) معاني الحروف للرماني، المكتبة المركزية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، برقم (١٧٦٥/١).

(٩) النحو الكوفي فى شرح القصائد السبع الجاهليات لأبى بكر الأنبارى (ت٣٢٨)، لمحمد إباراهيم يوسف شيبة (رسالة ماجستير ١٤٠٨هـ) كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

ثانياً : المطبوعة

(الهمزة)

١٠- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبى بكر الشرجى الزبيدى (ت٨٠٢) ، تحقيق الدكتور طارق الجنابى ، بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة، ط ١ ، ١٤٠٧هـ.

١١- أبجد العلوم ، لصديق بن حسن القنوجى (ت ١٣٠٧هـ)، بيروت - دار الكتب العلمية .

١٢- الإبدال ، لأبى يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤) ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف، القاهرة - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٨هـ.

١٣- ابن حجر العسقلاني (دراسة مصنفاته) للدكتور رشاد محمود عبد المنعم ، بغداد - وزارة الأوقاف ، ١٩٧٦م .

١٤- ابن الطراوة النحوى ، للدكتور عياد بن عيد الثبيتى ، الطائف - مطبوعات نادى الطائف الأدبى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.

١٥- أبو زكريا الفراء ، للدكتور أ حمد مكى الأنصارى ، القاهرة - المجلس الأعلى لرعاية الفنون : ١٣٨٤هـ .

١٦- أبو عثمان المازنى ومذاهبه فى الصرف والنحو ، لرشيد عبد الرحمن العبيدى ، بغداد - مطبعة سليمان الأعظمى ، ١٣٨٩هـ.

١٧-أبو على الفارسى ، للدكتور عبد الفتاح شلبى ، جدة - دار المطبوعات الحديثة ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ .

١٨- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر ، لأحمد عبد الغنى الدمياطى الشهير بالبنا (ت١١٧)، بيروت - دار الندوة الجديدة ، مصور عن ط٠ عبدالحميد حفنى بمصر، ١٣٥٩هـ.

١٩- أحكام كل وما عليه تدل ، لعلى بن عبد الكافى السبكى (ت ٧٥٦) ، تحقيق الدكتور جمال عبد العاطى مخيمر ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.

٢٠- أخبار أبى القاسم الزجاجى (ت ٣٣٧) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك ، العراق - وزارة الثقافة والإعلام ، ودار الرشيد ، ١٩٨٠م.

٢١- أخبار النحويين البصريين ، لأبى سعيد : الحسن بن عبد الله السيرافى (ت ٣٦٨) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، القاهرة - دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

٢٢- الاختيارين ، للأخفش الصغير ، على بن سليمان (ت ٣١٥) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة (بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ.

٢٣- أدب الكاتب ،لأبى محمدعبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦) ، تحقيق محمد الدالى ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

٢٤- ارتشاف الضرب ، لأبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى (ت ٧٤٥) ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، الجزء الأول ، مطبعة النسر ، ١٩٨٦م ، الجزءان ٢ و ٣ ، القاهرة - مطبعة المدنى ، ١٤٠٨هـ ، ١٤٠٩هـ.

٢٥- الأزهية فى علم الحروف ، لعلى بن محمد النحوى الهروى (ت ٤١٥) ، تحقيق عبد المعين الملوحى ، دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٢هـ.

٢٦- أساس البلاغة ، للزمخشرى محمود بن عمر (ت ٥٣٨) ، مصر - مطبعة دار الكتب ، ط ٢ ، ١٣٧٢هـ.

٢٧- الاستغناء في أحكام الاستثناء تحقيق الدكتور طه محسن ، العراق - وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢م .

٢٨- أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) ، شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي ، القاهرة - مكتبة القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٩٩هـ.

٢٩- أسرار العربية ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق - المجمع العلمي العربي ، ١٣٧٧هـ.

٣٠- الأشباه والنظائر في النحو ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١) ، بيروت - دار الحديث ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ ، مصورة عن ط. حيدر آباد ، بالهند.

٣١- اشتقاق أسماء الله ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٨) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٢، ١٤٠٦هـ.

٣٢- أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، اختيار : الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان (ت٤٧٦)، دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ.

٣٣- الإصابة في تمييز الصحابة ، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، مصر - المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٥٨هـ .

٣٤- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، لعبد الله بن السِّيد البطلَيْوسي (ت ٥٢١) ، تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي ، مصر - دار النصر ، الرياض - دار المريخ ، ط ١، ١٣٩٩هـ.

٣٥- إصلاح المنطق ، ليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون ، مصر - دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٧٠م.

٣٦- الأصمعيات ، اختيار الأصمعي عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦)، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون ، بيروت - ط ٥.

٣٧- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٨- الأضداد ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، الكويت - دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٦٠م.

٣٩- الأضداد ، لعبد الملك بن قريب الأصمعى (ت ٢١٦) ، وليعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤) ، ضمن (ثلاثة كتب فى الأضداد ، للأصمعي ، وللسجستانى ، ولابن السكيت)، نشرها الدكتور أوغست هفنر ، بيروت -دار الشرق ، مصور عن ط. المطبعة الكاثوليكية، ببيروت ، ١٩١٣م.

٤٠- أطلس العالم لمجموعة من المؤلفين، بيروت مكتبة لبنان.

٤١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، للحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠) ، تصحيح عبد الرحيم محمود ، طهران - انتشارات ناصر خسرو ، مصور عن ط. دار الكتب ، ١٣٦٠هـ.

٤٢- إعراب القرآن ، لأبى جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد، بغداد - مطبعة العانى ، ١٣٩٧هـ.

٤٣- إعراب القرآن ، المنسوب إلى الزجاج : إبراهيم بن السرى (ت ٣١١) ، تحقيق إبراهيم الأبيارى ، بيروت - دار الكتاب اللبنانى ، ط ٢، ١٤٠٢هـ)

٤٤- الأعلام ، لخير الدين بن محمد الزركلى (ت ١٣٩٦هـ)، بيروت - دار العلم للملايين ، ط٥، ١٩٨٠م.

٤٥- الأغانى ، لأبى الفرج الأصفهاني : على بن الحسين (ت ٣٥٦) تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، بيروت - دار الثقافة ، ١٩٥٩م .

٤٦- الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبى نصر ، الحسن بن أسد الفارقى (ت٤٨٧) ، تحقيق سعيد الأفغانى ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ.

٤٧- الاقتراح فى علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، القاهرة - مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ.

٤٨- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، لعبد الله بن محمد السِّيد البطلْيَوْسى (ت ٥٢١) ، بيروت - دار الجيل ، ١٩٧٣م.

٤٩- الأقرع بن معاذ القشيرى حياته وما بقى من شعره، جمع وتحقيق هلال ناجى ، العراق - مجلة المورد ، المجلد ٧ عدد ٣ ، ١٣٩٨هـ.

٥٠- أقسام الأخبار ، لأبى على الفارسىّ (ت ٣٧٧) ، تحقيق على جابر المنصورى ، العراق - مجلة المورد ، مجلد ٧، عدد ٣ ، عام ١٩٧٨م.

٥١- الإكمال فى رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف ، لابن ماكولا : على بن هبة الله (ت٤٧٥)، تصحيح وتعليق عبد الرحمن المعلمى اليمانى ، بيروت - محمد أمين دمج ، ط ٢.

٥٢- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ، لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤) ، تحقيق الدكتور فتح الله صالح على المصرى ، مصر - المنصورة - دار الوفاء ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ.

٥٣- الألفاظ المستعملة فى المنطق ، لأبى نصر الفارابى محمد بن أحمد (ت ٣٣٩) ، تحقيق محسن مهدى ، بيروت - دار المشرق ، ط ٢ ، ١٩٦٨م.

٥٤- الأمالى ، لأبى على إسماعيل بن القاسم القالى (ت ٣٥٦) ، بعناية : محمد عبد الجواد الأصمعى ، بيروت - دار الكتاب العربى ، مصور عن ط. دار الكتب المصرية.

٥٥- أمالى الزجاجى ، أبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت ٣٣٧) ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة المؤسسة العربية الحديثة ، ط ١، ١٣٨٢هـ .

٥٦- الأمالى الشجرية ، لأبى السعادات هبة الله بن على بن الشجرى (ت ٥٤٢) ، بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر.

٥٧- الإمتاع والمؤانسة ، لأبى حيان التوحيدى : على بن محمد (ت٤٠٠) ، تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، بيروت - دار مكتبة الحياة ، ١٣٧٣هـ .

٥٨- الأمثال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد قطامش، مكة - جامعة الملك عبد العزيز ، مركز البحث العلمى ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ.

٥٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لعلى بن يوسف القفطى (ت ٦٤٦) ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ.

٦٠- الأنساب ، للسمعانى : أبى سعيد عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢) ، تحقيق عبد الرحمن المعلمى اليمانى ، بيروت - محمد أمين دمج .

٦١- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لعبد الرحمن الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت - دار الفكر

٦٢- أنيس الجلساء فى شرح ديوان الخنساء ، جمع وتصحيح لويس شيخو ، بيروت - المطبعة الكاثوليكية ، ١٨٩٦م.

٦٣- أيام العرب فى الجاهلية ، لمحمد جاد المولى ، وعلى محمد البجاوى ، ومحمد أبى الفضل ابراهيم ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ١٣٦١هـ .

٦٤- إيضاح شواهد الإيضاح ، للحسن بن عبد الله القيسى (ت فى القرن ٦ هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجانى ، بيروت - دار الغرب الإسلامى ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.

٦٥- الإيضاح العضدى ، لأبى على الفارسى ، (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، الرياض - دار العلوم ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ

٦٦- الإيضاح فى شرح المفصل ، لأبى عمرو : عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦) ، تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى، بغداد - وزارة الأوقاف ، ١٤٠٢هـ.

٦٧- الإيضاح فى علل النحو ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت ٣٣٧)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، بيروت - دار النفائس ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ.

٦٨- إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا بن محمد ، (ت ١٣٣٩) ، بيروت - دار العلوم الحديثة .

٦٩- إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل ، لأبى بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنبارى (م ٣٢٨) ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٠هـ.

(الباء)

٧٠- البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف أبى حيان الأندلسى (ت ٧٤٥) ، دار الفكر ، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

٧١- البداية والنهاية ، لإسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤) ، تحقيق على شيرى ، بيروت - دار إحياء التراث العربى ، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٧٢- البدر الطالع ، لمحمد بن على الشوكانى (ت ١٢٥) بيروت - دار المعرفة .

٧٣- البسيط فى شرح جمل الزجاجي ، لابن أبى الربيع ، عبيد الله بن أحمد الإشبيلى (ت٦٨٨) ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتى ، بيروت - دار الغرب الإسلامى ، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٧٤- البصائر والذخائر ، لأبى حيان التوحيدى (ت ٤٠٠) ، تحقيق الدكتور إبراهيم الكيلانى، دمشق - مكتبة أطلس ، ١٩٦٤م.

٧٥- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، لعبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت٩١١)، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ .

٧٦- البلغة فى تاريخ أئمة اللغة لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧) ، تحقيق محمد المصرى ، دمشق - وزارة الثقافة ، ١٣٩٢هـ ، ص ١٦٠.

٧٧- البيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات : عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧) ، تحقيق الدكتور ، طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ.

٧٨- البيان والتبيين ، لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥) ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة - مكتبة الخانجى ، ط ٤ ، ١٩٧٥م.

(التاء)

٧٩- تاريخ الأدب العربى ، لبروكلمان (ت ١٣٧٥) ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار (ت١٣٨٣) ، مصر - دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٧٧م .

٨٠- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادى أبى بكر أحمد بن على (ت ٤٦٣) ، بيروت - دار الكتاب العربى .

٨١- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، لأبى المحاسن ، المفضل بن محمد بن مسعر التنوخى المعرى (٤٤٢) تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠١هـ .

٨٢- تأويل مختلف الحديث ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦) ، تصحيح محمد زهرى النجار ، بيروت - دار الجيل ، ١٣٩٣هـ.

٨٣- تأويل مشكل القرآن ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦) ، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية ، ط ٣ ، ١٤٠١هـ .

٨٤- التبصرة والتذكرة ، لأبى محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى «من نحاة القرن الرابع» ، تحقيق الدكتور / فتحى أحمد مصطفى علىّ الدين ، مكة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى ، ط١ ، ١٤٠٢هـ .

٨٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى (ت ٦١٦) ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين، بيروت - دار الغرب الإسلامى، ط ١، ١٤٠٦هـ.

٨٦- تحصيل عين الذهب (شرح أبيات سيبويه) ، ليوسف بن سليمان الأعلم الشنتمرى(ت٤٧٦) ، بهامش الكتاب ، لسيبويه ، مصر - المطبعة الأميرية ببولاق ، ط ١ ، ١٣١٦هـ.

٨٧- التخمير (شرح المفصل) للقاسم بن الحسين الخوارزمى (ت ٦١٧) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، بيروت - دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٩٩٠م .

٨٨- تذكرة النحاة ، لأبى حيان . محمد بن يوسف الأندلسى (ت ٧٤٥) ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.

٨٩- التصريح بمضمون التوضيح (مع حاشية الشيخ يس) ، لخالد بن عبد الله الأزهرى (ت٩٠٥) ، بيروت - دار الفكر.

٩٠- التعريفات ، لعلى بن محمد الجرجانى (ت ٨١٦) تحقيق إبراهيم الأبيارى ، بيروت - دار الكتاب العربى ، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٩١- تفسير ابن كثير ، لأبى الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤) ، دار الفكر ، ط ١-١٤٠٠هـ.

٩٢- تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) ، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى(ت٣١٠)، تحقيق محمود محمد شاكر، ومراجعة أحمد محمد شاكر ، مصر - دار المعارف ، ١٣٧٤هـ.

٩٣- التكملة ، وهى الجزء الثانى من الإيضاح العضدى ، لأبى على الحسن بن أحمد الفارسى (ت٣٧٧) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود، الرياض - جامعة الرياض ، ط ١ ، ١٤٠١هـ.

٩٤- التكملة والذيل والصلة ، للصاغانى : الحسن بن محمد (ت ٦٥٠) ، تحقيق إبراهيم إسماعيل الأبيارى وغيره ، القاهرة - مطبعة دار الكتب ، ١٩٧١م.

٩٥- التمام فى تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكرى ، لأبى الفتح عثمان بن جنى (ت٣٩٢) ، تحقيق أحمد ناجى القيسى ، وخديجة عبد الرزاق الحديثى وأحمد مطلوب ، بغداد - مطبعة العانى ، ط ١ ، ١٣٨١هـ.

٩٦- التنبهات (مع كتاب المنقوص والممدود للفراء) ، لعلى بن حمزة البصرى (ت ٣٧٥)، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م.

٩٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك ، لحسن بن قاسم بن عبد الله المرادى(ت ٧٤٩) ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان ، القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ٢، ١٣٩٦هـ.

(الثاء)

٩٨- ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، للرمانى (ت ٣٨٤) ، والخطابى (ت ٣٨٨) ، والجرجانى (ت ٤٧١) ، تحقيق محمد خلف الله ، والدكتور محمد زغلول سلام ، مصر - دار المعارف، ط ٣ ، ١٩٧٦م.

(الجيم)

٩٩- الجامع لأحكام القرآن ، لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبى(ت ٦٧١) ، بيروت ، دار التراث العربى ، ١٩٦٥م ، عن ط٢، ١٣٧٢هـ.

١٠٠- الجمل فى النحو ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت ٣٤٠) ، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، الأردن - دار الأمل ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ. ووضعت بين قوسين أرقام صفحات الطبعة القديمة بتحقيق ابن أبى شنب ، ط٢ ،١٩٥٧م . المثبتة في هامش الطبعة الحديثة .

١٠١- جمهرة أشعار العرب ، لأبى زيد القرشى : محمد بن أبى الخطاب (ت ١٧٠) ، تحقيق على محمد البجاوى ، القاهرة - دار نهضة مصر ، ط ١، ١٣٨٧هـ.

١٠٢- جمهرة أنساب العرب ، لعلى بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦) ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، مصر - دار المعارف ، ط ٣ ، ١٣٩١هـ.

١٠٣- جمهرة اللغة ، لابن دريد : محمد بن الحسن (ت ٣٢١) ، تصحيح زين العابدين الموسوى ، بيروت - دار صادر - طبعة جديدة بالأوفست ، مصورة عن ط. الأولى بالهند، ١٣٤٤هـ.

١٠٤- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، لحسن بن قاسم بن عبد الله المرادى (ت ٧٤٩) ، تحقيق طه محسن ، العراق - جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ.

(الحاء)

١٠٥- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، لمحمد الخضرى (ت ١٢٨٧) ، بيروت - دار الفكر ، ١٣٩٨هـ.

١٠٦- حاشية الشيخ يس على التصريح ، بهامش التصريح ، لخالد الأزهرى ، بيروت - دار الفكر.

١٠٧- حاشية محمد بن على الصبان (ت١٢٠٦) على شرح الأشمونى ، تصحيح مصطفى حسين أحمد ، وأحمد الرفاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(الدال)

١١٨- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، القسم الأول ، مصر - مطبعة السعادة ، ١٣٩٢هـ ، القسم الثاني والثالث ، الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

١١٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١) ، بيروت - دار المعرفة ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ.

١٢٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي : أحمد بن يوسف(ت ٧٥٦)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دمشق - دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٦ - ١٤٠٨هـ.

١٢١- دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري) ، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي ، والدكتور حاتم صالح الضامن ، والدكتور حسين تورال، العراق - المجمع العلمي ، ١٤٠٧هـ.

١٢٢- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١) ، تصحيح محمد رشيد رضا ، بيروت - دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ.

١٢٣- دول الإسلام في التاريخ ، لمحمد بن أحمد ، أبي عبد الله الذهبي ، (ت ٧٤٨) ، حيدر آباد ، الدكن : دائرة المعارف النظامية ، ط ١ ، ١٣٣٧هـ .

- ديوان إبراهيم بن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة .

١٢٤- ديوان ابن مقبل ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق - وزارة الثقافة - مديرية إحياء التراث القديم ، ١٣٨١هـ.

١٢٥- ديوان أبي الأسود ظالم بن عمرو (ت ٦٩) ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، بغداد - مكتبة النهضة ، ١٣٨٤هـ.

- ديوان أبي زبيد الطائي = شعر أبي زبيد الطائي .

- ديوان أبي طالب = غاية المطالب

١٢٦- ديوان أبى قيس بن الأوس ، جمع وتحقيق الدكتور حسن محمد باجودة ، القاهرة . مكتبة التراث ، ١٩٧٣م .

١٢٧— ديوان أبى النجم العجلى ، صنعة وشرح علاء الدين أغا ، الرياض - النّادى الأدبى ١٤٠١هـ.

- ديوان الأحوص = شعر الأحوص .

ديوان الأخطل = شعر الأخطل .

١٢٨- ديوان الأدب ، لإسحاق بن إبراهيم الفارابى (ت ٣٥٠) ، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر ، القاهرة - مجمع اللغة العربية ، ط ١، ١٣٩٨هـ.

١٢٩- ديوان الأعشى الكبير ،ميمون بن قيس ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، القاهرة، مكتبة الأدب.

١٣٠- ديوان أعشى همدان وأخباره : عبد االرحمن بن عبدالله (ت ٨٣) ، تحقيق الدكتور حسن عيسى أبو ياسين ، الرياض - دار العلوم ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ.

- ديوان الأقرع بن معاذ = الأقرع بن معاذ .

١٣١- ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، مصر - دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨٤م.

١٣٢- ديوان أمية بن أبى الصلت ، جمع وتحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلى، دمشق - المطبعة النعمانية ، ١٩٧٧م.

١٣٣- ديوان أوس بن حجر (ت ٢ ق٠هـ)، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ، بيروت - دار صادر ، ١٣٨٠هـ.

١٣٤- ديوان بشر بن خازم الأسدى ، تحقيق عزة حسن ، دمشق - مديرية إحياء التراث القديم ، ١٣٧٩هـ .

- ديوان جرير = شرح ديوان جرير .

١٣٥- ديوان جميل بثينة ، جمع وتحقيق الدكتور حسين نصار ، القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٧٩م.

١٣٦- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور وليد عرفات ، بيروت - دار صادر ، ١٩٧٤م.

١٣٧- ديوان الحطيئة : جرول بن أوس (ت نحو ٤٥)، برواية وشرح ابن السكيب ، يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤) ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ، القاهرة - مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤٠٧هـ.

١٣٨- ديوان حميد بن ثور ، جمع وتحقيق عبد العزيز الميمنى ، القاهرة - الدار القومية ، ١٣٨٤هـ.

- ديوان خفاف = شعر خفاف .

- ديوان الخرنق = شعر الخرنق .

- ديوان الخنساء = أنيس الجلساء .

١٣٩- ديوان دريد بن الصمة الجشمى (ت ٨) ، جمع وتحقيق محمد خير البقاعى ، دار قتيبة ، ١٤٠١هـ.

- ديوان ذى الرمة = ديوان شعر ذى الرمة .

١٤٠- ديوان الراعى النميرى عبيد بن حصين (ت ٩٠) ، جمع وتحقيق راينهرت مايبرت ، بيروت - المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية ، ١٤٠١هـ.

١٤١- ديوان رؤبة ، والعنوان على الغلاف : (مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه ..الخ) ، تصحيح وليم بن الورد البروسى ، بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ.

- ديوان زهير = شرح ديوان زهير.

١٤٢- ديوان زيد الخيل الطائى ، صنعة : الدكتور نورى حمودى القيسىّ، العراق - النجف ، مطبعة النعمان ، ١٩٦٨م.

١٤٣- ديوان شعر الخرنق بنت هفان ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، القاهرة - مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩م.

١٤٤- ديوان شعر ذى الرُّمة ، تصحيح هنرى هيسى مكارتنى ، مطبعة كمبرتج ، ١٣٣٧هـ.

١٤٥- ديوان شعر المتلمس الضبعى ، رواية الأثرم وأبى عصيدة عن الأصمعى ، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفى ، جامعة الدول العربية - معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠م.

١٤٦- ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانى ، تحقيق صلاح الدين الهادى ، مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م.

- ديوان ضمرة = ضمرة بن ضمرة النهشلى .

١٤٧- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق على الجندى ، القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية ، ١٣٧٨هـ.

١٤٨- ديوان الطفيل الغنوى ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، ط ١ ، ١٩٦٨م.

١٤٩- ديوان عامر بن الطفيل (ت ١١) ، رواية أبى بكر الأنبارى (ت ٣٢٨) ، عن أبى العباس ثعلب (ت ٢٩١) ، بتعليق كرم البستانى ، دار بيروت للطباعة ، ١٤٠٢هـ.

١٥٠- ديوان العباس بن مرداس السلمى ، تحقيق الدكتور يحيى الجبورى ، بغداد - وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٧هـ.

- ديوان عبدة بن الطبيب = شعر عبدة بن الطبيب .

١٥١- ديوان عبد الله بن رواحة ، تحقيق الدكتور حسن محمد باجودة ، القاهرة - مكتبة دار التراث ، ١٩٧٢م.

- ديوان عبد الله بن الزبير الأسدى = شعر عبد الله بن الزبير الأسدى.

١٥٢- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (ت ٥٧) ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، بيروت - دار صادر ودار بيروت ، ١٣٧٨هـ.

١٥٣- ديوان العجاج ، برواية الأصمعي وشرحه ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، بيروت - دار الشروق ، ١٩٧١م.

- ديوان العجير = شعر العجير السلولي .

١٥٤- ديوان عدى بن زيد العبادى التميمي ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، بغداد - شركة دار الجمهورية ، ١٩٦٥م.

١٥٥- ديوان العرجي ، رواية ابن جني ، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدى ، بغداد ، الشركة الإسلامية للطباعة ، ط ١ ، ١٣٧٥هـ.

١٥٦- ديوان علقمة الفحل ، بشرح الأعلم الشنتمرى : يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦) ، تحقيق لطفى الصقال ، ودرية الخطيب ، حلب - دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ.

- ديوان عمر بن أبى ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة .

- ديوان عمرو بن أحمر = شعر عمرو بن أحمر .

- ديوان عمرو بن معدى كرب = شعر عمرو بن معدى كرب .

- ديوان عنترة = شرح ديوان عنترة .

١٥٧- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد ، بيروت - دار صادر ، ط ٢ ، ١٣٨٧هـ.

١٥٨- ديوان كثير عزة ، جمع وشرح الدكتور إحسان عباس ، بيروت - دار الثقافة ، ١٣٩١هـ.

- ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب بن زهير

١٥٩- ديوان كعب بن مالك الأنصارى ، تحقيق سامى مكى العانى ، بغداد ، مكتبة النهضة.

- ديوان الكميت = شعرالكميت .

- ديوان لبيد = شرح ديوان لبيد .

١٦٠- ديوان ليلى الأخيلية ، تحقيق خليل إبراهيم العطية ، وجليل العطية ، بغداد - دار الجمهورية ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ.

- ديوان المتلمس = ديوان شعر المتلمس .

١٦١- ديوان محمد بن حازم الباهلي ، صنعة شاكر العاشور ، العراق - مجلة المورد ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، ١٣٩٧هـ.

- ديوان المخبل السعدى = المخبل السعدى .

- ديوان المرار بن سعيد = المرار بن سعيد الأسدى.

- ديوان مزاحم = شعر مزاحم .

١٦٢- ديوان مسكين الدارمي ربيعة بن عامر (ت ٨٩) ، جمع وتحقيق يحيى الجبورى ، وخليل إبراهيم العطية ، بغداد - مطبعة دار البصرى ، ط. ١٣٨٩هـ.

- ديوان النابغة الجعدى = شعر النابغة الجعدى .

١٦٣- ديوان النابغة الذبياني ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق الدكتور شكرى فيصل ، دار الفكر ، ١٣٧٧هـ.

- ديوان نصيب = شعر نصيب .

- ديوان النمر بن تولب = شعر النمر بن تولب .

١٦٤- ديوان يزيد بن مفرع الحميرى (ت ٦٩) ، جمع وتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٥هـ.

(الراء)

١٦٥- الرد على النحاة ، لأحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمى القرطبى (ت ٥٨١) ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف ، القاهرة - دار المعارف ، ١٩٨٢م.

١٦٦- رسالتان فى اللغة ، لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤)، تحقيق إبراهيم السامرائى، عمان - دار الفكر ، ١٩٨٤م.

١٦٧- الرمانى النحوى في ضوء شرحه لكتاب سيبويه للدكتور مازن المبارك ، بيروت - دار الكتاب اللبنانى، ١٩٧٤م.

١٦٨- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ، للآلوسى ، محمود عبد الله الحسينى (ت ١٢٧٠)، بيروت - دار الفكر ، ١٣٩٨هـ.

١٦٩- روضات الجنات لمحمد باقر الخونسارى ، تحقيق أسد الله إسماعليان ، طهران - المطبعة الحيدرية ، ١٣٩٠هـ

(الزاى)

١٧٠- الزاهر فى معانى كلمات الناس ، لأبى بكر بن الأنبارى (ت ٣٢٨) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، العراق - وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٧٩م.

(السين)

١٧١- السبعة فى القراءات ، لأبى بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤)، تحقيق الدكتور شوقى ضيف ، مصر - دار المعارف ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ.

١٧٢- سر صناعة الإعراب ، لأبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢)، تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، دمشق - دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

١٧٣- سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلى بن محمد السخاوى (ت ٦٤٣)، تحقيق محمد أحمد الدالى ، دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٣هـ.

١٧٤- سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى ، لأبى عبيد البكرى عبد الله بن عبد العزيز (ت٤٨٧)، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٥٤هـ.

١٨٥- شرح الجار بردى : شرح شافية بن الحاجب ، لأحمد بن الحسين الجار بردى (ت٧٤٦)، ضمن (مجموعة الشافية رقم ١) ، بيروت - عالم الكتب .

١٨٦- شرح جمل الزجاجي ، لعلى بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلى (ت٦٦٩) ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، العراق - إحياء التراث الإسلامى ، ١٤٠٠ - ١٤٠٢هـ) .

١٨٧- شرح ديوان جرير ، لمحمد بن إسماعيل الصاوى ، بيروت - دار مكتبة الحياة ، مصور عن ط١ ، ١٣٥٣هـ .

١٨٨- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقى : أحمد بن محد (ت ٤٢١) نشره أ حمد أمين وعبد السلام هارون ، مصر - مطبعة لجنة التأليف ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ .

١٨٩- شرح ديوان زهير بن أبى سلمى (ت نحو ١٣ ق.هـ) ، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١) ، تحقيق أحمد زكى العدوى ، القاهرة وبيروت - الهيئة العامة للكتاب ، ١٣٨٤هـ ، مصور عن ط . دار الكتب ، ١٣٦٣هـ .

١٩٠- شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة ، للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مصر مطبعة السعادة ، ط١ ، ١٣٧١هـ.

١٩١- شرح ديوان عنترة بن شداد ، تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبى ، بيروت - دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٠هـ .

١٩٢- شرح ديوان كعب بن زهير ، عنى به عباس عبد القادر ، القاهرة - دار الكتب المصرية القسم الأدبى ، ١٣٦٩هـ .

١٩٣- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامرى ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، الكويت - وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٩٦٢م .

١٩٤- شرح الرضى : شرح كافية ابن الحاجب ، لرضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادى (ت٦٨٦) ، بيروت - دار الكتب العلمية .

١٩٥- شرح شافية بن الحاجب ، للرضى أيضاً ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد

الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، بيروت - دار الكتب العلمية .

١٩٦- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى (ت٧٦١) ، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مصر - مطبعة السعادة .

١٩٧- شرح شواهد الإيضاح ، لعبد الله بن برّى (ت٥٨٢) ، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش ، ومراجعة الدكتور محمد مهدى علام ، القاهرة - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٤٠٥هـ .

[شرحي الرضي والجاربردي على]

١٩٨- شرح شواهد شافية ابن الحاجب ، لعبد القادر البغدادى (ت١٠٩٣) ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، بيروت - دار الكتب العلمية .

١٩٩- شرح شواهد الكشاف ، للأستاذ محب الدين أفندى (بعد الجزء الرابع من الكشاف للزمخشرى) ، بيروت - دار المعرفة .

٢٠٠- شرح شواهد المغنى ، لجلال الدين السيوطى (ت٩١١) ، ذيِّل بتصحيحات وتعليقات للشيخ محمد محمود الشنقيطى ، وقف على طبعه وعلق حواشيه أحمد ظافر كوجان، ١٣٨٦هـ ، بيروت - دار الحياة .

٢٠١- شرح عيون الإعراب ، لعلى بن فضال المجاشعى (ت ٤٧٩) ، تحقيق الدكتور حنا جميل حداد ، الأردن ، مكتبة الزرقاء ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .

٢٠٢- شرح عيون كتاب سيبويه ، لأبى نصر هارون المجريطى القرطبى (ت٤٠١) ، تحقيق عبد ربه عبد اللطيف ، القاهرة - مطبعة حسان ، ط١ ، ١٤٠٤هـ .

٢٠٣- شرح القصائد التسع المشهورات ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت٣٣٨) ، تحقيق أحمد خطاب ، بغداد - دار الحرية ، ومطبعة الحكومة ، ١٣٩٣هـ .

٢٠٤- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى (ت٣٢٨)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، القاهرة - دار المعارف ، ط٤ ، ١٤٠٠هـ .

٢٠٥- شرح القصائد العشر ، لأبى زكريا ، يحيى بن على الخطيب التبريزى (ت٥٠٢)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط٤ ، ١٤٠٠هـ .

٢٠٦- شرح قصيدة كعب بن زهير ، فى مدح الرسول صلى الله عليه وسلم ، لعبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصارى (ت٧٦١) ، تحقيق الدكتور محمود حسن أبو ناجى ، دمشق - مؤسسة علوم القرآن ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ .

٢٠٧- شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢) ، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، مكة - جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمى .

٢٠٨- شرح كتاب سيبويه ، لأبى الحسن الرمانى (الدراسة) ، للدكتور المتولى رمضان أحمد الدميرى ، مصر مطبعة العادة ، ١٤٠٨هـ .

٢٠٩- شرح كتاب سيبويه ، لأبى الحسن الرمانى (ت٣٨٤) قسم الصرف الجزء الأول ، تحقيق الدكتور الدميرى ، مصر مطبعة التضامن ، ١٤٠٨هـ .

٢١٠- شرح كتاب سيبويه ، لأبى سعيد السيرافى : الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨) ، الجزء الأول، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور محمود فهمى حجازى، والدكتور محمد هاشم عبد الدائم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م .

٢١١- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى (ت٣٨٢) ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، مصر - مصطفى البابى الحلبى ، ط١ ، ١٣٨٣هـ .

٢١٢- شرح المعلقات السبع ، للحسين بن أحمد الزوزنى (ت٤٨٦) ، بيروت - مكتبة المعارف ، ط٣ ، ١٩٧٩م .

٢١٣- شرح المفصل ، لموفق الدين ، يعيش بن على بن يعيش (ت٦٤٣) ، بيروت - عالم الكتب، القاهرة - مكتبة المتنبى .

٢١٤- شروح سقط الزند ، للتبريزى والبطليوس والخوارزمى ، تحقيق لجنة إحياء آثار أبى العلاء المعرى ، القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧م .

٢٢٦- شعر عمرو بن شأس ، تحقيق يحيى الجبورى ، بغداد - مطبعة الأدب ، ١٩٧٦م .

٢٢٧- شعر عمرو بن معدى كرب ، تحقيق مطاع الطربشى ، دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ .

٢٢٨- شعر الكميت بن زيد الأسدى ، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم ، بغداد - مكتبة الأندلس ، ١٣٩٩هـ .

٢٢٩- شعر مزاحم العُقيلى ، تحقيق الدكتور نورى حمودى القيسى ، وحاتم الضامن ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، مجلد ٢٢ ، ١٣٩٦هـ .

٢٣٠- شعر النابغة الجعدى ، تحقيق عبد العزيز رباح ، دمشق - المكتب الإسلامى ، ط١ ، ١٣٨٤هـ .

٢٣١- شعر نصيب بن رباح (ت١٠٨) ، جمع وتقديم داود سلوم ، بغداد - مطبعة الإرشاد ، ١٩٦٧م .

٢٣٢- شعر النمر بن تولب ، صنعه الدكتور نورى حمودى القيسى ، بغداد - مطبعة المعارف ، ١٣٨٨هـ .

٢٣٣- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة : عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦) تحقيق أحمد محمد شاكر ، مصر - دار المعارف ، ١٩٦٦م .

٢٣٤- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ، لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسيلى (ت٧٧٠)، تحقيق الدكتور عبد الله على الحسينى البركاتى ، مكة - المكتبة الفيصلية ، ط١ ، ١٤٠٦هـ .

٢٣٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لمحمد بن مالك (ت٦٧٢) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، بيروت ، عالم الكتب .

٢٣٦- شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، للدكتور خالد عبد الكريم جمعة ، الكويت - مكتبة دار العروبة ، ط١ ، ١٤٠٠هـ .

(الصاد)

٢٣٧- الصاحبي ، لأبى الحسين : أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة - مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ١٩٧٧م .

٢٣٨- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهرى (ت٣٩٣) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت - دار العلم للملايين ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ .

٢٣٩- صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج النيسابورى (ت٢٦١) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، مصر - عيسى البابى الحلبى و شركاه ، ط١ ، ١٣٧٤هـ .

٢٤٠- صحيح مسلم ، بشرح النووى : يحيى بن شرف (ت٦٧٦) ، المطبعة المصرية ومكتبتها .

(الضاد)

٢٤١- ضرائر الشعر ، لأبى الحسن ، على بن مؤمن بن عصفور الإشبيلى (ت ٦٦٩)، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٠م.

٢٤٢- ضرورة الشعر (وهو باب ما يحتمل الشعر فى شرح السيرافى) ، لأبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى (ت ٣٦٨)، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، بيروت - دار النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

٢٤٣- ضمرة بن ضمرة النهشلى أخباره وما بقى من شعره ، جمع وتحقيق الدكتور هاشم طه شلاشل، العراق - مجلة المورد ، مجلد ١٠ ، عدد ٢.

٢٤٤- الضوء اللامع ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوى (ت ٩٠٢) ، مكتبة القدسى ، ١٣٥٣هـ .

(الطاء)

٢٤٥- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحى (ت ٢٣١) ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة - مطبعة المدنى ، ١٣٩٤هـ.

٢٤٦- طبقات المفسرين ، لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١) ، طهران ، ١٩٦٠م.

٢٤٧- طبقات المفسرين ، لمحمد بن على الداودى (ت ٩٤٥)، تحقيق على محمد عمر ، مصر - مكتبة وهبة ، ط ١، ١٣٩٢هـ، ص ٤١٩.

٢٤٨- طبقات النحويين واللغويين ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى (ت ٣٧٩) ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، مصر - دار المعارف، ١٩٧٣م.

(الظاء)

٢٤٩- ظاهرة التأويل فى إعراب القرآن ، للدكتور محمد عبد القادر هنادى ، مكة المكرمة - مكتبة الطالب الجامعى ، ط ١ ، ٨ - ١٤هـ.

(العين)

٢٥٠- العبر فى خبر من عبر ، لمحمد بن أحمد الذهبى (ت ٧٤٨)، تحقيق فؤاد سيد، الكويت - ١٩٦١م .

٢٥١- العقد الفريد ، لأحمد بن محمد بن عبدربه (ت ٣٢٨) ، شرح أحمد أمين ، وأحمد الزيد، وإبراهيم الأبيارى ، القاهرة - مطبعة لجنة التأليف ، ١٣٦١هـ.

٢٥٢- العمدة فى محاسن الشعر وآداب نقده ، للحسن بن رشيق القيروانى (ت ٦٤٣)، تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مصر - مطبعة السعادة ، ط ٣ ، ١٩٨٣م.

٢٥٣- عون المعبود شرح سنن أبى داود، لمحمد شمس الحق آبادى ، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ، المدينة المنورة - المكتبة السلفية ، ط ٢، ١٣٨٨هـ.

٢٥٤- عيسى بن عمر الثقفى نحوه من خلال قراءاته ، لصباح عباس السالم ، بيروت - مؤسسة الأعلمى ، بغداد - دار التربية ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ .

(الغين)

٢٥٥- غاية المطالب فى شرح ديوان أبى طالب ، جمع وشرح محمد خليل الخطيب ، ١٩٥٠م.

٢٥٦- غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى محمد بن محمد (ت ٨٣٣)، عنى بنشره: برجشتراسر، بيروت - دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠٠هـ.

٢٦٧- الفهرست ، لمحمد بن إسحاق الند يم (ت ٣٨٠ أو ٤٣٠) ، تحقيق رضا المازندراني ، دار المسيرة - ط ٣ ، ١٩٨٨م .

٢٦٨- فهرست الكتب النحوية المطبوعة ، للدكتور عبد الهادى الفصلي ، الأردن - مكتبة المنار ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ.

٢٦٩- فهرست ما رواه عن شيوخه أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥) ، طبعة بإشراف : فرنستكة قداره زيدين ، وخليان طرغوه ، عن طبعة مطبعة قومش بسرقسطة ، ١٩٨٣م.

(القاف)

٢٧٠- القاموس المحيط ، للفيروزبادى (ت ٨١٧) ، بيروت - موسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ .

٢٧١- القطع والائتناف ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨) ، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر ، العراق - وزارة الأوقاف ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ .

(الكاف)

٢٧٢- الكافى فى العروض والقوافى ، ليحيى بن على الخطيب التبريزى (ت ٥٠٢) ، تحقيق الحسانى حسن عبد الله ، نشرة خاصة عن الجزء الأول من المجلد الثانى عشر لمجلة معهد المخطوطات.

٢٧٣- الكامل ، للمبرّد : محمّد بن يزيد (ت ٢٨٦) ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، القاهرة - دار الفكر العربى.

٢٧٤- الكامل فى التاريخ ، لعز الدين بن الأثير الجزرى (ت ٦٣٠) ، بيروت - دار صادر ودار بيروت ، ١٣٨٦هـ.

٢٧٥- الكتاب ، لسيبويه : عمرو بن عثمان (ت ١٨٠) تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٧٧م ، والطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦هـ ، وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين .

٢٧٦- كتاب سيبويه وشروحه ، للدكتورة خديجة الحديثي ، بغداد - دار التضامن ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ

٢٧٧- كتاب الشعر ، لأبي على الفارسي (ت ٣٧٧) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، القاهرة - مكتبة الخانجي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.

٢٧٨- كتاب الكُتَّاب ، لعبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧) ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور عبد الحسين الفتلي ، الكويت - دار الكتب الثقافية ، ١٣٩٧هـ.

٢٧٩- كشاف إصلاحات الفنون : تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع ، وترجم نصوصه الفارسية الدكتور عبد المنعم محمد حسين ، القاهرة - وزارة الثقافة ، ١٣٨٢ هـ .

٢٨٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت ١٠٦٧) ، بيروت - دار العلوم الحديثة .

٢٨١- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي ،(ت١٠٩٤) ، أعده للطبع الدكتور عدنان درويش ، ومحمد المصري ، القاهرة - دار الكتاب الإسلامي ، مكة - المكتبة الفيصلية ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ.

٢٨٢- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، لعلى المتقي البرهان فوري (ت ٩٧٥) ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٤٠٥ هـ .

(اللام)

٢٨٣- اللامات ، لأبي القاسم : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دمشق - دار الفكر ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ.

٢٨٤- اللباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠) ، بيروت - دار صادر.

٢٨٥- لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١) ، بيروت - دار صادر ، ودار بيروت، ط ٢ ، ١٣٧٤هـ.

٢٨٦- لسان الميزان ، لأحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢)، حيدر آباد ، الدكن ، مطبعة دائرة المعارف ، ١٣٣٠هـ.

٢٨٧- ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ.

(الميم)

٢٨٨- ما بنته العرب على فعالِ ، للصاغانى ، الحسن بن محمد (ت ٦٥٠) ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق المجمع العلمى العربى ، ١٣٨٣هـ.

٢٨٩- ما لم ينشر من الأمالى الشجرية، لهبة الله بن على العلوى بن الشجرى (ت ٥٤٢) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٢٩٠- ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، لأبى عبد الله محمد بن جعفر التميمى القزاز القيروانى (ت ٤١٢) ، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، والدكتور مصطفى هدارة، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٢م.

٢٩١- ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبى إسحاق ، إبراهيم بن السرى الزجاج (ت ٣١١) ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٩١هـ.

٢٩٢- مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى التيمى (ت ٢١٥) ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، مصر - مكتبة الخانجى ، ١٣٧٤هـ.

٢٩٣- مجالس ثعلب ، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠- ٢٩١) ، تحقيقب الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مصر - دار المعارف ، القسم الأول ، ط ٣ ، ١٩٦٩م ، والقسم الثانى ، ط ٤ ، ١٩٨٠م.

٢٩٤- مجالس العلماء ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى (ت (٣٣٧) تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة - مكتبة الخانجى ، الرياض - دار الرفاعى ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ.

٢٩٥- مجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني(ت ٥١٨) ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت - دار المعرفة ، مصور عن ط. مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ.

٢٩٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٦هـ - ١٣٨٩هـ.

٢٩٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦) ، المملكة المغربية - وزارة الأوقاف ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ.

٢٩٨- المخبل السعدي حياته وما بقي من شعره ، صنعة حاتم الضامن ، العراق - مجلة المورد، المجلد ٢ ، عدد ١ ، ١٣٩٣هـ.

٢٩٩- المختصر في أخبار البشر ، لإسماعيل بن علي أبي الفداء (ت ٧٣٢) ، المطبعة الحسينية المصرية ، ط ١ ، ١٣٢٥هـ .

٣٠٠- مختصر في شواذ القراءات ، لابن خالويه ، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠) ، بعناية برجستراسر، مصر - المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٤م.

٣٠١- المخصص ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي ، المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨) ، بيروت - دار الآفاق الجديدة ، صورة عن طبعة دار الطباعة الأميرية بالقاهر ، سنة ١٣٢١هـ.

٣٠٢- المذكر والمؤنث ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨) ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي ، العراق - إحياء التراث الإسلامي ، ط ١، ١٩٧٨م.

٣٠٣- المذكر والمؤنث ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧) ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة - مكتبة دار التراث ، ١٩٧٥م.

٣٠٤ أ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لليافعي : عبد الله بن أسعد (ت ٧٦٨) ، بيروت - مؤسسة الأعلمي ، ط ٢ ، ١٣٩٠هـ.

٣٠٤ ب ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم القاهرة ـ دار نهضة مصر ، ١٣٩٤هـ

٣٠٥- المرار بن سعيد الفقعسي حياته وما بقى من شعره ، صنعة نورى حمودى القيسى ، بغداد - مجلة المورد ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، ١٩٧٣م.

٣٠٦- المرتجل ، لابن الخشاب : عبد الله بن أحمد(٥٦٧) تحقيق على حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ.

٣٠٧- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، لعبد الرحمن بن أبى بكر جلال الدين السيوطى (ت٩١١) ، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلى البجاوى ، ومحمد أبى الفضل إبراهيم ، مصر - عيسى البابى الحلبى وشركاه .

٣٠٨- المسائل البصريات ، لأبى على الفارسى : الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧) تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد ، مصر - مطبعة المدنى ، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٣٠٩- المسائل الحلبيات ، للفارسى أيضاً، تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، دمشق - دار العلم ، بيروت - دار المنارة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ.

٣١٠- المسائل العسكريات في النحو العربى ، له أيضاً تحقيق الدكتور على جابر المنصورى ، مطبعة جامعة بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٢م.

٣١١- المسائل العضديات ، له أيضاً ، تحقيق الدكتور على جابر المنصورى ، بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.

٣١٢- المسائل المشكلة ، المعروفة بالبغداديات ، له أيضاً ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى ، بغداد - مطبعة العانى ، ١٩٨٣م.

٣١٣- المسائل المنثورة له أيضاً ، تحقيق مصطفى الحدرى ، دمشق - مجمع اللغة العربية ، ١٩٨٦م.

٣١٤ - المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل (ت ٧٦٩) ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مكة المكرمة - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمى ، ط ١، ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ.

٣١٥- مشكل إعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب القيسى (ت ٤٣٧)، تحقيق ياسين محمد السواس ، دمشق – مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٤هـ.

٣١٦- المصون فى الأدب ، لأبى أحمد : الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكرى (ت ٣٨٢) ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، مصر – مكتبة الخانجى ، الرياض – دار الرفاعى ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ.

٣١٧- معانى الحروف ، لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، جدة – دار الشروق ، ط ٢، ١٤٠١هـ.

٣١٨- معانى القرآن ، لأبى الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥) ، تحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ.

٣١٩- معانى القرآن ، لأبى زكريا الفراء (ت ٢٠٧) تتحقيق محمد على النجار ، وأحمد يوسف نجاتى ، وعلى النجدى ، والدكتور عبد الفتاح شلبى ، بيروت – عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٩٨٠م ، مصور عن ط. دار الكتب ، ١٩٥٥م.

٣٢٠- معانى القرآن وإعرابه ، لأبى إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج (ت٣١١) ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبى، بيروت – عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ.

٣٢١- المعانى الكبير ،لأبى محمدعبد اللّه بن مسلم ابن قتيبة (ت ٢٧٦) ، بيروت – دار الكتب العلمية، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

٣٢٢- معجم الأدباء ، لياقوت الحموى (ت ٦٢٦) ، دار الفكر ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ .

٣٢٣- معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموى (ت ٦٢٦) ، بيروت – دار الكتاب العربى.

٣٢٤- معجم الشعراء ، للمرزبانى محمد بن عمران (ت ٣٨٤) ، تصحيح وتعليق الدكتور ف. كرنكو ، بيروت – دار الكتب العلمية ، ط ١٤٠٢هـ.

٣٢٥- معجم شواهد العربية ، للأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مصر – مكتبة الخانجى ، ط ١ ، ١٩٧٢م.

٣٢٦- معجم شواهد النحو الشعرية ، للدكتور حنا جميل حدّاد ، الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ.

٣٢٧- معجم القراءات القرآنية ، للدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، الكويت - جامعة الكويت ، ط ١، ١٤٠٢ - ١٤٠٥هـ.

٣٢٨- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، بيروت - دار إحياء التراث العربى ، ومكتبة المثنى.

٣٢٩- المعمرون والوصايا ، لأبى حاتم السجستانى سهل بن محمد (ت ٢٥٥) ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه ، ١٩٦١م.

٣٣٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى (ت ٧٦١) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله ، دمشق - دار الفكر ، ط ٢، ١٣٨٤هـ.

٣٣١- مفاتيح العلوم ، لمحمد بن أحمد الخوارزمى (ت ٣٨٧) ، مصر - مطبعة الشرق ، عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية ، ط ١ ، ١٣٤٢هـ.

٣٣٢- مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة(ت ٩٦٨) ، تحقيق كامل بكرى وعبد الوهاب أبو النور ، القاهرة - دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٨م.

٣٣٣- المفضليات ، للمفضل بن محمد الضبى (ت ١٧٨) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، بيروت - ط ٦.

٣٣٤- المقاصد النحوية ، للعينى محمود بن أحمد (ت ٨٥٥) ، بهامش خزانة الأدب للبغدادى ، بيروت - دار صادر ، مصور عن طبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ.

٣٣٥- مقاييس اللغة ، لأبى الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥) ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه ، ط ١، ١٣٦٦هـ.

٣٣٦- المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١) تحقيق كاظم بحر المرجان ، العراق - وزارة الإعلام ، ودار الرشيد ، ١٩٨٢م.

٣٣٧- المقتضب ، لأبى العباس ، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥)، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، مصر - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ.

٣٣٨- المقرب ، لابن عصفور ، على بن مؤمن (ت ٦٦٩)، تحقيق أحمد الستار الجوار ، وعبدالله الجبورى ، الجمهورية العراقية - إحياء التراث الإسلامى ، ط ١ ، ١٣٩١هـ.

٣٣٩- الممتع فى التصريف ، لعلى بن مؤمن بن عصفور (٦٦٩) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، بيروت - دار الآفاق الجديدة ، ط ٤، ١٣٩٩هـ.

٣٤٠- المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزى : أبو الفرج عبد الرحمن بن على (ت٥٦٧) ، حيدرآباد - الدكن - مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ط ١، ١٣٥٩هـ.

٣٤١- المنقوص والمدود ، لأبى زكريا ، يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧) ، تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، مصر - دار المعارف ، ١٩٧٧م.

٣٤٢- منهج الأخفش الأوسط ، لعبد الأمير محمد الورد ، بيروت : مؤسسة الأعلمى ، وبغداد: دار التربية ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ.

٣٤٣- موقف النحاة من الاحتجاج ، للدكتورة خديجة الحديثى ، العراق - وزارة الإعلام ، ١٩٨١م .

٣٤٤- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال ، لمحمد بن أحمد الذهبى (ت ٧٤٨)، تحقيق على محمد البجاوى ، بيروت - دار المعرفة .

(النون)

٣٤٥- نتائج الفكر فى النحو ، لأبى القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى (ت ٥٨١) ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، ليبيا - منشورات جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ.

٣٤٦- النجوم الزاهرة ، ليوسف بن تغرى بردى الأتابكى (ت ٨٧٤)، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب .

٣٤٧- النحو والصرف بين التيميين والحجازيين ، للدكتور الشريف ، عبد الله على الحسينى البركاتى ، مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٤هـ.

٣٤٨- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت٥٧٧)، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، ١٩٦٧م.

٣٤٩- النشر فى القرآءات العشر ، لمحمد بن محمد الدمشقى الشهير بابن الجزرى(ت٨٣٣) ، تصحيح على محمد الضباع ، بيروت - دار الكتب العلمية.

٣٥٠- نقائض جرير والأخطل ، لأبى تمام حبيب بن أوس (ت ٢٣١) ، عنى بطبعها أنطون صالحانى، بيروت - دار المشرق، مصورة عن ط. المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٢م.

٣٥١- النقائض نقائض جرير والفرزدق ، لأبى عبيدة : معمر بن المثنى (ت ٢١٠) باعتناء : المستشرق بيفان ، ليدن - مطبعة بريل ، ١٩٠٥م.

٣٥٢- النكت فى تفسير كتاب سيبويه ، ليوسف بن سليمان الأعلم الشنتمرى (ت ٤٧٦) ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت - معهد المخطوطات العربية، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٣٥٣- النوادر فى اللغة ، لسعيد بن أوس : أبى زيد الأنصارى (ت ٢١٥) ، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، بيروت ، والقاهرة- دار الشروق ، ط ١، ١٤٠١هـ.

(الهاء)

٣٥٤- هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا بن محمد (ت١٣٣٩ هـ)، بيروت - دار العلوم الحديثة ، جـ ٢: ٦٨٣.

٣٥٥- همع الهوامع ، لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، واشترك معه فى تحقيق الجزء الأول الأستاذ عبدالسلام محمد هارون ، الكويت -

دار البحوث العلمية ، ١٣٩٤ - ١٤٠٠هـ، والطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ، ١٣٢٧هـ ، وقد وضعت الإحالة إليها بين قوسين.

(الـواو)

٣٥٦- الوحشيات وهو الحماسة الصغرى ، لأبى تمام حبيب بن أوس (ت ٢٣١) تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، وزاد فى حواشيه محمود محمد شاكر ، مصر - دار المعارف ، ١٩٦٣م.

٣٥٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١) ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، بيروت - دار الثقافة ، ١٩٧١م.

٢- فهـرس الآيات القرآنية

* قـــراءة

* قراءة

رقم الآية	اسم السورة ونص الآية	الصفحة
٣٢	﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾...	١٤٢هـ
	(سورة الأحقاف)	
٢٤	﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾...	٤١٠، ٤١٥
	(سورة محمد ﷺ)	
٤	﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ﴾...	٦٨٣
٤	﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾...	٥٦٣، ٦٧٩، ٦٨٣
١٥	﴿ مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾	٣٧٣، ٣٧٩
٢١	﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾...	٣٧٢، ٣٧٦
٣١	﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ ﴾...	٤٨٨
	(سورة القمر)	
٢٧	﴿ إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ ﴾...	٤١٠، ٤١٥
٤٩	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾...	٦٥، ٣٨٢، ٣٨٥
	(سورة الواقعة)	
١٧-١٩	﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ، بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ، لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ ﴿ وَحُورًا عِينًا * ﴾...	٣٠٠،٣٠٢، ٣٠٦، ٤١٩، ٤٢٢

* قـراءة

٣- فهرس الأحاديث النبوية والآثار

٤- فهرس الأمثال

٥- فهرس أقوال العرب

م	القـــــول	الصفحة
٤٣	زيد لقيت أباه وعمراً...	٢٩٦، ٢٩٨
٤٤	زيد نهاره صائم وليله قائم..	٤٠٥
٤٥	سبحان الله وحنانيه.	٧٠٠، ٧٠٥
٤٦	شأنك والحج.	٥٧٤، ٥٧٧
٤٧	شي ء ما جاء بك.	٦٦٥، ٦٦٧
٤٨	صادقًا والله...	٥٦٩، ٥٧٣
٤٩	الصبيانَ.	٥٤٤، ٥٤٨
٥٠	صدنا قنوين.	٤٨٦، ٤٩٠
٥١	صيد عليه الليلُ والنهارُ.	٤٠٠، ٤٠٥
٥٢	صيد عليه يومان..	٤٢٦، ٤٣٢
٥٣	الطيبو أخبارٍ.	٤٦٢، ٤٦٩، ٤٧١
٥٤	عليَّ زيداً.	٥٣٨، ٥٤١
٥٥	غسلته غسلاً نعما.	٢٦٣، ٢٦٥
٥٦	قد علمت لعبد الله تضربه.	٣٨٢، ٣٨٦ هـ
٥٧	كان أنت خيراً منه	٢١٧، ٢٥٦، ٢٦١
٥٨	كل نعجة وسخلتها.	٥٧٧
٥٩	لبى زيد وسعدى زيد.	٧٠١،٧٠٧
٦٠	لدن غدوة.	٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٦، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤٧٤، ٤٨٣
٦١	لو أردت الدراهم أعطيتك رويد ما الشعر.	٥٣١
٦٢	ليس خلق الله مثله	٢٥٥، ٢٦٠
٦٣	ما أعطاه للدراهم.	٢٦٧

٦ - فهرس الأشعار والأرجاز

أ - الأشعار

الشاهد	البحر	القائل*	الصفحة (الرقم)
أ (الهمزة)			
كأنّ سبيئةً من بيت رأسٍ يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ	وافر	حسان بن ثابت	٢١٣(٧٣)، ٢١٩(٨١)
إذا عاش الفتى مائتين عامًا فقد أودى المسرّةُ والفتاءُ	»	الربيع بن ضبع الفزارىّ(م)	٤٧٣(٤٠٨)، ٤٨٢(٤١٢)
بادت وغيَّر آيَهنّ مع البلى إلاّ رواكد جَمرُهنّ هباءُ ومُشَجج أمّا سواءُ قَذالِه فبدَا وغيَّرَ سارَه المَعْزاءُ	كامل	(الشماخ)(م)	٣٠٦(١٨٣)، ٤٢٠(٣١٤)، ٤٢٣(٣١٨)
بَ (الباء)			
وما له مِنْ مجدٍ تليدٍ وما لَه مِنَ الريح حظٌّ لا الجنوبِ ولا الصَّبا	طويل	الأعشى	١٥٩(١٦)، ١٧٢(٤٧)
تداركن حيًّا مِنْ نميرِ بْنِ عامرٍ أُسارى تسامُ الذُّل قَتْلاً ومَحْرَبا	»	عمرو بن أحمر	٥١٣(٤٣٨)، ٥١٧(٤٤٢)
كأنَّهُ أثوابَ نَقَّارٍ قُدِرْنَ له يعلُو بِخَملتِها كَهْبَاءَ هُدَّابا	بسيط	أبو زُبيد الطائى	٤٥٨(٣٨٨)، ٤٦٦(٤٠٠)
هيفاءُ مقبلةً عجزاء مدبرةً محطوطةٌ جدلتْ شنباءُ أنْيابَا	»	»	٤٥٩(٣٨٩)، ٤٦٦(٤٠١)
أثعلبةَ الفوارسَ أمْ رياحا عدلتَ بِهمْ طُهيّةَ وَالْخِشابَا	وافر	جرير	٣١٢(١٨٤)، ٣١٤(١٨٥)
ألَمْ تعلَمْ مُسرَّحِيَ القَوافى فَلا عِيًّا بِهنَّ ولا اجْتِلابَا	»	»	٥١٢(٤٣٧)، ٥١٧(٤٤١)، ٦٨٠(٥٩٩)، ٦٨٤(٦٠٥)، ٦٨٤(٦٠٨)
أعبدًا حلّ فى شُعَبَى غريبًا ألُؤمًا لا أبالَكَ واغترابا	»	»	٦٨١(٦٠٣)، ٦٨٥(٦١٠)، ٦٩٢(٦١٩)، ٦٩٥(٦٢٣)
فما قومِى بِثَعلبَةَ بنْ سعدٍ وَلا بِفزَارةَ الشعرى رقابا	»	الحارث بن ظالم	٣٥٣(٣٩٣)، ٤٦٩-٤٧٠ (٤٠٥)
ليت هذا الليلَ شهرٌ لا نَرى فيه عريبا ليسَ إيّاى وإيّاكَ ولا نخشى رقيبا	م.رمل	(عمر بن أبى ربيعة)(م)	٢١٦(٧٨)
لَنْ تَراها ولو تأمَّلْتَ إلاّ ولّها فى مفارِقِ الرأسِ طِيبا	خفيف	ابن قيس الرقيات	٥٨٨(٤٩٥)، ٥٩٦(٥٠٨)

* القائل الذى لم يذكره الرمانى وضعَ بين ( ) ، والمختلف فيه وضعَ بعده (م)، والقائل الذى لم يعرف وضعَ مكانه (ـــ)

الشاهد	البحر	القائل الصفحة (الرقم)
بُ		
وبالسَّهْبِ ميمونُ النقيبةِ قولُه لِمُلْتمِسِ الْمعروفِ: أهلٌ وَمَرْحبُ	طويل	طفيل الغنوىّ ٦٠٥(٥١٨)، ٦٠٩(٥٢٣)
فدىً لبنى ذُهْلِ بنِ شَيْبانَ ناقتى إذا كانَ يومٌ ذو كَواكِبَ أشهبُ	طويل	مقّاسُ العائذىّ ٢١١(٧٠)، ٢١٧(٧٩)
إيّاكَ إيّاكَ المراءَ فإنَّه إلى الشَّرِّ دعّاءٌ وللشَّرِّ جالبُ	»	الفضل بن عبد الرحمن القرشى)(م) ٥٨٠(٤٨٦)، ٥٨٣(٤٨٨)
فَمنْ يكُ أمْسى بالمدينةِ رحلُه فَإنِّى وَقَيَّارًا بِها لغريبُ	»	ضابىءُ البرجمىّ ٢٦٩(١٣٨)، ٢٧٤(١٤٨)
فبيناه يشرى رحله قال قائل: لمن جملٌ رخْوُ الملاطِ نجيبُ	»	العجير السلولى(م) ١٦٢(٢٢)، ١٧٣(٥١)
بهاجيفُ الحَسْرَى فأمَّا عِظامُها فبيضٌ وأمّا جِلْدُها فصليبُ	»	علقمة بن عبدة ٤٧٣(٤٠٩)، ٤٨٢(٤١٣)
أتهجرُ ليلى للفراقِ حَبِيبَها ومَا كَان نَفْسًا بالفراق تطيبُ	»	(المخبل السعدى)(م) ٤٧٥(٤١١)، ٤٨٤(٤١٦)
بكيتُ أخَا اللأواءِ يُحمدُ يومُه كريمٌ رؤوسَ الدارعينَ ضروبُ	»	(أبو طالب) ٣٣١(١٩٣)، ٣٣٥(١٩٩)
وما مثله فى الناسِ إلا مُمَلَّكًا أبو أمِّه حىٌّ أبوه يقاربُه	»	الفرزدق ١٦٣(٢٣)، ١٧٤(٥٥)
مشائيمُ ليسوا مُصْلحينَ عشيرةً ولا ناعبًا إلا ببينٍ غرابُها	»	الأخوص الرياحىّ ٤٠٩(٢٨٧)، ٤١٥(٣٠١)، ٦٢٢(٥٤٢)، ٦٢٥(٥٤٨)
ديارَ ميَّةَ إذ مىٌّ مساعفةٌ ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولاَ عَرَبُ	بسيط	ذو الرُّمة ٥٨٤(٤٩٠)، ٥٩٢(٥٠٣)
يهدى الخميسَ نِجادًا فى مطالِعها إمّا المِصاعَ وإمّا ضربةٌ رُغُبُ	»	(مزاحم العقيلى)(م)٤١٩(٣١٢)،٤٢٢(٣١٦)
فَمَا أدْرِى أغَيَّرهُمْ تناءٍ وطولُ الدَّهْرِ أم مالٌ أصابُوا	وافر	(الحارث بن كَلَدة)(م)٢٨٧(١٦٧)،٢٩٠(١٧٣)، ٣٥٩(٢٣٢)،٣٦٣(٢٣٦)
لدن بهزِّ الكف يَعسِلُ متْنُهُ فيهِ كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ	كامل	ساعدة بن جُؤية ١٨٢(٥٧)، ١٨٦(٥٨)
عجبٌ لتلك قضيَّةٌ وإقامتى فيكُمْ على تلكَ القَضيَّةِ أعْجبُ	»	(هنىّ بن أحمر الكنانى)(م) ٦٤٧(٥٧٥)، ٦٥٠(٥٧٨)

الشـــاهد	البحر	القائـــل	الصفحة (الرقم)
لا بارك اللّهُ فى الغـــوانيِ هلْ يُصبحْنَ إلاّ لـهن مطّلبُ	منسرح	(عبد الله بن قيس الرقيات)	١٧٠(٤٠)
بِ			
وكمتًا مُدمّاةً كأنّ متونَها جرى فوقَها واستشعرتْ لونَ مُذهَبِ	طويل	طفيل الغنوىّ	٢٧١(١٤٢)، ٢٧٥(١٥٢)
[وعدت وكان الخلف فيكَ سجية] مواعيدَ عُرْقوبٍ أخَاهُ بيَثْربِ	»	(ابن عبيد الأشجعى)(م)	٧٦٩(٤٧٧)، ٥٧٣(٤٧٨)
يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفَافًا عِيَابُهمْ ويخرجن منْ دارينَ بُجْرَ الحقائبِ	طويل	(أعشى همدان)(م)	٣٣٩(٢٠٨)،٣٤٤(٢١٧)
على حينَ ألهى الناس جُلُّ أمورهمْ فندلاً زُرَيقُ المالَ ندلَ الثعالبِ			
أمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعلْ ما أُمرتَ به فَقَدْ تَركْتُكَ ذَا مالٍ وذَا نشبِ	بسيط	عمرو بن معدى كربالزبيدى(م)	١٨٩(٦٠)، ١٩٣(٦٥)، ٣٢٨(١٨٧)
وكيفَ تواصلُ من أصبحت خُلالَتُهُ كأبى مرحبِ	متقارب	(النابغة الجعدى)	٤٨٧(٤٢٠)، ٤٩١(٤٢٤)
(التاء) تِ			
أفى الْولائمِ أولادًا لواحدةٍ وفى العيادة أوْلادًا لِعَلّاتِ	بسيط	(——)	٦٤، ٤٩٢(٦١٨)، ٦٩٥(٦٢٢)
(الجيم) جُ			
قلى دينَه واهتاجَ للشوق إنّها على الشوقِ إخوانَ الْعَزاءِ هيوجُ	طويل	أبو ذؤيب	١٣١(١٩١)، ٣٣٥(١٩٨)، ٣٤٣(٢١٦)
جِ			
أمّا النّهارُ ففِي قيدٍ وسِلْسِلةٍ والليلُ فى جوف منحوتٍ منَ السَاجِ	بسيط	(الجرنفش الطائى)	٤٠٠(٢٦٩)، ٤٠٦(٢٧٧)
كأن أصواتَ منْ إيغالهنّ بنا أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ	»	ذو الرُّمة	٤٢٩(٣٢٧)، ٤٣٢(٣٣٣)
(الحاء) حَا			
وطرت بمُنْصُلِى فى يَعْمَلاتٍ دوامى الأيد يخبطن السريحا	وافر	(مضرس بن ربعى)	١٥٣(٥)، ١٦٧(٣١)، ١٦٩(٣٦)

الشاهـــــد	البحر	القائــــل	الصفحة (الرقم)
حُ			
لِيُـبْكَ يزيدُ ضـارعٌ لخـصُـومـةٍ ... ومُـخْــتـبطٌ مما تُطِيحُ الطوائحُ	طويل	الحارث بن نهيك(م)	٥٨٩(٥٠٠)، ٥٩٧(٥١٣)
من صـــدّ عن نيـــرانِـهـــا ... فـــأنا ابن قـــيسٍ لا براحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٢٣٥(٩٩)، ٢٣٨(١٠١)
حِ			
أخـاكَ أخـاكَ إنّ مَن لا أخـا لَه ... كسـاعٍ إلى الـهـيجا بغيرِ سلاحِ	طويل		٥٤٥(٤٥٧)،٤٤٨(٤٥٩)
أبحتَ حِـمَى تِهـامـةَ بَعْـدَ نَجْـدٍ ... ومـا شىءٌ حـمـيتَ بمُسْـتـبـاحِ	وافر	جــرير	٢٨٦(١٦٦)، ٢٩٠(١٧٢)، ٣٨٩(٢٣١)، ٣٦٣(٢٣٥)
(الـدال)			
دَ			
ألاَ حيِّ ندمانى عميـرَ بنَ عـامرٍ ... إذَا مـا تلاقـينا منَ الْيـومِ أوْ غـدَا	طويل	كعب بن جعيل	٢٥٤(١٢٢)، ٢٥٩(١٣١)
أعنِّى بخـــوَّارِ العنانِ تَخَــالُه ... إذا راحَ يَردَى بالْمُــدجَجِ أحــردَا	»	»	٤١٣(٢٩٥)، ٤١٨(٣٠٩)
وأبيضَ مـصـقـولَ السِّطام مُـهنَّدًا ... وذا حلَقٍ من نَسْجِ داودَ مُــسْـرَدَا			
وكـان وإياها كـحــرَّان لم يفقْ ... عن الماء إذ لاقـاهُ حـتَّى تَقَــدَّدَا	»	»	٦١١(٥٢٦)، ٦١٤(٥٢٨)
أتوعـدنى بقـومِك يا ابنَ حَـجْلٍ ... أُشـابـاتٍ يُخَـالونَ الْعِــبــادَا	وافر	(شقيق بن جزء تالباهلى)	٦٢١(٥٣٩)، ٦٢٤(٥٤٥)
بما جَـمَّـعْتَ مِنْ حَـضَنٍ وعَـمْـرٍو ... ومـا حَـضَنٌ وعـمــرٌو والجـيـادا			
مـعـاوىَ إننا بَشَــرٌ فـأَسْـجِـحْ ... فَلَسْنَا بِالجِــبـالِ ولا الـحــديدا	»	عقيبة الأسدى(م)	٢٥٢(١٢٠)، ٢٥٨(١٢٨)
فَــزجَّــجـــتُــهـــا بِمــزَجَّـــةٍ ... زجَّ القـلـوصَ أبـى مَــــــزَادَةَ	مجزوء الكامل	(-)	٤٢١(٣١٥)، ٤٢٤(٣١٩)،٤٣٢(٣٣٤)
دُ			
وَقَـدْ عَلِمَ الأَقْـوَامُ مَـا كَـانَ دَاءَ هَا ... بِثَـهْـلانَ إلاّ الخِـزْىُ مِـمَّنْ يَقُـودُهَا	طويل	(مغلس بن لقيط الأسدى)	٢١٤(٧٦)، ٢٢١(٨٥)
سبـحـانَه ثُمَّ سُبْـحَـانًا يَعـودُ له ... وَقَـبلَنا سـبَّح الجـودىُّ والجـمُـدُ	بسيط	أمية بن أبى الصلت(م)	٦٥٦(٥٨٦)، ٦٦٣(٥٩٣)

الشاهد		البحر	القائل الصفحة (الرقم)
مستحقبى حلَق الماذىِّ يَحفِزُه	بالمَشْرفىِّ وَغَابٌ فَوْقَهُ حَصِدُ	»	الزبربان بن بدر(م)٤١١(٢٨٩)،٤١٦ (٣٠٣)
نظَّارةٌ حين تعلو الشَّمْسُ رَاكِبَها	طرحًا بِعَيْنَىْ لَيَاحٍ فيه تحديدُ	»	الراعى(م) ٥١١(٤٣٦)، ٥١٦(٤٤٠)
عزمتُ على إقامة ذى صباحٍ	لشىء مَّا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ	وافر	الخثعمىّ (أنس بن مدركة) ٥٠٥(٤٣٤)، ٥٠٨(٤٣٥)
فلا حسبًا فخرت به لتيمٍ	ولا جَدًّا إذا ازْدَحَم الْجُدُودُ	»	جرير ٤٨٢(٢٤٧)، ٤٨٤(٢٥٤)
ثلاثٌ كُلُّهنَّ قتلتُ عَمْدًا	فأخزى اللّهُ رابعةً تعودُ	»	(——) ٢٨٦(١٦٥)، ٢٨٩(١٧١)
دِ			
إنّ الذى حانت بفلجٍ دماؤهم	هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ	طويل	أشهب بن رميلة (م) ٧٤، ٤٣٩(٣٥١)، ٤٤٤(٣٦١)
فلولا رجاءُ النصرِ منْكَ وَرَهْبَةٌ	عقابَكَ قَدْ صاروا لَنَا كالموارِدِ	»	(——) ٤٤٧(٣٦٤)، ٤٥٢(٣٧٤)
احكم كحكم فتاةِ الحىِّ إذ نظرتْ	إلى حَمامٍ شراعٍ وَارِدِ الثَّمدِ	بسيط	النابغة الذبيانى ٤١١(٢٩١)، ٤١٦(٣٠٥)
كأنّ رَحلى وقد زال النهار بنا	بذى الجليلِ على مستأنسٍ وَحَدِ	»	» ٢٣٢(٩٧)
مهلاً فِداءٌ لكَ الأقوامُ كلُّهُمُ	وما أُثَمِّرُ من مالٍ ومِنْ ولدِ	»	» ٦٧٣(٥٩٧)
أريد حِباءَه ويريدُ قتلى	عذيرك من خليلك مِن مُرادِ	وافر	عمرو بن معدى كرب (م) ٥٧٥(٤٧٩)، ٥٧٨(٤٨٢)
ألم يأتيكَ والأنباءُ تنمى	بما لاقت لبون بنى زيادِ	»	قيس بن زهير١٦٤(٢٦)،١٦٤(٢٥)،١٧٥(٥٦)
عمّرتُكَ اللّهَ الجليلَ فإننى	ألوى عليكَ لو أن لُبَّكَ يهتدى	كامل	ابن أحمر ٦٥٤(٥٨٣)، ٦٦١(٥٩٠)
كنواح ريش حمامةٍ نجديّة	وَمَسَحْت باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ	»	خفاف بن ندبة ١٥٣(٤)، ١٦٧(٣٠)،١٦٩(٣٧)
فلا أبْغِيَنّكم قَنًا وعُوارِضًا	ولأقْبِلَنَّ الْخَيل لابَةَ ضَرْغَدِ	»	عامر بنُ الطفيل ٤٠٣(٢٧٥)،٤٠٧(٢٨٣)، ٤٨٦(٤١٨)، ٤٩١(٤٢٢)
وأخو الغوانِ متى يشأ يَصْرِمْنَه	ويعُدْنَ أعداءً بُعَيدَ ودادِ	»	الأعشى ١٥٦(٩)، ١٦٤(٢٦)، ١٦٨(٣٥)

الشـــاهد	البحر	القـــائل	الصفحة (الرقم)
فكأنه لَهَقُ السَّــــراةِ كــــأنه مـا حـاجـبـيـه مـعـيَّنٌ بِسَـوادِ	»	(–)	٤٠١(٢٧٠)، ٤٠٦(٢٧٨)
يا مَنْ رأى عـــارضًـــا أُسَـــرُّ به بَيْنَ ذراعَىْ وجـبـهـةِ الأسـدِ	منسرح	الفرزدق	٤٣٠(٣٢٩)، ٤٣٤(٣٤١)
إيّاك أنت وعـــبـــدَ المســـيحِ أن تقـــربا قـبلة الْمَسْـجِـدِ	متقارب	جـرير	٥٧٩(٤٨٥) ، ٥٨١(٤٨٧)
[وجدت ، إذا أصطلحوا، خيرهم] وزنـــدك أثـــقـــب أزنـــادهـــا	»	(الأعشى)	١٤٥(١)
(الــراء) رْ			
ثم زادوا أنّهم فـى قـــومـــهمْ غُـفُـرٌ ذَنْبَـهُمُ غَـيْـرُ فُـخُـرْ	رمل	طرفة بن العبد	٣٣٦(٢٠٣)، ٣٤٢(٢١١)
فـأقـبلت زحـفًـا على الركـبـتينِ فـثـوبٌ لبـست وثوبٌ أجُـرْ	متقارب	امرؤ القيـــس	٢٨٥(١٦٣)، ٢٨٩(١٦٩)
فَـيَـــومٌ علينا ويومٌ لنا ويوم نُسـاءُ ويومٌ نُسَـرْ	»	النمر بن تولب	٢٨٥(١٦٤)، ٢٨٩(١٧٠)
رَ			
تَفَاقَدَ قومى إذْ يَبِيعونَ مُهْجَتِى بِجَارِيةٍ بَهْـرًا لَهُمْ بَعْـدَهَا بهْـرا	طويل	ابن ميادة (م)	٥٣٢(٥٥٧)، ٦٣٦(٥٦١)
إذاالوحشُ ضَمَّ الوَحْشَ فى ظُلُلاتها سَـواقطُ مِنْ حرٍّ وَقَدْ كَـانَ أظْهَرَا	»	الجعدى	٢٤٣(١٠٥)، ٢٤٧(١١٣)
فليس بِمَــعْــروفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّها صِـحـاحًا وَلاَ مُسْتَنْكَرٌ أنْ تُعَقَّرَا	»	»	٢٤٥(١٠٩)، ٢٤٩(١١٧)
من حـــبـــيبٍ أوْ أخِى ثقـــةٍ أو عـــدوٍّ شـــاحـطٍ دارًا	مديد	عدى بن زيد	٤٥٩(٣٩٠)، ٤٦٦(٤٠٢)
أو مُـعْـبرُ الظَّهْـر ينبى عن وليّتـه مـا حجَّ ربُّه فى الدنيـا ولا اعـتـمـرا	بسيط	رجلٌ من باهلة	١٥٨(١٥)، ١٧٢(٤٦)
مَشَقَ الهواجرُ لَحْمَهُنَّ مع السُّرى حـتَّى ذَهبْنَ كَـلاكِـلاً وَصُـدورَا	كامل	جـرير	٧٠، ٤٠٢(٢٧٢)، ٤٠٦(٢٨٠)
ولا نقـــاتلُ بالْعِـــصِـــىِّ ولا نُرامى بالحــجـــارَة	مجزوء	الأعشى	٧١، ٤٢٨(٣٢٦)، ٤٣٤(٣٤٠)
إلا عـــلالـة أو بُـــدا هَـةَ قـارحٍ نهـدِ الجُـزارَة	الكامل		
أصْبـحتُ لا أحـملُ السـلاح ولاَ أملك رأسَ الْبَـعِـيـر إنْ نَفَـرا	منسرح	الربيع بن ضبع	٢٩٢(١٧٤)، ٢٩٤–٢٩٥
والذِّئبَ أخـشــاهُ إنْ مَـرَرْتُ بِه وَحْـدى وأخـشى الرياحَ وَالْمَطَرَا			(١٧٥)
لاَ أرَى الْمَـوتَ يَسْبِقَ الْمـوتَ شىءٌ نَغَّصَ الْمَـوْتُ ذَا الْغِنَى والْفَـقِـيـرا	خفيف	سوادة بن عدىّ (م)	٢٤٢(١٠٤)، ٢٤٧
			(١١٢)

الشـاهد	البحر	القـائل	الصفحة (الرقم)
أكُلَّ امـرئٍ تَحْسَـبِينَ امْـرأً ونـارٍ تَـوَقَّـدُ بـاللَّـيل نـارًا	متقارب	أبو دؤاد (م)	٢٤٦(١١١)، ٢٥١(١١٩)
رُ			
وأنت امـرؤ منْ أهلِ نَجـدٍ وأهلُنا تهـامٍ فـمـا النجـديّ والمتـغـوِّرُ	طويل	جميل	٦١٦(٥٣٠)، ٦١٩(٥٣٥)
أَقـامَ وَأَقـْوى ذاتَ يـومٍ وَخَيْـبَـةٌ لأوَّلِ مَـنْ يَلْـقَى وَشَـرٌّ مُـيَـسَّـرُ	طويل	أبو زبيد	٦٣٣(٥٥٨)، ٦٣٧(٥٦٢)
لعـمـرُك مـا مـعنٌ بتـاركِ حـقِّـه ولا منسىءٌ مـعنٌ ولا مـتـيَـسِّـرُ	»	الفرزدق	٢٤٣(١٠٦)، ٢٤٧(١١٤)
وأيقنَ أنَّ الخـيـلَ إنْ تَلْتَـبِسْ بِهِ يَكنْ لِفَـسِـيلِ النَّخْلِ بَعْـدَه آبِرُ	»	حنظلة بن فاتك (م)	١٥٨(١٤)، ١٧٢(٤٥)
إذا ابنَ أبى مـوسى بلالاً بلغـتـه فَـقـامَ بفـأسٍ بين وِصليك جـازرُ	»	ذو الرُّمَّة	٢٨٠(١٥٨)، ٢٨٢(١٦٠)، ٣٢٢(١٨٦)
ضروبٌ برأسِ السيفِ سوقَ سِمانِها إذا عَـدِمُـوا زادًا فـإنَّكَ عـاقـرُ	»	أبو طالب بن عبد المطلب	٣٣٢(١٩٤)، ٣٣٥(٢٠٠)
أسكرانُ كانَ ابنَ المراغةِ إذ هجا تميمًا بَجَوفِ الشَّامِ أم متساكرُ	»	الفرزدق	٢١٤(٧٥)، ٢٢٠(٨٤)
وشـرُّ المنايا مـيِّتٌ بين أهلِه كهلك الفتى قد أسلم الحيَّ حاضرُه	»	الحطيئة	٤٨٦(٤١٩)، ٤٩١(٤٢٣)
تَحـسَّب هواسٌ ، وأقـبل، أنَّنى بهـا مـفـتدٍ من واحدٍ لا أغامـره فـقلتُ له : فـاهاالفـيك فـإنَّهـا قلوصُ امرىءٍ قاريكَ ما أنت حاذرُه	»	أبو سدرة الهجمى	٦٣٩(٥٦٦)، ٦٤٤(٥٧١)
عـذيرك من مـولًى إذا نمتَ لم ينم يقـولُ الْخَنَا أو تَعْـتَـرِيكَ زنابرُه	»	(—)	٦٣٤(٥٥٩)، ٦٣٧(٥٦٣)
إلى إمـامٍ تغـادينا فـواضله أظفـرَهُ اللّهُ فليـهنىءْ لَهُ الظفَـرُ	بسيط	الأخطل	٦٤٠(٥٦٨)، ٦٤٥(٥٧٣)
خلِّ الطـريق لمنْ يبنـى المنارَ بِهِ وابرزْ بِبَرْزةَ حـيثُ اظطرَّكَ القَـدرُ	»	جرير	٥٤٤(٤٥٦)، ٥٤٧(٤٥٨)
فـأصبـحوا قد أعاد اللّه نعمـتَهمْ إذ همْ قـريشٌ وإذ مـا مـثلَهمْ بشـرُ	»	الفرزدق	٧٢، ٢٣٦(١٠٠)، ٢٣٩(١٠٢)
أبالأراجـيـزِ يا ابنَ اللؤمِ توعـدنى وفى الأراجـيـزِ خِلتُ اللؤمُ والخَـوَرُ	»	اللعين المنقرى(م)	٣٤٥(٢١٩)، ٣٤٩(٢٢٤)
ترتعُ مـا رتعتْ حـتى إذا أدَّكـرتْ فَـإنَّمـا هِى إقـبـالٌ وإدبارُ	»	الخنساء	٦٨٠(٦٠٠)، ٦٨٤(٦٠٦)
حـتى كـأنْ لم يكن إلاّ تذكـرُهُ والدهرُ أيَّتَـمـا حـالٍ دهاريرُ	»	(حريث بن جبلة العذرى)(م)	٥٢١(٤٤٤ب)، ٥٢٦(٤٤٦ب)

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
فـإنّكَ لا تبـالى بعـدَ حـول أظبْىٌ كـان أمَّكَ أمْ حِـمـارُ	وافر	خداش بن زهير(م)	٧٠، ٢١٢(٧٢)، ٢١٩(٨٢)
تراها من يبيس الماءِ شُهبًا مـخـالِطَ دِرّةٍ مِنْهـا غِـرارُ	»	السليك بن السُّلَكة	٤١١(٢٩٠)، ٣١٦(٣٠٤)
فـمنْ يكُ سـائلاً عنى فـإنِّى وَجِـروةَ لا ترودُ ولا تـعـارُ	وافر	عنترة (م)	٦١٧(٥٣٣)، ٦٢٠(٥٣٨)
وكنتَ هناك أنتَ كـريمُ قـيسٍ فَـمـا القيـسىّ بَعْدَك والفِخـارُ	»	(—)	٦١٦(٥٣١)، ٦١٩(٥٣٦)
له زجلٌ كـأنّه صـوت حـادٍ إذا طلب الْوسيـقَـةَ أو زمـيـرُ	»	الشماخ (م)	١٥٨(١٣)، ١٧١(٤٤)
يا زِبْرقَـانُ أخـا بَنِى خَلَفٍ مـا أنتَ ويبَ أبيك والفـخـرُ	كامل	المخبل السعدى(م)	٦١٥(٥٢٩)، ٦١٩(٥٣٤)
فـقـصـرنَ الشـتـاءُ بعـدُ عليـه وهو للذودِ أن يقـسَّـمْنَ جـارُ	خفيف	عدى بن الرِّقاع(م)	٤٩٣(٤٢٥)، ٤٩٦(٤٢٦)
أرواحٌ مـــوَدِّعٌ أمْ بكورُ أنتَ فـانْظَرْ لأىٍّ ذاك تصـيـرُ	»	عدى بن زيد	٣٧٢(٢٤٠)، ٣٧٦(٢٤٣)
هـوِّنْ عليك فـإنّ الأمـورَ بكفِّ الإلـهِ مـقـاديرُها	متقارب	الأعورالشنىّ (م)	٧٣، ٢٤٤(١٠٧)، ٢٤٨
فليسَ بآتيكَ منهـيُّـهـا ولا قـاصـرٍ عَنْك مـأمـورُها			(١١٥)
رِ			
كسا اللؤمُ تيمًا خضرةً فى جُلودِها فَـويْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سَرابيلها الخضـرِ	طويل	جريـر	٦٧٠(٥٩٦)، ٤٧٤(٥٩٨)
فَـلالَ ذا جـلالٍ هبنَه لِجَـلاَلِهِ وَلاَ ذَا ضَـيـاعٍ هُنَّ يتـركْنَ للفـقْـرِ	»	هدبة بن الخشرم	٣٨٠(٢٤٥)، ٣٨٣(٢٥٢)
فـإن تكُ فى أمـوالنا لا تضيق بهـا ذِراعًا ، وإنْ صبـرٌ فَنَصبِرُ للصَّبْرِ	»	»	٥٥٥(٤٦١)، ٥٥٩(٤٦٦)
يا عينِ بكّى حُنيفًا رأسَ حيِّهمِ الكاسـرِين القنا فى عـورةِ الدُّبُرِ	بسيط	تميم بن مقبل	٣٣٧(٣٤٦)، ٤٤٣(٣٥٦)
جـئْنى بمثلِ بنى بدرٍ لقـومِـهِمِ أو مـثلَ أسْـرةِ منظورِ بنِ سَيّـارِ	»	جرير	٢٩٧(١٧٦)، ٣٠٠(١٧٨)، ٤١٢
			(٢٩٤)، ٤١٨(٣٠٨)
إذا تغنّى الحـمـام الورقُ هيّجَنى ولو تعـزّيت عنهـا أمَّ عـمَّـارِ	بسيط	(النابغة الذبيانى)	٥٨٨(٤٩٧)، ٥٩٦(٥١٠)
لقـد كـذبتْك نَفْسُك فـاكـذِبَنْها فـإنْ جَـزَعًا وإنْ إجـمـالَ صَـبْـرِ	وافر	دريد بن الصمة	٥٦٣(٤٧٢)، ٥٦٦(٤٧٥)
سـمـاعَ اللّهِ والعلمـاءِ أنِّى أعـوذُ بحـقـوِ خـالك يا ابنَ عـمـرِو	»	(—)	٦٨٢(٦٠٤)، ٥٨٥(٦١١)
كـأنّ عـذيرهـم بِجنُوبِ سِلّى نعـامُ قَـاقَ فى بَلدٍ قِفـارِ	»	النابغة الجعدى(م)	٤٨٦(٤١٧)، ٤٩١(٤٢١)

الشـــاهد	البحر	القائـــل الصفحة (الرقم)
لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ	كامل	الخِرْنِقُ بنت هفان ٤٦١(٣٩٤)، ٤٧٠(٤٠٦)
النازلون بكلِّ مُعْتَرَكٍ والطيبون مَعاقِدَ الأُزْرِ		
حذِرٌ أموراً لا تُخافُ وآمِنٌ ما لَيس منجِيَةٌ من الأقدار	كامل	(أبو يحيى اللاحقى)(م) ٢٣٧(٢٠٤)، ٢٤٢ (٢١٢)
فلتَأتينْك قصائدٌ ولْيَدْفعن جيشٌ إليك قوادمَ الأكوار	«	النابغة الذبيانى ١٧٠(٤١)
إنِّى ضمنت لِمَنْ أتانى ما جنَى وأَبى فكاَن وكنت غيرَ غدور	«	الفرزدق ٢٧٠(١٤٠)، ٢٧٥(١٥٠)
أقولُ لمّا جاء نى فخْرُهُ سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ	سريع	الأعشى ٦٥٥(٥٨٤)، ٦٥٦(٥٨٧)، ٦٦١(٥٩١)، ٦٦٣(٥٩٤)
دعوت لما نابنى مِسْوَرًا فَلَبَّى فلبَّى يَدَىْ مِسْوَرِ	متقارب	(الرجل من بنى أسد) ٧٠١(٦٣٠)، ٧٠٧(٦٣٥)
(السين) سُ		
هنيئًا لأرباب البيوتِ بيوتُهم وللعَزَبِ المسكينِ ما يتلَمَّسُ	طويل	٦٤١ (٥٦٩)، ٦٤٥(٥٧٤)
إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبردِ مِثْلُه دواليكَ حتَّى ليس للبرد لابسُ	«	سحيم عبد بنى الحسْحاس ٧٠٠(٦٢٧)، ٧٠٦(٦٣٢)
آليت حبَّ العراق الدهر أطْعَمُهُ والحبُّ يأكُلُه فى القرية السوسُ	بسيط	(المتلمس) ٦٩، ١٩٠(٦١)، ١٩٣(٦٦)
سِ		
يا مروَ إنَّ مطيتى محبوسةٌ ترجو الحباءَ وربُّها لم ييْأسِ	كامل	الفرزدق ١٢٧(٢٩)
أعَلاَقَةً أُمَّ الوليد بعد ما أفنانُ رأسِكَ كالثغامِ المُخْلِسِ	«	المرار الأسدىّ ١٧٢(٤٩)، ٣٣٩(٢٠٩)، ٣٤٤(٢١٨)، ٦٠٤(٥١٧)، ٦٠٧(٥٢١)
سلِّ الهمومَ بكُلِّ معطى رأسِهِ ناجٍ مخالطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ	«	المرار الأسدىّ ٤١٢(٢٩٢)، ٤١٦(٣٠٦)
(الصاد) صُ		
كُلوا فى بعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا فإنَّ زَمانَكُمْ زَمَنٌ خَميصُ	وافر	(—) ٤٧٤(٤١٠)، ٤٨٣(٤١٥)

الشـــاهد	البحر	القـــائل	الصفحة (الرقم)
(الضـــاد) ضَ			
أغنى كلَّ عــام مسأتُمٌ تبـعـثـونَه على مـحْـمَـرٍ ثَوَّبْتُـمُـوه ومـا رُضَـا	طويل	زيد الخير (م)	٣٦٠(٢٣٠)، ٣٦٣(٢٣٤)
ضِ			
أبا منذرٍ أفنيتَ فـاسـتـبقِ بعضنا حنانيكَ بعضُ الشر أهونُ مِنْ بعضِ	طويل	طرفه بن العبد	٦٩٩(٦٢٦)، ٧٠٥(٦٣١)
هَجُومٌ عليـهـا نَفْسَه غـيـرَ أنه مـتى يُرْمَ فى عـينيه بالشَّبح ينهضِ	»	ذو الرُّمَّة	٣٣٠(١٩٠)،٣٣٥(١٩٧)
عـــــذير الحىّ من عَـــــدوا نَ كـــــانوا حُـــيَّـــــةَ الأرضِ	هزج	ذو الإصبع العَدوانى	٥٣٤(٤٥٢)، ٥٧٦(٤٨١)، ٥٧٨(٤٨٤)
(الطـــاء) طِ			
فـــمـــا أنا والسَّـــيـــرَ فى مَـــتْلَفٍ يُبَـــرِّحُ بـالذَّكـــرِ الضَّـــابِطِ	متقارب	(أسامة بن الحارث الهذلى)	٦٢١(٥٣٩أ)، ٦٢٤(٥٤٤)
(العيـن) عا			
بنى أســـدٍ هلْ تعلمـــونَ بلاء نا إذا كــان يومًـا ذا كـواكبَ أشنعَـا	طويل	عمرو بن شأس	٢١١(٧١)، ٢١٧(٨٠)
فـإن يكُ غـثًّـا أو سـمـينًا فـإنَّنى سَـأجْـعَـلُ عَيْنَيْه لِنَفْسِـه مَقْنَعَا	»	مالك بن خُريم	١٥٥(٧) ، ١٦٨(٣٣)
لَعَـمْـرى وَمَـا دهرى بتـأبين هالكٍ ولا جَـزَعٍ مِـمَّـا أصـاب فـأوجـعَـا	»	متمم بن نويرة	٦٨١(٦٠١)، ٦٨٤(٦٠٧)
لقـد علمت أولَى المغـيـرةِ أنَّنى لَحِقتُ فلم أنكُلْ عن الضربِ مِسْمَعَا	»	المرار الأسدى(م)	٤٥٠(٣٧١)،٤٥٤(٣٨١)
فكَّـرتْ تبـتـغـيـه فـوافـقـتْـهُ على دَمِه ومَـصْرعِـه السِّـبـاعَـا	وافر	القُطامى	٥٨٧(٤٩٤)، ٥٩٥(٥٠٧)
قـفـى قـبلَ التَّـفـرقِ يا ضُـبـاعـا ولاَ يكُ مَـوْقِـفٌ مِنْـكِ الْوَدَاعـا	»	»	٦٦٦(٥٩٥)
ذرينى إنَّ أمــــركِ لن يطاعـــا وَمَـا ألفيـتِنى حِلْمِى مُـضَـاعًـا	»	(عدى بن زيد)(م)	٣٩٤(٢٦٣)،٣٩٦(٢٦٥)
أنا ابن التـــاركِ البكرىِّ بشـــرٍ عليـهِ الطيـرُ تَرْقُـبُـهُ وُقُـوعًـا	»	المرار الأسدى	٧٢،٤٣٦(٣٤٤)،٤٤٢(٣٥٤)
عُ			
ترى الثورَ فيها مدخلَ الظّلِ رأسَه وَسَـائرُه بادٍ إلى الشـمسِ أجْـمَعُ	طويل	(—)	٤٣٠(٣٣٠)، ٤٣٥(٣٤٣)
إذا متُّ كان الناسُ صنفان : شامتٌ وآخَـــرُ مـــثنٍ بالذى كنتُ أصْنَعُ	»	العجير السلولى	٢٥٦(١٢٥)، ٢٦١(١٣٤)

الشـــاهد	البحر	القـــائل الصفحة (الرقم)
[يقولُ الخنا وأبغَضُ العجم ناطقًا إلى ربِّه صوتُ الحمارِ] اليُجدّعُ	»	(ذو الخرق الطهوى) ١٤٦هـ، ٥٨٣(٤٨٩)
منَّا الذى اختير الرجالُ سماحةً وُجودًا إذا هبّ الرياحُ الزعازعُ	»	الفرزدق ١٩٠(٦٢)،١٩٥(٦٧)
فيا عجبًا حتَّى كليبٌ تسبُّنى كأنَّ أبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ	»	» ٣٠٥(١٨٢)
على حينَ عاتبت المشيبَ على الصِّبا وقلتُ : ألما أصحُ والشيبُ وَازِعُ	طويل	(النابغة الذبيانى) ٥٠٢(٤٣٠)
أبا خراشةَ أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قوميَ لم تأكلْهمُ الضبعُ	بسيط	العباس بن مرداس ٦٠٤(٥١٦) ، ٦٠٦(٥٢٠) ، ٦٠٧(٥٢٢)
لَمّا أتى خبرُ الزّبير تهدمتْ سُورُ المدينةِ والجبالُ الخشّعُ	كامل	جرير(م)٢٢٣(٨٨)،٢٢٨(٩٣)،٢٤٨(١١٦)
ع		
فبينا نحن نرقبه أتانا معلّقَ وفضةٍ وزنادَ راعِ	وافر	(نصيب بن رباح)(م) ٤١٣(٢٩٦)، ٤١٨(٣١٠)
لا تجزعى إنْ منفسًا أهلكتُه وإذا هلهتُ فعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِى	كامل	النمر بن تولَبٍ ٣٦٥(٢٣٧)،٣٦٨(٢٣٨)
(الفاء) فُ		
تُواهِقُ رِجلاها يداها ورَأْسُه لها قتب خَلْفَ الْحَقِيبَةِ رادفُ	»	أوس بن حجر ٥٨٩(٤٩٩)، ٥٩٧(٥١٢)
وقالوا: تعرفْها المنازلَ من منًى وَمَا كلُّ مَنْ وَافَى منى أنَا عارِفُ	»	مزاحم العقيلى ٢٥٧(١٢٧) ، ٢٦٢(١٣٦)، ٣٨١(٢٤٨) ، ٣٨٤(٢٥٥)
فقالت: حنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نَسَبٍ أم أنْت بالحيّ عارفُ	»	(منذر بن درهم الكلبى) ٦٤٨(٥٧٦)، ٣٥١(٥٧٩)
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأىُ مُخْتَلِفُ	منسرح	قيس بن الخطيم(م) ٢٦٩(١٣٧) ، ٢٧٤(١٤٨)
الحافظو عورةَ العشيرةِ ، لا يأتيهمُ من ورائنا نَطَفُ	»	رجل من الأنصار (قيس بن الخيطم) (م) ٤٣٨(٣٤٩)، ٤٤٤، (٣٥٩)،٤٧٠(٤٠٧)

الشـــاهد	البحر	القـــائل	الصفحة (الرقم)
فِ			
تنفى يداها الحصا فى كل هاجرةٍ نَفْىَ الدّنانيـرِ تَنْقَـادُ الصـيـاريفِ	بسيط	الفرزدق	١٥٦(١٠)، ١٦٩(٣٨)
(القـاف) قُ			
أدارًا بحُـزوى هجتِ للعينِ عـبـرةً فَـمـاءُ الهـوى يَرْفَضُ أو يَتَـرَقْـرَقُ	طويل	ذو الرُّمَّة	٦٩٦(٦٢٤)
ولم يرتفق والناسُ مـحـتـضـرونَه جـمـيـعًـا وأيدى المُعْـتَـفِينَ رواهقُـه	»	(—)	٤٤٠(٣٥٣)، ٤٤٦(٣٦٣)
تكلّفنى سَـــوِيقَ الكرمِ جَـــرْمٌ ومـــا جـــرمٌ ومـــا ذاك الســـويقُ	وافر	زياد الأعجم	٦١٧(٥٣٢)، ٦٢٠(٥٣٧) ٦٢٨(٥٥٣)، ٦٣٠(٥٥٦)
قِ			
إذا جـئتُ بوابًا له قـال : مـرحـبـا ألا مـرحبٌ واديك غـيـر مـضـيـقِ	طويل	(أبو الأسود)	٦٠٥(٥١٩)، ٦٠٩(٥٢٤)
هَلْ أنتَ باعثُ دينارٍ لحـاجـتِنَا أوْ عـبـد ربٍّ أخـا عـونِ بنِ مـخـراقِ	بسيط	جابر بن رألان السنبسى(م)	٤١٤(٢٩٧)، ٤١٨(٣١١)
(الكاف) كا			
تجانفُ عن جوِّ اليـمـامةِ ناقـتى ومـا قـصـدتْ منْ أهلِهـا لسَـوائكا	طويل	الأعشى	١٦١(٢٠)، ١٧٣(٥٣)
وأحـضـرتُ عـذرى عليـه الشـهـو دُ ، إنْ عـاذرًا لـى وإنْ تـاركـــا	متقارب	عبدالله بن همام	٥٥٧(٤٦٤)، ٥٦٠(٤٦٩)
كُ			
أهوى لهـا أسـفعُ الخـدّين مطَّرِقٌ ريشَ القـوادمِ لم تُنْصب له الشَّـبَكُ	بسيط	زهير	٤٥٦(٣٨٣)، ٤٦٥(٣٩٥)
كِ			
أفى السلم أعـيـارًا جـفـاءً وغلظةً وفى الحرب أشباهَ النسـاء العواركِ	طويل	(هند بنت عتبة)	٦٩١(٦١٧)، ٦٩٥(٦٢١)
(اللام) لْ			
أمـيـران كـانا آخـيـانى كـلاهمـا فكلاً جـــزاه اللّه عنى بما فَـــعَلْ	»	أبوالأسود الدؤلى	٣٧٣(٢٤١)، ٣٧٨(٢٤٤)
ضــعـــيف النكاية أعـــداءَ ه يَخـــالُ الفـــرارَ يُراخى الأجلْ	متقارب	(—)	٤٤٩(٣٧٠)، ٤٥٤(٣٨٠)

الشاهد		البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
لَ				
ألكنى إلى قومى السلامَ رسالةً	بآيةِ مَا كانُوا ضِعافًا ولا عزلاً	طويل	عمرو بن شأسٍ	٤٥٨(٣٨٦)،٤٦٥(٣٩٨)
ولا سيئى زىٍّ إذا ما تلبّسُوا	إلى حاجةٍ يومًا مُخيَّسَةً بزلاً			
أخا الحرب لبّاسًا إليها جِلالَها	وَلَيْسَ بِوَالأّجِ الْخَوالفِ أعقلاً	»	القلاخ بن حزن	٣٣١(١٩٢)، ٣٣٥(٢٠١)
فلو أنّها إيّاكَ عضّتْكَ مثلُها	جررتَ على ما شِئْتَ نحرًا وكلكلاً	»	المرار الأسدى(م)	٣٨٢(٢٥١)،٣٨٦(٢٥٩)
عددتَ قشيرًا إذ عددت فلم أُسَأْ	بِذاك ولم أزْعُمْك عَنْ ذاك معزلا	»	النابغة الجعدى	٣٤٦(٢٢١)، ٣٥٠(٢٢٦)
فلم أر مثلها خباسة وَاحدٍ	وَنَهْنهتُ نَفْسِي بَعْدَما كِدْتُ أفْعلَه	»	عامر بن جوين الطائى(م)	٦٢٣(٥٤٣) ، ٦٢٥(٥٤٩)
هل تعرفُ اليومَ رَسْمَ الدارِ وَالطلَلا	كما عرفتَ بَجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلا	بسيط	عمر بن أبى ربيعة (م)	٥٨٦(٤٩٢)، ٥٩٤(٥٠٥)
دارٌ لمروة إذ أهلى وأهلُهُمُ	بالكانسيّة نَرعى اللهوَ والغَزلا			
قد قيل ذاك إن حقًّا وإن كذِبًا	فما اعتذارك من شيءٍ إذا قيلا	»	النعمان بن المنذر	٥٥٥(٤٦٢)،٥٥٩(٤٦٧)
فَرَدَّ عَلَى الْفُؤادِ هوىً عميدًا	وسُوئِلَ لوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤالا	وافر	المرار الأسدى(م)	٢٧٢(١٤٥)،٢٧٦(١٥٥)
وقد نغنى بها ونرى عصورًا	بها يقتدننا الخُرُدَ الخِدَلا			
وجدنا الصالحين لهم جزاءً	وجناتٍ وعينًا سلسبيلا	»	عبدالعزيز بن زُرَارَة	٥٩٠(٥٠١)، ٥٩٧(٥١٤)
أبنى كليبٍ إنّ عمَّىَّ اللذا	سلبا الملوك وفككا الأغلالا	كامل	الأخطل (م)	٤٣٨(٣٥٠)،٤٤٤(٣٦٠)
أزمان قومِى والجمَاعةَ كالذى	منَعَ الرِّحالةَ أن تَميلَ مَمِيلا	»	الراعى (م)	٦٢٢(٥٤٠)، ٦٢٤(٥٤٦)
الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها	عُوذًا تُزَجِّى بَيْنَها أطْفالَها	»	الأعشى	١٤٩(٢)،٤٣٧(٣٤٥)،٤٤٣(٣٥٥)
فواعِديه سَرْحَتَى مالكٍ	أو الرُّبا بينهما أسْهلا	سريع	عمر بن أبى ربيعة	٥٨٦(٤٩٣)،٥٩٥(٥٠٦)
فألفيتُه غيرَ مستعتبٍ	ولا ذاكرِ اللَّهَ إلاّ قليلاً	متقارب	أبوالأسودالدؤلى	٤١٢(٢٩٣)،٤١٧(٣٠٧)
وداهيةٍ من دواهى المنو	نِ تَرْهَبُها الناسُ لا فالَها	»	عامر بن جوين الطائى(م)	٦٣٩(٥٦٧)، ٦٤٤(٥٧٢)

الشاهد		البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
	لُ			
فلم يجـدا إلا مناخَ مطيَّةٍ	تَجافَى بها زَوْرٌ نَبيلٌ وكَلْكلُ	طويل	كعب بن زهي	٤١٩-٤٢(٣١٣)،٤٢٢(٣١٧)
ومَفْحصَها عنها الحصى بجرانها	ومَثنى نَواجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ			
وَسُمْرٌ ظِماءٌ وَاتَرتْهُنَّ بَعدما	مَضَتْ هجعةٌ من آخرِ الليلِ ذُبَّلُ			
لقد أَلَّبَ الواشُونَ أَلْبًا لبينهمْ	فتُرْبٌ لأفواهِ الوشاةِ وجندلُ	»	(—)	٦٣٨(٥٦٥) ، ٦٤٣(٥٧٠)
فإن لم تجدْ مِنْ دونِ عدنانَ والدًا	وَدُونَ معدٍّ فلْتَزَعْكَ العواذلُ	»	لبيد	٢٥٣(١٢١) ، ٢٥٩(١٢٩)
أهاجيتُمُ حَسَّانَ عندَ ذكائه	فغَيٌّ لأولادِ الحِماسِ طويلُ	»	حسان بن ثابت	٦٣٤(٥٦٠) ، ٦٣٧(٥٦٤)
أتاني على القَعْساءِ عادِلَ وَطْبِهِ	بِرِجْلَيْ لَئيمٍ واستِ عبدٍ تعادلُه	»	الفرزدق	٤١٠(٢٨٨) ، ٤١٦(٣٠٢)
ويومٍ شهدناه سليمًا وعامرًا	قليلٍ سوى الطعنِ النهالِ نوافلُه	»	(رجل من بنى عامر)	٤٢٧(٣٢٣) ، ٤٣١(٣٣٢)، ٤٣٣(٣٣٧)
وكرَّارِ خلْفِ المحجرين جوادَه	إذا لم يحامِ دُونَ أُنْثَى حليلُها	طويل	الأخطل	٤٢٧(٣٢٢)، ٤٣٣(٣٣٦)
اعتادَ قلبَك من سلمى عوائده	وهاجَ أهواءَك المكنونةَ الطللُ	بسيط	(عمربن أبى ربيعة)	٥٨٥(٤٩١)،٥٩٤(٥٠٤)
رَبْعٌ قَواءٌ أذاعَ المعصراتُ به	وكلُّ حيرانَ سارٍ ماؤه خَضِلُ			
أستغفرُ اللَّهَ ذنبًا لست محصيَهُ	رَبَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ	»	(—)	١٨٨(٥٩)، ١٩٢(٦٤)
هِيَ الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها	وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ	»	هشام أخو ذى الرُّمَّة	١٥٦(١٢٦)، ٢٦٢(١٣٥)، ٣٨٢(٢٥٠)، ٣٨٥(٢٥٧)
بيناه فى دار صدقٍ قد أقام بها	حينًا يُعلِّلُنا ومَا نعلِّلُه	»	(—)	١٥٩(١٧) ، ٢٧٣(٥٠)
كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا	يَهوديٍّ يقاربُ أَوْ يُزيلُ	وافر	أبو حية النميرى	٤٢٨(٣٢٥)،٤٣٤(٣٣٩)
بكتْ عينى وحُقَّ لها بكاها	وما يُغني البُكاءُ ولا العويلُ	»	(كعب بن مالك) (م)	٧١(٤٢)
لميَّةَ موحشًا طَلَلُ	[يلوحُ كأنّه خِلَلُ]	مجزوء الوافر	(كثير)	٢٤٠(١٠٣)
	لِ			
فإن تزعميني كنتُ أجهل فيكمُ	فإني شريتُ الحِلْمَ بعدكِ بالجهلِ	طويل	أبو ذؤيب	٣٤٦(٢٢٠)، ٣٤٩(٢٢٥)

الشـــاهد	البحر	القـــائل الصفحة (الرقم)
نَعَـاءِ جذامًـا غيـر مـوتٍ ولا قـتلٍ ولكنْ فِـراقًـا للدعـائم والأصـلِ	»	(الكميت بن زيد الأسدى) (م) ٥٧٥(٤٨٠) ٥٧٨(٤٨٣)
فلست بآتيـه ولا أسـتطيـعـهُ ولاكِ اسقنى إن كان ماؤُكَ ذا فضلِ	»	النجاشـىّ ١٥٤(٦)، ١٦٧(٣٢)
[وقد أغتدى والطيرُ فى وُكناتها] بمُنجـردٍ قـيـد الأوابدِ هَيْكلِ	»	امرؤ القيس ٥٢٣(٤٤٥)
إذا هى لم تسـتك بعـودِ أراكـةٍ تُنُخِّلَ ، فاسـتـاكت به عـودُ إسحلِ	»	عمربن أبى ربية(م)٢٧٢(١٤٤)،٢٧٦(١٥٤)
فَـمَـا لَـكُمُ والْفـرْطَ لاَ تقربونَه وَقَـدْ خلتُـه أدْنَى مـردٌ لعـاقلِ	»	(عبد مناف بن ربع الهذلى) ٦٢٨(٥٥٢) ، ٦٣٠(٥٥٥)
فـلو أنَّ مَا أسْعَـى لأدْنَى مَعيشَةٍ كـفَـانِيَ وَلَمْ أطلُبْ قليلٌ من المالِ	»	امرؤ القيس ٢٧٣(١٤٦)، ٢٧٧(١٥٦)
فَـمَـا لَكَ وَالتَّـلَدُّدَ حَـوْلَ نجـدٍ وقـد غـصّت تهـامـةُ بالرجـالِ	وافر	مسكين الدارمي ٦٢٧(٥٥١)، ٦٣٠(٥٥٤)
فـكـونـوا أنْـتُـمُ وَبَـنِـى أبـيـكـم مَكَانَ الكُليـتين مِنَ الطِّحـالِ	»	(—) ٦١١(٥٢٥)، ٦١٤(٥٢٧)
بضـربٍ بالسـيـوف رؤوسَ قـومٍ أزلـنـا هـامـهـنّ عن المقـيـلِ	وافر	(المرار بن منقذ)٤٤٨ (٣٦٦)، ٤٥٣(٣٧٦)
إنِّى بحـبـلكِ واصلٌ حَـبْـلِى وَبِـريـشِ نَـبْـلِـكِ رَائِـشٌ نَـبْـلِـى	كامل	(امرؤ القيس)(م) ٤٠٨(٢٨٤)،٤١٤(٢٩٨)
مما حـمـلن بِهِ وَهُنَّ عـواقـدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فـعـاش غيـرَ مـهـبَّلِ	»	أبو كبير الهذلى ٣٣٠(١٨٨)،٣٣٤(١٩٥)
مَلَكَ الخـورنقَ والسـديرَ ودانَه مـا بينَ حِـمْـيَـرَ أهلهـا وأوالِ	»	النابغة الجعدى ٤٠١(٢٧١)، ٤٠٦(٢٧٩)
(الميـم) مـا		
ومـا هـى إلاّ فى إزار وعِلقـةٍ مُـغَـارَ ابنِ هَمَّامٍ على حىِّ خـثْـعـمـا	طويل	حميد بن ثور (م) ٥١٣(٤٣٩)،٥١٨(٤٤٣)
فَمَـا كَانَ قَـيْـسٌ هُلْكُه هُلْكَ وَاحدٍ وَلكنَّه بُنْيَـانُ قَـوْمٍ تَهَـدَّمَـا	»	عبدة بن الطبيب(م)٣٩٣(٢٦٢)،٣٩٦(٢٦٦)
همُ القـائلونَ الخيـرَ والآمـرونَه إذاماخشُوا من مُحْدَثِ الأمر معظما	»	(—) ٣٣٩(٣٥٢)، ٤٤٦(٣٦٢)
هما أخوا فى الحربِ من لا أخا له إذا خـاف يومًـا نبـوةً فَـدَعَـاهُـمـا	»	درنابنت عبعبة(م)٤٢٩(٣٢٨)،٤٣٥(٣٤٢)
أمِنْ دمنتين عرّسَ الركْبُ فيهما بحَقْلِ الرُّخـامى قـد عفـا طللاهمـا	»	الشـمّـاخ ٧٤،٤٥٩(٣٩١)، ٤٦٧(٤٠٣)
أقامتْ على رَبعيـهما جَارَتَا صَفًا كُميْتَ الأعالى جونَتَا مُصْطَلاهما		
لا تقـربَنّ الدهـر آلَ مُطَـرِّفٍ إن ظالمًـا أبدًا وإنْ مَظْلُومًـا	كامل	ليلى الأخيلية(م) ٥٥٧(٤٦٣)،٥٦٠(٤٦٨)

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
حَـدِيَتْ عَلَىّ بطونُ ضِنَّةَ كلُّهـا إن ظالمًا فـيـهم وإن مظلومـا	كامل	النابغة الذبيانى	٥٥٧(٤٦٥)، ٥٦٠(٤٧٠)
لمّا رأتْ ساتيدما استَعْبَرتْ لله درُّ – اليومَ – مَنْ لاَمَهـا	سريع	عمرو بن قميئة	٤٢٨(٣٢٤)، ٤٣٣(٣٣٨)، ٤٥٠(٣٧٣)، ٤٥٥(٣٨٢)
تذكرتْ أرضًا بها أهلُهـا أخوالَها فيها وأعمامَها	»	»	٥٨٧(٤٩٦)، ٥٩٦(٥٠٩)
سقْته الرواعدُ من صَيِّفٍ وإنْ منْ خريفٍ فلَنْ يَعْدَمَا	متقارب	النمر بن تولب	٥٦٣(٤٧٣)، ٥٦٦(٤٧٦)
فأمـا تميمُ تميمُ بن مُرٍّ فألفاهمُ القومُ رَوْبَى نياما	»	بشر بن أبى خازم	٢٨٠(١٥٧)، ٢٨٢(١٥٩)، ٢٨٣(١٦١).
مُ			
صددت فأطولت الصدودَ وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ	طويل	(عمر بن أبى ربيعة)(م)	١٦٠(٨٨)، ١٧٢(٤٨)
نبئتُ عبدَ الله بالجوِّ أصبحتْ كرامًا مواليها لئيمًا صميمُها	»	(الفرزدق)	١٩١(٦٣)، ١٩٥(٦٨)
لا الدارَ غيَّرَها بعدى الأنيسُ ولا بالدار، لو كلَّمتْ ذا حاجةٍ، صَمَمُ	بسيط	زهير	٣٨١(٢٤٦)، ٣٨٣(٢٥٣)
ونأخذْ بعده بذناب عيشٍ أجبَّ الظهرَ ليس له سنامُ	وافر	النابغة الذبيانى	٤٥٧(٣٨٥)، ٤٦٥(٣٩٧)
سلامَكَ ربَّنا فى كلِّ فجرٍ بريئًا ما تغَنَّثُكَ الذمومُ	»	أمية بن أبى الصلت	٦٥٥(٥٨٥)، ٦٦٢(٥٩٢)
عهدى بها الحىَّ الجميع وفيهمُ قبلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ	كامل	لبيد	٤٤٨(٣٦٧)، ٤٥٣(٣٧٧)
أوْ مسحَلٌ شَنِجٌ عَضَادَةَ سَمْحَجٍ بسراته ندبٌ لها وكُلُومُ	»	(لبيد) (م)	٣٣٦(٢٠٢)، ٣٤١(٢١٠)
مِ			
طويلُ متلِّ العُنْقِ أشرفُ كاهلاً أشقُّ رَحِيبُ الجوفِ معتدلُ الجِرْمِ	طويل	عمرو بن عمار النهدى (م)	٤٠٢(٢٧٣)، ٤٠٧(٢٨١)
وتَشْرَقُ بالقولِ الذى قد أذعتَه كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ	»	الأعشى	٢٢٢(٨٦)، ٢٢٧(٩١)
لَقَدْ لمتِنا يا أمَّ غَيْلاَنَ فى السُّرى ونِمتِ وما ليلُ المطىِّ بنائمِ	»	جرير	٤٠٠(٢٦٨)، ٤٠٥(٢٧٦)
مشينَ كما اهتزت رماحٌ تسفَّهَتْ أعاليَها مرُّ الرياحِ النَّواسمِ	»	ذو الرُّمَّة	٢٢٤(٨٩)، ٢٢٧(٩٤)، ٢٤٥(١١٠)، ٢٤٩(١١٨)

الشاهد	البحر	القائل	الصفحة (الرقم)
ولكنَّ نِصْفًا لو سَبَبْتُ وسبَّنى بنُو عبدِ شمسٍ من مَنَافٍ وهاشِمِ	»	الفرزدق	٢٧١(١٤١)، ٢٧٥(١٥١)
على حَلْفةٍ لا أشْتُمُ الدهرَ مُسلِمًا ولا خارجًا مِنْ فِيَّ زورُ كلامِ	»	»	٥٩٣(٦٢٠)، ٦٩٧(٦٢٥)
عمَّرتُكِ اللَّهَ إلا ما ذكرتِ لنا هل كنتِ جارتَنا أيام ذى سَلَمِ	بسيط	الأحوص	٦٥٤(٥٨٢)، ٦٦٠(٥٨٩)
حتَّى شآها كليلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ باتَتْ طِرابًا وباتَ الليلَ لم ينَمِ	»	ساعدة بن جؤيّة(م)	٣٣٨(٢٠٦)، ٣٤٣(٢١٤)
شمٌّ مهاوينَ أبدانَ الْجَزُورِ مَخا ميصِ العشيّاتِ لا خورٍ ولا قزَمِ	»	الكميت (م)	٣٣٨(٢٠٧)، ٤٤٣(٢١٥)
أسيِّدُ ذو خريِّطةٍ نهارًا من الْمُتَلَقِّطِى قَرَدِ القُمَامِ	وافر	الفرزدق	٤٣٧(٣٤٧)، ٤٤٤(٣٥٧)
أخذتُ بِسَجْلِهم فنفحتُ فيهِ محافظةً لهُنَّ إخا الذِّمامِ	»	(—)	٤٤٨(٣٦٥)، ٤٥٢(٣٧٥)
إذا بعضُ السنين تعرَّقَتْنَا كفَى الأيتامَ فَقْدَ أبى اليتيمِ	»	جرير	٢٢٣(٨٧)،٢٢٨(٩٢)،٢٤٤(١٠٨)
(النون) نا			
ولا ينطقُ الفحشاءَ من كانَ منهمُ إذا جلسوا منّا ولا من سَوائِنا	طويل	المرار بن سلامة العجلى	١٦٠(١٩)، ١٧٣(٥٢)
هبت جَنوبًا فَذِكْرَى ما ذَكَرْتُكُمُ عند الصفاةِ التى شرقىَّ حَوْرَانا	بسيط	جرير	٤٩٩(٤٢٩)، ٥٠٢(٤٣٣)
أراكَ جمعتَ مسألةً وحرصًا وعندَ الحقِّ زحَّارًا أُنَانَا	وافر	(المغيرة بن حبناء)	٦٨٨(٦١٣)،٦٨٩(٦١٥)
[صددتِ الكأسَ عنا أُمَّ عمرٍو] وكانَ الكأسُ مُجراها اليمينا	»	عمرو بن كلثوم(م)	٤٩٨(٤٢٨)،٥٠٣(٤٣٢)
أجهالاً تقول بنى لؤىٍّ لعَمْرُ أبيكَ أمْ متجاهلينا	»	الكميت بن زيد(م)	٣٤٧(٢٢٢)،٣٥١(٢٢٧)
أمّا الرحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدارَ تَجْمَعُنَا	كامل	عمر بن أبى ربيعة	٧٧، ٣٤٧(٢٢٣)، ٣٥٢ (٢٢٨)
نُ			
رويد عليًا جُدَّ ما ثَدْىُ أمِّهِمْ إلينا ولكنْ بُغْضُهم متماينُ	»	الهذلى(مالك بن خالد)(م)	٥٣١(٤٥١)، ٥٣٤(٤٥٣)
مهلاً أعاذلَ قد جرّبتِ من خلقى أنّى أجودُ لأقوامٍ وإن ضننوا	بسيط	قعنب بن أم صاحب	١٥٧(١١)، ١٦٩(٣٩)
فأصبحوا والنوى عالى معرَّسِهِمْ وليس كلَّ النوى تُلقى المساكينُ	»	حميد الأرقط	٢٥٥(١٢٤)،٢٦٠(١٣٣)، ٣٨٢(٢٤٩)، ٣٨٥(٢٥٨)
ألا مَنْ مبلغٌ حسانَ عنِّى أسحرٌ كان طبُّك أمْ جنونُ	وافر	أبو قيس بن الأسلت	٢١٣(٧٤)،٢١٩(٨٣)

الشـــاهد	البحر	القـــائل الصفحة (الرقم)
نِ		
رمـــانى بأمـــرٍ كنتُ منه ووالدى بريئًـــا ومنْ أجلِ الطَّوِىّ رمـــانى	طويل	عمرو بن أحمر(م) ٢٧٠(١٣٩)،٢٧٤(١٤٩)
فـــإنْ لا يكنْهـــا أو تكنْه فـــإنَّه أخـــوها غـــذَتْهُ أمُّـــه بلِبـــانِهـــا	»	أبو الأسود الدؤلى ٢١٠(٦٩)، ٢١٦(٧٧)
ألْحِقْ عـذابَك بالقـومِ الذين طَغَـوْا وعـــائذًا بك أن يعلو فـــيطغـــونى	بسيط	عبد الله بن الحارث ٦٨٧(٦١٢)، ٦٨٩ (٦١٤) ، ٦٩٠(٦١٦)
(الهاء)		
هـا		
ألقى الصـحـيـفـةَ كى يخـفِّفَ رَحلَه والـزَّادَ حـــتَّى نَعْلَه ألْقـــاهـا	كامل	(ابن مروان النحوى)(م) ٣٠١(١٨٠)، ٣٠٤(١٨١)
هُ		
ولقـــد أرى تَغْنى بهِ سَـيْـفـانَةٌ تصـبِى الْحليمَ ومـثْلُهـا أصـبـاهُ	»	(وعلة الجرمى)(م)٢٧١(١٤٣)،٢٧٥(١٥٣)
يا		
(اليـاء)		
بدالىَ أنِّى لستُ مـدْرِكَ مـا مـضَى ولاَ سَابقًا شَيْئًـا إذا كـان جائيا	طويل	زهير(م) ٤٠٩(٢٨٦)،٤١٥(٣٠٠)،٦٢٢ ، ٦٢٥(٥٤١) (٥٤٧)
وقـائلةٍ : خـولانُ فـانكِحْ فـتـاتَهمْ وأُكرومـةُ الحـيَّيْنِ خَلْوٌ كـمـا هيا	»	(—) ٣٧١(٢٣٩)، ٣٧٥(٢٤٢)
(الألف المقصورة)		
ومنْ مَـالىءٍ عـينيـه منْ شىءِ غيـرهِ إذا راح نحوَ الجمْرَةِ البيضُ كالدُّمَى		عمر بن أبى ربيعة ٤٠٨(٢٨٥)،٤١٤(٢٩٩)

ب - الأرجـــــاز :

الشـــــاهد	القائـــــل	الصفحة (الرقم)
(الألف) إِ		
وذكـــرتْ تَـقْـتُــدَ بردَ مـــائِهـــا	(جبر بن عبد الرحمن)(م)	٣٨٧(٢٦٠) ، ٣٩٠(٢٦١)
وعـــتكُ البـــولِ على أنســـائهـــا		
مـن لدُ شـــــولاً فـــــإلى إتلائهـــــا	(—)	٥٦٢(٤٧١) ، ٥٦٥(٤٧٤)
(البـاء) بَ		
الحَـــرْنُ بابًا والعـــــقـــورُ كَلْبًّـــا	رؤبـــة	٤٦٠(٣٩٢) ، ٤٦٩(٤٠٤)
(التـاء) تِ		
لقـــد علمت أي حين عـــقـــبـــتى	(—)	٥٢١(٤٤٤/أ)، ٥٢٦(٤٤٦/أ)
(الحـاء) حا		
قـــد كـاد من طول البلى أن يمصـحـا	(العجاج)	٦٢٥(٥٥٠)
(الدال) دِ		
أســـــقى الإلــهُ عـــــدواتِ الوادى	(رؤبة)	٥٩٠(٥٠٢)، ٥٩٨(٥١٥)
وجـــــوفَـــــه كلَّ مُـلِثٍّ غـــــادى		
كـلُّ أجَـشَّ حَـــــالِكِ الســــــوادِ		
(الراء) رْ		
تَقَـضِّىَ البـازى إذا البـازى كـسـرْ	العجاج	١٦٦(٢٨)
يـا ســــــــارقَ اللَّيـلَـةَ أهْـلَ الـدارْ	(—)	٤٢٦(٣٢٠)، ٤٣١(٣٣١)، ٤٥٠(٣٧٢)
رَ		
يَذْهبنَ فـى نجـــدٍ وغـــوراً غـــائرًا	العجاج (م)	٢٩٧(١٧٧)، ٣٠٠(١٧٩)
كـشـحًـا طوى من بَلَـدٍ مـخـتـارًا	العجاج	٢٥٤(١٢٣)، ٢٥٩(١٣٠)
مِنْ يَأْسَـــةِ اليـــأسِ أو حِـــذارًا		

الشاهد	القائل	الصفحة (الرقم)
(الزاى) زِ		
برأسِ دمّاغِ رؤوسِ العِزِّ	رؤبة	٣٣٧(٢٠٥)، ٣٤٢(٢١٣)
(السين) سِ		
محتبكٌ ضخمٌ شؤونَ الرأسِ	العجاج	٤٥٧(٣٨٤)، ٤٦٥(٣٩٦)
(الضاد) ضًا		
ضربًا هذا ذيك وطعنًا وخْضا	(العجاج)	٧٠٠(٦٢٨) ، ٧٠٦(٦٣٣)
إذا أكلتُ سمكًا وفَرْضَا	(محمد بن أبى ذؤيب الدارمى التميمى)	٤٠٢(٢٧٤)
ذهبتُ طولاً وذَهَبْتُ عرضا		٤٠٧(٢٨٢)
ضِ		
طولُ الليالى أسرعتْ فى نقضى	العجاج (م)	٢٢٤(٩٠) ، ٢٢٨(٩٥)
(العين) عا		
إنّ علىّ اللّه أن تبايعا تؤخذَ كُرها أو تجىء ، طائعا	(—)	٣٩٤(٢٦٤) ، ٣٩٦(٢٦٧)
عِ		
قد أصبحت أم الخيار تدّعى عَلىَّ ذَنْبًا كلّه لَمْ أصنعِ	أبو النجم	٢٨٤(١٦٢)، ٢٨٨(١٦٨)، ٣٨٤(٢٥٦)
مناعِها من إبلٍ مناعِها	(راجز من بكر بن وائل) (م)	٥٢٨(٤٤٨)، ٥٣٠(٤٥٠)
الكاف كا		
أيها المائحُ دلوى دونكا	(راجز جاهلى من بنى أسيّد بن عمرو بن تميم)(م)	٥٣٨(٤٥٤) ، ٥٤١(٤٥٥)
أهدموا بيتك لا أبالكا وحسبوا أنك لا أخالكا وأنا أمشى الدألى حوالكا	(—)	٧٠١(٦٢٩) ، ٧٠٧(٦٣٤)

الشـاهد	القائـل	الصفحة (الرقم)
ورأى عـينىّ الفـتى أخـاكـا	رؤبـة	٤٤٩(٣٦٨) ، ٤٥٣(٣٧٨)
يُعطى الجـزيلَ فـعليك ذاكـا		
دارٌ لسـعدى إذه مِنْ هواكـا	(—)	١٥٥(٨) ، ١٦٨(٣٤)
تراكـهـا من إبلٍ تراكـهـا	(طفيل بن يزيد الحارثى) (م)	٥٢٧(٤٤٧)، ٥٣٠(٤٤٩)
(اللام) لْ		
رُبَّ ابن عمٍّ لسلَيْمَى مُشْمَعِلْ	الشـماخ (م)	٤٢٧(٣٢١)، ٤٣٣(٣٣٥)
طبـاخِ سـاعـاتِ الكرى زادَ الكَسِلْ		
لِ		
يأتى لهـا من أيمنٍ وأشْمُلِ	أبـو النجـم	٤٩٨(٤٢٧) ، ٥٠٣(٤٣١)
(الميم) مًا		
ضـخمٌ يُحبُّ الْخُلُقَ الأضـخَمًّا	رؤبـة	١٥٧(١٢)، ١٧١(٤٣)
قـد سـالمَ الحـياتُ منـه القـدمـا	عبد بنى عبس (م)	٥٨٨(٤٩٨)، ٥٩٧(٥١١)
الأفـعـوانَ والشُّجـاعَ الشَّجْعَمـا		
مِ		
الفـارجى بابِ الأمـيـرِ المبـهَمِ	الضـبىّ	٤٣٨(٣٤٨)، ٤٤٤(٣٥٨)
قـواطنًا مكةَ مِنْ وُرْقِ الحـمِى	العجـاج ١٥٢(٣)، ١٦٦(٢٧)، ٣٣٠(١٨٩)، ٣٣٥(١٩٦)	
(النون) نْ		
وصـاليـاتٍ ككمـا يؤثفينْ	خطام المجاشعى	١٦٢(٢١) ، ١٧٤(٥٤)
أَنَشْدُ والبـاغى يُحِبُّ الْوجـدانْ	(—)	٦٦٠(٥٨٨)
نَا		
قـد كنتُ داينتُ بهـا حَسَّـانا	(رؤبـة)	٤٤٩(٣٦٩) ، ٤٥٣(٣٧٩)
مَخَـافَـةَ الإفْـلاسِ واللَّيـانا		

الشـاهد	القائـل	الصفحة (الرقم)
لا تنكروا القتل وقد سُبِينا فى حَلقكم عظْمٌ وقد شَجِينا	(المسيب بن زيد مناه الغنوى) (م)	٤٨٢(٤١٤)
أكلَ عـامٍ نَعمٌ تحْوُونَه	(قيس بن حصين بن يزيد الحارثى) (م)	٣٥٩(٢٢٩) ، ٣٦٤(٢٣٣)
نِ		
لا حقِ بطنٍ بِقَـرًا سَمِينِ	حميد الأرقط	٤٥٨(٣٨٧) ، ٤٦٦(٣٩٩)
يَا (الياء)		
لتَقْرُبِن قَربًا جُلذيًا مـا دام فيهنَّ فَصيلٌ حيًّا قد دجا الليل فَهَيا هيًّا	(ابن ميادة)	٢٣١(٩٦) ، ٢٣٤(٩٨)
يُ		
أطَربًا وأنتَ قِنَّسْرِىّ *	العجـاج	٥٥٣(٤٦٠) ، ٦٨١(٦٠٢)، ٦٨٥(٦٠٩)
(الألف المقصورة)		
يشكو إلىّ جَملى طولَ السُّرى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانا مُبْتَلَى	(الملبد بن حرملة الشيبانى) (م)	٦٤٨(٥٧٧)، ٦٥١(٥٨٠)، ٦٥٢(٥٨١)

* تنبيه : قال البغدادى : إن هذا البيت من قصيدة من مشطور السريع وذكر أن بعضهم أنكر على السيوطى جعله من الرجز. ينظر الخزانة ، ج ٤ : ٥١١ - ٥١٢.

٧- فهرس الأعلام *

* يراعى حذف (أب) و (ابن) و (ال).

ملحوظة : كتب الشعراء بخط صغير .

٨ – فهرس القبائل

٩ - فهرس الأدوات النحوية

١٠- فهرس الموضوعات